جامعة الأزهر
كلية اللغـة العربيـة بالمنوفيـة
الدراسات العليا – قسم اللغويات

نورُ الأبْصَار فِي شَرْحِ الإظهَار

لِحَمْـزَةَ بنِ إبْرَاهِيمَ السِّنْدِيِّ
الْمُتَوفَّى سنة ١٢١٢هـ

تحقيق ودراسة

رسَالة عِلمِيَّة مُقدَّمَة
لِنَيْل دَرَجَةِ الْعَالِمِيَّة (الدكتوراه)
فِي اللغَويَّات

إعداد الباحث
صلاح سالم عواد سالم
المُوَجِّه بالتربية والتعليم

إشـــراف

الأستاذ الدكتور / أحمـد محمد عبـد اللّـــه

أستاذ اللغَويَّاتِ المتفرغ وعميد كليَّةِ اللغَةِ
العَرَبيَّة بالمنوفية سابقا

والأستاذ الدكتور / السيد محمد عبد المقصود

أستاذ اللغويَّاتِ المتفرغ ووكيلُ كليَّةِ اللغةِ
العَرَبيَّة بالمنوفية سابقا

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا ءَاتِنَا مِن لَّدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَداً

(الكهف آية / ١٠)

إِهْـدَاء

إِلَى أُمّي وزَوْجِي وأولادِي ...

إِلَى كُـلِّ مَـن يَطلُـبُ هـذه اللغـةَ الشَّـريفةَ ، لغـةَ القـرآنِ الكـريمِ أَهْدِي هَذا العَمَلَ ، سَائلاً المولَى تَعَالَى أن ينفـعَ بـهِ ، وأن يجعلَـهُ خَالِصاً لِوَجْهِـهِ الكَريمِ .

اللهُمَّ...آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرٌ وتقديرٌ

من باب الاعتراف بالفضل ، وإعطاء كل ذى حق حَقّــــه ، أُقَــدّمُ الشكرَ والتقديرَ لِلْعَالِمَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ اللذين أكرمني اللّــهُ ـ تعالى ــ باشرافهما على هــذه الرسالــة :

الأستاذ الدكتور/ أحمــد محمــد عبــد اللّــــــه ــــ أســتاذ اللغَوِيّات المتفرغ وعمــيد كليــة اللغــة العربيّــة بالمنوفيــة سابقا .

والأستاذ الدكتور/ السيد محمد عبــد المقصــود ـــــ أســتاذ اللغَوِيّات المتفرغ ووكيل كلية اللغــة العربيـــّة بالمنوفيـــة سابقا .

وأعترف بأنــه كان لتوجيهاتهما القَيِّمَــة ، وآرائهمــا النّيِّــرَةِ أكبرُ الأثرِ في إخراج هــذا العمــل .

فَجَزَاهُــمَا اللّــهُ تعــالى خَيْرَ الجــزاءِ ، وأجزلَ لهما المثوبــةَ في الدنيا والآخــرة ونفع بهما طلابَ العلــمِ .

اللّهُمّ .. آمِينَ .

الْمُقَـــدِّمَـــةُ

بِسْمِ اللّهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

الْمُقَدِّمَة

الحَمْدُ لِلّهِ ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعدُ :

فإنّ تُرَاثَ كلِّ أمةٍ هو رصيدُها الباقي ، وذخيرتها الثابتة المعبرة عما كانت عليه هذه الأمة ، والأمم بماضيها قبل أن تكون بحضرها ونحن ـ المسلمين ـ لنا تراث عربي وإسلامي عظيم في كل مجالات العلم والمعرفة ، ولا شك في أنّ البحث في هذا التراث ، والكشف عن مكنوناته ، والتعمق في أغواره ، واجبٌ عربيٌّ وإسلاميٌّ ؛ لإخراج ما أنتجته قرائحُ علمائنا السابقين ، الذين وَهَبُوا أنفسَهم وحياتهم للعلم وأهله ، وشهدت لهم آثارُهم بالسبق ، ولأمتهم بالتفوق ، وكانت هذه الآثار سبباً في نهضة أممٍ كثيرةٍ ، مازال أكثرُها ـ إلى اليوم ـ يعترف بهذا الفضل ، وينسبه إلى أهله .

وفي أثناء بحثي وتنقيبي عن موضوع لتسجيله لنيل درجة العَالِمِيّة (الدكتوراه) وقفت ـ بتوفيق الله ـ على أثر مفيد من التراث النحوي ، هو كتاب " نُور الأَبْصَار في شَرْحِ الإِظْهَارِ" للشيخ النحوي الفقيه حمزة بن الشيخ إبراهيم الشهير بفيض الله السِّنْدِيِّ أحد علماء المدينة المنورة ، وفقهائها في أواخر القرن الثاني عشر الهجري ، فاخترته موضوعاً لرسالتي ؛ لَعَلّي أسدِّد بعض ما يجب عَلَيّ تجاه سلفنا الصالح .

وهذا الكتابُ هو أحد الكتب التي عُنِيَت بشرح مختصرٍ نافعٍ من مختصرات النحو ومقدماته ، هو متن " إظهار الأسرار في النحو " للعالم الواعظ النحوي الشيخ محمد بن بيرعلي البِرْكَوِيِّ ، أحد علماء القرن العاشر الهجري .

وقد حَفّزني لاختيار هذا الموضوع أسبابٌ أوجزها في النقاط الآتية :

أولاً : أنّني أردت أنْ أُقَدِّم للمكتبة العربية – من خلال البحث – أهم الشروح التي قامت على متن " إظهار الأسرار" للبِركَوِيّ ، هو كتاب " نور الأبصار" ، وقوّى هذه الإرادة لدي أنني اطلعت على شرحين للإظهار ، أحدهما حقق في رسالة (ماجستير) هو كتاب (مجمع الأنوار في شرح الإظهار) للشيخ عمر العطار ، والآخر حقق في رسالة (دكتوراه) هو كتاب (نتائج الأفكار في شرح الإظهار) للأطه وي ، وذلك بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، ولم أر المحققَيْن الفاضلين ذكرا هذا الشرح ضمن شروح "الإظهار" ، كما أن هذا الكتاب لم يذكره إلا مصدر واحد هو " هدية العارفين" للبغدادي باشا ، فرأيت أنه من الواجب أن أزيل عن هذا الأثر المفيد غبار السنين ، وأُخْرِجَهُ إلى النور ؛ ليأخذ مكانه اللائق به بين شروح " الإظهار" .

ثانياً : أن الكتاب من تراث المتأخرين الذين عُنِيت شروحُهم بالتعليقات المفيدة ، والتقييدات السّديدة ، وأنه ضم بين دفتيه معظم مسائل النحو وقضاياه ، كما أنه حفل بالكثير من آراء النحويين من لدن "سيبويه "إلى عصر المؤلف ، كما أن الكتاب يعتمد في مادته العلمية على مصادر نحوية ، هي عند النحاة لها المحل الأول ، وهذا يعني أن الكتاب يحوي مادة علمية جديرة بالبحث والدراسة ، وأن هذه المادة تستحق أن تخرج إلى النور ليفيد منها طلاب العربيّة وشداتها .

ثالثاً : أن الكتاب سِجِلٌ حافلٌ بالشّواهد العربية التي تدعم القواعد وتقرر الأحكام ، وقد جاء في مقدمتها القرآنُ الكريم وقراءاتُه وأحاديثُ النبي المصطفى ﷺ ، ثم أقوال العرب من المنظوم والمنثور .

رابعاً : أن الكتاب هو الأثر الوحيد الذي ألفه صاحبه في علم العربية فإخراجه إلى النور يعلن عن واحد من علماء النحو في المدينة المنورة في عصر المؤلف .

خامساً : أن مؤلف الكتاب أغفلته كتب التراجم والأعلام ، ولولا إشارات في بعضها لظل الرجل في سجل النسيان ، فأردت من خلال البحث أن أضعه في دائرة الضوء ، وأن أظهر جوانب شخصيته العلمية ، والخلقية ، والعقدية والمذهبية .

سادساً : أن التُّراثَ اللغوي ــ قديمه وحديثه ــ يمثل ركنا من أركان الحضارة العربية الإسلامية . فإحياء هذا التراث ، وبحثه ، ونشره يعين على كشف هذا الجانب من حضارة هذه الأمة التي هي خير أمةٍ أخرجت للناس .

خطة البحث :

لهذه الأسباب اخترتُ هذا الموضوع الذي رتبت البحث فيه على مقدمة ، وقسمين ، وخاتمة .

أما المقدمة ــ وهي التي بين يديك ــ فقد بَيّنْتُ فيها ، أسبابَ اختياري للموضوع ، ومنهجَ البحث فيه ، والصعوباتِ التي واجهتني في أثناء البحث .

وأما القسم الأول فهو " الدِّرَاسَة " ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول : (الفصل الأول) :" التعريف بالمصنف البِرْكَوِيّ وكتابِه الإظهار" واشتمل على مبحثين :

الأول : " التعريف بالمصنف البِرْكَوِي " وفيه ذكرت اسمه ، ونسبه ولقبه ، ومولده ، ونشأته ، وعصره ، وعقيدته ، ومذهبه الفقهي ، وأخلاقه ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ثم وفاته .

الثاني : " **التعريف بكتاب الإظهار** " وفيه عرفت متن "الإظهار" وبينت قيمته ، ومنهج المؤلف فيه ، واتجاه المؤلف النحوي ، ثم ذكرت شروحه التي وقفت عليها .

(الفصل الثاني) :" التعريف بالشيخ حمزة شارح الإظهار".

واشتمل على مبحثين :

الأول : " **عصرالشيخ حمزة** " تناولت فيه عصره من النواحي السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية .

الثاني : " **التعريف بالشيخ حمزة** " ، وفيه ذكرت اسمه ، ونسبه ولقبه ، ثم بينت مولده ، ونشأته ، وذكرت شيوخه ، وتلاميذه وأوضحت أخلاقه ، وعقيدته ، ومذهبه الفقهي ، وبينت منزلته العلمية ، ثم عرضت مؤلفاته ، وختمت الفصل بذكر وفاته .

أَمّا (الفصل الثالث) فهو" دِرَاسَةٌ حَوْلَ كِتَابِ نُور الأَبْصَار" ، واشتمل على ستة مباحث هي :

المبحث الأول : التعريف بكتاب " نور الأبصار" . وقد حققتُ فيه اسمَ الكتاب ، ووثقتُ نسبته إلى المؤلف ، وبينت الداعِيَ إلى تأليفه ، وذكرت موضوعَه ، ومنهجَ المؤلف فيه ، ثم بينت مصادره ، وشواهده ، واتجاه المؤلف النحويّ ، ثم أثبت وضوحَ شخصية الشارح فيه .

المبحث الثاني : " منهج الشارح في الكتاب " .

المبحث الثالث : " من اختيارات الشارح في الكتاب وردوده " .

المبحث الرابع : " موقف الشارح من أصول النحو" . وفيه بينت موقفه من السماع ، والقياس ، والعلة ، والإجماع ، وأثبت أنه يعتد بهذه الأدلة ويحترمها وأنه عَوّل عليها وهو يضع كتابه .

المبحث الخامس : " الموازنات والملاحظات " . وفيه عقدت موازنة بين الكتاب وبعض شروح " الإظهار " هي : " كشف الأسرار " ، و "نتائج الأفكار" و " مجمع الأنوار" قاصداً ــ من وراء هذه الموازنات ــ إظهارَ قيمة الكتاب العلمية دون التقليل من شأن الكتب الأخرى ، فلكلٍّ وجهةٌ هو موليها ، ثم ذكرت ملاحظاتي على الشارح ، وهي ــ في الحقيقة ــ ملاحظاتٌ هينةٌ لا تقلل من شأن الكتاب ، ولا من شأن صاحبه .

المبحث السادس : " مخطوطة الكتاب ومنهج التحقيق " . وفي هذا المبحث وصفت مخطوطة الكتاب الوحيدة التي اعتمدت عليها في تحقيقه ، ثم بينت المنهج الذي التزمت به ، وسرت عليه في تحقيق الكتاب .

أما القسم الثاني فهو " النّصُّ الْمُحَقّقُ" وقد حاولت جاهداً فيه أن أبرز النص ، كما أراده صاحبُه ، أو قريبا مما أراد ، فليس تحقيق النصوص تحسيناً أو تصحيحا ، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ؛ فإن النص حكم على المؤلف وعصره ؛ لذلك رجعت إلى مصادر الكتاب ــ بقدر الاستطاعة ــ للتأكد من صحة عبارته .

كما أنني قمت بتحقيق كل ما من شأنه أن يخدم النص فأشرت إلى مواضع الآيات الكريمة في المصحف الشريف ، وحرصتُ على تخريج القراءات القرآنية من مظانّها ، وتخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة ، وتخريج الأمثال والأقوال من كتب الأمثال واللغة كما نسبت الأشعار والأرجاز التي لم ينسبها الشارح إلى قائليها ــ قدر استطاعتي ــ وبينتُ موضعَ الشاهد فيها ، ووثقت آراء النحويين من كتبهم ــ إن وجدت ــ أو من كتب من نقل عنهم .

وصححتُ ما أصاب كلمات النص من تصحيف ، أو تحريف ، وأضفت إلى النص ما يقتضيه السياق ، وأشرت إلى ذلك في هوامشه .

وترجمتُ للأعلام التي ذكرها المؤلف ، واكتفيت بترجمة واحدة للعـالم الذي تكرر ذكرُه ، وذلك عند ذكره أول مرة .

أَمّا **الخَاتِمَةُ** فقد ذكـرت فيهـا أهـم النتـائج التـي توصـل إليهـا البحث ، ثم اتبعت الخاتمة بالفهارس الفنيـة للـنص المحقـق الـذي رجعـت في تحقيقه إلى مصادر كثيرة ، قديمة وحديثة ، مخطوطة ومطبوعة .

ولم يكن طريق الوصول إلى تحقيق هـذا الكتـاب ، وإخراجـه بهـذه الصورة ـ التي أرجو أن تكـون مرضـية ـ سـهلاً ، وإنمـا واجهتنـي صعوبات أوجزها فيما يلي :

أولاً : أنني لم أقف إلا على نسخة واحدة مخطوطـة للكتـاب نقلهـا الناسـخ عن نسخة المؤلـف ، ولـا شـك أن النسـخة الوحيـدة تتطلـب فـي تحقيقها جهدا مضاعفا ؛ لأن الناسخ ـ مهمـا كانـت أمانتـه ودقتـه ـ عرضةٌ للخطأ في النقل مـن الأصـل (نسـخة المؤلـف) بسـبب انتقال النظر بين المتماثلَينِ فـي الرسـم ، أو سـقوط بعـض الألفـاظ أو الجمل سهواً ، أو إصلاحه الـنص حسـب فهمـه ، أو غيـر ذلـك وكل هذا يقتضـي الدقـة والحـذر ، والتثبـت مـن صـحة الألفـاظ والنصوص بالرجوع إلـى مصـادرها التـي اسـتقى منهـا المؤلـف المادة العلمية .

ثانياً : تضم المخطوطة بين دفتيها مادة علمية قيمـة اشـتملت علـى معظـم مسائل النحو، وعلى آراء النحـاة الـذين سـبقوا المؤلـف ، سـواء كـانوا متقـدمين أم متـأخرين ، وعلـى شـواهد قرآنيـة ، ونبويـة وشعرية ، وغير ذلك ، وكل هذا يحتاج إلى تحقيق وتدقيق .

ثالثاً : كثرة التصحيف ، والتحريف ، والأخطـاء اللغويـة ، والإملائيـة فـي النص ، وقد قمت بتصويب ذلك كله بتوفيق الله تعالى .

وبَعْـدُ ، فإنني أخلصت النيـةَ ، وبـذلت الجَهْـدَ ، ومـا أبـرئ نفسي من الخطأ والنسيان ، فالكمالُ للهِ وحـده ، واللـهَ تعـالى أسـأل أن يجزي كلّ من قدم لي يـد العـون خيـر الجـزاء ، وأخـص بالـذكر أستاذَيّ الكـريمَيْنِ اللـذين أشـرفا علـى هـذا العمـل ، كمـا أسـأله ــ سبحانه ــ أن يجعل هذا العمل خالصـاً لوجهـه الكـريم ، وأن ينفـعَ به كل من يطلب هذه اللغةَ الشريفةَ ، لغةَ القرآنِ الكـريمِ ، فإنـه أكـرمُ مسئولٍ ، وأعظمُ مأمولٍ .

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (سورة هود / ٨٨)

وَصَلِّ اللهمَّ عَلَى سَيدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلهِ وصَحْبِهِ

وَسَلِّمْ تَسْليماً كَثِيراً

الباحث

* * *

القسم الأول

(الدِّرَاسَـــــة)

وفيه ثلاثةُ فصــول :

(الفصــل الأول)

التعريفُ بالمُصَنِّفِ البرْكَويِّ وكِتَابِهِ" الإِظْهَـار "

(الفصــل الثاني)

التَّعْرِيـفُ بالشَّيْخِ حمـزةَ شَـارِحِ " الإظهـار "

(الفصــل الثالث)

دِرَاسَـــــة حَـوْلَ كتـــابِ " نُـــور الأَبْصـار "

الفصل الأول

التعريفُ بالمُصَنِّفِ البِرْكَوِيِّ وكِتَابِهِ (الإِظْهَار)

وفيه مبحثان :

الأول : التعريف بالمصنف البِرْكَوِيِّ .

الثاني : التعريف بكتاب (الإظهار) .

المبحث الأول

التَّعْرِيفُ بالمُصَنِّفِ البِرْكَوِيِّ

ويشتمل على :

اسمه ونسبه ، ولقبه ، ومولده ، ونشأته ، وأعماله ، وعصره سياسيًّا وعلميًّا ، وعقيدته ومذهبه الفقهي ، وأخلاقه ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ثم وفاته .

التعريف بالمُصَنِّفِ الْبِرْكَوِيِّ

* اسمه ونسبه :

هو الشيخُ العالم الواعظُ محمد بن بِيرْعَلِيّ بنِ اسكندر البِرْكَوِيُّ الرومِيُّ الحنفِيُّ (١) .

* لقبه :

ذَكَرَتْ المَصَادِرُ له ألقاباً تدل على ورعه وتقواه ، فهو" زين الدين"(٢)، و" محي الدين " (٣)، و " تقي الدين " (٤)، ولكن عندما نقلب صفحات الكتب التي ترجمت له ، وتحدثت عنه ، نجد أنه اشتهر بلقب " بِيرْكِلِي " ، أو " بِرْكِلِي " ، أو " بِرْكَوِيّ " ، وذلك نسبة إلى بلدة " بِرْكِي " (٥) التي عمل فيها مدرساً وواعظاً (٦) .

* مولده :

اختلفت المصادرُ التي ترجمت للبِرْكَوِيّ في سنة مولده ، فقد ذكر بعضُها أنه وُلِدَ في سنة (٩٢٦ هـ)(٧)، وذكر أكثرها أنه وُلِدَ في سنة (٩٢٩ هـ)(٨) .

---

(١) انظر: ترجمته في : العقد المنظوم في أفاضل الروم ، لطاش كبرى زاده ٢٧٦ـ ٢٧٨ ـ مطبوع بهامش وفيات الأعيان ـ الجزء الثاني ـ ط أحمد البابي الحلبي بمصر سنة ١٣١٠ هـ ، والأعلام ٦/ ٢٨٦ ومعجم المؤلفين ٩ / ١٢٣ ، ومعجم المطبوعات العربية ١/ ٦١٠ ، وهدية العارفين ٢/ ٢٥٢ والمجددون في الإسلام للشيخ عبد المتعال الصعيدي ـ مكتبة الآداب ـ القاهرة ٢٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ .

(٢) انظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس ٦١٠/١ ـ مط سركيس ـ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م .

(٣) انظر : الأعلام للزركلي ٦/ ٢٨٦ ـ مط كوستاتوماس ـ ط٢ ـ ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٩٥٦م .

(٤) انظر : هدية العارفين ٢/ ٢٥٢ للبغدادي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

(٥) " بِرْكِي " بلدة في ولاية " إيدن " التابعة لأزمير بتركيا . انظر : قاموس الأعلام التركي٢/ ١٢٨٥. ـ ط استانبول ١٣٠٦هـ .

(٦) انظر : العقد المنظوم ٢٧٦،٢٧٧ ، والأعلام ٦/ ٢٨٦ .

(٧) انظر : هدية العارفين٢ /٢٥٢.

(٨) انظر : الأعلام ٦/ ٢٨٦، ومعجم المؤلفين لكحالة ٩ / ١٢٣ ـ ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

أما مكان ولادته فقد اتفق المترجمون له على أنه ولد في مدينة " بَالِى كِسْرَى " [(١)] بتركيا ، فهو تركيٌ الأصلِ والنشأةِ [(٢)] .

* نشأته :

تحدثُنا المصادرُ بأنه نشأ في أسرةٍ كان لها حظٌ وافرٌ في مجال العلم والتصوف ، فقد كان أبوه رجلا عالماً من أصحاب الزوايا [(٣)]، فنشأ البِرْكَوي في كنف هذا الوالد يطلب العلم والمعرفة ، ويسعى في التحصيل والإفادة منه ، ومن علماء عصره .

قال صاحبُ العِقْدِ المنظُوم : " نشأ ـ أي البركوي ـ في طلب المعارف والعلوم ، ووصل إلى مجالس العظام ، ودخل محافل الكرام ، وعكف على التحصيل والإفادة من الأفاضل السادة " [(٤)].

* أعماله :

ولما رسخت قدمُه بين العلماء ، وملك ناصيةَ القول ، وهضم ثقافة عصره اشتغل بالتدريس ، والوعظ ، فصاحب العقد المنظوم حكى عنه أنه قد حصل بينه وبين شيخه المولى عطاء الله محبة أكيدة ، ومودة شديدة ، فلما بنى هذا الشيخ مدرسةً في بلدة " بِرْكِي " فَوّضَهُ بالإشراف عليها ، والتدريسِ فيها ، فكان العَلّامَةُ البِرْكوي يدرس فيها تارة ، ويعظ أخرى ، فقصده الناس من كل فج ، واجتمع عليه الطلبة من جميع البلاد ، فانتفع الناس بما كان يلقيه عليهم من دروس الوعظ ، وانتفع الطلبة بما كان يلقيه عليهم من دروس العلم [(٥)] .

وكما اشتغل الشيخ البركوي بالتدريس والوعظ ، اشتغل بالتأليف والتصنيف ، فكانت له مؤلفات قيمة في علوم كثيرة ، سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى .

---

(١) "بالِى كِسْرى " مدينه تركية، تقع شمال شرق أزمير . انظر : قاموس الأعلام التركي٢ / ١٢١٩.

(٢) انظر : الأعلام ٦/ ٢٨٦ ، ومعجم المؤلفين ٩/١٢٣.

(٣) انظر : العقد المنظوم ٢٧٦.

(٤) العقد المنظوم ٢٧٦ .

(٥) انظر : العقد المنظوم ٢٧٦، ٢٧٧ .

* عَصْـــرُه سياسيًّا وعلميًّا .

أولاً : الحالة السياسية .

عــاش الشيخُ " البركوي " في القــرن العاشــر الهجــري ، وفــي أحضــان الدولة العثمانية أيام مجدها وازدهارها ، فلقــد تــوفي الســلطان "ســليم الــأول" أحد مؤسسي الإمبراطورية العثمانية فــي ســنه ٩٢٦ هـــ [١] ، وهــي الســنة التي قيل : إن البركوي ولد فيها [٢] ، أو بعــدها بســنوات علــى القــول بأنــه ولد سنه ٩٢٩هـ [٣] .

وفي عهد السلطان " سليم الأول " قويت الدولة العثمانيــة ، وامتــدت شرقا وغربا وتحولت من دولة أوربية بلقانية ــ حيث تقع معظم أملاكها ــ إلــى دولة أوربية أسيوية إفريقية تحتوي العالم العربي والإسلامي في الشرق .

وبعد وفاة السلطان " سليم الأول " تولى حكــمَ هــذه الدولــةِ القويــة المترامية الأطراف ابنُه السلطان " سليمان القانوني" الذي امتدت فترة حكمه حتــى سنة ٩٧٤هـ [٤]، والشيخ البركوي توفي سنة ٩٨١هـ [٥] .

ومن هنا يمكن القول بأن البركوي وُلِد وعاش فــي عهــد الســلطان "ســليمان القانوني" ، الذي كان يتمتع بشخصية قوية ، وذكاء حــاد ، ، وفــي عهــد هــذا السلطان بلغت الدولة العثمانية أوج مجدها ، وأقصى قوتها ، مما جعل الــأوربيين يلقبونه بـــ " سليمان العظيم "[٦] .

---

(١) انظر : هدية العارفين ٢/ ٢٥٢.

(٢) انظر : الأعلام ٦/ ٢٨٦.

(٣) انظر : شذرات الذهب ١٤٣/٨ .

(٤) انظر : الشذرات ٣٧٥/٨ ، ٣٧٦ .

(٥) انظر : معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣ .

(٦) انظر: موسوعة التاريخ الإسلامي للدكتور/أحمد شلبي ٦٨٢/٥ ــ مكتبة النهضةالمصرية ــ القاهرة والبلاد العربية والدولة العثمانية لساطع الحصري ٤٧ ــ ط دار العلم للملايين ــ بيروت ــ لبنان .

ثانياً : الحالة العلمية :

أما الحالة العلمية بين المسلمين في هذا القرن فلم تكن مضاهية لقوتهم ؛ لأن العامية أخذت تطغى عليهم بعد استيلاء الدولة العثمانية التركية على معظم البلاد العربية ، وجعلها اللغة التركية هي اللغة الديوانية ، فركدت ريح العلم ، وانحط شأنه بين الناس ، فقل نتاج العلماء ، وكان أغلب مؤلفاتهم تلخيص المطولات أو وضع حواشٍ على الشروح ، ولم تمنع هذه الحال العامة في التأليف أن يظهر بين الفينة والفينة بعض أفراد لا تنطبق عليهم أحكام هذا العصر ، فأجادوا في التصنيف ترتيبا وتقريبا [١] ، وفي هذه الفترة لمع نجمُ الشيخ البركوي ، وظهرت مؤلفاته ، وقصده الناس من كل مكان ، وأتى إليه الطلبة من كل فجٍّ ، وكان له في معترك هذه الحياة دورٌ في الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر، ووعظ الحكام وإرشادهم إلى إقامة العدل ، ورفع الظلم [٢] .

✶عقيدته ومذهبه الفقهي :

الشيخ البركوي سنِّيٌّ الاعتقاد ، حَنَفيٌّ المذهب ، فهو من أبرز فقهاء الحنفية في عصره ، حيث إنه تعمق في المذهب الحنفي حتى استوعبه ، وأفتى به ، وصنف فيه ، وقد اشتهر البركوي بنسبته إلى مذهب الإمام أبي حنيفة في كتب التراجم والأعلام . قال البغدادي : " البركوي تقي الدين ، الرومي ، الفقيه الصوفي ، الحنفيّ " [٣] وقال صاحب معجم المؤلفين : " البركوي ، الرومي الحنفي" [٤] كما أن الشيخ البركوي له مؤلفات في الفقه الحنفي ، سيأتي ذكرها عند الحديث عن مؤلفاته ، كما أنّ الشيخ الشارح قد أشار في النص المحقق إلى مذهب المصنف البركوي حيث قال : " مع أنه ليس مذهب إمامه" [٥] يعني الإمام أبا حنيفة النعمان.

---

(١) انظر : نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ٢٥١ ،٢٥٢ـ مط السعادة بمصر .

(٢) انظر : العقد المنظوم ٢٧٨ .

(٣) انظر : هدية العارفين ٢/ ٢٥٢.

(٤) معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣ ، وانظر : الأعلام ٦/ ٢٨٦ .

(٥) انظر : النص المحقق ١٤٤ .

* أخلاقـــه :

كان الشيخ البركوي صوفيا زاهداً ، ورعاً ، واعظا ، صريحاً في القول ، جريئا في إنكار المنكر وإحقاق الحق ، ولم يكن يخشى في ذلك أحداً من ذوي السلطان فـــي عصره ، فقد رحل في آخر حياته إلى عاصمة الدولة العثمانية ، ودخـــل مجلـــس الوزير " محمد باشا " [١] ، وكلمه في قَمْعِ الظلمة ، ودفع المظـــالم عـــن البلـــاد ، وكان شديداً في وعظه له ؛ لأنه لم يكن يخشى أحداً فيما أخذ به نفسه من الـــأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٢]. وفي العقد المنظوم : " كان ـــ رحمه الله ـــ آيةً فى الزهد والصيانة ، ونهايةً فى الورع والديانة ، رأساً فـــى التجنـــب والتقـــوى متمسكاً بما هو أتم وأقوى ، قائماً على الحق فى كل مكان ، يرد على من خـــالف الشريعة كائناً من كان ، لايهاب أحداً ؛ لعلو رتبتة ، وســـمو منزلتـــه "[٣]. وقـــال محمود شكري الألوسي : ".. والبِرْكَوي مقبولُ القول لدى الأتراك ، وقولـــه يـــؤثرُ فيهم مالا يؤثرُ غيره " [٤].

* شيوخــه :

تلقى البِرْكويُّ العلمَ على يد صفوة من العلماء الأجلاء في عصره ، ذكر صـــاحبُ العقد المنظوم منهـــم :

١) وَالِـــدُهُ ،فقد كان والدُه رجلاً عالماً من أصحاب الزوايا[٥].

٢) المولى "عبد الرحمن" [٧] ، الذي كان البركوي ملازماً له [٦] .

---

(١) كان وزيرا للسطان العثماني " سليمان القانوني" ، ثم وزيراً لابنه السلطان "سليم الثاني" ثم السلطان مراد توفي سنة ٩٨٧ هـــ . انظر : شذرات الذهب ٨/٤١٤ .

(٢) انظر : العقد المنظوم ٢٧٨ .

(٣) انظر: العقد المنظوم ٢٧٦ ،٢٧٧ .

(٤) انظر:الرسائل المتبادلة بين القاسمي والألوسي جمع وتحقيق/ محمدناصر العجمـــي ـــ ط دار البشـــائر الإسلامية ـــ١٤٢٢هـــ ـــ ٢٠٠١ م .

(٥) انظر: العقد المنظوم ٢٧٦ .

(٦) هوالمولى عبد الرحمن بن على الأماسى ، قرأ على علماء عصره ، ثم صار قاضيا بمعسكر الروم ، ثم تولىالقضاء بمكة ، توفى سنة ٩٨٣هـــ . انظر: العقد المنظوم ٣٤٧،٣٤٨ ، ومعجم المطبوعات ١ /٦١٠ .

٣) الزاهد المرشد "عبد الله القَرَمَاني" الذي أرشد البركويّ إلى دراسة العلوم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهذا الشيخ كان من رجال التصوف في عصره .قال صاحب العقد المنظوم : " واتصل ــ أى البركوى ــ بخدمة المرشد السامى الشيخ عبدالله القَرَمَانى ، فخدمه مدة بحسن الإرادة ، واستفرغ مجهوده فى الزهد والعبادة ، ثم أمره شيخه بالعهود ولاشتغال بمدارسة العلوم ، ومذاكرة المنطوق والمفهوم، والتصدى للأمر بالمعروف ، والنهىعن المنكرات " (١) .

٤) المَولى " عَطَاء الله" (٢) الذي حصل بينه وبين البِرْكَوِي محبة أكيدة ، ومودة شديدة ، وأسند إليه التدريس والوعظ في المدرسة التي بناها في بلدة " بِرْكِي " .

٥) المولى "محي الدين" المشتهر بأخي زاده (٣) . من هؤلاء الأعلام وغيرهم نهل الشيخ البركوي المعارف والعلوم في المنقول والمعقول ، حتى لمع نجمه بين علماء عصره ، وظهرت مؤلفاته القيمة في العلوم العربية والإسلامية ، وكان له دور بارز في زمانه حتى عُدّ واحداً من المُجَدِّدِينَ في الإسلام (٤) .

* تلاميـذه :

لاريبَ في أن عالما مثل "البركوي " قضى عمره في التدريس والتأليف والوعظ والإرشاد ، وأقبل عليه طلبة العلم من كل فج ، أن يكون له تلاميذ أخذوا عنه ، وأفادوا منه ، لكن المصادر التي تناولت حياته لم تشر إلا إلى تلميذ واحد له هو مُصْلِح الدِّين الأَوْلَامِشِي ، الذي ذكره صاحب كشف الظنون ، ولم يذكر عنه شيئا إلا أنه قال عنه : " ... شرَح مختصر أستاذه المسمّى الإظهار" (٥) .

---

(١) العقد المنظوم ٢٧٦.

(٢) المولى عطاء الله ، نشأ في بلدة " بِرْكِي " بتركيا ، قرأ على ابن كمال باشا ،وأبي السعود صاحب التفسير المعروف ، كان معلما للسلطان سليم خان ، من مؤلفاته : تعليقة على الهداية في فروع الفقه الحنفي ، توفي سنة ٩٧٩ هـ ، ودفن بالقسطنطينية . انظر : العقد المنظوم٢٢٤، ٢٢٧ ، وكشف الظنون٢ /٢٠٣٧ .

(٣) قرأ على المولى أبي مسعود وغيره ، وعمل مدرسا فى عدة مدارس بالقسطنطينية ، وتوفى سنة٩٨١هـ انظر : العقد المنظوم ٢٧٨،٢٧٩ .

(٤) انظر : المجددون في الإسلام ٢٨٦ ــ ٢٨٩ .

(٥) كشف الظنون لحاجي خليفة ١/١١٧ ــ مكتبة المثنى ــ بيروت .

* مؤلفاتـه :

اشتغل الشيخ البركوي بالعلم تدريساً وتأليفاً ، وأجال قلمه في شتى نواحي العلـم والمعرفة ، فهو العالم بالعربية نحواً وصـرفاً ، والمشـتغل بالفقـه ، والتفسـير والحديث ، والفرائض ، والتجويد ، وغير ذلك [1] ، وقد خَلّفَ وراءه نتاجاً علميـاً وفيراً في معارفَ عدةٍ ، أذكرها فيما يلي موزعةً على مجالاتها العلمية :

أولاً : كتب في النَّحْوِ والصَّرْفِ :

١ـ " إظهار الأسرار في النحو " وهو متن هذا الشرح الـذي نتناولـه بالدراسـة والتحقيق في هذه الرسالة ، وقد طبع عدة طبعات [2] في الآستانة ، فقد طبع سنة ١٢١٩ هـ ، وسنة ١٢٣٥هـ ، وسنة ١٢٨٥هـ ، وسنة ١٣٠١ هـ ، وطبع ببولاق بمصر سنة ١٢٧٩هـ ، وحققه الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم حامد محمـد هلال ـ بمصرـ سنة ١٩٨٨م ، كما حققته/ شـكران فـائق قابـا فـي رسـالة (ماجستير) بالجامعة الأردنية سنة١٩٩٥ م .

٢ـ " امتحان الأذكياء في شرح لُبِّ الأَلْبَابِ في علم الإعراب " ، وهو شرح علـى مختصر القاضي البيضاوي في النحو المسمى" لب الألباب في علم الإعراب " طبع باستانبول [3]، وحققه / طارق مختار المليجي في رسـالة "ماجسـتير" بكليـة دار العلوم ، تحت هذا الاسم سنة ١٩٨٩ م ، كما حققه / د.السعيد عبد العظيم السعيد نصر في رسالة " ماجستير" أخرى بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحت اسم آخـر هو " شَرْحُ بِرْكِلِي على لُبِّ الألباب " سنة ١٩٨٩ م .

٣ـ " العوامل الجديدة أو العوامل في النحـو" . طبع في الآستانة سـنة ١٢٣٥ هـ وفي بولاق بمصر سنة ١٢٧٩ هـ [4] .

---

(١) انظر :الأعلام٦ /٢٨٦ ، ومعجم المؤلفين ٩ /١٢٣ .

(٢) انظر : معجم المطبوعات الـعربية ١ / ٦١١ .

(٣) انظر : معجم المطبوعات الـعربية ١ / ٦١١

(٤) انظر : معجم المطبوعات الـعربية ١ / ٦١١ .

٥ ـ " شرح مختصر الكافي في النحو"[١] ، ومختصر الكافي هو لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، المتوفي سنة٣٣٨ هـ[٢] .

٤ ـ " إمْعَان الأنظار على المقصود" ، وهو شرح لكتاب " المقصود في الصرف " المنسوب للإمام أبي حنيفة النعمان ، وقد طبع في الآستانة سنة ١٢٩٣هـ [٣] .

٥ ـ " كفاية المبتدئ في التصريف" . طبع في الآستانة سنة ١٢٨٩هـ[٤] وحققه الدكتور/ أحمد محمد عبد النعيم ـ بمصر ـ سنة ١٩٨٩ م .

ثانياً : كتب في الفقه :

٦ـ "حاشية على شرح الوقاية في الفقه الحنفي"[٥] ، لصدر الشريعة الثاني عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي ، المتوفى سنة٧٥٠ هـ .

٧ـ " السيف الصارم في عدم جواز وقف المنقول والدراهم" [٦].

٨ـ " إيقاظ النائمين وإلهام القاصرين" ، وهو رسالة في عدم جواز أخذ الأجرة للقراءة وعدم جواز وقف النقود ، ألفه سنه ٩٧٢هـ [٧] .

٩ ـ "تعليقة على الهداية " لعلي بن أبي بكر المَرْغِينَانِي الحنفي المتوفى سنة ٥٩٣هـ[٨] .

١٠ـ " متن في الفرائض"[٩] .

---

(١) انظر : الأعلام ٦ ٢٨٦ .

(٢) انظر :كشف الظنون٢ /١٣٧٩ .

(٣) معجم المطبوعات العربية ١/ ٦١١ .

(٤) انظر : هدية العارفين ٢/٢٥٢

(٥) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٠١٧.

(٦) انظر : كشف الظنون ، ١/ ٢١٤، ٢١٥.

(٧) انظر : كشف الظنون ، ٢/ ٢٠٢٢ .

(٨) انظر : الأعلام ٦ / ٢٨٦ .

(٩) انظر : هدية العارفين ٢ / ٢٥٢ .

١١ــ " زُخْر المتأهلين والنساء في تعريف الأطهار والدماء ". ألفــه ســنة ٩٧٩ هــ[١].

١٢ــ " مُعَدِّل الصلاة " ، وهو رسالة فرغ منها ســنة ٩٧٥ هــ [٢] .

ثالثاً : كتب في التفسير :

١٣ــ " تفسير سورة البقرة " [٣] .

رابعاً : كتب في الحديث وعلومه :

١٤ ــ " الأربعون في الحديث " [٤] .

١٥ ــ "رسالة في مصطلح الحديث " أو " أصول الحديث " طبعت بمصر [٥] .

خامساً : كتب في التجويد :

١٦ــ "الدُّرَّة اليَتيمة في علم التجويد" ، وهي رسالة كتبهــا ســنة ٩٧٤ هـــــ ، وطبعت بالآستانة سنة ١٢٥٣ هــ [٦] .

سادساً : كتب في العقيدة والفرق :

١٧ ــ " تُحفَة المسترشدين في بيان مذاهب المسلمين" [٧] .

١٨ ــ " دَامِغَةُ المُبتدعين وكاشفةُ بطلان الملحدين" [٨] .

سابعاً : كتب في الوعظ والتصوف :

١٩ ــ "الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية" ، وهومطبوع [٩].

---

(١) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٣٧

(٢) انظر : هدية العارفين ٢ / ٢٥٢

(٣) انظر : هدية العارفين ٢ / ٢٥٢ .

(٤) انظر : هدية العارفين ٢ / ٢٥٢ .

(٥) انظر : معجم المــطوعات العربية ١ / ٦١١ .

(٦) انظر : معجم المطبوعات العربية ١/ ٦١٠.

(٧) انظر : هدية العارفين ٢ / ٢٥٢ .

(٨) انظر : معجم المؤلفين ٩ /١٢٣ .

(٩) انظر : معجم المطبوعات ٦١١/١ ، وكشف الظنون٢ /١١١١، ١١١٢ .

٢٠ ــ "مَحَكُّ المتصوفين" [١] .

٢١ ــ "جــلاء القلوب " [٢] .

٢٢ ــ "رسالة في حرمة التغني ، ووجوب الاستماع للخطبة " [٣] .

٢٣ ــ رسالة في تفضيل الغني الشاكر على لفقير الصابر [٤] .

٢٣ ــ "روضات الجنات " ، طبع بالآستانة ســنة ١٣٠٤هــ [٥] .

٢٤ ــ " إنقاذ الهالكين في إبطال ماشاع في البلاد ، واشتهر بين العباد من اتخــاذ القرآن العظيم مكسباً لجمع الدنيا " [٦] .

٢٥ ــ "زيارة القبور " ، أو "رسالة الزيارة " ، طبعت بمصر سنة١٣٢٩م [٧] .

تاسعاً : كتب في الأخبار والنوادر :

٢٦ ــ" نوادر الأخبار" [٨] .

عاشرا :كتب في الآداب والمناظرة :

٢٧ ــ " آداب البركوي " ، وله عدة شروح وحواش[٩] .

تلك هي أهم المؤلفات العلمية التي تركها لنا الشيخُ البركوي ــ رحمه الله ــ وهي ــ بلا شك ــ تدل على مدى ماكان يمتاز به العلامة البركوي من علم غزيــر وثقافة واسعة في كثير من العلوم والفنون .

---

(١) انظر :هدية العارفين ٢ /٢٥٢ .

(٢) انظر : الأعلام ٢٨٦/٦ .

(٣) انظر : كشف الظنون ١/ ٥٩٢ .

(٤) انظر : معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣ .

(٥) انظر : معجم المــطبوعات العربية ١/ ٦١١.

(٦) انظر : هدية الــــعارفين ٢/ ٢٥٢ .

(٧) انظر : معجم المطبوعات ٦١١/١ ، ورسائل القاسمي والألوسي١٤٠ ،١٤٥ .

(٨) انظر : معجم المؤلفين ١٢٣/٩ .

(٩) انظر : إيضاح المكنون ٢/١ .

★ وفاتـــه :

إذا كانت المصــادرالتي ترجمت للشيــخ البركوي قد اختلفــت في ســنة ولادتــه فقد اتفقــت علــى أن وفاتـــه كانــت ببلــدة " بِرْكِــى" بتركيـــا فــي ســنة ٩٨١هـ [١] ، بعد حياة حافلة بالعلم والتأليف ، والــوعظ والتــدريس ، وجلائــل الأعمال وصالحها وقد توفي ــ رحمه اللّه ــ وهو مُكِبٌّ علىالزهــدِ والعبــادة [٢] كتَب اللهُ له الجَنّــَةَ وزِيادةً . اللهمّ آمين .

***

(١) انظر : الأعلام ٢٨٦/٦ ، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٢٣ ، وكشف الظنون ١/ ١١٧ .

(٢) انظر : العقد المنظوم ٢٧٨ .

المبحث الثاني

التَّعْرِيفُ بِكِتَابِ "الإِظْهَار"

وَيَشْتَمِلُ عَلَى :

* التَّعْرِيف بِالْكِتَاب .
* مَادَّة الإِظْهَارِ العِلْمِيَّة .
* مَنْهَج المؤلِّفِ فيه .
* اتِّجَاه البِرْكَوِيّ النَّحْوِيّ فِيهِ .
* شُرُوح الإظهار .

يُعَدُّ كتابُ " إظهار الأسرار في النحو " للبِرْكَوِي من كتب المتون النحوية المختصرة ، قال عنه صاحب كشف الظنون : " وهو مختصرٌ مفيدٌ " [1] ، ولذا أطلق عليه مؤلفه اسم " رسالة " حين قال : " فهذه رسالة في مايحتاج إليه كل معرب أشد الاحتياج " [2] ، وهو في هذا القول ينص على أن كتابه " الإظهار " عبارة عن رسالة في علم النحو وقواعده وأن الغرض من تأليفه أن يكون تعليمياً يجد فيه المبتدئ في هذا الفن ما يحتاج إليه أشد الاحتياج ، وإذا كانت هذه الرسالة مختصرة وموجزة فإنها جاءت جامعة وشاملة لموضوعات النحو ومسائله ، بحيث يمكن أن يفيد منها المبتدئ والمنتهي على السواء ، ولذا عني بها العلماء ، وأقبلوا عليها بالشرح والتحليل ، والبيان والتفسير .

وقد التزم الشيخ البركوي في هذه الرسالة بكل ما أورده ابن الحاجب في كافيته من مباحث ومسائل ، وقواعد وأحكام ، غير أنه خالفه في تقسيم الأبواب ، وترتيب المباحث ، حيث رتب البركوي رسالته على ثلاثة أبواب هي : العامل ، والمعمول ، والعمل ، وهو الإعراب ، أما ابن الحاجب فرتب كافيته على ثلاثة أقسام تبعا لتقسيم الكلمة ، فجعل القسم الأول في الاسم ، والثاني في الفعل ، والثالث في الحرف .

وهذا الترتيب الذي التزمه البركوي في " الإظهار" سبقه إليه العلامة السّكاكي في ترتيب القسم الثاني في كتابه "مفتاح العلوم" حيث جعل الباب الأول في القابل ، وهو المُعْرَب ، والباب الثاني في الفاعل ، وهوالعامل ، والباب الثالث في الأثر ، وهو الإعراب [3] .

---

(١) انظر : كشف الظنون ١ /١١٧ .

(٢) النص المحقق "متن الإظهار" ١٤٥ـ ١٤٧ .

(٣) انظر : مفتاح العلوم ٤٤ ـ ط مصطفىالحلبي بالقاهرة ـ ط٢ ـ ١٤١١ هـ ـ١٩٩٠ م .

رَتّب الشيخُ البركوي ــ كما ذكرت آنفاً ــ رسالته على ثلاثة أبواب فجعل الباب الأول في العامل ، والثاني في المعمول ، والثالث في العمل وهو يعني بالعمل الإعراب ، ثم أدرج في كل باب منها ما ينطوي عليه من مواضيع علم النحو ، ومسائله في إيجاز واختصار .

ففي(**الباب الأول**) ــ وهو باب العامل ــ ذكر مقدمة قبل تعريف العامل بين فيها حد الكلمة ، وأقسامها ، وخصائص كل قسم ، ثم بين حقيقة العامل ، وقسمه إلى عامل لفظي وعامل معنوي ، ثم قسم العامل اللفظي إلى سماعي وقياسي ثم قسم العامل اللفظي السماعي إلى ما يعمل في اسم واحد ، وهو حروف الجر ، وما يعمل في اسمين ، وهو " إن وأخواتها " ، و "لا" النافية للجنس و " ما ، ولا " المشبهتان بـ " ليس " ، ثم ذكر العامل في الفعل المضارع وتحدث عن النواصب والجوازم ، ثم ذكر في العامل القياسي الأفعال المتعدية والأفعال الناقصة وإعمال كل من اسم الفاعل واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ، والمصدر والاسم المضاف ، ومعنى الفعل ، والظرف المستقر والاسم المنسوب ، والاسم المستعار ، ثم ختم هذا الباب بالحديث عن العامل المعنوي .

وفي(**الباب الثاني**) ــ وهو باب المعمول ــ ذكر مقدمة في المعمول وغير المعمول ، وتناول الجملة وأقسامها ، ثم عرض المرفوعات والمنصوبات ، والتوابع والنكرة والمعرفة ، وأقسام المعرفة .

وفي(**الباب الثالث**) ــ وهوالعمل ، ويعني به الإعراب ــ بين حَدّ الإعراب وأقسامه ، ثم تناول غير المنصرف ، والإعراب اللفظي ، والإعرب التقديري والإعراب المحلي ، ثم تعرض للمبني من الأسماء ، فقسمه إلى ماهومبني بناءً عارضاً ، وماهو مبني بناءً أصليا، ثم بين حقيقة المبني العارض ، ومبني الأصل .

ثم تناول المبني بناءً عارضاً بنوعيه : اللازم للبناء ، وغير اللازم ، ثم ختم الباب والكتاب بما هو جائز البناء من الأسماء .

وهذه المادة العلمية التي ضمنها البركوي كتابه هي ــ في أغلبها ــ مادة الكافية لابن الحاجب ، ولا شك في أن الكافية تمثلُ مرحلةً متكاملةً من مراحل التأليف النحوي ، وأن منهجها في تبويب المباحث النحوية ، وتنظيمها في إيجاز واختصار مثالٌ يُحْتَذَى .

ولما كان الغرض من تأليف "الإظهار" أن يكون تعليميا يفيد منه طلاب العربية في حقات الدرس والتحصيل ، لم يجد مؤلفه إلا مادة الكافية ومنهجها في اختصار القواعد وضبطها ؛ ليحقق هذا الغرض ، ولاغرو في ذلك ، فكثيرمن المتون النحوية اقتفت أثر كافية ابن الحاجب التي ذاع صيتها في الآفاق ، وتناولتها أيدي العلماء ــ على اختلاف أزمانهم وأماكنهم ــ بالشرح والتحليل ؛ لما فيها من مادة علمية قوية .

ومن ثَم يمكن القول بأن مادة الإظهار العلمية مادة خصبة وقوية ؛ لأن فيها روح الكافية ــ وإن لم تصل إلى رتبتها ــ لذا عني العلماء بها فتناولها عدد منهم بالشرح والبيان [١] .

قال الشيخُ حمزةُ : ".. وأن المختصر المسمى بالإظهار ... في هذا الفن كافية الفرائد ، ومغني الفوائد ، في ضمن ألفية هي للنحو قواعد وأصول ، ومُلْحَةٌ هي لليقين لُبٌّ ومحصول ، مع غاية من الترتيب والتوضيح ، ونهاية من حسن التنظيم والتصريح " [٢] .

***

---

(١) انظر: مبحث " شروح الإظهار" صــ ٢٤ .

(٢) النص المحقق ١٣٣ .

مَنْهَجُ الْبِرْكَوِيِّ فِي"الإِظْهَارِ"

أشار الشيخ البركوي في مقدمة رسالته " الإظهار" إلى المنهج الذي وضعه لنفسه ، وسارعليه فيها حيث قال في مقدمتها : " فهذه رسالة في مايحتاج إليه المعرب أشد الاحتياج ، وهو ثلاثة أشياء : العامل ، والمعمول ، والعمل ، أي الإعراب ، فوجب ترتيبها على ثلاثة أبواب " [١] ، ثم عرض في كل باب من هذه الأبواب مايندرج تحته من مواضيع علم النحو وقضاياه ، وهذا المنهج تفصله السِّمَاتُ الآتية بإيجاز :

١) يقوم منهج البركوي ـ في رسالته ـ على صياغة مباحث النحو ، ومسائله في قواعد مختصرة موضحة بالأمثلة ، يسهل على المبتدئ ضبطها ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في مبحث الحال : " وعاملها الفعل ، أو شبهه ، أو معناه ، وشرطها أن تكون نكرة ، ولاتتقدم على عاملها المعنوي ، ولا على ذي الحال المجرور ، فلا يقال : مررت جالسا بزيد ، ولو كان صاحبها نكرة محضة وجب تقديم الحال عليها ، نحو :جاءني راكباً رجلٌ " [٢].

٢) كما يقوم على براعة التبويب ، والتقسيم ، ثم التفصيل ، ففي الباب الأول ـ مثلا ـ وهو باب العامل ـ قسم العامل إلى سماعي وقياسي ، ثم قسم السماعي إلى مايعمل في الاسم ، ومايعمل في الفعل ، ثم قسم مايعمل في الاسم إلى مايعمل في اسم واحد ـ وهو حروف الجرـ وما يعمل في اسمين كإن وأخواتها ، ثم فصل القول فيهما [٣] .

٣) ومن سمات هذا المنهج اهتمام صاحبه بالتعريفات النحوية ، التي كان يميل فيها إلى الإيجاز ، وفق الحد الجامع المانع ، فكان يبدأ المبحث بتعريفه ،

---

(١) النص : المحقق(المتن) ١٤٥ ـ ١٤٧ .

(٢) النص : المحقق (المتن) ٤٨٨ ـ٤٨٩ .

(٣) انظر : النص المحقق (المتن)١٨٠ ـ١٨١ .

ثم يتناول مسائله في اختصار، وهو في غالب تعريفاته متابع لابن الحاجب في كافيته ، ومن الأمثلة على ذلك تعريفه الحال حيث قال : " والسادس : الحال وهي ما بين هيئة الفاعل ، أو المفعول به لفظا أو معنى " (١) ، وقال ابن الحاجب في تعريفها : " والحال مايبين هيئة الفاعل ، أو المفعول لفظا أو معنى " (٢).

وقد يخالف تعريف ابن الحاجب ــ للبعد عن الاعتراضات التي وجهت له ــ بنقص أو زيادة ، فبينما قال ابن الحاجب في تعريف الكلمة : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد" (٣). قال البركوي : " هي اللفظ الموضوع لمعنى " (٤).

وفي تعريف الاسم قال ابن الحاجب : " الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة "(٥) ، وقال البركوي : " وهو مادل على معنى مستقل بالفهم غير مقترن فيه بأحد الأزمنة " (٦).

٤) حرص المصنف البركوي في منهجه على الاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، وبكلام العرب نظما ونثرا ، وإن كانت شواهده قليلة بالنسبة إلى الأمثلة التي كان يعتمد عليها أكثر في توضيح القواعد والأحكام ، ومن أمثلة استشهاده بالقرآن :

* في وجوب وصف النكرة المبدلة من معرفة اسشهد بقول الله تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (٧) .

* وفي حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه أورد قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٨) ، أي : أهل القرية .

---

(١) النص المحقق (المتن) ٤٨٥ .

(٢) الكافية بشرح الرضي٢/٤٧ . تحقيق /أحمد السيد أحمد ــ نشر المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

(٣) الكافية بشرح الرضي١/١١ .

(٤) النص المحقق (المتن) ١٥٣ ــ ١٥٧ .

(٥) الكافية بشرح الرضي١/٢٤ .

(٦) النص المحقق (المتن) ١٦٤، ١٦٥ .

(٧) من الآيتين ١٥، ١٦ من سورة العلق ، وانظر النص المحقق (المتن) ٦٢٣ .

(٨) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

وكما استشهد بالقرآن استشهد بقراءاته ، ومن ذلك استشهاده بقــراءة نــافع لقوله تعالى : ﴿ هَذَايَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾[1] ــ بفتح يوم ــ علــى جــواز بنــاء " يوم " عند إضافته إلي جملة فعلية فعلها معرب[2] .

واستشهد بقراءة ابن جَمّازعلى حذف المضاف ، وإبقاء المضاف إليــه علــى إعرابه حيث قال : " وقد يبقى مجرورا عى الندور كما في قوله تعــالى : ﴿ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [3] بجر الآخرة على قراءة ، أي ثواب الآخرة " [4].

ومن أمثلة اسشهاده بكلام العرب نظماً ونثراً :

* أنه في عطف البيان ذكر قول الراجز :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ....[5]

* وفي مبحث النداء استشهد بقول جرير :

يَاتَيْمَ تَيْمَ عَــدِيٍّ ....[6]

* وفي حذف الجار مع بقاء عمله أورد قول العرب : " اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ " [7] . أي : بالله .

* وفي حذف " كان " مع اسمها ذكر قولهم : "النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ" [8] .

---

(١) من الآية ١١٩ سورةالمائدة .
(٢) انظر : النص المحقق (المتن)٣٩١ .
(٣) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .
(٤) النص المحقق (المتن) ٥٣٨ .
(٥) النص المحقق (المتن)٦٢٥ .
(٦) انظر: النص المحقق (المتن) ٥٣٩ .
(٧) النص المحقق (المتن) ٢٢٨ .
(٨) النص المحقق (المتن) ٥٢٢ .

٥) ظهر في منهج البركوي أنه يولي وجهه شطر المذهب البصري ، حيث عرض أكثرالمسائل الخلافية على رأي البصريين دون أن يشير إلى أنّ فيها خلافا ، وإذا أشار إلى الخلاف ذكر ــ في الغالب ــ رأي البصريين ، وفي غير الغالب كان يذكر الخلاف في إيجاز ، وهذه أمثلة توضح ذلك :

* قوله في مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور :" وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض نحو : مررت بك وبزيدٍ " (١). وهذه مسألة خلافية وماذكره هو مذهب البصريين ، وهو لم يشر إلى ذلك ، ولم يذكر رأي الكوفيين في المسألة ، وهو أنهم لايوجبون إعادة الجار في الاختيار .

* وقوله في مبحث المبني : " والمبني على نوعين : مبني الأصل ، ومبني العارض ، والأول أربعة :الحرف ، والماضي ، والأمر بغير اللام عند البصريين والجملة " (٢) . وقوله فيمالا يكون معمولا أصلا : "والثاني فعل الأمر بغير اللام عند البصريين ... وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة " (٣).

٦) ومن سمات منهجه أنه كان يمهد للمبحث الذي يتناوله بمقدمة يستهلها بقوله: " اعلم أولاً " . ففي باب العامل ، وقبل أن يذكر حقيقة العامل قال :" اعلم أولا أن الكلمة، وهي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ثلاثة ... "(٤). وفي الباب الثاني ، وهو باب المعمول مهد له بمقدمة ذكر فيها مايكون معمولا ، وما لا يكون معمولا حيث قال :" اعلم أولا أن الألفاظ الموضوعة إذا لم تقع في التركيب لم تكن معموة كما لاتكون معمولة ..." (٥) . بهذا المنهج العلمي الذي يحوي عناصر الدقة في التبويب والتقسيم ، مع الإيجاز والاختصار في المسائل والقضايا ، أخرج البركوي كتابه ليكون كتاباً تعليمياً ، يفيد منه طلاب هذا الفنِّ في مجالس العلم ، وحلقات الدرس .

---

(١) النص المحقق (المتن) ٦٠٢، ٦٠٣ .

(٢) النص المحقق(المتن) ٦٨٧ .

(٣) النص المحقق(المتن) ٣٨٤ .

(٤) النص المحقق(المتن) ١٤٩ .

(٥) النص المحقق(المتن) ٣٨٣ .

اتَّجَاهُ الْبِرْكَوِيِّ النَّحْوِيِّ فِي"الإظهار"

بعد التأمل والنظر ، ومعايشة متن " الإظهار " وجدت أن الشيخ البركوي يتجه شطر المذهب البصري ، وسأكتفي بذكر هذه الأمثلة التي تؤكد هذا الاتجاه النحوي لديه :

* ذهابه إلى إعمال أمثلة المبالغة " فَعّال ، و فَعُول ، و مِفْعَال" (١)، وهو مذهب البصريين ، والكوفيون لا يعملونها .

* ذهابه إلى فعلية " نِعْم " و" بئس" (٢) ، ومذهب الكوفيين أنهما اسمان .

* ذهابه إلى أن فعل الأمر للواحد المخاطب مبني كما هو مذهب البصـــريين(٣) وهو عند الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدرة .

* ذهابه إلى أن العامل في المبتدأ معنوي ، وهو التجرد عن العوامل اللفظيـــة لأجل الإسناد (٤)، ومذهب الكوفيين أن العامل في المبتدأ هو الخبر ، والعامـــل في الخبر هو المبتدأ ، فهما متعاملان .

* ذهابه إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقـــع الاســـم (٥) ومذهب أكثرالكوفيين أنه التجرد عن النواصب والجوازم .

*ذهابه إلىأن الفاعل لايتقدم على العامل (٦)، والكوفيون يجيزون تقدمه عليـــه .

كما أن البركوي استعمل مصطلحات البصريين كالجر (٧)، والبدل(٨) ، ويقابل هذا عند الكوفيين : الخفض ، والترجمة (٩) .

---

(١) انظر : النص المحقق (المتن) ٣٣٦ .

(٢) انظر : النص المحقق (المتن) ٢٨٥ .

(٣) انظر : النص المحق (المتن) ٣٧٥ .

(٤) انظر : النص المحقق(المتن) ٣٨٠ .

(٥) انظر : النص المحقق (المتن) ٣٨١ .

(٦) انظر:النص المحقق (المتن) ٤٠٦ .

(٧) انظر : النص المحقق (المتن) ١٦٩ .

(٨) انظر : النص المحقق (المتن) ٦٢٠ .

(٩) انظر : نشأة النحو ١٣٠ .

شُرُوحُ "الإِظْهَارِ"

نال متن " الإظهار " للعلامة البركوي اهتمام العلماء وعنـــايتهم ، فتناولـــه عددٌ منهم بالشرح والتحليل ، ومن هذه الشروح :

١) شرح الشيخ مصلح الدين الأولامشي [١] المسمى " كَشْفُ الأسرار " ، وهو أول الشروح التي قامت عليه ؛ ولذا لقب مؤلفه بالشارح الأول [٢] ، وهذا الشـــرح مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٩٩ نحو ، وهو شرح صغير الحجم ، فعدد أوراقه سبعة وستون ورقة من الحجم المتوسط .

٢) شرح الشيخ مصطفي بن حمزة الشهير بـ " الأطه وي " أو " الآطه لي " ، وقد سماه " نَتَائِجُ الأفكارِ في شرح الإظهار" ، و هذا الشرح هـــو أشـــهر شـــروح الإظهار ، فرغ مؤلفه من تأليفه سنه ١٠٨٥هـ [٣] ، وقد حققه الدكتور/سعيد عبد العظيم السعيد نصر في رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربيـــة بالقـــاهرة سنة ١٩٩٣م ، وطبع قسم العامل منه محققا [٤] بـــ " طــــرابلس " ــ ليبيـــا ــ سنة ١٩٩٢ م ، تحت اسم " نتائج الأفكار لشرح الإظهار (قسم العامل) "

٣) شرح الشيخ محمد بن أحمد الصَّبُوحَة ، المتوفى سنة ١١٧٢هـ [٥] .

٤) شرح ابن القَصَّاب . ذكره حاجِي خليفة ،وقال عنه : "إنه شـــرح لطيف" [٦] .

---

(١) هو أحد تلاميذ البركوي . انظر: كشف الظنون ١ / ١١٧ .

(٢) انظر : نتائج الأفكار لشـــرح الإظهـــار (قســـم العامـــل) ١٢٥ ، تحقيـــق : إبـــراهيم عمـــر ســـليمان زبيدة ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس ــ ليبيا ــ ط ١ ،١٩٩٢م ــ ١٤١٢ هـ .

(٣) انظر : نتائج الأفكار (قسم العامل) ٢٣ ، ومعجم المؤلفين١٢/ ٢٤٩ .

(٤) تحقيق : إبراهيم عمر سليمان زبيدة .

(٥) انظر : كشف الظنون ١ / ١١٧ .

(٦) انظر : كشف الظنون١ / ١١٧.

٥) شرح الشيخ عمر العطار ، المتوفى سنه ١٣٠٨ هـ[١] ، سماه " مَجْمَع الأَنْوَارِ في شرح الإظهار " ، وهذا الشرح حققه / سليم محمد سعيد في رسالة (ماجستير) بكلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٠م

٦) شرح الحاج عمر نعيمي ، المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ [٢] .

٧) شرح الشيخ الفقيه حمزة بن الشيخ إبراهيم السندي ، المتوفى سنة ١٢١٢هـ [٤] ، سماه " نُور الأَبْصَار في شرح الإظهار " وهو الشرح الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه في هذه الرسالة ، وستأتي دراسة مفصلة حوله في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

٨) و في إعراب متن " الإظهار" كتب حسين بن أحمد المعروف بـ " زينى زاده " المتوفى في حدود سنة ١١٦٨ هـ[٣] كِتَابَهُ " حلّ أسرار الأخيار على إعراب إظهار الأسرار للبركوي" ، وقد طبع بمطبعة بولاق سنة١٢٦٩ هـ ــ ١٨٥٢م .

هذه شروح الإظهار التي وقفت عليها ، وهي ــ بلا شك ــ تبرز قيمة " الإظهار " العلمية ، وتظهر مدى عناية العلماء به ، وحرصهم على شرحه .

***

(١) انظر : معجم المؤلفين ٣ / ٢٨٥ .

(٢) انظر : إيضاح المكنون للبغدادي ٣/ ٩٦ ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ ١٤١٢ هـ ــ١٩٩٢ م

(٣) انظر: هدية العارفين ١ /٣٢٦ .

(٤) انظر : هدية العارفين ١ /٣٣٨ .

الفصل الثاني

التَّعْرِيفُ بِالشَّيْخِ حمزة " شارح الإظهار "

وَفِيهِ مَبْحَثَانِ :

* الأول : عَصْرُ الشيخ حمزة .

* الثاني : التَّعرِيفُ بالشيخ حمزة .

المبحث الأول

عَصْرُ الشيـــــخ حمزة

ويشتمل على :

* الحالة السيـاسية .
* الحالة الاجتماعية .
* الحالة العلمـية .

عاش الشيخ حمزة بن الشيخ إبراهيم السندي في أواخر القرن الثاني عشر و أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، وهذه الفترة توافق أواخر القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي ، وهذا يعني أنه أدرك الفترة الأخيرة من عصر الدولة العثمانية التركية الذي انتهى في سنة ١٢٢٠هـ (١)، و الشيخ حمزةُ تُوُفِّيَ سنة ١٢١٢ هـ (٢).

وكان لهذه الفترة من عصر الترك ملامحها السياسية ، والاجتماعية والعلمية ، التي تأثر بها ــ بلا شك ــ الشيخ حمزة ، نعرضها في إيجاز .

أولاً : الحالة السياسية :

لقد امتازت هذه الفترة (٣) التي عاشها الشيخ حمزة بأحداث تاريخية كان لها التأثير الحاسم على المنطقة العربية والإسلامية ، ففي هذه الفترة دخلت الإمبراطورية العثمانية مرحلة التقهقر والضعف ، وتألبت عليها دول أوربا حتى انتزعت منها كثيرا من أملاكها في أوربا ، وعرفت الدولة العثمانية التركية آنذاك باسم " الرجل المريض " (٤) .

ويرجع ضعف الدولة العثمانية وانحلالها لعوامل داخلية ، وأخرى خارجية ، ومن العوامل الداخلية ضعف الحكام العثمانيين ، وإهمالهم شئون البلاد ، وانتشار الفساد الإداري ، والفوضى في جمع الضرائب ، وتدهور نظام الجيش العثماني من جراء سيطرة جيش " الانْكِشَارِيِّة " على أجهزة الدولة (٥) .

---

(١) انظر : نشاه النحو ٢٥٤ .

(٢) انظر : هدية العارفين ٢٣٨/١ .

(٣) انظر : موسوعة التاريخ الإسلامي للدكتور/أحمد شلبي٥/٨٧٠ ــ٨٧٣ .

(٤) انظر :الدولة العثمانية دولةإسلامية مفترى عليها للدكتور/عبد العزيز محمد الشناوي ٥/٨٣٠ ــ مكتبة الأنجلو المصرية ــ١٩٩٢ م

(٥) انظر : المجددون في الإسلام٣١٤ ، والبلاد العربية والدولة الإسلامية ٤٧ .

وأما العوامل الخارجية فقد أتت من جراء تلك الهزات الخطيرة التي تعرضت لها الدولة العثمانية في صراعها وحروبها في الجانب الأوربي ، والتي ألحقت بها هزائم مريرة أفقدتها الكثير من أملاكها في أوربا (١)، وبعد اندلاع الثورة

الفرنسية احتلت جيوش نابليون بونابَرْت مصر عــام ١٧٩٨ م [٢]، ففــتح بــاب التنافس بين بريطانيا وفرنسا للسيطرة على مصر وباقي ممتلكات الدولة العثمانية في المنطقة العربية ، وفي إثر ذلك قامت عدة حركات انفصــالية عــن الســلطنة كحركة علي بك الكبير في مصر ، وحركة ظاهرالعمر في فلســطين [٣]، والحركــة الوهابية التي قامت بمحاولة ناجحة في القضاء على سيطرة الدولة العثمانية فــي الجزيرة العربية ، والتحلل الديني الذي سيطرعلى الحكم العثماني ، ومن أشــد الحركات التي قامت ضد الدولة العثمانية حركة محمد علــي باشــا، فقــد احتلــت جيوشه الجزيرة العربية ، واليونــان، وبلــاد الشــام ، وغيرهــا مــن ممتلكــات الدولة العثمانية[٤].

ثانياً : الحالة الاجتماعية :

أما الحالة الاجتماعية ــ في هذه الفترة ــ فقد ساءت بســبب مســاوئ الحكــم فملوك الدولة العثمانية كان حكمهم يقوم على الاستبداد والقهر ، ولا يقــوم علــى محبة الشعب التي يأمنون بها الثورة عليهم ، كما ازداد ــ في هذا العصرــ نفوذ أصحاب الطرق الصوفية ، وعلا شأنهم ، فقد كان الملوك يبالغون في الخضوع لهم ؛ لازدياد اعتقاد العامة فيهم ، فكانوا يحاولون ــ بالمبالغة في الخضوع لهم ــ أن يكسبوا رضا عامة الناس . [٥]

---

(١) انظر : موسوعة التاريخ الإسلامي ٥ / ٧١٢ .

(٢) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان٣/٢٨٤ ــ منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت ــ لبنان

(٣) انظر :الدولة العثمانية والشرق العربي للدكتورمحمد أنيس ١٥٥ وما بعدها ــ نشرمكتبة الأنجلو المصرية .

(٤) انظر : موسوعة التاريخ الإسلامي ٥/٣٥٠، ٣٥١ .

(٥) انظر : المجددون في الإسلام ٣١٨ ــ ٣٢٠ ، وتاريخ آداب اللغة العربية لزيدان ٣/٢٨٥ .

ثالثاً : الحالةالعلمية :

لم تكن حالة المسلمين العلمية ــ في هذه الفترة ــ بأحسن من حالتهم السياسة ، والاجتماعية ، فقد فرضت اللغة التركية على البلاد ، فركدت ريحُ العلم وانحط شأنه بين الناس ، فقل نتاج العلماء . يقول جرجي زيدان : " الأمة التي هذا حالها من الضنك والشدة ، كيف يرجى رواج العلم والأدب فيها ؟ فالعصر العثماني تمكن فيه الذل من النفوس ، وفسدت ملكة اللسان ، وجمدت القرائح .. ومع ذلك فاللغة العربية مازالت هي لغة الدين في العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه ، لايستغني عالم مسلم عن معرفتها ، والمطالعة فيها ".(١)

وعلى الرغم مما أصاب الحركة العلمية من ركود وجمود ظلت الدراسات اللغوية والنحوية نشطة ، وإن كان أكثر اشتغال علمائها في الشروح والحواشي ولكن مؤلفاتهم لاتزال شائعة ، وعليها المعول الآن ، ويلخص الشيخ الطنطاوي تلك الحال التي كان عليها التأليف في هذا العصر فيقول : " والخلاصة أن النهضة التأليفية في هذا العصر الغاشم كانت في الحواشي ، ولم تمنع هذه الحال العامة في التصنيف أن يظهر بين الفينة والفينة بعض أفراد لاينطبق عليهم أحكام هذا العصر ، غير أنهم تقاسمتهم الأزمنة المتطاولة جداً ، فأجادوا في التصنيف ترتيبا وتقريبا ، وإن لم تكن لهم آثار من ناحية ابتداع وتجديد ؛ إذ كان غرضهم الأول إنما هو فهم أو تفهيم عبارات السابقين إذا كانت مغلقة وبسطها إن كانت موجزة ، فقاموا بعملهم هذا صنعا جميلا ، وكانوا مِنَحاً في أيام كلها مِحَنٌ " (٢).

ولا شك في أن الشيخ حمزة يُعَد واحداً من هؤلاء الأعلام الذين حرصوا على فهم وتفهيم عبارات السابقين ، وهذا ما يؤكده كتابه " نورالأبصار" الذي نحن بصدد تحقيقه في هذه الرسالة .

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لزيدان ٣/٢٨٤ .

(٢) نشأة النحو ٢٥٢ .

المبحث الثاني

التَّعْرِيفُ بالشَّيخ حمزة شارح "الإظهار"

ويشتمل على :

اسمه ونسبه ، ونسبته ، ومولده ، ونشأته ، وشيوخه وتلاميذه وأخلاقه ، وعقيدته ومذهبه الفقهي ، ومنزلته العلمية ، ومؤلفاته ، ثم وفاته .

التَّعْرِيفُ بالشَّيْخِ حمزة

كثيرٌ من العلماء وصلت إلينا آثارهم ، ولم نعرف عنهم ، وعن حياتهم إلا القليل ، ومن هؤلاء العلماء الشيخ حمزةُ بن الشيخ إبراهيم السندي ، شارحُ إظهار البركوي ، فقد أغفلته كتب التراجم والأعلام ، ولولا إشارات في بعضها لظل الرجل في طيِّ النسيان ، وهي أشارات موجزة لا تعطي صورة واضحة عن حياته ، ومع هذا فإنني سأمضي في التعريف به مهتديا بهذا الإشارات ، وبهذا الأثر الذي تركه وهو كتاب " نور الأبصار " لعلى أرسم صورة لحياته .

✶اسمه ونسبه :

هوالشيخ الفقيه النحوي حمزةُ بنُ الشيخِ إبراهيمَ السِّندي ، كان والده الشيخ إبراهيم مشتهراً بفيض الله السندي[(١)] .

✶ نسبته :

عُرِف الشيخُ حمزةُ بالسندي[(٢)] ؛ لأن والده الشيخ إبراهيم سندي الأصل والسندُ بلاد تتاخم بلاد الهند ، يقال للواحد من أهلها : سندي ، والجمع : سِنْد مثل : زنجي وزنج [(٣)] .

واشْتُهِر بالمدنيّ [(٤)] نسبة إلى المدينة المنورة التي ولد فيها وعاش ، حتى وافته المنية ، فهو مدنيٌّ المولدِ والوفاةِ .

وهو الحنفيّ [(٥)] نسبة إلى الإمام أبي حنيفة النعمان ، فهو من فقهاء المذهب الحنفي في المدينة المنورة في عصره .

---

(١) انظر : هدية العارفين ١ / ٣٣٨ ، والنص المحقق ١٣٢ .

(٢) انظر : هدية العارفين ١ / ٣٣٨ .

(٣) انظر : معجم البلدان للحموي٣ / ٢٦٧ـ دار بيروت للطباعة والنشر ـ ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

(٤) انظر : هدية العارفين ١ / ٣٣٨ ، والنص المحقق ١٣٢ .

(٥) انظر : النص المحقق ١٣٢ ، وهدية العارفين ١ / ٣٣٨ .

✶ مولده :

لم تسعفني كتب التراجم والأعلام بذكر تاريخ لولادة الشيخ " حمزة " لكن بعضها أشار إلى مكان ولادته ، وهو المدينة المنورة ، وأغلب الظن أنه ولد في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري ؛ إذ إن وفاته كانت في أوائل العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري(١) .

* نشأته :

نشأ الشيخ حمزة ، وعاش في المدينة المنورة ، وفي رعاية أسرة ذات علم ودين ، فأبوه الشيخ إبراهيم المشتهر بفيض الله السندي كان من علماء النحو واللغة في المدينة المنورة ، ولا شك أن الشيخ حمزة نهل من علم هذا الشيخ الوالد ، وقرأ عليه النحو واللغة ، كما قرأ عليه غيره من أمثال الشيخ محمد بن عبد الله بن أسعد الأسكداري مفتي المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٩٩هـ ، فقد ذكر المرادي ــ وهو يترجم لمحمدالأسكداري ــ أنه قرأ على الشيخ إبرهيم فيض الله السندي(٢)، وعندما ترجم أحمد أمين صالح للأسكداري قال : " ودرس على يد الشيخ إبراهيم السندي النحو وعلوم اللغة العربية " (٣)، وقال بروكلمان : " الشيخ إبراهيم كان حيا سنة ١١٩٧ هـ ، له كتاب " الشرح والفرح وهو مجموعة حكايات ، وحكم وأشعار" (٤)، ومما يؤكد أن الشيخ إبراهيم كان من علماء النحو واللغة أنّ الشيخ حمزة نقل عنه في كتابه الذي هو موضع التحقيق تقريراً نحويا عن أنواع " أل" وقال بعد نقله : " هذا ماسمعته من تقرير الشيخ الوالد " (٥) .

---

(١) انظر : هدية العارفين ١ / ٣٣٨ .

(٢) انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، لمحمد خليل المرادي٥٨/٤ ــ دارابن حزم ــ بيروت ــ ط٣ ــ ١٤٠٨ هـ .

(٣) طِيبَةُ وذكرياتُ الأحبة ٥٠/١ لأحمد أمين صالح مرشد ــ دار البلاد للطباعة والنشر ــ جدة ــ ط١ــ١٤١٣ هـ ــ١٩٩٣م .

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (العصر العثماني) ٩ / ١١١ ، ترجمة . د / عمر صابر عبد الجليل ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٩٩٥ م .

(٥) النص المحقق ١٥٠ .

★ شيوخه وتلاميذه :

من المسلم به أن لكل عالم شيوخا أخذ عنهم ، وتعلم منهم ، ولكن المصادر لم تشر إلى واحد من شيوخ الشيخ حمزة ، ولا إلى أحد تلاميذه الذين أخذوا عنه ، بل إن المصادر أغفلته هو ، ولولا ماجاء في بعضها عنه من إشارة موجزة لماعرفنا عنه شيئا ، وقد أشار الشيخ حمزة في كتابه " نور الأبصار " إلى أحد شيوخه ــ كما ذكرت آنفا ــ هو والده الشيخ إبراهيم .

✶أخـــــــلاقه :

كان الشيخ حمزة ــ كما وصفه البغدادي ــ فقيها فاضلا (١) ، والناظر في كتابه " نور الأبصار " يجد أن الرجل ذو دين ، وخلق حسن ، مجل للعلماء عارف بفضلهم ، فعند ذكره للإمام زفر بن هذيل أحد أقطاب المذهب الحنفي قال : " نفعنا الله به " (٢) .

ولما كان له رأي مخالف لما عليه السلف من النحاة قال : " لكن اتباع السلف مطلوب ، والسكوت عما أجمعوا عليه مرغوب " (٣) ، وكثيرا ما نجده يقــول عنــد ذكره لصاحب المتن : " رحمه الله " (٤) ، وإذا وعد بذكر شئ أتبعــه بقولـــه " إن شاء الله " (٥) .

✶عقيدته ومذهبه الفقهي :

الشيخ حمزة سنيٌّ الاعتقادِ ، حنفيٌّ المذهبِ ، وما جاء فــي كتابـــه " نـــور الأبصار" يؤكد هذا ، ففي خطبة الكتاب قال : " والصلاة والســـلام علـــى رســـولك المصطفي ... وعلى آله وأصحابه " (٦) .

---

(١) انظر : هدية العارفين ٣٣٨/١

(٢) النص المحقق ٦٥١ .

(٣) النص المحقق ٤٢٥ .

(٤) انظر : النص المحقق١٤٩ ، ١٦٩ ،١٨٢ .

(٥) انظر :النص المحقق ٢٠٨ ، ٢٤٧ .

(٦) النص المحقق١٣٢ .

وإدخال حرف الجر (على) على كلمة " آله " طريقة أهل السنة . قال الشيخ عصام الدين الإسفراييني : " التزم أهل السنة بإدخال (على) على " آله " ، أما الشيعة فمنعوا ذكر (على) بين النبي وآله " [١].

وفي اللام الدخلة على " الحمد " قال " واللام فيه للاستغراق فيكون المحامد كلها راجعة إليه تعالى ، أو للجنس ، ولا يفوت الغرض ...هذا عند أهل السنة ، وأما المعتزلة فلا يجوز جعلها للاستغراق ، لان أفعال العباد ليست مخلوقة له تعالى على زعمهم الفاسد " [٢] .

ومما يؤكد مذهبه الفقهي أنه قال : " وآله ﷺ هم بنو هاشم فقط عند إمامنا الأعظم أبي حنيفة ، وهم آل عليٍّ ، وعباس ، وجعفر ، وعقيل ، وحارث بن عبد المطلب كما في الوقاية ، وغيرها من كتب أصحابنا الحنفية " [٣] . وفي خطبة الكتاب قال عن نفسه : " المدني مولداً ، الحنفي مذهباً " [٤] .

هـذا ، وقد أشار البغدادي[٥] إلى أن الشيخ حمزة له ــ في الفقه الحنفي ــ كتابٌ هو " شرح الدُّر المختار " وستأتي الإشارة إليه عند الكلام على مؤلفاته .

★ منزلته العلمية :

كان الشيخ حمزة من فقهاء المدينة المنورة في عصره وبالرغم من أن كتب التراجم والأعلام أهملت الكلام عنه إلا أن ما جاء في بعضها أظهر مكانة الرجل العلمية ، قال البغدادي عنه : " كان فقيها فاضلا " [٦] .

---

(١) حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية للجامي ٢/ أ (مخطوط) بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٦٩٣ نحو ، ميكروفيلم رقم ١٦٥٧٤ .

(٢) النص المحقق ١٤١ .

(٣) النص المحقق ١٤٤ .

(٤) النص المحقق ١٣٢ .

(٥) انظر : هدية العارفين ١ / ٣٣٨ .

(٦) هدية العارفين ١/ ٣٣٨ .

وعلى غلاف مخطوطة " نور الأبصار " كُتِب : " ... للشيخ الإمام العالم العلامة حمزة بن الشيخ إبراهيم السندي " [١] .

ويكفي دلالة على منزلة الشيخ العلمية هذا الكتاب الذي بين أيدينا " نور الأبصار " الذي يبرز نشاطه العلمي ، وتفوقه في علم النحو .

* مؤلفاتــه :

لم يشر صاحب هدية العارفين إلا إلى أثرين من آثار الشيخ حمزة هما : كتاب " **نور الأبصار في شرح الإظهار** " [٢] الذي نحن بصدد تحقيقه في هذه الأطروحة .

وكتاب في الفقه الحنفي هو " **شرح الدر المختار في الفروع** " [٣] ولم أقف عليه مطبوعا أو مخطوطا ، والدر المختار هو كتاب في الفقه الحنفي للعلامة علاء الدين الحصفكي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ [٤].

★ وفاتـــه :

تُوفي الشيخُ حمزة سنة ١٢١٢ هـ ، في المدينة المنورة [٥]، التي ولد فيها ، وقضى فيها حياة حافلة بالبحث والدرس ، والاطلاع والتأليف ، وكتابه " نور الأبصار " شاهد صدق على هذه الحياة ، وأثر باقٍ يحيي ذكرى صاحبه ورحم الله القائل :

النَّاسُ صِنْفَانِ : مَوْتَى فِي حَيَاتِهِمُ وَآخَرُونُ بِبَطْنِ الأَرْضِ أَحْيَاءُ [٦]

---

(١) انظر صـ ١١٧(صورة غلاف الأصل) .

(٢) انظر : هدية العارفين ١/ ٣٣٨ .

(٣) انظر : هدية العارفين ٣٣٨/١.

(٤) انظر : معجم المطبوعات٧٧٩/١ .

(٥) انظر : هدية العارفين ١/ ٣٣٨ .

(٦) البيت من البسيط ، وهولأمير الشعراء أحمد شوقي من قصيدة في رثاء" شكسبير" .انظر:الشوقيات٨/٢ ــ مكتبة مصر بالفجالة ــ القاهرة.

الفصل الثالث

دِرَاسَــة

حَـوْلَ كِـــتَابِ" نُورالأَبْصَارِ فِي شَرْحِ الإِظْهَارِ"

ـــــــ

ويشتمل على ستة مباحث هــي :

المبحث الأول

التعريف بكتاب"نور الأبصار"

المبحث الثاني

منهج المؤلف في الكتاب

المبحث الثالث

من اختيارات المؤلف وردوده

المبحث الرابع

موقف الشارح من أصول النحو

المبحث الخامس

المــوازنات والملاحــظات

المبحث السادس

مخطوطة الكتاب ومنهج التحقيق

المبـحث الأول

التعريف بكتاب " نور الأبصار "

ويشتمل على :

- تحقيق اسم الكتاب .
- توثيق نسبته إلى المؤلف .
- موضوع الكتاب .
- الداعي إلى تأليفه .
- اتجاه المؤلف النحوي في كتابه
- مصادر الكتاب.
- شواهده .
- شخصية المؤلف في كتابه .

تَحْقِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ

لقد تعودنا من أصحاب كتب التراجم ــ في كثير مـــن الأحيـــان ــ أنهـــم لايحرصون على ذكر أسماء المصنفات بحروفها ، وإنما نراهم إما أن يغيروا فيها وإما أن يذكروها بالاسم العام ، فيقولون ــ مثلا ــ : شرح كذا ، والبغدادي باشــا في كتابه " هدية العارفين " ــ وهو المصدر الوحيد الذي ترجم للشيخ حمـــزة ـــ سلك المسلك الثاني في ترجمته له ، حيث قال : " له شرح الإظهار للبركـــوي" [١] وقد كفانا الشيخُ حمزةُ عناءَ البحث عن اسم الكتاب ، فذكر اسمه في خطبة الكتاب حيث قال : " وسميته بنور الأبصار في شرح الإظهار" [٢] ، كما أن الشيخ قد اعتنى بكتابه ، فكتب على الغلاف مانصه : " هذا كتاب " نور الأبصار في شرح الإظهـــار" للعلامة محمد (أفندي) بِرْكِلِي ، والشارح له بهذا الشرح العبد الفقيـــر المعتـــرف بالتقصير المدني ـــ عفا الله عنه ــ آمين ــ وأرجو من الناظر فيـــه أن ينظـــر بعين الرضا والاستبصار ، وإن وجد فيه عيبا فليصفح فإن الصفح شيمة الأخيار ، وكيف يخلو عنه كتاب ؟ وهو سر عظيم فيه إظهار إعجاز الكتاب على أن الخطأ والنسيان من خصوصيات الإنسان"[٣]. وكان الناسخ لهذه النسخة حريصا علـــى أن ينقل هذا النص عن نسخة المؤلف التي بيضها بيده ، ويضعه على غلاف نسخته ، فقد جاء في خاتمة الشارح : "... وقد وقـــع الفـــراغ مـــن المبيضـــة علـــى يـــد جامعه...حمزة فيض الله المدني.. " [٤].

هـــذا ، ويوجد على غلاف المخطوط عنوان آخر هو: " نور الأبصار بشرح الإظهار" [٥] ، لكنني اعتمدت الأول لوجوده في خطبة المؤلف داخل الكتاب ، وفـــي كلامه السابق على الغلاف .

---

(١) هدية العارفين ١ / ٣٣٨ .

(٢) النص المحقق ١٣٣ .

(٣) انظر : صــ١٢٢ .

(٤) النص المحقق ٧٣٢ .

(٥) انظر : صــ١٢٢ .

تَوْثِيقُ نِسْبَةِ الْكِتَابِ إِلَى المُؤَلِّفِ

من الأصول المقررة في تحقيق النصوص ونشرها توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ، وقد ثبت ــ ولله الحمد ــ أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا ، المسمى " نور الأبصار في شرح الإظهار " هو من تأليف الشيخ الفاضل حمزة بن إبراهيم السِّنْدِي ، وذلك بالأدلة الآتية :

الدليل الأول : وجود اسم المؤلِّف ، واسم الكتاب في خطبة الكتاب حيث قال الشيخ حمزة :" وبعد ، فيقول المفتقر إلى مولاه ... حمزة بن الشيخ إبراهيم الشهير بفيض الله " ، وأضاف : " وسميته بنور الأبصار في شرح الإظهار" (١) .

الدليل الثاني : وجود اسم المؤلف في خاتمة الكتاب ، فقد جاء فيه على لسان المؤلف : " وقد وقع الفراغ من المبيضة على يد جامعه الحقير المعترف بالعجز والتقصير حمزة فيض الله المدني" (٢) .

الدليل الثالث : وجود اسم المؤلف ، واسم الكتاب ــ أيضا ــ على غلاف الكتاب كما سبق بيانه في تحقيق اسم الكتاب

الدليل الرابع : نسبة هذا الشرح إلى مؤلفه في المصادر التي عنيت بالمؤلفين ومصنفاتهم . قال البغدادي : " السِّنْدِيُّ : حمزة بن الشيخ إبراهيم فيض الله السِّنْدِيّ الأصلِ ، مدنيُّ المولدِ والوفاة ، كان فقيها فاضلا .. له شرح الإظهار للبركوي " (٣)، ونسبته ــ كذلك ــ إليه في فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية ، هذا بالإضافة إلى أنني لم أجد أحدا ينازع الشيخ المؤلف في هذا الكتاب وبهذه الأدلة تتأكد لدينا نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه ، وإن كنت لم أقف على أحد نقل عنه ، فالرجل ــ كما ذكرتُ سابقا ــ لم يكن له نصيب من الاشتهار، حتى أن من حققوا بعض شروح "الإظهار" الأخرى لم يشيروا إلى شرح السندي من قريب أو بعيد .

---

(١) النص المحقق ١٣٢ ،١٣٣ .

(٢) النص المحقق ٧٣٢ .

(٣) هدية العارفين ١/ ٣٣٨ .

مَوْضُوعُ الْكِتَابِ

مــن كلـــام المؤلـــف فـــي خطبـــة كتابـــه نتبـــين أن موضـــوعه هو علم النحو ، ودراسة مسائلــه وقضايــاه ، حيث إنه اســتعمل فــي عبارتــه مصطلحات هذا الفن، وهذا مايسميه البلاغيون" براعة الاستهلال " [(١)].

يقول المؤلف : " أَحْمَدُكَ على فيضك الوفي بكل جميل ، وإنعامــك الكــافي لمن توجه إلى نحوك بكل خير جزيل ، حَمْدَ من خفض لك جناح الــذل فــارتفع ، وانتصب في الحال لنشر علم الثناء فزال النصب عنه واندفع ، يا مصدر الكلمــات وأفعالها ومبدأ العوامل وإعمالها ، كل مالا يليق بكبريائه من الأفعال عنه منصرف وجميع الممكنات عن معرفته غير منصرف " [(٢)] .

ولما كان محــور هــذا الشــرح هــو مــتن "الإظهــار" ، التــزم الشــيخ الشارح بالموضوعات النحوية التي تناولها الماتن ، فجــاء الكتــاب فــي ثلاثــة أبواب كــالمتن هــي : البــاب الــأول فــي العامــل ، و الثــاني فــي المعمــول و الثالث في العمل ، أي : الإعراب .

والشارح لم يتعرض إلى مسائل علم الصرف إلا في النذر اليســير ، وذلــك عندما يتطلب الشرح ذلك ، ومن ذلك قوله في "مفاعل ومفاعيل" في مبحث "غير المنصرف : " وخصهما بالذكر دون غيرهم كدراهم ودنانير ــ مثلا ــ للتنبيه على أن المراد هو الوزن التصغِيريُّ لا التصريفِيُّ ، وهو ما يعتبر فيه مجــرد مقابلــة المتحرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الأصــول بالفــاء والعين واللام ، وعن الزوائد بلفظها كما هو في التصريفيِّ " [(٣)] .

---

(١) قال القزويني : " وأحسن الابتداءات ماناسب المقصد ، ويسمى براعة الاستهلال " . الإيضاح فــي علــوم البلاغة ٦٠٨ . تحقيق/ د. محمد السعدي فرهود ــ دار الكتاب المصري اللبناني ــ١٤٢٠هــ ــ١٩٩٩.

(٢) النص المحقق ١٣٢ .

(٣) النص المحقق ٦٦٩ .

الدَّاعِي إِلَى تَأْلِيفِ الْكِتَابِ

الدافع إلى تأليف الكتاب ـــ كما ذكر المؤلف ـــ يتمثل في أمرين :

الأول : رغبةُ الشيخ حمزة في التأليف النحوي ، لِمَا رأى من ضرورة هذا العلم للفقيه والمفسر ، والمحدث ، ولما له من أثر كبير في حفظ اللسان من اللحن والخطأ في الكلام

والثاني : إعجابُه الشديد بكتاب " الإظهار " للبركوي ، الذي جمع بين دفتيه معظم مسائل علم النحو وموضوعاته ، ولكنه جد مختصر وموجز ، فأراد الشارح أن يجمع بين الرغبة والإعجاب ، فأقبل على تأليف هذا الكتاب . يقول المؤلف :" لما كان معرفة علم الشرائع والأحكام ، وأساس قواعد الإسلام موقوفة على معرفة علم العربية ، والكلام الموسوم بعلم النحو ، المنجي من عيائب اللحن ، وخطأ اللسان ، ولاسيما لمن أراد الوقوف على معاني التفسير، وسنة ولد عدنان ، وأن المختصر المسمى بـ "الإظهار" للإمام الهمام المدقق ، والعلامة الحبر المحقق الشيخ محمد (أفندي) البركوي ـ عامله الله بلطفيه الخفي والجلي ـ في هذا الفن كافية الفرائد ، ومغني الفوائد ... حاولت أن أشرحه شرحاً يفصل مجملاته ، ويبين معضلاته وينشر مطوياته ، ويظهر مكنوناته ... " (١) .

والشيخ الشارح ـ وهو يقدم على هذا العمل ـ نراه يسلك سبيل العلماء العاملين المتواضعين ؛ إذ قال بعد ذلك : " ... وإن كنت ـ مع مابي من عدم تحسين الفوائد ـ لست أهلا لذلك ، لكني شرعت مستمدا العون من الحضرة النبوية والحضيرة القدسية .. " (٢).

---

(١) النص المحقق ١٣٢ ، ١٣٣.

(٢) النص المحقق ١٣٣ .

اتَّجَاهُ المُؤَلِّفِ النَّحْوِيِّ فِي ضوء كِتَابِهِ

بدا لي من خلال الدراسة المتأنية لكتاب " نور الأبصار " أن الشارح من الموالين للمذهب البصري في غير تعصب ، وأنه ارتضى مذهب الكوفيين في بعض المسائل التي أيدها السّمَاعُ ، وهذه أمثلة من الكتاب تبين اتجاهه شطر المذهب البصري:

* ذهابُه إلى أن الاسم الواقع بعد أداة الشرط فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور[١] ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [٢] ومذهب الأخفش الكوفيين أنه مبتدأ .

* وذكره أَنّ " كيفما " و "إذا " لا يجوز الجزم بهما إلا في الضرورة [٣] وهومذهب البصريين ، والكوفيون يجزمون بهما في السعه والاختيار .

* وترجيحُه فعلية " نعم " و " بئس " حيث قال : " اعلم أن ما ذهب إليه المصنف من كون " نعم وبئس " فعلين هو مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين ، وهو الراجح المختار ... وأما مذهب الكوفيين والفراء أنهما اسمان " [٤] .

* وإيجابُه كسر همزة " إن " في جواب القسم إذا لم يكن في خبرها اللام [٥] وهو رأي البصريين ، والكوفيون يجيزون فيها الكسر والفتح .

* وتصَحيحُه كونَ المصدر أصل الفعل حيث قال[٦] : " وهو ــ أعني المصدرــ اسم الحدث المشتق منه الفعل على الأصح من القولين ، وهو رأي البصريين" ومذهب الكوفيين أن الفعل أصلُ المصدر والمشتقات .

---

(١) انظر : النص المحقق ٤٠٦ .

(٢) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٣) انظر : النص المحقق ٢٨٠.

(٤) النص المحقق ٢٨٥.

(٥) انظر : النص المحقق ٢٤١ .

(٦) النص المحقق ٣٤٨ .

*وقوله بوجوب إعادة الجار إذا عطف الظاهر على الضمير المجرور في السعة والاختيار(١)، وهومذهب البصريين ، والكوفيون لا يوجبون ذلك .

* وإجازته وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ ، كما هو مذهب البصريين(٢)، والكوفيون يمنعون ذلك .

* وموافقته البصريين في أن فعل الأمر للمخاطب الواحد مبني(٣) ومذهب الكوفيين أنه مُعْرَب ، وهومجزوم بلام مقدرة .

ومن المسائل التي أخذ فيها بالمذهب الكوفي :

* أنه صَحّح مذهب الكوفيين في جواز أن تقول " حَسَنُ وجهِه " بتجريد الصفة عن الألف واللام ، وإضافتها إلى المعمول المضاف ، حيث قال : " فإن هذه لا تجوز عند البصريين وسيبويه ... فالصحيح فيها الجواز ، وهو مذهب الكوفيين " (٤) .

* ووافقهم في أنّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان (٥) ومذهب البصريين أنها لابتداء الغاية في المكان لا الزمان .

* وذهب مذهبهم في جواز تشديد نون" اللذينّ " ــ بالياء ــ والبصريون لا يجيزون التشديد إلا مع الألف . حيث قال : " لكن الصحيح جوازه مع الياء أيضا كما هو رأي الكوفيين " (٦) .

* وأخذ بمذهبهم القائل بأن المتعلّق به المحذوف في البسملة فعل ومذهب البصريين أنه اسم (٧)،

* ووافقهم في مجيء الباء بمعنى "عن"(٨)، وأكثر البصريين يمنعون ذلك.

---

(١) انظر : النص المحقق ٦٠٤، ٦٠٥ .

(٢) انظر : النص المحقق ٤٤٣ .

(٣) انظر : النص المحقق ٣٤٠.

(٥) انظر : النص المحقق ١٨٥ ،١٨٦.

(٦) انظر : النص المحقق ٥٨٠ .

(٧) انظر: النص المحقق ١٣٦ .

(٨) انظر : النص المحقق١٨٥ .

مَصَادِرُ الْكِتَابِ

تَنَوَّعَتْ مصادرُ السِّنْدِيِّ في كتابه " نور الأبصار " وتعددت مشاربه حيث استقى مادته العملية من مؤلفاتٍ عدة ، لم يقتصر فيها على كتب النحو ، بل شملت كتب اللغة ، والبلاغة ، والتفسير ، والحديث ، والفقه ، وغيرها .

فمن المصادر النحوية التي صرح باسمها في كتابه : التسهيل [١] لابن مالك والكافية[٢] والإيضاح [٣] لابن الحاجب ، والضوء على المصباح[٤] للإسفراييني والتوضيح [٥] ، والمغني [٦] لابن هشام ، وشرح الألفية للمرادي [٧]، وشرح المفصل [٨] للسَّجَّاوَنْدِي ، والمنهل الصافي شرح الكافي[٩] للدماميني ، وابن عقيل على الألفية [١٠] ، وكشف الأسرار[١١] للأولامشي ، والتصريح [١٢] للشيخ خالد الأزهري ، وكان جُلُّ اعتماده على ثلاثة مصادر نحوية هي : امتحان الأذكياء في شرح لب الألباب [١٣] للمصنف البركوي ، ونتائج الأفكار[١٤] للأطه وي ، وشرح الكافية للمحقق الرضي [١٥] .

---

(١) نقل عنه فى موضعين . انظر: صـ ٥٢٥،٧٤٦ .

(٢) نقل عنه في مواضع منها :١٦٠ ، ٢٦٨ ، ٤٣٤، ٤٧٥ .

(٣) ذكره فى موضعين . انظر: صـ٢٦١،٤٢٢ .

(٤) نقل عنه فى موضعين . انظر:صـ ١٩٢،٦٢٣ .

(٥) ذكره في موضعين . انظر: صـ ٥٩٩ ، ٦١٧ .

(٦) نقل عنه في موضعين . انظر: صـ٣٩٥ ، ٤٩١ .

(٧) نقل عنه فى مواضع . انظرمنها : صـ ٣٠١ ، ٦٤٦، ٤٤٧ .

(٨) ذكره فى موضع واحد . انظر: صـ٤٧٩ .

(٩) صرح باسمه فى موضع واحد . انظر: صـ٥٠٧ .

(١٠) نقل عنه فى ثلاثة مواضع . انظر: صـ ٥٧١ ، ٦٠٤ .

(١١) نقل عنه فى موضع واحد . انظر: صـ٤٣١ .

(١٢) ذكره فى موضع واحد . انظر: صـ ١٦٨ .

(١٣) انظر : صـ ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٨، ٢١٥، ٤٤٢ .

(١٤) انظر : صـ١٤٦ ,٣١٧ ، ٣٦٥، ٣٦٧، ٥٠٩،٣٩٥ .

(١٥) انظر : صـ ٢٢٢ ، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٦٠، ٢٩٦ .

ومن كتب اللغة التي ذكرها القاموس[1] للفيروزابادي ، ومن المصادرالبلاغية التي أفاد منها : التلخيص [2] للقزويني ، والمطول [3] للتفتازاني ، وحاشية الشريف عليه [4].

ومن مصادر التفسير التي نقل عنها الكشاف [5] للزمخشري وأنوارالتنزيل للبيضاوي ، ومن كتب الحديث الجامع الصحيح [6] للبخاري ومن المصادر الفقهية التي رجع إليها : الوقاية مختصر الهداية [7] لبرهان الشريعة المحبوبي ، والدر المنتقى في شرح الملتقى [8] للحصفكي وكلاهما في فروع الفقه الحنفي .

هذا ، وقد نقل الشارح عن علماء كثيرين ذكر آراءهم ، ولم يذكر كتبهم ، سواء كانوا قدامى أم متأخرين ، منهم عيسى ابن عمر ، ويونس والخليل ، وسيبويه ، والفراء ، والأخفش ، والمازني ، والمبرد وثعلب ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن بَرْهَان ، وابن الخَبَّاز ، والبيضاوي ، والجَامِي .

* * *

---

(١) نقل عنه فى موضع واحد , انظر: صـ٥٧٧ .

(٢) نقل عنه فىموضع واحد. انظر:صـ ١٩٨ .

(٣) نقل عنه فى مواضع . انظرمنها: صـ١٤٢ ،٤٥٢ ،٥١٠، ٥٧٢ .

(٤) نقل عنه فى موضعين . انظر: صـ١٥٦،٥١٠ .

(٥) صرح باسمه فى موضع واحد . انظر: صـ١٣٥ .

(٦) نقل عنه فى موضع واحد . انظر: صـ١٣٥

(٧) نقل عنه فى موضع واحد . انظر: النص المحقق صـ١٤٤

(٨) نقل عنه فى موضع واحد . انظر: صـ ٢٢٠ .

شَوَاهِدُ الْكِتَابِ

المراد بالشواهد هنا الشواهد النحوية التي يستشهد بها النحاةُ لصحة القاعدة النحوية ، أو مايذكر من دليل لإثبات قاعدةٍ كليةٍ من كتاب أو سنة ، أومن كلامِ عربيٍّ فصيح ، سواء كان شعرا أم نثرا . وقد توسع النحويون في معنى الشاهد النحوي ، فأدخلوا في نطاقه كلّ ما وضّح القواعدَ من أمثلةٍ تساق في خلال الموضوع قصدَ التوضيح وإزالة الإبهام ، ما دامت هذه الأمثلة من القرآن والحديث ، وما انحدر إلينا من تراثنا العربي شعره ونثره .

وقد جاء كتاب " نور الأبصار" حافلاً بالشواهد النحوية التي تمثلت في الشواهد القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة ، والشواهد الشعرية وكلام العرب من أمثال وأقوال ، والشيخ حمزة سلك في شواهده مسلك مَنْ سبقه مِن النحويين الذين دونوا تلك الشواهد في مصنفاتهم ، سواء في ذلك الشعر أم النثر ، وسواء في النثر القرآن الكريم أم الحديث الشريف أم كلام العرب ، سواء كان مثلاً أم غير مثل ، وإليك بيان ذلك وتفصيله :

أولاً : الشواهد القرآنية والقراءات :

لقد أجمع العلماءُ على أن نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول والمصدر الأساسي ، في تقعيد القواعد ، وتثبيت الأحكام ، فهو كتاب الله المنزل بلغة عربية سليمة . قال الله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّا ﴾ (1) ، وهو في أعلى درجات الفصاحة والبيان . قال الحافظ السيوطي: " وأما القرآن فكل ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية " (2).

---

(1) من الآية ٣ من سورة يوسف .

(2) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ٧٥ ، تحقيق د . حمدي عبد الفتاح ــ المكتبةالأزهرية للتراث .

والشيخ الشارح ــ كغيره من العلماء ـــ عدّ الشاهدَ القرآني هو الأساس الأول ، والمصدر الموثوق به في التقعيد ، واستخلاص قواعد النحو وتثبيتها ، فقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها في كتابه " نور الأبصار " تسعة وتسعين ومائتي آية .

ومن أمثلة اعتماده على الشاهد القرآني : ما جاء في تناوله لحرف الجر "مِنْ " [١] حيث عدد معاني "مِـنْ" ، واستشهد لكل معنى بشاهد قرآني ، فاستشهد لمعنى الابتداء في المكان بقول الله : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ﴾[٢] وفي الزمان بقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فيهِ ﴾[٣] ،ولكونها بيانية بقوله تعالى:﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [٤]، ولإفادتها التبعيض بقوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[٥]، ولمعنى الاستعلاء بقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ [٦]، وبمعنى الباء بقوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّنْ كلِّ أَمْرٍ﴾ [٧] وأنها تجيء للظرفية بقوله تعالى: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾[٨] ، وللبدل بقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[٩] ولزيادتها بقوله تعالى : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ ﴾ [١٠] .

---

(١) انظر : النص المحقق ١٨٥ ، ١٨٦ .
(٢) من الآية١ سورة الإسراء .
(٣) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .
(٤) من لآية ٣٠ من سورة الحج .
(٥) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة
(٦) من الآية ٧٧ من سورة الأنبياء .
(٧) من الآية ٤ من سورة القدر .
(٨) من الآية ٤٠.سورة فاطر .
(٩) من الآية ٣٨.سورة التوبة .
(١٠) من الآية١سورة المائدة .

أَمّا القراءات القرآنية فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : متواترة ، وهي القراءات السبع المشتهرة ، وآحاد ، وهي قراءة الثلاثة[1] التي هي تمام العشر ، وشاذة ، وهي ماوراء العشر من قراءة الصحابة والتابعين .

قال الشيخ أبو حيان : " والذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به من إثبات القراء وجب المصير إليه ، وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم ، وقد استقرأ هذا اللسان البصريون والكوفيون فوجب المصير إلى ما استقرءوه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ". [2] ، وقال الحافظ السيوطي : " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجزالقياس عليه " [3] .

وقد وقع للشيخ الشارح في كتابه استشهاد ببعض القراءات السبعية المتواترة ، وبعض القراءات الشاذة ، ولم يقع له استشهاد باللآحاد من القراءات وما استشهد به الشارحُ من القراءات القرآنية ــ وإن كان قليلاً ــ فهو يثبت اعتداده بالقراءات القرآنية شاهداً عى إثبات القواعد ، وتقرير الأحكام ، سواء أكانت متواترة أم شاذة ، ولذا لم نجده ــ رحمه الله ــ يطعن في قراءة ، كما فعل بعض النحاة تعصباً لمذهبهم النحوي .

ومن الأمثلة على استشهاده بالقراءات المتواترة استشهاده بقراءة ابن كثير﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا ﴾[4]بتشديد نون(اللذين) علىجواز تشديدها مع الياء كما هو مذهب الكوفيين[5]، وبقراءة ابن عامر﴿قَتْلُ أولادَهَمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [6]بنصب (أولادهم) ، وجر (شركاء) على جوازالفصل بن المتضايفين بالمفعول به .

---

(١) الثلاثة هم : أبو جعفر ويعقوب وخلف . انظر : الاقتراح ٧٥ ، ومعترك الأقران ١/ ١٦٧ .

(٢) ارتشاف الضَّرَب لأبي حيان ٢ / ٧١٤ ، تحقيق/ د . رجب عثمان محمد ــ ط الخانجي بالقاهرة .

(٣) الاقتراح ٥٧ .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة فصلت .

(٥) انظر : النص المحقق ٥٨٠ .

(٦) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام . وانظر : النص المحقق ٥٣٦ .

وبقراءة الكسائي ﴿ أَلاَ يَاسْجُدُوا ﴾ [١]، بتخفيف لام " ألا " ، وذكر حـرف النداء "يا" [٢] ، ولما ذكر الماتنُ قراءة حمزة : ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِـهِ والْأَرْحَـامِ﴾ [٣]بجر (الأرحام) ، وقراءة نافع : ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفعُ الصَّادِقِينَ﴾[٤] بفـتح (يـوم) تناولهمـا الشارح بالشرح والتحليل ، وبيان اختلاف النحويين حولهما[٥] ، ولم يطعن الشارح ـ رحمه الله ـ في قراءةٍ كما ذكرتُ آنفا ، وإنما كان يُخَرِّج القراءة علـى وجـه من وجوه العربية إن خالفت اتجاهه النحوي[٦].

ومن القراءات الشاذة التي استشهد بها قراءة ابن السمال : ﴿ وَلاَتَ حِينُ مَنَـاص﴾ [٧]ـ برفع "حين" ـ على حذف خبر " لات" [٨]، وقراءة ﴿ لَـوْلاَ نُـزِّلَ عَلَيْـهِ القُرْآنٍ﴾ [٩]بنصب القرآن ، وذلك على جواز إقامة غير المفعول به نائبَ فاعل مـع وجوده [١٠]، إلى غير ذلك مما استشهد به .

ثانياً : استشهاده بالحديث الشريف :

الحديث النبوي الشريف يأتي بعد القرآن الكـريم فـي الفصـاحة ؛ لأنـه ﷺ أفصح من نطق بالضاد ، لكنّ النحاة اختلفوا فـي الاستشـهاد بـه ، فـذهب جماعة منهم إلى جـواز الاستشـهاد والاحتجـاج بـه مطلقـا ، وفـي مقدمـة هؤلاء ابن مالك .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٢) انظر : النص المحقق٢٨٦.

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٥) انظر : النص المحقق ٣٩١، ٦٠٤ .

(٦) انظر : النص المحقق٦٠٥ .

(٧) من الآية ٣ من سورة ص .

(٨) انظر : النص المحقق ٥٣٤ .

(٩) من الآية٣٢ من سورة الفرقان .

(١٠) انظر : النص المحقق ٤٠٤ .

وذهب جماعة منهم أبو حيان إلى منع الاحتجاج بالحديث الشريف ، وحجتهم أن رواة الحديث جوزوا النقل بالمعنى ، وأن بعض الرواة أعاجم فلا يُؤْمَنُ النقل فيما نقلوا ، كما أن أئمة النحو من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشئ منه ، فلزم الاقتداء بهم ، وهناك طائفة ثالثة من النحاة أجازوا الاحتجاج بالحديث المروي لفظاً لامعنى (١).

قال الشيخ السيوطي : " وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القِصَارعلى قلةٍ أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى". (٢)

وبالنظر في كتاب نورالأبصار" ندرك أن الشيخ الشارح تبع ابن مالك في جواز الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا ، فقد بلغت شواهده من الحديث الشريف (٢٤) حديثاً ، أذكر منها على سبيل التمثيل لا حصر : استشهاده على جواز عود الضمير على اسم فاعل يفهم من الكلام السابق بحديث : " لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلاَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ " (٣)، واستشهاده على أن (هَلُمّ) غير لازم للإفراد عند بني تميم بقوله ﷺ : " هلمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ "(٤) ، واستشهاده بحديث : " إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا " (٥)، على مجيء " في" للسببية إلى غير ذلك مما اسْتَشْهَدَ به .

---

(١) انظر : الاقتراح السيوطي ٦٢ ــ ٦٤ .

(٢) الاقتراح ٦٢ .

(٣) انظر : النص المحقق ١٨٩ ، ٤٠٧ .

(٤) انظر : النص المحقق٣٧١ .

(٥) انظر : النص المحقق ٤٨٠ .

ثالثاً : الأشعار والأرجاز :

دَعّم الشيخ حمزة القواعد النحوية بالأشعار والأرجاز التي بلغ عددها في الكتاب (١٢٦) شاهداً ، وهي شواهدُ مألوفة استقاها من المصادر النحوية التي سبقته ، فقد ساعده تأخره الزمني على جمع هذه الأشعار، وتلك الأرجاز من مختلف المؤلفات ، وجاءت هذه الشواهد ــ في أغلبها ــ لشعراء يحتج بشعرهم ، منهم جاهليون كامرئ القيس ، وزهير وطرفة ، ومنهم مخضرمون ــ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ــ كالخنساء ، ولبيد ، وحسان بن ثابت ، ومنهم المتقدمون ، ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير ، والفرزدق .

ومن الأمثلة على ذلك :

* استشهاده على إضمار " رب " بعد الواو بقول امرئ القيس :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ………………… (١)

* واستشهاده على مجيء " ليس " للنفي في المستقبل بقول حَسّان :

وَمَا مِثْلَهُ فِيهِمْ وَلاَ كَانَ مِثْلُهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهرُ مَادَامَ يَذبُلُ (٢)

* واستشهاده على مجيء العائد إلى الاسم الموصول ضمير مخاطبٍ بقول الفرزدق :

وَأَنْتَ الَّذِي تَلْوِي الْجُنُودُ رُءُوسَهَا إِلَيْكَ وَلِلأَيْتَامِ أَنْتَ طَعَامُهَا (٣)

وغيرذلك مما استشهد به .

---

(١) انظر : النص المحقق ٢٠٥.

(٢) انظر : النص المحقق ٣١٦.

(٣) انظر : النص المحقق ٥٧٦ .

هــذا ، ويؤخذ على الشارح فــي شــواهده أنـــه استشـــهد بـــبعض أبيـــات لشعراء مولدين ، لايعتد جمهور النحاة بشعرهم ، وهــو فـــي ذلـــك مجـــار لمـــن سبقه ممن استشهدوا بهذه الأبيات ، فقــد استشـــهد فـــي مبحـــث " مـــا ولـــا " المشبهتين بـــ " ليس " بقول " أبي نواس :

وَمَا النَّاسُ إلاَّ هَالِكٌ وَابْنُ هَالِكٍ   وَذُو نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقُ [١]

وفي مبحث (إن) وأخواتها بقول أبي العتاهية :

...لَيْتَ الشَّبَابَ يعودُ يوْماً   .... [٢]

وقد ساق الشيخ الشارح بعض الأشعار لمناسبة لغوية ، لاعلاقة لها بالقواعد النحوية ومن ذلك قوله : " ثم الكلمة والكلام مشتقان من الكلم بمعنى الجرح ؛ لأنهما يؤثران في النفس كالجرح . قال الإمام علي بن أبي طالب :

جِـرَاحَاتُ السِّنـانِ لَهَا الْتِئَـامُ   وَلاَ يُلْتَـامُ مَا جَــرَحَ اللِّسَـانُ " [٣].

واستشهد بقول حسان بن ثابت :

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً فِي دَارِهِمْ   اللَّهُ أَكْبَرُ يَاثَارَاتِ عُثْمَانَا [٤].

على أن "وشيكا " بمعنى سريعا .

كما أنه أورد أبياتا من شواهد أهل المعاني نحو قول معاوية بن مالك :

إِذَا نَـزَلَ السَّمَـاءُ بِأَرْضِ قَـوْمٍ   رَعَـيْنَـاهُ وَإِنْ كَـانُواغِضَـابَا

---

(١) انظر : النص المحقق ٢٦٣ .

(٢) انظر : النص المحقق ٢٣٥ .

(٣) النص المحقق ١٥٢ .

(٤) انظر : النص المحقق ٣٢٩ .

وقد أورده شاهداعلى الاستخدام ، وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدُهما ، ثم بضميره معناه الآخر ، فالمراد بالسماء ــ في البيت ــ الغيث ، وبضميره في "رعيناه " الكلأ [1].

ونحو قول السموأل بن عادياء :

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ السُّيُوفِ نُفُوسُنَا وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِالسُّيُوف تَسِيلُ [2]

وقد أورده شاهدا على أن المراد بالنفس ــ في البيت ــ الدّم .

ونحو قول المتلمس :

وَلاَ يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يـُرادُ بِـهِ إلاَّ الأَذَلاَّنِ عَيْرُ الْحَـيِّ والْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ برُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِى لَهُ أَحَـدُ [3]

وقد استشهد الشارح بكلام السعد التفتازاني في شرح هـذين البيتين على أنّ لاسم الإشارة مرتبةً وُسْطَى .

***

(١) انظر : النص المحقق ٦١٤.

(٢) انظر :النص المحقق ٦١٤ .

(٣) انظر :النص المحقق ٥٧٢ .

رابعاً : أمثال العرب وأقوالهم :

وكما استشهد الشيخ الشارح بأشعار العرب وأرجازهم استشهد بكلامهم ، سواء كان مثلا أم غير مثل . قال الشيخ السيوطي : " وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم " [(١)] .

ومن الأقوال التي استشهد بها الشارح : قولهم :" أَحَشَفاً وسُوءَ كَيْلٍ " [(٢)]، وهو مثل يضرب لمن يجمع خصلتين مكروهتين ، وقولهم : " الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ " [(٣)] ، وهو مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، وقولهم : " أَهْلَكَ وَاللّيْلَ" [(٤)] أي : لا يسبقك الليل إليهم ، أو الحق أهلك واسبق الليل ، وقولهم : "رُبَّ بَعْدٍ خَيْرٍ مِنْ قَبْلٍ " [(٥)] ، وغير ذلك .

وصفوة القول : أن الشيخ حمزة أفاض في شواهده ، ونوع فيها ، وجاءت الشواهد القرآنية في مقدمتها حيث اعتمد عليها اعتمادا كبيرا في تثبيت القواعد ، وتقرير والأحكام ، كما أنه اعتمد في شواهده على القراءات القرآنية المتواترة منها والشاذة ، واستشهد بالحديث مطلقا متابعا في ذلك ابن مالك ومن تبعه ، وجاءت الأشعار والأرجاز التي استشهد بها ــ في أغلبها ــ لشعراء يحتج بشعرهم إلا في القليل ، سواء ما عرف قائلها ، وما لم يعرف ، فإن مصدر المجهول قائله ــ في الغالب ــ كتاب سيبويه في أبياته الخمسين .

---

(١) انظر : الاقتراح السيوطي ٦٧ .

(٢) انظر : النص المحقق ٤٧٣ .

(٣) انظر : النص المحقق ٤٧٣ .

(٤) انظر : النص المحقق ٤٧٣ .

(٥) انظر : النص المحقق ٧١٥ .

شَخْصِيَّةُ المُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ

تبدو شخصيةُ الشيخِ حمــزةَ العلميــةُ واضــحةً فــي شــرحه لمختصــر البِرْكَوي ، فهو لم يكن متابعاً للمصنف فــي كــل مــا يقــول ، بــل تعقبــه فــي بعض المواطن ناقداً ، أو مستحســناً ، أو مســتدركاً ، أو مناقشــاً لــه ، وهــذه أمثلة من الكتاب تثبت ذلك :

* في مبحث " اسم الفاعل " لم يذكر المصنف البركوي فــي شــرط عمــل اســم الفاعل الاعتماد على " النداء " ، وذكره في مصــدر آخــر لــه هــو" الامتحــان " فنقل الشارح عنه ذلك ، ثم قــال : " وبــه يظهــر أن عنــده يجــوز الاعتمــاد على النداء ، فما وجه تركه هنا ؟ "(١) .

*ولماعرف المصنف التمييــز بقولــه :" وهــو مــا يرفــع الإبهــام عــن ذات " قال الشارح : " كان ينبغي لــه أن يقحــم بعــد قولــه " يرفــع الإبهــام " لفــظ " الوضعي " ؛ لإخراج صفه الاسم المشــترك كمــا فــي نحــو: أبصــرت عينــا جارية ، فإنه رفع الإبهام عن لفظ العــين ، لكــن الإبهــام المرتفــع بــه لــيس وضعيا ، بل عارضا من اشتراك لفظ العين " (٢) .

* وفي تعريــف الفعــول المطلــق قــال المصــنف : " وهــو اســم مــا فعــل العامل " ، فعلق عليه الشارح قائلا : " وقد أحسن فــي تعبيــره بالعامــل ؛ لــأن العامل أعم من أن يكون فعلا أو غيره "(٣) .

* وفي مبحث المبتدأ قال الشارح : " وقد أجاد ــ رحمه الله ــ حيث فصل أحكام الخبر مخالفا لابن الحاجب ، وحيث نوعه،وأفرد كل نوع منه بالتعريف"(٤) .

---

(١) النص المحقق ٣٣٤ .

(٢) النص المحقق ٤٩٧ .

(٣) النص المحقق ٤٥٨ .

(٤) النص المحقق ٤٣٣.

* ولما اعْتُرِضَ قولُ المصنف في مبني الأصل :" والأمر بغير"اللام " بأنه لا حاجة إلى قوله بغير اللام ؛ لأن النحوي لا يسمي ما باللام أمرا .

قال الشارح : " فلو قال المصنف : وأمر المخاطب لسلم من هذا الاعتراض" [١] .

* نقل الشارح أن المصنف ذهب ــ في الامتحان ــ إلى أن ما صُوِّتَ به للبهائم كـ "تَخِّ" للبعير ، داخلٌ في أسماء الأفعال ، ثم ناقشه في رأيه بقوله : " وأقول ليس هذا بسديد ؛ لأنها ليست بمعنى الخبر ، فوجب أن تكون بمعنى الأمر ، وما قاله يؤدي إلى أن يكون المتكلم بها طالباً مالايفعله أمثالُ المطلوب منه ، ومثله لا يصدر عن عاقل ، وإنما يقصد العاقل بمثل هذه الأصوات انقياد مالا يعقل لإجراء الله ــ تعالى ــ عادة انقيادها عند سماع ذلك من الإنسان ، وليس المقصود مخاطبتها وطلب الامتثال منها " [٢] .

*ولما ذكر المصنفُ أن اسم الإشارة "ذا" يكون موصولا بعد "ما " الاستفهامية ، علق الشارح بقوله : " وإنما لم يذكر المصنف كونها موصولة بعد "من" لما فيه من الخلاف ، لكن الصحيح أنها موصولة بعدها ــ أيضا ــ بدليل افتقارها للجملة بعدها في كونها جزءا من الكلام كما هو فيما إذا وقعت بعد "ما " .." [٣] ،

وأكتفي بهذه الأمثلة لما ذكرت ، وأقول : ومما يؤكد وضوح شخصية الشارح العلمية في كتابه هذه الاختيارات وتلك الردود ، التي سيأتي تفصيلها في مبحثها إن شاء الله تعالى .

---

(١) النص المحقق ٦٨٧ .

(٢) النص المحقق ٦٩٥ .

(٣) النص المحقق ٥٨٢ .

المبحث الثاني

مَنْهَجُ الشَّارِحِ فِي الْكِتَابِ

أجمل الشيخُ حمزة ــ رحمه الله ــ منهجه في تأليف كتابه " نور الأبصار في شرح الإظهار " حيث قال في خطبته : " حاولـت أن أشـرحه شـرحا يفصـل مجملاته ، ويبين معضلاته ، وينشر مطويا ته ، ويظهر مكنوناتـه ، مـع توجيـه لبعض الكلام ، وتنقيح ثم تنبيه على المرام ، وتوضيح للمسائل بعد تقرير وتـدقيق للدلائل ، إثر تحرير وتفسير للمقاصد ، بعد تمهيد وتكثير للفوائد ..." [(١)] .

وبعد النظر في الكتاب ، ودراسته دراسة متأنية ، وجدت أن هـذا المـنهج الذي رسمه الشارح لنفسه تفصله النقاط الآتية :

١) سار الشارح في شرحه للإظهار على طريقه المزج ، بمعنى أن الشارح مـزج بين كلامه وكلام المتن ، فكون في النهاية كلاماً واحدا ، نذكر ــ على سـبيل المثال ــ شرحه لتعريف المصنف للفعل المتعدي حيث قال[(٣)] : "(والْمُتَعَدِّي مَا) [(٢)] أي فعل (لا يتمُّ فهمه) أي فهم معناه الموضوع لـه (بغير ما) أي: شيء أو الذي (وقعَ عليه الفعلُ) أي الحدث ، وهو المفعول بـه الصـريح". وطريقه المزج طريقةٌ مألوفة لدى الشراح ، سارعليها كثيرون قبـل المؤلـف كالشيخ خالد الأزهري في شرحه المسمّى " التصريح بمضمون التوضيح " .

٢) التزم الشيخ الشارح في منهجه بترتيب الأبواب الثلاثة التـي رتـب البركـوي كتابه عليها ، وهي : الباب الأول في العامل ، والثاني في المعمول ، والثالـث في العمل ، والشيخ الشارح لم يضع عناوين للمباحث التـي تضـمنتها هـذه الأبواب ؛ اكتفاء بما جاء منها في المتن ، وقد قمت بوضع عناوين للمباحـث الواردة في الشرح ؛ ليكون المنهج متكاملاً .

(١) النص المحقق ١٣٣ .

(٢) مابين القوسين كلام المصنف البركوي .

(٣) النص المحقق ٢٩٣ .

٣) أوضح الشارح عبارات المتن ، ففسرها ، وبين مراد البركوي منها ، ومن الأمثلة على ذلك :

* عندما قال المصنف في مبحث أفعال المقاربة : " ولا تكون أخبارها إلا فعلا مضارعا " ، قال الشارح مفسراً عبارته : " أي : لا يكون اسما ، ولا فعلا ماضيا لما مر من أنها تدل على القرب من الحال ، وذلك لا يكون ــ مع ملاحظة كونه مرجوا ، أو مجزوماً ، أو مشروعا فيه ــ إلا مع المضارع " (١) .

* ولمّا قال المصنف في " غير المنصرف " : " وكل علم فيه تاء التأنيث لفظا نحو: فاطمة وحمزة " ، قال الشارح مبينا مراد البركوي : " ومثل بمثالين ليشير بالثاني إلى أنه لا يشترط في هذا القسم إلا العلمية ، وأما الزيادة أو تحريك الوسط إنما يشترطان في القسم الآتي ... وأيضا في ذكره للمثال الثاني إشارة إلى أن التأنيث اللفظي يمنع مطلقا ما فيه التأنيث علما لمؤنث ، أو لمذكر " (٢) .

٤) حرص الشارح ــ في منهجه ــ على الاهتمام بشواهد المتن ، ومن مظاهر ذلك الاهتمام :

* أنه كان ينسب الشاهد إلى قائله إذا ما أغفل المتنُ ذلك ، فعندما استشهد البركوي بقول الشاعر :

يَاتَيْـمَ تَيْـمَ عَـدِيٍّ .... "

لم ينسبه ، ونسبه الشارح إلى جرير (٣) .

ولما ذكر المصنف قراءة : ﴿ يريدُ الآخِرَةِ ﴾ (٤) بجر" الآخرة " ولم يذكر من قرأ بها ، نسبها الشارح إلى ابن جَمّاز(٥) .

---

(١) النص المحقق ٣٢٠ .

(٢) النص المحقق ٦٦٠ .

(٣) انظر : النص المحقق ٥٣٩ .

(٤) من الآية ٦٧ سورة الأنفال .

(٥) انظر : النص المحقق ٥٣٨ .

* وإذا ذكر المصنف شطرا من البيت جاء الشارح بالشطرالآخر، فعندما أورد المصنف قول الشاعر :

.... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَـدِ

ذكر الشارح صدره ، وهو :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ .... [1]

* وكان إذا ذكر المصنف البيت ناقصا أتمه ، ومن ذلك أن المصنف أورد قول الشاعر :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَـدِيٍّ ....

قال الشارح : " وتمام البيت :

............لاَ أَبَالَكُمْ فَلاَ يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ " [2]

٥) لم يكن الشارح مقتصراً في شرحه على ما جاء في المتن ، بل كان يضيف ــ أحيانا ــ ما لم يذكره البركوي ، ومن أمثلة ذلك :

* أن المصنف ذكر في إعمال أمثلة المبالغة ثلاثة أمثلة فقط هي : " فَعّال ، وفَعُول ، ومِفْعَال " ، فأضاف الشارح قائلا : " وزاد سيبويه " فَعِل "ــ بكسر العين ــ كحَذِر ، و " فَعِيل " كرحيم " [3] .

* ولما قال البركوي في العامل المعنوي : " وهو اثنان " ، قال الشارح : " عنده ، وعند سيبويه ، وأما عند غيره ثلاثة ، وهو رأي الخليل والأخفش فإنهما جعلا العامل في النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان معنويا " [4] .

---

(١) انظر : النص المحقق ٥٣٨ .

(٢) انظر : النص المحقق ٥٣٩ .

(٣) النص المحقق ٣٣٦ .

(٤) النص المحقق ٣٧٩ .

٦) عُنِي الشارح بضبط بعض كلمات المتن خشية أن تنطق على غير ضبطها الصحيح ، ومن ذلك كلمة " طفق" التي أوردها المصنف في أفعال الشروع

ضبطها الشارح بقوله : " بكسر الفاء وفتحها " (١) ، ولما قال البركوي :" علَِق " قال الشارح : " بكسر اللام " (٢) .

٧) كما أنه حرص على إعراب ما رأى أنه يحتاج إلى إعراب من كلمات المتن وعبارته ، ومن أمثلة ذلـــك :

* أنه لما قال المصنف: " وحروف النداء يا"، قال الشارح معربا : " وهو ــ أعني لفظ " يا " ــ وما عطف عليه خبر الحروف ، وهو مضاف ، والنداء مضاف إليه " (٣)

* ولما قال المصنف مُمَثِّلاً :" نحو : عسى أن يخرج زيد " ، قال الشارح : " فأنْ مع المضارع مرفوع المحل على أنه فاعل "عسى" ، والاسم بعده الذي هو لفظة " زيد " في المثال فاعل لذلك الفعل الذي هو مع " أن" فاعل "عسى"، وهو " يخرج " وتقدير الكلام : قرب خروج زيد "(٤) .

٨) أصلح الشارح بعض عبارات المتن ، وذكر ما ينبغي أن تكون عليـــه حتـــى يتحقق المراد ، ومن ذلـــك :

* فعند قول المصنف : " ولا يجوز تعلق الجارين بمعنى واحد بدون العطف أو الإبدال ؛ لأنه بالتبعية يحصل لهما نوع مغايرة " ، قال الشارح معلقا : " فلو قال : بدون تبعية لكان أخصر وأشمل "(٥).

---

(١) انظر : النص المحقق ٣٢٧ .
(٢) انظر : النص المحقق ٣٢٨ .
(٣) النص المحقق ٧٢٤ .
(٤) النص المحقق ٣٣٢ .
(٥) النص المحقق ٢٢٩ .

* ولما قال المصنف : " كلم المجازاة تقتضي شرطا وجزاء ، فإن كانا مضارعين والأول بغير فاء ، فالجزم في المضارع واجب"، قال الشارح : " حق العبارة أن يقول : مضارعين ، والجزاء بغير الفاء "[١].

٩) ظهر في منهج الشارح الأسلوب التعليمي الذي يكون على هيئة السؤال والجواب ، فكثيرا ما نجد في الشرح : " فإن قلت .. قلت " وغاية هذا الأسلوب توضيحُ المسائل ، وتسهيلُ فهمِ عللها وترسيخها في ذهن المتعلم ، ومن أمثلة هذا الأسلوب : أنه عندما مثل المصنفُ لوجوب فتح همزه " إن " بعد " لو " بقوله : " نحو : لو أنك قائم لكان كذا أي لو ثبت قيامك " . قال الشارح : " فإن قلت : ينبغي على هذا التقدير أن تكسر " إنّ " ؛ لأن ما بعدها جملة . قلت: إن الفعل لما كان واجب الحذف هنا ؛ لأن " إن" تدل عليه إذ هي للتأكيد ، وفيه دلالة على الثبوت ، فلم يبق إلا الفاعل وحده ، فتفتح ــ إذن ــ تأمل " [٢] .

١٠) ظهر في منهج الشارح التنبيهات النحوية التي يراد بها تقرير قاعدة أو حكم لهما صلة بالموضوع الذي يتناوله ، ويريد أن ينبه المتعلم إليهما لما لهما من أهمية ومن أمثلة ذلك :

* قوله : " تنبيه : اعلم أن "إذا " الفجائية قد تقوم مقام الفاء في ربط الجزاء لأنها قريبة منها في المعنى ؛ لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر مثل الفاء وهذا إنما يكون في الجملة الاسمية خاصة ، فليكن على ذكر منك " [٣].

---

(١) انظر : النص المحقق ٥٤٢ .

(٢) النص المحقق ٢٤٦ ، وانظر أمثلة أخرى في ص ١٣٨ ، ٢٧٣، ٢٨٨ .

(٣) النص المحقق ٥٤٨ .

* وقوله :" تنبيه : اعلم أن اسم التفضيل لا يستعمل إلا بأحد ثلاثة أمور هي : الإضافة نحو : زيد أفضل الناس ، و" من " نحو : زيد أفضل من عمرو، أو باللام العهدية ، نحو : زيدالأفضل " [١] .

١١) اهتم الشارح في منهجه بمسائل الخلاف ، وقد اختلفت طريقته في تناولها على النحو الآتي :

* كان ــ في الغالب ــ يستوفي آراء النحاة في المسألة التي يوردها ، ناسبا كل رأي إلى صاحبه ، ومرجحا منها ما يراه راجحا ومن أمثلة ذلك : قوله في مسألة العامل في التابع : " قد اختلفوا في العامل في التابع ، فمنهم من قال : إن العامل في النعت ، والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع ، وهذا القول منسوب لسيبويه ومنهم من قال : إن العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه ، وهذا القول منسوب للخليل والأخفش ، وعليه يكون العامل ــ إذن ــ فيها معنويا حينئذ يزاد على قسمي العامل المعنوي ... وأما البدل فمنهم من ذهب إلى أن العامل فيه مقدر ، واستدلوا بظهوره في بعض المواضع ، كما في قوله تعالى:﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [٢] ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه وهو منسوب للمبرد وسيبويه أيضا، وأما عطف النسق ففيه ثلاثة مذهب :

أحدها : ــ وهو الأصح ــ أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف العاطف .

والثاني : أن حرف العطف هو العامل .

والثالث : أن العامل مضمر بعد العاطف . هذا ، وما ذهب إليه المصنف هو مختار المتأخرين – وهو الراجح– في الكل، وهو مذهب سيبويه " [٣].

---

(١) النص المحقق ٥٤٤ .

(٢) من الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(٣) النص المحقق٥٥١ ،٥٥٢ .

* وقد يذكرالشارح مذاهب النحاة في المسألة دون ترجيح ، ومن ذلك قوله في عمل أمثلة المبالغة : " وهذا الذي مشى عليه المصنف من عمل هذه الثلاثة الأوزان مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فإنهم لايعملونها لفوات مشابهتها بالفعل بسبب تغير الصيغة وأما المنصوب الذي يجيء بعدها فيقولون : إنه منصوب بفعل مقدر وحجة البصريين أن معنى المبالغة جابر لما فات من المشابهة "[١] .

* وفي بعض المسائل كان يذكر الآراء دون أن ينسبها إلى أصحابها ومن ذلك : قوله في مسألة العامل في المضاف إليه : " اعلم أن النحاة قد اختلفوا في العامل في المضاف إليه فقال بعضهم : إنه الحرف المقدر وهذا ضعيف ؛ لأن إعمال الحرف المقدر ضعيف ، وقال طائفة : إنه المضاف ، وهذا هو الصحيح الذي ينبغي أن يعول عليه ، لكن بتقدير حرف الجر ، يعني أنه لما حذف حرف الجر، وأخرج عن حكم المذكور وعن عداد المضمر وأبقي معناه ، أقيم لفظ المضاف مقامه ، وجعل معنى الحرف مقويا للمضاف على عمل الجر " [٢] .

* وقد ذكر الشارح بعض المسائل دون أن يشير إلى أنها من مسائل الخلاف ومن ذلك أنه قال عند قول المصنف " اسم " : " هو مشتق من السُّمُوِّ ، وهو العلو أو من السِّمَة ، وهي العَلامة " [٣]. وذكر في الاسم الواقع بعد أداة الشرط أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور[٤] كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [٥] ، ولم يشر إلى أن ذلك من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين .

---

(١) النص المحقق ٣٣٦ .

(٢) النص المحقق ٣٥٥ .

(٣) النص المحقق ١٦٤ .

(٤) انظر : النص المحقق ٤٠٦ .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة

١٢) نقل الشارح في كتابه كثيرا من أقول العلماء ، وقد اتخذت نقوله الصور الآتية :

* كان ينقل القول ، ويشير إلى قائله ، والمصدر الذي يوجد فيه ، ومن ذلك قوله " وقال ابن هشام في مغني اللبيب " [١] ، وقوله " كذا قاله السعد في المطول" [٢] .

* وقد يشير إلى القائل دون المصدر نحو قوله : " هكذا قاله الرضي " [٣] وقوله : " وهذا هو رأي ابن مالك "[٤] ،

* وقد يذكر المصدر دون الإشارة إلى صاحبه نحو قوله : " قال في النتائج " [٥] وقوله : " كذا في الضوء على المصباح "[٦] .

* وقد ينقل القول غفلا دون أن يشير إلى قائله أو مصدره نحو قوله : " وقال بعضهم " [٧] ، وقوله : " ومنهم من ذهب" [٨] .

ولم تكن نقول الشارح مقصورة على علماء النحو ومصادرهم ، بل نقل عن أهل المعاني ، واستشهد بشواهدهم ، ومن الأمثلة على ذلك :

* قوله في كاف الجر : " وهي تجيء للتشبيه ، وهو الدلالة على مشاركه أمر لأمر في معنى . كذا في التلخيص " [٩] .

---

(١) النص المحقق ٣٩٥ .

(٢) النص المحقق١٤٢ .

(٣) النص المحقق ٧١٨ .

(٤) النص المحقق ٦٩٠ .

(٥) النص المحقق ٦٢٩ .

(٦) النص المحقق ٤٢٥ .

(٧) النص المحقق ٥٧٧ .

(٨) النص المحقق ٦٥٠.

(٩) النص المحقق ١٩٨ .

* وقوله : " يجوز هذا من باب الاستخدام ، كما في قول الشاعر :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا [(١)]

ونقل عن أهل الفقه حيث قال : " وآله (عليه الصلاة والسلام) هم بنو هاشم فقط عند إمامنا الأعظم أبي حنيفة ، وهم آل على وعباس وجعفر وعقيل وحارث بن عبد المطلب كما في الوقاية وغيرها من كتب أصحابنا الحنيفة ، وقيل ، هم نسله ورهطه ، فعلى هذا تدخل الصحابة (رضوان الله تعالى عليهم) وهو المُرَجّح عن السادة الشافعية " [(٢)].

١٣) ومن سمات منهج الشارح اهتمامه بالعلل النحوية التي تدل على مدى فهمه وتعمقه في النحو وأصوله ، ومن أمثلة ذلك :

* قوله في علة عدم جواز تقديم خبر الحروف المشبهة بالفعل عليها : " لأنها لضعفها ، ولقلة أصالتها في العمل لاتؤثر في المتقدم عليها ولو كان ظرفا مع أن الظرف قد يتسع فيه مالا يتسع في غيره ، فلا يقال : في الدار إن زيداً " [(٣)].

* قوله في علة بناء أسماء الإشارة :" وسبب بنائها تضمنها لمعنى الحرف ، وهو الإشارة ؛ لأنها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليه " [(٤)] .

* وفي مجيء فاعل ومفعول الفعلين "عدم وفقد " ضميرين ممتصلين لواحد حملا على "حمل" قال : " لأنهما نقيضان له فحملا عليه حمل النقيض على النقيض نحو : عَدِمْتُنِي وفَقَدْتُنِي " [(٥)] . وسيأتي الكلام على العلل مفصلا في مبحث " الشارح وأصول النحو" إن شاء اللّه تعالى .

---

(١) النص المحقق ٦١٤ .

(٢) النص المحقق ١٤٤ .

(٣) النص المحقق ٢٣٧ .

(٤) النص المحقق٦٨٨ .

(٥) النص المحقق ٢٩٩ .

١٤) اهتم الشارح ــ في منهجه ــ باللغات الواردة في بعض الكلمات ، ومن أمثلة ذلك :

* قوله في "حَيَّهَل" من أسماء الأفعال : " وفيها لغات : إحداها : حيَّهَل ــ بفتح الهاء ــ والثانية : حيَّهْل ــ بسكونها ــ والثالثة والرابعة : حيَّهَلاً وحيَّهْلا ، بالفتح والسكون مع التنوين "[١].

* قوله : " وفيها ــ أعني قَطُّ ــ لغات خمسة : فتح القاف وضم الطاء المشددة وهذه هي أشهر لغاتها ، وقد تخفف الطاء المضمومة ، وقد تضم القاف تبعاً لضمة الطاء المشددة والمخففة . فهذه أربعة ، وقد تسكن الطاء " [٢] .

١٥) ويلاحظ في منهج الشارح اهتمامه بالحدود والتعريفات النحوية ، وتعرضه لبعض تعريفات المتن بالنقد ؛ لأنه يراها ليست جامعة مانعة ، فيبدل أو يضيف ومن أمثلة ذلك :

* أن المصنف قال في تعريف المفعول فيه : "وهو اسم ما فعل فيه مضمون عامله " ، فقال الشارح : " لو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله ، لكان أظهر وأسلم " [٣] .

* ولما قال المصنف البركوي في تعريف المبتدأ : " المجرد عن العوامل اللفظية " ، قال الشارح : " واعلم أنه كان على المصنف أن يزيد بعد قوله " اللفظية " : " معنى " ؛ لأن يكون الحد جامعا بدخول نحو : " بحسبك درهم " و"علمت لزيد قائم " ؛ لأن العامل اللفظي قد وجد ، وهما داخلان " [٤] .

---

(١) النص المحقق ٣٧٢ .
(٢) النص المحقق ٧٠٥ .
(٣) النص المحقق ٤٧٥ .
(٤) النص المحقق ٤٣٤ .

وقد يستحسن الشارح تعريف المصنف ، ويعلل لاستحسانه ، ومن ذلك أن المصنف قال في تعريف المفعول المطلق : " وهو اسم ما فعل فاعل عامل " ، فعلق الشارح قائلا : " وقد أحسن في تعبيره بالعامل ؛ لأن العامل أعمٌّ من أن يكون فعلاً أو غيره [1].

والشارح في اهتمامه بالحدود النحوية وازن بين تعريفات البركوي وتعريفات ابن الحاجب في الكافية ، ومن الأمثلة على ذلك :

* أنه عندما قال المصنف في حَدِّ الصفة : " وهي تابع يدل على معنى في متبوعة مطلقا " قال الشارح معقبا " اعلم أن هذا الحَدّ الذي ذكره المصنف هو حد ابن الحاجب بعينه " [2] .

* ولما قال المصنف في تعريف عطف النسق : " وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف " . قال الشارح : " في قوله " يتوسط إلخ " فصل يخرج ماعدا المحدود فهو من تمام الحد بخلافه في عبارة ابن الحاجب ، فإنه هناك لزيادة التوضيح " [3] .

وإذا ما ترك المصنف تعريفا أورده الشارح في الشرح ، قال الشارح في اسم الفاعل :" وهو ــ أعني اسم الفاعل مشتق لذات من قام به الفعل بمعنى الحدوث ، وإنما ترك تعريفه ، وتعريف ما بعده مع أنه من المبادئ روماً للاختصار " [4] .

١٦) ومن سمات منهج الشارح أنه دعّم القواعد بالشواهد التي جاء في مقدمتها الشواهد القرآنية ، حيث أكثر الشارح منها بناء على أن القرآن يأتي على رأس ما يستشهد به ، فهو أوثق نص عربي، وقد اتخذ استشهاده بآيات القرآن الكريم الصور الآتية :

---

(١) النص المحقق ٥٠٨ .

(٢) النص المحقق ٥٥٤ .

(٣) النص المحقق ٥٩٠ .

(٤) النص المحقق٣٣٠ .

* أنه كان يورد جزءا من الآية نحو استشهاد بقوله تعالى : ﴿ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [١]على مجيء الباء للظرفية [٢] ، أو يورد معظم الآية نحو استشهاده بقوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ [٣] على أن العطف بالواو على اللاحق ؛ لأنها لمطلق الجمع من غير اعتبار تعقيب ولا مهلة ولاعدمها[٤] .

وقد يورد آية كاملة نحو استشهاده بقوله تعالى : ﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [٥] على مجيء " إذا " للظرفية غير متضمنة معنى الشرط [٦] .

أو يورد آيتين كاملتين نحو استشهاده بقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾ [٧] على جواز التخالف بين النعت والمنعوت بالتعريف والتنكير في المدح أو الذم [٨] .

ولم يقتصر الشارح في شواهده القرآنية على إيرادها، بل فسر مفردات بعضها ، وبين معاني بعضها ، ومن أمثلة ذلك :

* أنه استشهد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾ [٩] ، وذلك على مجيء " كان " بمعنى " صار " ، واتبع ذلك بقوله : " أي : صاروا، والهشيم : الشجر اليابس " [١٠] .

---

(١) من الآية١٢٣سورة آل عمران .

(٢) انظر : النص المحقق١٨٤

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى

(٤) انظر : النص المحقق ٥٩١ .

(٥) الآية ١ من سورة الليل .

(٦) انظر : النص المحقق ٧٠٧ .

(٧) الآيتان ١، ٢ من سورة الهمزة .

(٨) انظر : النص المحقق ٥٥٨ .

(٩) الآية ٣١ من سورة القمر.

(١٠) انظر : النص المحقق ٣٠٨ .

* واستشـــهد بقـــول اللـــه تعـــالى :﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ [1] علـــى مجيء " أنّى" لمعانٍ ثلاثة هي :" مـــن أيـــن " ، و "متـــى " ، و" كيـــف " ، ثـــم قال : " لأنها إن كانت بمعنـــى : " مـــن أيـــن " فلـــيس المـــراد التخييـــر فـــي الإتيان في القبل أو الدبر ، بل المعنى : جـــامعوهن مـــن أي شـــق أردتـــم بعـــد أن يكون المأتي واحداً ، وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر" [2] .

وكمـــا استشـــهد بآيـــات القـــرآن استشـــهد بقراءاتـــه ، ســـواء كانـــت متواترة أم شاذة ، فمن التـــواترة استشـــهاده بقـــراءة ابـــن كثيـــر فـــي قولـــه تعالى : ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا﴾ [3] بتشـــديد نـــون (الـــذين) [4] ، وبقـــراءة ابـــن عـــامر فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [5] بجر (شركاء) ونصب (أولادهم) [6]، وغيرهما [7].

ومن الشـــاذة استشـــهاده بقـــراءة مـــن قـــرأ :﴿ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانَ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ [8] ــ بنصـــب القـــرآن[9] ــ وبقـــراءة مـــن قـــرأ : ﴿ يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [10] ـــ برفـــع الطيـــر ـــ ، والشـــارح فـــي استشـــهاده بالقراءات القرآنية لم يقع له استشهاد بالآحـــاد منهـــا ، وهـــي قـــراءة الثلاثـــة المتممـــة للعشـــر، وهـــي غيـــر متـــواترة ، وقـــد مـــرّ تفصـــيل ذلـــك فـــي مبحث الشواهد .

---

(١) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .
(٢) انظر : النص المحقق ٧٠٩.
(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت.
(٤) انظر : النص المحقق ٥٨٠ .
(٥) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .
(٦) النص المحقق ٥٣٦ .
(٧) انظر: النص المحقق ٢٨٦ ، ٢٥٣ .
(٨) من الآية ٣٢ سورة الفرقان .
(٩) النص المحقق ٤٠٤ .
(١٠)من الآية ١٠ سورة سبأ . وانظر : النص المحقق ٤٨٢ .

١٧) ومن سمات منهج الشارح استشهاده بالحديث النبوي ، ومن ذلك : استشهاده لمجيء " ليس " للاستثناء ووجوب نصب ما بعدها بقوله ﷺ : " ما أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْه فَكُلُوهُ لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ " [١] ، ولمجيء " عن " للأعراض مع البعد بحديث : "النِّكَاحُ سُنَّتِي فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي " [٢] ، ولجواز الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور بحديث :" هل أنتم تَارِكُو لِي صَاحِبِي "[٣]، إلى غير ذلك مما استشهد به ، وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلا في مبحث شواهد الكتاب إن شاء الله تعالى .

١٨) عُنِي الشارح في منهجه بالأشعار والأرجاز إلى جانب عنايته البالغة بالقرآن والحديث ، فاستشهد بشعر من يحتج بشعرهم إلا في القليل ، حيث أورد في شواهده أبياتا لبعض المحدثين كالمَعَرّي [٤]، وأبي نواس[٥].

وقد اختلفت طريقة الشارح في إيراد الشواهد الشعرية حيث إنه كان يورد جزءاً من البيت هو محل الشاهد ، كاستشهاده على مجيء الكاف اسما بقول الشاعر :

.... يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ..... [٦]

أي : عن أسنان مثل البرد .

أو يورد شطرا من البيت ، كاستشهاده بقول امرئ القيس :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ ....[٧]

على قلة إضمار " رب " بعد الفاء .

---

(١) انظر : النص المحقق ٥١٣ .

(٢) انظر : النص المحقق ١٩٣ .

(٣) انظر : النص المحقق ٥٣٦ .

(٤) انظر : النص المحقق ٤٤٨ .

(٥) انظر : النص المحقق ٢٦٣ .

(٦) انظر : النص المحقق ٢٠٠.

(٧) انظر : النص المحقق ٢٠٥.

وقد يورد البيت كاملا نحو استشهاده بقول الشاعر :

وَأَعلَمُ أنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ كَمَا النَّشْوَانُ والرَّجلُ الْحَلِيمُ (١)

على عدم إعمال الكاف للحوق " ما " الكافة بها .

وهو ــ في الغالب ـــ لـا ينسـب الأبيـات إلـى قائليهـا ، وقـد نسـب بعضها ومن ذلك قوله : " وهي ــ أعنـي ليـت ـــ إذا لحقهـا (مـا) يجـوز إلغاؤهـا حملـا علـى أخواتهـا ، وأعمالهـا . وممـا روي بـالوجهين قول النابغة :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَـنَا إِلَى حَمامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ " (٢) .

هذا ، وقد تعـرض الشـارح فـي بعـض الأبيـات لشـرح مفرداتهـا ، وبيـان معانيها ومن ذلك أنه أورد قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَوْ يُتِيحُ لَهُ صَفواً بلاَ كَدَرِ

ثم قال : " المستفز : المستخف ، وتاح لـه الشـئ تهيـا . قـاموس . فـالمعنى : ما الذي استخفه الهوى محمود عاقبة ، وإن هيّـأ وقـدّر لـه الهـوى بحسـب الظاهر صفو عيش بلا كدر، لأن ذلـك الصـفو عـين الكـدر ، فـإن السـمّ قـد يكون في الدّسَم " (٣) .

كما أنه استشهد بقول الشاعر :

بتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فُرُوخاً بُيُوضُهَا

ثم قـال :"أي صـارت بيوضـها فروخـا ، والتيهـاء : المفـازة ، والقفـر: الخلاء من الـأرض ، والقطـا : طيـر معـروف ، والحـزن ـــ بفـتح الحـاء المهملة وسكون الزاي المعجمة ــ بلاد العرب ، وكل ما غلظ من الأرض.

---

(١) انظر : النص المحقق ٢٠٠ .

(٢) انظر : النص المحقق ٢٣٩ .

(٣) انظر : النص المحقق ٥٧٧ .

والفَرْخُ : أولادُ الطير ، والبُيُوضُ : جمع : بَيْضٍ ، ومـراد الشـاعر أن يصـف المطي بسرعة السير بحيث صارت مثل القطا التي تركت بيوضا صارت فروخا تجد في الطيران إلى فروخها كي لا تهلك " [١] .

١٩) كما أنه استشهد بكلام العرب ، وعدها أصلا من الأصول التـي يحـتج بهـا لأنه كلام عربي فصيح ، قد صيغ صياغة محكمة ، وأن الأمثال والأقوال قيلت فـي مناسبات خاصة ومعينة ، ثم تناقلتها الأجيال بالتعاقـب ، وأنهـا حفظـت دون أي تحريف أو تغيير .

ومن أقوال العرب المستشهد بها في الكتاب قولهم : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " [٢] وهو شاهد على مجيء " من " زائدة فـي الإثبـات ، وقـولهم : " فِي أَكْفَانِهِ دَرْجُ الْمَيْتِ " [٣]، وهو شاهد على عود الضمير على متأخر لفظا متقدم رتبة ، وقولهم : " لاَ أَفْعَلَهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ" [٤] ، وهو شاهد على إعراب "عوض " إذا أضـيف ، ومن الأمثال قولهم : " امْرَءاً وَنَفْسَهُ "[٥] ، وقولهم : " مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ " [٦] وقـولهم: " أَشْغَلُ مِنْ ذاتِ النِّحْيَيْنِ " [٧] إلى غير ذلك من الأقوال والأمثال التي ذكرها .

٢٠) ومن سمات منهج الشارح أنه كان يستعين بالنظم التعليمي إذا مـا أراد أن يلخص قاعدة ، ومن ذلك أنه أورد في علل منع الصرف : قـول أبـي البركـات الأنباري النحوي[٨] :

---

(١) النص المحقق ٣٠٩ .

(٢) انظر : النص المحقق ١٨٨.

(٣) انظر : النص المحقق ٤٣٨.

(٤) انظر : النص المحقق ٧٠٥.

(٥) انظر : النص المحقق ٤٧٣.

(٦) انظر : النص المحقق ٢٩٦.

(٧) انظر : النص المحقق ٣٤٣ .

(٨) انظر : النص المحقق ٦٣٥ .

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعتْ ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا للصَّرْفِ تَصْوِيبُ
عَدْلٌ ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ،وَمَعْرِفَـةٌ وعُجْمَـةٌ ثُـمَّ جَـمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيـبُ
والنُّـونُ زَائِـدَةٌ مِـنْ قَبْـلِهَا أَلِــفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ،وَهَـذَا القولُ تَقْرِيـبُ

٢١) وقد يذكرالشارح ــ رحمه الله ــ نظما غير نظم النحو ، ومن ذلك قوله في " زحل " : "هو اسم نجم من السبعة السيارة... وقد جمعها بعضهم على حسب التدلي فقال : زُحَلُ شَرَى مَرِيخَهُ من شَمْسِهِ فَتَزَاهَرَتْ لِعَطَارِدِ الأَقْمَارُ " [١] .

٢٢) حرص الشارح في منهجه على أن يذكر المسائل النحوية في أبوابها خشية التكرار، فأحال إليها ، وهو في إحالته يقيد وعوده بالمشيئة ، ومن ذلك قوله : " وسيتضح لك في بحث الاستثناء إن شاء الله " [٢] ، وقوله :"كما سيجيء في الباب الثاني إن شاء الله تعالى" [٣].

٢٣) كان الشارح ــ في الغالب ــ يختم كلامه في المسألة التي تناولها بقوله " تأمل " [٤]، وهو في ذلك يدعو القارئ والمتعلم إلى تدبر ماوصل إليه من رأي أو بقوله:" فافهم" [٥] ، أو يوصي بحفظ ما أورده لأهميته كقوله : فاحفظه فإنه نفيس جداً " [٦] ، وقوله : " فاحفظه فإنه مما يحتاج إليه " [٧] .

بهذا المنهج العلمي استطاع المؤلف أن يشرح مختصر البركوي شرحا ، فصل فيه مجملاته ، وبين معضلاته ، وأوضح فيه المسائل وقرر الدلائل ، مع تفسير للمقاصد ، وتكثير للفوائد ، فجاء شرحه كما رسم في خطبة الكتاب ، بعون الله الملك الوهاب .

---

(١) النص المحقق ٤٧٠.
(٢) النص المحقق ٢٠٨.
(٣) النص المحقق ٢٤٧.
(٤) انظر : النص المحقق ٢٣١، ١٧٦ , ١٩٨ .
(٥) انظر : النص المحقق ١٤٦ ،١٥٩، ١٦٣ .
(٦) النص المحقق١٥٠.
(٧) النص المحقق٥٠٥.

المبحث الثالث

اخْتِيَارَاتِ المُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ ورُدُودِهِ

مِنْ اخْتِيَارَاتِ المُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ وَرُدُودِهِ

يبدو للناظر في كتاب " نور الأبصار" أن للشارح موقفاً من الآراء المختلفة التي يوردها في تناوله مسائل النحو وقضاياه ، فهو يوزان بين تلك الآراء ، ثم يختار منها ما يراه راجحا ، ويرد منها ما يراه ضعيفا وأدلته في ذلك السماع ، والقياس ، والإجماع ، وغيرها من أصول النحو وأدلته ، وهذه أهم اختياراته في الكتاب :

* أنه اختار " ابن مالك " في أن " العَالَمِين " اسم جمع لعالم ، وليس جمعاً له قال الشارح : " والعالمين اسم جمع لعالم – بالفتح – وليس هو جمعا له ؛ لأن العالم عام في العقلاء وغيرها ، و" العالمين" مختص بالعقلاء ، والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه . كذا نقل عن مالك ، وأقول : هذا ظاهر على قول من يقول : إن "عالم " اسم لكل ما علم به الخالق من الأجسام والأعراض ، وأما على قول من يقول : إنه اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين فيصح أن يكون جمعا له كما ذهب إليه الأكثر ، ولكن فيه أن المفرد يكون – حينئذ – مساويا للجمع في الماصدق ، فالصواب – إذن – هو ما قاله ابن مالك " [(١)] .

* ذهب مذهب الكوفيين في مجيء " من " للابتداء في المكان والزمان[(٢)] لورود السماع به في الزمان ، نحو قوله تعالى ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [(٣)] والبصريون يقولون: إنها للابتداء في المكان دون الزمان ، ويؤولون ماورد من ذلك .

*قال بالأولوية في كون الضمير في : " رُبّ رجلٍ وغلامِهِ " نكرة ؛ لأنه عائد إلى نكرة غير مختصة بحكم ، فالمضاف كذلك .

---

(١) النص المحقق ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) النص المحقق ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٣) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

وكان الشارح ــ حمه الله ــ قد ذكر قبل ذلك أن هذا التعليل في تقدير: وغلام لـــه وعبارته : " وعندي أن هذا أولى ؛ لأن التعليل الأول ينتقض بعــدم جــواز : رب غلام زيد ، مع أنه في تقدير : "رب غلام لزيد "[(١)] .

* صَحّح كون " لا " النافية تعمل عمل " ليس " في لغة أهل الحجاز ، حيث قال : " والصحيح الذي ورد به السماع لغة الحجازيين" .[(٢)] ، وبنو تميم لايعملونها .

* رجّح فعلية " نعم ، وبئس " حيث قال : " اعلم أن ما ذهب إليه المصنف مــن كون " نعم وبئس " فعلين هو مذهب البصريين والكسائي من الكــوفيين ، وهــو الراجح المختار ... وأما مذهب الكوفيين والفراء أنهما اسمان " [(٣)] .

* اختار إعراب مخصوص " حبذا " مبتدأ ، و" حبذا " خبره مقــدم عليــه ، حيــث قال : " وهو الراجح المختار من هذه الخمسة الأعاريب " [(٤)] .

* اختار كون العامل في المضاف إليه هو المضاف حيث قال " ... وقال طائفــة : إنه المضاف إليه ، وهو الصحيح الذي ينبغي أن يعول عليه " [(٥)] .

* اختار رأي المصنف البركوي بأن الضمير المستتر في اسم الفاعــل والمفعــول تارة يكون جائز الاستتار، وتارة يكون واجبه ، حيث قال: "اعلــم أن النحــاة قــد اختلفوا في الضمير المستتر في اسمي الفاعل والمفعول ، فذهب ابن مالك وجماعة إلى أنه جائز الاستتار مطلقا لا واجبه ، وذهب غيره إلى أنه واجبه مطلقا ، وذهب غيره إلى أنه واجبه مطلقا ، والحق ما ذهب إليه المصنف من التفصيل من أنه إذا وجد شروط العمل فإنه يكون جائزا ،وإذا لم يوجد فإنه يكون واجبا " [(٦)] .

---

(١)) النص المحقق ٢٠٣.

(٢) النص المحقق ٢٦٠ .

(٣) النص المحقق ٢٨٥ .

(٤) النص المحقق ٢٩٢ .

(٥) النص المحقق ٣٥٥ .

(٦) النص المحقق ٤١١ .

* رجح رأيَ " ابن كيسان " من جواز تقديم الحال على صاحبها كما في قولــه تعالى :﴿ وَمَا أَرَسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً للنَّـاسِ ﴾ (١) حيث قال : " فالذي يظهر أن الحق هــو ما ذهب إليه ابن كيسان من أن (كافة) حال من (الناس) ففي الآية شــاهد علــى جواز تقديمها على صاحبها إذا كان صاحبها غير النكرة المحضة" (٢) .

* ذهب إلىأن العامل في التوابع هو العامل في المتبوع . قال الشارح عند قول المصنف : " وعاملها عامل متبوعها ": " وما ذهب إليــه المصــنف هــو مختــار المتأخرين ، وهو الراجح في الكل " (٣) .

* صَحّ�َح مذهب الكوفيين من أنه يجوز تشديد نون " اللذين " مع الياء ، حيث قال : "... لكنّ الصحيح جوازه مع الياء ــ أيضا ــ كما هو رأي الكوفيين" (٤) .

* اختار مذهب البصريين في وجوب إعادة الجار إذا عطف الظاهر على الضمير المجرور في السعه والاختيار(٥) .

* ذهب مذهب الجمهور من أن تمييز " كم" الخبرية مجرور بالإضافة حيث قال : " ... ولكن مذهب الجمهور هو المختار " (٦) . وهو مجرور عند الفراء بــ "مــن" مقدرة .

* اختار رأي المبرد وابن السرّاج في كــون " إِذْ مَــا " ظــرف زمــان ، فــإذا قلت : إذ ما تقم أقم ، كان المعنى : متى تقــم أقــم ، حيــث قــال " وهــذا هــو الحق " (٧) ، وهي عند سيبويه حرف بمعنى "إِنْ ".

---

(١) من الآية ٢٨من سورة سبأ .

(٢) النص المحقق ٤٩٠ .

(٣) النص المحقق ٥٥٢ .

(٤) النص المحقق ٥٨٠ .

(٥) النص المحقق ٦٠٤، ٦٠٥ .

(٦) النص المحقق ٧٠١ .

(٧) النص المحقق٢٧٨ .

* ذهب إلى جواز كسر همزة "إن" وفتحها الواقعة بعد " حيث " ، والأكثرون على وجوب الكسر حيث قال : " فالصحيح جواز الأمرين " [١] .

* اختار مذهب الجمهور في جواز ثنتية وجمع المصدر المبين للنوع حيث قال : " وأما الذي هو للنوع فإن سيبويه قد منع تثنيه وجمعه قياساً وقصره على السماع كما نقله عنه صاحب التوضيح ، لكنّ المختار ــ وهو الذي عليه جمهور النحاة ــ جواز تثنيته وجمعه ، فيقال : ضربتُ ضربين ضربا عنيفا ، وضروبا مختلفة " [٢].

* قال بمذهب البصريين في جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ حيث قال : " وقال الكوفيون : لايصح أن يكون الخبر جملة طلبية ... ومما يشهد للبصريين بوقوع الطلبية خبرا قولُه تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لاَمَرْحَباً بِكُمْ ﴾[٣] ... " [٤].

* اختار مذهب البصريين القائل بأن فعل الأمر للواحد المخاطب مبني[٥] ، وهو عند الكوفيين معرب بجزوم بلام مقدرة .

ثانيا : ردوده :

* ردّ القول بأن اسم الجلالة(الله) مشتق ، حيث قال : " والأشبه أنه جارٍ في هذه الدلالة على هذه الذات الموصوفة بما ذكر من الصفات مجرى أسماء الأعلام ، فكل ما ذكر من اشتقاقه وتصرفه تعسفٌ وتكلفٌ " [٦] .

---

(١) النص المحقق ٢٤٥ .

(٢) النص المحقق ٤٦٠.

(٣) من الآية ٦٠ من سورة ص .

(٤) النص المحقق ٤٤٣ .

(٥) النص المحقق ٣٨٤ .

(٦) النص المحقق ١٣٧ .

* رده ماذهب إليه الخليل ، وما ذهب إليه المبرد في المعرف من " أل" حيث قال :" مقصود المصنف ــ رحمه الله ــ بزيادة هذا القيد الإشارة إلى ما هو المختار من أن حرف التعريف هو اللام وحده ، كما ذهب إلى ذلك سيبويه لا ما ذهب إليه المبرد من أنه الهمزة وحدها ، ولا ما ذهب إليه الخليل من أنه المجموع " (١) .

* ردّ ماذهب إليه الزجاج من أن " كأن" لا تكون للتشبيه إذا كان خبرها مشتقا ، وإنما تكون للشك ، حيث قال : " ... وبه يندفع قول الزجاج "(٢) .

* ردّ قول المحقق الرضي بأن "لا" لاتعمل عمل ليس ، وأن عملها لم ينقل عن أحد ، لاعن الحجازيين ، ولا عن غيرهم (٣) .

* ردّ قولَ " الزمخشري والمعتزلة بان " لن" للنفي على التأبيد حيث قال : " ليست للمؤبد كما زعمه المعتزلة ؛ إذ لو كانت له للزم التنافي في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أبي ﴾ (٤) ؛ لأن " لن" تقتضي التأبيد ، وحتى تؤذن بالانتهاء ، والكلام العزيز مصون عن مثل هذا ؛ إذ هو مخل بالفصاحة ، ولا خلاف في أنه في أعلى مراتبها " (٥) .

* ردّ قول من قال : إن العامل في المضاف إليه الحرف المقدر حيث قال : " ... فقال بعضهم : إنه الحرف المقدر ، وهذا ضعيف ؛ لأن إعمال الحرف المقدر ضعيف " (٦) .

---

(١) النص المحقق ١٧٠ .
(٢) النص المحقق ٢٣٣ .
(٣) النص المحقق ٢٦٠.
(٤) من الآية ٨٠ من سورة يوسف .
(٥) النص المحقق ٢٦٦ .
(٦) النص المحقق ٣٥٥ .

* ردّ قول الكسائي في رافع الفعل المضارع حيث قال : " وبقي هناك مذهب ثالث لم يتعرض له المصنف لضعفه ، وهو مذهب الكسائي فإنه يقول : إن ارتفاعه بزيادة حروف المضارعة في أولها ..."(١) .

* ردّ قول الكوفيين بأن الجملة الطلبية لا تقع خبرا عن المبتدأ حيث قال : " وهو وَهْمٌ منشؤه اشتراكُ لفظِ الخبر "(٢).

* ردّ قول من قال : إن العامل في المفعول معه هو " الواو" حيث قال :" العامل في المفعول هو العامل في المعمول المصاحب لا "الواو" كما قال به بعضهم ؛ لأن الواو ليست من العوامل بل هي واسطة على ما هو الأصح " (٣) .

* ردّ قول من ذهب إلى أن سبب بناء "خمسة عشر " هو التركيب ، حيث قال : " أقول : إن مجرد التركيب في "خمسة عشر" ليس هو الموجب لبنائه ، وإنما الموجب له تضمنه واو العطف ؛ إذ الأصل فيه : خمسة وعشر، ولما كثر الاستعمال تركت الواو طلبا للخفة ، ولو كان مجرد التركيب يوجب البناء لبني "عبد الله" لصيرورة الكلمتين كشئ واحد حالة العلمية " (٤) .

* ردّ رأي ثعلب بأن " أي "لا تكون موصولة ، حيث قال :" ولا حجة له في هذا بعد مجيء القرآن به " (٥) .

---

(١) النص المحقق ٣٨٢ .
(٢) النص المحقق ٤٤٣ .
(٣) النص المحقق ٤٨٤ .
(٤) النص المحقق ٥٢٧ .
(٥) النص المحقق ٥٨٥ .
(٦) في قوله تعالى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مريم / ٩٦ .

* ردّ إنكارالزمخشري وآخرين من البصريين مجئ لام الجر للعاقبة حيث قال : " ومنها أنها تكون للعاقبة ، وتسمى " لام الصيرورة " ، و"

لام المآل ، نحو قولـــه تعـــالى:﴿ فَالْتَقَطَـهُ آلُ فِرْعَـوْنَ لِيَكُـونَ لَهُـمْ عَـدُوًّا وَحَزَنـاً﴾ [١] وأنكر بعضُهم مجيئها بهذا المعنى ، والآية تردُّ عليه "[٢] .

* ردّ منع البصريين مجئ الباء بمعنى "عن" حيث قـــال : " ومنهـــا أن تكـــون بمعنى "عن " نحو قوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [٣] أي: عـــن عـــذاب وفي هذه الآية غناء عن البحث مع أكثر البصريين المانعين مجيئها بهذا المعنى ، إذ لا شك في كونها بمعنى (عن) فيها" [٤] .

* ردّ قول من قال بأن أسماء الأفعـــال منصـــوبة المحـــل علـــى أنهـــا مفعـــول مطلق لفعل محذوف حيث قال : " وذهب إلى هذا جماعـــة ، وهـــو لـــيس بشـــئ إذ لو كانت أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصـــدرية لكـــان الفعـــل مقـــدرا قبلها كما اعترفوا به ، فلم تكن قائمة مقـــام الفعـــل ، ولـــم تكـــن مبنيـــة ، بـــل يجب أن تكون مصادر معربـــة مثـــل : ســـقيا ورعيـــا ؛ إذ لـــا موجـــب للبنـــاء حينئذ " [٥] .

* ردّ قول المحقق الرضي ، بأن عطف البيان هـــو البـــدل ولـــا فـــرق بينهمـــا حيث ذكر الشارح فروقا بينهما ، ثـــم قـــال :" وبهـــذا يتضـــح الفـــرق بينهمـــا ، وإن قال الرضي : وأنا إلى الآن لم يظهـــر لـــي فـــرق جلـــي بـــين بـــدل الكـــل وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل " [٦] .

---

(١) من الآية ٨ سورة القصص .
(٢) النص المحقق ١٩٦ .
(٣) الآية ١ من سورة المعا رج .
(٤) النص المحقق ١٨٥ .
(٥) النص المحقق ٣٨٥ .
(٦) النص المحق ٦٢٧ .

* ردّ قول الزمخشـــري بـــأن "أل" فـــي " الحمـــد " ليســـت للاســـتغراق حيـــث قال : " وأما المعتزلة فلـــا يجـــوزون جعلهـــا للاســـتغراق ؛ لـــأن أفعـــال العبـــاد

ليست مخلوقة له ــ تعالى ــ على زعمهم الفاسد ، فلو جعلت للاستغراق يكون جميع المحامد راجعة إليه . كذا قال الجمهور في وجه منع صاحب الكشاف كون اللام في " الحمد " للاستغراق " [١] .

وبعد ، فهذه الردود ، وتلك الاختيارات تؤكد وضوح شخصية المؤلف في كتابه ، وتثبت أنه نحوي حاذق ، وأنه جريء في رده على النحاة ، سواء كانوا بصريين أم كوفيين ، وهو يعتمد في اختياراته وردوده على أصول النحو وأدلته من السماع والقياس ، تلك الأصول التي اعتدّ بها في الكتاب اعتداداً كبيراً في تقرير الأحكام ، وتثبيت القواعد وهذا ما يقرره المبحث الآتي .

***

---

(١) النص المحقق ١٤١ .

المبحث الرابع

موقف الشَّارِحُ من أُصُولِ النَّحْوِ

يقصد بأصول النحو أدلته التي تفرعت منها فروعُه وأصُوله ، كالسماع والقياس ، والإجماع ، وغيرها من الأدلة التي احتج بها النحاةُ في تقعيد القواعد وتقرير الأحكام (١).

والناظر في كتاب " نور الأبصار " يجد أن الشارح قد اعتد بهذا الأدلة واحتج بها ، وهو يتناول قواعد النحو ومسائله ، وإليك موقفه منها مُدَعّماً بأقواله في الكتاب .

*مَوْقِفُهُ مِنَ السّمَاعِ :

قبل الحديث عن موقف الشارح من السماع أرى في البداية أن أذكر بإيجاز تعريف السماع ، وموقف مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة منه ؛ إذ هما الأصلان اللذان تفرع عنهما بقية المدارس ، فأقول : يُعَدُّ السماعُ الينبوعَ الأولَ الذي نهلت منه قواعد اللغة ، والأساس الذي قامت عليه أصولها وأحكامها ، وقد عرفه الشيخ السيوطي بقوله : " وأعني به : ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله ــ تعالى ــ وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُوَلّدِينَ نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كل منها من الثبوت " (٢) .

وقد اختلف موقف البصريين من السماع عن موقف الكوفيين ، فالبصريون تشددوا في السماع تشدداً جعلهم يقصرون السماع على طبقات معينة ، وبيئات محدودة من العرب الخُلّص ، ومن ثم لم يدونوا قواعدهم إلا مدعومة بثلاثة عناصر هي :

١ــ سلامة مَن أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة ، ولم يتسرب الوهنُ إلى فطرهم .

---

(١) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) انظر : الاقتراح ٥٧ .

٢ــ الثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات .

٣ــ الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخول لهــم القطــع بنظــائره ، وتسلمهم إلىالاطمئنان عليه في نوط القواعد به (١) .

أمّا الكوفيون فكانوا على نقيض ذلك ، فقد توسعوا في الروايــة والســماع وتساهلوا في ذلك تساهلاً كبيرا ، فرَوَوا عن العرب جميعــا ، وكــانوا يقــدمون المسموع ولو كان شاهدا واحدا ، ويُقَعّدُونَ عليه ، ولا يردون المسوع بأي حــال فهم قد يتساهلون في التثبت من معرفة القائل ، وربما استشــهدوا بشــطر بيــت لايعرف شطره الآخر ، ولا يعلم قائله (٢).

أما موقف الشارح من السماع فهو ــ رحمه ــ قد اعتدّ به اعتــدادا كبيــرا فالكتاب حفل بتلك الروافد التي تمثِّل السماعَ ، والتي يأتي في مقدمتها كلــامُ اللــه تعالى ، ثم كلام رسوله ﷺ ثم كلام العرب المروي عمن عاش في عصر الاحتجاج وإليك بيان ذلك ، وتفصيله :

أولاً : استدلاله بالقرآن الكريم .

مما لا شك فيه أن القرآن الكريم يمثل الرافد الأول من روافد السماع ، فهو الكتاب الذي نزل بلسان عربي مبين ، وتكفل الله تعالى بحفظه ، فلا تســتطيع يــد التحريف أن تنال منه ، وهو الحجة البالغة ، واللغة العالية التــي وقــف الــإنسُ والجِنٌ أمامها عاجزين عن أن يأتوا بمثلها .

ومما يدل على أن الشيخ الشارح اعتمد على القرآن اعتمادا كبيرا ، تلــك الشواهد القرآنية التي استدل بها في كتابه والتي بلغ عددها فيه (٢٩٢) آيــة .

(١) انظر : نشأة النحو ١١٠،١١١

(٢) انظر : نشأة النحو١٢٢

ومن أمثلة احتجاجه بالقرآن الكريم :

* أنه احتج على إعمال " ما " عمل " ليس" في لغة الحجازيين [1] بقوله تعالى :﴿ مَاهَذَا بَشَراً﴾ [2] .

* واحتج على مجيء " أي" اسم موصولٍ[3] بقوله الله تعالى:﴿أَيُّـهُمْ أَشَدُّ ﴾ [4].

* واحتج على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر[5] بقوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاَّ كَافَّةً للنَّاسِ ﴾[6] ؛ وفاقا لابن كيسان .

* واحتج بقول الله تعالى : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [7]على مجيء الباء بمعنى "عن" [8] .

* كمااحتج لمجيء اللام بمعنى "عن"[9] بقوله تعالى:﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا للذين آمنوا﴾[10]، ولمجيء "جعل" بمعنى "يلقي"[11]بقوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ﴾ [12] إلى غير ذلك من الاحتجاجات التي حفل بها الكتاب .

---

(١) النص المحقق ٢٦٠ .
(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف .
(٣) النص المحقق ٥٨٥ .
(٤) من الآية ٦٩ من سورة مريم .
(٥) النص المحقق ٤٩٠ .
(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .
(٧) الآية ١ من سورة المعارج .
(٨) انظر : النص المحقق ١٨٥.
(٩) انظر : النص المحقق١٩٦ .
(١٠) من الآية١١ من سورة الأحقاف .
(١١) وانظر :النص المحقق ٣٢٨ .
(١٢) من الآية٣٧ من سورة الأنفال .

ومما يتعلق بالقرآن الكريم الاحتجاج بقراءاته ، قال الشيخ السيوطي : " أما القرآن فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متـــواترا أم شاذا " [(١)].

وقد احتج الشيخ الشارح ببعض القراءات المتواترة والشاذة ، ولم يقــع لـــه احتجاج بالآحاد منها ، كما ذكرت في مبحث الشواهد ، وما احتج به من قـــراءات ــ وإن جاء قليلا ــ يجعلنا نلمس في الرجل علمه بها ، وموقفـــه منهـــا ، فهوـــــ رحمه الله ــ لم يطعن في قراءة ؛ لأنه يعلم أن القراءة سنة متبعـــة ، بـــل كـــان يلتمس للقراءة وجها إن خالفت اتجاهه ، فبعض البصريين ــ كالرضى[(٢)] ـــــ لـــم يقبل قراءة حمزة بجر الأرحام في قوله تعالى : ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ ﴾ [(٣)] ؛ لأنهم يوجبون إعادة الجار في هذا العطف ، لكن الشـــيخ الشـــارح ــ وإن كـــان اتجاهه بصريا ــ قَبِلَ القراءةَ ، والتمس لها وجها في العربية ، هو أن تكون الواو للقسم و" الأرحام" مقسم به [(٤)] .

ومن أمثلـــة احتجاجه بالقراءات المتواترة احتجاجه بقراءة نـــافع ﴿وَالْخَامِسَـةَ أن غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [(٦)]على مجيء الفعل المتصرف الدعاء بعد "أن" المخففة بدون فاصل ، وبقراءة يعقوب:﴿ وتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٍ كُلَّ أُمَّـةٍ تُـدْعَى إِلَـى كِتَابِهَـا ﴾[(٧)]ـــــ بنصب " كل" الثانية ــ على أن عطف البيان فيه زيادة بيان بخلاف البـــدل ، فكـــل الثانية ذكر معها سببُ الجُثُوِّ .

---

(١) الاقتراح ٥٧ .
(٢) انظر : الرضي على الكافية
(٣) من الآية ١ من سورة النساء
(٤) انظر: النص المحقق ٦٠٥ .
(٥) من الآية ١٣٧ من سورةالأنعام . وانظر : النص المحقق ٥٣٦ .
(٦) من الآية ٩ من سورةالنمل . وانظر : النص المحقق٢٥٣ .
(٧) من الآية ٢٨ من سورةالجاثية . وانظر :النص المحقق ٦٢٧ .

ومن القراءات الشاذة التي احتج بها قراءة ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ [(١)] بجر (قبل وبعد) مع التنوين ، وقراءة من رفع "الطير" في قوله تعالى: ﴿ يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾[(٢)] إلى غير ذلك مما احتج به .

وهذه القراءات ــ في مُجْمِلها ــ تؤكد أن الشيخ الشارح يعتد بالقراءات القرآنية ــ سواء كانت متواترة أم شاذة ــ رافدا من روافد السماع ، التي أصلت هذه اللغة فثبتت قواعدها ، ورسخت أحكامها ، وأنه لاينبغي أن ترد قراءة أو تضعف ، وإنما يجب أن تحمل على وجه من الوجوه ؛ لأن القراءة سنة متبعة .

ثانياً : استدلاله بالحديث الشريف .

اعتد الشيخ الشارح بالحديث النبوي كأصل من أصول النحو ، لأنه يأتي بعد القرآن الكريم في الفصاحة ، وقضية الاحتجاج بالحديث ثار حولها جدل بين النحاة ؛ لأن رواة الحديث جوزوا نقل الحديث بالمعنى ولأنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ؛ ولأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لايعلمون بذلك ، فمن اعتد بهذين الأمرين من النحاة لم يستشهد بالحديث مطلقا ، وهؤلاء هم المتقدمون من البصريين والكوفيين ومن تبعهم من نحاة متأخريين ، وهناك من رأى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقا كابن مالك ومن تبعه ، وبين هؤلاء وأولئك فريق ثالث ذهب إلى جواز الاحتجاج بما ثبت من الأحاديث أنه قيل على اللفظ المروي[(٣)] . ويبدو واضحا من استشهاد الشيخ الشارح بالأحاديث أنه من الموالين لابن مالك في جوازالاستشهاد بالحديث مطلقا ، فهو قد احتج في الكتاب بستة وعشرين حديثا .

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم , وانظر:النص المحقق٥٤١ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ , وانظر:النص المحقق ٤٨٢ .

(٣) انظر : الاقتراح ٦٢ ــ ٦٤ .

ومن ذلك استدلاله بقوله ﷺ : " لَيَسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ " . على مجيء "أم" مكان أل" المعرفة في لغة حمير [1] ، وبحديث : " كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً " ، على مجيء خبر "كاد" غير مقترن بأن [2] ، وبحديث : " لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَواعِدِ إِبْرَاهِيمَ " على ذكر خبر "لولا " إذا كان خاصا[3]، وبحديث : " لاَمَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ " على جواز حذف مفعولي "أعطى" ، وعلى جواز حذف تنوين اسم " لا " الشبيه بالمضاف[4] ، إلى غير ذلك .

ثالثاً : استدلاله بكلام العرب المنظوم .

تعد الأشعارُ والأرجاز التي قالها العرب الخُلّصُ رافدا من روافد السماع في تثبيت القواعد ، وترسيخ الأحكام ، والشيخ الشارح قد أكثر من الاستدلال بهذا الرافد ، حيث بلغت شواهده منه (١٢٦) شاهدا شعريا ، ومن ذلك :

* استدلاله على مجيء اللام الجارة للتعجب بقول المتلمس :

تَفَرَّق أَهْلِي مِنْ مُقِيمٍ وَظَاعِنٍ   فَلِلَّهِ دَرِّي أَيَّ أَهْلِيَ أَتْبَعُ [5]

* استدلاله على جوازإعمال "ليت" وإهمالها إذا اتصلت بها "ما" الزائدة بقول النابغة :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[6]

---

(١) انظر : النص المحقق ١٦٩ .

(٢) انظر : النص المحقق ٣٢٣ .

(٣) انظر : النص المحقق ٥٤٨ .

(٤) انظر : النص المحقق١٨٩ ، ٢١٩ .

(٥) انظر : النص المحقق ١٩٦ .

(٦) انظر : النص المحقق ٢٣٩

* استدلاله على إعمال "لا" في لغة الحجازيين بقول الشاعر :

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَىاللَّهُ وَاقِيَا[١]

هذا ، وقد احتج الشيخ الشارح ببعض أشعار من لايحتج بشعرهم عند الجمهور كالمعرِّي [٢] وأبي العتاهية[٣] ، وأبي نواس [٤] ، وهو في هذا الاحتجاج يجاري من سبقه من النحاة الذين احتجوا بشعر هؤلاء .

رابعاً : استدلاله بكلام العرب المنثور .

ويدخل في دليل السماع الذي ثبت به الاحتجاج الكلام المنثورالمروي عن العرب الموثوق بفصحتهم ، وقد عني الشيخ الشارح بهذا المصدر واستدل به ، ففي مجيء "سَرْعَانَ" اسم فعل ماض أورد قول العرب : " سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً " [٥]، وهو مَثَلٌ يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقوعه ، وفي دخول "الواو" على الجملة الحالية التي فعلها مضارع مثبت استدل بقولهم : " قُمْتُ وأصكُّ عَيْنَهُ "[٦]، أي : وأنا أصك ، وفي مجيء اسم "لا"النافية للجنس معرفة مؤولة بنكرة استدل بقول عمربن الخطاب : " قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا " [٧] ، إلى غير ذلك .

ونخلص مما تقدم أن الشيخ الشارح قد اعتمد السماع بكل روافده واحترمه ؛ لأنه الأساس الذي قام عليه صَرْحُ هذه اللغةِ الشريفةِ التي نزل بها خيرُ كتابٍ .

---

(١) انظر : النص المحقق ٢٦٠ .
(٢) انظر : النص المحقق ٤٤٨ .
(٣) انظر : النص المحقق ٢٣٥ .
(٤) انظر : النص المحقق ٢٦٣ .
(٥) انظر : النص المحقق ٣٧٥ .
(٦) انظر : النص المحقق ٤٩٣ .
(٧) انظر: النص المحقق ٥٢٨ .

* مَوْقِفُهُ من الْقِيَـــاس :

عرف الأصوليون القياس بأنه حمـل غيـر المنقـول علـى المنقـول إذا كان بمعناه [١] ، وهو يأتي بعد السماع كأصل مـن أصـول اللغـة ، وذلـك لـأن اللغة ليست فلسفة يتحكم فيها ميزان العقل والدراية .

وقد اختلف موقـف البصـريين والكـوفيين تجـاه القيـاس والسـماع ، فالبصريون يـؤثرون السـماع علـى القيـاس ، ولـا يصـيرون إليـه إلـا إذا أعوزتهم الحاجة ، وقد حملهم علـى هـذا سـهولة اتصـالهم بجمهـرة العـرب الخلص ، ولكثـرة هؤلـاء حـولهم تعصـب البصـريون فـي روايـتهم ، فلـا يحملونها إلا عن موثوق بفطرته .

أما الكوفيون ففضلوا القياس على السـماع فـي كثيـر مـن مسـائلهم ، وذلـك لبعدهم عن العرب الموثوق بفصاحتهم حتى قال الكسائي :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ   وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ [٢] (رمل)

والبصريون احتاطوا في أقيستهم حيـث إنهـم لـم يـدونوها إلـا بعـد تـوافر أسباب الاطمئنان عليها ، كما أنهم لـم يعولـوا علـى القيـاس النظـري عنـد انعدام الشاهد بخلاف الكوفيين الـذين اتسـعوا فـي أقيسـتهم ، وعولـو كثيـرا على القياس النظري [٣].

يقول الشـيخ السـيوطي فـي التـرجيح بـين المـذهبين : " اتفقـو علـى أن البصريين أصح قياسا ؛ لأنهم لـايلتفتون إلـى كـل مسـموع ، ولـا يقيسـون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية " [٤].

---

(١) انظر : الاقتراح١٠٠ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٢/١٦٤ .

(٣) انظر : نشأة النحو١٤١ ،١٤٢ .

(٤) الاقتراح ١٨٥ .

ويوافق أبو البركات الأنباري الكوفيين في نظرتهم إلى القياس على أنه معظم أدلة النحو ، والمعول عليه في غالب مسائله حيث عرف النحو بأنه " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو " (١). والشيخ الشارح قد عول على القياس في شرحه ، واعتد به ، ومن أمثلة ذلك :

* قال الشيخ في عمل الصفة المشبهة :"الصفة المشبهة وإن كانت صيغتها سماعية ... لاتضر أن يكون عملها قياسيا ، إذ لا مانع من أن تكون صيغة الشئ سماعية ، وعمله قياسي " (٢) .

* وعند قول المصنف في " أن " المخففة : " ويجوز إلغاؤها " قال الشيخ :" وهو القياس ؛ لفوات بعض المشابهة بالفعل ، وهو زوال فتح الآخر ، والكون على ثلاثة أحرف " (٣) .

* وفي مبحث اسم الفعل ذهب الشارح إلى أن صيغة "فاعل " في اسم الفاعل قياسية في الثلاثي المجرد ثم قال : " ... هذا الذي ذكرناه من كونها قياسية مذهب سيبويه " (٤) .

* وفي الحذف والإيصال قال : " وهذا قياسي إذا كان الموصول مجرورا بمثل الحرف المحذوف معنى ومتعلقا كما في الآية "(٥) ، وهو يعني بالآية قوله تعالى : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾(٦) أي : به .

---

(١) لمع الأدلة ٩٥ ، تحقيق / سعيد الأفغاني ــ دمشق ــ ١٩٥٧ م

(٢) النص المحقق ٢٨٥ .

(٣) انظر : النص المحقق ٢٥٠ .

(٤) النص المحقق ٣٥٥ .

(٥) انظر : النص المحقق ٥٧٩.

(٦) من الآية ٩٤ من سورة الحجر.

*موقفه من العلة النحوية :

ومما يتصل بالقياس التعليل ؛ لأن العلة تدور مع الحكم ، وهي ركن من أركان القياس . قال الشيخ السيوطي : " للقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع ، وهو المقيس ، وحكم ، وعلة جامعة " (١) ، والعلل النحوية هي الأسباب الداعية إلى الأحكام والوسيلة لاستقرارها في الأذهان . قال ابن الفرخان :" إذا استقريت هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ، ولا متسمح فيها " (٢) . ولما كان الأمر كذلك عني الشيخ الشارح بالعلة النحوية عناية بالغة ، وأكثر منها في كتابه ، ومن العلل النحوية الكثيرة التي اعتمدها الشارح :

* **علة السَّمَّاع** : ففي التعليل لمنع تقديم أخبار أفعال المقاربة عليها قال : " فالأولى أن يقال : المانع من جواز التقديم هو عدم السماع " (٣)، وفي التعليل لعدم استعمال " كل " للمثنى قال : " فالعلة الصحيحة هي عدم وروده للمثنى في كلامهم " (٤).

* **علة الأَصْل** : ففي مجيء "قد" ظاهرة أو مقدرة قبل الجزاء إن كان فعلا ماضيا .قال الشارح : " لأن الأصل في الجزاءِ أن يكون مستقبلاً، فلابد مما يقرب إليه ، مع مافي " قد" من إفادة التنصيص على ماضويته التي هي العلة في عدم تأثير أداة الشرط فيه"(٥)، وفي عدم إعمال "لام الجحود" النصب قال : " ولم تعمل بنفسها لأنها في الأصل من حروف الجر فراعوا هنا أصلها،فلم يعملوهاالنصب"(٦).

---

(١) الاقتراح ١٠٢ .

(٢) المستوفى في النحو لابن الفرخان١/ ٨ ، تحقيق د. محمد بدوي المختوم – دار الثقافة العربية بمصر.

(٣) النص المحقق ٣٣٠ .

(٤) النص المحقق ٦١٦ .

(٥) النص المحقق٥٤٥ .

(٦) النص المحقق٢٧١ .

* **علة التَّشْبِيهِ** : قال الشارح في علة عمل "إن" وأخواتها :" إنمـــا عملـــت بمشابهة الفعل ، وعملت عمله الفرعي الذي هو تقدم المنصوب على المرفوع حطا لرتبته عن الأصل " [١]. وقال في علة إعراب الفعل المضـــارع : " إنمـــا أعـــرب لمشابهة الاسم " [٢].

* **علة التَّخْفِيفِ** : علل الشيخ الشارح لمجيء تمييز المائة مفردا مجرورا بهذه العلة حيث قال : "أما إفراده مع أن القياس الجمع فلأنه عدد في معناه كثرة ، فكرهوا جمع مميزه ؛ لئلا ينضم الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي ،وأما جره فلإمكان الإضافة لعدم المانع منها ، وهي الأصل فوجبت للخفة الحاصلة بها " [٣].. وقال في مميز الثلاثة ونحوها : "أما جره فبالإضافة إليه ، وذلك لأن الكلمة تصير بالإضافة أخف ، ومثل هذا التركيب كثير الاستعمال ، فيناسبه الخفة " [٤].

* **علة عَدَم النَّظِير** : ففي كلام المصنف على ضمير الفصل ذكر أن بعضهم ذهب إلى أنه اسم لامحل له من الإعراب ، فقال الشارح معلقا : " وهو بعيد ؛ لعدم نظيره في الأسماء " [٥].

* **علة الحَمْل على النَّظِير** : قال الشارح في العددين " أحد عشر ، واثنا عشر " : " وإنما جاز حذف التاء من أحد عشر ، واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير ، وتبعيدا عن النقيض " [٦]. وهناك علل أخرى أوردها الشيخ الشارح في تعليله للأحكام كعلة الاستثقال وعلة التعذر ، وعلة الطرد ، وعلة التعويض وعلة النقيض ، وعلة الاستقراء وغيرها، وهي ــ في مُجْمَلَها ــ تدل على مدى علم الرجل بالنحو، وتعمقه في أصوله .

---

(١) النص الحقق ٤٥٤ .

(٢) النص المحقق ٤٥٧.

(٣) النص المحقق ٣٦٨.

(٤) النص المحقق ٣٦٤.

(٥) النص المحقق٣٨٦ .

(٦) النص المحقق٤٢٦ .

* موقفه من الإِجْمَـــاعِ :

يقصد بالإجماع إجماع نحـــاة البلـــدين : البصـــرة والكوفـــة . قـــال ابـــن جني : " إجمـــاع أهـــل البلـــدين حجـــة ، وإنمـــا يكـــون حجـــة إذا لـــم يخـــالف النصوص ، ولا المقيس على النصوص ، وإلا فلا ؛ لأنـــه لـــم يـــرد فـــي قـــرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ كما جـــاء الـــنص بـــذلك فـــي كـــل الأمـــة ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة " [١] ،

والناظر في كتاب " نـــور الأبصـــار " يـــدرك أن الشـــيخ الشـــارح يحتـــرم هذا الإجماع ، ويعتد به اعتدادا كبيرا ، ومن الأمثلة على ذلك :

* قولـــه :" اتبـــاع السّـــلَف مطلـــوب ، والســـكوت عمـــا أجمعـــوا عليـــه مرغوب" [٢] ، والشارح قـــال ذلـــك بســـبب مخالفتـــه لمـــا عللـــوا بـــه مخالفـــة الأعداد للمعدود تذكيراً وتأنيثا ، وهو يرى أن العلـــة الحقيقيـــة لهـــذه المخالفـــة هي السماع ، لكن احترام ما أجمعوا عليه من تعليل مطلوب .

* قولـــه في مبحث المبتـــدأ :" ولهـــذا الأصـــل جـــاز تركيـــب " فـــي داره زيد " ، بعود الضمير على متقدم رتبـــة ، وإن كـــان متـــأخراً لفظـــا ، وامتنـــع : "صاحبها في الدار" ؛ لأن الضمير في " صـــاحبها " يعـــود إلـــى الـــدار ، وهـــو متأخر لفظاً ورتبةً ، واعلـــم أن الجـــواز فـــي المثـــال الـــأول ، والامتنـــاع فـــي الثاني مجمـــع عليهمـــا " [٣] ، وقولـــه فـــي "أن" الناصـــبة للمضـــارع :" ومـــا قدمناه من كونها هي الأصل في النواصب وحملت عليهـــا أخواتهـــا فـــي العمـــل لأنها للاستقبال مثلها ، فهو مما وقع عليه الإجماع " [٤] .

ومما ذُكِر يتأكد لدينا أن الشيخ الشارح اعتـــد بأصـــول النحـــو وأدلتـــه ، وأنـــه اعتمد عليها في تقعيد القواعد ، وتقرير الأحكام .

---

(١) الخصائص لابن جني ١/ ١٨٩ ، تحقيق / محمد على النجار ــ المكتبة العلمية بالقاهرة .
(٢) النص المحقق ٤٢٥ .
(٣) النص المحقق ٤٣٨ .
(٤) النص المحقق ٢٦٨ .

المبحث الخامس

الموازنات والملاحظات

أولاً : الموازنات

ذكرتُ في مبحثٍ سابقٍ[١] ماوقفتُ عليه مــن شــروح مــتن "الإظهــار " وفي هذا المبحث أردت أن أعقد موازنـــة بـــين كتـــاب الســـندي " نورالأبصـــار" وبعض الشروح التي اتفقت معه فـــي جعـــل مختصـــر البركـــوي محـــوراً لهـــا وذلك لأن قيمة الكتاب تبدو أكثر وضوحا بعـــد موازنتـــه بكتـــب أخـــرى تناولـــت الموضوع نفسه .

وقد عقدت هذه الموازنة بين كتاب " نـــور الأبصـــار " وثلاثـــة كتـــب ــ لم تصل يدي إلى غيرها ــ من شـــروح "الإظهـــار " وهـــي : كتـــاب " كشـــف الأسرار " للأولامشي ، وكتاب " نتـــائج الأفكـــار" للأطـــــه وي ، وكتـــاب " مجمـــع الأنـــوار " للشيخ عمر العطـــار .

وأقمت هذه الموازنات على العناصر الآتيـــة :

- ٭ طريقة الشرح والمنهج .
- ٭ ذكر آراء النحاة واختلافاتهم .
- ٭ إيراد العلل النحوية .
- ٭ التوسع أو الاختصار في المسائل النحوية .
- ٭ الشواهد .

والغرض من هذه الموازنـــات ــ كمـــا ذكـــرت ــ هـــو بيـــان قيمـــة الكتـــاب العلمية ، ثم وضع كتـــاب " نـــور الأبصـــار " فـــي موضـــعه اللـــائق بـــه بـــين شروح "الإظهار" الأخرى ، دون التقليـــل مـــن شـــأن أي شـــرح منهـــا ، فلكـــل وجهة هو موليها ، والله من وراء القصد .

---

(٣) هو مبحث " شروح الإظهار" .انظر: صــ٢٤ .

١ـ موازنة بين " نور الأبصار" و" كشف الأسرار"

كتاب " كشف الأسرار في شرح الإظهار" هو تأليف الشيخ مصلح الدين الأولامشي أحد تلاميذ البركوي [١] ، وهو أول الشروح التي قامت على " الإظهار " قال الأولامشي في مقدمته ـ بعد حمد الله والصلاة علىرسوله ﷺ ـ : " وبعد ، فإني شرحت كتاب أستاذي مُسَمّى بكشف الأسرار" [٢] .

وبالرغم من أن الأولامشي كان تلميذاً للبركوي إلا أن شرحه لمختصر أستاذه جاء متواضعا ، إذاما قورن بالشروح الأخرى ، ولا سيما كتاب السندي " نور الأبصار " وبالموازنة بين الكتابين يتضح هذا الحكم .

أولاً : طريقة الشرح والمنهج :

اتفق الكتابان في طريقة الشرح حيث سار المؤلفان في كتابيهما على طريقة المزج بين كلام المتن والشرح ، ولكنهما اختلفا في المنهج ، حيث اقتصر الأولامشي على إيضاح ما ظن أنه خاف من معاني كلام أستاذه ، دون أن يخرج عن هذا المنهج إلا في القليل ، بينما أفاض الشيخ حمزة في شرحه ، واتخذ من كلام البركوي نقطة انطلاق لتقرير المسائل ، وبسط الخلاف ، ففي مبحث حروف الجرـ مثلا قال الأولامشي : " (مِنْ للابتداء) [٣] نحو : سرت من البصرة (وإلى للانتهاء) نحو : تبت إلى الله (وعَنْ للمجاوزة) نحو : كففت عن الحرام ". [٤] فالأولامشي ـ كما ترى ـ اكتفى في توضيح كلام أستاذه بالأمثلة ، وفي " مِنْ " الجارة وحدها قال الشيخ حمزة : "(و) الثاني (من) قدمها على السائر ليناسب معناها ، ولو في الجملة ، وهي تجيء لمعان منها : أنها تجيء(للابتداء) في الغاية أي : ابتداء حصول الفعل ، سواء كان في المكان

(١) انظر : كشف الظنون ١/١١٧ .
(٢) كشف الأسرار ١/ ب .
(٣) مابين القوسين متن الإظهار .
(٤) كشف الأسرار ٦ / أ .

نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[1] أو في الزمان نحو قوله ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[2] ، وفي الخبر: " فَمُطِرْنَا من الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ " [3] ، ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال بعضهم : إنه الأصل والبواقي راجعة إليه اقتصر عليه المصنف وحده . ومنها : التبيين وتسمى " من" البيانية ، وعلامتها وضع الموصول موضعها كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [4] ، فإنه لو قيل : اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان ، يصح المعنى ... إلخ " [5] .

ثانياً : ذكر أراء النحاة واختلافاتهم :

لم يتعد الأولامشي في كتابه ما ذكره أستاذه من آراءالنحويين واختلافاتهم إلا في القليل ، كما أن المصادر التي أوردها في شرحه لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة ، أذكر منها شرح أستاذه على لب الألباب للبيضاوي [6] ، والمختصر للتفتازاني[7] ، وفي مسألة عامل الجر في المضاف إليه عند قول المصنف : " والسابع المضاف " قال : " وهو يعمل الجر لكون حرف الجر مقدرا فيه " [8] . أما الشيخ حمزة فقد توسع في هذه السألة[9] وفي غيرها ، فذكر ما فيها من آراء ورجح المختار منها ، كما ترددت في شرحه أسماء علماء كثيرين من لدن سيبويه إلى عصره .

---

(١) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء ، انظر : صحيح البخاري ١/ ١٨٠ـ ط الحلبي بالقاهرة .

(٤) من الآية ٣٠ سوره الحج .

(٥) النص المحقق ١٨٦ .

(٦) انظر : كشف الأسرار ٢٣ / ب ، ٣٦/ ب .

(٧) انظر : كشف الأسرار ٢٤ / ب .

(٨) كشف الأسرار ٢٢/ب .

(٩) انظر: النص المحقق٣٥٥ .

ثالثاً : إيراد العلل النحوية :

اهتم الكتابان بإيراد العلل ، لكنها جاءت قليلة في شرح الأولامشي ، كما أنه اقتصر على إيراد علة واحدة للحكم ، ففي علة بناء الضمائر ــ على سبيل المثال ــ قال : " لمشابهتها الحرف في الاحتياج " [١] .

وفي الموضع نفسه قال الشيخ حمزة : " واختلف في وجه بنائها ، فقيل : أنه المشابهة للحرف ، وقيل : أنه الاستغناء بنفسها عن الإعراب ، لأن لكل منها صيغة مخصوصة ، وهذا هو مختار المصنف .

ثم القائلون بأنه المشابهة له للحرف اختلفوا في وجه المشابهة ، فمنهم من قال : إنه مشابهته له في الوضع ؛لأن أكثرها وضع على حرف أو حرفين ، وحمل البواقي عليه ، ومنهم من قال : إنه مشابهته له معنى ؛ لأن كل مضمر متضمن لمعنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهو من معاني الحروف .

ومنهم من قال : إنه مشابهته له في الاحتياج ؛ لأن المضمرلا تتم دلالته على مسماه إلا بضم ضميمة من مشاهدة أو غيرها

ومنهم من قال: إنه مشابهته له في الجمود ، والمراد بالجمود عدم التصرف في اللفظ بوجه من الوجوه حتى في التصغير " [٢].

رابعاً : التوسع أو الاختصار في مسائل النحو :

لزم الأولامشي طريق الاختصار في المسائل النحوية ، ولم يتجاوز ما ذكر أستاذه البركوي فيها ، في حين توسّع الشيخ حمزة فيما عرضه من مسائل النحو مستشهدا لكل ما يقول ، وما سبق نقله عن الكتابين في تناولهما " من" الجارة ، وفي مسألة عامل الجر في المضاف إليه يؤكد ذلك .

---

(١) كشف الأسرار ٦١ / أ .

(٢) النص المحقق ٦٨٨.

خامساً : الشَّوَاهِدُ :

أورد الشيخ حمزة في كتابه كثيرا من الشواهد القرآنية والنبوية والشعرية ، كما استشهد بأقوال العرب وأمثالهم ، في حين اقتصر الأولامشي على الآيات ، والأحاديث ، وأجزاء الأبيات الواردة في متن "الإظهار" ، ولم يزد عليها إلا القليل ، حتى الأمثلة التي ذكرها الأولامشي جاءت قليلة جدا إذا ما قورنت بالأمثلة التي ساقها الشيخ حمزة في كتابه .

ومما تقدم يتضح أن كتاب " نور الأبصار " تميز عن " كشف الأسرار " في هذه العناصر ، بيد أن كتاب الأولامشي يبقى له تميزه بحيازة قصب السبق في تناوله متن " الإظهار" بالشرح [(١)] ، وبأنه أحد المصادر التي اعتمد عليها الشيخُ حمزة ، وهو يضع شرحه .

***

(١) لذا لقب بالشارح الأول . انظر : نتائج الأفكار لشارح الإظهار (قسم العامل) ١٢٥.

٢ــ موازنة بين " نور الأبصار" و" نتائج الأفكار"

كتاب " نتائج الأفكار في شرح الإظهار" ، هو تصنيف الشيخ مصطفى بــن حمــزة الرومي الحنفي المعروف بالأطه وي أو الآ طه لي ، كان حيا سنة ١٠٨٥ هـ [١] وهذا يعني أنه من علماء القرن الحادي عشر الهجري ، ويعد كتابه أشهر شــروح " الإظهار " حيث جاء ذكره في كثير من المصادر ، ووضع عليه بعــض العلمــاء حواشي مفيدة ، منها حاشية العلامة الشيخ حسن مصري العطار التي نقل عنهــا الشيخ حمزة في كتابه " نور الأبصار" [٢]

وكتاب الأطه وي هو أحد المصادر التي نقل عنها الشيخ حمزة كثيــرا فــي شرحه ، والذي يذكر للشرح ــ رحمه الله ــ أنه كان أمينا في نقله عــن الأطــه وي حيث كان يشير إلى النتائج في كل موضع ، وينسب إليه ما نقل عنه ، فكــان يقول " كذا في النتائج " [٣]، أو يقول : " كذا حققه صاحب النتائج " [٤] ، أو يقــول : " وذكر في النتائج " [٥] ، إلى غير ذلك ، فبين الكتابين اتفــاق واختلــاف ، وهذا يتضح من الموازنة بينهما .

أولاً : طريقة الشرح والمنهج :

اتفق الكتابان في طريقه الشرح ، وهي طريقه المزج بــين كلــام الشــارح والمصنف ، ويكاد الكتابان يتفقان في المنهج الذي سار عليه المؤلفان لولا اهتمام الأطه وي بالبلاغة وعلم الكلام أكثر من اهتمامه باستقصاء القواعد النحويــة فــي شرحه لمتن البركوي .

---

(١) انظر : معجم المؤلفين ١٢ / ٢٤٩ .

(٢) انظر : النص المحقق ١٤٦ .

(٣) النص المحقق ١٤٦ ،٣٥٧ .

(٤) النص المحقق ٣٦٨ .

(٥) النص المحقق ٣٦٥ .

ثانياً : ذِكْر آراء النحاة واختلافاتهم :

تكاد آراء النحاة واختلافاتهم تكون واحدة في الكتابين اللذين تميزا بالصبغة العلمية المنهجية ، فنادرا ما يورد المؤلفان رأيا دون أن يذكرا صاحبه ، كما أنهما كانا يذكران ــ أحيانا ــ اسم المصدر الذي نقلا عنه الرأي إضافة إلى صاحبه .

يقول الأطه وي في " لَمّا " : " قال الفاضل العصام في شرحه للتلخيص : وهـو لوقوع أمر لوقوع غيره ، بحيث يكون وقوع الثاني مع الأول معية المسبب مـع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانها ، وذهب ابن السراج وأبو على وابـن جني وجماعة إلى أن الزمان مدلوله ، وأنه ظرف بمعنى " حين " ، ورده ابـن خروف ؛ لصحة : " لما أسلم دخل الجنة " ،وأجيب بأنه مبني على المبالغة .

وقول سيبويه أنه يكون مثل " لو" ، محتمل أنه مثله في المعنـى ، أو فـي عدم العمل ،أو في عدم الظرفية ، وقال ابن مالك : إنه بمعنى " إذا " ، واستحسنه ابن هشام ؛ لأنه يختص بالماضي بالإضافة إلى الجملة " [١] .

وفي الموضع نفسه يقول الشيخ حمزة : " وهي بمعنى " حين " عنـد ابـن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ، وقال ابـن مالـك : هـي بمعنـى " إذا" وحسنه ابن هشام ؛ لأنها تختص بالماضي بالإضافة إلى الجملة ، وإليه يميل كلام المصنف حيث قرنها بـ " إذا " وعلى هذا فوجه بنائها ما مر ، وذهـب سـيبويه إلى أنها حرف يقال فيها : حرف وجود لوجود ، وصحح مذهب سيبويه ابن قاسم لأنها ليست فيها شئ من علامات الأسماء ، ولأنها تقابل " لو" ، فيقال : لـو قـام زيد قام عمرو ، ولكنه لما لم يقم زيد لم يقم عمرو ، ثم هي علـى القـول بأنهـا ظرف تضاف إلى الفعل الماضي لفظا ومعنى نحو : لما جاء عمـرو أكرمتـه ، أو معنى فقط نحو : لما لم يجئ زيد أهنته .... إلخ " [٢] .

---

(١) انظر : نتائج الأفكار ٤٥١ .

(٢) النص المحقق ٧٠٨ .

فالشيخان ــ كما ترى ــ يكادان يتفقان في نقلهما آراء النحاة واختلافهم في "لما" ، لكن الشيخ حمزة ألمح إلى اختيار المصنف البركوي ، وأنه يميل الى أنها بمعنى " إذا " مستنتجا ذلك من كلام المصنف في المتن حيث جمع بين " لما " و" إذا" ، وهذا يرجح كفة السندي ؛ لأنه بصدد شرح المتن ، وبيان اتجاه صاحبه فيه .

ثالثاً : إِيرَادُ العِلَلِ النَّحْوِيَّة :

حفل الكتابان بالعلل النحوية ، حيث حرص الشارحان على التعليل لكل حكم يذكر ، ويكاد الكتابان يتفقان في هذا الجانب لولا مناقشة الشيخ حمزة لصاحب النتائج في علله . قال الشيخ الأطه وي في علة بناء أسماء الأفعال :" إن سبب بنائها مشابهتها لمبني الأصل ــ أعني الماضي الأمر ــ في المعنى أو للفعل الذي الأصل فيه البناء لعدم موجب الإعراب كـ " أف" بمعنى " أتضجر " ، و " أوه " بمعنى " أتوجع" وإعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيها كذا في الامتحان ، وهذا بناء على إن اسم الفعل قد يكون بمعنى المضارع كـ " أف" بمعنى " أتضجر " ، و " أوه " بمعنى" أتوجع " ، وهذا رأي ابن مالك ، وقد تابعه عليه المصنف في الامتحان ، وقصد بذلك الرد على الجامي ، حيث قال : إن "أف" بمعنى أتضجر ، و"أوه" بمعنى أتوجع والمراد به تضجرت وتوجعت عبرعنه بالمضارع الحالى ؛ لأن المعنى على الإنشاء الحالى[1] ".

وعلق الشيخ حمزة بقوله : " وأقول : إن المناسب لما مشى عليه المصنف في هذا المختصر وهو عدم مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع ، حيث اقتصر في بحث العوامل على كونه بمعنى الأمر أو الماضي أن يعلل للبناء بأنه لمشابهتها للحرف بلزوم النيابة عن الفعل ، وعدم مصاحبة العوامل ، أو يقتصر على قوله :

---

(١) نتائج الأفكار ٤٣٧، ٤٣٨ .

لمشابهتها لمبني الأصل ــ أعني الماضي والأمر ــ في المعنى ، ولا حاجة لما بعده ، على أن المصنف في الامتحان لم يذكر هذا في مقام تعليل البناء ، بل إنما ذكره لأجل الرد على الجامي في قوله : إن " أف" بمعنى " أتضجر" و" أوه" بمعنى " أتوجع" إلى آخر ما ذكر ... فتأمل "(١) .

رابعاً : التوسُّع أو الاختصار في مسائل النحو :

بدا التوسع واضحا في مسائل النحو في " نور الأبصار" عنه في " نتائج الأفكار" ، ويكفي دلالة على ذلك أن نسوق كلام الشارحين في مسألة عطف الاسم على الضمير المجرور .

قال الأطه وي عند قول المصنف " وإذا عطف على المجرورأعيد الخافض" : " هذا مذهب البصريين في الاختيار ، ويجوزون تركها في حاله الاضطرار وجوزه الكوفيون في حاله الاختيار ــ أيضا ــ مستدلين بالأشعار "(٢) .

وقال الشيخ حمزة : " ثم اعلم أن الذي مشى عليه المصنف من وجوب إعادة الخافض هو مذهب البصريين ، سواء كان الكلام شعرا ، أو كتابة إلا لضرورة ، وأما الكوفيون فإنهم يجوزون العطف بدون إعادة الخافض حتى في السعة وإلى رأيهم ذهب ابن مالك في الألفية حيث قال :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِخَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحيحِ مُثْبَتَا

قال ابن عقيل في شرحه : أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازما ، ولا أقول به لورود والسماع به نثرا ونظما ، فمن النثر قراءة حمزة :﴿ واتَّقُوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾ (٣) بجر (الأرحام) عطفا على الهاء المجرور بالباء .

---

(١) النص المحقق ٣١٣ .

(٢) نتائج الأفكار ٣٦٩ .

(٣) من الآية ١ سوره النساء .

ومن النظم ما أنشده سيبويه :

فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجر" الأيام " عطفاً على الكاف المجرور بالباء " انتهى ، ولكن الصحيح هو ما مشى عليه المصنف وابن الحاجب تبعا للجمهور ، ولا شاهد في البيت ، ولا فيما جاء على نمطه في النظم ؛ لأنه من الضرورة وأما الآية فإن (الأرحام) مقسم به فيها ، فهو على القراءة المذكورة مجرور بالواو ... إلخ" (١).

فالشيخ حمزة ــ كما هو واضح ــ توسع في المسألة ، ورجح مارآه راجحا ، وفند أدلة الآخرين ، وأبان عن رأيه ، بينما الشيخ الأطوي أوجز المسألة ، ولم يرجح ، ولم يبن عن رأيه .

خامساً : الشَّواهِد :

الشواهد في كتاب " نور الأبصار" أكثر منها في كتاب " نتائج الأفكار" فقد بلغت الشواهد القرآنية في النتائج (١٤٤) آية، وبلغت الأحاديث النبوية (٧) أحاديث ، والأبيات الشعرية (١٤٥) شاهداً ، وهذا قليل إذا ما قورن بما جاء في " نور الأبصار " الذي بلغت شواهده القرآنية(٢٩٢) آية ، والأحاديث النبوية (٢٤) حديثا ، والشواهد الشعرية (١٢٦) شاهداً .

وخلاصة القول : أن الكتابين اتفقا في طريقة الشرح ، وكادا يتفقان في المنهج ، وذِكْر الآراء والاختلافات والعلل ، وتميّز " نور الأبصار " في التوسع في مسائل النحو ، وكثرة الشواهد ، وهذا لا يقلل من شأن كتاب " النتائج " الذي يُعَدُّ من أهم المصادر التي عَوّل عليها الشيخ حمزةُ وهو يضع كتابه .

---

(١) النص المحقق ٦٠٤ .

٣ـ موازنة بين " نُورالأَبْصار" و"مَجْمَع الأَنْوار"

كتاب " مجمع الأنوار في شرح الإظهار " هو للشيخ عمر بن أحمد العطار (١٢٤٢ هـ ـ ١٣٠٨ هـ) [١] عالم مشارك في النحو والمنطق والتصوف ، وهو متأخر عن الشيخ حمزة المتوفى سنه ١٢١٢هـ لكنه لم يشر إلى " نور الأبصار " في كتابه إما لأنه لم يطلع عليه ، أو لأن مؤلفه قريب منه في الزمن ، والعلماء يعتمدون على مصادر القدماء ليرفعوا من شأن مصنفاتهم في العادة .

أولاً : طريقه الشرح والمنهج :

سار الشارحان في كتابيهما على طريقه المزج ، وحرص كل منهما في منهجه على بيان مراد البركوي ، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير من ألفاظ المتن بيد أن الشيخ العطار لزم في منهجه الاختصار ، بينما أفاض الشيخ حمزة فيه ، وهذا مثال يوضح ذلك :

قال الشيخ العطار في مواضع وجوب فتح همزة "أن" : " (وبعد لو لأنه) أي ما بعد لو (فاعل) بيان ذلك أن " لو" مختصة بالجملة الفعلية ، فإذا دخلت على "أن" الداخلة على الاسم وجب تقدير فعل بعدها؛ لئلا يزول اختصاصها ، وإذا قدر ذلك الفعل احتاج إلى فاعل ، ولا شئ موجود سوى "أن" مع ما دخلت عليه ، فيكون هو الفاعل ، فإذن يجب الفتح " [٢].

وقال الشيخ حمزة في الموضع نفسه [٣]: " (و) فتحت (بعد لو لأنه) أي ما بعد لو (فاعل) لفعل محذوف لاقتضائها الأفعال ؛ لأنها للشرط والفاعل لا يكون إلا مفرداً كما علمته ، هذا عند البصريين .

---

(١) انظر : معجم المؤلفين ٣ / ٢٨٥ .

(٢) مجمع الأنوار ١٥١ .

(٣) النص المحقق ٢٤٦ .

وأما الكوفيون فإنهم أجازوا أن يكون ما بعد " لو" مبتدأ بناء على تجويزهم دخول أدوات الشرط على الأسماء ، وعليه ــ أيضا ــ هي مفتوحة ؛ لأنه مبتدأ " . ونلاحظ ــ من خلال النصين ــ أن الشيخ العطار ذكر رأيا واحدا فيها ، ولم يصرح بأنه رأي البصريين ، وترك رأي الكوفيين ، ولم يشر إلى أن المسألة خلافية بخلاف الشيخ حمزة الذي أشار إلى ذلك ، وصرح بوجوب فتح " أن" على الرأيين .

ثانياً : ذكر آراء النحاة واختلافاتهم :

يمتاز كتاب " نور الأبصار" بالصبغة العلمية ، فالشيخ حمزة نادرا ما يذكر رأيا دون أن ينسبه لصاحبه ، وربما ذكر المصدر الذي نقل عنه ، كقوله : " قال ابن هشام في المغني " [(١)] .

لكن الشيخ العطار لم يلتزم بهذا المنهج في الغالب ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في العامل المعنوي عند قول المصنف " هو اثنان : " لا ثالث لهما على الصحيح ، ولا عبرة بمن جعل الإضافة ، والتبعية منه " [(٢)].

فالشيخ العطارــ كما ترى ــ لم ينسب الرأي الأول أو الثاني لأحد ، بينما نسبهما الشيخ حمزة حيث قال :" (وهو) أي العامل المعنوي (اثنان) عنده ، وهو رأي سيبويه ، وأما عند غيره ثلاثة ، وهو رأي الخليل والأخفش ، فإنهما جعلا العامل في النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان معنويا "[(٣)] . ويقول محقق " مجمع الأنوار " : " يورد العطار آراء تحسبها له فإذا عدت إلى المراجع وجدته ينقل حرفياً من كتاب من الكتب دون أن يشير إلى ذلك " [(٤)] .

---

(١) النص المحقق ٤٩١.

(٢) مجمع الأنوار ٢٨١ .

(٣) النص المحقق ٣٧٩ .

(٤) مجمع الأنوار(قسم الدراسة) ٥٠ .

ثالثاً : إيراد العلل النحوية : اهتم الشارحان بإيراد العلل النحوية في كتابيهما لكنها جاءت في " مجمع الأنوار" قليلة ومختصرة إذا ما قورنت بما جاء منها في كتاب " نور الأبصار " .

رابعاً : التوسع أو الاختصار في مسائل النحو :

في مسألة وجوب فتح " أن" السابقة رأينا لزوم العلامة العطار طريق الاختصار في عرض المسائل النحوية ، ولاحظنا توسع الشيخ حمزة فيها ، وهذا مثال آخر يوضح اختلافهم في تناول مسائل النحو . قال المصنف في مبحث (إن وإخوتها) : " وتخفف المكسورة فيلزم اللام " قال الشيخ العطار معلقا : " هذه اللام تسمى اللام الفارقة ، وهل هي لام الابتداء أو غيرها خلاف "[(١)] ، ولم يفصل الشيخ هذا الخلاف ، وفي هذا الموضع نفسه قال الشيخ حمزة : " هي لام الابتداء عند أكثر النحاة ، ومنهم من قال : إنها لام أخرى اجتلبت للفرق ، ودليلهم على أنها ليست لام الابتداء مجامعتها لفعل غير فعل المبتدأ في نحو قوله :

شَلَّت يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا ....

وعدم التعليق بها في باب علمت "[(٢)] .

خامساً : الشَّوَاهِدُ :

تميز كتاب العطار بكثرة شواهده حيث بلغت الشواهد القرآنية فيه (٣٨٠) آية ، وبلغ عدد الأحاديث (٢٧) حديثا نبويا ، أما الشواهد الشعرية فبلغت (٢٢٦) شاهد .

وبعد هذه الموازنات يمكن أن نقول : أن شرح الشيخ حمزة للإظهار هو أكثر هذه الشروح الثلاثة توسُّعاً في مسائل النحو وعلله ، وفي ذكر آراء النحويين واختلافاتهم ، وفي كثرة الشواهد ، وإن كانت قليلة إذا قورنت بشواهد الشيخ العطار في كتابه "مجمع الأنوار " .

---

(١) مجمع الأنوار ١٥٧ .

(٢) النص المحقق ٢٤٩

ثانياً : المُلاَحَظَات

إن كتاب " نور الأبصار في شرح الإظهار " برهانُ حقٍّ على فضل صاحبه وعلمه ، ودليلٌ واضحٌ على صبره وأخلاقه ، وأنه لم يَأْلُ جهداً في سبيل أن يُخْرِجَ كتابَهُ في صورةٍ مشرقةٍ ؛ لينتفع به طلابُ العلم ، وينهلَ منه شداةُ لغةِ القرآن الكريم ، وقد ظهر ذلك جلياً في المباحث التي تناولتها الدراسة .

ولما كان هذا العمل من صنع الإنسان ، فإنه معرض لوقوع خطأ فيه أو نسيان ، ولا يخلو من أن يلحقه نقص وعدم كمال ؛ لأن الكمال لله وحده ، وهذا ماقرره الشيخ المؤلف على غلاف كتابه ، فقد كتب عليه ما نصه : " أرجو من الناظر فيه أن ينظر بعين الرضا والاستبصار ، وإن وجد فيه عيبا فليصفح فإن الصفح شيمة الأخيار ، وكيف يخلو عنه كتاب ؟! وهو سر عظيم ، فيه إظهار إعجاز الكتاب ،على أن الخطأ والنسيان من خصوصيات الإنسان" .[1]

وإنني بعد أن قرأت الكتاب جيداً ، وأنعمت النظر فيه مليا ، وقفت على عدد من الملاحظات ، وهي ــ في الحقيقة ــ ملاحظاتٌ هينةٌ ، لا تقلل من قيمة الكتاب العلمية ، أذكرها فيما يلي :

أولاً : ذكر الشارح ــ رحمه الله ــ في مبحث التوكيد المعنوي أن ابن مالك زاد في ألفاظ التوكيد المعنوي لفظة " نافلة " حيث قال : " وأما "عامة " فإنها لم يعدها من ألفاظ التوكيد المعنوي غير سيبويه ، فعدها من ألفاظه تبعا له زيادة على ما مشى عليه الأكثر ، فإن أكثر النحاة لم يعدها منه ، ولكن ابن مالك قد تبع سيبويه وزاد ــ أيضا ــ لفظة " النافلة " فقال في ألفيته :

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلِّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

ولكنّ الأغلب في استعمالهما أن يكونا مضافين إلى ضمير المؤكد نحو: جاءني القوم عامتهم ، ونافلتهم .

---

(١) انظر : صورة غلاف الأصل ١٢١ .

وقد جاء في التنزيل بلا إضافة قوله تعالى: ﴿ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ [1] ". انتهى كلامه[2] ، وما ذكره عن ابن مالك ــ في هذا النص ــ غير صحيح ، فلم يقل ابن مالك ، ولا غيره من النحاة إن لفظة " نافلة " من ألفاظ التوكيد المعنوي ، فالشيخ الشارح وَهِمَ في فهمه كلام ابن مالك في الألفية ، وقد فَسّر شراح الألفية كلام ابن مالك بتفسيرين :

الأول : أن ابن مالك عَدّ " عامة " من ألفاظ التوكيد مثل النافلة ، أي كالزائد على ما ذكره أكثر النحاة . قال ابن الناظم : " وليس هو في حقيقة الأمر نافلة ، وقد ذكره سيبويه إمام النحاة ، ولم يغفله " [3] .

الثاني : أن قوله " مثل النافلة " يعني أن التاء في لفظة " عامة " بمنزلتها في كلمة " النافلة " تصلح مع المذكر والمؤنث ، فهي لازمة ، وليست للتأنيث قال ابن هشام :" والتوكيد بجميع غريب ... وكذلك التوكيد بـ "عامة " ، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة ، فتصلح مع المؤنث والمذكر ، فتقول : اشتريت العبد عامته ، كما قال تعالى :﴿ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾[4] ... " [5] ، وذكر العُكْبَرِيُّ [6] أن " نافلة " في الآية حال من " يعقوب " ، أو أنه مصدر كالعاقبة والعافية .

ثانياً : نسب الشّارح إلى يونس ، وعيسى بن عمر أنهما لا يصرفان نحو: " ضَرَب " مبنيا للمعلوم ، إذا سُمي به ، حيث قال [7]: " لأن هذا الوزن

---

(١) النص المحقق ٦١٨ .

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٥٠٤ . تحقيق د/عبد الحميد السيد ــ دار الجيل ــ بيروت ــ١٤١٩ هــ ــ ١٩٩٨ م .

(٤) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٥) أوضح المسالك على ألفيه ابن مالك لابن هشام ١٨٠ ، تحقيق الشيخ عبد المتعال الصعيدي ــ ط صبيح ــ القاهرة ــ ط ٥ ــ ١٤٠٢هــ ــ ١٩٨٢م .

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاءالعكبري ٢/ ١٣٥ ــ نشرالمكتبة التوفيقية بالقاهرة .

(٧) النص المحقق ٦٥٢ .

ـ أعني وزن المعلوم ـ يوجد في الاسم كـ "ضَرَبَ" لنوع من العَسَل ، و"حَجَر" خلافا ليونس وعيسى بن عمر ، فإنهما لايصرفانه " . والصحيح أنـــه مصـــروف عند يونس غير مصروف عند عيسى . قال سيبويه : " زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارِب من قولك : ضَارِبْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميته" ضَارَب " ، وكذلك " ضرب " ، وهو قول أبي عمرو والخليل... وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب " (١).

ثالثاً : نسب الشارح إلى المبرد أن همزة " أل " هي المعرفة وحدها (٢) ، لكن كلام المبرد صريح بأنه لم يخرج عن مذهب سيبويه من أن " أل" هي المعرفـــة والهمزة للوصل حيث قال : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مـــع اللـــام للتعريف " (٣) .

رابعاً : نسب الشارح البيت المشتهر :

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

إلى شبيب الخارجي حيث قال : " في قول شبيب مفتي الخـــوارج " (٤) ، والبيـــت ليس لشبيب ، كما أن شبيبا ليس مفتي الخوارج كما قال ، وإنمـــا مفتـــيهم هـــو عمران بن حطان ، وهو قائل هذا البيت . قال الشّهْرِسْتَانِيُّ : " عمران بن حَطّـــان مفتي الخوارج وزاهدُها ، وشاعرُها الأكبر " (٥) .

وجاء أنّ الحجاج قتل شبيبا ، فدخلت امرأته غزالة الكوفة في ثلـــاثين فارســـا ، ومعها ثلاثون ألف مقاتل فحاربت الحجاج وهزمته ، فعيره عمران بن حَطّان بذلك عندما لَجّ الحجّاجُ في طلبه (٦) .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠٦.

(٢) انظر : النص المحقق ١٧٠.

(٣) المقتضب ١/ ٢٢١ .

(٤) النص المحقق ٣٧٨ .

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ١٢٠ . تحقيق محمد سيد كيلاني ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٤٠٢ هـــ ـ١٩٨٢ .

(٦) انظر : الكشاف ٤/ ٣٩٥ .

ولذا جاء بعد هذا البيت :

هَلاَّ بَرَزْتَ إِلَى غَزَالَةَ فِي الْوَغَى بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحَيْ طَائِرِ[١]

خامساً : ذهب الشارح في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٢]إلى أن (يلعبون) لم يجزم في جواب الأمر؛ لعدم إرادة السببية ، وهو مرفوع على أنه صفة ، وقال في تقدير الآية :" أي ذرهم في حالة كونهم على هذه الصفة " [٣]. وهذا غير صحيح ؛ لأن جملة (يلعبون) في موضع الحال من الضمير في (ذرهم) وليست صفة كما ذكر ، وإنما المضارع المرفوع الواقع صفة تمثله الآية الكريمة :﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ [٤].

سادساً : ذكر الشارح ــ رحمه الله ــ أن المستثنى المنصوب الواقع بعد " خلا " و"عدا" و" حاشا " ليس مقيدا بكونه في كلام موجب تام [٥] ، لكنه في مبحث متعلق حروف الجر : مثل للكلام التام الموجب بقوله : " نحو : جاءني القوم حاشا أوعدا ، أو خلا زيدا ... " [٦] ، فكان في كلامه تناقض ، بل كلامه الأخير غير صواب ، وكان الصواب ــ في هذا الموضع ــ أن يمثل بــ " إلا " وليس بهذه الحروف الثلاثة ، ولاسيما أنه قال بعد ذلك : " هذا مجمل ما ذكره هناك " أي : ما ذكره المصنف في مبحث الاستثناء ، والمصنف في هذا المبحث المذكور مثل بــ "إلا" ، وقد أصلحت عبارة الشارح في هذا الموضع بذكر أمثلة "إلا " التي ذكرها المصنف في مبحث الاستثناء ، وأشرت إلى ذلك في الهامش .

---

(١) انظر : النص المحقق ٣٧٨ .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الأنعام .

(٣) النص المحقق ٢٨٢.

(٤) من الآيتين ٥،٦ من سورة مريم . وانظر : ابن يعيش على المفصل ٥١/٧ . والمقتضب ١/ ٢٢١ .

(٥) النص المحقق ٥٠٨.

(٦) النص المحقق ٢١٤ .

سابعاً : ذكر الشارح أن " عَلَائِم" جمع " عَلَامَة " علـــى غيـــر قيـــاس [1] والحق أنه قياسي ، ففعائل يقاس في الاسم الرباعي الذي على زنة فعالة كســحابة وسحائب ، وعلامة وعَلَائم [2] .

ثامناَ : ذكر الشارح في مبحث "غير المنصرف " أن " قزح " اسم جبل بالمزدلفة ثم قال :" قال الفقهاء يكره الوقوف قربه ؛ لأن الشيطان يكون هناك " [3] ، ونسبة هذا القول إلى الفقهاء غير صواب ، فالفقهاء قالوا : إن جبل " قُزَح " هو المشــعر الحرام الذي يقف عنده الحجاج للذكر والدعاء [4].

تاسعا : استشهد الشيخ الشارح بأبيات لشعراء لايستشهد الجمهــور بشــعرهم . ومن ذلك استشهاده بقول أبي العلاء :

يُذِيبُ الرُّعُبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَـلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ [5]

وبقول أبي نواس :

وَمَا النَّاسُ إلاَّ هَالِكٌ وَابْنُ هَالِكٍ وَذُو نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقُ [6]

عاشراً : قال الشارح في وقوع "هل" قبل "أم" : " واعلم أن "هل" قد تجيء قبل" أم" المتصلة ، وهو قليل شاذ نحو : هل زيد عندك أم عمرو ؟ " [7]. وقــد اســتعمل الشارح هذا القليل الشاذ ، وهو يتكلم على "الذين " في لغة عُقَيْل حيث قال : " وهل هو على هذه اللغة معرب أم مبني ؟ خلاف " [8] .

---

(١) النص المحقق ١٧٧ .
(٢) انظر : الهمع ٣/٣٦٤ .
(٣) النص المحقق ٦٥١ .
(٤) انظر :تفسير الرازي ٣/٢٠٠ ، وتفسير الألوسي٨٢ .
(٥) النص المحقق ٤٤٨ .
(٦) النص المحقق ٢٦٣ .
(٧) النص المحقق ٥٩٦ .
(٨) النص المحقق ٥٨١ .

وأخيراً أقــولُ : إنّ مما يؤخذ على الشارح ــ رحمه الله ــ أيضا أنه لــم يكن دقيقا في بعض نقوله ؛ إذ إنه لم يتحقق منهــا فــى مصــادرها الأصــلية ، ووقع ذلك منه في ثلاثة مواضع :

الأول : أنه قال في خواص الاسم : " كما نقله صاحب التصريح عــن كافيـــة ابن مالك " [١]، وعبارة صــاحب التصــريح : " كمــا قالـــه ابــن مالــك فـــي التحفــة " [٢] .

الثاني : قولـــه في مبحث التمييز : " وهو منقــول عــن شــرح كافيــة ابــن مالك "[٣] ، والتحقيق أن المنقول هو كلام ابن الحاجب فى شرح كافيته .

الثالث : وقولـــه بعد أن نقل نصاً عن كتاب " نتائج الأفكار" للأطه وي : " وفى هامشه معزيًّا إلى حسن جلبي " [٤] . والصواب أن المنقول في حاشية النتــائج معزوٌ إلى الشيخ حسن العطار المصري .

هــذه أهم الملاحظات التي بدت لي في أثناء البحث ، وهي ــ كما ترى ــ ملاحظاتٌ تتلاشى أمام ماانطوى عليه الكتابُ من محاسن ، وسبحان من له الكمــال وحده ، ولا حول ولا قوة إلا باللّه .

***

---

(١) النص المحقق ١٦٨ .

(٢) التصريح ٣٧/١ .

(٣) النص المحقق ٤٩٩ .

(٤) النص المحقق ١٤٦

المبحث السادس

مَخْطُوطَةُ الْكِتَابِ وَمَنْهَجُ التَّحْقِيقِ

أولاً : مخطوطة الكتاب

لم أقف إلا على نسخة واحدة مخطوطة لكتاب " نور الأبصار في شرح الإظهار" ـ وهي النسخة التي اعتمدت عليها في تحقيقه ــ وهذه النسخة الفريدة تحتفظ بها دار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٢٩) نحو ، وهي تقع في سبع وأربعين وثلاثمائة ورقة من الحجم الكبير ، ومسطرتها حوالي عشرين سطرا ، في كل سطر ما يقرب من عشر كلمات ، وتبدو صفحاتها متفقة المساطر ، ويوجد على الهامش بعض حواشٍ بها تعليقات وتصويبات .

وقد كتبت هذه النسخة بخطٍ نسخيّ واضحٍ ، لا يعيبه إلا تلك الكلمات التي أصابها التحريفُ ، أو التصحيفُ ، أو مخالفةُ قواعد النحو ، أو الإملاء ــ وهي كثيرة ــ وقد قمت بتصويب ذلك كله ، وأشرت إليه في هامش النص المحقق ،

والمتن ــ في هذه النسخة ــ ممزوج بالشرح ، وقد كتب بالمداد الأحمر بينما كتب الشرح بالمداد الأسود ، ومما يميز هذه النسخة أنها كاملة ، وهي تشتمل على خطبة الشارح ، وقد ذكَر فيها اسمه ، واسم الكتاب ، كما أنها تشتمل على خاتمة الكتاب التي ذُكِر فيها ــ أيضا ــ اسم المؤلف ، مما يثبت نسبة الكتاب إليه ، كما أنها تتميز بنظام التعقيبة مما يؤكد عدم ذهاب بعض أورقها .

ومما يرفع من قيمة هذه النسخة أنها منقولةٌ عن نسخة المؤلف التي بيضها بخط يده ، فقد جاء في خاتمة الكتاب ما نصه (1) : " ... والحمد لله على توفيقه إلى التمام ، واسأله حسن الختام ، وقد وقع الفراغ من المبيضة على يدي جامعه الفقير المعترف بالعجز والتقصير حمزة فيض الله المدني ــ عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه ــ آمين ..." .

---

(١) النص المحقق ٧٣٢ .

وقال الناسخ : " وقد وقع الفراغ منه على يد أبي الفتح بن الشيخ عبد القادر الخطيب بن عبد الرحيم يوم الأحد من شهر رمضان في الساعة العاشرة من النهار في سنة١٢٨٥ من الهجرة في دمشق الشام ـ حرسها الله ، وجعلها دار إسلام إلى يوم القيامة ـ آمين ـ إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة جدير ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم " (١) .

ومن كلام المؤلف والناسخ ندرك أن هذه النسخة نقلت من نسخة المؤلف ـ التي بيضها بيده ـ بعد وفاته بثلاث وسبعين سنة ، حيث إنه توفي بالمدينة المنورة سنة ١٢١٢ هـ .

هذا ، وقد كُتِب على غلاف المخطوطة أبياتٌ هذا نَصُّها :

عُقُودٌ مِنَ النَّحْوِ مَنْظُومَـةٌ ... يَوَاقِيتُهَا حَشْوُ أَبْوابِـهْ
وَتَرْتِيبُهَا (٢) كُلُّهَا بَعْدَهُ ... وَلاَ يَحْسُنُ النُّطْقُ إِلاَّ بِـهْ
أَشِعَّتُهَا مُشْرِقَاتٌ عَلَى ... مَعْنَى الْكَلاَمِ وَإِعْرَابِهْ
فَيَا حَبَّذَا النَّحْوُ مِنْ مَطْلَبٍ ... يُعْلَى بِهِ قَدْرُ طُلاَّبِـهْ (٣)

وفيما يأتي سترى ما ذكرته لك من خلال النماذج المصورة من الأصل المحقق والله المستعان ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

---

(١) النص المحقق ٧٣٢

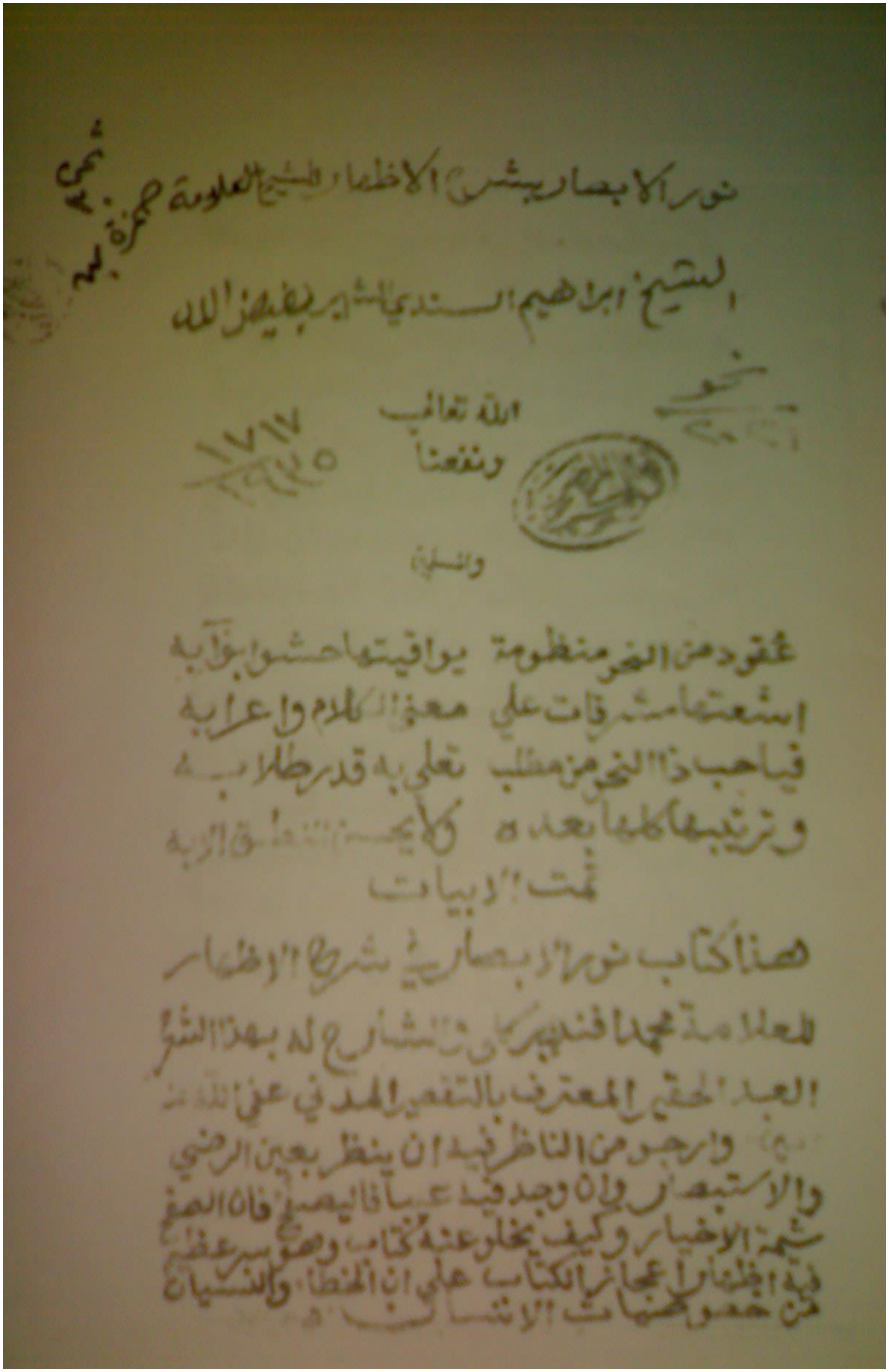
(٢) أي : علوم العربية الأخرى ،وعلوم العربية اثنا عشر عِلْمًا ، مجموعة في قول بعضهم :

نحوٌ وصرفٌ عروضٌ ثُمَّ قافيةٌ ... وبعدها لغة قرض إنشاءُ
خطٌّ بيَانٌ معانٍ مَعْ محاضرةٍ ... والاشتقاقُ لها الآدابُ أسماءُ

انظر: أنوار الربيع في الصرف ،والنحو، والبديع . للشيخ محمود العالم المنزلي ص٢ ـ ط الأولى ١٢٣٢ هـ ـ مطبعة التقدم العلمية بمصر .

(٣) الأبيات من المتقارب .

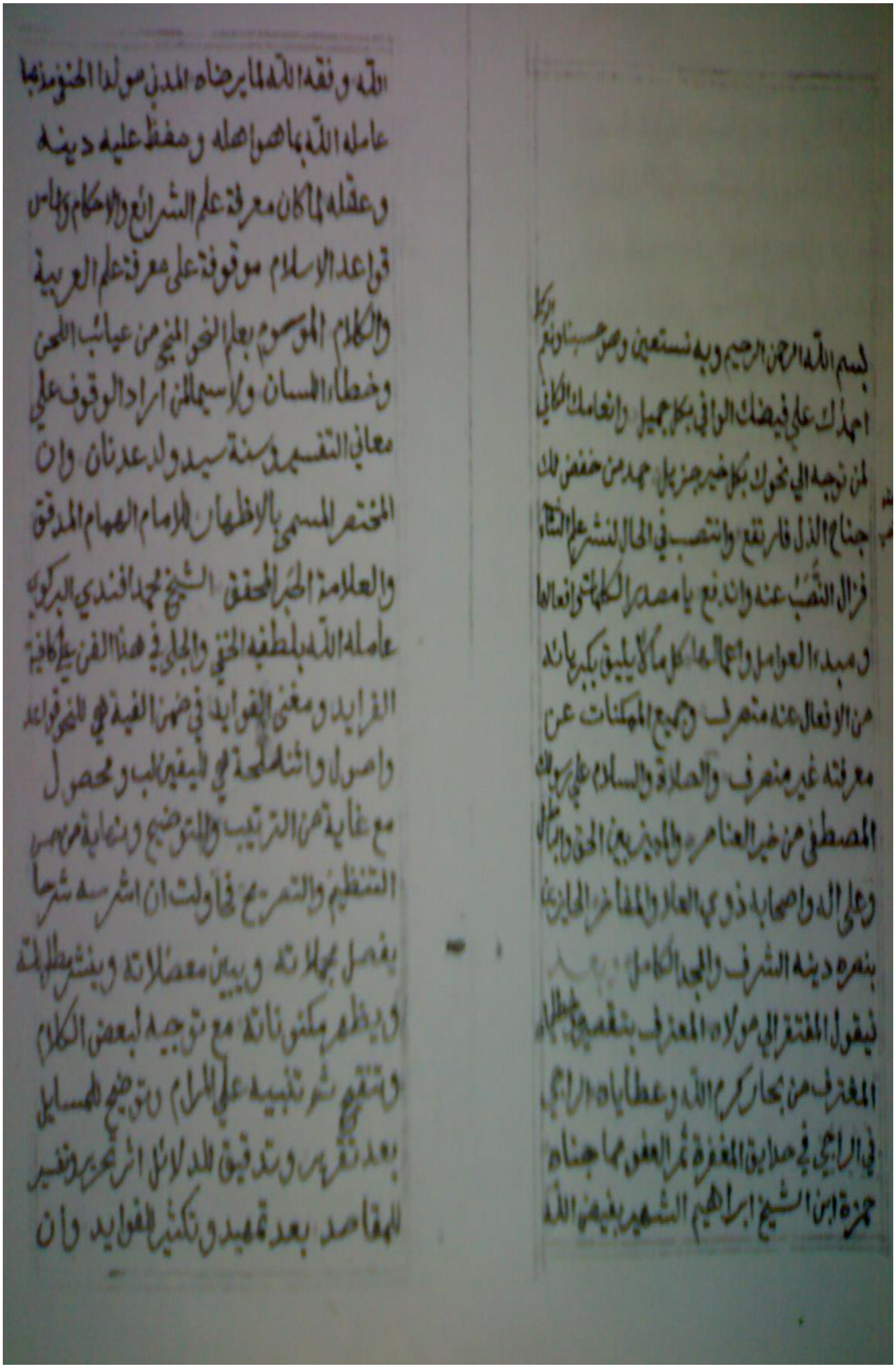
نَمَاذِجُ مُصَوَّرَةٌ مِنَ الأصلِ


نور الابصار بشرح الاظهار للشيخ العلامة حمزة
للشيخ ابراهيم السندي ... الله
الله تعالى وينفعنا

عقود من النحو منظومة يواقيتها حشو ابوابه
اسعتها مشرقات على معنى الكلام واعرابه
فياحب ذا النحو من مطلب تعلى به قدر طلابه
وترتيبها كلها بعده لا يحسن التعليق اربه
تمت الابيات

هذا كتاب نور الابصار في شرح الاظهار
للعلامة محمد افندي ... الشارح له بهذا الشرح
العبد الحقير المعترف بالتقصير المدني عفى الله
عنه وارجو من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضى
والاستبصار وان وجد فيه عيبا فليصلح فان الصفح
شيمة الاخيار وكيف يخلو عنه كتاب وهو سر عظيم
فيه اظهار اعجاز الكتاب على ان الخطاء والنسيان
من خصوصيات الانسان

صورة غلاف الأصل


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وهو حسبي ونعم الوكيل
احمدك على فيضك الوافي بكل جميل وانعامك الكافي
لمن توجه الى نحوك بكل خير جزيل حمد من خفض لك
جناح الذل فارتفع وانتصب في الحال لنشر علم الكتاب
فزال التعب عنه واندفع يا مصدر الكلمات وانواعها
ومبدء العوامل واعمالها كل ما لا يليق بكبريائك
من الافعال عنه منصرف وجميع الممكنات عن
معرفته غير منصرف والصلاة والسلام على رسولك
المصطفى من خير العناصر والموضح الحق والباطل
وعلى آله واصحابه ذوي العلا والمفاخر الحائزين
بنصرة دينه الشرف والمجد الكامل وبعد
فيقول المفتقر الى مولاه المعترف بتقصيره وخطاياه
المغترف من بحار كرم الله وعطاياه الراجي
في حدائق المغفرة ثمر العفو من جناه
حمزة ابن الشيخ ابراهيم الشهير بفيض الله

الله ووفقه الله لما يرضاه المدني مولدا الحنفي مذهبا
عامله الله بما هو اهله وحفظ عليه دينه
وعقله لما كان معرفة علم الشرائع والاحكام واساس
قواعد الاسلام موقوفة على معرفة علم العربية
والكلام الموسوم بعلم النحو المنجي من معايب اللحن
وخطاء اللسان ولا سيما لمن اراد الوقوف على
معاني التنزيل وسنة سيد ولد عدنان وان
المختصر المسمى بالاظهار للامام الهمام المدقق
والعلامة الحبر المحقق الشيخ محمد افندي البركوي
عامله الله بلطفه الخفي والجلي في هذا الفن بل كافية
الفرائد ومغني الفوائد في ضمن الفية هي النحو قواعد
واصول واشملها في لبيد لب ومحصول
مع غاية من الترتيب والتوضيح ونهاية من حسن
التنظيم والتصريح فحاولت ان اشرحه شرحا
يفصل مجملاته ويبين معضلاته ويبسط مطوياته
ويظهر مكنوناته مع توجيه لبعض الكلام
وتنقيح ثم تنبيه على المرام وتوضيح المسائل
بعد تقريرها وتدقيق الدلائل اثر تحريرها وتقرير
المقاصد بعد تمهيد وتكثير الفوائد وان

الورقة الأولى



كنت مع ما بي من عدم تحصيل الفوائد لست
أهلا لذلك لكني شرعت مستمدا من الحضرة
النبوية والحضرة القدسية وسميته بنور
الأبصار في شرح الأظهار فقلت بعد ذلك
على قوله   اعلم أن لحضرة الذات المقدسة
تعالى وتنزه ولعالم ملكه وملكوته وجودات
أربعة أولها وهو أعلاها الوجود العيني
ثم الذهني ثم اللفظي ثم الخطي وكان وجوده
تعالى أقدم من وجود كل موجود ومعرفته
عند من يعتد به من عباده أول المعارف
المعتد بها وذكر اسمه أول ذكر الأسماء ونقشه
أول نقش فكان أول شيء شرع به في كتابه اسمه
تعالى لأنه ليس للعبد العارف أن يشتغل بشيء
من غير افتقار وتمكن منه تعالى فلزم أن
يتوجه قبل الشروع في مقصوده إلى القدس
الفياض لكل شيء ببعض أسمائه الحاملة من
تلك المعاني وتأسيا بأسلوب كتاب الملك
الصمداني والمراد من الانتظام في سلك قول صاحب
السنة السنية صلى الله عليه وسلم كل أمر

ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر فحصل
في ابتدائه بالبسملة أربع نكات الأولى ملاحظة
المعاني المذكورة الثانية الاقتداء بأسلوب الكتاب
المجيد الثالثة الفرار من الدخول في عموم الحديث
الرابعة العمل بالسنة كما صح عنه عليه الصلاة
والسلام أنه كان يبتدئ بها كتبه أخرج البخاري
في صحيحه في أول حديث هرقل قال ثم دعا بكتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بعث به
دحية إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل فقرأه
فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي
الباء فيها للمصاحبة أو للاستعانة خلاف بين
المفسرين والأول مختار صاحب الكشاف لأنه
أدخل في التعظيم حيث لم تجعل عليه أسماء
الله تعالى مبتذلة غير مقصودة لذاتها
والثاني مختار القاضي البيضاوي لأنه مشعر
بأن الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى
هذا ما مر وعلى كل هي متعلق بمحذوف لأنه
من الحروف الجارة الموضوعة لإفضاء معنى
الفعل إلى الاسم فلا بد من فعل أو شبهه ومعناه

الورقة الثانية



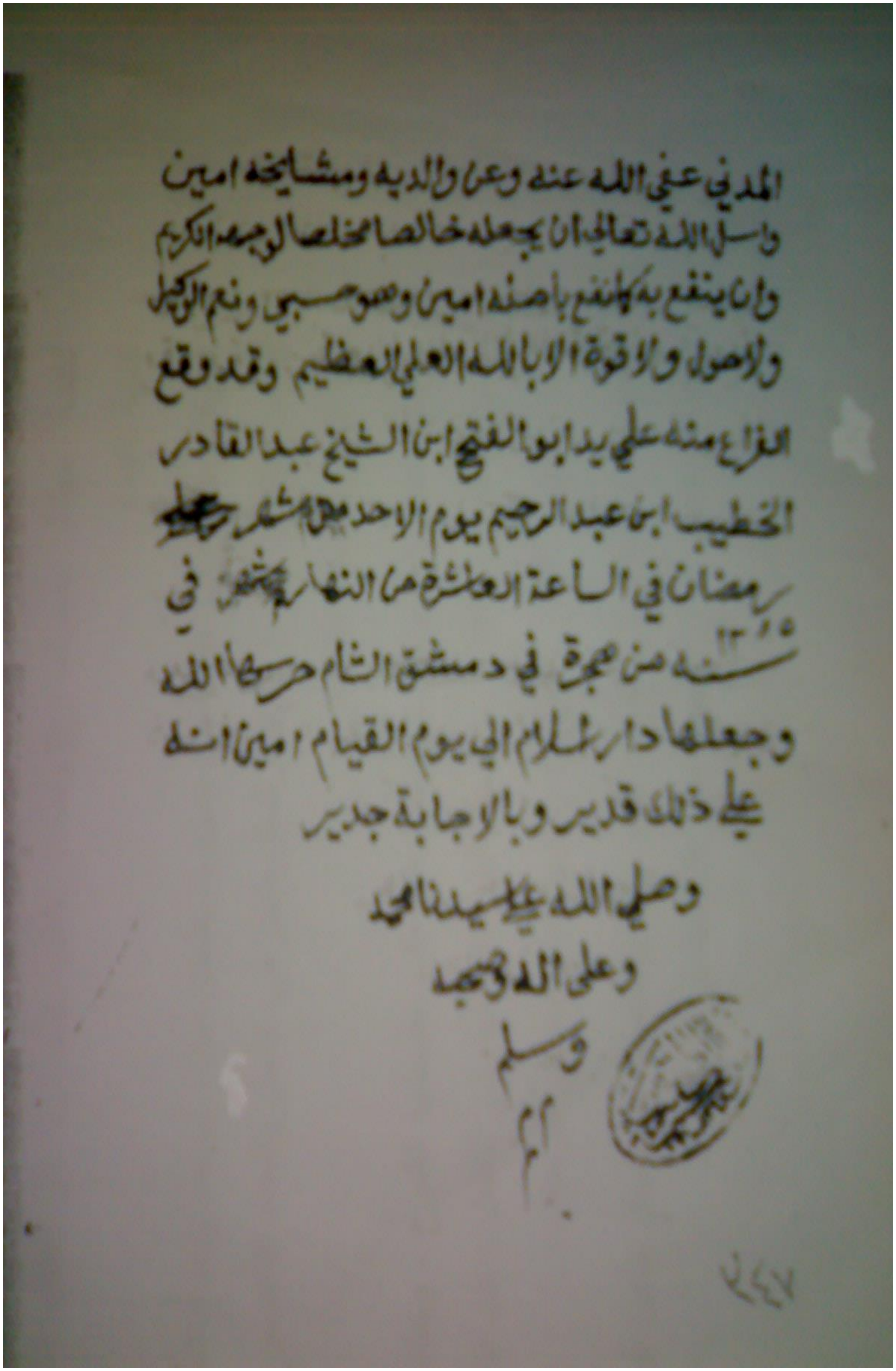
حتى تتعلق به فاذا استهلت بغير متعلق ملفوظ
يقدر لها فعل عام اذا لم توجد قرينة الخصوص
والا فلابد من تقدير الخاص وليس هنا فعل
ملفوظ فعلمنا انه محذوف [illegible]
والقرينة المعينة لهذا المحذوف هو الفعل
الذي يتلو البسملة ويتحقق بعدها وكذا كل
من حاول فعلا فسمى الله ثم شرع فيه يقدر
له من الفعل ما يناسب الشروع فيه كالمسافر
مثلا اذا حاول الترحل فقال بسم الله كان التقدير
اترحل وقس على هذا والله اسم للموجود
[illegible] الالهية المنعوت
بنعت الربوبية والمنفرد بالوجود الحقيقي
فان كل موجود سواه غير مستحق للوجود
بذاته وانما استفاد الوجود منه فهو من
حيث ذاته هالك ومن الجهة التي تليه موجود
فكل موجود هالك الا وجهه والاشبه انه
جار في هذه الدلالة على هذه الذات [illegible]
بما ذكر من الصفات مجرى اسماء الاعلام [illegible]
من اشتقاقه وتعرفه تعسف وتكلف [illegible]

اعظم الاسماء كلها لانه دال على الذات الجامعة
لسائر صفات الالاهية كلها حتى لا يشذ منها
فرد واحد وسائر الاسماء لا يدل احدها الا على
احد المعاني من علم او قدرة او فعل ولانه لا يطلق
على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا وسائر الاسماء
قد يسمى بها غيره كالقادر والعليم والرحيم والحكيم
وغيرها الا الرحمن معرفا على الاصح [illegible]
فلهذين الوجهين اعني الدلالة على الذات الجامعة
لصفات الالاهية وكونه لا يجوز ان يطلق على
غيره تعالى اشبه ان يكون هو اعظم الاسماء ولذا
قيل انه هو الاسم الاعظم فان قلت ان لفظة
الجلالة اذا كانت كما قلت اسم للذات المستجمعة
لسائر الصفات فما فائدة ذكر الرحمن الرحيم
قلت اما لما كانت دلالتها على العظمة والكبرياء
المستلزمة للقهر والغلبة اظهر من دلالتها
من دلالتها على غيره من الصفات كما يشهد
بذلك [illegible] توهم منها انه تعالى موصوف
بالجلال دون الجمال فاراد ان يذكر بعدها صفة
ما يدل على الجمال صريحا ليعلم انه ذو الجلال والاكرام

الورقة الثالثة



الورقة قبل الأخيرة



المدني عفي الله عنه وعن والديه ومشايخه امين
واسال الله تعالى ان يجعله خالصا مخلصا لوجهه الكريم
وان ينفع به كما نفع باصله امين وهو حسبي ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد وقع
الفراغ منه على يد ابو الفتح ابن الشيخ عبد القادر
الخطيب ابن عبد الرحيم يوم الاحد من شهر
رمضان في الساعة العاشرة من النهار في
سنة ١٣٠٠ من هجرة في دمشق الشام حرسها الله
وجعلها دار الاسلام الى يوم القيام امين انه
على ذلك قدير وبالاجابة جدير
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
وسلم

الصفحة الأخيرة

ثانيا : منهج التحقيق

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص ونشرها تكمن في إخراج النص صحيحاً سليما ، حاولت جاهداً المحافظة على النص ؛ ليخرج كما أراد مؤلفه أو قريبا مما أراد ، ولم أدخل فيه شيئا لم يقصده إلا ما كان يتطلبه المعنى ، أو السياق من إضافة بعض الكلمات حتى يستقيم الكلام، وكانت هذه الإضافات ــ في الغالب ــ من المصادر التي رجع إليها المؤلف ، وهو يضع كتابه .

وقد اعتمدت في تحقيق هذا النص منهجا علميا توخيت فيه الدقة في العمل والأمانة في العلم ، وهذا المنهج قام على القواعد والأسس المتبعة في تحقيق النصوص حيث إنني قمت بتحقيق اسم الكتاب ، ووثقت نسبته إلى مؤلفه حتى لا ينازعه فيه أحد ، ثم حققت النص على النحو التالي :

١. قمت بنسخ النص مراعيا في نسخه قواعد الرسم المعروفة اليوم في النسخ والطباعة إلا ما كان يقتضيه رسم المصحف الشريف ، وقد رمز الشارح لكلمة " حينئذ " بالحرف (ح) ولما لم يلتزم بهذا الرمز في الكتاب كله آثرت كتابة الكلمة .
٢. لما كان الشرح في هذا النص ممزوجا بالمتن ميزت بينهما بوضع المتن بين قوسين هكذا (   ) ، وكلام المتن مميز في الأصل بالمداد الأحمر بينما كتب الشرح بالمداد الأسود .
٣. وضعت عناوين للمباحث والموضوعات التي تضمنها الشرح ، وجعلتها بين قوسين معكوفين هكذا [   ] دلالة على إضافتها إلى الأصل ؛ لأن الشارح اكتفى بعناوين المتن ، فلم يضع عناوين للمباحث في شرحه .
٤. حصرت ما أضفته إلى كلمات النص مما يقتضيه السياق بين قوسين معكوفين هكذا [   ] ونبهت على الإضافة في الهامش .

٥. أثبت أرقام أوراق المخطوطة وصفحاتها ، ورمزت لوجه الورقة بالرمز (أ) ولظهرها بالرمز (ب) ، وجعلت الرقم على اليمين ، والرمز على الشمال ، وبينهما خط مائل هكذا (/)

٦. صححت كلمات النص التي أصابها التحريف أو التصحيف ، أو التي رسمت على غير قواعد الرسم المعهودة اليوم ، كما صوبت الكلمات التي رسمت مخالفه لقواعد النحو والإعراب ، وهي كثيرة في الكتاب ، وقد أشرت إلى كل ذلك في هامش النص .

٧. قمت بضبط الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأشعار، والأرجاز ، والأمثال ، والأقوال ، والأساليب النحوية ضبطا كاملا ، وحركت أواخر بعض كلمات النص ، وضبطت بنية بعض الكلمات التي يخشى فيها اللبس .

٨. وضعت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ، وأشرت في الهامش إلى موضعها في المصحف الشريف مبتدئا بالآية ثم اسم السورة .

٩. خرجت القراءات القرآنية المتواترة من كتب القراءات ، والتفاسير التي عنيت بها .

١٠. خرجت الأحاديث النبوية من كتب الحديث التي يأتي في مقدمتها البخاري ومسلم .

١١. قمت بتوثيق الأمثال والأقوال الواردة عن العرب من كتب الأمثال واللغة .

١٢. نسبت الشواهد الشعرية إلى قائليها ، وخرجتها من الدواوين ، والمجاميع الشعرية ، ووثقتها من كتب النحو واللغة والأدب ، وما لم أقف على قائله نبهت عليه .

١٣. قمت بتوثيق آراء العلماء الذين نقل عنهم المؤلف ، إما بالرجوع إلى مؤلفاتهم ، أو مؤلفات من نقل عنهم ، إن لم تكن لهم كتب متداولة .

١٤. فسرت ما ورد في النص من كلمات يخفى على القـارئ معناهـا ، وذلـك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية كالصّحَاح واللسَان .

١٥. ترجمت بإيجاز للعلماء الذين وردت أسماؤهم في النص ، واكتفيت بترجمة واحدة عند ذكر اسم العالم لأول مرة معتمدا في ذلـك علـى كتـب التـراجم والأعلام .

١٦. علقت في الهامش على ما يحتاج إلى تعليق من عبارات النص ، أو ممـا أورده المؤلف من مسائل علمية ، وقد التزمت الوسطية في التعليق فلم أسهب ليبقى للنص المحقق حضوره ، ولم أوجز ليكتفي القارئ بما قرأ .

وأخيراً قمت بوضع الفهارس الفنية للنص المحقق ليسهلَ الاطلاع عليه ، والإفادة منه ، ثم أتبعت ذلك بالفهرس التفصيلي لمواضيع البحث ، واللّهَ تعـالى اسألُ أن ينفعَ به ، آمين .

وصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ

وسَلَّمَ

القسم الثاني

(النَّصُّ المُحَقَّقُ)

نُورالأَبْصَار في شَرْح الإِظْهَار

لِحَمْزَةَ بنِ إِبراهِيمَ السِّنْدِي

المتوفَّى سنة ١٢١٢هـ

[خُطْبَةُ الشّارِحِ][1]

(أ / ب) بِسْــمِ اللهِ الرّحْمَنِ الرّحِيــمِ

وبه نستعين ، وهوحسبنا ، ونعم الوكيل

أحمدُك عَلَى فَيْضِكَ الوافي بكلِّ جميلٍ ، وإنْعَامِكَ الكَافِي لِمَنْ تَوَجّهَ إلى نَحْوِكَ بكلِّ خَيْرٍ جَزِيلٍ ، حَمْدَ مَنْ خفضَ لَكَ جناحَ الذُّلِّ فارتفَع ، وانْتَصَبَ في الحَالِ ؛ لِنَشْرِعَلَمِ الثنـــاءِ فَــزَالَ النّصَبُ[2] عنه ، واندفَعَ ، يا مَصْدرَ الكلماتِ وأفعالِها ، ومَبْدأَ العواملِ وإعْمَالِها ، كُلُّ مالا يليقُ بكبريائه [3] من الأفعال عنه مُنْصَرِف ، وجميعُ المُمْكِنَاتِ عن معرفَته غيرُ منصَرِف ، والصّلاةُ والسّلامُ على رسولك المُصْطَفَى من خيرِ العَنَاصرِ والْمُمَيِّزِ بين الحَقِّ والباطلِ ، وعَلَــى آلــه وأَصْحَابِه ذَوِي العُلا والمفاخرِ ، الحائزينَ ــ بنصرة دينــه ــ الشــرفَ والمجــدَ الكامــلَ

وبَعْــدُ : فيقولُ المفتقرُ إلى مولاه المعترفُ بتقصيره وخطاياه ، المُغْتَرِفُ من بحارِ كرمِ اللّهِ وعطاياه ، الرّاجِي في [4] حدائق ثمرِ المغفرةِ العَفْوَ مما جناه ، حمزةُ بــنُ الشــيخِ إبــراهيمَ الشهيرِ بفيض الله [5] (٢ / أ) ــ وفقه اللهُ لما يرضاه ــ المدنيُّ مولداً ، الحنفيُّ مذهباً[6]ــ عاملَه اللهُ بما هو أهلُه وحفظَ عليه دينَه وعقلَه ــ : لَمّا كان معرفةُ علمِ الشرائع والأحكــام وأساسِ قواعد الإسلام ، موقوفةً علــى معرفــة علــم العربيــة [7] ، والكــــلامِ الموســوم بعلم النحــو ، المُنْجِي من عَيَــائب [8] اللّحْــنِ ، وخطــأ اللسَانِ ، ولا سِيّــمَا لمــن أرادَ

---

(١) هذا العنوان ، وما سيأتي من وضع الباحث .

(٢) النصب هو الإعياء والتعب ، انظر : لسان العرب (نصب) ٤٤٣٢ ــ ط دار المعارف .

(٣) هذا التفات من الخطاب إلى الغيبة ، والالتفات من محاسن الكلام ؛ لأنه أحسن تطرية لنشاط السامع ، وأكثر إيقاظا للإصغاء إلى المتكلم . انظر : الإيضاح في البلاغة للقزويني ١٧٠ ، تحقيق/ د . محمد السعدي فرهود وزميليه ــ ط دار الكتاب المصرى ــ اللبناني ــ ط ٦ ــ١٤٢٠ هــ ــ ١٩٩٩ م .

(٤) قوله " الراجي في " مكرر في الأ صل .

(٥) الشهير بفيض الله هو الشيخ إبراهيم الوالد . انظر: سلك الدرر ٥٨/٤ .

(٦) تُوفي الشيخ حمزة سنة ١٢١٢هــ ، وقد سبق التعريف به في قسم الدراسة صــ٣٠ .

(٧) المراد بعلم العربية مايشمل النحو والصرف فقط ؛ لتخصيص غلبة استعمال "علم العربية " بهمــا ، وإن أطلق على اثنى عشر علماً ، وعلى ذلك يكون قوله : " والكلام الموسوم بعلم النحو" من عطف الخــاص على العام ، وقد عرف المتأخرون علم النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء . انظر الأشموني علــى الألفيــة وحاشية الصبان عليه ١٦/١ ــ ط عيسىالحلبي ــ بالقاهرة .

(٨) عيائب جمع عيب على غير قياس ، والقياس : عُيُوب ، وأَعْيَاب . انظر : اللسان (عيب) ٣١٨٣ .

الوقوفَ على معاني التفسيــرِ ، وسُنّةِ ســيدِ ولــدِ عَــدْنَانَ[1]، وأَنّ المختصــرَ الْمُسَــمّى بــــ " الإظْهَــارِ" للإمام الهمامِ المدقق ، والعلامة الحَبْر المحقق الشيخ محمد (أفندي) البِرْكَوِيّ [2]ــ عامله اللّهُ بِلُطفَيْهِ الخَفيِّ والجَليِّ ــ في هذا الفَنّ ، كافيةُ [3]الفرائدِ[4] ، ومُغْنِي الفوائدِ ، في ضمن ألفيةٍ هي للنحوِ قواعدُ وأصول ، ومُلْحَةٌ [5]هي لليقين لُبٌّ ومحصول ، مع غايةٍ من الترتيب والتوضيح ، ونهايةٍ من حُسْنِ التنظيمِ والتّصْرِيحِ [6] ، حَاوَلْتُ [7] أن أشرحَهُ شَرْحاً ، يُفَصِّلُ مُجْمَلَاتِهِ ، ويبينُ مُعْضِلاتِه[8] ، وينشرُ مَطْوِيّاتِهِ ، ويظهر مَكْنُونَاتِهِ ، مع توجيهٍ لــبعض الكلام ، وتنقيحٍ ثم تنبيهٍ على المَرَامِ ، وتوضيحٍ للمسائلِ بعد تقريرٍ وتدقيق للدلائل ، إِثْر تحريرٍ وتفسيرٍ للمقاصد ، بعد تمهيد وتكثيرٍ للفوائدِ ، وإنْ (٢ / ب) كنتُ ــ مع مابي مــن عــدم تحسين الفوائد ــ لستُ أهلاً لذلك لكنني شرعتُ مستمداً [العونَ] [9] من الحَضْرةِ النبويّــةِ ، والحَضِيرة القدسيّة وسَمّيْتــهُ[10] بــ " نُــورالأَبْصَــارِ فِي شَــرْحِ الإظْهَــارِ" [11] فقلـــتُ بعــد ذلك على قولــه :

(١) هو عَدْنَانُ بنُ أُدَدَ ، من سُلالة إسماعيل بن إبراهيم (عليهما السلام) . وهو جد عرب الحجاز ، ولا خلاف في أن نسب سيدنا محمد ﷺ ينتهي إليه . انظر : السيرة النبوية لابن كثير ١/ ٧٤ــ ٧٧ ــ ط دار إحياء الكتب العربية ــ القاهرة ، والمختصر في أخبار البشر ١/ ١٩٧ ، للملك المؤيد أبي الفداء ــ ط دار المعرفة ــ بيروت .

(٢) توفي سنة ٩٨١ هــ . انظر : الأعلام ٦ / ٦١ ، ومبحث التعريف به في قسم الدراسة صــ٤ .

(٣) في الأصل : على كافية ، ولامعنى له .

(٤) الفرائد جمع فريدة ، وهي الجوهرة النفيسة . انظر : اللسان (فرد) ٣٣٧٤ .

(٥) في الأصل : واثنا ملحه ، وهوتحريف لامعنى له .

(٦) في كلام الشارح إشارة إلى مصادر نحوية مشتهرة ، ذكر في أولها كافية ابن الحاجب ، وختمها بتصريح الشيخ خالد .

(٧) في الأصل : فحاولت ، والكلام به غير مستقيم .

(٨) مُعْضِلات جمع مُعْضِلَة ، وهي المسألة الصعبة . انظر : اللسان (عضل) ٢٩٨٩ .

(٩) إضافة يتطلبها الكلام .

(١٠) الفعل " سَمّى " يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، وقد يتعدى إلى الثاني بالباء كما جاء في كلام الشارح هنا . قال ابن جني :" وأما قولهم : سميته زيدا ، وبزيد ، فليست الباء فيه زائدة ، وإنما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول، وأوصلوه تارة أخرى بنفسه ، كما قالوا : جئته ، وجئت به " . سرّ صــناعة الــإعرب ١ / ١٢٩ تحقيق/ أحمد فريد أحمد ــ نشر المكتبة التو فيقية ــ القاهرة .

(١١) هذه تسمية المؤلف لكتابه ، وقد اعتمدت عليها، وإن كان هناك تسمية أخرى توجد على غلاف الأصل . انظر : قسم الدراسة صــ٣٩ .

[شَرْحُ مُقَدِّمَةِ المـُـصَنِّف]

(بِسْمِ) لمـــا علـــم أن لحضـــرة الـــذات المقدســـة تعاليـــاً [١] ، وتنزهـــاً [٢] ولعالم مُلْكِهِ ومَلَكُوته [٣] وُجُودَاتٌ أربعةٌ : أولها ، وهو ــ أعلاها ــ الوجود الغيبي ثم الذهني ثم اللفظي ، ثم الخَطِّي ، وكان وُجُودُهُ ــ تعالى ــ أقدمَ من وجود كل موجود ومَعْرِفَتُه ــ عند من يعتد به من عباده ــ أول المعارف المعتد بها ، وذِكْرُ اسمه ــ تعالى ــ أول ذِكْرِ الأسماء ، ونَقْشُه أول نقشها ، كان أولَ شيءٍ شرع به في كتابه اسمُهُ ــ تعالى ــ لأن لـــيس للعبـــد العارف أن يشتغل بشيء من غير إقدار وتمكُّن منه ــ تعالى ــ فلزمَـــه أن يتوجّـــه قبـــل الشروع في مقصوده إلى القدوس الفَيّاض لكل شيء ببعض أسمائه ؛ لِمَا لاحظـــه مـــن تلـــك المعاني ، وتأسيًا بأسلوب كتاب الملك الصّمَدَاني[٤]، وللفرار[٥] من الانتظام فـــي سِـــلْك قـــولِ صاحب السُنّة السَّنِيّة ﷺ : " كُلُّ أَمْرٍ ذِي (٣ / أ) بَالٍ لَمْ يُبْـــدأْ فِيـــهِ بِبِسْـــمِ اللّـــهِ فَهُـــوَ أَبْتَـــرُ " [٦] .

---

(١) في الأصل : تعالى .

(٢) في الأصل : وتنزه .

(٣) اختُلِف في مفهوم عَالَمِ المُلْك وعَالَمِ المَلَكُوت ، فقيـــل : معناهمـــا واحـــد كرحمـــة ورحمـــوت وقيـــل : المُلك عالم الأجساد ، والمَلكوت عالم الأرواح ، وصحح العلامـــةُ ابـــن كثيـــر الـــأول حيـــث قـــال : " والصحيح الأول ، وهو الذي عليه الجمهور مـــن المفســـرين وغيـــرهم ". تفســـيرابن كثيـــر ٣ / ٨٨ ــ نشر موسسة المختار ــ القاهرة . وانظر : حاشية الأصل .

(٤) الصّمَداني : نسبة إلى "الصّمَد" على غير قياس ، والقياس : الصّمَدِيّ ، والصمدُ من أسمائه تعالى أو مـــن صفات ، وفي معناه أقوال أَرْجَحُها : أنه الذي يُلْجأُ إليه في الحوائج . انظر : معترك الأقران فـــي إعجـــاز القرآن للسيوطي ٢ / ٦١١ ، ٦١٢ ــ تحقيق/ محمد علي البجاوي ــ ط دار الفكر العربي .

(٥) في الأصل : وللفراء ، وهو تحريف .

(٦) ذكره الزمخشريُّ في الكشاف بهذا اللفظِ ، وقال ابنُ حجـــر مُعَلِّقـــاً عليـــه :" لـــم أره هكـــذا " . الكـــافي الشاف في تخريج أحديث الكشاف ، مطبوع بهـــامش الكشـــاف ١/ ٤ـــــ ط الاســـتقامة ــ ١٣٦٥ هــ ــ١٩٤٦ م ، وأخرجه الإمـــام أحمـــد مـــن حـــديث أبـــي هريـــرة بلفـــظ : " كـــل كلـــامٍ أو أمرٍ ذي بال لا يفتتح بذكر الله فهـــو أبتـــرُ أو أ قطـــعُ " . انظـــر : الفـــتح الربـــانى ترتيـــب مســـند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني للشيخ أحمد عبد الـــرحمن البنـــا ١٤/ ١٩٧ ، كتـــاب الأذكـــار ، بـــاب ما جاء في فضل الذكر مطلقـــا ــ إصـــدار دار الشـــهاب ــ القـــاهرة ، وأورده الحـــافظ الســـيوطي بلفظ: " كل أمر ذي بـــال لـــا يبـــدأ فيـــه ببســـم اللـــه الـــرحمن الـــرحيم أقطـــع ". انظـــر : الجـــامع الصغيرللسيوطي ٢ / ٩٢ ــ دار الكتب العلميـــة ــ ط٤ . والبـــال هـــو الحـــال والشـــأن والـــأبتر : مقطوع البركة . انظر: التصريح بحاشية يس ١/ ٥ ــ ط الحلبي بالقاهرة .

فصار في ابتدائه بالبسملة أربعُ نكَــاتٍ :

الأولــى : ملاحظة المعاني المذكــورة .

الثانيــة : الاقتداء بأسلوب الكتاب المجيد .

الثالثــة : الفرار من الدخول في عموم الحديث .

الرابعة : العمل بالسنة كما صح عنه ﷺ أنه كان يبتدئ بها كتبه . أخرج البخــاريُّ (١) في صحيحه(٢) في آخر حديث " هِرَقْل " (٣) قال : " ثُمّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الّــذِي بَعَثَ بِهِ دِحْيَةُ (٤) إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى (٥)، فَدَفَعَهُ إِلَى " هِرَقْلَ " فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيــهِ : بِسْــمِ اللهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ ، مِنْ مُحَمّدٍ ... " . انتهى .

وهــل البــاء فيها للمصاحبــة ، أو للاستعانــة ؟ خلافٌ بين المفسرين والأول مختارُ صاحــب الكشاف (٦) ؛ لأنه أدخل في التعظيم حيث لم تُجْعَلْ عليه أسماءُ الله ــ تعــالى ــ مبتذلةً غيرمقصودة لذاتها .

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، حافظ ، فقيه ، مشارك في علوم كثيــرة لــه الجــامع الصحيح ، والتاريخ الكبير، والسنن في الفقه وغيرها ، توفي ــ رحمه الله ــ في ســنة ٢٥٦ هــــ . انظر : شذرات الذهب ٢ / ١٣٠ ــ ١٣٦، ومفتاح السعادة ٢ / ٤ ــ ٨ .

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندي ، باب كيف كان بدء الوحي ١ / ٩ــ ط عيسى الحلبي ــ القاهرة .

(٣) قال ابن حجر : " هو ملك الروم ، وهِرَقْل اسمه ، وهو بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف ، ولقبــه قيصر كما يلقب ملك الفرس كسرى " . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١ / ٨٨ ، تحقيق طه عبــد الرءوف سعد ــ ط دار الغد العربي ــ القاهرة ــ ط ١ ــ ١٩٩٢ م ــ ١٤١٢ هــ .

(٤) هو دِحْيَةُ بنُ خليفة الكلبي ، صحابيٌّ جليلٌ ، ، كان رسول الله ﷺ يشبهه بجبريل (عليه السلام) وكان جبريل ينزل في صورته ، توفي في خلافة معاوية سنة ٤٥ هــ . انظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر ٢٢٩،٢٣٠/١ ، والأعــلام ١٣٣ .

(٥) قال ياقوت : " بُصْرَى ــ بالضم والقصر ــ من أعمال دمشق ، وهي قصبة كَوْرة حَــوْران ، مشـــهورة عند العرب قديما وحديثا " . معجم البلدان للحمــوي ١ / ٤٤١ ـــ ط دار بيــروت للطباعــة والنشــر ــ١٤٠٤ هــ ١٩٨٤ م ، وعظيم بُصْرَى هو الحارث بن أبي شمر الغَسّاني انظر: فتح الباري ١/ ٩٧.

(٦) قال صاحب الكشاف : " وهذا الوجه أحسن وأعرب " ، وعلله الســيد الشــريف فــي حاشــيته عليــه بقوله : " لأن باء المصاحبة والملابسة أكثر استعمالا من باء الاستعانة لا سيما في المعاني ، وما يجري مجراها من الأقوال " . الكشاف وحاشية الشريف عليه ١/ ٣٢ – ط دار الفكر ــ بيــروت وصــاحب الكشاف هو : محمود بن عمر الزمخشري ، كان واسع العلم ، معتزليا ، قويا في مذهبه جاور بمكــة فلقب بــ " جار الله " ، من مصنفاته : تفسير الكشاف ، والأنموذج ، والمفصل في النحــو وغيرهــا . توفي سنة ٥٣٨ هــ . انظر : وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٤ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ٤١ .

والثاني مختارُ القاضي البَيْضَاوِيّ [(١)] ؛ لأنه مشعر بأن الفعل لا يتم مالم يصدرباسمه ــ تعالى ــ ويؤيد هذا مامر[(٢)]، وعلى كلٍّ هو متعلق بمحذوف ؛ لأنه من الحروف الجارة الموضوعة لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم ، فلابد من فعل ، أو شبهه ، أو معناه[(٣)] (٣ / ب) حتى تتعلق به ، فإذا استعملت بغير متعلق ملفوظ يقدر لها فعل عام ، إذا لم توجد قرينة الخصوص ، وإلا فلابد من تقدير الخاص ، وليس هنا فعل ملفوظ ، فعلمنا أنه محذوف ، وهو " أُؤَلِّــفُ" ، أو نحوه [(٤)] ، والقرينةُ المعينة لهذا المحذوفِ هو الفعلُ الذي يتلو البسملةَ ، ويتحققُ بعدها .

---

(١) انظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢ ــ ط دار الجيل ــ بيروت . والبيضاوي هو ناصر الدين عبد الله بن عمر قاضي القضاة ، كان إماما عالما بكثير من العلوم ، له تفسير أنوار التنزيل ، ولب الألباب في علم الإعراب وغيرهما ، توفي سنة ٦٨٥ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢ / ٥٠ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٩٧ .

(٢) أي : من قوله ﷺ : " كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبترُ " . انظر : تفسير البيضاوي صـ٢ ويبدو من كلام الشارح ــ رحمه الله ــ أنه رجح مختار البيضاوي ، وقد رجحه الألوسي ــ أيضا ــ حيث قال : " وعندي أن الاستعانة أولى ، بل يكاد أن تكون متعينة ؛ إذ فيها من الأدب والاستكانة وإظهار العبودية ما ليس في دعوى المصاحبة ، ولأن فيها تلميحا من أول وهلة إلى إسقاط الحول والقوة ونفي استقلال قُدَر العبادِ وتأثيرها ... وما ذكروه في تأييد المصاحبة كله مردود " . روح المعاني ١/ ٤٧ . ط دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنها للإلصاق . انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣١/١ . تحقيق/ د.طه عبد الحميد طه ، ومصطفى السقا ــ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ م .

(٣) شبه الفعل هو ما أشبه الفعل في المادة والعمل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، أما معناه فهو مادل على معنى الفعل لكنه ليس من مادته كالظرف المُسْتَقَرِّ ، واسم الفعل ، والاسم المنسوب . انظر : النص المحقق ٢١١ .

(٤) هذا مذهب الكوفيين ، فهم قدروا المتعلّق به فعلاً ، والجار والمجرور في موضع نصب ، لكنهم اختلفوا في موضع هذا الفعل المقدر ، فذهب بعضهم إلى أنه مقدر قبل الجار ، والتقدير : أقرأُ باسم الله ومنهم من قدره بعده ، والتقدير : باسم الله أقرأُ ، أما البصريون فقدروا المتعلق به اسما ، واختلفوا فيما بينهم حيث ذهب بعضهم إلى أن المحذوف مبتدأ ، حذف هو وخبره ، والتقدير : قراءتي باسم الله كائنة أو مستقرة ، وفيه حَذْفُ المصدر وإبقاء معموله ، وهو ممنوع . وذهب بعضهم إلى أنه خبر حذف هو ومبتدؤه ، وبقي معموله قائما مقامه ، والتقدير: قراءتي كائنة أومستقرة باسم الله فالجاروالمجرور على الأول منصوب المحل ، وعلى الثاني مرفوعه لقيامه مقام الخبر .انظر: الدر المصون للسمين الحلبي٢٢/١ ، تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط ــ دار القلم ــ دمشق . وتفسير ابن عطية ٩١١ ، تحقيق/أحمد صادق الملاح – ط وزارة الأوقاف ــ القاهرة ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م .

وكذا كل من حاول فعلاً فسمّى الله ثم شرع فيه ، يقدر له من الفعل ما يناسب المشروع فيه كالمسافرـ مثلاً ـ إذا حاول النزولَ فقال : بسم الله ، كان المقدر " أَنْزِلُ " وقِسْ على هذا [1] و(اللَّـهِ) اسمٌ للموجود الحق ، الجامعِ لسائر[2] صفات الإلهية المنعوتِ بنعت الربوبية والمنفردِ بالوجود الحقيق ؛ فإن كل موجود سواه غيرُ مستحق للوجود بذاته ، وإنما استفاد الوجودَ منه ، فهو من حيث ذاته هالك ، ومن الجهة التي تليه موجود ، فكل موجودٍ هالكٌ إلا وَجْهَهُ [3] ، والأشبه[4] أنه جارٍ في هذه الدلالة على هذه الذات الموصوفة بما ذكر من الصفات مجرى أسماء الأعلام ، فكل ما ذُكِر من اشتقاقه وتصرفه تعسُّفٌ وتكلُّف[5] .

ثم هو أعظم (٤ /أ) الأسماء كلها ؛ لأنه دالٌّ على الذات الجامعة لسائر صفات الإلهية كلها حتى لا يشذ منها فرد واحد ، وسائر الأسماء لا يدل أحدها إلا على أحد المعاني من علمٍ أو قدرةٍ أو فعلٍ ، ولأنه لايطلق على غيره ـ تعالى ـ لاحقيقةً ولا مجازاً ، وسائرُ الأسماءِ قد يُسَمّى بها غيرُه كالقادر ، والعليم ، والرحيم والحكيم وغيرها إلا "رحمن " معرفاً على الأصح من القولين[6] .

---

(١) قال البيضاوي :" وذلك أولى من أن يضمر " أبدأ " ؛ لعدم ما يطابقه ، وما يدل عليه ، أو "ابندائي" لزيادة إضمار فيه " . أنوار التنزيل صـ٢ .

(٢) السائرمشتق من السؤر ، بمعنى : بقيه ما أكل ، ومعناه : الباقي ، واستعماله بمعنى " الجميع " كما هنا غير ثبت . قال في اللسان (سأر) ١٩٠٥ : " والسائر مهموز : الباقي . قال ابن الأثير : والناس يستعملونه في معنى الجميع ، وليس بصحيح " . وأجاز بعضهم استعماله بمعنى الجميع في مقام الدعاء ؛ لأنه أنفع للمدعو له ؛ لتكرار الدعاء في حقه . انظر : حاشية عصام الدين الإسفراييني على الفوائد الضيائية للجامي ق٣ / ب .

(٣) اقتباس من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ القصص / ٨٨ .

(٤) في الأصل : والأنشبه ، وهو تحريف لا معنى له .

(٥) قال الشيخ أبوحيان " الله عَلَمٌ لايطلق إلا على المعبود بحق ، مرتجل غير مشتق عند الأكثرين ، وقيل : مشتق ، ومادته قيل : لام وياء وهاء ، من لاه يليه : ارتفع .. وقيل : لام وواو وهاء ، من لاه يلوهُ لَوهاً : احتجب .. " . انظر : البحر المحيط ١ / ١٤ ، ١٥ ـ ط دار الفكر ـ بيروت .

(٦) قال الزجاج : " ولا يجوز أن يقال " الرحمن " إلا لله ، وإنما كان ذلك ؛ لأن بناء " فعلا ن " من أبنية ما يبالغ في وصفه ، ألا ترى أنك إذا قلت : غضبان ، فمعناه : الممتلئ غضبا ، فـ " رحمن " الذي وسعت رحمته كل شيء ، فلا يجوز أن يقال لغير الله " . معاني القرآن وإعرابه ١ / ٥ ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ـ ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م . وفي

اللسان (رحم) ١٦١٢ : " والرحيم يوصف به غير الله تعالى ، فيقال : رجل رحيم ، ولا يقال : رحمن " .

فلهذين ــ أعني الدلالة على الذات الجامعة لصفات الإلهية ، ولكونه لا يجوز أن يطلق على غيره تعالى ــ أشبه أن يكون هو أعظم الأسماء ، ولذا قيل [1] : إنه هوالاسم الأعظم . فإن قُلْتَ : إن لفظة الجلالة إذا كانت ــ كما قلت ــ اسما للذات المستجمعة لسائر الصفات فما فائدة ذكر(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بعدها ؟ قُلْتُ : إنها لما كانت دلالتها على العظمة والكبرياء المستلزمين [2] للقهر والغلبة أظهر من دلالتها على غيرهما من الصفات ــ كما يشهدُ بذلك حَاقُّ[3] اللفظِ ــ تُوُهِّمَ منها أنه ــ تعالى ــ موصوفٌ بالجلال دون الجمالِ ، فأراد أن يَذكر بعدها وصفاً مما يدل على الجمال صريحاً ؛ ليُعْلَمَ أنه ذو الجلال والإكرام[4] (٤ / ب) وهما صفتان مشبهتان من "رَحِمَ " بعد جَعْلِهلازماً [5] ثم " الرحمن " مجرور لكونه صفة للفظة الجلالة ، أو بدلا[6] منها ، و" الرحيم " صفة أخرى لها ، ويجوز أن يكونا مرفوعين ، أو منصوبين على المدح [7] .

---

(١) قاله الرازي حيث عدد أقوال العلماء في الاسم الأعظم ، ثم قال في الرابع منها : " الاسم الأعظم هو قولنا : الله ، هذا هو الأقرب عندي ؛ لأنا سنقيم الدلالة على أن هذا الاسم يجري مجرى اسم العلم في حقه ــ سبحانه ــ وإذا كان كذلك كان دالا على ذاته المخصوصة " . التفسير الكبير ١ / ١٥٤ ١٥٥ ــ ط دار الغد العربي ــ القاهرة ــ ط ١ ــ ١٩٩٣م ــ ١٤١٤ هـ .

(٢) في الأصل : المستلزمان .

(٣) أي : نفسه وحقيقته . كذا في حاشية الأصل ، وفي اللسان (حقق) ٩٤٤ : " ويقال : أصبت حَاقّ عينه ، وسقط فلان على حاقِّ رأسه ، أي : وسط رأسه ، وجئته في حاقِّ الشتاء ، أي في وسطه " .

(٤) انظر : تفسير الرازي ١ / ٢١٤ .

(٥) قاله الزمخشري في الكشاف ١/ ٤١ ، وعلله السيد الشريف في حاشيته عليه بأن الفعل المتعدي إذا صار كالسجية الموصوفة ينزل منزلة أفعال الغرائز ، فيحول من "فعل" بفتح العين أو كسرها إلى "فَعُل" بضم العين، للدلالة على أنه صار سجية كما قالوا : فقه الرجل وظرف ، ثم تشتق منه بعد ذلك الصفة المشبهة

(٦) قال بذلك الأعلم الشمتري بناء على مذهبه من أن "الرحمن" عنده علم بالغلبة ، ورُدّ بأنه لو كان بدلا لكان مبينا لما قبله، وما قبله ــ وهو الجلالة ــ لايفتقر إلى تبيين ؛ لأنها أعرف المعارف . انظر : الدر المصون ١/٣٠ ، وقال ابن القيم :" استبعد قوم أن يكون " الرحمن " نعتا لله من قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم ، وقالوا : الرحمن علم ، والأعلام لا ينعت بها ، ثم قالوا : هو بدل من الله ... قلت : أسماء الرب هي أسماء ونعوت ، فإنها دالة على صفات كماله ، فلا تنافي فيها بين العلمية والوصفية " بدائع الفوائد ١ / ٢٣ ، ٢٤ – نشر دار الفكر ــ بيروت .

(٧) إن رفعا كانا في موضع الخبر ، والمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : هو الرحمن الرحيم ، وإن نصبا كانا مفعولين لفعل محذوف وجوبا تقديره : أمدح ، أو أعني . انظر :التبيان للعكبري صـ ٥ ـ ط المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

وهناك وجوهٌ أُخَرُ [(١)]، لم نذكرها خوف الملل . ولما استُفِيدَ الحمدُ من البسملة بطريقة الإشارة [(٢)] استأنفه بالتصريح به ، فقال : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وإنما ذكره عقيب البسملة اقتداء بأسلوب الكتاب، وعملاً بقول سيد الأحباب ﷺ : " كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ "[(٣)] ، فإن أشهرية حديث البسملة يقتضي تقديمها .

ولا يقال : إن حَدِيثَي البَسْمَلَة والحَمْدَلَة متعارضان ظاهرا ؛ إذ الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر ؛ لأنا نقول : إنه لما أمكن الجمع بأن يقدم أحدهما على الآخر ، فيقع الابتداء بالمتقدم حقيقة ، وبالآخر بالإضافة إلى ما سواه زال ذلك التعارض ، وهناك أجوبة أُخَر :

أحدها : أن يحمل الابتداء على العرفي الممتد .

ثانيها : أن تجعل الباء في الحديثين للاستعانة ، ولا شك في أن الاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بشيء آخر ، كما لا يخفى .

ثالثها : أن تجعل للملابسة ، ولا يخفى أن الملابسة تعم وقوع (٥/ أ) الابتداء بالشيء على وجه الجزئية ، وبذكره قبل الابتداء بلا فصل، فيُجعل أحدهما جزءا ، ويُذكر الثاني قبله بدون فصل ، فيكون الابتداءان مُلْتَبَساً بهما [(٤)] .

---

(١) من هذه الوجوه أنه إذا جُرّ " الرحمن " جاز نصبُ "الرحيم " ورفعُه ، وإذا رُفِع جاز نصب "الرحيم" وأنه إذا رفع " الرحمن " أو نصب امتنع جَرُ "الرحيم"، وهذه الوجوه ، وما ذكره الشارح جائزة عربية لا قراءةً إلا وجهَ جرِ " الرحمن الرحيم " فإنه جائزٌ عربيةً ، ومُتَعَيّنٌ قراءةً ، وقد جمع الشيخُ الأَجْهُورِي هذه الوجوه الإعرابية فقال : (رجز)

إنْ يُنْصَبِ الرّحْمَنُ أوْ يُرْتَفَعَا	فالجَرُ فِي الرّحِيمِ قَطْعاً مُنِعَا
وإن يُجَرّ فَأَجِزْ في الثاني	ثَلاثَةَ الأَوْجُهِ خُذْ بَيَانِي
فَهَذِهِ ضُمّنَتْ تِسْعاً مَعَ	وَجْهَانِ مِنْهَا فادْرِهَذَا واسْتَمِعْ

انظر : شرح العلامة الكفراوي على الأجرومية صـ ٦ ،٧ وبهامشه حاشيةالشيخ إسماعيل الحامدي ـ نشر مكاتب سليمان مرعي ـ سنغافورا .

(٢) في حاشية الأصل : " فإنها ـ أي البسملة ـ لما كانت جامعة لسائر لصفات كان الحمد مستفادا منها ؛ لأنه من جملة صفاته تعالى " .

(٣) أخرجه ابن ماجه بلفظ : " كلُّ أمرٍ ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطعُ " . في كتاب النكاح باب خطبة النكاح ، انظر : سنن ابن ماجه ١/ ٦١٠ . تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ـ ط عيسي الحلبي . وأخرجه أبو داود بلفظ : " كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذمُ " في كتاب الأدب ، باب الهدى في الكلام .

انظر : سنن أبي داود ٤/ ٢٦١. مراجعة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ــ نشر دار إحياء السنة النبوية ــ القاهرة .

(٤) انظر : يس على التصريح ١ / ٦ ، ٧ .

وأصل " الحمد لله " : أحمد حمدا ، أو حمدت حمداً الله (١) ، فحذف الفعل وجوبا اتفاقا لاستعمال مصدره باللام ، وعدل عن النصب إلى الرفع ؛ لأن يدل على الدوام والثبات (٢) ، ولأن المقصود منه زيادة المبالغة في المدح .

قال المُلاّ عبد الغفور (٣) في بحث المفعول المطلق : " ولهذا ــ أعني (٤) زيادة المبالغة ــ رفعوا بعض المصادر التي يحب حذف عاملها نحو : الحمد للّه ، وسلام عليك (٥) " . أ هـ .

ثم أدخل عليه لام التعريف (٦) ؛ ليسوغ به الابتداء ، وليستفاد الحصر فصار " الحمد لله " فعُلِم أنه إنشاء لا إخبار (٧) .

---

(١) قال سيبويه :" واعلم أن " الحمد لله " وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمد الله " . الكتاب ١ / ٣٢٩ ، تحقيق : عبد السلام هارون ــ ط دار الجيل ــ بيروت ــ ط ١ ، بلا تاريخ .

(٢) انظر : الكشاف ١ /٤٨ ، والأشموني على الألفية ١/ ٩ ، ١٠ .

(٣) هو عبد الغفور اللاري الحنفي ، عالم مشارك في بعض العلوم ، أخذ عن الجامى ، من تصانيفه : حاشية على الفوائد الضيائية للجامي ، توفي سنة ٩١٢ هـ . انظر : معجم المؤلفين ٥ / ٢٦٩ ، وهدية العارفين ١/ ٥٨٨ .

(٤) في الأصل : وعني ، وهوتحريف .

(٥) حاشية عبد الغفور على الجامى ١٢٤ – مط المعزي ــ الهند ــ ١٢٩٢ هـ .

(٦) هذا تعبير أكثر المتأخرين ؛ لأن " اللام " وحدها هي المعرفة عندهم . انظر :الجنى الداني في حروف المعاني ١٩٣، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق ــ بيروت ــ ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ ــ ١٩٨٣ . وسيفصل الشارح اختلافهم في هذه المسألة في صـ ١٦٠ ، ١٦١ .

(٧) في هذه المسألة خلاف . قال الألوسى : " اختُلِفَ في جملة الحمد هل هي إخبارية أم إنشائية ؟ فالذي عليه معظمُ العلماء أنها إخبارية كما يقتضيه الظاهر ، لما يلزم على الإنشاء من انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ؛ ضرورة أن الإنشاء يقارن معناه لفظه في الوجود ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ... وقال ملاخسرو : هي وأمثالها إخبارية لغة ، ونقلها الشارع للإنشاء لمصلحة الأحكام ... والذي أرتضيه أنها إخبارية " روح المعاني ١ / ٧٦ ، وقال الفاكهي : " صيغة الحمد إخبارية لفظا إنشائية معنى ؛ إذ المراد بها إيجاد الحمد لا الإخبار بأنه سيوجد " . شرح كتاب الحدود للفاكهي ٣٩ تحقيق / د.المتولي رمضان الدميري ــ نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ــ ط ٢ ــ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٣م ، وقال الشيخ ابنُ عاشور

: " والحق الذي لا محيد عنه أن " الحمد لله " خبر مستعمل في الإنشاء " . تفسير التحرير والتنوير ١ / ١٤٨ ــ ط عيسى الحلبي ــ القاهرة ــ ط١ــ ١٣٨٤ هــ ــ ١٩٦٤ م

واللام فيه للاستغراق [١] ، فيكون المحامدُ كلُّها راجعةً إليه ــ تعالى ــ أو للجنس [٢] ولا يفوتُ الغرض ؛ إذ لو ثبت فرد من أفراد الحمد لغيره ــ تعالى ــ لكان جنسه ثابتا له في ضمن ذلك الفرد ، فلا يكون الجنس مختصا به ــ تعالى ــ والمفروض خلافه . هذا عند أهل السُّنّة [٣] ، وأما عند المعتزلة [٤] فلا يجوز جعلها للاستغراق ؛ لأن أفعال (٥/ ب) العباد ليست مخلوقة له ــ تعالى ــ على زعمهم الفاسد ، فلو جعلت للاستغراق لايكون جميع المحامد راجعة إليه . كذا قال الجمهور [٥] في وجه منع صاحب الكشاف كون اللام في " الحمد " للاستغراق [٦] .

ثم الحمدُ هو الثَّنَاء باللسان على الجميل الاختياري ، سواءٌ تعلق بالفضائل أو بالفواضل[٧] ، والشكرُ فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام ، سواء كان ذكراً باللسان ، أو اعتقاداً أو محبةً بالجنان ، أو عملاً أو خدمةً بالأركان [٨] .

---

(١) ذهب إليه ابن عطية في تفسيره ١ / ١٠١ .

(٢) قاله الزمخشري في كشافه ١ / ٥٠ .

(٣) هم الصحابة ، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين ، ثم أصحاب الحديث ، ومن تتبعهم من الفقهاء جيلا بعد جيل ، ومن اقتدي بهم من العوام في شرق الأرض وغربها . كذا في الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم ٢ / ٢٧١ ــ ط دار عكاز ــ جدة ــ ط ١ ــ ١٤٠٢ هــ ــ ١٩٨٢ م .

(٤) المعتزلة طائفة إسلامية ، نشأت إثر اعتزال واصل بن عطاء أستاذه الحسن البصري ؛ لاختلافهما في بعض المعتقدات ، ثم صار المعتزلة شيعاً . انظر : المِلَل والنِّحَل للشهرستاني صــ٣٠ تحقيق/ محمد سيد كيلاني ــ ط دار المعرفة ــ بيروت ١٤٠٢ ــ ١٩٨٢ م .

(٥) انظر : روح المعاني ١ / ٧٢ .

(٦) قال الزمخشري في الكشاف ١ / ٥٠ : " والاستغراق الذي يَتَوَهَّمُه كثيرٌ من الناس وَهْمٌ " ، وقال السمين الحلبي : " ومنع الزمخشري كونها للاستغراق ، ولم يبين وجه ذلك ، ويشبه أن يقال :إن المطلوب من العبد إنشاء المدح لا الإخبار به ، وحينئذ يستحيل كونها للاستغراق ؛ إذ لايمكن للعبد أن ينشئ جميع المحامد منه ومن غيره ، بخلاف كونها للجنس" . الدر المصون للسمين الحلبي ٣٨/١ .

(٧) الفضائل هي الصفات الكمالية لصاحبها ، أما الفواضل فهي ما يتعدى أثره من الفضل إلى صاحب الفضل. انظر : تفسير المنار للشيخ رشيد رضا ١ /٤٢ ، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

(٨) ذهب الطبري إلى أن الحمدَ والشكرَ بمعنى واحد ، مستدلا بصحة قولك : الحمد لله شكراً ، ورَدّهُ ابنُ عطية بأن هذا القول دليل على خلاف ما ذهب إليه ؛ لأن قولك : شكراً ، إنما خصصت به أنه على نعمة من النعم ، ومن قال : الشكر ثناء على الله بأفعاله وإنعامه والحمدُ ثناء بأوصافه أصح معنى من أنهما

بمعنى واحد . انظر : تفسير ابن عطية ١ / ١٠، وتفسير الطبري ١ / ١٣٨ تحقيق/ محمود محمد شاكر ــ ط دار المعارف ــ القاهرة .

فموردُ الحمدِ هو اللسان وحده ، ومُتَعَلَّقُهُ النعمة وغيرها ، والشكرُ أعم مورداً وأخص متعلقاً على عكس الحمد . كذا قاله السعد [١] في المطول [٢] .

وهل المراد بالحمد المعنى المصدري الذي هو من مقولة الفعل ، أو الانفعال ، أو الحاصل بالمصدر الذي هو الهيئة القارة المترتبة عليه كقيام القائم ــ مثلاً ــ أو المصدر المبني للفاعل الذي هو الحامدية ، أو المصدر المبني للفاعل الذي هو الحامدية أوالمصدر المبني للمفعول الذي هو المحمودية ؟ أقوال [٣] ، وعلى كلٍّ هو مختص ــ كما علمت ــ بالله (رَبِّ العَالَمِينَ) الرّبُّ بمعنى (٦ / أ) المُرَبِّي ، أي : المبلغ للكمالات شيئا فشيئا ، أو المالك [٤]، ومن الثاني قوله ــ تعالى ــ حكاية عن يُوسُفَ ــ عليه الصلاة والسلام ــ : ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ [٥] . و" العَالَمِينَ " اسمُ جمعٍ لعَالَم ــ بالفتح ــ وليس هو جمعاً له[٦] ؛ لأن " العالَم " عام في العقلاء وغيرهم و" العالَمين" مختص بالعقلاء[٧] ، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه . كذا نقل[٨] عن ابن مالك [٩] .

---

(١) هو العلامة مسعود بن عمر (سعد الدين التفتازاني) عالم مشارك في علوم كثيرة ، من مؤلفاته : شرح التصريف العزي ، و إرشاد الهادي في النحو ، والمطول والمختصر في البلاغة . توفي سنة ٧٩٢ . انظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ ، ومفتاح السعادة ١ / ٢٠٥ .

(٢) انظر : المطول للسعد التفتازاني صـ ٦ ــ مط محرم البوسنوي ــ استانبول ١٢٨٩ هـ .

(٣) انظر فيها : فيض القدير على الجامع الصغير للعلامة المناوى ١/٨-١١ ، نشر مكتبة مصر – القاهرة ط٢ــ ١٤٢٤ هـ ــ ٢٠٠٣م .

(٤) في اللسان (ربب) ١٥٤٦: " الرّبُّ يطلق في اللغة على المالك ، والسيد ، والمدبر ، والمربي والقيِّم والمُنْعِم ... ولا يطلق غير مضاف إلا على الله ــ عزوجل ــ وإذا أطلق على غيره أضيف، فقيل : رَبّ كذا " ، وقال الشيخ أبو حيان : " ورَبّ مصدر وصف به على أحد وجوه الوصف بالمصدر ، أو اسم فاعل حذفت ألفه فأصله "رابّ" كما قالوا :رجل بار وبر " . البحر المحيط ١ / ١٩ .

(٥) من الآية ٤٢ من سورة يوسف .

(٦) وهو ملحق بجمع المذكر السالم . قال ابن الناظم : " قد ألحق بجمع المذكر السالم المطرد أسماء جموع ، وجمع تكسير ، وجموع تصحيح لم تستوف الشروط ، فمن أسماء الجموع عشرون وبابه ، وهو ثلاثون إلى تسعين ، ومنه "عِلِّيُّونَ" مما ليس له واحد من لفظه ، وكـ " عَالمينَ " مما واحده أعم في الدلالة منه " .

(٧) في اللسان (علم) ٣٠٨٥ : " العالَمون : أصناف الخَلْق ، والعالَم الخَلْق كله " .

(٨) نقله عنه صاحب التصريح ١/١٠ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨١ ١.

(٩) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، كان إماما في العربية والقراءات ، له مؤلفات قيمة منها : التسهيل وشرحه ، والكافية الشافية وشرحها ، وشواهد التوضيح ، وشرح عمدة الحافظ ، وغيرها . توفي سنة ٦٧٢ هـ . انظر : البغية ١ / ١٣٠ ، والأعلام ٧ / ١١١ .

وأقول : هذا ظاهر على قول من يقول [١] : إن "عالم" اسم لكل ما علم به الخالق من الأجسام والأعراض ، وأما على قول من يقول [٢] : انه اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين فيصح أن يكون جمعا له ، كما ذهب إليه الأكثر [٣] ، ولكن فيه أن الفرد يكون ــ حينئذ ــ مساويا للجمع في الماصدق ، فالصواب ــ إذن ــ هو ما قاله ابن مالك . تأمل .

(والصَّلاةُ) هي في اللغة بمعنى الدعاء [٤]، لكن في الخير فقط ، فلا يرد أن الدعاء إذا عُدِّيَ بـ "عَلَى" يكون دعاءً عليه ، ولا يكون دعاءً له إلا لو عُدِّيَ باللام . وهى – أعنى الصلاة – من الله الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء[٥] (٦/ ب) هذا حقيقتها في اللغة ، ثم صارت حقيقة شرعية لذوات الأركان لاشتمالها على معناها اللغوي[٦]، والمراد بها هنا : أحد المعاني اللغوية [٧] كائنٌ أو نازلٌ (عَلَى مُحَمَّدٍ) هو عَلَم على النبي العربي وهو في الأصل صفة مشبهة [٨]، تطلق على كل من كثرت خصالُه المحمودة ، ثم صار علَماً على حضرة هذا السيد السند لما حازه ﷺ من كثرة الخصال الحميدة ، كما يشهد بذلك كلام ذي العزة والجلال فيما أنزله عليه ، وخاطبه به بقوله ــ عز شأنه ــ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيم ﴾[٩] (و) على (آلـه) أصله " أهل "على أحَدِ أقوال[١٠] ؛ إذْ هو إذا صغر صار " أُهَيْل " والتصغير يرد الشيء إلى أصله ، كما هو معروف .

---

(١) قاله الزجاج . انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨ .

(٢) قاله الزمخشري في الكشاف ١ / ٥٣ . وفي اللسان (علم) ٣٠٨٥ : " وفي التنزيل : (الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) قال ابن عباس : رَبُّ الجن والإنس ، وقال قتادة : رَبُّ الخلق كلهم " .

(٣) انظر : تفسير ابن عطية ١ / ١٠٥ ، والتبيان للعكبري صـ ٥ ، والألوسى ١ / ٧٨ .

(٤) انظر : اللسان (صلا) ٢٤٩٠ .

(٥) انظر : يس على التصريح ١ / ١٠ .

(٦) قال الزجاج : " والصلاة في اللغة على ضربين : أحدهما الركوع والسجود ، والآخر الرحمة والثناء والدعاء " . معاني القرآن وإعرابه ٢١٤/١ .

(٧) التي هي الرحمة ، والاستغفار ، والدعاء .

(٨) الصواب أنه اسم مفعول من الفعل المضعف لقصد المبالغة . قال ابن القيم : " أما محمد فهو اسم مفعول من "حُمِّدَ " فهو "مُحَمَّد" إذا كان كثير الخصال التي يحمد عليها ، ولذلك كان أبلغ من " محمود " فإن محمودا من الثلاثي المجرد ، ومحمد من المضاعف للمبالغة ، فهو الذي يحمد أكثر مما يحمد غيره من البشر " . زاد المعاد في خير هدي العباد ١ / ٢١ ــ ط المطبعة المصرية ومكتبتها .

(٩) الآية ٤ من سورة القلم .

(١٠) نسب هذا الرأي إلى سيبويه ، وذهب الكسائي إلى أن أصله " أَوَل" كـــ "جَمَــل" مــن " آل يئـــول" ، وتصغيره "أُوَيْل" ، والرأي الأول أشهر وأكثر . انظر : التصريح ١ / ١١ ، ١٢ ، والأشموني ١٣/١ .

وهــو ــ أعني آل ــ لا يستعمل إلا في الأشراف كما هنا ، فلا يقــال : آل الــدّبّاغِ ، ونحوه من الأرَاذِل[١] .

وآلُــهُ ﷺ هم بنو هاشم فقط عند إمامنا الأعظم أبي حنيفةَ [٢] ، وهم آلُ عليٍّ وعباسٍ وجعفرٍ، وعُقَيْلٍ ، وحارثٍ بنِ عبد المطلبِ ، كما في الوقاية [٣] ، وغيرِها من كتــب أصــحابنا الحنفية [٤] ، وقيل : هم نَسْلُه ورَهْطُه [٥] ، فعلى هذا تدخلُ الصحابةُ (٧ / أ) ــ رضوان الله تعالى عليهم ــ وهو المُرَجّحُ عند السادة الشافعية [٦] , والعجيبُ من المصنف حيــث اختــار الثاني بقرينة تركه للصحابة، مع أنه ليس مذهب إمامه[٧] كما علمته ، ولعله لاحظ أن المقــام مقام دعاء فيحسن فية التعميم ، لقوله ﷺ : " إِذَا دَعَوْتُمْ فَعَمِّمُوا " [٨]، ولهذا تراه أكده بقوله (أجمعين) لأن فيه زيادة دفع إرادة عــدم الشمول بناءً على أن الدعاء لبعضهم ، لكن نُسِب إلى الكلِّ تجوزاً ، من قبيل ذكر الكل .

---

(١) الــأراذل جمــع أرذل ، وهــم الــدُّون مــن النـــاس ، والــردئ مــن كــل شـــيء ، ومنـــه قولـــه تعالى : ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ هود / ٢٧، وانظر : اللسان (رذل) .

(٢) هو النُّعْمَانُ بنُ ثابت إمام أهل الرأي في الفقــه ، وفقيــه أهــل العــراق ، كــان مذهبــه فــي النحــو كوفيا ، من مؤلفاته : الفقه الــأكبر . تــوفي ســنة ١٥٠ هــــ انظــر : تــاريخ بغــداد ١٣ / ٢٢٣ ، وما بعدها ، ومفتاح السعادة ٢ / ١٩٥١ .

(٣) انظر : متن وقاية الرواية في مســائل الهدايــة بشــرح صــدر الشــريعة الثــاني عبيــد اللـــه بــن مسعودالمحبوبي ١ / ١١١ ، مطبوع بهــامش كتــاب "كشــف الحقــائق شــرح كنــز الــدقائق" لعبــد الحكيم الأفغاني ــ مط الأدبية مصرــ ط١ سنة ١٣١٨ هـ ، ومــتن الوقايــة هــو لبرهــان الشــريعة محمود بن عبد الله المحبوبي ، وهو اختصار لكتاب " الهداية " للمَرْغِينَاني في الفقه الحنفي .

(٤) انظر : كشف الحقائق ١ /١١١ .

(٥) رَهْط الرجل : قومه وقبيلته . انظر : اللسان (رهط) ١٧٥٣ .

(٦) انظر : الــأم للإمــام الشــافعي ٢ / ٦٩ طبعــة مصــورة عــن طبعــة بولــاق ١٣٢١ هــــ ــالدار المصرية للتأليف والترجمة ــ وحاشيتان (قليــوبي وعميــرة) علــى شــرح الجلــال المحلــي علــى منهــاج الطــالبين للنــووي فــي الفقــة الشــافعي ١ /٣ ــــ دار الفكــر ــ بيــروت ــ ط١ــــ ١٤١٩هــ- ١٩٩٨ م .

(٧) يعني : الإمام أبا حنيفــة ، فالمصــنف البركــوي حنفــي المــذهب ، وقــد أثبــت ذلــك فــي مبحــث التعريف به في قسم الدراسة .انظر : صــ٧ .

(٨) أورده العَجْلُوني بلفظ : " إِذَا صَلّيْتُمْ عَلَيّ فَعَمِّمُوا " وذَكَر أنه قيل في معناه : "إذا صليتم عليّ فأدخلوا معى آلى وأصحابى" . انظر : كشف الخفاء ٩٦/١ تصحيح وتعليق/ أحمد القلاش ــ نشر مكتبة دار التراث ــ القاهرة .

وإرادة البعض[١] ، و" أجمعين " في الأصل جمع "أجمع" [٢] اسم تفضيل ، فإن معنى قول القائل : قرأت الكتاب أجمع : أتم جمعا من قراءتي كل شيء ،ثم صار اسما في باب التوكيد[٣] .

(وبَعْدُ) هو ظرف مقطوع عن الإضافة [٤] مبني على الضم ، والأصل : بعد ذلك ، أي : ما سبق من البسملة ، والحمد له ، والتصلية ، وعامله محذوف ، فإما أن يكون التقدير : وأقول بعد ذلك . وثم جملة محذوفة هي مقول القول المحذوف فأصل الكلام هكذا : وأقول بعد ذلك تنبه فهذه ، وإمّا (٧ / ب) أن يكون التقدير : وأشرع بعد ذلك في المقصود . وأصل " وبعد " : " أمّا بَعْدُ " [٥] ، حذفت " أمّا " ، وعوض عنها الواو ، ولذا [٦] لزمت الفاء في جوابها ، كما هو قوله (فهذه رسالةٌ) هي الواسطة بين المُرْسِل والمُرْسَل إليه في إيصال الأخبار والأحكام .

---

(١) دخول "أل" على " كل وبعض " فيه تسامح ، لأن العرب لم يستعملوهما إلا مضافين . انظر : البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١ / ٤٠١ تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ــ ط دار الغرب ــ بيروت ، ط ١ ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٦ م .

(٢) فى اللسان (جمع) ٦٨٣ : " وأجمعون جمعُ أجمع ، وأجمعُ واحدٌ في معنى جَمْع ، وليس له مفرد من لفظه ، والمؤنث : جمعاء ، وكان ينبغى أن يجمعوا "جمعاء بالألف والتاء كما جمعوا "أجمع" بالواو والنون ، ولكنهم قالوا في جمعها : جُمْع " .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ١٠٣/١ .

(٤) مقطوع عنها لفظا لا معنى ، كما في قوله تعالى :﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ الروم / ٤ أي : من قبل كل شيء ، ومن بعد كل شيء . انظر : ابن يعيش على المفصل ٤ / ٨٧ ــ ط عالم الكتب ــ بيروت .

(٥) هذا ما يسميه بعضهم : " فصل الخطاب " . انظر : الإيضاح في البلاغة ٦١١ ، وفي الكتاب ٣ / ١٣٩ :" وأما قولهم : أما بعد ، فإن الله قال في كتابه ، فإنه بمنزلة قولك : أما اليوم فإنك ولا تكون " بعد" أبدا مبنيا عليها إذا لم تكن مضافة ، ولا مبنية على شيء ، وإنما تكون لغوا " ، وقال المالقي : " وقولهم في ابتداء الكتب والرسائل : أما بعد ، فمعناه : مهما يكن من شيء بعد حمد لله " . رصف المبانى في شرح حروف المعاني ٩٨ . تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط ــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

(٦) في هامش الأصل :" قوله "ولذا " أي لكون أصلها ما ذكر ، وذلك لأن أصل : أما بعد : مهما يكن من شيء بعد ، فلما وقعت " أما " موقع الاسم الذي هو " مهما " صدرت ، ووقعت موقع فعله الذي هو "يكن" لزمتها الفاء باعتبار وقوعها موقع الشرط ، فكذلك جرى الحكم في خلفها أيضا" . وانظر : الرصف صـ٩٨ .

ثم أطلقت في العُرْفِ على العباراتِ المؤلفةِ ، المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار ، وعلى المعاني المدونة كإطلاق [(١)] القضية والقياس ونظائرهما على القبيلين [(٢)] ؛ لِمَا فيها من إيصال كلام المؤلف ومراده إلى المؤلف له ، فعلى الأول يكون "هذه " إشارة إلى الألفاظ والعبارات التي تتلى بعد [أو التي] [(٣)] بين الدفتين ، وعلى الثاني يكون إشارة إلى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن ، أو فيه وفي الألفاظ ، أو فيهما وفي الكتابة ، ولو عكس لاحتيج إلى حذف المضاف في المبتدأ ، أو في [(٤)] الخبر . فافهم . كذا في النتائج [(٥)] ، وفي هامشه مَعْزِيًّا [(٦)] إلى حسن مِصْرِي [(٧)] : قوله [(٨)] "ولو عكس" [أي][(٩)] الأمر بأن يشار بـ "هذه " إلى المعاني على التقدير الأول ، أو الألفاظ على الثاني لاحتيج إلى حذف المضاف ، وهو في أحدهما (٨ / أ) في المبتدأ أو في الخبر ، فالمعنى : عبارات هذه ، أو معانيها رسالة ، أو هذه معاني رسالة أو عباراتها .[(١٠)] انتهى .

---

(١) في الأصل : لإطلاق ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : القبيلتين ، وهو تحريف ، والمراد بالقبيلين : الألفاظ والمعاني .

(٣) إضافة من النتائج .

(٤) في الأصل : وفي ، والتصحيح من النتائج .

(٥) انظر: نتائج الأفكار في شرح الإظهار للأطه وي ٨ ،٩ ، رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد / د. السعيد عبد العظيم السعيد نصر ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .

(٦) أي : منسوبا ، وهم اسم مفعول من "عزا يعزِي" . قال في اللسان (عزا) ٢٩٣٤ : " وعزا الرجلَ إلى أبيه عزواً : نَسَبهُ... قال ابن سيده : وعزاه إلى أبيه عزياً : نَسَبَهُ " .

(٧) في الأصل : جَلبِي ، وهو من خلط الأسماء وتشابهها ، فحسن جلبي الرومي توفي سنة ٨٨٦ هـ . انظر : شذرات الذهب ٧ / ٣٢٤ هـ ، أما حسن مصرى فهو حسن بن محمد العطار المصري الأزهري الشافعي (أبو السعادات) عالم ، أديب ، شاعر . مشارك في كثير من العلوم ، ولي مشيخة الأزهر سنة ١٤٢٦ هـ ، من مؤلفاته : حاشية على نتائج الأفكار وحاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد ، وله ديوان شعر . توفي سنة ١٢٥٠ هـ بالقاهرة . انظر : الأعلام ٢ / ٢٣٦ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٨٥ .

(٨) في الأصل : على قوله .

(٩) إضافة من حاشية الشيخ حسن العطار .

(١٠) حاشية حسن مصري العطار على نتائج الأفكار ٧١ ، بتصرف ، وهذه الحاشية مطبوعة بهامش حاشية " منافع الأخيار على نتائج الأفكار " لمصطفي بن محمد - مط رفعت بك - استانبول ١٣٢٥ هـ .

(في) بيان (ما) أيّ شيء ، أو الذي(يحتاج إليه كل معرب) أي : مريد لأن يعرب وإنما سماه مُعْرِباً باعتبار ما يؤول إليه ، وإلا فهو قبل الإطلاع عليها لا يكون معربا ؛إذ هي مجعولة للمبتدئ ، والقرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة قوله (أشد الاحتياج) لأن المحتاج إلى هذه الرسالة أشد الاحتياج إنما هو المريد لأن يعرب ، لأن أقل مراتبه أن يعرب العامل ، وما يؤثر فيه ، وما أثره ، لا من كان معرباً قبل الوقوف عليها ؛ لأن ذاك لا يحتاج إليها أصلا فضلا عن كون احتياجه إليها أشد الاحتياج .

(وهو) أي ما يحتاج إليه المعرب الاحتياج المذكور (ثلاثةُ أشياء) الشيء الأول من تلك الثلاثة (العامل) هو بدل مفصل من مجمل إن جُعل [١] الحكم قبل العطف ، وأما إن جُعِل العطف قبل الحكم فالثلاثة بدل الكل من الكل (و) الشيء الثاني (المعمول ، و) الشيء الثالث(العمل) المفسر بقوله (أي : الإعراب) وإنما لم يكتفِ [٢] به بدون لفظ " العمل " لأنْ يوافق الأَوّلَيْن [٣] في الحروف .

ولما كانت شدة الاحتياج إلى هذه الأشياء مقتضيةً لكمال (٨ / ب) الاعتناء بشأنها المقتضي لبيان كل منها في باب على حدة قال (فوجب) أي : عَلَيّ (ترتيبها) أي: جعل الرسالة ثابتة (على ثلاثة أبواب) هذا إذا حُمِل الترتيبُ على الرّتْبِ [٤]، وهو الثبوت على ما هو معناه اللغوي ، وأما إن حُمِل على معناه الاصطلاحي ، وهو وضع الأشياء مرتبة بتقديم بعضها المستحق للتقديم ، وتأخير بعضها المستحق للتأخير، فحينئذ لابد من معمول متعدد ، فيعتبر - حينئذ [٥]- أجزاء الرسالة ، فيكون - حينئذ - هناك مضافٌ محذوفٌ [٦] وعلى الأول [٧] يتعلقُ الجار والمجرور بالمصدر بلا تضمين ، وعلى الثاني [٨] يتعلق به لكن بتضمينه معنى القصر أو الاشتمال ، والمعنى : فوجب عَلَيّ ترتيبُها مقصورةً ، أو مشتملةً على ثلاثةِ أبوابٍ[٩] .

---

(١) فى الأصل : جعلهم ، وهوتحريف .

(٢) في الأصل : لم يكتفي .

(٣) أي : العامل والمعمول .

(٤) لو قال : رُتُوباً ، لكان صوابا . قال في اللسان (رتب) : " رتب الشيء يرتب رتوبا : ثبت، فلم يتحرك ".

(٥) في الأصل : " ح " ، وهو رمز لـ " حينئذ " ، ولما لم يلتزم الشارح به آثرت وضع الكلمة مكانه .

(٦) والتقدير : ترتيب أجزائها .

(٧) أي : المعنى اللغوي وهو الثبوت .
(٨) أي : المعنى الاصطلاحي ، وهو وضع الأشياء مرتبة .
(٩) انظر : نتائج الأفكار (قسم العامل)٦٣ ،٦٤ .

[الْبَابُ الأوّلُ فِي الْعَامِلِ]

(الباب الأول) أي الذي عُهد جزءاً من الرسالة لفظاً ومعنىً ، كائنٌ (في) بيان أحوال (العاملِ) ومسوقٌ له [١]، وجَعْلُ المعاني ظروفاً للألفاظ بتقدير البيان توسعٌ شائعٌ باعتبار أنه [٢] كما يحصل بها [٣]، يحصل بغيرها [٤] ، فكأنه شيء يحيط بها إحاطة الظرف بمظروفه ، كجعل الألفاظ ظروفاً لها ، حيث (٩ / أ) قالوا [٥] : إنها قوالبُ المعاني ، باعتبار أنها تؤخذ منها ، وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها .

وقيل : يصح هذا بلا تقدير البيان أيضا ، فإنهم يجعلون أنفس المعاني مَحَالاًّ للألفاظ توسعاً ، حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز : إن الموضوع له بمنزلة المحل للفظ ، والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محل ، ومُتَجَاوَزاً عنه في آنٍ واحدٍ ، أو في تحصيل إدراكاتها ، فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ، والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني من حيث إنها مدلولات هذه الألفاظ يحصل بغيرها ، فكأنه شيء واحد يحيط بها [٦] .

ويجوز إيراد " اللام" بدل " في" لوجود معناها هنا ، وهو الاختصاص على ما قاله السيد السَّنَد [٧]، أو التعليل على ما قيل ، حتى قيل : إن " في " هنا ـــ أيضا ـــ للتعليل ، كما هي في قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [٨] .

---

(١) في حاشية الأصل :" ومسوق له عطف على قوله " كائن " وغرضه أن لفظة " في" كما يصح أن تكون للظرفية ، فيقدر " كائن " ، يصح أن تكون للتعليل بمعنى " اللام" ، فيقدر ما يناسبها كمسوق ونحوه" .
(٢) يعني : البيان .
(٣) أي : بالألفاظ
(٤) كالإلهام والوحي . كذا في حاشية الأصل .
(٥) يعني : الأصوليين . انظر : الخصائص لابن جنى ١ / ٢١٧ ـــ تحقيق/ محمد على النجار ـ ط دار الهدي للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ ط٢ ـ بلا تاريخ .
(٦) في الأصل : به .
(٧) انظر رأيه فى نتائج الأفكار ١٢، وحاشية العطار عليه ٩٥ ، والسيد السند هو على بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف ، عالم مشارك في علوم عديدة ، من مؤلفاته : حاشية على الكشاف ، وحاشية

على الرضي على الكافية ، وحاشية على المطول . توفي سنة ٨١٦ هـ . انظر : البغية ٢ / ١٩٦ ،ومعجم المؤلفين ٧ / ٢١٦.

(٨) من الآية ٣٢ من سورة يوسف . وانظر كون (في) للتعليل في الجنى الداني٢٥٠ ، وجعلها الأربلي للسببية . انظر : جواهر الأدب ٢٧٩ .

فيقدر متعلق يصلح أن يكون معمولاً لما بعدها ، فلا حاجة ــ حينئذ ــ إلى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية ، وهكذا سائر العبارات المعنون [١] بها المباحث كالمقاصد [٢] ، والمواقف ، والمقدمة ، وغيرها . كذا ذكره بعض الأفاضل [٣] .

واعلم أن المصنف ــ رحمه الله ــ قدم بحث العامل على غيره (٩/ ب) من قسيميه [٤] ؛ لأنه أشرف منهما ؛ لكونه مؤثرا ، ثم لما كان البحث عن أحوال العامل موقوفا على معرفته ؛ لأن الحكم على الشيء فرع تصوره ، وعلى معرفة أقسامه ، ومعرفة كل واحد منهما موقوفةٌ على معرفة أقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها ، إذ بعضُه فعل ، وبعضه اسم وبعضه حرف على ما سيجيء ، أراد أن يقسم الكلمة أولاً معرفاً لها ، ولكل قسم من أقسامها فقال :

[حَــدُّ الْكَلِمَةِ]

(اعلـم) بالخطاب العام لكل من أراد الوقوف على هذه الرسالة (أولاً) [٥] أي قبل الشروع في المقصود (أن الكلمة) لامها للجنس والحقيقة من حيث هي هي [٦]، ولا مساغ للعهد [٧] للزوم كونها حصة من الجنس ، وههنا ليس كذلك . كذا قاله المصنف في الامتحان[٨] .

---

(١) أي الموصوف بها .

(٢) في الأصل : كالمقصد ، وهوتحريف .

(٣) هو الشيخ الأطه وي . انظر : نتائج الأفكار ١٢ .

(٤) أي : المعمول والعمل .

(٥) قوله "أولاً" منصوب على الظرفية للزمان المتقدم ، وعامله " اعلم" . كذا في كشف الأسرار على الإظهار للأولامشي ٢ / أ ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٩٩ نحو .

(٦) قال الرضي :" فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة ؛ إذ لا دلالة فيه على كثرة " شرح الكافية ١ / ١٤ ، تحقيق/ أحمد السيد أحمد ، نشر المكتبة التوفيقة ــ القاهرة .

(٧) مُسَوِّغُ العهد هو الجامى ، فقد قال :" ويمكن حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة " . الفوائد الضيائية ١ / ١٦٦ ، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي – العراق ــ ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م

(٨) انظر : امتحان الأذكياء في شرح لب الألباب للمصنف البركوي ١٠٥ ، رسالة (ماجستير) بكلية دار العلوم بالقاهرة . إعداد طارق مختار المليجي ١٤١٠ هـ ــ ١٩٨٩ م ، وهذا الشرح محقق أيضا بكلية

اللغة العربية بالقاهرة في رسالة(ماجستير) بعنوان " شرح بركلي على لب الألباب في علم الإعراب " إعداد السعيد عبد العظيم السعيد نصر ١٩٨٩م . وقد رجعت إلى الرسالتين ، والتزمت بعنوان كل رسالة في هوامش النص المحقق ، كما رجعت إلى النسخة المطبوعة باستانبول ، وأشرت إليها .

ولما كان معرفةُ هذه العبارة منه موقوفةً على معرفة أقسام اللام أردتُ أن أبينه بحسب الإمكان فنقول : لا يذهب عليك أن اللام موضوعة لمعان ثلاثة ؛ لأن الإشارة بها إما إلى الطبيعة والحقيقة من حيث هي هي ، يعني بقطع النظر عن الأفراد كُلاًّ أو بعضاً ، وتسمى هذه : " لام الجنس ، والحقيقة ، والطبيعة " ، وهي كما في قولك : " الرجلُ خيرٌ من المرآة " و" الفرسُ خيرٌ من الحمار "، فإن المشار إليه هنا هو نفس الطبيعة بالقيد المذكور، أو إليها في ضمن جميع الإفراد ، وتسمى هذه :"لام الاستغراق"[١]، وهي (١٠ / أ) كما في قوله تعالى : ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [٢] أي : كل فرد من أفراد الإنسان ، ولذا صح الاستثناء منه[٣] بقوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٤] ، أو إليها في ضمن بعض الأفراد ، وهذه تنقسم ــ أيضاًــ إلى قسمين ؛ لأن ذلك البعض إما إن يكون معينا باعتبارعهدته في الذهن ، وتسمى هذه : "لام العهد الذهني" وهي كما فى قولك : " ادخُلِ السوقَ[٥] واشتَرِاللحمَ " حيث لا عهد في الخارج ، وإما غير معين بهذا التعيين بل بأمر آخر غيره وتسمى هذه : " لام العهد الخارجي" وهو قسمان ؛لأن المشار إليه إما أن يكون حاضراً، ويسمى هذا "عهدا خارجيا حضوريا " كما في قولك لمن يدخل من الباب : أغلق البابَ ، أي : الحاضر بين يديك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[٦] وإما أن يكون مذكوراً ، ويسمى هذا "عهدا خارجيا ذكريا " كما في قولك : جاءني رجلٌ فأكرمت الرجلَ ، أي : السابق ذكره ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[٧]هذا ماسمعته من تقرير الشيخ الوالد[٨]ــ رحمه الله ــ فاحفظه؛ فإنه نفيس جداً .

---

(١) الاستغراق يكون حقيقة كما في الآية المذكورة ، و يكون مجازا كقولك : زيد الرجل. أي: الجامع لكل صفات الرجال . انظر: مغني اللبيب لابن هشام ٦٢، تحقيق د. مازن المبارك ــ ط دار الفكرــ بيروت.

(٢) الآيتان ١،٢ من سورة العصر .

(٣) انظر : المقتضب للمبرد ٢ / ١٤١ ، تحقيق الشيخ عضيمة ــ ط المجلس الاعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥ هـ ــ ١٩٩٩٤م .

(٤) من الآية ٣ من سورة العصر .

(٥) ومنه قوله تعالى :﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ ﴾ يوسف / ١٣. انظر : جواهر الأدب للإربلي ٣٨٣ ، تحقيق د. أحمد حامد نيل، نشر مكتبه النهضة المصرية ١٤٤٠٤ هـ ــ ١٩٨٤ م .

(٦) من الآية ٣ من سورة المائدة

(٧) من الآيتين ١٥ ،١٦ من سورة المزمل .

(٨) هو الشيخ إبراهيم المشتهر بفيض الله السندي ، كان حيا سنة ١١٩٧ هـ ، وهو سندي الأصل، قدم المدينة المنورة ، فكان من علمائها ، ومن تلاميذه الشيخ محمد الأسكداري مفتي المدينة ، المتوفى سنة ١١٩٩ هـ . انظر : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ٥٨/٤ ، وبروكلمان ١١١/٩ .

ثم قال ــ أعني المصنف في الامتحان- بعد أن تكلم على اللام بما مر :" وتاؤها ــ أي الكلمة ــ للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا (١٠ / ب) تنافي بينها وبين الجنس[١] لا من حيث وجوده في ضمن البعض أو الكل ، وإنما التنافي بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ، وأما الوحدة النوعية أو الجنسية فليست من معاني التاء في مثلها ، بل الأُولَى أحدُ معنييها [٢] في نحو : دحرجة واستخراجة ، ومعنى صيغة " فِعْلَة"ـ بالكسرـ وقولهم [٣] : التاء في مثل " تمرة " للفرق بين الجنس والواحد لايقتضي التنافي ، بل الاختلاف ، وكم بينهما . نعم ، فُرِّقَ بين كَلِم وكلمة ، ونحو: ثَمَر وثمرة بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأُولى دون الثانية " [٤] . انتهى كلامه ، وبيانُه : أن الوحدات ثلاثةٌ : جنسية ، وهى كما فى "حيوان"، ونوعية ، وهى كما فى " إنسان" ، وشخصية ، وهي على قسمين : شخصية كلية ، وهي التي يكون مدلولها شخصا لا بعينه بل على طريق البدل بلا أو لوية كما في " رجل "، وشخصية فردية وهي التي يكون مدلولها شخصا بعينه ، كما في " زيد " ، فقول المصنف : " الشخصية " احترازٌ [٥] عن الجنسية ، فإنها ليست من معاني التاء أصلاً ، وهذا معنى قوله :" فليست من معاني التاء في مثلها " ، وعن النوعية أيضا ، فإنها ليست من معانيها في مثل : كَلْمة [٦] مما كان من الثلاثي على وزن : فَعْلَة ــ بفتح الفاء ــ بل هذه (١١/ أ) تكون للمرة : كضَرْبَة . نعم ، تكون من معانيها في مثل :" دحرجة واستخراجة " مما هو من غير الثلاثي على وزن : " فَعْلَلَة" [٧] ــ بالفتح ــ وأما في " فِعْلَة " ــ بالكسرــ فإنها للنوع كما هو معلوم ، وهذا معنى قوله : " بل الأُولى أحدُ معنييها [٨] في نحو : دحرج واستخراجة ، ومعنى صيغة فِعْلة ، بالكسر" .

وقوله : " الكلية " احتراز[٩] عن الشخصية الفردية ، فإنها ليست من معاني التاء أصلاً مثل الجنسية .

---

(١) انظر : الهمع ١ / ٢٤ ، والرضي على الكافية ١ / ١٤ .

(٢) في الأصل : معنيها .

(٣) أي النحاة : انظر : المقتضب ١٣ / ٣٤٦ .

(٤) امتحان الأذكياء ١٥٠ .

(٥) في الأصل : احترازا .

(٦) كَلْمَة لغة في كِلْمَة لبني تميم . انظر : ابن يعيش على المفصل ١ / ١٩ .

(٧) قوله " على وزن فَعْلَلَة " زيادة لا داعي لها ، لأن المصنف ذكر " دحرجة " ، و" استخراجة " في تمثيله ، "واستخراجة " ليست " فَعْلَلَة" .

(٨) في الأصل : معنيها .

(٩) في الأصل : احترازا .

ولمّا استشعَر من قوله : " وقولهم إن التاء " إلى قوله : " وكم بينهما " أي بين الاختلاف والتنافي من فرق ، فإن المختلفين يمكن اجتماعهما بخلاف المتنافيين سؤالاً [١] ، هو : أنه لما لم يكن بين الواحد والجنس تناف فليستعمل أحدهما مقام الآخر ، أجاب عنه بقوله : " نعم" إلى آخر العبارة ، ومعناه أنّ التنافي بين الواحد والجمع مُسَلّم . تأمل هذا المقام ، فإنه صعبُ المرام .

ثم الكلمة والكلام [٢] مشتقان من الكَلْمِ بمعنى الجَرْحِ [٣] ، لأنهما يؤثران في النفس كالجَرْح[٤] .

قال الإمام عليٌّ بنُ أبي طالب [٥] :

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْتِئَامُ … وَلاَ يُلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ [٦]

ومما يقرب من هذا المعنى قول أبي الطيب المتنبي [٧](١١ / ب) :

---

(١) "سؤالا " مفعول " استشعر ".

(٢) الأكثرون على أن " الكلام " اسم مصدر ، لأن فعله الجاري عليه " كلّم" أو " تكلّم" ، وذهب بعضهم إلى أنه مصدر " كَلِم" نحو : سلم سلاما . انظر : ابن يعيش على المفصل ١ / ٢٠ ،٢١ .

(٣) في اللسان (جرح)٥٨٦ :" الجَرْحُ :الفعل ، جَرَحَه يَجْرَحُهُ جَرْحاً : أَثّر فيه بالسلاح... والاسم : الجُرْح ــ بالضم ــ والجمع : أَجْرَاح ، وجُرُوح ، وجِرَاح ، وقيل : لم يقولوا : أجْرَاح إلا ما جاء في الشعر " .

(٤) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٢١ ، ورده الرضي حيث قال :" وهو اشتقاق بعيد " ، وعلله الشريف بقوله : " لبعد المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا " . لرضي على الكافية وحاشية الشريف عليه ١ / ٢ ــ ط دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان .

(٥) هو الإمام علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، ابن عم النبي ، وزوج ابنته فاطمة وأحد الصحابة الكرام ، ورابع الخلفاء الراشدين ، توفي سنة ٤٠ هـ . انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٣ /١٦ –٣٧ ، والأعلام٤ / ٢٩٥ــ ط دار العلم للملايين ــ بيروت ــ ط ١٥ ــ٢٠٠٢ م .

(٦) البيت من الوافر ، وهوغير منسوب في الفوائد الضيائية للجامي ١ / ١٦٥ ، وفي شرح الكَرْمَاني على صحيح البخاري ٨٨/١ ــ ط دارإحياء التراث العربي ــ بيروت ١٤٠١هــ . وجِرَاحَات جمع جِرَاحَة ، وتُجْمَعُ ــ أيضاً ــ على جِرَاح على حَدِّ : دِجَاجة ودِجَاج . انظر: اللسان (جرح) ٥٨٦ .

(٧) هو أحمد بن الحسين شاعر العربية الأكبر ، ولد بالكوفة ، وتنقل بين القبائل يشافه أرباب الفصاحة واتصل بالأمراء والسلاطين ، ومن أهمهم سيف الدولة الحمداني الذي لازمه في سلمه وحربه ، وأثنى عليه في جل قصائده . توفي سنة ٣٥٤ هـ . انظر : الأعلام ١ / ١١٠ ،١١١، ووفيات الأعيان١ / ٤٤ ــ ٤٦ .

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ[١] فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ   عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطَّعْنِ خِرْصَانَا [٢]

(و) الواو اعتراضية[٣](هي) أي : الكلمة (اللفظ) هو في أصل اللغة : مصدر بمعنى الرمي [٤]، وهو بمعنى المفعول [٥]، فيصدق على مالم يكن صوتا ولا حرفا ، كما يقال : لفظت الرّحَى الدقيقَ ، وما هو حرف واحد ، أو أكثر مهملاً [٦] كان أو مستعملاً ، وفي عرف اللغة أخص من هذا حيث لا يطلق إلا على ما خرج من الفم من الصوت المعتمد حرفا واحدا أو أكثر مهملاً كان أو مستعملاً ، فلا يقال : لفظ الله ، لاستحالة الجارحة عليه ــ تعالى ــ بل يقال : كلمة الله [٧] . وفي اصطلاح النحاة : صوت من شأنه أن يصدر من الفم [٨] . وهذا أعم من المعنى الثاني ؛ لأن الثانى ــ وهو عرف اللغة ــ صادر[٩] من الفم بالفعل ، وما من شأنه أن يصدر من الفم ، سواء صدر منه أَوْ لا . قال المصنف [١٠] : " وتعريفه المشهور ــ وهو ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكما ــ دوري ــ لتوقف التلفظ على اللفظ ــ ولا مجال للجواب المشهور في أمثاله ، وهو : كون المراد بما في التعريف لغويا ؛ لما عرفت أنه الرمي ، فلا يصح تفسير الاصطلاحي به كما لا يخفى " . انتهى .

---

(١) في الأصل : ألسنتهم ، وهو تحريف .

(٢) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة قالها المتنبي في مدح أبي سهل بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكي . انظر : ديوانه ٣٩٩ ، تحقيق / د. عبد المنعم خفاجة ، نشر مكتبة مصر بالفجالة ــ القاهرة . وليس في البيت شاهد نحوي ، وإنما أورده الشارح للاستئناس به على اشتقاق الكلمة من الكلم ، وهو الجرح ، وأن للسان تأثيرا كتأثير السنان ، فمعنى البيت : أن خِرصانهم ــ وهي الأسنة ــ ماضية في الطعن كمضاء ألسنهَم في النطق ، وكأن ألسنهم قد جعلت خرصانا على رماحهم .

(٣) ويجوز أن تكون حالية ، قاله الأولامشي في كشف الأسرار ٢ / أ .

(٤) انظر : لسان العرب (لفظ) ٤٠٥٣ .

(٥) قال ابن مالك : " اطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق : خلق ، والمنسوج : نسج " . شرح التسهيل ١ / ٤

(٦) قال السيد الشريف : " المهملات هي الألفاظ غير الدالة على معنى بالوضع " . كتاب التعريفات ٢٥٨ ــ ط مكتبة لبنان ــ بيروت . وانظر : النص المحقق ٢٦٥ .

(٧) انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٢ .

(٨) انظر : التصريح وبس عليه ١ / ١٩ ، ٢٠ ، والنتائج ١٤ .

(٩) فى الأصل : الصادر .
(١٠)هذه عبارة الأطه وي في نتائج الأفكار ١٤ نقلا عن المصنف ، أما عبارة المصنف في الامتحـان ١٥١ فهي :" وتعريفه المشهور دوري ، ولا مجال هنا للجواب المشهور في أمثاله ، وهو كون المراد ممـا فـي التعريف لغويا كما لا يخفى " .

وأقول : الذي يظهر أنه يصح بالحمل على معنـاه فـي عـرف اللغـة ، لمـا علمت أنه مختص بما خرج من الفم (١٢ / أ) مـن الصـوت المعتمـد لـا مطلـق الرمي . تأمل .

ويخرج بهذا القيدِ الدوالُّ الأربعُ [١] ، وحديثُ النفس ، ولسانُ الحال ، والحركـاتُ والحروفُ ، والصيغُ ، على قول مَنْ [٢] يجعلُ اللفظ هو نفس الصوت المكيف لا الكيفيـة له ، وأما على قول مَنْ [٣] يجعله هو نفس الكيفية ، فإنها داخلة فيه [٤] ، ويخرج به ــ أيضا ــ الجُمَلُ الواقعة مسندا إليها في نحو : " زيد قائم جملة اسمية " ، فإنها في حكـم الكلمات وتأويلها لاهي هي .

وكـذا الضـمائر الواجبـة الاسـتتار ؛ لـأن التحقيـق أن الكلمـات المسـتتر فواعلها دالة بصيغها عليهـا بلـا فاعـل لفظـي أصـلا ، وإنمـا حكمـوا بوجـوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من أن كل فعل وشبهه لابد لـه مـن فاعـل لفظـي . كـذا قاله المصنف ، وله في إثبات مُدّعَاهُ أبحاثٌ [٥] تطلب من الامتحان [٦] .

وبعضُهم زاد في الحد لإدخال الضـمائر المـذكورة بعـد قولـه " صـوت مـن شأنه أن يصدر من الفم " : " وتجري [٧] عليـه أحكـام اللفـظ كـالعطف والإبـدال"[٨] ولا حاجة إليه ، لما علمته من كلام المصنف [٩] .

---

(١) الدوال الأربع هي : الخط ، والعقد بالأصابع أو الحساب ، والإشارة ، والنِّصبة ، وهي العلامة المنصـوبة كالمحراب للقبلة . انظر: ابن يعيش على المفصل ١ / ١٩ ، والرضي على الكافية ١ /١٣ .
(٢) هو الشيخ ابن سينا كما في النتائج ١٩ .
(٣) في يس على التصريح ١٩/١ :" الصوت يستعمل بمعنيين : بمعنى المصدر المذكور ، وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر ، وهو المراد هنا " .
(٤) فى الأصل : فيه أيضًا .
(٥) جمع بحث على أبحاث قليل ، والغالب أن يُجمع في القلة على أَبْحُـث ، وفـي الكثـرة علـى بحـوث . انظر : الرضى على الشافية ٢/٩٠ تحقيق محمد نور الحسن وزميليه – ط دار الكتب العلمية ــ بيـروت ــ لبنان ١٣٩٥ هــ ــ ١٩٧٥ .

(٦) انظر : امتحان الأذكياء ١٥١ ــ ١٥٣ .
(٧) فى الأصل : أو تجري .
(٨) انظر: يس على التصريح ٢٠/١ .
(٩) أي : من قوله : " لأن التحقيق " إلى قوله " من فاعل لفظي " .

وعرفه باللام للتنصيص على الجنسية أو الماهية ، ولهذه النكتة ــ أيضا ــ عدل عن قولهم : " وُضِع " إلى قوله (الموضوع) ولأن اسم المفعول أدل على المقصود ، وهو البقاء فى الحال (١٢/ب) لتبادره منه بخلاف الماضى ، فإنه إنما يفهم منه البقاء في الحال بالاستصحاب [١] . ثم الوضع مطلقا : تعيين شيء لشيء ، بحيث متى أدراك الأول علم الثاني ــ ولو بغيره ــ للعالم بالوضع [٢] ، واللفظي منه نوعان : شخصي ، وهو : تعيين لفظ معين بنفسه ــ أي بمادته وجوهره ــ لمعنى ، وجعله بإزائه . ونوعي ، وهو : تعيين هيئة إفرادية أو تركيبية لمعنى ، وكل منهما ــ أعني الشخصى والنوعي ــ باعتبار تشخص المعنى الموضوع قسمان ؛ لأن الواضع حين الوضع إما أن يتعقل شخصا بعينه ويضع ذلك اللفظ بإزائه ، ويسمى هذا وضعا خاصاً بموضوع له خاص ، فإن كان اللفظ الموضوع معينا بنفسه يسمى الوضع شخصيا ، كما إذا تعقل الواضع حال الوضع ذات " زيد " ، ووضع لفظه بإزاء تلك الذات ، وإن كان اللفظ الموضوع هيئة يسمى الوضع نوعيا ، سواء كانت تلك الهيئة إفرادية كما في "ضرب" و " ضارب" ، أو تركيبية إسنادية كما في " برقَ نَحْرُهُ " [٣] ، أو غيرها ، كما في " عبد اللّه " ، و " سيبويه " ، و" خمسةَ عشرَ " أعلاما ، وإما أن يتعقل شخصا لا بعينيه ، بل بأمر عام ، ويسمى ذلك وضعا عاما لموضوع له خاص ، ولا يكون وضع هذا إلا شخصيا ؛ لعدم تصور كون اللفظ الموضوع فيه (١٣/ أ) هيئة ، بل إنما يكون لفظا معينا بنفسه أي : بمادته وجوهره ، كما في أسماء الإشارة والموصولات ، والمضمرات ، فإن الواضع حين وضع أسماء الإشارة تعقل المعنى المشخص أي : كل فرد من أفراد المفهوم المشار إليه مطلقًا ، والمشخص صفة لكل واحد من حيث إنه المراد المشار إليه هنا ، ولا يجوز أن يكون صفة للمشار إليه بخصوصه كما لا يخفى ، وكذا الكلام في وضع الموصولات ، والمضمرات .

(١) الاستصحاب هو : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل ، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الأصل في الأفعال ، وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب . انظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ١٦٣ .

(٢) انظر : كتاب التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ٢٧٣ .

(٣) في ابن يعيش على المفصل ١ / ١٩ :" :" برق نحرُه ، وتأبطَ شرٌه ، فإن هذه الأشياء جمل خبرية ، وبعد التسمية كلم مفردة ، لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع " .

وإما أن يتعقل أمرا كليا باعتبار تعقله كذلك ــ يعني على عمومه ــ ويسمى هذا وضعًا عامًا لموضوع له عام ، فإن كان اللفظ معينا بنفسه يسمي الوضع شخصيا كما إذا تصور معنى "الحيوان الناطق " ووضع لفظ " الإنسان" بإزائه ، وإن كان هيئة يسمى الوضع نوعيا كما إذا تصور معنى " الحيوان الناطق " ــ أيضا ــ ووضع لفظ بإزائه ، وإما أن يتعقل أمر كليًا باعتبار خصوصية بعض أفراده ، وهذا القسم لا وجود له في الخارج ؛ لأن الخصوصيات لا يعقل كونها مزالة لملاحظة كلياتها بخلاف العكس .

ويخرج بهذا القيد[١] عن حد الكلمة المُهْمَلَاتُ[٢] كـ " ديز" مقلوب " زيد " ؛ إذ (١٣ / ب) لا وضع فيها ، والمُحَرَّفَاتُ [٣] عن الوضع غلطا كـ " الميشوم " المحرف عن المشئُوم[٤] فإن المُحَرِّف الأول لم يقصد جعله لمعنى [٥] ، بل إنما قصده به بتوهم أنه موضوع له ، وكذا مقتضيات الطَّبْع [٦] كـ " أحّ " ، والمجاز ؛ لأنه لا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا ، كما نقله المصنف عن حاشية المطول [٧] ، ثم قال المصنف : " نعم ، قد يقال : أن المجاز موضوع بالنوع ، بمعنى أن كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره إذا وجدت علاقة من العلاقات المعتبرة ، ولكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل : نسميه وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح ، فظهر أن الوضع يخص الحقيقة وأن الاستعمال يعمها ، والمجاز والكناية " [٨] . تأمل .

---

(١) يعنى به قيد " الموضوع " .

(٢) في ابن يعيش على المفصل ١ / ١٩ : " المهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ، ولم يضعه الوضع بإزاء معنى نحو : ديز، مقلوب " زيد " .

(٣) المُحَرّفات جمع مُحَرّف ، وهو اللفظ المغير عن الشكل الذي وضعه الواضع إزاء معنى . قال ابن يعيش :" اللفظة إذا صُحِّفَت ، وفُهِم منها مصحفة معنى ما ، فلا تسمى كلمة صناعية ، لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع " شرح المفصل ١ / ١٩ .

(٤) في اللسان (شأم) ٢١٧٧ : " الشُؤْم خلاف اليمن ، ورجل مشئوم على قومه ، والجمع :" مشائيم ".

(٥) في الرضي على الكافية ١ / ١٢ " ومحرفات العوام ... ليست ألفاظا موضوعه لعدم قصد المُحَرِّف الأول إلى التواطؤ " .

(٦) مقتضيات الطبع هي الألفاظ التي تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع نحو لفظ : " أحّ " الذي مثل بــه الشارح ، فإنه يقال عند السعال ، فيفهم منه أذى الصدر ، ونحوه "أَخّ" فإنه يفهم منه استغراقه في النوم . انظر : الرضي على الكافية ١ /١٣ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ١٩ .

(٧) انظر : حاشية المطول للسيد الشريف ٢١٨ . ط دار الطباعة العامرة ــ استنابول سـنة ١٢٨٩ هــ ، وامتحان الأذكياء ١٥٣ .

(٨) امتحان الأذكياء ١٥٣ ، ١٥٤ .

قوله (لمعنى) والمعنى هو ما يقصد بشيء ، فهو إما مَفْعَل اسم مكان بمعنى المقصد ، أو مصدر ميمي بمعنى المفعول ، أو مخفف معنى اسم المفعول كـ " مَرْمَى" [١] . كـذا قاله الفاضل الجامى [٢] .

واعلم أن المصنف ذكر عند قول البيضاوي : " مفرداً " [٣] أبحاثا فقال : " الأول : أنهم اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها ، فالزمخشري والمُطَرِّزِى [٤] خمسا : لفظ ، دلالة ، معنى ، مفرد ، وضع [٥] ، وابن الحاجب [٦] ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناءً (١٤ / أ) عنها بالوضع [٧] ، والمصنف ــ يعني البيضاوي ــ حذف المعنى [٨] أيضا ؛ إذ دلالة الوضع على المعنى أوضح منها عليها وإن كانتا التزاميتين لذكره في مفهومه ــ كما سبق ــ دونها .

---

(١) قال عصام الدين الإسفراييني :" وهو أقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير له لتخفيفه " شرح الكافية للعصام ١ / ١٨ رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد / د. محمد عبد الغني شعلان ــ ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م .

(٢) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ١٦٧ ، والجامى هو عبد الرحمن بن أحمد الشيراوي ، ولد بـ " جام " وعاش بهراة ، من مؤلفاته الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح النقابة مختصر الوقاية في الفقه الحنفي ، توفي سنة ٨٩٨ هـ . انظر : الشقائق النعمانية ١ / ٣٨٩ ــ ٣٩١ ، والشذرات ٧ / ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٣) انظر : امتحان الأذكياء (متن اللب) ١٥٤ .

(٤) هو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن على المطرزى ، ولد بخوا رزم سنة ٥٣٨ هـ ، وهي السنة التي مات فيها الزمخشري ، لذا قيل عنه : خليفة الزمخشري ، قرأ على أبيه وغيره ، توفى سنة ٦١٠هـ ، من مؤلفاته : المصباح في النحو . انظر : بغية الوعاة ٢ / ٣١١ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ٧١ .

(٥) قال الزمخشري :" الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع " المفصل ٦ ، وقال المطرزى: " كل لفظة دلت على معنى بالوضع هي كلمة " . المصباح في النحو ٥١ ، تحقيق مقبول على النعمة ــ ط دار البشائر الإسلامية ــ بيروت ــ ط ١ ــ ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣ م.

(٦) هو جمال الدين عثمان بن عمر ، ولد بإسنا من صعيد مصر سنة ٥٧١ هـ ، وبرع في الأصول والعربية من مصنفاته : الكافية في النحو وشرحها ، والشافية في الصرف ، وشرح المفصل ، توفي سنة ٦٤٦هـ انظر : البغية ٢ / ١٣٤ ، والشذرات ٥ / ٢٣٤ .

(٧) قال ابن الحاجب :" الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " الكافية بشرح الرضي ١ /١١ .

(٨) قال البيضاوي :" الكلمة ما وضع مفردا " . الامتحان (متن اللب) ١٥٤ وما بعدها .

وتمييز [١] الحق منها يستدعي مقدمة هي : أن المعرِّفَ ثلاثة ؛ لأنه إما أن يقصد به تمييز صورة حاصل عما عداها فلفظي ، حقه أن يكون بمرادف أوضح من المعروف عند المخاطب ، فيجوز فيه التعاكس نحو : القِصَاصُ القَوَدُ ، فإن لم يوجد أي – المرادف– ذكر مركبٌ لا يقصد تفصيله ، بل تعيين المعنى ، فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعاً وهذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى ، فلذا سمي لفظيا ، ويستعمله أرباب اللغة ، أو تحصيل صورة ، فإن كان في الحقائق الموجودة ، فإما بمجرد الذاتيات فحَدٌّ حقيقي تام إن بجميعها ، وناقص إن ببعضها ، وإلا فرسم حقيقي ، وتحديد الحقائق متعسر بل متعذر ، فإن الجنس شبيه بالعرض العام ، والفصل بالخاصة ، وإن كان في المفهومات [اللغوية] [٢] والاصطلاحية فأمرها سهل ، فإن اللفظ إذا وضع في اللغة ، أو الاصطلاح لمفهوم مركب ، فما كان داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه (١٤ / ب) به يسمي حدا اسميا ، وما كان خارجا عنه كان عرضيا ، وتعريفه به يسمى رسما اسميا ، فتحديدها في غاية السهولة . كذا أفاده الشريف في مواضع من كتبه ، فنقول[٣] : الزائد مقدم لناقص إن قبل اصطلاحه من كل وجه لكن نقص للاستلزام المذكور ، فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات ، أو اكتفاء بالبعض لحصول التمييزعن جميع ما عداه ، فحد ناقص ، والتام أولى ، وإن لم يقبل أصلا ، وأراد تحديد[٤] الاصطلاح فذلك ــ وإن كان لا مشاحة في الاصطلاح ــ غير مقبول بلا داع .

فإن قيل : بحسب التناول والتمييز لا بحسب المفهوم بأن قال المراد تمييزه عن جميع ماعداه وذلك يحصل بما ذكرنا ، والاختصار مطلوب ، فهذا كلام سديد ، لكن ينبغي أن يقتصر حينئذ على لفظين نحو : لفظ مفرد ، أو موضوع ؛ إذ الموضوع في المركبات هيئة وهي ليس بلفظ كما سبق ، ولو سلم فالمتبادر هو الشخصى كما ذكرنا في التعريف والتعريف يجب حمله على المتبادر " . انتهى كلامه [٥] . فليت شعري ! ما وجه عدوله هو عن زيادة المتقدم ، وميله إلى نقصان المتأخر مع أنه قد تكلم فيه بما علمت ؟ ولعل وجهه الميل إلى طريق الاختصار المرغوب فيه في هذه الأعصار(١٥/ أ) مع رغبة المتأخرين في هذا الطريق مع أن التمييز عن جميع ماعدا المطلوب حاصل بها أيضا ، وإن كان حدا ناقصا ، والتام أولى منه ، لكن نكتة الاختصار تعادل الأولوية .

(١) في الأصل : وتميز .

(٢) إضافة من الامتحان .

(٣) ما زال الكلام للمصنف البركوى .

(٤) فى الأصل : تجديد ، وهو تصحيف.

(٥) أي: المصنف في الامتحان ١٥٤ ــ ١٥٦ .

وإنما اختار من طريقيه ماسلكها ابن الحاجب ، وترك ما سلكها البيضاوي مع أنها أخصر ؛ لأن هذه الرسالة مجعولة للمبتدئ كما مر ، وهو لا يليق به الاختصار الكلي لغباوته ، ففي سلوكه طريقة ابن الحاجب مراعاة للأمرين جميعا ، وإنما لم يعكس بأن ذكر دلالة ، وترك المعنى الذي دلالة الوضع عليه أوضح منها عليها كما قاله ؛ لأنه لم يسبق إليه ، ففي ذكره دونها تأسيا بالسلف تأمل ،وافهم ، واعلم أنه يخرج بالقيد المذكور [١] عن حد الكلمة حروف الهجاء من حيث إنها حروف هجاء ؛ لأنها من هذه الحيثية لم توضع لمعنى ، وإنما الغرض من وضعها حصول التركيب ، ولا يرد نحو همزة الاستفهام مما له معنى من الحروف المذكورة لأنها من هذه الحيثية لم توضع لمعنى (مفرد) هو بالجر نعت لمعنى [٢] وهو ــ أعني المعنى المفرد ــ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه [٣] كـ "زيد" (١٥ / ب) فإن حرف الدال منه ــ مثلا ــ لا يدل على عضو من أعضائه بل المجموع يدل على المجموع ، وكذا " عبد الله " علما [٤]، لا يدل على شيء منه أيضا ، وبهذا القيد يخرج عن الحد المركباتُ كلاميةً كانت أو غيرَ كلاميةٍ ، ونحو : " قائمة " ، و " بِصْرِيّ " مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه ، لكن لشدة امتزاجه يُعَدُّ لفظاً واحداً [٥]. فافهم .

(١) يعني قول المصنف في المتن : " لمعنى " .

(٢) لم يرتض الرضي أن يكون " مفرد " صفة لمعنى . قال : " المشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ ، فيقال : اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحد للتبيين " . شرح لكافية ١ /١٣ .

(٣) هذا اصطلاح أهل النطق ، وذكره في النحو من خلط اصطلاح بآخر ، والمفرد عند النحاة هو اللفظة الواحدة .انظر : الصبان على الأشمونى ١ / ٢٦ ، وكتاب التعريفات للسيدالشريف الجرجاني ٢٤٠ .

(٤) ذهب الفاضل الإسفراييني إلى أن " عبد الله " كلمتان حيث قال : " إن مثل عبد الله كلمتان بدليل أنهم أعربوا الاسمين بإعرابين مختلفين ، والكلمة الواحدة لا تكون معربة بإعرابين " . الضوء على المصباح للإسفراييني ١٥ ، رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية إعداد/ د.حسين البدري النادي ١٩٧٣ م . وتعقبه الشيخ البسطامي بأن ما ذهب إليه ضعيف ؛ لأن " عبد الله " في حال العلمية كلمة واحدة ، وهو معرب بإعراب واحد، وأما حركة المضاف

إليه فهي محلية ، وليست بحركة إعرابية في هذه الحالة ، ولما كان آخره مشغولا بالإعراب المحلي ، والجزء الأول فارغا أظهر فيه إعرابه . انظر : الرشاد في شرح الإرشاد للبسطامي ١ / ١٦١ ، رسالة (ماجستير) بكلية اللغة العربية بالمنوفوفية . إعداد / محمد شحاتة عبد الحميد الشرقاوي ١٤٢٣ هـ ــ ٢٠٠٠ م .

(٥) في الأصل : " بعد لفظ لا من أحدا " ، وهو تحريف ، والتصحيح من النتائج (قسم العامل) ٧٣.

[أقسام الكلمة ثلاثة أولها : الفعل]

ثم لما بين المصنف حقيقة الكلمة أراد أن يبين أنواعها فقال : (ثلاثة) [١] فهو مرفوع على أنه صفة لمحذوف [٢] فالمعنى : وهي أنواع ثلاثة (فعل) تذكر ما هو في شرح قوله : " ثلاثة أشياء " [٣] ، ثم هو من تقسيم الكلي إلى جزئياته لا الكل إلى أجزائه [٤] .

وسُمِّيَ الفعلُ فعلاً باسم مدلوله التضمني الذي هو الحدث ، كما ستعرف ذلك [٥] إن شاء الله تعالى ، وقدمه على الاسم عكس ما في الكافية [٦] وغيرها [٧] ؛ لأن المقصود الأهم هنا بيان العامل ، والفعل أصل فيه ، ولأن كله عامل بخلاف الاسم كما يأتي بيانه [٨] .

---

(١) ذكر ابن الحاجب دليل الحصر في الثلاثة فقال : " لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا الثاني : الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني : الاسم ، والأول الفعل ، وقد عرف بذلك حد كل واحد منها ". الكافية بشرح الرضي ١ / ١٩، وزاد بعضهم على أقسام الكلمة قسما رابعًا سماه الخالفة ، وهو اسم الفعل . انظر : الهمع ٣ / ١٠٤ .

(٢) هذا المحذوف خبر "أن" حيث إن عبارة المتن " اعلم أولا أن الكلمة ... ثلاثة " . ويمكن أن تكون " ثلاثة " هي الخبر على تقدير مضاف إليه محذوف ، والمعنى : أن الكلمة ثلاثة أنواع ، أو أقسام .

(٣) يعني أن إعراب قوله :" فعل" كإعراب " عامل " في قول الماتن : " وهو ثلاثة أشياء : العامل " فقد قال الشارح فيه : " هو بدل مفصل من مجمل إن جعل الحكم قبل العطف ، وأما إن جعل العطف قبل الحكم فالثلاثة بدل الكل من الكل " . النص المحقق ١٤٧ .

(٤) في كلامه إشارة إلى دفع ما قيل : أن عطف أقسام الكلمة بالواو يجعل الكلمة تطلق على الثلاثة معا ، لأن الواو المطلق الجمع ، وحاصل الدفع : أن هذا من تقسيم الكلي إلى أجزائه وهذا يعني أن هذه الثلاثة مندرجة تحت الكلمة اندراج الإنسان ، والفرس ، والبقر ، ونحوه تحت " الحيوان" وليس من تقسيم الكل إلى أجزائه كقولهم : السّكَنْجَبِينُ خَلٌّ وعسلٌ . أي شراب مركب من خل وعسل معا ، ويراد به كل حامض وحلو ، ويمكن أن يقال في دفعه ــ أيضا ــ

أن مطلق الجمع ليس معناه المعية بل معناه اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما قصده المتكلم من الإثبات .انظر : الرشاد في شرح الإرشاد للبسطامي ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) في صـ ١٦١ .

(٦) انظر : الكافية بشرح الرضي ١ / ١٧ .

(٧) انظر : المفصل صـ ٦ .

(٨) انظر : صـ٢٨٤ .

(وهو) أي الفعل في العرف (ما) أي لفظ ، ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على أحد الأزمنة بالهيئة قال : (دل بهيئته) وعدل عن قولهم [(١)] اقترن لفظه بأحد الأزمنة المشهورة ؛ لأن ظاهر (١٦ /أ) هذه العبارة لا يفيده ، بل إنما يقتضي اقتران لفظه وليس كذلك ، ولا يفيد المراد إلا بتأويل بعيد نحو : لودل على اقتران معناه التضمني [(٢)]كما أول به السيد الشريف [(٣)] أولو اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى أحد الأزمنة كما أول به الفاضل الجامى[(٤)] ومن تبعه[(٥)] ، أو اقترن بنفسه بدلالة أحد الأزمنة أو دالة ، بأن اشتمل على هيئة دالة عليه كما أول به المصنف ، والكل في الامتحان [(٦)] .

(وضعاً) هو بحذف مضاف أي : دلالة وضع ، وبقوله " مادل بهئته " يخرج مالم يدل على الزمان أصلا نحو : " رجل " ، و " ضُرِب " علما ، وما دل بمادته نحو : " أمس " ، و" الآن" ، و" غداً " ، و " الصّبُوح" [(٧)] ، و" الغَبُوق " [(٨)] ، فإن كلا منها إنما يدل على الزمان بالمادة لا بالهيئة . وبقوله " وضعاً " يخرج أسماء الأفعال لكونها منقوله عن المصادر ، أو الأصوات ، أو الظروف ، واسما [(٩)] الفاعل والمفعول ؛ لأنهما وإن دَلاّ على الحال لكن دلالتهما عليه بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع . وبه يدخل الأفعال الإنشائية [(١٠)] المنسلخة عن الزمان كـ "عسى" ، فإنها تدل بحسب الوضع ، وإن لم تدل الآن (على أحد الأزمنة الثلاثة) التي هي الماضي ، والحال ، والاستقبال .

---

(١) انظر : المفصل ٢٤٤ ، والكافية بشرح الرضي ٤ / ٥ .

(٢) أي : الحدث .

(٣) انظر: حاشية الشريف على شرح الكافية للرضى ١٢/١ . ط العلمية .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ٢٢٨/٢ .

(٥) كعصام الدين الإسفراييني في شرحه للكافية١٥٣٥/٣ .

(٦) انظر : امتحان الأذكياء ١٦٣ .
(٧) الصَّبُوح : الشراب في الغداة . انظر : اللسان (صبح) ٢٣٨ .
(٨) الغَبُوق : الشراب في العشي . انظر : اللسان (غبق) ٣٢١٠ .
(٩) في الأصل : واسمي .
(١٠) سواء أكان الإنشاء لازما كما في "عسى" أو غير لازم كما في " بعت " و" اشتريت " . كذا في الرضي على الكافية ١ / ٢٧ .

فإن قلت : إن المضارع (١٦ / ب) دال على زمانين بالاشتراك فهو خارج بقوله " على أحد الأزمنة " . قلنا : إنه في أحدهما حقيقية ، وفي الآخر مجاز على خلاف في أنه في أيهما حقيقة [١] ، فلا يدل بالوضع إلا على معناه الحقيقي، وأما المجازي فلا وضع فيه كما مر نقله عن المصنف [٢] ، ولو سلم الاشتراك فلا نسلم أنه لم يدل على أحد الأزمنة بل هو دال على أحدهما ، لأن الدال على شيئين دال على أحدهما قطعا وبمجموع القيود المذكورة صار التعريف جامعا مانعا ، ولهذا مال إليه دون غيره من التعاريف .

[خَوَاصُّ الْفِعْلِ]

ولما كان الحد أشرف من الخاصة لكونه من الذاتيات ، وأنفع في نفسه ؛ لأنه يفيد التمييز الذاتي ، قدمه على قوله (ومن خواصه) وإن كان تمييز الأفراد بالخاصة أوضح منه بالحد ، وأنفع للمبتدئ ، ثم الظرف مستقر ، خبر مقدم على المبتدأ الذي هو" دخول قد ، وكذا "[٣]، على ما مشى عليه ؛ لأن حق المبتدأ وما تعلق به التقديم و"مِنْ " فيه للتبعيض ، فيكون المعنى : بعض خواصه دخول الأشياء المذكورة لا كلها ؛ لأن بعض الخواص كـ " تاء التأنيث الساكنة ، و" نون التأكيد " ، و " الضمير البارز المتصل " [٤] لم يذكرْهَا هُنَا . والخواص جمع خَاصّة ، وهي : ما يختص بالشيء ، ولا يوجد في غيره ، سواء وجد في جميع أفراده كالكاتب بالقوة بالنسبة (١٧ / أ) إلى الإنسان .

---

(١) ذكر الشيخُ السيوطي في هذه المسألة خمسة أقوال :
الأول : أن المضارع لا يكون إلا للحال .
الثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل .
الثالث : أنه صالح لهما حقيقة ، ونسبه للجمهور.
الرابع : أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وهو مختار الشيخ السيوطي .
الخامس : أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال .انظر : الهمع ٣٦/١، ٣٧ .

ومختار الشيخ السيوطي هو الراجح في رأيي ؛ لأن دخول السين وسوف عليه لإفادة الاستقبال ، والعلامة لا تدخل إلا على الفرع كعلامات التثنية والجمع والتأنيث .

(٢) انظر : النص المحقق ١٥٦ .

(٣) الوارد في كلام المصنف الآتي .

(٤) لو قال : الضمير البارز المتصل المرفوع ، لكان صوابا ، وذلك للاحتراز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور، فإنهما يلحقان الاسم والحرف نحو : ضاربك ، وضاربه ، وبك ، وبه . قال ابن مالك : " والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره " شرح التسهيل ١ / ١٥ .

أو في بعض أفراده كـ" هو " [١] بالفعل بالنسبة إليه ، وما ذُكِر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون إلا بالشامل فتدبر (دخول قد) ذكر الدخول لأن تكون الخاصة منطقية بصحة الحمل؛ لأنه شرط لتحققها لأنها أشرف ؛ إذ هي إحدي الكليات الخمسة، وإن كان المناسب لمقام الاختصار حذفه لأن تعريف الخاصة كما يصدق على " قد" به يصدق عليها بدونه ، وإنما خصت " قد " ؛ لأنها تستعمل لتحقيق الحدث في الفعل[٢] أو تقليله[٣]، أو توقعه[٤]، أوتقريب الماضي إلى الحال [٥]، وكل من هذه المعاني إنما يتحقق في الفعل ، فلهذا خصت به . كذا قالوا [٦] . وقال المصنف بعد أن اعترض هذا بقوله : " وفيه بحث " : " لأنه إن أريد بالفعل الحدث فعدم التحقق في غير الفعل ممنوع لوجوده في اسم الفاعل والمفعول ــ مثلا ــ وإن أريد المصطلح ففاسد إلا بتقدير مضاف نحو : حدث الفعل ، وذا لم يعرف إلا من الاختصاص ؛ إذْ لم يُخْبِرْ به الواضعُ ، فيلزم الدور فالصواب فيه ، وفي أمثاله الاستقراءُ ليس إلا " [٧] . فافهم (و) من الخواص أيضا دخول (السين وسوف) لأنهما يدلان على الاستقبال القريب والبعيد (١٧ / ب) وهما مختصان بالفعل [٨] (و) منها أيضا دخول (إِنْ) الشرطية وأخواتها ولو أسماء كـ " من " (و) كذا دخول (لم ، ولام الأمر ولا النهي) ووجه الاختصاص الاستقراء ، وقيل غير ذلك [٩] (و) اعلم إن الفعل (كله) أي بجميع أقسامه ولو جامدا (عامل) ولو الرفع فقط كما هو في اللازم منه (على ما سيجيء) في موضعه إن شاء الله تعالى .

---

(١) أي : كالكاتب ، فدخول الكاف على الضمير المرفوع المنفصل حكاه الكوفيون عن العرب ، وهو من إقامة الضمائر مقام بعض . انظر : سيبويه والضرورة الشعرية للدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم ٣٢٠ــ ٣٢٢ – مط حسان ــ القاهرة ط ١ – ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكّي ﴾ الاعلى / ١٤ .

(٣) نحو قولك : قد يجود البخيل ، وقد يصدق الكذوب .

(٤) نحو قوله تعالى :﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ المجادلة / ١ ؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله تعالى لدعائها . انظر : المغني ١٧٨ .

(٥) نحو قول المؤذن : قد قامت الصلاة . انظر : ترشيح العلل للخوارزمي ١٤ تحقيق عادل عبد المحسن سالم العميري ، ط جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة ــ ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
(٦) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٥ ، ونتائج الأفكار (قسم العامل)٧٧ .
(٧) امتحان الأذكياء ١٧٦ ، ١٦٧ .
(٨) انظر :الكتاب ١ / ١٤ .
(٩) قال ابن الْوَرّاق :" الجزم لابد من دخوله الفعل ليكون بإزاء الجرفي الاسم " علل النحو ١٩٨.تحقيق/ د. محمود جاسم محمد الدرويش ، نشر مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ١٤٢٠ــ ١٩٩٩ م .

[الثاني : الاسم]

ولما أنهى الكلام على النوع الأول من أنواع الكلمة ، وبيان خصائصه [١] أخذ ــ الآن ــ يتكلم على النوع الثاني من أنواعها فقال : (واسم) هو مشتق من السمو وهو العلو [٢] ، أو من السِّمَة ، وهي العلامة [٣] . ومناسبة الاشتقاق من الأول استعلاؤه ، وسموه على الفعل والحرف من جهة صحة وقوعه مسندا إليه ، وتركيب الكلام منه وحده بخلافهما ومن الثاني من جهة كونه مثل العلامة على مسماه ، فإنه يدل عليه كما تدل العلامة على المُعَلّم له .

(وهو) أي الاسم (ما) أي لفظ أو كلمة بقرينة جعله قسما منها وتذكير الضمير في (دل) ظاهر بالنظر إلى الأول [٤] وأما بالنظر إلى الثاني [٥] فباعتبار[٦] لفظها (على معنى) تذكر مامر في حد الكلمة [٧] (مستقلٍّ) ذلك المعنى المدلول عليه (١٨ / أ) (بالفهم) أي بالمفهومية والمراد من استقلاله بها أنه لا يحتاج في فهم معناه الموضوع له إلى شيء آخر خارج عن مفهومه عند العالم بالوضع كما هو في الحرف .

---

(١) في الأصل : فصايصه ، وهو تحريف .
(٢) هذا رأي البصريين ، وهو الأظهر كما قرره أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ١ ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ــ ط دار الفكر ــ بيروت .
(٣) هذا رأي الكوفيين . انظر : التبيان للعكبري ١ / ٤ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ٢٣ ، ويرده تصغير " اسم" على "سُمَيّ" لا على " وُسَيْم " ، فالتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/١ .

(٤) أي قوله : لفظ .
(٥) يعني قوله : كلمة .
(٦) في الأصل : فبعتبار .
(٧) أي في تفسير كلمة " معنى" حيث قال : " والمعنى هو ما يقصد بشيء ، فهو إما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد ، أو مصدر ميمي بمعنى المفعول اسم مكان بمعنى المقصد أو المصدر ميمي . بمعنى المفعول ، أو مخفف معنى اسم مفعول كمرمي " . النص المحقق ١٥٧ .

ولما كان هذا القيد يعم الفعل أخرجه بقوله (غير مقترن) أي : وضعاً ، وإنما لم يصرح بذلك[1] القيد هنا ، وفي قوله " وهو مادل " اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل[2] وضمير (فيه) عائد إلى الفهم ، فالمعنى أنه لم يقترن في فهم معناه الموضوع هو له (بأحد الأزمنة) الثلاثة المذكورة فيما مضى .

والظاهر المناسب لما مضى أن يقول : مادل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على أحد الازمنة ، لكنه أراد التنبيه على أنه يمكن إصلاح عبارة القوم فى الجملة بذكر قيد أهملوه ، كما أصلح الفاضل الجامى عبارة ابن الحاجب [3] به .

يعني : أن المراد بعدم الاقتران في عبارتهم عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه ، فلا يقدح في عدم الاقتران كونُ المعنى مقترنا بالزمان [4] في الواقع ، فلا يخرج مثل " الضرب " و " الضارب " مع أن " الضرب " إنما يقع في أحد الأزمنة فيقترن به في الواقع ؛ لكونه [5] غير مقترن في الفهم ، ولا كونُهُ [6] مفهوماً قبل الزمان من لفظ آخر أو بعده ، فلا (١٨ / ب) يخرج مثل " ضارب " في قولنا : " زيدٌ ضاربٌ أمسِ" ، أو " في الماضى زيدٌ ضاربٌ " . كذا في نتائج الأفكار [7] .

---

(١) في الأصل : بذلك هذا ، والكلام به غير مستقيم .

(٢) يعني قول المصنف : " وهو ــ أي الفعل ــ مادل بهيئته وضعا ... " . النص المحقق ١٦١.

(٣) عبارة ابن الحاجب :" الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة " الكافية بشرح الرضي ١ / ٢٤. قال الجامى مفسرا هذه العبارة : " أي غير مقترن مع أحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى ، فبالصفة الأولي خرج الحرف عن حد الاسم ، وبالثانية الفعل" . الفوائد الضيائية ١ / ١٨٢ .

(٤) في الأصل : بالزماني .

(٥) في الأصل : لكنه .

(٦) في الأصل : ولكونه ، وهو تحريف ، وهومعطوف على قوله " كون المعنى " ، وتصحيحه وما قبله من نتائج الأفكار .

(٧) انظر : نتائج الأفكار ١٦ .

[خَوَاصُّ الاسم]

(ومن خواصه) قد مَرّ بيانُ الخاصة في حَدِّ الفعل [١] (دخول التنوين[٢]) بجميع أقسامه ، أما اختصاص تنوين التمكين [٣] ؛ فلأنه لتمكين مدخوله ، وتقريره ، وأصالته في الإعراب الذي لا يوجد في الحرف أصلا ، ولا في الفعل أصالة .

وأما اختصاص تنوين التنكير [٤] ؛ فلأنه لتنكير المعنى المطابقي المستقل ، وهو لا يوجد إلا في الاسم .

وأما اختصاص تنوين العوض عن المضاف إليه [٥]؛ فلاختصاص الإضافة بالاسم ، وحمل عليه ما كان عوضا عن غيره [٦] .

وأما اختصاص تنوين المقابلة [٧] ؛ فلأنه لمقابلة نون جمع المذكر السالم الذي لايوجد إلا في الاسم

---

(١) انظر : النص المحقق ١٦٣ .

(٢) التنوين هو نون زائد ساكنة ، تلحق آخر الكلمة لغير توكيد ، وتثبت لفظا لا خطا . انظر : الهمع ٢ / ٦١٨ .

(٣) تنوين التمكين هو أول أقسام التنوين ، وهوالذي يلحق الاسم المعرب المنصرف نحو " زيد" و " رجل " ، و " رجال " إعلاماً ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنية ــ أيضا ــ وتنوين الصرف . كذا في مغني اللبيب ٣٣٠ ، تحقيق د / مازن المبارك ــ ط دار الفكر ــ بيروت ــ ط ١ ١٤١٩ هـ ــ ١٩٩٨ م

(٤) تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ، وهو مسموع في أسماء الأفعال نحو : صه ، ومطرد في كل علم مختوم بـ "ويه" كسيبويه ، ونفطويه . انظر : الجني الداني للمرادي ١٤٥ تحقيق د . فخر الدين قباوة . ط دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ لبنان ــ ط٢ ، ١٤٠٣ هـ ــ ١٩٨٣ م .

(٥) المضاف إليه المعوض عنه قد يكون جملة نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ الواقعة / ٨٤ ، أي : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، أو مفرد كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ يس /٤٠ ، أي : كل كوكب . انظر الهمع ٢ / ٦١٩ .

(٦) يعني ما كان عوضا عن حرف نحو : "جوارٍ وغواشٍ" ، فالتنوين فيهما عوض من الياء المحذوفة بحركتها عند سيبويه ، أوعوض من حركة الياء فقط عند المبرد . انظر : الجني الداني ١٤٥ ، والهمع ٢ / ٦١٩ .

(٧) تنوين المقابلة هو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو : مسلمات . انظر : المغني ٣٣١ .

ولما كانت هذه النون تسقط بالإضافة جعل في مقابلتها في الجمع المؤنث السالم حرفا يسقط بها ــ أيضا ــ ليكون الفرع على وتيرة أصله ، فهو لا يوجد إلا في الجمع المؤنث الذي لا يوجد إلا في الاسم بشهادة الاستقراء إلا الترنم والغالي .

فإن الأول هو ما يلحق القافية المطلقة ، أي : المتحركة التي يتولد من حركتها أحد حروف المد بدلا عنها ؛ لأن لحرف العلة مدة في الحلق فإذا (١٩ / أ) وأبدل منها التنوين يحصل الترنم ؛ لأن التنوين غنة في الخيشوم . كذا قيل [١] في وجه تسميته بهذا الاسم .

وقيل [٢] : إنه سمي بهذا الاسم ؛ لأن حرف الإطلاق يصلح للترنم بما فيه من المد فيبدل منه التنوين ؛ إشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد .

والثاني يلحق القافيةَ المقيدةَ ، أي : الساكنة ، وسمي الغالي لخروج الشعر بواسطته عن الوزن [٣] .

فإن هذين لااختصاص لهما بالاسم ؛ لأن الروي قد يكون فعلاً [٤]، ومثاله في القسم الأول من التنوينين قول جرير [٥] :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ [٦]

---

(١) قاله ابن يعيش ، ففي شرح المفصل ٩ / ٣٣ : " هذا التنوين يستعمل في الشعر والقوا في للتطريب معاقبا بما فيه من الغنة لحروف المد واللين ، وقد كانوا يستلزون الغنة في كلامهم " .

(٢) في الكتاب ٤ / ٢٠٧ :" وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون ومالم ينون ، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا ولفظوا بتمام البناء ، وما هو منه " .

(٣) لذا أنكره الزجاج والسيرافي ، أما ابن يعيش فقد أرجعه إلى تنوين الترنم ، لأن التنوين يحصل بالنون نفسها . انظر : ابن يعيش على المفصل ٩ / ٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١،والرصف ٣٥٥.

(٤) لو قال : بعض فعل لكان أدق ؛ لأن الروي حرف تبنى عليه القصيدة ، وتنسب إليه ، فيقال ــ مثلا ــ قصيدة لامية . قال ابن مالك : " الروي قد يكون بعض فعل ، وقد يكون بعض اسم " . شـــرح التســـهيل ١ / ١١ .

(٥) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى ، كان من أشعر أهل عصره ، مات باليمامة سنة ١١٠ هـــ . انظر : وفيات الأعيان ١ / ١٠٢، والشعر والشعراء ١ / ٤٧٧ ، وتجريد الأغاني القسم الأول ٣ / ١٢٤١ــ ١٢٤٣ .

(٦) البيت من الوافر ، وهو في ديوان جرير ٥٨ ، بلا تنوين ، وهو من شواهد الكتاب ٤ / ٢٠٥ ، وترشيح العلل ٨ ، والرصف ٢٩ ، والمغني ٣٣٢ . والخزانة ١ / ٦٩ ، وعاذل : منادى مرخم ، أي يا عازلـــة . والشاهد قوله :" أصابن" حيث لحق تنوين الترنم الفعل .

وقد يكون حرفاً ــ أيضا ــ[١] و[مثاله][٢] في القسم الثاني منهما قول رُؤْبَةَ[٣] :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدَماً قَالَتْ وَإِنِنْ [٤]

فلا اختصاص لهذين القسمين من التنوين بالاسم ، وأما ما عداهما مـــن أقســـامه فإنـــه مختص به لما ذكرنا . وهذا الاستثناء [٥] مبني على القول بأنهما من أقسام التنوين [٦]، وإنما لم يستثنهما الماتن مع أنهما منه عنده ؛ لأنهما لكونهما في غاية الندرة لا يرادان عند الإطلاق كما صرح به في الامتحان [٧] ، أما على القول بأنهما ليسا بتنونين (١٩/ ب) بل هما نونـــان زيدتا في الوقف [٨] كما نقله صاحبُ التصريح [٩] عن كافية [١٠] ابن مالك فلا استثناء ويكون العموم ــ حينئذ ــ في قولنا : " بجميع أقسامه " على بابـــه .

---

(١) قوله " وقد يكون حرفا أيضا " مذكور في الأصـــل بعـــد رجـــز رؤبـــة ، وهـــو غيـــر مســـتقيم ؛ لـــأن الرجز مثال للتنوين الغالي اللاحق للحرف ، وما أثبت هو الصواب .

(٢) إضافة يتقيم بها الكلام .

(٣) هو رؤبة بن عبد الله بن العجاج ، راجز مشـــتهر مـــن مخضـــرمي الـــدولتين الأمويـــة والعباســـية . مات سنة ١٤٥ هـــ . انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩٨ ــ ٦٠٥ ، والأعلام ٣ / ٣٤ .

(٤) رجـــز ، وهـــو فـــي ملحقـــات ديـــوان رؤبـــة ١٨٦ ، والهمـــع ٢ / ٦٢١ ، والتصـــريح ١ / ٣٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٦ ، وابن النـــاظم علـــى الألفيـــة ٧٠٧ . والشـــاهد قولـــه " وإنـــن " حيث لحق التنوين الغالي الحرف " إن" ، والرواية المشهورة بدون تنوين .

(٥) يعني قوله آنفا " إلا الترنم والغالي " .

(٦) ذكرالشيخ أبوحيان أن انقسام التنوين إلى هذه الأقســـام هـــو مـــذهب الجمهـــور.انظر : الارتشـــاف ٢ / ٦٧١ .

(٧) انظر : شرح بركلي على اللب ٢٦ .

(٨) قاله ابن هشام في أوضح المسالك ٦ ، تحقيق الشيخ عبد المتعال الصعيدي ــ ط صبيح بالقاهرة ــ ط٥ ١٤٠٢ هـــ ــ ١٩٨٢ م ، والأشمونى في شرح الألفية ١ / ٣٣ .

(٩) هو الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، ولـد بجرجا، ومهـر في النحو واللغة ، من مؤلفاته: التصريح على التوضيح ، والمقدمة الأزهرية ، وشرح قواعد الإعراب ، توفي سنة ٩٠٥ هـ انظر : الضوء اللامع ٣ / ١٧١ ، والشذرات ٨ / ٢٦ .

(١٠) الصواب أن يقول : عن تحفة ابن مالك ، فعبارة التصريح ١ / ٣٧ : " كما قاله ابن مالك في التحفة " وانظر : المغني ٣٣٣ ، والتحفة منظومة لابن ماللك فى المقصور والممدود ، له شرح عليها ، وهذا الشرح مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٢ لغة ش، ويقع فى ثمانى ورقات من الحجم الصغير ولم اظفر بهذا القول فيه، وقد صرح ابن مالك في شرح كافيته بأن الترنم من أقسام التنوين حيث قال : "التنوين يتناول تنوين الصرف ، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترنم، وهذا الخامس ، وهو تنوين الترنم لا يختص بالاسم " . شرح الكافية الشافية ١ / ١٦١ ، ١٦٢ ، تحقيق/ د . عبد المنعم هريدي ـ منشورات جامعة أم القرى ـ دار المأمون التراث ط١ ـ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

(و) من خواصه أيضا دخول (حرف الجر) لأنه موضوع لإفضاء معنى الفعل أو شبهه إلى الاسم ، أو المؤول به فلا يدخل إلا إياهما كذا قيل [١] . وفيه بحث ؛ لأنه منقوض بالهمزة والتضعيف اللذين هما للتعدية ، فإنهما مع كونهما للإفضاء يدخلان على الفعل ، فلا يصلح جعل الإفضاء علة للاختصاص ، وما قيل في دفعه أنهما جزآن ، ومن حروف المبانى وحرف الجر كلمة ، ومن حروف المعاني ، لا يدفعه ؛ لوجود الإفضاء الذي هو العلة فيهما أيضا ، ولو سلم فالإفضاء إنما هو في بعض حروف الجر دون بعض ؛ لأن مالامتعلّق له منها كالزائد و" رُبّ " لا إفضاء فيه ، والمقصود بيان اختصاص الكل لاالبعض فالإفضاء ـ إذن ـ لا يصلح علة ، والعلة إنما هي الاستقراء ، وهذا هو مختار المصنف كما صرح بذلك في الامتحان [٢] (و) منها أيضا دخول (لام التعريف) هذه العبارة أولى من قول ابن الحاجب [٣] والبيضاوي[٤] : " واللام " ؛ لأن مقصودهما هي ، وإنما تركا التصريح (٢٠/ أ) لتبادرها عند الإطلاق ، ولذا قال الشُرّاح في بيان مقصودهما : أيْ لام التعريف[٥] . والأَوْلَى من المذكور في هذه الرسالة أن يقول : وحرف التعريف ؛ ليعم " الميم " الحِمْيَرِيّةِ كما فى قوله ﷺ : " لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ "[٦] ، لكنّ المصنف إنما لم يتعرض لها لندرتها . ولا يقال : إن تعبير ابن الحاجب والبيضاوي أليقُ بمقام الاختصار ؛ لأنا نقول : مقصود المصنف ـ رحمه الله ـ بزيادة هذا القيد الإشارة إلى ما هو المختار [٧] من أن حرف التعريف هو " اللام " وحده .

---

(١) قاله البر كوي في الامتحان ١٧١ .

(٢) انظر : امتحان الأذكياء ٤٧٦ .

(٣) في الكافية بشرح الرضي ١ / ٣٠ :" ومن خواصه دخول اللام ... " .

(٤) امتحان الأذكياء (متن اللب) ١٦٨ .

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٠ ، والامتحان ١٦٨ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد بهذا اللفظ في مسنده . انظر الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد ١٠ / ١٠٧ كتاب الصوم ، باب الصوم في السفر" .

(٧) هذا مختار المتأخرين . قال ابن مالك : " وقد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها " شرح التسهيل ١ / ٢٥٣، واستدلوا عليه بأن التعريف ضد التنكير ، وهو بحرف واحد وهو التنوين ، فكذلك التعريف حملا لأحد النقيضين على الآخر . انظر : جواهر الأدب ٣٧٨ ، وابن يعيش على المفصل ٩ / ١٨، ونسب الزمخشري هذا الرأي إلى سيبويه كما فعل الشارح هنا . انظر : المفصل ٣٢٦ والتحقيق أن مذهب سيبويه هو أن (أل) ثنائية الوضع وهي المعرفة ، وهمزتها للوصل يعتد بها كما يعتد بهمزة " استمع " ونحوه بحيث لا يعد رباعيا . قال في الكتاب ٤ / ٢٢٦ : " وأل" تعرف الاسم كقولك : القوم والرجل " وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٣ ، والجني الداني ١٩٣ .

كما ذهب إلى ذلك سيبويه [١] لا ماذهب إليه المبرد [٢] من أنه الهمزة وحدها [٣] ، ولا ماذهب إليه الخليل [٤] من أنه المجموع [٥] ، مع ما فيه من التصريح بالاحتراز عن لام جواب القسم ولام جواب " لولا " ، واللام الموصولة ، فإن كلا منها يدخل على الفعل لكن في دخول الموصولة عليه [٦] خلاف في أنه اختياري أم اضطراري ، ذهب ابن مالك [٧] وجماعة من الكوفيين إلى أنه اختياري [٨] ، وذهب الجمهور ، ومنهم الجرجاني [٩] إلى أنه اضطراري حتى إن الشيخ قد بالغ في ذلك ، وقال : إنه اضطراري (٢٠/ ب) قبيح [١٠] .

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين . أخذ عن الخليل ويونس وغيرهما ، من آثاره : الكتاب ، توفي بالبصرة سنة ١٨٨ هـ على الأصح . انظر : وفيات الأعيان ٣ / ١٣٣ .

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد ، ولد بالبصرة ، أخذ عن الجرمي والمازني ، و آراؤه في النحو مستفيضة من مؤلفاته : المقتضب ، توفي ببغداد سنة ٢٨٥ هـ . انظر : نزهة الألباء ٢١٧ .

(٣) ذكر الرضي أن المبرد قال ذلك في كتابه " الشافي " انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٣٢٠ ، لكن كتابه المقتضب الذي بين أيدينا يثبت أن الرجل على مذهب سيبويه حيث قال :" ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف " المقتضب ١ / ٢٢١ .

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، تلقي على أبي عمرو بن العلاء ، وعيسي بن عمر ، شافه الأعراب ، ونبغ في العربية نبوغا لم يسبق إليه ، وهو أستاذ سيبويه ، توفي سنة ١٧٥ هـ على الأصح انظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٥ ، ونزهة الألباء ٤٥ .

(٥) والهمزة للقطع . قال في الكتاب ٣ / ٣٢٤ :" وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد " . وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٣.

(٦) نحوقول الفرزدق : مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ (البسيط)

(٧) قال ابن مالك :" وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ؛ لتمكن القائل أن يقول : ما أنت بالحكم المرضي حكومته " . انظر شرح التسهيل ١ / ٢٠٢ .

(٨) انظر : الهمع ١ / ٣٣٣ .

(٩) هو الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني عالم النحو والبلاغة ، فارسي الأصل ، أخذ عن محمد بن الحسين ابن أخت أبي على الفارسي ، له مصنفات غاية في الدقة منها : دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، والمقتصد في شرح الإيضاح ، والجمل ، والعوامل فى النحو، وغيرها . توفي سنة ٤٧١ هـ ، وقيل سنة ٤٧٤ هـ . انظر : نزهة الألباء ٣٦٣ ، ومفتاح السعادة ١ / ٨٧ .

(١٠)القائل بالقبح ابن هشام لا الجرجاني ، فقد قال : " ذلك ضرورة قبيحة " شرح شذور الذهب ٢١ تحقيق/ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م أما الجرجاني فقد ذكر أن ذلك شاذ قياسا واستعمالا . انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٧٢/١ ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان – دار الرشيد– العراق – ١٩٨٢ م ، ومصدر الخلاف بين ابن مالك والجمهور هو الاختلاف في مفهوم الضرورة ، فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر وأما الجمهور فيرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في النثر سواء اضطر إليه الشاعر أم لا .انظر: التصريح١/ ١٤٢ .

ثم الوجه في اختصاص لام التعريف بالاسم هو : أنها وضعت لتعيين الذات التي يدل عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة ، وليس هذا موجودا في الفعل ؛ لأنه إنما يدل على الذات بالتضمن كما سيتضح لك في بحث الحرف ، ولا في الحرف – أيضا – لأنه لا يدل على معنى بنفسه أصلا ، ولما كان المراد بقولهم الإسناد إليه كونه مسندا إليه ، وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة أولى وأظهر ، عدل عنه إلى قوله (وكونه) أي : من خواص الاسم كونه (مبتدأ ، وفاعلاً [١]) وإنما لم يقل : وكونه مسندا إليه ، مع أنه أشمل لعمومه ، نحو : اسمي باب "إِنّ " ، و"كان" ، وأخصر لأنه أقل تلفظا تنبيهاً على أن الأصل في المسند إليه المبتدأ والفاعل والبواقي [٢] فروع .

وقدم المبتدأ في الذكر إشارة إلى أن حقه التقديم ، وحق الفاعل التأخير، ثم الظاهر أن الضمير في " كونه " راجع إلى الاسم ، فيرد عليه أن الاختصاص معلوم عقلا ، فلا يفيد الأخير بأنه من خواصه فائدة جديدة ويرد ـ أيضا ـ أن معرفته بعد معرفة الاسم ، والغرض معرفة الاسم بالخاصة فيلزم الدور . كذا قاله بعضهم [٣] . وقد (٢١ / أ) يُدفع بأنه راجع إلى الاسم لكن باعتبار جنسه الأعم وهو الشيء فحينئذ لا يلزم المحذوران ، وإنما يلزمان لو رجع إليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى على ما قلنا : كون الشيء مبتدأ أو فاعلا ، ووجه الاختصاص أنّ الفعل موضوع لإسناد مفهوم مصدره إلى شيء ، والمسند إليه إنما هو مبتدأ أو فاعل ، وهما لا يكونان إلا ذاتا ، فلو كان الفعل مسنداً إليه ، بأن كان مبتدأ أو فاعلا يلزم الخروج عن وضعه ؛ إذا اللفظ الواحد

لا يراد منه الذات والمفهوم معا في آنٍ واحدٍ ، والحرفُ لا يصلح أن يكون مسندا ، ولا مسندا إليه[٤]، كما يجيء [٥] فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة .

(١) قال في الهمع ١ / ٢٩ : " الإسناد إليه أنفع علاماته ، إذ به تعرف "التاء" من : ضربت " .
(٢) في الأصل : والبواق .
(٣) هو الشيخ الأطه وي .انظر : نتائج الأفكار ٣٤ .
(٤) قال الرضي مثل ذلك ، وأضاف :" ولهذه العلة اختص بالتثنية ، والجمع ، والتأنيث ، والتصغيير ، والنسبة ، والنداء الاسمُ ". شرح الكافية ٣٦/١، ٣٧ .
(٥) انظر : صـ ١٧٣.

(و) من خواص الاسم أيضا كونه (مضافا) وإنما كان هذا من خواصه لأن الإضافة المعنوية للتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة وللتخصيص إذا كان نكرة [١]، وهما ـ أعني التعريف والتخصيص ـ يستدعيان الاستقلال في الملاحظة ، واللفظية فرع المعنوية ، فتخص بما تختص به المعنوية [٢] .

(وبعضه) أي : الاسم (٢١/ ب) (عامل كاسم الفاعل) والمفعول والمصدر والصفة المشبهة ، وأفعل التفصيل ، والمنسوب ، لكن بشرائطها على ما سيجيء في محله ، والمبتدأ والخبر على قول من يقول[٣] : إنهما متعاملان [٤] (وبعضه غير عامل كانا ، وأنت) وهو والمراد المضمرات بأسرها (والذي) والتي ، والمراد الموصولات وكذلك الجوامد مثل : زيد وعمرو .

***

(١) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٣٨ . لم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا إليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ ﴾ المائدة / ١٠٩ من إضافة الظروف إلى الأفعال وعده

ابن مالك من خواص الاسم حيث قال في التسهيل ص٣ : " وصلاحيته بلا تأويل لأخبار عنه أو إضافة إليه " . وقوله "بلا تأويل" يخرج ما هو مضاف إليه بتأويل نحو ما جاء في الآية الكريمة ، فإن المضاف إليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل . أي : يوم جمع الله . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢ ، والرضي على الكافية ١ / ٣٨ .

(٢) ومن خواص الاسم أيضا : عود الضمير إليه ، وبه استدلوا على اسمية " مهما" في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ الأعراف / ١٣٢ ، ومباشرة الفعل ، وبذلك استدل على اسمية "كيف " قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ الفيل / ١ انظر: الهمع ١ / ٣٣ .

(٣) القائل بذلك الكوفيون .انظر : الإنصاف ، المسألة الخامسة .

(٤) في الأصل : متعاملين .

[الثّالِثُ الْحَرْفُ]

(وحرف) هذا هو القسم الثالث من أقسام الكلمة (وهو) أي الحرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب(١) ، وفى العرف ما ذكره بقوله (مادل على معنى غير مستقل) أي ذلك المعنى المدلول عليه به (بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة، ومعنى عدم استقلاله أنه يحتاج في فهم معناه الموضوع له إلى أمر خارج عن مفهومه ، وهو المتعلق ، ولا يصلح لأن يحكم عليه ، ولا به ، هذا بالنظر إلى معناه الجزئي الذي هو الابتداء المخصوص مثلاً ، مثل : إذا قلت : سرت من البصرة إلى الكوفة ، أما بالنظر إلى معناه الكلي الذي هو مطلق الابتداء فهو مستقل بالفهم صالح لأن يحكم عليه وبه ، لأنه ـ حينئذ ـ يكون مقصوداً بالملاحظة ، مثلاً (٢٢ / أ) إذا قلت : "من" معناه الابتداء ، فإنه في هذا التركيب حكم عليه ، وأسند إليه .

ومن هذا التقرير يظهر لك أن مناط الاستقلال القصد بالملاحظة، ومناط عدمه عدم القصد بها ، ولهذا تراه قال لإتمام الحد (بل آلة لفهم) حال (غيره) الذي هو المتعلق ، ولذا احتاج في جزئيته للكلام إلى فعل أو اسم فيه رائحة الفعل حتى يتعلق به . ثم لا يذهب عليك أن المراد من الدلالة في قوله "مادل" جنسها ، إذ لو أريد بها المطابقة للزم كون الفعل حرفا ؛ لأنه موضوع لأن يدل على الحدث

المستقل ، والنسبة الغير المستقلة [٢] ، فالمجموع غير مستقل لأنه لابد في دلالته عليه من ذكر فاعل ما .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ الحج / ١١ . انظر : اللسان (حرف) ٨٣٨ ، وترشيح العلل ١٨ .

(٢) لو قال : غير المستقلة ، لكان صوابا ؛ لأن " أل " لا تدخل على "غير" ؛ لتوغلها في الإبهام . انظر : درة الغواص للحريري ٥٥ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ــ ط نهضة مصر ــ القاهرة . وقال السيد الشريف في حاشيته على الكشاف ١ / ٧ : " وإنما دخل اللام على "غير" المضاف إضافة معنوية لأنه شاع في كلام المصنفين تعريفة باللام ليصح وصف المعرفة ، لكنه لم يوجد في كلام فصحاء العرب " . وسيتكرر ذلك التعبير من الشارح .

وإن أريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف؛ لأنه لا جزء لمعناه حتى يدل عليه مع صدقه على الفعل ، ولا مجال لإرادة الالتزامية ؛ إذ لا لازم له خارج حتى يدل عليه ، وإن أريد ما هو أعم لزم ما لزم في المطابقة ؛ لأن الشيء إذا أطلق ينصرف إلى الكامل ، فإذن تعين حمل الدلالة على الجنسيةالتي [١] المراد بها اللغوية .

ولا حاجة إلى تقدير لفظة " فقط " بعد قوله (٢٢ / ب) "مادل على معنى غير مستقل بالفهم " لإخراج الفعل ، وإنما نحتاج إلى تقديرها لو أردنا المطابقية لأن معنى الفعل المشتمل على المستقل والغير المستقل[٢] إنما هو المطابقي كما علمته .

فما قيل[٣]: إن لفظة "فقط" مقدرة ، وَهْمٌ ؛ إذ لا حاجة تدعو إلى تقديرها على أنه لا قرينة في اللفظ [٤] تدل عليها [٥] ، ومجرد ورود الاعتراض لايكون قرينة .

(وبعضه) أي الحرف (عاملٌ ، كحروف الجر) وإنّ وأخواتها والنواصب والجوازم (وبعضه غير عامل ، كـ "هل" ، و "قد") والسين وسوف [٦] .

***

(١) في الأصل : الذي .

(٢) الصواب أن يقال : وغير المستقل .

(٣) القائل هو الشيخ الأطه وي .انظر : نتائج الأفكار (قسم العامل) ٤٨ .

(٤) في الأصل : في اللفظة .

(٥) في الأصل : عليه .

(٦) هناك قسم ثالث من الحروف يعمل في مواضع ، ولا يعمل في أخرى نحو : الواو ، والتاء وإذن . انظر : رصف المباني ص ٥ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ٣٠٧ مراجعة د . فايز ترحيني ــ نشر دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ ط٣ ــ ١٤١٧ هـ ــ ١٩٩٦ م.

[حَقِيقَةُ الْعَامِلِ]

ولمّا فرغ من بيان الكلمة وأقسامها ، وما كله عامل منها ، وما بعضه عامل طفق ــ الآن ــ يبين حقيقة العامل فقال : (ثم) اعلم أي : بعد ما علمت الكلمة وأقسامها وما كله عامل منها ، وما بعضه عامل ، اعلم أن حقيقة (**العامل**) الذي هو المقصود في هذا الباب . فـ "ثم" للتراخي الزماني أو الرتبي وإنما أظهر مع أن المقام للإضمار ــ لسبق المرجع [1] ــ لبعده لفظا ، وللتنبيه على المغايرة ؛ إذ المراد بالأول الماصدق لكونه مبحوثا عنه ، لأن البحث إنما يكون عن الماصدقات . وبالثاني المفهوم (٢٣ / أ) والحقيقة ؛ لأنه معرف والتعريف إنما يكون للمفهومات والحقائق ، وأما قولهم [2] : إن المعرفة متى أعيدت معرفة فهي عين الأولى ، فليس على إطلاقه بل إنما تكون عينها إذا لم يوجد صارف ، وههنا قد وجد الصارف ، وهو كون الأول مبحوثا عنه ، وكون الثاني معرفا [3] (هو) أي العامل (**ما**) أي شيء ، ليعم المعنوي [4] أيضا (أوجب) موجب الشيء سببه الباعث عليه . فقيل : تمام ذلك الشيء يسمي علة فاعلية وبعده يسمي علة غائية (بواسطةٍ) هو متعلق بـ " أوجب " وهو زائد على كلامهم[5] ، وإنما أتى به لئلا ينتقض التعريف منعا بالواسطة ؛ لأنها وإن كانت موجبة ــ أيضا ــ لكن إيجاباً لابسبب واسطة فخرجت بزيادة هذا القيد ، لكن يرد عليه بسبب زيادة هذا القيد حرفُ الجر الزائد ، وكلٌ مالا متعلق له ، مِثْلُ : " رُبّ " و " لعلّ" ، والمضافُ[6] بالإضافة اللفظية ، و" إِنْ " ، و" أَنْ " الداخلتان على الفعل الماضي الواقع موقع المضارع [7] .

(١) أي في قول المصنف :" الباب الأول في العامل " النص المحقق ١٤٨ .
(٢) انظر : المغني ٦٢١ ، ونتائج الأفكار (قسم العامل) ٨٥ .
(٣) ومثال ماوجد فيه صارف ــ أيضا ــ قوله تعالى :﴿ هَلْ جَزَآءُ الإِحْسَانِ إِلاّ الإِحْسَانُ ﴾ الرحمن/٦٠ فإن الأول العمل ، والثاني الثواب . انظر : المغني ٦٢٢ .
(٤) قال السكاكي :" اعلم أن العامل إما أن يكون لفظا أو معنى ، واللفظ إما إن يكون اسما أو فعلا أو حرفا فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى ، ومن حكم كثير من أصحابنا إن الفعل في الألفاظ أصل في العمل دون الاسم والحرف ". مفتاح العلوم ٤٩ ــ ط عيسي الحلبي ــ القاهرة .
(٥) أي : جمهور النحاة . انظر : نتائج الأفكار (قسم العامل) ٨٥ .
(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ﴾ الإسراء / ٧ ، وقولك : أعجبني أن فعلت ، فالأداة عملت في الفعل الماضي محلاً لا لفظاً .
(٧) معطوف على قوله : "حرفُ الجر" .

فإن كلاًّ من هذه عامل بلا واسطة ؛ لأن مراده بالواسطة مُقْتَضِي الإعراب على ما سيصرح به ، وقد بين فيما يأتي أن المقتضي في الأسماء توارد (٢٣ / ب) المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وفي الأفعال المشابهة التامة للاسم ، وهي في المضارع فقط ، وليس واحد من المذكورات عاملا بسبب أحد هذه الوسائط فإن حرف الجر الزائد إنما عمل بسبب مشابهته الحرف في الصورة الحرفية ، وليس هذا هو أحد هذه الوسائط المذكورة ، وكذلك ما لا مُتعلّق له ، وإنما عمل بسبب مشابهته الحرف في الحرفية ، وأما المضافُ بالإضافة اللفظية فإن عمله في المضاف إليه الجر إنما هو بسبب الحمل على المضاف بالإضافة المعنوية ، وأما "إِنْ " و"أَنْ " الداخلتان [١] على الماضي فإنما عملا بسبب وقوعه موقع المضارع فتخرج هذه المذكورات بسبب زيادة هذا القيد ، ويمكن أن يجاب بأن المراد بالعامل العامل لذاته كما يشعر به تفسيره للواسطة لكن يشكل عليه ذكر مواد النقض في التقسيم ، ولا يقال [٢] : انه استطراديٌّ ؛ لأنها من مقاصد الفن ، ولعله أشار بإخراجها من التعريف وإدخالها في التقسيم إلى انحطاط رتبتها، فتأمل ، وافهم (كون آخر الكلمة) فعلا كانت أو اسما معربا كان أو مبنيا (على وجه) أي (٢٤ / أ) حال (مخصوص) رفعا أو غيره ، كائن ذلك الوجه (من) وجوه (الإعراب) هو[٣] قيد اتفاقي بيان للوجه المخصوص وليس هو احترازيا ؛ لخروج ياء المتكلم في مثل : غلامي ، فإنها أوجبت كسر آخر "غلام" ، كما ظُنّ [٤]، فإن مثله خارج من قوله " بواسطة " وقد علمت مراده بها ، وهنا إنما أوجبت الياء كسر آخر الغلام بواسطة

المجانسة [٥] ، ولو كان احترازيا للزم بذكره هنا دُور ؛ لأنه ذكر العامل في تعريف الإعراب في الباب الثالث على ما يظهر لك .

---

(١) في الأصل : الداخلتين .

(٢) في كلامه رد على صاحب النتائج القائل بالاستطراد . انظر : نتائج الأفكار (قسم العامل) ٨٦ .

(٣) أي قوله : " من الإعراب " .

(٤) انظر :النتائج (قسم العامل) ٨٥ ،٨٦ .

(٥) في الرضي على الكافية ٢ / ٢٩١ :" إنما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبها " وقد اختلفوا في هذه الكسرة ، فذهب قوم إلى أنها حركة بناء لا إعراب ؛ لأنها لم تحدث بعامل ، وإنما حدوثها عن علة ، وذهب آخرون إلى أنها ليست بناء ولا إعرابا ، وإنما لها حكم بين حكمين ، أما كونه غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء . انظر : ابن يعيش على المفصل ٣ / ٣٢ .

وما قيل [١] : إن كون المراد بالواسطة ما ذكر مفهوم من الإعراب ، ولولاه لم يفهم فمسلم لو لم يفسر الواسطة بقوله (**والمراد بالواسطة مقتضِي**) **على صيغة** [اسم][٢] الفاعل (**الإعراب** ، وهو) أي : المقتضِي له (**في الأسماء توارد**) أي: تعاقب (**المعاني**) جمع معنى وهو ما يقصد بشيء على ما قدمناه[٣] وهي هنا الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة (**المختلفة**) بحسب اختلاف العامل (**عليها**) أي الأسماء ، أي إن كل واحد من المعاني المذكورة واردٌ على اسم واحد من الأسماء بناءً على أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد كما في : ركب القوم دوابهم ، فالمقتضي (٢٤/ب) في الحقيقة هو المعاني كما يشعر به قوله(**فإنها**) أي : تلك المعاني (**أمور خفية**) لأنها لا تدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ،فلذا صارت خفية (**تستدعي**) لخفائها (**علائم**) جمع علامة على غير قياس [٤] أي: كل أمر منها يستدعي علامة (**ظاهرة**) أي مدركة بإحدى الحواس المذكورة وهى السمع هنا ، وقد يمنع من ظهورها مانع فإن كان حالا في آخر الكلمة فتقديري[٥] ، وإن في نفسها فمحلي[٦] ، كما يجيء بيانه في الباب الثالث ــ إن شاء الله تعالى ــ (**لتُعْرَف**) أي : تلك المعاني الخفية بهذه العلامات الظاهرة (**مثلاً ، إذا قلنا : ضرب زيدٌ غلامَ عمرو** ، **فضرب أوجب كونَ آخر زيد**) وهو الدال (**مضموما** ، **و**) **أوجب أيضا كون** (**آخر غلام**) وهو الميم (**فتوحا بـ**) **سبب**(**واسطة ورود الفاعلية على زيد** ، **و**) **بسبب واسطة ورود** (**المفعولية على غلام** ، بسبب تعلق " ضرب " **بهما**) تعلق القيام بزيد ، وتعلق الوقوع بغلام (**وأوجب غلام أيضا**) أي : كما أوجب ضرب(**كون آخر عمرو**) وهو الراء (**مكسورا**)

وذلك (بـ) سبب(واسطة ورود الإضافة عليه أي: كونه منسوبا إلى الغلام (٢ / أ) فالعامل يحصل) أي : يوجب (المعاني الخفية) وهي الثلاثة المتقدم ذكرها (في الأسماء) بسبب تعلقه بها .

---

(١) قاله صاحب النتائج .انظر : النتائج (قسم العامل) ٨٦ .

(٢) إضافة يتطلبها الكلام .

(٣) انظر : النص المحقق ١٥٧ .

(٤) علائم جمع قياسي لعلامة ، ففعائل يطرد في " فَعَالة " . قال ابن الناظم :" من أبنية جمع الكثرة " فعائل " وهو لكل رباعي بمدة قبل آخره مؤنثا بالتاء نحو : سَحَابة وسحائب ، ورسالة ورِسائل، وكُناسة وكنائس " . شرح الألفية ٧٨ ، وانظر : الهمع ٣ / ٣٦٤ .

(٥) نحو : "عيسى" في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ مريم /٣٤ .

(٦) نحو : "هؤلاء" في قوله تعالى : ﴿ أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ الأنعام / ٥٣ .

(وهي) أي: تلك المعاني الخفية (تقتضي) لخفائها (نصب علائم هي) أي: تلك العلائم (الإعراب) لأن علم الفاعلية هو الرفع ، وعلم المفعولية هو النصب ، وعلم الإضافة هو الجر (وفي الأفعال) عطف على قوله " في الأسماء " أي : ويحصل العامل في الأفعال (المشابهة) أي المشاكلة والمضارعة ، والمضارع إنما سمي مضارعا بسبب هذه المشابهة [١] (التامة للاسم) الذي هو اسم الفاعل، وسيظهر لك وجه وصفها بالتمام (وهي) أي: المشابهة التامة إنما هي (في) الفعل (المضارع فقط) يعني أنها ليست في غيره من الأفعال[٢](فإنه) هو الـ (مشابه لاسم الفاعل لفظا ، ومعنى ، واستعمالاً ، أما) الشبه(الأول) وهو الشبه لفظا (فلموازنته) أي: المضارع (له) أي لاسم الفاعل(في الحركات) أي : في مطلقها ،ولا عبرة بمخالفتها في النوع (والسكنات) أي: في عددهما وترتيبهما (نحو: ضارب ويضرب) من الثلاثي ، فإن " الضاد " من " ضارب " متحركة و"الألف " ساكنة ، والراء والباء متحركتان ــ أيضا ــ وكذلك (٢٥ / ب) الياء من " يضرب " متحركة ، والضاد ساكنة والراء والباء متحركتان (و) مثله (مدحرج ، ويدحرج) من الرباعي ، واكتفى بالتمثيل من الأصول؛ لأن المزيد يعلم بالمقايسة عليه (وأما الثاني) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما) أي : من اسم الفاعل والمضارع (الشيوع) والانتشار بين المعاني ، والاحتمال لكل منها على سبيل البدل (والخصوص فإن الاسم) أي : المعهود وهو اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام) المعرفة (يفيد الشيوع) بين الأفراد ([وعند دخول

حرف التعريف عليه يتخصص نحو: ضارب والضارب] [٣]) فإن "ضارب " المجرد عن اللام يصدق على كل من صدر منه ضَرْبٌ وأما إذا عُرِّف بها[٤] ، كما إذا قيل : " الضارب " ، فإنه يختص بضارب معهود .

---

(١) قال البسطامي : " المضارع من المضارعة ، وهي المشابهة ، مأخوذ من الضرع ، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا". الرشاد في شرح الإرشاد" للبسطامي٢/٢٣٦ ، رسالة (ماجستير) بكلية اللغة العربية بالمنوفية ، إعداد/ صلاح سالم عواد ــ سنة ١٤٢٣ هـ ــ٢٠٠٢ م .

(٢) في المقتصد ١ /١٢٢ : " وإنما يعمل العامل بعد أن يحصل موجب الإعراب ، فكما أنك تقول : أعجبني أن خرج زيد ، فتدخل "أن" على "خرج" ، ولا يكون له عمل ، كما يكون إذا قلت : يعجبني أن يخرج ؛ لأجل أنه لم يشابه الاسم ، فيستحق النصب كما استحقه "يخرج" بالمشابهة " .

(٣) مابين المعكوفين ساقط في الأصل ، والإضافة من "المتن" في نتائج الأفكار ٤٠ .

(٤) ذكر صاحب النتائج أن المشابهة لاسم الفاعل عند دخول اللام عليه مبني على كون اللام حرف تعريف ولو صورة ، المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو صورة ، وإلا فالمدخول عليه ليس باسم =

و(كذلك المضارع عند تجرده عن حروف الاستقبال) وهي السين وسوف (و) تجرده عن حرف (الحال) وهو " ما " ، والجمع في عبارته باعتبار المجموع (يحتمل الحال والاستقبال) فإنه يدل عليهما ، فكان كل واحد منهما محتملا له ، وهل هو مشترك بينهما أو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر؟ خلاف [١] (نحو: يضرب) فإنه في هذه الحالة يحتمل الحال والاستقبال (وعند دخولهما) أي : دخول أحدهما (عليه يختص بـ) (٢٦ /أ) أحد المعنيين (الاستقبال) إن كان الداخل عليه حرفه (و) بـ (الحال) إن كان الداخل عليه حرفه ، فمثال الداخل عليه حرف الاستقبال قوله (نحو: سيضرب) وسوف يضرب ، فإنه تمحض في هذه الحالة للاستقبال (و) أما مثال الداخل عليه حرف الحال فقوله (ما يضرب) فإنه تمحض للحال ، وقوله (ولمبادرة الفهم) عطف على قوله " فلقبول " ، فهو وجه ثانٍ للمشابهة في المعنى (فيهما) أي : في اسم الفاعل والفعل المضارع (عند التجرد عن القرائن) الحالية والمقالية ، وهي حرف الحال ، كقولك : "الآنَ" ، و"غداً " فيهما ، وحرف الاستقبال في المضارع ، و" أمس" في اسم الفاعل (إلى الحال) لأنه هو مفهومهما الواقع فهو أقرب للفهم . (وأما الثالث) من وجوه الشبه وهو الشبه استعمالا (فلوقوع كل) واحد (منهما) أي : من اسم الفاعل والمضارع (صفة) المراد بها هنا النحوية المسماة بالنعت [٢] (لنكرةٍ نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ) فإن " ضارب " وقع هنا صفة لرجل وهو نكرة (و) كذلك (يضرب) وقع صفة له أيضا (ولدخول لام الابتداء) هذا عطف على

قوله " فلوقوع كل " فهو ــ إذن ــ وجه آخر (٢٦ / ب) للمشابهة في الاستعمال (عليهما) أي : على اسم الفاعل والمضارع . فمثال الأول (نحو : إن زيدا لضارب) ومثال الثاني قوله (أو ليضرب ، فهذه المشابهة) التامة التي هي في اللفظ والمعنى والاستعمال (تقتضي تطفل المضارع)أي : جعله طفيليا [٣] ؛ لأنه ليس أصله إلا البناء وإعرابه إنما هو بسبب مشابهته (للاسم فيما) أي شيء (هو) أي : الاسم (أصل فيه ، وهو) .

= باسم فاعلٍ فضلاً عن المشابهة له ، بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو رأي الجمهور أنها موصولة . انظر : النتائج ٤٠ .

(١) سبق توضيح هذا الخلاف . انظر : هامش صـ ١٥٣ .

(٢) النعت اصطلاح كوفي ، وربما قال به البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة . انظر : الهمع ٣ / ١٤٥ .

(٣) أي : تابعا للاسم في الإعراب . انظر : نتائج الأفكار ٤١ .

أي : ذلك الشيء الذي الاسم أصل فيه هو (الإعراب) [١] ، كما أنها ــ تقتضي ــ هذه المشابهة تطفل اسم الفاعل على المضارع فيما هو أصل فيه ، وهو العمل فتعاوضا بسبب هذه المشابهة ، فأخذ كل من الآخر شيئا هو أصل فيه ، فالمراد بالشبه في كلامه الجمع بين شيئين في أمر من غير قصد إلى إلحاق الناقص منها بالكامل ، ولذا جاز فيه التعاكس (فإعرابه) أي : المضارع (ليس بالأصالة) إذ الموجب له ما ذكر من الشبه[٢](فإذا قلنا : لن يضرب ، فلن أوجب) لأنه الناصب (كون آخر يضرب) وهو الباء (مفتوحا) وذلك (بـ) سبب (واسطة مشابهته) فيما ذكر (لاسم الفاعل) .

[تَقْسِيمُ العَامِلِ]

(ثم) اعلم ــ أي بعد ما علمت حقيقة العامل (٢٧/ أ) وما يتعلق به ــ أن (العامل) من حيث هو (على ضربين : لفظي ومعنوي ، فاللفظي) هو (ما يكون للسان فيه حظ) أي نصيب (وهو) أي اللفظي (على نوعين : سماعي وقياسي ، فالسماعي) في الاصطلاح(هو الذي يتوقف إعماله) بخصوصه (على السماع) من أهل اللغة فلا دور ولا يصح أن يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور ، فلا يصح أن يقال : إن لفظة " لم " ــ مثلاً ــ تجزم الفعل المضارع ، فكل ما كان بمعناها ، وعلى وزنها فهو يجزم لأن " لن " بمعناها في أصل النفي وعلى وزنها ، ولا تجزم بل تنصب ، هذا هو الفرق بين القياسي والسماعي . وإنما قدم بحث السماعي على القياسي مع أن القياسي أقوى ؛ لأن أنواع السماعي كثيرة وأبحاثه دقيقة

، وتقديم ما فيه دقة أولى ؛ ليشغله ذهن المتعلم مغرمـــا بـــه ، متشـــوقا لـــه (وهـو) أي : السماعي (أيضا) أي كما أن اللفظي (على نـوعين : عامل في الاسـم) وهو[3] حروف الجر ، وإنّ وأخواتها (وعامل في الفعل المضارع) وهو النواصب والجوازم .

---

(١) كون الإعراب أصلا في الأسماء هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنه أصل في الأســماء والأفعــال ورجح أبو البقاء مذهب البصريين . انظر : التبيين للعكبري مسألة رقم ٨ . تحقيق د. عبد الرحمن بــن سليمان بن العثيمين ــ مكتبة العبيكان ــ الرياض ــ ط١٤٢١،١ هــ ٢٠٠٠ م .

(٢) هذا مذهب البصريين في علة إعراب المضارع ، ومذهب الكوفيين أن علة إعرابه أنه قد طــرأت عليــه المعاني المختلفة ، فهو معرب عندهم بالأ صالة لا بالمشابهة ، والراجح مذهب البصريين ؛ لأن الحروف تدخلها المعاني المختلفة ولم يقل أحد بإعرابها . انظر: الإنصاف مسألة ٧٣ ، و مفتاح العلوم ٨٧ ،٨٨.

(٣) لوقال : نحو ، أو ومنه حروف الجر ، لكان أسلم ، لأن هناك عوامل سماعية أخرى تعمل في الاسم نحو " لا " النافية للجنس ، و" ما" ، و" لا" المشبهتين بـــ " ليس " . انظر : الاشــباه والنظــائر فــي النحــو للسيوطي ١ / ١٩٧ .

(والعامل في الاسم أيضاً) أي : كما أن العامل السماعي (على قسمين : عامل في اسم واحد وعامل (٢٧ / ب) في اسمين ، أعني المبتدأ والخبر في الأصل) أي: قبل دخــول العامل عليهما يسمى الأول مبتدأ ، والثاني خبراً (ويسميان بعد دخـول العامل) عليهمـــا (اسما ، وخبراً له) أي : لذلك العامل الداخل عليهما .

[العاملُ في اسمٍ واحدٍ حروفُ الجرِّ]

(العامل في اسم واحد) قدمه لأن معموله لما كان واحدا فهو بمنزلة البسيط [1] (حروف تجره تسمى) أي تلك الحروف (حـروف الجـر) (و) تسمى أيضا حروف(الإضافة) لأنها تضيف أي توصل ما قبلها إلى ما بعدها [2] فعلا كان ما قبلها نحو : مررت بزيد ، أو اسما نحو : الدار له . وإنما كان عملها الجر ؛ لأنه لم يتصور دخولها إلا على الاسم ــ كما علمتــه ــ فعملت فيه ما هو مختص به ؛ ليشاكل عملها مد خولها من الاختصاص ، أو لـــأن يناســب عملها اللفظي عملها المعنوي الذي هو جر معنى ما قبلها .

(وهى) أي: حروف الجر، عِدّتُها (عشرون) حرفــاً لـــا زائــد عليهـــا ، علــم ذلــك بالتتبع ، وكأنه لم يعتد بخلاف عيسى بن عمر [3] في أن " لـــات " تجــر ظــرف الزمـــان[4] ، ولا بخلاف مــن قـــال [5] إن " مُــنْ " بقيـــة (٢٨ / أ) " ايْمُــن " حــرف جــر للقســم ،

والأول من العشرين (الباء) قدمها لبساطتها ، وكثرة دورانها في الكلام وعدم خروجها عن كونها حرف جر ، ولذا كانت مكسورة دائما لتوافق عملها .

(١) في الأصل: البيسط ، وهوتحريف .
(٢) في الكتاب ١ / ٤٢١ :" وإذا قلت : مررت بزيد ، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء " .
(٣) هو عيسى بن عمر الثقفي ، كان إماما في النحو واللغة والقراءات ، أخذ عنه الخليل وسيبويه ، وتوفي سنة ١٤٩ هـ . انظر البغية ٢ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ومعجم الأدباء ١٦ / ١٤٦ .
(٤) قرأ عيسى بن عمر : ﴿ وَلَاتِ حِينِ مَنَاصٍ ﴾ ص / ٣ ــ بكسر التاء وجر النون ــ وهي قراءة شاذة . انظر : البحر المحيط ٧ / ٣٨٤ ، وفي جواهر الأدب ٣٠٧ :".. فزعم الفراء أن " لات " تخفض أسماء الزمان ... وقراءة الجر قراءة عيسي بن عمر شيخ الخليل " .
(٥) نسب الرضي هذا القول إلى بعض الكوفيين ، ثم قال :" وفيه نظر ؛ لأن " ايْمُن" مختص بـ " الله " أو بـ " الكعبة " و " مُن" مختصة بلفظ " ربي " ، ولا منع أن يقال : تغير حكمه عند اختصاره " شرح الكافية ٤ / ٢٩٩ ، وذهب الإربلي إلى أن " مُن" هي " مِن " الجارة " حيث قال في مبحث (مِنْ) : " ولا تقع إلا جارة ، وميمه مكسورة ، ويجوز ضمها في القسم خاصة " جواهر الأدب ٣٣٤ .

بخلاف "اللام " فإنها قد لاتكون[١] حرف جر كما هي في الابتداء ، والأمر، وغيرهما ولذا لم تكسر في حالة دخولها على المضمر إلا إذا دخلت على ياء المتكلم نحو قولك : هذا لِي .

وهي ــ أعني الباء ــ تجيءُ لمعانٍ :

<u>منها :</u> أنها تجيء (للإلصاق) [٢] وهو اتصال أمر بمجرورها حقيقة نحو : به داء أو حكما نحو : " مررت بزيد " ، أو لا لصوق في الحقيقة بزيد ، وإنما اللصوق بمكان يقرب منه [٣] ، وهو ــ أعني الإلصاق ــ يستلزم المصاحبة بلا عكس ، فإذا قلت ــ مثلا ــ : " اشتريت الفرسَ بسِرْجِهِ " ، لا يلزم أن يكون السرجُ ملصقا به حال الشراء .

ثم إن المصنف ــ رحمه الله ــ اقتصر على الإلصاق وحده لكونه أصلاً لها ، وغالبا فيها [٤]، ولم يتعرض لغيره من معانيها ؛ لأن غرضه بيان العامل لااستيعاب المعاني فلنذكر نحن بعضا من معانيها تكميلا للفائدة وليكون (١٢٨/ ب)الطالب على بصيرة فنقول : إن منها : المصاحبة [٥] ، فتكون ــ حينئذ ــ بمعنى " مع " كقولك : "خرج الأميرُ بجنده " ، أي : مع جنده .

(١) لم يرتض كثير من النحويين دخول قد على المضارع المنفي بـ " لا" ، وقالوا : إن " قد " مع الفعل كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء إلا بالقسم . انظر : المغني ١٧٧ ، والهمع ٢ / ٥٩٥ ، وقد رأت لجنة

الألفاظ والأساليب بمجمع اللغة العربية بالقاهرة جواز هذا الأسلوب ؛ لورود السماع بـه ، كقـول قـيس الجهني ــ وهو جاهلي ــ : (الوافر)

وَكُنْتَ مُسَوّداً فِينَا حَمِيداً وَقَدْ لَاتُعْدَمُ الْحَسْنَاءُ ذَامَا

انظر : بحث الأستاذ عباس حسن ، وقرار اللجنة في كتاب الألفاظ والأساليب ١ ــ ٣ ، إعداد الأستاذين :محمد شوقي أمين ومصطفي حجازي ــ ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقـاهرة ١٩٩٧ م ــ نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(٢) ذهب ابن مالك إلى أن الباء في : مررت بزيد ، بمعنى"على" ، واستدل بقوله تعالى : ﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَـا ﴾ الصافات / ١٣٧ . انظر : شرح التسهيل ١ / ١٥٢ ، وهو رأي الأخفش في معـاني القـرآن ١ / ٤١١ تحقيق د / عبد الأمير محمد الورد .ط عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥ م .

(٣) انظر : المفصل ٢٨٥ .

(٤) قال سيبويه :" وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط ... فما اتسع من هذا في الكلـام فهـذا أصـله " . الكتاب ٤ / ٢١٧ .

(٥) لباء المصاحبة علامتان : الأولى : أن يحسن في موضعها " مـع " والثانيـة : أن يغنـي عنهـا وعـن مصحوبها الحال ، ولذا تسمى باء الحال أيضا ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ جَـاءَكُمُ الرَّسُـولُ بِـالْحَقِّ ﴾ النساء / ١٧٠ ، أي : مع الحق أو محقا . كذا في الجني الداني ٤٠ .

<u>ومنها :</u> الاستعانة [١] والمراد منها استعانة الفاعل في صدور الفعـل عنـه بمجرورهـا وتسمى هذه ــ أيضا ــ أداة ووصلة للفعل ومكملة له نحو : كتبت بـالقلم ،أي : باسـتعانته ونحو: باسم الله ،على قول ، وقد مر بيانه في الديباجة [٢] .

<u>ومنها :</u> المقابلة ، وتسمى " باء العوض " وهي الداخلة على الأثمان [٣] نحو : اشتريت الفرس بألف ، أو على غيرها نحو : كافأته [٤] بكذا [٥].

<u>ومنها :</u> القسم ، وهي أصل [٦] حروفه ؛ لأنها تكون مع الفعل نحـو : أقسـمت باللـه وبدونه نحو : بالله ، وتكون للسؤال نحو : باللـه افعـل ــ بكسـر الهمـزة ــ ولغيـره نحو: [بالله] [٧] لأ فعلن ، [وتكون مع المضمر نحو : بك لأ فعلـن] [٨] ، وتكـون مـع المظهر سواء كان ذلك المظهر لفظة الجلالة كما مر مثاله ، أو غيرها نحو : "بالرحمن لأفعلن" بخلاف " الواو" و "التاء " فإنهما لا يكونان إلا لغير السؤال ومع حذف الفعـل ، فلـا يقـال : أقسمت تالله ، ولا أقسمت والله ، كما لا يقال : اجلس تالله ، ولا اجلس والله ، والواو إنمـا تدخل على المظهر فقط ، فلا يقال : وك – مثلاً– سواء كان ذلـك(٢٩/أ) المظهـر لفظـة الجلالة نحو : واللهِ ، أو غيرها نحو : [و][٩] الرحمن .

(١) أدرج ابن مالك هذا المعنى في السببية حيث قال :" والنحويون يعبرون عن هذه الباء بالاستعانة ، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، فإن استعمال السببية فيهـا يجـوز واستعمال الاستعانة لا يجوز " شرح التسهيل ٣ / ١٥٠ .

(٢) أي : فى شرح ديباجة المصنف. انظر : النص المحقق ١٣٥ ،١٣٦ .

(٣) ذهب ابن هشام إلى أن الباء في قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ النحل / ٣٢ بهذا المعنى وقال :" وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة .... لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا ، وأمـا المسبب فلا يوجد بدون السبب " . المغني ١١٣ ، والذي عليه الأكثرون أن الباء في الآيـة للسـببية . انظر : الجني الداني ٤١ .

(٤) في الأصل : كافيته ، وهوتحريف .

(٥) ليس في هذا المثال معنى المقابلة أو العوض ، ولو قال ــ كما قال غيره ــ : " كافأت إحسانه بضـعف " لكان أسلم . انظر : المغني ١١٣ .

(٦) في الأصل : أصله ، وهو تحريف .

(٧) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٨) إضافة يستقيم بها الكلام . انظر : المغني ١١٥ .

(٩) إضافة ينتظم بها السياق .

والتاء مختصة بلفظة الجلالة [١] ، فلا يقال : " تك" ، كما يقال : تالرحمن ، على قـول الكـل وحكى بعضهم [٢] دخولها على لفظة " رب " كما يقال : ترب الكعبة [٣] . ومنها : التّعْدِيَة ، أي جعل الفعل اللازم متضمنا معنى التصيير نحو : ذهبت بزيد[٤] أي: جعلته وصيرته ذاهبا وإنما خصت بهذا المعنى [٥] هنا [لوجود] [٦] معنًى غيره فخصت به [٧] .

ومنها : الظرفية ، وعلامتها أن يحسن في موضعها " في "[٨] نحو قوله تعالى : ﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [٩] ، ونحو : ﴿ وَبِالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[١٠] أي فيها ، ولها أمثلة كثيرة .

ومنها : أنها تكون زائدة [١١] ، وهي على قسمين : سـماعية كمـا فـي : بحسـبك درهـم و﴿ كَفَى بِاللَّـهِ﴾[١٢] أي : حسبُك درهمٌ ، وكفي اللهُ ، وعلامتها : صحة المعنى بدونها كما هنا وقياسية في الاستفهام نحو : هل زيدٌ بقائمٍ ؟ ، وخبر النفي نحو : ما زيدٌ بقائمٍ [١٣] .

---

(١) قال في الهمع ١ / ٤٧٩ : " فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا مضمرا لفرعيتها " . وانظر : الكتاب ٤ / ٤٩٦

(٢) هو الأخفش . انظر : المفصل ٢٨٧ ، وابن الناظم على الألفية ٣٥٩ .

(٣) في الجني الداني ٥٧ :" وخص بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك ؛ لأنه قد جاء عنهم : ترب .

(٤) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ البقرة /٣ ، وقد وردت باء التعدية مع الفعل المتعدي نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللّهِ النّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ الحج / ٤٠ ، وقولهم : صككت الحجر بـالحجر ، والأصل : دفع بعض الناس بعضا ، وصك الحجر الحجر ، ولذا قيل : الصواب أن يقال في تعريـف هـذه

الباء : هي الداخلة على الفاعل فتصيره مفعولا ، ليشمل المتعدي واللازم . انظر : الجنى الـداني ٣٧ ، والهمع ٢ / ٤١٧ .

(٥) في الأصل : الاسم .

(٦) إضافة يستقيم بها السياق .

(٧) قال الجامى :" التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ، وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلـى معموله بواسطة حرف الجر ، فالحروف كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف " . الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٥ .

(٨) انظر : المقتضب ٢ / ٣٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٥١ .

(٩) من الآية ١٢٣ من سورة آل عمران .

(١٠)الآية ١٨ من سورة الذاريات .

(١١) أي أنها لم تحدث معنى ، وإنما جيء بها توكيدا للكلام . انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٦ .

(١٢) من الآية ٤٣ من سورة الرعد . إن كان " كفي " متعديا إلى مفعولين كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ﴾ الأحزاب / ٢٥ ، فلا تزاد الباء في فاعله . انظر : جواهر الأدب ٤٤ .

(١٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ الزمر / ٣٦ .

ومنها : أن تكون بمعنى "عن" [١] نحو قوله تعالى :﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [٢] أي عن عذاب ، وفي هذه الآية غناء عن البحث مع أكثر البصريين المانعين مجيئها بهذا المعنى [٣]؛ إذ لاشك في كونها بمعنى (٢٩ / ب) " عن " فيها .

ومنها : السببية [٤] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [٥] أي بسبب ظلم منهم ولها معان آخر [٦] لم نذكرها خوف الملل .

(و) الثاني (مِنْ) قدمها على السائر ليناسب معناها ولو في الجملة ، وهي تجيء لمعانٍ ــ أيضا ــ :

منها : أنها تجيء (للابتداء) في الغاية[٧]أي: ابتداء حصول الفعل، سواء كان في المكان

---

(١) أثبته الكوفيون بعد السؤال نحو قوله تعالى : ﴿ فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ الفرقان / ٥٦ ، بدليل﴿ يَسْئَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ ﴾ الأحزاب /٢٠ ، وذكره ابن مالك في غير السؤال مستدلا بقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالغَمَامِ ﴾ الفرقان / ٢٥ أي : عن الغمام . انظر : شرح التسهيل ٣/ ١٥١ ، ١٥٢ ، والهمع ٢ / ٤٢٠ ، ٤٢١ .

(٢) الآية ١ من سورة المعا رج .

(٣) في المغني ١١٣ : " وتأول البصريون : ﴿ فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى " عن " أصلا ، وفيه بعد ؛ لأنه لا يقتضي قولك : سألت بسببه ، أن المجرور هو المسئول

عنه " . وانظر الهمع ٢ / ٤٢١ ، وقول الشارح : " أكثر البصريين " دقيق ، لأن الأخفش ــ وهو من البصريين ــ أثبت للباء هذا المعنى . انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٧٠٤ .

(٤) أطلق ابن مالك على هذا المعنى التعليل . وذكر أن باء التعليل هي التي يحسن في موضعها اللام غالبا . انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٥٠ .

(٥) من الآية ١٦٠ من سورة النساء .

(٦) منها : التبعيض نحو قوله تعالى﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ الإنسان / ٦ ، أي منها ، ومنها : الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ يوسف / ١٠٠ أي : إلى ، ومنها الاستعلاء نحو :﴿ ومِنْهُم مَّنْ إِنْ تَأْمَنْه بِقِنْطَارٍ ﴾ أي علَى . انظر المغني ١١٤ ، ١١٥ ، والدر المصون ١٥/١ .

(٧) مذهب البصريين أن "من" لابتداء الغاية في المكان لا في الزمان سواء كان مجرورها مكانا نحو : سرت من البصرة إلى الكوفة، أم لا ، نحو : هذا الكتاب من زيد إلى عمرو . انظر : الكتاب ٤ / ٢٢٤ ، والمقتضب ١ / ١٨٢ ، وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان استدلالا بقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ التوبة / ١٠٨ ، وتأول البصريون الآية على تقدير مضاف ، والمعنى : من تأسيس أول يوم ، والراجح مذهب الكوفيين ؛ لأن تأويل ما كثر وجوده ليس بجيد كما قال الشيخ أبو حيان . انظر : الارتشاف ٤ / ١٧١٨ .

نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[١] أو في الزمان نحو قوله : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [٢] ، وفي الخبر : " فَمُطِرْنَا مَنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ " [٣] ، ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال بعضهم [٤] : إنه الأصل ، والبواقي راجعة إليه اقتصر عليه المصنف وحده .

<u>ومنها :</u> التبيين ، وتسمى " مِنْ " البيانية ، وعلامتها : صحة وضع الموصول موضعها، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[٥] فإنه لو قيل : اجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان يصح المعنى .

<u>ومنها :</u> التبعيض [٦] ، نحو قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٍ ﴾ [٧] ، ونحو : أخذت من الدراهم ، وعلامتها : صحة وضع "بعض " مكانها .

<u>ومنها :</u> أنها تجيء للاستعلاء فتكون بمعنى " على " [٨] نحو قوله (٣٠ / أ) تعالى : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [٩] أي عليهم .

<u>ومنها :</u> أنها تجئ بمعنى " الباء " [١٠] نحو قوله تعالى : ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلاَمٌ هِيَ﴾[١١] أي : بكل أمر .

(١) من الآية ١ من سورة الإسراء .
(٢) من الآية ١٠٨من سورة التوبة .
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ١٨٠ كتاب الاستسقاء ، باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرةالمطر
(٤) هو الزمخشري . انظر المفصل ٢٨٣ .
(٥) من الآية ٣٠ من سورة الحج .
(٦) لم يثبت المبرد هذا المعنى ، وأرجعه إلى الابتداء قال :" ومنها (من) وأصلها الابتداء .. وكونها في التبعيض راجع إلى هذا " المقتضب ١ / ١٨٢ ، وأثبته سيبويه . انظر الكتاب ٤ / ٢٢٥ ، و قال ابن مالك : " ومجئ (من) للتبعيض كثير " . شرح التسهيل ٣ / ١٣٣ .
(٧) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .
(٨) انظر : المغني ٣١٦ ، والهمع ٢ / ٤٦٢ .
(٩) من الآية ٧٧ من سورة الأنبياء .
(١٠) انظر : الارتشاف ٤ / ١٧٢١ .
(١١) من الآية ٤ من سورة القدر .

ومنها : أنها تجيء للبدل [1] نحو قوله تعالى :﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾[2] أي : بدلها .

ومنها : أنها تجيء للظرفية [3] نحو قوله تعالى :﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾ [4] أي : فيها .

ومنها : التجريد ، نحو قولك : لقيت من زيدٍ أسداً [5] .

ومنها : الزيادة [6] ، وعلامتها أنها لو حذفت يبقي أصل المعنى على حاله ، وفائدتها توكيد الاستغراق المستفاد من فحوى الكلام ، إما بطريق النص ، نحو : ما جاءني من أحد ؛ إذ لو لم تزد "من" كان الاستغراق حاصلا قطعا ، أو بطريق الظاهر لا بطريق النص ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ، ولذا صح أن يقال : ما جاءني رجل بل رجلان [7] .

ولا تكون زيادتها إلا في النفي كما مر في المثالين ، ونحو قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ ﴾ [8] أي بشير ، وما يجري مجرى النفي[9] نحو قوله تعالى:﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾ [10] أي : هل (٣٠ / ب) خالق ؟ وهذا مذهب البصريين[11] .

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣٤ ، وجواهر الأدب ٣٣٩ .
(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .
(٣) أي مرادفة " في " ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ١٣٧
(٤) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٥) هو على حذف مضاف أي : لقيت من لقاء زيد أسدا ، أي حصل لي من لقائه لقاء أسد ، والمراد تشبيهه بالأسد . كذا في الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٢ .

(٦) في الكتاب ٤ / ٢٢٥ : " وقد تدخل ــ أي ــ من ــ في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة " ما " إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ".

(٧) انظر : رصف المبانى ٣٢٤ .

(٨) من الآية ١٩ من سورة المائدة .

(٩) وهو النهي والاستفهام بــ (هل) . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣٨ .

(١٠) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(١١) لا تزاد " من " عند البصريين إلا بشرطين : الأول : أن يسبقها نفي ، أو ما يجري مجراه ، والثاني : أن يكون مجرورها نكرة . انظر : الجني الداني ٣١٧ ، ٣١٨ .

وقال الكوفيون والأخفش[(١)] من البصريين : إنها تجيء زائدة في الإثبات[(٢)]ـــ أيضا ــ ومستندهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [(٣)] ، ووجه الاستناد به أن لا وجه لغير أن تكون " من " في الآية إلا أنها إما زائدة أو تبعيضية ، ولا وجه للثاني بدليل قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً ﴾[(٤)] المفيد لشمول جميع الذنوب ، فإذا كانت " من " في الآية المتمسك بها للتبعيض لزم التنافي في كلامه تعالى ، وهو محال [(٥)] ، وقول العرب [(٦)] : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ" [(٧)] . وأجاب البصريون عن الآية بجوابين :

<u>الأول منهما :</u> أن آية التمسك في أمة نوح ــ عليه الصلاة والسلام ــ والثانية : في أمة محمد ــ ﷺ ــ فلا تنافي على تقدير كون " من" للتبعيض [(٨)] ، وإنما يلزم التنافي أن لو كانتا في أمة نبي واحد .

<u>والثاني منهما :</u> أنه يحتمل أن يراد بــ "جميعا " في الآية الأخرى جميع الذنوب الغير المتعلقة[(٩)] بظلم العباد [(١٠)].

وعن قولهم : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ" ، بأنه متأول [(١١)] بكون "من" للتبعيض .

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، أوسط الأخافشة الثلاثة ، وأشهرهم ذكرا في النحو ، كان أنحي تلاميذ سيبويه ، من مؤلفاته : معاني القرآن ، والأوسط ، توفي سنة ٢١٥ هـ . انظر: نزهةالألباء ١٢٠ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٧٢ ، والبغية ١ / ٥٩٠ .

(٢) ومجرورها معرفة ، وليس هذا مذهب الكوفيين جميعهم ؛ لأن منهم من اشترط أن يكون مجرورها نكرة في النفي أو الإثبات كقولهم : قد كان من مطر . انظر : الهمع ٢ / ٤٦٣ ،

٤٦٤ والراجح مذهب الكوفيين و الأخفش ؛ لورود السماع به كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ١٣٨ .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الاحقاف .

(٤) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٦) هذا مستند ثان للكوفيين في زيادة " من " في الإثبات .

(٧) حكاه البغداديون . انظر : الارتشاف ٤ / ١٧٢٣ .

(٨) انظر : الأشمونى على الألفية ٢ / ٢١٢ .

(٩) الصواب أن يقال : غير المتعلقة .

(١٠) انظر : الكشاف ٢ / ٣٦٩ ، وجواهر الأدب ٣٥٤ .

(١١) انظر : الكافية بشرح الرضي ٤ / ٢٥٦ .

واختلف في وجه تأويله ، فمنهم من أول بأن (٣١ / أ) كان تامة ، وفاعلها ضمير يعود إلى اسم فاعل يفهم منها [١] ، على حد قوله ـ ﷺ ـ :" لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ "[٢] ؛ إذ معناه : ولا يشرب هو أي الشارب [٣] ؛ إذ لا يجوز أن يعود الضمير على الزاني المتقدم ذكره لأنه غير مقصود ، "ومن مطر" على هذا حال من الضمير المستكن في "كان" ، فالمعنى : كان الكائن حال كونه بعض مطر ، ومنهم من أوله بحذف مضاف ، والمعنى : قد كان بعض مطر أو هي للتبيين ، أي : قد كان شيء من مطر [٤] ، أو أنه ورد على الحكاية ، كأن قائلا قال : هل كان من مطر ، فأجيب : بقوله : قد كان من مطر [٥] . ثم لا يذهب عليك أن الخلاف الجاري في أن "من" تزاد في الإثبات أو لا تزاد فيه ، إنما هو في غير "من" الاستغراقية ، وأما هي فإنها لا تزاد فيه اتفاقا . (و) الثالث من حروف الجر (إلى) ووجه تعقيبها لـ "من" ظاهر، وهي تجئ لمعانٍ: منها : أنها تجيء (للانتهاء) في الغاية [٦] فهي تقابل "من" ، وهي إما في المكان نحو قوله تعالى : ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [٧]، أو في الزمان نحو : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا[٨] الصِّيَامَ (٣١ / ب) إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [٩].

---

(١) قاله الإربلي في جواهر الأدب ٣٤٦ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤ / ١٧٦ ، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب إثم الزناة ، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب نقصان الإيمان بالمعاصي . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٢ / ٤١ ، ٤٢ ، وأورده العَجْلُوني في كشف الخفاء٢ / ٤٨٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٤ .
(٤) قاله ابن الحاجب ، ففي الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٣ :" وقول المصنف :" شيء من مطر " "ومن" للتبعيض "أو" للتبيين" فيه نظر لأن حذف الموصوف وأقامه الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط .. قليل ، وخاصة إذا كان الموصوف فاعلا ؛ لأن الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل إلا إذا كان الجار زائداً نحو كفي بزيد ؛لأن حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى ما كان الجار زائد نحو كفي بزيد ، لأن حرف الجر موصل للفعل القاصر إلى ما كان يقتصر عنه لولاه ، والفعل لا يقتصر عن فاعله ".
(٥) انظر : جواهر الأدب ٣٤٦ .
(٦) انظر : الكتاب ٤ / ١٣١ .
(٧) من الآية ١ من سورة الإسراء .
(٨) في الأصل : " وأتموا " .
(٩) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

ومنها : أنها تجيء بمعنى " في" [١] نحو قول النابغة [٢] :

فَلا تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ [٣]

أي : في الناس .

ومنها : أنها تجيء بمعنى " مع " [٤] وهو قليل ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[٥] أي: مع الله ، ونحو قوله : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوالَهَمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ ﴾[٦] أي : مع أموالكم ، وردّه بعضهم[٧] إلى معنى الانتهاء بتضمين الأكل معنى الضم والمعنى : لا ينتهي أكل أموالهم مضموما إلى أموالكم .

تنبيه : لا يخفى عليك أن " إلى " لا تخلو إما أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، فيدخل في حكم ما قبلها فتكون هي – حينئذ – لإسقاط ما وراء الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾[٨] فإنها هنا لإسقاط ما وراء الغاية .

---

(١) انظر : التسهيل ١٤٥ .
(٢) هو أبو إمامة زياد بن معاوية أحد فحول الطبقة الأولي من شعراء الجاهلية، لقب بالنابغة لنبوغه في الشعر كبيرا يعد أن امتنع عليه صغيرا ، وهو من أصحاب المعلقات المعروفة ، مات قبل البعثة . انظر : الأغاني ٩ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، والأعلام ٣ / ٥٥ والشعر والشعراء ١ / ١٦٣ وما بعدها .
(٣) البيت من الطويل ، وهو من اعتذاريات النابغة في ديوانه ٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٣ ، والمغني ٨٦ ، ورصف المباني ٨٣ ، وجواهر الأدب ٤٢٣ ، والهمع ٢ / ٤١٤ .

والشاهد فيه قوله : " إلى الناس " حيث جاءت " إلى" بمعنى " في" . و"مطلي به القار " فيه قلب للكلام ، لأن مراده أنه مطليٌّ بالقار .

(٤) أنكر ذلك المعنى الزمخشري في الكشاف ٤ / ١٠١ ، وأثبته الكوفيون وكثير من البصريين انظر : الارتشاف ٤ / ١٧٣٠ . قال الفراء : " وقوله ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران/٥٢] المفسرون يقولون : من أنصاري مع الله ، وهو وجه حسن " . معاني القرآن ١ / ٢١٨ . ط عالم الكتب ــ بيروت ــ الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .

(٥) من الآية ١٤ من سورة الصف .

(٦) من الآية ٢ من سورة النساء .

(٧) في الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٥ :" والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء أي : تصيفونها إلى أموالكم " وقال العكبري : " إلى متعلقة بمحذوف وهو في موضع الحال : أي : مضافة إلى أموالكم " . التبيان ١ / ١٦٥ .

(٨) من الآية ٦ من سورة المائدة .

فالمرفق داخل في المغسول ، أو لم يكن من جنسه فلا يدخل في حكم ما قبلها [١] ، فتكون ــ إذن ــ هي لإسقاط الغاية نفسها كما في آية الصوم المتقدمة فإن الصوم ينتهي بأول جزء من الليل [٢] .

(و) الرابع (عن) قدمها ؛ لأنها متضمنة لمعنى " من" ، ولذا جاز استعمالهما في محل واحد في بعض الأحوال كما يظهر لك في أثناء البحث ، وهي عند الكوفيين [٣] تجيء لمعان : منها : أنها (٣٢ /أ) تجيء (للبعد) وإنما اقتصر المصنف عليه لأن البصريين [٤] لم يذكروا لها معنى غير البعد (والمجاوزة) أي مجاوزة شيء وتعديته عن شيء إلى شيء آخر [٥] نحو قوله تعالى :﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [٦] أي : يتباعدون عنه مجاوزين إياه على سبيل المخالفة . واعلم أن المجاوزة إما [أن] [٧] تكون مع الزوال والوصول معا نحو قولك : رميت السهم عن القوس إلى الصيد ، فإنهما وجدا في هذا المثال ، أما الزوال فمن القوس ، وأما الوصول فإلى الصيد ، وإما أن تكون بالزوال فقط نحو قولك : أديت عنه الدين، فإن الزوال وجد هنا بإسقاط الدين عن المؤدى عنه ، ولم يوجد الوصول إلى أحد ، وإما أن تكون بالوصول فقط نحو قولك : أخذت عنه العلم ؛ إذ العلم لم يزل عن المعلم لكنه وصل إلى المتعلم [٨] .

---

(١) في دخول ما بعد " إلى " في حكم ما قبلها ثلاثة أقوال : أحدها : ما ذكره الشارح من أنه يدخل إن كان من جنس ما قبلها ، وإلا فلا ، والثاني : أنه يدخل مطلقا ، والثالث : لا يدخل مطلقا . وهذا الخلاف عند عدم

وجود قرينة تدل على الدخول أو الخروج ، أما عند وجودها فيعمل بها كما في آية الصوم التي أشار إليها الشارح وصحح المرادى وابن هشام القول الثالث ؛ لأن الأكثر عند القرينة عدم الدخول ، فيجب الحمل عليه عند التردد . انظر الجني الداني ٣٨٥ ، والمغني ٨٥ .

(٢) ومن معاني "إلى" أيضا : أنها تجئ للتبيين نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ يوسف / ٣٣ . ومنها : أنها تكون بمعنى اللام نحو قوله تعالى : ﴿ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾ النمل / ٣٣ . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٢ .

(٣) انظر : الهمع ٢ / ٤٤٣ .

(٤) في الأصل : البصريون .

(٥) في الكتاب ٤ / ٢٢٦ : " وأما (عن) فلما عدا الشيء " .

(٦) من الآية ٦٣ من سورة النور .

(٧) إضافة يقتضيها السياق .

(٨) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٨٤٧ ، ٨٤٨ .

وهي ــ أعني "عن" ــ متضمنة معنى "من" الابتدائية ؛ لأنها تدل في مثل : رميت عن القوس ، على أن مبدأ الرمي كان منها ، ومما يؤيد هذا ما نقله صاحب الضوء [(١)] عن الجرجاني حيث قال : " قال عبد القاهر [(٢)] : " وكل موضع لم يصلح إلا لمعنى التعدية كان مخصوصا بـ " عن " فلا يجوز أن تقول : أديت الدين من زيد ؛ لأن (٣٢ / ب) هذا موضع التعدي فقط ، وإن كان موضع لا يجب أن يكون متمحضا للتعدي جاز لك أن توقع فيه أيهما شيءت ، نحو قولهم :" سَقَاهُ عَنِ الْغَيْمَةِ " [(٣)] أي : أبعده عنها وجاوزه حكمها إلى الريِّ ، وإن شئت قلته بـ " مِنْ " [(٤)] على معنى : من جهة الغيمة ، وهذا من عمل " من" وإن كان موضع [لا] [(٥)] يناسب معنى المجاوزة لم يجز أن تقع فيه "عن" فلا تقول : زيد أفضل عن عمرو ، فإنك لم تقصد أن فضل أحدهما قد انفصل عن صاحبه إليه وتعداه ، وإنما تريد أن فضل زيد بدأ من هذا الموضع " . انتهى وفيه دليل لما قلنا ، وبه يظهر لك الموضع الذي يجوز فيه استعمالهما[(٦)] . فافهم .

وقد تكون " عن " اسماً ، فتكون حينئذ بمعنى الجانب كما فى قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي [(٧)]

---

(١) الضوء على المصباح ٢٨٨ ، وصاحب الضوء هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ، من مصنفاته : لباب الإعراب ، والضوء في شرح المصباح للمطرزي ، توفي سنة ٦٨٤ هـ . انظر : معجم المؤلفين ١١ / ١٨٠ ، وكشف الظنون ١ / ١٥٤٣

(٢) المقتصد ٢ / ٨٤٨ ، بتصرف .

(٣) الغيمة : العطش . انظر : اللسان مادة (غيم) ٣٣٣٠ ، وفي سيبويه ٤ / ٢٢٦ : " سقاه عن العيمة والعيمة : شهوة اللبن " .

(٤) في الكتاب ٤ / ٢٢٧ :" وقد تقع (من) موقعها تقول : أطعمه من جوع ، وكساه من عري ، وسقاه من العيمة " .

(٥) إضافة من المقتصد ٢ / ٨٤٨ ينتظم بها المعنى .

(٦) أي : استعمال " عن" و"من" في محل واحد .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة ، أحد فرسان الخوارج وشعرائهم المعروفين. انظر : ديوان شعر الخوارج ١٢٦ ، والمغني ١٥٧ ، وجوهر الأدب ٤٠٣ ، وترشيح العلل ٢٠٨ والرضي على الكافية ٤ / ٣٢٤ ، وابن يعيش على المفصل ٨ / ٤٠ . والدريئة : الحلقة يرمي بها . والشاهد :" من عن يميني" حيث جاءت (عن) اسما بمعنى الجانب بدليل دخول (من) عليها .

وهي إذا كانت اسما [لا] [١] تجر في المشهور إلا بـ "من" ، كما في المثال وقد سمع جرها بـ "على" كما في قول الآخر :

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً .... [٢]

وهو جمع سانح ، وهو مامر من يسارك إلى يمينك ، وعكسه البارح [٣] ، والعرب تتفاءل بالأول ، وتتشاءم بالثاني .

ومنها : أن تكون بمعنى : الباء " [٤] نحو قوله تعالى : (٣٣ / أ) : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ [٥] أي: بالهوى [٦] .

ومنها : أنها تكون للإعراض مع البعد ، نحو قولك : رغبت عن زيد ، ومنه قوله ﷺ : " النِّكَاحُ سُنَّتي فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي [٧] " أي : بعد رغبته عن سنتي وإعراضه ليس مني [٨] .

---

(١) إضافة يستقيم بها السياق .

(٢) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وعجزه :

.... وَكَيْفَ سُنُوحٌ ، وَ الْيَمِينُ قَطِيعُ ؟

وهو في الجني الداني ٢٤٣ ، والمغني ١٥٧ ، وشرح شواهده للسيوطي ١ / ٤٤٠ ، والارتشاف ٤ / ١٧٢٩ ، والشاهد قوله "على عن يميني" حيث جاءت "عن" بمعنى "جانب" ، وهي مجرورة بـ "على" .

(٣) انظر : اللسان مادة (سنح) ٢١١٢ .

(٤) ومعناها الاستعانة . انظر : الارتشاف ٤ / ١٧٢٨ ، والهمع ٢ / ٤٤٣ .

(٥) الآية ٣ من سورة النجم .

(٦) الأكثرون على أنها على بابها . قال العكبري :" و(عن) على بابها ، أي لا يصدر نطقه عن الهوى" التبيان ٢٤٦ ، وانظر : الكشاف ٤ / ٢٨ ، و الجمل على الجلالين ٤ / ٢٢٣ . ط عيسىالحلبي .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ٣ / ٢٣٧ بدون لفظ : " النكاح سنتي " كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح ، وأخرجه مسلم في كتاب النكاح ٢ / ١٦٢ رقم ١٤٠١ بدون لفظ " النكاح سنتي " أيضا ، وأورده العجلوني في كشف الخفاء ٢ / ٤٢٩ بلفظ " فمن لم يعمل " مكان " فمن رغب " .

(٨) ومن معاني (عن) أيضا : التعليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي ءَالِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ هود / ٥٣ ، ومنها : أن تجيء موافقة (من) كقوله تعالى :﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ الشورى / ٢٥ . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦٠ ، والمغني ١٥٦ . ولها معانٍ أخرى انظر فيها : رصف المباني ٣٦٦ ـ ٣٧٠ والهمع ٢ / ٤٤٣ ، ٤٤٥ .

(و) الخامس (على) قدمها على اللام مع كونها بسيطة ، لأنها قد تجيء بمعنى "عن" ، فناسب تعقيبها إياها ، وهي تجيء لمعانٍ :

<u>منها :</u> أنها تجيء (للاستعلاء) وهو إما حقيقةً كما في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [1] أو حكماً نحو : عليه دين [2] .

ومنها : أنها تجيء بمعنى "عن" [3] نحو قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا [4]

أي : إذا رضيت عني .

وهي ــ أعني "على " ــ قد تكون اسماً ، فتكون ــ حينئذ ــ بمعنى فوق [5] ، كما في قول الشاعر يصفُ قَطَاةً :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ عَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ [6]

وإنما حكم باسميتها هنا لدخول " من" عليها [7] ، وقد تكون فعلاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأَرْضِ ﴾ [8] ، وفعليتها هنا ظاهرة .

---

(١) الآية ٢٢ من سورة "المؤمنون " .

(٢) ومنه قوله تعالى :﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ البقرة/ ٢٥٣ . انظر : المغني ١٥٠ ، وجواهر الأدب ٤٦٢ .

(٣) انظر : التسهيل ١٤٦ ، ٣٧ .

(٤) من الوافر ، لقحيف العامري في العيني على الأشموني ٢ / ٢٢٢ ، وهو من شواهد ابن الناظم على الألفية ٣٦٨ والمقتضب ٢ / ٣١٨ ، والمخصص ١٤ / ٦٥ ، والمغني ١٥٠ ، ٦٤٠ ، والجني الداني ٤٧٧ . والشاهد فيه " عليّ " حيث جاءت "على" بمعنى "عن" .

(٥) انظر : الجني الداني ٤٧١ ، ورصف المباني ٣٧١ .

(٦) من الطويل ، لمزاحم بن الحارث العقيلي في التصريح ٢ / ١٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٤ / ٢٣١ والمقتضب ٣ / ٥٣ ، والمقتصد ٢ / ٨٤٥ ، وابن يعيش على المفصل ٨ / ٣٨ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ورصف المباني ٣٧١ ، ويروى (بزيزاء) مكان (ببيداء) . وتصل : تصوّت ، والقيض : قشر البيض . والشاهد قوله " من عليه " حيث جاءت "على" اسما بمعنى " فوق "مجرورة بمن .

(٧) في الكتاب ٤ / ٢٣١ :" ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نَهَضَ مِنْ عَلَيْهِ " .

(٨) من الآية ٤ من سورة القصص

ومنها : أنها تكون بمعنى "مع" [1] كما في قوله تعالى :﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [2] إذا رجع الضمير إلى المال (٣٣ / ب) وأما إذا لم يرجع إليه فإنه لا شاهد فيه [3] ، وأما قوله : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾[4] فتمحض لذلك [5] .

(و) السادس (اللام) قدمها على " في" لبساطتها ، وهي تجيء لمعان :

منها : أنها تجيء (للتعليل[6]) أي لبيان أن مجرورها هو علة لحصول الفعل ، نحو : جئتك للعلم ، فإن العلم هو العلة للمجيء [7] .

(و) **منها :** أنها تجيء (للتخصيص) وهو إما أن يكون مع المِلْك حقيقةً نحو قوله تعالى : ﴿ الْمُلْكُ الْيَوْمَ [8] لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ [9] ، أو مجازاً ، نحو : المال لزيد [10]، فإن المالك حقيقة هو الله تعالى ، أو بدونه نحو : الجُلُّ[11] للفرسِ ؛ لأن الفرس مما لايملك ، وإنما لم يكتف المصنف بذكر واحد من هذين المعنيين كما فعل في غيرها تنبيها على أنهما أصلان فيها [12] بخلاف غيرهما مما نذكره .

---

(١) أي : المصاحبة . قاله ابن مالك في التسهيل ١٤٦ .

(٢) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٣) قال العكبري : " (عَلَى حُبِّهِ) في موضع نصب على الحال أي آتي المال محبا .. والهاء ضمير المال أو ضمير اسم الله ، أو ضمير الإيتاء فعلى هذه الأوجه الثلاثة يكون المصدر مضافا إلى المفعول ". التبيان ١ / ٧٧ .

(٤) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٥) ومن معاني (على) أيضا : الظرفية نحو قوله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ القصص / ١٥ أي في حين ، ومنها : أنها تجئ بمعنى (من) نحو قوله تعالى :﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ المطففين /٢ ، أي من الناس ، ولها معان أخرى انظر فيها : الهمع ٢ /٤٣٩ ــ ٤٤٢ . والجني الداني ٤٧٠ ــ ٤٨٠ .

(٦) انظر : التسهيل ١٤٥ ، والمغني ٢١٢ .

(٧) ومنه قوله تعالى﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ ﴾ الإنسان / ٩ . وانظر : جواهر الأدب ٧٢ .

(٨) في الأصل : الملك يومئذ لله .

(٩) من الآية ١٦ من سورة غافر .

(١٠) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾ ٧٩/ الكهف .انظر : جواهر الأدب ٧٢ .

(١١) الجُلُّ ــ بضم الجيم وفتحها ــ ما تلبسه الدابة لتصان به ، والجمع جِلال . انظر : اللسان (جلل) ٦٦٤

(١٢) انظر : الجني الداني ١٠٩ .

<u>ومنها :</u> أنها تكون للعاقبة ، وتسمى " لام الصيرورة " ، و" لام المآل" [١] نحو قوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾ [٢] ، وأنكر بعضُهم مجيئها بهذا المعنى[٣] .

<u>ومنها :</u> أن تكون بمعنى "عن" ، وذلك إذا استعملت مع القول [٤]، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٥] أي : عنهم .

<u>ومنها :</u> أنها (٣٤ / أ) تكون للتعجب ، كما في قول الشاعر :

تَفَرَّقَ أَهْلِي مِنْ مُقِيمٍ وَظَاعِنٍ   فَلِلَّهِ دَرِّي أَيَّ أَهْلِيَ أَتْبَعُ ؟![٦]

فإن " اللام " في قوله " لله دري " [٧] للتعجب ، كما نص على ذلك غير واحد [٨] ، ولها معانٍ أخرى [٩] مذكورةٌ في المطولات .

---

(١) انظر : المغني ٢١٧ ، والهمع ٢ / ٤٥٣ .

(٢) من الآية ٨ من سورة القصص .

(٣) في المغني ٢١٧ : " وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة " ، وقال لزمخشري في الكشاف ٣ / ١٦٦ : " اللام في (لِيَكُونَ) هي لام كي التي معناها التعليل كقولك جئتك لتكرمني سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة " .

(٤) قاله ابن الحاجب . انظر : الكافية بشرح الرضي ٤ / ٢٦٥ ، والهمع ٢ / ٤٥٤ .

(٥) من الآية ١١ من سورة الاحقاف .
(٦) البيت من الطويل ، وهو للمتلمس في ديوانه ١٥٤ ، والأغاني لأبي الفرج ٢٩ / ٩٧٧٣ والشاهد قوله : " فلله " حيث جاءت اللام للتعجب .
(٧) في اللسان (درر) ١٣٥٦ : " قال أهل اللغة في لله دره : الأصل فيه أن الرجل إذا كثر خيره وعطاؤه وإنالته الناس قيل : لله دره ، أي عطاؤه ، وما يؤخذ منه ، فشبهوا عطاءه بدر الناقة ، ثم كثر استعمالهم حتى صاروا يقولونه لكل متعجّب منه " .
(٨) قال ابن هشام : " وتستعمل في النداء كقولهم : يا للماء ، ويا للعشب ، إذا تعجبوا من كثرتهما ... وفي غيره كقولهم : لله دره فارسا " . المغني ٢١٨ .
(٩) منها : التبيين ، نحو قوله تعالى : ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ يوسف / ٢٣ ، والتعدية، نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيّاً ﴾ مريم /٤ . وانتهاء الغاية نحو:﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيْتٍ﴾ الأعراف /٥٧ انظر : هذه المعاني وغيرها في الجنى الداني ٩٥ ــ ١٠٩ ، والمغني ٢١١ ـــ ٢٢٥ ، والهمع٢ / ٤٥١ ــ ٤٥٦ .

(و) السابع (في) قدمها على " الكاف" مع كونها من البسائط لأنها لم تدخل على المضمر ، ولأنها قد تكون اسماً ، ولذا لم تكسر دائما بخلاف "في" وهي تجئ لمعان :

منها : أنها تجيء (للظرف) يعني أن مدخولها ظرفا لما قبلها [١] ، وهو إما ظرف له حقيقة ، نحو : الماءُ في الكوز ، أو مجازا ، نحو : النجاةُ في الصدق ، والمراد بالمجاز[٢] أن يكون ما بعدها ظرفاً لاسم المعنى ، كما في المثال الثاني .

ثم إن الظرفية أعم من أن تكون ظرفية زمانية أو مكانية ، وقد اجتمعا في قوله تعالى :﴿ الـم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [٣] .

ومنها : أنها تكون بمعنى " على " [٤] نحو قوله تعالى :﴿لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[٥] أي : عليها ، ومنهم مَنْ [٦]جعلها في الآية من قبيل الظرفية المجازية على ضرب من الاستعارة ؛ لتمكن المصلوب تمكن المظروف (٣٤ / ب) في الظرف .

ومنها : أن تكون للسببية [٧] .

(١) قال سيبويه: " وأما (في) فهي للوعاء ... وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ".

(٢) في الأصل : في المجاز .

(٣) الآيات ١ ــ ٤ من سورة الروم .

(٤) انظر : جواهر الأدب ٢٨٠ .

(٥) من الآية ٧١ من سورة طه .

(٦) هو الزمخشري ، ففي المفصل ٢٨٤:"وقولهم في قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ أنها بمعنى "على" عمل على الظاهر ، والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه " . وانظر الكشاف ٢ / ٥٤٦ .

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ يوسف/٣٢ أي : بسببه . انظر : جواهر الأدب ٢٧٩ ولها معان أخرى منها : أن تكون بمعنى (إلى) كقوله تعالى :﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِى أَفْوَاهِهِمْ﴾ إبراهيم /٩ ومنها : المصاحبة نحو قوله تعالى :﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ الأعراف / ٣٨ . انظر : المغني ١٧٤ – ١٧٥.

(و) الثامن (الكاف) قدمها لبساطتها[١] ، وهي تجيء (للتشبيه) وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى . كذا في التلخيص [٢] . نحو قولك : زيد كالأسد ، فإن زيداً والأسدَ متشاركان في المعنى ، وهو الشجاعة هنا .

وتجيء زائدة كما هي في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [٣] ، هذا على رأي الجمهور[٤] القائلين بأنها ليس كناية عن المثل على حد قولهم : " مِثْلُكَ لاَ يَبْخَلُ " [٥]، إذ لو لم تجعل في الآية زائدة بل جعلت كناية عن المثل ، كما في المثال يلزم المحال ، وهو إثبات المثل له تعالى ؛ لأن المعنى على تقديرعدم جعلها زائدة وجعلها كناية عن المثل يكون [٦] ــ حينئذ ــ : ليس مثل مثله شيء[٧] ، فالمنفي إنما هو مثل المثل فقط ، وهذا باطل [٨] ، وأجاب القائلون[٩] بأنها في الآية ليست بزائدة بل هي كناية عن المثل كما في المثال بأن المقصود المبالغة في نفي المماثلة ؛ لأنها إذا انتفت المماثلة عن المماثل انتفت عن المماثل بوجه أبلغ من نفيها (٣٥ / أ) عن المماثل من أول الأمر ، كما إذا انتفي البخل عن المماثل الذي هو على أخص [أوصافه] [١٠] ، أو كاف المماثل انتفى عن المماثل على وجه أبلغ من نفيه عنه من أول الأمر ، لما أن الكناية أبلغ من الصريح ، فإذا كان كذلك فلا محذور في جعلها كناية عن المثل كما توهمه الجمهور .

وأُوردَ على قولهم بأنها زائدة : أنه لما كان المقصود نفي المثل كما قلتم به فما فائدة زيادة الكاف ؛ لأن المعنى المقصود يتحقق بدونها ؟ وأجيب عنه بأن فائدتها توكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا [١١] ، فتأمل ، وافهم .

(١) في الأصل : لباطنها ، وهوتحريف .
(٢) انظر : التلخيص للقز ويني ٢٣٨ ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ــ المكتبةالتجارية بمصرــ ط ٢ - ١٣٥٠ هــ ــ ١٩٣٢ م .
(٣) من الآية ١١ من سورة الشورى
(٤) انظر : الجني الداني ٨٧ .
(٥) انظرهذا القول في الكشاف ٤٦٢/٣ .
(٦) فى الأصل : يكون المعنى .
(٧) بعده فى الأصل : فالمنفى إنما هو مثل مثله شيء .
(٨) انظر : المغني ١٨٥ .
(٩) منهم الزمخشري .انظر : الكشاف ٣ / ٤٦٢ ، فالكلام منقول عنه .
(١٠)إضافة من الكشاف ٤٦٢/٣ يستقيم بها المعنى .
(١١) انظر : الجني الداني ٨٧ ، والإنصاف لابن المنير ، مطبوع بهامش الكشاف ٤٦٢/٣ .

واعلم أن الكاف لا تدخل إلا على المظهر ، فلا يقال : كَه ؛ استغناء عنها بــ " مثل" ، فإنــه يدخل على المظهر والمضمر (١) ، ولكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف المخاطــب نحو : كَك (٢) ، فحملوا بواقي الضمائر عليها لاتحاد الباب .

هذا عند الجمهور ، وقال بعضهم(٣) : إنما تدخل على المضمر ــ أيضا ــ واســتدلوا بقــول العَجّاجِ : (٤)

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَباً وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا (٥)

وأجاب الجمهور بأنه شاذ (٦) .

وقد تلحقها ــ أعني الكاف ــ "ما " الكافة (٣٥/ ب) فتكفهاعن العمل كما في قول الشاعــر :

---

(١) هذه علة سيبويه . قال فــي الكتــاب ٢ / ٢٨٣ : " هــذا بــاب مالــا يجــوز فيــه الإضــمار مــن حروف الجر ، وذلك الكاف فــي " أنــت كزيــد ... ، وذلــك لــأنهم اســتغنوا بقــولهم : مثلــي ، وشبهي عنه فأسقطوه" . ويرى السهيلي أن علة ذلك أن الكاف فيها مــا فــي "كــأن" مــن معنــى التشبيه ، ولما لم يكن الاسم المشبه به في بــاب الكــاف ضــميرا متصــلا ، لأنــه هــو هــو فــي المعنى فحمل عليه كما حملوا اجتور على تجــاور إذ هــو فــي معنــاه . انظــر: أمــالى الســهيلي ٤١ تحقيق/ د.محمد إبراهيم البنا نشر المكتبة ، الأزهرية للتراث ــ القاهرة ٢٠٠٢ م .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٣٢٨ .

(٣) هو ابن مالك : ففي التسهيل ١٤٧ : " الكاف للتشبيه ، ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل ، وعلى " أنت وإياك " وأخوتهما أقل " ، ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله :" ومعنى كلامهم يفهم جوازه على قلته " . انظر : الهمع ٢ / ٤٤٨ .

(٤) هو عبد الله بن رؤبة ، راجز مخضرم مجيد ، أسلم وأدرك عهد الوليد بن عبد الملك ، وهو والد رؤبة الراجز المشهور ، توفي سنة ٩٠هـ .انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩٥ ، ومعجم الأدباء ١١ / ١٥٠ .

(٥) رجز ، وهو في ملحقات ديوان العجاج ٣٩٠ ، والكتاب ١ / ٢٩٢ ، وابن الناظم على الألفية ٣٥٨ والتصريح ،٢ /٣ ، وابن يعيش على المفصل ٨ / ٤٤ ، والارتشاف ٤ / ١٧١٠ ، يصف حمار وحش وأتنه ، وقد أراد الحمار ورود الماء معها ، فرأى الصياد فهرب بهن ، والشاهد قوله "كها " حيث دخلت الكاف على المضمر.

(٦) انظر : الارتشاف ٤ / ١٧١٠ .

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ   كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ [١]

برفع "نشوان" . وقد تكون اسماً بمعنى "مِثْل" [٢] ، كما في نحو :

....   يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ .... [٣]

أي : يفررن عن أسنان مثل البَرَد .

(و) التاسع (حتى) قدمها لأنها عامل أصلي، بخلاف " رُبّ " ، وهي تجيء (للغاية) أي " إلى" انتهائها ، فهي مثل "إلى" في هذا المعنى [٤] ، لكن فرق بينهما [٥] بأن "حتى" وضعت لانتهاء المحل ، و" إلى" لانتهاء الفعل ، وبأنه يشترط في " حتى" أن يكون مجرورها آخر جزء من الشيء ، كما قولك : أكلت السمكةَ حتى رأسِها ، أوما يلاقي آخر جزء منه ، كما في : سرت البارحةَ حتى الصباحِ ، فإن الصباح عنده ينتهي الليل ، فيكون الصباح ملاقياً لآخر جزء من الليل ، وبأن "حتى" لا تدخل على المضمر فلا يقال : حتاه ، بخلاف " إلى " فإنها تدخل عليه [٦]، نحو : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [٧] ، وإليك أتيت ، وهذا عند غير المبرد وأما هو فإنه جوز دخول "حتى" على المضمر[٨] أيضاً .

---

(١) البيت من الوافر ، لزياد الأعجم في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧١ ، وهو من شواهد الجني الداني ٤٨١ ، والمغني ١٨٤ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢ / ٥٠١ والشاهد قوله : " كما النشوان " حيث لحقت "ما" الزائدة الكاف فكفتها عن العمل ، فجاء " النشوان" مرفوعا .

(٢) مذهب سيبويه أن مجيء الكاف اسماجائز في ضرورة الشعر ، وذهب بعضهم الي جوازه في الاختيارلكنهم استشهدوا لذلك بالشعر. انظر الكتاب ٤٠٨/١ ،وشرح التسهيل لابن مالك٣/١٧٠ ،١٧١.

(٣) رجز للعجاج ، وتكملته :

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ .... الْمُنْهَمّ .

انظر : ملحقات ديوانه ٤١٥ ، والتصريح ٢ / ١٨ ، وهو غير منسوب في المفصل ٢٨٩ ، والجنىالداني ٧٩ ، والمغني ١٨٦ ، والهمع ٢ / ٤٤٩ . والشاهد فيه : " عن كالبرد " حيث جاءت الكاف اسما بمعنى " مثل " بدليل دخول حرف الجر " عن " عليها " ، والمنهم : المذاب .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣ ، والأصول ١ / ٤٢٥ .

(٥) انظر الفرق بينهما في : الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢٣٥ ، والجني الداني ٥٤٥ .

(٦) في الكتاب ٤ / ٢٣ : " يقول الرجل : إنما أنا إليك ، أي إنما أنت غايتي ، ولا تكون (حتى) ههنا ، فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت ، وهي أعم في الكلام من (حتى) تقول : قمت إليه فجعلته منتهاك من مكانك ، ولا تقول : حتاه " .

(٧) من الآية ١٠ من سورة فاطر .

(٨) نسب هذا الرأي إلى الكوفيين والمبرد في الجني الداني ٥٤٣ ، والارتشاف ٤ / ١٧٥٥ .

وتمسك لذلك بقول الشاعر :

فَلا وَاللَّهِ لا يَلْقَى أُنَاسٌ فَتَى حَتَاكَ يَا بْنَ أَبِي زِيَادِ [١]

وأجيب (٣٦ / أ) بأنه شاذ [٢] .

وقد تكون ــ أعني " حتى" ــ غير جارة بأن تكون عاطفة ، أو ابتدائية فيجوز على هذين فى "رأسها " من " أكلتُ السمكةَ حتى رأسها " ثلاثة أوجه :

الأول : الجر على أنها حرف جر .

والثاني : النصب على أنها عاطفة له على مفعول " أكلت " ، ويكون على الكل لنكتة التنصيص .

والثالث : الرفع على أنها ابتدائية ، فيكون هو مرفوعا على الابتداء ، والخبرُ محذوف ، والتقدير : حتى رأسُها مأكول [٣] .

(و) العاشر (رُبَّ) [٤] قدمها على "واو" القسم ؛ لأنها إنما عملت بالحمل على بائه ، وهي تجيء (للتقليل) أي لإنشائه دائما ، وهو مذهب الاكثرين [٥]، وقيل : هي للتكثير دائماً [٦] ، وهو مذهب ابنِ درستويه [٧] .

(١) البيت من الوافر ولم يعرف قائله، وهو من شواهد رصف المباني ١٨٥ ، والارتشاف ٤ / ١٧٥٦ ، ٥ / ٢٤٥٥ ، والهمع ٢ /٤٢٤ ، والرضي على الكافية ٤ / ٢٧١ وجواهر الأدب ٥٠٠ ، والجني الداني ٥٤٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٤٠ ويروى " لا يُلْفِي " مكان " لا يلقى " والشاهد فيه قوله : " حتاك " حيث دخلت حتى الجارة على الضمير ، وهو عند البصريين ضرورة .

(٢) انظر : جواهر الأدب ٥٠٠ ، والهمع ٢ / ٤٢٤ .

(٣) انظر : المغني ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤) في كون " رب" حرف جر خلاف ، فمذهب البصريين أنه حرف جر ، ومذهب الكوفيين والأخفش أنها اسم ، واحتج البصريون بأن "رب" معناها في غيرها ، وأن ما بعدها مجرور دائما، وأن الإضافة غير متصورة ، فتعين أنها حرف جر ، واحتج الكوفيون بأن "رُبّ" نقيضة "كم" ، وهي اسم ، فكذلك "رب" ، والراجح أنها حرف ؛ لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية . انظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة ١٢١ ، وأمالى السهيلي ٧١ ، ٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٥ .

(٥) انظر : الهمع ٢ / ٤٣١ ، والجني الداني ٤٣٩ ، وجواهر الأدب ٤٥٤ .

(٦) نسب هذا الرأي إلى الخليل وابن دستوريه . انظر : الارتشاف ٤ / ١٧٣٨ ، والهمع ٢ / ٤٣١ .

(٧) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر الفارسي (٢٥٨ هـ ــ ٣٤٧ هـ) أخذ عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم ، بصري المذهب ، شديد التعصب له ، من مصنفاته : الإرشاد في النحو ، وشرح فصيح ثعلب . انظر : نزهة الألباء ٣٨٣ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٧ .

وصححه ابنُ مالك وعزاه لسيبويه (١) ، والمختار عند المحققين أنها تجيء لهما (٢) ، وإنما خص المصنف التقليل بالذكر ؛ لأنه الأصل فيها . قال الفاضل الجامي (٣) : "وهذا الذي ذكره (٤) من التقليل أصلها ، ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة " (٥) . انتهى .

ولها ــ أعني " رُبّ" صدر الكلام (٦) ؛ لأنها لإنشاء التقليل على رأي الأكثر بل(٧) ولإنشاء التكثير عند (٣٦ / ب) القائل به ، وهي لا تجر إلا النكرة اتفاقا (٨) ، وأما جرها ضمير الغائب في قوله :

وَاهٍ رَأَبْتُ(٩) وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ (١٠)

فشاذ ، ومنهم (١١) من حكم على هذا الضمير بأنه نكرة ؛ لأنه لم يُرِدْ عطباً ما (١٢)، ولاتكون تلك النكرة إلا موصوفة . هذا على قول الأكثرين (١٣) ، وهو الصحيح .

---

(١) قال ابن مالك :" والصحيح أن معنى "رب" التكثير ، ولذا يصلح "كم" في كل موضع وقعت فيه غير نادر " وأضاف : " وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى "رب" التكثير هو مذهب سيبويه " . شرح التسهيل ٣ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، ومستنده في ذلك قول سيبويه : " واعلم أن "كم" ، في الخبر لا تعمل إلا فيماتعمل فيه "رب" لأن المعنى واحد ، إلا أن"كم" اسم و"رب" غير اسم بمنزلة "من" .. " الكتاب ٢ / ١٦١ .

(٢) ويستفاد التكثير والتقليل من سياق الكلام . انظر : الارتشاف ٤ / ١٧٣٨ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٢٧.

(٤) الضمير يراد به ابن الحاجب لا المصنف البر كوي ، لأن الفوائد الضيائية شرح الكافية .

(٥) كلام الجامي هو كلام الرضي في شرح الكافية ٤ / ٢٨٤ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ / ١٤٠ .

(٧) لو حذف "بل" لكان الكلام فصيحًا ، لأنه لايجمع بين حرفي عطف .

(٨) في الكتاب ١ / ٤٢٧ : " فرب لا يقع بعدها إلا النكرة " . وانظر : المقتضب ٤ / ٢٨٩ .

(٩) في الأصل : رأيت ، وهو تصحيف .

(١٠)البيت من البسيط ، ولم ينسب لأحد ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٦٢/١ ، وابن الناظم على الألفية ٣٥٩ ، والمساعد ٢ / ٢٩٠ ، والنكت الحسان ١١٢ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤٧ . و" واه " من : وهي الحائط ، إذا هم بالسقوط ، و رأبت : أصلحت ، وعَطِبا . أي مشرفا على العَطَب ، وهو الهلاك . يريد أنه ذو نجدة وخير . والشاهد : " وربه عطبا " حيث دخلت "رُبّ " على ضمير الغائب شذوذا وعَطِبا : تمييز .

(١١) هو العلامة الزمخشري . انظر : المفصل ٢٨٦، ومذهب الفارسي أنه معرفة وجرى مجرى النكرة في دخول "رُبّ" عليه لما أشبهها في أنه غير معين . انظر : الإيضاح العضدي٢٥٣، والجنى الداني ٤٥٠.

(١٢) فى الأصل : عطب ما .

(١٣) انظر : أمالي السهيلي ٧١ ، وابن الناظم على الألفية ٣٥٩ ، والمفصل ٢٨٦ .

وجوز ابن مالك [1] وقوع مجرورها نكرة غير موصوفة ، ولذا لم يشترطه في ألفيته واستشهد لذلك ، بنحو قوله :

أَلا رُبَّ مَأْخُوذٍ بِإجْرَامِ غَيْرِهِ   فَلا تَسْتَأْمَنْ هِجْرَانَ مَنْ كَانَ مُجْرِمَا [2]

ولاشاهد فيه لجواز تقدير الموصوف .

وأجازوا نحو : رُبّ [رجلٍ] [3] وغلامِه ؛ لأنه في تقدير : وغلامٍ لـه [4] بخلاف : رب رجل وزيد ؛ لأنه لا يتأتى فيه مثل ذلك التقدير .

ويمكن أن يقال [5] في وجه جواز نحو : رب رجلٍ وغلامِه : أن الضمير في " غلام " نكرة ؛ لأنه عائد إلى نكرة غير مختصة بحكم ، فالمضاف كذلك ، وحينئذ فلا حاجة إلى ما ذكر من تأويله بغلام له . [6]

وعندي [7] أن هذا أولى ؛ لأن التعليل الأول [8] ينتقض بعدم (٣٧ / أ) جواز: رب غلامِ زيدٍ ، مع أنه في تقدير : رب غلام لزيد .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١٨٢ .

(١) قال ابن مالك :

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ   مُنَكّرًا ، والتّاءُ لِلّهِ وَرَبْ

الألفية صـ٣٥ . نشر المكتبة المحمودية التجارية بالقاهرة .

(٢) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٢ ، والهمع ٢ / ٤٣٨ . والشاهد قوله : " رب مأخوذ " حيث وقع مجرور " رب" نكرة غير موصوفة على رأي ابن مالك .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ١٦٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٤ .

(٥) قاله الرضي في شرح الكافية ٤ / ٢٩٠ .

(٦) ذهب المرادى وابن هشام إلى أن هذا المعطوف معرفة ، لأن " رُبّ " لم تباشره ، ولأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع ، وأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل . انظر : الجني الداني ٤٤٩ ، والمغني ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ونسب الرضي ذلك إلى الجزولي ثم قال : " ولو كان كما قال لجاز : رُبّ غلامٍ والسيدِ " . شرح الكافية ٤ / ٢٩٠ .

(٧) في الأصل : وعنده ، وهوتحريف .

(٨) في الأصل : الأولى ، وهوتحريف .

ثم الصفة أعم من أن تكون مفردا نحو: رب رجل جواد ، أو جملة اسمية نحو رب رجل أبوه قائم ، أو فعلية نحو : رب رجل يقوم أخوه ، أما وجه تعيين كون مجرو رها نكرة فلأن وضعها لتقليل نوع من جنس (١) ، كما هو مذهب الأكثرين (٢) ، فوجب وقوع النكرة لحصول معنى الجنس بها بدون التعريف ، إذ لو عرف يقع التعريف زائدا ضائعا (٣).

وأما وصف النكرة فلتحصيل الإفادة بالنوع ؛ لأن الصفة تخصص الجنس المذكور أولا فيصير بها نوعا، فيكون ما تقضيه " رُبّ" في دخولها على نوع من جنس موقوفاً عليها أي : النكرة . وقد تلحق " رُبّ " "مَا " ، وهي ــ أعني "مَا" اللاحقة لهاــ على نوعين: حرفية واسمية ، والحرفية ــ أيضاــ على قسمين : إما كافة لها عن عمل الجر(٤) كما في قوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعْنَ ثَوْبِي شَمَالاتُ (٥)

أو زائدة غير كافة ، كما في :

رُبَّمَا ضَرْبةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ   .... (٦)

---

(١) فمعنى : رب رجلٍ لقيته : قليل من هذا الجنس . انظر : الرشاد للبسطامي ٢ / ١٨٧ .

(٢) في جواهر الأدب ٤٥٤ : " والجمهور على أنها للتقليل ــ وهو الصحيح ــ إذ لم تفد التكثير إلا وهي مقرونة بـ " ما" ، وقد بين الشارح مذاهب النحاة في معنى " رب" فيما مر . انظر : النص المحقق ١٨٤ ، ١٨٥.

(٣) أي : لا فائدة منه . انظر : الدسوقي على المغني ١ / ١١٩ ــ ط عيسى الحلبي بالقاهرة .

(٤) هذا هو الغالب في " ما " هذه ، وهي تهيئ " رُبّ " للدخول على الجمل الفعلية كما في الشاهد المذكور . انظر : المغني ١٤٤ .

(٥) البيت من المديد ، وهو لجذيمة الأبرش في الكتاب ٣ / ٥١٧ ،٥١٨ ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ١٥ ، وابن يعيش على المفصل ٩ / ٤٠ وابن الناظم على الألفية ٦٢٣ والارتشاف ٤ / ١٧٤٨ . وعلَم : جبل ، وشَمَالات : جمع شَمَال ، وهي ريح معروفة ، تهب من هذه الناحية . والشاهد قوله " ربما أوفيت " حيث دخلت " ما" الحرفية الزائدة على "رب" فكفتها عن عمل الجر وهيئتها للدخول على الفعل .

(٦) هذا شطر بيت من الخفيف وشطره الثاني :

.... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وهو لعدي بن الرعلاء في التصريح ٢ / ٢١ ، وبلا عزو في مغني اللبيب ١٤٥ ، ٣٠٧ ، والجني الداني ٤٥٦ ، ورصف المباني ١٩٤ ، ٣١٦ ، وجواهر الأدب ٤٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٠ . والشاهد قوله " ربما ضربة " حيث لحقت " رب" " ما" الحرفية الزائدة ، ولم تكفها عن عمل الجر .

و" ما " (٣٧ / ب) الاسمية نكرة بمعنى : شيء ، هي مجرور " رُبّ " كما في قوله[1] :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَ مْـ ـرِ لَهُ [2] فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ [3]

أي : رب شيء ، وكثر إضمار " رُبّ " بعد الواو كقوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ....[4]

واختلف في عامل الجر في مثله ، فقيل : هو "رب" المضمرة والواو للعطف [5] وقيل : هو الواو لا "رب" ، والواو ليست عاطفة [6] ، وإلا كيف يصح افتتاح القصائد بها ؟!

وأجيب : بتجويز العطف على شيء في نفس المتكلم ، ويرجح كونها عاطفة عدم دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم [7] ، وكأن المصنف اختار كون الجار هو " رب " المضمرة ، فلذا لم يعد " الواو " من حروف الجر.

وقل إضمارها بعد " الفاء " كقوله :

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ....[8]

(١) في الأصل : قولهم .

(٢) في الأصل : : " ماله " ، والصحيح ما أثبت .

(٣) من الخفيف ، لأمية بن أبي الصلت . انظر : ديوانه ٥٠ ، والكتاب ٢ / ١٠٩ ، ٣١٥ ، والمقتضب ١ / ١٨٠ ، وابن يعيش على المفصل ٤ / ٢ ، والمقتصد ١ / ١٢٩ . والشاهد قوله : " ربما " حيث لحقت " ما" " الاسمية " رب " .

(٤) صدر بيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس ، وعجزه :

.... عَلَيّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

انظر : ديوان امرئ القيس ١٨ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٣٦ ، والمغني ٣٥٠ ، وابن الناظم على الألفية ٣٧٧ ، والتصريح ٢ / ٢٢ ، والشاهد: قوله "وليل" حيث أضمر "رب" بعد "الواو"

(٥) وهذا مذهب أكثر البصريين . انظر : الأنصاف ١ / ٣٧٦ .

(٦) هذا مذهب الكوفيين والمبرد . انظر : المقتضب ٢ / ٣١٨ ، والجني الداني ١٥٤ .

(٧) انظر : المغني ٣٥٠ ، والإنصاف مسألة ٥٥ .

(٨) هذا صدر بيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس وعجزه :

.... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

انظر : ديوانه ١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٨ ، وابن الناظم على الألفية ٣٧٦ ، والمصباح في النحو ١٠٦ ، والزوزني على المعلقات السبع ٢٠ . والشاهد قوله :" فمثلك " حيث جر " مثل" برب المحذوفة بعد الفاء .

وكذا قَلّ إضمارها بعد " بل " (١) ، ولم أر (٢) من خالف في كون الجار بعد " الفاء " و " بل " هو " رُبّ " (٣) .

(و) الحادي عشر (واو القسم ، و) الثاني عشر (تاؤه) أي القسم ، وقد مر الكلام عليهما عند بحث " الباء (٤) كما مر بيانه . وقدمهما على " حاشا " ؛ لأنها قد لاتكون جارة بخلافهما (٣٨ / أ) .

(و) الثالث عشر (حاشا) قدمها على " مذ " و" منذ " ؛ لأنها وإن لم تكن (٥) جارة أبدا ، لكنها لم تخرج عن كونها عاملة بخلا فهما ، وهي تجيء (للاستثناء) أي : لاستثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها ، ومعناها التنزيه ، فإنها تستعمل فيما ينزه عنه المستثنى نحو : ضربت القوم حاشا زيد ، فإن المعنى : أنزه زيدا عن كونه مضروبا لي ، ولهذا لا يجوز أن يقال : صلى الناس حاشا زيد ؛ لأن التنزيه إنما يكون عما يستكره (٦). وإنما قيدها (٧) بكونها للاستثناء لأنها إذا لم تكن له لم تكن حرفا (٨) ، وليس كلما كانت للاستثناء تكون حرفا (٩) .

(١) كما في رجز رؤبة :

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَأَصْبَابْ

انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٢٩٦ ، والنكت الحسان ١١٣ .

(٢) في الأصل : ولم أرى .

(٣) قال ابن مالك : " وليس الجر بالفاء ، و " بل " باتفاق " . التسهيل ١٤٨ .

(٤) انظر : النص المحقق ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٥) في الأصل : لم تكون .

(٦) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٥٧ .

(٧) في الأصل : قيده .

(٨) هذا مذهب سيبويه ، ففي الكتاب ٢ / ٣٤٩ : " وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء " . .

(٩) أجاز جماعة منهم المبرد و ابن مالك مجئ " حاشا " في الاستثناء فعلا ناصبا ما بعده . انظر : المقتضب ٤ / ٣٩١ ، والتسهيل ١٠٥ .

(و) الرابع عشر (مذ [١]، و) الخامس عشر (منذ) قدمهما على "خلا"؛ لأن خروجها عن كونهما حرفين أقل من خروجها عنه ، وهما يجيئان (للابتداء في الزمان الماضي) اتفاقا [٢] ، ونحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة ، أي ابتداء عدم رؤيتي إياه كان يوم الجمعة ، فيكونان بمعنى " أول المدة " ، فكأن قائلا قال : متى لم تر زيدا ؟ فيكون معنى "مذ" ، و " منذ" يوم الجمعة (٣٨ / ب) : أول انتفاء رؤيتي زيدا كان يوم الجمعة (وقد يكونان اسمين) فحينئذ يرفع ما بعدهما [٣] ، ويكونان بمعنى " جميع المدة " ، كما في قولك : ما رأيته مذ أو منذ يومان فكان قائلا قال : كم مدة لم تر زيدا ؟ فحينئذ يكون معناهما : جميع المدة التي انتفى فيها رؤيتي زيدا يومان ، ولا يليهما إذا كانا اسمين إلا نكرة [٤] كما في المثال المذكور . (و) السادس عشر (خلا ، و) السابع عشر(عدا) قدمهما على " لولا " لأن الخلاف في كونها حرف جر أشهر من الخلاف فيهما ، وهما يجيئان (للاستثناء) نحو: جاءني القوم خلا أو عدا زيد (ويكونان) أي خلا وعدا (فعلين ، وهو) أي كونهما فعلين هو (الأكثر) من كونهما حرفين [٥] ، وإذا كانا فعلين ينصبان ما بعدهما على المفعولية [٦] نحو: جاءني القوم خلا أو عدا زيدا ــ بالنصب ــ وهذا عند البعض ، وأما عند البعض الآخر فإنهما لا يعملان النصب إلا إذا اتصلت بهما " ما " [٧] ؛ لأنه حينئذ تتحقق فعليتهما فينصبان مابعدهما اتفاقا ، ولا يجوز الجر بهما لأن "ما " فيهما مصدرية .

(١) اختلف في " مذ " هل هو حرف قائم بنفسه أو أنه مقتطع من "منذ" فمذهب الجمهور أنه مقتطع من " منذ " بدليل تصغيره على " منيذ " برد النون المحذوفة ، وذهب ابن مُلكون إلى أنه حرف قائم بذاته ، لأنه لا يتصرف في الحروف ، ورد بتخفيف " إن" و"أن" ، وذهب المالقي إلى أنه إن كان اسما فاصله " منيذ " وإن كان حرفا فهو أصل .انظر : الرصف ٣٢٢ ، والجني الداني ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) قال ابن هشام : " والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى " من إلى " جميعا إن كان معدودا ، نحو : مارأ يته مذ يوم الخميس أو مذ يومنا ، أو مذ ثلاثة أيام " . المغني ٣٢٧ .

(٣) على أنه خبر لهما ، وهذا ما عليه الجمهور وهو الراجح ، وذهب الزجاج إلى أنهما في موضع الخبر والمرفوع مبتدأ . ومذهب أكثر الكوفيين أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدر صلتها والمرفوع فاعل ، والتقدير : مذ كان يومان ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن المرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: مارأيته من الزمان الذي هو يومان .انظر:الهمع ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦، والجني ٥٠١، ٥٠٢ .

(٤) أجاز المرادى وابن هشام أن يليهما معرفة نحو :" ما رأيته مذ يوم الجمعة " برفع "يوم" . انظر : الجني الداني ٥٠١ ، والمغني ٣٢٨ .

(٥) انظر : جواهر الأدب ٤٧٠ .

(٦) انظر : التسهيل ١٠٥ .

(٧) كما في قول لبيد : ألا كُـلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيـمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ . (الطويل)

وهي مختصة بالفعل هذا عند الجمهور(١) ، وجوز الكسائى (٢) والأخفش (٣) (٣٩ / أ) ومن تبعهما (٤) الجر بهما مع "ما " أيضا ، وذلك لأن "ما " عند هما زائدة (٥) لا مصدرية ، وسيتضح لك هذا في بحث الاستثناء إن شاء الله (٦) .

(و) الثامن عشر (لولا) قدمها على " كى" ؛ لأن "كى" لا تجر إلا "ما" الاستفهامية بخلاف " لولا" ، فإنها وإن كانت مختصة بالضمير لكن لما كانت صيغه كثيرة كان موردها أكثر فقدمت

(١) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٣٤ ، وفي الكتاب ٢ / ٣٥٠ :" فإذا قلت ماخلا ، فليس فيه إلا النصب ، لأن " ما " اسم ، ولاتكون صلتها إلا الفعل ههنا " . قال الشيخ عضيمة : " والمراد من قوله " اسم" أنها تؤول مع الفعل باسم ، لأن "ما" المصدرية عند سيبويه حرف " هامش المقتضب ٤ / ٤٢٧ .

(٢) انظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٥٣٤ ، والهمع ٢ / ٢٨٢ . والكسائى هو أبو الحسن على بن حمزة إمام أهل الكوفة في النحو ، أحد القراء السبعة . توفي سنة ١٨٩ هـ انظر : إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ ، والبغية ٢/ ١٦٢ .

(٣) انظر رأيه في جواهر الأدب ٤٧٢ .

(٤) كالفارسي في كتاب الشعر ١٢ / ٢٥ ، تحقيق د / محمود الطناحي – نشر مكتبة الخانجي ــ القاهرة ط أولي ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨ م .

(٥) رده ابن هشام بأن "ما " لاتزاد قبل الجار بل بعده نحو قوله تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ) المؤمنون / ٤٠ . انظر : المغني ١٤٢ .

(٦) انظر :النص المحقق ٥٠٣ .

بهذا الاعتبار عليها ، وهى تجيء (لامتناع شيء لوجود غيره) ولذا سميت امتناعية ولا تكون جارة إلا (إذا اتصل بها ضمير) نحو : لولاك يا رحمة الله لهلك الناس ، أي : لولا وجود رحمة الله لهلك الناس[٧] .

وهذا الذي ذكره من كونها جارة مذهب سيبويه[٨] ، فإنه لما رأى ما بعدها ضمير الجر حكم بكونها جارة له ، ولم يحكم باستعارته لضمير الرفع كما فعل الأخفش [٩]؛ لئلا يلزم التأويل في ألفاظ كثيرة ، ولأنها في المؤول واقعة موقع لام التعليل ، فإن المعنى : لهلك الناس .

(و) التاسع عشر (كي) قدمها على(لعل) ؛ لأن الجر بها لغة قبيلة مخصوصة وهو – أعني حرف " كي " – لا يجر إلا (إذا دخل على "ما" الاستفهامية) وهو يجيء (٣٩ / ب) (التعليل) نحو : كيمه عصيت ؟ أي : لأي غرض ، والجر به عند غير الكوفيين [١]

(و) العشرون (لعل) وهي (للترجي) ولا يجربها إلا (في لغة) قبيلة [٢] (عُقَيْلٍ) ــ بضم العين[٣]ــ قال شاعرهم :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ مَرَّةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [٤]

***

---

(٧) ومنه قول يزيد بن الحكم :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِن قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي (طويل)

انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ ، وابن يعيش على المفصل ١١٨/٣ ، والقنة والنيق : أعلى الجبل ، فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . انظر : الأشموني ٢٠٧/٢ .

(٨) فى الكتاب ٣٧٣/٢ : "هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم وذلك نحو : لولاكَ ولولايَ إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ... والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع " .

(٩) والكوفيون كما في الجنى الداني ٦٠٤، والارتشاف ١٧٥٧/٤ .

(١) يعنى البصريين ، أما عند الكوفيين فهى حرف نصب لا غير، ويرجح مذهب البصريين حذف ألف "ما" الاستفهامية معها ، انظر : الإنصاف مسألة ٧٨ .

(٢) انظر : الارتشاف ٤ / ١٧٥٦ ، والهمع ٢ / ٤٥٧ .

(٣) انظر : التسهيل ١٤٨ .

(٤) البيتان من الطويل ، وهما لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار كما في اللسان (جوب) ٧١٦ ، وانظر : رصف المبانى ٣٧٤ ، والمغني ٢ ٨٣ ، وجواهر الأدب ٤٩ والهمع ٢ / ٤٥٧ ، ويروى : " جهرة " ، و" دعوة " مكان "مرة " ، والشاهد قوله " لعل أبي المغوار" حيث جاء "لعل" حرف جر في لغة عُقَيْل .

[مُتَعَلَّقُ حُرُوفِ الجَرِّ]

ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة أراد أن يبين حكمها فقال : (ولابدَّ) أي : لا فرق حاصل من قولهم : بده يبده ، أي فرقه . والتبديد : التفريق تبدد أي تفرق أو لا عوض [١] منها ، من البد ، وهو الْعِوَض . كذا ذكره الجوهري [٢] .

ثم إن الجار والمجرور ، أعني قوله (لهذه) متعلق بـ " بد" المنفي على قول البغداديين[٣] ، حيث أجازوا : يا طَالعَ جَبَلَاً ، بترك تنوين " طالع " إجراء له مجري المضاف كما أجري مجراه في الإعراب [٤] ، وخرجوا على ذلك قوله ﷺ : " لامَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلامُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ [٥] " ، والبصريون [٦] أوجبوا في مثله التنوين لكونه معربا مثل : لا خيراً من زيد .

---

(١) في الأصل : عرض ، وهوتحريف .

(٢) انظر : الصحاح (بدد) ٢ / ٤٤٤ ، تحقيق أحمد عبد الغفورعطا ، ط دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩م ، والجوهرى هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي ، كان إماما في اللغة

والأدب ، من مؤلفاته : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، توفي سنة ٣٩٣ هـ .انظر : معجم الأدباء ٦ / ١٤٢ والبغية ١ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٣) قال الرضي :" وحكى أبو على عن البغداديين أنهم يجوزون كون الظرف والجار والمجرور في : " لا آمر بالمعروف " ، و ﴿ لاَعَاصِمِ الْيَومَ مَنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [هود / ٤٣] من صلة المنفي المبني ، وفيه نظر ؛ لأن المضارع للمضاف لا يبني " . شرح الكافية ٢ / ١٩٠.

(٤) انظر : المغني ٣٨٠ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ١٥٣ في كتاب الصلاة ، باب الذكر بعد الصلاة ، وأورده النووي في كتاب الأذكار ، باب فضل الذكر والحث عليه .انظر : رياض الصالحين ٤٢١ حديث رقم ١٤١٦ ، مراجعة وتعليق أحمد عبد اللطيف ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ــ القاهرة ١٤٢٠ ــ ١٩٩٩ م.

(٦) في الرضي على الكافية ٢ / ١٨٩ :" عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي وإلا كان مضارعا للمضاف فإنتصب كما في :لا خيرا من زيد عندنا " .

وقال ابن هشام :" وعلى قولهم ــ أي البغداديين ــ يتخرج الحديث ... وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين " . المغني ٣٨٠ .

ونقل الصبانُ عن الدماميني قوله :" ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه بجعل " مانع " اسم "لا" مفردا مبنيا ، والخبر محذوف ، أي : لا مانع لما أعطيت ، واللام للتقوية ، وكذا القول في : ولا معطي لما منعت " . الصبان على الأشمونى ٢ / ٦ .

وجعلوا متعلق الظرف فيما بني [١] فيه على الفتح ، كما (٤٠ / أ) في ما نحن [٢] فيه محذوف [٣]هو خبر المبتدأ ، أي : لابد ثابت لهذه (الحروف) أي الجارة المعهودة بتقديم ذكرها (من متعلَّق) وهذه الجملة الاسمية التنبيهية لا محل لها من الإعراب ، لأنها مستأنفة لفظا . ثم المتعلق هو بفتح اللام ، وهو أعم من أن يكون محذوفا ، وذلك لأن هذه الحروف وضعت لتعدي الفعل إلى الاسم ، ولأنها وان كانت سماعية في عمل الجر لكنها تحتاج في معمولية مجرو رها إلى عامل ؛ لأنه في الحقيقة في محل النصب على أنه مفعول فيه ، أو له أو به غير صريح ، ولهذين الوجهين كان الزائد وما عطف عليه لا يحتاج إلى متعلق كما سيذكره [٤] ، ولهما [٥] أيضا كان المتعلق (فعل أو شبهه) أي ما أشبهه في المادة وعمل عمله [٦] كاسم الفاعل : والمفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر (أو معناه) وهو ما أفهم معناه ، وليس من مادته كالظرف المستقر ، واسم الفعل ، والمنسوب ، وغير ذلك مما يفهم معناه ، إن كان جامدا كأسد في قوله :

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ .... [٧]

فإن "علَيّ " فيه متعلق بأسد ؛ إذ معناه : مجترئ .

(إلا الزائد (٤٠ / ب) منها) أي : من هذه الحروف ، فإنه لا متعلق له ؛ لأنه ليس موضوعاً لتعدي الفعل إلى الاسم ، وليس مجرورا معمولا بل لا معنى له ،وإنما يؤتى به لتوكيد الكلام[٨]

(١) في الأصل : بين ، وهوتحريف .

(٢) في الأصل : ما تحت ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٨٩ .

(٤) أي : المصنف في قوله : " إلا الزائد منها .. "

(٥) أي : للوجهين السابقين في كلامه .

(٦) اجتمع التعليق بالفعل وشبهه في قوله الله تعالى :﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ الفاتحة / ٦ ،٧

(٧) صدر بيت من الكامل لعِمران بن حِطّان الخارجيّ ، وعجزه : :

.... فَتْخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

انظر : ديوان شعر الخوارج ١٥٧ ، والكشاف ١ / ٢٠٦ ، ٤ / ٣٩٥ ، وروح المعاني ١ / ٥٨ ، والإيضاح في البلاغة ٣٤٧ ، والشاهد فيه : قوله : " أسد على " حيث تعلق الجار والمجرور بأسد ، لأنه بمعنى اسم الفاعل " مجترئ " .

(٨) انظر : المغني ٤٢١ ، والصبان على الأشمونى ٢ / ٢٣٦ .

وتحسينه كالباء في(نحو: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾(١)) فإنها زائدة لا معنى لها غير التحسين (٢) ، ولهذا لو قيل : كفي اللهُ ، استقام المعنى (و) كذلك هي في (بحسْبك درهم) إذ أصله : حسبك درهم أي يكفيك (و) إلا (رُبَّ) على قول الرماني (٣) وابن طاهر (٤) ، وأما على رأي الجمهور فإنها تتعلق بالفعل بعدها (٥) . واختلفوا في وجوب كونه ماضيا ، فذهب كثير منهم إلى أنه يجب أن يكون ماضيا ، لأن " رب " موضوعة لتقليل ما ثبت . ولذلك لم يستقم أن يكون فعلها المتعلقة هي به إلا ماضيا (٦) ومنهم (٧) من جوز كونه مستقبلا وعلى كلا القولين هو محذوف غالبا (٨) لدلالة الكلام السابق عليه . ومبني الخلاف بين الجمهور والرماني وابن طاهر راجع إلى أنها هل هي معدية للعامل أو لا ؟ فالجمهور قائلون بأنها معدية له (٩) ، وهو مشكل ؛ لأنهم إن أرادوا بالعامل العامل المذكور في نحو : رب رجلٍ كريمٍ لقيتُه (٤١ / أ) أو لقيتُ ، لم يتأت ؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه ، ولأنه قد استوفى مفعوله في المثال الأول ، وإن أرادوا محذوفا تقديره "حاصل" أو نحوه كما صرح به جماعة منهم ففيه أنه تقدير شيء مستغني عنه الكلام ، ولم يتلفظ به في وقت(١٠) ، والرُمّاني وابن طاهر لايقولان بالتعدية ، فلذا لا يقولان بالتعلق . فافهم .

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) لو قال : لا معنى لها غير التأكيد ، لكان أفضل ؛ لورودها في كتاب الله تعالى . قال ابن هشام : " والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا " المغني ٤٢١ ، وانظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢٨٤ .

(٣) انظر : رأيه في الجني الداني ٤٥٣ ، والرماني هو على بن عيسي على أبو الحسن الرماني ، أخذ عن الزجاج وابن السرج ، من مؤلفاته : معاني الحروف ، وشرح الكتاب وغيرهما ، توفي سنة ٣٨٤ هـ . انظر : تاريخ بغداد ١٢ / ١٦ والبغية ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ .

(٤) انظر رأيه في الارتشاف ٤ / ١٧٤٣ ، وابن طاهر هو محمد بن أحمد الأنصاري ، نحوي معروف ، له حواشٍ على الكتاب ، وتعليق على الإيضاح العضدي . توفي سنة ٥٠٨ هـ . انظر : البغية ١ / ٢٨ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ١٦٢ .

(٥) انظر : الهمع ٢ / ٤٣٧ .

(٦) انظر : جواهر الأدب ٤٥٥ .

(٧) هو ابن مالك . انظر:شرح التسهيل ٣ / ١٨٤ .

(٨) قال ابن يعيش :" ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى إن بعضهم قال:لا يجوز أظهار إلا في ضرورة الشعر " شرح المفصل ٨ / ٢٨ ، ٢٩ .

(٩) من قوله " فالجمهور " إلى هنا ، منقول عن مغني اللبيب ٤٢٣ بتصرف .

(١٠) انظر : المغنى ٤٢٣ .

(و) إلا (حاشا ، وخلا ، وعدا) لأن هذه الثلاثة لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما أن "إلا" الاستثنائية كذلك ، وهذا عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، فأنى يكون لها متعلّق ؟[١] .

(و) إلا (لولا ، ولعلَّ) لأن " لولا" لم توضع لأن توصل معنى عامل ، بل إنما وضعت لإفادة امتناع شيء لوجود غيره ، وكذلك " لعل" فإنها لم توضع إلا لإفادة معنى الترجي [٢] .

(فإنها) أي هذه المستثنيات من قوله " إلا الزائد " إلى قوله " ولعل" (لا تتعلق بشيء) أصلاً ، وذلك لعدم موجبه ، وهو غرض التعدي ، ووقوع المجرور معمولا .

وإلى العلة الثانية أشار بطريق التفريع على قوله " إلا الزائد " بقوله (فمجرور الزائد ، ورُبَّ (٤١ / ب) باقٍ على ما كان عليه قبل دخولهما) فهو في الحقيقة جواب ، وهو أنك لما قلت : إن هذه المستثنيات لا تتعلق بشيء فما حكم مجرورها ؟

فأجاب بما ترى ، يعني أنه إن كان قبل دخول الجار فاعلا فهو بعد دخوله فاعل ــ أيضا ــ كاسم[3] الجلالة في ﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾[4] ، فإنه فاعل بكفى قبل دخول الباء ، وكذلك هو بعده ، وإن كان مبتدأ فمبتدأ كحسب في : بحسبك درهم ، فإنه مبتدأ قبل دخول الباء وبعده ، وكذا الكلام في مجرور [رُبّ] [5] .

(١) وفي المغني ٤٢٣ : " ولو صح أن يقال : إنها متعلقة لصح ذلك في " إلا" ، وإنما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا ؛ لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا حرفا " .

(٢) قال سيبويه :" لعل وعسي طمع وإشفاق " الكتاب ٤ / ٢٣٣

(٣) في الأصل : فاسم ، وهوتحريف

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٥) إضافة يستقيم بها الكلام ، ومجرور " رب" إما مفعول به ، وذلك إذا قلت : رب رجل لقيت وإما مبتدأ إذا قلت : رب رجل لقيته ، أو مفعول به أيضا على حد : زيدا ضربته ، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن "رب " لها الصدارة . كذا في المغني ٤٢٣ .

(و) أما (مجرور حروف الاستثناء) الثلاثة المذكورة (فإنه كالمستثنى بإلا[1]على ما سيجيء) في بحث الاستثناء ، يعني أنه [2] يكون منصوبا إذا كان الكلام تاما موجبا ، نحو[3] : جاءني القومُ إلا زيداً ، وكذا يكون منصوبا أيضا لو كان المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو : ما جاءني إلا زيدا أحد [4] ، أو كان الاستثناء منقطعا بأن لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو : جاءني القوم إلا حماراً [5] ، ويجوز فيه النصب على الاستثناء ، ويختار البدل (٤٢ / أ) في كلام غير موجب ، والمستثنى منه مذكور نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، أو إلا زيدا [6] ، ويُعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه [غير مذكور ، نحو: ماجاءني إلا زيد] [7] . هذا مجملُ ما ذكره هناك [8] ، وسيجيء مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(ومجرور لولا ولعل مبتدأ) مرفوعٌ محلا (وما بعده خبره نحو: لولاك لهلك زيدا) أي : لولاك موجود ، أي: لولا وجودك (ولعل زيد قائم) أقول : إن ما بعد " لولا" ليس هو الخبر ، وإنما هو ساد مسده ، فإن الخبر بعد لولا واجب الحذف كما صرحوا به [9] ، ففي عبارة المصنف تسامح . وأما كون مجرورها مبتدأ فقد صرحوا به أيضا. قال بعض الأفاضل [10] : ولولا هذه [11] ــ أعني الجارة عند سيبويه ــ بمنزلة " لعل " في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء [12] .

(١) أي : في وجوب النصب ولو محلا . كذا في النتائج ٣٠٧ .

(٢) أي : المستثنى بإلا .
(٣) في الأصل : " نحو : جاءني القوم " حاشا " أو " عدا " أو "خلا" زيداً ..." . التمثيل بهذه الأحرف تحت قوله : إذا كان الكلام تاما موجبا غير مستقيم ؛ لأن هذه الأحرف لم تقيد بهذا في جملتها ، وقد صرح الشارحُ نفسُه بذلك حيث قال : " فإن المستثنى الواقع بعدها ليس مقيدا بكونه في كلام موجب تام " النص المحقق ٥٠٨ .
(٤) في الأصل : " ما جاءني حاشا زايد أحد أو عداه أو خلاه ".
(٥) في الأصل : "جاءني القوم حاشا أو خلا أو عدا حمارا " .
(٦) في الأصل : "ما جاءني القوم حاشا أو خلا أ وعدا زيد " .
(٧) إضافة من متن الإظهار في النص المحقق ٥١٨ .
(٨) أي : ما ذكره المصنف في " إلا" في مبحث الاستثناء . انظر : النص المحقق ٥٠٨ ــ ٥١٨ .
(٩) انظر : الجني الداني ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، والمغني ٢٧١ .
(١٠) هو العلامة ابن هشام .
(١١) في الأصل : هذا .
(١٢) مغني اللبيب ٤٢٢ . بتصرف .

(ومجرور ماعدا هذه السبعة) أي الحرف الزائد وما عطف عليه (منصوب المحل على أنه مفعول فيه لمتعلَّقه) الذي هو الفعل أو شبهه أو معناه هذا (إن كان الجار "في") لأن مجرورها لا يكون إلا زمانا أو مكانا ، وهما لا يصلحان إلا لإيقاع الفعل فيهما ، ولأنها (٤٢ / ب) موضوعة للظرفية والاستقرار في شيء[1](أو ما بمعناه) على رأي ابن الحاجب ، وأما على رأي الجمهور فإنه مفعول به غير صريح ؛ لأن شرط المفعول فيه عندهم تقدير "في" [2] وهو شرط النصب عنده ، ولذا قال في الكافية : " وشرط نصبه تقدير " في" [3] ولم يقل وشرطه (نحو : صليت في المسجد) مثال نفس " في" (أو) صليت (بالمسجد) مثال لما هو بمعناه ، فإن الباء فيه بمعنى "في" ، وهي قد تجئ بمعناها على مامر [4] (أو) منصوب المحل على أنه (مفعول له) وهذا (إن كان الجار لاماً) وذلك لأن اللام موضوعة للتعليل ، فتفيد أن مجرورها علة لصدور الفعل (أو بمعناه) على الخلاف المذكور في المفعول فيه[5] (نحو : ضربت زيدا للتأديب) مثال لنفس اللام (وكيمهْ عصيتَ ؟) مثال لما هو بمعناها ، فإن " كي" للتعليل مثل اللام

(أو) منصوب المحل على أنه (فعول به غير صريح) لأن الفعل ليس واقعا به كما لا يخفى ، وهذا (إن كان ما عداهما الجار) أي " في" و "اللام" (٤٣ / أ)

(نحو : مررت بزيدٍ) فإن زيدا في محل نصب على ما ذكر (وقد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور) أي : يسند إلى المجرور بواسطة الجار ، ففي عبارته تسامح إذ الجار آلة ووسيلة في إفضاء معنى المتعلق إلى المجرور ، فهو من جملة المتعلق الذي هو العامل ، فكيف يكون من جملة المسند إليه الذي هو من قبيل المعمول ؟ كما حققه هو في الامتحان (٦) .

---

(١) انظر : الأصول في النحو ١ / ٤١٢ .

(٢) انظر : رأي الجمهور في الرضي على الكافية ٢ / ١٢ .

(٣) الكافية بشرح الرضي ٢ / ١٢

(٤) انظر: النص المحقق ١٨٤.

(٥) قال الرضي : " وما ذهب إليه ــ أي ابن الحاجب ــ في الموضعين ، وان كان صحيحا من حيث اللغة ... لكنه خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط " . شرح الكافية ٢/ ٣٣ .

(٦) انظر : شرح بركلي على اللب (الامتحان) ١٧٦ .

(فـ) إذا أسند إليهما (يكون) أي الجار والمجرور على ما هو المناسب لما تقدم ، وعليه يكون في قوله (مرفوع المحل) تجوز من إطلاق وصف البعض على الكل ، ويمكن إرجاع الضمير في " يكون " إلى المجرور وحده ؛ لأنه هو أقرب مذكور فلا تجوز حينئذ في قوله " مرفوع المحل" .

(على أنه نائب الفاعل نحو: مُرَّ بزيدٍ[١] ، ويجوز تقديم ما عدا هذا) الجار والمجرور أي الواقع نائبا عن الفاعل (على متعلَّقِهِ) وأما هو فلا يجوز تقديمه على متعلقه (٢) ؛ لأنه لما أشبه الفاعل من وجه لايجوز تقديمه مثل الفاعل ، إذ الفاعل إذا تقدم يلتبس بالمبتدأ ، وأما ماعدا هذا مما (٤٣/ ب) ليس هو واقعا نائبا عن الفاعل، فيجوز تقديمه ؛ لأنه ليس فيه بشيء ، أو لأنه معمول ضعيف فيؤثر فيه العامل أينما حل ولأنه لما كان من قبيل هذا الظرف الذي هو كالصديق الحميم للعامل يدخل

فيما لا يدخل فيه إلا جانب (نحو : بزيدٍ مررت) فإن الجار والمجرور فيه ليس بنائب فاعل ، ولهذا جاز تقديمه .

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، ومذهب الفراء أن النائب عن الفاعل هو حرف الجر وحده ، وقيل : إن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وقيل : إن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه ، فعلى الأول والثالث يمتنع ، وعلى الثاني والرابع يجوز . انظر : الارتشاف ٣ / ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، والأشباه والنظائر ٢ / ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾ الإسراء / ٣٦ : " و(عنه) في موضع الرفع بالفاعلية ، أي : كل واحد منها كان مسئولا عنه ، فمسئول مسند إلى الجار والمجرور " . الكشاف ٢ / ٤٤٩ ، وتعقبه العكبري بقوله : " وهذا غلط ؛ لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل ، أو ما يقوم مقامه ، وأما إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه ؛ لأن الاسم إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ وحرف الجر إذا كان لازماً لا يكون مبتدأ ، ونظيره قولك : بزيد انطلق ، ويدلك على ذلك أنك لو ثنيت لم تقل : بالزيدين انطلقا، ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير في مسئول للمصدر، فيكون (عنه) في موضع نصب كما تقدر في قولك : بزيد انطلق" . التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١ .

[حَذْفُ المُتَعَلِّق]

(وقد يحذف المتعلق ، فإن كان) أي المتعلق (المحذوف فعلا عاما) لكل موجود مثل الكون ، والوجود ، والاستقرار، والحصول ، والثبوت ، وما كان بمعناها ، فإن هذه الأفعال عامة لكل الموجودات ، و (متضمنا في الجار والمجرور) بأن يكون معناه مفهوما منهما (يسميان) أي مجموع الجار والمجرور (ظرفا مستقرا) بفتح القاف أي مستقرا فيه ، وإنما يسمى بهذا الاسم لأنه استقر فيه الضمير ومعنى العامل حتى انتقل إليه عمله وإعرابه ، ولذا يقع ركنا وفضلة بخلاف ظرف اللغو ، إذ لم يوجد فيه شيء مما ذكر . (نحو : زيد (٤٤ / أ) في الدار ، أي : حصل) أو حاصل (وإن لم يكن كذلك) أي المتعلق فعلا عاما متضمنا في الجار والمجرور (أو) كان و (لم يحذف متعلقه) بل كان مذكورا ولو كان عاما فحينئذ (يسميان) أي الجار والمجرور (ظرفا لغوا) أي فضلة مستغني عنه في الكلام لعدم نقل شيء مما مر ذكره إليه ، ولا إعراب له في نفسه [1]، وأما

النصب المحلي في نحو : مررت بزيد ، فللمجرور وحده ؛ لأن الجار وسيلة في إفضاء العامل [٢] (نحو : زيد في الدار، أي : أكل) هذا مثال للذي حذف فيه المتعلق وكان خاصا [٣] (و) أما (مررت بزيد) فمثال للذي لم يحذف فيه المتعلق ، وكان المناسب أن يقول في المثال الثاني : " وحصل في الدار زيد " لأن مراده التمثيل للعام المذكور ، والمرور[٤] ليس من الأفعال العامة .

---

(١) قال الألوسى في الظرف المستقر والظرف اللغو : " قد اختلف في تفسيرهما ، فقيل : اللغو ما يكون عامله مذكورا ، والمستقر ما يكون عامله محذوفا ، وقيل : المستقر ما يكون عامله عاما كالحصول والاستقرار ، وهو مقدر ، واللغو بخلافه ، وقيل : اللغو ما يكون عامله خارجا عن الظرف غير مفهوم منه سواء ذكر أولا ، والمستقر مافهم منه معنى عامله المقدر الذي هو من الأفعال العامة ، وكل ذلك اصطلاح ، وحيث لا مشاحة فيه أختار الأول " . روح المعاني ١ /٥٠ .

(٢) ذهب الرضي إلى أن النصب المحلي للجار والمجرور معا حيث قال :" والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به ... في نحو : مررت بزيد " . شرح الكافية ١ / ٢١٥ ، وما ذكره الشارح هو الراجح ؛ لأن الجار لا عمل للمتعلق فيه ، ونسبة التعلق إليه مسامحة ، أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء . انظر : الصبان على الأشمونى ٢ / ٢٣٦ .

(٣) يفهم ذلك المتعلق الخاص بقرينة حالية أو مقالية . انظر : النتائج (قسم العامل) ١١٣ .

(٤) في الأصل : المرار .

[حذف الجار قياسيّاً وسماعيّاً]

(وقد يحذف الجار ، وهو) أي حذف الجار (على نوعين) النوع الأول منهما (قياسي) أي : منسوب إلى القياس (و) النوع الثاني (سماعي) أي : منسوب إلى السماع وقد بينا أوجه نسبة كل منهما [١] .

[أولاً : حذفه قياسيا]

(فالقياسي) يوجد (في ثلاثة مواضع)الموضع (٤٤ / ب) الأول منها (المفعول فيه فإن حذف "في") وكذا حذف ماكان بمعناها من حروف الجر[٢](منه قياسي) ــ أيضا ــ عند بعضهم [٣] ، ومنهم [٤] من لم يجوز حذف ماكان بمعناها ؛ لأنه غير مشهور، وغير المشهور لايقدر ، وإنما يقدر المشهور . وهذا أعني ما ذكر من الحذف قياسيا (إن كان) المفعول فيه(ظرف زمان مبهما كان) وهو مالم يكن له مقدار محصور ، سواء كان معرفة أو نكرة

كحين وزمان ودهر ، أو حين كذا ، أو زمان كذا ، أو دهر كذا ، فإن كلاً منها يدل على قليل الوقت وكثيره

(أو محدودا) سواء كان معرفة أو نكرة ــ أيضا ــ كيوم ، وليلة ، وشهر ، وسنة ، ويوم الجمعة ، وليلة القدر، وشهر رمضان ، وسنة كذا ، فإن كلاً منها لا يدل إلا على القدرالمعهود منه (نحو : سِرْتُ حينا) أو حين كذا ، مثالين للزمان المبهم (وصمتُ شهراً) وشهر رمضان ، مثالين للزمان المحدود ،أي سرت في حين ، وصمت في شهر وسيجيء بيان سر جواز الحذف منه [٥] .

(أو) كان المفعول فيه (ظرف مكان) بشرط كونه (مبهما وهو) أي المكان المبهم (ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مُسَمَّاه) بل (٤٥ / أ) خارج عنه .

---

(١) انظر : النص المحقق ١٨٠ .

(٢) كالباء في قوله تعالى : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ) ١٢٣/ آل عمران . انظر النص المحقق ١٨٤ .

(٣) هو عصام الدين الإسفراييني كما في نتائج الأفكار (قسم العامل) ١١٤ .

(٤) قاله الشيخ الأطه وي في النتائج (قسم العامل) ١١٤ .

(٥) انظر : النص المحقق ٢٢٣ .

وإنما فسره ولم يفسر ظرف الزمان ؛ لأن غرضه من هذا التفسير الرد على من فسر ظرف المكان المبهم بأنه النكرة [١] لأن ذاك غير مانع لدخول نحو : بيت ، ومسجد مع أنهما من المحدود ، وكذلك على من فسره بأنه ما لم يعتبر له حد ونهاية [٢] ؛ لأن ذاك غير جامع ؛ لخروج المقادير الممسموحة منه[٣] (كالجهات الست ، وهي) أي الجهات الست (أمام ، وقُدَّام) هما مترادفان ، اسمان لما واجه الشيء من المكان (وخلف) ووراء ، وهما مترادفان أيضا اسمان لما استدير الشيء منه (ويمين) اسم لما حاذي جانب الشيء الأيمن (ويسار ، وشمال) وهما مترادفان ، اسمان لما حاذى جانب الشيء الأيسر(وفوق) اسم لما علا (وتحت) اسم لما سفل منه ، فإن جميع هذه الأسماء لم يثبت لهذه ألاماكن إلا بسبب الشيء المحاذي ، وهو لا شك في كونه خارجا عن المسمي كما لا يخفى ، وقد نظم الجهات الست ابنُ عِلاَّن [٤] في شرحه على الطريقة المُحَمَّدِيَّة[٥] فقال :

وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ السِّتِّ : فَوْقْ يَمِينٌ شَمَالُ(٤٥ / ب) خَلْفَ تَحْتَ امَامْ [٦]

(وكعند) نحو : جلست عندك ، فإن تسمية المكان به إنما هي بسبب وقوعه حول المخاطب وحوزه كمملوكه ، وإنما أعاد الخافض لينبه على أنه معطوف على الجهات (ولَدَى) هو بمعنى "عند" إلا أنه مختص بالحضرة دون "عند" [٧] .

---

(١) ذكر الرضي هذا الرأي ولم ينسبه لأحد ، وقال : " ليس بشيء : لأن نحو : جلست خلفك وأمامك، منتصب بلا خلاف " شرح الكافية ٢ / ١٣ .

(٢) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ٤٣ .

(٣) قال ابن الحاجب في شرح كافيته ١ / ١٢٥ : " المبهم ما ثبت له اسمه بسبب أمر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فإن المكان لم يصر فرسخا بالنظر إلى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو أمر خارج عن مسماه " .

(٤) هو أحمد بن إبراهيم بن عَلّان الصِّديقي ، صوفي ، نحوي ، مكي المولد والوفاة ، من مؤلفاته : شرح الاقتراح للسيوطي ، وشرح العوامل الجرجانية ، توفي سنة ١٠٣٣ هـ . انظر : الأعلام ١ / ٨٥ ، ٨٦

(٥) هذا الشرح يسمى "المواهب الفتحية على الطريقة المحمدية " والطريقة المحمدية كتاب في السيرة والتصوف من تصنيف الشيخ البركوي ، وهومخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٨٢ تصوف .

(٦) النظم من الوافر ، وهو في المواهب الفتحية لابن عَلّان ، ق/ ٣٦ .

(٧) أي: أنك تقول : عندي مال ، وإن كان غائبا ، ولا تقول : لدي مال ، إلا إذا كان حاضراً ، ومن الفروق بينهما أيضا : أن "لدى" لا تجر أصلا ، و" عند" تجر بـ "من" ، وأن "عند" تكون ظرفا للأعيان والمعاني ، وأما " لدى " فلا تكون ظرفا إلا الأعيان . انظر : الهمع ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(ووَسْط ـ بسكون السين ـ وبين ، وإزاء ، وحذاء ، وتلقاء) هذه الثلاثة الأخيرة بمعنى الجهة ، ولا يلزم من كونها بمعناه أن يكون حكمها مثل حكمه في عدم جواز الحذف ، لأن المانع منه فيه غير متحقق فيها كما يظهر لك مما ينقله صاحب النتائج [١] عن بعض الكُمّلِ [٢] (و كالمقادير الممسوحة) أي المعلومة بالمساحة (نحو : فرسخ) فإن المكان لم يثبت له هذا الاسم بالنظر إلى ذاته بل بسبب أمر خارج عن مسماه (و) كذا مثله(ميل ، وبريد) فإنهما لم يثبتا للمكان إلا بسبب أمر خارج عن مفهومهما وهو الطرفان المبدأ ، والمنتهى[٣] . قال في "الدرالمنتقى" [٤] في باب التيمم : " وهو (٤٦ / أ) ـ يعني الميل ـ ثلث الفرسخ ، وهو ربع البريد ، وهو أربعة آلاف ذراع وست قبضات ، وهي أربعُ أصابع ، وهي ستُّ شعيرات ظهراً لبطن ، والشعيرةُ [٥] ستُّ شعراتِ بغلٍ " . ونظمها بعضُهم فقال :

إنّ الْبَرِيدَ مِنَ الْفَرَاسِخِ أَرْبَعٌ ... وَلِفَرْسَخٍ فَثَلَاثُ أَمْيَالٍ ضَعْ

وَالْمِيلُ أَلْفٌ مِنَ الْبَاعَاتِ قُلْ ... وَالْبَاعُ سِتَّةُ أَذْرُعٍ فتَتَبّـع

ثُمّ الذّرَاعُ مِنَ الأَصَابِعِ أَرْبَعٌ   مِنْ بَعْدهَا الْعِشْرُونَ ثُمّ الإِصْبَعْ
سِتٌّ شُعَيرَاتٍ فَظَهْرُ شُعَيْرَةٍ   مِنْهَا إِلَى بَـطْنِ الأُخْرَى تُوضَعْ
ثُمّ الشُّعَيْرَةُ سِتٌّ شَعْرَاتٍ غَدَتْ   مِنْ ذَيْلِ بَغْلٍ لَيْسَ فِي ذَا مَدْفَعْ(٦)

---

(١) هو الشيخ الأطه وي مصطفي بن حمزة الرومي ، كان حيا سنة١٠٨٥ هـ من مؤلفاته : نتائج الأفكار في شرح الإظهار ، والحياة في شروط الصلاة . انظر : هدية العارفين ٢/٤٤١ ومعجم المؤلفين ١٢/٢٤٩ .

(٢) هو المحقق الرضي . انظر : شرح الكافية ١٠٧ .

(٣) ذهب الرضي إلى أن ظرف المكان الدال على مقدار نحو " فرسخ " و"ميل " غير داخل في المبهم ، لأنه معلوم من المسافة . انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٣ ، وقال بدخوله في المبهم ابن الحاجب في شرح كافيته ١ / ١٢٥ ، وقال أبو حيان :" والصحيح أنه شبيه بالمبهم ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه " الارتشاف ٣ / ١٤٣٠

(٤) الدر المنتقي في شرح الملتقى للحصفكي ١ / ٣٨ ، وهو كتاب في فروع الفقه الحنفي مطبوع بهامش كتاب " مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر " في الفقه الحنفي لشيخ زاده . ط دار إحياء التراث العربي ١٣١٦ هـ .

(٥) في الأصل : والشعيرات ، وهو تحريف .

(٦) النظم من الكامل ، ولم أقف على قائله ، وقد ذكره محقق الهمع ٢ / ١٤٩ غير منسوب .

(إلا جانبا ، وجهة ، ووجهاً ، ووَسَطا ـ بفتح السين ـ وخارج الدار، وداخل الدار ، وجوف البيت) فإن هذه وما بعدها مستثناة من قوله " أو ظرف مكان مبهما " يعني أنها وإن كانت منه لكن لا يجوز حذف " في" منها (١) ، وقد أصاب في استثنائها وفي عدم اتباع ابن الحاجب في السكوت عنها (٢) ، **(و) إلا (كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار)** بأن لم يكن (٣) الحدث (٤٦ / ب) المشتق هو منه بمعنى الاستقرار والكون **(نحو : المقتل ، والمضرب)** فإن كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفين (٤) لمضمونهما فضلا عن كونهما لعامليهما إلا بفي لأن الظرفية كون الشيء مستقر الآخر ، فلابد من "في" للتنصيص على الظرفية **(وكذا)** كما يستثنى كل اسم مكان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى أيضاً **(إن كان بمعناه ، ولم يكن متعلقه بمعناه نحو: مَقَام ، ومَكَان)** فإنه وإن ظهركونهما ظرفين لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفين لعاملهما مع أنه المقصود ، وإنما لم يظهر ذلك لعدم كونه ــ أعني المتعلق ــ بمعنى الاستقرار ، فلا بد ــ حينئذ ــ من " في " للتنصيص على

ظرفيتهما لــه (فإن هذه المستثنيات) وهــي مــن عنــد قولــه " إلا جانبا " [٥] إلــى قوله " ومكان " (لا يجوز حذف " في" منها) مــع كــون كــل منهــا ظــرف مكــان مبهما [٦] ، أما مثل جانب فلأنه مما ثبت له اسم بسبب الإضــافة إلــى شــيء خــارج عــن المسمي ، وأما اســم المكــان فلأنــه مــا ثبــت مثــل هــذا الاســم للمكــان إلــا بســبب (٤٧ / أ) اعتبار الحدث الواقع فيه ، وهو خــارج عنــه ، وذلــك معلــوم بالاســتقراء ، وقد عرفت سره في اسم المكان [٧] .

---

(١) في الكتاب ٤/٤١٠ : " واعلم أنه ليس كل موضع ، ولا كل مكان يحسن أن يكون ظرفا ، فمما لايحسن أن يكون ظرفا أن العرب لا تقول : هو جوف المسجد ، ولا هو داخل الدار ، ولا هو خارج الدار حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار" .

(٢) انظر : الكافية شرح الرضي ٢ / ١٢ .

(٣) في الأصل : لم يكون .

(٤) في الأصل : ظرفان .

(٥) في الأصل : إلاجانب .

(٦) في الأصل : مبهم .

(٧) يعني قول الشارح آنفا في" المقتل والمضرب" : " فلا يظهر كونهما ظرفين لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما إلا بـــ "في" ... "

ولعل سره في مثل " جانب " أنه كمثــل خــارج لــيس بأصــل فــي الظرفيــة ، بــل الظرفية إنما حصلت بالإضافة إلــى المحــدود ، ويرشــدك إليــه قولــه [١] "جانــب الــدار " ويؤيده قول بعض الكمل [٢] : ويستثنى من حكم المبهم مــا أضــيف إلــى محــدود كجانــب المصر ، وخارج الدار ، وجوف البيت ، وكذا وجــه الــدار ، وجهــة البــاب . هــذا كلامــه فيكون في حكم المحدود .

ولو سُلِّم أنّ الإضافة إلى المحدود ليست بلازمة في مثــل "الجانــب" كمــا يــدل عليــه ذكره [٣] بلا إضافة ، بخلاف مثل "خارج " ، فالسر فيــه أنــه لــيس بأصــل فــي الظرفيــة [بل][٤] يستعمل كثيرا في غيرها ، فلابدّ من " في " للتنصيص علــى الظرفيــة . كــذا فــي نتائج الأفكــار[٥] . فــــــ (لا يقال : أكلت جانبَ الدار) أو جهــة البيــت ، أو وجــه الخــان ، أو وَسْــطَ [٦] الــدكان (أو مضرب زيد ، أو مقامه) بحــذف " فــي" (بل) إنمــا يقال (في جانب الدار) أو في جهــة البيــت ، أو فــي وجــه الخــان ، أو فــي وســط الدكان (أو في مضرب زيد ، أو في مقامه) بفــي فــي الجميــع (٤٧ /ب) كمــا نقلــه

الرضي [٧] عن سيبويه [٨] (وأما إن كان عامل القسم الأخير) وهو اسم المكان الذي بمعنى الاستقرار (بمعنى الاستقرار يجوز حذف "في") منه لأنه لما تضمن المصدر الذي هو بمعناه أشعر بكونه ظرفا لحدث بمعناه ، فلا حاجة إلى ذكر " في" (نحو : قمت مقامَه ، وقعدت مكانَه) .

---

(١) أي : المصنف فيما يأتي .

(٢) هو المحقق الرضي ، وقد تصرف الشارح في عبارته . انظر : شرح الكافية ٢ /١٣ .

(٣) أي : المصنف عند قوله : " إلا جانبا " . انظر : النص المحقق ٢٢١.

(٤) إضافة من النتائج يستقيم بها السياق .

(٥) من قوله : " مع كون كل منها " إلى قوله " على الظرفية " في نتائج الأفكار ٧٠ ، ٧١ .

(٦) بفتح السين . كذا في النتائج ٧١ .

(٧) هو محمد بن الحسن الاستراباذي ، شارح الكافية في النحو ، والشافية في الصرف لابن الحاجب وهما الشرحان اللذان لم يتركا شيئا من الفننين إلا أو فياه حقه . قال عنه الشيخ السيوطي :" لم أقف على اسمه ، ولا على شيء من ترجمته " البغية ١ / ٥٦٧ .

(٨) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٣ ، وفي الكتاب ١ / ٤١٠ : " إن العرب لا تقول : هو جوف المسجد ، ولا هو داخل الدار ، ولا هو خارج الدار حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ومن خارجها " .

فإن كُلاًّ من " قمت " " وقعدت " يدل على معنى الاستقرار [١] ، وهما عاملان في الظرف [٢] . هذا إن كان المفعول فيه ظرف زمان [٣] أو مكان مبهما [٤] (و) أما (إن كان ظرف مكان محدودا وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر داخل في مسماه نحو : دار) وبيت فإن اسم الدار ما ثبت له الاسم إلا لاشتماله على الأربعة الجدران والسقف ، وهي داخلة في المسمّى (فلا يجوز حذف "في") منه (فلا يقال : صليت دارا) بدون في (بل) إنما يقال (في دار) بفي (إلا مما بعد دخل ، ونزل ، وسكن) هو استثناء من قوله " فلا يجوز " يعني أنه لا يجوز حذف " في" من المكان المحدود إلا من مكان محدود هو واقع بعد هذه الكلمات فإنه (٤٨ / أ) يجوز حذفها منه (نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت البلد) بطريق التوسع ؛ لكثرة دورانها في الكلام ، ولكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به ؛ لشدة اقتضائها إياه حتى ظنه بعضهم أنه مفعول به [٥] .

وإنما كان حذف " في" قياسا من الزمان مطلقا ؛ لأن بعض الأزمنة الثلاثة مدلوله ، فاطرد الحذف والإيصال في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان فلما لم يكن الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية ؛ لأن كل فعل لابد له من مكان ، فنصب من المكان ما

شابه الزمان الذى هو مدلوله الفعل من الأزمنة ، وهو غير المحدود منه ، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة . كذا قاله الرضي (٦) .

---

(١) قال الرضي : وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال : كتبت الكتاب مكانك ، ورميت بالسهم موضع بكر " . شرح الكافية ٢ / ١٤ .

(٢) تمثيل المصنف بـ " قمت " و " قعدت " فيه إشارة إلى أن العامل الذي يدل على الاستقرار ينصب الظرف سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه أو غير مشتق منه . انظر : نتائج الأفكار (قسم العامل) ١٨ .

(٣) نحو : سرت حينا .

(٤) كما في قوله الله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ الجن / ٩ . انظر : التصريح ١ / ٣٤ .

(٥) ذهب إلى ذلك الفارسي ، وتبعة الشيخ عبد القاهر، لكن ذلك ــ عندهما ــ عن طريق الاتساع بحذف "في" . انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٤٣ ، ٣٤٦ . وذهب الأخفش إلى أنه مفعول به على الأصل لا على الاتساع ؛ لأن الفعل " دخل" عنده مما بتعدي بنفسه . انظر : الهمع ٢ / ١٥٢ ، والذي عليه سيبويه والمحققون أنه منصوب على الظرف تشبيها للمختص بغير المختص . انظر : الكتاب ١ / ٤١٢ ــ ٤١٥ ، والارتشاف ٣ / ١٤٣٥ .

(٦) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٥ .

ثم قال : " وأما ما قاله ابن الحاجب (١) : أنه لما كان ظرف الزمان [المعين] (٢) مدلول الفعل تعدى إليه [الفعل](٣) فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين (٤) وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لأعلى [الوقت](٥) المعين المراد به ههنا ــ أي المحدود ــ كاليوم والليلة والشهر والسنة ، وكذا قوله الفعل لما كان (٤٨ / ب) يدل على المكان المبهم أصلا تعدي إليه [غلط](٦) أو مغالطة وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلا ، لأن المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة اللفظية (٧) الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لاوضعية ، ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسيرالذي فسره " (٨) . فافهم .

(و) الموضع (الثاني) من مواضع الحذف القياسي (المفعول له) فإن حذف اللام منه قياسي (إذا كان) أي المفعول له (فعلا) أي حدثا (لفاعل الفعل المعلل) بأن يكونا فعلين له (ومقارنا له) أي للفعل المعلل (في الوجود) حقيقة في الواقع بأن يكون زمانهما واحدا(٩) (نحو: ضربت زيدا تأديبا له) فإن التاء

فاعل للضرب ، وهو ــ أيضا ــ فاعل للتأديب ، والتأديب مقارن للضرب في الوجود لأن زمانهما واحد ، أو مقارن [له][10] في قصد الفاعل ، نحو : شهدتُ الحرب إيقاعاً للصلح ، فالصلحُ وإن لم يقارن الشهود في الواقع لكنه مقارن له في قصد الفاعل ، وإنما شرط هذين الشرطين لأنهما شرطان لنصب المفعول له ، كما سيجيء في بابه إن شاء اللّهُ تعالى .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٤٨١ .

(٢) إضافة من الرضي .

(٣) إضافة من الرضي .

(٤) في الأصل : المغني ، والتصحيح من الرضي .

(٥) إضافة من الرضي .

(٦) إضافة من الرضي .

(٧) "اللفظية " غير موجودة في نص الرضي .

(٨) الرضي على الكافية ٢ / ١٥ . بتصرف يسير .

(٩) في الأصل : واحد .

(١٠) إضافة يتطلبها السياق .

وأما اشتراط كونه (٤٩ / أ) مصدرا فقد أشار إليه بالمثال المتقدم (بخلاف أكرمتك لإكرامك) حيث لا يجوز فيه حذف اللام لفقد الشرط الأول منه وهو كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل ؛ لأن الإكرام الذي وقع ثانيا في المثال ليس فعلا للمتكلم بل إنما هو من فعل المخاطب الثاني (وجئتك اليوم لوعدي أمس) حيث لا يجوز فيه الحذف أيضا لفقد الشرط الثاني منه ، وهو المقارنة في الوجود إذ المجيء كان في اليوم الحاضر ، والوعد كان في اليوم الذي قبله ، ففي مثل هذين الوضعين لا يجوز حذف اللام لعدم اجتماع الشرطين[1] .

(وفي هذين الموضعين) أي المفعول فيه والمفعول له (إذا حذف الجار ينصب المجرور إن لم يكن) المجرور (نائب الفاعل ، ويرفع إن كان) المجرور (نائبه بالاتفاق) يعني أنه لا خلاف في نصبه إذا كان مفعولا ، ولا في رفعه إذا كان نائبا .

ثم اعلم أن الوقوع نائبا مختص بالمفعول فيه [2] ؛ إذ لا يجوز وقوع المفعول له نائبا عن الفاعل [3] ، كما ستعرفه [4] .

(١) اشترط هذين الشرطين المتأخرون . قال السيوطي :" وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل " . وأضاف : " ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم : أكرمتك أمس طمعا غدا في معروفك ، وجئت حذر زيد " الهمع ٢ / ١٣١ ، ١٣٢ ، ونقل عن ابن خروف أنه أجاز نصب المفعول له مع اختلاف الفاعل محتجا بقوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ الرعد / ١٢ ، ففاعل الإراءة هو الله تعالى ، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون انظر : الارتشاف ٣ / ١٣٨٣ ، والتصريح١/ ٣٣٥ ، ورده الزمخشري في كشافه ٢ / ٣٥٢ بأنه لا يصح أن يكون (خوفا وطمعا) مفعولا لهما لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل ، وذهب إلى أنهما على حذف مضاف ، والتقدير : يريكم البرق إراءة خوف وطمع أو هما حالان من البرق أو من المخاطبين ، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يلزم ذلك ؛ لأن معنى (يريكم) : يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع في التقدير . انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٩٧ .

(٢) نحو : صيم يومُ الخميس ، وجلس أمام المسجد . وفي الكتاب ١ / ٢٢٠ : "ويقال : أين سير عليه ؟ فتقول : خلف دارك ، وفوق دارك ، فإن لم تجعله ظرفًا وجعلته على سعة الكلام رفعته " .

(٣) انظر : الارتشاف ٣ / ١٣٣٧ .

(٤) انظر : النص المحقق ٤٠١ .

(و) من مواضع الحذف القياسي " أن" بسكون النون (٤٩ / ب) "وأن" بتشديدها وفتح الهمزة فيهما (فـ) إن (الجار يحذف منهما قياسا) مطردا [١] ؛ لأنهما مظنة التخفيف ؛ لطولهما بالصلة الواقعة بعدهما [٢] (نحو : قوله تعالى : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى ﴾[٣] أي : لأنْ "جَاءَهُ الأعْمَى" [٤]) هذا مثال حذف الجار قبل "أن" ، وأما مثال حذفه قبل "أن" قولك : عجبت أن زيدا قائم [٥]. أي : من أن زيدا قائم ، أي : من قيامه .

***

(١) في الأصل : مضطرد ، وهوتحريف .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ١٣٩ .

(٣) الآيتان ١ ، ٢ من سورة عبس .

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٢٨١ .

(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنّهُ لاإِلَهَ إِلاّ هُوَ﴾ آل عمران / ١٨ ، أي : بأنه . انظر: التبيان ١ / ١٢٨.

[ثانيا : حَذْفُ الجَارِّ سمَاعِيًّا]

(و) النوع الثاني من نوعي حذف الجار مطلقا (السماعي) أي الذي يقتصر فيه على السماع وهو (فيما) أيّ موضع (عدا هذه الثلاثة) التي مرت وهو المفعول فيه ، والمفعول له ، و " أَنْ" و"أَنّ" (فما سمع عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه) غيره مما لم يسمع منهم . (ثم) اعلم أن (القياس) بعد الحذف) بنوعيه (في غير) الموضعين (الأولين) من القياس ، وهما المفعول فيه ، والمفعول له ، وإنما قيده بكونه في غيرهما ؛ لأنه فيهما على مامر من كونهما مفعولا فيه وله بلا خلاف ، وأما في غيرهما فالقياس على ما قال [١] : (أن توصل متعلقه إلى المجرور ، فـ) إذا وصلته(تظهر الإعراب المحلي) في ذلك المجرور ؛ لأن كونه مدخول الجار قد زال ، والمانع من (٥٠ / أ) الإيصال وإظهار الإعراب إنما هو وجود الجار، وهذا مذهب سيبويه [٢] ، وذلك لأن هذا الحكم هو الغالب في حذف الجار فحكم عليه بأنه هو القياس ، وينبغي أن يحمل عليه ما أبهم ، وذهب الكسائى [٣]

والخليل [٤] إلى أن القياس بعد الحذف إبقاء ما كان على ما كان ؛ لأن ما أُبْهِمَ حَالُه ينبغي بقاؤُه على ما كان ، وإن كان الإبقاء فيما ظهر شاذا قليلا [٥] .

---

(١) أي : المصنف ، يعني قوله : " أن توصل متعلقه إلخ " .

(٢) هذا مذهب سيبويه فيما ظهر إعرابه .قال في الكتاب ١ / ٣٨ : " فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومثل ذلك قول المتلمس : (البسيط)

آلَيْتُ حَبّ الْعِرَاقِ الدّهْرَ أَطْعَمُهُ والْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

يريد : على حب العراق " . أما ما أبهم إعرابه نحو "أن" و"أن " فلم يصرح سيبويه بمذهبه فيه ، وقد نقل ابن مالك أن مذهب سيبويه أنهما في محل نصب ، ووهمه أبو حيان في هذا النقل . انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠٩٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٠ ، والذي أراه أن سيبويه يجيز فيهما النصب والجر على ما كانا عليه قبل حذف الجار ؛ لأنه بعد أن ذكر أن موضعهما نصب على قول الخليل قال : " ولو قال إنسان : إن " أن" في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار كما حذفوا "رب"..لكان قولا قويا نحو قوله : لاه أبوك ، والأول قول الخليل ". الكتاب ٣ / ١٢٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٠ ، و الارتشاف ٤ / ٢٠٩٠ ، والكسائي هو علي بن حمزة إمام أهل الكوفة في النحو، وأحد القراء السبعة ، توفي سنة١٨٩ هـ . انظر: بغية الوعاة١٦٢/٢ .

(٤) نقل ابن مالك ذلك عن الخليل انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٥٠ ، والحق أن مذهب الخليل أن ما أبهم حاله موضعه النصب ، ففي الكتاب ٣ / ١٢٧ " فإن حذفت اللام من "أن" فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من (الإيلاف) كان نصبا . هذا قول الخليل " .

(٥) في الأصل شاذ قليل , وانظر : نتائج الأفكار (قسم العامل) ١٢٢ ،١٢٣ ، فالكلام منقول عنه .

(وهو) أي الإعراب المحلي (النصب على المفعولية) إذا وقع مفعولا (والرفع على النائبية) إذا وقع نائبا عن الفاعل (ويسمى هذا) أي :المجموع من حذف الجار وإيصال المتعلق في اصطلاحهم [١] (حذفا وإيصالا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [٢] أي : من قومِه ، و) هذا مثال للذي نصب على المفعولية ، ومثال الذي رفع على النائبية (نحو قولهم : مال مشترك ، وظرف مستقَرّ ، أي : مشترك فيه ، ومستقر فيه ، وقد) يخرج عما هو القياس فيه (يبقى مجروراً) وذلك (على) سبيل (الشذوذ نحو : اللهِ لأفعلنّ [٣] أي: باللهِ) ونحو قول الفرزدق [٤] :

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ [٥]

أي : إلى كليب (٥٠ / ب) ، ونحو قول رؤبة حين قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : " خَيْرٍ عَافَاكَ اللَّهُ " . أي : على خير [٦] .

(١) أي : النحاة .
(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .
(٣) مسألة حذف الجار مع بقاء عمله من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين انظر فيها الإنصاف مسألة ٧٥٢ ، وفي الرضي على الكافية ٤ / ٢٩٥ : " اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا في (الله) قسما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) نحو : المصحف لأفعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست بغيرها " .
وقال سيبويه :" ومن العرب من يقول : اللّهِ لـأَفعَلَنّ ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم " . الكتاب ٣ / ٤٩٨ .
(٤) هو همام بن غالب التميمي ، شاعر أموي ، توفي سنة ١١٠ هـ .انظر :الشعر والشعراء ١/ ٤٧٨ ، ووفيات الأعيان ٥ /١٣٥.
(٥) البيت من الطويل ، وهو في ديوان الفرزدق ١ / ١٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥١ والمغني ١٩ ، ٦٩٨ ، والأشموني ٢ / ٩٠ ، ٢٣٣ ، والتصريح ١ / ٣١٢ والرضي على الكافية ٤ / ١٣٨، ٢٩٨ والباء في قوله " بالأكف" بمعنى "مع" أي أشارت الأصابع مع الأكف أو أنها على أصلها ، والكلام على القلب ، أي أشارت الأكف بالأصابع والشاهد فيه : قوله " أشارت كليب " حيث جر " كليب" بحرف الجر المحذوف ، وهو "إلى" شذوذا
(٦) انظر هذا القول في الإنصاف ١ / ٣٩٤ ، وابن الناظم على الألفية ٣٧٧ .

[حُكْمُ تَعَلُّقِ الْجَارّيْنِ بِفِعْلٍ وَاحِدٍ]

(ولا يجوز تعلق الْجَارَّيْنِ) سواء كانا مقدرين أو ملفوظين حالة كونهما (بمعنى واحد بدون العطف) أو الإبدال [١] ؛ لأن بالتبعية يحصل لهما نوع مغايرة . فلو قال : بدون تبعية لكان أخصر وأشمل . (بفعل واحد) لفساد المعنى حينئذ (فلا) يجوز أن (يقال : مررت بزيد بعمرو[٢]) بدون عطف ؛ لأنه يلزم حينئذ لصوق مرور واحد في زمان واحد بشيئين وهو باطل ، ولا يصح جعل "عمرو" في مثله بدلا ، لأنه لو جعل بدلا لا يكون إلا بدل غلط ، وهو لا يوجد في كلام الفصحاء إلا مضروباً عنه ببل [٣] ، بخلاف نحو : نظرت إلى القمر إلى هالته ومررت بزيد بأخيك ، مما هو بدل الاشتمال ، أو الكل حيث يجوز ؛ إذ مثله يقع في كلام الفصحاء[٤] .

(ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبت[٥]) لأنه يلزم أن يكون – حينئذ – صدور ضرب واحد في زمانين ، وهذا ممتنع عقلا وعادة ، بخلاف لو قيل : ويوم

السبت ، والإبدال ههنا ممتنــع لمــا ذكــر[٦](بخلاف ضربت يوم الجمعة (٥١ / أ) أمام المسجد ، وأكلت من ثمرة من تفاحة) حيث يجوز ؛ لــأن الجــارين ليســا بمعنــى واحــد وأما في المثال الــأول فلــأن معنــى (في) الظرفيــة الزمانيــة فــي الــأول والظرفيــة المكانية في الثاني [٧] ، وأما في المثال الثاني ، فلــأن معنــى "مــن" عــام وهــو ابتــداء الثمرة في الأول وخاص ، وهو ابتداء التفاح في الثاني .كــذا قيــل[٨] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ١/ ١١٤ ، وتفسير الألوسى ١ / ٢٠٣ .

(٢) هذا مثال للجارين الملفوظين .

(٣) انظر : الأصول لابن السراج ٢ / ٤٨ .

(٤) سيأتي تفصيل ذلك في مبحث البدل إن شاء الله تعالى .

(٥) هذا مثال للجارين المقدرين .

(٦) يعني قوله : " لو جعل بدلا لا يكون إلا بدل غلط ، وهو لا يوجــد فــي كلــام الفصــحاء إلــا مضــروبا عنه ببل" .

(٧) قال ابن الناظم معلقا على قول والده في النظم :" أمكث هنــا أزمنــا" ." فهنــا وأزمنــا ظرفــإن ، لــأن "هنا" اسم مكان ، و" أزمنا " اسم زمان، وهمــا مضــمنان معنــى "فــي" ؛ لأنهمــا مــذكوران لواقــع فيهما وهو المكث " شرح الألفية ٣ / ٢١ .

(٨) قاله الرازي في تفسيره ١ / ٥٣٠ .

وفيه بحث ذكره صاحب النتائج ، والذي اختــاره هــو أخــذاً مــن كلــام الزمخشــري [١] ، والبيضــاوي [٢] ، والسّــعد [٣] فــي تفســير قولــه تعــالى : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مَنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً ﴾ [٤] أن الجــارين فــي كــل مــن المثالين ، وإن كانا [٥] بمعنى واحــد [٦] لكنهمــا [٧] لــم يتعلقــا بفعــل واحــد بل الأول بمطلق ، والثاني بمقيــد بــالوقوع فــي مــدخول الــأول فــي الــأول ، وبكونه مبتدأ وناشئاً من الأول في الثاني ، فكان [٨] الــأول متعلقــا بفعــل عــام ، والثاني بخاص ، فلا اتحاد لمتعلقهمــا بخلــاف المثــالين الــأولين [٩] فــإن الثــاني منهمــا فيهمــا لــو تعلــق [يتعلــق][١٠] بــالمطلق كالــأول ، فيتحــد متعلقهما [١١] ، وذا لا يجوز . هذا كلامه [١٢] .

***

(١) قال الزمخشري :" فإن قلت : ما موقع (مِنْ ثَمَرةٍ) ؟قلت : هو كقولك : كلما أكلت من بستانك من الرمان شيئا حمدتك ، فموقع (مِنْ ثَمَرةٍ) موقع قولك من الرمان ، كأنه قيل : كلما رزقوا من الجنات من أي ثمرة كانت تفاحها ، أو رمانها ، أو عنبها ، أو غير ذلك رزقا قالوا ذلك . فمن الأولي والثانية كلتاهما لابتداء الغاية ..... " الكشاف . ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٢) عبارة البيضاوي :" و(مِنْ) الأولي والثانية للابتداء واقعتان موقع الحال ، وأصل الكلام ومعناه : كل حين رزقوا مرزوقا مبتدأ من الجنات مبتدأ من ثمرة ....." أنوار التنزيل ١ / ٢٠ .

(٣) انظر : حاشية السعد التفتازاني على الكشاف ١ / ٣٨ مخطوطة بالمكتبة الأزهرية تحت رقم ١٨٠٤ بخيت .

(٤) من الآية ٢٥ من سورة البقرة .

(٥) في الأصل : كان .

(٦) هو ابتداء الغاية .

(٧) في الأصل : لأنهما .

(٨) في الأصل : فكأن .

(٩) أي المذكورين في المتن ، وهما : "مررت بزيد بعمرو" ،" وضربت يوم الجمعة يوم السبت"

(١٠) إضافة من النتائج .

(١١) في الأصل : متعلقهن ، والتصحيح من النتائج .

(١٢) أي : صاحب النتائج ، وقد تصرف الشارح في عبارته . انظر : نتائج الأفكار ٧٧ ، ٧٨.

[العَامِلُ فِي اسْمَيْنِ قِسْمَانِ

الْقِسْمُ الأَوّلِ : الحُرُوفُ المُشَبَّهَة بِالْفِعْلِ]

ولما فرغ من بيان [١] العامل في اسم واحد ، أخذ ــ الآن ــ يتكلم على بيان العامل في اسمين فقال (**والعامل في اسمين على قسمين أيضا**) أي : كما (٥١ / ب) أن العامل في الاسم مطلقا على قسمين (قسم) منهما (منصوبُه) قبل (**مرفوعه** ، **وقسم على العكس**) منه ، مرفوعُهُ قبل منصوبه ، وهو حرفان : "ما " و" لا " المشبهتان [٢] بـ " ليس" كما سيجيء .

(**القسم الأول**) منهما ، وهو الذي يكون منصوبه قبل مرفوعه (**ثمانية أحرف**) واختار جمع القلة ؛ لأنه أولى ، لأنها دون العشرة. ثم لا يذهب عليك أن هذا التقسيم إنما يصح على مذهب البصريين القائلين بأن العامل في خبر "إن" وأخواتها هو هي وأما على قول الكوفيين القائلين بأن العامل فيه هو العامل قبلها [٣] فلا يصح . وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا قلت : " إنك وزيد ذاهبان" ، فإنه لا

يجوز عند البصريين أن تعطف على محل اسم "إن" ؛ لأنه لا يكون إذ ذاك مرفوعا بالابتداء ، ويفتقر إلى خبر ، و" ذاهبان " خبرٌ له ، وإلا فحينئذ يكون " ذاهبان " معمولا لعاملين مختلفين ، أحدهما : لفظي ، وهو "إن" ، والآخر معنوي وهو الابتداء ، ولا يخفى استحالة هذا[4] ، وعند الكوفيين [5] جائز ؛ لأنه لاعمل للحرف عندهم في الخبر ، فلا يفضي إلى إعمال عاملين . تأمل

---

(١) في الأصل : بين ، وهوتحريف .

(٢) في الأصل : المشبهتين .

(٣) أي المبتدأ ، لأنه عند الكوفيين رافع للخبر ، والخبر رافع له ؛ لذا يسمونهما المترافعين . انظر: الإنصاف مسألة ٥٠ ، والتبيين للعكبري مسألة ٥١.

(٤) في مذهب البصريين تفصيل هو أن العطف بالرفع على محل اسم "إن" إما أن يكون قبل مضي الخبر ، أو بعده ، فإن كان قبل مضي الخبر نحو : " إنك وزيد ذاهبان ". فلا يجوز ، وإن كان العطف بعد مضى الخبر نحو : إن زيداً قائم وعمرو، فهو جائز لعدم المحذور، وهو توارد عاملين على معمول واحد . انظر : الكتاب ٢ / ١٤٤ ، والمقتضب ٤ / ١١١ ، ١١٢

(٥) لو قال : أكثر الكوفيين ، لكان أسلم ، وذلك لأن الفراء يجيز العطف بالرفع على محل اسم "إن" إن خفي الإعراب في اسم "إن" نحو : " إنك وزيد ذاهبان ، ولا يجيزه إن ظهر نحو : إن زيدا وعمرا ذاهبان . انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٠ ، ٣١١ ، والإنصاف ١ / ١٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ /٥١ .

(ستةٌ [1] منها) أي : من تلك الثمانية (تسمى حروفاً) الأوْلى أحرف ، لكنه أراد أن ينبه على أن هذا (٥٢ / أ) جائز أيضا باعتبار كثرة أفرادها الذهنية ، أو باعتبار أنها إذا لوحظت مع فروعها تبلغ حد الكثرة (مشبهةً بالفعل) وإنما سميت بهذا الاسم ؛ لأنها أشبهته في أمور منها :

أنها مثله (لكونها على ثلاثة أحرف) كما هو في " إن" ، أو خمسة مثل "لكنّ" (و) منها (لفتح أواخرها) أي: بناؤها عليه مثله (و) منها (لوجود معنى الفعل) الذي هو الحدث[2] (في كل) واحد (منها) هذه الثلاثة هي وجوه المشابهة بالفعل ، ويزاد عليها وجهان آخران وهما : لزوم الأسماء ، ودخول نون الوقاية عليها مع ياء المتكلم نحو : إنني ، ولكنني [3] .

وهي : (إنَّ ، وأنَّ) بكسر الهمزة في الأولى ، وفتحها في الثانية ، وهما (للتحقيق) وهو معنى الفعل الذي يوجد فيهما . وهما وإن كانا مشتركين في أصل هذا المعنى لكن بينهما فرق من وجهين :

أحدهما : أن "إن" المكسورة تقتضي صدر الكلام بخلاف المفتوحة ، كما سيذكره المصنف .

وثانيهما : أن الجملة التي تدخل عليها المكسورة مستقلة على حالها في إفادتها معناها بخلاف التي تدخل عليها المفتوحة ، فإنها في حكم المفرد [٤] .

---

(١) عَدّ أكثر النحاة "إن وأخواتها" ستة هي " إن" ، و"أن" ، و"كأن" و"لكن" ، و"ليت" ، و"لعل ". وعدها سيبويه خمسة حيث قال :" هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده " الكتاب ٢ / ١٣ ، وتبعه في ذلك المبرد في المقتضب ٤ / ١٠٧ ، وابن السراج في الأصول ١ / ٢٢٩ ، ومرجع هذا الاختلاف اختلافهم في " أن" المفتوحة هل هي فرع المكسورة أو لا ؟ فمن قال : هي فرع المكسورة عدها خمسة ، ومن قال : إنهما أصلان عدها ستة .انظر : الجني الداني ٤٠٣ ، والهمع ١ / ٤٨٤ .

(٢) قال صدر الأفاضل : " فإن وأن بمعنى أكدت ، ولكن بمعنى استدركت ، وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت " . ترشيح العلل ١٣٩ .

(٣) دخول نون الوقاية على "إن" وأخوتها على ثلاثة أقسام : قسم لا تحذف منه إلا نادرا ، وهو " ليت"، وقسم لا تلحقه إلا نادرا ، وهو "لعل" ، وقسم يجوز فيه الأمران وهو إن ، وأن ، ولكن ، وكأن . انظر : الجني الداني ١٥٠ .

(٤) انظر : المفصل ٢٩٣ .

(٥٢ / ب) (وكأنَّ) هل هي مركبة أو بسيطة خلاف ، ذهب الخليل [١] وجماعة [٢] إلى الأول ، والجمهور[٣] على أنها حرف برأسه حملا على أخواتها ؛ لأن الأصل هو عدم التركيب وهى (للتشبيه) مطلقا [٤] سواء كان خبرها جامدا نحو : كأن زيدا أسد ، أو مشتقا نحو : كأنك قائم ؛ لأن تقدير كأنك قائم : كأنك شخص قائم وهو ظاهر .

قال الرضي : حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة ، فصح تشبيه أحدهما بالآخر ؛ لأنه لما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه ، فصار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر ولهذا تقول : كأني مُتٌ ، وكأنك تموت ، والأصل : كأني رجل مُتٌ ، وكأنك رجل تموت [٥]. انتهى . وبه[٦] يندفع قول الزجاج [٧] من أن " كأن" لا تكون للتشبيه إذا كان خبرها مشتقا ، وإنما تكون للشك ؛ لأن الخبر حينئذ عبارة عن الاسم ، ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه .

---

(١) في الكتاب٣ /١٥ :" وسألت الخليل عن " كأن : فزعم أنها "أن" لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع "أن" بمنزلة كلمة واحدة " .

(٢) منهم الزمخشري وابن جني . انظر : المفصل ٣٠١ ،وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٩ .

(٣) قال المالقي : " وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط " الرصف ٢٠٨ ، وفي المغني ١٩٥ :" كأن حرف مركب عند أكثرهم " . وقال المرادِيّ " وفى نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر ، فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب " .

والمرجح أنها حرف بسيط ؛ لأن الأصل في الألفاظ البساطة ، والتركيب طارئ ، ولا ضرورة توجب القول بالتركيب ،ولا قطع بموجبه كما قال المالقي في رصف المبانى ٢٠٩ .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنها قد تكون للتحقيق كـ " إن" مستدلين بقول الشاعر :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكّةَ مُقْشَعِرّاً كَأَنّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ (الوافر)

ورُدّ بأنه محمول على التشبيه ، فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون . انظر : الارتشاف ٣ / ١٢٣٨ ، والمغني ١٩٦ .

(٥) شرح الكافية ٤ / ٣٣٥ ، بتصرف .

(٦) أي : بقول الرضي

(٧) انظر قوله في الرضي على الكافية ٤ / ٣٥ ، وجواهر الأدب ٤٨٧ ، والزجاج هو إبراهيم بن السري (أبو إسحاق) نشأ ببغداد ، وأخذ عن ثعلب والمبرد ، من مؤلفاته : معاني القرآن وإعرابه ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، توفي سنة ٣١١ هـ . انظر : نزهة الألباء ٢٤٤ ومعجم الأدباء ١ / ١٣٠ .

وبه ــ أيضا ــ يظهر ضعف ما نقله بعضهم [١] عن الفاضل عصام الدين [٢] من قوله : " دليل الزجاج قوي ، والجواب ضعيف ، لأن الشخص القائم إن كان المخاطب فلا يصح التشبيه (٥٣ / أ) وإن كان غيره فلا يصح جعل ضميره له ، وادعاء [٣] الاتحاد ينافي ذكر أداة التشبيه ؛ لأن موصوف الجملة لا يحذف إلا بشرط غير موجود هنا. "[٤] ؛ لأنا لا نسلم المنافاة بين دعوى الاتحاد ، وذكر الأداة إلا لو لم تعتبر المغايرة أولا . تأمل (ولكنَّ) وهي بسيطة على رأي البصريين [٥] ؛ لما تقدم في " كأن[٦] ، وهي (للاستدراك) وهو دفع توهم يتولد من كلام سابق [٧] نحو : " ما زيد بشجاع لكنه كريم " ؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان ، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر ، ونحو : " جاءني زيد لكن عمرا لم يجئْ " ، فإنه يتوهم منه مجئ عمرو ؛ لما بينهما من الألفة والمؤاخاة ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكن عمرا لم يجئ ، ولا تقع " لكن " إلا بين كلامين متغايرين في الإيجاب والسلب معنى ولفظا كان ذلك التغاير، كما في المثالين المذكورين أو معنى فقط كما [في] [٨] قولك : " فارقني زيد لكن عمرا حاضر" ، فإن ذلك التغاير إنما هو في المعنى ؛ لأن

الكلامين موجبان في اللفظ ، وأما في المعنى فإن الثاني منفي ؛ لأن قولك : " لكن عمرا حاضر " في قوة معنى قولك : " لم يفارقني "[9] .

---

(١) هوصاحب نتائج الأفكار . انظر : النتائج ٨٢ .

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني من علماء خراسان وبلاد ما وراء النهر ، عالم مشارك في كثير من العلوم . من مؤلفاته : شرح كافية ابن الحاجب ، وحاشية على شرح الجامي للكافية ، وحاشية على تفسير البيضاوي وغيرها . توفي في حدود سنة ٩٥١ هـ . انظر : معجم المؤلفين ١ / ١٠١ ، وشذات الذهب ٨ / ٢٩١ .

(٣) شرح الكافية لعصام الدين الإسفراييني ٤ / ١٨٤٣ ، ١٨٤٤ .

(٤) في الأصل : والدعاء ،وهوتحريف .

(٥) انظر : الجني الداني ٦١٧، وفي المغني ٢٨٨ :" وقال الفراء : أصلها " لكن أن " فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون " لكن" للساكنين... وقال باقي الكوفيين : مركبة من " لا" و" إن" والكاف الزائدة "لا" التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفا " .

(٦) يعني قوله :" ... أنها حرف برأسه حملا على أخواتها، ولأن الأصل هو عدم التركيب" . انظر : النص المحقق ٢٣٣ .

(٧) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٥ .

(٨) إضافة يتطلبها السياق .

(٩) انظر : المفصل ٣٠٠ .

(وليت) وهي (للتمني) والمتمنى بها إما مستحيل ، نحو :

... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ....[1]

ومنه قوله تعالى (٥٣ / ب) : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ ﴾ [2] ، أو ممكن نحو: ليت زيداً قائم . واعلم أن دوام نصبها للأول ، ورفعها للثاني هو مذهب الجمهور[3] ، وخالفهم في ذلك الفراء [4] والكسائي بتجويزهما نصب المعمولين بعدها ، أما عند الكسائي [5] فبتقدير "كان" فيكون الجزء الثاني الذي هو "قائم" في المثال المذكور منصوبا على أنه خبر "كان" المقدرة [6] ، وأما عند الفراء [7] فبناء على أن " ليت" للتمني ، فكأنه قيل : أتمنى زيداً قائماً ،أي : أتمناه قائما على صفة القيام بنصب الجزأين على المفعولية لمعنى "ليت" [8] ، واستدلا لذلك بقول رؤبة :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا إِذْ كُنْتُ فِي وَادِي الْعَقِيقِ رَاتِعاً [9]

---

(١) جزء بيت من الوافر ، تمامه :

فَيَا .... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

وهو لأبي العتاهية في ديوانه ٤٦ ، وانظره في المغني ٢٨٢ ، ونتائج الأفكار (قسم العامل) ١٣٠، والشاهد فيه كون المتمنى بـ " ليت " مستحيلا .
(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .
(٣) انظر : الهمع ٤٩٠ .
(٤) هو أبو زكريا يحي بن زياد ، من أصل فارسي ، ولد بالكوفة ، وأخذ عن الكسائى وغيره ، من مصنفاته : معاني القرآن ، والمذكر والمؤنث . انظر: تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ .
(٥) انظر رأيه في : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ١٩٩، والارتشاف ٣ / ١٢٤٢،والتسهيل ٦١ .
(٦) قال الإربلي :" وقرينة التقدير كثرة وقوعها مع " ليت " ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهَمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [النساء/ ٧٣] ..." . جواهر الأدب ٤٥٥، ولم يرتض الرضي هذا التقدير معللا بأن " كان ويكون " لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم : إن خيرا فخير . انظر . الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٧ .
(٧) انظر : رأيه في الأصول ١ / ٢٥٨ ، والرصف ٢٩٨ ، وجواهر الأدب ٤٤٤.
(٨) ضعف رأي الفراء بأنه لو ثبت هذا المعنى لصح :" لعل زيدا قائما " بمعنى : ترجيت ، و" كأن زيدا أسد " بمعنى : شبهت ، ولا قائل به . كذا في جواهر الأدب ٤٤٤ .
(٩) في الأصل : رواتعا . وهذا الرجز منسوب إلى رؤبة في ابن يعيش على المفصل ١ / ١٠٤ وليس في ديوانه ، وهو للعجاج في ملحقات ديوانه ٤٠٥ ، وانظره في الكتاب ٢ / ١٤٢ والرصف ٢٩٨ ، والهمع ١ / ٤٩١ ، والرضي على الكافية ٤ / ٣٣٧ ، و الأشموني ١ / ٢٧٠ ، وجواهر الأدب ٤٤٤ . والشاهد فيه :" ليت أيام الصبا رواجعا " حيث نصبت " ليت " معموليها عند الفراء والكسائى ، وهو مؤؤل عند الجمهور .

فالكسائي يقول : إن معناه : ليت أيام الصبا كانت رواجعا ، والفراء يقول : إن معناه : أتمنى أيام الصبا رواجعا ، والجامي ــ رحمه الله تعالى ــ[بعد] [١] أن ذكر التقديرين قال : " والمحققون[٢]على أنه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف ، أي: يا ليت أيام الصبا لنا كائنة حال كونها رواجعا "[٣] . (ولعل) وهي (لـ) إنشاء ا(لترجي) وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ، والتوقع لممكن مطموع في حصوله (٥٤ / أ) نحو قولهم : لعل الحبيبَ مواصلٌ ، أو مخوف [٤] نحو : قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعةَ قريبٌ ﴾ [٥]، وقد يُشَم معنى التمني ، لبعد المرجو عن الحصول فتدخل على المحالات التي لا طمعية في حصولها كما في قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [٦]على قراءة النصب في "أطلع " [٧] ، وفيها لغات [٨] : "عَلّ " محذوف اللام الأولي ، و " لعَنّ " بتغيير طرفها بالإبدال نونا و" لأنّ َ" بتغيير الثاني بالقلب همزة ، والأخير نونا [٩] ، و" رَغَنّ " بتغيير الثلاثة بإبدال اللام الأولى راء ، والعين المهملة غيناً معجمة واللام الثانية نونا ، و"لغَنّ " بتغيير الوسط غينا والأخير نونا ، و" لعلّتْ " بإلحاق تاء ساكنة في الآخر .

(١) إضافة يتطلبها السياق .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ١٤٣ ، والمغني ٢٨٣ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٣

(٤) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٦ .

(٥) من الآية ١٧ من سورة الشورى . واختلف العلماء في معنى "لعل" الواقعة في التنزيل ؛ لاستحالة التوقع منه ــ سبحانه ــ ولأنه إنما يكون فيما جهلت عاقبته ، وهو ــ تعالى ــ بكل شيء محيط ، فقال قطرب وأبو علي : معناه : التعليل فقوله ــ تعالى ــ ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الحج / ٧٧] بمعنى : لتفلحوا ، وهذا لايستقيم في مثل : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ ؛ إذ لا معنى فيه للتعليل ، وقيل : هي لتحقيق مضمون الجملة الواقعة بعدها ، ولا يطرد ذلك في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ [طه / ٤٤] إذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشيان ... وقال سيبويه : إن الرجاء والتوقع يتعلق بالمخاطبين ــ وهذا هو الحق ــ كـ "أو" فإنها للشك وضعا ، وفي كلامه ــ تعالى ــ للتشكيك والإبهام . انظر : جواهر الأدب ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، والكتاب ١ / ٣٣١ ، والرضي على الكافية ٣/٣٣٦

(٦) من الآية ٣٦ من سورة غافر . قال المرادى :" وإنما احتيج إلى هذا التأويل ، لأن الترجي ليس له جواب عند البصريين " الجني الداني ٥٨١ .

(٧) قرأ حفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر : النشر ٢ / ٣٦٥ .

(٨) انظر في لغات "لعل" : المفصل ٣٠٣ ، و شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٥١/١ ، تحقيق/ د.سلوى محمدعمر عرب ــ مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ .

(٩) في الأصل : وتغير الثاني بالقلب عيثا مهملة ، وهو تحريف لا معنى له .

وإنما قدم منصوبها [١] على مر فوعها عكس المشبهة هي به [٢] ؛ لأنها فرعه في العمل ، فأعطيت عمله الفرعي ، لأن يبقى مزية للأصل على الفرع . [٣]

(ولا يتقدم معمولها) أي : هذه الحروف (عليها) أي على أنفسها ؛ لأنها لضعفها ، ولقلة أصالتها في العمل لا تؤثر في المتقدم عليها، ولو كان ظرفا مع أن الظرف قد يتسع فيه مالا يتسع (٥٤ / ب) في غيره . فلا يقال : " في الدار إن زيدا " [٤] ؛ لما قلنا ، وهذا أولى من القول [٥] بأنه لئلا تبطل الصدارة في غير "أن" وأما فيها فلأنها حرف موصول كـ "أن" المصدرية ، ومد خولها صلتها [٦] ، وشيء من أجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الأخير ؛ لأن ما ذكرناه مطرد في الكل ، والعلة المطردة أولى من التقسيم مع ما فيه من إثبات بعض الأحكام ببعض ، وأما عدم ملاءمته [٧] لما ذكره الرضي [٨] ، والفاضل العصام [٩] في وجه العمل غير ضار هنا ، وإنما يضر من ذكر تلك الوجوه (ولها) أي : لإن وأخواتها غير "أن" كما يذكره (صدرُ الكلام) لأن كلاً منها يدل على قسم من أقسام الكلام

كالتأكيد في "إن" ، والتمني في " ليت" إلى غير ذلك فاستحقت الصدر ليتضح لسامعها من أول الأمر ما أراد المتكلم من أنواع الكلام (غير أنَّ) المفتوحة .

---

(١) في الأصل : منصوبلا ، وهو تحريف .

(٢) أي : الفعل .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ٢٣١ ، وفي علل النحو لابن الوراق ٢٣٦ : " لو رفعت "إن" الاسم لم يعلم أنها حرف ، فجعل عملها فيما بعدها مخالفا لعمل الفعل ، ليدل ذلك على أنها حرف " .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ٢٣١ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ١٠٣ .

(٥) قاله الصبان في حاشيته على الأشمونى ١ / ٢٧٢ ، والأطه وي في النتائج (قسم العامل) ١٣٤ .

(٦) في الأصل : صلتهما ، وهو تحريف .

(٧) أي : التعليل الذي ذكره وهو قوله : لضعفها، وقلة أصالتها في العمل ... الخ " ، وفي كلامه رد على صاحب النتائج الذي قال :" وقيل : لضعفها في العمل لكونها بالمشابهة ، وهذا غير ملائم لما ذكره الرضي ، والفاضل العصام في وجه العمل ". نتائج الأفكار (قسم العامل) ١٣٤ .

(٨) قال الرضي في شرح الكافية ٤ / ٣٣٤ :" فلما شابهت الأفعال المتعدية معنى ، لطلبها الجزأين مثلها ، وشابهت مطلق الأفعال لفظا كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة "ما" الحجازية فجعل عملها أقوى " .

(٩) ما ذكره الفاضل العصام هو ما قاله الرضي . انظر : شرح الكافية للعصام ٤ / ١٨٠٩ ، ١٨١

ولما كان هذا الاستثناء غير مفيد قطعا لعدم تصديرها أفاده . بقوله (فلا تقع) أي: المفتوحة (في الصدر أصلا) لأنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد [١] ، فلا بُدَّ لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ، وأيضا لو وقعت في الصدر اشتبهت بالمكسورة في الكتابة ، فلم يبق فرق (٥٥ / أ) بينهما .

[لحوق "ما" الزائدة هذه الحروف]

(وتلحقها) أي هذه الحروف (ما) الكافة لها عن العمل (فتلغى) على الأفصح [٢] (وتدخل حينئذ) أي : حين لحوق "ما" هذه (على الأفعال) ولا تختص بالأسماء كما كانت قبل (نحو : إنما ضرب زيد) ودخولها على الأفعال ــ حينئذ ــ ليس محتوما كما يفهم من ظاهر عبارته ، بل هو جائز ، فإنها كما تدخل على الأفعال تدخل على الأسماء أيضا ، فكما يقال : إنما ضرب زيد ، يقال : إنما زيد ضارب . والمصنف ــ رحمه الله ــ ذكر مثال لحوق " ما " بإن المكسورة فقط فوجب أن نذكر لكل حرف مما سواها مثالا ، فنقول : ونحو قوله

تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَـهُ وَاحِدٌ ﴾[3] ، وكأنما قام زيد[4] ،ونحو قول الشاعر :

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا [5]

ونحو : " لم يقم زيد لكنما قام عمرو" .

---

(١) لأنها من الموصولات الحرفية ، وهى لا تتصدر ، وإن كانت هي وما دخلت عليه في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر، كما في قولك : عندي أنك قائم. انظر: الرضي على الكافية ٤ / ٣٣٩

(٢) قال الشارح :" على الأفصح " ؛ لأن الكسائى والأخفش حكيا عن العرب قولهم : " إنما زيدا قائم " بإعمال "إن" مع لحوق " ما " بها : انظر : الارتشاف ٣ / ١٢٨٦ ، وأجازه ابن السراج في الأصول ١ / ٢٣٢ ، ووافقه ابن مالك حيث قال :" وبقوله أقول في هذه المسألة " شرح التسهيل ٢ / ٣٨ ، وفي المفصل ٢٩٣ : " ومنهم من يجعل "ما" مزيدة ويعملها ومذهب سيبويه أنه لا يجوز الأعمال والإهمال إلا في " ليتما " . انظر : الكتاب ٢ / ١٣٧ ، وهو الصحيح لعدم السماع لعدم السماع في غيرها . قاله في الهمع ١ / ٥٢١ .

(٣) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٤) ومن ذلك قوله ــ تعالى ــ : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ الأنفال / ٦ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ١٨٠ ، وفيه " فربما " مكان "لعلما "، وهو من شواهد : الأزهية ٨٧ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٣ ، ورصف المبانى ٣١٩ وابن يعيش على المفصل ٨ / ٥٤ ، والمغني ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، والهمع ١ / ٢٠ . والشاهد فيه :" لعلما أضاءت " حيث لحقت "ما" الكافية " لعل" فكفتها عن العمل ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، فدخلت على الفعلية .

وكأن المصنف ــ رحمه الله ــ اختار مذهب [ابن] [1] أبي الربيع في أن "ما" الكافة إذا لحقت " ليت " يجوز دخولها على الأفعال نحو :" ليتما قام زيدا " [2] إذ الجمهور [3] يقولون : إن اقتران "ما" الحرفية بـ " ليت " لا يزيلها عن الاختصاص بالأسماء فلا يجوز عندهم : ليتما قام زيد ، وهي ــ أعني ليت ــ إذا لحقها " ما " يجوز إلغاؤها حملا على أخواتها وإعمالها ، ومما روي بالوجهين قول النابغة (٥٥ / ب) : قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ[4]

أي : كونها مائة حسبى[5] .

[الفرق بين إنّ وأَنّ]

(فإنَّ)المكسورة (لا تغير معنى الجملة) إلى المفرد ، وإنما تؤكد مضمونها (وأنَّ) المفتوحة (مع جملتها في حكم المصدر) فتتأول مع اسمها وخبرها بمصدر [6]

مأخوذ من الخبر بلا زيادة شيء ، وذلك إذا كان مفردا مشتقاً نحو : " أعجبني أن زيدا قائم " أي : قيامه أو بزيادة الياء المصدرية ، وذلك إذا كان مفردا جامداً نحو : " أعجبني أن زيدا رجل " أي : رجوليته(٧) .

---

(١) إضافة ينتظم بها الاسم ، وابن أبي الربيع هو أبو الحسين عبد الله بن أحمد ، نحوى أندلسي ، فاق أهل عصره في النحو ، له شرح الكتاب ، وشرح الإيضاح للفارسي ، وشرح الجمل للزجاجي وغيرها . توفي سنة ٦٨٨ . انظر : البغية ٢ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) انظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ٢٤٢ ، تحقيق ودراسة د. على بن سلطان الحكمى ــ الجامعة الاسلامية بالسعودية ، ط ١ ــ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣ / ١٢٨٤ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو في ديوان النابغة ٢٧ ، والكتاب ٢ / ١٣٧ ، واللمع ٣٠٣ ، والمقتصد ١ / ٤٦٩ ، والشاهد فيه قوله :" ليتما هذا الحمام " حيث روي برفع " الحمام" ونصبه على إهمال " ليت" وإعمالها .

(٥) أي : يكفيني ، والنابغة يحكي هنا ما كان من أمر زرقاء اليمامة حين نظرت إلى سرب طائر من القطا ، وكان عدده ستا وستين فتمنت أن يضم نصف هذا العدد إليه ، وأن يضاف الجميع إلى حمامتها ، فيصبح ما عندها من الحمام مائة . انظر : تعليق الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب ٢ / ١٣٧ .

(٦) قال المرادى :" (أن) المفتوحة من الأحرف المصدريات ، ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد كـ (إن) ، واستشكله بعضهم قال : لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً ، وليس هذا الإشكال بشيء " الجنى الداني ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٧) هذا تقدير الرضي حيث قال في : بلغني أنك زيد :" أي زيديتك ، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو : الفروسية والضاربية " . شرح الكافية ٤ / ٣٤٣ .

وأما إذا كان الخبر مركبا ، فتركيبه إما أن يكون إسناديا ، أو توصيفيا ، أو شرطيا ، فإن كان الأول يؤخذ المصدر من جزئه الأول لو[كانت](١)الجملة فعلية ، نحو : بلغني أن زيدا قائم أبوه ، أي : قيام أبيه ، ومن الثاني لو اسمية ، نحو : بلغني أن زيدا أخوه كريم ، أي : كرم (٢) أخيه ، وإن كان الثاني يؤخذ من صفته مصدران يضاف أحدهما إلى الآخر والمجموع إلى الاسم نحو قوله ــ تعالى ــ : ﴿ ذَّلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ ﴾ (٣) أي بانتفاء فقاهتهم ،وإن كان الثالث يؤخذ من جزائه مصدر مضاف (٤) إلى المضاف إلى الاسم نحو : بلغني إن تحسن إليه يكرمك أبوه ، أي : بلغني إكرام (٥٦ / أ) أبيه (٥) إياك ، على تقدير إحسانك إليه (٦) ، وفي قولنا :" مع اسمها وخبرها " إشارة إلى أن إطلاق المصنف الجملة عليهما مجاز ، كما لايخفى .

[مواضع وجوب كسر همزة إِنّ]

(ومن ثمة) أي من أجل أن "إن" المكسورة لا تغير معنى الجملة ، وأن المفتوحة مع جملتها في حكم المصدر (وجب الكسر) أي : كسر الهمزة (في موضع الجمل) الأحسن جمع موضع ، أو إفراد الجمل كما فعل في قوله (والفتح في موضع المفرد) بإفرادهما (٧) . ولما كان قوله : " وجب إلى آخره " كالأصل فرع عليه قوله (فكسرت) وهو خبر في مقام الأمر ، وهو أبلغ منه ؛ لأنه يلزم بالمخالفة تكذيب المخبر ، وهو وإن كان لا يستعمله إلا من كان شأنه أعلى من شأن المخاطبين ، فالمصنف ـ رحمه الله ـ كذلك لعلو منصبه في مرتبة التعليم ، وإنما حملناه على هذا لئلا يلزم تحصيل الحاصل لأن الشأن أنها تكسر (في الابتداء) فلا فائدة في مثل هذا الإخبار .

---

(١) إضافة تصحح الكلام .

(٢) في الأصل : كريم ، وهوتحريف .

(٣) من الآية ١٣ من سورة الحشر .

(٤) في الأصل : مصدراً مضافا .

(٥) في الأصل : أبوه .

(٦) ذهب ابن هشام إلى أن الخبر الجامد مقدراً بالكون فقولك : بلغني أن هذا زيد ، تقديره : كونه زيدا . انظر : المغني ٥٢ .

(٧) في اللمع ٩٤ : تكسر "إن " في كل موضع لو طرحتها منه لكان ما بعدها مرفوعا بالابتداء ... وتفتح "أن" في كل موضع لو طرحتها منه ، وما عملت فيه لصلح في موضع الجميع "ذاك" ومعنى الكلام المصدر " .

ثم اعلم أن المراد بكونها في الابتداء أعم من أن تكون في أول كلام المتكلم (نحو إن زيدا قائم) ونحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ (١)، أو في وسط كلامه إذا كانت ابتداء كلام آخر ، نحو قولك : أَكْرِم زيدا إِنّه فاضل (٢) فإن قولك : " إنه فاضل " مستأنف (٥٦ / ب) وقع تعليلا لما قبله (٣) (و) كسرت أيضا (في جواب القسم نحو : والله إن زيدا قائم) لأن جوابه لا يكون إلا جملة .

فإن قلت : يرد عليه تجويزهم الفتح والكسر في نحو : " حلفت أنك ذاهب " مع أنه قَسَمٌ ، فالجواب عنه بجوابين :

الأول : أن الفتح إنما ورد على غير المذهب المنصور الذي هو مذهب البصريين (٤) وإنما أجاز ذلك الكوفيون (٥) ، وليس التفريع على مذهبهم .

والثاني : أنا لا نسلم جوازه ، ولو سلمنا جوازه لم يضر ؛ لأن الكسر مبني على أن الجملة جواب القسم ، والفتح على إسقاط الخافض والتقدير : " حلفت على أنك ذاهب " ، أي على ذهابك [6] ، لا على أنه جواب للقسم ، فلا ورود لذلك ألبتة .

---

(١) الآية ١ من سورة الكوثر .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنّ الْعِزّةَ للّهِ جَمِيعاً﴾ يونس / ٦٥ .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٣٤٣ .

(٤) رجح ابن عصفور مذهب البصريين بقوله : " وهو الصحيح ، لأن جواب القسم إنما هو جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي أن تكون "أن" فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام " . شرح الجمل ١ / ٤٦٠ ، ٤٦١ ، وانظر : والهمع ١ / ٤٩٩ .

(٥) نسب الرضي جواز الفتح في جواب القسم هنا إلى المبرد والكوفيين حيث قال : " وقد تفتح "أن" في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام ، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد . أي : أقسمت بالله على قيامك ، وفيه بعد ؛ إذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم" شرح الكافية ٣٤٣/٤ ، وكلام المبرد صريح فى أنه يجب كسر همزة "إن" إذا وقعت فى جواب القسم ، وإن لم يكن في خبرها اللام كما هو مذهب البصريين حيث قال : فإن قلت : " والله إن زيدا منطلق " اتصل بالقسم ، وصارت " إن" بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : والله لزيد خير منك " . المقتضب ٤ / ١٠٧ .

(٦) قال ابن مالك :" اجتمعت القراء على كسر ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ في أول الدخان ، و﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ ﴾ في أول الزخرف مع عدم اللام ، فإن ورد (أن) بالفتح في جواب قسم حكم بشذوذه ، وحمل على إرادة (على) ... " . شرح التسهيل ٢ / ٢٥ .

(و) كُسِرت (في الصلة نحو قوله تعالى : " وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ") [1] ؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة . فإن قلت : إنه منقوض بنحو : جاء الذي عندي أنه فاضل ، فالجواب عنه أن مراد المصنف بقوله " وفي الصلة " أي: في ابتداء الصلة ، وما به النقض ليس كذلك ، على أنها إنما فتحت هنا لكونها مع معموليها مبتدأ ،وتقديره : جاء الذي فضله ثابت عندي ، وهو ـ رحمه الله ـ قد نص فيما يأتي على وجوب الفتح (٥٧ / أ) في ذلك [2] (و) كسرت (في الخبر عن اسم عين نحو : زيد انه قائم) لأنها لو فتحت لم يصح الحمل ، فإنه لو قيل : زيد أنه قائم ، يكون التقدير : زيد قيام ، وهو باطل [3] (و) كسرت (في جملة دخلت على خبرها لام الابتداء نحو : علمت إن زيدا لقائم) ومرجع هذا إلى قوله :" فكسرت في الابتداء " لأن لام الابتداء [4] تدل على أن الجملة التي هي فيها ابتداء كلام ، ولو دخلت المفتوحة للزم التنافي .

(و) كسرت (بعد القول العَرِيِّ عن الظن ، نحو : قل إن اللهَ واحدٌ[٥]) ؛ لأن مقول القول لا يكون إلا جملة ، وإنما قيده بكونه عريا عن الظن ، لأنه لو كان فيه معناه لفتحت نحو قولك : أتقول إن زيدا قائم ؟ أي : أتظن قيامه ، على [لغة] [٦] سُلَيْمٍ [٧] .

---

(١) من الآية ٧٦ من سورة القصص . قال الشيخ عبد القاهر في المقتصد ١/ ٤٧٥ : " كأنه : وآتيناه من الكنوز الذي مفاتحه لتنوء بالعصبة " ، وعى رأي سيبويه " إن" جواب قسم ، والقسم وجوابه هو الصلة ، كأنه : ما والله إن مفاتحه . انظر : الكتاب ٣/ ١٤٦ ، والارتشاف ١٢٥٦/٣ .

(٢) انظر : النص المحقق ٢٤٤ .

(٣) وجوب الكسر في نحو " زيد إنه قائم " هو رأي البصريين ، والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلا . انظر : الهمع ١ / ٤٩٨ ، والارتشاف ٣ / ١٢٥٦ .

(٤) وتسمى هذه اللام ــ أيضا ــ اللام المعلقة . قال ابن مالك : " واللام المعلقة هي المسبوقة بفعل قلبي أو جار مجراه نحو : ﴿ وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ [المنافقون] ... فلولا اللام لفتحت "إن" كما فتحت في قوله تعالى : ﴿عَلِمَ اللّهُ أَنّكُم كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَ نْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة / ١٨٧] ... ولو لم يسبق اللام فعل قلبي ، ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها " . . شرح التسهيل ٢ / ٢٠ .

(٥) ونحوه قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنّي عَبْدُ اللّهِ ﴾ مريم / ٣٠ .

(٦) إضافة يتطلبها السياق .

(٧) سليم قوم من العرب يجرون القول مجرى الظن مطلقا ، وأكثر العرب يجرونه مجرى الظن إذا تضمن معناه ، وكان القول بلفظ المضارع للمخاطب ، تاليا لاستفهام متصل كما في المثال المذكور . انظر : ابن الناظم على الألفية ٢١١ ، ١١٢ .

ولو زاد المصنف ــ رحمه الله ــ بعد قوله " العري عن الظن " : " والتفوه " ، لخرج ما إذا كان القول معناه كما في نحو : قلت إن زيدا فاضل .أي : تفوهت ، فإنها تفتح فيه ــ أيضا ــ لأن الجار مقدر قبلها من حيث إن التفوه الذي تضمنه القول يتعدى بالباء ، فكأنك قلت : تفوهت بأن زيد فاضل . أي : بفضله .

(و) كسرت (بعد حتى الابتدائية ، نحو : أتقول ذلك (٥٧ / ب) حتى إن زيدا يقوله) ووجهه ظاهر[١] ،

(و) كسرت(بعد حروف التصديق ، نحو : نعم إنَّ زيدا قائم) وبلى إن عمرًا عالم

(و) كسرت (بعد حروف الافتتاح ، نحو : ألا إن زيدًا قائم) وقوله ــ تعالى ــ ﴿ أَلاَ إِنَّ

أَوْلِيـاَءَ اللَّـهِ﴾ [٢] الآية ، ونحو : أَمَا إن زيداً فاضلٌ [٣] ، وقد تقلب الهمزة منهما هاء فيقال : " هلا" ، و" هما " ، وقد تقلب عينا ، وقد تحذف الإلف في كل الـأحوال [٤] ، فيكـون الجمـع باعتبار ملاحظة هذه الفروع ، وإلا فحق العبارة: " حرفي الافتتاح " [٥] ، وإنما كسـرت "إن" بعدهما ؛ لأنهما يفتتح بهما الكلام ، فهوــ إذن ــ راجع إلى الابتداء .

(و) كســرت (بعد واو الحال نحو قوله تعالى :﴿ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُـؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾)[٦] ؛ لوجوب كون ما بعد هذا الحرف جملة . وإذا تأملت مـا قررنـاه فـي أول البحث من معنى الابتداء [٧] علمت أن بعض هذه الصور راجعـةٌ إليــه . فافهم .

---

(١) قال سيبويه : " ويدلك على "حتى " أنها حرف من حرف الابتداء أنك تقول : حتى إنه ليفعـل ذاك ، كمـا تقول : فإذا إنه يفعل ذاك". الكتاب ٣ / ١٨ ، ١٩ .

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس .

(٣) ذكر النحويون أن "أما " تفتح "أن" بعدها إن كانت . بمعنى "حقا" ، تقول : أما أنك ذاهب ، كما تقول : حقا أنك ذاهب . انظر : ابن يعيش على المفصل ٨ / ١١٥ ، وابن الناظم على الألفية ١٦٨ .

(٤) يعني الأحوال الثلاثة ، وهي : بقاء الهمزة أو قلبها هاء أو عينا ، فتقول : أم والله ، وهم والله ، وعـم والله انظر : الجني الداني ٣٩٠ .

(٥) تشارك (ها) هذين الحرفين في معنى التنبيه ، كما أنه يجب كسر "إن" بعدها مثلهما . تقول : ها إن زيـدا منطلق . انظر : المفصل ٣٠٧ .

(٦) من الآية ٥ من سورة الأنفال .

(٧) يعني قوله : ثم اعلم أن المراد بكونها في الابتداء أعم من أن تكون في أول كلام المتكلم ... أو في وسط كلامه ، إذا كان ابتداء كلام آخر " . انظر : النص المحقق ٢٤١.

[مَوَاضِعُ وُجُوبِ فَتْحِ هَمْزَةِ " أَنّ "]

(وفتحت) أي : الهمـزة حـال كـون "أن" ومـا بعـدها (فاعلة ،نحو : بلغني أنك قائم) أي [١] : قيامك [٢] ، وهل النائبة عن الفاعل داخلـة فيـه باعتبـار أنهـا فـي حكمه أو في قوله (ومفعولة) باعتبار أصـلها ؟ محتمـل . ومثـال النائبـة عنـه : علـم (٥٨ / أ) أن بكـرا فاضـل [٣] ، ومثـال المفعولـة (نحو : علمت أن زيدا قائم) أي : علمت قيامه [٤] ، و" أن " مع بعدها سادة مسد مفعولي[٥] " علمت " .

(و) فتحت (مبتدأ ، نحو : عندي أنك قائم) أي: قيامك محققٌ عندي [٦] .

(و) فتحت (مضافا إليها ، نحو : اجلس حيث أن زيدا جالس [٧]) وإنما فتحت في هذه المواضع لأن الفاعل ، والنائب عنه ، والمفعول والمبتدأ ، والمضاف إليه كل واحد منها لا يكون إلا مفردا . [٨]

واعلم أن في تمثيل المصنف للمضاف إليه بهذا المثال [٩] إشارة إلى أن المضاف ، وإن كان هو لفظة " حيث " يحب الفتح مع أن "حيث " لا تضاف إلا إلى الجمل ، ومبنى هذا على أن الأصل في المضاف إليه الإفراد ، فتكون "أن" مع صلتها في محل مفرد بالإضافة فيجب فتح همزتها .

---

(١) في الأصل : أن ، وهوتحريف .

(٢) ومثل ذلك قول الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ العنكبوت / ٥١ .

(٣) ومنه قول تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ﴾ الجن / ١ .

(٤) ونحو قوله ــ عز وجل ــ : ﴿ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ الأنعام / ٨١ .

(٥) في الأصل : مفعولين .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ فصلت / ٣٩ .

(٧) ومن أمثلة فتحها مضافا إليها قول الله ــ تعالى ــ : ﴿ وَإِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾الذاريات/ ٢٣

(٨) قال ابن مالك : " تأويل المصدر في هذه المواضع وأشباهها لازم ، فلذلك : لزم الفتح ، وذكر المصدر أولي من ذكر الاسم المفرد ؛ ليسلم من نحو : يحسبنا إنا بطاء ، لأن "إن" فيه واقعة موقع مفرد ، وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها ". شرح التسهيل ٢ / ٢١ .

(٩) يعني قوله :" اجلس حيث أن زيدا جالس " .

وفيه بحث ؛ لأن كون الأصل في المضاف الإفراد لا يمنع من اعتبار ما هو مستحق للفظة "حيث " في الاستعمال المشهور من وجوب إضافتها إلى الجملة فيجب الكسر[١] ، لأن المحل للجملة .

ألا ترى أن [٢] المضاف إليه المصدر بـ "إن " بعد " إذ "[٣] نحو : " جئتك إذ[٤]إنك قائم " يتعين فيه الكسر ؛ لامتناع إضافتها إلى المفرد ، (٥٨ / ب) ولو وجب مراعاة أن الأصل في المضاف إليه الإفراد لو جب الفتح بعد " إذ " ، ولا يقول بهذا من له خبرة بقواعدهم .

ومما يؤيد ما قلنا ما نقل عن ابن هشام [٥] في شرح التسهيل [٦] حيث قال : " إنه ينبغي الكسر في "إن " التالية لـ "حيث " . انتهى . وأنت خبير بأنه مؤيد لكلام المصنف ـ أيضا ـ حيث عبر بـ " ينبغي" الذي مقتضاه سماع الفتح فالصحيح جواز الأمرين بعدها [٧] كما يأتي .

---

(١) ممن قال بوجوب كسر "إن" بعد "حيث" المرادى في الجنى الداني ٤٠٧ ، وأبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٢٥٦ .

(٢) في الأصل : إلى .

(٣) في الأصل : إذا .

(٤) في الأصل : إذا .

(٥) هو جمال الدين بن يوسف الأنصاري ، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ ، وأتقن العربية حتى فاق أقرانه . من مؤلفاته القيمة : مغني اللبيب ، والتوضيح ، وشذور الذهب وشرحه ، وشرح الجمل ، وغيرها . توفي سنة ٧٦١ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢ / ٦٨ ، ومعجم المؤلفين ٦/١٦٣.

(٦) ذكر السيوطي هذا الشرح في مؤلفات ابن هشام بيد أنه قال عنه :" مسودة " البغية ٢ / ٦٩ ، ولم أقف على من نقل عنه ذلك القول ، وقد جاء في المغني ١٤٠ قوله :" وندرت إضافتها ـ أي حيث ـ إلى المفرد ... والكسائى يقيسه ، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء : من حيث أن كذا " وأوجب في التوضيح كسر "إن" بعد"حيث" ، وتبعه في ذلك الشيخ خالد . انظر : التصريح على التوضيح ١ / ٢١٥ .

(٧) قال الصبان : " و"إذا " مثل "حيث " في جواز الفتح فيما يظهر " الصبان على الأشمونى ١/ ٢٧٤ .

(و) فتحت (بعد " لو" لأنه) أي: ما بعد "لو" (فاعل) لفعل محذوف لاقتضائها الأفعال ؛ لأنها للشرط، والفاعل لا يكون إلا مفردا كما علمته . وهذا عند البصريين [١] .

وأما الكوفيون فإنهم أجازوا أن يكون ما بعد "لو" مبتدأ بناء على تجويزهم دخول أدوات الشرط على الأسماء ، وعليه ـ أيضا ـ هي مفتوحة ؛ لأنه مبتدأ [٢] (نحو : لو أنك قائم لكان كذا ، أي : لو ثبت قيامك[٣]) .

فإن قلت : ينبغي على هذا التقدير أن تكسر " أن" ؛ لأن ما بعدها ــ حينئذ ــ جملة .

قلت : إن الفعل لما كان واجب الحذف هنا ؛ لأن " أن" تدل عليه ، إذ هي للتأكيد ، وفيه دلالة على الثبوت ، فلم يبق إلا الفاعل وحده فتفتح ــ إذن ــ تأمل .

(و) فتحت (بعد "لولا " ؛ لأنه) أي ما بعد "لولا" (مبتدأ) لا فاعل [٤] (٥٩ / أ) خلافا للفراء والكسائى [٥] .

---

(١) لو قال أكثر البصريين ، لكان أدق ، لأن مذهب سيبويه أنه إذا ولي "لو" "أن" ،كانت هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء ففي الكتاب ٣ / ١٣٩ : " ولو" بمنزلة "لولا" ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوي "أن" نحو : لو أنك ذاهب ". وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٩٨ ، وجواهر الآداب ٣٢٦ .

(٢) مذهب الكوفيين أن ما بعد " لو" يكون مبتدأ إذا كان غير "أن" ، أما إذا كان ما بعدها "أن" ، فهي وصلتها في موضع رفع على أنها فاعل لفعل محذوف وجوبا كما هو مذهب أكثر البصريين ، قال المرادى : " وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وكثير من النحويين إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، وتقديره : ولو ثبت أنهم ، وهو أقيس إبقاء للاختصاص ". الجنى الداني ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، وانظر : المقتضب ٣ / ٧٧ ، والمغني ٢٦٩ .

(٣) ومن ذلك قول الله تعالى ــ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا ﴾ البقرة / ١٠٣. قال ابن عطية ." أن" رفع والمعنى : لو وقع أيمانهم " . المحرر الوجيز ١ / ٣٧٣ .

(٤) هذا مذهب أكثر البصريين . قال سيبويه :" ولولا تبتدأ بعدها الأسماء " الكتاب ٣ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٥) وجميع الكوفيين ، لكنهم اختلفوا في رافعه ، فرافعه فعل محذوف عند الكسائى ، وعند الفراء رافعه " لولا " نفسها ، وأكثرهم على أنه مرفوع بفعل مقدر نابت "لا" منابه ، فإذا قلت : لولا زيد ، فالمعنى : لو انعدم زيد ، وصحح هذا القول المالقي في الرصف ٢٩٤ ، وانظر : الإنصاف مسألة ١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٤ ، والارتشاف ٤ / ١٩٠٤ .

وهذا المبتدأ الذي بعدها محذوف الخبر وجوبا في الغالب ؛ لأن حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها إنما يكون مطردا لو [١] كان عاما [٢] ، كما سيجئ في الباب الثاني في بحث الخبر [٣] ــ إن شاء الله تعالى ــ والماتن قد أشار بالمثال حيث قدره "موجودا " في قوله (نحو : لولا أنك ذاهب لكان كذا، أي : لولا ذهابك موجود) فإنها لو كسرت في المثال لكان التقدير :" لولا أنت ذاهب " ، فيكون جملة والجملة لا تكون مبتدأ ، كيف والمبتدأ مخبر عنه ، والجملة لا يصح الإخبار عنها ؟! (و) فتحت (بعد " ما " المصدرية التوقيتية) أي المنسوبة إلى التوقيت بدلالتها على

الوقت واختصاصها بالنيابة عنه على ما ذكره الشيخ الرضي (٤)(لأنه) أي : ما بعد " ما " هذه (فاعل (٥) نحو : اجلس ما أن زيدا قائم أي : ما ثبت أن زيدا قائم بمعنى مدة ثبوت قيام زيد ، و) فتحت (بعد حرف الجر) لأن ما بعده لا يكون إلا مفردا (نحو : عجبت من أنك قائم) أي : من قيامك (٦) (و) فتحت (بعد حتى العاطفة للمفرد) هو قيد اتفاقي بيان للواقع (٥٩/ب) لأن "حتى" لا تكون عاطفة إلا للمفرد (نحو : عرفت أمورك حتى أنك صالح) أي : حتى صلاحك . (و) فتحت (بعد مذ ، ومنذ) لأن ما بعدهما لا يخلو إمّا أن يكون مجرورا فيدخلان في حروف الجر، أو خبراً لهما بتقدير زمان مضاف ، ليصح الحمل ، فيقدر ما بعدهما بالمضاف إليه ، وقد علمت أنه لا يكون إلا مفردا (نحو : ما رأيته مُذْ) أو منذُ (أنك قائم) أي : مذ قيامك ، أو منذ قيامك (٧) .

---

(١) في الأصل : إن لو .

(٢) كما في قوله تعالى ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ سبأ / ٣١ .

(٣) انظر : النص المحقق ٤٥٨ .

(٤) عبارة الرضي :" وتختص "ما" المصدرية بنيا بتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به ". شرح الكافية ٤ / ٤٤٩ .

(٥) وحكى ابن السكيت : لا أكلمك ما أن في السماء نجما ، وذلك لأن صلة "ما" المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا جملة فعلية . انظر : الكتاب ٣ / ١١ ، ١٠٢ ، وفي الجني الداني ٤١٠ : "... تقديره : ما ثبت أن في السماء نجما " .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾ الحج / ٦ .

(٧) قال سيبويه :" وسألته ــ أي الخليل – فقال :"أن" في موضع اسم ، كأنه قال : مذ ذاك " . الكتاب ١٢٢ ، وأجاز الأخفش كسر همزة الخليل ــ عن قول العرب : ما رأيته مذ أن الله خلقني ٣ / ، "إن" بعد " مذ ومنذ " ، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل ٢ / ٦٠ ، ٦١ .

[جَوَازُ فَتْحِ هَمْزَةِ "إنّ" وكَسْرِهَا]

(وحيث جاز التقديران) أي : تقدير المفرد ، وتقدير الجملة (جاز الأمران) أي: الفتح والكسر (كالتي وقعت بعد فاء الجزاء نحو : من يكرمني فإني أكرمه ، فإن كسرت فالمعنى : فإني أكرمه ، وإن فتحت فالمعنى : فإكرامي إياه ثابت) فإن واسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر على ما صرح به الرضي (١) ، وكالتي وقعت بعد " إذا " الفجائية كما في قول الشاعر :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً ـ كَمَا قِيلَ ـ سَيِّداً   إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ [٢]

فإن لم تقصد إلى حذف شيء كسرت " إن " ، وذلك لأن "إذا" الفجائية تدخل على الجملة الاسمية ، فيكون التقدير : إذا هو عبد القفا واللهازم ، وإن قصدت أنها مع صلتها في تأويل مفرد هو مبتدأ حذف خبره (٦٠ / أ) فتحت ، ويكون التقدير حينئذ : إذا عبوديته حاصلة . كذا أفاده الفاضل الجامي[٣] .

وكالتي وقعت بعد "حتى " المحتملة للمعاني الثلاثة كما في نحو : " أكلت السمكة حتى أن رأسها مأكولة " ، فجواز الكسر نظرا إلى أن " حتى " ابتدائية ، كما هي في مثال المصنف المتقدم في بحث " إن" المكسورة ، وهو [٤] قوله : " أتقول ذلك حتى إن زيدا يقوله " ، وجواز الفتح نظرا إلى أنها إما عاطفة ، كما هي في مثالها عاطفة ، وهو قول الماتن : "عرفت أمورك حتى أنك فاضل " ؛ لأنها في هذا المثال عاطفة لمفرد ، وهو الرأس أو نظرا إلى أنها جارة كما في مثالها جارة وهو قولنا [٥] فيما سبق في بحث " حتى " الجارة [٦] : " سرت البارحة حتى الصباح " .

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٣٤٥ .

(٢) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله . وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٤٤ ، والمقتضب ٢ / ٣٥١ والمفصل ٧١ ، وابن الناظم على الألفية ١٦٦ ، واللهازم : جمع ــ لهزمة ــ بكسر اللام والزاي ــ وهو عظم ناتئ تحت الإذن ، أو عروق القفا . والشاهد قوله : إذا أنه " حيث يجوز فتح همزة "إن" وكسرها بعد " إذا " الفجائية .

(٣) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣

(٤) في الأصل : وهي .

(٥) في الأصل : قوله ، وهو تحريف .

(٦) انظر : النص المحقق ٢٠٠ .

وكالتي وقعت بعد " حيث " خلافا للمصنف [١]؛ لما ذكرناه في بحث وجوب الفتح من أنه [٢] الصحيح ، ثم إن الإضافة في الوجهين لكن مع الكسر تكون الجملة مصرحا بها ، ولا شيءَ يُقَدَّرُ ، ومع الفتح تكون "أنّ" ومعمولاها في موضع مبتدأ والخبر محذوف ، فإذا قلت : جئت من حيث إنك محسن ــ بالكسر- فظاهر ، وأما بالفتح (٦٠ / ب) فالتقدير : جئت من حيث إحسانك حاصل ، فتكون الواقعة بعد " حيث " مما يجوز فيه الأمران [٣] .

[تخفيف إنّ]

(وتخفف) إنّ (المكسورة) الهمزة يحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال [٤] (فيلزم) بعد التخفيف (اللام) وهي لام الابتداء عند أكثر النحاة [٥] ومنهم من قال [٦] : إنها لام أخرى اجتلبت للفرق ، ودليلهم على أنها ليست لام الابتداء مجامعتها لفعل غير فعل المبتدأ في نحو قوله :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا .... [٧]

وعدم التعليق بها في باب " علمت " كما هو في مثال المتن [٨] الآتي .

---

(١) أوجب المصنف فتح همزة " إن" الواقعة بعد " حيث " فيما سبق . انظر: صـ ٢٣٥ .

(٢) أي : جواز الفتح الكسر . انظر : النص المحقق ٢٤٥.

(٣) ومما يجوز فيه الأمران ــ أيضا ــ" أن " الواقعة بعد " لا جرم " لكنها لم تقع في التنزيل إلا مفتوحة الهمزة كما في قوله تعالى : ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارُ ﴾ النحل / ٦٢ . انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٢٤٩ ، والجني الداني ٤١٣ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يرون أن (أن) المشددة لا تخفف أصلا ، وأن (أن) المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية ، فلا عمل لها ، واللام بعدها للأيجاب بمعنى (إلا) ، والراجح مذهب البصريين ؛ لأن السماع يشهد له ، ومن شواهد إعمالها مخففة قراءة نافع ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ هود / ١١١ . انظر : الكتاب ٢ /١٤٠ ، والهمع ١ / ٥١٣ ، ٥١٤ ، وابن الناظم على الألفية ١٧٨ .

(٥) انظر : التسهيل ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٨ ، ويسميها سيبويه لام التأكيد انظر : الكتاب ٢٣٣/٤ .

(٦) قاله ابن أبي الربيع في البسيط ٢ / ٧٨٧ .

(٧) هذا شطر بيت من الكامل ، وهو لعاتكة بنت زيد فى رثا ء زوجها الزبير بن العوام ، وشطره الثانى :
.... حَلّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو من شواهد الإنصاف ٦٤١/٢ ، والمستوفى ١٨٤/١، والمساعد ٣٢٧/١ ، والرصف ١٠٩، والشاهد قوله : "إن قتلت لمسلما " حيث وليت اللام فعلا غير ناسخ .

(٨) في صـ٢٤١ ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ الشعراء / ١٨٦ .

(في خبرها) مطلقا ، سواء أهملت أو أعملت ، وذلك لأنها إذا أهملت التبست بأن النافية ، فيؤتى بهذه اللام للفرق ، وأما إذا أعملت فلأن الفرق لا يحصل في التقديري والمحلي وأما في اللفظي فحملا عليها إذا أهملت طرد اللباب . وهذا عند ابن الحاجب [١] ، وتبعه المصنف ، وأما عند سيبويه [٢] ، وسائر النحاة [٣] فإنها لا تلزمها اللام إلا إذا أهملت للفرق المذكور ، وأما إذا أعملت فلا حاجة إليها ؛ إذ بالعمل يحصل الفرق .

ثم اعلم أن لزوم هذه اللام إنما يكون إذا كان الخبر مثبتا [٤] ، أما إذا كان منفيا فيجب (٦١ / أ) تركها ، كما في قوله :

إنِ الْحَقُّ لا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإنْ هُوَ لَمْ يُعْدَمْ خِلافَ مُعاَنِدِ [٥]

(ويجوز) هو عطف على قوله " فيلزم " يعني أن " إن" إذا خففت تلزم اللام في خبرها ، ويجوز (إلغاؤها) وهو القياس ؛ لفوات بعض المشابهة بالفعل ، وهو زوال فتح الآخر ، والكون على ثلاثة أحرف ، ويعلم من قوله :" ويجوز إلغاؤها " جواز إعمالها على ما هو الأصل فيها [٦] (ودخولها على فعل) لزوال مقتضي الاختصاص ، وهو المشابهة بالفعل ، وإنما كان دخولها على فعل (من أفعال المبتدأ والخبر) ليتحقق دخولها عليهما ، وإن كان بواسطة ؛ لأن زوال بعض المشابهة لا يخرجها عما خصت به رأسا (نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [٧] ، وَ) نحو (﴿ إِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [٨]) .

---

(١) في الكافية بشرح الرضي٣ / ٩٧ : " وتخفف المكسورة فتلزمها اللام ، ويجوز إلغاؤها " .

(٢) قال في الكتاب ٢ / ١٣٩ :" واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب ، وإن عمرو لخير منك ، لما خففها جعلها بمنزلة "لكن " حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ " إن " التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها " .

(٣) انظر : الجنى الدانى ٢٠٩ ، والرصف ١٠٨ .

(٤) انظر : التسهيل ٦٥ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد المغني ٢٣٤ ، والتصريح ١ / ٢٣ والأشمونى ١ / ٢٨٩ . والشاهد قوله : " وإن هو لم يعدم " حيث وجب ترك اللام الفارقة في خبر "إن" المخففة ؛ لأنه منفي ، فلا التباس بينها وبين "إن" النافية حينئذ .

(٦) انظر : ابن الناظم على الألفية ١٧٨ .

(٧) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

(٨) من الآية ١٨٦من سورة الشعراء . ودخول "إن " المخففة على فعل من أفعال المبتدأ والخبر كما في الآيتين هو الغالب ، ونذر دخولها على فعل من غير هذه الأفعال نحو قراءة ابن مسعود﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلّا قَلِيلًا ﴾٥٢/الإسراء . انظر : معاني القرآن للاخفش ٢ / ٦٤٠ =

[تَخْفِيفُ " أَنّ "]

(وَتخَفَّفُ) أنّ (المفتوحة) مثل المكسورة (فتعمل) بعد التخفيف وجوبا [١] ؛ لما سيجيء (ويلزم أن يكون) لو كان (قبلها فعل) أن يكون ذلك الفعل (من أفعال التحقيق) أو أن يكون فعلا غالب الظن نحو قوله تعالى :﴿ وَحَسِبُوا أَن لاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [٢] ،وإنما التزم ذلك لمناسبة معنى التحقيق فيها، وهي (٦١ / ب)

وإن لم تقتض اللزوم بل الأولوية ، لكنهم التزموه رعاية لها بشهادة الاستقراء ، وهذا ظاهر في فعل التحقيق ، وحمل عليه فعل غالب الظن باعتبار جريه مجرى التحقيق (نحو : علمت أن زيد قائم) أي : أنه (وتدخل) أي " أن" المفتوحة المخففة الواقعة بعد الفعل المذكو (على الفعل) وتكون ـ حينئذ ـ الجملة مفسرة لضمير الشأن المقدر [ولزوم كون المفسرة له اسمية ، إنما هو إذا لم يدخل عليها فعل مما ذكر ، وأما إذا ما دخل عليها ذلك فيجوز كون المفسرة له جملة فعلية] [٣]

= وفي الهمع ٥١٢ : " ولا يلي المخففة ــ في الغالب ــ من الأفعال إلا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا ... وزعم ابن مالك : أنه لا يليها إلا الماضي ، وأن ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه . قال أبو حيان ، وليس بصحيح ، ولا أعلم له موافقا " . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦ ، ٣٧ ، والارتشاف ٣ / ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ .

(١) هذا مذهب البصريين . قال سيبويه :" لا تخففها في الكلام أبدا إلا وأنت تريد الثقيلة مضمرا فيها الاسم " . الكتاب ٣ / ١٦٣ ، ١٦٤ ومذهب الكوفيين أنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر ، انظر : الجني الداني ٢١٩ . وذكر ابن مالك أنه لا يلزم كون الضمير ضمير الشأن ، بل إذا أمكن عوده على حاضر ، أو غائب معلوم فهو أولى . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٤١ ، ويؤيده تقدير سيبويه في قوله تعالى: ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾الصافات / ١٠٥ ، حيث قال:" كأنه قال ــ عز وجل ــ : ناديناه أنك قد صدقت " الكتاب ٣ / ١٦٣ .

(٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، وهذه قراءة البصريين ، وحمزة، والكسائى ، وهي برفع " تكون " على أن " أن" مخففة من الثقيلة، وقرأ الباقون بنصب " تكون " على أن "أن" مصدرية ناصبة له . انظر : النشر ٢ / ٢٥٥ ، والسبعة لابن مجاهد ٢٤٧ ، والحجة لابن خالويه ١٣٣

(٣) مابين المعكوفين فيه ركاكة واضطراب في الأصل ، ونصه :" ولزم كون إذا ما دخل عليها ذلك ، فيجوز المفسرة له اسمية ، إنما هو إذا لم يدخل عليها فعل مما ذكر ، فيجوز كون المفسرة له جملة فعلية " . والتصحيح من الرضي حيث قال :" وإذا دخله ــ أي ضمير الشأن ــ نواسخ المبتدأ فلابد أن يكون مفسره جملة اسمية ، وإذا دخلته جاز كونها فعلية ــ أيضا ــ كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لاتَعْمى الأَبْصَارُ ﴾ [الحج / ٤٦] وتقول : ما هو قام زيد " . شرح الكافية٧٢/٣.

(مطلقا) أي : سواء كان الفعل الداخلة عليه من أفعال المبتدأ والخبر، أو لا ، متصرفا أو لا شرطًا أو دعاء أو لا ، على ما هو مفهوم من قوله (ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء) أي مع دخولها عليه ، والحال أن قبلها فعل التحقيق ، أوغالب الظن بشهادة الأمثلة (حرف النفي ، نحو : علمت أن لا تقوم [١]) أي : أنه ، أي الشأن عدم قيامك ، وقوله

تعالى :﴿ أَ يَحْسَبُ أَن لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ [٢] (أو السين ، نحو قوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾[٣]) ونحو قولك [٤] : تبينت أن ستفعل (أو سوف) نحو قوله :

وَاعْلَمْ (٦٢/ أ) فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا [٥]

(أو"قد" نحو : علمت أن قد تقوم[٦]) وهذا اللزوم إنما كان للفرق بينها وبين "أن" المصدرية ؛ لشبهها بها لفظا ــ وهو ظاهر ــ ومعنى من حيث إن كل واحدة منهما تجعل ما بعدها في تأويل المصدر ، ولما لم تدخل المصدرية ؛ على الجملة الاسمية ولا الفعلية التي يكون فعلها غير متصرف ، ولا على الشرط والدعاء لم يحتج إلى الفرق ، ولذا قال [٧] :" مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء " ، لعدم الالتباس ، ولما دخلت كل منهما على الفعل المتصرف إذا لم يكن شرطا أو دعاء احتيج إلى أحد هذه الحروف لما ذكر من الفرق ، وذلك لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء إلا بـ "لا" النافية ، ومعها يحصل الفرق بالعمل ، فإن كان ما بعدها منصوبا لفظا فهي الناصبة ، وإلا فالمخففة [٨] ، أو بما قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بـ "لا" إليه .

---

(١) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ طه / ٨٩ .

(٢) الآية ٥ من سورة البلد .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة المز مل .

(٤) في الأصل : قوله ، وهوتحريف .

(٥) البيت من السريع ، ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٧، والمغني ٣٨٣ ، والمساعد ٢ / ٥٣ ، والنتائج (قسم العامل) ١٥٢ ، والشاهد قوله :" أن سوف يأتي " حيث فصل بـ "سوف" بين "أن" المخففة والفعل ، لأنه متصرف غير شرط أو دعاء .

(٦) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ المائدة / ١١٣ .

(٧) أي : المصنف في المتن .

(٨) وذلك كما في قوله تعالى:﴿ وَحَسِبُوا أَلاّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ المائدة / ٧١ فقد قرأ البصريان وحمزة والكسائى وخلف برفع نون " تكون " ، وقرأ الباقون بنصبها . انظر : النشر ٢ / ٢٥٥ .

وإنما لزمها مع الفعل أحد الحروف المذكورة ، لأن هذه الحروف كالعوض عن النون المحذوفة ، لأن الأصل في "أن" التثقيل ، والتخفيف عارض فعوض عن أحد نونيها بما ذكر [١] (و) لذا (٦٢ / ب) (لو كان) الفعل الداخلة "أن" عليه (غير متصرف ، أو) كان (شرطا أو دعاء لا يحتاج إلى أحد هذه الحروف) المتقدمة لما مر من أن "أنْ " المصدرية لا تدخل عليها ، فلم يحتج إلى الفرق بها (نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ

﴾ [٢]) هو مثال للتي وقعت قبل فعل غير متصرف ، وهو " عسى " (و) نحو (قوله تعالى :﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا ﴾ [٣]) مثال للتي وقعت قبل الفعل المتصرف لكنه شرط بسبب دخول "لو" عليه (و) نحو(قوله تعالى : ﴿ والخامسة أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [٤]) مثال للتي وقعت قبل فعل متصرف لكنه دعاء .

تنبيــه : اعلم أنّ ههنا أربعة أسئلةٍ : الأول : أنهم لما فرقوا بين "أن" المفتوحة وبين "إن" المكسورة إذا خففتا حيث أوجبوا إعمال المفتوحة دون المكسورة ، مع أن القياس يقتضي عدم التفرقة ؛ لأن المشددتين من كل منهما عملتا بسبب مشابهتهما الفعل في اللفظ والمعنى جميعا ــ كما عرفته ــ وقد أزال التخفيف الشبه اللفظي ، لأنه قد أزال عنهما فتح الآخر والكون على ثلاثة أحرف ، فإن نقصان هذا الوجه من الشبه مجوز الإهمال ، ووجود الشبه المعنوي مجوز الإعمال (٦٣ / أ) فينبغي أن يستويا في جواز الوجهين ، وإن كان فوات الشبه اللفظي لا يضر بقوة الشبه المعنوي ، فيستويان في وجوب الإعمال .

---

(١) ذهب إلى ذلك الزمخشري حيث قال : " والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة : حرف النفي ، وقد ، وسوف ، والسين " . المفصل ٢٩٧ ، ويرى ابن يعيش أن هذه الأحرف عوض عن الاسم قال في شرح المفصل ٨ / ٧٤ :" فأما إذا وليها فعل أتي بالعوض كأنهم استقبحوا أن تلي "أن" المخففة الفعل إذا حذفت الهاء ، وأنت تريدها ، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف ، وأن يليه مالم يكن يليه ، وهو مثقل بشيء يكون عوضا عن الاسم " .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه قراءة نافع ، وهي بتخفيف "أن" ، وكسر ضاد " غضب وقرأ يعقوب برفع الباء من " غضب" ، وقرأ الباقون بتشديد نون "أن" ، ونصب "غضب " واسم الجلالة مرفوع على القراءة الأولى ، ومجرور على الأخريين . انظر : النشر ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والمبسوط ٣١٧ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٣٤ .

الثاني :أنهم حيث فرقوا بينهما فينبغي أن يكون التفريق بالعكس؛ لقوة الأصل الذي هو المكسورة لأنها أم الباب على الفرع الذي هو المفتوحة[١] .

الثالث : أنهم حيث أعملوا المفتوحة أعملوها في مقدر لا يظهر ، وحيث جوزوا إعمال المكسورة أعملوها في ظاهر لا في مقدر . فما الحكمة في ذلك ؟

الرابع : أنهم لم أوجبوا في ذلك المقدر الذي هو معمول المفتوحة أن يكون ضميرا ولم يجوزوا كونه اسما ظاهرا ؟ هذا حاصل الأسئلة ، والجواب عن الأول : أنه لما كان

بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة المخففة ، وبين نفس "أن" ارتباط معنوي لأنها مع جملتها في تأويل مفرد أرادوا أن يكون بينهما ــ أيضا ــ ارتباط لفظي ليطابق اللفظ المعنى ، وذلك إنما يحصل بالعمل دائما ــ فأوجبوه ، ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا [٢] ، ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله ؛ لاشتمال ذلك الفرع على ما يقتضي (٦٣ / ب) الخصوص ، ألا ترى أن "لات" فرع عن "لا" التي هي شبيهة بــ "ليس"[٣] ، وعمل "لا" قليل على قول الحجازيين [٤]، أما على قول غيرهم من العرب فلا عمل لها أصلا [٥].

---

(١) كون "أن" المفتوحة فرع المكسورة هو مذهب سيبويه ، ولذا قال في "إن" وأخواتها : " الأحرف الخمسة " . انظر : الكتاب ٢ / ١٣١ وقيل : إن المفتوحة أصل للمكسورة ، وقيل : هما أصلان والراجح الأول . انظر : الجني الداني ٤٠٣ .

(٢) قال ابن الوراق :" وإنما وجب في " أن" المفتوحة ، ولم يجب ذلك في المكسورة ؛ لأن المفتوحة قد قلنا : أنها وما بعدها اسم ، فلا تخلو من عامل يعمل فيها ، فلم يجز إلغاء حكمها ، فلذلك وجب أن يضمر اسمها ، لثبات حكمها في الكلام ، وأما المكسورة فهي تقع في صدر الكلام ، فإذا ارتفع ما بعدها لم تكن بنا ضرورة إلى تقدير اسم فيها ، لأنه يمكن أن تقدرها حرفا غير عامل من الحروف غير العوامل نحو : هل ، وبل " . علل النحو ٤٤٨ .

(٣) هذا مذهب الجمهور في "لات" ، ففي الجني الداني ٤٨٥ :" لات : حرف نفي أصله "لا" ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في " ثمت " و" ربت" ، وقيل : أصلها" ليس" ــ بكسر الياء ــ فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء ، وقيل : أنها كلمة واحدة ، وهي فعل ماض في الأصل بمعنى " نقص " ثم استعملت للنفي كما أن "قَلّ" كذلك ، والراجح قول الجمهور؛ لأنه يوقف عليها بالتاء والهاء وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه. انظر : المغني ٢٥٣ ٢٥٤

(٤) انظر : جواهر الأدب ٣٠٣ .

(٥) انظر : التصريح ١ / ١٩٩ ، وفي الرضي على الكافية ١ / ٢٦٣ :" والظاهر أنه لا تعمل "لا" عمل " ليس " لا شاذا ، ولا قياسا " .

فكان عمل "لا" التي هي أصل "لات" قليل ، ومختلف فيه ، وعمل "لات" التى هى فرع لها كثير، ومجمع عليه [١] ؛ لشدة شبهها بأصلها الذي [هو] [٢] " ليس " من جهة اللفظ والمعنى ، ولا كذلك "لا" [٣] .

وبهذا الجواب يظهر لمن تأمل الجواب عن السؤال الثاني ، وهو ما ذكرناه بقولنا : حيث فرقوا بينهما فينبغي أن تكون التفرقة بالعكس .

وأما السؤال الثالث فالجواب عنه أنه لما كانت المفتوحة فرعا عن المكسورة كان التزام عملها في ظاهرـ دائما ـ مزية للفرع على الأصل في الظاهر ، فجعلوها في الصورة كالملغاة عن العمل في الظاهر وأعملوا المكسورة المخففة في اسم ظاهر ؛ إذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في المقدر ، وبهذا ظهر اختصاص المفتوحة بالضمير أيضا ؛ لأنه فرع الظاهر الذي يفسره ، وبه يظهر الجواب عن السؤال الرابع . فافهم .

***

---

(١) انظر : التصريح ١ / ٢٠٠ .

(٢) إضافة ينتظم بها السياق .

(٣) يرى الإربلي أن "لا" أقوى شبها بـ "ليس" من " لات " ؛ لأن أكثرهم على أن "لات" لا تعمل في سوى الحين . انظر : جواهر الأدب ٣٠٦ .

[تَخْفِيفُ " كَأَنّ "]

(وتُخفف "كأنَّ" مثل "إنَّ ، وأنَّ" فتُلْغَى على) الاستعمال (الأفصح) لفوات (٦٤ / أ) بعض المشابهة بالفعل (نحو قول الشاعر :

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ [١])

وفي قوله " على الأفصح " إشارة إلى أن إعمالها غير الأفصح ، وإن كان فصيحا كما في رواية :" ثدييه حقان " بالياء [٢] ، وهذا عند غير ابن مالك [٣] ، أما

عنده فإنها عاملة مع التخفيف دائما [٤] وذلك العمل إن لم يكن في ظاهر فهو في ضمير شأن مقدر مثل "أن" المفتوحة[٥] ، وقد مثل المرادى [٦] لعملها في ضمير الشأن بالبيت المتقدم على رواية الرفع ، ثم قال : والتقدير : كأن الشأن ثدياه حقان[٧] . انتهى ، وأقول : إنه لم يظهر لي تعينه لذلك ؛ لجواز أن يكون الضمير المقدر عائدا إلى " النحر" في الشطر الأول [٨] .

---

(١) البيت من الهزج ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ١٣٥ ، والإنصاف ١ / ١٩٧ ، وابن يعيش على المفصل ٨ / ٧٢ ، والجني الداني ٥٧٥ وابن الناظم على الألفية ١٨٤ ، ويروى " ووجه " ، و " وصدر" مكان " ونحر " ، والشاهد قوله : " كأن ثدياه حقان " حيث خففت "كأن" فألغي عملها .

(٢) انظر : الرواية في الجني الداني ٥٧٦ .

(٣) في المفصل ٣٠١ :" وتخفف ــ أي كأن ــ فيبطل عملها ، ومنهم من يعملها " . وقال الرضي : " فإذا خففت "كأن " فالأصح إلغاؤها " شرح الكافية ٤ / ٣٧٥ .

(٤) قال ابن مالك :" وتخفف " كأن " فلا تلغى بل تعمل عمل "أن" المخففة إلا أن خبرها ــ إذا قدر اسمها ــ لا يلزم كونه جملة ، بل قد يكون مفردا بخلاف خبر "أن" إذا قدر اسمها ". شرح التسهيل ٢ / ٤٥ .

(٥) مذهب سيبويه أن "كأن" المخففة هي "أن" المخففة ، زيد عليها الكاف ؛ ولذا فهي لا تعمل عنده إلا في ضمير شأن مقدر مفسر بجملة اسمية كما في قوله : " كأن ثدياه حقان " وأن نصب الظاهر بها ضرورة انظر : الكتاب ٣ / ١٦٣ــ ١٦٥ ، وذهب الكوفيون إلى منع إعمال "كأن" المخففة مطلقا . انظر : الهمع ١ / ٥١٦ .

(٦) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادى المعروف بابن أم قاسم ، نحوى بارع ، أخذ عن أبي حيان وغيره ، من تصانيفه : شرح ألفية ابن مالك ، والجني الداني في حروف المعاني ، وشرح التسهيل . توفي سنة ٧٤٩ هـ . انظر بغية الوعاة ١/ ٥١٧ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٦٠ .

(٧) هذا ظاهر كلام المرادى ، وليس نص عبارته .انظر : الجني الداني ٥٧٥ .

(٨) انظر الكتاب الكتاب ٣ / ١٦٥ .

ومَثّل[١] ــ أيضا ــ لعملها في الظاهر بقول الشاعر :

.... كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ [٢]

على رواية نصب " ظبية " [٣] .

[تَخْفِيفُ "لكِنّ "]

(وتخفف "لكن" فيجب إلغاؤها) لفوات بعض المشابهة ، ولمشابهتها بعد التخفيف بـ "لكن" العاطفة لفظا ومعنى ، فأعطيت حكمها بخلاف سائر النونيات ، فإنها ليست لها حروف تشتبه بها معنى حال التخفيف حتى تعطي حكمها ، فلذا لم يلغ شيء منها مثل "لكن" [4] (نحو : ما جاءني زيد [5] (٦٤ / ب) لكن عمرو حاضر) وقد تستعمل بالواو مشددة ومخففة ، وهو الراجح [6] ، ولذا ورد به القرآن قال تعالى : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾[7] للفرق بينهما وبين " لكن" العاطفة في حالة التخفيف ، وحملت عليها المثقلة .

---

(١) أي : المرادي . انظر : الجنى الداني ٥٧٦ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

وَيَوْماً تُوَا فِينَا بِوَجْهٍ مُقْسَّمٍ ....

وهو لباعث بن صريم اليشكري في الكتاب ٢ / ١٣٤ ، ولكعب بن أرقم اليشكري في العيني على الأشمونى ١ / ٢٩٣ ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٦ ، وابن يعيش على المفصل ٨ / ٧٢ ، وابن الناظم على الألفية ١٨٣ ، والشاهد قوله :" كأن ظبية " حيث عملت "كأن" المخففة النصب في الاسم الظاهر، وهو " ظبية " .

(٣) قال ابن مالك :" وقد يبرز اسمها في الشعر " التسهيل ٦٦ ، ويروى هذا البيت ــ أيضا ــ برفع " ظبية " وبجرها على زيادة "أن" في " كأن" . انظر : الكتاب ٣ / ١٦٥٥ ، وابن الناظم على الألفية ١٨٣ ، ١٨٤

(٤) أجاز يونس والأخفش إعمال " لكن " المخففة قياسا على ما خفف من إن ، وأن ، وكأن ، وقال ابن مالك : " ورأيهما في ذلك ضعيف " شرح التسهيل ٤ / ٣٧٩ .

(٥) في الأصل : " جاءني زيد " .

(٦) انظر : مغني اللبيب ٢٨٩ .

(٧) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة . قرأ ابن عامر وحمزة والكسائى بتخفيف "لكن" ورفع " الشياطين " وقرأ الباقون بتشديد نون "لكن" . انظر : التيسير ٧٥ ، والإقناع ٢ / ٦٠١ ، والإتحاف ١٤٤ .

وقد اختلف في الواو الداخلة عليها ، فقيل [1] : هي لعطف الجملة على الجملة ، وقيل : اعتراضية . قال الفاضل الجامى[2]ــ رحمه الله ــ : " وجعل الشارح الرضي [3] الأخير أظهر " (ويجوز حينئذ) أي حين التخفيف والإلغاء (دخولهما) أي : كأن ولكن (على الفعل) مطلقا لانتفاء مقتضي الاسم وهو العمل (نحو : كأن قام زيد ، و) نحو (ما قام زيد لكن قعد) ولا يذهب عليك أن هذا الحكم خاص بالنونيات ، فلا تخفف " ليت " ولا " لعل " .

[السابع : "إلا" الواقع في المستثنى المنقطع]

(والسابع) من الثمانية الحروف التي منصوبها قبل مرفوعها ، وهو أحد الحرفين اللذين لـا يسميان بكونهما حرفين مشبهين [٤] للفعل ("إلا" في المستثنى المنقطع) وإنما قيدها بكونها في المنقطع ؛ لأنها في المتصل ليست هي العاملة ، وإنما العامل الفعل [٥]على الأصح ، ولو كانت هي العاملة في غيره فإن عملها ليس هذا كما يظهر لك إن شاء الله تعالى (وهو) أي المستثنى المنقطع هو المستثنى (الذي لم يخرج من متعدد) للعلم (٦٥ / أ) بعدم دخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن ، أو المراد كما في قولك : جاءني القوم إلا زيدا : مشيرا إلى جماعة خالية عن " زيد " وإنما عملت هذا العمل هنا (لكونها) فيه (بمعنى "لكن") فعملت عملها [٦] (فيقدر لها الخبر [٧] نحو : جاءني القوم إلا حمارا ، أي لكن حمارا لم يجئ) .

---

(١) نسب الإربلي هذا القول إلى الجمهور . انظر : جواهر الأدب ٥٠٤ .

(٢) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٢ .

(٣) عبارة الرضي : " ويجوز كون الواو عاطفة للجملة ، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى " شرح الكافية ٤ / ٣٧٩ .

(٤) في الأصل : حرفان مشبهان .

(٥) أو شبهه أو ما هو بمعناه ، وهذا رأي البصريين ، وذهب الفراء ومن تبعه من الكوفيين إلى أن "لا" مركبة من "إن" و "لا" ، ثم خففت "إن" وأدغمت فى"لا" ، فنصبوا بها في الإيجاب نظرا لوجود "إن" ، وعطفوا بها في النفي نظرا لوجود "لا" ، وذهب المبرد إلى أن العامل فيه "إلا" .انظر : المقتضب ٤ / ٣٩٠ ، والإنصاف ١ / ٢٦٠ ، وما بعدها ، والرصف ٩٠ ، ٩١ .

(٦) هذا رأي المتأخرين كما في الرضي على الكافية ٢ / ١١٧ ، ومذهب سيبويه أن العامل في المستثنى المنقطع هو الفعل أو شبهه أو ما هو بمعناه كما في المتصل . قال في الكتاب ٢ / ٣١٩ : " فحمل على معنى " لكن" ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم " .

(٧) وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى :﴿ إِلَّآ قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ ﴾ يونس / ٦٨ . انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١١٧ .

[الثامن : " لا" النافية للجنس]

(والثامن) [١] من الثماني[٢] (لا) الكائنة (النفي الجنس [٣]) أي لنفي الحكم عن الجنس ، ففي قوله : " لنفي الجنس " تجوز ، لأنك إذا قلت : لا رجل في الدار فإنك نفيت الحكم عن جنس الرجل ، وهو كينونته في الدار لا نفسه[٤] (وشرط عمله) هذا العمل (أن

يكون اسمه) تذكير الضمير باعتبار الحرف (نكرة مضافة) كما في مثال المتن (أو مشبهة بها) أي بالنكرة نحو : " لا خيرا من زيد " ، وإنما اشترط أن يكون اسمها نكرة أو مشبهة بها لأنه لو كان اسمها معرفة ، فإن "لا" حينئذ ملغاة عن العمل ، وخبرها مرفوع على أنه خبر المبتدأ لامتناع تأثيرها في المعرفة لعدم الجنسية . وأما لو كان مفردا (٥) بأن لم يكن مضافا ، ولا مشبها به ، فإنه يبنى على الفتح لتضمن "لا" حينئذ معنى "مِنْ" الاستغراقية (٦) ، وأما إذا كان مضافا ، أو مضارعا له فإنه وإن كانت "لا" متضمنة معنى "من" المذكورة (٦٥ / ب) أيضًا لكن وجود المضاف إليه يمنع من بناء المضاف ، وكذا ما يضارعه ؛ إذ المضاف إليه بمنزلة التنوين للتمكن ، وهو لا يجتمع مع البناء (٧) كما هو معروف ، ثم المراد بالشبيه بالمضاف اسم تعلق بما بعده على غير جهة الإضافة ، فأجري مجرى المضاف بسبب شبهه له في الارتباط بما بعده ، وقد مر مثاله (٨) ، ومثال المضاف (نحو : لا غلامَ رجلٍ جالسٌ عندنا) فإن الغلام " في هذا المثال هو اسم " لا " ، ولا شك في كونه نكرة و"رجل" مضاف إليه الغلام ، و"جالس" خبرها ، وقوله "عندنا " ظرف له والمجموع هو الخبر، وبالجملة إنما قيد به للاحتراز عن الكذب بنفي الجلوس عن جنس الغلام .

---

(١) فى الأصل : والثانى

(٢) فى الأصل : من الحرفين ، وتصويبه وما قبله من النتائج (قسم العامل) ١٥٨ .

(٣) وتسمى : (لا) التبرئة . انظر : جواهر الأدب ٢٨٦ .

(٤) انظر : الصبان على الأشموني ٢/٢ .

(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ ﴾ يوسف / ٩٢ .

(٦) استدل النحاة على هذا التضمن بظهور "من" بعد " لا " في قوله :

فَقَامَ يَذُودُ النّاسَ عَنْهَا بَسَيْفِهِ ... وَقَالَ : أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ (الطويل)

انظر : ابن الناظم على الألفية ١٨٦ .

(٧) وفي المقتصد ٢ / ٨٠٩ : " وإنما امتعنوا من بناء المضاف مع "لا" لأن ذلك يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا ؛ إذ المضاف إليه شيئان و(لا) ثالث " .

(٨) هو قوله : لا خيراً من زيد .

[القسم الثاني "ما" و"لا" المشبهتان بـــ " ليس"]

(و) لما أنهى الكلام على القسم الأول من السماعي العامل في اسمين أخذ ــ الآن ــ يتكلم على (القسم الثاني) منه الذي هو على عكس الأول في العمل ، وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه ، وهو (حرفان) الأول (ما ، و) الثاني ("لا" المشبهتان بـ " ليس " في كونهما

للنفي والدخول على المبتدأ والخبر) والعمل فيهما . وهذا ــ أعني التشبيه بلــيس فــي الدخول عليهما والعمل فيهما ــ لغة الحجازيين في "ما" وفاقا ، وأما في "لا" فعلــى الخلــاف ذهب ابن الحاجب إلى أن "لا" مثل "ما" في أن عملها عمل (٦٦ / أ) "ليس " لغتهم أيضــا [١] وتعقبه الشارح الرضي [٢] بأنهم لم ينقلوا عن أحد لاعن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اســم "لا" ونصب خبرها في موضع ، فاللغة الحجازية إعمال " ما " فقط . انتهى ، وذكــر صــاحب المغني [٣] : أن "لا" تعمل عمل ليس قليلا ، ولكنه لم ينقله عن الحجازيين، والذي مشي عليــه ابن الحاجب هو المشهور عند المحققين كابن مالك [٤] ، ومن تبعه من الشارِحِينَ [٥] ، وأمــا بنو تميم فإنهم لا يعملونهما بل يجعلون الخبر بعدهما مرفوعا مثل الاسم على ما كــان قبــل دخولهما [٦] ، والصحيح الذي ورد به السماع لغــةُ الحجــازيين . قــال تعــالى :﴿ مَا هَـذَا بَشَراً﴾ [٧]، وقال الشاعر :

تَعَزَّ فَلا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا   وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا [٨]

ولهذا جنح إليها المصنفُ .

---

(١) انظر : الكافية بشرح الرضي ٢ / ٢١٥ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ٢١٥ .

(٣) انظر : مغني اللبيب لابن هشام ٢٤٠ .

(٤) ذكر ابن مالك أن "لا" تعمل عمل ليس لكنه لم ينقله عن الحجازيين قال في التسهيل ٥٧ :" وتلحق بها "لا" النافية قليلا ، و "ما" كثيرا " . ونقل الزمخشري أن عمل "لا" لغة الحجازيين حيث قال :" هذا التشبيه لغة أهل الحجاز " المفصل ٨٢ . وذكر أبو حيان والمرادى أن المبرد يمنع أن تعمل "لا" عمل ليس . انظر الارتشاف ٣ / ١٢٠٨ ، والجني الداني ٢٩٣ ، والتحقيق أن المبرد لا يمنع ذلك حيث قال في المقتضب ٤ / ٣٨٢ :" وقد تجعل "لا" بمنزلة "ليس" لاجتماعهما في المعني ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : لا رجل أفضل منك " .

(٥) انظر : ابن الناظم على الألفية ١٥٠ .

(٦) انظر : ابن يعيش على المفصل ١ / ١٠٩

(٧) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٨) البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد المغني ٢٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، والجني الداني ٢٩٢، والشاهد قوله : " لا شيء.. باقيا ، ولا وزر..واقيا " حيث أعمل "لا" في الموضعين عمل "ليس" على لغة الحجازيين .

ثم إن بعضهم يزعم أن اللغة التميمية من عدم الإعمال هي القيــاس . قــال الملــا عبــد الحكيم [١]ــ نقلاً عن ابن الحاجب في شرحه على المفصل ــ : " النحويون يزعمون أن لغــة بني تميم في ذلك على القياس [٢] ويقولون إن الحرف إذا لم يكن له اختصاص بالاسم أو الفعل لم يكن له عمل في أحدهما ، و"ما" و"لا" يدخلان على القسمين ، فالقياس أن لــا يعملــا فــي

أحدهما . (٦٦ / ب) قلت : لا خلاف في عمل "لا" التي لنفي الجنس ، وإذا صح عمل "لا" بالاتفاق ، فلا بُعْد في عمل "ما" ، فإن زعم أن "لا" الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له : فما المانع من أن تكون "ما" الرافعة غير "ما" الداخلة على الفعل [٣] " .انتهى (وشرط عملهما) هذا العمل على اللغة المذكورة (أن لا يفصل بينهما وبين اسمهما) بشيءٍ لا (بإِنْ) النافية عند الكوفيين ، والزائدة عند البصريين [٤](ولا بخبرهما) وإنما خصه بالذكر لئلا يتوهم أنه يجوز الفصل به لكونه غير أجنبي ؛ لأن من قواعدهم أنه يجوز الفصل بغير الأجنبي في بعض الأمور التي لا يجوز الفصل فيها . ويفهم من إطلاقه أنه لا يجوز الفصل به ولو كان ظرفا خلافا لبعضهم كما سيجيء (ولا بغيرهما) أي: "إن" والخبر كمعمول الخبر ، وحكم الأجنبي يعلم بالأَوْلَى ، وذلك لأن "ما" و"لا" ضعيفان في العمل فلا يؤديانه مع وجود الفاصل لعدم أصالتهما فيه ؛ لأنهما شبيهان لفعل غيرمتصرف شبها ضعيفا [٥] .

---

(١) هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي من علماء الهند ، من مؤلفاته حاشية على تفسير البيضاوي ، وحاشية على اللاري على الفوائد الضيائية ، وحاشية على المطول ، وغيرها ، توفي سنة ١٠٦٧ هـ . انظر : الأعلام ٧ / ١٢٥ ، ومعجم المؤلفين ٥/٩٥ .

(٢) قال النحويون ذلك في "ما" ، ففي الكتاب ١ / ٥٧١ :" هذا باب ما أجري مجري "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف "ما" تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" و"هل" ، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ، لأنه ليس بفعل وليس "ما" كليس ، ولا يكون فيها إضمار " ، وأما "لا" ففي إعمالها خلاف ذكره الشارح فيما سبق , وذكر ابن يعيش أن لغة بني تميم أقيس ، ولغة الحجازيين أفصح ، وبها ورد الكتاب العزيز . انظر : شرح المفصل ١ / ١٨٠

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٩٧، تحقيق د / موسي بناي العليلي ــ العراق ــ ١٩٨٢

(٤) احتج الكوفيون بأن "إن" تكون بمعنى "ما" ، وقد جاء ذلك كثيرا في التنزيل نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾ الملك /٢٠، فإذا ثبت ذلك جاز أن يجمع بينها وبين "ما" لتأكيد النفي ، وأما البصريون فقالوا : الدليل على أنها زائدة ــ هنا ــ أن دخولها كخروجها ، فلما كان الأمر كذلك تنزلت منزلة "من" بعد النفي كما في قوله تعالى : ﴿مَالَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ ﴾ الأعراف / ٨٥ . انظر : الإنصاف مسألة ٨٩ ، ورجح مذهب البصريين بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين منفقي المعنى إلا مفصولا بينهما كما في : إن زيدا لقائم . انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٢١٧ ، والجني الداني ٢١٠ .

(٥) انظر : ابن يعيش على المفصل ١ / ١٠٨ .

(و) يشترط أيضا مع الشرط الأول (أن لا ينتقض النفي بإلا) ولا بالعطف على خبرهما بما يفيد الإيجاب وهو "بل" و"لكن" ، ولا بتكرار نفس "ما" و"لا" وذلك لأن هذين الحرفين إنما عملا بسبب (٦٧ / أ) مشابهة " ليس " في النفي ، فمتى زال معنى النفي عنهما

بأي مزيل يزول الشبه بها ، فيبطل العمل الذي ما حصل إلا به ، وهذا ظاهر فيما إذا كان النقض بإلا ؛ ولذا اقتصر المصنف عليها دون أن يذكر غيرها مما كان بمعناها نحو" غير " [١] وأما إذا كان بالعطف بما ذكر فلأن "بل" ، و" لكن" للإيجاب بعد النفي فلا يكون المعطوف على الخبر بهما إلا مرفوعا ، وأما إذا كرر فلأن نفي النفي إثبات ، فمتى كرر النافي انتقض النفي[٢] ، وقد علمت أن شرط العمل بقاء معنى النفي ، وهذا هو الوجه في "إن" على قول الكوفيين القائلين بأنها هي النافية [٣] (وشرط في " لا") دون " ما "(معهما) أي: مع الشرطين الأولين وهما عدم الفصل بإن وما عطف عليها ، وعدم نقض النفي بإلا (كون اسمها) أي "لا" (نكرة) وذلك لأن شبهها بـ "ليس" كشبه "ما" بها، فإن "لا" للنفي المطلق أو لنفي الاستقبال [٤] ، وأما "ما" فإنها لنفي الحال مثل "ليس" فلذا عملت في النكرة والمعرفة (نحو : ما زيد قائما ، ولا رجل حاضراً ، وإن لم يوجد أحد الشروط) الثلاثة المذكورة . والجمع[٥] بالنظر إلى " ما " و" لا " جميعا لا إلى كل واحدة منهما على الانفراد؛ إذ ليس يشترط (٦٧ / ب) في "ما " إلا الشرطان الأولان[٦] ، فإن فقد أحدهما بالنسبة إليها ، أو الثالث بالنسبة إلى "لا" (لا يعملان نحو : ما إنْ زيد قائم) .

---

(١) إذا انتقض النفى بغير "إلا" وجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم ، وأجاز الفراء الرفع . انظر : الهمع ٤٤٩/١ ، والارتشاف ١٩٩٩/٣ .

(٢) ذهب ابن مالك الى أن تكرير "ما" للتأكيد لايغير عملها ، واستدل لذلك بقول الراجز :

لايُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِيًّا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا

انظر: شرح التسهيل ٣٧١/١ .

(٣) في الرضي على الكافية ٢ / ٢١٧ :" و(إن) العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ، ولعلهم يقولون : هي نافية ، زيدت لتأكيد نفي "ما" ، وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ".

(٤) أجاز بعضهم إعمالها في المعرفة مستدلا بقول النابغة الجعدي :

وَحَلّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أنَا بَاغِياً سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا (طويل)

انظر : المغني ٢٤١ ، وحكم ابن مالك بشذوذه في شرح التسهيل ١ / ٣٧٠ .

(٥) يعني قول المصنف " الشروط " .

(٦) فى الأصل : الشرطين الأولين .

ونحو قول الشاعر:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ [١]

برفع " قائم " في مثال المتن ، "وذهب" في البيت ، ولا يجوز نصبهما[٢] خلافا لبعضهم [٣] ، وهو مثال للفصل بإن (و) مثال الفصل بالخبر قوله (ما قائم زيد) برفع "قائم" ولا يجوز نصبه ، ولو كان ظرفا أو جارا وجرورا ، خلافاً لمن أجاز[٤] كونه في محل نصب لو كان أحدهما ، نحو : ما في الدار زيد ، وما عندك عمرو. ومثال الفصل بمعمول الخبر نحو : ما طعامك زيدٌ آكل ، فإنه لا يجوز نصب "آكل" إلا على قول من يقول[٥] بجواز الفصل بالخبر لو كان ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً (و) مثال النقض بإلا قوله (ما زيد إلا قائم) وقول الشاعر :

وَمَا النَّاسَ إلاَّ هَالِكٌ وَابْنُ هَالِكٍ وَذُو نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقُ [٦]

برفع "قائم" في مثال المتن ، و"هالك " في البيت ، ولا يجوز نصبهما .

---

(١) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، وابن الناظم على الألفية ١٤٥ ، والمغني ٣٦ ، والرضي على الكافية ٢ / ٢١٦ ، والهمع ١ / ٤٤٩ وغدانة : حي من يربوع ، وصريف : الفضة ، والخزف : الفخار . والشاهد قوله : " ما إن أنتم ذهب " حيث بطل عمل "ما" لوجود "إن" الزائدة بعدها .

(٢) في الأصل : نصبه .

(٣) نقل المرادى أن الكوفيين أجازوا النصب ، ثم قال :" وأنشد يعقوب :

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَباً وَلاَ صَرِيفاً وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ " .

الجني الداني ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٤) أجازه ابن مالك ففي التسهيل : " وقد تعمل متوسطا خبرها " .

(٥) أجاز ابن الناظم تقديم معمول خبر(ما) على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ،ومنع تقديم الخبر. انظر : شرح الألفية ١٤٦ ، ١٤٧ . وقال السيوطي : " وعندي عكس هذا وهو النصب إذا كان الظرف المقدم الخبر ، والمنع إن كان معمولة " . الهمع ١ / ٤٥١ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي نواس ، وهو بهذه الرواية في المنهل الصافي للدماميني ٤٢٢ ، رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة . إعداد / عبد الفتاح مصطفي خليل ١٤١٢ هـ ــ ١٩٩٢ م والشاهد فيه : " وما الناس إلا هالك " حيث انتقض النفي بإلا فأهملت "ما" .

وروايته في ديوان أبي نواس ٤٦٥ :

أَرَى كُلَّ حَيٍّ هَالِكاً وَابْنَ هَالِكٍ وَذَا نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وأما قول الآخر :

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا [١]

بنصب " منجنونا" و "معذبا" فهو من باب : ما زيد إلا (٦٨ / أ) سيراً ،أي إلا يسير سيرا ، والتقدير : إلا يدور دورانَ منجنون ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وإلا يُعَذّبُ (٢) مُعَذّبَا ، أي : تعذيبا (٢) . كذا قاله الدماميني (٤) . والمصنف اقتصر على أمثلة "ما" فيقاس عليها "لا" .

***

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ٢١٩ ، وهوشواهد المغني ٨٤ ، ، وابن الناظم على الألفية ١٤٦ والرضي على الكافية ٢/ ٢١٨ ، وابن يعيش على المفصل ٨ / ٧٥ ، والهمع ١ / ٤٤٨ ، والمنجنون: دولاب يسقي عليه الماء ، والشاهد : عدم إعمال "ما" الحجازية في شطري البيت ؛ لانتقاض النفي بإلا ، وهذا رأي الجمهور ، وقد خرجوا نصب " منجنونا " و"معذبا" على الوجه المذكور في الشرح .

(٢) في الأصل : بعد ، وهوتحريف .

(٣) قال بذلك أيضا الرضي في شرح الكافية ٢١٩ ، ورده ابن مالك حيث قال : " وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه ، فالأولى أن يجعل " منجنونا " و " معذبا" خبر ين لـ (ما) منصوبين بها إلحاقا لها بـ "ليس" في نقض النفي كما ألحقت بها في عدم النقض " شرح التسهيل ١ / ٣٧٤ .

(٤) انظر : المنهل الصافي في شرح الوافي ٤٢٢ ، والدماميني هو محمد بن أبى بكر المعروف بابن الدمامينى ، نحوى ، أديب ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ ، تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو ، من مؤلفاته : شرح التسهيل ، وحاشية على المغنى ، والمنهل الصافي وغيرها ، توفي سنة ٨٣٨ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ / ٦٦ ، ٦٧ ، والضوء اللامع ٧ / ١٨٤ ، والأعلام ٦ / ٢٨٢ .

[الْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ نَوْعَانِ : الأوّلُ : النّاصِبُ]

ولما أنهى الكلام على العامل في الاسم بنوعيه أخذ ــ الآن ــ يتكلم على العامل في الفعل المضارع فقال : (**والعامل في الفعل المضارع على نوعين : ناصب وجازم**) لاغير ؛ إذ لا جارّ للفعل ، وعامل الرفع معنوي (فـ) الأول (**الناصب**) وهو (**أربعة أحرف**) وعدّها غيرُه [١] عشرة ، وهو ــ رحمه الله ــ اقتصر على الأربعة نظرا إلى تقليل الأقسام تسهيلا على الطالب ، وإلى ما هو ناصب بنفسه ، ولم يعتد بخلاف الخليل في " لن" و" كي" ، و"إذن" كما سننبهك على ذلك في آخر البحث [٢] . الأول من **الأربعة (أَنْ)** هي (**المصدرية**) وسبب عملها النصب هو: مشابهتها لأنّ الناصبة خصوصا في حالة التحقيق ، ولأن الجملة التي بعدها في تأويل المفرد مثلها ، فإن قولك : "أحب أن تقوم " في تأويل : أحب قيامك ، كما أن "بلغني أن زيدا يقوم" في تأويل : بلغني قيامه [٣] ، وقدمها في الذكر لأنها الأصل في النواصب ، ولذا كانت تعمل (٦٨ / ب) ظاهرة ، كما في قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[٤] ومقدرة في مواضع يأتي ذكرها [٥]، بخلاف غيرها (و) الثاني (**لن**) وهل هي بسيطة أو مركبة ؟ خلاف فعند سيبويه [٦] والفراء [٧] حرف برأسه إلا أنها عند سيبويه لم تتغير ، وعند الخليل [٨] والكسائى [٩] هي مركبة وأصلها " لا أن " حذفت همزة أن" تخفيفا ثم حذفت ألف "لا" للتقائها مع النون الساكنة.

---

(١) هو ابن الحاجب حيث قال : " وينتصب : بـ "أن" ، و "لن" ، و"إذن" ، و"كي" ، وبـ "أن" مقدرة بعد "حتى " ، و"لام كي" ، و"لام الجحود" ، و"الفاء "، و"الواو" ، و"أو" .الكافية بشرح الرضي ٤ / ٢٥ .

(٢) انظر : النص المحقق ٢٦٨ .

(٣) انظر : ابن يعيش على المفصل ٧ / ١٥ .

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٥) انظر : النص المحقق ٢٦٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٥ .

(٧) في الجني الداني ٢٧٢ :" وذهب الفراء إلى أن "لن" هي "لا" أبدلت ألفها نونا ، وهو ضعيف ؛ لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولأن "لا" لم توجد ناصبة في مواضع " . وانظر : رصف المبانى ٢٨٥ ، وشرح السيرافي على سيبويه ١ / ٨٣ .

(٨) انظر : الكتاب ٣ / ٥ .

(٩) انظر : رأي الكسائى في شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٥ ، والجني الداني ٢٧١.

وقد زيف قولهما سيبويه [١] بتجويز تقديم معمول معمولها عليها في نحو : زيدا لن أضرب ؛ إذ لو كان أصلها " لا أن " كما قالا لما تقدم شيء مما في حيزه ، لأن "أنْ" لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها لأنها موصول حرفي ، ولا يجوز تقديم

معمول المعمول إلا حيث يجوز تقديم نفس المعمول ، وأجيب [٢] بأنه قد يحدث بعد التركيب مالم يكن قبله ، ألا ترى أن "لو" إذا ركبت مع " لا " يبطل معنى "لو" ، ومعنى" لا " ويحدث معنى التخضيض نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [٣] ، وهي (للنفي المؤكد في الاستقبال) أي ليست لمؤبد كما زعمه المعتزلة [٤] إذ لو كانت له للزم التنافي في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ [٥] ؛ لأن " لن" تقتضي التأييد ، وحتى تؤذن (٦٩ / أ) بالانتهاء ، والكلام العزيز مصون عن مثل هذا ؛ إذ هو مخل بالفصاحة ،ولا خلاف في أنه في أعلى مراتبها.

(و) الثالث (كي) وهي (للسببية) أي سببية ما قبلها لما بعدها . نحو : أسلمت كي أدخلَ الجنة ، وقد تكون حرف جر، فحينئذ لا تعمل النصب ، والفعل بعدها منصوب بـ " أن" مضمرة [٦] .

---

(١) عبارة الكتاب ٣ /٥ " ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب ؛ لأن هذا الاسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له " .

(٢) في جواهر الأدب ٣٢٢ . " قال التبريزي : ولا يلزم ذلك ؛ لجواز تغير الأمر بالتركيب إذا الغالب على المركبات التغير عن حال الإفراد . قلت : هذا إذا اثبت التركيب فإنه خلاف الأصل ، ودعواه بدون دليل فلا تقبل ".

(٣) من الآية ١٠ من سورة " المنافقون "

(٤) قال الزمخشري في "لن" : "هي للنفي على التأبيد " الأنموذج ١٩٠ تحقيق د . حسني عبد الجليل يوسف ــ القاهرة ــ ١٩٩٠م . وتبعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ١١٢ .

(٥) من الآية ٨٠ من سورة يوسف . قال صدر الأفاضل :" ما المانع من أن يكون للتأبيد ويستعمل مع التقييد ألا ترى أنك لو قرنتها بلفظه التأبيد لم يمنع من التقييد أيضا مثاله قوله : لن أخرج أبدا حتى يأذن لي الأمير". ترشيح العلل ١٧٨ .

(٦) هذا مذهب البصريين ، فإذا تقدمها اللام نحو قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ الحديد / ٢٣ ، كانت ناصبة لاغير بمعنى "أنْ " ــ انظر الكتاب ٣ / ٥ ، والمفصل ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ومذهب الكوفيين أن "كي" ناصبة بنفسها ، ولا يجوز أن تكون حرف جر . انظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٠ ، والارتشاف ٤ / ١٦٤٥ .

(و) الرابع (إذن)[١] وهي (للشرط والجزاء) والمراد من كونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، كما في قولك في جواب من يقول لك "

أنا آتيك " : إذن أكرمك ، فإنك قد جعلت قولك "أكرمك " جزاء له على إتيانه (وشرط عمله) أي هذا الحرف [٢] (أن يكون فعله) الناصب هو له ، فعلا (مستقبلا) أي متمحضا للاستقبال فلا يكون حالا ، إجراء له مجرى النواصب كلها حيث لم تعمل إلا في المستقبل ؛ لأن فعل الحال قد تحقق في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال ويشترط مع كونه مستقبلا أن يكون (غير معتمد) أي ذلك الفعل (على ما) أي شيء أو الذي (قبله) اعتماداً كاملا بأن يكون خبرا عنه ، أو جوابا لقسم ، أو جزاء لشرط قبله [٣] ، وإنما اشترط ذلك (٦٩ / ب) لأن يتفرغ لها لأن تعمل فيه (وإن أريد به) أي بذلك الفعل (الحال أو اعتمد على ما قبله) الاعتماد الكامل وهو منحصر في الثلاثة المذكورة (لم تعمل) ـ حينئذ ـ لفظة "إذن" فيه (نحو : إذن أَظنُّك) بالرفع (كاذباً ، لمن قال : قلت هذا القول) وهو مثال لما إذا كان الفعل بمعنى الحال ، وإنما لم تعمل "إذن" فيه لما مرّ من قولنا : إجراء إلخ (ونحو : أنا إذن أكرمك ، لمن قال : جئتك) وهو مثال لما اعتمد الفعل فيه على ما قبله ، وهو هنا المبتدأ الذي هو لفظة " أنا " ، فهو أولى به ؛ لكونه يطلبه قبل مجيئها ، فوفر على السابق حقه مع أنه لا يفوت بترك إعمالها الغرض الذي سيقت لأجله من كونها للجزاء بالمعنى المذكور (و) كذا الكلام إذا وقع الفعل جوابا لقسم أو جزاء لشرط .

---

(١) مذهب الجمهور أنها حرف بسيط ، ومذهب الخليل أنها مركبة من (إذ) و(أن) وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذات، ثم حذفت والتزم هذا النقل ، وذهب قوم ــ منهم الرضي ــ إلى أنها اسمٌ ظرفٌ ، وأصلها (إذْ) الظرفية ، لحقها التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجزائية. انظر : الهمع ٢ / ٣٧٣،٣٧٤ ، والرضي على الكافية ٤ / ٣٦ .

(٢) مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن " إذن " تنصب بنفسها ، انظر : الكتاب ٣ / ١٦ ، والرصف ٦٩ ، وذهب الزجاج ــ تبعا للخليل ــ أن الناصب "أن" مضمرة بعدها .انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢ / ٦١ ، ورصف المباني ٦٩ . وكما اختلفوا في عمل "إذن " اختلفوا في رسمها ، فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في المصاحف ، والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإن لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين "إذا " كذا في المغني ٣١ ، وانظر : الجني الداني ٣٦٦ .

(٣) انظر : المقتضب ١١/٢ ، والمقتصد ٢/ ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، الرضي على الكافية ٤٣/٤ ــ ٤٥ .

(نحو : إن تأتيني إذن أكرمْكَ) بالجزم (ونحو : والله إذن أُكْرِمُكَ) بالرفع [١] .

تنبيـــه : اعلم أن سائر النحاة على أن "أنْ" ، و" لن" ، و"إذن" ، و "كي" تنصب الفعل بأنفسها؛ ولذا ترى المصنف عد النواصب أربعة ، وقال ابنُ الحاجـب فـي الكافيـة[٢] : " وينتصب بأن ، ولن ، وإذن ، وكي ، وبإن المقدرة بعد حتى" . إلى آخر ما قال ، وهو تصريح بأن (٧٠ / أ) ،هذه الأربعة ناصبة بأنفسها ، والخليل[٣] قد خـالف الجمهـور وقـال : إن الحرف الناصب هو "أن" فحسب والبواقي لا تنصب الفعل إلا وهي ــ أي "أنْ" ــ مقـدرة معها [٤] . وأما ما قدمناه من كونها هي الأصل في النواصب وحملت عليها أخوتها في العمـل لأنها للاستقبال مثلها ، فهو مما وقع عليه الإجماع ، ولكونها هي الأصل خصت بالإضـماركما قال : (ويجوز إضمار (أن) خاصة) أي لا يجوز إضمار غيرها من أخواتها الثلاثـة(فينتصب المضارع به)أي: بحرف "أن" وهو مضمر، ثم إن إضماره على نـوعين : قياسي في سبعة مواضع : الأول : بعد الفاء بشرط كونها للسببية ، واعلم أن ههنا مـذهبين[٤]:أحـدهما : أن الفاء مع كونها للسببية عاطفة أيضا، وهذا مذهب الجماعـة[٥].

---

(١) منه قول كثير عزة :

لَئِنْ عَادَ لَي عَبْدُ الْعَزِيزِ بَمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاِأَقِيلُهَا [طويل]

انظر : الرضي على الكافية ٤/٤٥ ، وقال ابن يعيش: " وإنما ألغيت في هذه الأحوال لأن ما بعد "إذن" معتمـد على ما قبلها محتاج إلى ما بعدها ، وهي لا تعمل إلا مبتدأة ، ولا يصح أن تقدر مبتدأة ؛ لاعتماد مـا بعـدها على ما قبلها ، وكانت مما قد يلغي في حال فألغيت هنا ، فأما قول الشاعر :

لا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيراً ... إِنِّي إِذاً أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا [رجز]

فإنه شاذ ، وإن صحت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفا ، وابتدأ " إذن" بعد تمام الأول بخبره ، أو يكون شبه "إذن " هنا بـــ " لن" فلم يلغها ؛ لأنهما جميعا من نواصب الأفعال المسـتقبلة " . شرح المفصل ٧ / ١٦ ، ١٧ .

(٢) الكافية بشرح الرضي ٤ / ٢٥ .

(٣) في شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٨٤ :" روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة في (كي) ، و(لن) ، و(إذن) ، وغير ذلك " وانظر : شرح التسـهيل لـابن مالـك ٢٠١٤ ، وابن يعيش على المفصل ٧ / ١٨ .

(٤) في الأصل : مذهبان .

(٥) يعنى جماعة البصريين ففي الجني الداني ٧٤:" ومذهب البصريين أن هذه الفاء فـاء عاطفـة ، والفعـل منصوب بأن مضمرة ". وذهب الكسائي ومن وافقه إلى أن الفاء هي الناصبة للفعل بنفسـها ، ومـذهب الفراء أن النصب بالخلاف . لأنه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته في المعنـى نصـب . انظـر : الارتشاف ٤ / ١٦٦٨ ، والجني الداني ٧٤ .

فإن التقدير عندهم في (نحو : زرني فأكرمَك) أي : ليكن منك زيارة فإكرام منـــي والفعــل الواقع بعد الفاء منصوب بأن مقدرة ، و"أن" وصلتها في تأويل مصدر معطوف علـــى مصـــدر متصيد من الفعل السابق ، والسببية مراده ، والثاني : أنهـــا للســـببية (٧٠ / ب) فقـــط ، وليست عاطفة ، وهذا مذهب سيبويه [١] . أقـــول : ويؤيد مذهبه اشتراطهم أن يكون قبلهـــا أحد الأشياء الستة التي هي : الأمر . نحو : زرني فأكرمك [٢] ، كما مثل له المصنف ، أي: ليكن منك زيارة فإكرام مني ، كما مر ، والنهي نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَطْغَـوْا فِيـهِ فَيَحِـلَّ عَلَيْكُمْ غَضَـبِي ﴾ [٣] أي : لا يكن منكم طغيان فإحلال غضب مني ، والنفي نحو : مـــا تأتينـــا فتحدثَنا [٤] ، ولهذا التركيب معنيان[٥] : أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ بمعنـــى : لـــو أتيتنا لحدثتنا ، أي لم يوجد منك إتيان فتحديث ، وإذا انتفى الإتيان الذي هـــو الأصـــل انتفـــي التحديث الذي هو مسبب عنه . والثاني : ما تأتينا إلا لم تحدثنا أي لم يوجد منك إتيان يتسبب عنه تحديث أي تأتينا ولكن لم تحدثنا . وإنما انحصر معناه فيما ذكر ؛ لأن الكلـــام موضـــوع لانتفاء مجموع الإتيان والتحديث جميعا ، وانتفاء المجموع إما بانتفاء كل واحد مـــن جزأيـــه وهو المعنى الأول ، أو بانتفاء أحدهما وهو المعنى الثاني ، وذلك لا يكون إلا بانتفاء التحديث دون الإتيان (٧١ / أ) ولا يمكن عكسه ؛ إذ التحديث بدون الإتيان لا يتصـــور . والاستفهام نحو : هل عندكم ماء فأشربَه ؟ [٦] أي : هل يكون منكم ماء فشرب مني ، والتمني نحـــو : ليت لي مالا فأنفقَه أي : ليت لى ثبوت مال فإنفاق مني[٧] والعرض نحو: ألاَ تنزلُ بنا فنصـــيبَ خيراً [٨] أي: ألا يكون منك نزول فإصابة خير .

---

(١) قال في الكتاب ٣ / ٢٨ :" اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) ، وما لم ينتصـــب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه " .

(٢) ومنه قول أبي النجم : يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا (رجز)

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٨ .

(٣) من الآية ٨١ من سورة طه .

(٤) ومثله قول الله تعالى : ﴿لَايُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ فاطر / ٣٦ .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٣٠ ، والمفصل ٢٤٦ ٣٦ .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ الأعراف / ٥٣ .

(٧) ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ النساء / ٧٣ .

(٨) ونحوه قول الشاعر: (البسيط)

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٣٣ .

وهذه الستة الأشياء التي يجب أن تكون قبل الفاء [١] ، ولا حاجة إلى عد الدعاء والترجي منها ؛ لأن الدعاء مندرجٌ في الأمر [٢] ، والترجي [٣] مندرجٌ في التمني [٤]، على ما حققه الفاضل الجامي[٥] . ووجه تأييد اشتراط هذه الأشياء لمذهب سيبويه هو : أن السر في اشتراطها ليس إلا البعد ـ بتقديم الإنشاء أو ما في معناه من النفي المستدعي جوابا ـ عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة .

الثاني[٦] : بعد الواو الكائنة للجمعية [٧] بشرط أن يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة [٨] وإنما أضمرت "أن" بعدها ولم تعمل هي بنفسها ؛ لأنها لو عملت فإما أن يكون عملها باعتبار أصل معناها الذي هو العطف ، أو باعتبار معناها الذي عرض لها وهو معنى "مع" ، وكلا الاعتبارين لا يوجب لها عمل النصب ، أما الأول (٧١ / ب) فلأن معناها الموضوعة له هو العطف والاشتراك ، وشيء من حروف العطف لا يعمل النصب .

---

(١) انظر : المفصل ٢٤٦ ، وعد بعضهم منها التحضيض نحو قوله تعالى ﴿ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً ﴾ الفرقان / ٧ . انظر : وابن الناظم على الألفية ٦٧٩ .

(٢) في الرضي على الكافية ٤ / ٦٢ :" وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة ... نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك ، واللهم ارزقني مالا فأصدق به " .

(٣) قال السيوطي : "اختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له أولا ؟ فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك " . الهمع ٢ / ٣٩٠ ، ورجح ابن مالك وابنه مذهب الكوفيين لثبوت النصب بعد الترجي سماعا . انظر شرح التسهيل ٤ / ٣٤ ، وابن الناظم على الألفية ٦٨٤ ، ٦٨٥ . ومن المسموع قوله تعالى :﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ عبس / ٣ ، ٤ . قال ابن زنجلة : " قرأ عاصم (فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى) بفتح العين على جواب "لعل" وقرأ الباقون بالرفع نسقا على (تزكّى) ... " حجة القراءات ٧٤٩ .

(٤) في الأصل : النهي ، وهو تحريف ، وفي شرح الألفية لابن لناظم ٦٨٤ :" وألحق الفراء الرجاء بالتمني ، وجعل له جوابا منصوبا " .

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٦) أي : من المواضع السبعة القياسية لإضمار "أن" .

(٧) يعني : الواو التي بمعنى "مع" ، وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ، وتسمى " واو المعية " ، ويسميها الكوفيون " واو الصرف" ، وهي الناصبة عند أكثرهم . انظر : المغني ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

(٨) منه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ آل عمران / ١٤٢ ، وقول الشاعر : لَاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ ـ إِذَا فَعَلْتَ ـ عَظِيمُ (الكامل) .
انظر : المغنى ٣٥١ .

وأما الثاني ــ وهو معناها العارض لها ــ وهو معنى "مع" ، فلما هو معلوم من أن "مع " لا تعمل النصب في الفعل .

والثالث : بعد "حتى" ، وليس النصب بنفس "حتى" خلافا الكوفيين [(١)] ، بل النصب بأن مضمرة بعدها ؛ لما تقرر من أن "حتى" حرف جر بمعنى "إلى " ، فمتى وجدنا بعدها فعلا ، وجب أن يكون منصوبا بأن مضمرة ، مثلاً : إذا قلت : سرت حتى أدخلَها . كان التقدير: حتى أن أدخلها ؛ ليكون الفعل في تأويل مصدر مجرور المحل بـ "حتى" ، ومما ينبغي أن يعلم أن الفعل المنصوب بأن بعد حتى لا يكون إلا مستقبلا كما في المثال المذكور ، ولو حكاية كما في قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ ﴾ [(٢)] فإن قولهم بالنسبة إلى زمان قَصِّ[(٣)] ذلك علينا ، ولم [(٤)] يكن مستقبلا ، لكنه حُكِيَ استقبالُه بالنظر إلى الزلزال [(٥)] .

والرابع : بعد لام الجحود ، وهي الواقعة بعد الكون المنفي لتأكيد النفي [(٦)] نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [(٧)] .

وإنما لم تعمل بنفسها ؛ لأنها في الأصل من حروف الجر ، فراعوا هنا أصلها (٧٢ / أ) فلم يعملوها النصب [(٨)] .

---

(١) فـ" حتى" تنصب ــ عندهم ــ بنفسها . انظر : الإنصاف ٢ / ٥٩٧ ، وجواهر الأدب ٤٩٤ ، ومذهب البصريين القائل بأن "حتى" حرف جر أقوى ؛ لأن "حتى" قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، وكذا العكس . انظر : المغني ١٣٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٨٠ ، والرضي على الكافية ٥٣/٤ .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٣) في الأصل : نص ، وهو تحريف ، والتصحيح من المغني ١٣٥ .

(٤) في الأصل : وألم ، وهوتحريف .

(٥) انظر : المغني ١٣٥ . والتبيان للعكبري ١ / ٩١ ، وحاشية الجمل ١ / ١٧٠ .

(٦) انظر : ترشيح العلل ١٨٢ ،وفي الرضي على الكافية ٤ / ٦٢ : " وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم : أنت لهذه الخطة ، أي : مناسب لها ، وهي تليق بك فمعنى " ما كنت لأفعل كذا " : ما كنت مناسبا لفعله ، ولا يليق بي ذلك ، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد".

(٧) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال .

(٨) هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فمذهبهم أن لام الجحود هي الناصبة للفعل . انظر : الهمع ٢ / ٣٧٧ ، والارتشاف ٤ / ١٦٥٦ .

والخامس : بعد "أو" العاطفة لأحد الشيئين أو الأشياء . وهل "أو" هذه بمعنى "إلى" أو بمعنى "إلا" ؟ خلاف ، ذهب سيبويه إلى أنها بمعنى "إلا" بتقدير مضاف ، فيكون التقدير عنده في قولك " لألزمنك أو تعطيني حقي " : لألزمنك إلا وقت إعطائك حقي (1)، والأكثرون من النحاة على أنها بمعنى "إلى" (2) ، فيكون التقدير عندهم في المثال المذكور: لألزمنك إلى أن تعطيني حقي .

والحقُّ التفصيل (3)، فحيث يقصد امتداد الفعل الأول إلى حصول الثاني تقدر المشعرة بالغاية (4) ، وحيث يقصد أن الأول ينبغي عند حصول الثاني تقدر بإلا (5)، فمناط التقدير هو القصد ، فيتصور التقديران كلاهما في المثال ، وإنما كان النصب بأن بعدها ولم يكن بها نفسها لأنها في الأصل من حروف العطف ، فلا تكون عاملة في الفعل (6).

---

(1) في الكتاب ٣ / ٤٧ :" قال امرؤ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذَرَا [الطويل]

والقوافي منصوبة ، فالتمثيل على ما ذكرت لك ، والمعنى : على إلا أن نموت فنعذرا ، وإلا أن تعطيني " . وانظر : الأصول ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ .

(2) انظر : المفصل ٢٤٦ ، والإيضاح العضدي ٢١٥ ، والكافية بشرح الرضي ٤ / ٦٢ ، وقد جعلها الشيخ عبد القاهر بمعنى "حتى" . انظر : المقتصد ٢ / ١٠٧٨ ، وبذلك يكون لـ "أو" ثلاثة معان هنا ، جمعها الإربلي حيث قال : " قدرت بمعنى "إلى" لإفادتها الغاية ، وقد تؤول حينئذ بـ "حتى" لذلك ، وبعضهم يؤولها بـ "إلا" لأن الاستثناء يفيد ذلك المعنى ، وعلى التقادير الثلاثة يجب تقدير "أن" في الكلام ؛ لتكون هذه الأحرف داخلة على اسم مقدر لأجل حرف الجر وأداة الاستثناء " . جواهر الأدب ٢٥٧ .

(3) انظر هذا التفصيل في ابن الناظم على الألفية ٦٧٣ .

(4) وذلك نحو قول الشاعر :

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ [الطويل]

انظر : المغني ٧٩ .

(5) ومثاله قول زياد الأعجم :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا [الوافر]

انظر : المغني ٧٨ .

(6) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٦ .

فإن قلت : إنها ليست هنا للعطف ؛ إذ هي مفسرة بـ"إلى" ، أو إلا كما قلت . قلنا : إن شيئا من هذين الحرفين ، المفسرة هي بأحدهما ليس بعامل (٧٢ / ب) في الفعل ــ أيضا ــ فوجب إضمار "أن" بعدها .

والسادس : بعد لام "كَيْ" (١) وهي لام السببية نحو : أسلمت لأدخلَ الجنة (٢) ، وسميت "لام كي" ؛ لأن معناها معنى " كي" ، ولم تعمل هي بنفسها ؛ لأنها حرف جر كـ "حتى " ، فلا تدخل على الفعل (٣) . وقد يجب إظهار "أن" مع هذه اللام ، كما في قوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً ﴾ (٤) ذلك لأنهم كرهوا توالى لامين (٥)، أو لما نقل عن ابن الحاجب (٦) من أنهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاق حرف النفي صدر الكلام .

والسابع : بعد الحروف العاطفة مطلقا ، إذا كان المعطوف عليه اسم (٧) لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم (٨) .

---

(١) إضمار (أن) بعد هذه اللام على سبيل الجواز . انظر : الهمع ٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٢) منه قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ ﴾ الشورى /١٥ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أن هذه اللام ناصبة بنفسها وإن ظهرت "أن" بعدها كانت مؤكدة لها . انظر : الارتشاف ٤ / ١٦٦٠ .

(٤) من الآية ١٦٥ من سورة النساء .

(٥) قاله الرضي في شرح الكافية ٤ / ٧٩ .

(٦) نقله عنه الرضي وقال :" وفيه نظر ؛ لأن "لا" بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال " شرح الكافية ٤ / ٧٩ .

(٧) لو قال :" اسم صريح أوخالص " لكان أسلم ، حتى يحترز به عن الاسم المشبه للفعل في نحو :" الطائر فيغضب زيد الذباب " فإن " يغضب " معطوف على اسم الفاعل ، ولا يمكن أن ينصب ؛ لأن اسم الفاعل مؤول بالفعل . انظر : ابن الناظم على الألفية ٦٨٧ .

(٨) هذا الموضع تضمر فيه "أن" على سبيل الجواز ففي التسهيل ٢٣٣ : " تظهر "أن" ، وتضمر بعد عاطف الفعل على اسم صريح ".

كما في قول مَيْسُون [١] زوجة [٢] معاوية [٣] ﷺ :

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ [مِنْ] [٤] لُبْسِ الشُّفُوفِ [٥]

فـ "تقر" منصوب بأن مضمرة بعد الواو ، وهي مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على الاسم الأول الذي هو " لبس " .

وسَمَاعِيٌّ [٦] في غير هذه المواضع ، لكن بلا عمل في الأكثر كما في (٧٣ / أ) قولهم : " تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " [٧] ، ومع عملٍ قليل كقوله :

أَلاَ أَيُّهذَا الْلاَئِمِي أَحْضُرَ الْوَغَى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟ [٨]

في رواية نصب "أحضر " .

---

(١) هي ميسون بنت بحدل الكلبية ، بدوية تزوجها معاوية ، فولدت له " يزيد" ثم سمعها تنشد أبياتا منها هذا البيت ، تفضل فيه حياة البادية ، فاستجاب لرغبتها وطلقها . توفيت سنة ٨٠ هـ . انظر : الأعلام ٢ / ٢٩٨ .

(٢) لوقال : زوج ، لكان أفصح .

(٣) هو معاوية بن أبي سفيان القرشي الأموي ، أحد دهاة العرب ، ولي الخلافة بعد الإمام علي سنة ٤١ هـ ، توفي بدمشق سنة ٦٠ هـ ، انظر الأعلام ٨ / ١٧٢ ، والمختصر في أخبار البشر للملك المؤيد ١ / ١٨٤ ــ ١٨٩ .

(٤) ساقطة في الأصل .

(٥) البيت من الوافر ، وهو منسوب لميسون في المغني ٢٦٦ ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥٤ ، وابن يعيش على المفصل ٧ / ٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٤٨ ، وابن الناظم على الألفية ٦٨٦ ، ورصف المبانى ٤٢٣ . والشفوف : الثياب الرقاق . والشاهد: قولها " وتقر" حيث أضمرت "أن" بعد الواو العاطفة على اسم صريح ، وقال ابن مالك :"ولو استقام الوزن بإظهار (أن) لكان أقيس " . شرح التسهيل ٤ / ٤٨.

(٦) أي: إضمار "أن" .

(٧) ويروى بنصب" تسمع " . قال الرضي : "وأما قولهم : تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه " فشاذ شرح الكافية ٤/ ٤١ ، وهذا مثل يضرب لمن كان السمع عنه خيرًا من رؤيته . انظر : مجمع الأمثال ١ / ١٣٦ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد من معلقته . انظر : ديوانه ٥٠ ، والزوزني على المعلقات ٨٠، والكتاب ٣ / ٩٩ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٢ / ٨٣ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٨٣ ، ويروى "الزاجري " بدلا من " اللائمي" والشاهد قوله :" أحضر" حيث نصب الفعل بأن مضمرة وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب وهم الكوفيون ، أما البصريون فيروونه بالرفع ، وذلك لأنهم لا يجيزون أن ينتصب الفعل المضارع بحرف محذوف في غير المواضع المحفوظة . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥٠ .

[الثانى : الجــازم]

(و) الثاني (الجازم) وهــو (خمس عشرة كلمة) وعبــر هنــا بالكلمــة ولــم يعبر بالحرف كما فعل في النواصب ، لأن منها ما هــو اسـم كمــا قــال (أربعة منها) أي مــن تلــك الكلمــات صــفته (حروف تجزم فعلا واحدًا) فقــط (وهي) أي الأربعــة (لم ولَمَّا) وهمــا (لنفي الماضي) أي بعــد قلــب المضــارع إليــه [1] ، وهمــا ، وإن كانا مشتركين في هذا المعنى لكن يفرق بينهما مــن وجــوه : أحدهـــــا : أن "لمــا" تفيــد استغراق نفي جميع أزمنة الماضي إلى وقت زمن التكلم بخلاف "لم" فإنها لا تفيده[2]

وثانيهــا : أن الفعل بعدها يجــوز حذفــه نحــو : شــارفت البلــد ولَمّــا . [3] أي : ولَمّــا أدخلها ، ولا يجوز حذفه بعد " لم" .

وثالثهــا : أن " لمــا " لــا تجــامع أدوات الشــرط بخلــاف "لــم" فإنهــا تجتمــع معهــا نحو : إن لم[4] ، ولو لم .

(ولام الأمر ، و"لا" في النهي) وهمــا (للطلب) أي طلــب حصــول الفعــل فــي لــام الأمر ، وطلب (٧٣ / ب) الترك في "لاء" النهي .

---

(١) انظر : ابن الناظم على الألفيــة ٦٩٣ ، وفــي الأشــباه والنظــائر فــي النحــو ٢٦٧ : " (لــم) لنفــي الماضي مطلقا ، أي بغير "قد" ، و"لما" لنفي الماضي المقترن بـــ " قد " ... " .

(٢) وقد اجتمع النفي بهما في قوله الله تعالى ﴿ قَالَــتِ الــأَعْرَابِ ءَامَنّــا قُــل لّــمْ تُؤْمِنُــوا ولَكِــنْ قُولُــوا أَسْلَمْنَا ولَمّا يَدْخُلِ الإيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ الحجرات / ١٤ .

(٣) ومنه قول الشاعر :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا ... فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ (وافر)

أي : ولما أكن بدءا قبل ذلك ، أي : سيدا . انظر : المغني ٢٧٨ .

(٤) في التنزيل : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ المائدة / ٦٧ . ذكر ابــن هشــام هــذه الوجــوه الثلاثــة ، وزاد وجهــين آخرين هما : أن منفي "لما" متوقع ثبوته بخلاف منفي "لم" ، وأن منفــي "لمــا" لــا يكــون قريبــا مــن الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي "لم" ، تقول : لم يكن زيد في العــام الماضــي مقيمــا ، ولــا يجــوز " لما يكن " ، وذكرابن هشام أن علة هذه الأحكــام كلهــا أن "لــم" لنفــي "فعــل " و"لمــا" لنفــي" قــد فعل" . انظر : المغني ٢٧٧ ، ٢٧٨

فيدخل بسبب زيادة قوله " للطلب " لام الدعاء [1] نحو : ليغفرْ لنا الله (وأحد عشر منها) أي الخمس عشرة (تجزم فعلين) الأول منهما يسمى فعل الشرط ، والثاني فعل الجزاء، ولا تجزمهما إلا (إن كانا مضارعين) وكان الثاني بغير "فاء " كما ستعلمه ـ إن شاء الله تعالى ـ في آخر بحث المعمول بالأصالة ، و (تسمى) هذه الإحدى عشرة [2] كلمة (كَلِم المجازاة) من إضافة السبب إلى المسبب [3] ؛ لأن هذه الكلمات هي السبب في جعل الجزاء للشرط (وهي) أي كلم المجازاة (إن) وهي (للشرط والجزاء) وهذا ـ أعني قوله "إن" ، وما عطف عليه ـ خبرٌ للمبتدأ الذي هو لفظة "هي" ، من باب " السّكَنْجَبِينُ [4] خلٌّ وعسلٌ وماء " ، وإنما كان عملها الجزم لأنها مختصة بالفعل ، فعملت ما يختص به ، نحو : ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [5] (وحيثما) كما في قوله :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً .... [6]

---

(١) هي لام الأمر لكنها ترد في مقام الدعاء . قال ابن الناظم :" أما لام الأمر فهي اللام المكسورة الدخلة على المضارع في مقام الأمر والدعاء : نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق / ٧] وقوله تعالى :﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف / ٧٧] ويختار تسكينها بعد الواو والفاء " . شرح الألفية ٦٨٩ ، وأما ما عبر به الشارح من قوله " لام الدعاء " فهو تعبير الرضي في شرح الكافية ٤ / ٨٦ ، وذهب المرادى إلى أن الأولى أن يقال : لام الطلب ، ليشمل الأمر والدعاء ، وكذلك يقال :" لا" الطلبية ليشمل النهي والدعاء كما في قوله تعالى ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾ البقرة / ٢٨٦ . انظر الجني الداني ١١٠ ، ٣٠٠ .

(٢) في الأصل : الأحد عشر .

(٣) في الأصل : من إضافة المسبب إلى السبب .

(٤) " السكنجبين " كلمة فارسية تعني الشراب المتخذ من حامض وحلو . انظر : معجم الألفاظ الفارسية المعربة ٩٢ ط مكتبة لبنان ١٩٩٠م . والشارح يعني أن الخبر وإن كان متعددا في اللفظ فهو في معنى المفرد. فالحامض والحلو بمعنى "مر" انظر ابن الناظم على الألفية ١٢٦ ، والرضي على الكافية ١ / ١٧ .

(٥) من الآية ٣٨ من سورة الأنفال .

(٦) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله . وتمامه :

.... فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وهومن شواهد ابن الناظم على الألفية ٦٩٥ ، والمغني ١٤١ ، والأشموني ٤ / ١١ ، والتصريح ٢ / ٢٤٨ ، والغابر : الباقي والماضي ، فهو من الأضداد ، والمراد الأول . انظر العيني على الأشموني ٤ /١١ ، والشاهد في " حيثما" حيث جزم الفعلين .

(وأين) نحو قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوتُ ﴾(١) (وأَنَّى) نحو قولك : أنى تجلسْ أجلسْ (٢) ، وهذه الثلاثة (للمكان ، وإِذْ ما) (٧٤ / أ) نحو قوله :

إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُل لَّهُ   حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ (٣)

(وإِذَا مَا) (٤) نحو قوله :

إِذَا مَا تَرَيْنِي الْيَوْمْ أُزْجِي ظَعِينَتِي   أُصَعِّدُ سَيْرِي فِي الْبِلاَدِ وَأُفْرِعُ (٥)

(ومتى) نحو قوله :

أَنَا ابْنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعِ الثَّنَـايَا   مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْـرِفُونِي (٦)

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٢) منه قول الشاعر : خَلِيلَيَّ أَنّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا   أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ (طويل)

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٠ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو العباس بن مرداس في الكتاب ٣ / ٥٧ ، وفيه " إذ ما أتيت " مكان " إذ ما دخلت " ، وهو في : المقتضب ٢ / ٤٧ ، والمفصل ١٧١ ، والمقتصد ٢ / ١١١٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥٨١ ، والشاهد فيه المجازاة بإذما بدليل وقوع الفاء في الجواب وهو " فقل له " .

(٤) لم يعد سيبويه (إذا ما) فيما يجازى به . انظر الكتاب ٣ / ٥٦ ، وقال الرضي :" تجزم (حيث) مع (ما) دون (إذا) ..". شرح الكافية ٤ / ٩٤ وأجاز ابن يعيش الجزم بها حيث قال: " وتقول في (إذا ما) : إذا ما تأتني أحسنْ إليك ". شرح المفصل ٧ / ٤٧ ، ونُسِب الجزم بها إلى الأخفش في النكت الحسان ١٥٢

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام السلولي في الكتاب ٣ / ٥٧ ، وبعده :

فَإِنّي مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا   رِجَالِى فَهُمٌ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ

وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٧ / ٤٧ ، والرضي على الكافية ٤ / ٩٣ ، والأزهية ٩٨ ، والأصول ٢ / ١٦٠ ، وهذه المصادر روته (إذْما) على أنه من المجازاة بـ (إذما) وليس بـ (إذا ما) ، وعلى ما ذكره الشارح من رواية البيت : " إذا ما " تكون " فعولن" التي في صدر البيت صحيحة ؛ وعلى رواية من ذكره : " إِذْ مَا " تكون " فَعُولُنْ " في أول البيت قد دخلها الخَرْمُ ، وهو حذف المتحرك الأول من الوتد المجموع فتصير " فَعُولُنْ " : " فَعْلُـنْ " ، ويسمى المخروم في هذه الحالة "أثلم" وهو قبيح ، كما ذكر السكاكي في مفتاح العلوم ٢٧٨ . والظعينة هي المرأة مادامت في الهودج ، وصعد تصعيدا : انحدر بخلاف الصعود فإنه الارتفاع ، وأفرع : صعد وارتفع . ويروى : " أزجي مطيتي " ، والشاهد فيه : " إذا ما " حيث وقعت شرطا بدليل اقتران جوابها بالفاء في البيت الثاني المذكور في الهامش .

(٦) من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، وانظر : إصلاح الخلل لابن السيد ٢٧٦ ، وعلل النحو لابن الوراق ٤٦٧ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ٦١ ، والمغني ١٦٦ ، ٣٢٧ ، ٥٨٩ . والشاهد فيه (متى) حيث جاءت اسم شرط .

وهذه الثلاثة (للزمان ، ومهما) نحو قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ (١) (وما) نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ (٢) (ومَنْ) نحو : من تضربْ أضربْ (٣)(وأَيّ) نحو قوله تعالى : ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٤)

تنبيه : اعلم أن من أدوات الشرط ما هو حرف بالاتفاق وهو "إن" ، وهي أم الباب (٥) ؛ فلذا قدمها المصنف في الذكر ، ومنها ما هو حرف على الخلاف ، وهو " إذ ما " فهي عند سيبويه (٦) حرف بمعنى "إن" الشرطية ، فإذا قلت : إذ ما تقم أقم كان المعنى عنده : إن تقم أقم .

وعند المبرد (٧)، وابن السراج (٨) هي ظرف زمان ؛ لأن أصلها "إذا " الظرفية وكفها عن طلب الإضافة "ما " ، والمعنى عندهما في المثال : متى تقم أقم وهذا هو الحق ولذا ترى المصنف عَدّها مع "إذْ مَا " و "متى " اللتين هما للزمان .

---

(١) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

(٣) ونحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ النساء / ١٢٣ .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) في الكتاب ٣ / ٦٣ :" وزعم الخليل أن (إنْ) هي أم حروف الجزاء ، فسألته : لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة " .

(٦) انظر : الكتاب ٣ / ٥٦ ، ٥٧ ، والرضي على الكافية ٤ / ٩٢ .

(٧) في المقتضب ٢ / ٤٦ : " ولا يكون الجزاء في "إذ" ، ولا في "حيث" بغير "ما" لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال ، وإذا زدت على كل واحد منها "ما " منعتا الإضافة فعملتا ".

(٨) انظر : الأصول لابن السراج ٢ / ١٥٩ ، وابن السراج هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ، أخذ النحو عن المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه وأخذ عنه الزجاجي والفارسي ، له مصنفات منها : الأصول في النحو ، والموجز ، وشرح الكتاب . توفي سنة ٣١٦ هـ . انظر : إنباه الرواة ٣ / ١٤٥ وطبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة ١١٥ ،١١٦ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢ .

ومنها ما هو اسم على الأصح ، وهو " مهما " فهي عند (٧٤ / ب) الجمهور اسم [١] ، وعند السهيلي [٢] هي حرف [٣] ، ومنها ما هو اسم بالاتفاق وهو "مَنْ " ، و"مَا " ، و"متى " ، و"أين " ، و"أَنّى " ، و"أَيّان" [٤] ، و" حيثما " .

ثم هي ــ أعني أدوات الشرط ــ من حيث دخول " ما " عليها وعدمه على ثلاثة أقسام :

<u>القسم الأول</u> : مالا يعمل إلا بها ، وهو "حيث " ، و"ما " فيها كافة لها عن طلب الإضافة ، وإنما لزمتها "ما " هذه ؛ لأنها إذا لم تكن مضافة كانت مبهمة وحينئذ تشبه "إن" الشرطية المحتملة للوجود والعدم فيحسن تضمنها معناها ، و " إذْ " ، و" ما " فيها ــ أيضا ــ كافة عن طلب الإضافة [٥] كما مر .

<u>والقسم الثاني</u> : ما يعمل بها وبدونها فلا تلزمه كما في القسم الأول وهو " متى" و" أين " . و"ما " الداخلة عليهما ــ وإن كانت زائدة ــ فائدتها زيادة الإبهام المطلوب في أدوات الشرط ليتحقق مشابهة "إن" ، وإنما ذكرهما المصنف بدون "ما" لينبه على أنهما إذا كانا معها يعملان بطريق الأولوية كما علمت من زيادة الإبهام الحاصل به .

<u>والقسم الثالث</u> : ما لا يجوز دخول "ما "عليه أصلاً، وهو ماعدا القسمين الأولين[٦].

---

(١) في المغني ٣٢٣ : " (مهما) اسم لعود الضمير إليها في ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف / ١٣٢] " .

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلي الأندلسي . كان نحويا عالما باللغة والتفسير والحديث ، والقراءات ، واسع المعرفة ، غزير العلم . من مصنفاته : نتائج الفكر والأمالي والروض الأنف في السيرة ، وغيرها توفي سنة ٥٨١ هـ . انظر: البغية ٢ / ٨١

(٣) انظر رأي السهيلي في الجنى الداني ٦١١ ، والهمع ٢ / ٥٤٨ .

(٤) لم يَعد قوم (أيان) مع أدوات الشرط منهم سيبويه وابن الحاجب . انظر : الكتاب ٣ / ٥٦ ، والكافية بشرح الرضي ٤ / ٨٢ ، ولم يذكرها الماتن هنا تبعا لهؤلاء ، وذهب آخرون إلى المجازاة بها وتبعهم الشارح هنا ، ومن هؤلاء الشيخ أبو حيان حيث قال :" والجزم بها محفوظ خلافا لمن زعم أن الجزم بها غير محفوظ " . الارتشاف ٤ / ١٨٦٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ٥٣ والأصول ٢ / ١٥٩ .

(٦) يعني : "إن" ، و"من" ، و"ما" و"أنى " ، و"مهما" ، و"أيان" ، و"أي" ، وقصر الأشمونى هذا القسم على أربعة منها وهي : "من"، و "ما"، و " مهما"، و"أنى" ، انظر : الأشمونى على الألفية ٤ / ١٣ ، وما قاله الأشموني هو الصحيح ؛ لأن "إن" ، و "أي" ،و"أيان"من القسم الثاني كما ذكر المحقق الرضي انظر : شرح الكافية ٤ / ٩٥ ، ومن أمثلة لحوق "ما" بأي قوله تعالى: ﴿ أَيًّامَّاتَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾الإسراء/١١٠

وإنما لم يتعرض المصنف لــ " كيفما " ، و " إذا " بدون "ما " بالذكر (٧٥ / أ) ؛ لأنهما لا يجزمان المضارع إلا على طريق الشذوذ ، وفي الضرورة عند البصريين[١]. وأما الكوفيون [٢] فإنهم يجزمون بهما في السعة أيضا ، وكلامه على المذهب الراجح ، وهو مذهب البصريين . ومما سُمِع الجزمُ فيه بـــ " إذا " البيت المشهور ، وهو قوله :

وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ [٣]

قال بعض الكمل [٤] : وأما " كيفما " فلم أظفر بشاهد على وقوعها جازمة .

[إضمار "إِنْ" الشرطية]

(ويجوز إضمار "إن") لما مر أنها الأصل في الباب[٥] (خاصة) يعني أنه لا يجوزأن يضمرغيرها من أدوات الشرط والجزاء ، لكن ليس إضمارها على إطلاقه بل هو مشروط بشرطين أشار إليهما بالمثال في قوله :

---

(١) البصريون لا يجيزون الجزم بـــ" كيف" لمخالفتها لأدوات الشروط في وجوب موافقـــة جوابهـــا لشـــرطها فيجازى بها عندهم معنى لا عملا . قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع . فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ؛ لأن معناها : على أي حال تكـــن أكن " . الكتاب ٣ / ٦٠ . أما (إذا) فمنعوا الجزم بها ؛ لأنها تدل على وقت بعينه وحـــرف الشـــرط مبني على الإبهام في الأوقات وغيرها. قال في الكتاب ٣ / ٦٠ : " ألا ترى أنك لو قلت : آتييك إذا احمر البسر ، كان حسناً ، ولو قلت : آتيك إن احمر البسر كان قبيحاً ، فــ (إن) أبدا مبهمة ، وكذلك حـــروف الجزاء " .

(٢) وافق قطرب ــ وهو من البصريين ــ الكوفيين في جواز الجزم بـــ "كيف" سواء لحقتها (ما) أم لم تلحقها ، ففي الارتشاف ٤ / ١٨٦٨ :" والجمهور على أنه لا يجزم بـــ "كيف" خلافا للكـــوفيين وقطـــرب " . وانظر : الهمع ٢ / ٥٥٠ ، وحولية كلية اللغة العربية بالقاهرة بحـــث " مـــن نحـــاة البصـــرة قطـــرب " للدكتور / محمد سعيد محمد سعيد ، العدد الثاني ١٤٠٤ هـــ ــــ ١٩٨٤ م . والإنصـــاف مســـألة ٩١ ، وقال المرادى في (إذا) : " وأجاز الكوفيون الجزم بـــ (إذا) مطلقا " الجنى الداني ٣٦٨ .

(٣) البيت من الكامل وهو للنمربن تولب في شواهد المغني للسيوطي ١ / ٣٩٤ ، وانظر : شـــرح التســـهيل لابن مالك ٢ / ٢١٢ والجنى الداني ٣٦٧ ، والنكت الحسان ١٥١ . والرغائب جمـــع رغيبـــة ، وهـــي العطاء الكثير ، والشاهد فيه الجزم بإذا ، وهو ضرورة عند البصريين .

(٤) هو الشيخ حسن الكفراوي ، وعبارته في شرحه على الأجرومية ٥٥ : " كيفما، وأصلها موضوعة للدلالة على الحال ، ثم ضمنت معنى الشرط ، فجزمت عند الكوفيين ، ومنعه البصريون ، ولم يوجد لها شـــاهد من كلام العرب بعد الفحص الشديد ، وإنما ذكروا لها مثالاً بطريق القياس نحو: كيفما تجلس أجلس" .

(٥) انظر : النص المحقق ٢٥٤ .

(فيجـزم المضـارع بهـا نحـو : زرنـي أكرمْـك) [١] **الأول منهما** : أن يكـــون قبلها أحد الأشياء الستة المتقدم ذكرها عند الفـاء والـواو اللتـين ينصـب الفعـل بعـدهما بـ "أن" مضمرة ، وهي : الـأمر ، والتمنـي [٢]، والاسـتفهام ، والعـرض ، وأما النفي فإنه لا يجزم الفعل بعده بأن مضمرة كما يتضح لـك ، وكذا النهي إلـا فـي صـورة لـم يجانسه فيها المقدر في السلب نحو : لـا تـدنُ مـن (٧٥ / ب) الأسـد يأكلـك[٣] فإنـه في هذه الصورة لابد أن يقدر الشرط مغايرا للنهي في السـلب ، وإلـا لـم يسـتقم المعنـى فيكون التقدير: إن تدن من الأسد يأكلك ، ولـا يجـوز أن يكـون التقـدير : إن لـا تـدن من الأسد ؛ لفساد المعنى ، ففي مثلها يجوز أن تضمر "إن" بعد النهي .

وأما في صورة ما إذا جاز أن يساويه لم يجز عند الجمهور [٤] ، والكسـائى[٥] أجـاز المسألة في الوجهين بناء على وضوح المعنى في مثله . فافهم .

---

(١) هذا ما عليه أكثر المتأخرين ، فتقدير المثال عندهم : زرني إن تزرنـي أكرمـك ، وهـو اختيـار أبـي حيان حيث قال :" ... أنه مجزوم بشرط مقـدر قبلهـا دل عليـه مـا قبلـه ، وهـو الـذي نختـاره". الارتشاف ٤ / ١٦٨٤ .

وفي الجازم هنا ثلاثة مذاهب أخرى :

أحـدها : أن الأمر والنهي وبقية الأشياء الستة ضمنت معنى الجزم ، فالأمر " زرني" ضمن معنى " إن تزرني " ، وهذا ما عليه سيبويه . انظر الكتاب ٣ / ٩٨ ، وبه قال ابن مالك . ففي التسهيل ٢٣٢ :" وتنفرد الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها بما قبلها لما فيـه مـن معنى الشرط لا بإن مضمرة خلافا لزاعمي ذلك " .

الثانـي : أن هذه الأشياء الستة نابت مناب الشرط ، وهو مذهب الفارسي . انظر : المسائل المنثورة ١٥٦ .

الثالـث : أنه مجزوم بلام مقدرة . حكاه السيوطي عن بعضهم في الهمع ، ٣٩٩ .

(٢) في الأصل : التحضيض ، وهو تحريف .

(٣) ماذهب إليه الشارح في تقدير هذا المثال هو مـذهب الكسـائي ، فإنـه أجـاز فـي : "لـاتكفرْ تـدخل النار" جزم الجواب علي تقدير : إن تكفر تدخل النـار ، وقـال الرضـي : " ولـيس ماذهـب إليـه ببعيـد لو ساعده نقل " .

(٤) وذلك لأنه يجب ـ عندهم ـ أن يكون المقدر مثل المظهـر نفيـا أو إثباتـا . قـال سـيبويه : " فـإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك ، فهو قبيح إن جزمـت ، ولـيس وجـه كلـام النـاس؛ لأنـك لـا تريـد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلـت : لـا تـدن منـه فإنـه يأكلـك " الكتاب ٣ / ٩٧ . أما إن قلت : لا تدنُ من الأسد تسلمْ ، فالجواب يجـزم عنـدهم لصـحة أن تقـول : إلـا تدنُ من الأسد تسلمْ . انظر : المقتضب ٢ / ١٢٣ .

(٥) انظر رأيه فى ابن الناظم على الألفية ٦٨٤ ، والارتشاف ١٦٨٥/٤ .

وإنما اشترط في إضمارها أن تكون بعد الأشياء المذكورة ؛ لما في هذه الأشياء من معنى الطلب (١) ، ولابد في المطلوب أن يكون مقصودا لذاته أو لغرض آخر ، فإذا ذكر بعد هذه الأشياء ما يصلح أن يكون غرضا مترتبا عليها علم أنها أسباب لتلك الأغراض ، وهذا معنى الشرط والجزاء ، فلذلك تقدر "إن" الشرطية بعدها بخلاف الخبر المحض ، فإنه لايلزم أن يكون لغرض خارج عنه ، فمتى[ورد الخبر] (٢) حمله السامعُ على أن المتكلم قصد إفادة مضمونه لا لأجل أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره (٧٦ / أ) ؛ إذ يخبر (٣) بشيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود للمخبر ألبتة ، فلو أتى بعده ما يصلح أن يكون جزاءً (٤) لمضمونه لم يتبادرإلى الفهم أنه جزاؤه (٥) ، ومن ثم لم يجز الجزم بعد النفي ؛ لأنه خبر محض لا طلب فيه .

<u>والثاني من الشرطين</u> لإضمار " إن" إرادة السببية (٦) أي : سببية الأول للثاني حتى أنها لو لم تكن مرادة لم يجزم الفعل بها ، بل يكون مرفوعا على أنه صفة نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٧) أي : ذرهم في حالة كونهم على هذه الصفة .

---

(١) قال ابن يعيش : " وهذه الأشياء إنما أضمر حرف الشرط بعدها ؛ لأنها تغني عن ذكره ويكتفي بذكرها عن ذكره ، إذ كانت غير واجبة ، وصار الثاني مضمون الوجود إذا وجد الأول فلذلك قال الخليل : هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) ولذلك اتجزم الجواب" شرح المفصل ٧ / ٤٩

(٢) إضافة من الرضى على الكافية ٢٢١/٤ .

(٣) في الأصل : لا يخبر ، والتصحيح من الرضى على الكافية ٢٢١/٤.

(٤) في الأصل : خبرا ، والتصويب من الرضى على الكافية ١٢١/٤.

(٥) في الأصل : خبر .

(٦) انظر : الكافية لابن الحاجب بشرح الرضي ٤ / ١٢١ ، والمفصل ٢٥٣ .

(٧) من الآية ٩١ من سورة الأنعام ، وتمثيل الشارح بهذه الآية على أن (يلعبون) صفة غير صواب، لأن (يلعبون) حال من الضمير في (ذرهم) . انظر : ابن يعيش على المفصل ٧ / ٥١ والرضي على الكافية ٤ / ١٢٣ ، وأما التمثيل بالمضارع المرفوع الواقع صفة فهو كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لَي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ مريم / ٥ ، ٦ . انظر : المفصل ٢٥٣ ، وقد يكون المضارع مرفوعا على الاستئناف ، وذلك نحو قول الأخطل :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُو نزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ (البسيط)

قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ٥١ : " والشاهد رفع " نزاولها" على القطع والاستئناف ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز ". وانظر : الكتاب ٣ / ٩٦ .

[الْعَامِلُ الْقِيَاسِيٌّ]

ولما أنهى المصنف الكلام على العامل السماعي بجميع أنواعه ، شرع ــ الآن ــ يتكلم على العامل القياسي فقال : (والعامل القياسي ما) أي : عامل (لا يتوقف إعماله بخصوصه على السماع من أهل اللغة ، بل يمكن أن يُذكر في عمله قاعدة) أي: قضية (كلية) يعرف منها أحكام جزئيات بأن يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى ، وتلك القاعدة كبرى (موضوعها غير محصور) الإفراد بعدد .

واحترز بهذا القيد عن حروف الجر ، فإنها وإن كانت يمكن أن يذكر في عملها قاعدة كلية بأن يقال مثلاً : كل حرف جر يجر الاسم الذي دخل عليه ، لكن لا يمكن أن يكون موضوعها (٧٦ / ب) غير محصور ؛ لأن حروف الجر محصورة وهي العشرون التي عَدّها .

(ولا يضرُّهُ) أي : العامل القياسي في كونه قياسيا (كون صيغته سماعية نحو: كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فإن الصفة المشبهة ، وإن كانت صيغتها سماعية[1] لا تضر[2] بكون عملها قياسيا ؛ إذ لا مانع من أن تكون صيغة الشيء سماعية ، وعمله قياسيٌّ [3].

وإنما حكم المصنف على صيغة الصفة المشبهة بأنها سماعية مع أنهم قد قالوا [4] : إن الصفة المشبهة من الألوان والعيوب الظاهرة على وزن " أفعل" كأبيض وأسود ، وأعرج ، وأعور ؛ نظراً إلى غالب موادها ؛ إذ الحكم للغالب كما هو معلوم ؛ لأن قواعد الفن [5] أغلبية .

---

(١) قال ابن الحاجب :" وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كـ : " حَسَن " ، و" صَعْب" , وتعمل عمل فعلها . " الكافية بشرح الرضي ٣ / ٥٠١ .

(٢) في الأصل : لا يضر ، وهو تصحيف .

(٣) انظر: نتائج الأفكار (قسم العامل) ٩٤ .

(٤) قال الرضي : " وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية ... على وزن أفعل " . شرح الكافية ٤ / ٥٠١ .

(٥) يعني: علم النحو .

[أنواع العامل القياسي تسعة أولها : الفعل]

(وهو) أي: العامل القياسي (تسعة) عوامل بالاستقراء (الأول) منها (الفعل) مطلقا ، وقدمه على سائرها ؛ لأنه الأصل ، والبواقي إنما عملت بالحمل عليه بسبب مشابهته على ما سيجئ ــ إن شاء الله تعالى ــ (فكل فعل) سواء كان متعدياً أو لازماً ، تاماً أو ناقصاً ، متصرفاً أو جامداً ، معلوماً أو مجهولاً ، فإنه من حيث هو (يرفع) معمولاً واحداً ، يسمى فاعلاً [١] ، أو نائباً ، أو اسماً [٢]؛ لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعاً (وينصب(٧٧ / أ) معمولاتٍ كثيرةً) مثل المفاعيل الخمسة ، والخبر ، والحال ، وغير ذلك مما لا يحتاج إلى عدة (ويجوز تقديم منصوبه) أي : الفعل مطلقا (عليه) لأنه عامل قوي فيؤثر في المتقدم عليه وأما ما يجئ من عدم جوزا التقديم فهو كالاستثناء وإنما خص المنصوب بالذكر؛ إذ المرفوع لا يجوز تقديمه ؛ لأنه يلتبس ــ حينئذ ــ بالمبتدأ [٣] .

(وهو) أي الفعل مطلقا (على نوعين) النوع الأول (لازم ، و) الثاني (متعد) وهذا الحصر بطريق الاستقراء (فاللازم) منه (ما) أي فعل (يتم فهمه) أي فهم معناه الموضوع هو له ، فهو من إضافة المصدر إلى المفعول ؛ لأن الفعل هو المفهوم (بغير ما) أي : الذي ، أو المنصوب (وقع عليه الفعل نحو: قعد زيد) فإن " قعد" لا يتوقف فهم معناه على شيء يتعلق به قعود القاعد (ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر) فلا يقال : مررت زيداً – مثلاً– بل بزيد ؛ لعدم اقتضائه إياه بدونه ، ومن علاماته ــ أيضا ــ أنه لا يتجاوز فاعله كما في مثال المتن ، فإن القعود فعل "زيد" ، وهو لم يتجاوزه إلى غيره .

---

(١) ذهب خلف الأحمر ــ وهو من الكوفيين ــ إلى أن العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل قال في التسهيل ٧٥ :" وليس رافعهُ الإسنادَ خلافاً لخلف " ، ونسب السيوطي هذا الرأي إلى هشام الضرير ، وهو من الكوفيين – أيضا ــ ورده بأنه لا يعدل إلى العامل المعنوي إلا إذا تعذر اللفظي وهو هنا موجود . انظر : الهمع ١ / ٥٧٦ .

(٢) وذلك إذا كان الفعل ناقصا ، نحو : كان وأخواتها .

(٣) هذا عند البصريين ، " وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته . انظر: الهم ١ / ٥٧٦ ومذهب البصريين أقوى ؛ لأن الفعل وفاعله كالكلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وسيتناول الشارح هذه المسألة بالتفصيل في ص ٤٠٧ وما بعدها .

[أَفْعَال المـَدْحِ والذّمِّ]

(فمنـه) أي مــن اللـــازم ، لصـــدق الحـــد عليهـــا (أفعال المدح والـذم) وسميت بهذا الاسم لأن كـل واحـد منهـا يشـتمل علـى أحـدهما (وهـي) أي : أفعـال المدح والذم (٧٧/ب) (نِعْم) وهي(للمدح ، وبِئْس) وهي (للذم) .

اعلم أن ما ذهب إليه المصـنف مـن كـون " نعـم " ، و "بـئس" فعلـين مـذهب البصريين[١] والكسائى من الكوفيين[٢] ، وهـو الـراجح المختـار ، ولـذا عَـوّل عليـه ، ودليلهم على ذلك أمور منها : اتصـال تـاء التأنيـث السـاكنة بهمـا كمـا فـي : نعمـت وبئست المرأةُ هنـدٌ [٣] .

وأمـا مـذهب الكـوفيين [٤]، والفـراء [٥] أنهمـا اسـمان [٦]، ودلـيلهم عليـه أمران [٧] :

أحدهما : دخول حرف النداء عليهما في نحو قولهم : "يَا نِعْـمَ الْمَـوْلَى ، ويَـا نِعْـمَ النصـيرُ" ، ورُدّ بأن حرف النداء هنا ليس داخلا على "نعم" بل على منادى محذوف ، والتقدير : يا ربنا نعم المولى أنت ، ونعم النصير أنت ، ومثله كثير .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٦٦ ، والمقتضب ١ / ١٣٨ ، والأصول ١ / ١١١ .

(٢) انظر : الإنصاف ١ / ٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ .

(٣) انظر : ابن الناظم على الألفية ٤٦٧ ، ومن أدلتهم – أيضا – علـى أنهمـا فعلـان اتصـال الضـمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف في لغة حكاهـا الكسـائى وهـي قـولهم : " نعمـا رجلين ، ونعموا رجالا " ، وقد رفعا مع ذلـك المظهـر فـي نحـو : "نعـم الرجـل " والمضـمر فـي نحو " نعم رجلا زيد" . انظر : الأنصاف ١ / ١٠٤ .

(٤) لو قال : أكثر الكوفيين لكان أدق . قال ابن مالك :" وزعم الفـراء وأكثـر الكـوفيين أنهمـا اسـمان " . شرح التسهيل ٣ / ٥ ، وانظر ابن الناظم على الألفية ٤٦٧ .

(٥) في الأصل : والفراء من البصريين . وانظـر رأيــه فــي معــاني القـرآن ٢ / ١٤١ ، والفـراء هـو أبو زكريا يحي بن زياد من أصل فارسي ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هــ ، أخـذ عـن الكسـائى وغيـره . من مؤلفاته : معاني القرآن ، ولمـذكر والمؤنـث ، والمصـادر فـي القـرآن . تـوفي سـنة ٢٠٧ هـ . انظر : تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ ، ونزهة الألباء ٩٨ ، والبغية ٢ / ٢٣٣

(٦) في الأصل : اسمين .

(٧) في الأصل : أمرين . انظر : هذين الأمرين وغيرهما في التبيين للعكبري ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

وقد ورد بــه القــرآن فــي قولــه تعــالى : ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا ﴾ [1] أي: يــا قــومي اسجدوا .

<u>والثاني</u> : دخول حرف الجر عليهمــا فــي نحــو قولــه : " واللهِ مَا هِيَ بِنعمَ الولدُ نَصْرُها بُكَاءٌ ، وبرُّهَا سَرِقَةٌ " [2] ، وفــي قــول الــآخر : " نِعْمَ السيرُ عَلَى بِئْسَ الْعِيرُ " [3] ، ورُدّ بأن دخول حرف الجر على الحكاية يعنــي أنــه دخــل علــى "نعــم" الذي هو اسم لنعم ، وكذلك في " بئس " مثله [4] .

(وشرطهما) أي : شــرط عملهــا فــي الفاعــل (أن يكون الفاعل معرفا باللام) وقد اختــلف النحاة فيها ، فمنهم من قال : إنها للجنس [5] لأمرين :

<u>أحدهما :</u> (٧٨ / أ) أنه لمــا كــان الغــرض المبالغــة فــي إثبــات المــدح للمدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛ إذ الــأبلغ فــي إثبــات الشــيء للشــيء جعله للجنس الذي هو منهم حتى لا يتوهم كونه طارئا عليه [6] .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . وهذه قراءة الكسائى و رويــس وأبــي جعفــر ، وقــرأ البــاقون ألــا يسجدوا ، بتشديد لام (ألا) . انظر : الإتحاف ٣٣٦ ، والسبعة لابن مجاهد ٤٨ .

(٢) هــذا القــول الفــراء . وســببه أن أعرابيــا بشــر بمولــودة فقيــل لــه ذلــك . انظــر : الإنصــاف ١/ ٩٨ ، ٩٩ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ ، والتصريح ٢ / ٩٤ .

(٤) وفي ابن الناظم على الألفية٤٦٨،٤٦٧ :" ولا حجة فيمــا أوردوه ؛ لجــواز أن يكــون دخــول حــرف الجر في " بنعم الولد" ، و" على بئس العير " كدخوله على "نام" في قوله القائل :

عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ [رجز]

تقديره : ما ليلي بليل نام صاحبُه ، ثم حــذف الموصــوف ، وأقيمــت صــفته مقامــة فجــرى عليــه حكمه ، وهكذا ما نحن بصدده ، كان أصله : مــا هــي بولــد نعــم الولــد ، ونعــم الســير علىعيــر بئس العير " . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ ، ٦ ، والتبيين ٢٧٩ .

(٥) قال بذلك المبرد في المقتضب ٢ / ١٣٩ ، والفارســي فــي الإيضــاح العضــدي ٨٥ ، والشــيخ عبــد القاهر في المقتصد ١ / ٣٦٣ ، والسكاكي في مفتاح العلوم ١٥٩ ، و

(٦) في الكتاب ١ / ١٧٧ : " إذا قلت : عبد الله نعم الرجــل ، فإنمــا تريــد أن تجعلــه مــن أمــة كلهــم صالح ، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه في الصلاح بعد نعم " .

<u>وثانيهما :</u> أنهم لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى جنسه ، و[وردّ][1] بأنه لو كانت اللام للجنس كما زعمتم ، لما جاز تثنية الفاعل وجمعه ؛ لأن اسم الجنس لا يثنى ولا يجمع مع أنه قد سمع : نعم الرجلان أخواك [2] ، ونعم الرجال إخوتك [3] .

ومنهم من قال : إنها للعهد [4] ، واعترض[5] ــ أيضا ــ بأنها لو كانت للعهد لجاز أن يقع سائر المعارف فاعلا لها ، فيجوز أن يقال : نعم أنت زيد ، وبئس هذا عمرو ونعم هو بكر ، وذلك غير جائز بالاتفاق .

وأجيب عنه [6] بأنا إنما جوزناه معرفا بلام العهد ؛ لأن المعرف بها مبهم باعتبار الوجود والذات ، إذ هو منقول عن الجنس إلى المعهود في الذهن ولا إبهام في سائر المعارف بالذات .

---

(١) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٢) في الأصل : أخويك ، وهوتحريف .

(٣) رَدّ بذلك ابن الحاجب حيث قال في شرح كافيته ٣ / ٩٣٠ :" توهم كثير من النحويين أنه للعموم ، وليس الأمر على ذلك ؛ إذ لا يفسر العموم بالواحد، ولا يثني ولا يجمع ، ولما فسر هذا بالواحد وثني وجمع دل على أنه ليس للعموم " . وأجاب القائلون بالجنس والعموم بأن المعنى عند تثنيته وجمعه أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين ، ورجالا ورجالا . انظر : الأشمونى على الألفية ٣ / ٣٠ .

(٤) أي : العهد الذهني . قال الأندلسى : " إنها للمعهود في الذهن كالتي في قولك : اشتر اللحم ، فإنك لا تريد لحما معهودا في الخارج بل في الذهن " . المباحث الكاملية شرح الجزوليةللأندلسي ٦٤٣ ، رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد/ د حمدي عبد الحميد المقدم سنة ١٩٧٦ م . وبهذا قال ابن الحاجب ــ أيضا ــ في شرح كافيته ٣ / ٣٩٠ ، وذهب بعضهم إلى أن اللام للجنس على سبيل الادعاء والمبالغة بمعنى أن يكون "زيد" هو جنس الرجل ؛ لكونه جامعا لجميع كمالات هذا الجنس كما يقال : أنت الرجل كل الرجل . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠ والرشاد في شرح الإرشاد للبسطامي ٢٧١/٢ ، وذهب ابن مُلْكون والجواليقي إلى أن اللام للعهد الخارجي . انظر : الارتشاف ٤/ ٢٠٤٣ ، والهمع ٣ / ٢٨ .

(٥) المعترض هو الشيخ عبد القاهر الجرجاني . انظر : المقتصد ١ / ٣٦٣ .

(٦) المجيب هو ابن الحاجب . انظر: شرحه للمقدمة الكافية ٣ / ٩٣٠ .

(أو) يكـــون الفاعـــل (مضافا إليه) أي إلـــى المعـــرف باللـــام (أو) يكـــون (مضمرا مميزا بنكرة) وإنما أوجبوا أن يكون فاعلها أحد هـذه الثلاثـة [1] المـذكورة[2] لأنها مبهمة ، فأرادوا إبهام الممدوح أولاً ، ثم تفسـيره ثانيـاً بالمخصـوص حتـى يكـون أوقع في النفس [3]، وهذا مـع مـا تقـدم مـن قولنـا (٧٨ / ب) " وأجيـب عنـه بأنـا جوزناه مع العهد إلخ " ، يؤيـد قـول مـن قـال : إن اللـام للجـنس ؛ إذ الإبهـام فيهـا أوضح منه في لام العهد تأمل . وكأن المصنف – رحمه الله- لـم يتـرجح عنـده شـيء مـن القـولين ، ولـذا أطلـق (ويذكر بعد ذلك) الفاعـل الموصـوف بمـا ذكـر (المخصوص) بالمدح أو الذم ، وسبب ذكره رفع الإبهـام الـذي فـي الفاعـل (مطابقا) حال من نائب الفاعل لـ " يـذكر"(للفاعل) فـي الـإفراد والتثنيـة والجمـع والتـذكير والتأنيث (وهو) أي المخصوص(مبتدأ) مـؤخر(وما قبله) مـن جملـة الفعـل والفاعـل (خبره) مقدم عليه [4] . فإن قلـت : إن الجملـة إذا وقعـت خبـرا يجـب أن يكـون فيهـا ضمير يرجع إلى المبتدأ ،وليس هنا ضمير. قلنا : نعم ، لكن قـد أغنـت لـام الجـنس عـن الضمير العائد إليه وذلك لأن الاسم الداخلة عليـه لـام الجـنس مشـتمل علـى المبتـدأ [5] فإن قلت :إن هذا لا يتم إلا على قول من جعل اللام للجنس ، أمّـا علـى قـول مـن جعلهـا للعهد فلا اشتمال . قلت : إن اللام نفسها ــ حينئذ ــ هي الرابطة على قولهم [6] .

---

(١) في الأصل : الثالثة ، وهوتحريف .

(٢) أجاز ابن مالك أن يكون فاعل "نعم" و"بئس" اسما موصولا، إذا أريـد بـه الجـنس نحـو : نعـم الـذي آمن زيد ، ونعم من يفعل زيد ، لكنه ذهب مذهب سيبويه فـي أن "مـا" فـي قولـه تعـالى : ﴿ فَنِعِمّا هِيَ ﴾ البقرة/٢٧١ معرفة تامة ، وهي فاعل "نعم" ، ولـم يقـل بموصـوليتها خلافـا للفـراء والفارسي .انظر :التسهيل١٢٧،١٢٦، وشرحه صـ ١١ .

(٣) في المفتاح ١٥٩ :" ألا تراك إذا قلت :" نعم الرجل " مريـدا باللـام الجـنس دون العهـد كيـف توجـه المدح إلى " زيد" أولا على سبيل الإجمال ؛ لكونـه مـن أفـراد ذلـك الجـنس ، وإذا قلـت : " نعـم رجلا " فأضمرته من غير ذكر له سابق ، وفسرته باسم جنسه ، ثـم إذا قلـت "زيـد" كيـف توجهـه إليه ثانيا على سبيل التفصيل " .

(٤) انظر : المقتضب ٢ / ١٤٠ ، واللمع ٢٠٠ .

(٥) قال ابن عصفور :" وأغني العموم عن الربط " المقرب ٧٣ ، وانظرا المغني ٤٧٣ .

(٦) ذهب ابن الحاجب ــ وهو من القائلين بأن اللام للعهد الذهني ــ إلى أنـه مـن قبيـل وضـع المظهـر موضع المضمر فقولك : نعم الرجل زيد في معنى : زيد نعـم هـو ، وقـال : " مـن قـول مـن قـال :إنما استغني عن العائد لما في الفاعل من معنى العموم " . شرح الكافية ٣ / ٩٨٣.

ولهذا قال الفاضل الجامي – رحمه الله– في بحث الخبر عند قول ابن الحاجب " فلابد من عائد " : " وذلك العائد أما ضمير، أو غيره كاللام في : نعم الرجلُ زيدٌ " [١] .

ثم إن (٧٩ / أ) ما ذكره المصنف من كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره أحد أعاريب ثلاثة ، والثاني منها : أن المخصوص خبر لمبتدأ محذوف ومبنى هذا القول على تقدير سؤال ، وهو : أنه لما قيل : نعم الرجل ، فكأنه سئل من هو ؟ فقيل : زيد ، أي : هو زيد [٢] .

ونوقش بأنه غير جيد ؛ إذ عليه يلزم الحذف الذي هو خلاف الأصل [٣] مع إمكان الذكر الذي هو الأصل بجعله مبتدأ وأجيب بأن المقام من حيث هو للمدح والذم لعامين مناسب للإطناب بتكثير الجمل .

فعلى الوجه الذي ذكره المصنف يكون : " نعم الرجل زيد " جملة واحدة ، وعلى الثاني الذي ذكرناه يكون جملتين ، وهذا بعد قطع النظر عن الفعلية في كلٍّ.

والثالث منها : أنه مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : زيد هو [٤] ، وهذا الوجه أضعف الثلاثة [٥] .

---

(١) الفوائد الضيائية ١ / ٢٨٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١٧٦ ، ١٧٧ ، والمقتضب ٢ / ١٤٠ ، واللمع ٢٠١ ، وذكر ابن هشام أن تقديره " الممدوح " كأنه قيل : الممدوح زيد ، وحذفه واجب لدلالة "نعم الرجل"عليه . انظر : المغني ٥٢٥ ، وأوضح المسالك ١٦٩ .

(٣) قال ابن مالك : " الأول أولى ، بل هو عندي متعين ؛ لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف الوجه الثاني وهو كون المخصوص خبرا ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول "كان" إذا قيل : نعم الرجل كان زيدا ؛ لأن خبر المبتدأ بعد دخول "كان" لم يكن خبرا وإنما كان مبتدأ " شرح التسهيل ٣ / ١٦ .

(٤) أجازه ابن عصفور في المقرب ٧٣ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧ .

(٥) وذلك لأن هذا الحذف واجب ، ولا يحذف الخبر إلا إذا حل محله ما يسد مسده . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧ وفي المسألة رأي ثالث ذهب إليه ابن الفرخان ، وهو أن " زيد" بدل اشتمال من " الرجل" . انظر : المستوفى في النحو ١ / ١١٠ ، ورده المبرد بأنه إذا طرحت "الرجل" لا يجوز ارتفاع "زيد" بنعم ، كما يجوز ارتفاع عبد الله في " جاءني الرجل عبد الله " بالفعل إذا حذف الرجل . انظر : المقتضب ٢ / ١٤٠ .

وإنما اقتصر المصنف على الأول لما عملت من المناقشة في الثاني والضعف في الثالث (نحو: نعم الرجل زيد) مثال للفاعل المعرف باللام[١] ، وذكر بعده المخصوص مطابقا له في الإفراد (ونعم غلاما الرجلِ الزيدان) مثال للفاعل المضاف إلى المعرف بها [٢] ، وذكر بعده المخصوص مطابقاله في التثنية (ونعم رجلاً زيدٌ) مثال للفاعل المضمر المُمَيَّز بنكرة [٣] ، وذكر (٧٩ / ب) بعده المخصوص مطابقا له في الإفراد ، وأصل الكلام : نعم الرجلُ رجلاً [٤] ، ثم حذف رجل الأول ؛ لدلالة الثاني عليه ، والإضمار قبل الذكر مغتفر في هذا الباب .

ثم إن هذا الضمير يجب إفراده [٥] ــ وإن كان الفاعل مثنى أو مجموعا ــ فلا يقال : نعما رجلين الزيدان ، ولا نعموا رجالا [٦] الزيدون ، بل يقال : نعم رجلين الزيدان ونعم رجالاً الزيدون ، وذلك لأن " نعم" و" بئس" غير متصرفين فلو ثُنِّي الضميرُ ، أو جُمِع يكونُ نوعَ تصرفٍ لهما (وقد يُحْذَفُ المخصوصُ [٧]) وذلك (إذا عُلِم) كما في قوله تعالى: ﴿ والأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾[٨] أي : نحن وقوله تعالى: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [٩] أي : أيوب[١٠] .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى ﴾ الأنفال / ٤٠ .

(٢) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ النحل/٣٠ .

(٣) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ للظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ الكهف / ٥٠ . منع سيبويه الجمع بين التمييز وفاعل "نعم" و"بئس" الظاهر ، وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي ، وصحح ابن مالك رأيهما ؛ لورود السماع به ، ومن ذلك قول الشاعر :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا : (وافر)

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥ ، الكتاب ١٧٦،١٧٧/٢، والأصول ١٧٨/١والإيضاح العضدي ٨٨ ، والمقتصد ٣٧٢/١

(٤) في الأصل : الرجلا ، وهوتحريف .

(٥) انظر : الهمع ٣ / ٣٥ .

(٦) في الأصل : الرجال ، وهوتحريف .

(٧) أي : المخصوص بالمدح أو بالذم ، وقد ذكر الشارح شاهدين للأول ، ومن شواهد الثاني قوله تعالى : ﴿ فَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ المجادلة /٨ ، أي : جهنم .

(٨) الآية ٤٨ من سورة الذاريات .

(٩) من الآية ٤٤ من سورة ص ،

(١٠) وقال تعالى :﴿ ووَهَبْنَا لِدَاودَ سُلَيْمانَ نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ ص/ ٣ ، أي : سليمان (عليه السلام) .

(وقد يتقدم) أي : المخصوص (على الفعل) بناء على أن الأصل في المبتدأ التقديم وتأخيره في الأغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير ، وهذا يؤيد ما ذكره المصنف في إعرابه من كونه مبتدأ [١] (وساء مثلُ بئس) في إفادة الذم والشروط والأحكام [٢] مثل قوله تعالى: ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [٣] أي : مَثَلُهم (وحَبَّذَا للمدح [٤]) وهل هي اسم أو فعل ؟ خلاف ، فعند البعض المغلب عليها الفعلية ؛ لتصدرها بالفعل [٥] ، وعند آخرين المغلب عليها الاسمية ؛ لأن الاسم أقوى من الفعل ؛ لأن الفعل(٨٠ / أ) يشتق من الاسم ولما ركب أحدهما مع الآخر كان الغالب هو الأقوى[٦] ،وعند المحققين لم يغلب أحدهما على الآخر وإنما هي جملة مركبة من فعل وفاعل كسائر الجمل [٧] . ثم هو ــ أعني حبذا ــ يستوي فيه المذكر والمؤنث ، والمثني والجمع فيقال : حبذا زيد ، وحبذا هند ، وحبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، ولذا قال (وفاعله "ذا" ، ولا يتغير) أي: حبذا بأن يثنى أو يجمع أو يؤنث ، ولا فاعله عن كونه لفظة " ذا " ، وإنما لم يتغير "حب" إلى ماعدا الإفراد من مطابقة المخصوص فيما ذك ؛ لأنه جرى مجرى الأمثال ، ولا " ذا " عن كونه هو فاعله ، لأنه من الأسماء المبهمة والغرض في هذا الباب الإبهام ثم التفسير ، ولأنه أشبه اللام في الرجل من حيث إنه يشار به إلى ما في الذهن مثلها .

---

(١) قال المصنف :" ويذكر بعد ذلك المخصوص مطابقا للفاعل وهو مبتدأ ، وما قبله خبره ". النص المحقق (المتن) ٢٨٠ .

(٢) جُمِعَ بين " بئس" و "ساء" في قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً ﴾ الكهف / ٢٩ وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩ :" وأجري باطراد مجرى " نعم وبئس" ما كان على " فعل " مضمنا تعجبا نحو : حَسُن الخلقُ حلمُ الحلماء " .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

(٤) في الارتشاف ٤ / ٢٠٦٠ : " تدخل (لا) على (حبذا) فتكون للذم " .

(٥) هذا الرأي منسوب إلى الأخفش في والارتشاف ٤ / ٢٠٥٩ ، وضعفه ابن مالك بأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل ، مع ما فيه من تغلب أضعف الجزأين على أقواها ، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ، ولا نظير لذلك . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٦ .

(٦) هذا رأي الخليل ، ففي الكتاب ٢ /١٨٠ : " وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أن "حَبَّذَا " بمنزلة حب الشيء ، ولكن "ذا " و "حب" بمنزلة كلمة واحدة نحو " لولا" وهو اسم مرفوع " . وبه قال المبرد في المقتضب ٢ / ١٤٣ ، وابن السراج في الأصول ١ / ٥١١ .

(٧) قال ابن مالك : " والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح ، وجعل فاعله (ذا) ؛ ليدل بذلك على الحضور في القلب ، ولم يغيرا لجريانهما مجري الأمثال " شرح التسهيل ٣ / ٢٦ وانظر : المفصل ٢٧٥ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٣٨ .

(و) يذكر (بعده) أي الفاعل الذي هو لفظة " ذا " (المخصوص) بالمدح (وإعرابه) أي : المخصوص (كـإعراب مخصوص نِعْم) اعلم أنهم قد ذكروا لمخصوص " حبذا " خمسة أعاريب :

الأول : أنه خبر ، والمبتدأ هو " حبذا " ، وهذا لا يتأتى إلا على قول من يغلب عليها الاسمية[(١)].

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، فكأنه لما قيل : حبذا ، قيل له : مَن المحبوبُ ؟ (٨٠ / ب) فقال : زيد ، أي : هو زيد . [(٢)]

والثالث : أن "ذا " مرفوع كما يجب ارتفاع الفاعل بفعله ، وزيد بدل منه [(٣)] فكأنه قيل : حَبّ زيد ، لأن المبدل منه في نية الطرح ، فيكون "زيد" فاعلا في المعنى

والرابع : أنه فاعل لـ "حبذا " بلا قصد الإبدال ،وهذا لا يتأتى إلا على قول من يغلب عليها الفعلية [(٤)] .

والخامس : أنه مبتدأ ، و " حبذا " خبره مقدم عليه ، وهو الذى أراده المصنف بقوله :" وإعرابه كإعراب مخصوص نعم " ، وهو الراجح المختار [(٥)] من هذه الخمسة الأعاريب ، ولذا اقتصر عليه ، وجزم به (نحو : حَبَّذَا زيدٌ) فحَبّ للمدح ، و" ذا " فاعله ، وزيدٌ هو المخصوص مبتدأ ، و "حبذا " خبره .

---

(١) قاله جماعة منهم المبرد وابن جني . انظر : المقتضب ٢ / ١٤٣ ، واللمع ٢٠٢ .

(٢) أجازه ابن مالك ثم قال :" والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب "نعم" ؛ لأن مطعنه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي هنا لا تدخل ؛ لأن (حبذا) جار مجرى المثل ". شرح التسهيل ٣ / ٢٧ .

(٣) هذا رأي ابن كيسان كما في المساعد ٢ /١٤٢ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٦٠ .

(٤) قال أبو حيان :" وذهب قوم منهم الأخفش وخطاب الماردي إلى أنهما تركبا وصارا فعلا ، والمخصوص هو الفاعل " الارتشاف ٤ / ٢٠٦٠ ، وانظر : المساعد ٢ / ١٤٢ ، وشفاء العليل ٢ /٥٩٥.

(٥) اختاره الفارسي في المسائل البصريات ٨٤٥ ، وكتاب الشعر ٩٧ ، وابن الحاجب في كافيته . انظر : الكافية بشرح الرضى ٤ / ٢٣١ ، وفي ابن الناظم على الألفية ٤٧٥ : " قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد : (حب) فعل ، و (ذا) فاعل ، و(زيد) مبتدأ ،وخبره (حبذا) وقال : هذا قول سيبويه ،وأخطأ عليه من زعم غير ذلك " .

[الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي]

(والمتعدِّي مَا) أي فعل (لا يتم فهمه) أي فهم معناه الموضوع له (بغير ما) أي شـيء ، أو الذي(وقع عليه الفعل) أي الحدث ، وهو المفعول به الصريح [1] ، وخرج بهذا القيد الفعل الناقص ، فإنه وإن كان لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى (وهو) أي : المتعدي (على ثلاثة أضرب) الضرب (الأول : متعدٍّ إلى مفعول به واحد) فقط (نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، ويجوز حذف مفعوله) أي : هذا الضرب (بقرينة) لو منويا نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ (٨١ /أ) رَسُولاً﴾[2] أي : بعثه(وبدونها) لو منسيا فيكون ــ حينئذ ــ هذا الفعل كاللازم ، فلا يحتاج إلى قرينة نحو قولك : فلان يأكلُ ويشربُ ، أي : يفعل الأكل والشرب (و) الضرب (الثاني متعدٍّ الى مفعولين ، وهو) أي : المتعدي إلى مفعولين (على ثلاثة أقسام : القسم الأول) منها هو (ما كان مفعوله الثاني مباينا للأول) أي : مغايراً له في الماصدق (نحو : أعطيت زيداً درهماً) فإن زيداً والدرهم متغايران فيه فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر(ويجوز حذفهما) معاً (وحذف أحدهما) فقط سواء كان المحذوف هو الأول أو الثاني(مع قرينة وبدونها) ومراده من قوله " مع قرينة وبدونها " بيان جواز الحذف مطلقا سواء كان المحذوف منويا أو منسيا على خلاف ما يأتي في باب "علم" ، ومما سمع حذفهما نسياً قولهم : " فُلَانٌ يُعْطِي وَيَمْنَعُ " أي : يفعل الإعطاء والمنع ، فالفعل هنا بمنزلةاللازم[3] ومنوياً ، نحو : سأل زيدٌ عمراً درهماً فأعطى ، أي : فأعطاه الدرهم ، ففي المثال الأول لم تقم على المحذوف قرينة أصلاً ، وفي الثاني قد قامت القرينة وهي تقدم ذكر المفعولين في السؤال ، والذي(٨١ / ب) سُمِع فيه حذفُ المفعول الأول فقط ، نحو : " أعطيتُ درهماً "من غير ذكر مَنْ أعطيته[4]، والذي سُمِع فيه حذف الثاني فقط ، نحو : "أعطيتُ زيداً" من غير ذكر ماأعطيته[5] .

---

(١) قال ابن مالك :" الفعل المتعدي هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر ، فإن حسن تقدير حرف جر معد مع منصوبه بلا تأول قيل فيه : متعد بإسقاط حرف الجر نحو قوله تعالى :﴿ لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف / ١٥٠]..." ، وأضاف : " وإنما تميز المتعدي بأن يتصل به كاف الضمير وهاؤه أو ياؤه باطراد ، وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو : صدقته وحببته وأردته ، ورجوته ، فهو مصدق ومحبوب ومراد ، ومرجو" . شرح التسهيل ١٤٨ ،١٤٩ .

(٢) من الآية ٤١ من سورة الفرقان .

(٣) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ الليل /٥ . (٤) ونحو قوله تعالى : ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ التوبة / ٢٩ . (٥) ومنه قول الله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ الضحى/ ٥ .

[أَفْعَالُ الْقُلُوبِ]

(والقسم الثاني) من أقسام المتعدي إلى مفعولين أفعال تسـمّى (أفعال القلوب)[١] وإنما سميت بهذا الاسم لأنها تدل على أحوال القلب من علم أو ظن[٢] (و) لهـذا قـال فـي تعريفها (هي أفعالٌ دالةٌ على فعل قلبي) والمراد من قوله " فعل قلبي " هو مـا ذكرنـاه بقولنا : " لأنها تدل إلى آخره " ؛ إذ لو لم يكن هذا مراده لكان التعريف دوري وقـولـه (داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، ناصبةٌ إِيَّاهُمَا على المفعولية[٣]) هو من تمام الحدِّ ، وبه يخرج الفعلُ القلبي الذي ينصب مفعولاً واحداً مثـل "عـرف " و" فهـم " (نحـو : علمتُ ، ورأيتُ ، ووجدتُ) زيداً قائماً ، وهذه الثلاثة للعلم (وزعمت) هو مشترك فتـارةً يكـون للعلـم ، وأخرى للظن[٤] ، ولهذه النكتة وسّطَه بين "علمت" وأخواتها التي هي للعلم (و) بين(ظننت) وأخواتها (و) هي (خِلْتُ ، وحَسِبْتُ ، وهَـبْ) التي هي للظن ، و" هَـبْ " هو على وزن " دَعْ " ، تقول : هَـبْ زيداً قائماً (بمعنى : احْسِب) على وزن " اضرِب " ، وهو ــ أعنـي "هَـبْ "ــ (٨٢ / أ) (غير متصرف) فلا يستعمل إلا بصيغة الأمر ، فلا يستعمل له مـاضٍ ، ولا مضارعٌ [٥] . قال ابنُ مالك في ألفيته :

.... وَالأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا[٦]

---

(١) وتسمى أيضاً : أفعال الشك واليقين .انظر : المقتضب ٣ / ٩٥ .

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٥ .

(٣) قال الشيخ السيوطي : " كان الأصل ألا تؤثر فيهما ؛ لـأن العوامـل الداخلـة علـى الجملـة لـا تـؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بـ " أعطيت " فنصبت الاسـمين . هـذا مـذهب الجمهـور وزعـم القـراء أن هذه الأفعال لما طلبت الاسمين أشبهت من الأفعال ما يطلب اسـمين أحـدهما مفعـول بـه ، و الـآخر حال نحو : أتيت زيدا ضاحكا " . الهمع ١ / ٥٤٧ .

(٤) ليس " زعم " وحده مما يستعمل في العلم تارة ، والظن تارة أخرى ، بل قد يستعمل في الأمرين أيضـا : ظن ، وحسب ، وخال ، ورأى ، ومن استعمال الأخير فيهما قوله تعـالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً ﴾ المعارج/٦ ، ٧ . فـ "رأى" الأولى في الظن والثانية في اليقين . انظر: الهمع ٥٤٢/١ ،٥٤٣.

(٥) انظر : ابن الناظم على الألفية٢٠٠ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٩٩ .

(٦) ألفية ابن مالك ٢٢، وتمام النظم :

وَخُصّ بِالتّعليقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَـبْ ....

واستدل ابن مالك للفعل "هَـبْ " في شرح التسهيل ٢ / ٧٨ بقول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلاّ فَهَبْنِي امْرَءاً هَالِكـاً (المتقارب)

(ولا يجوز حذف مفعوليها) أي : أفعال القلوب (معاً ، أو أحدهما) أي : المفعولين (بدون قرينة) معينة للمحذوف ، وهو قيد في الحذفين[1] والمعنى : أنه إذا لم تقم قرينة معينة للمحذوف امتنع حذفهما معاً ، أو حذف أحدهما فقط ، وهذا كلام متفق عليه بالنسبة إلى حذف أحد المفعولين ؛ إذْ لم يقل أحدٌ بأنه يجوز حذف أحدهما بدون قرينة .

نَعَم ، قال بعضهم [2] : إنه لا يجوز حذفه ولو مع القرينة ، كما يظهر لك ، وأما بالنسبة إلى حذفهما معاً ففيه خلاف ، ذهب جماعة [3] إلى الجواز بدون قرينة كما في قوله تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَيَعْلَمُونَ ﴾[4] وجعلوا ذلك كباب " أعطيت" حيث جاز حذف مفعوليه بدون القرينة نحو قولهم : " فُلاَنٌ يعطي وَيَمْنَعُ " ، وتبع هؤلاء المصنف في الامتحان ، وقال : " وهذا هو الصحيح " [5] .

وذهب آخرون [6] إلى عدم الجواز بدون القرينة المعينة ، وفرقوا بين البابين بأنك إذا قلت : علمتُ و ظننتُ – مثلا – تاركا للمفعولين أصلاً لم يكن (٨٢ / ب) فيه فائدة ؛ لأن من المعلوم أن الإنسان في الأغلب لا يخلو من علم أو ظن ، فلا فائدة تحصل مع ترك المفعولين[7] ألبتة بخلاف ، نحو : أعطيت ، وكسوت .

---

(١) في الأصل : الفصلين ، وهو تحريف .

(٢) هو ابنُ مُلكون ، كما في الارتشاف ٤ / ٢٠٩٨ ، وابن مُلكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحضرمي النحوي ، من مؤلفاته : شرح جمل الزجاجي ، والنكت على التبصرة في النحو ، وشرح الحماسة وغيرها ، توفي سنة٥٨٤ هـ . انظر: الأعلام ١ /٦٢ـ ط دار العلم للملايين ، وهدية العارفين ١/ ٩ .

(٣) منهم ابن السراج حيث قال :" يجوز أن تقول : ظننت ، وتسكت ، فلا تعديه إلى مفعول " . الأصول ٢/ ٢٨٥ ، وانظر : الهمع ١/ ٥٤٩ .

(٤) من الآية ٩ من سورة الزمر.

(٥) امتحان الأذكياء ٤٥٩ .

(٦) منهم ابن مالك حيث قال في التسهيل ٧٠ : " ولا يحذفان معا أو أحدهما إلا بدليل " .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ , وذكر الشيخ السيوطي في المسألة مذهبا ثالثا ونسبه إلى الأعلم ، هو الجواز في " ظن" ، وما في معناه ، دون "عَلِم" وما في معناه ؛ لحصول الفائدة في الأول دون الثاني ، فالإنسان قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننت : أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم ؛ إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يفد قوله " علمت " شيئا . ورُدّ : بأنه يفيد وقوع عِلْم مالم يكن يَعْلَم . انظر : الهمع ٥٤٩/١ .

وتبع هؤلاء الفاضلُ الجامي [١] وغيرُه [٢] والمصنفُ هنا كما لا يخفى . وهذا كله إذا لم تقم قرينة على المحذوف ، وأما إذا قامت عليه القرينة فالحكم ما ذكره بقوله (ومع قرينة كثر حذفهما معا) اتفاقا[٣] نحو :" مَنْ يَسْمعْ يَخَلْ "[٤] أي: مسموعَهُ صادقاً (وقَلَّ حذف أحدهما فقط) خلافا لمن منعه [٥] معها أيضا . ثم اعلم أنّ العلة في كثرة حذفهما معاً هي [٦] أنهما في الأصل مبتدأ وخبر ــ كما علمته ــ وحذف المبتدأ مع خبره كثير شائع أكثر من حذف أحدهما فقط ، وأما علة القلة فلما قاله الشارح الرضي [٧] من أن المفعول في الحقيقة إنما هو ما يحصل من الثاني من المصدر مضافا إلى الأول ؛ إذ معنى "علمت زيدا قائما ": علمت قيام زيد . انتهى كلامه ، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة وهو غير جائز .

فإن قلت : إن هذا يوجب عدم جواز الحذف لا لقلة ، فكان ينبغي أن لا يجوز(٨٣ / أ) الحذف ولا مع القرينة كما ذهب إليه البعض المتقدم ذكره .

قلنا : نعم ، كان ينبغي ذلك لكن لما كانا مفعولين من حيث الظاهر وواحد من حيث الحقيقة روعي جانب كل , فقل الحذف مراعاة للحقيقة , ولم يمتنع مراعاة للظاهر ، وهذه علة أخرى للقلة غير التي ذكرها الرضي . فتأمل .

---

(١) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٧ .

(٢) قال ابن الناظم : " ولو قيل : ظننت ، مقتصرا عليه، ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد ، لم يجز لعدم الفائدة ". شرح الألفية ٢١٠ .

(٣) في الهمع ١ / ٥٤٩ : " الحذف هنا لدليل جائزٌ وفاقا ، ومنه قول الشاعر :

بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ (الطويل)

أي : وتحسب حُبّهم عاراً عَلَيّ " .

(٤) هذا مَثَلٌ من أمثال العرب معناه : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يظن بهم السوء . انظر: مجمع الأمثال ٢ / ٢٥٥ ، ومن حذفهما معا أيضا قوله تعالى :﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ الأنعام / ٢٢ . أي : الذين كنتم تتزعمونهم شركاء . انظر : ابن الناظم على الألفية ٢١٠ .

(٥) هو ابن مُلكون .

(٦) في الأصل : هو .

(٧) عبارة الرضي :" وسبب القلة ههنا أن المفعولين معا كاسم واحد ؛ إذ مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة " شرح الكافية ٤ / ١٥٣ .

ثم إن قول المصنف " أحدهما " يشمل الأول والثاني ، أما حذف الأول فقد ورد به الكتابُ قال تعالى :﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِين يَبْخَلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ ﴾ (١) على قراءة الغيبة (٢) " فالمفعول الأول فيها محذوف أي : لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ، والمسوغ لحذفه دلالة " يبخلون " عليه(٣) .

وأما حذف الثاني فكما في قول الشاعر :

لاَ تَخَلْنَا عَلَى غَرَائِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الأَعْدَاءُ (٤)

أي : لا تخلنا جازعين . فحذف " جازعين " ، وهو المفعول الثاني .

[خصائص أفعال القلوب]

(ومن خصائصها) أي أفعال القلوب ، وهو جمع " خصيصة " بمعنى الخاصة وقد مر الكلامُ عليها (٥) (جواز الإلغاء والإعمال إذا توسطت بين معموليها نحو: زيد علمت منطلق ، أو تأخرت) عنهما (نحو: زيدٌ منطلقٌ علمتُ) وسبب جواز الإعمال (٨٣ / ب) والإلغاء في هاتين الصورتين هو صلاحية الجزأين لأن يكونا كلاما تاما على تقدير الإلغاء ، أو مفعولين لها على تقدير الإعمال ولهذا لا يجوز الإلغاء في باب " أعطيت" إذا تأخرت أو توسطت لأنهما لا يصلحان لأن يكونا مستقلين كلاما .

---

(١) من الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

(٢) قرأ حمزة بالخطاب ، وهو للنبي أو لكل أحد ، وقرأ الباقون بالغيبة . انظر : الإتحاف ١٨٢ والتيسير ٩٢ .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ١٥٣ ، وقال العكبري :" في المفعول الأول وجهان : أحدهما : (هو) ، وهو ضمير البخل الذي دل عليه (يبخلون) ، والثاني : محذوف تقديره : البخل ، و(هو) على هذا فصل " . التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٦٠ .

(٤) البيت من الخفيف ، وهو من معلقة الحارث بن حلزة . انظر : ديوانه ٢٤ ، و الزوزني على المعلقات ٢١٢ ، والرضي على الكافية ٤ / ١٥٣ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٢٧٨ . ويروى : " على غراتك" ، و"أنا قبل ما قد وشى " . والشاهد فيه : حذف المفعول الثاني في :" لا تخلنا "

(٥) حيث قال : " والخواص جمع خاصة ، وهي ما يختص بالشيء ، ولا يوجد في غيره سواء وجد في جميع أفراده كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان ، أو في بعض أفراده كهو بالفعل بالنسبة إليه " . النص المحقق ١٧١ .

تنبيه : اعلم أن تقدم معمول أحد مفعوليها عليها كتقدم أحد مفعوليها في جواز الإلغاء والإعمال نحو : متى تظن زيدا منطلقا [٢] ؛ لأن تقدم معمول المعمول كتقدم نفس المعمول ، ومما ينبغي أن يتنبه له أن الجواز في الصورتين ليس على حد سوى ، بل الإعمال أولى في صورة التوسط [٣] ، والإلغاء أولى في صورة التأخير [٤] (ومنها) أي : خصائص أفعال القلوب (جواز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين) واحترز به عما إذا كان أحدهما منفصلا ؛ إذ لو كان كذلك لا يختص بهذه الأفعال بل يجوز في كل فعل فيقال : إياك ضربت (متحدي المعنى) تكلما ، وخطابا ، وغيبة (نحو : عَلِمْتُنِي) وعلمتُكَ ، وعَلِمَه (قائماً) وسبب الجواز فيها ، والامتناع في غيرها على ما قاله المصنف[٥]هو أن هذه الأفعال تتعلق بالاعتقادات القلبية من العلم والظن ، ولا (٨٤ / أ) شك في أن علم الإنسان ، وظنه يتعلقان بصفات نفسه أكثر من تعلقهما بصفات غيره ، هذا هو وجه الجواز فيها .

---

(١) يعني الصورتين ، وهما تأخر "أعطيت" عن المفعولين أو توسطها بينهما ، قال الشيخ عبد القاهر : " ألا ترى أنك لا تقول : زيد أعطيت درهم ، كما تقول : زيد ظننت مقيم ، وذلك لأن الإلغاء لم يفسد الكلام ، ألا ترى أن قولك :" زيدٌ ظننت مقيمٌ " بمنزلة : مقيم في ظني ، وليس كذلك قولك : زيدٌ أعطيت درهمُ ؛ لأنك لو قلت : زيدٌ درهمٌ في إعطائي كان محالا " المقتصد ١ / ٤٩٨ .

(٢) في الارتشاف ٤ / ٢١٠٨ : " لم يذكر سيبويه فيه إلا الإعمال ، وذكر غيره فيه الإلغاء على قلة على تفصيل في ذلك ، وهو إما أن تكون (متى) معمولة للخبر ، فيجوز الإلغاء والإعمال أو معمولة لـ (ظننت) فلا يجوز إلا الإعمال " . وانظر : الكتاب ١ / ١٢٣ , والرضي على الكافية ٤ / ١٥٥ .

(٣) ذهب إلى ذلك بعضهم كما في الهمع ١ / ٥٥١ ، لأن الفعل أقوى من الابتداء ؛ لأنه عامل لفظي ، والأكثر على أن الإلغاء والإعمال متساويان في صورة التوسط ، قال ابن الناظم في شرح الألفية ٢٠٤ : " كلاهما حسن " وفي المقتصد ١ / ٤٩٧ :" وإنما تساويا لأجل أن واحدا من المفعولين تقدم ، والفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من آخر " .

(٤) قال في الكتاب ١ / ١١٩ :" وكلما أردت الإلغاء فالتأخر أقوى ، وكلاهما عربي جيد " .

(٥) انظر : امتحان الأذكياء ٤٦٢ .

وأما وجه الامتناع في غيرها فلأن الغالب فيه تعلق فعل الفاعل بغيره ، فلو جمع بينهما لسبق الفهم إلى المغايرة بينهما لما هو المألوف فيها ، فلو قيل : ضربتني- مثلا- لسبق الفهم إلى أن المقصود : ضربتني أنت ، فلدفع هذا الوهم عدلوا إلى إيراد النفس فقيل : ضربت نفسي (١) .

هذا ، وأَمّا ماعلل به الفاضل الجامي ــ رحمه الله ــ من قوله : " لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا ، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ، فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان . وأما أفعال القلوب فإن المفعول فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مضمون الجملة ، فجاز اتفاقهما لفظاً ؛ لأنهما لبيان الحقيقة فاعلا ومفعولا به" (٢). فقد ضعفه المصنفُ بقوله : " وفيه ضعف ؛ إذ المخالف للأصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل عنه لاالتلبيس (٣) ، ولو يسلم(٤) فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر الإمكان فلم (٨٤ / ب) لا تكفي المغايرة ذاتا وإعرابا ؟ ولو سلم فمنقوض بجواز : ما ضربت إلا إياك ؛ إذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية ، والمغايرة ممكنة بأزيد من هذا بأن يقال : ما ضربت إلا نفسك مع عدم لزومها " (٥) . انتهى كلامه والتعليل هو ما سمعته أَوّلاً .(وحُمِل " عَدِم "(٦) ، و" فَقَدَ " في هذا الجواز) أي : جواز اتحاد الفاعل والمفعول بأن يكونا ضمرين لواحد مع أنهما ليسا من أفعال القلوب (على "وَجَدَ ") لأنهما نقيضان(٧) له ، فحملا عليه حمل النقيض على النقيض نحو : عَدِمتُني وفَقَدتُني .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٦ ، وقال الرضي في " ضرب زيد نفسه" : " صار " النفس" بإضافته إلى ضمير " زيد" كأنه غيره ؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه ، فصار الفاعل والمفعول . مظهرين متغايرين في الظاهر ". شرح الكافية ٤ / ١٦٦ .

(٢) الفوائد الضيائية ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٣) في هامش الأصل :" قوله " لا التلبيس " كذا هو في نسختنا ، وأظن أنه محرف ، فليقابل بنسخة صحيحة " . وقد أثبتها محقق " امتحان الأذكياء كما هي هنا ، ولم يعلق عليها ، وأرى أنه لا تحريف فيها ، فهي من اللبس ، والتشديد للمبالغة . قال في اللسان (لبس) ٣٩٨٧ : " والتلبيس : كالتدليس ، والتخليط ، شدد للمبالغة ".

(٤) في الأصل : ولم يسلم ، والتصحيح من الامتحان .

(٥) امتحان الأذكياء ٤٦٢ .

(٦) في الأصل : كمل ، وهوتحريف .

(٧) فى الأصل : نقيضين .

وحُمِل أيضا " رأَى " البَصَرية ، و الحُلْمِيّة على " رأَى" القلبِيّة فيما ذكر من جواز الاتحاد (١) ، أمّا البصرية فكما قال الشاعــر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي (٢)

وأما الحُلْمِيّة فكما في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (٣) .

(ومنها) أي : من الخصائص (جواز دخول "أن") المفتوحة (على مفعوليها) ثقيلة كانــت (نحو علمت أن زيدا قائم) أو خفيفة نحــو قولــه تعــالى :﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾(٤)(و) حينئذ (تسدُّ الجملةُ من أن وما دخلت عليه مسدَّ المفعولين) لاشتمالها على المنسوب والمنسوب إليه ؛ إذ معنى (٨٥ / أ) " علمت أن زيدا قائم " ، و" علمت زيدا قائما" واحدٌ ، وإنما اختلف التركيبان فقط(٥) (وأما التعليق بكلمة الاستفهام) إنما قال بكلمة لــيعم الحرف منها ، وهو الهمزة والاسم ، وهو "من " ، و" ما " ، و" أي " و"أين" ، وأما " هــل " من الحروف فعلى الخلاف بينهم ، فذهب البعض (٦) إلى أن "هل" لاتعلق هذه الأفعال معللا بأنك إذا قلت : علمت هل زيد قائم ، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد ، أو نفيها عنه حتى يقــال : أن العلم تعلق بتلك النسبة ثبوتا أو انتفاء ، وإنما جوابه " نعم " أو " لا " ، وليس فيه نسبة

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ١٦٥ .

(٢) سبق تخريجه في صــ١٦١ ، والشاهد فيه هنا قوله :" أرانــي " حيــث جــاء فاعــل "رأى" البصــرية ومفعولها ضميرين متحدي المعنى لواحد حملا على "رأى" القلبية .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) هذا ماعليه الأكثرون . انظر : شرح الكافية لــابن الحاجــب ٩٠٣،٩٠٢/٣ .، وذهــب الــأخفش إلــى أن " أنّ " مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر هــو المفعــول الــأول لـــ "علــم" ، وأن المفعــول الثــاني محذوف تقديره :" حاصــلا" . انظــر : ابــن يعــيش علــى المفصــل ٨ / ٦٠ ، ٦١ ، ومــنهج الــأخفش الأوســط فــي الدراســة النحويــة ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، واختــاره الزمخشــري فــي المفصــل ٢٩٤ ، وذهــب الرضي إلى أن أفعال القلوب إذا دخلت على "أن" المفتوحة فهي ناصــبة لمفعــول واحــد ولــا مفعــول لهــا آخر مقدر ، وقال : " ولا تقول إن (أن) مع جزأيها ساد مسد اســمين همــا مفعولــا فعــل القلــب ... لــأن (أن) المفتوحة في تقدير اسم مفرد في جميــع المواضــع ". شــرح الكافيــة٤ / ١٦٧ ، وأرى أن مذهبــه أقوى ، ففي المقتضب ٢ /٣٣٩ :" فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لــم تحــتج إلــى مفعــول ثــان لأنــك قد أتيت بذكر (زيد) في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقــا مــن زيــد ، فلــذلك اســتغنيت ". وانظــر : الكتاب ١ / ١٢٥ ، ١٢٦.

(٦) في الرضي على الكافية ٤ / ١٦٢: " ومنع قومٌ من وقوع اســتفهام جوابــه "لــا" أو "نعــم" بعــد فعــل القلب ؛ استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح أن يكون متعلّقًا للعلم إلا بتأويل"

وذهب البعضُ الآخَر [١] إلى أنها تعلقها مثل الهمزة ، وأجابوا عن تعليل الفريق الأول بأن "نعم " و"لا" يتضمنان لمعنى النسبة ؛ إذ هما قائمان مقام الجملة المجاب بها ، فإن قولك :" نعم" في جواب من قال : هل زيد قائم ؟ معناه نعم زيد قائم وكذلك "لا" معناه ليس زيد بقائم (أو) بكلمة (النفي) وهي "ما" و"إنْ" ، وأما "لا" النافية ففيها خلاف ، قال المرادي في شرحه على ألفية ابن مالك [٢]: " و"لا" [النافية] [٣] ذكرها ابنُ النّحاس [٤] وابن السرّاج [٥] ، ولم تعدها المغاربةُ في المعلقات " .

(أو) بـ (لام الابتداء ، أو) بلام (٨٥ /ب) (القسم [٦]، أو) بـ (إن المكسورة إذا دخل في خبرها لام الابتداء) إذ لو لم تدخل اللام في الخبر لفتحت الهمزة فلم تعلق والتعليق في عرفهم هو ما فسره بقوله (أي : إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لامعنى) ولهذا جاز لك أن تعطف الجملة المنصوبة الجزأين على المحل نحو : علمت أزيد قائم وبكرا قاعدا .

وإنما كان إبطال العمل في اللفظ فقط دون المعنى ؛ لأن هذه المعلقات تقتضي صدر الجملة التي هي فيها وبقاءها على صورتها ، وهذه الأفعال توجب تغيرها بنصب الجزأين فكان بينهما تناف فوفق بإبطال العمل لفظا نظرا إلى مقتضي المعلقات وبالإعمال معنى نظرا إلى مقتضي الأفعال فحقيقته ــ أعني التعليق ــ قطع العامل عن العمل بسبب عارض المعلقات لكن مع عدم جواز الإعمال في اللفظ ، ولهذا قال المصنف : " على سبيل الوجوب " ، وأما الإلغاء فكذلك مع جواز الإعمال في اللفظ [٧] .

---

(١) منهم المحقق الرضي . انظر : شرح الكافية ٤ / ١٦٢ .

(٢) المسمى توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٥٦٢ ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ــ ط دار الفكر العربي ــ القاهرة ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١ م .

(٣) إضافة من توضيح المقاصد .

(٤) هو أحمد بن محمد أبو جعفر المصري النحوي ، يعرف بابن النحاس والنحاس ، من تصانيفه : إعراب القرآن ، والتفاحة في النحو ، ومعاني القرآن ، توفي سنة ٨٣٨ هـ . انظر : بغية الوعاة١ / ٣٦٢ ، ونزهة الألباء ٢٩١ .

(٥) انظر : الأصول ١ / ١٨٢ .

(٦) نحو قول لَبِيد : وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِينّ مَنِيّتِي إنّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا (الكامل)

انظر : ديوان لبيد ١١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ .

(٧) انظر : مفتاح العلوم ٥٢ ، وقال ابن يعيش :" اعلم أن التعليق ضرب من الإلغاء ، والفرق بينهما أن الإلغاء إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا ، والتعليق إبطال عمله لفظا لا تقديرا ، فكل تعليق إلغاء ، وليس كل إلغاء تعليقا " . شرح المفصل ٧ / ٨٦ .

(فيعم) أي : التعليق ، وهذا هو جواب "أما " [١](هذه الأفعال) أي: أفعال القلوب الاصطلاحية (نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو) ونحو قوله تعالى : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ [٢]، وعلمت(٨٦ / أ) أين زيد (ورأيت ما زيدٌ منطلقٌ)[٣] ونحو قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [٤](ووجدت لزيدٌ منطلقٌ) وعلمت إن زيد لقائم (و) يعم (كل فعل قلبي غيرها) أي : غير أفعال القلوب الاصطلاحية (نحو: شككت) أزيد عندك أم عمرو(ونسيت) أين زيد (وتَبَيَّنْتُ) من أبوك (و) يعم أيضاً (كل فعل يطلب به العلم نحو: امتحنت) ما زيد فاضل(وسألت) أيهم أعلم (ومنه) أي الفعل الذي يطلب به العلم (أفعال الحواس الخمس) الظاهرة ،الحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحاسة (كلمست) واللمس هو القوة المنتشرة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ونحو ذلك عند التماس(وأبصرت) والإبصار هو القوة المودعة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان ،ثم يفترقان فيؤديان إلى العينين يدرك بها الأضواء والألوان والإشكال والمقادير ، والحركات ، والسكنات ، والحسن ، والقبح ، وغير ذلك مما يخلق اللهُ تعالى إدراكه في النفس عند استعمال العبد تلك الجارحة (وسمعت) والسمع هو القوة المودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ ، يدرك به (٨٦/ ب) الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ (وشمَمْتُ) والشم هو القوة المودعة في الزائد تين الناتئتين في مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي ، يدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة المشموم(وذُقْتُ) والذوق هوالقوة المودعة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها المطعوم بمخالطةالرطوبة اللعابية في الفم بالمطعوم، فإن هذه الأفعال لما كان المطلوب بها العلم نزلت منزلة أفعال القلوب في هذا الحكم فعلقت ، نحو: لمست أهو لين أم خشن؟ وأبصرت ما زيد أسود ،وسمعت إن صوته لحسن ، وشممت أهو طيب؟ وذقت أهو حلو ؟ [٥] .

---

(١) في قول المصنف في المتن قبل ذلك :" وأما التعليق بكلمة الاستفهام ".

(٢) من الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٣) ومنه قوله تعالى :﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَاهَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾الأنبياء / ٦٥ .

(٤) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .

(٥) ذكر ابن الناظم " نظر " نحو قوله تعالى: ﴿ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ النمل / ٣٣ ، و " تفكّر" نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ ﴾ الأعراف/ ١٨٤، و" استنبأ " نحو: ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ يونس / ٥٣ . انظر : شرح الألفية ٢٠٧ .

[أفعال ملحقة بأفعال القلوب]

(والقسم الثالث) من أقسام المتعدي إلى مفعولين **(أفعال ملحقة بأفعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر)** لا معنى لإقحام لفظة " مجرد" لأنها توهم أن هذه الأفعال إنما هي ملحقة بأفعال القلوب في الدخول عليهما فقط لا في العمل فيهما مع أنها تنصبهما مثلها ، وأيضا لا يبقي معنى لقوله **(و)** في **(عدم جواز حذفهما)** أي مفعوليها (٨٧ / أ) **(معاً ، أو أحدهما بلا قرينة ، وقلة حذف أحدهما فقط بها)** أي : القرينة يعني أن هذه الأفعال ملحقة بأفعال القلوب فيما ذكر فقط فلا يثبت لها شيء من تلك الخصائص **(نحو : صَيَّر)** في صيرت زيدا قائما **(وجَعَل)** إذا كان بمعنى "صَيّر" نحو قوله تعالى : ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (١) أو بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾(٢) أي : اعتقدوا له شركاء ، وأما إذا كان بمعنى " خلق " فلا يكون من هذا القسم ، نحو قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾(٣) أي : خلقهما **(و تَرَكَ)** بمعنى "صَيّر" أيضا نحو قول الشاعر :

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ   أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ (٤)

ونحو قوله تعالى : ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ (٥) ، وأما إذا كان بمعنى " خَلّى " و" أَبْقَى" فلا يكون من هذا القسم **(واتَّخَذَ)** نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ (٦) .

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الأنعام . قال العكبري : " (وجعلوا) هي بمعنى "صيروا" ومفعولها الأول (الجن) والثاني (شركاء) و (لله) يتعلق بشركاء : ويجوز أن يكون نعتا لشركاء قدم عليه فصار حالا ويجوز أن يكون المفعول الأول (شركاء) و (الجن) بدلا منه ، و (لله) المفعول الثاني " . التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٥٥ .

(٣) من الآية ١ من سورة الأنعام , وفي الأصل : " وهو الذي جعل " .

(٤) من الطويل ، وهو لفرعان بن الأعرف من قصيدة قالها في ابنه " منازل" ، والضمير في " ربيته" يرجع إليه ، كما في العيني على الأشموني ٢ / ٢٥ ، وهو من شواهد الهمع ١ / ٥٤٤ ، وابن الناظم على الألفية ٢٠١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٢ ، والشاهد قوله : " تركته أخا القوم " حيث تعدى " ترك " إلى المفعولين وهما " الهاء" و " أخا " ؛ لأنه بمعنى : " صَيّر " .

(٥) من الآية ٩٩ من سورة الكهف . .

(٦) من الآية ١٢٥ من سورة النساء

ومن هذه الأفعال " دَرَى " (١) ، و " شَعَرَ " ، و " تَوهّم" (٢) ، و" أَلْفَى" بمعنى "وَجَدَ " كقوله :

.... وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً (٣)

و"عَـدَّ " بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قولك : كنـت أعـدُّ زيـداً عالمـاً ، فبَـانَ جاهلـاً (٤) و " أُرِى " مجهول " أَرَى " (٥) ، و" قَال " إذا وقع بعد الاستفهام ، نحو : أتقـولُ (٨٧/ب) زيدًا ذاهبا(٦)، و" حَجَا "(٧) بمعنى " ظن " .

---

(١) أثبته الكوفيون وابن مالك فيما يتعدى إلى مفعولين مستدلين بقول الشاعر :

دُريتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَاعُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

انظر :الأشموني على الألفية٢/٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢ /٧٩ ، وفي الارتشـاف ٢١٠٠/٤ : "ولـم يذكر أصحابنا (دَرَى) فيما يتعدى إلى اثنين ، فإن كان مما سمع ذلك فيها فلعله بالتضمين " .

(٢) قال الشيخ أبو حيان : "وذكر في المفتاح فيما يتعدى إلى اثنين : توهمت ، وتيقنت ، وشعرت ... ويحتاج في جعل هذه من الباب إلى صحة نقل عن العرب " . الارتشاف٢١٠٦/٤، ونقل الشيخ السيوطي ذالـك عـن السكاكي أيضا .انظر : الهمع٥٤٦،٥٤٧/١ ، ولم أقف على مانسباه إلى السكاكي في كتابه المفتـاح .انظـر :المفتاح ٥٢ .

(٣) عجز بيت من الوافر ، صدره :

فَقَدّمت الأَديمَ لِرَاهشَيْه ....

وقائله عدي من زيد في قصة الزّبّاء وغدرها بجذيمة الـأبرش . انظـر : اللسـان (مـين) ٤٣١١ ، وحاشية الأمير على المغني ٢ / ٣٢ ، وهو من شواهد الهمع ٣ / ١٨٧ ، والمغنـي ٣٤٦ ، والراهشـان : العرقان الظاهران في الذراعين ، والكذب والْمَيْن واحد ، والشاهد فيه : مجئ " ألفى" بمعنى " وجد " ، فنصب المفعولين : " قولها " و" كذبا ".

(٤) ومنه قول الشاعر :

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَي وَلَكِنّمَا الْمَولَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ (الطويل)

انظر : الهمع ١ / ٥٣٧ .

(٥) انظر : المفتاح ٥٢ .

(٦) ومثله قول الراجز : مَتَى تَقُولُ الْقُلّصَ الرّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمّ قاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟

قال ابن مالك " بنو سُلَيْمٍ يجرون القول وفرعه مجرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر ، وفـتح (أن) الواقعة بعده ... وهذا الاستعمال عند غير بني سليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطـب مقصودا به الحال بعد استفهام متصل " . شرح التسهيل ٢ / ٩٥ .

(٧) نحو قول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَاعَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتّى أَلَمّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمّاتُ (البسيط)

انظر : ابن الناظم على الألفية ١٩٩ .

[الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل]

(و) الضرب (الثالث) من مطلق المتعدي (متعد إلى ثلاثة مفاعيل) بواسطة همزة التعدية (نحو :" أَعْلَمُ " و " أرى ") وهما أصلان في هذا الباب ومتفق عليهما [٥] وأصلهما : "علم" و"رأى" ، فإذا أدخلت عليهما همزة التعدية قلت : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً ، وأريت خالدا بكرا فاضلا وذلك لأنهما كانا قبل دخول الهمزة عليهما متعديان إلى مفعولين فبعد دخولهما صارا متعديين إلى ثلاثة ، وأما " أَخْبَرَ " ، و"خَبَّر" ، و" أَنْبَأ " ، و" نبّأ " ، و"حَدّث " فليست أصولا في الباب ، وما عملت إلا بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام [١] ، ولذا لم يذكرها المصنف (وهذه) الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الأول كمفعول باب أعطيت) في جواز الاقتصار[٢] عليه نحو : أعلمت زيداً ، وفي الاستغناء[٣] عنه كأعلمت عمراً فاضلا ، إلى غير ذلك مما مر من الأحكام ، وهو في الحقيقة غير كل من المفعولين الأخيرين ؛ إذ لايصح حمل شيء منهما عليه بـ " هو هو " ألا ترى أنك إذا قلت : أعلمت زيدا عمرا منطلقا ، لا يسوغ لك أن تخبر عن " زيد" بقولك : " عمرو " ؛ لمباينته له ، ولا(٨٨ / أ) بمنطلق ؛ لأنه خلاف المفروض في هذا التركيب (و) أما (الأخيران) فإنهما (كمفعولي باب علمت) في كون أحدهما عين الآخر ولذا صح حمل الثالث على الثاني ، وفي عدم جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما معاً ، وفي ما مر من جواز الإعمال والإلغاء إذا توسطت أو تأخرت عنهما (نحو : أعلَمَ زيدٌ عمرا بكرا فاضلا) وكذلك غيره .

---

(١) في الرضي على الكافية ٤ / ١٤٣ : " هذه الأفعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالها بـ (أعلم) المتعدي إلى ثلاثة ، لأن الإنباء ، والتنبئة ، والإخبار ، والتخبير ، والتحديث بمعنى الإعلام ، ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا (نَبّأ) وألحق البواقي غيره " .

(٢) الاقتصارهو : الحذف لغير دليل . انظر الارتشاف ٢٠٩٧/٤ .

(٣) الاستغناء هو: حذف الشيء لدليل عليه ، ويسمى ــ أيضا ــ اختصاراً انظر : الارتشاف/٢٠٩٨ .

[حَدُّ التّام والنّاقصِ من الأفعال]

(ثم) أي بعدما علمت انقسام الفعل إلى اللازم والمتعدي ، وانقسام المتعدي إلى ثلاثة أضرب (اعلم) أن للفعل انقساما آخر , وهو (أنه) أي الشأن (لابد لكل فعل من مرفوع) لما مر من أن النسبة إليه مأخوذة في مفهومه وضعاً .

(فإن تَمَّ) أي الفعل (به) أي بسبب انضمام ذلك المرفوع إليه (كلاما) بأن تتم به الفائدة ؛ ويحسن السكوت عليه ؛ بحيث لا يصير السامع منتظرا (ولم يحتج) في فهم المعنى (إلى غيره) أي غير ذلك المرفوع (يسمى) ذلك الفعل في اصطلاحهم (فعلا تاما) لتمامه بمرفوعه (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لأن معنى الفعل الذي هو الحدث قام به فكان كأنه هو المؤثر فيه (٨٨ / ب) والموجد له (و) يسمى (منصوبه به إن كان) أي : الفعل (متعديا مفعولا) به (كالأفعال السابقة) في أول بحث الفعل [١] (وإن احتاج) الفعل (أي : معمول منصوب) بحيث يصير السامع منتظرا له (يُسَمَّى) ذلك الفعل المحتاج في اصطلاحهم (فعلا ناقصا) وإنما سمي بذلك لأنه لم يتم بمرفوعه [٢]

وقال بعضهم [٣] : إن سبب التسمية هو أنه إنما يدل على الزمان دون الحدث [٤] وفيه بحث ذكره الشارح الرضي [٥] فراجعه .

---

(١) حيث قسمها المصنف إلى ثلاثة أضرب : ما ينصب مفعولا واحدا كـ " ضرب " ، وما ينصب مفعولين كـ "ظن" ، وما ينصب ثلاثة كـ "أعلم" . انظر : النص المحقق ٢٩٣ .

(٢) انظر : التسهيل ٥٢ ، والارتشاف ٣ / ١١٥١ .

(٣) قال بذلك ابن يعيش ، ففي شرح المفصل ٧ / ٨٩ " فهي تدل على زمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة " .

(٤) أبطل ابن مالك القول بدلالة (كان وأخواتها) على الزمان دون الحدث بعشرة أدلة منها : أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث لم يبن منها أمر كقوله تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بَالْقِسْطِ﴾ النساء / ١٣٥ ؛ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث . وانظر : باقي الأدلة في شرح التسهيل ١ / ٣٣٨ ــ ٣٤١ .

(٥) أثبت الرضي في هذا البحث أن (كان) يدل على حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق ، تقييده في (كان) . انظر : الرضي على الكافية ٤ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(ويسمى مرفوعه اسما له ، و) يسمى (منصوبه خبرا له) وقد يطلق على مرفوعه فاعلا ، وعلى منصوبه مفعولا مجازا[1] (ولا يدخل) هذا الفعل المسمى بالناقص في اصطلاحهم (إلا على المبتدأ والخبر في الأصل) وإنما قال " في الأصل " ؛ لأنهما ليسا كذلك بعد دخوله بل الأول مرفوع على أنه اسم له والثاني منصوب على أنه خبر له كما مر.

[الفعل الناقص قسمان : أولهما

ما لا يدل على المقاربة ، وهو كان وأخواتها]

(وهو) أي الفعل الناقص (على قسمين : الأول) منهما (ما لا يدل على المقاربة وهو) أي : الذي لا يدل على معنى المقاربة هو (الشائع) المشهور(المتبادر) للفهم (من إطلاق الفعل الناقص نحو : كان) زيدٌ قائماً .

اعلم أن النحاة قسموا " كان" إلى أربعة أقسام (٨٩ / أ) :

الأول : ناقصة ، وهي التي فيها البحث هنا ، وفائدتها ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي ، سواء كان منقطعا غير دائم نحو قولك : كان زيد غنياً ، أو غير منقطع دائم نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾[2] وإفادتها الدوام والانقطاع ليس بحسب أصل الوضع وإنما هي بالقرينة ، والذي وضعت له ما مر من كونها لثبوت خبرها لاسمها مقرونا بالزمان الذي تدل عليه .

والثاني : تامة ، كما في قوله تعالى :﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [3] وهي إذا كانت تامة فبمعنى " وُجِد " [4] كما في الآية .

---

(١) عبر سيبويه عن المرفوع باسم "الفاعل" ، وعن المنصوب باسم "المفعول" . انظر : الكتاب ١ / ٤٥ ومذهب البصريين في " كان وأخواتها " أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر , ومذهب الكوفيين غير الفراء أنها لا تعمل شيئا في المبتدأ ؛ لأنه باق على رفعه قبل دخولها لكنها تنصب الخبر ، أما الفراء فذهب إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل , وأن الخبر نصب لشبهه بالحال ، ورد بوروده مضمرا ، ومعرفة وجامدا ، وأنه لا يستغنى عنه ، وليس ذلك شأن الحال . انظر : الهمع ١ / ٤٠٨ ٤٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨١ .

(٢) من الآية ١٧٠ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٤) في الأشباه والنظائر٢/٢٢٠ : " الفرق بين كان التامة والناقصة : أن التامة بمعنى حدث ووجد الشيء ، والناقصة بمعنى وُجِد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي " .

وإنما حكموا بكونها تامة إذا كانت بمعنى " وجد" ؛ لأنها استغنت عن المنصوب ، أو لدلالتها على الحدث ، وهو الكون على ما مر من الخلاف في وجه التسمية بالناقصة .

والثالث : زائدة [١] ، وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي وهي ــ أعني الزائدة ــ على قسمين : أحدهما : أن تكون زائدة في اللفظ والمعنى جميعا ، يعني أنها تلغى عن العمل ، ولا تراد في المعنى كما في قوله تعالى : ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [٢] على قول وهو الراجح . والمعنى : كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا ، وكان زائدة[٣] (٨٩ / ب) لتحسين اللفظ . وثانيهما : أن تكون زائدة في اللفظ فقط دون المعنى ، أي أنها تلغى عن العمل مع بقاء معناها نحو قولك : زيد كان قائم ــ بالرفع ــ وإنما زيدت لإفادة ثبوت الخبر للمبتدأ في الزمان الماضي .

والرابع : أنها [تجيء] [٤] بمعنى " صار " وهي ناقصة –أيضا– كما أن نفس " صار " ناقصة ، وهو – أعني مجيئها بمعنى " صار" – قليل بالنسبة إلى المعنى الأول كما في قوله تعالى :﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ ﴾[٥] أي : صاروا ، والهشيم : الشجر اليابس[٦] .

---

(١) اشترط أكثر النحاة لزيادتها أن تكون بلفظ الماضي ، وأن تكون بين شيئين متلازمين ، وحكموا على زيادتها بلفظ المضارع بالندور . انظر : ابن الناظم على الألفية ١٣٩ ، ١٤٠ والهمع ١ / ٤٣٨ .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة مريم .

(٣) قال العكبري في التبيان ٢ / ١١٣ : " (كان) زائدة ، أي : من هو في المهد , و(صبيا) حال ... وقيل : كان الزائدة لا يستتر فيها ضمير ، فعلى هذا لا تحتاج إلى تقدير (هو) بل يكون الظرف صلة (من) ، وقيل: ليست بزائدة بل هي كقوله تعالى:﴿ وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً﴾ ، وقيل : هي بمعنى : صار ، وقيل : هي التامة ، و(من) بمعنى (الذي)، وقيل : شرطية وجوابها (كيف) ...." .

(٤) إضافة يتطلبها السياق .

(٥) من الآية ٣١ من سورة القمر .

(٦) في اللسان : (هشم)٤٦٦٩ :" المعنى : أنهم بادوا وهلكوا ، فصاروا كيبيس الشجر إذا تحطم ".

وكما في قول الشاعر :

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فُرُوخاً بُيُوضُهَا [(١)]

أي : صارت بيوضها فروخا ، ولا يصح جعل "كان" هنا تامة ؛ لأنه حينئذ يكون " فروخا " منصوبا على الحال ، وهو يفسد المعنى ، ولا جعلها ناقصة خالية عن معنى الصيرورة ؛ لأنها تدل حينئذ على عكس المراد ؛ إذ البيوض لم تكن فروخا في الزمان الماضي بل الآن .

والتّيْهَاء : المَفَازَة والقَفْر الخلاء من الأرض ، والقَطَا : طير معروف والْحَزْن ـ بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي المعجمة ـ بلاد العرب ، وكل ما غلظ من الأرض ، والفراخ أولاد الطير ، والبُيُوض (٩٠ / أ) جمع بَيْض ومراد الشاعر أن يصف المطي بسرعة السير بحيث صارت مثل القطا التي تركت بيوضاً صارت فروخاً [(٢)] تَجِدُّ في الطيَران إلى فروخها كي لا تهلك .

تنبيه : قد يكون اسم كان [(٣)] ضمير الشأن ، والجملة التي بعدها خبر مفسر له كما في قوله الشاعر :

إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بالذِي كُنْتُ أَصْنَعُ [(٤)]

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لابن أحمر في المفضل على المفصل ٢٦٥ للنعساني الحلبي ، وانظر فيه : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٤٥ ، وابن يعيش على المفصل ٧ / ١٠٢ ، والمقتصد ١ / ٤٠٢ والرضي على الكافية ٤ / ١٨٣ . والشاهد فيه مجيء (كان) الناقصة بمعنى (صار) .

(٢) في الأصل : فروخ .

(٣) وكذلك "ليس" ، قال سيبويه :" هذا باب الإضمار فى "ليس" و"كان" . إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، و"كان" كالإضمار في (إن) ... فمن ذلك قول بعض العرب : " ليس خلقَ اللهُ مِثْلَهُ " ، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ، ولم تعمله في اسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه " . الكتاب ١ / ٦٩ ، ٧٠

(٤) البيت من الطويل ، وهو للعُجير السّلولي في الكتاب ١ / ٧١ ، وهومن شواهد ابن يعيش على المفصل ١ / ٧ ، والمقتصد ١ / ٤٢٠ ، واللمع في العربية ٨٩ ، والشاهد قوله : " كان الناس صنفان " حيث وقع اسم "كان" ضمير الشأن ، وجملة " الناس صنفان " خبر " كان " .

(وصار) وهي للانتقال إما في الحقيقة بأن يكون الانتقال من حقيقة إلى حقيقة أخرى نحو : صار الهواءُ نارا ، وصار الطين خزفا ، أو في الصفة ، نحو : صار زيد غنيا . وفائدتها : الدلالة على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى ، وهذا هو الفرق بينها وبين " كان " .

وهي ــ أعني "صار" ــ قد تكون تامة إذا أريد بها انتقال اسمها من مكان إلى مكان آخر نحو : صار زيد إلى عمرو ، أي : انتقل من مكانه إلى مكان عمرو ، وهي في حالة مجيئها تامة تكون متعدية بمعنى : " أَمَالَ" ، نحو : صيرت الشيء . أي : أملته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[1] أي : أمسكهن وأملهن إليك لتعرف شأنهن (٩٠ / ب) ولازمة بمعنى "رجع" وتتعدى ــ حينئذ ــ بإلى ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلاَ إِلَى اللَهِ تصِيرُ الأُمُورُ ﴾ [2] أي : ترجع إليه .

(وآلَ) نحو : آل زيدٌ كريماً ، أي : صار (ورجع) نحو : رجع زيدٌ شجاعا ، أي : صار (وحال واستحال) نحو استحال الطينُ خزفا (وتحوَّل ، وارتد) نحو : ارتدّ زيدٌ جاهلا [3]

(وجَاءَ) في نحو قول الخوارج[4] لابن عباس [5] حين جاء إليهم رسولاً من عليٍّ ﷺ : " مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ [6] " ، أي ما كانت ، أي : ما صارت . فعلى رواية نصب "حاجة " يكون هو الخبر لـ " جاءت" واسمها ضمير يعود على "ما" الاستفهامية ، وتأنيث الفعل لتأنيث الخبر كما في : من كانت أمك ، وعلى رواية رفعه يكون هو الاسم ، و" ما " خبرها مقدم عليها .

---

(١) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة الشورى .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿فَارْتَدَّ بَصِيراً ﴾ يوسف /٩٦ .

(٤) الخوارج هم الطائفة التى خرجت على أمير المؤمنين على بن أبى طالب ممن كان معه فى حرب " صفين " حين جرى التحكيم . انظر : الملل والنِّحَل للشهرستاني ١١٥ .

(٥) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، عالم الفقة ، والتفسير ، والعربية وأيام العرب ، لقب بترجمان القرآن ، وحَبْر الأمة . توفي ــ ﷺ ــ سنة ٦٨ هـ . انظر : الاستيعاب لابن عبد البر٢/١٧١ ــ١٧٥، والشذرات ١ / ٧٥ ، ٧٦ .

(٦) انظر هذا القول في الكتاب١/ ٥٠ ، والهمع ١ /٤١٤ ، و الرضي على الكافية ٤ / ١٨١ .

(وقَعَدَ) قال الرضي [١] : " ومنها " قعد" في قول الأعرابي : " أرهف شفرتَه حتى قعَدتْ كَأَنَّها حَرْبَة " . أي : صارت . قال الأندلسي [٢] : لا يتجاوز بهذين ــ أعني : " جاء" و"قعد" ــ الموضع الذي استعملتهما فيه العرب [٣] . قال : ــ يعني به الأندلسي[٤] ــ : وطرد بعضهم[٥] . ثم قال : " وقال المصنف ــ يعني ابن الحاجب ــ وأجا د ــ : الأَوْلَى[٦] طَرْدُ "جاء" في مثل : جاء البُرُّ قفيزين وقيل[٧] : هو حال ، وليس بشيء ؛ لأنه لا يراد أن "البر" جاء في حال(٩١ / أ) كونه قفزين ، ولا معنى له . قال [٨] : وأما " قعد " فلا يطرد ، وإن قلنا بالطرد فإنما يطرد في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه ، فلا يقال : " قعد كاتبا " بمعنى صار بل يقال : اقعد كأنه سلطان . لكونه مثل: قعدت كأنها حربة " انتهى كلامه[٩] .

ثم إن هذه الأفعال لا يعملن هذا العمل إلا (إذا كُنَّ بمعنى : صَارَ) وذلك لوجود معنى الأفعال الناقصة ــ حينئذ ــ فيهن ، وهو تقرير الفاعل على صفة ، والمراد بالصفة هنا غير مصدر الفعل كالقيام : في صار زيد قائماً- مثلا - وبهذا يندفع ما عسى أن يقال : إن " ضرب " فى قولك : "ضرب زيد" , يقرر زيدا على صفة الضرب فينبغي أن يعد منها .

---

(١) شرح الكافية ٤ / ١٨١ . بتصرف يسير .

(٢) هو القاسم بن أحمد الأندلسي اللورقي . أخذ النحو عن أبى البقاء العكبري , من مؤلفاته : شرح الجزولية ، وشرح المفصل . توفي سنة ٦٦١ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٥٠ وغاية النهاية ٢/ ١٥ .

(٣) المباحث الكاملية شرح الجزولية للأندلسى ٤٩٨ , رساله (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد / د. حمدى عبد الحميد المقدم , ١٩٧٦م .

(٤) المباحث الكاملية ٤٩٩ .

(٥) هو الفراء كما فى الفوائد الضيائية ٢/٢٩٢ .

(٦) في الأصل : الأول ، والتصحيح من الرضي على الكافية .

(٧) قاله الأندلسي في المباحث الكاملية ٤٤٩ .

(٨) أي: ابن الحاجب . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ /٢٣ ، ٢٤

(٩) يعنى : الرضى .

(وأصبح ، وأمسى ، وأضحى) هذه الثلاثة تجيء لأحد معان ثلاثة ففي اثنين[١] منها تكون ناقصة ، وفي واحد تكون تامة :

الأول : هو أن يقصد اقتران مضمون الجملة بالأوقات الخاصة المستفادة منهن من الصباح والمساء والضحى ، فيكون لها اسم وخبر نحو: أصبح زيد قائما أي : اقترن قيامه بالصباح ، وأمسى عمرو كريما ، أي: اقترن كرمه بالمساء , وأضحى بكر شجاعا ، أي: اقترنت شجاعته بالضحى (٩١ / ب) .

والثاني : أنها تكون بمعنى "صار" وذلك إذا لم يقصد الوقت نحو قوله تعالى : ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾[٢] أي : صار منهم ؛ لأنه لم يكن [٣] القاتل نادما في وقت الصباح فقط ، بل كان نادما في كل أوقات بقية عمره [٤] .

والثالث : أن يقصد الدخول في الأوقات المذكورة ، فحينئذ تكون من الأفعال التامة فلا تحتاج إلى الخبر نحو : أصبح زيد ، أي : دخل في الصباح ، وكذا " أمسى" [٥] ، و" أضحى" [٦] على هذا القياس .

---

(١) فى الأصل : ثنان ، وهوتحريف .

(٢) من الآية ٣١ من سورة المائدة .

(٣) في الأصل : لم يكون .

(٤) ومثال "أمسى" التي بمعنى "صار" قول الشاعر :

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا   أَخْنَى عَلَيْهَا الّذِي أَخْنَىعَلَى لِبَدِ (البسيط)

انظر : الأشموني على الألفية ١ / ٢٣٠ .

ومثال "أضحى" قول الأخر :

ثُمّ أَضْحَوْا كَأَنّهُمْ وَرَقٌ جَفْـ   فَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصّبَا وَالدّبُورُ (الخفيف)

انظر : الهمع ١ / ٤٢٠ .

(٥) ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ الروم /٧.

(٦) نحو قول عدي بن زيد :

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنّنِي حَسَنُ الْقِرَى   إِذَا اللّيْلَةُ الشّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا (الطويل)

انظر : المفصل ٢٦٦ .

(وظل ، وبات) ولهما معنيان :

الأول : قصد اقتران مضمون الجملة بوقتيهما , يعني تقترن جملة دخلت عليهما "ظل" بالنهار ، مثل : ظل زيد معلما . أي : اقترن تعلمه بالنهار ، وتقترن جملة دخلت عليها " بات " بالليل ، مثل : بات عمرو نائما . أي : اقترن نومه بالليل .

والثاني : أن يكون كل منهما بمعنى " صار" إذا لم يقصد تخصيص الزمان كما في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ (1) أي : صار .

(وآضَ) كما في قول الشاعر :

رَبَّيْتُـهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْـدَدَا ... وَآضَ نَهْداً كَالْحِصَانِ(2)أَجْرَدَا (3)

(وعَادَ) مثل قوله :

وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ ... فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَـادَ بِالرُّشْـدِ آمِـرَا (4)

---

(1) من الآية 58 من سورة النحل . أما (بات) التي بمعنى (صار) فقد أثبتها الزمخشري في مفصله 267 , لكنه لم يذكر لها شاهدا ، وقال ابن مالك : " ومن أصلح ما يتمسك به جاعل "بات" بمعنى "صار" قول الشاعر :

أَجِنِّي كُلَّمَا ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ ... أَبِيتُ كَأَنَّنِي أُطْوَى بِجَمْرِ (والفر)

لأن "كلما " تدل على جميع الأوقات ، و"أبيت " إذا كانت على أصلها مختصة بالليل " . شرح التسهيل 1 / 346، 347 .

(2) في الأصل : كالحسام .

(3) رجز للعجاج فى ملحقات ديو ا نه 395 , وفي الدرر 1 /66 ، وبلا نسبة في الهمع 1 /413 والارتشاف 3 /1163 ، وابن يعيش على المفصل 9 / 151 ، وتفسير الألوسي 6 /76 والمخصص 14 /175 . والنهد : العالى المرتفع ، والأجرد : قصير الشعر . والشاهد فيه مجيء "آض" ناسخا بمعنى "صار".

(4) البيت من الطويل ،وهو لسواد بن قارب الدوسي الصحابي في الدرر 1 / 82 , ومعجم شواهد العربية 1 /141 ، وغير منسوب في الهمع 1 / 413 ، وشفاء العليل 1 /311 , وشرح الجمل لابن عصفور 1 /400 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 1 /389 , والشاهد : مجيء "عاد" ناقصا بمعنى "صار " .

(وغَدَا) إذا مشى في وقت الغداة ، وهو أول النهار من طلوع الشمس إلى الزوال (٩٢ / أ) (ورَاحَ) إذا مشى في وقت الرواح ، وهو من بعد الزوال إلى الليل [١] ، وهذه الأربعة[٢] لا تعمل إلا إذا كانت بمعنى " صار" أيضا حتى أن " آض" ، و" عاد " إذا كانا بمعنى " رجع من سفره " لا يكونان ناقصين .

(ومازال) بمعنى " فارق" من "فَعِل " ـ بالكسر[٣] ـ لا من " فعَل " - بالفتح [٤]- لأن ذاك تام [٥] (وما فتِئ - بفتح التاء وكسرها -) وبالهمزة وقيل بالياء (وما فَتَأ) بفتح التاء (وما بَرِح) هو في الأصل بمعنى : زال عن مكانه (وما وَنِيَ) بالياء من : ونِي في الأمر ينِي ـ بالكسر أي : ضعف (وما رام) مِنْ " رام يَريم " أي : برح . وهو وما قبله غريب ، لا يكادان يعرفهما من النحاة إلا من اعتنى باستقراء الغرائب كما نقله بعضُهم [٦] .

(وكلها) أي : الأفعال المذكورة من حد " مافتئ " إلى " مارام " (بمعنى مازال) ومفادها استمرار خبرها مذ قبول [٧] الاسم ذلك الخبر، فمعنى مازال زيد عالما - مثلا- : دوام العلم له مذ زمان البلوغ أو المراهقة ، فلا يضر انتفاؤه عنه ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَازِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ ﴾[٨] .

---

(١) ألحق قوم منهم الزمخشري " غدا " و"راح" بأفعال هذا الباب بمعنى " صار" أو بمعنى : وقع فعله في وقت الغدو والرواح ، تقول : غدا زيد ضاحكا أي : صار في حال ضحك ،ومنع ذلك ابن مالك حيث قال : " والصحيح أنهما ليسا من هذا الباب ، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة " شرح التسهيل ١ / ٣٤٨ ، وانظر : المفصل ٢٦٣ .

(٢) يعني : "آض" ، و "عاد" ، و"غدا ، و"راح" .

(٣) ومضارعه " يزال " , ولا مصدر له . انظر : الصبان على الأشموني ١ / ٢٢٧ .

(٤) في الأصل : بالضم .

(٥) ذكر النحويون أن التام من "زال" إما تام قاصر ، ومضارعه " يزول " بمعنى : تحول وذهب أو تام متعد ، ومضارعه " يزيل" بمعنى : " ماز" ، ووزنهما "فَعَل" بفتح العين ، فالأول من باب نصَر ينصَر ، والثاني من باب ضرِب يضرِب . انظر : الهمع ١ / ٤١٢ ، والتصريح ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، والصبان ١ / ٢٢٧ .

(٦) نقله السيوطي في الهمع ١ / ٤١٢ عن ابن مالك ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٤ .

(٧) في الأصل : لامذ قبل ، وهوتحريف لامعنى له .

(٨) من الآية ٣٤ من سورة غافر .

أي : استمر شككم في نبوة يوسف (1) ــ عليه السلام ــ هذا مفادها (٩٢ / ب) وأما الميمات (2) التي في أوائلها فإنها نافية ، ولهذا تراها لا تقع إلا في أول (3) الكلام . وإنما التزموا دخول النفي عليها ليكون إيجابا ؛ لأن معنى هذه الأفعال النفي ، فلو لم يدخل عليها النافي يفوت الغرض منها ، وهو الاستمرار ، وأما إذا دخل عليها تكون لنفي النفي ، وهو إيجاب، فلا يفوت ــ حينئذ ــ الغرض ، وقد يحذف منها حرف النفي وذلك لا يكون إلا إذا أمن اللبس كما في قوله تعالى : حكاية عن أولاد يعقوب ــ على نبينا ، وعليهم السلام ــ : ﴿ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (4) أي : لا تفتأ ولا تزال (5) تذكر يوسف .

(ومَادَامَ) وهي لتوقيت الفعل المتقدم عليها بمدة ثبوت خبرها لا سمها نحو : أجلس ما دام زيد جالسا . (6) أي : مدة ثبوت جلوس زيد . ومنه قوله تعالى : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (7) أي: مدة دوامها .

فإن قيل : إنه على هذا يلزم تناهي مدة عذابهم ؛ إذ هو مؤقت بمدة بقاء السموات والأرض ، وهو غير جائز بدليل قوله (خَالِدِينَ فِيهَا) .

قلنا : قد قال الزمخشريُّ في تفسير الآية (8) : إن المراد منهما (٩٣ / أ) سموات الآخرة وأرضها ، وبقاؤهما غير متناه اتفاقا .

---

(١) في الأصل : " عيسى " ، والصواب ما أثبت . قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ ﴾ غافر / ٣٤ .

(٢) الميمات جمع "ما" وهي النافية التي تسبق أفعال الاستمرار .

(٣) في الأصل : أل .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٥) في الأصل : ولا تزل .

(٦) ومنه قوله تعالى : ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا ﴾ مريم / ٣١ .

(٧) من الآية ١٠٧ من سورة هود ، و " مادام" في هذه الآية تامة ، وليست ناقصة كما هي في آية "مريم" السابقة . انظر : ابن الناظم على الألفية ١٣٦ .

(٨) عبارة الكشاف ٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ : " ﴿ مَادَامَتِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ ﴾ فيه وجهان : أحدهما : أن تراد سموات الآخرة وأرضها ، وهي دائمة مخلوقة للأبد ... والثاني : أن يكون عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع ، كقول العرب : مادام تِعَار ، وما أقام ثَبِير ، وما لاح كوكبٌ " . و" تِعار" و" ثَبير" اسما جبلين ، الأول بالمزدلفة ، والثاني بمكة .انظر: اللسان : (تعر) و(ثبر) .

ثم اعلم أن "ما " في " مادام " مخالفة لـ "ما" في ما تقدم ، إذ هي فيها مصدرية ، وهي ــ أعني " دام " مع ما في حيزها في تأويل مصدر ساد ذلك المصدر مسد الزمان [١] كما في قولهم :" آتِيكَ خُفُوقَ النَّجْمِ " ، أي : آتيك وقت خفوق النجم . فإذا قلت مثلا : أجلس ما دام زيد جالسا ، كان المعنى : مدة دوام جلوس زيد . ولهذا وجب فيها أن تشفع بكلام قبلها ؛ لأنها ظرف ، والظرف لابد له من شيء يقع فيه[٢] .

(وليس) أخّرَهَا ــ مع أنها بسيطةٌ ــ لعدم كمالها في الفعلية ، ولشبهها بالحرف في الصورة ، وعدم تصريفها . وهي لنفي مضمون الجملة حالا[٣] ولهذا جاز أن يقال : ليس زيد منطلقا الآن ، وامتنع : ليس زيد منطلقا أمس أو غداً ، وهذا عند غير سيبويه [٤] والمبرد [٥] ، أما عندهما فإنها للنفي مطلقا فيجوز عندهما : ليس زيد منطلقا أمس أو غدا ، كما جاز : ليس زيد منطلقا الآن ومستندهما في ذلك للماضي قولهم : " لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ " [٦]، وللمستقبل قول الشاعر (٩٣ / ب) :

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلاَ كَانَ مِثْلُهُ ... وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرُ مَا دَامَ يَذْبُلُ [٧]

---

(١) لكون " ما" وما دخلت عليه نائبة عن ظرف الزمان هنا سميت "ما" المصدرية الظرفية أو الوقتية أو الزمانية ، ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية . انظر : الجنى الداني ٢٣٠ ، والمغني ٣٠٠ .

(٢) انظر : المفصل ٢٦٨ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١١١ .

(٣) في المغني ٢٩٠ : " (ليس) كلمة دالة على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينة " .

(٤) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٣ .

(٥) انظر : المقتضب ٤ / ٨٧ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٧٠ .

(٧) في الأصل : يزيد ، وهو تحريف . والبيت من الطويل لحسان بن ثابت . انظر : ديوانه ٢٩٤ والبيت من شواهد الهمع ١ / ٤٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢ ، ٣٨١ ، وابن الناظم على الألفية ١٢٩ ، والجني الداني ٤٩٩ ، ١٨٥ ، ويروى " قبله" مكان "مثله ، و " يذبل " اسم جبل . والشاهد فيه : " وليس يكون " حيث جاءت " ليس" لنفي المستقبل . ومن أمثلة نفي المستقبل بـ (ليس) أيضا قوله تعالى : ﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ هود / ٨ . انظر : الهمع ١ / ٤٣٢ .

ولما عدد المصنف الأفعال الناقصة أراد أن ينبه على أنه قد يكون الفعل التام ناقصا ، وذلك بالتضمن فقال : (وقد يتضمن هذا التام معنى "صار") بأن يدل على الصيرورة مع بقاء معناه الموضوع له ، ولذا لم يقل : وقد يكون بمعنى صار(فيصير) ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن لمعنى [1] صار (ناقصا) بحيث يحتاج إلى خبر منصوب مثل الناقص ، فيكون معناه الموضوع له منصوبا إما حالا أو خبرا أو وصفا لهذا الخبر في المآل للتأكيد والمبالغة كما في قوله تعالى : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [2] كما يشير إليه المصنف في تفسير المثال [3] .

وقد يكون خبرا مضافا إلى المنصوب المذكور بعده كما أشار إلى ذلك الشارح الرضي في قوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً ﴾[4]حيث مثل به أيضا للتضمن ، وفسره بقوله : " أي : صار مثل بشر "[5] .

فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام [6] بكونه حالا ، وإنكار كونه وصفا ، وسكوته عن الاحتمالين الأخيرين مع صحة المعنى في كل منهما ، كما بحثه في النتائج ، قال [7] : " وليس المراد بهذا التضمن " (٩٤ / أ) الذي سبق ذكره إذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس بأجنبي للفعل التام ، كما لا يخفى على ذوي الأفهام ، وقد لايعتبر هذا التضمن ، فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الأغلب وقد يحتمل أن يكون حالاً ، أوتمييزا ، أومفعولاً له ، كما صرح به البيضاوي[8] في قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾[9] .انتهى .

---

(١) في الأصل : لمن ، وهو تحريف .
(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .
(٣) يعني قوله :" أي صارت عشرة تامة " .
(٤) من الآية ١٧ من سورة مريم .
(٥) الرضي على الكافية ٤ / ١٧٦ .
(٦) انظر : شرح الكافية لعصام الدين الإسفراييني ١ / ١٦٨ .
(٧) نتائج الأفكار ١٦٤ .
(٨) انظر : أنوار التنزيل ١٨٨ .
(٩) من الآية ١١٥ من سورة الأنعام .

(نحـو : تمـت التسـعة بهـذا عشـرةً ، أي: صـارت عشـرة تامـة ، وكَمُـل زيـدٌ عالمـاً أي : صار عالما كاملا ، وغير ذلك) مـن الأمثلـة نحـو قولـه تعـالى : ﴿ فَتَمَثَّـلَ لَهَـا بَشَـراً سَوِيًّا ﴾[1] أي : مثـل بشـر ، وعـدلَ زيـدٌ أميـرا ، أي : صـار أميـرا عادلـا (ويجـوز تقديم أخبارها) أي : الأفعال الناقصة (على أنفسها) لأنهـا أفعـال صـريحة عنـدهم ، ولم يوجد فيها مانع من التقـدم كمـا هـو موجـود فيمـا يسـتثنيه المصـنف ، والفعـل الصريح يجوز تقديم منصوبه عليه كمـا مـر سـابقا[2] (إلاَّ مَا) أي فعـل نـاقص كـان (في أوله "ما" فـ) إنـه (لا يجوز) تقـديم خبـره عليـه[3] ، فلـا يجـوز(نحـو : قائماً مازال زيدٌ) لأن "ما " هذه لا تخلو من أن تكون نافية كما هـي فـي غيـر " مـادام " ، أو مصدرية كما هي فيه ، أما إن (٩٤ / ب) كانت نافية فلعدم جـواز تقـديم مـا فـي حيـز " ما " النافية عليهـا لاسـتحقاقها الصـدراة ، [4] وأمـا إن كانـت مصـدرية فلأنهـا فـي الحقيقة موصول حرفي وما كان في حيز الموصـول لايتقـدم عليـه كمـا سـتعرفه[5] إن شاء الله تعالى ، ولأنها هي وما بعـدها فـي تأويـل المصـدر كمـا علمتـه ، ومعمـول المصدر لا يتقدم عليه . وهذا مذهب الجمهـور[6] ، وقـد وافقهـم ابـن كيسـان [7] فـي " ما دام " ، وخالفهم في غيرها مما كانت " مـا " فيـه نافيـة ، وجـوز تقـديم منصـوبه عليه بناء على أن النافي امتزج بها ، وصار المجموع كأنـه بمعنـى فعـل مثبـت ، فلـا نفي في الحقيقة حتى يمنع من التقديم [8] .

---

(١) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٢) انظر : النص المحقق٢٨٤ .

(٣) انظر : ابن الناظم على الألفية ١٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١ .

(٤) هذا في أفعال الإستمرار "و "مادام" ، أما ما يلزمه "ما" فقد اتفقـوا علـى جـواز تقـديم الخبرغليهـا نحو :قائما كان زيد . انظر : الإرتشاف ٣/ ١١٧٠ .

(٥) انظر : النص المحقق ٣٥٤ .

(٦) أي : جمهور البصريين ، ففي الإنصاف ١ / ١٥٥ : " ذهب الكوفيـون إلـى أنـه يجـوز تقـديم خبـر " مازال " عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، واليه ذهـب أبـو الحسـن بـن كيسـان وذهـب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب الفراء من الكـوفيين ، وأجمعـوا علـى أنـه لـا يجـوز تقديم خبر مادام عليها " . وانظر : الارتشاف ٣ / ١١٧٠ .

(٧) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن النحوي . أخذ عن المبرد وثعلب ، له مؤلفات منها : المهذب في النحو ، ومعاني القرآن . توفي سنة ٢٩٩ هـ ، وقيل سنة ٣٢٠ هـ . انظر : البغية ١ / ١٨ .

(٨) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ١٩٤ .

ثم اعلم أنه كان على المصنف أن يستثني أيضا " ليس" ؛ لأن بعض النحاة قد منع جواز التقديم فيها [1] تمسكا بما فيها من معنى النفي ، ولعل وجه تركه إياها ضعف هذا التمسك ؛ لأنه مردود بقوله تعالى:﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ [2] فإن الظرف الذي هو "يوم" معمول خبرها وقد تقدم عليها والمعمول لا يجوز تقديمه إلا حيث يجوز تقديم عامله[3] .

(وكذا) الحكم في عدم جواز تقديم أخبار هذه الأفعال (إن (٩٥ / أ) بدل "ما" بإن النافية) لأن "إن" موصول حرفي ـ أيضا ـ مثل "ما " المصدرية [4] ، وقد عرفت السبب فيه [5] .

(وأما إن بدل) "ما " النافية (بلم) أو "لمّا" (أو لن) أو "لا" (فـ) إنه (يجوز) حينئذ تقديم أخبارها على أنفسها (نحو: قائماً لم) أو " لما" ، أو " لن" ، أو "لا" (يزل زيدٌ) لعدم استحقاقها الصدارة على ما هو الراجح من أن ماعدا "ما " من حروف النفي لا يستحق الصدارة [6] .

---

(١) هذه المسألة من مسائل الخلاف ، فمذهب أكثر الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها ، ومذهب قدماء البصريين والفراء أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها . انظر : الارتشاف ٣ / ١١٧١ ١١٧٢، وابن يعيش على المفصل ٧ / ١١٤، ورجح صاحب الإنصاف منع التقديم . انظر :الإنصاف مسألة ١٨ ، وفي الرضي على الكافية ١٩٥/٤ :" وأما ليس فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ، ومنع الكوفية من ذلك ؛ لأن مذهبهم أنها حرف كـ "ما " فألحقوها بها " .

(٢) من الآية ٨ من سورة هود .

(٣) هذا احتجاج البصريين المجيزين لتقديم خبر (ليس) عليها ، ورده الأنباري حيث قال :" أما قوله تعالى : ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ فلا حجة لهم فيه ؛ لأنا لا نسلم أن (يوم) متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل ... وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفاً﴾ وتقديره : يلازمهم يوم يأتيهم العذاب ". الإنصاف ١/ ١٦٣ ، وردّ هذا الاحتجاج- أيضا - ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٥٤ . ويبدو من كلام الشارح أنه يجيز التقديم ، وهو الحق ؛ لأن السماع يؤيده ، والقياس يقويه كما أوضح الشارح في كلامه .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ١٩٤ .

(٥) وهو قوله : " وما كان في حيز الموصول لا يتقدم عليه " النص المحقق ٣١٨ .

(٦) قال في الارتشاف ٣ / ١١٧ : " مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يتقدم على "ما" ، وإن دخل غيرها من حروف النفي جاز " ، وفي الهمع ١ / ٤٣٠: " وهو الأصح ، وعليه البصريون " .

[القسم الثاني أفعال المقاربة]

(والقسم الثاني) من الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر (ما) أي فعل ناقص (يدل على معنى القرب) من الحال (ويسمى) هذا القسم بسبب هذه الدلالة (أفعال المقاربة) ووجه التسمية ظاهر في بعضها كـ " كاد "، وحمل البواقي عليه تغليبا[1] (ولا تكون أخبارها) أي : كل واحد منها (إلا فعلا مضارعا) أي لا يكون اسما ولا فعلا ماضيا ؛ لما مر من أنها تدل على القرب من الحال ، وذلك لا يكون ـ مع ملاحظة كونه مرجوا ، أو مجزوما ، أو مشروعا فيه ـ إلا في المضارع (نحو : عسى) مريضي أن يشفى ، وهي – أعنى عسى – موضوعة لدنو مضمون خبرها لاسمها على سبيل الطمع والرجاء عند الجمهور[2] .

وقال الشيخ الرضي [3] " : إنها لم توضع (٩٥ / ب) للطمع في دنو مضمون خبرها لاسمها بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجي [4] حصوله عن قرب أو بعد مدة نحو : عسى اللهُ [أن][5] يدخلَني الجنة ، وعسى النبيُّ أن يشفع لي " [6] ؛ إذ دخول الجنة وشفاعة النبي ﷺ لا يكونان إلا يوم القيامة .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه لما كان يوم القيامة ، وشفاعة النبي ﷺ واقعين [7] لا محالة ، نزلا منزلة القريب الداني ، وبهذا يصح إجراء قول القوم على إطلاقه .

---

(١) انظر الهمع ١ / ٤٦٨ ، ويرى البسطامي أنها سميت بهذا الاسم ؛ لأنها موضوعة للدلالة على قرب الخبر رجاءً ، أو حصولاً ، أو أخذاً فيه . انظر : الرشاد في شرح الإرشاد ٢ / ٢٦٢ .

(٢) في الكتاب ٤ / ٢٣٣ : " وعسى طمع وإشفاق " . وقال صدر الأفاضل الخوارزمي : "(عسى) من جهة الله تعالى إيجاب ووقوع ؛ لأن إطماع الكريم إنجاز ، وقيل : معناه على شك العباد ، يعني كونوا على رجاء وطمع " . ترشيح العلل في شرح الجمل ٦٠٣ .

(٣) شرح الكافية ٤ / ٢٠٦ بتصرف يسير .

(٤) في الأصل : تزجي ، وهو تصحيف .

(٥) ساقطة في الأصل ، وهي في عبارة الرضي .

(٦) وأضاف الرضي : " فإذا قلت : عسى زيد أن يخرج ، فإذا فهو بمعنى : لعله يخرج ، ولا دنو في (لعل) اتفاقا " .

(٧) في الأصل : واقعان .

(وخبره) أي : " عسى" (الفعل المضارع) حالة كونه (مع أن) الدالة على الرجاء والاستقبال تأكيداً للرجاء الذي في " عسى" (غالباً ، نحو : عسى زيد أن يخرج) أي قارب الخروج ، وفي هذا التركيب للنحاة ثلاثة أعاريب :

الأول : أن "زيدا" فاعل لـ "عسى" و"أن" مع الفعل مرفوع المحل على البدلية من " زيد" بدل الاشتمال ، فتكون " عسى" -حينئذ - فعلا تاما لازما ، والمعنى : قرب زيد خروجه [1] .

والثاني : أن " زيداً" فاعل "عسى" أيضا ، و"أن" مع الفعل منصوب المحل على المفعولية ، فتكون فعلا تاما أيضا لكنه متعد [2] ، والمعنى : قارب زيد (٩٦ / أ) الخروج وهذا مختار سيبويه . [3]

الثالث : أن " زيدا " اسم "عسى" ، و "أن" مع الفعل منصوب المحل على الخبرية فحينئذ تكون فعلا ناقصا ، والمعنى : قارب زيد خروجا .

وهذا هو الراجح ، ومذهب الجمهور [4] الذي مال إليه المصنف ، لكن لا يخفى ما فيه من أن الحدث لا يخبر به عن الجثة ، فلابد حينئذ من تقدير مضاف إما في جانب الاسم أي : عسى حال زيد أن يخرج أو في جانب الخبر " أي : عسى زيد صاحب أن يخرج [5] .

---

(١) نسب الرضي هذا التوجيه إلى الكوفيين حيث قال : " وقال الكوفيون : إن " أن يفعل " في محل رفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى : ﴿لاَيَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ [الممحنة / ٨] إلى قوله﴿ أَنْ تَبَرُّوهُمْ ﴾ أي : لا ينهاكم عن أن تبروهم ، والذي أرى أن هذا وجه قريب ، فيكون في نحو : يا زيدون عسى أن تقوموا ، قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل ، والمعنى ــ أيضا ــ يساعد ما ذهبوا إليه ؛ لأن "عسى" بمعنى يتوقع ، فمعنى "عسى زيد أن يقوم " أي يتوقع ويرجي قيامه " . شرح الكافية ٤ / ٢١٠ .

(٢) في الأصل : متعديا .

(٣) قال في الكتاب ٣ / ١٥٧ :" وتقول : عسيت أن تفعل ، و"أن" هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل " أي : قاربت ذاك " . ويرى سيبويه وجها آخر ، وهو أن موضع " أن تفعل " نصب بإسقاط حرف الجر ، إذ قال بعد ذلك : " وبمنزلة : دنوت أن تفعل ، واخلو لقت السماء أن تمطر : أي لأن تمطر ، وعسيت بمنزلة اخلو لقت السماء " . الكتاب ٣ / ١٥٧ . قال ابن الناظم :" فهذا النص منه على أن "أن تفعل بعد "عسى" ليس خبراً " . شرح الألفية ١٥٥، ونص سيبويه الأول يدل على أنه يجيز الوجهين .

(٤) انظر : الارتشاف ٣ / ١٢٢٤ ، وابن الناظم على الألفية ١٥٣ , والهمع ١ / ٤٦٨ .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٢٠٩ وابن الناظم على الألفية ١٥٩

(وقد تحذف" أَنْ ") من خبر " عسى " تشبيها لها بـ " كاد " [١] كقول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [٢]

وأصل الكلام : " أن يكون وراءه . فحذف " أن " لما ذكر . (وقد تكون) عسى (تامة بـ) سبب إسنادها إلى (أن مع المضارع) فيقتصر حينئذ على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا : وهو " أن" مع المضارع ويكون فاعلا لها (نحو : عسى أن يخرج زيد) فـ "أن" مع المضارع مرفوع المحل على أنه فاعل لـ " عسى" والاسم بعده الذي هو لفظة " زيد " في المثال فاعل لذلك الفعل الذي هو مع " أن" فاعل " عسى" ، وهو يخرج ، وتقدير (٩٦ / ب) الكلام : قرب خروج زيد [٣] .

وإنما اقتصر هنا على أنها تامة مع أنه صرح في الامتحان بجواز كونها ناقصة في هذه الصورة حيث قال في بيان المثال :" فـ " عسى" حينئذ إما تامة بمعنى قرب أو ناقصة ، استغني عن الخبر ، وهو حاصل [٤] ؛ لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب إليه كما في : علمت أن زيدا قائم " [٥] ؛ لأن هذا احتمال بعيد مع ما فيه من التكلف الظاهر [٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ١٥٨ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لهدبة بن الخشرم في الكتاب ٣ / ١٥٩ ، وانظر : المقتضب ٣ / ٧٠ وابن يعيش ٧ / ١١٧ ، ١٢١ ، وابن الناظم على الألفية ١٥٥ ، والمغني ١٥٩ ، ٥٤٤ ، والهمع ٤٧٦ .ويروى :" عسى الهم " ، والشاهد قوله :" يكون" حيث وقع خبرا لعسى ، وقد حذفت منه "أن" .

(٣) انظر المقتضب٣/٧٠ ، والمفصل٢٦٩ .

(٤) في الأصل : حاصلا .

(٥) امتحان الأذكياء ٤٦٩ .

(٦) قال بنقصانها على توجيه المصنف صاحب الهمع ١ / ٤٨٠ ، وقال آخرون بنقصانها لكن على توجيه آخر . قال ابن يعيش :" ويجوز في قولك : عسى أن يقوم زيد , أن يكون زيد مرفوعا بـ (عسى) و (أن يقوم) في موضع نصب بأنه خبر مقدم ، ويكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من زيد يظهر في التثنية والجمع نحو قولك : عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون " . شرح المفصل ٧ / ١١٨ . وانظر ابن الناظم على الألفية ١٥٩ ،١٦٠ .

(وكَادَ) وهي موضوعة لتقريب خبرها لاسمها على سبيل الحصول لا الرجاء فهي مشاركة لـ " عسى" في الدلالة على أصل القرب [1] إلا أن الفرق بينهما : أن " كاد" للقرب الذي يرى دليل حصوله ، و"عسى" للقرب مطلقا ، فإذا قلت : كاد زيد يخرج ، يكون الخروج أقرب من الخروج الذي يدل عليه بقولك : عسى زيد أن يخرج ؛ إذ المعنى في " كاد" قرب خروج زيدا جدا ، وفي " عسى" سيقرب خروجه .

(وخبره) أي " كاد " (غالبا مضارع) حالة كونه (بلا أَنْ) وإنما كان الغالب فيه أن يكون خبره بلا "أن" على خلاف " عسى" ؛ لأنه يدل على الجزم ، فلا يناسبه " أن" الدالة على الرجاء [2] ؛ كذا حققه المصنف [3] ثم قال : وما قيل [4] : لدلالته (٩٧ / أ) على الاستقبال المنافي للحال ، فيه أن " كاد " لا يدل على الحال ، ولا يدل على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا , ولو سلم هذا لما استوى الاستعمالان في " أوشك " ، مع كونه من القسم الثالث الذي هو أقرب إلى الحال من " كاد "[5] (نحو : كاد زيد يخرج ، وقد يكون) خبره (مع أن) تشبيها له بـ " عسى" وذلك لما علمته من الاشتراك في الدلالة على أصل القرب ، فلذلك حمل كل منهما على صاحبه في دخول " أن" وعدمه ، أما عدم دخول "أن" في خبر " عسى" فقد مر مثاله في قول الشاعر المتقدم[6] ، وأما دخولها في خبر "كاد" فكقوله ﷺ : " كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً " [7] .

---

(١) انظر : المفصل ٢٧١ .

(٢) في ترشيح العلل ١٠٥ ، ١٠٦ : " فإن قيل : ما الذي يقتضي المخالفة والتغاير في خبر " عسى" و " كاد " ؟ قيل : تغاير المعنى ؛ لأن معنى " عسى " مقاربة على سبيل الرجاء والطمع ، ومعنى " كاد " مقاربة الأمر على سبيل الحصول ، فترك خبرها بغير " أن " ؛ لشدة دلالتها على القرب ، وأدخلت على " عسى " ؛ لتخصص المضارع على الاستقبال لضعفها في الدلالة على لقرب " .

(٣) انظر : شرح بِرْكِلِي على اللب ٣١٦ .

(٤) القائل هو الجامي . انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٣٠١ .

(٥) شرح بركلي على اللب ٣١٦ ، بتصرف .

(٦) فى صـ ٣٠٩ .

(٧) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٣ / ٥٣ ، وأورده العُجْلُونِي في كشف الخفاء ٢ / ١٤١، والسيوطي في الجامع الصغير ٢ / ٨٩ .

تنبيه : إذا دخل حرف النفي على " كاد" تكون منفية كسائر الأفعال إذا دخل عليها حرف النفي سواء كانت ماضية أو مستقبلة على الأصح ؛ إذ الفعل المثبت إذا دخل عليه حرف النفي أفاد نفيه ، وذلك لأن حرف النفي إنما وضع لذلك وهذا هو مذهب أكثر المحققين من النحاة (١) ، ودليلهم على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (٢) ؛ إذ المقصود من الآية النفي(٣) ، بدليل أن الإنسان إذا أخرج (٩٧ / ب) يده في الظلمة المتراكمة لم يرها ؛ إذ الظلمة الشديدة تمنع شعاع البصر عن المرئي (٤) ، وقال بعضهم (٥) : إنها تكون مثبتة سواء كانت ماضية أو مستقبلة واستدلوا لذلك في الماضي بقوله تعالى :﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (٦) فإنهم فعلوا الذبح بدليل قوله ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾(٧) ، وهو يدل على حصول الفعل فما كاد يدل على الإثبات والقرب ، وأجيب عنه (٨) بأن قوله : ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما ، وأما الذبح فعلم من السياق ،أي من قوله ﴿فَذَبَحُوهَا ﴾ لا من قوله ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ بل هذا مفيد لنفي مقاربة الفعل قبل الذبح ؛ لأنهم قبل ذلك كانوا مصريين على عدم الانقياد بقولهم : ﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾(٩)إلى أن قالوا ﴿ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾(١٠) ثم عادوا فذبحوها .

---

(١) انظر : المغني ٦٢٦ ، والارتشاف ٣ / ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، والهمع ١ / ٤٨٢ .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النور .

(٣) قال المبرد : " فمعناه – والله أعلم– لم يرها ، ولم يكد ، أي: لم يدن من رؤيتها ".المقتضب ٣ /٧٥ .

(٤) ذكر ابن هشام أن معنى " كاد " المقاربة ، فمعنى " كاد يفعل " : قارب الفعل ، ومعنى " ما كاد يفعل " : ما قارب الفعل ، فخبرها منفي دائما ، ولهذا كان نفيها في الآية أبلغ من أن يقال :" لم يرها " ؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الأخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله .

(٥) هو ابن جني والنحاس كما في الارتشاف ٣ / ١٢٣٥ .

(٦) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

(٧) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

(٨) انظر : المغني ٢٢٦ ، والهمع ١ / ٤٨٣ .

(٩) من الآية ٦٧ من سورة البقرة .

(١٠) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

وفي المستقبل [١] بتخطئة الشعراء [٢] ذا الرُّمَّة [٣] في قوله :

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ   رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ [٤]

لما فهموا أن معنى "لم يكد " الإثبات ، فيقتضي أن رسيس الهوى يبرح ، أي يزال وهو عكس المراد ؛ إذ غرضه أن الانزواء عن محبوبته إذا غير(٩٨ / أ) المحببين عما كانوا عليه من الحب فحاله بالنسبة إلى " مية" على خلاف ذلك ، فإن رسيس الهوى إن ابتدأ حالة كونه فاشيا من حبها لم يبرح، فكيف انتهاؤه ؟!

وأجاب عنه تلميذُ الكسائي خلف الأحمر [٥] ، وخَطَّأَ مخطِّئَ ذي الرمة ، وقال : إن معنى " لم يكد يبرح " : لم يقارب ابتداء هواها بالهجر، فكيف انتهاؤه ؟! وهذا مبالغة في نفي الزوال ، وهو مستقيم فلا وجه لتخطئةالشعراء ذا [٦] الرمة [٧] .

وقال آخرون [٨] بما يشبه التوفيق ، وهو أنها في الماضي للإثبات ، وفي المضارع كسائر الأفعال تمسكا بما مر من قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [٩] في الوجه الأول ، وبقوله ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [١٠] في الثاني ؛ إذ لو حمل على الإثبات لفسد المعنى ، والمذهب الأول هو الأصح كما مر .

---

(١) أي استدلواعلى إفادة "كاد" المنفية الإثبات في المستقبل ، فهو معطوف على قوله "في الماضي" .

(٢) في الأصل : ذي .

(٣) هو غيلان بن عقبة ، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره ، أكثر شعره تشبيب ، وبكاء أطلال ، توفي سنة ١١٧ هـ . انظر : الأعلام ٥ / ٣١٩ .

(٤) البيت من الطويل . انظر : ديوان ذي الرمة ١١١ ، والمفصل ٢٧١ ، وشرحه لابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٤٠٠ ، والرضي على الكافية ٤ / ٢١٩ . ويروى " النأي " بدلا من " الهجر" ، ورسيس الهوى : ابتداء الحب ، والشاهد فيه " لم يكد " حيث دخل النافي على"يكد" وهو للمستقبل بدلالة " إذا " ، ومعناه الإثبات عند بعضهم ، و الأكثرون على أن معناه نفي المقاربة .

(٥) هو خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيان ، كان راوية عالما بالأدب , شاعرا, وله ديوان شعر ، توفي سنة ١٨٠ هـ . انظر : البغية ١ / ٥٥٤ ، والأعلام٢ / ٣٥٨ .

(٦) في الأصل : ذي .

(٧) انظر : جواب الأحمر في الرضي على الكافية ٤ / ٢٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/١ ، ٤٠٠ ، والأشموني ٢٦٨/١ .

(٨) انظرهذا الرأي في شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٢٠ , وروح المعانى ٢٩٢/١ .

(٩) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

(١٠) من الآية ٤٠ من سورة النور .

(وكَرَب) بفتح الراء وكسرها ، والفتح أفصح [1] ، وهي موضوعة لدنو خبرها لاسمها على سبيل الشروع [2] نحو قولك : كرب زيد يتكلم ، أي قرب من أن يشرع في التكلم.

(وهو) أي : كرب (مثل كاد في وجهيه) أي : في أن استعمال خبره بدون "أن" غالبا ، ومعها قليلا (٩٨ / ب) ، مثال الأول قول الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ [3] يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ [4]

ومثال الثاني قول الآخر :

.... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعَنَا قُهَا أَنْ تَقَطَّعَا [5]

(وهَلْهَلَ) وهي بمعنى "كاد" ، فينبغي أن تكون مثلها في وجهيها لكنها لدلالتها على الشروع التزم في خبرها "أن" ، وقد يكون بدونها .

كما في قول الشاعر :

........................فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الإمَاتَةِ [6] تَزْهَقُ [7]

---

(١) انظر : الهمع ١ / ٤٦٨ .

(٢) في الارتشاف ٣ / ١٢٢٣ :"المشهور أن (كرب) للمقاربة ، وقيل للشروع " .

(٣) في الأصل : ومن حوله .

(٤) البيت من الخفيف ، وهو لكلحبة اليربوعي ، وقيل : لرجل من طيئ . كذا في التصريح ١ / ٢٠٧ ، وانظر : الهمع ١ / ٤٧٥ ، وابن الناظم على الألفية ١٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ ، والشاهد قوله " كرب القلب " يذوب حيث جاء خبر "كرب" بدون "أن" .

(٥) عجز بيت من الطويل ، وصدره:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظّمَا ....

وهو لأبي زيد الأسلمي في العيني على الأشموني ١ / ٢٦٢ ، وهو في ابن الناظم على الألفية ١٥٧ ، والهمع ١ / ٤٧٦ والتصريح ١ / ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٢ والشاهد فيه : مجئ خبر " كرب " فعلا مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، وهذا قليل .

(٦) في الأصل : الإمامة ، وهو تحريف .

(٧) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وتمامه :

وَطِئْنَا بِلَادَ الْمُعْتَدِينَ ....

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩١ ، والهمع ١ / ٤٦٨ ، وشرح الشذور لابن هشام ٢٤٣ ، ٣٤٠ . والشاهد فيه : مجئ خبر " هلهل " وهو "تزهق " بدون "أن" والغالب أن يقترن بها .

(وطَفِق) بكسر الفاء وفتحها ، وهي بمعنى شرع ، يقال : طفق يفعل ، إذا شرع في الفعل [1] .

(وأخَذ) بفتح الخاء بمعنى شرع أيضا ، يقال : أخذ يفعل ، إذا شرع فيه كما في قول الشاعر :

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي ... وَالاعْتِبَارُ إجَابَةٌ وَسُؤَالُ [2]

(وأَنْشَأَ) مهموز الفاء واللام بمعنى أوجد .

(وأَقْبَل) تقول : أقبل عليه [3] .

(وهَبَّ) مثل " رَدّ " كما في قول الشاعر :

هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى ... فَلَجَّ كَأَنِّي كُنْتُ بِاللَّوْمِ أُغْرِيَا [4]

(وجَعَل) كما فى قول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ [5]

وقد تكون بمعنى " خَلَق " كما في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ﴾ [6] .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ طه / ١٢١ .

(٢) البيت من الكامل ، ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد الهمع ١ / ٤ ، وشرح الشذورلابن هشام ٣٣٨ .

والشاهد فيه :" فأخذت أسأل " ، حيث جاء " أخذ " بمعنى شرع .

(٣) الصواب أن يقول : أقبل يفعل ؛ لأن خبر هذه الأفعال لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله مجهول ، وهو في نتائج الأفكار ١٧١ ، وقسم العامل منه ٢٠٥ براوية الشارح ، ويروى " مغريه " مكان " أغريا " ، وهو المشتهر . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩١ ، والهمع ١ / ٤٧٠ ، وشرح الشذور ٢٤٣ ، ٣٤٠ .

والشاهد فيه : " هببت ألوم " حيث جاء هب بمعنى شرع .

(٥) البيت من البسيط ، وهو منسوب لأبي حية النميري في التصريح ١ / ٢٠٤ ، والعيني على الأشموني ١ / ٢٦٣ . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩ ، ٣٩٨ ، والهمع ١ / ٤٦٩ ، والمغني ٥٤٥ ، والرضي على الكافية ٤ / ٢٢١ .

والشاهد : مجيء "جعل" للشروع في الفعل .

(٦) من الآية ١ من سورة الأنعام .

أو " صَــيّر" كقولـــه :﴿ إِنِّــي (٩٩ / أ) جَاعِلُـكُ لِلنَّــاسِ إِمَامــاً ﴾[١] أي : مصــيرك ، أو "يلقــي " كقولـــه : ﴿وَيَجْعَـلُ الْخَبِيـثَ بَعْضَـهُ عَلَـى بَعْـضٍ ﴾[٢] أي يلقــي فتكون ــ حينئذ ــ تامة متعدية إلــى مفعــول واحــد ، كمــا فــي الآيــة الــأولى ، وإلــى مفعولين كما في الآيتين الأخريين [٣] ، فلا تكون مما نحن فيه .

(وعَلِق) ــ بكسر اللام ــ كما في قول الشاعر :

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ [٤]

(وأخبارها) أي : أخبار هذه الأفعال وهــي مــن " هلهــل " إلــى " علــق" بإدخــال الغاية (الفعل المضارع بلا "أن" ، وأوشك) مــن وشــك الشــيء ، أي : قــرب ، ومنــه قول حسّان [٥] :

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِهِمُ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا [٦]

ثم أدخل عليه الهمزة ، فصار " أوشك " هــذا ، وهــي موضــوعة لــدنو خبرهــا لاســمها على سبيل الشروع نحو قولك : أوشك [٧] زيد يجيء ، أي : قرب .

---

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الأنفال .

(٣) في الأصل : الاخرتين ..

(٤) البيت من الــوافر ، ولــم ينســب لأحــد ، وهــو فــي الهمــع ١ / ٤٦٩ ، والأشــموني ١ / ٢٦٣ ، والنتائج ١٧١ ، وقسم العامــل منـــه ٢٠٦ ، وشــرح الشــذور ٣٣٨ . والشــاهد : " علقــت تظلــم " حيث جاء "علق" بمعنى شرع .

(٥) هو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري ، جاهلي إســلامي ، لقــب بشــاعر الرســول . عــاش مائــة وعشرين سنة ، وتوفي في خلافة معاويــة . انظــر : الشــعر والشــعراء لــابن قتيبــة ١ / ٣١١ ، والأغاني ٤ / ١٣٤٨ .

(٦) البيــت مــن البســيط . وهــو فــي ديــوان حســان ٢١٦ ، واللســان (وشــك) ، والارتشــاف ٤ / ٢٣٨٣ ، ورصف المبــاني ٤١ ، وضــرائر الشــعر لــابن عصــفور / ٥٣ ، والنكــت الحســان ٣٠٣ ، وليس فيه شاهد نحــوي ، وإنمــا الشــاهد فيــه لغــوي ،وهوقولــه : " وشــيكا" بمعنــى : قريبا .

(٧) في الأصل : وشك .

(وهو) أي : أوشك (يستعمل) تارة بأن (استعمال عسى ، و) أخرى بلا "أن" استعمال (كاد) لكن استعماله بلا "أن"[1] مثل "كاد" هو الأكثر[2]؛ لأنه مشابه لها من وجهين : الأول : المعنى [3] ، والثاني القرب ، وأما استعماله بأن مثل "عسى" فقليل ؛ لأنه مشابه لها من وجه واحد ، وهو القرب (٩٩ / ب) فقط ، ومما سمع استعماله بأن قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْشَ [4] الْكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ [5] حِبَالُ الْهُوَيْنَى بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا [6]

(ولا يجوز تقديم أخبار أفعال المقاربة على أنفسها [7]) لأن منها ما هو متضمن للحرف ، وهو "عسى" ، والحرف لا يتصرف فيه ، ولا في ما يتضمنه والتقديم نوع من التصرف فيمتنع ، وحمل البواقي عليه كذا قيل . [8]

وفيه بحث ؛ لأنا نقول لا يجوز أن يراد بعدم التصرف هنا عدم التصرف اللغوي الذي منه تقديم الخبر ، بقرينة قوله " والحرف لا يتصرف فيه " وإنما يصح إذ يراد به العرف الذي هو عدم مجيء المضارع ، والأمر، واسم الفاعل والمفعول منه .

---

(١) نحو قول أمية بن أبي الصلت: (المنسرح)

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

انظرالهمع ١/٤٧٧ .

(٢) قال ابن الناظم : "وأما "أوشك" فالأمر فيها على العكس من كان " ، وفي الهمع١ /٤٧٧ : " والأعرف في عسى وأوشك الإثبات " وانظر : الكتاب ٣/١٦٠. فالأمر على عكس ما قاله الشارح.

(٣) وهو الدلالة على الجزم ، فلا تناسبة " أن" الدالة على الرجاء .انظر : النص المحقق ٣١٠

(٤) في الأصل : لم يغشى .

(٥) في الأصل : أو سكت ، وهوتصحيف .

(٦) البيت من الطويل وهو لكلحبة اليربوعي في اللسان (وشك) ٤٨٤٤ ، وهو من شواهد : الرضي على الكافية ١ / ٢١٣ ، والخصائص ٣ / ٥٣ ، والخزانة ١ / ٣٨٦ ،والشاهد قوله :" أو شكت .... أن تقطعا " حيث جاء خبر أوشك مقترنا بأن .

(٧) فلا يقال : أفعل طفقت ، ولا أن يقوم عسى زيد . وهذا باتفاق كما في الارتشاف ٣ / ١٢٢٩

(٨) قاله صاحب النتائج ، وقد تصرف الشارح في عبارته، انظر: النتائج(قسم العامل) ٢٠٦ .

لكن هذا إنما يصح- أيضا -على مذهب من لم يتصرف في "عسى" ، أما على مذهب من يتصرف فيه (1) فلا يصح أيضا ، وعلى صحته على مذهب من لم يتصرف فيه يلزم حمل الأصل الذي هو " كاد " التي هي أم الباب على الفرع الذي هو "عسى " ، فالأولى أن يقال : المانع من جواز التقديم هو عدم السماع (2) .

***

[الثاني : اسم الفاعل]

ولما أنهى الكلام على العامل الأول شرع يتكلم على (١٠٠/ أ) الثاني فقال (والثاني) أي : من العوامل القياسية (اسم الفاعل) قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ، ولكونه يجيء من المتعدي ، ومن اللازم بخلاف اسم المفعول ، وهو ــ أعني اسم الفاعل ــ مشتق (3) لذات من قام به الفعل بمعنى الحدوث (4) ، وإنما ترك تعريفة وتعريف ما بعده مع أنه من المبادئ ؛ روما للاختصار ، وتبعا للبيضاوي (5) (فهو يعمل عمل فعله) المشتق منه ، وهو المضارع (المعلوم) .

---

(١) أفعل المقاربة لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا " كاد" و"أوشك" ، فإن المضارع منهما مستعمل وفي الهمع ١ / ٤٧٣ : " حَكَى عبدُ القاهر الجرجاني المضارعَ واسمَ الفاعل من (عسى) .. " . وقال الشيخ أبو حيان :" روى عبد القاهر: عسى يعسى فهو عاس ، وهو غريب " وعبارة الشيخ الجرجاني في المقتصد ١ / ١١٢ :" وجاء في الشذود عسى يعسى عسى " فالشيخ حكي تصرف عسى لكنه حكم عليه بالشذوذ ، كما أنه حكى مضارع " عسى" ومصدره ، ولم يحك اسم الفاعل منه كما جاء في عبارته .

(٢) ذكر ابن مالك تعليلا آخر لعدم جواز تقديم الأخبار على هذه الأفعال حيث قال : " والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا ، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل " . شرح التسهيل ١ / ٣٩٥ .

(٣) في الأصل : مشتقا .

(٤) يخرج بقوله " لمن قام به " اسم المفعول ، والآلة ، والزمان , والمكان ، ويدخل فيه الصفة المشبهة ، ويخرج بقوله " بمعنى الحدوث " يخرج الصفة المشبهة ؛ لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث، ولا الاستمرار . كذا في الرضي على الكافية ٣ / ٤٨٢.

(٥) انظر : امتحان الأذكياء (متن اللب) ١٣٠ ط استانبول .

[الثالث : اسم المفعول]

(والثالث) منها (اسم المفعول) قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل ؛ لموافقته لاسم الفاعل في الشروط ، ولأنه قد ينصب المفعول به مثله بخلاف الصفة المشبهة كما تعلمه . وهو اسم مشتق لذات من وقع عليه [1] الفعل (فهو يعمل عمل فعله) المشتق منه ، وهو المضارع (المجهول ، وشرط عملهما)أي: اسم الفاعل والمفعول (في الفاعل) أصلا [2]، ونائبا [3] (المنفصل) سواء كان ضميرا بارزا أو اسما ظاهرا ، أما البارز المتصل فإنه مختص بالفعل ، وقيده بكونه ضميرا ؛ لأن الفاعل أو نائبه لو كان(١٠٠ / ب) ضميرا مستترا لا يحتاج لعملهما فيه إلى اشتراط شيء , لأنه لما كان مستترا فيهما داخلا تحت تصرفهما مع كونه اعتباريا محضا [4] لا يظهر فيه أثر العامل ، لأن أثره فيه اعتباري ، أيضا يؤثران فيه بلا شرط .

أما المنفصل فإنه لما كان ثابتا مستقلا توقف عملهما فيه على وجود المقوي وعدم المبعد عن المشابهة بالفعل ، ولما كان هذا القيد خاصا بإعمالهما في الفاعل لأنه محتاج إليه جدا ففي صورة الاتصال يؤثران فيه بلا شك لما ذكرنا ، وفيما عداها [5] لا يؤثران فيه إلا بالشرطين الآتي بيانهما ، قدمه على قوله (والمفعول به) الصريح فإنهما لا يؤثران فيه النصب إلا بهما ، وإن كان مستترا لعدم الاحتياج إليه لأنه فضلةٌ ، ومع ذلك هو معمول قوي ، ولذا لايعمل فيه الفعل اللازم فلابد من وجود ما يقويهما وعدم مايبعدهما من مشابهة الفعل في العمل فيه ولو كان مستترا بخلافه غيره من الفضلات فإنها معمولات ضعيفة فيؤثران فيها بلا شرط . أما الظرف فمع ضعفه يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي(١٠١/ أ) نحو قوله تعالى:﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [6] فإنه كالصديق الحميم للعامل ؛ لأن مدلول العامل لا يخلو عن زمان أو مكان في الأغلب

---

(١) في الأصل : قام به ، ولايستقيم به التعريف .

(٢) العامل فيه اسم الفاعل .

(٣) العامل فيه اسم المفعول .

(٤) في الأصل : اعتباري محض .

(٥) في هامش الأصل : " قوله فيما عداها أي فيما عدا صورة الاتصال ، والذي عداها صورة كونه اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا " .

(٦) من الآية ٢ من سورة القلم .

وأما المفعول المطلق فلأنه ــ مع ضعفه – ملابس [1] معناه دائما ، وأما المفعول له فإن كان مجرورا فكالظرف ، وإن كان منصوبا فكا لمفعول المطلق ، وأما المفعول معه فمصاحب المعمول فلا حاجة لإعمال اسم الفاعل والمفعول فيها إلى (أن لا يكونا) أي: اسما الفاعل والمفعول (مصغرين [2] نحو: ضُويرب ومُضَيرب ، و) أن (لا) يكونا (موصوفين) أيضا (نحو: جاءني ضارب) أو مضروب (شديد) [3] .

كما يشترط ذلك في الإعمال في الفاعل والمفعول به ، وإنما اشترط ذلك في إعمالهما في الفاعل والمفعول ؛ لأن التصغير والتوصيف من خواص الأسماء؛ إذ الفعل لا يصغر ولا يوصف , فإذا كانا مصغرين أو موصوفين تضعف حينئذ مشابهتهما للفعل بل وتتحقق اسميتهما فلا يعملان عمل الفعل[4] ، وهذا إذا وصفا قبل العمل (و) أما (إن وصفا بعد العمل لم يضر) وصفهما الطارئ (عملهما السابق) قبله لانهما ما خرجا عن مشابهة (١٠١ / ب) الفعل إلا بعد العمل فلا يضر خروجهما بعده كما في (نحو) قولك : (جاءني رجلٌ ضاربٌ غلامَه شديدٌ ، و) هما (إن كانا باللام لا يشترط لعملهما غير ما ذكر) من عدم التصغير والوصف حتى أنهما يعملان ولو كانا بمعنى الماضي ، ولذا قال في المثال (نحو: الضارب غلامُه عمراً أمسِ عندنا) .

---

(١) في الأصل : ملابسا .

(٢) هذا شرط البصريين والفراء ، فلا يجوز عندهم : هذا ضويرب زيدا ؛ لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليهما ، فبعدا عن مشابهة الفعل المضارع بتغيير بنيتهما التي هي عمدة الشبه . انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٧ ، وذهب أكثر الكوفيين إلى جواز اعمالهما مصغرين بناء على مذهبهم أن المعتد به شبهه للفعل في المعنى لا في الصورة . انظر : الهمع ٣ / ٦٩ ، ٧٠ ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا ، وقال ابن مالك :" ولا حجة فيما حكاه ؛ لأن " فرسخا" ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل " . شرح التسهيل ٣ / ٧٤ .

(٣) هذا مذهب البصريين . قال سيبويه :" ألا ترى أنك لو قلت : مررت بضارب ظريف زيدا , وهذا ضارب عاقل أباه ، كان قبيحا ؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء ؛ لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه " . الكتاب ٢ / ٢٩ ، ومذهب أكثر الكوفيين جواز إعمالهما وإن تأخر المعمول عن الوصف . انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٨ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٤ .

وإنما عملا إذا كانا بمعنى الماضي أيضا عند دخول اللام عليهما لأنها – عني اللام – في الحقيقة موصولة , والأصل فيها أن توصل بجملة فعلية ، لكنها لما كانت هذه اللام في صورة لام التعريف ، ودخول لام التعريف على الفعل ممتنع عندهم أتوا بصورة اسم الفاعل والمفعول تسويفا لدخولها ، وحفظا لقاعدتهم فصار العامل في الحقيقة هو الفعل في هذه الصورة (١) ، ولهذا لم يحتج إلى اشتراط الكون بمعنى الحال أو الاستقبال إذ لا يشترط هذا الشرط في عمل الفعل كما لا يخفى .

(و) أما **(إن كانا مجردين منها)** أي اللام **(فيشترط)** مع ما تقدم من الشرطين في العمل في الفاعل والمفعول به الصريح **(الاعتماد (٢))** إما **(على المبتدأ)** ولو بعد الناسخ نحو : إن زيدا (١٠٢ / أ) ضاربٌ عمرا **(أو)** على **(الموصوف)** كجاءني رجل ضارب عمرا **(أو)** على **(ذي الحال نحو : جاءني زيد راكبا غلامه ، أو)** على **(الاستفهام)** اسما كان المستفهم به نحو : ما صانع البكران أو حرفا (نحو : **أقائم الزيدان**) وهل ضارب زيدا أخوه **(أو)** على **(النفي)** سواء كان النافي حرفا (نحو : **ما قائم الزيدان**) أو غيره نحو : ليس قائم العمران ، وغير قائم أبوك ، وإنما اشترط الاعتماد على أحد هذه الأشياء ؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول فرع عن الفعل في العمل ، ولم يعملا بغير الاعتماد ؛ تنبيها على انحطاط رتبة الفرع عن الأصل ، وليخبر بسبب هذا الاعتماد عن الفعل من جهة كونه مسندا أما في صورة الاعتماد على المبتدأ فظاهر ؛ لأن الوقوع بعده لا يكون إلا مخبرا عنه فيكون مثل الفعل في هذا الحكم فتزداد المناسبة ، والصفة والحال مثل الخبر في المآل ، والاستفهام والنفي يتعلقان بالحكم دون الذات, فهما (٣) أولى بالفعل ، فالواقع بعدهما كالواقع موقع الفعل .

---

(١) انظر : المقتصد ١ / ٥٢٧ .

(٢) في الهمع ٣ / ٦٩ : " لم يشترط الكوفيون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك ، فأجازوا إعماله مطلقا نحو : ضارب زيدا عندنا .

(٣) الموصوف في هذا المثال ظاهر ، وقد يكون محذوفا كما في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوابِّ والأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ فاطر / ٢٨ ، فعمل (مختلف) لاعتماده على محذوف موصوف والتقدير : والأنعام صنف مختلف ألوانه ، ومثله قول الأعشى :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَي قَرْنَهُ الْوَعِلُ (البسيط)

أي : كوعل ناطح . انظر : ابن الناظم على الألفية ٤٢٤ ، والأشموني ٢ / ٢٩٥ .

ثم اعلم أن جواز الاعتماد على النداء في نحو :" يا طالعا جبلا " مذهب ابن مالك [(١)] ، وقد زيفه ابنه [(٢)] في شرحه على الألفية (١٠٢ / ب) بقوله: " إن النداء ليس كالاستفهام ، والنفي في التقريب من الفعل لآن حرف النداء مخصوص بالاسم ، فكيف يكون مقربا من الفعل"[(٣)] . ثم قال : " والاعتماد في مثله على الموصوف المقدر " [(٤)] ، وهذا الذي ذكره من قوله : والاعتماد في مثله على الموصوف المقدر مختار ابن الحاجب [(٥)] لكن المصنف ـ رحمه الله ـ رد عليه بقوله : " وأقول : إن حرف النداء قائم مقام " أدعو" فهذا أبلغ في التقريب ، ولو أجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغي شرط الاعتماد ، إذ لابد لكل صفة من صاحب تجري عليه ملفوظ أو مقدر " [(٦)] . انتهى ، وبه يظهر أن عنده يجوز الاعتماد على النداء فما وجه تركه هنا ؟ [(٧)] .

(ويشترط) أيضا مع ما تقدم من مجموع الشروط (في نصبهما المفعول به) خاصة (الدلالة على الحال أو الاستقبال) نحو : زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غدا [(٨)]. وإنما اشترط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أيضا في نصبهما المفعول به لتتم مشابهتهما للفعل المضارع الذي عملا عمله لفظا ومعنى [(٩)] ، أما مشابهتهما لفظا فلتساويهما له في الحركات والسكنات والحروف كما مر في بحث إعراب المضارع ، وأما مشابهتهما له معنى فظاهر .

---

(١) قال في الألفية ٣٩ :

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا   أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

(٢) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك المعروف بابن الناظم ، كان إماما في النحو ، أخذ عن ، والده ، وتعقبه في بعض المسائل دون هوادة ، من مؤلفاته : شرح ألفية والده ، وشرح الحاجبية ، وشرح الملحة ، وأكمل شرح التسهيل لوالده . توفي سنة ٦٨٦ هـ انظر بغية الوعاة ١ / ٢٢٥ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٤ بتصرف .

(٤) ابن الناظم على الالفية ٤٢٤ . بتصرف ، والتقدير في المثال : يا رجلا طالعا جبلا . انظر : الأشموني٢ / ٢٩٣ .

(٥) ذكر رأي ابن الحاجب المصنف في الامتحان ٤٣٤ .

(٦) امتحان الاذكياء ٤٣٤ ، وفي الأصل : ملفوظا أو مقدرا .

(٧) في هامش الأصل :" ولعل الوجه أنه قصد أن يمشي على كل من المذهبين في الكتابين ، ومثل ذلك مما يقع كثيرا للمصنفين " .

(٨) في الأصل : عمر لان أو غدي ، وهو تحريف لامعنى له .

(٩) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٤٨٤ .

وإنما احتيج إلى المشابهتين اللفظية (١٠٣ / أ) والمعنوية في العمل في المفعول به لأنه أقوى من الفاعل ، فيحتاج إلى عامل قوي حتى يؤثر فيه . ألا ترى أن الفعل اللازم لا ينصب مفعولا به مع أنه فعل ، أيضا بعض العوامل يعمل في الفاعل ولا يعمل في المفعول به كاسم التفضيل كما يجئ قريبا ، ثم اعلم أن هذا الشرط من الكون بمعنى الحال أو الاستقبال مذهب الجمهور [١] ، فلا يقال عندهم : زيد ضارب عمرا أمس [٢] ، وأما عند الكسائي ومن وافقه [٣] فيعملان إذا كانا بمعنى الماضي أيضا [٤] ، وتمسك لذلك بقوله تعالى :﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [٥]، فإن " باسط " بمعنى الماضي ضرورة ؛ لأن [٦] الآية في حق أصحاب الكهف ، ويمكن أن يجاب [٧] بأن قوله ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعيْهِ ﴾ حكاية عن الحالة الماضية يعني أنه لما ورد في معرض الحكاية صارت تلك الحالة الماضية كالحالة الموجودة في الزمان الحاضر ولهذا تراهم يقولون في كتبهم : بمعنى الحال حقيقة أو حكاية .

(و) اعلم أن (تثنيتهما) أي اسمي الفاعل والمفعول (وجمعهما) صحيحا كان أو مكسرا (كمفرد يهما) في العمل والشروط ؛ إذ صورة المفرد في التثنية والجمع الصحيح باقية على حالها ، وعلامة التثنية (١٠٣ / ب) والجمع لا تضربها ، وحمل على الجمع الصحيح الجمع المكسر، وعلى المفرد ؛ لأنه فرعه [٨].

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ١٣٠ ، والمقتضب ٤ / ١٤٨ ، والمقتصد ١ / ٥١٢ .

(٢) قال سيبويه :" وجه الكلام وحده الجر ؛ لأنه ليس موضعا للتنوين ، وكذلك قولك : هذا ضارب زيد فيها وأخيه ، وهذا قاتل عمرو أمس وعبد الله " . الكتاب ١ / ١٧١ .

(٣) وافقه قوم منهم هشام وأبو جعفر كما في التصريح ٢ / ٦٦ .

(٤) وذلك لأنهم اعتدوا بالشبه المعنوي ، وإن زال الشبه اللفظي بينهما وبين الفعل المضارع .

(٥) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٦) في الأصل :" أن" .

(٧) أجاب بذلك الزمخشري في المفصل ٢٢٨ ، والشيخ عبد القاهر في المقتصد ١ / ٥١٣ والمحقق الرضي في شرح الكافية ٣ / ٤٨٦ ، وصدر الأفاضل في ترشيح العلل ٢٢٣ .

(٨) في الكتاب١ / ١٠٩ : " ومما يجري مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل , أجروه مجري فاعلة حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات ، فمن ذلك قولهم : هن حواج بيت الله " . وذكر السيوطي في الهمع ٣ / ٦٨ أن سيبويه منع إعمال اسم الفاعل المجموع جمعا صحيحا في الاسم الظاهر ، فلا يقال : مررت برجل ضاربين غلمانه زيدا ، والحق أن سيبويه لم يمنع ذلك بل استشهد لعمله بقول الأحوص الرياحي :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِباً إلّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا (الطويل)

انظر : الكتاب ١ / ١٦٥ .

[أوزان المبالغة]

(وكذا) أي: كاسم الفاعل في العمل والشروط (ثلاثة أوزان من مبالغة اسم الفاعل) وهي (فَعَّال ، وفَعُول ، ومِفْعَال) وزاد سيبويه [1] " فَعِل " [2] بكسر العين كحذر ، و " فَعِيل" كرحيم [3] .

وهذا الذي مشى عليه المصنف من عمل هذه الثلاثة الأوزان مذهب البصريين [4] ، وأما الكوفيون [5] فإنهم لا يعملونها ؛ لفوات مشابهتها بالفعل بسبب تغير الصيغة ، وأما المنصوب الذي يجئ بعدها فيقولون : إنه منصوب بفعل مقدر [6]، وحجة البصريين أن معنى المبالغة جابر لما فات من المشابهة [7](ولا يشترط في عمل هذه) الأوزان (الثلاثة) ــ لنصب المفعول به ــ الكونُ بـ (معنى الحال والاستقبال) كما اشترط ذلك في اسم الفاعل في العمل فيه ؛ لأن الغرض من هذا الاشتراط فيه إتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالته على الحدث الفعلي قصدا بخلاف هذه الأوزان فإنها تدل عليه قصدا ؛ إذ المبالغة إنما تكون للحدث دون الذات [8] . فافهم .

---

(١) انظر :الكتاب ١ /١١٠ .

(٢) في الأصل : فعيل ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : ومفعول ــ بضمها ــ كحقول . ولا معنى له ، والتصحيح من النتائج (قسم العامل) ٢١٠ .

(٤) وحجتهم في ذلك السماع ، والحمل على أصلها ، وهو اسم الفاعل ؛ لأنها مُحَوَّلَةٌ عنه لقصد المبالغة ومن المسموع قول أبي طالب في رثاء ختنه أمية بن المغيرة المخزومي :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَاعَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ (الطويل)

فنصب "سوق " بــ "ضَروب" ، وحكى سيبويه قول العرب : " إنه لَمِنْحارٌ بوائكَها " . أي : ينحر سمان الإبل .
انظر : الكتاب ١ / ١١٢، والتصريح ٦٨/٢ ، والأشموني والعيني عليه ٢٩٦/٢ .

(٥) انظر : الهمع ٣ / ٧٥ .

(٦) ومنعوا تقديمه عليها ، ورد عليهم بقول العرب : أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ .انظر : الصبان على الأشموني ٢٩٦/٢ .

(٧) انظر :الرضي على الكافية ٤٩٢/٣ .

(٨) انظر : نتائج الأفكار (قسم العامل) ٢١٠ .

ثم اعلم أن محل ما مرّ كله أنّ اسم الفاعل على ثلاثة أوجه (١٠٤ / أ) :

[الأول] [١] : ما يمتنع إعماله ، وهو النكرة إذا كان بمعنى الماضي نحو قولك : زيد ضارب عمرو أمس[٢] ، فلابد في هذا من إضافة " ضارب" إلى "عمرو"

والثاني : ما يجب أعماله ، وهو المعرف باللام نحو قولك : الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، أو غدا [٣].

والثالث : ما يجوز فيه الأمران ، وهو النكرة إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو قولك : زيد ضارب عمرا الآن أو غدا . فأنت في هذه الصورة مخير إن شئت أعملته ، وإن شئت أضفته [٤] .

***

---

(١) إضافة يتطلبها السياق .

(٢) انظر : المفصل ٢٢٨ .

(٣) انظر : الأشموني على الألفية ٢/٢٩٦ .

(٤) انظر : ابن الناظم على الألفية ٤٣١ ، ومن شواهد إضافته قوله تعالى : ﴿إِنّا مرسِلُو النّاقَة﴾ القمر/٢٧ ، وقوله تعالى : ﴿إِنّكَ جَامِعُ النّاسِ ﴾ آل عمران /٩ . قال الشيخ أبوحيان :" ظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر، وقال الكسائي : ويظهر لي أن الجر أولى " ، وعلل الشيخُ السيوطي لرأي الكسائي بقوله : " لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة ، والعمل إنما هو من جهة الشبه للمضارع ، فالحمل على الأصل أولى " . الهمع ٣/٢٢٨.

[الرابع : الصفة المشبهة]

(والرابع) من العوامل التسعة القياسية (الصفة المشبهة) باسم الفاعل في كونها تثنى مثل قولنا : حسنان ، وتجمع مثل : حسنون ، وتذكر مثل : حسن وتؤنث مثل : حسنة ، حسنتان ، حسنات [1] ، وقدمها على اسم التفضيل ؛ لأنها تعمل في الفاعل الظاهر بخلافه ، فإنه يعمل فيه في صورة واحدة [2] كما يأتي .

وهي : اسم مشتق من فعل [3] لازم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت . وصيغها سماعيةٌ إن كانت من غير الألوان والعيوب نحو : كريم وصعب ، وأما منهما فقياسية على " أفعل" نحو أحمر وأعور [4] (فهي) أي : الصفة المشبهة (تعمل عمل فعلها) اللازم (بالشروط المعتبرة في) إعمال (١٠٤ / ب) (اسم الفاعل) كالاعتماد ، وعدم التصغير ، والوصف على ما مر (غير) الكون بـ (معنى الحال والاستقبال فإنه لا يشترط في عملها) لأنه ما اشترط في اسم الفاعل إلا في العمل في المفعول به , وهي لا تنصبه عند الكوفيين [5] ، فلا تحتاج اليه لما علمته من أنها إنما تكون من الفعل اللازم ، وأما عند البصريين فإنها تنصبه[6]كما أفاده المصنف [7] ، فالسبب عندهم في عدم اشتراط الكون بمعنى الحال أو الاستقبال أنها بمعنى الثبوت كما علمته ، فلا وجه لاشتراط الزمان فيه ؛ لأن مالم يدل على الحدوث لا تعلق له بالزمان (نحو : زيد حَسَنٌ وجْهُهُ) .

---

(١) في الأصل : حسنايات ، وهو تحريف .

(٢) هي مسألة الكحل ، انظر : النص المحقق ٣٤٥ .

(٣) أي : مصدر ، لأنه أصل المشتقات عند البصريين ، وهذا تعريف ابن الحاجب للصفة المشبهة في الكافية . انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٥٠٠ .

(٤) هذا في العيوب الظاهرة ، أما العيوب الباطنة فجاءت الصفة المشبهة فيها قياسية على وزن "فَعِل" نحو : " قلق" و"عسر" ، كما أن لها صيغ قياسية أخرى في غير العيوب والألوان : منها أنها تأتي على "فعلان" فيما دل على امتلاء أو حرارة بطن، نحو : شبعان ، وغضبان . انظر :الرضي على الشافية ١ / ١٤١ ، ١٤٢ ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، ط دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

(٥) فالمنصوب عندهم تمييز سواء أكان معرفة أو نكرة . انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٥١٠ .

(٦) ونصبه عندهم على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ، وعلى التمييز إذا كان نكرة . انظر : ابن الناظم على الالفية ٤٤٧ ، وتنبيه الشارح الآتي في صـ٣٣٢ .

(٧) انظر : شرح بركلي على اللب صـ ٢٨٠ .

اعلم أن في هذه المسألة وجوهاً [1] باعتبار القسمة العقلية ؛ لأن الصفة لا تخلو من أن تكون إما باللام ، أو مجردة عنها نحو : " الحسن ، وحسن " ، فهذان [2] اثنان بالنظر إلى نفس الصفة .

وأما معمولها فلا يخلو- أيضا- إما أن يكون مضافا نحو : " وجهه" أو معرفا باللام نحو : " الوجه " ، أو مجردا عنهما نحو : " وجه ". فهذه ثلاثة بالنظر إلى معمولها من جهة دخول اللام والإضافة وعدمهما ، فاضرب الاثنين الأولين في هذه الثلاثة يكون الحاصل ست[3] صور ، ثم انظر (١٠٥ / أ) إلى معمولها- أيضا - فلا يخلو إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا ، أو مجرورا [4]، فهذه ثلاثة – أيضا- بالنظر إلى المعمول من جهة الإعراب ، فاضرب هذه الثلاثة في تلك الستة يكون الحاصل ثمانية عشر وجها .

وتفصيلها : " الحسن الوجه " ـ بالحركات الثلاثة ـ و"الحسن وجهه" – بالحركات أيضا- و "الحسن وجه" – بالحركات- و"حسن الوجه" ، و"حسن وجهه" ، و "حسن وجه" – بالحركات الثلاثة في كل من هذه الثلاثة أيضا ، ثم اعلم أن اثنتين [5] من هذه الصور الثمانية عشر ممتنعتان [6] اتفاقاً وواحدة منها مختلف في امتناعها ، أما الممتنعتان [7] اتفاقاً <u>، فالأولى منهما</u> : " الحسنُ وَجْهِهِ " بالتعريف في الصفة والجر في المعمول المضاف ؛ لعدم الخفة لأن جواز إضافة المعرف باللام إضافة لفظية إلى المعرفة مشروط بوجود الخفة .

---

(١) في الأصل : وجوه .

(٢) في الأصل : فهذه .

(٣) في الأصل : ستة .

(٤) في ابن الناظم على الألفية ٤٤٧ : " فالرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة ، وعلى التمييز في النكرة ، والجر على الإضافة " .

(٥) في الأصل : اثنين .

(٦) في الأصل : ممتنعان .

(٧) في الأصل : ممتنعان .

فإن قلت : كان ينبغي أن تجوز هذه الإضافة لوجود الخفة فيها ؛ لأن المعمول منقول من الرفع إلى الجر ، والكسرة أخف من الضمة . قلنا : قد صرح الجامي [(١)] وغيره [(٢)] بأن الخفة في الصفة المشبهة إما بحذف التنوين ، أو النون ، أو بحذف ضمير الموصوف فاعل الصفة ، أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل : الحسنُ الوجهِ ، والحسنُ وجهِ الغلامِ ، أو بحذفهما (١٠٥ / ب) معا[(٣)] ، ولم يعدوا منها النقل من الرفع إلى الجر.

وأما الثانية منهما : " الحسنُ وجهٍ " ، بالجر في الوجه ؛ لأن إضافة المعرفة إلى النكرة وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة ، وهذا القدر كاف فى الإضافة اللفظية ، لكنها غير مألوفة لهم فكرهوها ، ولم يجيزوها . وأما الصورة المختلف فى منعها وجوازها فهى :"حَسَن وجهِه" بتجريد الصفة عن الألف واللام وإضافتها إلى المعمول المضاف ، فإن هذه لا تجوز عند البصريين وسيبويه [(٤)] ، وسبب عدم الجواز عندهم هو : أنه من باب إضافة الشيء إلى نفسه وهى غير جائزة ، وفيه بحث ؛ لأنهم إن أرادوا بالشيء ونفسه " الوجه " ، وما أضيف إليه من الضمير فظاهر الفساد ؛ لأنه على هذا التقدير يكون من إضافة البعض إلى الكل كـ " رأس زيد " ، وإن أرادوا بها " الحسن" و "الوجه " فكذلك لأنه يكون ــ حينئذ ــ من إضافة العام إلى الخاص ، كـ " شجر الأراكِ " ، وكلاهما جائز اتفاقا على أن الثاني منقوض بـ "حسن الوجه " الجائز بلا خلاف ، فالصحيح فيها الجواز، وهو مذهب الكوفيين [(٥)] ؛ لأن الغرض من الإضافة (١٠٦ / أ) اللفظية الذي هو التخفيف حاصل بحذف التنوين . وفي المسألة وجوه أخر ، أوصلوها إلى نيف وسبعين وجهاً ، تُنْظَرُ في[(٦)] المطولاتِ .

---

(١) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٢٠٧ .

(٢) صرح بذلك الرضي في شرح الكافية ٣ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، والجامي نقل عنه .

(٣) نحو : حسن الوجه . انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٥٠٤ .

(٤) في الكتاب ١ / ١٩٩ : " وقد جاء في الشعر " حسنة وجهها " شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك ردئ ؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول ، كما أنه من سببه بالألف واللام " .

(٥) صحح ابن مالك مذهب الكوفيين بعدما استشهد له بأربعة شواهد من أحاديث النبي ﷺ انظر : شرح التسهيل ٣ / ٩٥ ، ٩٦ ، وصححه ابنه كذلك بيد أنه قال : " ومع جوازه فهو ضعيف ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ". شرح الألفية ٤٥٠ ، وقد بحث الشارح هذه العلة كما ترى في كلامه .

(٦) في الأصل : تنظر من .

تنبيه : اعلم أن الصفة المشبهة (1) تنصب المفعول بـه عنـد البصـريين ، وقـال الكوفيون : إنها لا تنصبه (2) ، وقالوا (3) في المنصوب : إنه منصوب على التشبيه بـالمفعول به في المعمول المعرفة نحو:" زيد الحسنُ الوجهَ " ــ بنصب الوجه ــ وذلك لأن هذا المعمول المعرفة لا يصح أن يكون مفعولا به لتلك الصفة ؛ لأنها مشتقة من فعل لازم كما مـر ، ولـا يصح أن يكون تمييزا لأنه معرفة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ، فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو : "الضارب الرجل" ــ بنصب الرجل ــ فأعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول ، كما أنهم أعطوه حكمها فـي جر المضاف إليه حيث قالوا : إن "الضارب الرجلِ" ــ بالجر ــ حملاً على "الحسن الوجه" كما سيتضح لك في بحث الإضافة ، فحصل بينهما تقارض (4) كما حصل بين اسم الفاعل والفعـل المضارع ، حيث أخذ الفعل منه الإعراب وأخذ هو من الفعل العمل كما مر (١٠٦ / ب) وأما الرفع في معمولها على الفاعلية ، فهو الأصل في عملها لأنه عمل فعله المشتقة منـه ، وهذا ــ أعني كون الرفع في معمولها على الفاعلية ــ مما لانزاع فيه ، ولا خلـاف إلـا أن المنقول عن الفارسي (5) أنه جوز في الرفع أن يكون على الفاعليـة (6) ، وأن يكـون علـى الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، وذلك الضميرهوالفاعل (7) .

---

(1) في الأصل : المشبه ، وهوتحريف .

(2) انظر هذا الخلاف فى الرضي على الكافية ٣ / ١ .

(3) يعني : البصريين . انظر : المقتضب ٤ / ١٦٢ .

(4) معنى التقارض أن كل واحد من اللفظين يستعير من الآخر حكما هو أخص به ، كما مثل له الشارح باسم الفاعل والفعل المضارع انظر : الأشباه والنظائر ١ / ١٧٦ . وفي المغني٦٦٣ : " القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ، ولذلك أمثلة ... والتاسع : إعطاء :"الحسن الوجه " حكـم " الضارب الرجل " في النصب ، وإعطاء " الضارب الرجل " حكم " الحسن الوجه " في الجر " .

(5) هو أحمد بن عبد الغفار (أبو على الفارسي) أخذ عن ابن السراج وغيره ، برع من تلاميذه ابـن جنـي ومن مؤلفاته القيمة : الحجة للقراء السبعة ، والتعليقه على كتاب سيبويه ، والإيضاح العضدي وغيرها . توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر : شذرات الذهب ٣ /٨٨ والبغية ١ / ٤٩٦ .

(6) انظـر : الإيضـاح العضـدي ١٨٤ ، تحقيـق د / حسـن شـاذلي فرهـود ــ دار التـأليف ــ القاهرة ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩ م .

(7) انظر : البغداديات ١٣٢ ، ١٣٣ ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ــ بغداد ــ ١٩٨٣ م .

[الخامس : اسم التفضيل]

(والخامس) من العوامل التسعة القياسية (اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كون المصدر عاملا في الظاهر مطلقا , وفي المفعول لمناسبته لما سبق من جهة كونه مشتقا ، وهو ــ أعني اسم التفضيل ــ : ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره [١] وصيغته [٢] " أَفْعَل" للمذكر ، و " فُعْلَى " للمؤنث ولو في الأصل ؛ ليدخل " خير "[٣] و"شر"[٤] ؛ لأنهما في الأصل : " أخير " ، و" أشر" ، ثم خففا بحذف الهمزة لكثرة الاستعمال [٥] .

وشرطه : أن يكون للفاعل ، ومن الثلاثي المجرد . ومعنى كونه للفاعل أي لتفضيل الفاعل على الفعل لا لتفضيل المفعول على المفعول . فإذا قلت مثلا : زيد أضرب من عمرو . فمعناه : أن ضاربية زيد أزيد من ضاربية عمرو (١٠٧ / أ) وإنما اشترطوا أن يكون للفاعل ولم يكن للمفعول للزوم أن يكون أكثر الأفعال عريا من بناء اسم التفضيل لوجعل للمفعول ؛ لأن أكثر الأفعال لازم .

وإنما اشترطوا أن يكون من الثلاثي [٦] المجرد- أيضا- كأحسن وأفضل ليمكن بناء صيغة " أفعل " منه . ألا ترى أن مثل " دحرج " ، و " استخرج " ــ مثلا ــ لا يتصور بناء صيغة " أفعل " منهما مع المحافظة على الحروف بأسرها ، وإسقاط حرف يخل بالغرض ويوقع في اللبس [٧] ، فإنه لو قيل : " دحر" ــ مثلا ــ بإسقاط اللام الثانية وهو الجيم ، و" أخرج " بإسقاط الحرف الزائد الذي هو " السين " [٨] لم يُعلم هل هو من الدحرجة والاستخراج ، أو الدحر ، والخروج ، فلهذا اشترطوا أن يكون من الثلاثي .

---

(١) هذا التعريف قاله ابن الحاجب في كافيته ، واعترضه الرضي بنحو:فاضل وزائد ، فإنهما يدلان على الزيادة وليسا اسمي تفضيل ، وقال : " الأولى أن يقال : هو المبني على " أفعل " لزيادة صاحبه على غيره في الفعل " . شرح الكافية ٣ / ٥١٣ ، وفي الارتشاف ٥ /٢٣١٩ : " هو الوصف المصوغ على "أفعل" دالا على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر" .

(٢) في الأصل : وصفته ، وهو تحريف .

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً ﴾ مريم/٧٣

(٤) منه قوله تعالى : ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَاناً ﴾ مريم ٧٥ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٢ ، ٥٣ .

(٦) في الأصل : الثلاث ، وهوتحريف .

(٧) انظر : المقتضب ٤ / ١٨٠ .

(٨) والتاء ، وهمزة الوصل . فهما زائدتان أيضا .

ويشترط – أيضا – مع الشرطين المذكورين أن يكون من غير لون ولا عيب ظاهر [1] ؛ لأن باب الألوان والعيوب قد جاءت فيه الصفات على وزن " أفعل" من غير اعتبار الزيادة على الغير كأبيض لذي البياض وأعور لذي عور ، فلو جاء منه أفعل تفضيل – أيضا – لالتبس [2] .

وأما ما ورد من نحو قولهم : ألوم ، وأعذر ، وأشهر ، وأشغل كما في قولهم :" أَشْغَلُ (١٠٧ / ب) مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ " [3] مما هو لتفضيل المفعول [4] أي أزيد في الملومية ، والمعذورية والمشهورية والمشغولية .

ومن نحو قولهم : أفلس [5] ، وقولهم : " أَعْطَاهُم للذهب ، وأولاهم للمعروف " ، مما بني من غير الثلاثي أي : أزيد في الإفلاس ، والإعطاء ، وأولى ، فقد حكموا بشذوذه [6] .

وإنما قيدنا العيب بكونه من العيوب الظاهرة ليخرج مثل : أحمق و أبلد من فلان ، مما هو من العيوب الباطنة ؛ إذ لا منع في مجيئه منه [7] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٩٧ ، والمقتضب ٤ / ١٨١ .

(٢) في الأصل : لا التبس .

(٣) ذات النِّحْيَيَنِ امرأة من بني تميم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية .انظرالمثل وقصتها في مجمع الأمثال ١ / ٢٢٧ .

(٤) أجاز ابن مالك أن يكون لتفضيل المفعول قياسا ، إذا لم يلبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل ، فيقال : لا أظلم من قتيل كربلاء . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٥٢ .

(٥) في المثل : أفلس من ابن المُذَلّق . انظر : مجمع الأمثال ٢ / ٣٠ . وقد أجاز ابن مالك بناء اسم التفضيل من الفعل المزيد الذي على وزن أفعل كما في هذا المثل ، وقال : " ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه ونظيره هو أعطاهم للدراهم ، وأولاهم للمعروف " . شرح التسهيل ٣ / ٥٢ .

(٦) انظر : المفصل ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٣١٩ ، وابن الناظم على الألفية ٢٨٧.

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ الفرقان / ٣٤ ، وانظر : الكتاب ٤ / ٩٨ ، والرشاد للبسطامي ٢ / ٢٣١ .

تنبيه : اعلم أن اسم التفضيل لا يستعمل إلا بأحد ثلاثة أمور هي : الإضافة نحو : زيد أفضل الناس [1] ، أو " مِنْ " نحو : زيد أفضل من عمرو [2] أو باللام العهدية نحو : زيد الأفضل [3] . وإنما كان استعماله مشروطاً بأحد هذه الثلاثة ؛ لأن الغرض منه الزيادة على الغير كما مر ، فقصدوا بذكر المزيد عليه تحصيل هذا الغرض ، وذلك لا يتأتى بدون واحد من هذه الثلاثة الأمور ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زيد أشرف " بدون واحد منها ، لم يفهم المزيد عليه في الشرف وإنما إذا قلته بأحدها – كما مر – كان حصول الغرض واضحاً .

ثم اعلم أنه يشترط في استعمال اسم التفضيل باللام العهدية أن يكون للمخاطب عِلْمٌ متقدم بالمفضّل عليه قبل ذلك ؛ إذ لامعنى لقولك : (١٠٨ / أ) العهد زيد المفضّل على شيء ، واعلم – أيضا – أن ههنا سؤالا مشهورا أُورد على استعمال اسم التفضيل بالإضافة هو أن هذا الشرط مُفْضٍ إلى التناقض فانك إذا قلت : زيد أفضل الناس – مثلا – ثبت تفضيل زيدٍ على نفسه ، وهو باطل .

وأجيب عنه [4] بأنه ليس فيه تفضيل شيء على نفسه , لأن كونه منهم باعتبار أصل المعنى ، وهو التفضيل المشترك فيه لا الزيادة التي امتاز بها المفضل وبهذا ظهر أن لاسم التفضيل جهتان فلا تناقض لأن جهة الدخول هي ثبوت المعنى وجهة التفضيل هي جهة الزيادة ، فالوجه الذي ذكر به مع المفضل عليهم غير الوجه الذي فضل به عليهم ، وإنما يلزم التناقض المذكور أن لو كان ذلك باعتبار جهة واحدة . فافهم .

---

(١) اسم التفضيل إما أن يضاف إلى معرفة كما في مثال الشارح ، وكقوله تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ البقرة / ٩٦، وإما أن يضاف إلى نكرة نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة / ٤١] أي : أول فريقٍ كافرٍ . انظر : التبيان للعكبري ١/٣٤ .

(٢) هذا هو المجرد من (أل) والإضافة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾ الكهف / ١٨

(٣) هذا مثال اسم التفضيل المقترن بأل ، وقول الشارح :" إلا بأحد ثلاثة أمور " معناه أن أفعل التفضيل لا يخلو عن (من) أو اللام ، أو الإضافة ، ولا يجتمع اثنان منها معه ، وأما قول الأعشى :

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ (رجز)

فخرج على زيادة (أل) ، أوعلى أن (من) تبعيضية .أي : لست من بينهم بالأكثرمنهم ، أو على أنها متعلقة بأكثر نكرة محذوفا مبدلا من " أكثر " المذكور . وقال الشيخ عبد المتعال الصعيدي : " هذا تكلف والأولى حمله على الشذوذ " . بغية السالك على أوضح المسالك ١٧٣ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٥ ، والمغني ٥٣٧ .

(٤) المجيب هو ابن الحاجب . انظر : شرحه للكافية ٣ / ٨٥٢ .

(وهو) أي اسم التفضيل لضعفه (لا ينصب المفعول به) القوي (بالاتفاق) من النحاة [١] مظهرا كان المفعول به أو مضمرا ، وأما نحـو قولـه تعـالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [٢] مما يوهم أن اسم التفضيل فيه ناصب للمفعول به فيقـدرون هنـاك فعلـا هـو الناصب له ، ففي الآية يقدرون " يعلم" أي : هو أعلم من كل أحـد يعلـم مـن يضـل عـن سبيله [٣] (ولا يرفع الفاعل الظاهر) لقوته(١٠٨/ ب) باستقلاله . وأما المضمر فإنه يعمل فيه بلا شرط لضعفه لعدم استقلاله (إلا إذا صار) أي اسم التفضيل (بمعنى الفعل بأن يكون) في المعنى وصفا (لمتعلق ما جرى) في اللفظ (عليه) حال كـون ذلـك المتعلـق (مفضلا باعتبار التعلق) بما جر عليه (على نفسه) أي المتعلق (باعتبار غيره) حال كون اسم التفضيل (منفيا نحو : ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد[٤]) فأحسن صفة لرجل ، والكحل مرفوع على أنه فاعل بأحسن ، وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ، و"منه" ظرف لغو متعلق بأحسن ،و" في عين زيد " مستقر- أيضا- حـال من الضمير المجرور بمن والمعنى : ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا في عينه منـه ، أي: الكحل كائنا في عين زيد . وقد ظهر لك بما ذكرناه أن اسم التفضيل الذي هو "أحسن" جـرى على " رجل " في اللفظ ؛ لأنه صفة له ، ولكنه في الحقيقة ليس للرجل بل هو لمتعلقه وهو الكحل وهذا معنى قول المصنف " بأن يكون لمتعلق ما جرىعليه ". ثم إن هذا المتعلق مفضل ومفضل عليه باعتبارين ، أما تفضيله فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو الرجل من حيث هو (١٠٩ / أ) في عينه ، وأما تفضيله على نفسه فباعتبار كونه في عين زيـد ، وهو غير التعلق الأول ، وهذا معنى قول المتن : "مفضـلا باعتبـار التعلـق علـى نفسـه باعتبارغيره " ، ولا شك أن اسم التفضيل منفي لأنه صفة في اللفظ للمنفي الذي هو " رجل ".

---

(١) خالف في ذلك محمد بن مسـعود الغزنـي حيـث أجـاز أن ينصـب اسـم التفضـيل المفعـول بـه مستدلا بالآية المذكورة في الشرح . انظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٢٦ ، والأشموني٣/٥٥ .

(٢) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام .

(٣) انظر : التبيان للعكبري ١ / ٢٥٩ ، وقال الأنبـاري :" وكـذلك القـول فـي قولـه تعـالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام /١٢٤] "حيث " في موضع نصـب بفعـل مقـدر دل عليـه (أعلـم) لأن " حيث" اسم محض ، وتقديره : يعلم حيث يجعل رسالته " .البيان ١ /٣٣٧ .

(٤) بهذا المثال عرفت مسألة رفع اسـم التفضـيل للفاعـل الظـاهر بمسـألة "الكحـل" . انظـر : الكتـاب ٢ / ٣١ ، ٣٢ ، والهمع ٣ / ٩٢ ، والنص المحقق ٣٤٧ ،٤٠٩ .

وإنما لم يعمل اسم التفضيل في الظاهر إلا عند توفر هذه الشروط لأنه حينئذ يصير بمعنى : حسن " ، وهو الفعل الذي اشتق اسم التفضيل من مصدره ، فقوي على العمل في الظاهر كما يعمل الفعل ، وأما قبل [٢] ذلك فلم يقو على العمل فيه ؛ لأنه لا فعل له بمعناه في الزيادة حتى يعمل عمله ، ولا هو مشابه لاسم الفاعل حتى يحمل عليه في العمل في الظاهر كالصفة المشبهة ؛ لأن اسم الفاعل يثني ويجمع ، وهذا لا يثنى ولا يجمع ما هو الأصل فيه ، وهو المستعمل بمن [١] . وإنما قلنا بأنه عند اجتماع تلك الشروط يكون بمعنى" حسن " – مثلا – لأن قولك ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، في معنى قولك : ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ؛ لأن هذين التركيبين متساويان باعتبار المؤدى ، وهو زيادة كحل (١٠٩ / ب) عين زيد في الحسن على كحل عين من سواه من الرجال[٢] ، أما كون مؤدى الأول هذا المعنى فبحسب الأمر العرفي لا الوضعي اللغوي وذلك أن نفي الأحسنية عن كحل من سوى زيد من الرجال صادق بثبوت المساواة وبثبوت المفضولية ، لكن المساواة ممتنعة عرفا؛ لأن مثل هذا الكلام إنما يستعمل لإثبات أفضلية المذكور ثانيا ، ونفي مماثلة غيره إياه ؛ بناء على أن الغالب عندهم في حال كل اثنين هو التفاضل لا التساوي ؛ فإذا انتفت أفضلية أحدهما لزم كونه مفضولا وثبتت الأفضلية للآخر. ولهذا استدل أهل السنة على أفضلية أبي بكر[٣]ﷺ بقول النبي ﷺ :" واللهِ مَا طَلَعَتْ الشَّمْسُ ، وَلاَ غَرَبَتْ بَعْدَ النَّبِيينَ عَلَى أَحَدٍ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بكرٍ"[٤] .

---

(١) هذا تعليل ابن الحاجب ، وتعقبه المحقق الرضي بقوله : " هذه العلة التي أوردها تطرد في جميع "أفعل " التفضيل فيلزمه –إذن– جواز رفعه للظاهر مطردا ". الرضي على الكافية ٣ / ٥٣٥ . وقد علل سيبويه بأن " أفعل " إنما عمل هنا لاضطرار إلى العمل , لأنه لو لم يعمل لزم رفع " الكحل " بالابتداء ، وكان فاصلا أجنبيا بين " أفعل " و " من " مع كونهما بمنزلة المضاف إليه ، وهذا لا يجوز عند أكثر العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٨ .

(٢) وهذا بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع " أفعل " يغير المعنى . كذا في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٧ .

(٣) هو عبد الله بن أبي قحافة ، صديق النبي ، وأول المؤمنين به من الرجال ، وأول الخلفاء الراشدين . توفي سنة ١١ هـ . انظر : الأعلام ٤ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والمختصر في أخبار البشر ١ / ١٥٦ ــ ١٥٩ .

(٤) أخرجه الحافظ أبو نعيم في حلية الأولياء ٣ / ٣٢٥ من حديث أبي الدراء ـــ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٤١٢ هـ ــ ١٩٩٢ م .

وهذا ، وإن كان ظاهره يفيد نفي أفضلية غير أبي بكر من الأمم فهو لايستلزم نفي المماثلة له لغة ، لكن نفيها مستفاد من جهة العرف كما مر فاستقام المعنى حينئذ ، وأما كون التركيب الثانى المشتمل على الفعل هو هذا المعنى المذكور فبحسب العرف ــ أيضا ــ ضرورة أن المستفاد منه(١١٠/ أ) لغة نفي المماثلة فقط بين حسن الكحل في عين مَن سوى زيد من الرجال ، وبين حسن الكحل في عين زيد ، وذلك صادق بأن يكون الأفضلية والمفضولية ثابتة لكحل عين زيد ، ولكن المساواة غير مرادة عرفا من هذا التركيب ، فإنه إنما يورد في مقام مدح المذكور ثانيا ، وهو "زيد" في مثالنا فلزم أن يكون حسن الكحل في عينه أزيد على حسن الكحل في عين غيره من الرجال ، وهو المطلوب فظهر بذلك أن المستفاد من إيراد اسم التفضيل في المسألة المذكورة وإيراد الفعل فيها بمعنى واحد كما قررنا ، فتأمل هذا الكلام حتى تعلم السر في عمله في مسألة الكحل في الفاعل الظاهر دون غيره[١] .

(ويعمل) أي: اسم التفضيل بلا اشتراط شيء (في غيرهما) أي المفعول به والفاعل الظاهر من الضمير المستتر نحو : زيد أفضل القوم ، فإن في أفضل ضمير مرفوع به هو فاعله ، والظرف نحو : هو أخطب منك يوم الجمعة ، والحال نحو : هو أفصح منك خطيبا ، والتمييز نحو : قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾ [٢] إلى غير ذلك من المعمولات ؛ لضعفها كما مر في الصفة المشبهة [٣]

---

(١) قال ابن مالك : " كان رفع " أفعل " للظاهر ؛ لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة اسم الفاعل الماضي إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول ، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه ، فأعطي العمل بعد أن منعه " شرح التسهيل ٣ / ٦٧ .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٣) ذكر الشارح ــ رحمه الله ــ ذلك في اسم المفعول لا في الصفة المشبهة . انظر : النص المحقق ٤٣١ . وفي الرضي على الكافية ٣ / ٣٣ : " وينصب أفعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل ، والحال لمشابهته له ... والتمييز... لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضا نحو : رقود خلا " . وقال في الهمع ٣ / ٩٥ : " ولا ينصب مفعولا مطلقا وفاقا " .

[السادس : المَصْــدرُ]

(والسادس) مــن العوامــل التســعة (١١٠ / ب) القياســية (المصدر) قدمــه علــى المضاف ؛ لأن عمله عمــل الفعــل بخلــاف المضــاف ، وهو‌ــ أعنــي المصدر‌ــ اســم الحدث المشتق منه الفعل على الأصح مــن القــولين ، وهــو رأي البصــريين [١] والمــراد من الحدث هنا هو المعنى القائم بالغير ، سواء صــدر عنــه كالضــرب والمشــي ، أو لــم يصدر كالطول والقصر . كذا حققه الفاضل الجامي [٢]

وهو‌ــ أعني المصدر‌ــ سماعي [٣] من مجرد الثلاثي يرتقــي إلــى اثنــين وثلــاثين بناءً ، كما هو مبين في الصرف [٤] ، وقياسي مــن الربــاعي المجــرد والمزيــد وشــعبة [٥] الثــاني (وشَرْطُ عمله) أي : المصــدر(في الفاعل والمفعول به أن لا يكونَ) يعنــي المصــدر (مصغراً) نحــو : ضــريب (و) أن (لا) يكــون (موصوفاً) نحــو : ضرب شديد ؛ لما أسلفناه عنــد إعمــال اســمي الفاعــل والمفعــول فراجعــه [٦] (و) أن (لا) يكون (مقترناً بالحال) نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً الآن .

---

(١) قال سيبويه : " أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأســماء ، وبنيــت لمــا مضــي ، ولمــا يكــون لم يقع ، وما هو كائن لم ينقطــع " . الكتــاب ١ / ١٢ ومــذهب الكــوفيين أن المصــدر مشــتق مــن الفعل . انظر : الأشــباه والنظــائر فــي النحــو ١ / ٨٢ . والتبيــين مســألة ٦ ، وبــدائع الفوائــد ١ / ٢٧ .

(٢) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ١٨٩ .

(٣) لو قال : أكثره سماعي لكان أفضل ، قــال ابــن مالــك : " مصــادر الثلــاثي مقيســة وغيــر مقيســة فمن المقيسة (فعل) لفعل المتعدي كأكــل أكلــا ... ومنهــا (فعــل) لفعــل اللــازم كفــرح فرحــا " . شرح التسهيل ٣ / ٤٧١ ، وانظر : الهمع ٣ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٤) انظر هذه الأبنية في الكتاب ٤ / ٥ وما بعدها ، وشرح الشافية للرضى ١ / ١٥١ .

(٥) في الأصل : ومنشعة وهو تحريف ،لامعنى له . وشعبة الثــاني أي المزيــد مــن الثلــاثي . قــال فــي التصريح ٢ / ٧٤ : " الرباعي المجرد ، والمزيد فيه ، والمزيد من الثلاثي " .

(٦) قال هناك :" وإنما اشترط ذلك في إعمالهما ... لــأن التصــغير والتوصــيف مــن خــواص الأســماء ؛ إذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ، فإذا كانــا مصــغرين أو موصــوفين تضــعف – حينئــذ– مشــابهتهما للفعل , بل وتتحقق اسميتهما فلا يعملان عمل الفعل " . النص المحقق ٣٣٢ .

اعلم أن المصنف ــ رحمه الله ــ قد خالف كثيرا من النحاة في اشتراط هذا الشرط ؛ إذ هم يطلقون إعمال المصدر سواء كان مقترنا بالماضي نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً أمس ، أو بالحال كما مر مثاله (١١١ / أ) أو بالاستقبال نحو : أعجبني إكرام عمرو خالدا غداً [١] .

قال المصنف [٢] في وجهه : " لأن عمله لمناسبة الاشتقاق ، وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل ، فيعمل مع كل زمان بخلاف اسم الفعل والمفعول ، فإن عملهما لمشابهة المضارع فقط ، فاشترط زمانه . هكذا قيل " .

ثم قال [٣] :" وفيه أن عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه بتقدير "أن" مع الفعل كما اعترفوا به ، وهما لا يدلان على الحال ألبتة ، فلابد من عدم الاقتران بها ، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى لب الألباب وشرحه " [٤] . انتهى كلامه ، ويؤيده ما رأيته منقولا عن بعضهم[٥] : أن تقدير "أن" والفعل إنما يكون حيث الماضي نحو : أعجبني أن قمت أمس ، أو حيث المستقبل نحو : أعجبني أن تقوم غدا ، فلا يصح مع الحال ؛ لأن دخول "أن" على المضارع يخلصه للاستقبال والماضي لا يحتمل الحال ، فلا يقال : ضربك زيدا الآن[٦] .

(و) من شروط عمل المصدر أن (لا) يكون (مُعَرَّفاً باللام) لعدم إمكان التأويل حينئذ بأن والفعل ؛ لأن اللام من خواص الاسم كما مر ، فمتى دخلت على المصدر لا يعمل .

---

(١) انظر الأصول ١ / ١٣٧ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٥٦ ، والهمع ٣ / ٥٨ .

(٢) امتحان الأذكياء ٤٢٩ .

(٣) امتحان الأذكياء ٤٢٩ .

(٤) انظر : شرح لب الألباب في علم الإعراب للسيد عبد الله النقره كار ٢ / ٤٧٧ ــ ٤٧٨ رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد / عابد محمد محمود غنيمة ١٩٨٩ م .

(٥) هو ابن الناظم . انظر شرحه للألفية ٤١٦ .

(٦) في الرضي على الكافية ٣ / ٤٧٣ ، ٤٧٤ : " قدروه بـ (أن) دون (ما) و(كي) وإن كان في الحال أيضا نحو : ضربك الآن زيدا شديد ؛ لكونها أشهر، وأكثر استعمالا منهما ، ولتقديرهم له بأن والفعل وهم بعضهم ، وظن أنه لا يعمل حالا ؛ لتعذر تقديره ــ إذن ــ

بــأن .. " ، وقال ابن الناظم : ".. فيقدر بأن والفعــل إن كــان ماضــيا ، أو مســتقبلا، وبمــا والفعــل إن كان حالا ؛ لأن فعل الحال لايدخل عليه(أن) " .شرح الألفية ٤١٦ .

فإن قيل : (١١١/ب) ما الفرق بــين هــذه اللــام الداخلــة علــى المصــدر وبــين الداخلة على اسمي [1] الفاعل والمفعول ؟ قلنا : الفــرق بينهمــا وبــين الداخلــة عليهمــا هو أن الداخلة عليهما موصولة داخلة على الفعــل كمــا تقــدم [2] ، فيكــون العمــل حينئــذ للفعل ، وأما هذه فإنها لام التعريف [3] ، وهي خاصة بالاسم فلــا يعمــل مــد خولهــا مــن المصادر لما مر ، ولا اعتراض بالداخلــة علــى الصــفة المشــبهة [4] ، فإنهــا وإن كانــت للتعريف –أيضا– لكن الصفة إنما عملت بواســطة مشــابهة اســم الفاعــل كمــا مــر [5] ، فدخول اللام عليها لا يضر بها ، وإنما يضر إن كــان عملهــا لمشــابهة الفعــل ، لأنــه حينئذ تضعف المشابهة به ، وإنما قال : (عند الأكثر) لــأن بعضَــهم قــد جَــوّز إعمالَــه مطلقا معرفا بها أو لا ، وهو سيبويه والخليل [6] ومن وفقهما [7] .

والحاصل أن في إعمال المصدر المعــرف أربعــة مــذاهب : <u>الــأول :</u> منهــا هــو مــذهب سيبويه والخليل المتقدم ، وعليه جاء قول الشاعر :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ   يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الأَجَلَ [8]

<u>والثاني :</u> المنع مطلقــا ، وهــو مــذهب الكــوفيين ، وبعــض (١١٢ / أ)البصــريين [9] وهو مختار المصنف[10] .

---

(١) في الأصل : اسمين .

(٢) انظر : النص المحقق ٣٣٣ .

(٣) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦١ ، والهمع ٣ / ٦١ .

(٤) في سيبويه ١ / ٢٠٠ : " .. وذلك قولك : هذا الحسن الوجــه أدخلــوا الــألف واللــام علــى " حســن الوجه " لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدا فاحتاج إلى ذلــك حيــث منــع مــا يكــون فــي مثله ألبته " .

(٥) انظر : النص المحقق ٣٣٨، ٣٤١ .

(٦) انظر رأيهما في الكتاب ١ / ١٩٢ ، والرضي على الكافية ٣ / ٤٧٧ .

(٧) كالمبرد في المقتضب ١ / ١٥٢ .

(٨) البيت من المتقارب ولم يعــرف قائلــه . انظــر : الكتــاب ١ / ١٩٢ وشــرح التســهيل لــابن مالــك ٣ / ١١٦ والمباحث الكاملية ٦٦٦ ,وابن النــاظم علــى الألفيــة ص ٤١٧ والشــاهد قولــه " ضعيف النكاية أعداءه " حيث عمل المصدر المعــرف بــأل وهــو " النكايــة " عمــل الفعــل فنصــب " أعداءه " مفعولا به .

(٩) هو ابن السراج ففي الأصول ١ / ١٣٧ : " وقال قوم : إذا قلت : أردت الضرب زيدا إنما نصبته بإضمار فعل ، لأن الضرب لا ينصب ، وهو عندي قول حسن " .

(١٠)انظر : الامتحان ٤٣٢ .

والثالث : جوازه على قبح ، وهو مذهب الفارسي [١] ، وجماعة من البصريين [٢] .

والرابع : التفصيل بين أن تكون اللام معاقبة لضمير، فيجوز نحو : إنك والضرب خالدا أي إنك وضربك خالدا ، أو أن لا تكون كذلك فيمتنع نحو : عجبت من الضرب زيدا وهو مذهب ابن طلحة [٣] ، وابن الطراوة [٤] . كذا فصله الأفاضل من أهل الفن [٥] .

(و)اعلم أنه يشترط لإعمال المصدر أيضا أن (لا) يكون (عدداً ، ولا نوعاً ، ولا تأكيداً) وحاصله : أن لا يكون المصدر مفعولا مطلقا (مع الفعل أو بدونه ، و) الحال أن (الفعلُ مرادٌ غير لازم الحذف) والمانع من عمله في هذه الحالة هو ما مر من عدم إمكان التأويل بأن والفعل ؛ إذ ليس معنى ضربت ضربة ، أو ضربة ، أو ضربا : أن ضربت ، فإذا ثبت أنه لا عمل للمصدر فى هذه الأحوال يكون حينئذ العمل فيها للفعل لكونه أصلا سواء كان الفعل المذكور نحو : ضربت ضربا زيداً ، فإن "زيدا" في هذا المثال مفعول "ضربت " ، وليس هو مفعول لـ " ضربا " ؛ لعدم صحة التأويل كما مر .

وكذا لو كان الفعل غير مذكور لكنه مراد (١١٢ / ب) بأن يكون محذوفا حذفا غير لازم بأن كان المصدر ليس من المصادر الواجب حذف فعلها كالمثال المذكور إذا حذف منه الفعل فإن العمل للفعل المحذوف لما مر ، ولعدم صحة قيام المصدر مقام الفعل فيه بخلاف ما يأتي .

---

(١) انظر : الإيضاح العضدي ١٦٠ .

(٢) منهم الشيخ عبد القاهر . انظر المقتصد ١ / ١٦٥ .

(٣) هو محمد بن طلحة بن محمد الاشبيلي أبو بكر ، كان إماما في العربية , عارفا بعلم الكلام . أخذ عن ابن مُلكون وغيره , كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ، توفي بإشبيلية سنة ٦١٨ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ / ١٢١ .

(٤) هو سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي أبو الحسين ابن الطراوة ، كان نحويا ماهرا ، وأديبا بارعا ، قرأ على الأعلم كتاب سيبويه ، وله آراء في النحو تفرد بها ، وخالف فيها جمهور

النحاة ، من مؤلفاته : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه . توفي سنة ٥٢٨ هـ . انظر : البغية ١ / ٦٠٢ .

(٥) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦١ ، ٢٢٦٢ ، والهمع ٣ / ٥٩ ــ ٦١ .

(و) أما (إن كان) الفعل(لازم الحذف) بأن كان المصدر من المصادر الواجب حذف فعلها (فـ) إنه حينئذ(يعمل المصدر) جوازا (لقيامه مقام الفعل نحو : سقيا زيدا) فإن " زيدا " في هذا المثال منصوب بـ " سقيا " من حيث إنه قائم مقام " اسق"[١] لا من حيث إنه مصدر هو مفعول مطلق [٢] ، وهذا كما قالوا [٣] في الظرف في نحو : زيد في الدار أبوه : أن أباه مرفوع بالظرف لا من جهة أنه ظرف بل من جهة قيامه مقام " استقر " فافهم (و) اعلم أنه (يجوز حذف فاعله) أي المصدر (بلا نائب) ينوب عنه نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْإِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ﴾[٤] والتقدير : إطعام أحدكم يتيما ، وذلك الجواز؛ لأن طلب المصدر للفاعل ليس بوضعي ، فإن الواضع نظر في المصدر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به ، ولا إلى ما وقع (١١٣ / أ) عليه فلم يطلب ــ إذن ــ في نظره لا فاعلا ولا مفعولا ، فساغ الحذف بلا نائب بخلاف الفعل ، فإن طلبه للمرفوع وضعي ، فلذلك امتنع حذف مرفوعه بدون نائب ، وحمل عليه المرفوع باسم الفاعل والمفعول لأنهما عملا بالمشابهة بالفعل فأجريا مجراه . وأما الصفة المشبهة فإنها لما أشبهت اسم الفاعل حملت عليه في امتناع حذف المرفوع [٥] ، ولهذا ترى المصنف قال :(ولا يجوز هذا) أي الحذف بلا نائب (في غير المصدر) لعدم ما ذكر (ولا يضمر فيه) الظرف هو نائب فاعل "يضمر" ، والمانع من صحة استتار الضمير في المصدر هو ما مر من قولنا : " لأن طلب المصدر للفاعل ليس بوضعي " ؛ فلذا صار لا يحتاج إلى الأمر الحكمي الذي هو الإضمار . كذا أفاده المصنف في شرح اللب[٦] .

---

(١) هذا رأي سيبويه ، ففي الكتاب ١ / ١١٥ ، ١١٦: "ومما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر :

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُم ... وَيَخرُجُونَ مِنْ دَارِينَ بِجَرِّ الْحَقَائِبِ (طويل)
عَلَىحِينَ أَلْهَىالنَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلاَ زُرَيْقَ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

كأنه قال : " اندل " . وقال ابن مالك : " وذهب السيرافي إلى أن النصب بالأفعال المضمرة ، ووافقه على ذلك كثير من النحويين ، وليس بصحيح " . شرح التسهيل ٣ / ١٢٨ .

(٢) في الأصل : مفعولا مطلقا .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٩ .

(٤) الآيتان ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٤٧٢ .

(٦) انظر : امتحان الأذكياء ٤٣٠ ، ٤٣١ .

وأما ماعلل به الفاضل الجامي ــ رحمه الله ــ من قوله [١] : " لأنه لو أضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا إلى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه في الحقيقة إلى الفاعل وكذا في اسم (١١٣/ ب) الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر ، فإن له في نفسه تثنيه وجمعاً " ، فقد بحث فيه المصنف ــرحمه الله ــ من وجوه فقال : " أما أولا : فإنا نمنع صحة القياس[٢] لوجود المانع على زعمهم في المقيس ، فكان كالفعل ، وأما ثانيا : فإنه لا يجري في التأكيد[٣]، فلو قيل : نقيس [٤] ، فقد عرفت حاله[٥] ، وأما ثالثا : فإنهم إن أرادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل ؛ إذ الكلام في الاستتار ، وإن أردوا لابد من علامة في استتار المثنى والجمع ، ولما اتحدا في الصيغة اكتفي بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر ، نمنع لزومها [٦] ، والسند الظرف واسم الفعل ، وقول من قال : إن الإضمار فيهما تسامح ؛ لقيامهما مقام ما أضمر فيه لا حقيقة ، والمصدرغير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما على السند الأخص ؛ لأن الأفعال الغير المتصرفة[٧] ، وأفعل من سند آخر غير صحيح ، إذ لاإضمار حقيقة في شيء من الأشياء ، بل هو حكمي محض واعتباري صِرْف ، حققناه في صدر الكتاب[٨] ، ولا فرق بين الفعل واسمه في المعنى ، بل في أمور لفظية لما مر ، والمقتضي للاستتار هو الدلالة على الفاعل موجودة فيهما (١١٤ / أ) على السواء ، وإن أرادوا الاجتماع في اللفظ حكما ؛ لكون المستتر في حكم الملفوظ ، فمنقوض بالصفة ، وكون فاعلها عينها في الذات ، والخارج لا يدفع الضرر بل يزيد ه " . انتهى كلامه [٩] ، فتأمل .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ / ١٩١ .

(٢) في هامش الأصل : " نمنع صحة القياس أي : قياس المثنى والمجموع على المفرد لوجود المانع في المقيس ، وهو المثنى والمجموع ، وهو لزوم اجتماع التثنيتين والجمعين " .

(٣) في هامش الأصل : " قوله لا يجري أي : القياس في مصدر المؤكد ، فإن المصدر المؤكد لا يثني ، ولا يجمع بخلاف النوع والعدد " .

(٤) أي : نقيس المصدر المؤكد على النوع والعدد .

(٥) أي: من عدم صحة القياس لوجود المانع في المقيس ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع . كذا في هامش الأصل .

(٦) أي : العلامة ، في هامش الأصل : " وسند هذا المنع الظرف واسم الفعل ، فإنهما إذا استتر ضمير المثنى والجمع فيهما لا يحتاجان إلى علامة " .وانظر : الرضي على الكافية ٤٧٤/٣ .

(٧) الصواب أن يقول : غير المتصرفة .

(٨) يعني : كتاب امتحان الأذكياء

(٩) أي :المصنف في الامتحان ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(ولا يتقدم معموله) أي المصدر مطلقا [١] (عليه) فلا يقال : أعجبني عمرا [٢] ضرب زيد , وذلك لما مر –أيضا– من أنه في معنى" أن والفعل " ، وهي ــ أعني "أن" ــ موصول حرفي ، والموصول الحرفي [٣] لا يجوز تقديم معمول صلته عليه ؛ لما أسلفناه غير مرة .

ثم اعلم أن الإطلاق مذهب جمهور النحاة [٤] ، وخالفهم الشيخ الرضي قائلا[٥] بأنه يجوز التقديم لو كان المعمول ظرفا ، محتجا بنحو قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [٦] .

ثم قال على قول الجمهور ما معناه [٧] : وأما ما قالوا به من أن المصدر في معنى " أن والفعل " ، فكذلك ، لكن نقول : إن المؤول بشيء ليس في حكمه من كل وجه ، مع أن الظرف كالصديق الحميم للعامل ؛ لملابسته له في الأغلب ، فيدخل فيما لا يدخل فيه الأجانب ، ولأنه معمول ضعيف تكفيه رائحة الفعل .

فإن قلت : ما يصنع الجمهور في الآية ونحوها ؟

قلنا : إنهم يقدرون عاملا فيقدرون في الآية : فلما بلغ يسعى (١١٤ / ب) معه السعي[٨] .

---

(١) قوله " مطلقا " أي : ولو كان المعمول ظرفا . كذا في هامش الأصل .

(٢) في الأصل : عمروا .

(٣) في الأصل : حرفي والموصو .وهو تحريف لامعنى له .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ١٣١والمقتضب ٤ / ١٥٧ ، والمفصل ٢٢٦ ، والتسهيل ١٤٢ . وفي الهمع ٣ / ٥٧ : " لم يقدم معموله عليه ؛ لأنه كالموصول ، ومعموله كالصلة ، والصلة لا تتقدم على الموصول ... خلافا لابن السراج في قوله بجواز تقديم المفعول عليه ، فأجاز : يعجبني عمرا ضرب زيد " . وكلام ابن السراج في الأصول يدفع ما نسبه السيوطي إليه فقد قال : " واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر ؛ لأنه في صلته " .الأصول ١ / ١٣٧.

(٥) عبارته في شرح الكافية ٣ / ٣٧٤ :" وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أ شبهه ".

(٦) من الآية ١٠٢ من سورة الصافات .

(٧) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٤٧٤ .

(٨) في الكشاف ٣ / ٣٤٧ : " فان قلت : (معه) بم يتعلق ؟ قلت : لا يخلو إما أن يتعلق ببلغ أو بالسعي أو بمحذوف ، فلا يصح تعلقه ببلغ ، لا قتضائه بلوغهما معا حد السعي ، ولا بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، فبقي أن يكون بيانا كأنه لما قال : فلما بلغ السعي ، أي: الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من ؟ فقال : مع أبيه " .

[السابع : الاسم المضاف]

(والسابع) من العوامل التسعة (الاسم المضاف) قدمه على الاسم التام لأن تمامه قد يكون بالإضافة كما يجيء ، فتتوقف تمام معرفته عليه . اعلم أن النحاة قد اختلفوا في العامل في المضاف إليه ، فقال بعضهم [١] : إنه الحرف المقدر ، وهذا ضعيف لأن إعمال الحرف المقدر ضعيف [٢] ، وقال طائفة [٣]: إنه المضاف ، وهذا هو الصحيح الذي ينبغي أن يعول عليه لكن بتقدير حرف الجر . يعني أنه لما حذف حرف الجر، وأخرج عن حكم المذكور وعن عداد المضمر ، وأبقي معناه أقيم لفظ المضاف مقامه [٤] ، وجعل معنى الحرف مقويا للمضاف على عمل الجر . فلو زاد المصنف بعد قوله (وهويعمل الجر) : بتقديرالحرف لكان أولى[٥](وشرطه) أي : شرط عمل الاسم المضاف إليه الجر (أن يكون) المضاف (اسماً) حال كونه (مجرداً عن تنوينه ونائبه) أى: نائب تنوينه ، وهو نونا التثنية والجمع ، وإنما وجب تجرده عن التنوين ونائبه لأن التنوين يؤذن بالانقطاع ؛ إذ به تتم الكلمة (١١٥/أ) ، والإضافة ضده ؛ إذ هى تؤذن بالاتصال ولا يجوز أن يجمع بين الضدين (لأجل الإضافة) والمراد أنه لو كان هناك تنوين لحذف لأجلها ؛ ليدخل نحو: كم رجلٍ ، وحواجّ بيت الله ، مما لا تنوين فيه .

---

(١) ذهب إليه ابن يعيش حيث قال : " ... إنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من " شرح المفصل ٢ / ١١٧ .

(٢) وقال في المقتصد ٢ / ٨٧١ : " لو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ألا يحذف التنوين . فيقال : غلام زيد ، كما يكون إذا ظهرت ، وذلك لا يقوله أحد " .

(٣) منهم ابن مالك حيث قال : " المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له " التسهيل ١٥٥ ، وقال ابن عقيل معلقا على كلامه : " وما اختاره من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيبويه ، ودليله اتصال الضمير به ، وإنما يتصل بعامله " . المساعد ٢ / ٣٢٩ ، وانظر : الكتاب ١ / ٤١٩ .

(٤) انظر : علل النحو لابن الوراق ٥٠٢ . وفي العامل في المضاف إليه رأيان آخران : أولهما أن العامل هو معنى اللام ، قاله الزجاج في : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠ تحقيق د / هدى قراعة ــ ط الخانجي ــ ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ ــ ٢٠٠ م . والثاني أن العامل هو الإضافة

، وهو رأي أبي حيان حيث قال : " الإضافة هي المعرفة ، وهي الجارة لا اللام " . النكت الحسان ١١٧ .

(٥) قال الشيخ عبد القاهر : " أصل الجر للحروف ، وإنما تعمل الأسماء الجر على معنى الحرف ، فإنما قلت : غلام زيد ، وخاتم فضة ، لأن المعنى : غلام لزيد ، وخاتم فضة " . المقتصد ١ / ١٤٢ .

(و) يشترط أيضا (أن لا يكون) المضاف (مساويا للمضاف إليه في المعمول والخصوص) كأسد ليث (ولا أخص منه مطلقا) نحو : إنسان حيوان ، إذْ لا فائدة تحصل منها حينئذ ، فإن قول القائل : أسد ليث أو إنسان حيوان ، أي فائدة فيه ؟ (وهي) أي : الإضافة مطلقا المفهومة من لفظ المضاف (على نوعين : معنوية) أي : منسوبة إلى المعنى[1] ؛ لأنها تفيد معنى في المضاف ، وهو تعريفه في صورة مالو كان المضاف إليه معرفة نحو : غلام زيد ، فإن إضافة الغلام إلى " زيد " المعرفة أفادته تعريفا ، وتفيد تخصيصه في صورة ما لوكان المضاف إليه نكرة ، كما يجئ قريبا(ولفظية) أي : منسوبة إلى اللفظ ؛ لكون أثرها ــ وهو التخفيف ــ إنما يكون في اللفظ دون المعنى ، وإنما قدم المعنوية عليها مخالفا للبيضاوي [2] ؛ لأنه نظر إلى شرف (١١٥/ ب) المعنى وكونه مقصودا بالذات وإلى أنه متقدم بالنسبة إلى المتكلم الموجد له ، والبيضاوي نظر إلى تقدم اللفظ بالنسبة إلى المخاطب؛ لأنه المقصود بالكلام (فالمعنوية) علامتها (أن يكون المضاف غير صفة) والمراد بالصفة هنا ما يقابل الذات كاسم الفاعل والمفعول مثلا والصفة المشبهة [3] حال كون تلك الصفة (مضاف إلى معمولها) بأن لم يكن صفة أصلا أو كان ولم تكن مضافة إلى معمولها فقوله (نحو : غلام زيد) مثال لغير الصفة (و) قوله (ضاربُ عمرٍو أمسِ) مثالٌ للصفة المضاف إلى غير معمولها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي فلذا كانت إضافته إلى عمرو في المثال إضافة إلى غير المعمول [4] .

---

(١) وتسمي أيضا حقيقية ، ومحضة ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال . انظر: الأشموني ٢ / ٢٤١.

(٢) انظر : الامتحان (متن اللب) ٨٦ ، ط استانبول .

(٣) اختلف في إضافة المصدر هل هي معنوية أو لفظية ، فالجمهور على أنها معنوية ، وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى ، أما لفظا فلعدم موازنته له ، وأما معنى ، فلأنه لا يقع موقع الفعل ، ولا يفيد فائدته إلا مع " أن " بخلاف الصفة ، فانها تؤدى معنى الفعل بدونها , وذهب ابن برهان إلى أن إضافة المصدر لفظية ؛ لأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبة نحو : قيام زيد ، وضعفه ابن مالك . انظر :

شرح التسهيل لابن مالك٣ /٢٢٨، والرضي على الكافية٢ / ٢٥٣ . وكما اختلفوا في إضافة المصدر اختلفوا في إضافة " أفعل" التفضيل ، فأكثر البصريين على أنها معنوية ، وذهب الكوفيون والفارسي إلى أنها لفظية . انظر : الارتشاف ٤ / ١٨٠٥ ، والإيضاح العضدي ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والمقتصد ٢ / ٨٨٤ .

(٤) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٢٣٧ .

(وشرطها) أي الإضافة المعنوية (تجريد المضاف عن التعريف) لو كان معرفة , لأنه إذا أضيف إلى معرفة مثله لزم تحصيل الحاصل ، وإن أضيف إلى نكرة لزم تحصيل الأدنى بل المحال [١] . ثم إن طريقة تجريده عن التعريف أنه إذا كان ذا لام تحذف لامه [٢] ، وإن كان علما يجعل واحدا ممن سمي بذلك الاسم نحو : زيدنا خير من زيدكم [٣] . (١١٦ / أ) وأما ماعدا هذين من المعارف كالمضمرات والمبهمات [٤] فلا يضاف لتعذر تنكيرها .

(وهي) أي : المعنوية (إمَّا بمعنى " مِنْ ") البيانية وذلك (إن كان المضاف إليه جنسا شاملا للمضاف إليه وغيره) ويشترط أيضا عكسه وهو أن يكون المضاف شاملا للمضاف إليه وغيره حتى يكون بينهما من النسب الأربعة العموم والخصوص الوجهي (نحو : خاتم فضةٍ) فان بين الفضة والخاتم ما ذكر من النسبة لأنهما يجتمعان فى الخاتم والفضة , وينفرد الخاتم عنها فى الخاتم الحديد أو الذهب مثلا وتنفرد الفضة عنه في حلي غير الخاتم (و) إما أن تكون (بمعنى اللام) وذلك (في غيره) أي الوجه المذكور (وهو) أي الكون بمعنى اللام هو (الأكثر) من الكون بمعنى" من " (نحو : غلام زيد ، ورأس عمرو) وإنما كان هذا هو الأكثر لأن موارده أكثر باعتبار ما بينهما من النسب , لأنه إذا كان هو المباينة فالإضافة بمعنى اللام عند المصنف مطلقا [٥] .

---

(١) في الأصل : المحل ، وهو تحريف ، وفي هامشه : " قوله : الأدنى ، وهو التخصيص بل تحصيله محال " .

(٢) في الأصول ٢ / ٥ : " الإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام ".

(٣) ومثله قول الشاعر :

عَلاَ زَيْدُنَا يومَ النّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمُ ... بأَبْيَضَ مَاضِيَ الشّفْرَتَيْنِ يَمَانِ (الطويل)

هذا رأي الجمهور ، وخالفه الرضي فقال : " وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا " . شرح الكافية ٢ / ٢٣٩ .

(٤) قال ابن الفرخان " فأما الضمائر وما معها من أسماء الإشارة والموصولات فلا يمكن أن تضاف ؛ لأنها بنيت على العرفان ، فلا يمكن أن تسلب التعرف المنافي للإضافة " المستوفي

في النحو ١ /٣٦٥. تحقيق د/ محمد بدوي المختون .ط دار الثقافة العربية بالقاهرة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

(٥) في هامش الأصل : " قوله : مطلقا أي سواء كان المضاف ظرفا له أولا , وأما عند غير المصنف كابن الحاجب فإنه إن كان ظرفا فالإضافه حينئذ بمعنى (في) " .

وإن كان المضاف إليه أخص مطلقا من المضاف فكذلك ، وإن كان ما بينهما العموم والخصوص من وجه فيشترط لكونها (١١٦ / ب) بمعنى "من" [ما] [١] ذكره من كونه جنسا شاملا ، وإلا فهي بمعنى اللام أيضا نحو : فضة خاتمك خير من فضة خاتمي ، وأما إن كان بينهما المساواة كليث أسد ، أو كان المضاف أخص مطلقا من المضاف إليه كإنسان حيوان ، فالإضافة على التقديرين ممتنعة كما أسلفه . وإنما لم يذكر كونها بمعنى " في" كابن الحاجب [٢] وغيره ؛ لما أن الراجح والمختار عنده أنها لا تكون بمعناها [٣] ، وقد أطنب في البحث مع الجامي فراجعه في الامتحان [٤] .

(وتفيد) أي المعنوية (تعرفا في المضاف إن كان المضاف إليه معرفة) قال الشارح الرضي [٥] : وإنما أفادت ذلك لأن وضعها لتفيد أن الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه له خصوصية ليست للباقي معه ،مثلا إذا قلت : " غلام زيد راكب " ، و" لزيد غلمان كثيرون " [٦] ، فلا بد أن تشير به إلى غلام بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد ، إما بكونه أعظم غلمانه ، أو أشهرهم بكونه غلاما له ، أو بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب ، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق الغلام إليه دون سائر الغلمان .

(و) الحال أن يكون (المضاف غير) لفظة (١١٧/أ)(غير ، وشبه ، ومثل) ونحوها ، مثل :" سوى " ، و"نظير" (فإنها) أي هذه الألفاظ (لا تتعرف بالإضافة) وذلك لتوغلها في الإبهام ، ولعدم العهد فيها في أغلب أحوالها بخلاف : "خلقُ اللهِ ، ومعلومه ، ومقدوره " .

---

(١) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٢) قال ابن الحاجب :"أو بمعنى (في) في ظرفه ، وهو قليل نحو :...ضَرْبُ اليومِ ". الكافية بشرح الرضي ٢ /٢٣٧ ، وذكر ابن مالك أن الإضافة بمعنى (في) ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح نحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ البقرة /٢٠٤ . انظر :شرح التسهيل ٣ /٢٢١ .

(٣) في ابن الناظم على الألفية ٣٨١ : " والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام ، أو بمعنى من ، وموهم الإضافة بمعنى "في" محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز "
(٤) انظر : امتحان الأذكياء ٣٤٢ .
(٥) في شرح الكافية ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، بتصرف .
(٦) في الأصل : كثيرة .

فإنها وإن كانت أكثر منها إبهاما لكنها تتعرف بالإضافة ؛ لوجود العهد فيها ولهذا لو وجد العهد في " غير" وما عطف عليه ، بأن يكون للمضاف ضد واحد [١] لا غير ، ومع ذلك هو مشهور بضديته له نحو قولهم : عليك بالحركة غير السكون ونحو قوله تعالى :﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٢] فإن " المغضوب عليهم " اشتهر بكونه ضد المنعم عليه ، وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم ، والكرم ، والشجاعة ، فقيل له : جاء مثلك ، كان معرفة إذا قصدت المماثلة في الوصف المشتهر [٣] ، كما تفيد في (نحو : غلام زيد) فإن الغلام هنا صار معرفة بواسطة إضافته إلى " زيد " المعرفة وذلك لما نقلناه عن الرضي [٤] (و) تفيد (١١٧/ب) (تخصيصا إذا كان) المضاف إليه (نكرة نحو : غلام رجل) فإن التخصيص تقليل الاشتراك ، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركا بين "غلام رجل" ، و"غلام امرأة " ، فلما أضيف إلى رجل خرج عنه "غلام امرأة " ، وقلت الشركاء فيه . كذا حققه الفاضل الجامي [٥] لكن المصنف ــ رحمه الله ــ قد تكلم فيه فقال[٦] : " وفيه أن التخصيص لم يحصل من الإضافة بل لا نتسابه إلى المضاف إليه بحرف الجر ؛ لحصوله بعينه في نحو : "غلام لرجل " ، وبالجملة [يظهر][٧] الفرق بين "غلام زيد" "وغلام لزيد" في المعنى فحق أن تسمى معنوية ، ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل ، وغلام لرجل ، بل هما كضارب زيد ، وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية ، فما وجه تسمية الأولى معنوية ، والثانية لفظية ؟ " . انتهى

---

(١) في الأصل : ضدا واحدا .
(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة ، لذلك جاز إعراب " غير" صفة للاسم الموصول في قوله تعالى :﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ والموصول من المعارف . انظر ، معاني القرآن للفراء ١ / ٧ ، والبيان للأنباري ١ / ٤٠ ، وترشيح العلل ٢٤٠ .
(٣) في الكتاب ٤٢٨/١: "وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك ، إذا أرادوا : مررت بزيد المعروف بشبهك ، فتجعل مثلك معرفة ".

(٤) انظر : النص المحقق ٣٥٨ .
(٥) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٩ .
(٦) شرح بركلي على اللب ١٨٤ .
(٧) إضافة من شرح بركلي يستقيم بها السياق .

وأقول : يمكن أن يجاب بأن " ضارب زيد " أصله : ضارب زيدا [١] لاقتضاء اسم الفاعل معمولا ، فإذا أضيف إلى معموله كانت الإضافة فيه لفظية بخلاف "غلام رجل" ، فإن غلام لا يقتضي "رجلا" ، بل ذاك تركيب آخر ، والمفيد للتخصيص إنما هو الإضافة فى :" غلام رجل" (١١٨/أ) والمفيد له فى : "غلام الرجل " اللام وقولهم لامية معناه : أن مفادها مفاد اللام (و) الإضافة (اللفظية) [٢] علامتها (أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها) وخرج بهذا القيد ما إذا كانت الصفة مضافة إلى غير معمولها ، نحو : ضارب زيد أمس [٣] (ولا تفيد) الإضافة اللفظية شيئا (إلا تخفيفا في اللفظ) فقط ، وأما المعنى فإنه باق على ما كان عليه قبلها ، ثم هو[٤] قد يكون في المضاف فقط ، وذلك يكون في صورة يكون المضاف فيها هو اسم الفاعل أو المفعول ، والمضاف إليه أجنبي عنهما والتخفيف في هذه الصورة لا يكون إلا بحذف التنوين أو النون نحو : ضاربُ زيدٍ ومُعْطَى درهمٍ ــ بالبناء للمفعول ــ أو : ضاربَا عمرٍو ، ومُعْطَيَا درهمٍ، وضَارِبُو بكرٍ، ومُعْطَوْ درهمٍ [٥] وقد يكون في المتضايفين معا , وذلك في صورة يكون المضاف فيها هو اسمى الفاعل والمفعول , والمضاف إليه ليس أجنبيا عنهما بل منسوبا اليهما ، أو يكون المضاف الصفة المشبهة نحو : زيد قائمُ الغلامِ ومؤدبُ الخدامِ ، وحسنُ الوجهِ ، فخفف المضاف في هذه الثلاثة الأمثلة بحذف (١١٨ / ب) التنوين ، والمضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ، وقد يكون في المضاف وحده في هذه الأمثلة الثلاثةــ أيضا ــ كما كان في الأولى ، وذلك كما في نحو : قائم غلامِه ، ومؤدب خدامِه ، وحسن وجهِه عند من من جوز ذلك [٦]، وقد يكون في المضاف إليه وحده كما في : القائم الغلامِ والمضروب الخدامِ ، والحسن الوجهِ . وهذا تفصيلٌ [٧] حسنٌ جدا .

---

(١) انظر : الإيضاح لابن الحاجب١ / ٤٠٢ ، والهمع ٢ / ٥٠٥ .
(٢) وتسمىمجازية،وغير محضة؛لأنها في تقديرالانفصال .انظر : الأشموني٢/٢٤١ .
(٣) إنما كانت هذه الصفة غير مضافة إلى غير معمولها ؛ لأن اسم الفاعل لايعمل إذا كان بمعنى الماضي . كذاقاله الشارح في ص٣٤٩ .
(٤) أي : التخفيف .

(٥) قال ابن هشام : " فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب ، ولكن الخفض أخف منه ، إذ لا تنوين معه ولا نون ، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك : الضاربا زيد ، والضاربو زيد ، ولا يجتمع في الاسم تعريفان " . المغني ٤٨٢ .

(٦) جوز الكوفيون " حَسَنُ وَجْهِهِ " بتجريد الصفة عن الألف واللام وإضافتها إلى المعمول . ومنعه البصريون ، وقد ناقش الشارح هذه المسألة في الصفة المشبهة ص٣٣١ .

(٧) انظر هذا التفصيل في الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٤ ، ٢٥٥

وقد تعرض لبعضه المصنف بقوله (نحو : ضاربُ زيدٍ) مثال لما خفف بحذف التنوين من المضاف [(و) قوله (حسنُ الوجهِ) مثال لما خفف بحذف التنوين من المضاف] [١]، وبحذف الضمير من المضاف إليه ، واستتاره في الصفة (و) كذلك قوله (معمورُ الدارِ) [٢] وقد وجد الشرط ، وهو كون المضاف إليه ليس أجنبيا [٣] ؛ لأن الدار منسوبة بخلاف الصورة الأولى ، فإن " زيدا " أجنبي عن المضاف (و) قوله (الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ) هو مثال لما خفف منهما لكن بحذف النون من المضاف .

ولما كانت إفادة التخفيف شرط لصحة هذه الإضافة قال (وامتنع الضارب زيدٍ ؛ لعدم التخفيف) لأن التنوين محذوف من (١١٩ / أ)المضاف قبل الإضافة لأجل اللام ، فلما لم تفد هذه الإضافة التخفيف امتنعت [٤] خلافا للفراء [٥] فإنه أجاز هذه الإضافة تمسكا بأن التعريف اللامي داخل بعد الحكم بالإضافة ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بالإضافة ، واعترض [٦] بأن اللام لتعريف مد خولها ، وهو أمر معنوي مطلوب ، واستعماله يكون أهم ، والإتيان به مقدم بخلاف الإضافة اللفظية فإنها لا تفيد أمرا معنويا ، بل تخفيفا لفظيا .

فإن قيل : إنه قد سمع مثل هذه الإضافة في قول الشاعر :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا   عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالُهَا [٧]

---

(١) ما بين المعكوفين ساقط في الأصل ، والإضافة من النتائج (قسم العامل) ٢٢٤ ، ٢٢٥

(٢) أي : معمور داره . فهو اسم مفعول مضاف إلى نائب الفاعل ، بعد حذف الضمير من المضاف إليه لاستتاره في المضاف ، أما " حسن الوجه " فهو من إضافة الوصف إلى فاعله والأصل فيه : " حسن وجهه " .

(٣) في الأصل : أجنبي .

(٤) قال سيبويه : " لأن الالف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين " الكتاب ١/ ١٨٢ .

(٥) انظر : رأيه في ترشيح العلل ٢٣٩ ، والهمع ٢ / ٥٠٨ .
(٦) المعترض هو ابن الحاجب كما في الرضي على الكافية ٢ / ٢٥٥ .
(٧) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٠ ، والكتاب ١ / ١٨٣ والمقتضب ٤/ ١٦٣ ، والرضي على الكافية ٢ / ٢٥٩ ، والهمع ٢ / ٥٠٨ ، ويروى " بينها " مكان " خلفها " ، والشاهد : عطف " عبدها " على " المائة " بالجر ، فأخذ حكمه ، فكأنه قال : الواهب عبدها فأضيف اسم الفاعل إلى ما ليس فيه "أل" ، وهذا جائز عند الفراء ، ممتنع عند غيره .

فإن قوله " وعبدها " فيه ، معطوف على قوله :" المائة " ، فحكمة حكمه فكأنه قال : الواهب عبدها ، وهو مثل : الضارب زيد ، فلم جاز هذا وامتنع ذاك ؟ قلنا : إن هذا لا ينهض دليلا على الجواز؛ لأنه يحتمل أن يكون العبد منصوبا على أنه مفعول معه ، وما طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ، على أنه قد يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع بدليل :" رب[رجل] [١] وغلامه " ، و" كل شاة وسخلتها " مع امتناع : " رب غلامه " ، و" كل سخلتها " مرادا به كل سخلة لها كما صرح به غير واحد [٢] . ثم إن مراد (١١٩ / ب) الشاعر بالمائة المائة من النوق ، والهجان البيض ، وعبدها راعيها ، وعوذا بذال معجمة جمع عائذة ، وهي الحديثة النتاج [٣] ، والتزجية [٤] الدفع برفق ، وهذا [٥] مما تمسك به الفراء على جواز المسألة وقد علمت ما فيه .

وههنا سؤال هو: أنه على هذا ينبغي أن لا يجوز : "الضارب الرجل" ؛ إذ لا تخفيف فيه مثل "الضارب زيد" ، فأجاب عنه المصنف بقوله (وجاز نحو: "الضارب الرجلِ" حملا على "الحسن الوجهِ") لأنه مثله [٦] من جهة أن المضاف صفة ، والمضاف إليه كلاهما ــ في كل منهما ــ معرف باللام . [٧]

وإنما جازت في المقيس عليه [٨] ؛ لأن التخفيف حاصل فيه بحذف الضمير من المضاف إليه واستتاره في الصفة (إذ أصله : الحَسَنُ وجهُهُ) بالتنكير ثم صار الحسن الوجه ، واللام الحاصلة عند الإضافة حرف ساكن [٩] كالعدم لايعبأُ به .

---

(١) إضافة يستقيم بها المثال .
(٢) انظر : المقتضب ٤ / ١٦٤ .
(٣) في الأصل : التناج ، وهوتصحيف .
(٤) في الأصل : والنترجية ، وهو تحريف .
(٥) إشارة إلى البيت السابق .

(٦) في الكتاب ١ / ١٨٢ : " وقد قال قوم من العرب ترضي عربيتهم : هذا الضارب الرجل ، شبهوه بالحسن الوجه ، وإن كان ليس مثله في المعنى ، ولا في أحواله إلا أنه اسم ، وقد يجر كما يجر ، وينصب أيضا كما ينصب " .

(٧) قال في النتائج (قسم العامل) ٢٢٥ : " وكذا الضارب ذي المال . فإنه في حكم ذي اللام وكذا المضاف إلى ضميره نحو : الرجل الضارب غلامه " .

(٨) أي : " الحسن الوجه " .

(٩) في الأصل : ساكنة .

[الثامن : الاسم المبهم التام]

(والثامن) من العوامل التسعة القياسية (الاسم المبهم التام ، فإنه) أي ذلك الاسم المبهم [١] التام بالأشياء التي يذكرها (ينصب) لتمامه بها ؛ لأنه إذا تم أشبه الفعل التام بفاعله فحينئذ ينصب (اسما نكرة على التمييز ، و) معنى (تمامه أي : كونه على(١٢٠/ أ) حالة يمتنع إضافته معها) وذلك (بأحد خمسة أشياء) الجار والمجرور ظرف مستقر خبر للمبتدأ الذي هو قوله : " تمامه " وأما قوله " أي كونه على حالة " إلى قوله " معها " جملة اعتراضية مفسرة لمعنى التمام ، وإنما أتى بها لأن المتبادر من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا [٢] من الأول ، وهنا ليس كذلك ، فأراد أن ينبه على أن المراد بالتمام هنا ليس معناه المتبادر [٣] بل كونه على حالة يمتنع إضافته معها ، وتمامه - كما ذكر - يكون بخمسة أشياء : أحدها : أن يكون تاما (بنفسه ، وذلك) أى : تمامه بنفسه لا يكون إلا (فى الضمير المبهم) ولا يكون في الأغلب إلا فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم [٤] (نحو : ربه رجلا) لقيته إذ المعنى: لقيت رجلاً أَىَّ رجلٍ ، وفيه [٥] من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ؛ إذ معناه : كامل في الرجولية (و) نحو (ياله رجلا) لأنه متعجب منه ؛ لأن اللام للتعجب ، ولا يتعجب إلا من المفخم القدر (و) نحو (نعم رجلا[٦]) لأنه ممدوح ومعلوم أن الممدوح مفخم ، فالتمييز في هذه الأمثلة كلها منصوب بالاسم المبهم التام بنفسه إذ لا يقدر له شيء يتم به من تنوين (١٢٠ / ب) وغيره .

---

(١) في الأصل : البهم ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : جزاء ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : المتبارد ، وهو تحريف

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٨ .

(٥) في الأصل : ومنه ، وهو تحريف .

(٦) أكثر النحويين على أن الضمير المبهم في " نعم" و"بئس" لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث وتمييزه يتصرف فيه إفرادا ، وتثنية ، وجمعا، وأما الضمير في "ربه رجلا " ففيه خلاف فالبصريون يلتزمون إفراده ، والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد، فيثنونه ويجمعونه وتمييزه يتصرف فيه وفاقا ، وأما الضمير في " يا له رجلا " فيتصرف فيه وفي تمييزه إفرادا ، وتثنية ، وجمعا ، وتأنيثا ، فيقال : يا لها قصة " . انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٢٤٠ ٢٤١، وابن يعيش على المفصل ٨ / ٢٨ .

(وفي اسم الإشارة) لأنه من المبهمات **(نحو قوله تعالى : مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً)** [١] هذا على رأي من جعل " مثلاً " تمييزا[٢] لاعلى رأي من جعله [٣] حالاً [٤]، فالتمييز هنا منصوب باسم الإشارة لتمامة بنفسه[٥] أ **(و)** تام **(بالتنوين)** وذلك التنوين **(إما لفظا)** أي ملفوظا من إطلاق المصدر على المفعول **(نحو : رطل زيتا أو تقديرا)** أي مقدرا **(نحو : مثا قيل ذهبا)** وإنما كان التنوين مقدراً في " مثا قيل " لأنه غير منصرف **(و)** في **(أحد عشر رجلا)** لأنه مبني . أقول : هذا الذي ذكره من كون التنوين في المثالين مقدرا [٦] مشكل ؛ إذ غير المنصرف والمبني لا يجامعهما شيء من أقسام التنوين المختص بالاسم إلا تنوين العوض كما في "جوار" ، ولا جود له هنا ، فكيف يكون التنوين مقدرا فيهما إلا أن يقال: أنه مستحق له في الأصل من حيث إنه اسم . ولما كان في قوله " ينصب اسما نكرة " إيهام [٧] أن التمييز لا يكون إلا منصوبا ، أراد أن يبين أنه قد يكون مجرورا أيضا فقال**(ومميز الثلاثة)** وما [٨] زاد عليه منتهيا **(إلى عشرة)** بدخول الغاية **(لا ينصب** (١٢١/أ) **بل هو مجرور مجموع)** أما جره فبالإضافة إليه وذلك لأن الكلمة تصير بالإضافة أخف ، ومثل هذا التركيب كثير الاستعمال فيناسبه الخفة فلهذا اختاروها فيه على أن المعدود فيه هو المقصود بدليل مجيء الوصف له لا للعدد قال الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ [٩] فلو نصب المميز في ثلاثة إلى عشرة لصار ماليس مقصودا ــ وهو العدد ــ كأنه هو المقصود ؛ لأنه حينئذ يتم بالتنوين ويشعر بالاستغناء عما بعده فينعكس الموضوع .

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٢) قاله أبو البقاء في التبيان ٢٦ .

(٣) في الأصل : جعل ، ولا يستقيم به الكلام .

(٤) وذلك لأن العامل فيه ــ حينئذ ــ هو ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، وهو أنبه عليه أو أشير ؛ لأن معناه الإشارة والتنبيه ، وصاحب الحال إما اسم الله تعالى ، أو اسم الإشارة أي:

ممثلا ، أو ممثلا به ، أو بضربه . انظر : البيان للأنباري ١ / ٦٧ ، وروح المعاني للألوسي ١ / ٢٠٩ .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٩٩ ، وتفسير التحرير والتنوير ١ / ٣٥١ .

(٦) في الأصل : مقدر .

(٧) في الأصل : إيمام ، وهو تحريف .

(٨) في الأصل : ولا ، ولا يستقيم به الكلام .

(٩) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

فإن قلت : إنه على هذا كان ينبغي أن يكون مميز أحد عشر إلى تسع وتسعين مجرورا ــ أيضا ــ إذ المعدود هو المقصود فيه أيضا فما وجه نصبه ؟

قلنا : إنما ينصب لتعذر الإضافة فيه ؛ إذ هي تلزم حينئذ بجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد ، وهو مستكره عندهم ، وأما جمعه فلقصد المطابقة في المعنى ؛ لأن المعدود المميز كان في الأصل موصوفا ، ثم أضيف العدد إليه لإفادة التخفيف كما مر .

وأصل موصوف الثلاثة فما فوقها أن يكون مجموعا (نحو ثلاثة رجال (١٢١ / ب) إلا في ثلاثمائة إلى تسعمائة) فإنه مفرد ، تقول : ثلاثمائةِ درهمٍ [١] وأربعمائةِ دينارٍ [٢]، وهكذا إلى تسعمائة بإفراد التمييز ، وهو مائة ، وإنما أفردوه مع أن القياس جمعه بأن يقال : ثلاثة مئين ، أو مئاتٍ ؛ لأنهم كرهوا تكرار معنى التأنيث ، والجمع مؤنث في المعنى [٣] . قال الشاعر :

إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وبقتلي تحدثوا
لاَ أُبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثُ [٤]

وكذلك المائة مؤنثة ، فعمدوا بأفراده إلى الخفة ، وذكر في النتائج وجها غير هذا فراجعه[٥] .

---

(١) في الأصل : درهما .

(٢) في الأصل : دينارا .

(٣) قال الفيومي : " قال أبو إسحاق الزجاج : كل جمع لغير الناس سواء كان واحده مذكرا أو مؤنثا كالإبل ، والأرجل والبغال ، فإنه مؤنث ، وكل جمع على التكسير للناس، وسائر الحيوان الناطق يجوز تذكيره وتأنيثه ، مثل الرجال والملوك والقضاة والملائكة ، فإن جمعته بالواو لم يجز إلا التذكير " . المصباح المنير ٢ / ٩٦٨ ط دار القلم ــ بيروت .

(٤) البيتان من الخفيف ، ولم أقف على قائلهما ، وليس فيهما شاهد نحوي ، وإنما ذكرهما الشارح للاستئناس بهما على أن كل جمع مؤنث في المعنى ، لأنه في معنى الجماعة إلا جمع المذكر السالم .

(٥) خلاصته : أن "مئين" لم تقع بعد " ثلاث" ؛ لعدم جواز وقوع جمع المذكر السالم بعدها فلا يقال : ثلاثة مسلمين ؛ لأنه إما وصف ، وهو قاصر عن إفادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس ، وإما علم ولابد في جمعه من اللام والتمييز نكرة ، وأما " مئات " فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم بعدها ؛ لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في الصورة جمع المذكر السالم بعدها . انظر : نتائج الأفكار ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(ومميز أحد عشر) وما زاد عليه منتهيا (إلى تسعة وتسعين) بدخول الغاية (منصوب مفرد دائما) أما نصبه في غير العقود فلما مر من تعذر الإضافة أما فيها فلتعذرها أيضا ؛ إذ بقاء النون مع الإضافة غير جائز ؛ لأنها في صورة نون الجمع ، ولا يجوز حذفها أيضا ؛ لأنها في الحقيقة ليست نون الجمع (١) ، هكذا قاله الفاضل الجامي (٢) ، وبه يتم الجواب عما تقدم من البحث في أحد عشر(٣) فافهم ولا تغفل (١٢٢ / أ) وأما إفراده فللاختصار(ومميز مائة وألف وتثنيتهما وجمعه) أي : الألف ، وإنما أفراد الضمير في قوله " وجمعه " ، وأرجعناه إلى الألف ؛ لأن جمع المائة غير مستعمل مع التمييز، فإنه لا يقال : ثلاثة (٤) مئات أو مئين رجل ، كما يقال : ثلاثة آلاف رجل بخلاف تثنيته فإنها مستعملة معه ــ أيضاــ فيقال : مائتا رجلٍ ، ولهذا ثنى الضمير فيه (لا ينصب بل هو مفرد مجرور، نحو: مائة رجل ، وألف درهم) أما إفراده مع أن القياس الجمع كما فى : ثلاثة دراهم ، فلأنه عدد فى معناه كثرة ، فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي ، وأما جره فلإمكان الإضافة ؛ لعدم المانع منها ، وهي الأصل فوجبت للخفة الحاصلة بها ، وأما ما سمع بلا إفراد ، ولا إضافة من نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾ (٥) فإنهم(٦)حملوه على البدل ، والمميّز محذوف ،أي: ثلاثمائة مدة (٧) .

---

(١) قال الكيشي : " وأما عشرون فاسم مفرد مأخوذ من لفظ العشرة ؛ لأنه لو كان جمعا لوقع على ثلاث مرات من العشرة ، فإن أقل الجمع ثلاثة " الإرشاد في علم الإعراب ٢٥٤ تحقيق د / عبد الله على الحسيني البركاتي ، ط جامعة أم القرى ١٤١٠ هـ ــ ١٩٨٩ م . وذهب ابن الناظم إلى أن " عشرين " وبابه من أسماء الجموع . انظر : شرح الألفية ٤٦.

(٢) انظر : الفوائد الضائية ٢ / ١٦٠ .

(٣) انظر : النص المحقق ٣٦٤ .

(٤) في الأصل : ثلاث .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الكهف . وهذه قراءة حفص، وهي المشتهرة ، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين (مائة) على الإضافة .وهؤلاء أوقعوا الجمع موقع المفرد . انظر : الإتحاف ٢٨٩ والكشاف٢ /٧١٦ ،والبحر المحيط ١١٧/٦ .

(٦) في الأصل : فافهم .

(٧) ويجوز الجر على البدل من "مئة" ؛ لأنها في معنى" مئات" ، ويمكن أن يكون "سنين" منصوبة على البدل من" ثلاث" . انظر: البيان ١٠٦/٢ ، والتبيان١٠١/٢ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٣ .

أ(و) تام (بنون التثنية نحو : منوان سمنا ، ويجوز في بعض هذين (١٢٢ / ب) القسمين) وهما ما تم بالتنوين ، ونون التثنية (الإضافة) إلى المميز بحذف التنوين والنون المذكورين (نحو : رطل زيت ، ومنوا سمن) وإنما جازت الإضافة فيهما ؛ لأن الغرض من التمييز ــ وهو رفع الإبهام ــ حاصل مع الإضافةــ أيضاــ مع زيادة فائدة لم تحصل بدونها ،وهي التخفيف (ولا تجوز) أي الإضافة (في غيرهما) أي غير التامين بالتنوين ونون التثنية مما هو تام بما عداهما من الأمور الثلاثة إلا على قلة فيما هو تام بنون شبه الجمع ، وذلك في مواضع لم يلتبس فيها التمييز بغيره نحو : عشرو درهم . ثم إن عدم الجواز في غير الصورتين لأمور ، أما فيما هو تام بنفسه فلما مر من أنه إذا أريد إضافة المعرفة تجرد عن المعرف ، وهذا المعنى لا يمكن فيما هو تام بنفسه لما علمت أنه منحصر في الضمير المبهم وفي اسم الإشارة ، ولا يمكن تجريدها عنه ، وأما فيما هو تام بنون شبه الجمع فلما مرــ أيضاــ من كراهة إبقاء نونه وحذفه . كذا في النتائج [١] ، وقال الفاضل الجامي [٢] : ولا تجوز الإضافة (١٢٣ / أ) فيما هو تام بنون شبه الجمع ؛ لأنه يجوز فيه أن يضاف إلى غير المميز نحو : " عشريك " و"عشري رمضان " بالاتفاق ، لكثرة الحاجة إليه ، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور ؛ لأنه لا يعلم مثلا عند إضافة "عشرين" إلى " رمضان " أنه أراد عشرين رمضان ، أو أراد اليوم العشرين من رمضان ، فلا يضاف في غير صورة الالتباس ــأيضا ــ إلا على قلة ليكون الباب أقرب إلى الاطراد ،وأما فيما هو تام بالإضافة فلتعذر إضافة المضاف مرة أخرى [٣] . أ(و) تام (بنون شبه الجمع ، وهو) أي التام بنون شبه الجمع (عشرون) وما زاد عليه منتهيا (إلى تسعين) بإدخال الغاية (نحو : عشرون درهما) وتسعين نعجة [٤]، وعلى هذا القياس ما بينهما ، أ (و) تام (بالإضافة نحو ملؤه عسلا) وعلى التمرة مثلها زبدا (ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لأنه اسم جامد ، وهو ضعيف في العمل ، فلا يؤثر فيما تقدم عليه [٥] .

(١) انظر : نتائج الأفكار ٢٠٣ .

(٢) الفوائد الضيائية ٢ / ١٦٠ ، بتصرف كبير .

(٣) انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٥١ .

(٤) قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ ص / ٢٣ .

(٥) وذلك لأنه مشابه للفعل مشابهة ضعيفة ، وهي كونه تاما ، كما أن الفعل يتم بفاعله . كذا في الرضي على الكافية ٣ / ١٠٧، وقال صاحب النتائج :" لضعفه في العمل لكونه جامدا " نتائج الأفكار (قسم العامل) ٢٣٠ .

[التاسع : معنى الفعل]

(والتاسع) من العوامل التسعة القياسية **(معنى الفعل)** ولما كان المتبادر من إضافة المعنى إلى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له , وليس هذا هو المراد هنا ، أراد أن يبين أنه مجاز مرسل من قبيل (١٢٣ / ب) تسمية الدال باسم مدلوله ، ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج إلى قرينة فقال : **(والمراد منه)** أي من معنى الفعل **(كل لفظ يفهم منه معنى فعل)** اصطلاحي سواء كان المعنى المفهوم منه معنى الفعل المطابقي كما في أسماء الأفعال ، أو التضمني كما في البواقي .

(فمنه) أي مما يفهم منه معنى فعل **(أسماء الأفعال)** أصله أسماء معاني الأفعال ؛ لأنه لا يفهم منها ألفاظ [١] بل معان هي معاني أفعال مخصوصة ، فحذف المضاف إيجازا . كذا في الامتحان [٢] .

(وهو) أي اسم الفعل الدال عليه الجمع ، وفي أكثر النسخ [٣] " وهي " والأول أصح ؛ لموافقته لضمير مسماه ، ولأنه يلزم رجوع الثاني – أيضا – إلى اسم الفعل بتأويل " الكلمة " إذ لا يصح رجوعه إلى أسماء الأفعال لأن التعريف للماهية لا للإفراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية ، إذ لا يقال- مثلا-: " رُوَيْدَ " أسماء الأفعال ، بل يقال : إنه اسم الفعل ، وإيراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الأفراد من أول الوهلة . كذا حققه صاحب النتائج [٤] أخذا من كلام المصنف في الامتحان [٥] .

---

(١) في الأصل : الالفاظا .

(٢) انظر : امتحان الاذكياء ٣٩١ .

(٣) يعني نسخ المتن .

(٤) انظر : نتائج الأفكار ٢٠٥ .

(٥) انظر : الامتحان ٣٩١ ، وأقول : كونها أسماء الأفعال هو مذهب البصريين ، أما عند الكوفيين فهي أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به . انظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٨٩ ، وبحث " أسماء الأفعال ونيابتها عن الأفعال " للدكتور/ عبد العظيم فتحي خليل الشاعر في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٩٨ ــ ٣١٣ ، العدد الثالث ١٤١٥ هـ ــ ١٩٩٨ م .

(ما) أي اسم (كان) أي وجد أو صار (بمعنى الأمر أو الماضي) [(١)](١٢٤ / أ) ولا يقال أنه كان ينبغي أن يزيد هنا لفظة "وضعا" حتى يصير التعريف مطردا بأن يخرج : ضربا زيدا ، فإنه وإن كان بمعنى الأمر لكنه ليس بحسب الوضع بل هو عارض ، وهو حذف فعل الأمر وإقامته مقامه ، فإن أصله " اضرب ضربا زيدا " ، ثم حذف فعل الأمر وأقيم المصدر مقامه ، وكذا نحو : "زيد قائم أمس "، فإن اسم الفاعل هنا وإن كان للماضي لكنه ليس بحسب الوضع ، وإنما هو بحسب الأمر العارض من الاستعمال ؛ لأنا نقول : إنهما خارجان من تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم الآن ؛ لأن المراد بقوله " لفظ" في قوله في تفسيره : " والمراد منه كل لفظ " غير المشتق والمشتق منه في الحال ، بدليل جعله قسما لكل منهما ، على أنا لا نسلم أن دلالة أسماء الأفعال على معنى الأمر أو الماضي وضعية بل هي بحسب الاستعمال ، فلا فائدة في زيادة هذا القيد بل هي مفسدة ؛ إذ بها لا يصدق الحد علىأسماء الأفعال،تأمل.وإنما خص الأمر والماضي بالذكر ولم يذكر المضارع لأن اسم الفعل لم يكن بمعناه عند بعضهم [(٢)] ، ولذا كان مبنيا ،ولو كان بمعنى المضارع لأعرب هذا ما اختاره هنا وهو عجيب منه (١٢٤ / ب) ــ رحمه الله ــ مع ما صرح به في الامتحان ردا على الجامي حيث قال [(٣)] : " ما قيل أن " أف " بمعنى" أتضجر" ، و " أوه " بمعنى" أتوجع فالمراد به : " تضجرت " و " توجعت " عبر عنه بالمضارع الحالى ؛ لأن المعنى على الإنشاء الحالى فيه أن يقال : فما الباعث والدليل على كونهما في الأصل بمعنى الماضي ، ثم نقلهما إلى معنى الإنشاء الحالى ؟ ويكفي في بنائهما كونهما بمعنى الفعل الذي الأصل فيه البناء ؛ لعدم مقتضي الإعراب ، وإعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامةالمفقود فيهما " . انتهى

---

(١) ليس هذا تعريفا لأسماء الأفعال ، بل هو تقسيم لها من حيث الدلالة ، أما تعريفها فقد اختلف النحاة في صياغته وإن كانت الغاية واحدة ، ففي التسهيل ص٢١٠ : " أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفة تصرفها ، ولا تصرف الأسماء " ، وقال ابن هشام : " اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا " أوضح المسالك ٢١١ .

(٢) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية :" أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي " وتبعه الرضي في ذلك حيث فسر (أوه) و(أف) بمعنى "توجعت ، وتضجرت " الإنشائيين . انظر : الكافية وشرحها للرضي ٣

/ ١٦٣ ، وقال به الجامي في الفوائد٢/ ١١١ ،وردعليه المصنف كما سيذكر الشارح ، والذي عليه ابن مالك وشراح ألفيته أن أسماء الأفعال قد تكون بمعنى المضارع نحو "أوه" بمعنى "أتوجع " انظر : الألفية وشرحها لابن الناظم ٦١١ ، ٦١٢ ، وقال الصبان : " والإنصاف أن المذهبين محتملان " الصبان على الأشموني٣ / ١٩٧.

(٣) في الامتحان ٣٩١ .

وهذا صريح في أن اسم الفعل قديكون بمعنى المضارع ، ولعل وجه تركه له هنا قلة مجيء اسم الفعل بمعناه (ويعمل) أي اسم الفعل (عمل مسماه) من الفعل لأنه بمعناه ، فلذا كان يعمل (ولا يتقدم معمولُه) أي اسم الفعل (عليه) أي علىنفس ذلك الاسم العامل لضعفه في العمل[1].

إن قيل : إن "عليكم " في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[2] قدم معموله وهو " كتاب الله " ، والأصل : الزموا كتاب الله . قلنا : قد أجابوا عنه [3] بأن " عليكم " في هذه الآية (١٢٥ / أ) ليس اسم فعل بل هو مصدر مؤكد لنفسه ؛ لوقوعه بعد جملة لا محتمل لها غير التأكيد والمؤكد قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [4] إلى آخر الآية ، فإنها دالة على أن تحريم من ذكروا مكتوب ، ولا محتمل لها غير ، فيكون " كتاب الله " من قبيل المصدر المؤكد لنفسه ، نحو قول القائل : له على ألف درهم اعترافا ، و"عليكم" يتعلق بالكتاب

(والأول) وهو الذي بمعنى الأمر (نحو : هَا زيداً ،أي : خذه) وفيها لغات [5] :

إحداها : الذي ذكره المصنف ، وهو كونها بالألف المقصورة[6] في الواحد ، كما في مثاله ، وفي المثنى والمجموع مذكرا كان أو مؤنثا ، فتقول في المؤنث : ها هنداً ، وفي المثنى: ها الزيدين ، وعلى هذا القياس في المجموع . والثانية : لحاق الهمزة بعد الألف نحو : هاء ، هاؤما ، هاؤم إلخ[7] ، ومنه قوله تعالى : ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [8] .

والثالثة : لحاق كاف الخطاب الحرفية مكان الهمزة [9] ، فيقال : هاكَ ، هاكِ ، ها كُما ، هاكُم إلى آخر التصريف ، وهذه لغة أهل الحجاز .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، والفراء من الكوفيين ، وذهب الكسائي وأكثر الكوفيين إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه مستدلين بالآية المذكورة في الشرح . انظر : الإنصاف مسألة ٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ .

(٢) من الآية٢٤ من سورة النساء .

(٣) انظر:البيان للأنباري ١ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، والتبيان للعكبري ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٤) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٥) ذكر الرضي هذه اللغات وغيرها .انظر: شرح الكافية ٣ / ١٧١ .

(٦) انظر : الارتشاف ٥/٢٢٩٢..
(٧) قال في الهمع ٣/١٠٥: "وهذه أفصح اللغات فيها ، وبها ورد القرآن " .
(٨) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .
(٩) انظر : اللسان (ها) ٤٥٩٩ .

(ورُوَيْدَ زيدا ، أي: أمهله ، وهَلُمَّ زيدا ، أي : أحضره) وقربه ، ومنه قوله تعالى : ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [1] أي : قربوهم أو أحضروهم[2] (١٢٥ / ب) هذا إذا كان من المتعدي ، وأما إذا كان من اللازم فيكون حينئذ بمعنى " أقبل " نحو : ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [3] . وهل هو بسيط أو مركب ؟ ذهب أكثر البصريين والكوفيين إلى أنه مركب لكن أصله عند الكوفيين :" هل أم " [4] ، وعند البصريين :" ها لم " [5] بـ "ها" التنبيه ، وذهب بعض من الفريقين إلى أنه مفرد [6] ، وأنه لازم للإفراد في جميع الأحوال [6] إلا عند بني تميم [7] ، فإنهم يقولون : هلما ، هلموا ، والشاهد لهم قوله ﷺ : " هَلُمُّوا [إلَى] [8] حَوَائِجِكُمْ " [9] ، ولغيرهم ما مَرّ من قوله تعالى : ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ [10] (وهاتِ شيئا ، أي : أعطه) وهو يتصرف بحسب الأحوال إفراد وتثنية ، وجمعا ، وتذكيرا ، وتأنيثا ، فتقول في المفرد المذكر : هات يا زيد ، وفي المثنى : هاتَا يا زيدان ، وفي الجمع : هاتُوا يا زيدون ، وفي المفرد المؤنث : هاتِي يا هند ـــ بالياء ـــ وكذلك تثنيته وجمعه .

---

(١) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام
(٢) انظر :الهمع ٣/١١٠ .
(٣) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب .
(٤) أي: أنها مركبة من (هل) التي للزجر ، و (أم) بمعنى أقصد ، فالهمزة نقلت حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفت هي فقيل : هلم . انظر الارتشاف ٥ / ٢٠٥٣ ، والمفصل ١٥٢ .
(٥) فهي عندهم مركبة من (ها) التنبيه ، و (لم) التي هي فعل أمر من قولهم : لم الله شعثه ، حذفت ألفها تخفيفا . انظر : الكتاب ٣ / ٣٣٢ ، والمفصل ص ١٥٢ .
(٦) قال الشيخ أبو حيان :" أو منهم من قال : ليست مركبة ، وهو قول لا بأس به ؛ إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب " الارتشاف ٥ / ٢٠٥٣ .
(٧) أي لا تتصل بها الضمائر فتكون بلفظ واحد مع الواحد ، والاثنين ، والجماعة ، والمذكر والمؤنث ، وهذه لغة أهل الحجاز . انظر : ابن يعيش على المفصل ٤ / ٤٢ .
(٨) إضافة من البخاري . وانظر : المفصل ١٥٢ ، والهمع ٣ / ١١٠ .

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه ٤ / ١١٤ ، كتاب الدعوات ، باب فضل ذكر الله عز وجل بلفظ : " هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ " ، وأخرجه الإمام أحمد بلفظ :" هَلُمُّوا إِلَى بُغْيَتِكُمْ " الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني ١٤ / ١٩٨ ، ١٩٩ ، كتاب الأذكار والدعوات باب ما جاء في فضل الذكر مطلقا .

(١٠) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(وحَيَّهَلَ الثريدَ ، أي : ائته) هذا إذا كان متعديا أما إذا كان لازما فإنه حينئذ إما أن يكون بمعنى " أسرع " ، فيعدى ــ حينئذ ــ بـ "إلى" نحو : حيهل إلى الثريد ، أو بـ "الباء" نحو [١] حيهل بعمرو ، أو بمعنى " أقبل " فيعدى [٢] ــ حينئذ ــ بـ "على" نحو : (١٢٦ / أ) حيهل على زيد ، أي : أقبل عليه[٣] .

وفيها لغات [٤] : <u>إحداها</u> : "حَيَّهَل " بفتح الهاء [٥] ، <u>والثانية</u> : "حيَّهْل" بسكونها [٦] ، <u>والثالثة والرابعة</u> : "حَيَّهَلاً " ، و"حَيَّهْلاً " بالفتح والسكون مع التنوين .

وهي ــ أعني حيهل ــ مركبة [تركيبا [٧]] مزجيا [٨] [من "حي"][٩] بمعنى : ائت ، و"هَلاَ " بمعنى: أسرع [١٠] .

(وبَلْهَ زيدا، أي : دعه) و اتركه (وعَلَيْكَ زيداً ، أي : الزمه) وهي تتعدى إلى مفعولها بالباء كثيرا نحو : عليك بزيد (ودُونَك عمرا ، أي: خذه وتَرَاكِ زيدا ، أي اتركه ، وغير ذلك) من نحو : عندك خالد ، أي: الزمه ، و "صَهْ " ، أي: اسكت ، و " مَهْ " ، أي : اكفف ، و " إِيهِ " ، أي: زد في الحديث ، و " آمين " أي : استجب ، والأمثلة كثيرة لاتكاد تضبط .

---

(١) قوله : " نحو : حيهل بعمرو أو بمعنى " أقبل " فيعدى حينئذ بعلى " مكرر في الأصل .

(٢) في الأصل : فيعد ، وهوغير مستقيم .

(٣) انظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٠٧ .

(٤) انظر فيها : الكتاب ٣ / ٣٠١ ، والمفصل ١٥٣ .

(٥) في الأصل : اللام ، وهو تحريف .

(٦) قال ابن يعيش . "وانماأسكنوا الهاء ؛ لأنها لما ركبت وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع المتحركات ، فسكنوا الهاء كما سكنوا الشين في إحدى عشرة " شرح المفصل ٤ / ٤٥ .

(٧) إضافة يتطلبها السياق .

(٨) في الأصل : مزجي .

(٩) إضافة من الهمع ٣/١٠٩.

(١٠) قال سيبويه :" وأما حيهل التي للأمر فمن شيئين يدلك على ذلك : حي على الصلاة " . الكتاب ٣ / ٣٠٠ .

تنبيه : اعلم أن صيغة "**فَعَالِ**" ، وهي التي مثل لها المصنف بـ " تراكِ " سماعية في غير الثلاثي المجرد ، فإنه قد سُمِع مجيئها من مزيد الثلاثي نحو : دراك بمعنى : أدرك يدرك ، وسُمع من الرباعي المجرد أيضا "قرقارِ" أي : قرقر بمعنى : صوت [١] ، و " عرعار " أي : تلاعبوا أيها الصبيان بالعرعرة ، وهي لعبة [٢] لهم [٣] .

وهذا خلافا للمبرد [٤] ، فإنه قد منع مجيئها من الرباعي المجرد ، وقال في جواب المثالين : (١٢٦ / ب) إن " قرقار " حكاية صوت الرعد ، و " عرعار " حكاية أصوات الصبيان . وزيف كلامه السيرافي [٥] بأنه لو أريد الحكاية لقيل : " قار قار " ، و " عارعار " ؛ إذ لا يخالف الأول الثاني في الحكاية [٦]، وقياسية في الثلاثي التام ــ احتراز [٧] من نحو " كان" الناقصة ــ المتصرف ــ احتراز من نحو نعم ، و بئس ــ فإن هذه الصيغة لا تجئ منهما .

ثم اعلم أن هذا الذي ذكرناه من كونها قياسية مذهب سيبويه [٨] ، وإنما قال ذلك لكثرة مجيئه في كلامهم جدا ، نحو : " نزالِ " ، و"ضرابِ" ، و"قتالِ" وأما مذهب المبرد [٩] فإنها ليست قياسية فيه أيضا ؛ إذ لو كانت قياسية لجاز أن يقال : قعاد ، وقوام في " قم " و" اقعد " ؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٦ .

(٢) في الأصل : لغة ، وهو تحريف .

(٣) قال النابغة :

مُتَكَنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكَاظٍ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بها عَرْعَارِ (كامل)

انظر : ديوان النابغة ١٢٢ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٩١ .

(٤) انظر : رأيه في الانتصار لسيبويه على المبرد لابن وَلّاد مسألة ٨٧ .

(٥) السيرافي هو الحسن بن عبد الله أبو سعيد ، أخذ النحو عن ابن السراج وغيره ، من مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، والمقنع في النحو ، والوقف والابتداء ، توفي سنة ٣٦٨ هـ . انظر : البغية ١ / ٥٠٧ ــ ٥٠٩ ، ووفيات الأعيان ٦ / ٧٠ ، ونزهة الألباء٣٠٧ .

(٦) انظر : شرح السيرافى علــى الكتــاب ١١٦/٤ ، ١١٧ . رســالة(دكتــوراه) بكليــة اللغــة العربيــة بالقاهرة ، إعداد/ د. سيد جلال حسنين .
(٧) يعني أن قوله "التام" هو احتراز من الفعل الناقص نحو "كان " .
(٨) قال فى الكتاب : ٢٨٠/٣ " واعلم أن فَعَالِ جائزة من كل ما كان علــى بنــاء فعَــل أو فعِــل أو فعُــل ، ولا يجوز من أفعلت " .
(٩) انظر :الارتشاف ٥ / ٢٢٩٠ .

وقال الأندلسي [١] : مَنْعُ المبرد قــوي ، فالــأَوْلَى [٢] أن يُتــأول قــولُ ســيبويه : " فهو يطرد "[٣] ، على أنه أراد بالاطراد الكثرة لا القياس. كذا أفاده بعض الكمل[٤].

(والثاني) وهــو الــذي يكــون بمعنــى الماضــي (نحو هَيْهَاتَ الأمر، أي : بعد) إلا أن في " هيهات " زيادة معنى لم يوجد في " بعد" ، وهــو إفــادة التعجــب ، فــإن معنى "هيهات " : ما أبعــده ! وأيضــا أنهــا (١٢٧ / أ) تفيــد أن المــتكلم يخبــر عــن المقصود بأنه بعيد ، ويظهر للمخاطب اعتقاده فيه واستبعاده له [٥] .

وفيها لغات : الحركات الثلاثة في التاء [٦] ، وقد تبدل هاؤهــا الــأولى همــزة مــع الحركات الثلاثة في التاء فيقال : أيْهات ، أيهات ، أيهات ، وقــد تنــون فــي هــذه الســتة اللغات ، وقد تحذف التاء فيقال : هيهــا وأيهــا ، وقــد يقــال : "أيهــان" بهمــزة ونــون مفتوحتين (وشَتَّان زيد وعمرو، أي : افترقا) وتباينــا ، وقــد تــزاد بعــدها "مــا" توكيــدا نحو : شتان ما زيد وعمــرو ، واســتقبح الأصــمعيٌّ [٧] قــولهم : شــتان مــا بــين زيــد وعمرو [٨] ؛ لأن "ما " لــو كانــت موصــولة لكــان فاعــل " شــتان " واحــدا [٩] ، وهــو يقتضي شيئين . ولو جعلت مزيدة لأســند " شــتان " إلــى " بــين" وهــو منصــوب لــازم للظرفية [١٠] .

---

(١) انظر:المباحث الكاملية ٧٧٦ .
(٢) في الأصل : فالآدمي . وهوتحريف .
(٣) عبارة الكتاب ٢٨٠ : واعلم أن فعال ليس بمطــرد فــى الصــفات نحــو : خلــاق ، ولــا فــى مصــدر نحو : فجار ، وإنما يطرد هذا الباب فى النداء وفى الأمر " .
(٤) هو المحقق الرضى انظر : شرح الكافية ١٨٨/٣ – ١٩٠ .
(٥) وفي التنزيل : ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ المؤمنون / ٣٦ .
(٦) في المفصل ١٦٠ :" هيهات بفتح التاء لغــة أهــل الحجــاز ، وبكســرها لغــة أســد وتمــيم ، ومــن العرب من يضمها ، وقرئ بهن جميعا " .

(٧) هو عبد الملك بن قريب الأصمعي البصري ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار ، صنف غريب القرآن ، وخلق الإنسان ، وكتاب المصادر ، وغيرها . توفي سنة ٢١٦ هـ ، وقيل سنة ٢١٥ هـ عن ثمان وثمانين سنة . انظر : البغية ٢ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٨) انظر رأي الأصمعي في المفصل ١٦٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٠٤ و اللسان(شتت) ٢١٩٢

(٩) في الأصل : واحد .

(١٠) انظر : ابن يعيش على الفصل ٤ / ٦٩.

وجَوّزه غيره[١] بناء على أن "ما" مبهمة صالحة للواحد وللاثنين ، وتمسكوا بقول ربيعةَ الرّقّيّ [٢] :

لَشَتَّانَ مَابَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى ... يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالأَغَرِّبْنِ حَاتِمِ

يَزِيدُ سُلَيْمٍ سَالِمُ الْمَال ، وَالْفَتَى ... فَتَىالأَزْدِ لِلأَمْوَالِ غيرَ سَالِمِ

فَهَمُّ الْفَتَى الأَزْدِي تَفْرِيقُ مَالِهِ ... وَهَمُّ الْفَتَىالْقَيْسِيِّ جِمْعُ الدَّرَاهِمِ

فَلاَ يَحْسَبُ التَّمْتَامُ أَنِّي هَجَوْتُهُ ... وَلَكنَّنِي فَضَّلْتُ أَهْلَ الْمَكَارِمِ[٣]

(١٢٧/ ب) لكن الأصمعي قد أجاب عن هذا بأنه كلام مولد لا يحتج به[٤] (وسَرْعَانَ زيدٌ ووَشْكَانَ [٥] عمرو، أي : قربا ، وغير ذلك) من الأمثلة . لا يذهب عليك أن " سَرْعان " ، و " وَشْكَان" كلاهما بمعنى قرب إلا أن " سرْعَان " تفيد التعجب ،أي : ماأقرب وأسرع [٦] حُكِيَ أن أعرابيا كانت له شاة ، فأخذ يسمنها ، فرأى رُغَامَها يسيل من أنفها فظنه وَدَكاً [٧] فقال لأمه : سمنت الشاة ، فقالت له : " سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً" [٨]، وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقوعه .

---

(١) منهم الرضي . انظر : شرح الكافية ٣ / ١٨٥ .

(٢) في الأصل : الرومي ، وهو تحريف ، وهو أبو أسامة ربيعة بن ثابت من موالى سليم ، ولد بالرِقّةِ، ونشأ بها ، مدح المهدي بعدة قصائد , وأثابه عليها . قال عنه ابن يعيش : " هو مولد لا يؤخذ بشعره " . شرح المفصل ٤ / ٦٩ ، توفي سنة ١٩٨ هـ . انظر : الأعلام ٣ / ٤٠ .

(٣) هذه الأبيات من الطويل ، وبيت الاستشهاد هو الأول , انظره في : الرضي على الكافية ٣ / ١٨٤ ، والمفصل ١٦٣ ، وشرحه لابن يعيش ٤ / ٣٧ ، واللسان (شتت) ٢١٩٢ واليزيدان هما يزيد بن حاتم المهلبي ، وهو الممدوح ، ويزيد بن أسيد السلمي ، وكان المنصور قد عقد ليزيد بن أسيد على ديار مصر ، وعقد ليزيد بن حاتم على أفريقية فسارا معا ،وكان يزيد بن حاتم يمون الكتيبتين ، فقال ربيعة ذلك . كذا في ابن يعيش على المفصل ٤ / ٦٩ . والشاهد قوله : لشتان ما بين اليزيدين " حيث زيدت (ما) بعد " شتان " ووليها الظرف " بين" ، والأفصح أن يقال : شتان ما زيد وعمرو .

(٤) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ١٨٥ .

(٥) "سَرْعان " ، و " وَشْكان " يفتح الحرف الأول في كل منهما ويضم ويكسر ، والراء والشين ساكنان على كل حال . انظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٠٣ .

(٦) انظر : ابن يعيش على المفصل ٤ : ٣٨ .

(٧) الودك : دسم اللحم ودهنه . انظر : اللسان (وَدَكَ) ٤٨٠١ .

(٨) انظر : مجمع الأمثال ٢ / ١١١ ، والإهالة : الشحم المذاب ، وهي منصوبة على التمييز . انظر : الارتشاف ٤ / ١٦٢١

(ومنه) أي مما يفهم منه معنى فعل (الظرف المستقر ، وقد مر تفسيره) عند بحث حروف الجر متنا ، وقدمت هناك أنه سمي مستقرا لأنه استقر فيه الضمير ومعنى العامل وعمله . وهذا هو معنى كون الظرف المستقر بمعنى الفعل . (وهو) أي الظرف المستقر(لا يعمل في المفعول به بالاتفاق) من النحاة وذلك لأن المفعول به قوي فلا يؤثر فيه العامل الضعيف (ولا يعمل في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد) [١] وأما في المستكن فإنه يعمل بلا شرط لأنه أمر اعتباري (على ما ذكر) في بحث إعمال اسمي الفاعل والمفعول ، وهي الخمسة الأشياء ، وزاد سادسا بقوله (أو الموصول) أما وجه اشتراط الأشياء (١٢٨/ أ) الخمسة هو ما مر [٢] ، وأما اشتراط الموصول فلأنه يكون ــ إذن ــ هو والمعمول صلة لذلك الموصول فيقوي حينئذ على العمل ، لأنه يكون حينئذ نائبا عن الفعل لأن الأصل في صلة الموصول الجملة الفعلية . (نحو : زيد في الدار أبوه) هذا مثال لما اعتمد فيه الظرف على المبتدأ (وما في الدار أحد) مثال لما اعتمد فيه على النفي (وجاءني الذي في الدار أبوه) مثال لما اعتمد فيه على الموصول ، ولم يذكر بقية الأمثلة لأنها تعلم بالمقايسة ، فمثال ما اعتمد على ذي الحال نحو : جاءني زيد [٣] وعلى عاتقه رمح ، ومثال ما اعتمد على الموصوف : جاءني رجل في كمه كتاب ومثال ما اعتمد على الاستفهام : أ في الدار أحد ؟

(ويجوز) في هذه الأمثلة (كون الظرف خبرا مقدما) والمؤخر من " زيد " و"أبوه" "واحد " في أمثلته هو المبتدأ ، أما في الأول فزيد مبتدأ ، وأبوه مبتدأ ثان [٤] و"في الدار " خبر للمبتدأ الثاني الذي هو "أبوه" والجملة خبر عن " زيد" . وأما في الثاني فإن "أحد" هو المبتدأ ," و في الدار " خبر مقدم ، و "ما" نافية وأما في الثالث فإن " جاءني الذي " فعل وفاعل ومفعول ، وفي "الدار" خبر مقدم والمبتدأ هو "أبوه" والجملة (١٢٨ / ب) الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وكذا في باقي الأمثلة التي في الشرح .

(١) قال ابن هشام :" وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو :" في الدار أو عندك زيد" فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط " . المغني ٢٢٤ .

(٢) يعني أن الظرف المستقر فرع عن العمل في الفعل كاسمي الفاعل والمفعول ، وهما لم يعملا بغير الاعتماد ؛ تنبيها على انحطاط رتبة الفرع عن الأصل . انظر : النص المحقق٣٣٣ .

(٣) في الأصل : رجل ، والمثال لذي الحال لا للموصوف.

(٤) في الأصل : ثاني

(وإذا لم يرفع) الظرف المستقر فاعلا (ظاهرا) بأن لم يكن معتمدا على ما ذكر (ففاعله) حينئذ (ضمير مستتر فيه منتقلا) ذلك الضمير (من متعلقه) الذي هو الفعل العام (المحذوف) وجوبا [1] (ويعمل) أي هذا الظرف (في غيرهما) أي الفاعل الظاهر والمفعول به (كالحال والظرف بلا شرط) وذلك لضعف هذه المعمولات فيؤثر فيها العامل بلا شرط بخلافهما .

(ومنه) أي من معنى الفعل الاسم (المنسوب[2] فإنه يعمل) وإنما عمل لأنه صار بسبب حصول معنى النسبة فيه [3] كاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة في أنه يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة وهي النسبة ، فيحتاج إلى موصوف مخصوص هو أو متعلقة تلك الذات كاحتياج سائر الصفات ، فعمل في ذلك المخصوص ؛ لاقتضائه إياه بأصل الوضع ، وإنما كان عمله (كعمل اسم المفعول) لأنه مأخوذ في مفهومه فإن (نحو : جاءني رجل هاشمي أخوه) أصله : جاءني رجل منسوب إلى بني هاشم أخوه ، وإعرابه " جاءني رجل " فعل وفاعل ومفعول ، وهاشمي (١٢٩ / أ) نعت لرجل وأخوه نائب الفاعل لها شمي (ويشترط في عمله ما يشترط فيه) أي في اسم المفعول مما هو مذكور في بحثه .

(ومنه) أي من معنى الفعل (الاسم المستعار نحو أسد في قولك : مررت برجل أسد غلامه) وسبب عمله أن فيه معنى المشتق الذي هو اسم الفاعل ، ولهذا تعلق الجار به في قول شبيب [4] :

---

(١) كما في قول جميل بثينة :

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ   فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ (الطويل)

فقدا أكد الشاعر الضمير المستتر في " عند" ، والضمير لا يستتر إلا في عامله ، ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار ؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا لاسم "إن" على محله من الرفع بالابتداء ؛ لأن الطالب للمحل قد زال . كذا في المغني ٤٢٤ .

(٢) عرفه الزمخشري بقوله : " هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث ، وذلك نحو : قولك : هاشمي . وبصري " المفصل ٢٠٦ .
(٣) في الأشباه والنظائر ٢ / ١٦١ :" ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى يحمل الضمير ، ويرفع الظاهر ، ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو : البصريين والكوفيين ".
(٤) والصواب ما أثبت ، فعمران بن حطّان هو مفتي الخوارج وزاهدها ، والبيتان قالهما للحجاج بن يوسف عندما لَجّ في طلبه يعيره بأنه لم يستطع أن يحارب غزالة امرأة شبيب الخارجي حين دخلت الكوفة ومن معها من المقاتلين ؛ لتثأر لزوجها الذي قتله الحجاجُ . انظر : الكشاف ٤ / ٣٩٥ ، وديوان شعر الخوارج ١٥٧ .

مفتي الخَوَارج للحَجّاج[١] :

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُروبِ نَعَامَـةٌ ... فَتْخَـاءُ تَنْفِـرُ مِنْ صَـفِيرِ الصَّافِـرِ
هَلاَّ بَرَزْتَ إِلَى غَزَالَةَ فِي الْوَغَى ... بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحَيْ طَائِرِ[٢]

(أي : مجترئ) على فلذا عمل عمله , وإعراب قوله : " مررت برجل أسد غلامه : أن " مررت " فعل وفاعل ، و"برجل " جار ومجرور متعلق بمررت ، و " أسد " نعت لرجل و " غلامه " فاعل لأسد ؛ لأنه بمعنى اسم الفاعل (فلذا عمل عمله ، ومنه) أي: من معنى الفعل (كل اسم يفهم منه) أي من ذلك الاسم (معنى الصفة نحو لفظة " اللّه " في قوله تعالى :﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾[٣] أي : المعبود) لمن (فيها) إذ ليس معناه الكائن فيها لأن الكينونة منزه عنها . (ومنه اسم الإشارة) نحو : هذا عبد الله يومَ الجمعة حولَ البيت طائفاً (١٢٩/ ب) لان المعنى : أشير إليه (ومنه : ليت) نحو : ليتني اليوم في المسجد مصليا (و) كذلك (لَعَلّ) لأن المعنى : أتمنّى وأترجّى . (و) منه (حروف النداء) نحو يا زيدُ راكبا ؛ لأن المعنى : أدعو (و) منه حروف (النفي) نحو : قوله تعالى : ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [٤] ؛ لأن المعنى : أنفي [٥] (وغير ذلك) مما فيه معنى فعل كحرف القسم والاستفهام ؛ لأن المعنى أقسم واستفهم (فهذه) الإشارة لقوله "ومنه كل اسم يفهم منه " إلى قوله " وغير ذلك " فإن كل هذه الأشياء (تعمل) لكن (في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال ، والظرف) وغيرهما ، وأما الفاعل والمفعول به فإنها لا تعمل فيهما لأنهما معمولان قويان ، ولا يؤثر فيهما العامل الضعيف .

---

(١) هو الحجاج بن يوسف الثقفي ، كان عاملا على العراق من قبل مروان بن الحكم ، وصف بالدهاء ، والفصاحة ، واشتهر بالقسوة توفي سنة ٩٥ هـ . انظر : الأعلام ٢ / ١٧٥ ، ووفيات الأعيا ١ / ٣٤١ ـــ ٣٤٨ .

(٢) البيتان من الكامل ، وقد سبق تخريج البيت الأول في صـ ١٨٩ ، وفيه الشاهد ، وهو قوله : " أسد على " ، حيث عمل" أسد " عمل اسم الفاعل " مجترئ " ؛ لأنه بمعناه . وفتخاء : مسترخية الجناحين ، وهي صفة لازمة للنعامة التي يضرب بها المثل في الجُبْن .

(٣) من الآية ٣ من سورة الأنعام .

(٤) الآية٢ من سورة القلم ،

(٥) في المغني ٤٢٠ :" جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغي .. أن يقدر أن التعلق بفعل دلّ عليه النافي ، أي : انتفى ذلك بنعمة ربك " .

[الْعَامِلُ المَعْنَوِيٌ اثنان]

ولما أنهي الكلام على العامل اللفظي بجميع أقسامه أخذ ــ الآن ــ يتكلم على المعنوي فقال (والعامل المعنوي) أي عامل (لا يكون للسان فيه حظ ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب ، وهو) أي العامل المعنوي (اثنان) عنده ، وهو رأي سيبويه [١] ، وأما عند غيره ثلاثة ، وهو رأي الخليل[٢] ، والأخفش[٣] (١٣٠ / أ) فإنهما جعلا العامل في النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان معنويا [٤] فإذا قلت مثلا :جاءني الرجل الكريم ، أو رأيت الرجل الكريم ، أو مررت بالرجل الكريم ، فالعامل في " الكريم" عندهما هو كونه صفة لمرفوع ، أو لمنصوب ، أو لمجرور ، وهو أي الكون ــ صفة أمر لا يعرف إلا بالقلب ، وليس للسان فيه حظ , وكذا الكلام في التوكيد، وعطف البيان كما سيتضح لك في بحث التوابع إن شاء الله تعالى . وأما عند صاحب الكتاب [٥] فإن العامل فيه هو العامل في المنعوت والمؤكد ، والمعطوف عليه ، ولكل واحد حجج يطول شرحها ، لكن المختار عند المحققين ، بل[٦] وعند أكثر النحاة [٧] رأي سيبويه ، ولذا مال إليه المصنف كما ترى بقوله " اثنان " .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٢٧ ، ٣ / ١٠ ، ١١، وقال الشيخ عبد القاهر : " واعلم أن صاحب الكتاب لا يثبت من العامل المعنوي إلا هذين ، أحدهما في الأفعال ، وهو وقوع المضارع موقع الاسم ، والآخر في الأسماء ، وهو تعري المبتدأ من العوامل الظاهرة " . المقتصد ١ / ٢١٦ .

(٢) انظر رأيه فى التصريح ١٠٨/٢ .

(٣) انظر رأيه فى المقتصد ٢١٦/١ , ومنهج الأخفش فى الدراسة النحوية ٢١٤ .

(٤) من العوامل المعنوية ــ أيضا ــ الخِلاف ، جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في الفعل المضارع بعد " أو " و "الواو " و"الفاء " في الأجوبة الثمانية ، يريدون بذلك مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ، ولا معطوفا عليه ، وكذلك عندهم : زيدٌ أمامك ، إنما انتصب بالخلاف ؛ لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ومن العوامل المعنوية ــ كذلك ــ عامل الفاعل والمفعول فقد ذهب خلف الأحمر ــ

وهو من الكوفيين ــ إلى أن العامل في الأول معنى الفاعلية ، والعامل في الثاني معنى المفعولية . انظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢٩٦/١ ،٢٩٧ .

(٥) انظر : الكتاب ٤٢١/١ , والمصباح للمطرزى ٩١ .

(٦) اجتماع" بل" و"الواو" غير صواب ، والصواب الاكتفاء بأحدهما .

(٧) قال الشيخ أبو حيان :" العامل في الصفة هو العامل في الموصوف في قول جميع النحويين إلا في قول الأخفش ، فإنه يزعم أن العامل هو المعنى ، وهو وقوعه عنده صفة " . تذكرة النحاة ٤٧٦ ، وممن اختار رأي الأخفش ابنُ عصفور حيث قال في شرح الجمل ١ / ٢١٥: "العامل عندنا في النعت إنما هو الاتباع " ، والسهيلي في نتائج الفكر ٢٣٢ ، وابن القيم في بدائع الفوائد ١ / ١٨٣ .

[الأول : رافع المبتدأ والخبر]

(الأول) منهما (رافع المبتدأ والخبر) وهذا عنده ــ أيضا ــ لأن اقتضاء الابتداء لهما على السواء [١] ، وقد نقل بعضهم [٢] عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ ، وقال الكوفيون [٣] : إنهما متعاملان [٤] ، فالمبتدأ مرفوع بالخبر والخبر مرفوع بالمبتدأ ، والحجة لهم في ذلك هي أن كل واحد منهما مقتض[٥] (١٣٠ / ب) لصاحبه ؛ إذ لا يكون أحدهما بدون انضمام الآخر إليه (وهو) أي: العامل فيهما (التجرد عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد) إليه بالنسبة إلى جانب المبتدأ ، وإسناده بالنسبة إلى جانب الخبر (نحو: زيد قائم) .

فإن قيل : إن التجرد لا يصلح لأن يكون عاملا ؛ لأنه أمر عدمي محض واعتباري صِرف ، والأمر العدمي لايصلح لأن يكون عاملا ، فضلا عن أن يكون رافعا [٦]

فالجواب : أنا نمنع كونه أمرا عدميا ؛ لظهور الفرق بين التجرد الحاصل لزيد في الخارج وحصول التجرد له ، والتجرد أمر محقق موجود في الخارج وإن كان معناه المصدري غير موجود ، فإنا لو قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه فالتجرد حاصل له .

---

(١) هذا رأي جماعة من البصريين منهم الزمخشري حيث قال : " وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ؛ لأنه معنى قد تناولهما تناولا واحدا من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه " . المفصل ٢٤ ، وانظر : شرح عيون الإعراب ٨٤ ، ٨٥ ، وتعقب ابنُ الناظم هذا الرأي بقوله :" وهو ضعيف ؛ لأن أقوى العوامل ــ وهو الفعل ــ لا يعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك " . شرح الألفية ١٠٨ .

(٢) نقله عنه ابن الناظم حيث قال : " ولاخلاف بين البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ . قال سيبويه : فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق" .شرح الألفية

١٠٧،١٠٨ ، وانظر: الكتاب ٢ / ١٢٧، وذهب بعض البصريين إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً . انظر : الإنصاف ١ / ٤٤ .

(٣) انظر : الإنصاف مسألة ٥ ، وشرح عيون الإعراب ٨٤ ، ٨٥ .وفي ابن الناظم على الألفية ١٠٨: " ويبطله أن الخبر يرفع الفاعل كما في نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه ، فلا يصلح لرفع المبتدأ " .

(٤) في الأصل : متعاملين .

(٥) في الأصل : مقتضي .

(٦) في الأصل : رافع .

وهذا معنى وجود النسبة الخارجية ، ولأن سلمنا أنه أمر عدمي عند المنطقيين ؛ لأن الموجود في الخارج عندهم هو الذي يكون الخارج ظرفا له والخارج ليس ظرفا للتجرد ، بل ظرفا لاتصاف الشيء بالتجرد ، لكن لم لا يجوز أن يكون التجرد عاملا ، وإن كان أمرا عدميا ؟ ؛ لأن العامل عندهم علامة على كون المعمول معمولا (١٣١ / أ) ، والعدم المحض يجوز أن يكون علامة [1] ، أو نقول المراد بالتجرد كون المبتدأ أولاً لثانٍ ، ذلك الثاني حدث عنه ، وإنما كان عمله الرفع لأن الجزء الأول ــ وهو المبتدأ ــ أشبه الفاعل أيضا في كونه جزءاً ثانيا من الجملة . فتأمل .

[الثاني : رافع الفعل المضارع]

(والثاني) منهما هو (رافع الفعل المضارع ، وهو) أي: رافع المضارع (وقوعه بنفسه موقع الاسم) كما لو وقع خبرا (نحو: زيد يضرب ، فإن يضرب) في هذا المثال واقع (موقع ضارب) الذي هو خبر لزيد ، وكذا لو وقع حالا نحو : جاءني زيد [2] يضرب ، أو صفة نحو : جاءني رجل [3] يضرب . ثم إن وقوعه موقع الاسم إنما يكون إذا لم يدخل عليه عامل النصب أو الجزم ، أما إذا دخل أحدهما عليه فلا يصح ــ حينئذ ــ وقوعه موقع الاسم ؛ لأنه لا يصح أن يقال : زيد لم ضارب ، أو لن ضارب ، ولهذا قال المصنف ــ رحمه الله ــ : (وذلك الوقوع إنما يكون إذا تجرد عن النواصب والجوازم) ثم في مجموع هاتين العبارتين توفيق منه ــ رحمه الله ــ لمن تأمل بين كلام البصريين القائلين بأن العامل في المضارع الرفع هو وقوعه (١٣١ / ب) موقع الاسم[4] وبين كلام أكثر الكوفيين القائلين بأنه التجرد عن النواصب والجوازم[5] .

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٢٠٠ .

(٢) في الأصل :رجل ، ولايستقيم به المثال ؛ لأن صاحب الحال لايكون نكرة إلا بمسوغ .
(٣) في الأصل : زيد ، ولايصح به المثال ؛ لأن الجملة لاتقع صفة للنكرة .
(٤) في الكتاب ٣ / ١١ : " من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء ، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم " . وانظر : المقتضب ٢ /٥ ، وانظر: أسرار العربية ١٣.
(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٥٣ ، والإنصاف ٢ / ٥٥١ ، واختاره ابن مالك في التسهيل٢٢/١ ، وأبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٠٨٥ ، وابن الحاجب حيث قال : " ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو : يقوم زيد " الكافية بشرح الرضي ٢٢/٤ .

وبقي هناك مذهب ثالث[١] لم يتعرض له لضعفه ، وهو مذهب الكسائي [٢] فإنه يقول : إن ارتفاعه بزيادة حروف المضارعة في أوله ؛ لأنها داخلة في أول الكلمة ، فحدث الرفع بحدوثها [٣] ؛ إذ أصل المضارع إما الماضي أو المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع ، وإنما عزلها الناصب والجازم عن هذا العمل ؛ لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة ، فيعزلها الطارئ المنفصل .

ثم اعلم أن هذا المعنى الذي هو التجرد أو الوقوع موقع الاسم على ما مر من الخلاف فيه إنما عمل الرفع لأن الفعل إذا كان كالاسم ينبغي له أن يأخذ أسبق إعرابه وأقواه ، وهو الرفع [٤] وأيضاً أن هذا المعنى لما كان عاملا أشبه الابتداء ، فعمل الرفع مثله (فمجموع ما ذكرنا) من أول الباب إلى هنا (من العوامل ستون) عاملاً [٥] لايستغني مريدُ معرفة الإعراب عنها .

***

(١) ذكر الشيخ السيوطي في عامل الرفع في الفعل المضارع سبعة مذاهب ، ثم نقل عن أبي حيان أنه قال : ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولاينشأعنه حكم تطبيقي . انظر: الهمع ١ /٥٩١ ،٥٩٢ .
(٢) انظر رأي الكسائي في علل النحو لابن الوراق ١٨٩، والهمع ١ / ٥٩١ ، والرشاد للبسطامي ٢ / ٢٤١ .
(٣) في الأصل : فحذف الرفع بمحذوفها ، والتصحيح من الرضي على الكافية ٤ / ٢٤ .
(٤) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٢٣ .
(٥) قال صاحب النتائج : " وأما ما ذكره الشيخ عبد القاهر، ومن تبعه – على ماذكروا – فمائة ، زاد ونقص – يعني المصنف البركوي – أما الأول – أي مازاده البركوي – فسبعة خمسة في السماعي : الثلاثة الأخيرة من حروف الجر ، و" لا " لنفي الجنس ، و" إذا ما " من كلم المجازاة ، واثنان في القياسي : اسم التفضيل ، ومعنى الفعل . وأما الثاني – أي مانقصه ،

وأدخله في غيره ، ولم يفرده في باب على حدة كما فعل الشيخ عبد القاهر – فسبعة وأربعون في السماعي ، ثمانية وعشرون منها أفعال ، أربعة : أفعال المدح والذم ، وأربعة : أفعال المقاربة ، وثلاثة عشر : الأفعال الناقصة ، وسبعة : أفعال القلوب . أدخلها في تاسع القياسي وهو معنى الفعل ، وأربعة منها أسماء أحدها : " عشر " إذا ركب مع أحد إلى تسعة ، وثانيها : " كم " ، وثالثها : " كذا " ، ورابعها : " كأيّن " ، أدخلها في الاسم التام ، وهو ثامن القياسي وستة منها حروف ، خمسة : حروف النداء ، أدخلها في تاسع القياسي ، وواحد : " الواو " بمعنى " مع " ، أسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح " .نتائج الأفكار(قسم العامل)٢٤٣ .

[الباب الثاني في المعمول]

ولما أنهى الكلام على الباب الأول طفق يتكلم على الباب الثاني فقال : (الباب الثاني) أي : الذي عهد جزءاً من الرسالة لفظا أو معنى كما مر [١] كائنٌ (في) بيان أحوال (المعمول) ومسوقٌ له ، ووجه تقديمه (١٣٢/ أ) على العمل عُلِم مما سبق في الباب الأول [٢]، فلا نعيده .

[مقدمة في المعمول وغير المعمول]

(اعلم) هو خطاب عام كما مر[٣](أولاً) أي قبل الشروع في البحث عن المطلوب ، ولما كان هذا الكلام كالمقدمة من حيث توقف البحث عن المطلوب عليه قدمه على البحث عن المطلوب المقصود بالذات كما فعل في الباب الأول حيث قدم تعريف الكلمة على البحث عن المطلوب (أن الألفاظ الموضوعة) للمعاني ، واحترز به عن المهملة [٤] ، فإنها لا حكم لها عندهم (إذا لم تقع في التركيب) كما لو أريد مجرد التعداد مثل : زيد ، فرس ، ثوب مصحف ، خاتم (لم تكن معمولة كما) أنها (لا تكون عاملة) لما تقرر من أنه لابد لكل عامل من معمول ، وأيضا لابد لكل معمول من عامل ، وذا لا يتحقق إلا مع التركيب ، ولذا قال (وإن وقعت) أي تلك الألفاظ الموضوعة (فيه) أي في التركيب ، هي حينئذ (على ثلاثة أقسام : الأول) منها (ما لا يكون معمولاً أصلاً) لا لفظا ، ولا تقديرا ، ولا محلا، ولا بطريق الأصالة ، ولا القيام مقام ما يكون معمولا ؛ لأنه لم يوجد فيه المُقتضِي حتى يكون معمولا بالأصالة ، ولا هو يقوم مقام ما يكون معمولا حتى يكون إعرابه بسبب ما يقوم مقامه (وهو) أي : القسم الأول الذي لايكون معمولاً أصلاً (١٣٢ / ب) (اثنان) بحسب التتبع (الأول الحرف مطلقا) سواء كان من الحروف العاملة كحرف الجر[٥] كما مر ، أو من غيرها كـ "هل" ، و "قد" .

(١) أي : في الباب الأول . انظر : النص المحقق ١٤٨ .
(٢) حيث قال : " واعلم أن المصنف قدم بحث العامل على غيره من قسيميه ، لأنه أشرف منهما لكونه مؤثرا " النص المحقق ١٤٩.
(٣) انظر : النص المحقق ١٢٧ .
(٤) أي : التي لم توضع إزاء معنى كـ " ديز" مقلوب "زيد" .
(٥) في الجنى الداني ٢٨ : " الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة ، ولكن عمله الجر والجزم بطريق الأصالة ، وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما " .

(**والثاني**) **فعل** (**الأمر**) **إذا كان** (**بغير اللام عند البصريين**) **وهو الصحيح فيه** (**فإنه**) أي الشأن (**لما حذف عنه**) أي عن فعل الأمر هذا (**حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها الاسم**) الذي هو اسم الفاعل مشابهة تامة كما مر (**فأعرب ، وعمل فيه**) بالبناء للمفعول ، عطف على فأعرب أي : المضارع لما شابه اسم الفاعل وأعمل فيه ، فقوله (**خرج**) هو جواب " لمّا " أي : لما حذف عنه حرف المضارعة خرج ، أى فعل الأمر بغير اللام بسبب حذف حرف المضارعة منه (**عن المشابهة**) التي هي سبب إعرابه والإعمال فيه ، فلما خرج عنها بسبب الحذف المذكور (**عاد**) أي الأمر بغير اللام بعد حذف حرف المضارعة عنه (**إلى أصله ، وهو**) أي أصله (**البناء**) على السكون لأن الأصل في الفعل البناء ، ولذا كان هو الأصل . (**وقال الكوفيون : هو**) أي الأمر بغير اللام (**معرب مجزوم بلام مقدرة**) إذ أصل : اضرب ـ مثلا ـ : (١٣٣/ أ) لتضرب ، كما أن أمرالغائب : ليضرب ، ثم حذفت اللام لكثرة استعمال أمر المخاطب ، [١] فإنه لا شك في أن توجه الأمر إلى الفاعل المخاطب أكثر من توجهه إلى غيره . ثم إنهم قالوا في جواب حذف حرف المضارعة بأنه إنما هو لخوف اللبس بين فعل الأمر وبين المضارع [٢] في الوقف ؛ إذ لو قيل في الأمر : تفعل ،من غير حذف حرف المضارعة ، لا لتلبس به ، لكن يرد عليهم بما أسلفناه في بحث إعمال المضاف من أن إعمال الحرف المقدر ضعيفٌ فراجعه[٣] .

---

(١) ذكر السيوطي أن منشأ الخلاف في بناء فعل الأمر وإعرابه هو اختلافهم في الإعراب ، هل هو أصل فى الأسماء أو الأفعال ؟ فالكوفيون يقولون بأنه أصل في الأسماء والأفعال ، ومن هنا قالوا بإعراب فعل الأمر للواحد المخاطب ؛ لأن الإعراب أصل فيه ، ولا مقتضى لبنائه وربما عللوا : ذلك بأنه مقتطع من المضارع ، فأعرب كأصله ، أما البصريون فيرون أن الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال كما أن فعل الأمر أصل برأسه عندهم ، وليس مقتطعا من

المضارع ، ولذا فهومبني عندهم ، وهو الراجح . انظر : الهمع ١ / ٦٥ ، وانظر في هذه المسألة الإنصاف ، مسألة ٧٢ ، والتبيين ، مسألة ١٥ .

(٢) لو قال : بين فعل الأمر والمضارع لكان أفضل ، لأن البينية تقتضي طرفين ، فلا بين إلا على مثنى أو جمع . انظر : درة الغواص للحريري ٧٩ ــ ٨١ .

(٣) انظر : النص المحقق ٣٥٥ ، وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٧ :" إضمار الجازم وإبقاء عمله هو أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء " .

(والقسم الثاني) من الثلاثة (ما يكون معمولا دائما) إما لفظا أو تقديرا أو محلاً لوجود المُقْتَضِي فيه (وهو) أي القسم الثاني (اثنان) بالتتبع (أيضا) أي : كما أن القسم الأول اثنان فكذا هذا القسم (الأول) منهما (الاسم مطلقا) سواء كان معربا أو مبنيا ، مظهرا كان أو مضمرا **(حتى أنهم حكموا على أسماء الأفعال بأنها مرفوعة المحل على الابتداء، وفاعلها سد مسد الخبر)** سواء كان فاعلها اسما ظاهرا كما في "هيهات زيد " ، أو مضمرا كما في " صَهْ " ، و" مَهْ " . ومعنى قولِه " سد مسد الخبر " (١٣٣ / ب) أنه مستغنى به عن الخبر كما استغني عنه بالمرفوع في : أقائم الزيدان ؟ لأن المقصود من المبتدأ والخبر بالمرفوع منسوب ومنسوب إليه وهو حاصل في : أقائم الزايدان ؟ فكذلك فيما نحن فيه ، وذهب إلى هذا جماعة منهم ابن الحاجب [١] ، وقد تُكُلِّمَ فيه [٢] **(أو منصوبة المحل)** عطف على قوله " حتى حكموا بأنها مرفوعة المحل" فــ"أو" فيه لمنع الخلو ، وقوله **(على المصدرية)** أي : على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف ، وذهب إلى هذا جماعة[٣] ،وهو ليس بشيء ؛ إذ لو كانت أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية لكان الفعل مقدرا قبلها كما اعترفوا به ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ولم تكن مبنية [٤] ، بل يجب أن تكون مصادر معربة مثل : " سقيا " و" رعيا " [٥] إذ لا موجب للبناء حينئذ **(وإن قال بعضهم لا محل لها)** أي: أسماء الأفعال **(من الإعراب لكونها بمعنى الفعل)** المجزوم منه ، وهو الأمر أو الماضي ، والقائل بهذا القول جماعة منهم الرضي [٦] ، وكأن المصنف لم يعتد به ، ولذا أخره وحكاه بــــ " إنْ " ، الوصلية المفيدة لضعف ما بعدها في مثل هذا المقام .

---

(١) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، وشرح كافيته ١ / ٥٥٤ .

(٢) المتكلم هو الرضي حيث قال : " ثم اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما في أقائم الزيدان ؟ ، وليس بشيء ؛ لأن معنى "قائم" معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي : ذو قيام ، فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل ، فإنه لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبار باللفظ .. فاسم الفعل ــ إذن ــ ككاف " ذلك" .." شرح الكافية ٣ / ١٦٥ .

(٣) منهم المازني : كما في الارتشاف ٥ / ٢٣١١ ، والأشموني ٣ / ١٩٦.
(٤) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ١٦٦ .
(٥) في الأصل : ورغبا ، وهو تصحيف .
(٦) عبارته في شرح الكافية ٣ / ١٦٦ :" اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعل ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ، لم يبق له محل من الإعراب ". وممن قال بذلك أيضا الأخفش .انظر :الارتشاف ٥ / ٢٣١١ .

(و) حتى حكموا (على (١٣٤ / أ) ضمير الفصل) [١] وهو ما يؤتى به بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر معرفة [٢] ، أو أفعل التفضيل بـ "من" [٣] نحو : زيد هو أفضل من عمرو ، وفي صورة ما إذا دخل عليهما عامل ناسخ **(نحو : كان زيد هو القائم)** وسمي بهذا الاسم ؛ لأنه يفصل بين كون ما بعده نعتا[٤] أو خبرا في بعض الصور[٥] ، وهي التي تحتمل أن يكون ما بعده نعتا مرفوعا كما في مثال المتن . وأما إذا لم يحتمل أن يكون نعتا ، كما إذا كان الناسخ "إن" أو إحدى أخواتها ، فلا حاجة إليه لعدم اللبس **(بالحرفية)** إذ لا استقلال للمعنى المدلول به عليه ؛ لما علمت أنه إنما يؤتى به لرفع اللبس ، على أن يكون ما بعده نعتا ، فلا يكون معمولا فضلا عن أن يكون عاملا [٦] . وإنما سموه ضميراً ؛ لأنه على صورة الضمير ، وحفظا لهذه القاعدة ؛ إذ لو جعل اسما للزم عدم الطرد ؛ لأنه لا إعراب له **(خلافا لبعضهم[٧])** حيث **(يقول : إنه)** أي ضمير الفصل **(اسم لا محل له من الإعراب[٨])** وهو بعيد ؛ لعدم نظيره في الاسم . كذا قاله المصنف [٩] .

---

(١) هذا اصطلاح بصري ، ويسميه أكثر الكوفيين "عمادا " ، وبعضهم يسميه "دعامة" ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوي ويؤكد . انظر : الأصول ٢ / ١٢٥ ، والهمع ١ / ٢٧٥ .
(٢) نحو قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾الحجرات / ٧ .
(٣) أي : إذا كان الخبر أفعل التفضيل بمن ؛ وذلك لكون "من " التفضيلية كاللام معنى ، ولذا فهما لا يجتمعان ، فلا تقول : أناالأفضل من زيد . انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٦٥ ، والكتاب ٢ / ٣٩٢ .
(٤) يرى ابن مالك وغيره أن ذكر التابع هنا أولى من ذكر النعت أوالصفة؛ لوقوع الفصل في نحو : (كُنْتَ أَنْتَ الرّقِيبَ عَلَيْهِمْ)المائدة/١١٧ ، والضمائر لاتوصف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك١/١٦٧ ، والمغني ٤٧٠.
(٥) في سيبويه ٢ / ٣٨٨ : " إذا قلت : كان زيد الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لزيد ، فذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر " .

(٦) الحكم بحرفية الفصل هو مذهب أكثر النحاة ، ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة أنه ضمير باق على اسميته . انظر :الإرتشاف ٢/٩٥١ ، والمغني ٤٧٠، والهمع ١ / ٢٧٥ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٢ ، ٢٣ .
(٧) هو الخليل كما في الارتشاف / ٩٥٢ ، والمغني ٤٧٠ ، والهمع ١ / ١٧٥ .
(٨) كون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب هو مذهب البصريين أما عند الكوفيين فله موضع من الإعراب ،وحكمه حكم ما قبله أو ما بعده . انظر : الإنصاف، مسألة ١٠٠ ،والمغني ٤٧٠.
(٩) انظر : امتحان الأذكياء ٣٨٧ .

وكأنه ــ رحمه الله ــ بعد أن تكلم على أسماء الأفعال وضمير (١٣٤ / ب) الفصل ، استشعر سؤالا هو : أنك قد أجبت عن هاتينك فما تقول في اللام ؟ فقال في جوابه (**وأما اللام الداخلة على الصفات**) من اسم الفاعل والمفعول ، بجوابين على مذهبين مختلفين ، وقال تفريعا على قوله " وأما" : (**فقال بعضهم**[1] **فيها**) أي: هذه اللام الداخلة على الصفات هي (**حرف**) **لا اسم موصول** (**كغيرها**) من اللامات المعرفة مثل الداخلة على العلم فهي ليست مما يكون معمولا [دائما] [2] بل من القسم الأول ، وهو ما لا يكون معمولا [أصلا] [3] (**وقال أكثرهم :) هي (اسم مؤول بمعنى الذي**) في المذكر (**والتي**) في المؤنث [4] ، فتكون مما هو معمول دائما ، فحينئذ لابد لها من إعراب .

ولمّا لم يكن [5] فيها بل في مد خولها أراد أن يبين وجهه فقال : (**أعطي إعرابها**) أي : اللام (**لما بعدها لما انتقل**) ما بعدها الذي [6] هو الصفة بسبب دخولها عليه (**من الفعلية إلى الاسمية**) لتعذر دخول هذه اللام على الفعل كما أسلفناه [7] (**فـ**) إن (**أصل جاءني الضارب زيدا : جاءني الذي ضرب زيدا** ، **فالأول**) الذي هو لفظة " الذي " (١٣٥ / أ) (**معمول**) مرفوع ؛ لأنه اسم واقع في التركيب (**والثاني**) الذي هو لفظة " ضرب" (**غير معمول**) لكونه فعلا ماضيا (**فلما غير الكلام صار الأول**) الذي هو لفظة " الذي" بعد أن كان اسما (**في صورة الحرف**) أي حرف التعريف (**والثاني**)الذي هو لفظة "ضرب " بعد أن كان فعلا (**في صورة الاسم**) الذي هو اسم الفاعل .

---

(١) هو المازني كما في الرضي على الكافية ٣ / ٩٣ ، ونسبه في الجنى الداني ٢٠٢ إلى الأخفش ، ورده ابن هشام بقوله :" لو صح ذلك لمنعتْ من إعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير، والوصف " . المغني ٦١ .

(٢) إضافة يحتاج إليها السياق .
(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .
(٤) واستدلوا لذلك بعود الضمير إليها في نحو : التي ضربها زيد هند . انظر : الجني الداني ٢٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٨ ، والرشاد للبسطامي ٢ / ١٧٥ .
(٥) في الأصل : لم يكون .
(٦) في الأصل : التي .
(٧) انظر : النص المحقق ١٧٠ .

(فانعكس) بسبب هذا التغيير (الحكم) بأن صار غير المعمول معمولا ، وصار المعمول غير معمول [١] (ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى في الإعراب الذي هو حكم اللفظ ، و) القسم (الثاني) من القسم الثاني الذي هو معمول دائما (الفعل المضارع) وقد مر سبب جعله معمولا [٢] (و) القسم (الثالث) من الثلاثة التي هي أقسام اللفظ بعد وقوعه في التركيب (ما) أي لفظ (كان الأصل فيه أن لا يكون معمولا لكنه قد يقع) أي هذا القسم الثالث (موقع القسم الثاني) وهو ما كان معمولا دائما (فيكون) هذا القسم الثالث بسبب هذا الوقوع (معمولا ، وهو) أي القسم الثالث (اثنان) بحسب التتبع (أيضا) أي كما أن كلا من القسمين (١٣٥/ ب) الأولين اثنان ، فكذا هذا القسم (الأول) منهما الفعل (الماضي ، فإنه إذا وقع بعد "أن" المصدرية يحكم على محله بالنصب) وذلك لأن "أن" هذه تقتضي أن يكون ما بعدها منصوبا ، فلما تعذر نصبه لفظا ؛ لكونه مبنيا حكموا على محله بالنصب (و) كذا (إذا وقع) أي: الماضي (بعد الجازم) سواء وقع (شرطا أو جزاء) بغير الفاء ؛ لأنه لو كان بها فإن الحكم بالجزم حينئذ على محل الجملة لا على محل الماضي وحده كما يجيء والمثال شاهد بذلك (يحكم على محله بالجزم) لما تقدم من كونه مبنيا ، وإنما حكم على محله بذلك (لظهور ذلك الإعراب) من النصب أو الجزم (في المعطوف) على ذلك الماضي في (نحو: أعجبني أَنْ ضَرَبْتَ وتَقْتُلَ) بالنصب ولا وجه له غير العطف على " ضربت " المنصوب محلا بأَنْ لوقوعه موقع " تضرب" المنصوب لفظا [٣] .

---

(١) وهناك رأي ثالث في هذه اللام ، هو رأي الزمخشري ، وهو أن اللام الداخلة على الصفات منقوصة من "الذي" وأخواته . انظر : المفصل ١٤٣، ولم يقبله الرضي ؛ لأن لام " الذي" زائدة ، واللام الموصولة ليست كذلك . انظر : شرح الكافية ٣ / ٩٤ .

(٢) السبب هو مشابهته لاسم الفاعل . انظر :النص المحقق ١٧٩ .

(٣) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنّ اللّهُ عَلَيْنَا ﴾ القصص / ٨٢ ،خالف ابن طاهر النحويين في ذلك حيث زعم أن (أن) الداخلة على الماضي غير الداخلة على المضارع ؛ لأن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، ورد بأن ما ذهب إليه منتقض بنون التوكيد، فإنها تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد واتفاق ، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق انظر المغني ٤٠ ، ٤١ والجنى الداني ٢١٧ .

(و) في نحو (إِنْ ضَرَبْتَ وتَقْتُلْ) بالجزم ، ولا وجه له غير العطف على " ضربت " الواقع موقع " تضرب" المجزوم ، وهو مثال لما وقع شرطا [١] ، ومثال ما وقع جزاء نحو : إن تضربْ (ضربتك وأقتلْ) بالجزم (١٣٦ / أ) أيضا ، ولا وجه له غير العطف على " ضربتك " المجزوم (وفي غير هذين الموضعين) وهما ما إذا وقع بعد "أن" المصدرية أو بعد الجازم (لا يكون الماضي معمولا) أصلا ؛ لعدم المقتضي لذلك .

[الْجُمْلَــةُ]

(و) القسم (الثاني) من قسمي الثالث ، وهو ما كان الأصل فيه ألا يكون معمولاً لكنه قد يقع موقع ما هو معمول دائما (الجملة)[٢] بأن قد تقع في موضع الاسم المفرد وذلك في مواضع سيذكرها المصنف فتكون حينئذ معمولة .

ثم اعلم أن النحاة قد اختلفوا في عد الجملة ، فذهب بعضهم [٣] إلى أنها أربعة أقسام : فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية ، وذهب البعض[٤] إلى أنها قسمان برد الشرطية والظرفية إلى الفعلية تقليلا للأقسام ، وتسهيلا للضبط ، ولأن حَدّها يصدُق عليهما ، ومن هؤلاء المصنف ، ولذا قال (وهي) أي الجملة من حيث هي (على قسمين) الأولى تسمى في العرف (فعلية ، وهي) أي : المسماة بالفعلية هي (المركبة من الفعل لفظا) أي صريحا ولو كان ذلك الفعل مقدرا ، كما في قولك : زيد في جواب : من قام ؟ إذ التقدير : قام زيد .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ ﴾ التوبة / ٢٨ ، وفي المغني ٤١ : " إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد "إن" الشرطية ؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه ، فأثرت الجزم في محله " .

(٢) فرق أكثر النحاة بين الجملة والكلام بأن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا ، كالجملة الواقعة خبر المبتدأ ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته ، فكل كلام جملة ، وليس كل جملة كلاما .انظر : الرضي على الكافية ١ / ٢٢ ، ٢٣ ، وذهب الزمخشري إلى أنهما مترا دفان ، فبعد أن فرغ من حد الكلام قال : " ويسمى

الجملة " المفصل ٦ ، ورجح ابن هشام الأول ؛ لأن الجملة أعم ، إذ شرط الكلام الإفادة بخلافها . انظر : المغني ٣٦٣ .

(٣) هو الزمخشري ، ففي المفصل٢٤ : "والجملة على أربعة أضرب : فعلية ، واسمية وشرطية ، وظرفية ، وذلك : زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار" . وانظر : الهمع ١ / ٥٧ .

(٤) منهم ابن يعيش . انظر : شرح المصل ٨٨/١ .. وذهب ابن هشام إلى أنها ثلاثة أقسام بجعل الشرطية من قبيل الفعلية . انظر : المغني ٣٦٤ .

(أو معنى) (١٣٦ / ب) والمراد منه كل لفظ يفهم منه معنى فعل مشتمل على النسبة التامة كما يظهر لك من الأمثلة (ومن فاعله ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، و) لو كانت مصدرة بحرف الشرط نحو (إن تكرمني أكرمْك) فهذه جملة فعلية أيضا عنده ، وإن تصدرت بحرف الشرط لأن المعتبر في الجملة هو المسند والمسند إليه ، ولا عبرة بما سواهما من حرف أو غيره ، وإلا لو اعتبر غيرهما لخرج عن الاسمية ما يصدر بحرف عامل مثل "إن" وكذلك ما يصدر بحرف التردد مثل : زيد إما أن يكون كاتبا أو شاعرا ، إلى غير ذلك من الخبرية والحالية ، فتكثر الأقسام جدا (وهيهات زيد ، وأقائم الزيدان ؟) لما مر أن اسمي الفعل والفاعل بمعنى الفعل [١](وأفي الدار زيد ؟) وإنما كانت هذه الجملة فعلية [٢]؛ لكون الظرف من معنى الفعل (و) الثانية تسمى في العرف (اسمية) بالرفع عطفا [٣] على قوله " فعلية ، وإنما قدم الفعلية في الذكر[٤]عليها مع أنها أشرف نظرا إلى أن الأصل في المرفوعات هو الفاعل .

(وهي) أي الجملة الاسمية هي (المركبة من (١٣٧ / أ) المبتدأ والخبر أو) المركبة من (اسم الحرف العامل وخبره نحو : زيد قائم) مثال للمركبة من المبتدأ والخبر (و) نحو (إن زيدا قائم) مثال للمركبة من اسم الحرف العامل ، وهو "إن" وخبره (فإن أريد بالجملة) مجرد (لفظها) بقطع النظر عن معناها (فلابد لها) أي للجملة المراد بها لفظها (من إعراب لكونها) حينئذ (في حكم المفرد) لأنها في تأويله كما يشير إليه (حتى يجوز وقوعها) أي هذه الجملة (في كل ما) أي موضع (وقع) الاسم المفرد(فيه فتقع مبتدأ ، وفاعلا ، ونائبا ، وغير ذلك) من المعمولات من اسم باب كان والمفعول إلى غير ذلك (نحو : زيد قائم جملة اسمية أي هذا اللفظ) وهو مثال لما وقعت فيه الجملة مبتدأ ، ولم يمثل ــ رحمه الله ــ لما بقي ؛ لأنه يعلم بالمقايسة ، فمثال وقوعها فاعلا بأن تجعل علما ــ مثلا ــ نحو : جاءني تَأَبّطَ شَرّاً ، ومثال وقوعها نائبا عن الفاعل فنحو : قُتِلَ شَابَ قَرْنَاهَا .

(١) عدّ ابن هشام " هيهات زيد " ، و" أقائم الزيدان" من قبيل الجملة الاسمية لا الفعلية . انظر : المغني ٣٦٤ ، وقال بذلك أيضا صاحب الهمع ١ / ٥٦ .

(٢) ذكر ابن هشام أن هذه الجملة تحتمل الاسمية ، والفعلية ، والظرفية حيث قال : " إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره : كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الأولي وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية ، وإن قدرناه فاعلا باستقر ففعلية أو بالظرف فظرفية " . المغني ٣٦٥ .

(٣) في الأصل : عطف .

(٤) في الأصل : الذكرت ، وهو تحريف .

(ومنه) أي مما أريد بالجملة لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى :﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا﴾) [1] فإن مقول القول فيها هو لفظ " آمِنُوا " وهو جملة فعلية في محل (١٣٧ / ب) النصب على أنها مفعول [2] لـ " قيل" لكن هذا ليس مما [هو] [3] واقع [موقع][4] المفرد ، لأن مقول القول لا يكون إلا جملة ولذا وجب كسر همزه "إن" بعده كما مر والمصنف ــ رحمه الله ــ قد نبه على ذلك حيث فصله عما قبله بقوله " ومنه " ، فتنبه ، ولا تكن من الغافلين (وكذا) أي : كالمذكور من الجملة التي أريد بها لفظها في أنه لابد له من إعراب الجملة . (إن أريد بها) أي بتلك الجملة (المعنى المصدري) وتلك الإرادة (إما) أن تكون(بواسطة إِنْ) المشددة المفتوحة الهمزة المؤكدة (أو بواسطة "أن") الساكنة النون ، المفتوحة الهمزة (أو) بواسطة ("ما" المصدريتين) نعت للأخيرتين (كقولك : بلغني أنك قائم) أي قيامك ، وهو مثال لما أريد بالجملة المعنى المصدري بواسطة "أن" المشددة ، و(كقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾) أي: صومكم هو (﴿خَيْرٌ لَكُم﴾[5]) مثال لما أريد بها المعنى المصدري بواسطة "أن" المصدرية ، ومثال التي أريد بها ذلك المعنى بواسطة "ما" : بلغني ما صنعت أي: صنيعك أ (و) بواسطة (غيرها) أي هذه الثلاثة (نحو الجملة التي أضيف إليها) والجملة التي أسند (١٣٨/ أ) إليها (كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [6] أي : يوم نفع صدق الصادقين) إياهم على ما هو الصحيح من أن المضاف إليه هو الجملة برمتها لا الفعل وحده ، والفاعل قيد خارج عن المضاف إليه ، وإن ذهب إليه بعضهم [7] ، كما أنه لا خلاف فيما إذا كانت الجملة المضاف إليها اسمية في أنها برمتها هي المضاف إليه ، لكن بالتأويل بالمفرد كما أشار إليه بقوله " أي يوم " إلى آخر العبارة ، وكما يدل عليها البحث ، إذ هو في الجملة المراد بها المعنى المصدري ، والواسطة هنا هو الوقوع مضافا إليها وهو غير الثلاثة المذكورة .

(١) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٢) هذا هو الأصل قبل البناء للمفعول ، ولكن جملة (آمنوا) في الآية في محل الرفع على أنها نائب عن الفاعل على أن المراد بها اللفظ كما ذهب المصنف . انظر :الجمل على الجلالين : ١ /١٨ ، وذهب العكبري إلى أن النائب عن الفاعل مصدر وهو القول ، وأضمر لأن جملة (آمنوا) تفسره ، والتقدير : وإذا قيل لهم قول هو "آمنوا" . انظر : التبيان ١ / ١٨ ، ١٩

(٣) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٤) إضافة ينتظم بها الكلام .

(٥) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٦) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٧) هو الفراء . انظر : معاني القرآن ١ / ٣٢٦ .

والواسطة هنا هو الوقوع مضافا إليها وهو غير الثلاثة المذكورة (ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ ﴾) الظرف متعلق بـ " سواء" لأنه بمعنى المصدر الذي هو الاستواء ، و"على" بمعنى "عند" أي : سواء عندهم أعني "سواء" مرفوع إما على أنه خبر مقدم لقوله (﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾) [١] هذا إن جعلت الجملة في محل رفع على أنها مبتدأ أو خبر ، وحينئذ تكون الجملة من المبتدأ والخبر خبر إن فى محل رفع ، وأما إن جعلت مرفوعة المحل على أنها فاعل "سواء" فحينئذ هو مرفوع على أنه خبر "إن" [٢] (أي) إن الذين (١٣٨/ ب) كفروا مستو ، وسيان عندهم في عدم النفع والجدوى (إنذارك ، وعدم إنذارك) وفي هذا التأويل إشارة إلى أن المراد بالجملة هنا المصدر المضاف إلى الفاعل ، وعلى كلا الإعرابين الواسطة هنا وقوع الجملة مسندا إليها ، وهو غير الثلاثة المذكورة كما هو في قوله (ونحو) قول المنذر [٣] حين رأى المعيديّ واستحقره ، وقد وصل إليه من كلامه ما يعجبه (تَسَمَعُ) بالرفع على أنه مبتدأ ، و(بالْمُعِيدِيِّ خيرٌ مِنْ أن تراه) خبره [٤]، وهو مثلٌ يُضْرَبُ لمَنْ كان خبرُه أحسنَ من رؤيته ، وفي قوله (أي: سماعُك) إشارة إلى أن المراد بالجملة المصدر المضاف إلى الفاعل كما مر ، فالواسطة هو ما مر (وهذا الأخير) أي تسمع (مقصور على السماع) من العرب ، فلا يقاس عليه بخلاف ما مر (وفي غير هذين) الموضعين وهما ما أريد بالجملة لفظها ، وماأريد [٥] بها المعنى المصدري (لا يكون لها) أي: للجملة الواقعة في ذلك الغير (إعراب إلا أن تقع خبرا لمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم) فإن "زيدا " فى هذا المثال مبتدأ ، و"أبوه" مبتدأ ثان ، و" قائم " خبره ، وهو مع خبره خبر لزيد وهو مثال للجملة الاسمية .

---

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) انظر الإعرابين في البيان ١ / ٤٩ ، ٥٠ ، والتبيان ١ / ١٤ .

(٣) هو المنذر بن ماء السماء ، قال هذا المثل لضمرة بن ضمرة ، وكان يسمع به ، ويعجبه ما ينقل عنه ، فلما رآه قال : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، فأرسلها مثلا . انظر : مجمع الأمثال ١ / ١٣٦ ، و" تسمع " حكي بالنصب ــ أيضا ــ على إضمار "أن" شذوذا .انظر : النص المحقق ٢٧٤ .

(٤) بالمعيدي متعلق بالفعل "تسمع" الذي هو في تأويل مصدر مبتدأ ، والخبر هو "خير" ، فلو قال الشارح : وخبره "خير" لكان أسلم .

(٥) في الأصل : أيرد ، وهوتحريف .

(أو) تقع خبرا (لباب " إنَّ " نحو : إن زيداً (١٣٩ / أ) قام أبوه) فزيد في هذا المثال اسم "إن" ، و"قام" [فعل] [١] ماض ، وأبوه فاعل له ، والجملة من " قام " وفاعله خبر "إن" وهو مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة كذلك (مرفوعة المحل) على أنها خبر للمبتدأ في الأول ، وخبر لـ "إن" في الثاني (أو) تقع خبرا (لباب كان نحو : كان زيد أبوه عالم) فإن "زيدا " في هذا المثال اسم "كان" ، وأبوه مبتدأ ، وعالم خبره ، والجملة خبر "كان" (أو) تقع خبر (كاد نحو: كاد زيد يخرج) فزيد فى هذا المثال اسم "كاد" ، وجملة "يخرج" خبر لها (أو تقع مفعولا ثانيا لباب " علم " نحو : علم زيدٌ عمرا [٢] أبوه قائم) فزيد في هذا المثال فاعل ، وعمرو مفعوله الأول وأبوه مبتدأ ، وقائم خبره ، والجملة مفعول ثان لـ "علم" (أو) تقع مفعولا (ثالثا لباب "أعلَم" نحو : أعلم زيدٌ عمرا بكرا أبوه قائم) فزيد في هذا المثال فاعل " أعلم " ، وعمرو مفعول أول ، وبكر مفعول ثان ، وأبوه مبتدأ ، وقائم خبره ، والجملة مفعول ثالث لـ " أعلم" (أو) تقع الجملة(معلقا عنها نحو : علمت أقائم زيد) فإن " قائم زيد " جملة ، وهي معمولة لعلم في الحقيقة ؛ إذ التعليق إبطال العمل لفظا لا معنى كما مر في باب "علم" [٣] (أو) تقع الجملة (حالا نحو: جاءني زيد وهو راكب) فإن جملة (١٣٩ / ب) " وهو راكب " حال من فاعل "جاء" (فتكون) الجملة الواقعة في جميع هذه المواضع ، وهي من عند قوله " أو لباب كان " إلى هنا (منصوبة المحل) على حسب ما وقعت ، إن خبرا [٤] فخبر ، وإن مفعولا فمفعول وإن حالا فحال ، لكن في مجيء الحال جملة أبحاثٌ ستتضح لك ــ إن شاء الله تعالى ــ في بحث الحال (أو) تقع الجملة (جوابا لشرط جازم) وإنما قيد الشرط بكونه جازما ؛ إذ غير الجازم لاعمل له مثل "لو" ، حالة كون ذلك الجازم (بعد الفاء) الرابطة (أو) بعد (إذا) الفجائية لأنها مثل الفاء في الربط كما سيجئ بيانه في محله[٥] (نحو :إن تكرمني فأنت مكرم) فإن جملة "أنت مكرم" في محل جزم على أنها جواب الشرط [٦] .

(١) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٢) في الأصل عمروا .

(٣) انظر : النص المحقق ٣٠١.

(٤) في الأصل : خبر .

(٥) انظر : النص المحقق ٥٤٨ .

(٦) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللّهُ بِخَيرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ ﴾ الأنعام / ١٧ .

والمصنف ــ رحمه الله ــ مثل لمَا بعد الفاء ، ومثال ما بعد " إذا " قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [١](فتكون) الجملة حينئذ (مجزومة المحل) على أنها جواب كما علمته (أو) تقع الجملة (صفة لنكرة) وإنما أورد ذكر النكرة هنا لأجل أن ينبه على أن الجملة لا تقع صفة إلا لها ؛ إذ الصفة تتبع الموصوف في كل من التعريف والتنكير ولما كانت الجملة في حكم النكرة من حيث إنها تدل على خبر شائع كالمصدر المنكر فموصوفها (١٤٠ / أ) لا يكون إلا نكرة ألبتة [٢] (نحو : جاءني رجلٌ أبوه قائم) أي موصوف بقيام الأب ، وهذا القسم من التوصيف سمي سببيا ، وهو الجاري على غير من هو له كما يبين لك في موضعه[٣] (أو) تقع الجملة (معطوفة على) اسم (مفرد نحو : زيد ضارب ويقتل أو) تقع معطوفة (على جملة لها) أي: لتلك الجملة المعطوف عليها (محل من الإعراب نحو : زيد أبوه قائم وابنه قاعد) فإن جملة " وابنه قاعد " معطوفة على الجملة الواقعة خبرا وهي " أبوه قائم " (أو) تقع الجملة (بدلا من أحدهما) أي من المفرد نحو قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكمْ﴾ [٤] فإن جملة " هل هذا ... " بدل من "النجوى" علىقول [٥] وذلك لأن الجملة أَ وْفَى من المفرد في تأدية المعنى المراد ، أو من الجملة التي لها محل من الإعراب نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦] فإن جملة " لا يؤمنون " بدل على قول[٧] من قوله: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ لأنها أوفى في تأدية المعنى المراد الذي هو عدم حصول الإيمان منهم أصلا ، فإنه يدل عليه مطابقة .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم .

(٢) انظر : ابن يعيش على المفصل ٣ / ٥٤ ، ويرى الرضي أن الجملة ليست بنكرة ولا معرفة ؛ لأن التنكير من عوارض الذات ، وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بنكرة ، كما تقول في " قام رجل ذهب أبوه :قام رجل ذاهب أبوه " . شرح الكافية ٢ / ٣٢٢.

(٣) انظر : النص المحقق ٥٦٠ .

(٤) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٥) قاله الزمخشري في الكشاف ٢ / ٥٦٢ ، وذهب ابن هشام إلى أن جملة (هل هذا ...) مفسرة للنجوى، وأجاز أن تكون معمولة لقول محذوف، وهو حال .انظر : المغني ٣٨٤

(٦) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٧) قال الألوسي في تفسير البدلية : " ... وأن تكون بدلا ، إما بدل اشتمال ؛ لاشتمال عدم نفع ما مر على عدم الإيمان، أوبدل كل ؛ لأنه عينه بحسب المآل " روح المعاني٣١/١ ، وفي التبيان ١ / ١٤ : " ويجوز أن يكون(لا يؤمنون) خبر (إن) و(سواء عليهم) وما بعده معترض بينهما ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر " .

(أو) تقع الجملة(تأكيداً للثاني) أي : للجملة التي لها محل من الإعراب نحو : زيد قام قام وزيد أبوه قائم أبوه قائم ، وإنما قال للثاني لأن الجملة لاتؤكد إلا جملة مثلها ، ولا تؤكد المفرد (أو) تقع (١٤٠ / ب) الجملة معطوفة عطف (بياناً لها) أي للجملة التي لها محل من الإعراب (على رأي) أهل المعاني [١] ، وقال ابنُ هشام في مغني اللبيب في بيان الفرق بينه وبين البدل : إنه لا يكون جملة ، ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل [٢] ، وقال في موضع آخر [٣] : " ولم يثبت الجمهور[٤] وقوع البيان والبدل جملة " . كذا في النتائج [٥] (فيكون إعرابها) أي الجملة الواقعة أحد هذه الأشياء (على حسب إعراب المتبوع) إن رفعا فرفع ، وإن نصبا فنصب ، وإن جرا فجر وإن جزما فجزم (فظهر من هذه الجملة) أي جملة ما قرره من قوله " فإن أريد " إلى هنا (أن الجملة قسمان قسم) منهما(في تأويل المفرد ، فيكون له) أي لذلك القسم الذي هو في تأويل المفرد (إعراب فى كل موضع) وقع فيه (ذلك) أى القسم الذى فيه هو فى تأويل المفرد(أيضا) أي كما أن مطلق الجملة (قسمان) أحدهما (ما أريد به لفظه ، و) الآخر (ما أريد به معنى مصدري ، وقسم) هو بالرفع عطفا على " قسم" الأول(من الجملة لا يكون في تأويل المفرد، فلا تكون) أي: الجملة التي ليست في تأويل المفرد (معمولة إلا في خمسة مواضع) أحدها (خبر) لمبتدأ ، أو باب "إن" ، أو باب" كان" ، أو "كاد" (و) ثانيها (مفعول) ثانٍ لباب "علم "، أو ثالث لباب "أعلم" (و) ثالثها (جواب (١٤١ / أ) شرط جازم مع الفاء ،أو إذا) الفجائية (أو حالاً ، أو تابعاً) لمفرد ، أو لجملة لها محل إما معطوفة ، أو تأكيداً أو بياناً ، كما قدمه .

---

(١) كما في قوله تعالى :﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى ﴾ البقرة / ١٢٠ قال القزويني : " فصل جملة (قال) عما قبلها لكونها تفسيرا وتبيينا ". إيضاح البلاغة ١ / ٢٧١ .

(٢) المغني ٤٣٥ . بتصرف .

(٣) المغني ٣٨٧ .

(٤) في حاشية الدسوقي على المغنى ٢ / ٥٩ : " أي : وخلافهم أثبته ، ومنه قوله :

فَقُلْتُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ تَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا (طويل)

فجعلوا ارحل "لا تقيمن عندنا " بدل اشتمال من قوله " ارحل" ؛ لأن النهي عن الإقامة يستلزم الرحيل ... وقوله " الجمهور" أي جمهور النحاة ، وخلاف الجمهور هم البيانيون "

(٥) انظر : نتائج الأفكار ٢٣١ .

[المعمول بالأصالة أربعة أقسام أولها : المرفوعات

وهي تسعة ، الأول منها : الفاعل]

(ثم) هذا مرتب على قوله في أول الباب[١] "اعلم أولاً أن الألفاظ الموضوعة الخ " أي : بعد ما علمت ما هو معمول وغير معمول اعلم (أن المعمول) مطلقا (على نوعين) الأول (معمول بالأ صالة ، و) الثاني (معمول بالتبعية ، والأول)أي : المعمول بالأ صالة (أربعة أقسام) بحسب الاستقراء الأول (مرفوع) وهو ماشتمل على علم الفاعلية (و) الثاني (منصوب) وهو [٢] ما اشتمل على علم المفعولية (و) الثالث (مجرور) وهو ما اشتمل على علم الإضافة (و) الرابع (مجزوم) وهو المضارع الداخل عليه أحد الجوازم .

ولمّا تكلم عليها إجمالا أراد أن يفصلها فقال : (أما المرفوع فتسعة) واحد منها الفعل المضارع إذا تجرد عن النواصب والجوازم ، وثمانية منها أسماء ، أربعة منها أصول وهي الفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ ، والخبر ، وأربعة منها توابع ، وهي النعت ، والبدل ، والتوكيد والعطف بنوعيه .

(والأول) من الأصول (الفاعل) قدمه لأنه الأصل في المرفوعات [٣] (١٤١ / ب) والدليل [٤] على أصالته أمور منها : تسمية الرفع علم الفاعلية ، ومنها : أنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ؛ لأن التركيب فيها أشد ، وامتزاج أحد الجزأين الذي هو الفعل بالآخر أكثر لأنه موضوع لأن يسند ، ولا كذلك الاسمية ؛ لأن ليس واحد من جزأيها موضوعا [٥] لأن يسند إلى شيء ، ولأنها تشتمل على الخبر والإنشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة إلى التوسل بخارج بخلاف الاسمية ، ومنها : أنه لا يحذف وحده بدون ما يقوم [٦] به إلا نادرا نحو : ما ضرب وأكرم إلا أنا ، ومنها : أن رفعه لا ينسخ بالنواسخ إلا نادرا سماعا نحو : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ [٧] .

(١) انظر : النص المحقق ٣٨٣ .
(٢) في الأصل : وهو ما هو ، ولا معنى له .
(٣) انظر : ابن يعيش على المفصل ١ / ٧٤ .
(٤) في الأصل : والبديل ، وهو تحريف .
(٥) في الأصل : موضوع
(٦) قوله " ما يقوم " مكرر في الأصل .
(٧) من الآية ١٦٦ من سورة النساء ، فالباء الزائدة نسخت رفع الفاعل ، وهو لفظة الجلالة لفظا لا محلا .

ومنها : أن عامله ــ وهو الفعل ــ أقوى من عامل [1] المبتدأ ؛ لأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي ، فينسخ أثره عن المعمول كما في باب "إنّ" و"كان" ، و" ظننت" ، ولأنه وجودي محسوس بخلاف عامل المبتدأ فإنه عدمي معقول ، وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر ، فالفاعل في المرفوعية أقوى من المبتدأ ، فهو أصل ، وإذا ثبت أنه أصل بالنسبة إلى المبتدأ يثبت (١٤٢ / أ) ــ أيضا ــ أنه أصل بالنسبة إلى غيره .

ومنهم من قال [2] : إن أصل المرفوعات المبتدأ ، وبين وجهه الفاضل الجامي[3] بأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه ، وهو التقديم بخلاف الفاعل ، ولأنه يحكم عليه بكل اسم جامد ومشتق ، فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق .

وتُكُلِّمَ فيه بأنّ إفادة هذين الوجهين أصالة المبتدأ في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة ؛ بل الظاهر من الوجه الأول إفادة الأصالة في كونه مسندا إليه ، ومن الثاني إفادة الأقووية في كونه محكوما عليه ، وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى .

وللفاضل عصام الدين في هذا المقام بحث يدل على أن دلالتهما على كون المبتدأ أصل في المرفوعية ظاهرة [4] .

---

(١) في الأصل : عال .

(٢) قال ابن يعيش : " ذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، ومنه قول سيبويه : اعلم أن الاسم أوله الابتداء ، يريد أوله المبتدأ " . شرح المفصل ١ / ٧٣ ، وانظر : الكتاب ١ / ٢٣ والأصول ١ / ٥٨ .

وفي رأيي أن هذا اختلاف لا طائل منه ، ولا ثمرة له ، وأرجح أن كلا من المبتدأ والفاعل أصل وليس أحدهما محمولا على الآخر ؛ لاختلاف وضعهما في الجمل فموضع الفاعل الجملة الفعلية وموضع المبتدأ الجملة الاسمية ، فادعاء أصالة أحدهما ، وفرعية الآخر تكلف ظاهر .

(٣) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٢٥٣ .

(٤) انظر : حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية ق / ٥٣ .

(وهو) أي الفاعل (ما) أي مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم (أسند) والمراد من الإسناد (إليه) هنا النسبة سواء كانت تامة أو ناقصة ، بقرينة قوله " أو ما بمعناه " ؛ لأن ماهو بمعنى الفعل ليس له نسبة تامة وسواء كانت خبرية أو إنشائية مثبتة كانت أو منفية ، والمراد من الفعل المسند (الفعل)المصطلح [١] (التام) (١٤٢/ ب) فصل أخرج اسم كان وأخواتها ؛ لأن الفعل المسند هناك ناقص ، ومرفوعه يسمى اسما لا فاعلا كما مر [٢] (المعلوم) أخرج به نائب الفاعل ، فإن الفعل المسند فيه مجهول لا معلوم .

لا يقال : لو اكتفى بقوله " المعلوم ، عن ذكر "التام" لكان أخصر ؛ لأنه يغني عنه لاستلزامه إياه ؛ إذ الفعل الناقص لا يجئ منه المجهول ، لأنا نقول الدلالة التزامية وهي مهجورة في التعاريف ، وإنما لم يذكر فيه التقديم لإخراج نحو:" زيد ضرب" كما فعل ابنُ الحاجب[٣] للاستغناء عنه بقوله " ما أسند إليه الفعل أو ما بمعناه " ، فإن المسند فيه إنما هو الجملة لا الفعل أو ما هو بمعناه .

وأَمَّا ماقاله الفاضل الجامي [٤] ــ رحمه الله ــ من أن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة ، فمسلم من جهة المعنى ، وليس بمسلم من جهة اللفظ كما يشعر به قوله نفسه : " في الحقيقة " ، والكلام إنما هو في اللفظ لا في المعنى وإلا لانتقض تعريف ابن الحاجب أيضا برجل في نحو قولك : رأيت رجلا ضربك ، فإنه أسند إليه الضرب في المعنى مع أنه منصوب (أوما) أي عامل ملتبس (بمعناه) (١٤٣ / أ) أي : بمعنى الفعل التام المعلوم ، وبه يدخل في المحدود مرفوع اسم الفاعل ، والمصدر ، واسم التفضيل ، وغيرها ، ويخرج مرفوع اسم المفعول والمنسوب ، فإنهما ليسا بمعنى المعلوم (نحو: ضرب زيد) هو مثال لما كان المسند فيه الفعل المذكور نفسه (وأقائم الزيدان ؟ وهيهاتَ زيدٌ) مثالان لما كان المسند فيه بمعناه[٥] .

(١) لو قال المصطلح عليه ، لكان أوضح ، وهو احتراز عن المصدر فإنه يسمي فعلــا ، وحــدثا . انظــر : التسهيل ٨٧ .

(٢) انظر : النص المحقق ٣٠٧ .

(٣) حيث قال " الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه ، وقدم عليه على جهة قيامه به مثل : قام زيد ". الكافية بشرح الرضي ١٦٢/١ .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٢٥٤ .

(٥) ما بمعنى الفعل فى المثال الأول اسم الفاعل , وفى الثانى اسم الفعل. ومن تعريفات النحاة للفاعل قــول الزمخشرى : " الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبداً , كقولك : ضرب زيــد ، وزيد ضارب غلامه " المفصل ١٨ .

[الثاني : نائب الفاعل]

(والثاني) من المرفوعات التسعة (نائب الفاعل [١]) قدمــه علــى المبتــدأ لئلــا يفصل بينه وبين مــا ينــوب عنــه (وهو) أي : نائــب الفاعــل (ما) أي مرفــوع (أسند) المراد من الإسناد أعم مــن غيــر التــام كمــا مــر فــي الفاعــل (إليه) أي : إلــى ذلــك المرفوع (الفعل التام) وقد علمت محتــرزه (المجهول) يخــرج بــه الفاعــل (أو ما) أي : عامل ملتــبس (بمعناه) أي بمعنـــى الفعــل التــام المجهــول ، وهــو اسـم المفعــول والمنسوب بواسطته وبهذا القيد مع قوله " أســند إليــه الفعــل " يخــرج المبتــدأ (نحو: ضُرِبَ زيدٌ) هو مثــال لــنفس الفعــل (و) مثــال معنــاه فنحــو : (أمضروب الزيدان) وهاشميٌّ أبوه .

تنبيهــان [٢] :

الأول : أنه لا ينوب عن الفاعل من المعمولات (١٤٣ / ب) المفعول الثاني من باب "علمت" ، ولا الثالث من باب " أعلمت ، فلا يقال : علم قائم زيدا ، ولا أعلم قائم زيدا عمــراً . هذا عند القدماء من النحاة [٣] وتبعهم ابن الحاجب [٤]وجماعة [٥] ، وقالوا : إن السر فيــه أن كلا من هذين المفعولين مسند [٧] إلى المفعول الأول في باب "علمت" ، وإلى الثاني في بــاب "أعلم" ، فلو قام مقام الفاعل يلزم أن يكون في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فامتنع ، لكــن الشيخ الرضي نظر فيه حيث قال [٦] : " وفيما قالوا نظر لأن كون الشيء مسندا إلــى شــيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا : أعجبني ضرب زيــد عمــرا ، فأعجبني مسند إلى ضرب ، "وضرب " مسند إلى زيد ، ولو كان اللفظ مسندا إلى شيء أسند

ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز ، وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين [٧] كغلام في قولك : فرس غلام زيد[٨] " .

(١) في الأصل : الفعل ، وهوتحريف .

(٢) في الأصل : تنبهان ، وهوتحريف .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضى ١ / ١٩١ .

(٤) انظر متن الكافية بشرح الرضي ١ / ١٩٠ .

(٥) منهم ابن هشام الخضراوي . انظر : الارتشاف ٣ / ١٣٢٩ .

(٦) شرح الكافية ١ / ١٩١ .

(٧) في الاصل : شيء ، وهوتحريف .

(٨) في الاصل : فرسي غلام ، وهوتحريف لامعنىله، والتصويب من الرضي .

وأما عند المتأخرين منهم ، ومنهم ابن مالك [١] وتبعهم المصنف [٢] أنه يجوز إنابة كل من هذين المفعولين إذا أمن اللبس كما إذا كان الثاني من باب " علمت" والثالث (١٤٤ / أ) من باب "أعلمت" نكرة ، والآخر منهما معرفة نحو : علم زيدا قائم ، وأعلم زيدا عمرا قائم ؛ لأن التنكير يرشد إلى الخبر في الأصل ، وأما إذا حصل الالتباس بأن كانا معرفتين فتمتنع حينئذ النيابة . قال الرضي [٣] : " والذي أرى أنه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة ، كان أو نكرة ، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعد ماكان مبتدأ ، فلا يجوز في نحو :" علمت زيدا أباك " مع اللبس تقديم الثانى على الأول ، وهذا كما قلنا فى :" ضرب موسى عيسى " وكذا في نحو : " أعلمتك زيدا أباك " ، فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل [وهو] [٤] في مكانه ، وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل بل معناه أن يرتفع [بالفعل] [٥]ارتفاع الفاعل ، فتقول :" علم زيدا أبوك " [والمرفوع ثاني المفعولين ، وأعلمك زيدا أبوك] [٦] والمرفوع ثالث المفاعيل " . ثم قال :" هذا الذي قلنا من حيث القياس ، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي "علمت" لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحق بِصَقَبِهِ [٧] ، وكذا لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل "أعلمت" كقوله (١٤٤ / ب) :

نُبِّئْتُ عَمْراً غَيْرَ شَاكِرِ نِعْمَتِي .... [٨]

(١) انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٢٩ .

(٢) قال البر كوي في الامتحان ٢٣٦ :" فالحق ما قاله المتأخرون " .

(٣) شرح الكافية ٢ / ١٩١ .
(٤) إضافة من الرضي على الكافية .
(٥) إضافة من الرضي .
(٦) إضافة من الرضي .
(٧) الصقب : القرب . يقال : صقبت داره أي : قربت . انظر : اللسان (صقب) ص ٢٤٦٩ ، وهذا لفظ حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه ٤ / ٢٠٧ ، كتاب الحيل ، باب في الهبة والشفعة .
(٨) صدر بيت من الكامل ، وهو لعنترة ، وعجزه :

.... وَالْكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنعِمِ (كامل)

انظر : ديوان عنترة ٢٨ ، ورصف المباني ٤٩ ، ولسان العرب (خبث) ١٠٩٠ ، والرضي على الكافية ١/ ١٩٢ . والشاهد قوله " نبئت" حيث نصب ثلاثة مفعولات ، وناب المفعول الأول عن الفاعل لأنه مبني للمجهول .

لأنه في الحقيقية فاعل "علم" إذ معنى " أعلم زيد عمرا منطلقا " . علم زيد عمرا منطلقا . وقيام ثاني مفاعيل "أعلمت" مقام الفاعل أولي من حيث القياس من قيام [ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي "علمت" أولى ، فنقول : أعلمك زيدا أباك] [١] ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه " . [٢] انتهى . ثم اعلم أن المفعول الأول من الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول وهو باب "أعطيت" أولي من المفعول الثاني ؛ لأن في الأول معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني ؛ لأنه عاطٍ أي : آخذ ، نحو : أُعطِي زيدُ درهما ، مع جواز : أُعطِي درهمٌ زيدا وذلك عند الأمن من اللبس ، وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول نحو : أعطي زيد عمرا ، وأيضا لا ينوب عن الفاعل المفعول له إذا كان بدون لام , ولا المفعول معه مطلقا , أما عدم نيابة المفعول له فى حالة كونه بدون لام؛ فلأن النصب فيه دليل المفعولية ، فلو ناب عن الفاعل كان مرفوعا فيفوت حينئذ النصب ، ويلزم بفواته فوات المفعولية المقصود ، وأما إذا كان المفعول له مع اللام ، فانه ينوب عنه عند بعضهم [٣] كما في نحو : ضرب للتأديب ، وذلك لعدم فوات الغرض (١٤٥ / أ) إذ هو مستفاد من اللام ، ولأنه حينئذ مفعول به غير صريح ، وعند بعضهم [٤] لا ينوب ولو كان مع اللام ، ومن هؤلاء الرضي [٥] ، وابن مالك [٦] ، وجماعة [٧] ، وسيظهر لك وجهه من كلام الرضي . وأما عدم نيابة المفعول معه فلأنه لا يخلو إما أن يكون مع الواو التي أصلها للعطف أو بدونها، أما إذا كان معها فلأن فى هذه الواو شائبة العطف على الفاعل, فيلزم حينئذ شبهة وجود العطف مع حذف المعطوف عليه , وأما إذا كان بدونها فلأنه لم يعرف ــ حينئذ ــ أنه مفعول معه .

(١) إضافة من الرضي .
(٢) الرضي على الكافية ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .
(٣) قال الشيخ أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٣٣٧ :"وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف الجر لا إذا كان منصوبا ومنه قوله :

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى من مَهَابَتِهِ [فلا يُكَلَّمُ إلا حينَ يَبْتَسِمُ] "البسيط"

وخرج ابن يعيش البيت بقوله :" اسم مالم يسم فاعله المصدر المقدر ، ولا يكون " من مهابته " في موضع اسم مالم يسم فاعله ؛ لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة " . شرح المفصل ٢ / ٥٣
(٤) نسبة أبو حيان إلى الجمهور . انظر : الارتشاف ٣ / ١٣٣٧ .
(٥) انظر : شرح الكافية ١ / ١٩٣ .
(٦) انظر : التسهيل ٧٧ . (٧) منهم ابن السراج . انظر : الأصول ١ / ٨١ .

وعلل الرضي [١] لهذين بأن النائب ينبغي أن يكون مثل الفاعل في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى ، وليس المفعول له ، ومعه ، من ضروريا ته ؛ إذ رب فعل يفعل بلا غرض ولا مصاحب . وأيضا لا ينوب عن الفاعل التمييز ولا المستثني ؛ لأنهما ليسا من ضروريات الفعل ، ولا ينوب عنه إلا ما كان من ضروريا ته خلافا للكسائي [٢] في التمييز ، فإنه أجاز نيابته عن الفاعل لكونه في الأصل فاعلا ، فقال في " طاب(١٤٥ / ب) زيد نفسا : طيبت نفس زيد . وأيضا لا ينوب عنه الحال ؛ لأنها وإن كانت من الضروريات للفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي هو لازم لكل فعل [٣]

وأما الجار والمجرور فإنه ينوب عنه ؛ لأنه إما أن يكون ملحقا بالمفعول به لأنه هو لكن بواسطة الحرف الجار ، أو ملحقا بالظرف لجريه مجراه في كل حكم خلافا لبعضهم ، وسيجيء لذلك مزيد تحقيق مع بيان البعض المخالف[٤] وكذلك ظرف الزمان والمكان فإنهما قد ينوبان عن الفاعل بشرط أن يكونا متصرفين ، أي غير لازمين للظرفية ، وذلك لأن لزوم الظرفية يقتضي النصب ، والنيابة تقتضي الرفع [٥] ، وبشرط أن يكونا غير مبهمين ـ أيضا ـ بأن يكونا محدودين ومخصوصين ، وذلك لعدم الفائدة ، إذ من المعلوم أن الحدث لابد له من أن يقع في مكان ما ، وزمان ما ، فلم يكن في ذكر المبهم فائدة بخلاف المحدود والمخصوص خلافاً للأخفش [٦] ، فإنه أجاز نيابة [٧] الظرف الغير المتصرف[٨] مع بقائه على النصب ، فيجوز عنده : جُلِس عندك .

(١) انظر : شرح الكافية ١ / ١٩٣ .
(٢) انظر رأيه في الهمع ١ / ٥٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ .
(٣) انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٩٣ .
(٤) البعض المخالف جماعة منهم السهيلي . انظر : ص ٣٩٦ .
(٥) في سيبويه ١ / ٢٢٥ : " ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : " سير عليه سحر " لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفا ، لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام ، يقولون : هذا السحر ، وبأعلى السحر ، وإن السحر خير لك من أول اليل " .
(٦) نسبه السيوطي إلى الكوفيين أيضا حيث قال :" وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو : سير عليه سحر ، وجُلِس عندك " . الهمع ١ / ٥٨٧ ، ولم يرتض ابن مالك ما ذهب إليه الأخفش حيث قال : " ومذهبه في هذه المسألة ضعيف ". شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ .
(٧) في الأصل : نيانة ، وهو تصحيف .
(٨) لو قال : غير المتصرف لكان صوابا .

ويشترط أيضا في نيابة الظرفين أن يكونا ملفوظا (١٤٦ / أ) بهما خلافا لبعضهم [١] نحو :" أنت في دار ضرب " أي ضرب فيها ، وكذلك المفعول المطلق فانه قد ينوب عن الفاعل أيضا لكن بشرط أن يكون ملفوظا به . وقد أجاز سيبويه [٢] إضمار المصدر المعهود ، فيقال لمن ينتظر القعود : "قد قعد " أو القيام : " قد قيم " بناء على قرينة التوقع ، أي : قد قعد القعود ، وقيم القيام المتوقعان ، ويشترط في وقوع المصدر نائبا أيضا ألا يكون المفعول المطلق لمجرد التوكيد ، وذلك لان النائب عن الفاعل يجب إن يكون مثله في إفادة مالم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه والمصدر المؤكد إنما يفيد ما أفاده ، نحو : " ضُرِبَ ضَرْبٌ " [٣][فإنه] [٤] مدلول عليه قبل مجيء المصدر بنفس الفعل[٥] ومنهم من جعل العلة في عدم نيابة المفعول المطلق المؤكد هي أنه لابد لكل فعل من مصدر ، إذ هو جزؤه .

الثاني : [٦] أنه متى وجد المفعول به تعين هو للنيابة وذلك لشدة شبهه بالفعل في توقف تعقل الفعل عليهما ولأن طلب الفعل له بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات (١٤٦ / ب) فنقول :" ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديداً في داره " .

---

(١) هو ابن السراج . انظر : الأصول ١ / ٨٠ ، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ : " وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوي" .

(٢) نسب هذا الرأي إلى سيبويه في الرضي على الكافية ١/١٩٥ ،والتصريح ١/١٨٩ ونفى الشيخ أبو حيان نسبة ذلك إليه حيث قال : "وهو غلط على سيبويه "الارتشاف ٣ /١٣٢٧ ، وأجازه هو ، فقد قال :" يجوز أن تقول : قيم وقعد ، فتضمر المصدر كأنك قلت : قيم القيام وقعد القعود .قال الشاعر :

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ   يَسُؤْكَ وَإِن يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ [الطويل]

أي : ويعتلل هو الاعتلال " . النكت الحسان ص ٥٣ ، ومنعه ابن السراج حيث قال :" واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال نحو : قام وجلس " . الأصول ١ /٧٧ . وفي التصريح ١ /٢٨٩ :"والصحيح المنع ".

(٣) في الأصل : ضرب ضرب شديد ، ولا يستقيم ؛ لأن كلامه فى المصدر المؤكد .

(٤) إضافة يتطلبها الكلام .

(٥)انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٩٥ .

(٦) أي : التنبيه الثاني ، وانظرالأول في صـ ٣٩٠ .

وهذا الذي ذكرناه من التعين مذهب البصريين [١] ، وأما الكوفيون [٢] فإنهم ذهبوا إلى أن المفعول به أولى من غيره لا أنه متعين [٣] ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانَ ﴾ [٤] ـ بالنصب [٥]ـ في بعض الشواذ ، وهذا إذا وجد هو ، أما إذا لم يوجد فالكل مما عداه سواء عند أكثرهم ، لا أولوية لشيء منها .

وعند بعضهم [٦] عند فقد المفعول به يكون النائب الجار والمجرور وذلك لأنه مفعول به لكن بواسطة الجار . ومنهم من قال : إنه المفعول المطلق [٧] ، وذلك لأن دلالة الفعل عليه أكثر من دلالته على غيره .

ومنهم من قال [٨] : إنه الظرف لأنه مفعول بلا واسطة ، والرضي قال بعد ذكر هذه الأقوال :" فالأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به هو أولى بالنيابة "[٩]. انتهى .

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٩٣ .

(٢) وافقهم في ذلك الأخفش وابن مالك . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ ، والهمع ١ / ٥٨٥ .

(٣) انظر في هذه المسألة الرضي على الكافية ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، وابن الناظم على الألفية ٢٣٥ والأشموني ٢ / ٦٧ ، ٦٨ .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة الفرقان .

(٥) لم أقف على هذه القراءة إلا في الرضي على الكافية ١ / ١٩٤ ، وقد جاء ذلك في قراءة أبي جعفر ﴿ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبونَ ﴾ الجاثية / ١٤ ببناء (ليجزى) للمفعول .انظر : الإتحاف ٣٩٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢ / ١٢٨ .

(٦) هو ابن معطي . انظر : الفصول الخمسون ١٧٧ ، تحقيق د / محمود محمد الطناحي – القاهرة ١٩٧٧ م .

(٧) اختاره ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٥٣٩ .

(٨) هو الأخفش كما في الارتشاف ٣ / ١٣٣٩ .

(٩) شرح الكافية ١ / ١٩٦ .

[تقسيمُ الفاعل ونائبه إلى اسم صريح ومؤول به]

ولمّا فرغ المصنفُ من حَدِّ كل من الفاعل ونائبه أراد أن يذكر الآن أنهما من أي قسم من أقسام الكلمة يتحققان فقال : (ولا يكونان) يعني الفاعل (١٤٧ / أ) ونائبه (إلا اسمين) صريحين (أو ما في تأويله) أي : الاسم المفهوم من قوله "اسمين" وإنما زاد هذا لأن يدخل : " أن ضربت " في نحو : أعجبني أن ضربت زيداً ، فانه في تأويل الاسم إذا التقدير : أعجبني ضربك زيداً (غير أن النائب) هو استثناء من قوله " ولا يكونان إلا اسمين " فغير فيه بمعنى "إلا" يعني أن الفاعل ونائبه لا يكونان إلا اسمين أو في تأويل الاسم إلا أن النائب (قد يكون جارا ومجرورا) فالاستثناء منقطع لأن الجار والمجرور ليسا من جنس الاسم ، وهذا , أعني قوله "غير [١] أن النائب قد يكون جارا ومجرورا " رأي الجمهور [٢] ولا فرق عندهم بين أن يكون الفعل لازما للبناء للمفعول أَوْ لا فالأول نحو : قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ[٣]﴾ والثاني (نحو: مُرَّ بزيد) وذلك لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى كما مر، فيصح نيابته عن الفاعل لأنه لازم لنوع الفعل مثل الفاعل ؛ إذ لا يعقل معنى الفعل المتعدي إلا به ، فلذا ناب [٤] عنه [٥] ، وقد منع جماعةٌ مجيئه نائباً منهم السهيلي [٦] وقالوا : إن النائب هو ضمير المصدر (١٤٧/ ب) المفهوم من الفعل المستتر فيه ، والتقدير في الآية : ولما سقط هو ، أي السقوط ،

وفي المثال : مر هو ، أي المرور، والحق هو مـا عـول عليـه المصـنف (فـ) إذا وقـع النائب جـارا ومجـرورا (يجب) حينئـذ (إفراد عامله ، وتذكيره) وإن كـان هـو ــ أعني النائب ــ مثنـى ، أو مجموعـا ، أو مؤنثـا فيقـال : مربالزيـدين ، والزيـدين ، وبهند ، وإنما التزم كونه مفردا مذكرا لأن الجمع والتثنية والتأنيـث فـي الفعـل هـو فـي الحقيقة للفاعل ، فلما لم يتصور ذلك في الجار والمجرور امتنع في عامله .

---

(١) في الأصل " إلا" ، والمصنف قال : " غير أن " كما هو واضح في المتن .

(٢) انظر : الهمع ١ / ٥٨٧ .

(٣) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٤) في الأصل : باب ، وهو تصحيف .

(٥) قال ابن مالك : " لم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة ؛ لأن الفاعـل قـد يكـون مجـرورا نحـو :﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾ [النساء / ٧٩] " . شرح التسهيل ٢ / ١٢٦ .

(٦) انظر : نتائج الفكر ٣٧٠ .

[حكمُ تقديم الفاعل ونائبه على عاملهما]

(ولا يجوز تقديمهما) أي : الفاعل والنائب (على عاملهما) لئلا يلتبسا بالمبتدأ ، وعليه فإن وجد في اللفظ ما يوهم أن المتقدم فاعل يجب هناك إما أن يقدر الفاعل ضميرا مسـتتراً فـي المسند , وكون المسند إليه المتقدم إما مبتدأ كما في نحو : زيد قام ، فيقـدر فـي " قـام " ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد إلى "زيد" مبتدأ ، و"قام" مع فاعله المستتر خبر "زيد" وإما فاعلا حال كونه محذوف الفعل كما في نحو :﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (١) فإن "أحد" في هذه الآية فاعل لفعل محذوف يفسره (١٤٨/أ) المذكور والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، وإنما لم يجعل " أحد " مبتدأ ، و" استجارك " مع فاعله خبره من غير حذف لأمرين : أحدهما : أن "أحد" نكرة لا يسوغ به الابتداء .

والثاني : أن أداة الشرط لما كانت موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملـة الفعلية (٢). ثم اعلم أن المنع الذي مشى عليه المصنف مـذهب البصـريين ، وأمـا مـذهب الكوفيين فإنه يجوز تقديم الفاعل على العامل (٣) تمسكا بقول الزبّاء (٤) حين خذلها قُصَيْر (٥) :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا (٦)

---

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) هذا توجيه أكثر البصريين للاسم الواقع بعد أداة الشرط سواء أكان هذا الاسم نكرة كما في الآية المذكورة أم معرفة كما في قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ الانشقاق /١ ، وذهب الكوفيون الأخفش إلى جــواز كون هذا الاسم مبتدأ . انظر : المغني ٥٤٧ ، والتصريح ١ / ٢٧٠ ، والارتشاف ٣/ ١٣٢٢ .

(٣) انظر في هذا الخلاف الارتشاف ٣ / ١٣٢٠ ، والهمع ١ / ٥٧٦ ، وثمرة الخلاف تظهــر فــي التثنيــة والجمع فعلى مذهب الكوفيين تقول : الزيدان قام ، والزيدون قام ، وعلى مــذهب البصــريين تقــول : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا . انظر : التصريح ١ / ٢٧١ .

(٤) هي الزّبّاءُ بنت عمرو بن عامر الملقب بماء السماء ، ملكة مشهورة في العصر الجاهلي ، ملكت الشــام والجزيرة وتدمر ، كانت غزيرة المعارف ، مولعة بالصيد . توفيت سنة (٣٥٨ ق هـــ) .انظــر: الأعلــام ٣ / ٧١ .

(٥) هو قصير بن سعد الذي كان سببا في مقتل الزباء حين غزا مدينتها بجمال يحملن رجالا مسلحين ، وقــد أوهمها بأنهن يحملن هدايا ، فارتابت في ذلك ، وقالت هذا الرجز . انظر قصتها معه في حاشية الأمير علــى المغني ٢ / ١٤٥ .

(٦) انظر هذا الرجز في شرح التسهيل لــابن مالــك ٢ / ١٠٨ ، والمغنــي ٥٤٧ ، والأشــموني والعينــي ٢ / ٤٦ ، والهمع ١ / ٥٧٦ ، وأوضح المسالك ٧٨ ، والجندل : الحجر ، والشاهد "مشيها وئيدا" حيث تقدم "مشيها" وهو فاعل "وئيدا" عليه ، وذلك جائز عند الكوفيين .

ووجه التمسك به أن "مشيها " روي بالرفع [والنصب] [١] ولا يجوز أن يجعــل مبتــدأ ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا أن يكون " وئيدا " وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون "مشــيها " فاعلا لــ " وئيداً" مقدما عليه ، ويمكن أن يجاب بأنه حيث روي بالوجهين [٢] كما اعترفوا به سقط به الاستدلال ؛ لأنه محتمل ، ولئن سلمنا صحة الاستدلال به على رواية الرفع فنقول : إن المسوغ لهذا التقديم الضرورة لأَنْ يتزن [٣] . ثم إن هذا الذي ذكرناه من أول البحث إلــى هنا حكم الفاعل فيقاس عليه (١٤٨ / ب) النائب (ولا) يجوز (حذفهما) أي الفاعل والنائب (معاً) لعدم إفادة العامل بدون أحدهما وذلك لأن الإسناد حكم ولابد للحكم من محكوم عليه وبه إذ هو نسبة وهي لا تعقل إلا بعد تعقل كلا الطرفين ، ولا يكون التعقل إلا بالذكر حقيقة ســواء كان المذكور اسما ظاهرا كما في نحو : قام زيد أو مضمراً كما في نحو : الزيدان قامــا ، أو حكما بأن لا يظهر في اللفظ أصلا فهو–حينئذ –إما أن يكون راجعا إلى شيء متقدم في اللفظ كما في نحو : زيد قام – كما مر – فإن في "قام" ضميراً مستتراً مرفوعاً على الفاعلية راجعاً إلى "زيد" المذكور قبل أو راجعاً لما دل عليه الفعل المستتر هو فيه ، كما في قوله ﷺ :" لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ " [٤] فــإن في "يشرب" ضميراً مستتراً مرفوعا على الفاعلية راجعاً إلى الشارب الــدال عليــه يشــرب بالالتزام ، أي ولا يشرب هو أي: الشارب ؛ لأن يشرب يستلزم شاربا ما والذي حســن ذلــك

تقديم نظير ، وهو " لا يزني الزاني" ، وليس راجعا إلى الزاني لفساد المعنى (إلا (١٤٩/أ) في المصدر) الاستثناء من قوله " ولا حذفهما " يعني أنه لايجوز حذف الفاعل والنائب معا إلا في المصدر ، فالفاء بمعنى "من" أي من المصدر (وقد مر) الكلام عليه في بحث إعمال المصدر قبيل آخر الباب الأول فراجعه [٥].

---

(١) إضافة يتطلبها الكلام ، لقوله بعد ذلك : "حيث روي بالوجهين " .

(٢) روي مثلثا : الرفع على ما ذكر ، والنصب على المصدر ، أي : تمشي مشيها ، والخفض بدل اشتمال من الجمال . انظر : الأشموني والعيني عليه ٢ / ٤٦ .

(٣) قال صاحب التصريح ١ / ٢٧١ :" أما الضرورة فلا داعي لها ؛ لتمكنها من النصب على المصدرية ، أو الجر على البدلية " ، وقال الشيخ يس في الحاشية عليه :" هذا مبني على أن الضرورة ما ليس عنه مندوحة لا ما وقع في الشعر " . وذهب ابن مالك إلى أن " مشيها" مبتدأ لخبر محذوف ، وهو الناصب " وئيدا" والتقدير : مشيها ظهر أو ثبت وئيدا . انظر : شرح التسهيل ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٤) سبق تخريج هذا الحديث فى صـ ١٦٣ .

(٥) انظر : النص المحقق ٣٥٢ .

[تقسيمُ الفاعل ونائبه إلى مضمر ومظهر]

(وكل منهما) أي : الفاعل والنائب باعتبار الصورة (قسمان) الأول (المضمر) هو بفتح الميم الثانية ، وهو ــ أي المضمر ــ اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته ، فيكون ــ حينئذ ــ إطلاقه على البارز توسعًا ، وإنما قدمه على المظهر نظرًا إلى تعدد أفراده (و) الثاني (المظهر) وهو ماعدا المضمر (فالمضمر أيضا) أي : أن الفاعل والنائب قسمان ، فكذلك هذا القسم منهما (على قسمين) الأول منهما (مستتر) وهو مالا صورة له في اللفظ بل ينوى كالضمير في " قم" [١]ــ مثلا ــ (و) القسم الثاني منهما (بارز) وهو ماله صورة في اللفظ كتاء " قمت" ــ مثلا ــ (والمستتر أيضا) أي : كما أن مطلق المضمر على قسمين ، فكذا هذا القسم (قسمان) الأول منهما (واجب الاستتار بحيث لا يجوز إبرازه) في اللفظ أصلا (ولا يسند عامله إلا إليه) يعني أنه (١٤٩ / ب) لا يجوز أن يخلفه في مكانه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل (و) الثاني (جائز الاستتار بحيث يسند عاملُه تارة) إليه نفسه (وتارة إلى اسم ظاهر) أو إلى ضمير منفصل[٢](والأول) وهو ما كان واجب الاستتار (في) مواضع منها (المتكلمين) أي : المتكلم وحده نحو : أقوم ، وأستخرج ، والمتكلم مع الغير ، نحو : نقوم ، ونستخرج (و) منها (المخاطب المفرد المذكر[٣]) ولو أمراً [٤] أو نهيا [٥]

، وإنما قيد المخاطب بكونه للمفرد المذكر ؛ إذ لو كان لغير المفرد أو للمؤنث فإنه ــ حينئذ ــ من قبيل البارز كما ستعرفه قريبا [٦]، وقوله (من غير الماضي) قيد للأخير فقط ، واحترز به عما إذا كان المخاطب منه ، فإن الضمير ليس من قبيل المستتر بل من قبيل البارز أيضًا (نحو : أضرب) مثال للمتكلم وحده (ونضرب) مثال للمتكلم مع الغير ، فإن "أضرب" و"تضرب" مسندان أبداً إلى ضمير المتكلم مستكنا فيهما ؛ لأنهما موضوعان للمتكلم فلا يكونان مسندين إلا إلى ضميره ، ولا يكون ذلك الضمير إلا مستترا،لأن صيغة الفعل تشعر بترتبه عليه فلا حاجة إلىإبرازه ؛ لما يلزم عليه من العبث .

---

(١) الضمير المستتر لا يكون إلا ضمير رفع كما مثل الشارح بـ "قم" قال ابن الناظم :" المستتر لا يكون ضمير جر ، ولا ضمير رفع ، لأن العمدة لما لم يستغن عنها في المعنى صح أن تقدر مع العامل في قوة المنطوق بها ، ولا كذلك الفضلة " شرح الألفية ٥٩ .

(٢) نحو: زيد ما حَسُنَ إلا هو .

(٣) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ الشورى / ٥٢ .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص / ١ .

(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ ﴾ لقمان / ١٣ . .

(٦) انظر النص المحقق ٤١٣ ، ٤١٤ .

(و) منها (اسم فعل الأمر) هو عطف على (١٥٠/ أ) قوله " في المتكلمين " أي : والأول في المتكلمين وفي المخاطب المفرد المذكر ، وفي اسم فعل الأمر ، وإنما قيد بكونه للأمر؛ لأن اسم فعل الماضي لا يجب فيه الاستتار بل يجوز أن تقول :"هيهات زيد " [١] بخلاف (نحو : نَزَالِ ، وصَهْ ، ومَهْ) فإن في هذه الثلاثة ضميرا مستتراً وجوبا بحيث لا يخلفه في موضعه اسم ظاهر ، ولا ضمير منفصل ، فلا يصح أن يقال : نزال زيد ، بمعنى إنزل ، ولا نزال أنت[٢] ــ مثلا ــ وذلك لأن مسماه وهو الأمر كذلك ، فلو جاز الإبراز في اسمه للزم مزية الفرع على الأصل (و) منها (أفعل التفضيل) حالة كونه (في غير مسألة الكحل) أما فيها فإنه يرفع الظاهر كما مر بيانه [٣] (نحو : زيد أفضل من عمرو) فإن في "أفضل" في هذا المثال ضميراً مستتراً وجوبا بحيث لا يجوز أن يخلفه اسم ظاهر أو ضمير منفصل (و) منها (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وما كان بمعناهما) من الاسم المستعار نحو :"أسد" ، فإنه بمعنى مجترئ كما مر [٤] ، والمنسوب فإنه بمعنى اسم المفعول ، ولذا عمل عمله كما عرفته فيما سبق [٥] (و) منها (الصفة المشبهة والظرف المستقر، إذا لم يوجد شرط عملهن) (١٥٠ / ب) أي: هذه الأشياء الخمسة

وهي من عند قوله "اسم الفاعل " إلى قوله " والظرف" (في الفاعل الظاهر) متعلق بـ " يوجد " المنفي ، فإن هذه الأشياء إنما لم تعمل في الظاهر؛ إذ لم يوجد شرط عملها فيه ، أما إذا وجد شرط عملها فيه فإنها لم تكن حينئذ مما نحن فيه بل من الجائز كما يجيء (نحو : جاءني ضارب) [مثال للمستتر في اسم الفاعل (و) جاءني (المضروب)] [٦] مثال للمستتر فى اسم المفعول .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢١ .

(٢) يجوز أن تقول :" نزال أنت " ، وذلك إذا قصدت توكيد الضمير المستتر وجوبا في " نزال" بالبارز المطابق له ، وأما اسم الفعل المضارع نحو " أف" و" أوه" فإن الضمير يستتر فيه وجوبا لأن مسماه ، وهو أتضجر وأتوجع كذلك ، فلو جاز الإبراز في اسمه للزم مزية الفرع على الأصل على حد قول الشارح ــ رحمه الله ــ في " نزال، وصه ، ومه " وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٠ ، والهمع ١ / ٢٤٥ .

(٣) انظر: النص المحقق ٣٤٥ .

(٤) انظر: النص المحقق ٣٧٧ .

(٥) انظر: النص المحقق ٣٧٧ .

(٦) ما بين المعكوفين ساقط فى الأصل .

(و) جاءني (أسد ناطق) مثال للمستتر في الاسم المستعار، وهو مما هو بمعنى اسم الفاعل (و) جاءني (هاشمي) مثال للمستتر في الاسم المنسوب، وهو مما هو بمعنى اسم المفعول (و) جاءني (حَسَن) مثال للمستتر في الصفة المشبهة (ونحو : في الدار زيد) مثال للمستتر في الظرف المستقر ، فإن في كل واحد من هذه الأشياء الخمسة ضميراً مستتراً [٢] وجوبا بحيث لا يجوز أن يخلفه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل ، وذلك لضعفها ، ولعدم أصالتها في العمل لا تقوى على العمل في المظهر [٢] ، ولا في المنفصل ؛ لأن فيه نوع إظهار بالنسبة إلى المستتر . هذا عند فقد شرط (١٥١ / أ) العمل فيه ، أما إذا وجد فإنها تعمل في المظهر أيضا ولهذا قيدها المصنف بهذه الحالة . ثم لا يذهب عليك أن في جعل الأخيرـــ وهو الظرف ــ مما يجب فيه الاستتار، بحثا [٣] ؛ إذ لا يلزم من عدم جواز عمله في " زيد" عدم جواز عمله في ظاهر غيره ؛ لجواز أن يقال : في الدار غلامه زيد ، كما فعل هو فيما يأتي في : زيد في الدار ، حيث جعله من الجائز ؛ لجواز أن يقال : زيد في الدار غلامه . ولا يقال : إن ما نحن فيه يلزم عود الضمير إلى المتأخر؛ لأنا نقول : إنه

وإن كان متأخرا لفظا لكنه متقدم رتبة ؛ إذ هو مبتدأ مؤخر ، والممنوع عوده إلى المتأخر لفظا ورتبة (و) من مواضع وجوب الاستتار أيضا (في تثنية اسم الفاعل والمفعول) مذكرين كانا أو مؤنثين (و) كذلك في(جمعهما السالم) كذلك كونا (مطلقا) أي : غير مقيد بوجود شرط عملهما ولا بعدمه ، وذلك لأن تثنيتهما وجمعهما متشابهان في الصورة لتثنية الفعل وجمعه ، فكما أن تثنية الفعل(١٥١/ب) وجمعه لا يجوز إسنادهما إلى الظاهر ؛ لما يلزم عليه من تعدد الفاعل أو التأويل البعيد بجعل ما في تثنيته وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا [٤]

---

(١) في الأصل : ضمير مستتر .

(٢) في الأصل : الظهر .

(٣) في الأصل : بحث .

(٤) هذا تأويل سيبويه للغة " يتعاقبون فيكم ملائكة " الواردة عن بعض العرب ففي الكتاب ٢ / ٤٠ : " واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : " قالت فلانه " . ، وكأنهم أردوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث . " ولا أرى بعدا فيه .

أو جعل المظهر بدلا عن المضمر [١] فكذلك تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما لايسندان إلى الظاهر للمشابهة المذكورة ، وإن لم يكن هناك تعدد ، ولا يلزم التأويل المذكور ، وإنما قيد الجمع بكونه سالماً إذ عدم عمله ليس لهذه النكتة بل لذهاب المشابهة بالفعل بصيغة التكسير . (نحو : جاءني رجلان ضاربان) أي هما وهو مثال لتثنية اسم المفعول (أو) جاءني (رجال ضاربون ، أو رجال مضروبون) مثالان لجمعهما ، فإن المضمر في جميع هذه الصور مستتر وجوبا لما ذكرنا ، وليس هو الألف في " ضاربان " و " مضروبان" ، ولا الواو في " ضاربون " ، و" مضربون " على ما قد توهمه (١٥٢ / أ) بعضهم ؛ لأنهما ينقلبان ياء في حالتي النصب والجر ، وليس هذا شأن الضمائر[٢] .

تنبيه : اعلم أن النحاة قد اختلفوا في الضمير المستتر في اسمي [٣] الفاعل والمفعول ، فذهب ابن مالك [٤] وجماعة [٥] إلى أنه جائز الاستتار مطلقا لا واجبه ، وذهب غيره [٦] إلى أنه واجبه مطلقا [٧] ، والحق ما ذهب إليه المصنف من التفصيل من أنه إذا وجد شرط العمل فإنه يكون جائزا وإذا لم يوجد فإنه يكون واجباً

(وفي عدَا و خَلا) هو عطف على قوله " في المتكلمين " أي : والأول في المتكلمين وفي "عدا " و" خلا " حالة كونهما (فعلين) واحترز به عما إذا كانا حرفي [1] جر لأنهما حينئذ لا يتصور فيهما فضلاعن الوجوب .

---

(١) هذا تأويل ثان ، ومنهم من يجعل الظاهر مبتدأ مؤخرا ، والجملة الفعلية خبرا مقدما . انظر : ابن الناظم على الألفية ٢٢١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل للمرادى ٦٨٤/٢ , والبسيط لابن أبي الربيع ٦٠٦/١ .

(٤) في الأصل : اسمين .

(٥) قال في التسهيل٢٢ :" ومنه جائز الخفاء ، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة أو معناه من اسم فعل ، وصفة ، وظرف وشبهه " .

(٦) منهم ابن الناظم . انظر : شرح الألفية ص ٦٠ ، وأبو حيان . انظر : الارتشاف ٢ / ٩١١ ، ٩١٢ .

(٧) لو قال : وذهب بعضهم لكان صوابا ؛ لأن قوله "وذهب غيره" يشير إلى انفراد ابن مالك بهذا الرأي ، وهذا يتنافي مع قوله " فذهب ابن مالك وجماعة " .

(٨) ذهب إليه الرضي حيث قال :" وإذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتها أجدر فلزم الاستتار في الكل ". شرح الكافية ٣ / ٢١ .

(و) إنما لم يشترطه [في] [1] (ما عدا وما خلا) لأنه لا احتمال لكونهما [2] غير فعلين مع (ما) لأنها فيهما مصدرية ، وهي مختصة بالفعل (و) في (ليس، ولا يكون) حالة كون الجميع من "عدا" إلى "لا يكون" (في باب الاستثناء) وإنما اشترط ذلك ليكون [3] مثل " إلا " في عدم جواز الفصل بينهما وبين المستثني (نحو: جاءني القوم عدا أو خلا) (١٥٢/ب) أو ماعدا ، أو ماخلا (زيداً ، وليس زيداً ، ولا يكون زيداً [4]) فإن في كل من "عدا "، و" خلا " ، و"ماعدا " ، و"ماخلا" ، و"ليس" ، و" لا يكون " ضميراً مستتراً وجوباً مرفوعاً عائدا [5]، إما على البعض المفهوم من السياق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي البعض أو الجائي منهم زيداً ، وسيأتي لذلك مزيد تفصيل في بحث الاستثناء

(والثاني) وهو جائز الاستتار (في) مواضع أيضا منها في (الغائب المفرد والغائبة المفردة) من الماضي ، أو من المضارع ، أو من الأمر ، أو من النهي (نحو: زيد ضرب أو يضرب ، أو ليضرب ، أو لا يضرب) هذه أمثلة الغائب المفرد من الكل (و) أمثلة الغائبة المفردة قوله (هند ضربت ، أو تضرب ، أو لتضرب ، أو لا تضرب ، و) يجوز أن (يقال) في: زيدٌ ضَرَبَ (ضَرَب زيدٌ) بإبدال المستتر مظهرا (وكذا) يجوز أيضا في

(البواقي) من الأمثلة فإنه يجوز في كل منها أن يبدل المستتر بالمظهر [٦] نحو : يضرب زيد وعلى هذا القياس (فإذا أبدل المستتر بالمظهر لا يستتر) حينئذ (فيه) أي في ذلك الفعل المبني لمطلق الغائب (ضمير) لئلا يلزم (١٥٣ / أ) تعدد الفاعل .

---

(١) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٢) في الأصل : كونهما .

(٣) أي : الجميع من " عدا " إلى " لا يكون " .

(٤) في الأصل : زيد .

(٥) في الأصل : "ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد ".

(٦) لو قال : أن يبدل بالمستتر المظهر لكان صوابا ؛ لأن الباء تدخل على المتروك لا الموجود كما في قوله تعالى: ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ البقرة / ٦١ . انظر : البحر المحيط ١ / ٢٣٣ وقول الشاعر وهو قريط العنبري :

فَلَيْتَ لِي بهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الإِغَارَةَ فِرْسَاناً وَرُكْبَانَا   [بسيط]

انظر : المغني ١١٣ ، ويبدو أن الشارح تبع عبارة المتن .

(وشبه الفعل) هو عطف على قوله "في الغائب" أي : وجائز الاستتار في شبه الفعل أيضا (مما ذكر) أولا من اسم الفاعل والمفعول ، وما هو بمعناهما من الاسم المستعار ، والصفة المشبهة ، والظرف المستقر ، فإن الاستتار في هذهالأشياء كلها جائز لا واجب [١] (إذا وجد شرط عمله) أي كل واحد منها في الفاعل الظاهر (غير التثنية والجمع المذكورين) لاسم الفاعل والمفعول ، فإن الاستتار فيهما واجب [٢] ، وإن وجد شرط عملهما ولهذا قال فيما مضى : " مطلقا " ، وفسرناه بوجود شرط العمل أو عدم وجوده [٣] ، ومن فسره بقوله : مذكراً أو مؤنثا فقد أخطأ الغرض على مالا يخفى على من له معاناة واستعداد (نحو : زيد ضارب أو مضروب ، أو أسد ناطق ، أو ها شمي أو حسن ، أو في الدار . ويقال : زيد ضارب غلامه) عطف على قوله :" ويقال : ضرب زيد " أي : كما يقال في الغائب المفرد المذكر كذلك يقال في شبهة وهو إنما مثل لإظهار الفاعل في اسم الفاعل فقط ، لأن غيره يعلم بالمقايسة عليه (١٥٣/ب) ، ولذا قال : (وكذا البواقي) أي : مما هو بمعنى الفعل نحو: زيد مضروب غلامه وعلى هذا القياس (فـ) إذا قيل لك (لا يستتر) حينئذ فيها الضمير لما مر أنه يلزم تعدد الفاعل (وأما البارز المتصل ففي تثاني الأفعال ، وهو) أي :البارز

المتصل الكائن في تثانيها [٤] (الألف) سواء كان الفعل ماضيا ، وسواء كان المسند إليه مذكرا غائبا (نحو : ضربا) أو مؤنثا كذلك نحو: (ضربتا) أ(و) مخاطباً نحو (ضربتما) أ(و) مضارعا والمسند إليه أيضا غائبا نحو (يضربان) أ(و) مخاطبا نحو (تضربان) أ(و) أمراً للغائب نحو (ليضربا) أ(و) للمخاطب نحو (اضربا) أ(و) نهيا نحو (لا تضربا) ولا يضربا ، فإن الألف في جميع هذه [الأمثلة][٥]هو الضمير [٦]، وهو في محل رفع على الفاعلية لو [كان] [٧] الفعل معلوماً ، والنائبية لو مجهولاً ، وهذا هو الحق .

---

(١) انظر : ترشيح العلل ٣٢٣ ، والهمع ١ / ٢٤٥ ، وابن الناظم على الألفية ٦٠ .

(٢) قال ابن يعيش :" وقامت علامة التثنية والجمع مقام علامة المضمر وان لم تكن إياها " . شرح المفصل ٣ / ١٠٩ ، وراجع تعليل الشارح لهذا الوجوب فيما سبق صـ ٤١٢ .

(٣) انظر : النص المحقق ٤١٠ .

(٤) أي تثاني فاعلها ، فالأفعال لا تثني ولا تجمع ، ولأنها تدل على الحدث ، ولا تعدد فيها . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٣ .

(٥) إضافة يستقيم بها لكلام .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥١ .

(٧) إضافة يستقيم بها السياق .

ومنهم من قال : إن الضمير في تثنية المثنى من المؤنث الماضي ، وهو ضربتما ، التاء وحدها كما في المفرد منه ، والألف علامة التثنية [١] ، ومنهم من قال : إنه الألف مع الميم ، والتاء للخطاب ، والحق هو ما مشى عليه المصنف من أنه الألف ، والميم مزيدة ؛ لدفع الالتباس بألف (١٥٤ / أ) الإشباع [٢] ، ويؤيده موافقته لمثنى المذكر (و) في (جمعها) أي الأفعال الكائنة لـ (المذكر ، وهو) أي البارز في جمع الأفعال (الواو) سواء كان الفعل ماضيا للغائبين (نحو : ضربوا) أ(و) للمخاطبين نحو : (ضربتم ؛ إذ أصله ضربتموا) بالواو بدليل عودها عند اتصال الضمير في نحو : ضربتموه [٣] ، وإنما حذفت لأن الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال أحدهما بالآخر؛ لأن لا يجتمع أربع ضمات فيما هو كالكلمة الواحدة [٤] أ(و) مضارعا للغائبين نحو : (يضربون) أ(و) للمخاطبين نحو (تضربون) فإن الواو في جميع هذه الأمثلة هو الضمير وهو في محل رفع على الفاعلية لو[كان] [٥] الفعل معلوماً وعلى النائبية لو مجهولاً (و) في (جمعها) أي : الأفعال الكائنة لـ (المؤنث ، وهو النون) سواء كان الفعل ماضيا للغائبات نحو: (ضربتن [٦]) أ(و) كان الفعل

مضارعاً للغائبات نحو (يضربن) أ(و) للمخاطبات نحو : (تضربن) أ(و) أمرا للغائبات نحو: (ليضربن) أو للمخاطبات نحو : اضربن ، أو نهياً لهن نحو : لا يضربن ، أو لا تضربن ، فإن النون في جميع هذه الأمثلة هو الضمير ، وهو (١٥/ ب) في محل رفع على الفاعلية لو [كان] (٧)الفعل معلوماً ، وعلى النائبية لو مجهولاً

---

(١) هذا مذهب سيبويه ، ففى الكتاب ٢٠١/٤ :" فإذا عنيت مذكرين أو مؤنثين ألحقت ميما ، تزيد حرفا كما زدت في العدد ، وتلحق الميم في التثنية الألف ... وذلك قولك : ذهبتما وأعطيتكما , وتلزم التاء والكاف الضمة ، وتدع الحركتين اللتين كانتا للتذكير والتأنيث فى الواحد ؛ لأن العلامة فيما بعدها والفرق " . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٢ .

(٢) وهذا رأي الرضى – أيضاً – فى شرح الكافية ١٧/٣ .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿فَقَدْ رأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ آل عمران / ١٢٢ .

(٤) قال ابن يعيش :"وإذا حذفت الواو سكنت الميم لأنه أبلغ في التخفيف " شرح المفصل ٣ / ٨٧

(٥) إضافة يتطلبها السياق .

(٦) الأكثرون على أن الفاعل في "ضربتن" التاء ، والنون علامة للجمع . قال الرضي : " وزيدت للمؤنث نون مشددة ؛ لتكون بإزاء الميم والواو في المذكر" . شرح الكافية ١٨/٣.

(٧) إضافة يتطلبها السياق .

وإنما كان الضمير بارزا فيما ذكر من التثاني والجمعين ولم يستتر ؛ لأن صيغة الفعل لا تدل على الفاعل مثنى أو مجموعا ، بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة ؛ إذ ليس في صيغته علامة التثنية والجمع كما في الصفة (١)(وفي المخاطب المفرد مذكرا كان) ذلك المخاطب (أو مؤنثا ، و) في (المتكلم وحده في الماضي) وأما في غير الماضي فقد مر(وهو) أي: البارز في المفرد مذكراً كان أو مؤنثا وفي المتكلم وحده من الماضي هو (التاء نحو : ضربت بالحركات) الثلاثة في التاء ، أما إذا كانت التاء مفتوحة فهي ــ حينئذ ــ للمخاطب المفرد نحو : ضربت ، أي أنت ، وأما إذا كانت مكسورة فهى ــ حينئذ ــ للمخاطبة المفردة نحو: ضربت ، أى : أنت ، وأما إذا كانت مضمومة فهي للمتكلم وحده من الماضى ، نحو: ضربت ، أى : أنا (و) فى (المتكلم معه غيره فى الماضى) أيضا ، وأما فى غيره فقد مر (وهو) أى : البارز المتصل للمتكلم مع غيره في الماضي هو لفظ (نا ، نحو : ضربنا) ووجه إبرازه ما مر. (وفي المخاطبة المفردة في غير (١٥٥ / أ) الماضي الياء) أي: البارز في المخاطبة المفردة الكائنة في غير الماضي ، سواء

كان ذلك الغير مضارعا ، أو أمرا ، أو نهيا هو اليـاء [٢](نحو : تضربين ، واضربي ، ولا تضربي) وإنما أبرز لئلا يلتبس بالمخاطب المفرد .

ولما فرغ من الكلام على ما إذا كانا ــ أي : الفاعل والنائب ــ ضميرين ، أخذ ــ الآن ــ يتكلم عليهما ما إذا كانا اسمين ظاهرين ، فقال : (وأما المظهر) من الفاعل والنائب (فـ) أمره (ظاهر) لا يحتاج إلى البيان بمثال لظهـوره (وإذا أسند إليه) أي المظهـر منهمـا (العامل) هو نائب الفاعل لـ " أسند " ، وإنما قال "العامل " ولم يقل الفعل ليدخل ما إذا كان العامل اسم الفاعل وغيره مما تقدم ، فإن الحكم في الكل ، وهو مـا ذكـره بقولـه (يجب إفراده) أي : العامل إذا أسند إلى الفاعل ، أو النائب المظهر .

---

(١) نحو : قائمان وقائمون .

(٢) ذهب الأخفش إلى أن الياء في " تضربين ، واضربي ، ولا تضـربي " حـرف كتـاء التأنيـث فـي : " قامت" لا ضمير ، والفاعل ضمير مستكن فـي الفعـل ، وشـبهته : أن فاعـل المضـارع المفـرد لـا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء في أول الفعـل فـي الغيبـة ، ولمـا كـان الخطـاب بالتـاء في الحالتين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامـة للمؤنـث ، ورد بأنهـا لـو كانـت حرفـا لثبتـت في التثنية كتاء التأنيث . انظر : الهمع ١ / ٢٢٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٢٤

(و) كذا يجب (غيبته) لما مر مـن أن المـتكلم والمخاطـب لايصـح إسـنادهما إلى المظهر[١] ، بل يفرد (ولو كان) ذلـك المظهـر المسـند إليـه (مثنى أو مجموعاً) أما وجوب الإفراد في الفعل فلأن الفعل يدل على الحدث ، ولـا تعـدد فيـه حتـى يجمـع أو يثنى ، وأما فيما عداه [٢] فلأنـه لـو ثنـي أو جمـع (١٥٥ / ب) يلـزم تعـدد الفاعـل بحسب اللفظ أو التأويـل البعيـد علـى مـا مـر[٢] (نحو: ضرب الزيدان ، أو) ضـرب (الزيدون) وأضارب الزيدان ؟ أو أضارب الزيدون ؟ بالـإفراد فـي العامـل فـي الكـل ، ولذا ورد بالإفراد في الكلام المجيـد [٣] كمـا فـي قولـه تعـالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ ﴾[٤] ، ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ [٥] .

[وجوب تأنيث الفعل وجوازه مع الفاعل ونائبه]

ولمّا فرغ من بيان حكم الفاعل المظهر من جهـة وجـوب إفـراد العامـل إذا أسـند إليه أراد أن يبين حكمـه مـن جهـة وجـوب التأنيـث وجـوازه فقـال (وإن كان) أي المظهر (مؤنثا حقيقيا) وهو ما كـان لـه فـرج ، أو كـان بإزائـه ذكـر مـن الحيـوان والحال أن ذلك المؤنث الحقيقي (من الآدميين) أي : لـيس مـن غيـرهم (مفردا) كـان

(أو مثنى) أي : لا مجموعا يكون مع ذلك (متصلا) أي لا منفصلاً (بعامله) المراد ما يعم الفعل وغيره مما مَرّ بقرينة الأمثلة (يجب) عند توفر هذه الشروط (تأنيثه) .

---

(١) انظر : النص المحقق ٤١٥ .
(٢) يعني : في غير الإفراد ، وهو التثنية والجمع نحو : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك .
(٣) حيث قال في هذا التأويل :" يجعل ما في تثنيته وجمعه حرفاً دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا ، أو جعل المظهر بدلاً عن المضمر " . النص المحقق ٤١١ ، وقد حقق هذا التأويل في موضعه ، فراجعه . وورد أيضا بالجمع فيه كما في قوله تعالى : ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾الأنبياء /٣ وقوله تعالى : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ المائدة / ٧١ ، وخرجت الآيتان على هذا التأويل الذى ذكره الشارح فى ص ٤١١ , ووصفه بالبعيد , وهو ليس بعيدا ؛ لأن الكلام المجيد لا يخرج على البعيد . انظر في هذا التأويل : الكتاب ٢ / ٤٠ ، والتبيان ٢ / ١٣٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠١ ، ٣٠٢ والارتشاف ٢ / ٧٣٩ .
(٤) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .
(٥) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

أي : العامل ، لأن يدل على تأنيث الفاعل من أول الأمر [١] . وأما إذا لم تتوفر هذه الشروط لا يجب تأنيث العامل بل يجوز تأنيثه وتذكيره على ما يجيء ، وذلك أي ما ذكر من وجوب تأنيثه (إن كان) أي : (١٥٦ / أ) العامل (متصرفا) بأن لم يكن فعل تعجب ولا مدح ، ولا ذم [٢] ؛ أنه لشبهه بالحرف في عدم التصرف لا يلحقه علامة الفعل الذي هو قسيمه (نحو ضربت هند والهندان) هو مثال للمظهر المؤنث الحقيقي من الآدميين المفرد[٣] والمثنىالمتصل بعامله الفعل (وزيد ضاربة جاريته) مثال له متصلا بعامله الصفة (وكذا) أي كما يجب تأنيث العامل إذا كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين وكان متصلا بعامله يجب تأنيث العامل أيضا (إذا أسند إلى ضمير المؤنث) مطلقا سواء كان ذلك المؤنث حقيقي[٤] التأنيث أو مجازيه من الآدميين أو من غيرهم ؛ لما تقدم من الإيذان حال كونه (غير جمع المذكر المكسر العاقل نحو: هند ضربت أو ضاربة) مثال المسند إلى ضمير الحقيقي من الآدميين ، ونحو : " الفرس ركضت أو راكضة" مثاله من غير الآدميين (والشمس طلعت[٥] أو طالعة) مثال المسند إلى ضمير غيرهما . وإنما استثنى جمع المذكر المكسر العاقل مع أنه مؤنث ؛ لأنه إذا أسند العامل إلى ضميره يجوز (١٥٦ / ب) تأنيث العامل ؛ لكونه مؤنثا لفظيا بتأويل الجماعة ، ويجوز تذكيره باعتبار الأفراد ؛ لكونها من ذكور العقلاء [٦] ، فالمستثنى منه إنما هو وجوب التأنيث لا مطلقه .

(١) قال ابن الناظم : " إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله وكان حقها ألا تلحقه ؛ لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كالجزء من الفعل جاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بالفعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في : يفعلان ، ويفعلون ، وتفعلين ". شرح الألفية ٢٢٤ .

(٢) تلحق تاء التأنيث فعل المدح أو الذم على سبيل الجواز ، فتقول : نعمت المرأة هند ، وبئست المرأة دعد ، وذلك لأن المسند إليه مقصود به الجنس ، وهو بمعنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي . انظر: ابن الناظم على الألفية ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ ،وفي سيبويه ٢ / ١٧٨ : " واعلم أن (نعم) تؤنث وتذكر ، وذلك قولك : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : " نعم المرأة " كما قالوا : ذهب المرأة ، والحذف في نعمت أكثر " .

(٣) منه قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ﴾ آل عمران /٣٥.

(٤) في الأصل : حقيقيا .

(٥) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ ﴾ الكهف / ١٧.

(٦) انظر :ابن الناظم على الألفية ٢٢٦ .

(وفي غيرهما) أي الموضعين المذكورين ، وهما ظاهر المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث مطلقا ، وهو أي ذلك الغير ما كان مظهراً ولكنه لغير المؤنث الحقيقي ، أو كان لحقيقي ولم يكن من الآدميين ، أو كان منهم ولم يكن مفردا أو مثنى بل كان جمعاً ، أو كان [1] ولكنه لم يكن متصلاً بالعامل بل كان منفصلا ، أو كان ضمير ذلك الجمع (يجوز تأنيث عامله ، وتذكيره) .

ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر أيضاً ، وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله بل هو بحسب تذكيره ، أخرجه بقوله (إن كان) أي ذلك الغير المسند إليه (مؤنثا) غير حقيقي (نحو: طلعت ، أو طلع الشمس [2]) فإنه في هذا المثال يجوز الوجهان لأن المسند إليه وإن كان مؤنثا ، ومتصلا بالعامل ، والعامل متصرف [3] لكنه غير حقيقي ، فلهذا جاز الوجهان[4] .

وإنما لم يجب تأنيث العامل مع المؤنث المجازي لأمرين (١٥٧ / أ) :

أحدهما : أن التأنيث غير حقيقي فتضعف العناية به .

والثاني : أن هذا المؤنث في معنى المذكر ، فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في نحو : جاءني كتاب زيد ، أي : صحيفته [5] .

أ(و) حقيقي لكنه ليس من الآدميين (نحو : سارت ، وسار الناقة) لما مر أيضا ، أ(و) كان منهم ولكنه ليس مفرداً ولا مثنى بل مجموعاً (نحو : جاءت ، أو جاء المؤمنات[٦]) وذلك لأن تأنيثه ليس حقيقيا ؛ لكونه بتأويل الجماعة ، فالعلة هي الأولى .

---

(١) يعني : كان مفرداً أو مثنى لمؤنث حقيقي .

(٢) ونحوه قول الله تعالى : ﴿ وجُمِعَ الشمْسُ والقَمَرُ﴾ القيامة / ٩ .

(٣) في الأصل : متصرفاً .

(٤) في الرضي على الكافية ٣ / ٤٠٧ :" إن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فإن كان متصلاً نحو : طلعت الشمس ، فإلحاق العلامة أحسن من تر كها ، والكل فصيح ، وان كان منفصلا فترك العلامة أحسن إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بـ "إلا" أو بغيرها نحو قوله تعالى: ﴿ فمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ [البقرة / ٢٧٥]..." .

(٥) هذا تعليل الأزهري في تصريحه ١ / ٢٨٠ .

(٦) في التنزيل : ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾ الممتحنة / ١

وإنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي فيه ؛ لأن التأنيث [المجازي][١] الطارىء بالتأويل المذكور أسقط اعتباره كما أسقط اعتبار التذكير الحقيقى فى مثل : رجال .

أو مفرداً مع توفر ما سبق من الشروط لكنه فصل بينه وبين عامله بشيء[٢] (نحو: جاءت ، وجاء القاضي اليوم امرأة) لأنه وإن كان مفرداً لكنه لم يتصل بالعامل بل فصل بينهما بالمفعول ، وذكر الظرف قصداً لحكاية الشاهد [٣] بتمامه ، وإلا فالمفعول كاف في الفصل .

وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل [٤] ؛ لأن الفعل يبعد به عن الفاعل المؤنث فتضعف العناية به فيصير الفصل كالعوض من تاء (١٥٧ / ب) التأنيث [٥].

---

(١) في الأصل : الغير ، والتصحيح من الرضي حيث قال : " وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذى كان في المفرد نحو : "قال النسوة" ؛ لأن المجازي الطارىء أزال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في "رجال" ... " . شرح الكافية ٣ / ٤٠٨ . وما ذهب إليه الشارح والمصنف من جواز تذكير العامل وتأنيثه

إذا أسند إلى جمع السلامة المؤنث نحو : "جاء أو جاءت المؤمنات " إنما هو مذهب الكوفيين ، وعليه جماعة من البصريين منهم الفارسي والرضي وابن الناظم ، وأما أكثر البصريين فيوجبون تأنيث العامل ، واختاره ابن مالك حيث قال :" لا يجوز قامت الزيدون ولا قام الهندات إلا على لغة : قال فلانة ". شرح التسهيل ٢ / ١١٣، وانظر : أوضح المسالك ٨٢ ، والرضي على الكافية ٣ / ٤٠٨ وابن الناظم على الألفية ٢٢٦ . وما ذهب إليه أكثر البصريين ــ في رأيي ــ هو الراجح ؛ لأن سلامة لفظ الواحد فيه توجب التأنيث ولأن مالا تأويل فيه أولى مما فيه تأويل ، كما أن التأنيث هو المتبادر إلى الذهن في مثله وأما التذكير في قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ فللفصل بالضمير ، أو لأن الأصل : النساء المؤمنات ، أو لأن (أل) مقدرة باللاتي ، وهي اسم جمع ، واسم الجمع يجوز معه تذكير العامل وتأنيثه . انظر : التصريح ١ / ٢٨٠ ٢٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٣ ١١٤ .

(٢) في الأصل : بشيئين ، وهوتحريف .

(٣) يعني بالشاهد ماذكره المصنف في قوله :"حضر القاضي اليوم امرأة " ، فهو من أقوال العرب كما ذكر صاحب التصريح ٢٨٠/١ ، فالكلام منقول عنه .

(٤) في الأصل : الفعل ، وهوتحريف .

(٥) انظر التصريح ١ / ٢٧٩ .

ثم لا يخفى عليك أن التأنيث في حالة الفصل أكثر من التذكير لقوة جانبه إلا أن يكون الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث هو "إلا" الاستثنائية ، فينظرــ حينئذ ــ إن كان الكلام شعراً أو كتابة ، فإن كان الأول فيجوز الوجهان على السواء اتفاقا[1] ، وإن كان الثاني فالتذكير واجب عند الأخفش [2] نحو : ما قام إلا هند ، وذلك لأن ما بعد "إلا" ليس هو الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبلها ، وذلك المقدر هو المستثني منه ، وهو مذكر ، فلذا وجب تذكير الفعل والتقدير: ما قام أحد إلا هند[3] .

(والرجالُ جاءت ، أو جاءوا) مثال الإسناد إلى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل (وجاءت ، أو جاء الرجالُ) مثال الإسناد إلى المظهر المذكر المكسّر العاقل ، وقد مرّ وجهُ الجواز [4] .

***

(١) من شواهد ثبوت التاء قول الراجز :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمْ   فِي حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَاتُ الْعَمْ

انظر : شرح التسهيل لابن مالك٢/ ١١٤.

(٢) انظر : رأي الأخفش في التصريح ١ / ٢٧٩ ، وأجاز ابن مالك ثبوت التاء مع الفصل بإلا في غير الشعر لكن على ضعف .انظر : شرح التسهيل ٢ / ١١٥ ، وقال الرضي في نحو : ما قام إلا هند " : " الأجود ترك التاء في الرافع " شرح الكافية ٣ / ٤٠٧ .

(٣) انظر : التصريح ٢٧٩/١ .

(٤) حيث قال :" يجوز تأنيث العامل لكونه ــ أي جمع المذكر الكسر العاقل ــ مؤنثا لفظيا بتأويل الجماعة ، ويجوز تذكيره باعتبار الأفراد لكونها من ذكور العقلاء ". النص المحقق ٤١٨ .

[المؤنـّث]

ولما فرغ من بيان ما يجب فيه تأنيث العامل وما يجوز ، أراد أن يبين المؤنث ؛ لأن يفرق بينه وبين المذكر ، ولم يتعرض للمذكر ؛ لأنه لا تفصيل في حكمه بين الحقيقي وغيره كما هو في المؤنث فلذلك أهمله ، ولأن غرضه بيان المؤنث ، فإذ علم هو يعلم المذكر؛ لأن المونث وجودي (١٥٨ / أ) والمذكر عدمي [١] ، فلذا قال مقتصرا على بيان الوجودي (والمؤنث) في العرف (ما) أي اسم وجد (فيه) أي : في آخره (علامة التأنيث) بقرينة قوله فيما يأتي: "وهي التاء الموقوف عليها هاء " ؛ لأن ما يوقف عليه إنما يكون في الآخر فلا يرد نحو : " تُرَاث" و" تِكْلان" [٢] ؛ لأن التاء فيهما ليست في الآخر .

ثم إن المراد بالآخر ما يعم الآخر الحقيقي والكون بعد الحروف الأصول فلا يخرج نحو :" ضاربتين " لأن الياء والنون ليستا أصليتين بل زائدتين للتثنية ولا نحو " أخت " ؛ لما يظهر لك من أن علامة التأنيث فيه مقدرة عنده بعد التاء الموجودة [٣] ، وهي أي التاء الموجودة [في] [٤] الآخر الحقيقي .

وقولــه (لفظا) أي ملفوظــة (أو تقديراً) أي مقــدرة ، وهــذا ــ أعنــي التقديرــ من خواص التاء فلا يقدر مــن بــين علامــات التأنيــث إلــا هــي ، وذلــك لــأن وضعها على العروض والانفكاك ، ولكثرتها ، ولأنهــا أم العلامــات ؛ فلــذا جــاز تقــديرها بخلاف الألف بنوعيها ، فإنها ليست كذلك فلا تقدر ، والــدليل علــى جــواز تقــدير التــاء دون الألف رجوعها في نحو : هُنيدة في هنــد ، وقُــديرة فــي قِــدْر [٥] ، ثــم هوــــ أي التقديرــ واضح في الثلاثي (١٥٨/ ب) كما مر مثاله ، وأما فــي غيــره فإنــه بالقيــاس عليه .

---

(١) في المفصل ١٩٨ :" المذكر ماخلــا عــن العلامــات الثلــاث التــاء ، والــألف ، واليــاء فــي نحــو : غرفة، وأرض ، وحبلى ، وحمراء ، وهذي ، والمؤنث ماوجدت فيه إحداهن " .

(٢) أصلهما : وراث ، ووكلان ، أبدلت الواو فيهما تاء . انظر : سر الصناعة ١ / ١٣٧ .

(٣) انظر : النص المحقق ٤٢٣ .

(٤) زيادة ينتظم بها السياق .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٣٨٩ ، والهمع ٣ / ٣٣٠ . .

قال المصنف[١] بعد قول البيضــاوي " أو مقــدر نحــو : نــار وعقــرب " : " قــال ابن الحاجب في الإيضاح [٢] : حكم بأن التاء مقدرة فــي الجميــع وإن كانــت فــي الثلــاثي أوضح . وقال الرضي [٣] : وأما الزائد [٤] على الثلاثي فحكمــوا فيــه أيضــا بتقــدير التــاء قياسيا على الثلــاثي ؛ إذ هــو الأصــل ، وقــد يرجــع التــاء فيــه أيضــا شــاذا نحــو : قُدَيْدِيمَة [٥] ، ووُرَيِّئَة [٦] ". انتهى بلفظه .

فإن قلت : يخرج بقوله " ما فيه علامــة التأنيــث " المؤنــث صــيغة مثــل :"هــي" و"أنت" ، و"ياء" نحو : تضربين ، و"نون" ضربن ، و"تاء" ته ، وكلتــا ؛ لــأن لــيس فــي كل منها علامة ، فهي ــ إذن ــ داخلة في المذكر .

فالجواب هو ما قاله في الامتحــان [٧] بعــد ســوق الســؤال :" ونقــدر التــاء فــي [الأمثلة [٨]] المــذكورة ، ونمنــع التأنيــث بالصــيغة طــرداً للبــاب ، وحفظــاً للقاعــدة وتسهيلا للضبط [٩] " .

ولما فرغ من تعريف المؤنث طفق يتكلم على نفس العلامة[١٠] فقال: (وهي) أي : العلامة (التاء[١١] الموقوف عليها هاء) ولو في الأصل ، فلا يخرج نحو : "ضاربتين " فإنها يوقف عليها هاء في الأصل ، أي: في حال الإفراد .

---

(١) امتحان الأذكياء ٤١١ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٥٥ .

(٣) شرح الكافية ٣ / ٣٨٩ .

(٤) في الأصل :" الزيد" .

(٥) في الأصل : " قُدَيمة "، وما أثبت منقولٌ عن من الرضي ، وهوالصواب ؛ لأنه تصغير " قُدّام" .

(٦) وريئة تصغير "وراء" . انظر : المقتضب ٢ / ٢٧١ .

(٧) امتحان الأذكياء ٤١١ .

(٨) إضافة من الامتحان .

(٩) امتحان الأذكياء ٤١٢ .

(١٠) لو قال : " على العلامة نفسها " لكان أفضل .

(١١) عبر سيبويه عن هذه " التاء " بالهاء حيث قال في الكتاب ٢ / ٣٨ :"... وإنما هي كهاء التأنيث في طلحة ". وهذا التعبير فيه مسامحة ؛ لأن مذهبه أن التاء أصل والهاء بدل منها في الوقف ، ومذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل وأنها تبدل تاء في الوصل ، والراجح الأول ؛ لأن الوقف من مواضع التغيير ، والوصل تجري فيه الأشياء على أصولها . انظر : ابن يعيش على المفصل ٥ / ٨٩ .

واحترز به عن التاء في نحو : (١٥٩ / أ) [أخت] [١]وبنت ، فإنها بدل الواو وليست للتأنيث[٢] ، وعلامة التأنيث فيهما مقدرة [٣] ، فيخرجان بالقيد المذكور . ثم اعلم أن هذه التاء المنقلبة هاء في الوقف كما أنها تجيء علامة للتأنيث تجيء أيضا لشبه التأنيث [٤] كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد كتمر وتمرة ، ومن [هذا] [٥] النوع تاء " ضَرْبة " و " قتَلَة " ، وتجيء للمبالغة أيضا نحو :"عَلّامة " و " نَسّابة " [٦] ، وتجئ أيضا لتأكيد معنى الجمع كحجارة ، وتجيء ــ أيضا ــ للدلالة على النسب أو التعريب كمَهَالِبَة ومَوَازِجَة ، فإن مَهَالِبَة جمع مُهَلّبِيّ ، وهو [٧] منسوب إلى مُهَلّب ابن أبي صفرة ، ومَوَازِجَة جمع " مَوْزَج " [٨] مُعَرّب "مَوْزَه " ، وقيل: جمع مَوْزَجة ، أصله "مَوْزَنَة " ، وإنما دل على النسبة في الأول وعلى التعريب في الثاني التاء[٩] ، وقد تجيء لغير هذه الأمور[١٠]ــ أيضا ــ كما هو مبين في المطولات[١١].

ووجه تشبيه هذه الـأمور بالتأنيث كونها فروعا لأصول كفرعية التأنيث للتذكير . وإذا عرفت هذا يظهر لك به أن تعريف المؤنث بقوله " ما فيه علامة التأنيث " تعريف اسمي قصد به تحصيل صورة لم تكن حاصلة قبل ، وليس هو لفظيا ، قصد به تعيين صورة حاصلة (١٥٩/ب) وتمييزها عما عداها كما زعمه بعضهم أخذاً من كلام المصنف في الامتحان .

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) انظر: الرضي على الكافية٣/ ٣٩١، والكتاب ٣١٧/٤ .

(٣) بدليل ظهورها عند التصغير، فتقول : بُنَيّة وأُخَيّة . انظر : الكتاب٣/٤٥٥.

(٤) انظر : المفصل ١٩٩ ،٢٠٠ .

(٥) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٦) ونحو قول الله تعالى : ﴿ بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ القيامة / ١٤ .

(٧) في الأصل : هي ، ولا يستقيم بها الكلام .

(٨) المَوْزَج : الخُفُّ . انظر : المُعَرّب للجواليقي ٣٥٩ . تحقيق/ أحمد محمد شاكر ــ القاهرة ــ ١٣٦١ . وفي شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩٨ :" المَوَازِجَة جمع مَوْزَج ، وهو كالجَوْرَب ، وهو مُعَرّب ، وأصله بالفارسية : مَوْزَه " . شرح المفصل ٥ / ٩٨ .

(٩) في الأصل : الثاء ، وهو تصحيف .

(١٠) نحو مجيئها للتعويض كما في الجمع الذي على زنة "مفاعيل " نحو : فرازنة جمع فرزان ، فقياسه " فرازين" ، فلما حذفوا الياء ، وليست مما يحذف ، عوضوا التاء منها ، ولتأكيد التأنيث كما في ناقة ونعجة . انظر :ابن يعيش على المفصل ٥/ ٩٨ .

(١١) انظر منها : ارتشاف الضرب لأبي حيان ٦٣٧/٢ ــ٦٤٠ .

حيث قال : " ويمكن أن يقال أن التعريف لفظي أريد به التعيين لا التحصيل " [١]، والذي حمل هذا البعض على أن جعل التعريف هنا لفظيا [٢] أريد به تعيين الصورة الحاصلة توهم لزوم الدور إن جعل اسميا مع أنه لا يلزم هنا لما علمت أن المراد بالتاء الموقوف عليها هاء وهي قد لاتكون للتأنيث كما علمته . نعم ، في كلام البيضاوي يجب حمله على اللفظي في بعض الاحتمالات لأنه قال :" والمؤنث ما فيه التاء ولو مقدراً " [٣] ، وسكت [٤] عن التقييد فهوــ إذن ــ محتمل لأن يكون المراد منها الوقوف عليها هاء ، وأن يكون المراد المطلق ، وأن يكون تاء التأنيث وإنما يلزم الدور إن [٥] أريد الأخير ، كما قال المصنف [٦] :" وفي هذا التعريف أبحاث : الأول : أنه إن أريد بالتاء ما يصير " هاء" في الوقف يخرج نحو :

صافنات[٧] ، وأخت وبنت ، وإن أريد المطلق أي ما يوقف عليها هاء أو تاء فلابد من التقييد بعدم الأصالة ، وإن أريد التأنيث لزم الدور" . فإنه إنما جعل لزوم الدور على إرادة الأخير(١٦٠ / أ) فقط ، وهو هنا صرح بأن المراد الموقوف عليها هاء فلا حاجة إلى حمل التعريف هنا على اللفظي وإنما حمل القائل به توهم اختصاص الموقوف عليها هاء بالتأنيث ، وقد علمت أنها قد تكون لغيره مما مر بيانه [٨]، وأيضا أن هذه الرسالة إنما جعلت للمبتدئ ، وهو في صورة التأنيث لم تكن حاصلة له قبل ، حتى يكون المراد تمييزها عمّا عداها فتأمل .

---

(١) امتحان الأذكياء ٤١٢ ، ببعض التصرف .

(٢) في الأصل : لفظي .

(٣) امتحان الأذكياء (متن اللب) ٤١١ .

(٤) في الأصل : وسلت ، وهوتحريف .

(٥) في الأصل : إن لو .

(٦) في اللسان (صَفَنَ) ٢٤٦٧: "صفن الفرس إذا قام على طرف الرابعة ، وفي التنزيل : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ﴾ ص/٣١...".

(٧) الامتحان ٤١١ .

(٨) انظر : النص المحقق ٤٢٣ .

واعلم أن قول المصنف " الموقوف عليها هاء " هو بناء على لغة أكثر العرب ، و إلا فمنهم [١] من يقف عليها تاء أيضا ، ولا يقلبونها هاء " ويقولون في " ظلمة " في الوقف : ظلمتْ ، وقال شاعرهم :

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجْفَتْ [٢]

كذا في الضوء على المصباح [٣] (نحو: ظلمة) مثال لما كانت فيه التاء ملفوظة (وشمس) مثال لما كانت فيه مقدرة بدليل ظهورها في " شميسة " (والألف) عطف على قوله " وهي "التاء " أي : أن علامة التأنيث التاء المذكورة والألف (المقصورة نحو: حبلى) مثال للحقيقي (ودعوى) مثال لغير الحقيقي (والألف الممدودة نحو: حمراء) وإنما اقتصر على مثال واحد لأنه محتمل لهما (وهذا) الحكم من كون المؤنث بعلامة (١٦٠ / ب) التاء لفظا أو تقديراً جار(في غير ثلاثة) وما زيد عليها منتهيا (إلى عشرة [٤]) أما هي [٥] (فإن) الحكم فيها بالعكس ؛ إذ (مذكرها بالتاء ، ومؤنثها بحذفها نحو

: ثلاثة رجال ، وأربع نسوة) بلا تاء في المؤنث ، وبها في المذكر [٦] للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإنما لم يعكس بأن يعطى التاء للمؤنث ، ويبقى المذكر بلا علامة كما فعل فيما زاد على العشرة ؛ لأن المذكر متقدم بالشرف والزمان فأعطي التاء له أولا ، فلو أعطيت للمؤنث ثانياً لزم الالتباس ، كذا قالوا [٧] ، ولا يخفى ما فيه ، لكن اتباع السلف مطلوب ، والسكوت عما أجمعوا عليه مرغوب [٨] .

---

(١) هم طيئ كما في شرح شواهد الرضي على الشافية للبغدادي ، مطبوع مع الرضي ٤ / ١٩٩

(٢) رجز لسؤر الذئب في شرح شواهد الرضى على الشافية ٤ / ٢٠٠ وهو في اللسان (حجف) ٧٨٧ ، وسر الصناعة ١ / ١٤٩ ، وشرح الرضي على الشافية ٢ / ٢٧٧ ، وابن يعيش على المفصل ٥ / ٨٩ . والتيهاء : الصحراء ، وجوزها : وسطها, والحجفة : الترس , والراجز شبه الصحراء بظهر الترس ؛ لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر.

والشاهد قوله " الحجفت" حيث وقف عليها بالتاء لا بالهاء. وهي لغة " طَيِّئ " .

(٣) انظر : الضوء على المصباح للإسفراييني ٤٣٦ .

(٤) الغاية داخلة في المغيا ؛ لأن العشرة حكمها حكم الثلاثة إذا لم تركب . انظر : الرشاد في شرح الإرشاد للبسطامي ٢ / ١١٢ .

(٥) أي الأعداد من ثلاثة إلى عشرة .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً ﴾ الحاقة / ٧ .

(٧) انظر : الهمع ٣ / ٢٥٤ .

(٨) لو قالوا : علة ذلك السماع ، لكان أسلم .

ثم إن هذا فيما إذا لم تركب هذه الأعداد مع عشرة (و) أما (**إذا ركبت** ثلاثة) وما زاد عليها منتهيا (**إلى تسعة مع**) لفظ (**عشرة أثبتت التاء في**) **الجزء** (**الأول فقط في المذكر**) إبقاء له على حالته التي كان عليها قبل التركيب ، وحذفت من الجزء الثاني ؛ لكراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو مثل الكلمة الواحدة [١] ، وهذا بخلاف "إحدى عشرة " [٢] ؛ لكون علامتي [٣] التأنيث جنسين (١٦١ / أ) مختلفين .

وإنما جاز " ثنتا عشرة ، و اثنتا عشرة " مع كون علامتي التأنيث فيهما من جنس واحد ؛ لأن التاء في الجزأين الأولين منهما لما لزمت الوسط ، لعدم مفرديهما ، وكانت بدلا من لام الكلمة ــ بخلافها في الأخيرين ــ كانت كأنها جنس آخر .

وهمزة الوصل في " اثنتا " للابتداء لا للتعويض ، وإنما العوض التاء ليس إلا ، وإنما جاز حذف التاء من " أحد عشر " ، و " اثنا عشر " مع عدم الاجتماع فيهما حملاً على النظير ، وتبعيداً عن النقيض (نحو: ثلاثة عشر رجلا ، و) أثبتها (في) الجـزء (الثاني فقط في المؤنث نحو : ثلاث عشرة امرأة) وذلك لأن يتحقق المخالفة بينهما .

ولما تكلم على الفرق بين المـذكر والمؤنـث أراد أن يبـين الفـرق بـين المؤنـث الحقيقـي وغيـره فقـال : (والمؤنث الحقيقي ما) أي مؤنـث (بإزائه) أي مسـماه (ذكر من الحيوان) آدميا [4] أو غيره ، وزيـادة هـذا القيـد لـإخراج نحـو :" نخلـة " فإنه وإن كان بإزائه ذكر ، وهو النخل لكنه ليس مـن الحيـوان ، فتأنيثهـا ــ إذن ــ لفظي [5] بخلاف (نحو : امرأة) فإن بإزائها (١٦١ / ب) ذكـر مـن الحيـوان ، وهـو " رجل" [6] .

---

(١) انظر : الهمع ٣ /٢٥٦ .

(٢) في الأصل : عشر .

(٣) في الأصل : علامتين .

(٤) في الأصل : آداميا ، وهوتحريف .

(٥) انظر : الرضـي علـى الكافيـة ٣ / ٤٠٤ ، وفيـه :" وقـد يكـون الحقيقـي مـع العلامـة كـامرأة ونفساء، وحبلى ، وبلاعلامة كأتان وعناق ، ولـو قـال : الحقيقـي ذات الفـرج مـن الحيـوان لكـان أولى ؛ إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي " .

(٦) في الأصل : راجل .

(وناقة) فإن بإزائها ذكر منه ــ أيضا ــ وهو الجمل (و) المؤنث (اللفظي بخلافه) أي: الحقيقي ، وهو ما ليس بإزائه ذكر من الحيوان ، سواء كان أولم يكن منه كما مر في- " نخلة " أو لم يكن أصلا ، وسواء كانت التـاء ملفوظـة (نحو : غرفة) أ (و) مقـدرة نحـو (شمس) فإن كلا منهما ليس بإزائه ذكر أصلا لا من الحيوان ، ولا من غيره

ولما قدم الجمع والمثنى والمفرد ، وكان معرفة بعض أحكام الفاعل بالنسبة إلى العامل موقوفة على معرفتها ، وبمعنى الجمع والمثنى يعرف المفرد إجمالا ، أراد أن يبينهما ولكـن لما كان الجمع المكسر من أقسام المؤنث وصل ذكره به، ثم أعقبه بمقابله ، وأخر ذكر المثنى فقال (والجمع المكسر ما) أي جمع (تغير) للجمعية ، فلا يرد نحو " مصطفون " و" ظلمات" ؛ لأن التغيير فيهما بعد الجمعية ، فرارا من الثقل [1] (صيغة مفرده) سواء كان ذلـك التغييـر مقدراً كما في " فلك" فإنه يطلق على المفرد نحو قوله تعـالى : ﴿ فِـي الفُلْـكِ المشحُونِ ﴾ [2]

وعلى الجمع نحو قوله : ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾[3] فإذا جعل مفردا كانت ضمته أصلية مثل ضمة " قفل" ، وإذ أطلق(١٦٢ / أ) جمعا قدر أن تلك الضمة صارت مبدلة بضمة مثل ضمة " أسد" ، فتكون غير الضمة التي كانت في " فلك " المفرد [4] وكذا " دِلاص"[5] ، يقال : درعٌ دِلاص ، ودروع دِلاص فكسرة المفرد أصلية مثل كسرة " كتاب " ، وكسرة الجمع مثل كسرة " قباب" ، و" قلال" .

---

(١) حيث حذفت الألف من الأول ، وتاء التأنيث من الثاني .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة الشعراء .

(٣) من الآية ١٢ من سورة فاطر .

(٤) هذا مذهب سيبويه حيث قال :" وقد كسر حرف منه على (فعل) كما كسر عليه (فعل) وذلك قولك للواحد : هو الفلك فتذكر ، وللجميع : وهي الفلك .. كقولك : أسد وأسد ". الكتاب ٣ / ٥٧٧ ، وذكر صاحب التصريح ٢ / ٣٠٠ أن الباعث لسيبويه على اعتبار" فلك" جمع تكسير أنهم قالوا في تثنيته :" فلكان" ، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، والفارق عنده بين ما يقدر تغييره ، وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها ، وذهب ابن مالك إلى أن " فُلْك " اسم جمع لا جمع حيث قال : والأصح كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير ". التسهيل ٢٦٧ .

(٥) في اللسان (دَلَص) ١٤٠٩ :" والدِّلاص من الدروع : اللينة ، ودرع دِلاص : براقة ملساء لينه بينة الدّلص ، والجمع : دُلُص " .

أو ظاهراً [1] وهو ـ أي التغيير ظاهراً ـ على ستة أقسام [2] ؛ لأنه إما أن يكون بالزيادة فقط نحو : صنو وصنوان ، أو بالنقص فقط نحو : تخمة وتخم ، أو بتبديل الشكل فقط نحو : أسد وأسد ،أو بالزيادة والنقص مع تبديل الشكل نحو : غلام وغلمان ، أو بالنقص مع التبديل نحو : قضيب وقضب ، أو بالزيادة مع التبديل (نحو) رجل ، و (رجال) وإنما اقتصر المصنف على هذا القسم فقط ؛ لأنه هو الأشهر المتداول .

ولما علم من حد المكسر أن السالم هو مالم يتغير صيغة مفرده ، ترك تعريفه ، وأراد تعريف قسميه فقال : (وجمع المذكر السالم) قدمه لتقدم المذكر شرفاً ووجوداً كما مر (ما) أي جمع (لحق آخر مفرده) وذلك اللحوق في أصل

الوضع ، وإنما لم يقل آخره كما في الكافية [٣] ؛ لأنه يلـزم حينئـذ ألـا يصـدق [٤] الحـد على الجمع بل على المفرد (١٦٢ / ب) ؛ إذ الواو والنـون مثلـاً إنمـا يلحقـان آخـر " مسلم "ــ مثلـا ــ لا آخر " مسلمون " ، ولـذا احتـاج لاشـتراطها إلـى تقـدير المفـرد فـي عبارتها . ثم إن المراد به [٥] ليس مـا يقابـل المثنـى والمجمـوع ، وإلـا يلـزم الـدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ، ويخرج أيضا جمع الجمـع ، بـل يـراد بـه إمـا الأصل ، وإما الدال علـى الفـرد حقيقيـا كمسـلمين ، أو اعتباريـاً كأيـامن [٦] ، فأيـامن جمع أيمن ، وهو جمع يمين ، فأيمن من حيث دلالتها [٧] علـى أفـراد مـن "يمـين" جمـع ، ومن[حيث] [٨] دلالتها على ثلاثة منه ــ مثلـا ــ مـأخوذة جملـة معـدودة واحـدة مفرد لــ "أيامن" ؛ فلذا قيل : إن جمع الجمع لا يصدق على أقـل مـن سـبعة وعشـرين . كذا في الشرح [٩] .

---

(١) بالنصب عطفا على " مقدراً في قوله قبل :" سواء كان ذلك التغيير مقدراً ".

(٢) انظرهذه الأقسام في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٠ ، والأشموني ٤ / ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) قال ابن الحاجب في تعريفه :" المذكر مالحق آخره واو مضـموم مـا قبلهـا ، أويـاء مكسـور مـا قبلها ، ونون مفتوحة " الكافية بشرح الرضي ٣ / ٤٣٦ .

(٤) في الأصل : أن لا يصقط ، وهوتحريف .

(٥) أي : المفرد .

(٦) في الأصل : كأيامنين ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : دلالتهما .

(٨) إضافة يتطلبها السياق .

(٩) أي : شرح الإظهار المسمى نتائج الأفكار ٢٥١ .

(واو) في حالة الرفع (مضموم) لمجانسـة (ما قبلها) سـواء كـان ضـمه لفظـا كما في " مسلمون" أو تقديراً كما فـي " مصـطفون " (أو ياء) فـي حـالتي النصـب والجر (مكسور) لما ذكر[١] (ما قبلها) لفظا أو تقـديرا[٢] كمـا مـر فــ "أو" فـي قوله "أو ياء" لمنع الخلو (ونون) عطف علـى قولـه " واو مضـموم مـا قبلهـا " يعني أن النون تكون مع الواو ، ولا تكون مع اليـاء لـا مـع اليـاء فقـط كمـا توهمه (١٦٣/أ) عبارته تلك النون فـي كلتـا [٣] الحـالتين إلـا (مفتوحة) وقـد تكسر شاذا[٤] ، وذلـك لقصـد التعـادل ، ولحوقهـا إنمـا يكـون (في غير) حالـة

(الإضافة ، فإن النون تحذف منها) لما مر من أنها شبيهة بالتنوين[٥] (نحو: مسلمون) هو مثال للحوق الواو(ومسلمين) مثال للحوق الياء .

(وجمع المؤنث السالم ، و) هو (ما) أي جمع (لحق آخر مفرده) المراد بالآخر ما هو أعم من الحقيقي والاعتباري ، ليدخل نحو " صواحبات " (ألف وتاء) لا يقال أنه كان ينبغي له أن يقول : زائدتان لأن يخرج نحو: " أبيات" ، و" قضاة " فإن التاء في الأول أصلية ، والألف في الثاني منقلبة عن الأصلية [٦] فهما جمعا تكسير ؛ لأنا نقول : إنه مستفاد من قوله :" لحق " لأن اللحوق هو الطرآن على الشيء فهما خارجان (نحو: مسلمات) .

---

(١) يعني: المجانسة .

(٢) لفظا كما في مسلمين ، وتقديرا كما في مصطفون .انظر : الأشموني١/٨٩ .

(٣) في الأصل : كلا ، وهوتحريف .

(٤) نحو قول جرير: (الوافر)

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ
عَرَفْنَا جَعْفَرَ وَبَنِى أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

فقوله "آخرين" جمع مذكر سالم مكسور النون ، والدليل على ذلك أن القصيدة مكسورة حرف الروي . انظر : ابن الناظم على الألفية ٤٩ .

(٥) انظر:النص المحقق ٣٥٥ .

(٦) فأصل قضاة : قضية ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فالألف أصلية ؛ لكونها منقلبة عن أصل ، والتاء زائدة للتأنيث . انظر : التصريح ١ / ٨١ .

(والتثنية) أي : المثنى (ما) أي اسم (لحق آخر مفرده ألف)في حالة الرفع (أو ياء) في حالتي النصب والجر حالة كون تلك الياء (مفتوح ما قبلها ، و) إنما [لم] [١] يتعرض لفتح ما قبل الألف لظهوره ، وإنما فتح ما قبل الآخر مع الياء (١٦٣ / ب) مع أن المجانسة تقتضي كسره ؛ لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالإضافة ، ولم يعكس لأن التثنية ــ لكونها أكثر وأسبق ــ أولى بالفتح الأخف (نون مكسورة) للتعادل ، ولا يكون لحوق هذه النون إلا (في غير) حالة (الإضافة ، و) أما (فيها) أي حالة الإضافة فـ (تحذف) لما مر [٢] (نحو: مسلمان) مثال للحوق الألف (ومسلمين) مثال للحوق الياء

(و) لمـا ذكـر تعريـف كـل مـن الجمـع والمثنـى [3] أراد أن يبـين الـآن أن (كل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنثا) سـواء كـان واحـده مـذكرا ، أو مؤنثـا حقيقيـا ، أو لفظيـا(لكونه) أي : كـل جمـع سـوى جمـع المـذكر السـالم (بمعنى الجماعة) قال الشاعر:

إِنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا   وَبِقَتْلِي تَحَدَّثُوا
لاَ أُبَالِي بِجَمْعِهِمْ   كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَثُ [4]

(وأما جمع المذكر السالم) فإنه لا يكون مؤنثـاً وإن كـان بمعنـى الجماعـة أيضـاً ؛ لغلبة جانب التذكير فيـه لاختصاصـه بـذكور العقلـاء ، ولبقـاء صـيغة مفـرده ، (فـ) لذا [5](يجب تذكير عامله) مالم يكن مشـابها بالمكسـر ، ولـا علـى خلـاف القيـاس ، وإلا يجوز التأنيث كمـا فـي مثـل : " بنـين " (١٦٤ / أ) ، و"أرضـين" و " سـنين" . قال تعالى : ﴿ ءَامَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [6] وتقول : أعشبت الأرضون[7] .

---

(١) إضافة يسقيم بها الكلام .
(٢) أي : من كون النون شبيهة بالتنوين ، والتنـوين يـؤذن بالانقطـاع ، والإضـافة تـؤذن بالاتصـال انظر : النص المحقق ٣٥٥ ، ٤٢٩ .
(٣) في الأصل : والمؤنث .
(٤) سبق الكلام على هذا النظم في صـ ٣٦٥ .
(٥) في الأصل : ولذا كان .
(٦) من الآية ٩٠ من سورة يونس .
(٧) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٤٠٩ .

(فتقول : جاء المسلمون ، أو رجل قاعد ناصروه) ومثـل بمثـالين الـأول لما كان العامل فيه الفعل ، والثاني لمـا كـان العامـل فيـه معنـى الفعـل (وإذا أسند) العامـل (إلى ضميره) أي الجمـع المـذكر السـالم (يجب كونه) أي العامـل (جمعا مذكرا) لما بينهما من شـدة الـامتزاج ، ونظـراً إلـى الـأفراد [1] (نحو: المسلمون جـاءوا ، أو يجيئـون ، أو جـاءون ، وأمـا جمـع المـذكر المكسـر العاقـل إذا أسـند) العامـل (إلى ضميره فيجب أن يكون عامله مفردا) و (مؤنثا) إيـذانا بتأنيـث الضمير المسند إليه الراجع إلـى الجمـع بتأويـل الجماعـة (أو جمعا مذكرا) سـالما ، أو مكسرا كما إذا كان العامل صـفة ، وأمـا إذا كـان فعلـا فباتصـال " الـواو" الضـمير

بــــه [٢] (نحـو: الرجـال جـاءت) مثـــال للــأول (أو جائية ، أو جـاءون ، وغيرهما) أي غير جمع المذكر السالم وجمع المــذكر المكســر العاقــل (من الجموع) وهــو ــ أي ذلك الغير ــ جمع المؤنث سالما ، أو مكسرا من العقلـــاء ، أو مـــن غيـــرهم مـــن الحيـــوان أو من غيره ، وجمع المكسر (١٦٤ / ب) الغير العاقــل مــن الحيــوان أو مـــن غيـــره مـــذكراً أو مؤنثـــاً (إذا أسند إلى ضميرها) أي : [الجمـــوع] [٣] المـــذكورة (يجب كون عاملها) أي الضــمائر للمجمــوع المــذكورة كونـــه (مفرداً) و (مؤنثا) لمـــا مـــرّ من الإيذان بالتأنيث من أول الأمر (أو جمعا مؤنثا) ســـالماً أو مكســـراً ، وذلـــك باعتبـــار الأفراد .

فإن قيل : أفراد جمع المــذكر المكســر الغيـــر العاقــل[٤] مــذكرة ، فكيــف يجــوز كون عامله [٥] جمعا مؤنثا باعتبارهـــا ؟ قلــت : لكنهـــا مؤنثـــة باعتبـــار أنهـــا ثانيـــة ، ومخلوقة لأجل أفراد جمـــع المـــذكرالعاقل . قـــال اللـــه تعـــالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾ [٦] كما أن المؤنث كذلك . كذا في كشف الأسرار[٧] .

---

(١) في الأصل : الأفرد ، وهوتحريف .

(٢) نحو: الرجال جاءوا .

(٣) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٤) لو قال : غير العاقل ، لكان صوابا .

(٥) أي : عامل ضميره .

(٦) من الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٧) انظر : كشف الأسرار ٣٥ / ب .

(نحـو: المسلمات جـاءت ، أو جـئن ، أو جائيـة ، أو جائيـات) مثـــال لما أسند [١] إلى ضمير جمع المؤنث السالم الغيـــر العاقـــل ، ومثـــال مـــا أســـند إلى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيـــوان أو مـــن غيـــره يفهـــم مما ذكر ، فمثال الـــأول [٢] :[الحشـــرات ذهبـــت أو ذهـــبن ، ومـــن غيـــره : التمرات جدت ، أو جددن إلخ ، ومثال مـــا أســـند إلـــى ضـــمير جمـــع المؤنـــث المكسر العاقل : الجواري جاءت أو جئن ، إلخ]

(والأشـجار قُطِعـت ، أو قُطِعْـن ، أو مقطوعـة ، أو مقطوعـات) مثـــال لما أسند إلى ضمير جمع المؤنـث [٣] (١٦٥ /أ) [المكسـر] [٤] لغيـر العاقـل من غير الحيوان ، ومثال ما أسند إلـى ضـمير غيـر العاقـل منـه : الـأفراس جاءت ، إلخ .

***

---

(١) كلمة " أسند " مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل :" فمثال الأول : الجواري جـاءت أو جـئن إلـخ ، ومثـال الثـاني : الحشـرات ذهبـت أو ذهبت إلخ ، ومن غيره التمرات جدت أو جددن الـخ " . وقـد أصـلحت عبـارة الشـارح بمـا بـين المعكوفين لما فيها من اضطراب .

(٣) في الأصل : المذكر ، وهوتحريف .

(٤) إضافة يتطلبها السياق .

[الثّالِثُ : المبتـدأ]

(و) المرفوع (الثالث) مـن التسـعة (المبتدأ ، وهـو) أي المبتـدأ (نوعان) وقد أجاد ــ رحمه الله ــ حيـث فصـل أحكامـه عـن أحكـام الخبـر مخالفـاً لـابن الحاجب [١] ، وحيث نوعـه وأفـرد كـل نـوع منـه بـالتعريف ، ولأنـه مشـترك بـين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهمـا فـي حـد، ولـذا قـال (الأول)

منهما هو (الاسم) الصريح , والمراد به هنا ما يقابل الصفة بقرينة المقابلة(أو المؤول به) وبهذا القيد يدخل نحو : ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خيْرٌ لَكُمْ ﴾ [٢] .

واعلم أن المراد من الصريح هنا الاسم الظاهر الذي لا يحتاج في كونه اسما إلى تأويل ، فيدخل المضمرات ، والموصولات ، وغيرهما من الأسماء المبهمة ، والمراد من المؤول خلاف الصريح ، فلا يرد عليه أنه كيف قابل الصريح بالمؤول مع أن المعروف في الأصول مقابلة الصريح بالكناية ، وأما المؤول فإنما يقابله الظاهر لا الصريح ، و(المسند إليه) يخرج به الخبر ، والقسم الثاني من المبتدأ لكن يبقى داخلا كل اسم أسند إليه (١٦٥ / ب) كالفاعل ونائبه واسم " كان " ، واسم "إن" [٣] فأخرجه بقوله (المجرد من) جنس (العوامل اللفظية) [٤] فلا يرد أن ما وجد فيه عامل يصدق عليه الحد.

ثم اعلم أن بعض الأفاضل [٥] قد أورد هنا على ابن الحاجب [٦] سؤالاً هو : أن التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها ، كما أن قولك :" زيد مجرد عن ثيابه " يقتضي سبق وجودها عليه ، ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي حتى يجرد عنه .

---

(١) قال ابن الحاجب : " ومنها المبتدأ والخبر " الكافية بشرح الرضي ١ / ١٩٧ .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) في الأصل : وخبر " إن"

(٤) في ابن يعيش على المفصل ١ / ٨٣ :" وإنما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية ، لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به ، فرفعته تارة ، ونصبته أخرى نحو : كان زيد قائما ، وإن زيداً قائم " .

(٥) هو الشيخ يس . انظر : حاشيته على التصريح ١ / ١٥٤ .

(٦) لأن ابن الحاجب . قال ــ أيضا ــ في تعريف المبتدأ :" المجرد عن العوامل اللفظية " الكافية بشرح الرضي ١ / ١٩٧.

وأجيب [١] بأنه نزل الإمكان منزلة الوجود ، كما في قولك للحافر : ضيق فم البئر وقولك : سبحان من صغر جسم البعوض ، وكبر جسم الفيل ! وليس هناك نقل من سعة إلى ضيق ، ولا من كبر إلى صغر ، ولا من صغر إلى كبر .

واعلم أنه كان على المصنف أن يزيد بعد قوله " اللفظية " : "معنى" ؛ لأن يكون الحد جامعا بدخول نحو : بحسبك درهم ، وعلمت لزيد قائم ؛ لأن العامل

اللفظي قد وجد ، وهما [٢] داخلان إلا أن يجاب بأنه [٣] مراد ، كما أجاب الفاضل الجامي [٤] عن صاحب الكافية ، لكنه بعيد ؛ إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه وقرينة المقام غير كافية في الحدود(١٦٦ / أ) (نحو: زيد قائم) مثال للاسم الصريح (وحق أنك قائم) مثال المؤول به ، وهو هنا " أنك قائم " فإنه في تأويل " قيامك " لأن "أن" المصدرية تجعل ما بعدها في حكم المصدر كما مر [٥] ، وهذا المبتدأ مؤخر عن الخبر ، والتقدير : قيامك حق .

(ولا بد له) أي لهذا القسم من المبتدأ (من خبر) ولو كان ذلك الخبر مقدرا كما في قولك : " زيد" في جواب من قال : من القائم ؟ أي زيد هو القائم ، وإنما احتاج هذا القسم من المبتدأ للخبر لأن الفائدة لا تتم إلا به [٦] ولا شيء [٧] يقوم مقامه كما في القسم الثاني منه ، فلو حذف نسيا يلزم عدم الفائدة ، وهو ممتنع عندهم .

(والثاني) من نوعي المبتدأ هو (الصفة) والمراد بها كل لفظ دل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود ، فتشمل اسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والاسم المستعار نحو : أأسد الزيدان ؟ والمنسوب نحو : أهاشميٌّ أبوك ؟

---

(١) انظر : حاشية يس على التصريح ١ / ١٥٤ .

(٢) في الأصل : فيهما .

(٣) أي : قول الشارح : " معنى " .

(٤) حيث قال :" وكأنه أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى ؛ لئلا يخرج عنه مثل : بحسبك درهم " الفوائد الضيائية ١ / ٢٥٦ .

(٥) انظر : النص المحقق ٢٦٥ .

(٦) قال الشيخ أبو حيان :" المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة " الارتشاف ٣/ ١٠٧٩ .

(٧) في الأصل : ولا بشيء ، ولايستقيم به الكلام .

(الواقعة بعد كلمة الاستفهام ، أو) بعد كلمة (النفي)ولم يقل حرف الاستفهام كابن الحاجب [١]، والبيضاوي [٢] ؛ لأن لا يرد عليه ما إذا كانت الصفة بعد اسم الاستفهام نحو : ما صانع البكران ؟ (١٦٦ / ب) ومن خاطب الخالدان ؟ وكذا بعد " كم" ، و"أيان" ، و"متي" ، و"كيف" ، و"أين" ، أوبعد الاسم أو الفعل النافيين نحو قولك : غير قائم الزيدان ، وليس قائم الزيدان حالة كون الصفة

(رافعة الظاهر) [٣] والمراد ما ليس بمستكن ، فيشمل الضمير المنفصل مثل قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [٤] .

ثم لا يذهب عليك أن المراد بالبعدية في قوله " بعد كلمة" الاتصال لفظا ومعنى كما صرح به المصنف في الامتحان [٥] ، فلا يرد ـ إذن ـ عليه "قائم" في نحو :" أقائم أبوه زيد " بأن الحد صادق عليه ، لأنه صفة وقعت بعد الاستفهام ، وهو ليس مبتدأ بل جزء الخبر ؛ لأن الخبر ليس مجرد "قائم" ، بل هو مع فاعله ؛ لأن هذا وإن وجد فيه الاتصال لفظا ، فإنه لم يوجد فيه معنى ؛ لأن الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو " زيد" ؛ إذ التقدير : " أزيد قائم أبوه " . قال الشارح [٦] : " وأما كونه أي التقدير في المثال : زيد أقائم أبوه ، فلا يجوز لكونه في صورة الخبر المفرد ، واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ، ولذا لم يجئ في كلامهم : زيدُ أقائمٌ أبوه كما جاء : زيدُ أقام أبوه ، كما صرح به الفاضل العصام [٧] .

---

(١) عبارته : " الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام " . الكافية بشرح الرضي ٣/ ١٩٧.

(٢) انظر : امتحان الأذكياء (المتن) ٢٤٥ .

(٣) هذا مذهب أكثر البصريين ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي نحو : قائم الزيدان . انظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٤ ، والمساعد ١ / ٢٠٨ والمقتصد ١ / ٥١٢ .

(٤) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٥) انظر : امتحان الأذكياء ٢٤٥ .

(٦) هو صاحب نتائج الأفكار .

(٧) انظر : شرحه للكافية ٢ / ٣١٩ .

ولو (١٦٧ / أ) سلم فلا ضير ؛ لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة ، أما أولاً: فلأن جعله مبتدأ لا يغني عن كونه خبرا ، والصفة إذا كانت مع مرفوعها خبراً ، يكون الإعراب الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة ، وأما فيها فلو جعلت مبتدأ يكون إعرابها من هذه الحيثية في لفظها ، ومن

حيث كونها خبرا في محله ، ولا خفاء في كون هـذا تكلفـاً ، وأمـا إذا لـم تجعـل مبتـدأ بأن حمل على التقدير الأول كما في " أزيد قائم أبوه ؟ " [١] فينتفي [٢] عنه .

<u>أما ثانياً :</u> فلأنه إذا جعلت مبتـدأ يكـون المجمـوع جملـة معنـى ، وأمـا إذا لـم تجعل بأن حمل عليه أيضا يكون مفـردا صـورة ومعنـى ، والأصـل فـي الخبـر الـإفراد والعدول عنه بلا داع تكلف [٣] لا يخفى .

<u>أما ثالثاً :</u> فلأن كون المسـند مبتـدأ خلـاف الأصـل حتـى قيـل [٤] : أنـه مبتـدأ اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء ، لم يحكـم عليـه بأنـه مبتـدأ ، ولـا خفاء في وجوده هنا ، وفي أن الحكم به تكلف ، ولـيس هـذا مثـل :" أقـائم زيـد" حتـي ينتقض به ؛ لأن كون الخبر مقـدما ، والمبتـدأ مـؤخرا (١٦٧ / ب) خلـاف [٥] الأصـل كما أن كون المسند مبتدأ كذلك .

فبالنظر إلى الأول جعلت [٦] مبتـدأ لوجـود الاضـطرار فـي الجملـة ، وبـالنظر إلى الثاني جعلت خبـراً ، وأحـدهما يغنـي عـن الـآخر، بخلـاف مـا نحـن فيـه كمـا عرفت " [٧] . أ هـ ، فتأمله فإنه دقيق .

(نحو : أقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان) فـإن الصـفة التـي هـي اسـم الفاعـل هنـا متعينة للابتداء ، وما بعدها للفاعلية ، ولا يجـوز جعلـه مبتـدأ مـؤخرا ، والصـفة خبـراً مقدما ؛ لأن المطابقة بين المبتدأ والخبر شرط ، ولم توجد هنا .

---

(١) في الأصل : زيد قائم أبوه . والتصحيح من النتائج .

(٢) في الأصل : فيستغني ، والتصحيح من النتائج ، والمنتفي هو التكلف .

(٣) في الأصل : لكلف ، وهو تحريف .

(٤) القائل هو عصام الدين الإسفراييني في شرحه للكافية ٢ / ٣١٩ .

(٥) في الأصل : خلا .

(٦) أي: الصفة ، وهي "قائم".

(٧) نتائج الأفكار ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(ولا خبر لهذا) القسـم مـن (المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) لـأن الاستفهام والنفي أولى بالفعل ، ولكونه بمعنى الفعل عمل عمله ، لكنـه اسـم مـن جهـة اللفظ فصار له شبهان ، فعومل بهما لئلا يلـزم التـرجيح بلـا مـرجح ، فـالوقوع مبتـدأ

بالنظر إلى جانب اللفظ ، وعدم الحاجة إلى الخبر بالنظر إلى جانب المعنى على أنه قد وجد ما يقوم مقامه ، وهو الفاعل الظاهر ، ولهذا قيد بقوله " رافعة لظاهر" وقد علمت فيما مضى شرط كون الصفة رافعة له ، وأن المراد بالظاهر مايعم المنفصل (١٦٨ / أ) أيضا كما في قوله تعالى : ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ﴾ (١) (بل فاعله سد مسد الخبر) فتقول : في إعراب (٢) " أقائم الزيدان ؟ : إن الهمزة للاستفهام ، و " قائم " مبتدأ " ، والزيدان" فاعل بقائم سَادٌّ مَسَدّ الخبر ، فتكون الجملة حينئذ من قبيل الفعلية (٣).

(ولا يجوز تعدد المبتدأ) وجعل (٤) الخبر واحدا ، فلا يقال : زيد عمرو بكر شاعر ، لأنه لابد لكل مسند إليه من مسند حتى يتم معه كلاما ، وأما تعدده مع تعدد الخبر فإنه جائز كما في : زيد أبوه قائم ، إذ جزء الجملة الصغرى خبر المبتدأ الثاني وهي بتمامها خبر الأول ، وهذا إذا لم يكن مع حرف العطف ، أما إذا كان معه فإن التعدد (٥) حينئذ جائز وإن لم يتعدد الخبر ، نحو : زيد وبكر فاضلان (٦) .

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة مريم .

(٢) في الأصل : إعرابه ، وهو تحريف .

(٣) هذا إذا كان الوصف مفردا ، والاسم مثنى أو جمعا ، أماإذا تطابق الوصف والاسم في التثنية أو الجمع نحو : أقائمان الزيدان ، وأقائون الزيدون؟ تعين أن يكون الوصف خبرا مقدما ، والاسم مبتدأ مؤخرا ؛ لأن المطابقة في الوصف تشعر بتحمله الضمير ، وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ ، وأما إذا كانت المطابقة في الإفراد نحو : أقائم زيد ؟ جاز أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل ، وجاز أن يكون خبرا مقدما متحملا للضمير.انظر: ابن الناظم على الألفية ١٠٧.

(٤) في الأصل : بجعل ، وهو تحريف .

(٥) في الأصل : العداد ، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : فاضل . قال في الارتشاف ٣ / ١١٣٦ :" وإذا تعدد المبتدأ في اللفظ أو في المعنى فخبره مطابقه في اللفظ أو في المعنى نحو : الزيدان قائمان ، و الزيدان قائم وقاعد وزيد وعمرو شاعران ، وزيد وعمرو شاعر وكاتب ".

(والأصل) في المبتدأ (تقديمه) على الخبر لفظا ، وذلك لأن الخبر محكوم به على المبتدأ ، والمبتدأ موصوف به ، والحكم على الشيء فرع تصوره والموصوف مقدم على الوصف وجودا ، فيقدم عليه ذكرا .

فإن قلت : إذا كان كذلك فلم [١] وجب تقديم الفعل على الفاعل مع أن الفعل محكوم به عليه ، وهو صفة له ؟ (١٦٨ / ب) . قلت : ذلك لأن الفعل عامل في الفاعل ، ومرتبة العامل مقدمة على المعمول كما تقدم بيانه في الباب الأول [٢] إن كان على ذكر منك ، وقدمنا هناك أيضا أن القول [٣] بأن المبتدأ والخبر متعاملان [٤] ليس بشيء ، وعلى فرض صحته فالتقديم للمبتدأ أيضا ؛ لأنه له جهتان موجبتان للتقديم : إحداهما : كونه محكوماً عليه ، والثانية : كونه عاملاً ، وليس كذلك الخبر، فإنه له جهة واحدة وهي كونه عاملاً . وإنما قال :" والأصل " ليشير إلى جواز تأخيره ، وإلى أنه وإن تأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة ، ولهذا الأصل جاز تركيب : " في داره زيد " بعود الضمير إلى متقدم رتبة وإن كان متأخراً لفظا ، وامتنع : صاحبها في الدار؛ لأن الضمير في صاحبها يعود إلى "الدار" وهو متأخر لفظا ورتبة . واعلم أن هذا الجواز في المثال الأول ، والامتناع في الثاني مجمع عليهما [٥] وهناك صورتان أخريان وقع فيهما الخلاف ، وهما قولك :" في داره فتى زيد" ، وقولك :" في دارها عبد هند " فالكوفيون[٦] يمنعونهما نظراً منهم إلى أن الضمير لم يعد فيهما إلى نفس المبتدأ وإنما يعود (١٦٩ / أ) إلى ما أضيف إليه . والبصريون يجيزونهما [٧] ووجه ذلك هو :أن المبتدأ مستحق للتقديم كما هو مسلم عند الخصومة ، فما هو من متلعقاته كذلك ، ويشهد لهم بذلك الجواز السماع ، فإنه قد ورد عن العرب قولُهم : " فِي أَكْفَانِهِ دَرْجُ الْمَيْتِ "[٨].

---

(١) في الأصل : فلما .

(٢) انظر : النص المحقق ١٤٩ .

(٣) هو قول الكوفيين . انظر : الهمع ١ / ٣٦٤ . والنص المحقق٣٨٠ .

(٤) في الأصل : متعاملين .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٠٠ ، والأشموني ١ / ٢١٣ .

(٦) انظر : المغني٤٢٥ .

(٧) انظر :الهمع ٣٨٩/١ ، ورجح ابن مالك رأي الكوفيين معللا بأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد . انظر : شرح التسهيل٣٠٠/١.

(٨) انظر هذا القول في المغني ٤٢٥ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ٩٢ .

ثم لايذهب عليك أن هذا الذي ذكرناه من جواز تأخير المبتدأ عن الخبر مقيد بما إذا لم يكن المبتدأ مما له صدر الكلام ، أما إذا كان منه فإنه – حينئذ– يجب تقديمه كما في : من أبوك ؟ وذلك لأن الأشياء التي تستحق الصدر تدل على نوع من

أنواع الكلام خاص ، فتصدر ؛ لأن يعلم السامع من أول وهلة أن هذا النوع من أي أنواع الكلام .

(وشرطه) أي : شرط صحة وقوعه مبتدأ (أن يكون [1] معرفة) لأنه محكوم عليه والمطلوب الأهم الكثير الواقع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة والمعرفة كذلك بخلاف النكرة المحضة ، وأما المخصوصة فكذلك ولهذا قال :(أو نكرة مخصصة) والتخصيص يكون بأمر منها التوصيف ،فإن النكرة إذا وصفت تتخصص اختصاصا نسبيا (١٦٩ / ب) (نحوقوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [2]) فإن العبد شامل للمؤمن والكافر ، وحيث وصف بالمؤمن تخصص بهذه الصفة فصح وقوعه مبتدأ ، والخبر هو لفظة "خير" هنا .

ومنها : النفي ، وما بمعناه من الاستفهام ، والشرط ، وغيرهما ، فإن النكرة إذا وقعت في حيزها تتخصص نحو : ما أحد خير منك [3] ،

ومنها : تقديم الخبر نحو : في الدار رجل [4] ، وهناك مخصصات كثيرة [5] تطلب من المطولات [6] .

---

(١) في الأصل : يكن .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) هذا مثال النفي أما الاستفهام فنحو قوله تعالى: ﴿ أَءِلَـهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾ النمل / ٦١ ، والشرط نحو : من صمت نجا .

(٤) في ترشيح العلل ٨٢ :" قالوا : لأن الظرف يصلح أن يكون صفة له ، وبالتقديم يخرج عن صلاحية الوصف ، فتعين كونه خبراً له ".

(٥) كأن تكون النكرة دعاء ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَلاَمٌ عَلَيكُمْ ﴾ الأنعام / ٥٤ ، أو تقع بعد " إذا" الفجائية، نحو : خرجت فإذا أسد بالباب، أو بعد "لولا" نحوقول الشاعر:

لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ... لَمّا استَقَلّتْ مَطَايَاهُنّ للظّعْنِ (البسيط)

أو تكون مضافة نحو : عَمَلُ برٍّ يزينُ . انظر : الأشموني ٢٠٤/١ ــ٢٠٧.

(٦) انظر منها الرضي على الكافية ١ / ٢٠٢ ــ ٢٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٢ ــ ٢٩٦ ، والهمع ١ / ٣٨١ ــ ٣٨٤ ، والارتشاف ٣ / ١٠٩٩ ــ ١١٠٣ .

ثم اعلم أن ما ذهب إليه المصنف ــ رحمه الله ــ في هذه الرسالة من كون المبتدأ إذا كان نكرة لابد وأن تكون تلك النكرة مخصوصة هو مذهب الجمهور ، والمحققون كالبيضاوي [1] لم يشترطوا في وقوع النكرة مبتدأ التخصيص بالأشياء

المذكورة ، وإنما اشترطوا مجرد حصول الفائدة ، وهــي قــد توجــد بــدونها كمــا فــي : كوكب انقض الساعة[٢] .

(ويجـوز) أي لــا يمتنــع (حذفه) فــيعم الواجــب أيضــا (عند قيام قرينة) قيــد لهما معينــة لــه ، لفظية كانــت تلــك القرينــة (نحـو : زيد " في جـواب) مــن قــال: (من القائم ؟ أي القائم زيد) فــإن القرينــة هنــا الســؤال ، ولــا شــك أنهــا لفظيــة (١٧٠ / أ) أو حالية ، نحو قول المستهل : الهلــال واللــه . أي : هــذا الهلــال واللــه ، فإن القرينة هنا حالية .

إذا عرفت هذا [٣] فالواجب ــ إذن ــ في مواضع :

منها : أن يكون المرفوع الموجود في اللفظ نعتا فــي الأصــل ، ثــم قطــع عــن منعوتــه بمخالفة الــإعراب لزيــادة مــدح ،أو ذم ، أو تــرحم نحــو : الحمــد للــهِ الحميــدُ [٤] بالرفع وذلك لما في حذفه من زيادة الفائــدة ، وســمي هــذا المرفــوع , المرفــوع علــى المدح , أو الذم ، أو الترحم [٥] .

وإنما وجب حذفه إذ لو ذكر المبتدأ لم يظهر فضــل هــذه الأشــياء [٦] ، والتقــدير فــي المثال : الحمد لله هو الحميد .

---

(١) قال البيضاوي :" ويكون المبتدأ نكرة لو يفيد " ، وقال البر كوي معلقا عليه : "وهذا مذهب المحققين من النحاة ، اختاره المصنف ، والجمهور شرطوا التخصيص" ، وفي الرضي على الكافية ٣ / ٢٠٣ :" قــال ابن الدهان ــ وما أحسن ما قال ــ: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت " .

(٢) ونحو قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ القيامة / ٢٢ .

(٣) أي : إذا عرفت جواز حذف المبتدأ .

(٤) هذا مثال المرفوع على المدح ، ومثال المرفوع على الذم قولك : أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ .

(٥) نحو: مررت بزيدٍ المسكينُ . برفع "المسكين".

(٦) قال السيوطي أما غير هذه الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو : مررت بزيد الخيــاط ، أي هو الخياط " . الهمع ١ / ٣٩١ .

ومنها : كل مخبر عنــه بصــفة ، ذكــر بعــده منصــوب علــى الاشــتغال نحو : زيد الخبز آكله ، والتقدير : زيد آكل الخبــز هــو آكلــه ، وإنمــا وجــب الحذف هنا إذ لابد من تقدير ناصب للخبز [١] هو خبــر عــن زيــد ،ولــا يجــوز

أن يكون المذكور مؤكداً للمحذوف ؛ لأن المؤكد لا يجوز حذفه للتضاد بين الحذف والتأكيد ، ولا يجوز أن يكون هذا المذكور خبراً ثانيا ؛ لأن الخبر لا يجوز تكراره ، وإنما الجائز تعدده ، فتعينت الخبرية (١٧٠ / ب) للمذكور ؛ إذ لم يمكن جعله مؤكداً ولا خبرا .

ومنها : كل مصدر بدل عن الفعل ، فلا يجوز إظهار ذلك الفعل لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل منه ، ثم رفع ذلك المصدر على الخبرية فحمل على النصب في وجوب الحذف نحو : سمع ، والتقدير : أمري سمع [٢] .

***

---

(١) في الأصل : للخبر .

(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف / ١٨ ، وقول الشاعر : (الطويل)

فَقَالَتْ :حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا   أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟

انظر : الكتاب ١/ ٣٢١،٣٢٠.

ومن مواضع وجوب حذف المبتدأ ــ أيضاــ أن يكون المبتدأ صريحا في القسم نحو قول ليلى الأخيلية :

تُسَاوِرُ سَوَّاراً إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلاَ   وَفِي ذِمَّتِي لِئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلاَ (الطويل)

أي : وفي ذمتي يمين . انظر : ابن الناظم على الألفية ١٢١.

[الرّابِعُ : خبر المبتدأ]

(والرابع) من المرفوعات التسعة (خبر المبتدأ ، وهو) أي خبره هو الاسم (المجرد عن العوامل اللفظية) خرج بهذا القيد خبر "إن" وأخواتها ، وبقي المبتدأ بقسميه داخلاً

فأخرج القسم الأول بقوله (المسند به) لأن المبتدأ ليس مسندا به ، والثاني بقوله (غير الفعل ومعناه) وأما خروج الفعل به أيضا بعد أن دخل بقوله " المسند " غير خاف ، ثم هو (نحو " قائم" في) تركيب (زيد قائم) فإن قائما توفرت فيه جميع تلك الشروط (ويجوز تعدده) أي: الخبر بغير عاطف وبغيرتعدد المبتدأ بقرينة المثال [١] ولأن المتعدد بالعاطف ليس خبراً بل تابعا [٢] فيكون اثنين فصاعدا ، وذلك لأنه يجوز اجتماع الأعراض الغير المتناقضة [٣] في محل واحد تحقيقا كما في : زيد عالم [٤] عاقل أو تأويلا كما في مثال المصنف . واعلم أن التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعا (نحو : زيد قائم) أي: بالفعل (قاعد) أي: (١٧١ / أ) بالقوة ، وإنما اختار المصنف هذا المثال هنا دون ما مثل به في الامتحان [٥] من قوله :" زيد قائم ضاحك " ؛ ليشير [٦] إلى ما ذكرناه بقولنا " أو تأويلا" ، فهو ــ إذن ــ أولى ؛ لأنه يزيدنا فائدة لم تحصل بما مثل به هناك وإما بحسب اللفظ فقط نحو :" السَّكَنْجَبِينُ [٧] حلْوٌ حامضٌ "، فإنهما في الحقيقة شيء واحد ، أي : مز[٨] ، والمعنى: أن في جميع أجزائه حلاوة ، وفيها كلها أيضا حموضة ؛ لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه ، وانكسرت سَوْرَةُ [٩] أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ، وهي : المَزَازة .

(١) أي مثال المصنف ، وهو: زيد قائم قاعد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ البروج/١٤ــ١٦ . انظر: الأشموني١/٢٢١ .

(٢) في الأصل : تابع .

(٣) لو قال :غير المتناقضة لكن صوابا .

(٤) في الأصل : علم .

(٥) انظر : امتحان الأذكياء ٢٥٤ .

(٦) في الأصل : ليشر .

(٧) في الأصل : السكنجيل ، وقد حقق هذا المثال في ص ٢٦٧ .

(٨) انظر :ابن الناظم على الألفية١٢٦ .

(٩)أي : شدة وحدة . انظر : اللسان (سَوَر) ٢١٤٦ .

(و) اعلم أن الخبر قد (يكون جملة اسمية ،أو) جملة (فعلية) وإنما لم يذكر الظرفية ؛ لما علمته من أنها عنده من قبيل الفعلية [١] ، فهي داخلة فيها . واعلم أن المسوغ لوقوع الجملة خبرا هو تضمنها الحكم الذي هو المطلوب من الخبر كما أن المفرد متضمن لذلك ، فلذا صح وقوعها خبرا مثله .

والحاصل : أن يفهم من إطلاق المصنف الجملة أنه لا فرق بين أن تكون الجملة إخبارية أو إنشائية في صحة الوقوع خبرا حتى يصح نحو :" زيد اضربه " على أن جملة "اضربه" هي نفس الخبر من غير تقدير القول ، وهذا هو مذهب أكثر [2] البصريين ، واختاره ابن مالك [3] . (١٧١ / ب) وقال الكوفيون [4] : لا يصح أن يكون الخبر جملة طلبية ؛ لأن الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب ، وهو وهم منشؤه اشتراك [5] لفظ الخبر [6] ، ومما يشهد للبصريين بوقوع الطلبية خبرا قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ ﴾ [7] .

ثم بعد أن علمت هذا ينبغي أن تعلم أن الجملة الندائية نحو : زيد يا أخاه والمصدرة بـ "حتى" ، أو "بل" ، أو " لكن" لا يجوز الإخبار بها [8] (و) أن الجملة إذا وقعت خبرا فإنه (لابدَّ) لها (من عائد) يعود (إلى المبتدأ) يربطها به ، وذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة لا تصلح لأن تكون جزاء للكلام إلا بشيء يربطها .

---

(١) انظر : النص المحقق ٣٩٠ .

(٢) في الأصل : أكبر ، وهوتحريف .

(٣) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٤) انظر : التسهيل ٤٨ ، والارتشاف ٣ / ١١١٥ ، وقد وافق ابن السراج وابو البركات الأنباري – وهما بصريان – الكوفيين في منع وقوع الجملة الطلبية خبرا. انظر : الأصول ١ / ٧٢ ، والهمع ١/ ٣٦٨ .

(٥) في الأصل : اشترك ، وهوتحريف .

(٦) قال الرضي :" وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب ... بل الخبر عندهم ... هو المجرد المسند ... " شرح الكافية ٢٠٨/١ .

(٧) من الآية ٦٠ من سورة ص .قال الزمخشري في تفسيرها :"يريدون الدعاء الذي دعوتم به علينا أنتم أحق به". الكشاف ٣ /٣٧٩، وذكر الجمل أن الجملة المنفية تحتمل أن تكون مستأنفة سيقت للدعاء عليهم بضيق المكان ، وأن تكون حالية على إضمار القول ،أي مقولا لهم : لا مرحبا بكم " . انظر : الجمل على الجلالين ٥٨١/٣، ٥٨٢.

(٨) ذكر السيوطي الإجماع في ذلك . انظر : الهمع ١ / ٣٦٨ .

والرابط إما أن يكون ضميرا ، كما في نحو : زيد [أبوه] [1] قائم ، أو غيره كاللام أي: الجنسية في: نعم الرجل زيد ، ووضع المظهر موضع المضمر في نحو قول تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَاالْحَاقَّةُ ﴾ [2] ، وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ ، نحو قوله تعالى :

﴿هُوَ اللَّهُ أَحَـدٌ﴾ (٣). كذا فـي الجـامي (٤) ، وزاد المصـنف فـي الامتحـان (٥) رابطـين آخرين(٦) : أحدهما : الإشـارة ، نحـو قولـه تعـالى: ﴿ وَالَّـذِينَ كَفَـرُوا وَكَـذَّبُوا بِآيَاتِنَـا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾(٧) .

والثاني : العموم المشتمل عليه المبتدأ نحـو قولـه تعـالى : ﴿ إِنَّـهُ مَـنْ يَتَّـقِ وَيَصْـبِرْ فَـإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْـرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٨) فـإن قلـت : يـرد علـى (١٧٢/ أ) هـذه القاعـدة قوله ﷺ :" أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللَّـهُ " (٩) إذ الخبـر هـو هـذه الجملة (١٠)، ولا عائد فيها . قلنا : قد أجيـب عنـه (١١) بـأن الخبـر فيـه لـيس هـو الجملة حقيقة ؛ لأن المراد منها لفظها ، أي : أفضـل (١٢) مـا قلـت أنـا والنبيـون هـذا القول (١٣) .

---

(١) إضافة يسقيم بها السياق .

(٢) الآيتان ١ / ٢ من سورة الحاقة .

(٣) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٢٨٣ .

(٥) انظر : امتحان الأذكياء ص ٢٥٢ ،

(٦) انظرهذين الرابطين في الأشموني على الألفية ١ /١٩٦

(٧) من الآية ٣٩ من سورة البقرة ،

(٨) من الآية ٩٠ من سورة يوسف . وكـون الـرابط فـي الآيـة العمـوم هـو رأي الجمهـور، وذهـب الأخفش إلى أن الرابط هو تكرار المبتدأ بمعناه . انظر : الهمع ٣٧٤/١ .

(٩) أخرجه الإمام مالك بلفظ :" أفضلُ الدُّعَاءِ يوم عرفة ، وأفضـلُ مـا قلتـه أنـا والنبيـون مـن قبلـي لا اله إلا الله " الموطأ ٢١٤ ، ٢١٥ ، كتاب القرآن ، بـاب مـا جـاء فـي الـدعاء ، وكتـاب الحـج ٢٤٢ ، ٤٢٥ ، باب جامع الحج . ط دار الكتاب المصري ــ القاهرة .

(١٠) أي : جملة : لا اله إلا الله " .

(١١) انظر : الامتحان ٢٥٢ .

(١٢) في الأصل : فضل ، وهوتحريف .

(١٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١١ .

ثم اعلم أن هذا الاحتيـاج إلـى العائـد مقيـد (بأن لم تكن) الجملـة (خبراً عن ضمير الشأن) أما إذا كانت خبرا عنه فإنها ــ حينئـذ ــ لـا تحتـاج إلـى شـيء يربطها به لأنها في الحقيقة عبارة عن نفس المبتدأ ، فتكـون ــ حينئـذ ــ مـن قبيـل

المفرد نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ﴾ (١) وهذا هو معنى قول الفاضل الجامي : " وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ " (٢) (نحو : زيد أبوه قائم) مثال لما كان الخبر فيه جملة اسمية ، فإن "زيد" فيه مبتدأ ، و"أبوه" مبتدأ ثان ، و"قائم" خبر عن المبتدأ الثاني الذي هو "أبوه" والجملة من "أبوه" وخبره خبر عن المبتدأ الأول الذي هو "زيد" (و) زيد (قام أبوه) مثال لما كان الخبر فيه جملة فعلية ، فإن "زيد" فيه مبتدأ ، و"قام" فعل ماض (٣) و"أبوه" فاعل له ، والجملة خبر للمبتدأ الذي هو "زيد" والعائد فيهما هو الضمير (ويجوز حذفه) أي : العائد لو كان ضميرا (١٧٢/ ب) (لفظا) أي لا معنى والمراد أنه لا يحذف نسياً ، ولذا قال (لقرينة) إذ الحذف بدونها لا يكون إلا نسيا .

ثم إن حذفَ هذا الضمير قياسي (٤) فيما إذا كان مجرورا بمن ، والجملة اسمية ، والمبتدأ الواقع فيها جزء مما قبله . (نحو : البُرُّ الكُرُّ(٥) بِسِتِّينَ) والسمن مَنَوانِ(٦) بدرهم (أي : منه) بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وسماعي في غير هذا الموضع (٧) نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ (٨) أي: ذلك منه .

---

(١) الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) الفوائد الضيائية ١ / ٢٨٣ .

(٣) في الأصل : ماضي .

(٤) في الأصل : قياسيا .

(٥) الكُرُّ ــ بضم الكاف- مكيال لأهل العراق . انظر : اللسان (كرر) ٣٨٥٢ .

(٦) منوان تثنية " مَنَا " كعصا ، وهو مكيال ، وتقلب ألفه ياء أيضا في التثنية . كذا في الصبان على الأشموني ١٩٥/١ .

(٧) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٢٠٩ .

(٨) من الآية ٤٣ من سورة الشورى .

(وأصله) أي : الخبر (أن يكون نكرة) ليفيد ، وذلك لأن الإخبار بما يعرف لا فائدة فيه ، والخبر هو العمدة للإفادة . قال [ولد] (١) ابن مالك في شرح الألفية : " والأصل في الخبر أن يكون نكرة لتحصل الفائدة"(٢) (وقد يكون معرفة)

ولا يفوت الغرض منه الذي هو الإفادة ؛ لجواز أن يكون المخاطب يجهل النسبة وذلك إما تحقيقا كما في قولك :" زيد المنطلق" لمن لا يعرف النسبة بينهما ، أو تنزيلاً لجريه على خلاف موجب العلم (نحو : اللهُ إِلهُنَا) تنزيلاً للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لعدم جريه على موجب علمه ، ويجوز أن يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الإفادة (ويجوز) أي لا يمتنع (حذفه) فيعم (١٧٣/أ) الواجب (عند) قيام (قرينة) قيد لهما ، معينة له (نحو : "زيد" لمن قال : أزيد قائم أم عمرو؟) والقرينة المجوزة لحذفه هنا هوالسؤال .

وإذا تقرر هذا فنقول : إن الواجب إنما يكون في موضع التزم فيه في محل الخبر غيره ، وذلك الالتزام في مواضع خمسة : الأول منها : أن يكون المبتدأ مصدراً حقيقة ، أو في تأويله بشرط أن يكون ذلك المصدر مضافا إما إلى الفاعل ، أو إلى المفعول ، أو إليهما معاً ، وأن يكون بعده حال لا يجوز أن تكون تلك الحال من المبتدأ مثل : " سفري راكباً " ، " وأن ضربت زيداً قائما " [٣] ، و " ضربي عمرا [٤] ـ إذا كان عمرو مفعولاً[٥]ـ [قائماً] [٦] ، و" ضربي زيداً قائمين " [٧] .

---

(١) إضافة يتضح بها الاسم ، وقد عبر الشارح بهذه الإضافة في صـ ٦٠٥ .

(٢) ابن الناظم على الألفية ١١٣ ، بتصرف يسير . وقال السيوطي : " وتنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجح تنكير الخبر على تعريفه".الهمع١/ ٣٨٠.

(٣) في الارتشاف ٣ / ١٠٩٤ :" ولو جئت بدل المصدر بأن والفعل ، فقلت : أن ضربت زيدا قائما ، وأن تضرب زيدا قائما ، منع ذلك الجمهور ، وأجازه بعض الكوفيين " .

(٤) في الأصل : وضرب عمروا .

(٥) في الأصل : مفعول .

(٦) إضافة يتطلبها السياق .

(٧) قال الرضي :" ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل ، نحو : ضربي زيداً ، أو إلى المفعول نحو : ضربي زيد ، أو إليهما نحو : تضاربنا ، وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو : ضربي زيدا قائمين ، أو تضاربنا قائمين ، أو من أحدهما نحو : " ضربي هنداً قائما أو قائمة ". شرح الكافية ٣ / ٢٤٧ .

والملتزم هنا في محل الخبر هو هذه الحال ؛ لأن التقدير عند البصريين في نحو : ضربي زيداً [قائماً] [١] : ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائما [٢]، فحذف "حاصل" كما يحذف متعلقات الظروف نحو : زيد عندك . فبقي "إذا كان قائما " ثم حذف إذا " مع شرطه العامل في الحال ، وأقيم الحال مقام الظرف ؛ لأن في الحال معنى الظرفية

فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائماً مقام الخبر . كذا نقله الجامي عنهم ، ثم نقل أقوالاً أخر في التأويل [٣] لا حاجة لنا بذكرها ؛ لأن الغرض قد حصل بما ذكر، وهي لا فائدة (١٧٣ / ب) في ذكرها إلا مجرد معرفة الخلاف في التأويل .

والثاني : أن يكون المبتدأ واقعاً بعد " لولا" الامتناعية ، فإن حذف خبر هذا المبتدأ واجب ؛ لأن "لولا" موضوعة للدلالة على امتناع الشيء لوجود غيره والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمتك لم يشك في أن وجود "زيد" هو المانع من الإكرام ، فصح الحذف لتعين المحذوف والملتزم هنا في محل الخبر هو جواب "لولا" [٤] . ثم إن حذف خبر هذا المبتدأ إنما يكون واجبا لو كان ذلك الخبر كونا عاما[٥] أما إذا كان خاصاً ففيه تفصيل ؛ لأن ذلك إما أن تقوم على خصوصيته قرينة أو لا ، فمتى قامت عليه القرينة فكلا الأمرين[٦] جائز ، فمثال جواز الحذف قولهم : لولا أنصار زيد ما سلم أي: لولا أنصار زيد حموه ، فدلالة المبتدأ على النصرة تدل على أن المحذوف شيء يدل على الحماية ، ومثال جواز الذكر قول أبي العَلاء المَعَرِّي [٧] يصف سيفاً :

---

(١) إضافة يحتاج إليها الكلام .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٢٤٨ .

(٣) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٢٩٦ ـ ٢٩٨ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٦ .

(٥) في الارتشاف ٣ / ١٠٨٩ : " من ذهب إلى أن المرفوع بعد "لولا" و"لوما" للامتناع مبتدأ اختلفوا ، فقال ابن الطراوة : الخبر هو الجواب ، وقال الجمهور : الخبر محذوف وجوباً ، ولا يكون إلا كونا مطلقا ، فإذا قلت : لولا زيد لكان كذا ، فالتقدير : لولا زيد موجود " .

(٦) في الأصل : الأمران .

(٧) هو أحمد بن سليمان أبو العلاء المعري شاعر فليسوف ، كان حاذقا في النحو ، جيد الشعر ،من مؤلفاته : شرح شعر المتنبي ، سقط الزند ، وغيرهما . توفي سنة ٤٤٩ هـ . انظر البغية ١/٣١٥ – ٣١٧ ، والأعلام ١/١٥٧

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ [١]

فإن " يمسك" خبر"الغمد" وهو خاص ، والمبتدأ هو القرينة (١٧٤ / أ) الدالة على الخصوص ، إذ من شأن غمد السيف إمساكه . والمعنى : أن هذا السيف يفزع منه السيوف فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه . وأما إذا لم

تقم [1] على خصوصيته قرينةٌ فيجب ــ حينئذ ــ ذكره كما في قولهم : لولا زيد سالمنا ما سلم ، ومنه قوله ــ ﷺ ــ خطاباً لعائشة [3](رضي الله عنها وعن أبيها): " لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ " [4] ؛ إذ لا قرينة على الخصوص ؛ لأنه لو قيل في المثال : لولا زيد ما سلم ، لتوهم أن الخبر عام وهو موجود كما هو المتبادر ، وكذلك الحديث لو قيل فيه : لولا قومُك بكفر ، لتوهم أن "الباء" فيه بمعنى "على" فيفسد المعنى ، ولا قرينه على الخصوص .

والثالث : أن يكون المبتدأ معطوفا عليه بواو المعية نحو قولهم : كل رجل وضيعته " أي مقترنان ، والملتزم هنا في محله هو الواو القائمة مع الدلالة على المقارنة [5] .

والرابع : أن يكون المبتدأ اسما صريحا في القسم بحيث لا يستعمل إلا فيه ، ويفهم منه معنى القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو : "لَعَمْرُكَ لأفعلن" [6] . مراداً به الحياة . أي : وحياتك ، وايْمُن الله لأفعلن ، أي : وبركة الله ، فإن هذين اللفظين كل واحد منهما مبتدأ ، حذف خبره (١٧٤ / ب) أي: لَعَمْرُكَ قسمي ، وايمن الله يميني ، والملتزم في محله هو جواب القسم .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو في سقط الزند ٥٤ ، والمساعد ١ / ٢٠٩ ، وشفاء العليل ١ / ٢٧٥ والمغني ٢٧٢ ، ٥٠٩ ، والتصريح ١ / ١٧٩ ، والعضب : السيف القاطع . والشاهد : ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" ، وهو قوله " يمسكه " ، وهو خاص .

(٢) في الأصل : لم تقوم .

(٣) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق ، كانت أحب نساء النبي إليه ، توفيت ــ رضي الله عنها ــ سنة ٥٨ هـ . انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١٧١/٤-١٧٣ ، والأعلام ٤ / ٥ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١ / ٢٧٦ بأكثر من رواية في كتاب الحج ، باب فضل مكة وبنائها ، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه بشرح النووي ٥ / ٩٠ ، كتاب الحج ، باب نقض الكعبة وبنائها .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٧٧ .

(٦) ومنه قول الله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِم يَعْمَهُونَ ﴾ الحجر / ٧٢ .

والخامس : أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر مذكور، إما صريحا نحو : أكثر شربي السويق ملتوتا . فإن "أكثر" اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى المصدر الصريح المضاف إلى الفاعل ووقع بعده حال ، أو مؤولا نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما ". فإن "أخطب" اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى المصدر المؤول المضاف إلى الفاعل ، والملتزم فيه هو

الحال كما مر[1] (**وإن كان المبتدأ**) واقعا (**بعد" أَمَّا "**) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم أو أحد أخواتها (**وجب دخول الفاء في خبره**) أي هذا المبتدأ الواقع بعد "أما" أو أحد أخواتها . (نحو : أما زيد فمنطلق) وسبب دخول الفاء على خبر هذا المبتدأ هو أن المبتدأ متضمن لمعنى الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء ، وسبب الوجوب هو قصد دلالة الكلام على هذا اللزوم ، ولا تفارق الفاء هذا الخبر[2] (**إلا لضرورة الشعر**) فإنها قد لا تدخل عليه(كما في قوله :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ) .... [3]

(١٧٥ / أ) لما في دخولها من الخلل بالوزن (أو إضمار القول) لأن الفاء حينئذ مضمرة معه (كقوله تعالى :﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [4] أي فيقال لهم : أكفرتم) هذا موضع وجوب الفاء [5] ، وأما موضع جواز دخولها فقد ذكره بقوله(وإن كان) أي المبتدأ (اسما موصولا بفعل) أي بجملة جزؤها فعل (أو) كان موصولا بـ (ظرف) أي جملة جزؤها ظرف ، وإنما قال هنا : أو ظرف ــ مع أن الجملة الظرفية عنده من قبيل الفعلية في غير هذا الموضع ، وأما فيه فإنها فعلية اتفاقا ــ ليشير بذلك إلى أنه لا فرق بين أن تكون الجملة فعلية صريحة أو مؤولة .

---

(١) أي : في الموضع الأول من هذه المواضع صـ ٤٤٦ .

(٢) في الكتاب ٤ / ٢٣٥ :" وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا ؟" ، وانظر : المفصل ٣٢٣ .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه :

.... وَلَكِنّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

وهو منسوب للحارث بن خالد المخزومي في الدرر ٢ /٨٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ /٦٩ وسر الصناعة ١ /٢٣٧ ، والمقتصد ١ / ٣٦٦ ، والمساعد ١ / ٢٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢٨ . والشاهد حذف الفاء من جواب (أما) ، وهو قوله "لاقتال" للضرورة .

(٤) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

(٥) أي : وجوب دخولها على خبرا المبتدأ .

وإنما اشترطوا فيه أن تكون الصلة فعلية أو ظرفية مؤولة بالفعلية ليتحقق بذلك مشابهة الشرط ، فإن الشرط لا يكون إلا فعلاً [1](أو) كان المبتدأ (موصوفاً به) أي بالاسم الموصول بإحدى هاتين [2] الجملتين الفعلية أو الظرفية (أو) كان المبتدأ (نكرة موصوفة

بأحدهما) أي: الفعلية أو الظرفية (أو) كان المبتدأ (مضافا إليها) الظاهر رجوع الضمير إلى الأخير ، وهو النكرة الموصوفة بأحدهما ، لكن قال الشارح (٣) : " أي إلى الموصول بهما ، والموصوف به ، والنكرة الموصوفة (١٧٥ / ب) بأحد هما ، ومن قصرها على الثالث فقد قصر ، والحق في مثله الرجوع إلى السماع "(٤) (أو) كان المبتدأ (لفظ كل) حالة كونه (مضافا إلى نكرة موصوفة) تلك النكرة (بمفرد) لا بجملة (أوغير موصوفة أصلاً ، جاز دخول الفاء) هو جواب الشرط (٥) في قوله " وإن كان اسما موصولا بفعل " (٦) (في خبره) أي : المبتدأ الذي هو أحد الأشياء الستة، وهي من عند قوله :" وإن كان اسما موصولا " إلى قوله : " أو غير موصوفة "، ثم إن جواز دخولها نظراً إلى مجرد كون المبتدأ في كل منها مبهماً كأداة الشرط ، وإلى كون كل من الصلة والصفة فعلية أو ظرفية كالشرط فصار كالجزاء الذي تدخل عليه الفاء ، والوصف في كل المضاف وإن كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى ، وجواز الترك لعدم كونه جزاء في الحقيقة ، فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ . ولما فرغ من بيان دخول الفاء على خبر المبتدأ المجرد عن النواسخ أخذ ــ الآن ــ يتكلم في بيان دخولها على خبر المبتدأ المقترن بها فقال (وكذا) أي مثل ما مر في جواز دخول الفاء (إذا دخل عليه) أي: على المبتدأ (إنَّ (١٧٦/ أ) وأنَّ ، ولكنَّ) وفصل هذا عما قبله مع أن الحكم فيهما واحد ؛ ليشير بذلك الفصل إلى الخلاف ، فإن بعض النحاة (٧) منع دخول الفاء على خبر المبتدأ الواقع بعد هذه الأشياء ، ولكن الصحيح والذي عليه الجمهور الجواز معها (٨) .

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٢٣٩ .

(٢) في الأصل : بأحد هذين .

(٣) يعني صاحب نتائج الأفكار.

(٤) نتائج الأفكار ٢١٩ .

(٥) في الأصل : هو اسم كان ، وهو غير مستقيم ؛ لأن الضمير "هو" راجع إلى قول المصنف "جاز دخول الفاء".

(٦) في الأصل بعده :" وخبرها قوله " يعني قول المصنف " في خبره" ، وهو غير صواب ,والصحيح ما أثبت.

(٧) هو الأخفش : انظر : معاني القرآن ١ / ١٣٢ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ١٠١ .

(٨) انظر : رأي الجمهور في الارتشاف ٣ / ١١٤٤ ، والهمع ١ / ٤٠٧ .

(بخلاف سائر) أي باقي (نواسخ المبتدأ ، حرفا كان) ذلك الناسخ مثل "كأن" ، و"ليت" ، و"لعل" ، و"ما" ، و"لا" الحجازيتين (أو فعلاً) مثل باب "كان" "وكاد" ، و"ظن" ، فإن دخول الفاء على خبر المبتدأ الواقع بعدها ممتنع والسبب في ذلك

المنع هو : أن نواسخ الابتداء إذا دخلت على المبتدأ يزيل دخولها اعتبار صدارة معنى الشرط الذي تضمنه المبتدأ فيضعف ــ إذن ــ معنى الشرط ؛ لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة ، فلم يصح حينئذ دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه [1]، وكان القياس عدم دخول الفاء على خبر " إنّ " و "أنّ" ، و"لكنّ " أيضا لكن لما كانت "إن" المكسورة لا تؤثر في المعنى شيئا كما علمته فيما مضى في بحث " وجوب كسر الهمزة وفتحها "، فلذا كانت بسبب هذا كالعدم [2] ، وأما "أن" المفتوحة ، و"لكن" فإنهما حملتا عليها بواسطة أن [في] [3] كل [4] واحدة (١٧٦ / ب) منهما [5] نونين على أن في "أن" زيادة مشابهة ، وهي وجود معنى التوكيد [6] . هذا ، وأما ما علل به الفاضل الجامي ــ رحمه الله ــ لمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ الواقع بعد "ليت" ، و"لعل" من قوله :" لأن صحة دخوله عليه إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء و"ليت" ، و"لعل" يزيلان تلك المشابهة لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية والشرط والجزاء من قبيل الأخبار [7] " .

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ١/٢٤١ .

(٢) لذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء . انظر : ابن يعيش على المفصل ١ / ١٠١ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣١ .

(٣) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٤) في الأصل : كلا ، وهوتحريف .

(٥) في الأصل : منها ، وهو تحريف .

(٦) قال الرضي :" وألحق المالكي بها (أن) المفتوحة و(لكن) من غير سماع " شرح الكافية ١/ ٢٤١ ، وهو يعني بالمالكي ابن مالك ، وأقول : إن ابن مالك ألحق هذين الناسخين بـ (إن) في جواز دخولهما على المبتدأ الذي في خبره الفاء بسماع لا من غير سماع كما قال المحقق الرضي ، فقد استشهد لبقاء الفاء مع (أن) المفتوحة بقوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ الأنفال/ ٤١ .

ولبقائها مع (لكن) بقول الشاعر :

فَوَ اللّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... وَلَكِن مّا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ [الطويل]

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٢ .

(٧) الفوائد الضيائية ١ / ٢٩١ .

ففيه بحث من وجهين ، والأول منهما :ـ أنا نمنع دوام كونهما من قبيل الإخبار ؛ لأن الجزاء قد يكون إنشاء كما [في] [1] قولك : إن جاء زيد فأكرمه [2]، فإن الجزاء هنا أمر ، وهو من قبيل الإنشاء لا من قبيل الإخبار ، وما ذكر في

توجيهه من أن مبنى هذا على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فليس بشيء ؛ لأن المشهور عند أكثر النحاة أن الحكم في الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الظرف ، وهذا هو المختار عند أكثر أهل العربية ، وإليه جنح السعد في المطول [٣] ، وأما ما وجه به هذا المُوَجِّه فإنه وإن كان مختار أهل علم الميزان [٤] ، وبعض المحققين [٥] (١٧٧ / أ) من أهل العربية لكن الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور .

والثاني : أنه لو كان السبب هو الإزالة المذكورة لما امتنع دخول الفاء على خبر المبتدأ الواقع بعد باب "كان" ، وباب "علمت وظننت " ؛ لأن هذا لا يزيله عن الإخبار إلى الإنشاء . فليتأمل .

ثم لا يذهب عليك أن بعضهم قد جعل لـ "كأن" حكم "إن" ، و"أن" ، و"لكن" في جواز الفاء [٦] ، والتعليل يقتضي ذلك ، لكن المصنف ــ رحمه الله ــ اختار مذهب البعض الآخر [٧] في هذه الرسالة ، وأما في شرحه على اللب [٨] فإنه اختار مذهب البعض الأول ، فيكون مبنى كلامه في كتابيه على المذهبين ، ولعل النكتة فيه بيان المذهبين .

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) في الأصل : أكرمه ، والصواب إثبات الفاء ؛ لأن الجواب طلب .

(٣) حيث قال : " قولك : إن تكرمني أكرمك بمنزلة قولك : أكرمك وقت إكرامك إياي ، ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، فالجزاء إن كان خبرا فالجملة خبرية نحو : إن جئتني أكرمك ، بمعنى : أكرمك وقت مجيئك ، وإن كان إنشاء فالجملة إنشائية نحو : إن جاءك زيد فأكرمه ، أي : أكرمه وقت مجيئه ". المطول ١٣٦ ، ط استانبول.

(٤) يعني : علماء المنطق .

(٥) كالشيخ عبد القاهر .انظر : المقتصد ١ / ٣٢٤

(٦) قال الشيخ أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١١٤٥ : وأما "ليت" ، و"كأن" فالنص على أنه لا يدخل في خبرهما بلا خلاف " .

(٧) في الأصل : بعض آخر ، وهولايتفق وقوله بعد ذالك : " البعض الأول " .

(٨) انظر : امتحان الأذكياء ٢٥٦ .

وقوله (نحو: الذين يأتيني) هو مثال للمبتدأ الموصول بالفعل [١] ، وأما مثال الموصول بالظرف فقوله (أو في الدار فله درهم [٢]، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ ﴾ [٣]) مثال للمبتدأ الموصوف بالفعل الداخل عليه "إن" (و) قوله (نحو:

رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) مثال للنكرة الموصوفة بالفعل في الـأول ، وبـالظرف (١٧٧ / ب) في الثاني (و) قوله (غلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) مثال للمضاف إلى النكرة (و) قوله (كل رجل عالم فله درهم) مثال للفظة "كـل" المضـافة إلـى النكـرة الموصوفة بالمفرد (و) قوله(كل رجل فله درهـم) مثال للفظة "كل" المضافة إلـى النكـرة الغير الموصوفة[٤] أصلا ، ففي جميع هذه المواضع يجوز دخول الفاء لمـا علمـت ، وعـدم دخولها لما مر (و) أما (في غيرها) أي : هذه المواضع المذكورة فـ (لا يجـوز) دخولهـا لانعدام سببه الموجب أو المجوز ، وهو معنى الشرط [٥] .

[الخَامِسُ : اسم باب " كان"]

(و) الخامس من المرفوعات التسعة (اسم باب كان) وهو المسند إليـه "كـان" أو إحدي أخواتها . وإنما ترك تعريفه . لأنه علم مما سبق ؛ لأنه لما بين في بحـث العامـل أن كان وأخواتها لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر في الأصل ويسمى مرفوعها اسما لها ، وعلـم من تعريف المبتدأ كونه مسندا إليه ، علم من مجموع ذلك حد اسم باب "كان" ، ولكن لما كان هذا الأمر فيه نوع خفاء ذكرناه هنا تتميماً للفائدة (وحكمه) أي حكم اسم باب كـان (حكم الفاعل) في كونه لا يكون إلا اسماً صريحاً [٦] ، أو مؤولاً به [٧] ، وقـد يكـون ظـاهراً أو مضمراً ، ولا يجوز تقديمه على (١٧٨ / أ) عامله إلى غير ذلك مما مر بيانـه فـي بحـث الفاعل ، فلا نعيده للاستغناء عنه إذا رجع إلى بحث الفاعل .

---

(١) ومنه قوله تعالى:﴿ الّذِينَ يُنْفِقُونَ بِاللّيْلِ والنّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ البقرة / ٢٧٤

(٢) ونحو قول الله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مّنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾ النحل / ٥٣ .

(٣) من الآية ٨ من سورة الجمعة .

(٤) لوقال : غير الموصوفة ، لكان صوابا .

(٥) هذا مذهب سيبويه ، والأخفش يجيزدخول الفـاء فـي جميـع خبـر المبتـدأ ، نحـو: زيـد فوجـد . انظر :الكتاب١/١٤٠،١٣٩، ومعـاني القـرآن للـأخفش١/٣٠٦، ومـنهج الـأخفش فـي الدراسـات النحوية١٣٢ .

(٦) نحو قوله تعالى : (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِ يراً) الفرقان / ٥٤ .

(٧) مثل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرّ أَنْ تُوَلّوا وُجُوهَكَمْ ﴾ البقرة / ١٧٧.

[السّادِسُ : خبر باب "إِنّ"]

(والسادس) من المرفوعات المذكورة (خبر باب إن) وهو المسند إلى اسمها وقد علمت وجه تركه للتعريف ، ووجه ذكرنا له[١] (وأمره) أي أمر خبر باب إن (كأمر خبر المبتدأ) في وقوعه مفردا ، وجملة ، وواحداً ، ومتعددا ، ومذكوراً ومحذوفاً إلى غير ذلك مما ذكر في بحث الخبر إلا في حكم واحد نبه عليه بقوله : " إلا أن يكون ظرفاً " في قوله (لكن لا يجوز تقديمه) أي خبر هذا الباب (على اسمه) وذلك لما علم من أن [إن] [٢] وأخواتها إنما عملت بمشابهة الفعل ، وعملت عمله الفرعي الذي هو تقدم المنصوب على المرفوع حطا لرتبته عن الأصل ، فلو قدم مرفوعه يلزم المساواة بين الفرع والأصل (إلا أن يكون) ذلك الخبر (ظرفا) فيجوز حينئذ تقديمه على الاسم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ [٣] أما إذا كان الاسم نكرة فإنه يجب حينئذ تقديم الخبر (نحو: إن في الدار رجلا [٤]) ، وقوله ﷺ : " إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً " [٥] ، وذلك لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها لشدة (١٧٨ / ب) الاحتياج إليها كما قدمناه في بحث "إن" .

ثم اعلم أن المراد من أن أمر خبر هذا الباب كأمر خبرا المبتدأ أي بعد أن صح كونه خبراً له بوجود شرائطه ، وارتفاع موانعه ، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبراً لباب "إن" حتى يرد أنه يجوز أن يقال : أين زيد ؟ ومن أبوك ؟ ولا يجوز أن يقال : إن أين زيداً ؟ ، وإن من أباك ؟ كذا حققه الفاضل الجامي [٦] . فافهم .

---

(١) انظر ما قاله في اسم باب "كان" صـ٤٥٣ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) الآية ٢٥ من سورة الغاشية .

(٤) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾ المزمل /١٢ .

(٥) في الأصل : السحر ، وهو تحريف . والحديث في البخارى ١٢/٤ ، كتاب الطب ، باب من البيان سحراً ، وفي صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ١٣٨ ، كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة .

(٦) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٠٠ .

واعلم أن ههنا فرعًا لطيفًا يحسن ذكره هنا ، وهو : أنه قد يجب حذف خبر " ليت " من بين هذه الحروف ، وذلك إذا كان بعدها جملة استفهامية كما في قول [١] بلال [٢] رضي الله عنه :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ (٣)

وذلك الوجوب إنما هو لسد الاستفهام مسد الخبر، كسد جواب "لولا" مسد خبر المبتدأ الواقع بعدها ، وهذا عند بعض النحاة (٤) ، ومنهم ابن يعيش (٥) وتبعه المرادي(٦) ، وقد اعترض عليهم الشيخ الرضي بأن محل خبر " شعري" الذي هو مصدر بعد جميع معمولاته ، فمحله بعد الاستفهام ، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر مع أن مقامه بعده ؟ ثم قال : " بل (١٧٩ / أ) هو خبر وجب حذفه ، ولا شيء ساد مسده لكثرة الاستعمال " (٧) . انتهى ، و"جليل" في البيت ــ بالجيم المعجمة ــ اسم نبت (٨) ، وقولهم : ليت شعري هل كذا ؟ معناه : ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل (٩) .

---

(١) في الأصل : قوله ، وهوتحريف .

(٢) هو الصحابي الجليل بلال بن رباح الحبشي ، مؤذن رسول الله ﷺ توفي سنة ٢٠ هـ . انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٧٨/١ ــ ٨٠ ، والأعلام ٢ / ٤٩

(٣) البيت من الطويل ، وهو منسوب لبلال في اللسان (جلل) ٦٦٥ ، وصحيح البخاري ٤ / ٢٥٠ ، وغير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦ ، ٣ / ٢٥ ، والمنهل الصافي ٢٣١ ، والمساعد ٣١٢/١ ، ويروى " بفج" مكان " بواد" ، والإذخر : نبت طيب الرائحة ، والشاهد فيه حذف خبر "ليت" لسد الجملة الاستفهامية مسده .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ٦٢ : " والتزم الحذف في " ليت شعري " مردفا باستفهام " وانظر : المساعد لابن عقيل ٣١٢/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١ / ١٠٥ ، وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش الحلبي موفق الدين المعروف بابن الصائغ ، من مؤلفاته : شرح المفصل : وشرح تصريف ابن جني ، وغيرهما . توفي سنة ٦٤٣ هـ . انظر : البغية ٢ / ٣٥١ ، ووفيات الأعيان ٦ / ٤٥ .

(٦) انظر : شرح التسهيل للمرادي ٤٢٧/١ ، رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ٨٢٢ ، إعداد/ أد .أحمد محمد عبد الله ــ١٣٩٥هـ ــ١٩٧٥م .

(٧) الرضي على الكافية ٤ / ٣٨٦ ، بتصرف يسير . قال الشيخ أبوحيان : "والذي أذهب إليه أن هذا الكلام مراعى فيه المعنى لا اللفظ ، والمعنى : ليتني أ شعر بكذا ، كما راعوا المعنى في قولهم : سواء علي أقمت أم قعدت ، راعوا : قيامك وقعودك " . الارتشاف ٣/ ١٢٥ .

(٨) قال في اللسان (جلل) : " هو نبت ضعيف يحشى به خصائص البيوت ، واحدته جليلة " .

(٩) انظر : الهمع ١ / ٤٩٥ ، والصبان على الأشوني ٢٦٩/١ .

[والسّابِعُ : خبر "لا" النافية لِلْجِنْسِ]

(والسابع) من المرفوعات (خبر لا) الكائنة (لنفي الجنس) وقدمنا في الباب الأول أن المراد بنفي الجنس نفي الحكم عن الجنس ، وهو أعني خبر "لا" هذه ما أسند إلى اسمها ، وقد علمت وجه ترك المصنف التعريف ووجه إيرادنا إياه .

(وحكمه) أي حكم خبر "لا" هذه (أيضا كحكم خبر المبتدأ) في جميع ما مر إلا أن هذا لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا لضعفها ؛ لأنها وإن كانت من النواسخ أيضا لكن عملها بسبب الحمل على "إن" (١)، فهي إذن أضعف منها (نحو: لاغلام رجل عندنا) فإن "غلام" في هذا المثال اسم لـ "لا" مبني معها على الفتح ، والظرف الذي هو "عند" في محل رفع على أنه خبر لها خبراً أصيلاً (٢) ، و[بنوتميم] (٣) يقولون : إنها لمجرد النفي ويقولون [في] (٤) نحو : لا أهل ولا مال : انتفى الأهل والمال ، ويحملون ما يرى خبراً في مثل : " لا رجل قائم " على الصفة دون الخبر .

وأما عند غيرهم (٥) ، وهم الذين مشى على رأيهم المصنفُ ، فإنهم يثبتون لها خبراً ، ويقولون : إن ذلك [الخبر] (٦)يحذف إن قامت عليه قرين (١٧٩ / ب) بأن يكون كونا عاما كالوجود والحصول(٧) .

---

(١) قال الرضي :" ووجه مشابهة "لا" التبرئة لـ "إن" أن "لا" للمبالغة في النفي؛ لكونها لنفي الجنس كما أن "إن" للمبالغة في الإثبات ، وقيل : حملت عليها حمل النقيض على النقيض " شرح الكافية ١ / ٢٥٩ .

(٢) في الأصل : أصلا .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام . قال في المفصل ٣٠ : " وبنو تميم لا يثبتونه ــ أي خبرلا ــ في كلامهم أصلا " . وقال ابن مالك : " ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا ، أو بشرط كونه ظرفا فليس بمصيب " شرح التسهيل ٢ / ٥٦ .

(٤) إضافة يحتاج إليها السياق

(٥) هم الحجازيون . انظر : الهمع ١ / ٥٢٩ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ١٠٧ .

(٦) إضافة يتطلبها السياق .

(٧) نحو قول الله تعالى : ﴿لاَ ضَيْرَ﴾ الشعراء / ٥٠ ، وقوله ﴿فَلاَ فَوْتَ﴾ سبأ / ٥١ . انظر: الهمع ٥٢٩/١.

[الثامن : اسم "ما" و "لا " المشبهتين بـ " ليس"]

(والثامن) من المرفوعات (اسم "ما" و"لا" المشبهتين) في النفي والدخول على المبتدأ و الخبر [و] [١] في العمل فيهما (بـ"ليس") [٢] .

وهو ــ أعني اسمهما ــ ما أسند إليه بعد دخولها (وحكمه حكم المبتدأ) فيما مر .

[التاسع : الفعل المضارع]

(والتاسع) من المرفوعات التسعة ، وهو آخرها الفعل (المضارع) ووجه جعله آخرا ظاهر ، وهو ما مر من أنه إنما أعراب لمشابهة الاسم (الخالى) أي المجرد (عن النواصب والجوازم) وأما غير الخالى عن أحدهما فإنه منصوب ، أو مجزوم على ما قد تقدم (نحو : يضرب ، ويضربان) مثل بمثالين ،لأن يشير [٣] إلى أن الرفع في المضارع كما يكون بحركة الضم[٤]يكون بحرف النون أيضاً .

***

---

(١) إضافة ينتظم بها السياق .

(٢) قال الزمخشري : " (ما) أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً ، فقيل : ما زيد منطلقا ، وما أحد أفضل منك ، ولم تدخل (لا) إلا على النكرة ، فقيل : لا رجل أفضل منك ، وامتنع لا زيد منطلقا ، واستعمال (لا) بمعنى "ليس" قليل ". المفصل ٣٠ .

(٣) في الأصل : ليشر .

(٤) لو قال : بحركة الضمة لكان أفضل ؛ لأن الضم علامة بناء لا علامة إعراب . قال الشيخ عبد القاهر :" قد تستعمل ألقاب البناء في الإعراب ، فيقال لحركة " زيد" في قولك : رأيت زيداً : الفتح ، وذلك يفعل اتساعاً واعتماداً على وضوح المعنى ، والأجود ألا يفعل ". المقتصد ١ / ١٠٠ .

[الثّانِي : الْمَنْصُوبَاتُ ، وَهِيَ ثلاثةَ عَشَرَ
الأوّلُ : الْمَفْعُول المُطْلَق]

ولما فرغ من المرفوعات أخذ ـ الآن ـ يتكلم على المنصوبات فقال (وأما المنصوبات فثلاثة عشر) منصوباً ، اثنا [1] عشر منها أسماء ، وواحد الفعل المضارع ، والأسماء خمسة مفاعيل ، والبواقي ملحقة بها .

(الأول) من تلك الثلاثة عشر (المفعول المطلق) وجه تسميته بهذا الاسم هو صحة إطلاق اسم المفعول عليه بلا تقييد بحرف من الحروف الجارة ، بخلاف غيره من المفاعيل ، فإن صدق المفعول (١٨٠ / أ) عليها مقيد بالجار كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه [2] .

وقدمه على سائرها ؛ لأن عامله بمعناه بخلاف غيره منها (وهو) أي المفعول المطلق (اسم ما) أي : حدث ، وإقحام لفظة الاسم لازم لابدل منه ؛ لأن ما يفعله الفاعل إنما هو الحدث ، والمفعول من أقسام اللفظ ، فلو جعل "ما" عبارة عن اللفظ لاحتيج إلى تقدير مضاف نحو مدلول ، أو ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه ، فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم مدلوله (فعله فاعل عامل) ، وقد أحسن في تعبيره بالعامل ؛ لأن العامل أعم من أن يكون فعلاً [3] ، أو غيره[4] ، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثراً فيه موجداً له ، فلا يرد عليه مثل : " مات موتا " ، و"جسم جسامة " وشرف شرفاً ، كما حققه الفاضل الجامي [5] .

---

(١) في الأصل : اثني .

(٢) انظر : ترشيح العلل للخوارزمي ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) في كلام الشارح إشارة إلى تعريف ابن الحاجب حيث قال : " فمنه المفعول المطلق ، وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ". الكافية بشرح الرضي ١ / ٢٦٨ .

(٤) كالمصدر نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوفُورًا ﴾ الإسراء / ٦٣ . واسم الفاعل كما في قوله تعالى : ﴿ والذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾ الذاريات / ١ ، واسم المفعول نحو :أنت مطلوب طلبا . انظر : الهمع٢/٩٧

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٠٩ .

(مذكور) بالجر نعت لعامل ، ثم إن ذكر ذلك أعم من أن يكون (لفظا) كما إذا كان مذكورا بعينه (أو تقديرا) نحو :" حمداً " ، و " وشكراً " أي : حمدتُ حمداً وشكرتُ شكراً[١] ، و ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٢] أي: فاضربوا ضرب الرقاب [٣]، واحترز به عن المصادر التي لم يذكر فعلها أصلا لا لفظا ولا (١٨٠ / ب) تقديراً نحو : الضرب واقع على زيد .

وقوله (بمعناه) متعلق بمحذوف نعت ثان لعامل ، أو هو لغو متعلق بلفظة "المذكور" ، وليس مراده منه أن العامل كائن بمعنى ذلك الاسم ، فإن الاسم قد يكون جزء معناه بأن يكون العامل فعلا ، ولا ما قاله الجامي [٤] من أن المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء ؛ لأنه منقوض بما إذا كان العامل غير الفعل بأنه ــ حينئذ ــ قد يكون معنى العامل مساويا لمعنى المفعول المطلق ، ولا يكون العامل في المفعول المطلق هو المصدر ، ولا أنه مشتمل [٥] على مفهوم لفظه ؛ لأن المفعول المطلق قد يكون بغير لفظ العامل [٦] كما يجيء متناً ، بل مراده منه اشتراكهما في معنى مدلول لهما إما مطابقة فيهما نحو : ضربت ضربا أو تضمنا كذلك نحو : ضربت ضربة ، أو مختلفا نحو : ضربت ضربا ، أو ضربي ضرباً . كذا ذكره في الامتحان [٧] ، فيحمل عليه كلامه هنا .

وخرج بهذا القيد : كرهت كراهتي [٨] ؛ لأن الكراهة التي هي مدلولة للفظ مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في الحقيقة؛ لتقدم وتأخر (١٨١ / أ) بينهما ، وكذا يخرج : ضربته تأديبا ؛ لأن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التأديب من حيث أنه هو الضرب بل من حيث إنه علة له . فافهم .

---

(١) انظر: الكتاب ٣٥٣/١ ، والمفصل٣٢ .
(٢) من الآية ٤ من سورة محمد .
(٣) انظر: التبيان للعكبري ٢٣٦/٢.
(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣١٠
(٥) في الأصل : مشتملاً .
(٦) نحو : قعد جلوساً .انظر : المتن صـ٤٤٨ .
(٧) انظر : شرح بركلي على اللب ١٠٦ .
(٨) كراهتي مفعول به . انظر : الصبان على الأشموني ٢ / ١٠٩ .

واعلم أن المفعول المطلق قد يكـون للتأكيـد ، وقـد يكـون للنـوع ، وقـد يكـون للعدد ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بالأمثلـة علـى سـبيل اللـف المرتـب بالنسـبة إلـى عبارتنـا هـذه فقـال (نحـو : ضربتُ ضَرْباً ، وضِرْبَةً بالكسر ، وضَرْبَةً) بـالفتح ، فالـأول الذي هو للتأكيد [١] ، وهولايثنى ولا يجمع بالاتفاق ، فلـا يقـال : ضـربت ضـربين ، ولـا ضروبا ؛ لأنه تأكيد للماهية من حيث هي هي ، ولا كثرة فيهـا ، وأمـا الـذي هـو للعـدد فإنه يثنى ويجمع بالاتفاق فيقـال : ضـربت ضـربتين ، وضـربات ؛ لأنـه فـرد الجـنس كتمرة [٢] .

وأما الذي هو للنوع فإن سيبويه قد منع تثنيتـه وجمعـه قياسـاً وقصـره علـى السـماع كما نقله عنه صاحب التوضيح [٣] ، لكن المختار ــ وهـو الـذي عليـه جمهـور النحـاة ــ جواز تثنيته وجمعـه قياسـاً[٤] فيقـال : ضـربت ضـربين ضـرباً عنيفـاً ، وضـروباً مختلفةً [٥] .

تنبيه : اعلم أن المقصود بالتوكيد من المصدر المؤكد إنما هو معنى (١٨١ / ب) المصدر الذي تضمنه الفعل فقط لا غيره من الزمان والنسبة . قال الشيخ الرضي [٦] : " وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سموه تأكيـداً للفعـل توسـعاً ، فقولـك : " ضربت " بمعنى: أحدثت ضربا ، فلما قلت :" ضربا" بعده صار بمنزلة قولك :" أحدثت ضـربا ضرباً ، فظهر أنه توكيد للمصدر المضمون وحده لا للإخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل " . انتهى ، فاحفظه فإنه مما يحتاج إليه .

---

(١) منه قول الله تعالى : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا﴾ المز مل / ٨ .

(٢) انظر : المفصل ١٩٩ .

(٣) عبارة ابن هشام :" واختلف في النوعي ، فالمشهور الجواز ، وظاهر مذهب سـيبويه المنـع " أوضـح المسالك ١٠١ .

(٤) قال الوا سطي الضرير :" فإن اختلفت أنواعه جاز تثنيته وجمعه بأن يكون ضرب شـديد مـن ضـرب ، وكذلك الماء إذا كان بعضه أصفر، وبعضه أسود جمع " . شرح اللمع ٥٨ .

(٥) استدل المجيزون لتثنيته وجمعه بقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّـونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ الـأحزاب / ١٠ وقـالوا : إنماجمع الظن لاختلاف أنواعه .انظر : التصريح وحاشيه يس عليه ٣٢٩/١ .

(٦) شرح الكافية ١ / ٢٧٠ .

(وقد يكون) العامل (بغير لفظه)أي بغير لفظ المفعول المطلق ، وذلك على نوعين :

أحدهما : أن يلاقيه في الاشتقاق ، ويكون من غير بابه كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ (١) .

والثاني : أن لا يلاقيه فيه ، بل يختلفان مادة ، ويتحدان معنى (نحو قعد جلوساً) وقمت وقوفا .

(وقد يحذف فعله) أي : فعل المفعول المطلق العامل فيه مطلقا خلافاً لابن مالك في المؤكد (٢) ، وإنما قال : (لقيام قرينة) ليشير إلى أنه لا حذف بدونها .

ثم إن تلك القرينة إما أن تكون لفظيةً كما هى فى جواب من قال لك : ما جلست : بلى جلوساً طويلاً .فإن "جلوساً " مصدر حذف عامله (١٨٢ / أ) جوازا للقرينة اللفظية التي هي قول القائل : ما جلست . والتقدير : بلى جلست جلوساً طويلاً ، أو حاليةً (٣) ، كما في قولك لمن قدم من سفره : قدوماً مباركاً ، فإن " قدوماً " مصدر حذف عامله جوازا ؛ للقرينة الحالية التي هي الحضور والمشاهدة ، والتقدير : قدمت قدوما مباركا . والمصنف إنما مثل لما كانت القرينة فيه حالية بقوله (نحو : أَيْضاً ، أي : آض أيضا) أي عاد ، ثم غلب في معنى: مثل ما سبق .

---

(١) من الآية ١٧ من سورة نوح ، واختلف في ناصب هذا المصدر ، فقيل ناصبه الفعل الظاهر كما ذكر الشارح ، وقيل : منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه الفعل مضمرا ، والفعل الظاهر دليل عليه ، والتقدير: والله أنبتكم من الأرض فنبتم نباتا ". انظر الارتشاف ٣ / ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، والرضي على الكافية ١ / ٢٧٣ ، والهمع ٩٨/٢ .

(٢) قال ابن مالك في شرح كافيته ٢ / ٦٥٧ :" المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه ، وحذفه منا ف لذلك ، فلم يجز ". وتعقبه ابنه في شرح الألفية ٢٦٦ بقوله :" فمنع مثل هذا إما سهو عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص وهو دعوي على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوي الكلام" وقال قبل ذلك : " فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا ، إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ، ولا حصر ، نحو : أنت سيرا ... وحذفا واجبا ... نحو : سقيا ورعيا ".

(٣) معطوف على قوله "لفظية" .

وإنما أطلق الحذف ، وأتى بهذا المثال ؛ ليشير بذلك إلى أن حذف عامل المفعول المطلق على نوعين : أحدهما : جائز كما في المثالين المتقدمين [١] ، والثاني واجب ، وهو على قسمين أيضا :

الأول : واجب سماعاً ،أي : موقوع على السماع ولا قاعدة له يعرف بها وذلك كما في مثال المتن[٢] ، وحمداً ، ورعيا ، وسقياً ، و خيبة ، و شكراً، وعجبا أي : آض أيضا ، وحمدت حمداً ، ورعاك الله رعيا ، وسقاك الله سقيا ، وخاب خيبة وشكرت شكراً ، وعجبت عجباً ، وهذا ما اختاره ابنُ الحاجب [٣] في " حمداً " وما عطف ، لكن تعقبه الشارحُ الرضي وقال [٤] :" وأقول : الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها (١٨٢ / ب) إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ، نحو : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا وجَدَعك جدعاً [٥] ، وشكرت شكراً ، وحمدت حمداً . وفي نهج البلاغة [٦] في الخطبة البَكَاليّة [٧] : نحمده على عظيم إحسانه ، ونَيّر بُرْهانه ، ونَوَامِي فضله[٨] وامتنانه ، حمداً يكون لحقه أداء [٩] .

وأما ما بين فاعله بالإضافة نحو: ﴿كِتَابَ اللَّهِ ﴾[١٠]، و ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[١١] و﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾[١٢] ، و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ [١٣] ، و" حَنَانَيْك " ، و" دَوَالَيْك " .

---

(١) أي في الشرح ، وهما مثالا القرينه اللفظية والمعنوية السابقين .

(٢) يعني قول الماتن : " أيضا ، أي آض أيضا " .

(٣) انظر : الكافية بشرح الرضي ١ / ٢٧٤

(٤) شرح الكافية ١ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٥)في الأصل : وجذعك الله جذعا ، وهو تصحيف .

(٦) نهج البلاغة ٢٦٠ ، تحقيق د / صبحي الصالح . دار الكتاب اللبناني. ط الثالثة ١٩٨٣م.

(٧) في الأصل : البكائية ، وهو تحريف ، والبَكَاليّة نسبة إلى راوي الخطبة ، وهو نوف البَكَاليّ . انظر : نهج البلاغة ٢٦٠ .

(٨) إضافة من نهج البلاغة يستقيم بها الكلام .

(٩) في نهج البلاغة :" يكون لحقه قضاء ، ولشكره أداء ".

(١٠) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(١١) من الآية ١٣٨ من سورة البقرة.

(١٢) من الآية ٣٨ من سورة الأحزاب .

(١٣) من الآية٦ من سورة الروم .

أو بين مفعوله بالإضافة نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[١] ، و ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾[٢] ولَبّيْك[٣] ، وسَعْدَيْك ، و﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾[٤] ، أو بين فاعله بحرف الجر نحو :" بؤساً لك " ، أي شدة ، و"سُحْقاً لك " [٥] أي بعداً ، وبين مفعوله بحرف الجر نحو : عقراً [٦] لك ،أي جرحا ، و"جدعا لك" ، والجدع قطع الأنف ، أو الأذن ، أو الشفة أو اليد ، و " شكراً لك " ، و"حمداً لك" ، و " عجبا منك" ، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً ، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي بحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط ، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو مفعول (١٨٣ / أ) بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر " . انتهى كلام الرضي ، وبه يظهر لك ما قدمته في صدر الكتاب في بحث الحمد حيث قلت : " لاستعمال مصدره باللام ". [٦]

والثاني : واجب قياساً بأن يكون هناك قاعدة يجب حذف الفعل في كل موضع تحققت تلك القاعدة فيه ، سواء كان ذلك الموضع مما حذفت العرب فيه بعينه ، أو كان مشابها لما حذفت فيه كما مر في كلام الرضي ، وذلك في مواضع :

<u>الأول منها</u> : أن يكن المفعول المطلق مصدراً مؤكداً لنفسه أو لغيره والمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه بحيث لا تحتمل غيره نحو : "اعترافا" في قولك : له على ألف درهم اعترافا [٧] ، فإن الجملة المذكورة وهي "على ألف درهم " نص في الاعتراف ، ولا يتطرق إليها احتمال غيره ألبتة فالمصدر الظاهر بعدها ، وهو " اعتراف" مؤكد للاعتراف الذي تضمنته الجملة والتقدير :اعترفتُ اعترافا ، ولهذا سمي هذا القسم مؤكداً لنفسه فإنه لما لم يحتمل غيره فكأنه هو بنفسه [٨] .

---

(١) من الآية ٤ من سورة محمد .

(٢) من الآية٢٣ من سورة الحشر .

(٣) "لبيك " مثنى عند سيبويه ، مفرد كـ "لدى" عند يونس ، قلب ألفه ياء لما أضيف إلى المضمر كألف "لدى" ، ورده الرضي ؛ لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر . انظر :الرضي على الكافية ٢٩٦/١ ، والكتاب ١/ ٣٥١، وفي الهمع :"ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعولة بعد ويلة " .

(٤) من الآية ٢٣ من سورة يوسف .

(٥) وفي التنزيل : ﴿ فَسُحْقاً لأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ الملك / ١١ .

(٦) انظر: النص المحقق ١٤٠ .

(٧)انظر : الكتاب ١ / ٣٨٠ .

(٨)انظر : الهمع ٢ / ١٢٣ .

والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة لها محتمل غيره نحو :"حقا " في قولك : هو عالم حقا [١] ، أي :أحق حقا ، أي : صدقا ، فإن الجملة المذكورة (١٨٣ / ب) قبل المصدر ، وهي : " هو عالم " ، كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابت في الواقع ونفس الأمر ، فيكون حقا ، ولأن يكون غير ثابت في الواقع ونفس الأمر ، فيكون غير حق ، فلما جاء المصدر المذكور بعدها صارت به نصا في الحقية ، فلما احتمل "هو عالم" في حد ذاته غير الحقية فكأنه غيره وإن كان هو حقا ، ولهذا سمي هذا القسم مؤكداً لغيره ؛ تمييزاً له عن الأول ، ولذا قال الشارح الرضي [٢] : " والمؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ؛ لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى ؟ وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ". انتهى ، وله في ذلك مزيد بحث فراجعه [٣] إن شئت .

ثم اعلم أن التعريف باللام ، أو بالإضافة في الثاني ، وهو ما كان يحتمل غيره ؛ لأن ما يحتمل غيره محتاج إلى زيادة لتأكيد ، فيناسبه التعريف باللام نحو : هذا زيد الحق ، أو بالإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ [٤] بخلاف ما كان لا يحتمل غيره ، فإنه غير محتاج الزيادة للتأكيد فلذا كان الغالب فيه أن يكون منكرا كما في: له على (١٨٤ / أ) ألف درهم [اعترافًا] [٥] .

ثم إن التعريف قد يكون لازما في بعض أفراد القسم الثاني كالبتة في قولك : أفعل كذا ألبتة [٦] ، ومعنى ألبتة : القطع ، يقال :" لأفعله ألبتة" ، لكل أمر لارجعة فيه[٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٨ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٢٩١ .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٤) من الآية ٣٤ من سورة مريم .

(٥) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٦) في الأصل التبة ، وهو تصحيف ، قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٧٩ :" ومن ذلك قولك : قد قعد البتة ، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام ، كما أن جهدك وأجدك لا يستعملان إلا معرفة بالإضافة ". وانظر : الارتشاف ٣ / ١٣٧٤ .وفي اللسان(بتت) ٢٠٤ "وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده ، وهوكوفي " .

(٧) انظر :اللسان (بتت) ٢٠٤ .

قال الرضي[١] : " وكذا قولك : لأفعله ألبتة ، أي قطعت بالفعل ، وجزمت به قطعة واحدة . والمعنى : [أنه] [٢] ليس فيه تردد بحيث أجزم به ، ثم يبدو لي ، ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قطعتين ، أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر" . انتهى ، والمسموع في همزة " ألبتة " القطع على غير قياس ، وكذا في " ألحق " في قولك [٣] : هذا زيد ألحق ، إذا كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت ، وأردت قصر القلب ، فإن التعريف ــ حينئذ ــ لازم لأن المخاطب منكر للحكم فيجب زيادة التوكيد ، وأما إذا كان المخاطب غير منكر بل كان شاكا في أنه "زيد" ، أو "عمرو" ــ مثلاً ــ ، وأردت قصر التعيين فإنه ــ حينئذ ــ غير لازم فتقول : هذا زيدٌ حقاً .

<u>والثاني منها</u> : أن يكون المفعول المطلق إما مثبتا بعد نفي أو معناه ، مثل الاستفهام ، ويكون ذلك النفي أو معناه داخلاً إما على فعل ناسخ نحو : ما كان زيد إلا سيراً ، أي : إلا يسير سيراً ، وهل كان زيد إلا سيراً ، أو داخلاً (١٨٤ / ب) على اسم طالب ذلك الاسم الذي هو مد خول النفي أو معناه لخبر ، ولا يكون المفعول المطلق خبراً عنه ، بأن لم يقصد المتكلم خبر يته له نحو : ما أنت إلا سيرا [٤] ، أو إنما أنت سيراً لبريد ، أو هل أنت إلا سيراً ، أو يكون المفعول المطلق مكرراً نحو : أنت سيرا سيرا [٥] .

والحاصل أن حذف عامل هذا النوع من المصدر مشروط بشرطين[٦] :

أحدهما : أن يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لا يكون إلا مجازا .

والثاني : أن يكون المصدر إما واقعاً بعد " إلا " أو معناه كـ " إنما "، أو مكرراً [٧].

---

(١) شرح الكافية ١ / ٢٩٢ .

(٢) إضافة من الرضي .

(٣) في الأصل : قوله .

(٤) في المقتضب ٣ / ٢٣ :" فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل ، فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل . والرفع في هذا أبعد... لأن الشرب ليس له ، وإنما التقدير : إلا تشرب شربا مثل شرب الإبل ".

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٣٥ .

(٦) ذكرهما الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٨٣ .

(٧) قال ابن الناظم في شرح الألفية ٢٦٩ : فلو لم يكن مكررا ، ولا محصوراً كان حذف الفعل جائزا لا واجبا ".

وإنما اشترطوا أن يكون هذا المصدر مثبتا بعد نفي أو معناه أو كونه مكررا ؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرار وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على التجدد والحدوث ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً ؛ لكون ذلك العامل إما فعلا ،وهو موضوع على التجدد ، أو اسماً عاملا ، وهو كالفعل لكونه لا يعمل إلا بشابهته فصار العامل لازم الحذف (١٨٥ / أ) لئلا يلزم التنافي بين ما هو المقصود من الحصر والتكرار وبين ما يفيده العامل من معنى التجدد والحدوث مع ما في النصب من الإشارة إلى المحذوف ، وما في عدم صلاحيته للخبرية لو رفع لأنه حدث ، وهو لا يخبر به عن الجثة إلا لو قصد زيادة المبالغة ، فإنه حينئذ يرفع على أنه هو الخبر على طريق المجاز [١] نحو : ما زيدٌ إلا سيرٌ ، وزيد سيرٌ سيرٌ .

<u>والثالث منها</u> : أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله أي : لغايته ومقصوده وغرضه المطلوب منه ، سواء كان ما قبله خبراً ،كما في نحو : زيد يشتري طعاما فإما بائعاً أو آكلاً ، وكقول الشاعر :

لأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرْءَ وَاقِعَةٍ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَلِ [٢]

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد ، والتقدير : إما[أدرأ] [٣] درء.. وإما[أبلغ] [٤] بلوغ.. ، أو إنشاء نحو قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاء ﴾ [٥] فـ "منا وفداء" ذكرا تفصيلاً لعاقبة شد الوثاق ، والتقدير : فإما أن تمنوا مناً ، وإما أن تفادوا فداء .

---

(١) يعني به المجاز العقلي كما في قول الخنساء :

تَرْتَعْ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارْ (بسيط)

انظر : دلائل الإعجاز ٢٠٥ ، ٢٠٦ شرح أحمد مصطفي المراعي .نشر المكتبة المحمودية بالقاهرة . والكتاب ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وأجاز المبرد أن يخرج الرفع في" ما زيد إلا سير " على حذف مضاف ، والتقدير : إلا صاحب سير. انظر : المقتضب ٣ / ٢٣٠ .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٨ ، والهمع ٢ / ١٢٢ ، والتصريح ١ / ٣٣٢ . والشاهد قوله :" إما درءَ ... وإما بلوغَ " حيث حذف عامل المصدر وجوبا ؛ لأن المصدر جاء تفصيلاً لعاقبة ما قبله .

(٣) إضافة يتطلبها الكلام .

(٤) إضافة يتطلبها السياق .
(٥) من الآية ٤ من سورة محمد .

والضابط في هذا القسم هــو مــا ذكــره الرضــي [١] بقولــه :" واعلــم أن ضــابط (١٨٥/ ب) هذا القسم أن تذكر جملة طلبيــة أو خبريــة تتضــمن مصــدراً يطلــب منــه فوائد وأغراض ، فإذا ذكرت [٢] تلــك الفوائــد والــأغراض بألفــاظ مصــادر منصــوبة [٣] عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالهــا ، وذلــك لــأن تلــك الــأغراض تحصــل مــن هــذا المصدر ، فيصح أن يقوم ما تضمن هذا المصدرــ أعنــي الجملــة المتقدمةـــ مقــام مــا يتضمن تلك الإغراض ــ أعني الأفعال الناصبة لها [٤]ـــ ولاســيما مــع تكــرار الفوائــد ، واستثقال أفعالها لو ذكرت ".

<u>والرابع منها</u> : أن يكون المصدر فعل علاج حيث يحتــاج فــي صــدوره عــن الفاعــل إلــى علاج بتحريك عضو من الأعضاء ، كالشتم والضــرب ، ونحوهمــا ، ولــيس بــأمرٍ راســخ ثابت في موضعه ، وإنما هو أمر حــادثٌ يحصُــل بالمحاولــة والعلــاج ، ويكــون الغــرض من الإتيان به التشبيه به بأن يشبه به أمر آخر ، وأن يكون واقعــاً بعــد جملــة فــي تلــك الجملة اسم بمعناه ، وفيها أيضاً صاحبه الذي صــدر عنــه ذلــك المصــدر مثــل قــولهم :" مررت بزيد فإذا له صوتٌ صــوتَ حمــارٍ ، وصــراخٌ (١٨٦/ أ) صــراخَ الثكلــى " فــإن المفعول المطلق فيهما هو " صوت وصراخ [٥] " وهمــا لــا شــك فــي كونهمــا فِعْلَــيْ [٦] علاج لا يصدران عن الفاعل إلا بتحريك عضو وهو اللســان ، وهمــا للتشــبيه أيضــا ؛ إذ المراد له : صوت مثل صوت حمار ، وصــراخ مثــل صــراخ الثكلــى ، وقــد وقــع بعــد جملة ، وهي : " فإذا له صوت " ، و " له صراخ " .

---

(١) شرح الكافية ١ / ١٨٥ . بتصرف يسير .

(٢) في الأصل : ذكرن . وهو تصحيف .

(٣) بعده في الرضي :" على أنها مفعولة مطلقة ".

(٤) بعده في الرضي : "فلما صح ذلك وتكررت الفوائد استقل ذكــر أفعالهــا قبلهــا، فــألزم قيــام متضــمن المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمناته فوجب حذفها ".

(٥) في الكتاب ١ / ٣٥٦ :" ... فإنما أنتصب هذا ، لأنك مررت بــه فــي حــال تصــويت ، ولــم تــرد أن تجعل الآخر صفة للأول ، ولا بدلا منه ، ولكنك لما قلت : له صوت ، علم أنــه قــد كــان ثــم عمــل ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فــإذا هــو يصــوت ، فحمــل الثــاني علــى الــأول ". ويمكــن

نصب " صوت وصراخ " على الحال ، ويكون المضمر يخرجه أو يبديه ". كذا في الارتشاف ٣ / ١٣٧٧ .

(٦) في الأصل : فعلا .

ولا شك أن في تلك الجملة شيئين[١] :

أحدهما : الاسم الذي بمعنى المصدر ، وهو "صوت" في الأول ، و" صراخ" في الثاني .

والثاني : صاحب هذا المصدر ، وهو الضمير العائد على "زيد" الذي صدر منه التصويت والصراخ .

ثم اعلم أن لكل قيد من هذه القيود المذكورة محترز ، فمحترز كون المصدر فعل علاج هو ألا يكون كذلك مثل : " له علمٌ علمُ الفقهاء "، فإن المصدر في مثل هذا يرفع [٢] ؛ إذ لا دلالة حينئذ على الحدوث المشعر بالمفعولية وبكونه [٣] للتشبيه عن نحو : " لزيد صوتُ صوتٌ حسنٌ " ، فإنه لم يقع للتشبيه به ، بل إنما المقصود هو مجرد الإخبار بحسن صوت زيد ، وهو — أيضا — يرفع إما على الوصف ، أو البدل مثل الأول [٤] (١٨٦/ ب) فتنتفي — حينئذ — الدلالة على المفعولية المطلقة . وبكونه بَعْدَ جملةٍ عن نحو : " الصراخُ صراخُ الثكلى "، وبكون الجملة مشتملة على اسم بمعناه عن نحو : " مررت بزيد فإذا له ضربٌ صوتُ حمار " وبكونها مشتملة على صاحبه عن نحو : " مررت بزيد فإذا به صوتٌ صوتُ حمارٍ " فمجموع ما ذكرنا من مواضع حذف عامل المصدر قياساً أربعة مواضع بجعل ما هو مؤكد نوعاً واحداً .

---

(١) في الأصل : شيئاء ، وهوتحريف .

(٢) الرفع مختار فيه . قال سيبويه :" هذا باب يختار فيه الرفع ، وذلك قولك : له علم علم الفقهاء وله رأي رأي الأصلاء ، وإنما كان الرفع في هذا الوجه ؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تخبر برجل في حال تعلم ولا تفهم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه..وإن شيءت نصبت فقلت : له علم علم الفقهاء ، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، وكأنه لم يستكمل أن يقال له : عالم " . الكتاب ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) في الأصل : ولكونه، وهوتحريف .

(٤) هذا عند الخليل ومن تبعه ، فإنه أجاز رفع المصدر على الوصف ، أو البدل سواء كان نكرة نحو : له صوت صوت حسن ، أو معرفة نحو : له علم علم الفقهاء ، وضعف سيبويه الرفع على الوصف إن كان المصدر معرفة واستقبحه . انظر : الكتاب ١ / ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والارتشاف ٣ / ١٣٧٧ .

وأما ما هو على صيغة التثنية نحو :" لبيك وسعديك " و" حنانيك" فقد علمت في بحث السماعي[1] من عبارة الرضي أنه من القياسي فلا حاجة إلى ذكره مرة أخرى ، ولهذين الأمرين لم نعد المواضع ستة كما فعل ابن الحاجب [2] ـــ رحمه الله ـ قصداً لتقليل الأقسام ، وتسهيلاً للضبط (ويجوز تقديمه) أي : المفعول المطلق (على عامله) هذا الإطلاق ليس على ظاهره ؛ لأن المفعول المطلق إذا نصب للتأكيد لا يجوز تقديمه على عامله[3] وإنما يجوز لو كان للنوع أو العدد ، وقد نص على ذلك المصنف في الامتحان ، وعلل لعدم جواز التقديم للمؤكد بقوله : " لأن حق المؤكد التأخير "[4](١٨٧ / أ) (ولا يلزم) أي : المفعول المطلق (العامل) بالنصب على المفعولية لـ "يلزم" وفاعله الضمير العائد إلى المفعول المطلق ، فالمعنى : أن المفعول المطلق لا يلزم العامل كما يلزمه الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب ، فيما إذا كان العامل غير المصدر ، مع أن المفعول المطلق مثل الفاعل في كون كل منهما مقتضيا النسبة التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر؛ لأنه وإن كان مثل الفاعل فيما ذكر ، لكن لما كان العامل يدل وضعا على ما يدل عليه المفعول المطلق،ولا كذلك الفاعل ، فإن دلالة العامل عليه عقلية لا وضعية ، جاز حذف المفعول المطلق بلا شيء ينوب عنه ، ولم يجزحذف الفاعل إلا به ؛ لأن الدلالة الوضعية أقوى من العقلية ، ثم لا يذهب عليك أن المراد من جواز حذفه جوازا الترك لا المساواة للذكر كما توهم بل يجوز كون الذكر أولى من الحذف وإلا كان ذِكْرُهُ عبثاً .

---

(١) انظر : النص المحقق ٤٦٤ .

(٢) انظر : الكافية بشرح الرضي ١ / ٢٨٣ ــ ٢٩٥ .

(٣) في الأصل : لايجوز تقديم عامله عليه .

(٤) امتحان الأذكياء ٢٦٢ . وأقول : أجاز أبو البركات الأنباري التقديم حيث قال في قوله تعالى: ﴿ أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ الشعراء/ ٢٢٧ : " (أَيَّ مُنْقَلَبٍ) منصوب بـ "ينقلبون" ، وتقديره : أي انقلاب ينقلبون، فأي منصوب على المصدر كقولك : قياما قمت ؛ لأن ما أضيف إلى المصدر مما هو في المعنى صفة له كالمصدر" . البيان٢/٢١٧، فالمصدر في الآيه للنوع ، أما في قوله : قمت قياما، فهو للتأكيد ، هذا في المصدر المؤكد لعامله ، أما المصدر المؤكد لمضمون

الجملة نحو " له علي ألف اعترافا ، فالصحيح أنه لايجوز تقديمه على الجملة المؤكدة ؛ لن العامل فيه فعل يفسره مضمون الجملة من جهة المعنى ، فأشبه ماالعمل فيه معنى الفعل ، فلم يجز تقديمه قياساعليه . انظر :الهمع ٢/١٢٤ .

[الثاني : المفعول به]

(والثاني) من المنصوبات **(المفعول به)** قدمه لأنه مشابه للفاعل في توقف تعقل الفعل المتعدي عليه أيضا بخلاف غيره (١٨٧ / ب) من المفاعيل **(وهو اسم)** هذا جنس يشمل جميع المفاعيل ، واسم باب "إن" ، وخبر باب "كان" ، وبالجملة يشمل [(١)] كل ما صدق عليه أنه اسم منصوب ، وقوله **(ما وقع عليه فعل)** أي : حدث **(الفاعل)** فصل أخرج ماعدا المحدود ؛ لأن حدث الفاعل لا يقع على شيء منها بخلافه .

فإن قلت : إن " لفظة الجلالة " ، و" زيداً " في نحو : "عبدت اللهَ " و " عرفت زيداً "، لم يشمله الحد مع أنه من أفراد المحدود .

قلت : قد أجيب [(٢)] عن ذلك بأن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به ، على معنى توقف تعقله عليه ، فإن الفعل المتعدي لا يعقل معناه إلا بالمفعول به .

(وهو) أي المفعول به **(على قسمين)** أحدهما **(عام)** لا خصوصية له بالفعل المتعدي بل يكون للازم ــ أيضا ــ كما يقال : مررت بزيد [(٣)] **(وهو)** أي العام هو **(المجرور بالحرف)** كما في المثال ، ويسمى هذا القسم مفعولاً به غير صريح ، وهذا إذا كان الجار له غير "في " أو"اللام" ، أما إذا كان الجار أحدهما فإنه يسمى "مفعولا فيه " ، "وله" عند المصنف تبعا لابن الحاجب[(٤)] ، وعند غيرهما [(٥)] لا فرق في التسمية بالمفعول به بين أن يكون الجار هو "في" أو "اللام" أو غيرهما .

---

(١) في الأصل : يشتمل .

(٢) المجيب هو ابن الحاجب حيث قال :" أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول به لا الأمر الحي إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا " . الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٤٤.

(٣) في الأصل : كتبت بالقلم ، وليس صوابا ؛ لأن " كتب " فعل متعد بنفسه ، وهو أراد التمثيل للفعل اللازم المتعدي بحرف جر .

(٤) انظر : الكافية بشرح الرضى ٢/١٢ , ٣٢ .

(٥) كالمحقق الرضي حيث قال :" والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها ، فقولك : خرجت يوم الجمعة ، كان في الأصل : خرجت في يوم الجمعة ، كان "يوم الجمعة" مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان عليه ، وكذا المفعول به " . شرح الكافية ٢ / ٢٧ .

(و) القسم الثاني (خاص بـ) الفعل (المتعدي ، وقد مرَّ (١٨٨ / أ) الكلام على كل من المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي (ويجوز تقديمه) أي : المفعول به بقسميه (على عامله) مالم يكن العامل مصدرا أو اسم فعل ؛ لما تقدم من أن معمولهما لا يجوز تقديمه عليهما [١] وهذا إذا كان المفعول به من القسم الثاني الخاص ، أما لو كان من القسم الأول العام فإنه يجوز تقديمه عليهما أيضا كما مر في بحثيهما[٢] ، ويشترط أيضا لجواز تقدمه على العامل ألا يكون العامل مضافا إليه شيء ؛ لأن المعمول لا يجوز تقديمه على مالا يتقدم عليه العامل ، فلا يقال : أنا زيداً غلام ضارب ، هذا لو كان المفعول به غير لفظا "غير" أما لو كان هي فينبغي أن يجوز أن يقال : أنا زيداً غير ضارب ، ذكره المصنف[٣](نحو : زيدا ضربت) وبعمرو مررت ، ثم جواز تقدمه على العامل لا يكون إلا لنكتة ؛ لأن التقديم خلاف الأصل ، ولا يعدل إليه إلا لنكتة مثل الاختصاص[٤]وغيره مما هو مبين في علم المعاني .

ثم اعلم أن تقديمه قد يكون واجبا ، وذلك إذا كان المفعول به متضمنا ماله صدر الكلام مثل الاستفهام نحو : أى رجل ضربت [٥] ؟ ومن رأيت ؟ أو الشرط نحو : من تكرم يكرمك ، أو " كم" الخبرية [٦] (١٨٨ / ب) نحو : كم رجلٍ[٧] ضربتُ ! أو يكون مضافاً إلى أحدها نحو : غلام أيهما ضربت ؟ وغلام من لقيت فأكرمه ، وغلام كم رجلٍ ضربت ! ، وهذا إذا لم يمنع من تقدمه مانع آخر بأن يكون الفاعل والمفعول بإعراب مقدر، فإنه لا يتقدم ــ حينئذ ــ للاشتباه [٨] .

---

(١) انظر : النص المحقق ٣٥٤ ، ٣٧٠ .

(٢) ما مرمن جواز تقديم هذا القسم من المفعول به على المصدر هو رأي الرضي مخالفا بذلك الجمهور . انظر : النص المحقق ٣٥٤ ، وما مر من جواز تقديمه على اسم الفعل هو مذهب الكسائي ، وأما البصريون والفراء فلا يجيزون ذلك . انظر : النص المحقق ٣٧٠ .

(٣) انظر : امتحان الأذكياء ٦٠ . ط استانبول .

(٤) نحو قول الله تعالى : ﴿ إِيّاكَ نَعْبُدُ ﴾ الفاتحة / ٥ .

(٥) في الأصل بعده : أو الشرط نحو : من رأيت ؟ ومن تكرم يكرمك .

(٦) أو الاستفهامية نحو : كم رجلاً ضربت ؟

(٧) في الأصل : رجلاً ، ولا يستقيم به المثال ؛ لأن المثال لــ"كم" الخبرية .

(٨) في الرضي على الكافية ١ / ٣٠٤ :" ويجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في :" ضرب موسى عيسى " ، إذ لو قلت : " عيسى ضرب موسى " لظن أن المتقدم مبتدأ ، وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو " ما أحسن زيداً " ؛ لأنه لا يتصرف في معموله وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو : عجبت من أن تضرب زيداً ؛ لأنه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها " .

(و) يجوز (حذفه) أي: المفعول به (مطلقا) أي سواء كان منويا مرادا أو غير منوي بأن يكون محذوفا نسياً منسياً لكن على الأول يكون الحذف جائزاً غير محتوم ، ولابدّ فيه من قرينة نحو قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾[1] أي : وما قلاك ، أي : ما بغضَك , والقرينة هنا ذكر مفعول " وَدّعَ " ، وعلى الثاني يكون واجبا محتوماً فينزل الفعل في الاستغناء عنه منزلة اللازم ، فلا يحتاج إلى قرينة كما في قولك : أعطيت أي فعلت الإعطاء فلا يقدر المعطى ؛ لعدم تعلق غرضك به[2]. ومن هذا التقرير يظهر لك أن مراد المصنف بالجواز ما يعم القسمين ، وهو عدم المنع مطلقا (و) يجوز أيضا (حذف فعله) أي: عامله حتى يعم الاسم العامل فيه أيضا (لقيام قرينة) مقالية كانت تلك القرينة كما في(نحو: زيدًا، لمن قال: من أضرب؟) أي : اضرب زيداً [3](١٨٩/ أ) فحذف العامل جوازاً ؛ لأن المراد من التلفظ به إنما هو الدلالة على المعنى ، فإذا حصل بالقرينة لم يحتج إلى التلفظ به احتياجاً محتما ، أو حالية كقولك لمن تأهب لسفر : مكة أي : تريد مكة . وقولك لقاصد الضرب : زيداً ، أي : تريد أن تضرب زيداً[4].

وقد يجب الحذف المذكور ، وهو على قسمين :

الأول منهما : سماعيٌ لا ضابطَ له ، فمنه قوله تعالى :﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُم﴾ [5]أي : انتهوا عن التثليث ، وائتوا [6] خيراً لكم . هذا تفسير سيبويه [7] ، وقال الكسائي [8] : التقدير : انتهوا يكن خيراً لكم .

---

(١) الآية ٣ من سورة الضحى .

(٢) ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ البقرة / ٢٥٨ .

(٣) ومنه في التنزيل ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً ﴾ النحل / ٣٠ .

(٤) انظر : الهمع ٢ / ١٧ .

(٥) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

(٦) في الأصل :" وتوبوا" . والتصحيح من الرضي ، فالكلام منقول عنه ، وعبارته في شرح الكافية ١ / ٣٠٦ :" تفسير سيبويه : انتهوا عن التثليث ، وائتوا خيرا لكم ".

(٧) في الكتاب ١ / ٢٨٣ :" وإنما نصبت " خيراً لك " ... لأنك حين قلت : "انته" ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر ، وتدخله في آخر ".

(٨) انظر : رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠٩ ، ولم ينفرد بهذا الرأي الكسائي بل شاركه آخرون ، منهم أبو عبيدة في مجاز القرآن ١ / ١٤٣ ، و الأنباري في البيان ١ / ٢٧٩ ، وفي المقتضب ٣ / ٢٨٣ : " وقال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم ، وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمر الجواب ، ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ائتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلاً منه " .

قال عليه الرضي [١] : "ليس بوجه ؛ لأن "كان" لا تقدر قياساً ، فلا يقال : عبد الله المقتول ، أي : كان ذلك " .

ومنه قولهم :" أَهْلاً وسَهْلاً " [٢] أي: أتيت أهلاً لا أجانب ، ووطئت سهلاً لا صعباً [٣] ، ومنه ـ أيضا ـ قولهم :" امْرَءاً وَنَفْسَهُ" [٤] أي: مع نفسه ، والمعنى : إما أن يكون الأمر بالهجر عنه ، أو ترك الانتقام منه والواو فيه بمعنى "مع" ، أو للعطف ، ومنه قولهم : "أَحَشَفاً وسُوءَ كَيْلٍ" [٥] ؟ أي : أتجمع حشفا وسوء كيل .

ومنه قولهم :" أَهْلَكَ واللَّيْلَ " [٦] ، والواو فيه بمعنى "مع" أي :أهلك مع الليل ، أي : لا يسبقك الليل اليهم ، أو للعطف فينتصب الليل بفعل آخر (١٨٩ / ب) غير الناصب لأهل ، فيكون التقدير : الحق أهلك واسبق الليل ، ومنه قولهم : " الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ" [٧] . أي : أرسل والأمثلة كثيرة تطلب من المطولات [٨] .

والسبب الموجب لحذف العامل في هذه كونها أمثالاً ،أو كالأمثال في كثرة الاستعمال ، والأمثال لا تغير . كذا في الرضي [٩] .

---

(١) شرح الكافية ١ / ٣٠٦ .

(٢) انظر : المفتاح ٥٢ .

(٣) هذا التقدير إذا استعمل "أهلا وسهلا" خبراً لمن قصدك ، أما إذا استعمل دعاء للمسافر مثلا كان مفعولا مطلقا لا مفعولا به . قال في المقتضب ٣ / ٢١٨ :" وأما قولهم : مرحبا وأهلا فهو في موضع قولهم : رحبت بلادك رحبا ، وأهلت أهلا ، ومعناه : الدعاء ". وانظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٢ / ١٩ ، ٢٠ .

(٤) انظر : المفتاح ٥٢ .

(٥) مثل يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين . انظر : مجمع الأمثال ١ / ٢١٦ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٢٧٥ .

(٧) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة . انظر : مجمع الأمثال ٢ / ٨٨ .

(٨) انظر منها: الارتشاف ٣ / ١٤٧٧ ، والهمع ٢ / ١٦ .

(٩) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٠٦ ــ ٣١٠ .

والثاني : قياسيٌّ ، وهو ما يدخل تحت ضابط كُلِّي ، مثل : كل منادى بــ "يا" منصوب بفعل محذوف ، وهو في مواضع :

منها : المنادَى ، فإن ناصبه فعل مقدر [١] ؛ إذ الأصل في " يا زيد" : أدعو زيداً ، ثم حذف الفعل وعوض عنه حرف النداء تخفيفا وسبب وجوب حذفه امتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه [٢] .

ومنها : باب الاشتغال ، ويقال له باب الاشتمال ، إذا نصب الاسم السابق وحقيقة هذا الباب كما قالوا [٣] : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أوشبه ويكون ذلك الفعل أو شبه ، مشتغلا بضمير الاسم المتقدم أو بملابسه عن العمل فيه نحو : " زيداً ضربتُه " [٤] ، و" زيداً ضربتُ غلامَه " هذان مثالان للفعل ، الأول لما اشتغل عنه بضميره ، والثاني لما اشتغل عنه بملابسه ، وأما مثالا (١٩٠ / أ) شبه الفعل فنحو قولك : " زيداً [٥] أنا ضاربُه" ، أو " ضارب غلامَه " . وموجب الحذف في هذا الباب هو التفسير بالفعل المذكور ، فلو ذكر المحذوف ــ أيضا ــ لزم الجمعُ بين المُفَسِّرِ والمُفَسَّرِ [٦] .

---

(١) في سيبويه ٢ / ١٨٢ :" اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب ".

(٢) انظر : ابن الناظم على الألفية ٥٦٧ ، والارتشاف ٤ / ٢١٧٦

(٣) انظر : الأشموني على الألفية ٢ / ٧٢ .

(٤) منه قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ النحل / ٥ .

(٥) في الأصل : زيد ، والتمثيل للمشغول عنه المنصوب لا المرفوع ، وفي هذا المثال والذي بعده يجوز نصب الاسم السابق ورفعه ، وهو الراجح ؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير ويترجح النصب في نحو : اللهم عبدك ارحمه ، وفي نحو : لقيتُ خالدا وعمرا أبصرتُهُ وفي نحو : أزيداً أكرمتَه ؟ ويجب نصبه في نحو : إن زيدا رأيتَه فأكرمْهُ ، ويستوي النصب والرفع في نحو : زيد قام وخالدا كلمته ويجب الرفع في نحو :خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، وفي نحو : زيدٌ هل رأيته ؟ .انظر : ابن الناظم على الألفية٢٣٧ ــ٢٤١ .

(٦) انظر : المفصل صـ٤ . ومن هذا الحذف ـ أيضا ـ حذف الفعل في باب الاختصاص نحو: إنا معشر العربَ ـ نفعل كذا ، ونحن ـ آلَ فلان ـ كرماءُ ، وبك ـ اللّهَ ـ نرجو الفضل وحذفه في باب الإغراء والتحذير نحو : الصلاةَ الصلاةَ ، وإياك والأسدَ ، وما شاكل ذلك . انظر : مفتاح العلوم ٥٣ .

[الثالث : المفعول فيه]

(والثالث) من المنصوبات (المفعول فيه) قدمه على المفعول له مع أنه سبب وجود الفعل ؛ لأنه مدلول الفعل في الجملة كما قد مر بيان ذلك في بحث حذف المتعلق [١] بخلافه (وهو) المفعول فيه (اسم ما) أي: ظرف زمان أو مكان (فعل فيه) أي: في ذلك الظرف (مضمون عامله) أي ذلك الظرف ، وفي هذه العبارة من المسامحة مالا يخفى ؛ لأن المعمول في الحقيقة إنما هو الاسم لا نفس الظرف الذي هو المسمى حتى يضاف العامل إلى ضميره إلا أن تكون الإضافة لأدنى ملابسة ، أو يكون مبنى الكلام على حذف مضاف ، أي مضمون عامل اسمه ، فلو قال : ما فعل في مدلوله مضمون العامل لكان أظهر وأسلم .

وقوله (من زمان أو مكان) هو بيان لـ "ما" على ما علمت ، ثم إن المراد من مضمون العامل هو الحدث [٢] ، وبقوله " فيه مضمون عامله " يخرج اسم المكان والزمان اللذين لم يقع فيهما (١٩٠ / ب) مضمون عاملهما ، مثل قولنا : مكاننا [٣] حسن ، ويومنا طيب وإن كانا لا يخلوان من وقوع فعل حدث فيهما .

(وشرط نصبه) أي : المفعول فيه (لفظا تقدير " في") وإنما زاد قوله "لفظا" على عبارة الكافية [٤] ليشير بذلك إلى أنه مع وجودها في محل النصب ـ أيضا ـ لكن لا على أنه مفعول به غير صريح كما اختاره الجمهور[٥] بل على أنه مفعول فيه (وقد مر) في بحث حروف الجر (شرط تقديره) أي : " في" ، وهو كون الظرف إما زمانيا أو مكانيا ، مبهما أو محدوداً ، واقعا بعد " دخل" ، و"نزل " و"سكن" .

---

(١) مر ذلك في بحث حذف الجار لا حذف المتعلق . انظر : النص المحقق ٢٢٣ .

(٢) عبر ابن الحاجب عن مضمون العامل ـ وهو الحدث ـ بالفعل حيث قال في تعريف المفعول فيه : " هو ما فعل فيه مذكور من زمان أو مكان ". الكافية بشرح الرضي ٢ / ١٢

(٣) في الأصل : مكانا .

(٤) عبارة الكافية : " وشرط نصبه تقدير في " الكافية بشرح الرضي ٢ / ١٢ .

(٥) قال ابن يعيش :" اعلم أن الظرف في عرف أهل الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق ، بل الظرف ما كان منتصبا على تقدير (في) .." شرح المفصل٢ / ٤١ .

(ويجوز تقديمه) أي المفعول فيه (على عامله) بشرط ألا يكون نائباً [١] عن الفاعل على ما مر [٢] (ولو كان) عامله (معنى فعل) فإذا كان العامل فيه فعلاً فإنه يجوز بالأولى ؛ لأنه متى جاز على معناه الذي هو ضعيف في العمل فلأن يجوز عليه هو [٣] من باب أحرى ، نحو : اليوم أنا ضاربك[٤]،ويجب [٥] لو تضمن ماله الصدر نحو : كم يومٍ سرت.

(و) يجوز (حذفه) أي المفعول فيه (مطلقا) سواء قامت عليه قرينة أو لم تقم (و) كذا يجوز (حذف عامله) لكن بشرط قيام (لقرينة) نحو (١٩١ / أ) يوم الجمعة . لمن قال : متى سفرك ؟ [٦] ويجب حذف عامله [٧] على شريطة التفسير[٨] كما مر في بحث المفعول به [٩] .

***

---

(١) في الأصل : نائب .

(٢) انظر : النص المحقق ٤٠٦ .

(٣) أي : الفعل نحو : اليوم انطلقت .

(٤) هذا مثال للمفعول فيه المتقدم على عامله الذي بمعنى الفعل .

(٥) أي : تقديم المفعول فيه على عامله .

(٦) قال ابن يعيش : " لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول به ، فكما أن المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية ... فكذلك الظرف ". شرح المفصل ٢ / ٤٧ .

(٧) بعده في الأصل : لو فسر العامل على شريطة التفسير .

(٨) قال الزمخشري :" ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به ، تقول : آليوم سرت فيه ؟ وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله ، مقدراً : أسرت اليوم ؟ وأينطلق عبد الله يوم الجمعة ؟ " .

(٩) الإضمار على شريطة التفسير في المفعول به يكون في باب الاشتغال كما ذكره الشارح . انظر : النص المحقق ٤٧٥ .

[الرابع : المفعول له]

(والرابع) من المنصوبات (المفعول له) قدمه لما مر من أنه سبب وجود الفعل أو صدوره ، ولأنه يشبه المفعول المطلق إذا حذف منه اللام ، حتى أن بعضهم [١] عده منه (وهو) أي المفعول له هو (اسم ما) أي : شيء (فعل لأجله) وذا جنس يشمل التأديب في :" أعجبني التأديب " عندما شاهدت ضرباً لأجل التأديب ، فبقوله(مضمون عامله) أي : مدلوله التضمني الذي هو الحدث خرج هذا ؛ لأن التأديب وإن كان في الواقع هو الباعث على الفعل المشاهد إلا أنه ليس مضمون العامل الذي هو " أعجب" .

ثم إن المصنف ــ رحمه الله ــ أشار بقوله " لأجله " إلى أن المفعول له سبب للفعل وإلى نفي قول من زعم [٢] أنه مسبب عنه نظرا إلى مثل : ضربته تأديباً ؛ لأن هذا القول غير مستقيم ؛ لأنه قد ثبت عنهم :" قعدت عن الحرب جبناً " ونظائره ، ولا يستقيم أن يجعل القعود في مثله سبب الجبن بوجه ، ويستقيم أن يجعل التأديب في المثال الأول (١٩١ /ب) هو السبب الباعث على الضرب [٣] ، فإذا استقام ذلك وجب رد الجميع إليه (وشرط نصبه) أي المفعول له (لفظاً) في زيادة هذا القيد على عبارة الكافية [٤] إشعار بأنه لا يحتاج لنصبه محلا [٥] إلى (تقدير اللام ، وقد مرّ) في بحث حروف الجر[٦] (شرط تقديره) أي : اللام ، وهو أن يكون المفعول له فعلا [٧] لفاعل الفعل المعلل ، ومقارنا له في الوجود ، هذا مراده .

---

(١) هو الزجاج . قال ابن مالك :" وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر ، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه ". شرح التسهيل ٢ / ١٩٨ ، وانظر : الهمع ٢ / ١٣٣ .

(٢) هو الشيخ أبو حيان حيث قال :" وشرط هذا المصدر ــ أي المفعول له ــ أن يكون سببا لحدث ، أو مسبباً عنه ". الارتشاف ٣ / ١٣٨٣ .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٣٠ ، ٣١ .

(٤) قال ابن الحاجب " وشرط نصبه تقدير اللام " الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٢ .
(٥) المصنف يوافق ابن الحاجب في أن المجرور باللام مفعول له أيضا، وهو في محل نصب وذلك نحو : جئتك لإ كرامك الزائر ، وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة ، فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب على تقدير اللام . انظر : الرضى على الكافية ٣٣/٢ .
(٦) انظر : النص المحقق ٢٢٤ .
(٧) يعني به : الحدث لا قسيم الاسم والحرف .

ثم اعلم أن مراده بقوله " تقدير اللام" عدم ذكرها وهو ــ أعني جواز عدم ذكرها ــ إنما يكون عند توفر هذين الشرطين [١] ؛ إذ بهما تقوى القرينة الدالة على حذف اللام ؛ لأن الأصل إثبات "في" مع الظرف ، وكرهوا حذفهما في موضع لا تقوى فيه قرينتهما ، ومعلوم أن كونه فعلا ، وكونه لمن فعل الأول وكونه مقارنا له في الوجود مما يغلب على الظن كونه لازم التعليل غالبا ، فكان في اشتراط هذين الشرطين دليل على حذف اللام ، هذا ما اختاره المصنف [٢] وابن الحاجب [٣] ، وعليه أكثر النحاة [٤] .

ومنهم من لم يشترط المقارنة في الوجود [٤] ، وقالوا : إنه يكفي في جواز حذف اللام أن يكون المفعول له مصدرا وفعلا لفاعل الفعل (١٩٢ / أ) المعلل ولا يشترط المقارنة ، وإليه مال الرضي [٥] ، ومستندهم في ذلك قوله تعالى :﴿وَالْخَيْلَ والْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾[٦] إذ الزينة فعل الزائن ، وهو الخالق تعالى ، وهي منصوبة بتقدير "اللام" [٧] ، ولم تكن موجودة عند الخلق ، فالمعنى بالمقارنة عندهم متى استعملوها ألا يكون مقدما ، ولا بأس بالتأخير كما في نحو : " شربت الدواء إصلاحا للبدن " ؛ إذ الإصلاح متأخر غير واقع عند الشرب .

---

(١) يعني : كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل له ، ومقارناً له في الوجود .
(٢) أي : في المتن . انظر : النص المحقق ٢٢٤ .
(٣) حيث قال :" وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ، ومقارنا له " الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٢ .
(٤) أي : من المتأخرين . قال في الهمع ٢ / ١٣١ :" وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو : ضربت ابني تأديبا ... ولم يشترط ذلك سيبويه ، ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم : أكرمتك أمس طمعا غدا في معروفك " ، وانظر التصريح ٢/ ٣٣٥ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٤ .

(٦) من الآية ٨ من سورة النحل .

(٧) هذا أحد وجوه نصبها ، وقيل : أنها منصوبة على أنها مفعول مطلق ، والتقدير : ولتتزينوا بها زينة ، وقيل أنها منصوبة بفعل مقدر ، والتقدير : وجعلها زينة ، وقيل : أنها مصدر في موضع الحال من الواو في (لتركبوها) ، أو من الهاء ، أي : لتركبوها تزينا بها . انظر : التبيان ٢ / ٧٨ ، والبيان ٢ / ٧٦ .

هكذا ذكره السّجَاوَنْدِي [١] في شرحه على المفصل [٢] عند قوله [٣] : ولابد أن يكون المصدر مقارنا للفعل [٤] ، وأجيب من طرف القوم عن الآية بأنا لا نسلم أن الزينة ليست مقارنة للخلق فإنها حال الخلق هي مزينة في نفسها . وعن المثال بأن الإصلاح فيه حال مقدرة ، وليس بمفعول له ، أو يحتمل أن يكون التقدير إرادة إصلاح البدن ، ولا شك أن الإرادة مقارنة للشرب .

ومنهم [٥] من لم يشترط اتحاد الفاعل استدلالاً بقوله تعالى :﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ [٦] ؛ إذ لو كان الاتحاد شرطا لما ورد بعدمه في القرآن ، فإن الإراءة فِعْلُهُ تعالى ، والخوف والطمع فعلان للمخاطبين فلم يتحد (١٩٢/ب) الفاعل ، وأجيب بأنه محمول على تقدير فعل هو " فر أيتموه " الدال عليه " يري" فالفعل المعلل هو الرؤية القائمة بالمخاطبين ، ولا شك أن الخوف والطمع فعلان لهم فلا إشكال [٧] .

وإنما خص المصنف اللام بالذكر حيث قال : " وشرط تقدير اللام " ؛ لأنها هي الغالب في تعليل الأفعال ، فلا يقدر غيرها من "من" ، أو "الباء" أو "في" مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [٨] .

---

(١) هو محمد بن طيفور أبو عبد الله ، مفسر، مقرئ ، نحوي ، من آثاره شرح المفصل ، وعلل القراءات ، والوقف والابتداء . توفي سنة ٥٦٠ هـ . انظر : طبقات المفسرين للسيوطي ٣٢ ، ٣٣ ، ومعجم المؤلفين ١٠ / ١١٢ .

(٢) لم أعثر على هذا الشرح مطبوعا أو مخطوطاً .

(٣) أي : قول الزمخشري .

(٤) في الأصل : واقعا بعد الفعل . وعبارة المفصل ٦٠ :" وفيه ثلاثة شرائط أن يكون مصدرا ، وفعلا لفاعل الفعل المعلل ، ومقارنا له في الوجود ".

(٥) هو ابن خروف كما في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٧. والتصريح ٢ / ٣٣٥ .

(٦) من الآية ١٢ من سورة الرعد .

(٧) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ١٩٧:" معنى " يريكم " يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير ، فلا يلزم جعل " خوفا وطمعا " حالين كما زعم الزمخشري ، ولا كون التقدير : يريكم البرق إراءة خوف وطمع ". وانظر : الكشاف ٢ / ٣٥٢ .

(٨) من الآية ٢١ من سورة الحشر .

وقوله : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِين هادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾(١) وقوله ﷺ : " إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ "(٢) أي لأجلها . كذا قاله الفاضل الجامي(٣) .

(ويجوز تقديمه) أي المفعول له (على عامله) كما في نحو : تأديباً ضربت زيداً (٤) (و) يجوز أيضا (تركه) بأن لم يذكر رأساً ، وذلك لعدم احتياج العامل إليه جدا ، وفي تعبيره بالترك دون الحذف كما فعل في أخواته إشعار بانحطاط رتبته عن المفاعيل المتقدمة .

(و) يجوز أيضا (حذف عامله لقرينة) دلت عليه نحو قولك : تأديبا لمن قال : لم ضربت زيداً ؟ أي : ضربته تأديباً(٥) .

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة النساء .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده . انظر : الفتح الرباني ١٩ / ٨٧ ، ٨٨ ، كتاب الأخلاق الحسنة ، باب الترغيب في الرفق بالحيوان ، وأخرجه البخاري في صحيحه ٢ / ٥٢ كتاب المسافاة ، باب فضل سقي الماء .

(٣) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٧٥ .

(٤) منع ثعلب تقديم المفعول له على عامله ، والصحيح الجواز لورود السماع به كما في قول الشاعر :

فَمَا جَزَعاً وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكِي ولاَ حِرْصاً عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي (وافر)

انظر :الهمع ٢/١٣٥ .

(٥) لم يتناول الشارح مسألة تعريف المفعول فيه ، ولا تعدده ، فمذهب أكثر البصريين أنه يجوز تعريفه بـ "أل" نحو قول الراجز :

لاأَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجاءِ

أو بالإضافة المحضة نحو قوله تعالى : ﴿الذين يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ البقرة/٢٦٥ ، وذهب جماعة منهم الجرمي إلى أن شرطه أن يكون نكرة ، وأن" أل" فيه زائدة ، وإضافته غير محضة . انظر : الارتشاف ٣/ ١٣٨٧ ، وفي الهمع ٢ / ١٣٦ :" ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ، ومن ثم منع في قوله تعالى : ﴿وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة / ٢٣١] فتعلق (لتعتدوا) بـ (تمسكوهن) على جعل (ضراراً) مفعولا له ، وإنما يتعلق به على جعل (ضرارا) حالاً ". وانظر:التبيان ٩٦/١ .

[الخامس : المفعول معه]

(والخامس) من المنصوبات (المفعول معه ، وهو المذكور بعد (١٩٣ / أ) الواو) فخرج ما هو مذكور بعد غيرها كالفاء ، و"ثم" ،وغيرهما ، وخرج أيضا سائر المنصوبات ، لكن بقيت الحال الكائنة مع الواو فبقوله (لمصاحبة معمول عامل) خرجت هي أيضا . وإنما قال :" معمول عامل " ولم يقل : معمول فعل كما فعل ابن الحاجب [1] ؛ لأن العامل المصاحب معموله أعم من أن يكون فعلا أو شبهه أو معناه ، ثم إن هذا العامل إما أن يكون لفظيا نحو : استوى الماء والخشبة أو معنويا [2] نحو : مالك وزيداً ؟. أي: ما تصنع ؟ [3].

والمراد بمصاحبة معموله : مشاركته له في ذلك العامل في زمان واحد نحو : سرتُ وزيداً ، أو مكان كذلك نحو : لو تُرِكَتْ الناقةُ و فصيلَها لرضَعَها [4] فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو : جاءني زيد وعمرو ، فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة . كذا حققه الفاضل الجامي [5] .

ويرد عليه : سر [6] والطريق ، فإنه من صور المفعول معه بلا نزاع فليست " الطريق " مشاركة للمخاطب في السير المأمور به ، فالصواب حمل المصاحبة هنا على المصاحبة المطلقة ، أي سواء لم يكن ثم تشريك في الحكم كالمثال ، أو كان ثم تشريك لكنه غير مقصود بل القصد إلى مطلق (١٩٣ / ب) المصاحبة ، كما في نحو : جئت وزيداً [7] . فتأمل

---

(١) انظر : الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٧ ، وعرف ابن مالك المفعول معه بقوله :" هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور "مع" ، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة " التسهيل ٩٩ .

(٢) العامل المعنوي كحرف التشبه ، والظرف ، والمخبر به ، والجار والمجرور ، واسم الإشارة . كذا في الارتشاف ٣/ ١٤٨٤ ، ومذهب سيبويه أن المفعول معه لا ينصبه عامل معنوي ،

وناصبه في نحو : " مالك وزيداً " المصدر المقدر ، والتقدير : ما شأنك وتناولك زيداً ، انظر : الكتاب ١ / ٣٠٧ ، والهمع ٢ / ٢٣٩ .

(٣) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٤٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٧٨ .

(٦) في الأصل : سرت ، وهو غير مستقيم ، لأن المراد التمثيل بالأمر .

(٧) انظر : ابن الناظم على الألفية ٢٧٨ .

واعلم أن ههنا بحث يتفرع على تقسيم العامل إلى اللفظي والمعنوي ، فإن كان العامل لفظيا فحينئذ لا يخلو إما أن يمكن العطف أو لا ، فإن أمكن يجوز العطف والنصب على المفعولية معه على حد سواء [١] ، نحو قولك : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ فإنه يجوز كل من النصب والرفع بالعطف على الضمير في " قصعة " للإمكان المذكور ، ومما ورد من ذلك في القرآن قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [٢] فالشركاء إما مفعول معه [٣] ، أو معطوف على قوله "أمركم" [٤] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ ﴾[٥] بالرفع[٦] والنصب ، لكن الرفع بالعطف على لفظ " الجبال" ، والنصب إما بالعطف على محله[٧] ، أو على " فضلاً "[٨] في قوله ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً ﴾ [٩] ، أو على أنه مفعول معه [١٠] ، وإن كان العامل معنويا فلا يخلو ــ أيضا ــ إما أن يمكن العطف بالإمكان العام ــ أعني التقييد بجانب الوجود ــ أَوْ لا ، فإن أمكن العطف بهذا الطريق وجب العطف ؛ لضعف العامل نحو : ما لزيد وعمرو ، وإن لم يمكن العطف في الصورتين ــ أعني (١٩٤ / أ) صورتي العامل اللفظي والمعنوي ــ فالنصب على المفعوليه معه واجب .

---

(١) قال ابن مالك :" والرفع في ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، هو الجيد لعدم الفعل وما يعمل عمله " شرح التسهيل ٢ / ٢٥٨ ، وفي الكتاب ١ / ٣٠٣ :" وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على "ما" ، ولا "كيف" ولكنهم حملوه على الفعل ... كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيداً ، لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ".

(٢) من الآية ٧١ من سورة يونس .

(٣) انظر : البيان ١ / ٤١٧ . وفى الكشاف ٢/٢٤٥ : "والواو بمعنى "مع" والمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، وقرأ الحسن "وشركاءكم" بالرفع عطفاً على الضمير المتصل " .

(٤) رد ابن مالك هذا التوجيه بقوله :" لا يجوز أن يجعل (شركاء كم) معطوفا ؛ لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما " . شرح التسهيل ٢ / ٢٦١ , وفى الألوسى ١٥٨/١١ :" وقيل :إن النصب بالعطف على (أمركم) بحذف المضاف .أى: وأمر شركائكم " .

(٥) من الآية ١٠ من سورة سبأ .
(٦) النصب قراءة العامة . انظر: النشر ٣٤٩/٢ ، ونسب الألوسى قراءة الرفع إلى جماعة منهم ابن أبى عبلة. انظر : روح المعانى ١١٤/٢٢، ونسبها سيبويه إلى الأعرج . انظر :الكتاب٢/ ١٨٧ .
(٧) انظر : الكشاف ٢٨١/٣ .
(٨) انظر : روح المعانى ١١٤/٢٢ .
(٩) من الآية ١٠ من سورة سبأ
(١٠) انظر: التبيان ١٩٦/٢،١٩٥.

كما في(نحو : جئت وزيداً) وهو مثال لما إذا كان العامل لفظيا مع عدم إمكان العطف ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يجوز إلا مع إعادته منفصلاً .

ونحو : مالك وزيداً ؟ مثال للعامل المعنوي مع عدم إمكانه أيضا ، لأن العطف على المجرور المتصل لا يجوز إلا بإعادة الجار[١] .

(ولا يجوز تقديمه) أي المفعول معه (على عامله) مطلقا [٢] لا مع المعمول المصاحب ولا بدونه ، أما معه فلأن المصاحب لا يخلو إما أن يكون فاعلا في الحقيقة كما في نحو : استوى الماءُ والخَشَبَةَ ، وهو لا يجوز تقديمه على عامله كما مر [٣] ، أو مفعولاً به كما في نحو : كفاك وزيدا درهم ، وهو وإن كان يجوز أن يتقدم على عامله كما مر[٤]ـ لكن منعناه هنا حملاً على صورة ما لو كان فاعلاً طرداً للباب ،

وأما بدون المصاحب فلما نذكره في شرح قوله (ولا على المعمول المصاحب) من قولنا : لأن الواو تقتضي سبق المصاحب ، فلو تقدم على العامل بدون المصاحب لتقدم عليه هوـ أيضاـ فيفوت العمل بمقتضى الواو [٥] . فافهم

(١) كون العطف على الضمير المتصل المجرورلايجوز إلا بإعادة الجار هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يجيزون العطف عليه بدون إعادة الجار في السعة والاختيار . وسيأتي تفصيل هذه المسألة متنا ، وشرحا ، وتعليقا . انظر : النص المحقق ٧٠٢ ــ٧٠٨
(٢) انظر : ابن الناظم على الألفية٢٧٩ ، وفي الهمع ٢ / ٢٤١ :" ... لأن أصل واوه للعطف ، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعا ".
(٣) انظر : النص المحقق ٤٠٦ .
(٤) انظر : النص المحقق ٤٧١ .

(٥) هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ابن جني تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب مستدلا بقول يزيد بن الحكم :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً   ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِ (الطويل)

فقوله "وفحشا" مفعول معه عنده .انظر : الخصائص ٢ / ٣٨٣ ، والجمهور على أن الواو للعطف ، و"فحشا " معطوف على "نميمة " قدم للضرورة . انظر : ابن الناظم عى الألفية٢٨١، وقال الرضي : " والأولى المنع رعاية لأصل الواو ، والشعر ضرورة ". شرح الكافية ٢ / ٣٩ .

(١٩٤ / ب) واعلم أن في قوله : " ولا يجوز تقديمه على عامله " إشارة إلى أن العامل في المفعول معه هو العامل في المعمول المصاحب لا الواو كما قال به بعضهم [١] ؛ لأن الواو ليست من العوامل بل هي واسطة على ما هو الأصح (ولا) يجوز أيضا (تعدده) لأنه لو تعدد يكون على نية تعدد "مع" ، وهي لا يجوز تعددها ؛ لما مر من عدم جواز تعلق الجارين إذا كانا بمعنى واحد بعامل واحد[٢] .

---

(١) نسب ابن مالك هذا الرأي إلى الشيخ عبد القاهر حيث قال في شرح التسهيل ٢ / ٢٥٠ : " وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها ، وما ذهب إليه باطل ... " ، ونسبه إليه أيضا الشيخ أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٨٥ ، ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٩ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ٢٤٠ .

وقال ابن الناظم : "واحتجوا عليه بانفصال الضمير بعدها نحو :جلست وإياك ، فلو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها .. كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو : إنك ، ولك .. فلما لم يقع الضمير بعد الواو إلامنفصلا علم أنها غير عاملة ، وأن النصب بعدها بما قبلها من الفعل ، أو شبهه " . شرح الألفية٢٨١ ،٢٨٢ .

والذي أراه أن الشيخ عبد القاهر لم يخرج عن مذهب سيبويه والجمهور، وهو أن العامل في المفعول معه هو العامل في المعمول المصاحب ، والواو معدية لا عاملة . قال سيبويه ــ بعد تمثيله بما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ــ : " إنما أرادت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ". الكتاب ١ / ٢٩٧ ، وقال الشيخ عبد القاهر في المقتصد ١ / ٦٥٩ : " واعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيداً ، فان "زيدا" ينتصب بالفعل الذي هو صنعت

بوساطة الواو ... وإنما يعمل الفعل بإعانتها له النصب حتى كأنها بمنزلة الهمزة في قولك : ذهبت ، وأذهبت زيداً " . هذا ، وهناك مذاهب أخرى في العامل في المفعول فيه ، حيث ذهب الزجاج إلى أن العامل فيه مضمر بعد الواو ، فإذا قلت : ما صنعت وأباك ، فالتقدير عنده : ولابست أباك . وذهب الأخفش ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب هو الخلاف لما لم يشرك الأول في الإعراب الذي له . انظر : الارتشاف ٣ / ١٤٨٤ ، والهمع ٢ / ٢٣٨ ــ ٢٤٠ .

(٢) انظر : النص المحقق ٢٢٩ .

[السادس : الحــال]

(والسادس) من المنصوبات **(الحال)** وأعقبها للمفاعيل الخمسة ؛ لأنها من الملحقات ، فإنها ملحقة بالمفعول فيه ؛ لوجود معنى الظرفية فيها؛ لأن معنى قولك : جاء زيد راكباً ، جاء في حالة الركوب ، وهذا وإن كان يقتضي تقدم التمييز عليها لأنه ملحق بالمفعول به من جهة أنه منصوب ، واقع بعد تمام الكلام لكنها لما أشبهته هي ــ أيضا ــ من جهة أنها فضلة يتم الكلام بدونها ، على أنها أكثر وقوعا منه ، قدمها عليه ، وقال معرفاً لها : **(وهي ما)** أي منصوب اسما مفردا كان أو جملة **(بَيَّنَ)** ذلك المنصوب **(هيئة الفاعل، أو) هيئة (المفعول به)** فـ "أو" لمنع الخلو ، فلا ينتقض التعريف منعا بنحو : ضرب زيد عمراً راكبين ، وخرج (١٩٥ / أ) بقوله " بين هيئة " التمييز ، فإنه إنما يبين الذات كما يأتي ، وبإضافة الهيئة إلى الفاعل والمفعول يخرج مثل : ضربت ضربا شديداً ، ورجعتُ القهقرى ، فإنه يبين العامل[١] **(لفظا** أي: سواء كان الفاعل أو المفعول به لفظيا بأن يكون فاعلاً أو مفعولا به في اللفظ نحو : جاء زيد ضاحكا ، وضربت هندا قائمة . **(أو معنى)** بأن يكون فاعلا أو مفعولا به في المعنى نحو قوله تعالى :﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[٢] ؛ لأن المعنى فما يصنعون ، و"معرضين" حال من الضمير [٣] باعتبار كونه فاعلا في المعنى [٤] ونحو : بحسبك محتاجاً درهماً ؛ إذ المعنى : يكفيك محتاجا ، فجاءت الحال من الضمير، من حيث هو مفعول بحسب المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافا إليه ، فمراده ــ كما علمت ــ أن صاحب الحال لا يكون إلا فاعلا ، أو مفعولا به ، فإن كان كذلك في اللفظ فبها ونعمت ، وإلا فيؤول الكلام بحيث يصير صاحبها فاعلاً أو مفعولا في المعنى وقد تبع في ذلك ابن الحاجب [٥]، وجماعة [٦] .

(١) أي : المفعول المطلق يبين نوع الضرب ، وهيئة الرجوع . انظر : الهمع ٢ / ٢٩٤ .

(٢) من الآية ٤٩ من سورة المدثر .

(٣) في الأصل : الضمين ، وهو تحريف .

(٤) انظر : البيان ٢ / ٤٧٥ ، والتبيان ٢ / ٢٧٣ .

(٥) حيث قال :" الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى ". الكافية بشرح الرضي ٢ / ٤٧

(٦) منهم ابن يعيش . انظر : شرح المفصل ٢ / ٥٥ .

ومنهم من جَوّزَ أن يكون صاحبُها مبتدأ [١] ، أو خبراً [٢] كما هو في مثاله[٣] الآتي ، أو مفعولاً مطلقا نحو : ضربت زيداً الضرب شديداً ، فإن " شديداً " حال (١٩٥ / ب) من الضرب وهو مفعول مطلق . أو مفعولاً معه ، نحو : "استوى الماءُ والخشبةَ طويلةً" وسرتُ والنيلَ آخذاً في زيادة الفيض ، وكل من " الخشبة " ، و" النيل " مفعول معه . أو مفعولاً فيه ، نحو : جئت يومَ السبت حارا شديد الحر ، واليوم مفعول فيه . أو مضافاً إليه كما مرّ في : بحسبك محتاجاً درهماً وهذا كله مؤول عنده على نحو ما مر من المثالين . ثم اعلم أن الهيئة أعم من أن تكون لصاحب الحال نفسه أو لمتعلقه نحو : جاءني زيد قائماً غلامه ، ومن أن تكون محققة أو مقدرة ، مثل قوله :﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾[٤] أي مقدراً لكم الخلود[٥] ، وتسمى الأولى حالاً محقّقَةً[٦] ، والثانية مُقَدّرة ، ومن أن تدوم لذي الحال حقيقة ، أو حكماً ، بأن يتصف بها غالباً ، ولا تدوم ، وتسمى الأولى دائمة [٧] ومنها المؤكدة [٨] ، وتسمى الثانية منتقلة ، ومن أن تدل عليها هيئتها وحدها ، أو مع المادة ، فالأولى نحو : جاءني زيد والشمسُ طالعةٌ ، فإن هيئة الحال في هذا المثال تدل على هيئة الفاعل ، وهي المقارنة بطلوع الشمس[٩] . كذا أفاده ملا عصام الدين[١٠] .

---

(١) نحو : هذا قائماً رجل . قال الشيخ أبو حيان في هذا المثال : " ويظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال هو المبتدأ ". الارتشاف ٣ / ١٥٧٧ ، ومن ذلك قول كثير :

لمِيّةَ مُوحِشاً طلَلُ ... يَلُوحُ كَأنّهُ خلَلُ (الوافر)

انظر : الكتاب ٢ /١٢٢، ١٢٣ .

(٢) أجازه ابن الناظم في شرح الألفية ٣١٥ مستدلاً بقول الله تعالى : ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ المنافقون/ ٨ .

(٣) أي: في مثال المصنف ، وهو : هذا زيد قائما . انظر :النص المحقق(المتن) ٤٨٨ .

(٤) من الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٥) انظر : الكشاف ٣ / ٤١١ .

(٦) وتسمى أيضا مقارنة ، وهذا تقسيم للحال بحسب الزمان . قال في الهمع ٢ / ٣١٩ :" وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة : مقارنة وهو الغالب... ومقدرة ، وهي المستقبلية ، أو محكية وهي الماضية نحو : جاء زيدٌ أمس راكباً .

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ إِلَيكُمُ الْكِتَابَ مُفَصّلاً﴾ الأنعام / ١١٤ .

(٨) وهي إما مؤكدة لمضمون الجملة نحو : ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ البقرة / ٩١ ، أو مؤكدة لعاملها نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ النساء / ٧٩ ، أو مؤكدة لصاحبها نحو: ﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلّهِمْ جَمِيعاً ﴾ يونس / ٩٩ .

(٩) في المغني٤٤٤ : " فقال ابن جني : تأويلها جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه ...وقال ابن عمرون : هي مؤولة بقولك : مبكرا ، ونحوه " .

(١٠) انظر : شرح الكافية لعصام الدين ٢ / ٧٦٠ .

وبه يندفع ما يقال : إن هذا الحد لا يصدق (١٩٦ / أ) على جملة " والشمس طالعة " ؛ إذ هي لم تبين هيئة الفاعل . تأمل . وبقي ههنا بحث هو : أن الحال في الحقيقة إنما هي قيد للعامل ، وليس في التعريف الذي ذكره المصنف ما يشير إلى ذلك ، لكن المصنف ــ رحمه الله ــ قد أجاب عنه في الامتحان حيث قال تحت قول البيضاوي " والحال نكرة توضح كيفية العامل" [١] : " كأنه عدل عن المشهور اختصاراً مع احتياجه إلى الحيثية وخروج نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، إلا أن يتكلف ، والتعريف لا يحتمله وفيه بحث أما <u>أولاً</u> : فلأن العامل في الحال هو اللفظ ، والحال إنما توضح كيفية جزء مضمونها الذي هو الحدث ؛ إذ لابد لعاملها من الدلالة على الحدث .

<u>وأما ثانياً</u> : فلأنها توضح صفة الفاعل أو المفعول به ، والحدث إنما هو صفة أخرى للفاعل وأحد صفتي [٢] شيء أو شيئين لا يكون كيفية لآخر ؛ إذ كيفية الشيء صفته لا صفة موصوف آخر ، مثلاً الركوب في : جاءني [٣] زيد راكباً ، صفة لزيد لا لمجيئه ، نعم ، الحال تدل على صفة الحدث أيضا ، وهي المقارنة لمضمون الحال لكن تدل التزاماً ، وهي [٤] لا تصح في التعريفات (١٩٦ / ب) <u>وأما ثالثاً</u> : فلانتقاضه بالمرة ، والنوع النكرتين ، وعدم اشتراط التنكير فيهما لايدفع ، وإن ظن فإنه سهو ظاهر " [٥] ، ثم قال [٦] :" فالتعريف الصحيح : نكرة توضح كيفية جزء العامل [٧] التزاما ، فيندفعُ بالأول الأول ، وبالأخير الأخيران[٨] " انتهى .

وقد علمت من كلامه أن التعريف المشهور ، وهو ما أورده هنا أنه فيه ما فيه ، ولعل وجه اختياره له في هذه الرسالة ، وترك ما قال إنه الصحيح ، اتباع السلف ؛ لأن الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور ، فضلاً عن المخترع ، مع إمكان دخول مثل : جاء زيد والشمس طالعة ، وإن كان دخوله بنوع تكلف ، والحيثية كثيراً ما تعتبر في التعريفات .

---

(١) امتحان الأذكياء (المتن) ٣٠٣ .

(٢) في الأصل : صفتين ، وهوخطأ ؛ لأن النون تحذف للإضافة .
(٣) في الأصل : جار ، وهوتحريف .
(٤) أي : الدلالة الالتزامية .
(٥) امتحان الأذكياء ٣٠٣ ، ٣٠٤ .
(٦) يعني المصنف في الامتحان ٣٠٤ .
(٧) أي : الحدث .
(٨) في الأصل : الأخيرين ، والصواب ماأثبت ؛ لأنه فاعل" يندفع" .

وقد أجاد ــ رحمه الله ــ حيث أتى بمثال صالح لأن تكون الحال فيه إما من الفاعل أو من المفعول ، فإن " قائما " في قوله (مثل : ضربت زيداً قائما) يحتمل أن يكون مبينا لهيئة الفاعل الذي هو تاء المتكلم ، أو لهيئة المفعول الذي هو زيد ، وهو مثال لما كان الفاعل فيه أو المفعول به لفظا (و) أما مثال ما كان مفعولا به في المعنى دون اللفظ قوله (١٩٧ / أ) (هذا زيدٌ قائماً) [١] فإن "زيداً " فيه خبر للمبتدأ في اللفظ ، لكنه مفعول به في المعنى ، إذ التقدير : أنبه عليه ، كما هو مقتضى "الهاء" ، أو أشير إليه قائما ، كما هو مقتضى " ذا " على خلاف في العامل ، هل هو معنى التنبيه ، أو معنى الإشارة المفهومان من " هذا " ؟ [٢] .

ولم يمثل لمجيء الحال من الفاعل في المعنى ، وقد مثلنا في أول البحث بقوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [٣] (وعاملها) أي الحال أما أن يكون (الفعل) الصريح كما في مثال المتن الأول [٤] (أو شبهه) كاسم الفاعل [٥] ، والمفعول [٦] ، والصفة المشبهة [٧] ، وأفعل التفضيل [٨] والمصدر [٩] (أو معناه) كالظرف المستقر [١٠] ، والمنسوب [١١] ، واسم الإشارة وحرف التنبيه كما في مثاله الثاني [١٢] .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ هود / ٧٢ .
(٢) مذهب الجمهور أنه يجوز أن ينتصب " قائماً" في نحو : هذا زيد قائما " على الحال ، والعامل فيه معنى التنبيه أو معنى الإشارة ، ومنع السهيلي عملهما فيه ، وذكر أن الناصب في هذه المسألة فعل مضمر تدل عليه الجملة ، والتقدير في المثال : انظر إليه قائماً .انظر الارتشاف ٣ / ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ونتائج الفكر ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، و أمالي السهيلي ١٠٤.
(٣) من الآية ٤٩ من سورة المدثر .
(٤) يعني قول المصنف :" ضربت زيداً قائما "، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ﴾ الأنعام / ١٢٨ .
(٥) نحو : زيد ضارب عمرا قائما .

(٦) نحو : زيد مضروب قائما .

(٧) نحو : زيد حسنٌ قائما .

(٨) نحو: هو أكفؤهم ناصرا .

(٩) نحو : يعجبني ركوبُ الفرس مسرجا .

(١٠) نحو : زيد في الدار أبوه قائما .

(١١) نحو : أنا هاشمي مفتخرا .

(١٢) أي في المتن ، وهو : " هذا زيد قائماً " .

(وشرطها) أي الحال (أن تكون نكرة) لأن المقصود منها هو بيان الهيئة كما مر وهو يحصل بها فيكون ـ حينئذ ـ التعريف ضائعا [1] (ولا تتقدم) الحال (على عاملها المعنوي) لضعفه عن العمل ولم يذكر الاستثناء (١٩٧ / ب) المشهور ، وهو قولهم : " إلا لو ظرفا "[2] ، اختيارا منه لمذهب سيبويه [3] ، فإنه قد منع تقديم الحال على العامل المعنوي مطلقا ، والأخفش[4]جوزه بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو: زيد قائماً في الدار.

(ولا) تتقدم الحال أيضا (على ذي الحال المجرور) بالإضافة أو بالحرف أما على المجرور بالإضافة فبالاتفاق[5] سواء كان المضاف ناصبا للمضاف إليه محلا نحو : جاء زيد ضاربه أنا مكتوفاً ، أو لا ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [6] ، وذلك ـ كما علّلَ به الفاضلُ الجامي [7]ـ لأن الحال فرع ، وتابع لذي الحال والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، فلا يتقدم فرعه وتابعه أيضا ، وأما عدم تقديمها على المجرور بالحرف ، فسيبويه [8] ، وأكثر البصريين [9] على المنع للعلة المذكورة والمصنف اختاره حيث قال : (فلا يقال : مررت جالساً بزيدٍ) .

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٥٥ ، وضائعاً أي : لا فائدة منه .

(٢) انظر: شرح اللمع لابن برهان١/١٣٦ ، والارتشاف ١٥٩٠/٣.

(٣) في الكتاب ٢ / ١٢٤ :" واعلم أنه لا يقال : قائما فيها رجل ".

(٤) انظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٦ .

(٥) أجاز ابن مالك تقديم الحال على المضاف إن كانت الإضافة غير محضة نحو : هذا ملتوتا شارب السويق الآن ، وذكر الإجماع على منع التقديم إن كانت الإضافة محضة كالآية المذكورة في كلام الشارح . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٥ .

(٦) من الآية ١٢٣ من سورة النحل .

(٧) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٨٨ .

(٨) قال في الكتاب ٢ /١٢٤ :" ... ومن ثم صار : مررت قائما برجل ، لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن : قائما هذا رجل ".

(٩) انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٧٩.

ولكن المنقول عن ابن كيسَان [١] ، وأبي عليّ [٢] ، وابن بَرْهَان [٣] الجواز، وقال ابنُ مالك [٤] : يجوز لكن على ضعف . قال الفاضل الجامي [٥] : " ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معداً للفعل كالهمزة والتضعيف ، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا قلت : ذهبت راكبة بهند ، فكأنك (١٩٨ / أ) قلت : أذهبت راكبة هند ؟ فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا " انتهى .

ثم إن ابن كيسان ومن وافقه استدلوا على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [٦] حيث ادعوا أن " كافة " حال من الناس ، وأجيب عنه بأنه محتمل أن يكون " كافة " مصدراً جاء على وزن " فاعلة " كـ " لاغية " بمعنى اللغو [٧] ، والمعنى : وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الشرك ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أي : أرسلناك إرسالة كافة للناس ، وهذا هو مختار الزمخشري [٨] ، وأقول : إن في كل من الجوابين ضعف ؛ لأن لفظة " كافة " لا تخرج عن النصب على الحاليّة كما وقع في كثير من الآي نحو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [٩] .

---

(١) انظر رأيه في ابن الناظم على الألفية ٣٢٣ ، والأشموني ٢ / ١٧٦ .

(٢) قال ابن مالك :" ومن أمثلة أبي على في التذكرة : زيد خير ما تكون خير منك ، على أن المراد : زيد خير منك خير ما تكون ، فجعل : خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة ، وقدمها " شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ .

(٣) انظر : شرح اللمع ١ / ١٣٧ ، وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري , عالم في النحو، واللغة ، والتاريخ ، كان زاهدا محترما بين أصحابه ، من مؤلفاته : شرح لمع ابن جني ، توفي سنة ٤٥٦ هـ . انظر : البغية ٢ / ١٢٠ ، ١٢١.

(٤) عبارته في شرح التسهيل ٢ / ٣٣٨ " وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع ".

(٥) الفوائد الضيائية ١ / ٣٨٩ .

(٦) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

(٧) وهذا المصدر حال من " الكاف" إما على المبالغة ، وإما على حذف مضاف أي : ذا كافة للناس . انظر : حاشية الجمل على الجلالين ٣ / ٤٧٣ .

(٨) انظر : الكشاف ٣ / ٢٩٠ .

(٩) من الآية ٣٦ من سورة التوبة . وفي الكشاف٢/١٨٩،١٨٨ :"(كافة) حال من الفاعل أو المفعول" .

قال ابن هشام في المغني [١] :" وتجويز الزمخشري [٢] الوجهين ــ يعني الحال من الفاعل ، والحال من المفعول ــ في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَةً ﴾[٣] وَهَمٌ ؛ لأن " كافة " مختص بمن يعقل ، ووَهْمُهُ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَةً لِلنَّاس﴾ [٤] ؛ إذ قدر " كافة" نعتا لمصدر محذوف[٥] ــ أي إرسالة كافة ــ أَشَدُّ ؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية ، ووَهْمُهُ (١٩٨ / ب) في خطبة المفصل ، إذ قال : " محيط بكافة الأبواب "[٦] ، أَشَدُّ وأشدُّ ؛ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة " . انتهى .

وأجاب[٧] بعضهم [٨] بأنه يحتمل أن يكون " كافة" حالا من المفرد المذكر [٩] [والتاء للمبالغة] [١٠] ، لكن قال الشارح الرضي : هو تكلف . [١١] فالذي يظهر أن الحق هو ما ذهب إليه ابن كيسان من أن "كافة" حال من الناس ، ففي الآية شاهد على جواز تقديمها على ذي الحال المجرور [١٢] .

---

(١) مغني اللبيب ٥٣٠ .

(٢) انظر : الكشاف ١/ ٣٥٣ .

(٣) من الآية ٢٠٨ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

(٥) انظر : الكشاف ٣ / ٢٩٠ .

(٦) المفصل ٥ .

(٧) هو الزجاج كما في الكشاف ٢٩٠/٣ ، وقاله الأنباري في البيان ٢ / ١٨٠ ، والعكبري في التبيان ٢ / ١٩٧ .

(٨) يعني به ضمير المخاطب في (أرسلناك) ، والمعنى : أرسلناك جامعا للناس في الإنذار والإبلاغ .انظــر : الكشاف٣/٢٩٠ ، وقال أبو البقاء :" أي : وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الكفر والمعاصــي" .التبيــان ١٩٧/٢ .

(١٠) في الأصل :"واعتمد" ، والتصحيح والإضافة من الرضي علــى الكافيــة ٢ / ٦٨ ، وانظــر :الكشــاف ٢٩٠/٣ .

(١١) عبارة الرضي في شرح الكافية ٢ / ٦٨ :" وهو تعسف" . وفيه أن إلحاق التاء للمبالغة مقصور علــى السماع ، ولا يتأتى ــ غالبا ــ إلا في أبنية المبالغة كعلّامة ، وليست "كافة" منها كذا في التصريح ٣٧٩/١ .

(١٢) صحح ابن مالك هذا الجواز ؛ لثبوته سماعا ، ولضعف دليل المنع . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ومن المسموع في جواز هذا التقديم ــأيضاــ قولــه تعــالي : ﴿وَجَــاءُوا عَلَــى قَمِيصِــهِ بِــدَمٍ كَذِبٍ﴾ يوسف/١٨ . قال أبو البقاء : "(على قميصه) في موضع نصب حالا من الدم؛ لن التقدير: جــاءوا بدم كذب على قميصه، وكذب بمعن ذي كذب" .التبيان ٥٠/٢ . وانظر يس على التصريح ٣٧٩/١ .

(و) ما ذكره المصنف من عدم جواز تقديمها على صاحبها إذا كــان صــاحبها غيــر النكرة المحضة ، أما (لو كان صاحبها نكرة محضة ، وجب تقديم الحال عليها) أي علــى تلك النكرة ؛ لأنها لو تأخرت الحال ــ حينئذ ــ لالتبست بالنعــت فيمــا إذا كــان ذو الحــال منصوبا ، فلا يقال : ضربت رجلا قائما ، بل يقال : قائما رجلا ، ثم قدمت في سائر الــأحوال طرداً للباب . وإنما قيد النكرة بكونها محضة ؛ إذ لو كان صاحب الحــال معرفــة أو نكــرة مخصوصة بغير هذا التقديم ، كما لو كانت موصوفة ــ مثلاًــ لم يجب تقديمها عليهــا لعــدم الالتباس ؛ إذ الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتخصيص ، والحال لا تكــون إلــا نكــرة محضة كما علمته ، ولله در المصنف حيث أشار بالعبارة الموجزة إلى أن صاحب الحال قــد (١٩٩ / أ) يكون نكرة (نحو : جاءني راكباً رجلٌ) [١] وإن كان الأصــل فيــه أن يكــون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه في المعنى .

ثم لما فرغ من بيان الحال مفردة شرع في بيانها جملة فقال : (ويكون) أي الحــال (جملة) لأن الغرض منها هو تقييد العامل ، وهو كما يحصل بــالمفرد يحصــل بمضــمون الجملة إذا كانت الجملة (خبرية) أي : لاإنشائية . قال الفاضل الجامي : " لأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال ، وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه ، والجملة الإنشائية لا تصــلح لأن يحكم بها على شيء " [٢]. انتهى . ولما كانت الجملة مستقلة في الإفــادة ، لــا تقتضــي الارتباط بغيرها (فلابد فيها) إذا وقعت حالا (من رابط) يربطها بصاحب الحــال (وهو) أي الرابط (إما الضمير فقط) وذلك (في) ما إذا كان جزء الجملة الفعل (المضارع المثبت نحو : جاءني زيدٌ يركبُ) [٣] أي هو ، وأشار بقوله "فقط" إلى أن الرابط في هذه الجملــة ــ أعني ما كان جزؤها المضارع المثبت ــ لا يكون إلا الضمير [٤] .

(١) ومن ذلك ما أنشده سيبويه :

وبِالْجِسْمِ مِنّي بَيّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِن تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ (طويل)

انظر : الكتاب ٢ / ١٢٣ . فقوله " بينا" حال من " شحوب" .

(٣) الفوائد الضيائية ١ / ٣٩١ .

(٤) ومنه قوله تعالى:﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾المدثر/ ٦ .

(٥)هذا إذا كان المضارع المثبت عاريا من " قد" ، أما إذا كان مقرونا بها ، فإن الواو تلزمه كما في قول الله تعالى: ﴿ لِمَ تؤْذُونَنِي وقَـد تَعْلَمُونَ أَنّي رسُولُ اللّه إِلَيْكُمْ ﴾ الصف / ٥ انظر : ابن الناظم علـى الألفيـة ٣٣٨ ، وقد يجب انفراد الضمير ، ولا يجوز الربط بالواو ـأيضاـ إذا كانت الجملة الحالية اسـمية معطوفـة على حال ، كراهة اجتماع حرفي عطف كما في قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَاً بَيَاتاً أَوْهُمْ قَائِلُونَ ﴾ آل عمران / ١٧٤ . انظر الهمع ٢ / ٣٢٥ .

وأما " الواو" فإنها لا تكون هي الرابط فيها ، وذلك لأن المضارع المثبت علـى وزن اسم الفاعل لفظا، وبتقديره معنى ، فألحق به في امتناع دخول الواو عليـه [١] (١٩٩ / ب) فإن قيل : إن قولهم :" قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ " [٢]، ليس الرابط فيه هو الضمير فقط ، بل هو مع الواو ، فالجواب : أنه محمول على حذف المبتدأ ، والتقدير : " قمت وأنا أصك " فالفعلية خبر المبتدأ، والاسمية هي الحالية [٣] ، بل نقل عن الجرجاني[٤] أنه منع أن تكون " الـواو" فـي المثال للحال بل هي للعطف ، والأصل :" قمت وصككت " فلا حذف ،وإنما عـدل عـن لفـظ الماضي إلى المضارع لحكاية الحال الماضية.انتهى. ومعنى حكاية الحال الماضية أن يفرض ما كان واقعاً في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان الحاضر فيعبر عنـه بلفـظ المضـارع (أو) هو (مع الواو ، أو الواو وحده ، أو الضمير وحده) وذلك (في غيره) أي المضـارع المثبت من المضارع المنفي والماضي ، مثبتا كان أو منفيـا ، والجملـة الاسـمية (لكن الغالب في) الجملة (الاسمية الواو) وهي أما أن تكون مع الضمير وهو الغالب فيها نحـو قوله تعالى: ﴿ لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [٥] وإنما كان هذا هو الغالب لـأن الجملـة الاسمية قوية في الاستقلال فناسب أن يكون الرابط فيها في غاية القوة ، أو وحدها نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ (٢٠٠ / أ) أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [٦] أي : لأن أكله الـذئب حـين كوننـا عصبة ، وإنما جاز أن يكون الرابط فيها هو الواو وحدها إجراء لها مجرى الظرف ؛ إذ الحال تشبهه في المعنى ، فلما جاز إخلاء الظرف عن الضمير جاز إخلاؤها عنه ، وأمـا الضـمير وحده فقد يكون في الاسمية نحو :" كَلّمْتُهُ فُوهُ إلى فيّ " [٧] مع أن الاكتفاء به غير أولى ؛ ولذا قال المصنف :" لكن الغالب ".

(١) انظر: التصريح ٢ / ٣٩٢
(٢) انظر هذا القول في المساعد ٢ / ٤٦ ، ويحكى:" قمت وأصك عينه ". انظر: الرضي على الكافية ٢ / ٨١
(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٧ .
(٤) انظر : دلائل الإعجاز ١٤٥ ، والتصريح ٢ / ٣٩٢ ، ٣٩٣.
(٥) من الآية ٤٣ من سورة النساء .
(٦) من الآية ١٤ من سورة يوسف .
(٧) في الكتاب ١ / ٣٩١ :" وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فِيّ ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته وهذه حاله ". وحكاه سيبويه أيضا :" كلمته فاه إلى في " ووجهه بأن "فاه" منصوب على الحالية ، كأنه قال : كلمته مشافهة . انظر : الكتاب ١ / ٣٩١ ، وذهب الكوفيون إلى أن أصله : كلمته جاعلا فاه إلى فِيّ ، فهو مفعول به عندهم ، وقيل : أنه منصوب على حذف الجار ، والأصل :" من فيه إلى فيّ " . انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ .

وقال ابن الحاجب [١] :" أو بالضمير على ضعف ". هذا في الاسمية ، وأما فيما عداها من الفعلية سواء كان الفعل فيها مضارعا منفيا ، أو ماضيا، مثبتا ، أو منفيا ، فالواو وحدها , أو الضمير وحده ، أو هما معاً سواء . هذا لو كانت الحال منتقلة (نحو: جاءني زيد لا يركب) مثال للمضارع المنفي المربوط بالضمير وحده [٢] (أو ولا يركب عمرو) مثال له بالواو وحده [٣] ، وأما أمثلة الماضي المثبت قوله (أو ركب) بالضمير وحده (أو وركب) بالضمير مع الواو (أو وركب عمرو) لما كان بالواو وحده . وإنما لم يمثل للماضي المنفي لأنه يعلم بالمقايسة ، لكن كان ينبغي له أن يذكر أنه يجب " قد" لفظاً أو تقديرا (٢٠٠ / ب) في الماضي المثبت [٤] كما في قوله تعالى[٥] : ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا ﴾ ، وقوله [٦] : أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٧] .

فإن قلت : إنه اختار مذهب الأخفش [٨] والكوفيين [٩] .

قلنا : إن الخلاف بينهم وبين البصريين إنما هو في وجوب تقدير "قد" إذا لم تكن في اللفظ ، فإنهم يقولون [١٠] : إنه لا حاجة إلى تقدير " قد" حيث تفقد في اللفظ وذلك لكثرة وقوع الماضوية حالا بدون "قد" ، والأصل في الأشياء عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله فلا أقل من أن يقول : لفظا ، ولكن منشأ هذا الترك رأساً ما تفهمه عبارة الجامي .

---

(١) الكافية بشرح الرضي ٢ / ٧٦ .
(٢) ومنه قول الله تعالى : ﴿ وَمالَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ المائدة / ٨٤ .
(٣) ومنه قول عنترة :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ   لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَي ضَمْضَمِ   (الكامل)

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٩ .

(٤) وجوب "قد" ظاهرة أومقدرة هو مذهب أكثر البصريين . انظر : المقتضب ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، والمفصل ٦٢ ، والكافية بشرح الرضي٢/٧٦ ، ومذهب الأخفش وأكثر الكوفيين أنه لايجب ذلك .انظر :الرضي على الكافية ٢/٨٢ .

(٥) من الآية ١٢ من سورة إبراهيم .

(٦) من الآية ٩٠ من سورة النساء .

(٧) أي : "وقد حصرت " ، فقد مقدرة قبل الفعل .انظر :الرضي على الكافية ٢/٨٤ .

(٨) انظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٦١٠ ، والهمع ٢ / ٣٢٦ .

(٩) لو قال : مذهب الأخفش والكوفيين غير الفراء ، لكان أدق ؛ لأن الفراء يقول بوجوب "قد" لفظاً أو تقديراً ، ففي معاني القرآن ١ / ٢٤ : " والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها".

(١٠) انظر : مغني اللبيب ١٧٩ .

حيث قال :" وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فإنهم لا يوجبون " قد" ظاهرة ولا مقدرة " [١] . ثم الوجه على مذهب البصريين في وجوب " قد" في الماضي المثبت سواء كانت ظاهرة أو مقدرة هو : أن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا إلى زمان التكلم كما إذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الأصلية ، فعلى هذا إذا قلت : " جاءني زيد ركب " . يفهم منه تقدم الركوب على المجيء ، فلا تقارن بين الحال (٢٠١ / أ) وعاملها ، وقد علمت أنه شرط [٢] ، وإذا قلت :" قد ركب" يفهم قربه إلى زمان المجيء ، فيفهم ــ حينئذ ــ مقارنته له ، فكأن ابتداء الركوب كان متقدما إلا أنه قارنه المجيء في الدوام[٣] .

وإنما لم يشترطوا " قد" في الماضي المنفي لأن الأصل [٤] في المنفي استمراره إلى أن تظهر قرينة انقطاعه نحو : لم يضحك أمس ، ولكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذه القرينة ، فإذن الاستمرار الذي هو الأصل باق ، حيث سلم عن المعارض فتحصل الدلالة على المقارنة ، فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا بدونها ، هذا بخلاف الماضي المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجديد من غير أن يكون الأصل استمراره فلذلك اشترطت فيه "قد" .

(أو وهو راكب) بالضمير مع الواو ، وقد علمت أنه الغالب [٥] ، وأما إذا كانت الحال مؤكدة فإن "الواو" هناك يمتنع الربط بها ، وذلك لتمام تعلقها ــ حينئذ ــ بصاحبها ، وشدة ارتباطها به ، على أنه لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد [٦]

(١) الفوائد الضيائية ١ / ٣٩٤ .

(٢) انظر : النص المحقق ٤٨٧ .

(٣) قال الرضي : " التزموا لفظة " قد " إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذاكان حالا ، مع أن حاليته بالنظر إلى عامله ، ولفظة " قد " تقرب الماضي من حال التكلم فقط ، وذك لأنه يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية " . شرح الكافية ٨١/٢ .

(٤) في الأصل : الأصلي .

(٥) انظر : النص المحقق ٤٩٣ .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَرِيبَ فِيهِ﴾ البقرة / ٢ .انظر :التصريح٣٩٢/١ .

(ويجوز تعدد الحال) وذلك لأن لمقصود منها إنما هو تقييد العامل وهو يزداد بتكرارها ، فلذا جاز [١] (نحو : جاءني زيدٌ راكبا ضاحكاً ، و) يجوز (٢٠١ / ب) أيضا (حذف عامله) أي الحال ، وإنما ذكر الضمير هنا ، وأنثه فيما مضى ؛ لينبهك على أن الحال مما يجوز تذكيره وتأنيثه[٢] .

ثم إن حذف العامل في الحال إنما يجوز لقيام قرينةٍ حاليةٍ (نحو : راشدًا مهديًّا ، لمن قال : أريد السفر) أي سر حالة كونك [٣] راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب ، وقوله " مهديا" إما صفة لراشد ، أو حال بعد حال ، كذا قاله الجامي[٤] ، والذي يظهر من صنيع المصنف تعينه للوصفية حيث مثل أولا لتكرار الحال وإلا فهو [٥] صالح للمثالين ، فكان حقه أن يقتصر عليه لهما ؛ لأن مبني كتابه هذا على الاختصار .

أو مقاليةٍ [٦] كقولك : راكبا ، لمن قال : كيف جئت ؟ أي جئت راكبا بقرينة السؤال[٧] .

---

(١) قال ابن الناظم : " الحال شبيهة بالخبر ، والنعت ، فيجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد ، وأن تتعدد وصاحبها متعدد ، فالأول نحو : جاء زيد راكبا ضاحكا... والثاني نحو : جاء زيد وعمرو مسرعين ، ولقيته مصعدا منحدراً . شرح الألفية ٣٣٢ .

(٢) انظر : اللسان (حول) ١٠٥٧ .

(٣) في الأصل : كونه ، وهوتحريف .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٩٥ .

(٥) يعني قول المصنف : " نحو: راشداً مهديا " صالح لأن يكون مثالاً لتعدد الحال ، ومثالا لجواز حذف عامله .

(٦) أي : قرينة مقالية ، فهو معطوف على قوله :" قرينة حالية ".

(٧) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ القيامة / ٤ , أي : نجمعها قادرين . كذا في الهمع ٢ / ٣٣٤ .

[السابع : التمييز]

(والسابع) من [١] المنصوبات **(التمييز)** [٢] قدمه لأنه معمول بلا واسطة بخلاف الاستثناء **(وهو)** أي: التمييز **(ما)** أي منصوب أو نكرة ، وصفة المنصوبية معلومة من قريبة المقسم **(يرفع الإبهام عن ذاتٍ)** هو فصل يخرج الحال ، ونعت النكرة ، فإنهما وإن كانا يرفعان الإبهام لكن ليس عن ذات بل عن وصف قائم بل وكان ينبغي له أن يقحم بعد قوله " يرفع الإبهام " لفظ " الوضعي " لإخراج صفة الاسم (٢٠٢ / أ) المشترك كما في نحو : أبصرتُ عيناً جاريةً ، فإنه رفع الإبهام عن لفظ العين لكن الإبهام المرتفع به ليس وضعيا بل عارضيا من اشتراك [٣] لفظ العين ، فإن الواضع لم يضع العين لذات مبهمة بل لمعينة ، ولكن لما وضعها لغير ذلك المعنى ــ أيضا ــ حصل الإبهام بطريق العروض .

ولا يقال : إنه تبع ابنَ الحاجبِ في إهماله [٤] ؛ لأن في عبارة ابن الحاجب ما ينوب عنه ، وهو قوله " المستقر" [٥] . نعم ، يمكن أن يقال : إن التوابع غير داخلة في المقسم ؛ لأن كلامه في المعمول بالأصالة فلا حاجة إلى ما يخرج هذه الصفة [٦] **(مذكورةٍ)** هو بالجر صفة لذات و **(تامةٍ)** هو صفة أخرى فيجر [٧] ، وتمامها **(بأحد الأشياء الخمسة)** التي هي التنوين ، ونون التثنية ونون الجمع ، وشبهه ، والإضافة والتمام بالنفس ، وللاحتراز عن التكرار لم يعدها هنا **(و) قال (قد سبق)** أي : الكلام عليها في بحث العامل القياسي في الاسم المبهم التام [٨] ، وسبق هناك ــ أيضا ــ معنى التمام ، فارجع إليه [٩] .

---

(١) في الأصل : مع ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : التميز .
(٣) في الأصل : اشترك ، وهوتحريف .
(٤) أي : في إهمال لفظ " الوضعي" في حد التمييز .
(٥) قال ابن الحاجب في تعريفه :" التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ". الكافية بشرح الرضي ٢ / ٩١ .
(٦) أي : صفة الاسم المشترك كالعين في مثاله :" أبصرت عينا حارية" .
(٧) في الأصل : فيحري ، وهوتحريف .
(٨) انظر : النص المحقق ٣٦٣ .
(٩) قال المصنف في معنى التمام :" تمامه أي كونه على حالة يمتنع إضافته معها بأحد خمسة أشياء " . انظر "المتن" فى النص المحقق ٣٦٣ .

ثم لا يذهب عليك أن هذا القسم من التمييز ــ أعني ما يزيل الإبهام عن ذات (٢٠٢ / ب) مذكورة ــ إنما يزيله عن مفرد لا عن جملة ، ولا عن شبهها ثم إن ذلك المفرد قد يكون مقدارا ، وهو الغالب فيه ، وقد يكون غير مقدار [١] بأن يكون نوعاًً مضافا إلى جنسه نحو : خاتم فضة ، والمقدار هو العدد نحو : عندي عشرون درهماً ، وقد سبق الكلام على مميزه [٢] ، والوزن نحو : رطلٌ زيتا ، والمساحة نحو : ذراع ثوبا , والمكيل نحو : قفيزان بُرًّا ، والمقياس نحو : ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾[٣] . ثم اعلم أن الجر في مميز غير المقدار أكثر استعمالاً من النصب لما في الجر من الخفة بسقوط التنوين للإضافة مع حصول المقصود من رفع الإبهام به ــ أيضا ــ لاسيما وأن إبهام غير المقدار ليس كإبهام المقدار .

(أو) يرفع الإبهام عن ذات (مقدرة في) نسبة (جملة نحو: طاب زيد نفساً) وتحقيق هذا المقام : أن "طاب"فى هذا المثال مسند فى اللفظ إلى "زيد" ، وكذلك "طيب" في مثل :" زيد طيب أباً أو "داراً " مسند إلى ضميره ، وهو فى المعنى مسند إلى ذات مقدرة تتعلق بزيد ، وهى مبهمة ؛ لاحتمال جميع مبهماته فإذا قلت : نفساً ، أو أبا ، أو داراً ، فقد رفعت الإبهام عن الذات المقدرة [٤] ، أعني المتعلّق الواقع بحسب (٢٠٣ /أ) المعنى في نسبة الجملة ، وكذا الكلام في شبهها ومنهم من لم يفرق بين الذات والنسبة ، بل جعل أن المراد بالذات هي النسبة فإنه قال [٥] : لاإبهام في طرفي [٦] الجملة من "طاب" ، و"زيد" ، وإنما نشأ الإبهام عن نسبة الطيب إلى أمر متعلق بزيد .

(١) يسميه بعضهم شبه المقدار . قال ابن الناظم : " وأما الدال على شبه المقدار فنحو قوله تعالى:﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً﴾ [الزلزلة / ٧] ، وذنوبٌ ماءً ، وحبٌ براً ، وراقودٌ خلا ، وخاتمٌ حديداً " . شرح الألفية ٣٤٧ .

(٢) انظر : النص المحقق ٣٦٤ وما بعدها .

(٣) من الآية ٩١ من سورة آل عمران .

(٤) قال الرضي :" وإذا قصدنا أن نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في.. طاب زيد نفسا : طاب شيء زيد نفسا أو علما أو دار ، فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب إليه.. طاب". شرح الكافية ٢ / ١٠٢ .

(٥) هو ابن الحاجب ، وقد تصرف الشارح في عبارته . ا نظر : شرح المقدمة الكافية ٢ / ٢٢٥.

(٦) فى الأصل : طرف ، ولايستقيم الكلام به .

فتكون تلك النسبة مبهمة قطعاً ، فاحتيج إلى تفسيرها لإبهامها ، وكذا الكلام في : " زيد طَيِّبٌ أباً " ، و" يعجبني طَيِّبُه أباً "، وهو منقول عن شرح كافية ابن مالك [١] ، وربما يشعر به كلام المصنف في الامتحان ، فإنه قال في الرد على من جعل [٢] أن الذات المقدرة في نحو :" زيد يعجبني طيِّبُه أباً " منونا مبدلاً منها : " وهذا مع كونه تكلفا يهدم الإبهام ؛ إذ لا إبهام في الشيء الذي هو زيد"[٣] . انتهى ، وما ذكرناه أولاً هو الظاهر لأمور :

أما أولاً : فلأن إطلاق الذات على ما يتعلق بزيد ــ مثلا ــ مما يشمل اسم العين ، واسم المعنى كالدار ، والعلم أولى من إطلاقها على ما يكون إلا معنى من المعاني ، وهو النسبة التي هي أمر اعتباري .

وأما ثانياً : فلأن النسبة على الحقيقة لا إبهام فيها ؛ إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم ، وإنما الإبهام في المتعلّق الذي نسب إليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد (٢٠٣ / ب) إذ يحتمل أن يكون داراً ، أو علما ، أو أبوة ، أو غير ذلك [٤] .

وأما ثالثاً : فلأن التمييز لا يصلح جعله للنسبة ؛ إذ الدار ــ مثلاً ــ ليست هي النسبة في المعنى ، فكيف يرفع الإبهام عنها ؟ وإنما قال (أي : طاب شيءُ زيدٍ) [٥] بالإضافة ليشير بذلك إلى الرد على من جعله مبدلا عن الذات المقدرة . ثم إن هذا المثال لما كان التمييز فيه عينا وخاصا[٦] بالمنتصب عنه [٧] . فافهم .

---

(١) ليس ذلك منقولا عن كافية ابن مالك ، بل هو منقول عن شرح كافية ابن الحاجب . انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٢٢٥ .

(٢) هو المحقق الرضي .انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٠٢ .

(٣) امتحان الأذكياء ٣١٢ .

(٤) انظر : الصبان على الأشموني ٢ / ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٥) المشتهر في تفسير ، طاب زيد نفسا :" طابت نفس زيد" انظر الأشموني ٢ / ١٩٥ ، وعدل المصنف عن " نفس" إلى "شيء" ليشمل تفسيره أي متعلق بزيد نحو : داره ، أو علمه ، أو غيرهما .

(٦) في الأصل : عين وخاص .

(٧) المنتصب عنه التمييز هو الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب ذلك فضلة ، وهو زيد في :طاب زيد نفسا فالأصل : طاب نفس زيد ، والمصنف والشارح جعلا التمييز، وهو " نفسا" في هذا المثال عين المنتصب عنه ، وهو "زيد" ، ولكن المحقق الرضي جعله كالمتعلق له حتى تصح إضافتة إليه ، لأن التمييز ــ عنده ــ إذا كان عين ما انتصب عنه ، كان ما انتصب عنه بدلا منه أو عطف بيان إذا رد التمييز إلى أصله . انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٠٢ .

(أو) يرفع الإبهام عن ذات مقدرة (فيما ضَاهَاهَا) أي الجملة وأشباهها ، فهو معطوف على قوله " أو مقدرة في جملة " ، فالمعنى أن القسم الثاني من أقسام التمييز هو ما يرفع الإبهام عن ذات كائنة تلك الذات في جملة أو فيماضاها الجملة والمضاهي لها أشياء أشار إليها بالأمثلة فقوله (نحو : الحوضُ ممتلئٌ مَاءً) مثال لاسم الفاعل أي ممتلئ شيئه ، والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه (والأرض مُفجَّرَةٌ عيوناً) مثال لاسم المفعول ، وهو أيضا خاص لمتعلق ما انتصب عنه (ونحو زيد طيِّبٌ أَباً) مثال للصفة [١] المشبهة ، والتمييز فيه عين إضافي ، ويصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلّقه [٢] .

وحيث لم يكن فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها اكتفى في جانب الجملة بالتمثيل بالمثال الخاص بالمنتصب عنه ، وهو قوله : طاب زيد (٢٠٤ / أ) نفسا ، ولم يذكر مثالا للخاص بالمتعلّق ، ولا للصالح لهما ، واكتفى في جانب شبه الجملة بالتمثيل بالخاص بالمتعلّق والصالح لهما ، ولم يذكر مثالا للخاص بالمنتصب عنه فهذه الأمثلة الأربعة في قوة ثمانية أمثلة ، فكأنه قال :" طاب زيد نفساً ، و"زيد طيّب نفساً "، و" الحوض ممتلئ ماءً " ، و" امتلأ الحوض ماءً " ، و"الأرض مُفَجَرَةٌ عيوناً " ، و " تفجرت الأرضُ عيوناً " ، و" زيد طيِّبٌ أباً وطاب زيد أباً (وأبوةً ودارا) عطف على " نفساً " ، و" أباً " بحسب المعنى فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالأخير ، فهوــ في الحقيقة ــ أوْرَدَ لكل من التمييز الواقع في الجملة وما ضاهاها ستة أمثلة فالنفس ــ كما علمت ــ عين لكنه غير إضافي وكذا كل من " ماء " و "عيون" [٣] ، و " دار" هو عين غير إضافي ولكن الأول ــ وهو النفس في المثال الذي أورده ــ خاص بالمنتصب عنه ، والثلاثة الأخيرة ، وهي

: ماء ، وعيون ، ودار خاص في مثاله بالمتعلق ، وأما " أبا " فإنه عين لكنه إضافي كما علمت ، وهو صالح لهما ، والأبوة عرض إضافي [٤] .

---

(١) في الأصل : للفضلة ، وهوتحريف .

(٢) أي : أنه يجوز أن تريد بـ "أباً" زيداً نفسه ، وأن تريد به : أباه .

(٣) في الأصل : عيونا .

(٤) أي : صفة تصلح لأن تكون لما انتصب عنه التمييز أو لمتعلقه، ففي نحو أو :" طاب زيد أبوة " يجوز أن يكون المعنى : طاب أبوته لغيره ، أو طاب أبوة أبيه . كذا في الرضي على الكافية ٢ / ١٠٢ .

(و) أما " وجهاً " في قوله : زيد (حسنٌ وجهاً) فهو عين لكنه جزء المنتصب عنه ، وهو مثالٌ ثانٍ للصفة المشبهة ، وأتى به لإفادة أن التمييز قد يكون جزءاً (و) قوله : زيد (أفضلُ (٢٠٤ / ب) من عمرو علماً) مثال أفعل التفضيل من شبه [١] الجملة والعلم عرض غير إضافي هو للمنتصب عنه. فافهم (و) نسبة كائنة (في إضافة) عطف على قوله " في جملة أو ما ضاهاها " وذلك (نحو: أعجبني طيبه أباً، وأبوةً) وداراً ، وعلماً ، ووجهاً ، ولم يورد جميع الأمثلة اكتفاء بما سبق فيقاس عليه (وهذا) القسم من (التمييز) يعني ما يرفع الإبهام عن الذات المقدرة (فاعل في المعنى) إما للفعل العامل فيه [٢] نفسه من غير احتياج إلى جعله لازماً كما في نحو :" طاب زيد أباً " ؛ إذ المعنى : طاب أبوه ، أو له بعد جعله لازما كما في نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾[٣] إذ المعنى على ما ذكره الجامي : "انْفَجَرَتْ عيونُهَا[٤]" ، وقال ابنُ هشام [٥] : إن المعنى فيه : فُجِّرَتْ عيونُها ، بجعل الفعل مجهولاً ، فهو على هذا ، وإن لم يكن فاعلا فهو في حكمه ؛ لأنه نائب عنه ، وفي قول المصنف فيما سبق :" مُفَجِّرة عيونُها " إشارة إلى اختيار تأويل ابن هشام . فافهم ، واعلم أن الذي يظهر من صنيع المصنف الحصر في أن هذا القسم من التمييز لا يكون إلا فاعلا إما حقيقة أو حكما ؛ لأن تعريف المسند إليه يفيد الحصر ، وهذا هو الموافق لصريح كلامه في الامتحان ، فإنه قال (٢٠٥ / أ) : " ... وأن الذات المقدرة لا يجب أن يكون التمييز عينها ومحمولاً عليها كما يجب في المذكورة ، بل يكفي اشتماله على المحمول ، فظهر عموم قولهم : التمييز عن النسبة فاعل في المعنى "[٦]. انتهى وهوـ أيضا ـ موافق لما سمعته من كلامي الجامي وابن هشام ، وموافق لما عللوا به في عدم جواز تقديم التمييزعلى العامل كما سيظهر لك .

---

(١) في الأصل : شبهه ، وهوتحريف .

(٢) في ناصب تمييز النسبة قولان : أحدهما : أنه ما في الجملة من فعل أو شبهه ، وهو ما عليه سيبويه والمبرد ، والآخر : أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها ، والصحيح الأول لوجود ما أصل العمل له . انظر : الهمع ٢ / ٣٤١ ، والكتاب ١/٤٤ ، ٤٠٤ ، والمقتضب ٣ / ٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٤ .

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤١٠ .

(٥) لم أقف على هذا القول فيما وصلت إليه يدى من كتب ابن هشام ، والذى وقفت عليه أن ابن هشام أجاز التمييز المنقول عن المفعول كما فى الآية . انظر : أوضح المسالك ١٢٤ .

(٦) امتحان الأذكياء ٣١٢ .

والمشهور بين النحاة أنه كما يكون فاعلا في المعنى يكون ــ أيضا ــ مفعولاً كما قالوا في : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾ (١) : الأصل فيه : فجرنا عيون الأرض (٢) ، وهذا هو الموافق لآخر عبارة الجامي ، فإنه قال (٣) :" وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة ــ وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول(٤)ــ من أن التمييز في هذا المثال (٥) ، وأمثاله لا فاعل ولا مفعول ، فلا تطرد تلك القاعدة " انتهى . فإن هذه العبارة منه تفيد أن التمييز الذي الكلام فيه قد يكون فاعلا ، وقد يكون مفعولاً ولكن الموافق لتعليلهم لعدم جواز تقديم التمييز هو الحصر المستفاد من كلام المصنف (٦) والجامي (٧) في صدرعبارته ، ووجهه : أنه لو جاز أن يكون مفعولا في المعنى لجاز تقديمه كما يجوز تقديم المفعول على (٢٠٥ / ب) العامل . كذا قيل (و) جوابه يظهر لك من شرح قوله(لا يتقدم) أي التمييز (على عامله) إن لم يكن فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو مفعول بلا خلاف (٨) ، وإن كان فعلا متصرفاً ، أو اسم فاعل أو مفعول على الأصح (٩) .

---

(١) من الآية ١٢ من سورة القمر .

(٢) قال المرادي : " وأما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور وأكثر المتأخرين إلى أنه جائز وأنكره الشلوبين وتلميذه الأبذي وابن أبي الربيع ، وحمل الشلوبين "عيونا"علىالحال ، وحمله أبو الحسن على البدل ، أو على إسقاط حرف الجر، وقال الأبذي متأولا كلام الجزولي : يمكن أن يريد بقوله منقولا عن المفعول ، المفعول الذي لم يسم فاعله نحو: ضرب زيد ظهرا وبطنا ، وفجرت الأرض عيونا ". شرح التسهيل للمرادى ٢/٢٧٢ ، وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٤ ، والتوطئة للشلوبين ٣١٤ ، والملخص في قوانين العربية٣٩٦ لابن أبي الربيع ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/١٩١ .

(٣) الفوائد الضيائية ١ / ٤١٠ .

(٤) انظر : ابن الناظم على الألفية ٣٤٧

(٥) المثال المشار إليه هو :" امتلأ الإناء ماء " انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤١٠ .

(٦) يعني قوله :" وهذا التمييز فاعل في المعنى ".

(٧) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤١٠ .

(٨) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٩)هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين ، والفراء ، فإنهم قد منعوا تقديم التمييز على عامله مطلقا ، فلا يقال : نفسا طاب زيد ، وما ورد من ذلك فضرورة . انظر : الهمع ٢ / ٣٤٣ والكتاب ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٧٩ ، وكتاب الشعر للفارسي ١/ ٢٦٩ ، والإنصاف مسألة ١٢٠.

خلافاً للكسائي[١] ، والمازني [٢] ، والمبرد [٣] ، فإنهم جوزوه نظراً إلى قوة العامل تمسكاً بتقدم [نفساً على] [٤] تطيب ــ بالتاء الفوقية ــ في قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كَادَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [٥]

فإن في "كاد" ضمير الشأن ؛ لأنه مذكر ، وضمير " تطيب" يعود إلى سلمى فيكون ــ إذن ــ "نفسا" تمييزاً عن نسبة " تطيب" إليها مقدما عليه ، وأما على تقدير رواية "يطيب" ــ بالياء التحتية ــ فضمير "كاد" للحبيب ، و" نفسا" تمييز عن نسبة "كاد" إليه ، أي : وإن كاد الحبيب يطيب ، فلا تمسك فيه ؛ لأن العامل ــ حينئذ ــ مقدم ، وتمسك المانعون بأنه فاعل في الأصل[٦] كما في نحو : " طاب زيد نفساً " ؛ إذ أصله :" طابت نفسُ زيدٍ " ، أو نائب عنه كما في نحو :" غُرِستْ الأرضُ شجراً " ؛ إذ هو في المعنى : غرس شجر الأرض ، وكما في الآية المتقدمة [٧] ــ كما مر ــ وقد تقدم أن المصنف أشار إليه [٨] ، والفاعل وما بمعناه لا يتقدمان على الفعل [٩]

---

(١) انظر رأيه في ابن الناظم على الألفية ٣٥١ ، والمساعد ٢ / ٦٦ ، والارتشاف ٤ / ١٦٣٤

(٢) انظر رأيه في المقتضب ٣ / ٣٦ ، والمازنى هو أبو عثمان بكر بن محمد، كان إماما فى العربية ، من تصانيفة : علل النحو ، والتصريف ، وما تلحن فيه العامة ، وغيرها ، توفى سنة ٢٤٩ هـ انظر : البغية ١/٤٦٣ – ٤٦٦ ، ونزهة الألباء ١٨٢-١٨٧ .

(٣) انظر : المقتضب ٣ / ٣٦ ، ٣٧ ، والانتصار لابن ولاد ٨٥ ، ٨٦ .

(٤) إضافة يستقيم بها السياق .

(٥) البيت من الطويل ، وهو منسوب للمخبل السعدي في اللسان (حبب) ٧٤٣ ، وله أو لأعشى همدان ، أو لقيس بن الملوح في الدرر ٤ / ٣٦ ، وهو من شواهد المقتضب ٣ / ٣٧ ، والأصول ١ / ٢٢٤ ، والإنصاف ٢ / ٨٢٨ ، والمقتصد ٢ / ٦٩٣ ، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٢٧٧ ، والانتصار ٨٦ ، ويروى "ليلي" . و"للفراق" ، و " وما كان" ، والشاهد : تقدم التمييز، وهو "نفسا" على الفعل المتصرف ، وهو "تطيب" ، وفي العيني على الأشموني ٢ / ٢٠١ :" وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة :

.... وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فحينئذ لا شاهد فيه ".

(٦) انظر : ابن الناظم على الألفية ٣٥١ .

(٧) يعني قول الله تعالى :﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾ القمر / ١٢ .

(٨) قال الشارح :" وفي قول المصنف فيما سبق : مفجرة عيونها إشارة إلى اختيار تأويل ابن هشام ". النص المحقق ٥٠١ .

(٩) انظر:الانتصار لابن ولاد ٨٦ .

وفي هذا بحث [١] هو أن الشيء متى خرج عن أصله قد لا يراعى فيه (٢٠٦ / أ) ما يراعى في ذلك الأصل ، ألا ترى إلى المفعول فإنه حين كونه مفعولا يجوز تقديمه على الفعل وإذا ناب عن الفاعل ، ولزمه الرفع امتنع تقدمه على الفعل لخروجه عن أصله ، فأي مانع هنا من أن يكون للفاعل ، أو نائبه إذا صارا على صورة المفعول ما يكون للمفعول من جواز التقدم ؟ والجواب عن هذا أن ههنا مانع ، وهو تقدم البيان على الإبهام ، وذا أمر ينافي الغرض من التمييز ، وهو الإبهام أولا ، والتفسير ثانيا وبهذا يظهر لك الجواب الذي وعدناك به[٢] في إشكال أنه لو كان مفعولا لجاز تقديمه على العامل كما يجوز تقديم المفعول ، تأمل يظهر لك صحة القول بأن التمييز كما يكون فاعلا [٣] يكون مفعولاً .

تنبيه : اعلم أن التمييز كما أنه لا يتقدم على العامل فيه كذلك لا يتقدم على المُمَيِّز [٤] لئلا يفوت الغرض منه ، وهو الإبهام قبل التفسير الذي يطلب به المبالغة والتفخيم ، فإن الشيء إذا أبهم تشوقت النفسُ إلى معرفته ، وتطلعت إلى الوقوف عليه ، فإذا فسر بعد ذلك وقع منها أجل موقع ، وأيضا إذا فسر بعد الإبهام فقد ذكر إجمالا ثم تفصيلاً ، والتقديم مما يُخِلُّ بهذا الغرض .

---

(١) الباحث هو المحقق الرضي . انظر : شرحه للكافية ٢ / ١٠٨

(٢) في صـ ٤٨٩ .

(٣) في الأصل : فاعل .

(٤) هذا القول مخالف لما عليه النحويون ، فإنهم أجازوا تقديم التمييز على المميز نحو : طاب نفسا زيد ، وحسن وجها عمرو . قال الشيخ أبو حيان :" لا نعلم خلافا في ذلك " الارتشاف ٤/ ١٦٣٣، وفي الهمع ٢ / ٣٤٣ :" يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف ... وكذا قياسه بين الفعل ومنصوبه نحو : فجرت عيونا الأرض ". وانظر : التصريح ٢ / ٤٠٠ وما قاله الشارح ــ رحمه الله ــ منقول عن الرضي ولكن على غير وجهه ، ففي الرضي على الكافية ٢ / ١٠٨ :" وقيل : إن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كانت عن مفرد أو عن نسبة ، وكأن الأصل في "عندي راقودٌ خلاً " : عندي خل راقود .. وكذا الأصل في :" طاب زيد نفسا " : لزيد نفس طابت ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولا ليكون أوقع في النفس ؛ لأنه تتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضا إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالا

وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً لم يستقم" فالرضي أورد هذا التعليل في معرض حديثه عن خلاف النحويين في جواز تقديم التمييز على عامله لا تقديم التمييز على المميز كما ذكر الشارح ، كما أن الرضي صدر هذا التعليل بكلمة "قيل" التي تشير إلى أن تعليله الأول لجواز تقديم التمييز على عامله هو الأصل ، وتعليله الأول هو البحث الذي ذكره الشارح فيما سبق ، فتنبيهه يلزمه هذا التنبيه .

(والتمييز لا يكون إلا نكرة) لما علمت (٢٠٦ / ب) أن الغرض منها هو الإبهام ثم التفسير ، والنكرة كافية في هذا القدر ، فلو عُرِّفَتْ يكون التعريف زيادةً على القدر المطلوب منها ، ضائعاً[1] وقيل : بل بالاستقراء .

ثم إن هذا الحصر الذي ذكر من كونه لا تكون إلا نكرة مذهب البصريين [2]، والكوفيون جوزوا فيه التعريف[3] ، فاحفظه .

***

---

(١) أي : لافائدة منه ، وهذا التعليل هو تعليل الرضي في شرحه للكافية ١٠٩/٢ .

(٢) انظر رأيهم فى : الارتشاف ٤ / ١٦٣٣ ، و الهمع ٢ / ٣٤٤ .

(٣) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ البقرة/١٣٠ : " العرب توقع (سَفِهَ)على (نفسَه) وهي معرفة، وكذلك قوله : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ – القصص/٥٨ – وهي من المعرفة كالنكرة ؛ لأنه مُفَسِّر، والمفسِّر في أكثر الكلام نكرة ، كقولك : ضِقْتُ به ذرعاً ". معاني القرآن ٧٩/١ .

كما تمسك الكوفيون ــ أيضا ــ بقول رشيد اليشكري :

رَأَيْتكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو (الطويل)

وبقول الآخر :

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ   لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ البِيضُ والسُّمْرُ   (الطويل)

وتأول البصريون هذين البيتين على زيادة (أل) ، و(نفسه) ، و(معيشتها) على النصب على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط حرف الجر ، أي : في نفسه ، وفي معيشتها ، والأرجح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن ماتطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، ولأنّ الباب ــ على رأيهم ــ يكون على وتيرة واحدة. انظر : الهمع ٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، والرضي على الكافية ٢/١٠٩ .

[الثّامِنُ : المُسْتَثْنَى]

(والثامن) من المنصوبات ما يطلق عليه في عرفهم لفظ (المستثنى) قدمه على خبر باب "كان" ؛ لأنه معمول الفعل الناقص فقط ، بخلاف المستثنى ، فإنه معمول له وللتام . ولَمّا لم يمكنه تحديد مطلقه بحسب المعنى ؛ لكونه عنده مشتركاً لفظياً لقسمين مختلفين في الحقيقة ، قسمه ــ أولاً ــ إلى قسمين ، ثم عَرّفَ كلاً منهما ؛ لأن لكل منهما أحكاما خاصة به ، لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعد معرفته بتعريفه[١] فقال :(وهو نوعان :) الأول منهما (متصل ، وهو) أي : المتصل ، هو الاسم (المُخْرَج) باعتبار الحكم والمراد (من متعدد) عُلِم دخولُهُ فيه باعتبار المفهوم ، وذلك لأن الإخراج منه يقتضي الدخول فيه قبله ، فلا تناقض ، كما أفاده المصنف [٢]، سواء كان من جزئياته نحو : "ما جاءني أحدٌ إلا زيداً " ، أو من أجزائه مثل : " اشتريتُ العبدَ إلا نصفَه " ، وسواء كان ذلك التعدد لفظاً نحو : "جاءني (٢٠٧/ أ) القومُ إلا زيداً " ، أو تقديراً نحو: " ما جاءني إلا زيدٌ "[٣] أي : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، فإن المخرج منه في المثال الأول متعددٌ لفظاً ، وفي الثاني متعددٌ تقديراً ؛ إذ لفظ " أحد " واحدٌ ولكنه متعدد[٤] بالتقدير ؛ لأنه يصدق على كل واحدٍ ، وقوله " المخرج " فصلٌ يخرج به جزئيات المنقطع ؛ إذ لاإخراج فيه (بإلاَّ أو إحدى أخواتها [٥]) التي يأتي ذِكْرُها مَتْناً ، ولذا لم يذكرها هنا .

---

(١) قال ابن الحاجب في حدِّ المستثنى بحسب المعنى : " وأما حده فمشكل ؛ لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج ، ولا إخراج في المنقطع ، وكل أمرين فَصْلُ أَحَدِهما مفقودٌ في الآخر يستحيل جمعهما في حَدٍّ واحدٍ ، فالأَوْلَى أن يحد المنصل على حدة ، والمنقطع على حدة ". الإيضاح في شرح المفصل١/٣٦٠، ٣٦١ . وقال في شرح المقدمة الكافية ٢ / ٥٣١ : " يمكن حدهما بحدٍّ واحدٍ باعتبار اللفظ ، وهو أن يقال : المستثنى هو المذكور بعد "إلا" وأخواتها " . وعرف ابنُ مالك المستثنى بقوله : " وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بـ"إلا" , أو مابمعناها بشرط الفائدة فإن كان بعض

المستثنى منه حقيقة فمتصل ، وإلا فمنقطعٌ مقدرُ الوقــوع بعــد " لكــنّ " عنــد البصــريين ، وبعـــــد " سوى " عند الكوفيين " . التسهيل ١٠١ .

(٢) انظر : شرح بركلي على اللب ١٥٧ .

(٣) في الأصل : ما جاء نى أحد إلا زيداً ، وهذا تقديرالمثال ، والمقصود هو المثال نفسه .

(٤) في الأصل : مقدر ، وهو تحريف .

(٥) قول المصنف :" بإلا أو إحدى أخواتها " يخرج نحو : جاءني القومُ لا زيدٌ ، وما جاء القومٌ لكن زيدٌ لأنه غير مخرج بإلا أو إحدى أخواتها . انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١١٣ .

(و) الثـاني (منقطع ، وهو) أي : المنقطـع هـو (المذكور بعدها) أي : "إلـا " ، أو إحدى أخواتها ، والحـال أنـه (غير مُخْرَج) مدلولـه مـن متعـدد ؛ للعلـم بعـدم دخوله فيه باعتبار المفهوم ، وبه يخـرج أفـراد المتصـل ، فالمسـتثنى الـذي لـم يكـن داخلاً بحسب المفهوم في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطـع ، سـواء كـان مـن جنسـه نحو قولك : "جاءني القومُ إلا زيداً " ، مشيراً إلى جماعة خاليـة عـن زيـد ، أو كـان مـن غير جنسه نحو : جاءني القومُ إلا حماراً [1] .

وههنا بحث أورده بعض المتأخرين[2] ، وهو : أنـه هَلـاّ كـان الاسـتثناءُ كلُّـه متصلاً ، ولكن تارة يكون المخرج منه مذكوراً ، وأخـرى يكـون مقـدراً فيكـون الأصـل في نحو " ما فيها أحدٌ إلا حماراً " : ما فيها أحد(٢٠٧ / ب) ولـا مـا يتبعـه إلـا حمـاراً وما يتبعه يشمل الإبل ، والبقر ، والغنم ، وغيـر ذلـك فاسـتثنى الحمـار منـه ، والـذي يدل على هذا المحذوف استثناء الحمار ، كما يـدل علـى تقـدير " أحـد " فـي الاسـتثناء المُفَرَّغ نحو : " ما جـاءني إلـا زيـد " ، إخـراج " زيـد " [3]، وعلـى تقـدير حـال مـن الأحوال [4] في : " ما جاءني زيد إلا راكبا " إخراج " راكبـاً " ، وكـذا الكلـام فـي البـواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاسـتثناء المفـرغ اشـتغاله بمطلوبـه فـي نحو : "ما جاءني أحدٌ إلا حماراً " ، وعدم اشتغاله في : " ما جاءني إلا زيدٌ " .

وأجاب [5] ذلك الباحث بأن ذلك إذا سُلِّمَ لم يخرج مـن الانقطـاع باعتبـار الظـاهر وإن كان متصلاً باعتبار التقدير ، وإذا صح له الاسمان باعتبـارين مختلفـين ، فلـا بـأس بقصره على أحدهما ؛ لقصد التمييز بينه وبين نـوع آخـر يخالفـه فـي طريقتـه ، وهـو المتصل لفظا . كذا ذكره الدّمَامِينِي في المَنْهَلِ الصّافِي[6] .

---

(١) قاله المحقق الرضي ، وأضاف : " فقد تبين أن المتصـل لـيس هـو المسـتثنى مـن الجـنس ، كمـا ظن بعضُهم " شرح الكافية ٢ / ١١٣ ، قال فـي الهمـع ٢٤٨/٢ : " المسـتثنى هـو المخـرج بإلـا أو إحدى أخواتها بشرط اللإفادة ، فإن كا بعضـا فمتصـل ، وإلـا فمنقطـعٌ يقـدر بـــ(لكـنّ) ." ، وانظر : التسهيل لابن مالك ١٠١ .

(٢) هو الدماميني ، كما سيذكر الشارح فيما يأتي .

(٣) في الأصل : أحد ، والكلام به غير مستقيم .

(٤) في الأصل : الأحول ، وهوتحريف .

(٥) في الأصل : ولأجاب ، ولا يستقيم به الكلام .

(٦) انظر : المنهل الصافي في شرح الوافي ٣٧١ .

ولما كان المستثنى باعتبار النصب ، والخفض[1] ، والإعراب بحسب العوامل على أقسام ، شرع ــ أولاً ــ في بيان ما يجب نصبه ؛ لأن البحث في باب المنصوبات فقال : (والمستثنى) أي : مطلقا ، ولذا أتى (٢٠٨ / أ) بالمظهر (منصوب) أي: وجوباً بقرينة قوله فيما يأتي : " ويجوز فيه النصب" [2](إذا كان) المستثنى واقعاً (بعد إلا) واحترز بهذا عما إذا كان المستثنى واقعا بعد "سوى" ، و" سواء " ، و" غير " ، فإن المستثنى الواقع بعدها[3] لا يكون منصوبا بل يكون مجروراً ، كما يأتي بيانه[4]، وعما إذا كان واقعا بعد "خلا " ، و"عدا " ، و" ليس" ، و" لايكون " ، فإن نصب المستثنىالواقع بعدها ليس مقيداً بكونه في كلام موجب تام ، وقوله (غير الصفة) هو بيان للواقع بعدها ؛ لئلا يذهل عنه ؛ إذ ما يقع بعدها [5] ليس مستثنى حتى يحتاج إلى إخراجه منه [6](في كلام موجب) وهو ما ليس نفيا ، ولا نهيا ، ولا استفهاما ، وذلك لأن النصب إنما يجب في كلام(تام) أي : يكون المستثنى منه مذكوراً فيه ؛ لأنه لو لم يكن مذكوراً لكان الاستثناء مُفَرّغاً ، وهو لا يكون في الموجب إلا نادراً ، كما سيذكره[7](نحو: جاءني القومُ إلا زيداً) فإن جميع الشروط توفرت في هذا المثال واخْتُلِف في وجه وجوب النصب في هذا المستثنى ، فمنهم من قال[8] : إن وجهه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة ؛ لمجيئه بعد تمام الكلام ، وتعذر البدل ؛ لأن المبدل منه في حكم التنحية فيكون (٢٠٨ /ب) في حكم التفريغ [9]، ورُدّ بأن المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى ، وفرق بين نفس الشيء ، وما في حكمه .

---

(١) في الأصل : والحفظ ، وهو تحريف .

(٢) انظر : ص ٥١٤ .

(٣) في الأصل : بعها ، وهو تحريف .

(٤) في ص ٥١٤ .

(٥) أي "إلا" التي للوصف ، وهي تكون بمعنى "غير"، وتستحق إعراب المتبوع مع امتناعها عنه فيعطى مابعدها كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ الأنبياء / ٢٢ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والمغني ٨٢ ، والمفتاح ٦٠ ، والنص المحقق ٥٢٠ .

(٦) في الأصل : عنه ، وهو تحريف .

(٧) في ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٨) قاله ابن يعيش ، وأضاف : " وإنما قلنا إنه مشبه بالمفعول ولم نقل إنه مفعول ؛ لأن المستثنى أبدا بعض المستثنى منه ، والمفعول غير الفاعل " . شرح المفصل ٢ / ٧٧ .

(٩) قال سيبويه في " أتاني القومُ إلا أباك : " وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت : أتاني إلا أبوك كان محالا ". الكتاب ٢/٣٣١ .

وقيل : إن المبدل في قوة تكرير العامل ، فيلزم الإيجاب في المستثنى أيضا ، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك ؛ لجواز اعتبار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض . ورُدّ بأن معنى تكرير العامل ليس إلا اعتبار ذات العامل مع قطع النظرعن الإيجاب والسلب ولهذا جاز : " جاء زيد لا عمرو" ، في العطف مع أنه فى قوة تكرير العامل ، فظهر أن الوجه فيه الاستقراء ليس إلا . ذكره في النتائج[1] (أو) كان المستثنى (مقدماً على المستثنى منه) فإنه منصوب وجوبا ــ أيضا ــ سواء كان في كلام موجب نحو : "جاءني إلا زيداً القوم " أو في كلام غير موجب(نحو : ما جاءني إلا زيداً أحدٌ[2]) لأنه لو رفع لا يكون إلا على الاتباع ، وهو ممتنع مع التقدم . هكذا قاله المصنف [3] وغيره [4] ، واعتبر القيد في المعطوف عليه ، فإن كونه بعد "إلا" شرط هنا ــ أيضا ــ لأن المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه(أو) كان الاستثناء (منقطعاً) فإن المستثنى منصوب (٢٠٩ / أ) فيه وجوبا ــ أيضا ــ مطلقا عند أهل الحجاز [5]، سواء كان في موضع يصح فيه حذف المستثنى منه ، ووقوع المستثنى موقعه ، أو لا يصح ذلك ، وأما بنوتميم [6] فإنهم جوزوا الإبدال مع ترجيح النصب فيما يصح فيه الحذف والوقوع المذكورين كقوله :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ [7]

---

(١) انظر : نتائج الأفكار ٣٠٧ .

(٢) ومن شواهده قول الكميت يمدح بني هاشم :

وَمَالِيَ إلاَّ آلُ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَالِيَ إلاَّ مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ (الطويل)

انظر : المفصل ٦٨ .

(٣) انظر : الامتحان ٨٠ ط استانبول .

(٤) كالرضي في شرح الكافية ٢ / ١١٨ .

(٥) في الكتاب ٢ / ٣١٩ :"وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حماراً ، جاءوا به على معنى : ولكن حماراً " ، وعلى لغة الحجازيين قرأ السبعة قوله تعالى : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّاتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ النساء/١٥٧ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٩ ، وابن يعيش على المفصل ٢ / ٨٠

(٧) هذا الرجز لجران العود في ديوانه ٥٢ ، برواية :

بَسَابِساً لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ   إلاَّ الْيَعَافِيرُ وَإلاَّ الْعِيسُ

وهو منسوب إليه في التصريح ٢ / ٣٥٣ ، والعيني على الأشموني ٢ / ١٤٧ ، وغير منسوب في الكتاب ٢ / ٣٢٢ ، و المقتضب ٤ / ١١٤ ، والمقتصد ٢ / ٧٢٠ ، واليعافير : جمع " يَعْفُور " وهو ولد البقرة الوحشية ، و"العِيس" جمع "عيساء" ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة ، والشاهد فيه : " إلا اليعافير " فإنه مستثنى من قوله "أنيس" على الإبدال على لغة بني تميم .

وقد حَمَل الزمخشريُّ (١)على هذه اللغة قولَه تعالى : ﴿ قُل لاَّيعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلاَّ اللَّـهُ﴾ (٢)، أما فيما لا يصحان فيه فإنهم وافقوا(٣) الحجازيين في وجوب نصبه (نحو : جاءني القومُ إلا حماراً) لأنه لو أبدل لايكون إلا بدلَ غَلَطٍ ، وهو لا يصدرُ إلا بطريق السّهو والغفلة ، والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الرويّة والفطانة . كذا قاله الجامي(٤) وروى المصنفُ (٥) بأن بدل الغلط قد يقع قصداً في كلام الفصحاء لنكتة لطيفة بينها الشريف في حواشي المطول(٦) ، وذكر بعده قولاً آخر هو : " أنه لو جاز الإبدال في نحو : " جاءني [القومُ إلا](٧)حماراً "، لكان إما بتكرير العامل الموجب ، أي : جاءني حمارٌ فيفسد المعنى ، وإما بتكرير المنفي أي : ما جاءني حمار فيلزم الغلط في العامل(٢٠٩ / ب) والمعمول معاً ، وكذا في المنفي نحو: " ما جاءني القومُ إلا حمارا " ، ولا يخفى عليك أن الغلط في المتبوع لا في البدل على ما بُيِّن في موضعه ، ولا غلطَ في المستثنى منه في المنقطع .

---

(١) انظر : الكشاف ٣ / ١٥٦ ، وقال به أيضا العكبري في التبيان ٢ / ١٧٤ .

(٢) من الآية ٦٥ من سورة النمل . فـ "مَنْ" فاعل "يَعْلَم"، واسم الجلالة مرفوع على البدلية منه على لغة تميم ، والاستثناء منقطع ؛ لعدم اندراجه في مدلول لفظ "مَن" ؛ لأنه ــ تعالى ــ لايحويه مكان ، وذهب ابنُ مالك إلى أن الاستثناء متصل ، وأن التقدير : قل لايعلم مَن يذكر في السموات والأرض ، وهناك وجه آخر ذكره ابن هشام هو أن يقدر "مَن" مفعول به ، والغيب بدل اشتمال ، واسم الجلالة فاعل ، والاستثناء مفرغ ، وفيه أن بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير يكون رابطا ولاضمير هنا ، وأجيب بأن الضمير للربط ، وأنه يستغنى عنه في الاستثناء غالبا بقوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه . انظر : المغني ٤٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٨٨ ، ٢٨٩ والتصريح ويس عليه ١/٣٥٤ .

(٣) انظر : الهمع ٢ /٢٥٧ .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤١٥ .

(٥) انظر : امتحان الأذكياء ٣١٧ .

(٦) خلاصة ما ذكره الشريف أن بدل الغلط ثلاثة أقسام : غلط صريح ، وغلط نسيان ، وغلط بداء وبين أن الصريح والنسيان لا يقعان في فصيح الكلام ؛ لأنهما لا يصدران عن روية وفطانة أما غلط البداء فيعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة ؛ لأن المتكلم يذكر المبدل منه عن قصد ثم يوهم أنه غالط لكون الثاني أجنبيا ، وشرط غلط البداء أن ترتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك : هند نجم بدر ، وادعاء الغلط هنا أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة "بل" . انظر : حاشية الشريف على المطول ٦٥ ، ٦٦ ، وما ذكره الشريف هو كلام المحقق الرضي في شرح الكافية ٣٩٩/٢ ، وقال حيدرة اليمني عن بدل البَدَاء :" ولا يجوز مثل هذا البدل من الله تعالى ؛ لأنه بدأ واستحسن ضده " . كشف المشكل في النحو٢ / ٢٣ .

(٧) إضافة يتطلبها المثال .

ولو سُلِّم فما ذكر إنما يرد لو كان البدل [مجرداً عن " إلا " ، وهو ممنوع فحينئذ يلــزم تغاير البدل] [١] والمبدل منه نفياً وإثباتاً ، فالوجه عندي أن "إلا " في المنقطع بمعنى "لكنّ" [٢] فتعمل عمله ، ألا ترى أنهم اختلفوا في عامل المتصل أنه الفعل ، أو معناه [٣] ، أو "إلــا" [٤]، واتفق المتأخرون[٥] في المنقطع أن عامله "إلا" وخبرها [٦] محــذوف فــي الأغلــب ، وقــد يظهر [٧] ". انتهى كلامه [٨]، ثم إن هذا هو الوجه في وجوب النصب مطلقا عنــد الحجــازيين والتميميين في الصورة التي وافقوا فيها الحجازيين ، أما فيما جوزوا فيه الإبدال مع تــرجيح النصب فلعل وجه تجويزهم الإبدال هو : أنه لما كان من قواعدهم أن المبدل منــه فــي نيــة الطرح وحيث جاز حذف المستثنى منه فى هذه الصورة وإقامة المستثنى مقامه قالوا به [٩] ولهذا تراهم رجحوا النصب فيها أيضاً ، ووجه ترجيحهم هو ما مــرّ .

---

(١) إضافة من الامتحان .

(٢) هذا مذهب البصريين . انظر : الكتاب ٢ / ٣١٩ ، ومذهب الكــوفيين أن "إلــا" فــي المنقطــع بمعنــى "سوى" ، وانتصاب المستثنى بعــدها كانتصــابه فــي المتصــل . انظــر : التســهيل ١٠١ ، ومــذهب البصريين هو الراجح ؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبلــه نفيــا وإثباتــا كمــا فــي "لكــن" ، وفي سوى لا يلزم ذلك ، وأيضا معنى "لكن" هو الاســتدراك ، وهــو دفــع تــوهم المخاطــب دخــول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل فيه ، وهــذا هــو معنــى الاســتثناء المنقطــع بعينــه . كذا في الرضي على الكافية ٢ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) هذا ما عليه البصريون ، وهو الحق ؛ لأنه مطرد فــي جميــع المواقــف بلــا تكلــف فــي المعنــى. انظر : المقتصد ٢ / ٦٩٩ ، وذهب الفراء ــ وهو المشتهر من مــذهب الكــوفيين ــ إلــى أن "إلــا" مركبة من "إن" و"لا" ، ثم خففت "إن" وأدغمت في "لا" ، فنصــب بهــا فــي الإيجــاب مراعــاة لــــ "إن" وعطفوا بها في النفي مراعاة لــ " لا " ، ورده الرضي بــأن فيمــا قالــه عزلــاً لــــ "إن" مــرة ، ولــ "لا" مرة أخرى عن مقتضيهما ، ولا يجتمع الحكمان معاً فــي موضــع . انظــر : شــرح الكافيــة ٢ / ١١٦.

(٤) ذهب إليه بعض الكوفيين كما في الإنصاف ١/ ٢٦١،واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٧١.

(٥) دعوى الاتفاق غير صحيحة ، فابن يعيش رد هذا القــول بــأن "إلــا" لــيس لهــا اختصــاص بالــدخول على الاسم ، والعامل ينبغي أن يكــون لــه اختصــاص بمــا يعمــل فيــه . انظــر: شــرح المفصــل ٢ / ٧٦

(٦) لأن "إلا" بمعنى" لكنّ" ، فقولك : "جاءني القوم إلا حماراً " محذوف فيه الخبر ، والتقدير : لكن حماراً لــم يجئ .

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾ يونس / ٩٨ . انظر : الرضــي علــى الكافية ٢/ ١١٧ .

(٨) يعني : المصنف في الامتحان ٣١٧ ، ٣١٨

(٩) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٩ ، ٣٢٠.

(أو) واقعاً بعد (خلا) من " خلا يخلو خُلُوًّا " نحـو: "جـاءني القـوم خلـا زيـداً " ، وهو في الأصل لازمٌ يتعدى إلـى المفعـول (٢١٠ / أ) بـــ "مِـنْ " ، نحـو : " خَلَـت الديارُ من الأنيس " ، وقـد يتضـمن معنـى "جـاوز" ، ويحـذف "مِـنْ " ويوصـل الفعـل فيتعدى بنفسه ، والتزم هذا التضمن والحـذف والإيصـال فـي بـاب الاسـتثناء [١] ليكـون ما بعدها في صورة المستثنى بـ "إلا" التـي هـي أم البـاب (أو) بعـد (عدا) مـن " عَدَا يَعْدُو عُدُوًّا " [٢]، إذا جاوزه مثل : "جـاءني القـوم عـدا زيـداً " وفاعلهمـا ضـمير راجع إما إلى مصدر الفعل المتقدم [٣] ، أو إلـى اسـم الفاعـل منـه [٤]، أو إلـى بعـضٍ[٥] مطلقاً من المستثنى منه ، والتقدير : جاءني القـوم عـدا أو خلـا مجيـئهم ، أو الجـائي ، أو بعض منهم زيد . وهما ــ أعني : جملتي عدا وخلا ــ فـي محـل نصـب علـى الحـال ولم يظهر معهما " قَـدْ " ؛ ليكونا أشبه بـ "إلا" التي هـي الأصـل فـي بـاب الاسـتثناء . كذا قاله الفاضل الجامي [٦] ، ثم قال تحت قـول ابـن الحاجـب [٧] " فـي الـأكثر" : " أي : النصب في أكثر الاستعمالات ؛ لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت " [٨] .

(أو) كان المسـتثنى بعـد (ما خلا ، أو) بعـد (ماعدا) فإنـه أيضـا منصـوب علـى المفعوليه لهما . تقول : قام القوم ما خلا زيـداً ، وجـاءوا مـا عـدا عمـراً ؛ لـأنّ "مـا " فيهما مصدرية على الصحيح ، وهي مختصة بالفعـل كمـا قـدمناه فـي بحـث حـروف الجر[٩] .

---

(١) في الكتاب ٢ / ٣٤٨ :" وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيـدا ، وأتـاني القـوم عـدا عمـرا كأنـك قلت : جاوز بعضُهم زيدا ، إلا أن "خلا" و"عدا" فيهمـا معنـى الاسـتثناء ، ولكنـي ذكـرت "جـاوز" لأمثـل لك به ، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع ".

(٢) يقال : "عَدَا يَعْدُو عُدُوًّا " بضم الدال ، وتشـديد الـواو ، ويقـال أيضـا :" عَـدْواً " بسـكون الـدال وتخفيف الواو . انظر : اللسان (عَدَا) ٢٨٤٥ .

(٣) اختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٣١١ .

(٤) انظر : التصريح ١ / ٣٦٢ ، والأشموني ٢ / ١٦٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٦ .

(٦) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤١٧ .

(٧) الكافية بشرح الرضي ٢ / ١١٥ .

(٨) الفوائد الضيائية ١ / ٤١٧ ، وفي الارتشـاف ٣ / ١٥٣٤ " مـذهب سـيبويه والـأكثر أن "خلـا" و" عدا " فعلان ضمنا معنى الاستثناء ، ولم يعرف سيبويه الجـر بـــ "عـدا " و"خلـا " ، وإنمـا نقـل الجـر بهما الأخفش ".

(٩) انظر : النص المحقق ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

ثم المصدر (٢١٠ / ب) المنسبك من "ما " وصلتها إما حالاً بتأويله باسم الفاعل كما يقع المصدر الصريح حالا بتأويله نحو : " **أَرْسَلَها العِرَاكَ** " [١] ، والمعنى : قاموا خالين زيداً أي متجاوزيه ، وكذا معنى : ذهبوا ماعدا عمراً ، أي : مجاوزيه ، وهذا ــ أي: ما ذكر من كون "ما" وصلتها حالاً ــ رأي السيرافي[٢]، وابن هشام ، لكن قدره ابنُ هشام بخالين عن زيد ، بلفظة "عن" [٣] والوجه الصحيح هو ما ذكره السيرافي ؛ لأن "خلا" و " عدا " يتعديان بنفسهما[٤] إذا كانا بمعنى "جاوز" ، يقال : عدا فلان الأمر : إذا جاوزه وأفعل هذا خلا كذا ، أو ظرفا [٥] على ما ذهب إليه جماعة [٦] لكن باعتبار حذف الظرف وإنابة "ما خلا" و "ما عدا " عنه ، والمعنى عليه : قاموا وقت خلوهم زيدا وذهبوا وقت عدائهم [٧] عمراً (أو) كان بعد (ليس ، أو) بعد (لا يكون) فإنه ينصب ــ أيضا ــ وجوبا لكن على أنه خبر لهما ، لأنهما فعلان ، ناقصان ، ناصبان [٨] للخبر نحو قولهﷺ : "**مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْه فَكُلُوهُ لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ** " [٩]، ونحو : "سيجيء أهلُك لا يكونُ بشراً " ، واسمُهما ضميرٌ يعود على (٢١١ / أ) البعض[١٠] ، أو على مصدر الفعل السابق [١١] .

---

(١) هو مصدر "عارَك" ــ أي : ازدحم ــ يقال : عَارَك يُعَارِك مُعَارَكةً وعِرَاكاً ، وجعل حالا ؛ لأنه في تأويل معتركة . انظر : ابن يعيش على المفصل ٢ / ٦٢ ، قال لَبِيد يصف إبِلاً :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَزُدْهَا . وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ (الوافر)

انظر : ديوان لبيد ٧٠ ، والتصريح ١/٣٧٣ .

(٢) انظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٥٣٤ ، والمغني ١٤١ .

(٣) انظر : المغني ١٤١ .

(٤) لوقال : " بأنفسهما " لكان صوابا ، وهو – رحمه الله – سيصرح بأن الأكثر يقول بالجمع ، وبعضهم يقول : " نفساهما " بالمثنى . انظر: النص المحقق٦١٤ ،٦١٥ .

(٥) معطوف على قوله قبل : " إما حالاً " .

(٦) منهم الشيخ عبد القادر الجرجاني في المقتصد ٢ / ٧١٧ ، ٧١٨ ، والرضي في شرح الكافية ٢/ ١٢٥ .

(٧) لو قال : عُدُوِّهم ، لكان صوابا ؛ لأنه مصدر "عدا يعدو" كما صرح هو بذلك في ص ٥٠٣ ، أما "عَدَاء" فهو مصدر "عدا عليه " إذا ظلمه . انظر : اللسان (عدا) ١٨٤٦ .

(٨) في الأصل : لأنهما فعلين ، ناقصين ، ناصبين .

(٩) الحديث في البخاري ٣ / ٣٠٩ ، كتاب الذبائح والصيد ، باب التسمية على الذبيحة ، وفي الفتح الرباني ١٧ / ١٥٣ ، كتاب الصيد والذبائح ، باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم .

(١٠) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٨ .

(١١) هذا رأي الكوفيين . انظر : التصريح ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

وهما ــ أعني : جملتي " ليس ولا يكون" ــ في محل نصب على الحالية [١]، هذا لو كانتا بعد المعرفة كما في الحديث والمثال ، أما لو كانتا بعد نكرة فهما صفتان [٢] نحو : جاءني قوم ليس زيداً ، وجاءني رجال لا يكون بكرا ، فيلحقهما ــ حينئذ ــ ما يلحق الأفعال الموصوف[٣] بها [٤] ، ولا يكونان إذ ذاك من الاستثناء في شيء ؛ لأن "ليس ولا يكون" الاستثنائيتين لا بذكر اسمهما بل يلزم كونه ضميرا على ما مر ، ولهذه العلة لم يتعرض الجامي [٥] إلى كونهما صفتين بل اقتصر على كونهما حالاً ، وقال بعضهم [٦] : إنهما لا محل لهما من الإعراب ، ونقل عن ابن هشام أنه قال : إنه مذهب الجمهور[٧] ولعل وجهه أنهما لما صارا بمعنى "إلا " كما صارت "غير" كذلك ، لا حاجة لهما حينئذ ــ إلى الإعراب (ويجوز فيه) أي : المستثنى (النصب على الاستثناء) قدمه مع كونه مرجوحا ؛ لأن المقام يقتضي تقديمه ، ولأن النصب على الاستثناء أصل ، والبدل تبع (ويختار البدل) من المستثنى منه لفظا [٨] أن أمكن ، ومحلاً إن تعذر لفظاً [٩] بأن يكون ما قبل "إلا " مما لا يمكن عمله فيما (٢١١ / ب) بعدها .

---

(١) انظر : الجنى الداني ٤٣٧ ، وابن يعيش على المفصل ٢ / ٧٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٨ ، والمغني ٣٧٣ .

(٣) في الأصل : المصرف . وهو تحريف .

(٤) تقول : رأيت رجالا لا يكونون زيدا ، وليسوا زيداً .انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٢٦.

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ١/ ٤١٨ .

(٦) قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١١٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ٧٩ .

(٧) لم أقف عليه ، وكلام ابن هشام في المغني يخالف ما نقل عنه ، فهو قد نسب هذا القول للسيرافي وابن عصفور، وليس للجمهور حيث قال في الجمل التي في استئنافها خلاف : " جملة أفعال الاستثناء ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، فقال السيرافي : حال ؛ إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد ، وجوز الاستئناف ، وأوجبه ابن عصفور ". المغنى ٣٧٣. وقال في أوضح المسالك ١١٣ : "وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال ، أو مستأنفتان لاموضع لهما " .

(٨) نحو قوله تعالى : ﴿ مَافَعَلُوهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ النساء / ٦٦ قال الدمياطي :" واختلف في (إلا قليل) فابن عامر بالنصب على الاستثناء ، والباقون بالرفع ، بدل من فاعل (فعلوه) وهو المختار ". الإتحاف ١٩٢ .

(٩) في الرضي على الكافية ٢ / ٣١٧ : " يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع : في المجرور بمن الاستغراقية ، والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نحو : ما زيد ، أو ليس زيد ، أو هل زيد بشيء ، وفي اسم "لا" التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو : لا رجلَ ولا غلامَ رجلٍ ، وفي الخبر المنصوب بـ "ما" الحجازية " .

نحو : " ما جاءني من أحد إلا زيد " ؛ لأن "من" الزائدة لا تعمل في الموجب فلا يجوز تقديرها بعد "إلا" فى هذا المثال ؛ لوجود المانع لأن النفى قد انتقض بإلا ، وصار الكلام موجبا ، ولا على مذهب الأخفش ؛ لأن "من" هنا للاستغراق ، وقد علمت في بحث حروف الجر[١] أن خلاف الأخفش إنما هو في غيرها ، وأما هي فلا خلاف في أنها لا تزاد إلا في النفي ، وإن تعذر الإبدال من محله القريب فمن محله البعيد مثل :" لا أحد فيها إلا زيد " ، فإنه تعذر الإبدال من محل " أحد " القريب ، وهو النصب بـ "لا " لانتقاض النفى بـ "إلا" الذي ما عملت " لا " إلا بسببه ، فأبدل من محله البعيد الذي [هو] [٢] الرفع على الابتداء[٣] .

وهذا كله فيما إذا كان المستثنى واقعا (في كلام غير موجب) إذ لو وقع في الموجب يجب النصب كما تقدم (و) الحال أن يكون (المستثنى منه مذكور) إذ لو كان محذوفا يكون على حسب العوامل (نحو : ما جاءني [أحد] [٤] إلا زيداً) بالنصب (أو إلا زيدٌ) بالرفع .

واعلم أن اختيار البدل على النصب لتحصيل المشاكلة [٥] ، فإذا كان المستثنى منه منصوبا كما [في] [٦] قولك [٧] : "ما ضربت أحداً إلا زيداً " فإنهما يستويان (٢١٢ / أ) ضرورة حصولها بالوجهين ، وهذا ــ أعني اختيار كونه بدلاً ــ مذهب البصريين [٨] ، وهو عندهم بدل البعض من الكل [٩] .

---

(١) انظر : النص المحقق ١٩٠ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣١٧ .

(٤) إضافة يستقيم بها المثال .

(٥) أي : بين المستثنى والمستثنى منه .

(٦) إضافة يتطلبها السياق .

(٧) في الأصل : قولنا ، وهوتحريف .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣١١ ، والمقتضب ٤ / ٣٩٠ ، والمفصل ٦٧ .

(٩) قال ابن هشام :" ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، كما في نحو : أكلت الرغيف ثلثه ، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب " . المغني ٨٢ ، وأجيب بأن الضمير للربط ، وأنه يستغنى عنه في الاستثناء غالبا بقوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه وبأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للأول في المعنى ، وكما جاز في النعت المخالفة نحو : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ، جاز فى البدل . انظر : التصريح ١ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

وأما الكوفيون[١] فإنهم يثبتون الاتباع لكن لا بطريق البدل بل بطريق العطف ، ويجعلون "إلا" حرف عطف [٢] وهي عندهم بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن في "لا" منفي بعد الإيجاب ، وفي "إلا" موجب بعد النفي .

ثم ههنا تفصيل ينبغي التنبيه عليه هو : أن المستثنى بعد التام غير الموجب إما أن يكون متراخيا ، أو لا يكون كذلك ، فإن لم يكن فالمختار الإبدال كما مر، وإن تراخى بأن طال الفصل بينهما فالمختار النصب على الاستثناء ؛ لما علمت أن الإبدال إنما هو لطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا ينبني ذلك ، كما في قوله ﷺ في الحديث القدسي[٣]: " مَا لِعَبْدِي الْمُؤمنِ جَزَاءٌ إِذَا قَبَضْتُ[٤] صَفِيَّهُ[٥] مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ[٦] إلا الْجَنَّةَ ". بالنصب لطول الفصل ، وهذا منقول عن ابن مالك[٧] ، ووافقه الشيخ الرضي[٨] حيث صرح بأنّ لاختيار البدل شروطاً منها : ألاّ يتراخَى[٩] (٢١٢ / ب) وقال : " ...احترازاً عن نحو : ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيد ، فإن الإبدال ليس بأولى هنا من النصب ؛ إذ كونه مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ، ومع التراخي بينهما لا يتبين ذلك "[١٠]. انتهى .

---

(١) انظر رأيهم في المغني ٨٢ .

(٢) رُدّ هذا القول بأن " إلا " لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من حروف العطف يباشر العوامل . انظر : التصريح ١ / ٣٥٠ ، وقال في المغني ٨٢ :" وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ؛ إذ الأصل : ما قام أحد إلا زيد ".

(٣) أخرجه البخاري ٤ / ١١٧ في كتاب الرقاق ، باب العمل الذي يبتغى به وجه الله ، وأورده النووى فى رياض الصالحين ٢٦ ، باب الصبر .

(٤) في الأصل : قضيت ، وهوتحريف .

(٥) في الأصل : صفيته ، وهوتحريف .

(٦) في الأصل : احتسب ، وهوتحريف .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٨٢ .

(٨) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٢٧ .

(٩) في الأصل : ألا يترخى ، وهوتحريف .

(١٠) الرضي على الكافية ٢ / ١٣٢ .

(ويُعْرَبُ) المستثنى (على حسب) أي على اقتضاء (العوامل) في المستثنى منه رفعاً ، إما على أنه فاعل كما في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [1] أو خبر نحو قوله : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾ [2] ، أو نائب عن الفاعل نحو قوله : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [3] ، أو نصباً إمّا على أنه مفعول به نحو قوله تعالى : ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [4] أو مفعول مطلق نحو قوله : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَناًّ ﴾ [5]، أو مفعول فيه نحو قوله : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [6]، أو مفعول له نحو قوله : ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ [7]، وأما نصبه على أنه مفعول معه فإنه لا يأتي ، فلا يقال: لا تسر إلا والنيلَ ، وذلك لأن ما بعد " إلا " كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله ؛ لمخالفته له نفيا وإثباتا ، و" الواو" ــ أيضا ــ مؤذنة بنوع انفصال فاستُهْجِنَ عملُ الفعلِ مع حرفين كلٌّ منهما مؤذن بالفصل . كذا قاله الشيخ الرضي[8]

فإن قيل : لِمَ [9] صح وقوع الحال بعدها (٢١٣ / أ) في نحو : " ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب" ، مع أن الواو قد وجدت هنا ــ أيضا ــ مع "إلا" ؟ فالجواب أن عمل الفعل لم يظهر فيما بعد الواو .

أو جرًا ، وذلك في نحو قولك : ما مررت إلا بزيد ، أي ما مررت بأحد إلا بزيد وهذا كله فيما (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) ويسمى هذا النوع من الاستثناء عندهم مُفَرّغاً [10] لأن العامل قد تفرغ له من العمل في المستثنى منه فالمفرغ في الحقيقة هو العامل ، فيكون المراد بالمُفَرّغ ــ إذن ــ المفرغ له كما أن المراد بقولهم : الظرف المستقَرّ : المستقر فيه .

---

(١) من الآية ٣١ من سورة المدثر .
(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .
(٣) من الآية٣٥ من سورة الأحقاق .
(٤) من الآية٢٨٦ من سورة البقرة .
(٥) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية .
(٦) من الآية٤٦ من سورة النازعات .
(٧) من الآية ٢٧٢ من سورة البقرة .
(٨) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٣٦ .
(٩) في الأصل : لمَا ، والصواب ماأثبت ؛ لأن " مَا " الاستفهامية تحذف ألفها إذا جُرّتْ للتخفيف كما في قوله تعالى : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) النبأ /١ . انظر : البيان للأنباري ٢/٢٩٤ .
(١٠) انظر: الهمع ٢/٢٥١ ، والتصريح ٣٤٨/١ .

وإنما لم يشترط المصنف ــ رحمه الله ــ أن يكون الكلام غير موجب كما فعل غيره [١] ؛ لأن هذا الشرط ليس بلازم ؛ لأن هذا الحكم يجري في المثبت ــ أيضا ــ إذا صح المعنى بأن يكون مما يصح أن يثبت على سبيل العموم [٢] نحو قولهم : " كلُّ حيوانٍ يحركُ فَكَّهُ الأسفلَ عندَ المضغِ إلا التمساحُ " ، أو توجد هناك قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً نحو : قرأت إلا يوم كذا ، أي : وقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا إذ المعلوم أن المتكلم لا يريد جميع أيام الدنيا ، وإلا لكان مكذبا عقلا وعادة لتعذره ولا أيام (٢١٣ / ب) عمره ؛ لأن منها ما كان فيه طفلا ومريضا إلى غير ذلك من الشواغل والموانع ، بل أيام الأسبوع أو الشهر مثلاً [٣] . نعم يشترط ذلك فيما لا يصح أن يثبت على سبيل العموم ليفيد فائدة صحيحة ، لأن شخصاً إذا قال ــ مثلاً ــ : " ضربني إلا زيدٌ " لا يصح لتعذر أن يضربه كل أحد في الدنيا ، وأما إذا قال : " ما ضربني إلا زيدٌ " ، فإنه يصح لإمكان ألا يضربه أحد إلا زيد فيكون ــ إذن ــ هذا الشرط أغلبيا [٤] ، ولذا أشار إليه بالمثال فقال : (نحو : ما جاءني إلا زيدٌ) وإنما كان هذا الشرط هو الغالب ؛ لأن من شروط المفرغ أن يكون المحذوف عاما ؛ ليتناول المستثنى وغيره ، ليتحقق الإخراج ، وهذا المعنى مستبعد في المثبت ؛ لأنه يبعد اشتراك أفراد الجنس في وقوع الفعل منها ، ومخالفة واحد منهم إياهم فيه كما لا يخفى . ومنها [٥] أيضا : أن يكون مناسبا للمستثنى المذكور في جنسه بأن يقدر في نحو " ما قام إلا زيد" : ما قام أحد أو إنسان ، وفي نحو " ما لبس إلا قميصا " : ما لبس لباساً ، وفي نحو " ما جاءني إلا راكبا " : ما جاء على حال من الأحوال ، وفي نحو : " ما سرت إلا يوم الجمعة " : ما سرت يوماً ، وعلى هذا المنهاج ، وأن يكون أيضا (٢١٤ /أ) مناسبا له في صفته من الفاعلية ، والمفعولية ، والحالية ، وغير ذلك .

---

(١) كابن الحاجب إذ قال : " وهو في غير الموجب " الكافية بشرح الرضي ٢ / ١٣٤ .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٣٥ ، والارتشاف ٣ / ١٥٠٤ .

(٣) في الأصل : مثل ، وهو تحريف .

(٤) لو قال : "غالبا " لكان صوابا ، وما ذكره الشارح هو كلام الرضي في شرح الكافية ٢ / ١٣٥ ، لكن الذي عليه أكثر النحاة أن هذا شرط لازم . انظر : الارتشاف ٣ / ، ١٥٠٢ ، والهمع ٢ / ٢٥١ ، وقال ابن مالك في التسهيل ١٠١ : " وله بعد "إلا" من الإعراب إن ترك المستثنى منه ، وفرغ العامل له ماله مع عدمها ، ولا يفعل ذلك دون نهي، أو نفي صريح أو مؤول " . وقال في شرحه ٢ / ٢٧٠ : " ومن النفي المؤول .. قوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة / ٣٢] ؛ لأن (يَأْبَى) بمعنى : لا يريد " .

(٥) أي : من شروط الاستثناء المفرغ .

(ومخفوض) وجوباً إذا كان (بعد غَيْر ، وسِوَى) بكسر السين وضمها مع القصر (وسَوَاء) بالكسر والفتح مع المدّ ؛ لأنه يكون ــ حينئذ ــ مضافا إليه وهذه الأدوات مضافة ، والمضاف إليه لا يكون إلا مخفوضاً ، أي : مجروراً [1] كما هو معلوم (و) كذا هو مخفوض إذا كان بعد (حاشى) لأن "حاشى" حرف جر [2] (في) الاستعمال (الأكثر) وقد يكون منصوباً على المفعولية لها ؛ لأنها قد تكون فعلا متعديا [3](و) كذا هو مخفوض إذا كان بعد (عدا وخلا) لأنهما حرفا جر [4](في) الاستعمال (الأقل) من مواضع استعمالهما

(وأصل "غير" أن يكون صفة) لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ؛ لأنه يفيد مغايرة مجروره لموصوفه ، إما بالذات كما في نحو : مررت برجل غير زيد ، أو بالصفة كما في نحو : دخل زيد بوجه غير الذي خرج به [5] ، ولكون هذا هو الأصل كثر استعماله فيه (و) قد (تُحْمَل على) خلاف هذا الأصل ، فتكون بمعنى (إلا) في المجيء لـ (لاستثناء) وذلك قليل ، فيكون المعتبر ــ حينئذ ــ هو مغايرة مابعدها لما قبلها (٢١٤/ ب) نفياً وإثباتا كما بعد "إلا " ، ويلغى معنى مغايرته له في الذات أو في الصفة كما كانت في الأصل .

(ويُعْرَبُ) أي: لفظ "غير" (كإعراب المستثنى بإلا) إذا وقع في محلها وحمل عليها (على التفصيل) السابق لأنه لما وقع في محل "إلا" ، و"إلا" حرف لا يكون معربا ، و"غير" اسم ، وجب أن يكون له إعراب لوقوعه في التركيب ، فَجُعِل إعرابُه هو الإعراب الذي كان للاسم الواقع بعد "إلا " بطريق العارية ، وجُعِل الاسم بعده مجرورا بالإضافة ؛ لأن "غير" اسم يقبل الإضافة فوفي مقتضى الاسمية [6] ، فوجب النصب في مثل : جاء القوم غيرَ زيدٍ ، أو جاء القوم غيرَ حمارٍ، أو جاء غيرَ زيدٍ القومُ ، وجاز النصب مع اختيار الرفع في مثل : ما جاء أحدٌ غيرُ زيدٍ ، إلى غير ذلك من الأمثلة .

---

(١) الجر اصطلاح بصري ، والخفض اصطلاح كوفي . انظر : نشأة النحو ١٣٠ .

(٢) لم يقل سيبويه فيها غير ذلك . انظر : الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٣) انظر : التسهيل ١٠٥ ، والارتشاف ٣ / ١٥٣٤ .

(٤) لم يعد سيبويه والمبرد " عدا " حرف جر ، وهو عندهما فعل ، أما "خلا " فيكون فعلا أو حرف جر عند المبرد ، وهو فعل عند سيبويه ، وقد حكَى الجر بها . انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٩١

(٥) منه قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ فاطر / ٣٧، انظر:المغني ١٦٥ .

(٦) في الأصل : الاسمين ، وهوتحريف .

وهذا حكم "غير " في الإعراب ، وأما حكم "سوى" ، و"سواء" فإنهما منصوبان على الظرفية أبداً [١] ؛ لأنهما في الأصل بمعنى :" مكان" ، ثم استعيرا لمعنى البدل ، ثم للاستثناء (و أصل إلا) أن يكون لــ (لاستثناء) لأن أصل وضعه له ، ولذا كان هو الأكثر فيه (و) قد (يحمل على "غير" في) المجيء للــ (صفة) وذلك إذا اعتبر مغايرة ما بعده لما قبله ــ ذاتاً أو صفةً ــ كما هو بعد "غير" ويلغى ــ حينئذ ــ معنى مغايرته له نفيا وإثباتا ، ولا يكون ذلك (٢١٥ / أ) الاعتبار إلا (إذا تعذر الاستثناء[٢]) بكلا قسميه بأن لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ، ولا عدم دخوله ، بل كان على الاحتمال ، وهذا ــ غالباً ــ يكون إذا كانت "إلا" تالية لجمع[٣] منكر غير محصور ، إذا توفرت هذه الشروط (فيكون) حينئذ (ما بعدها صفة لا مستثنى) لتعذر الاستثناء حينئذ وذلك كما في[٤] (نحو قوله تعالى [٥] : (﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا) أي: في السماء والأرض (آلِهَةٌ) جمع إله ، ولا دلالة فيها على عدد محصور فيعم الواحد (إِلاَّ) أي : غير (اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾) أي : لخرجتا عن الانتظام ، و"إلا" في الآية صفة ؛ لأنها تابعة لجمع منكر غير محصور ، هو لفظ " آلهة " .

---

(١) هذا مذهب البصريين . انظر : الكتاب ١ / ٣١ ، والمقتضب / ٣٤٩ ، ومذهب الكوفيين أنهما يكونان اسمين ، ويكونان ظرفين . انظر : الإنصاف مسألة ٣٩ ، والتبيين مسألة٧١ ، وذهب ابن مالك إلى أنهما اسمان لا ظرفان . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣١٤ ، والأسلم رأي الكوفيين ؛ لورود السماع باسميتهما وظرفيتهما ، ومن ذلك قولهم : مررت بالذي سواك وقولهم : أتاني سواؤك ، فالأولى ظرف ، والثانية اسم . انظر: الإنصاف ١/٢٩٤ ، ٢٩٦ .

(٢) قال هذا الشرط ابن الحاجب . انظر : الكافية بشرح الرضي ٢ / ١٥٧ والذي عليه أكثر النحاة أن "إلا" لا تكون صفة إلا حيث يصح الاستثناء . انظر : الارتشاف ٣ / ١٥٢٨ ، والهمع ٢ / ١٦٩ ، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠١ : " وحاصل هذا الفصل أن " إلا " الموصوف بها لا يوصف بها مفرد محض ، ولا معرفة محضة ، ولا تقع في غير موضع صالح للاستثناء إلا أن يمنع مانع من الخارج " ، وذهب أبو حيان إلى أنه يجوز الوصف بها حيث يجوز البدل ، وحيث لا يجوز " الارتشاف ٣ / ١٥٢٨ ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه جعل "إلا الله" صفة لآلهة في الآية المذكورة في المتن . انظر : الكتاب ٢ / ٣٣١ ، وقال في " ما أتاني أحد إلا زيد : " فأنت بالخيار إن شئت جعلت "إلا زيد" بدلا ، وان شيءت جعلته صفة " . الكتاب ٢ / ٣٣٤ .

(٣) في المغني ٨٣ : "مقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه ؛ لتمثيله بـ " لو كان معنا رجلٌ إلا زيد لغلبنا " وانظر : الكتاب ٢/ ٣٣١ .

(٤) في الأصل :" كما نحو في" ، وهو تحريف لامعنى له .

(٥) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء . قال تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

وقد تعذر الاستثناء ؛ لعدم الجزم بالدخول وعدمه[1] ، فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء ، على أن فى الآية مانع آخر من حمل " إلا " على الاستثناء ، هو أنه لو حملت عليه يصير المعنى : لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله لفسدتا .

وهذا لايدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله ، وبهذا القدر لا تثبت واحدانيته تعالى ؛ لجواز احتمال أن يكون المعنى: فيهما آلهة [غير] [2] مستثنى منها الله ، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى "غير" (٢١٥ / ب) فإنه ــ حينئذ ــ يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله ، وإذا [لم] [3] يكن فيهما آلهة غير الله يجب ألا تتعدد الآلهة ؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة [4] .

وإنما قلنا في صدر هذا الكلام إن "إلا" تحمل على الصفة غالبا ، فقيدنا بقولنا " غالبا " ؛ لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو : ما جاءني مائةُ رجلٍ إلا زيدٌ .

وقد لايتعذر في غير المحصور نحو : جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلاً أو إلا حمارا ، ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة . كذا قاله الفاضل الجامي [5] ، فاحفظه ، فإنه مهم .

---

(١) انظر : الجامي على الكافية ١ / ٤٢٨ .

(٢) إضافة يتطلبها الكلام من الجامي .

(٣) إضافة يستقيم بها السياق .

(٤) حَكَى ابن السراج أن أبا العباس المبرد ذهب إلى أن " إلا" في هذه الآية للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل محتجا بأن "لو " تدل على الامتناع ، وهو بمنزلة النفي . انظر : الأصول ١ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وتبعه في نسبة ذلك إلى المبرد جماعةٌ منهم الرضي في شرح الكافية ٢ / ١٦٣ ، وابنُ هشام في المغني ٨٢ ، وابن وَلّاد الذي رد على المبرد رداً طويل في الانتصار ١٦٦ ــ ١٦٩ ، وكلام المبرد في المقتضب لا يختلف عن كلام سيبويه في الآية وهو ما يُعَدُّ رجوعاً منه عن نقد سيبويه في باب "إلا" الواقعة وما بعدها صفة . انظر : المقتضب ٤ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٩ .

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ .

[التاسعُ : خَبَرُ بابِ كَانَ]

(والتاسع) من المنصوبات (خبر باب كان) وهو المسند بعد دخولها على [1] اسمها ، وإنما لم يعرفه لكونه علم مما تقدم كما تقدم , وقدمه على ما يليه لأنه معمول الفعل في الجملة ، بخلاف ما يليه فإنه معمول الحرف (كأمر) أي:أمر خبر باب "كان" (خبر المبتدأ) في جواز تعدده , وكونه مفردا, وجملة فعلية واسمية وكون الأصل فيه أن يكون مفردا إلى غير ذلك مما مر في خبرا المبتدأ (ويجوز حذف) عامله إذا كان ذلك العامل (كان دون) أن يكون (غيره) من أخواته (٢١٦ / أ) لكثرة استعماله ، ولأن معناه إذا حذف لا يختل فلذا خص به دون غيره من أخواته على أن ذلك الحذف لايكون إلا (عند) قيام (قرينة) وذلك في كل موضع يكون فيه بعد "إن" الشرطية [2] اسم ، وبعد ذلك الاسم فاء الربط للجواب ، وبعدها اسم مفرد ؛ لأن الشرط لا يكون إلا جملة فتكون ــ إذن ــ كان مقدرة وذلك (نحو) قوله [3] ﷺ (" النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَراً فَشَرٌ "، ويجوز في مثله) أي : هذا التركيب (أربعة أوجه) [4] .

---

(١) في الأصل : إلى ، وهوتحريف .

(٢) وبعد " لو" الشرطية ــ أيضا ــ ويحذف مع "كان" اسمها في الموضعين ، ومن شواهد حذفها بعد "لو" قول العين المنقري :

لاَ يَأْمَنْ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولَوْ مَلِكاً   جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ (بسيط)

انظر : ابن الناظم على الألفية ١٤١ .

(٣) أورده الميداني في مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٣ ، ونسبه للنبي ﷺ ــ أيضاً ــ والتحقيق أنه ليس حديثاً ، و إنما هو من أمثلة الكتاب . قال سيبويه : " هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ، وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير، وإن شرا فشر ". الكتاب ١ / ٢٥٨ ، أو من أقوال العرب . قال في الكتاب ٣ / ١١٣ :" فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل حين قالوا : إن خيراً فخير ، وإن شرا فشر " . وقال الحافظ السيوطي في الهمع ١ / ٤٤١ : "... أو نحو ذلك كقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم " . وانظر : المغني ٥٩٤ ، والصبان على الأشموني ٢٤٢ .

(٤) قال في الهمع ١ / ٤٤٢ :" في مسألة " إن خيرا فخير " أربعة أوجه : أحسنها نصب الأول ورفع الثاني ، وأضعفها عكسه ، وبينهما نصبهما ، ورفعهما ".

الأول : ما ذكره وهو نصب الأول ، ورفع الثاني ، والتقدير عليه : إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير ، فالمحذوف من جملة الشرط كان واسمها ، ومن جملة الجزاء المبتدأ وحده ، فيكون المحذوف من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أشياء ، وهذا الوجه هو أقوى الوجوه كلها ، وسيظهر لك وجه كونه أقواها .

الثاني : عكسه ، وهو رفع الأول ، ونصب الثاني ، والتقدير عليه : إن كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيراً ، فالمحذوف من جملة الشرط كان والجار والمجرور ، ومن جملة الجزاء كان واسمها ، فيكون المحذوف من المجموع خمسة أشياء (٢١٦ /ب) ، وهذا الوجه هو أضعف الوجوه كلها [١] .

الثالث : نصبهما معاً ، والتقدير عليه : إن كان عمله خيراً [٢] فيكون جزاؤه خيراً ، فالمحذوف من جملة الشرط كان واسمها ، وكذلك من جملة الجزاء فالمحذوف من المجموع أربعة أشياء .

والرابع : رفعهما معاً ، والتقدير عليه : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، فالمحذوف من جملة الشرط كان والجار والمجرور ، ومن جملة الجزاء المبتدأ وحده ، فيكون المحذوف من المجموع أربعة أشياء – أيضا – مثل الوجه الذي قبله ، وهما – أعني هذين الوجهين – متوسطان [٣] في القوة بين الأول وعكسه ؛ لأن المحذوف فيهما أكثر من المحذوف في الأول ، وأقل منه في عكسه وبهذا الاعتبار اختلفت الوجوه في القوة والضعف ، مع أن في الوجه الأول – أيضا – معنى زائد ، وهو القوة من حيث اللفظ ، فإن مجيء الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية [٤] ، وأيضا معناه أقوى لمطابقته للمراد ، فإن الظاهر المتبادر من هذا الكلام أن الشرط لكون الجزاء خيراً ، كون نفس العمل خيراً ، لا أنه إن كان شيءٌ من العمل خيراً فشيءٌ[٥] من العمل خيرٌ . فتأمل .

---

(١) وذلك لأنه أكثر الوجوه إضماراً ، وكلما كثر الإضمار فيه كان أضعف كما قال سيبويه . انظر : الكتاب ١ / ٢٥٩ ، ففي هذا الوجه حذف كان وخبرها بعد "إن" ، وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مطرد . انظر : التصريح ١ / ١٩٣ .

(٢) في الأصل : خير .

(٣) في الأصل : متواسطين .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٤ .

(٥) في الأصل : وشيء ، ولا يستقيم الكلام به .

(٢١٧ / أ) واعلم أن حذف كان قد يكون واجبا ، وذلك في مثل قولك : " أما أنت منطلقا انطلقت " [١] ، سواء كان بفتح همزه "أمّا" ، أو بكسرها ، لكن التقدير على فتحها : لأن كنت منطلقا انطقت ، فـ "أنْ" ــ حينئذ ــ مصدرية [٢] موصولة بـ "كان" المحذوفة ، وحذف الجار هنا [٣] قياساً ؛ لأن حذفه قبل " أنّ " و" أنْ " قياسي كما علمته في بحثه [٤] . وحذفت أيضا " كان " اختصارا ؛ لعدم ما يتصل به ، ثم جيء بـ "ما " خلفا وعوضا عن "كان " فاجتمعت "ما" مع النون ، فأدغمت النون فيها لتقاربهما مخرجاً .

وأما على كسرها فكذلك ــ أيضا ــ تجري [٥] الأعمال المتقدمة إلا حذف الجار إذ لا جار هناك ؛ لأن الأصل فيه : إن كنت منطلقا انطلقت [٦] ، وإنما كان حذفها في مثله واجباً ؛ لأن العوض والمعوض [عنه] [٧] لايجتمعان .

---

(١) ومن ذلك قول عباس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ (البسيط)

انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ .

(٢) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فيرون أنها بمعنى "إن" المكسورة الشرطية . وقال الرضي :" ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب ؛ لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى فلأن معنى قوله " أما أنت ذا نفر "ــ البيت ــ : إن كنت ذا عدد ، فلست بفرد ، وأما اللفظ ، فلمجيء الفاء في هذا البيت " .

(٣) في الأصل : هذا .

(٤) انظر : النص المحقق ٢٢٦ .

(٥) في الأصل : يجريان .

(٦) منع سيبويه هذا الحذف حيث قال : " و(أمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر ؛ لأنه من المضمر المتروك إظهاره ... فإن أظهر الفعل قلت : إما كنت منطلقا انطلقت ، إنما تريد : إن كنت منطلقا انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثم إظهاره ؛ لأن "أما" كثرت في كلامهم ، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل ". الكتاب ١ / ٢٩٤ . وقال السيوطي : " ولو قلت : إمّا كنت منطلقا انطلقت ، كانت "ما " زائدة لاعوضا ، ولا يجوز : إما أنت منطلقا انطلقت ، بحذف كان ". الهمع ١ / ٤٤٤ . هذا ، وقد أجاز سيبويه حذف " كان" والتعويض عنها بـ "ما" بعد "إن" الشرطية في نحو قولهم : " افعل هذا إِمّا لا " . أي : إن كنت لا تفعل غيره ؛ لكثرة استعماله . انظر : الكتاب ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٧) إضافة يتم بها السياق .

[العاشر : اسْمُ بَابِ إِنّ]

(والعاشر) من المنصوبات (اسم باب إن) وهو المسند إليه بعد دخولها وقد علمت وجه تركه للتعريف ، قدمه على ما يليه ؛ لأنه معمول حرف هو شبيه بالفعل التام (وهو كالمبتدأ) في جميع ما مر من جواز تعدده وكون الأصل (٢١٧ / ب) فيه التقدم على الخبر ، إلى غير ذلك (لكن) يفارقه في جواز الحذف ؛ لأن اسم هذا الباب (لا يجوز حذفه) ولا بقرينة إلا اذا كان ضمير الشأن نحو قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذراً وَظِبَاءَ [(١)]

فكان على المصنف أن يستثنيه لكنه سكت عنه ــ أيضا ــ لأن حذفه مخصوص بضرورة الشعر ، فيحمل كلامه على حالة السعة ، وهذا هو رأي أكثر النحاة [(٢)] ومنهم من جوز حذفه في حالة السعة ــ أيضا ــ ولم يشترطوا الضرورة ، ومنهم ابن مالك ، فإنه قال في التسهيل [(٣)] : " ولا يختص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر " انتهى .

ولا يقال : أنه كان ينبغي له أن يستثني حذفه حالة تخفيف المفتوحة [(٤)] ؛ لأنه واجب غير مشروط بضرورة الشعر ، لأنا نقول : إنه استغنى عنه بما ذكره في بحث هذه الحروف فيما سبق [(٥)] ، ولو ذكره هنا ــ أيضا ــ يكون شبه تكرار إن لم يكنه .

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو للأخطل في ديوانه ٢٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ١١٥ ، وهو من شواهد رصف المباني ١١٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٠ ، والمغني ٥٠ ، ٥٥٤ وتذكرة النحاة ٦٠٢ ، والهمع ١ / ٤٩٧ .

والجآذر جمع جؤذر، وهو ولد البقر الوحشي ، وهو مستعار للملاح من النساء . والشاهد : حذف اسم "إن"، وهو ضمير الشأن . أي "إنه" ، ولم تجعل "من" اسم "إن" لأنها شرطية بدليل جزمها للفعلين "يدخل" و"يلق" ، واسم الشرط له الصدر ، فلا يعمل فيه ما قبله .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٢ .

(٣) التسهيل ٦٢ ، وفيه :" ولا يخص" ، وقال ابن مالك في شرحه ٢ / ١٣ :" ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم : إن بك زيد مأخوذ ، حكاه سيبويه عن الخليل مريدا به : إنه بك زيد مأخوذ ". وانظر الكتاب ٢ / ١٣٤ .

(٤) كما فى قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانَ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ النجم / ٣٩ .

(٥) انظر : النص المحقق ٢٥١ .

[الحادي عشر : اسْمُ "لا" النّافِيَةِ لِلْجِنْسِ]

(والحادي عشر) من المنصوبات (اسم لا التي لنفي) الحكم عن(٢١٨ / أ) (الجنس) كما قدمناه ، وهو المسند إليه من معموليها المتصل بها إذا كان نكرة مضافة (نحو: لا غلامَ رجلٍ عندنا) أو شبيهة بها نحو : لا خيراً [١] من زيدٍ عندنا وقد مر في بحث العامل ذكر المراد بالشبيه بالمضاف [٢] ، ومر هناك ــ أيضا ــ ذكر هذه الشروط متناً ، وإنما أعدناها هنا لئلا يذهل عنها لطول الفصل ؛ لأن صحة التفصيل الآتي بيانه موقوفةٌ على استحضارها ؛ لأنه متى فقد منها شرط واحد تغير الحكم من النصب إلى غيره ، فلو كان ذلك الاسم المنفي بـ "لا" مفرداً بأن لم يكن مضافا ولا شبيها به ، فإنه يبنى [٣] على ما ينصب به قبل دخول "لا" عليه من فتحة، أو كسرة ، أو ياء ، ولو كان جمع المؤنث السالم عند الجمهور [٤] ، فتقول على رأيهم : لا مسلماتِ عندك ــ بكسر التاء بدون تنوين [٥] ــ وقيل [٦] : أن جمع المؤنث السالم يبنى [٧] على الفتح ، وعلى كل إنما بني هذا القسم لتضمنه معنى " من " الاستغراقية كما مر[٨] ، ولم يعارضه ما يوجب الإعراب كما في القسم الأول ؛ لأن الإضافة فيه ترجح جانب الاسمية ، وكذا شبهها فيصير الاسم بها مائلاً (٢١٨ / ب) إلى ما يستحقه في الأصل ، وهو الإعراب ، وقد قدمنا أن المضاف إليه بمنزلة التنوين للتمكين ، وهو لا يجتمع مع البناء .

---

(١) في الأصل : لا خير .

(٢) قال الشارح :" المراد بالشبيه بالمضاف : اسم تعلق بما بعده على غير جهة الإضافة ، فأجري مجرى المضاف بسبب شبهه له في الارتباط بما بعده ". النص المحقق ٢٥٩ .

(٣) في الأصل : بيني ، وهو تحريف .

(٤) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ١٨٨ ، وفي الهمع ١ / ٥٢٩ :" وقيل : ينون ، وعليه ابن الدهان ، وابن خروف ؛ لأن التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت في لامسلمِينَ لك ".

(٥) في الأصل : نوون ، وهوتحريف .

(٦) هو المازني ، قال الرضي :" والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله :

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ (البسيط)

حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد "لا" التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها ، وهذا أولى مما قبله طرداً للباب على نسق واحد ". شرح الكافية ٢ / ١٨٨ ، وفي المسألة مذهب ثالث ، هو جواز الأمرين ؛ لأن البيت المذكور روي بالوجهين ، وقال صاحب الهمع ١ / ٥٢٨ :" وهو الصحيح " .

(٧) في الأصل : بين ، وهوتحريف .

(٨) انظر : النص المحقق ٢٥٩ .

وقيل [1] : أن سبب بنائه تركيبه مع " لا " وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كـ "خمسة عشر" . أقول : إن مجرد التركيب في "خمسة عشر" ليس هو الموجب لبنائه، وإنما الموجب له تضمنه واو العطف ؛ إذ الأصل فيه : خمسة وعشر ، ولما كثر الاستعمال تركت الواو طلبا للخفة ، ولو كان مجرد التركيب يوجب البناء لبني " عبد الله" ؛ لصيرورة الكلمتين كشيء واحد حالة العلمية ، فالوجه هو ما سمعته [2] ليس إلا ، كما ذهب إليه المصنف [3] والفاضل الجامي[4] ،وبني على ما ينصب به ليكون على حركة [5]، أو حرف [6] استحقتها النكرة في الأصل [7] ، وإن كان معرفة ، أو فصل بينه وبين "لا"ـــ ولو كان نكرة ــ فإنه مرفوع على الابتداء ، ومكرر وجوبا في الصورتين نحو : لا زيد فيها ولا عمرو ، ونحو : لا فيها رجل ولا امرأة [8] ، أما بطلان عملها مع (٢١٩ / أ) المعرفة فلأن "لا" لاتعمل إلا متى كانت لنفي الجنس ، ولا وجه لذلك عند دخولها على المعرفة ، وأما بطلان عملها مع الفصل فلضعفها في العمل لأنها ما عملت إلا بسبب حملها على "إن" باعتبار أنها للمبالغة في النفي ، لما علمت أنها لنفي لجنس ، و" إن" للمبالغة في الإثبات ؛ لأن معناها التحقيق [9] والتوكيد ، فحملت "لا " عليها حمل النقيض على النقيض ، وعمل "إنّ" بسبب مشابهتها للفعل كما علمته .

---

(١) هو سيبويه . قال في الكتاب ٢ / ٢٧٤ :" وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ". وقال الأزهري :" ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا : لا فيها رجل ولا امرأة ... ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه ". التصريح ١ / ٢٤٠ .

(٢) يعني به أن سبب البناء هو تضمنه معنى "من" الاستغراقية .

(٣) انظر : الامتحان ٣٩٥ .

(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤٣٨ .

(٥) ذكر صاحب الارتشاف ٣ / ١٢٩٦ أنهم اختلفوا في هذه الحركة ، فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء ، وذهب الكوفيون إلى أنها فتحة إعراب ، ومن هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ يوسف / ٩٢ .

(٦) نحو : لا ابنين لك ، ولا بنين لك ، وهذا مذهب أكثر البصريين ، وذهب المبرد إلى أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف . وقال ابن هشام :" ولو صح هذا للزم الإعراب في : يا زيدان ، ويا زيدون ، ولا قائل به " المغني ٢٣٩ ، وانظر : المقتضب ٤ / ٣٦٦ ، والكتاب ٢ / ٢٨٢ ، والارتشاف ٣ / ١٢٩٦ .

(٧) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٤٣٩ .

(٨) ونحوه قول الله تعالى : ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَهُمْ عَنْها يَنْزِفُونَ ﴾ الصافات / ٤٧ .

(٩) انظر : الجنى الداني ٢٩٢ .

فـ " لا " على هذا ما عملت إلـا بسـبب مشـابهتها الحـرف الـذي عمـل بسـبب مشابهة الفعل ، فعند وجود الفاصل تضعف تلـك المشـابهة ، وأمـا وجـوب التكـرار مـع المعرفة ، سواء كانت متصلة أو منفصلة ؛ ليعادل ذلـك التكـرار مـا فاتهـا ؛ لـأن نفـي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة ، وأما وجوبه مع الفصـل فليكـون تنبيهـاً علـى أنهـا لنفـي الجـنس فـي النكـرة ، وأمـا إذا عملـت عمـل "إنّ" فعملهـا كـاف فـي هذا التنبيه .

فـإن قلـت : إن "أبـا" فـي قـولهم : " قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا " [1] معرفـة بالإضافة وليس هو مرفوعاً ، ولا مكـررا . قلنـا : قـد أجـابوا عنـه بأنـه (٢١٩ / ب) مؤول بالنكرة [2] ، إما بتقدير المِثْـل [3] أي : ولا مِثْل لـأبي حسـن لهـا ، وهـو عَلِيٌّ رضي الله عنه ، و " مِثْل " لا يُعَرِّفُ لتوغله في الإبهام ، وكذا كل مـا هـو فـي تأويلـه ، أو مـؤول بـ " فَيْصَل" [4] ، وهو الفصل بين الحق والباطل ، فإطلاق "الفيصـل" عَلِـيٍّ ــ كـرم اللـهُ وَجْهَهُ ــ من باب المبالغة مثل قولهم : رجل عدل ؛ لاشتهاره رضي الله عنه بذلك .

وأما فيما كررت فيه " لا " على سبيل العطف ، وكان عقيب كـل واحـدة نكـرة مـن غيـر فصل ، فإنه يجوز فيه خمسة أوجه نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللّـه .

<u>الأول :</u> فتحهما معاً [5] على أن "لا" لنفي الجنس فـي الموضـعين ، "ولـا قـوة " معطـوف على "لا حول " ، إما من عطف الجملة على الجملـة ، أي: لـا حـول إلـا باللـه ، ولـا قوة إلا باللـه .

---

(١) قاله سيدنا عمر بن الخطاب ، ثم صار مثلاً للأمر العسـير ، انظـر : الصـبان علـى الأشمونـي ٢ / ٤ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٤٩ .

(٢) في الكتاب ٢ / ٢٩٧ :" وتقول : قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا ، وإنمـا أراد عليا رضي الله عنه فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل"لا" في المعرفة" . وانظر : المقتضب٤ / ٣٦٣

(٣) انظر : ابن يعيش على المفصل ٢ / ١٠٤ ، والهمع ١ / ٥٢٣ ، ٥٢٤ .

(٤) قال الرضي : " معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها ؛ إذ هو ــ كـرم اللـه وجهـه ــ كـان فيصلا في الحكومات ... فصار اسـمه كـالجنس المفيـد لمعنـى الفصـل والقطـع كلفـظ الفيصـل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر ، وهذا كما قالوا : لكل فرعـونَ موسـى ، أي : لكـل جبـار قهـار ، فيصرف فرعون وموسى ؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور " .

(٥) هذا الوجه هو الأصل في هذه الأوجه ، وخرجت عليـه قـراءة مـن قـرأ قولـه تعـالى ﴿لاَبَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّـةَ ﴾ البقرة / ٢٥٤ قال في الإتحاف ١٦١ : " وقـرأ ابـن كثيـر وأبـو عمـرو ويعقوب...هنـا بالفتح من غير تنوين على جعل "لا" جنسية ، والباقون بالرفع والتنوين على جعلها ليسية " .

أو من عطف المفرد على المفرد ، والخبر محذوف ، أي : لا حول ولا قوة موجودٌ إلا بالله (١)، والأول أَوْلَى ؛ لأن الاستثناء على الثاني مشكل من حيث إنه راجع في المعنى إلى الجملتين ، ولا يصح من حيث اللفظ ــ أيضا ــ لأن الأداة الواحدة لايستثنى بها عن شيئين، وقد يقال : أنه لما كان الحول والقوة بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء إليهما (٢٢٠ / أ) تنزيلاً لهما منزلة شيء واحد . والثاني : رفع الثاني مع فتح الأول (٢) ، فتكون "لا" في الأول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة لتوكيد النفي ، وهو معطوف على محل الأول ؛ لأن محله الرفع على الابتداء ، فإن قدر لكل منهما خبر يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ، وإن قدر لهما خبرٌ واحدٌ يكون من قبيل عطف المفرد على المفرد .

والثالث : نصب الثاني مع فتح الأول (٣)ــ أيضاــ فيكون "لا" في الأول على حالها لنفي الجنس وفي الثاني زائدة أيضا ، وهو معطوف على الأول فيكون منصوبا عطفا على لفظه ؛ لمشابهة حركة الإعراب ، أو على محله القريب ، كما سيظهر لك فى أثناء البحث وطريق العطف على ما مر فى الوجه الذى قبله ، فإن قدر لهما خبر واحد كان من قبيل عطف المفرد على المفرد ، وإن قدر لكل خبر كان من قبيل عطف الجملة على الجملة .

والرابع : رفعهما معاً على الابتداء (٤) ؛ لأن هذا الكلام في الحقيقة جواب لقول القائل : أبغير الله حول وقوة ؟ فالرفع لأجل المطابقة للسؤال ، و"لا" الثانية إما زائدة أو ملغاة (٢٢٠ / ب) غير زائدة كالأولى ، والعطف إما على الجملة فيقدر لكل خبر ، أو على المفرد ، فيقدر لهما خبر واحد .

---

(١) هذا رأي سيبويه ؛ لأن مذهبه أن "لا" المفتوح اسمها لا تعمل عمل "إن" في الخبر ، فهما في موضع رفع ، فـ " لا قوة" مبتدأ معطوف على مبتدأ هو " لا حول" والخبر المقدر مرفوع على أنه خبر المبتدأ لا خبر "لا" ، فيكون الكلام جملة واحدة ، كذا في الرضي على الكافية ٢ / ١٩٩ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٢٨٦ .

(٢) كما في قول رجل من بني مذ حج :

هَذَا لعمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ (سريع)

انظر : الكتاب ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٣) كما في قول أنس بن العباس :

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (سريع)

انظر : الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، ويرى ابن هشام أن هذا الوجه هو أضعف الأوجه الخمسة ؛ لأن نصب الاسم مع وجود "لا" ضعيف ، والقياس فتحه بلا تنوين ، وجعله الزمخشري منصوبا على إضمار فعل أي : ولا أرى قوة . انظر : أوضح المسالك ٦٧ ، والتصريح ١ / ٢٤٢ والمفصل ٧٥ .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ ﴾ البقرة / ٢٨٥ .

والخامس : رفع الأول وفتح الثاني [١] ، وهو أعني رفع الأول خاصة ــ ضعيفٌ ؛ لأنه مبني على أن " لا " بمعنى " ليس" ، واستعمال " لا " بمعنى " ليس" قليل [٢] ، وأما فتح الثاني فإنه قوي وأصح ؛ لأنه جاء على الأصل ؛ لأن "لا" الثانية لنفي الجنس ، وما بعدها وهو لفظ " قوة " نكرة [٣] مفردة متصلة بها قال الملاجامي : " وضعف [٤] وجه تضعيف رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" بالتكرار لا بكونها بمعنى "ليس" ؛ لأن شرط صحة إلغائها التكرار فقط وقد حصل ههنا ، ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب ، فهذا على التوجيه الأول ، متعين لعطف جملة على جملة ،أى لاحول إلابالله ولا قوة إلا بالله ، وإلا يلزم أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد ، أو من عطف جملة على جملة كما لا يخفى " [٥] . انتهى ، وقال ملا عصام في حاشيته عليه : " وله وجه ضعف أظهر مما ذكروا ، وهو أنه يجوز أن تكون " لا " بمعنى " ليس" ولا تكون عاملة ؛ إذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب (٢٢١ / أ) الخبر والتضعيف عملها لا استعمالها " [٦] . انتهى ، وأنت خبير بأن كلامه راجع إلى كلام الفاضل الجامي ــ رحمه الله ــ إذ لا فرق بين الكلامين ؛ لأن "لا" لاعمل لها على كلا التوجيهين وإنما الفرق بينهما من حيث إن " لا " هل هي بمعناها ، أو بمعنى " ليس" ؟ على أن كونها بمعنى "ليس" بدون عمل بعيد جداً ؛ إذ لا مانع منه لا لفظا ولا معنى ، والاستدلال على عدم عملها بفقد نصب الخبر لفظا ليس بالقوي ؛ لأنه مقدر ، وهو "موجود " كما مر [٧]، فقوله " أظهر" ليس بظاهر . تأمل ، فإنه دقيق .

---

(١) نحو قول أمية بن أبي الصلت : (وافر)

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَلاَ حَيْنٌ وَلاَ فِيهَا مُلِيمُ

انظر :العيني على الأشمونى٢/١٢ ، و يروى الشطرُ الثاني :

.... وَمَا فَاهُوا به أبداً مُقِيمُ

انظر : ابن الناظم على الألفية ١٨٩ ، والأشموني٢/١١ ، ووصف العيني هذه الرواية بأنها تحريف من النحاة حيث ركبوا صدرهذا البيت على عجز البيت الذي يليه .انظر: العيني على الأشموني ٢/١٢ .

(٢) قاله ابن الحاجب . انظر : الكافية بشرح الرضي ٢ / ١٩٩ .

(٣) في الأصل : بكرة ، وهو تصحيف .

(٤) ضعفه الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٠٠ .

(٥) الفوائد الضيائية للجامي ١ / ٤٤٣ ، بتصرف يسير .

(٦) حاشية عصام الدين على الجامي ١٣٣ / ب .

(٧) في صـ ٥٢٠ .

[حكم تابع اسم "لا" النافية للجنس]

وهذا حكم اسم "لا" نفسه ، وأما حكم توابعه فإن التابع إن كان نعتا للمنصوب [١] فإن فيه قولين :

<u>الأول :</u> تحتم نصبه عند قوم [٢] ، وذلك لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، واسم "لا" المنصوب لا عمل للابتداء فيه ، فلا تعلق له بالصفة .

<u>والثاني :</u> رفعه مع جواز النصب عند آخرين [٣] ، وأجاب القائلون بهذا عن قول الأولين أن الاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه بأنه غير مسلم ، بل له عمل في محله ، كما أن له عملا [٤] بالإجماع في محل المجرور بالحرف الزائد كما في : هل من رجل في الدار ؟ .

وإن كان (٢٢١ / ب) نعتاً للمبني ، فإن كان مفرداً متصلاً بالمنعوت ، أَوْ لا بأن لم يكن نعتا ثانياً ــ مثلاً ــ فإن فيه ثلاثة أوجه [٥] :

<u>الأول :</u> البناء على الفتح [٦]مثل منعوته ؛ لإمكان توجه النفي إليه حقيقة.

<u>الثاني :</u> الإعراب رفعاً [٧] حملا على محل المنعوت البعيد .

<u>الثالث :</u> الإعراب نصباً [٨] حملاً على محله القريب ؛ لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب لا في البناء .

---

(١) أي : المعرب ، وهو المضاف والشبيه به .

(٢) هو مذهب سيبويه ، ففي الكتاب ٢ / ٢٩٠ :" ومما لا يكون الوصف فيه إلا منونا قوله : لا ماءَ سماءٍ بارداً ، ولا مثلَه عاقلا ، من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر ".

(٣) منهم الرضي . انظر : شرح الكافية ٢ / ٢٠٧ .

(٤) في الأصل : عمل .

(٥) انظر : ابن الناظم على الألفية ١٩٠ ، والتصريح ١ / ٢٤٣ .

(٦) نحو : لارجلَ ظريفَ فيها .

(٧) نحو : لارجلَ ظريفٌ فيها .

(٨) نحو : لارجلَ ظريفاً فيها .

وأما إن كان التابع معطوفا ، فإن كان على اسمها المبني فهو معربٌ منصوبٌ عطفا [1] على المحلِّ القريب ، أو على اللفظ ، و ذلك كما في قول الشاعر :

فَلا أبَ وَابْناً مثل مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذْ هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[2]

بنصب "ابن" ، أو مرفوع عطفا على المحل البعيد ، وذلك كما في قول الآخر :

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعْينِهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ[3]

برفع "أب" ، ولا يجوز فيه البناء عطفا على اللفظ لوجود الفصل بالعاطف كذا قالوا [4] ، ومقتضى هذا التعليل أنه لو كان العطف بطريق عطف البيان أنه يجوز فيه البناء ، ولكن لم يرد منهم فيما عدا النعت وعطف النسق نَصٌّ . قال الجامي : " لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى [5] " . انتهى .

---

(١) في الأصل : عطف .

(٢) البيت من الطويل ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ونسبه في شرح شواهد الكشاف ٤ / ٣٩٨ إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، وفي العيني على الأشموني ٢ / ١٣ لرجل من عبد مناة ، وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٢ ، والمقتصد ٢ / ٨٠٥ ، وابن يعيش على المفصل ٢ / ١٠١ ، ١١٠ ، وابن الناظم على الألفية ١٩١ . ومروان هو مروان بن الحكم ، وابنه : عبد الملك ، ويروى " فلا أب " ، و " ولا أب " ، والشاهد فيه قوله :" فلا أب وابنا " حيث عطف " ابنا " بالنصب على محل اسم "لا" التي لنفي الجنس .

(٣) البيت من الكامل ، وهو منسوب لرجل من بني مذحج في الكتاب ٢ / ٢٩١ ، ونسب إلى غيره وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٢ / ١١٠ ، والمغني ٥٥٨ ، وابن الناظم على الألفية ١٨٩ ، والمقتصد ٢ / ٨٠٥ ، والتصريح ١ / ٢٤١ ، ويروى : " لجدكم" مكان " لعمركم" ، والشاهد : عطف " ولا أب" بالرفع على محل "لا أم" ؛ لأن محله الابتداء

(٤) في المقتصد ٢ / ٨٠٥ :" فلا تقول : لا أب وابن ؛ لأن المعطوف منفصل من المعطوف عليه لفظا ومعنى ، وأما اللفظ فهو إن حرف العطف يفصل بينهما ، وأما المعنى فهو إنه ليس إياه ألا ترى أن الابن في قوله "لا أب وابناً " ليس الأب في المعنى ، كما يكون ظريف الرجل في قولك : رجل ظريف ".

(٥) الفوائد الضيائية ١ / ٤٤٧ .

(٢٢٢ / أ) وهذا إذا كان المعطوف نكرة ، ولم تكرر "لا" ، أما لو كان معرفة ،فإنه يكون ــ حينئذ ــ معربا [(١)] مرفوعا [(٢)] وجوباً ، نحو : " لا غلام لك والفرس "ــ برفع " الفرس" ــ لأن المعرفة ــ ولو باشرت " لا " ــ لا يجوز فيها إلا الرفع ، فهي إذا كانت تابعة أولى بأن تكون مرفوعة ، ولو كررت " لا " في المعطوف فحكمه ما مرّ في : " لا حول ولا قوة " . فافهم .

(و) اعلم أنه (قد يحذف) أي : اسم " لا " وذلك (عند وجود الخبر نحو: لاعليك أي : لا بأس[(٣)]) قال الشيخ الرضي : " ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر إلا عند وجود الاسم ؛ لئلا يكون إجحافا ، وقولهم : " لا كزيد " إن جعل الكاف اسما جاز أن يكون " كزيد " اسماً ، والخبر محذوف . أي : لا مثله موجود ، وجاز أن يكون خبراً أي : لا أحد كزيد " [(٤)] . انتهى ، وقد بقي لهذا مزيد بحثٍ يطول بنا شرحه ، ومن أراده فليرجع إلى الكتب المبسوطة .

***

---

(١) في الأصل : معرب .

(٢) في الأصل : مرفوع .

(٣) هذا الحذف نادر ، ولم يرد إلا في " لاعليك " لعلم المخاطب ما تعنيه . قال سيبويه : " وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافاً ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل كما تقول : لا عليك ، وقد عرف المخاطب ما تعني ، أنه : لا بأس عليك ، ولا ضر عليك ، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم ، ولا يكون هذا في غير : لا عليك ". الكتاب ١ / ٣٢٤ وفي الارتشاف ٣ / ١٣٠١ :" لا يقال : لابك ، ولا إليك ، ولا فيك " .

وكما ندر حذف اسم "لا" التبرئة ندر حذف اسمها وخبرها معاً ، في قولك : " لا" ، في جواب القائل : أعلى بأس ؟ . انظر : الصبان على الأشموني ٢ / ١٨ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٢١٤ .

[الثاني عشر : خبر "ما" و"لا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بــ "ليس"]

(والثاني عشر) من المنصوبات [١] (خبر ما ولا المشبهتين) في النفي والدخول على المبتــدأ والخبر والعمل فيهما (بليس) [٢] وهو المسند من معموليهما ، قدمه لأنه اسم ، وهو الأصل في المعمولات (٢٢٢ / ب) ، وقد يرد [٣] عقيب " لا " هذه تاء التأنيث مفتوحة ، ويلزم حينئذ حذف اسمها وإبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلاَتَ حِـينَ مَنَـاص ﴾[٤] على قراءة نصــب "حين" [٥]، والتقدير : ولات الحينُ حينَ مناص . وقد يحذف الخبر علىً قلة كما في قراءة رفع "حين" [٦] على أنه اسم والمحذوف هو الخبر ، والتقدير : ولات حين مناص لهم ، أي : ولات حين مناص كائناً لهم . (وهو) أي: خبر "ما" و"لا" هذين (مثل خبرا المبتدأ) في جميع مــا مر .

[الثالث عشر:المضارع الداخل عليه أحد النواصب]

(والثالث عشر) من المنصوبات الثلاثة عشر الفعل (المضارع الداخل عليه أحــد النواصــب) الأربعة [٧] التي مر ذكرها في باب العامل (نحو لن يضرب) أخره عن الجميع ؛ لأن الإعراب [٨] به ليس بأصلي ، بل إنما هو لشبه الاسم على ما قد علمته .

***

---

(١) في الأصل :المنسوبات ، وهوتحريف .

(٢) هذا في لغة أهل الحجاز ، أما بنوتميم فهم لــا يعملونهمــا مطلقــا ، وقــد مــر ذكــر هــذه المســألة بالتفصيل . انظر : النص المحقق ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٣) في الأصل : يراد ، وهوتحريف .

(٤) من الآية ٣ من سورة ص .

(٥) هذه قراءة الجمهور المشتهرة . وانظر : الكتاب ١ / ٥٧ .

(٦) هذه قراءة شاذة لأبي السمّال . انظر : البحر المحيط ٧ / ٣٨٣ ، والكتاب ١ /٥٨ .

(٧) هي :" أن " ، و"لن" ، و"كي" ، و"إذن". انظر النص المحقق ٢٦٥ ، وما بعدها .

(٨) في الأصل : المراد ، وهوتحريف .

[الثالث : الْمَجْــرُورُ]

ولمّا أتم الكلام على المنصوبات بأسرها أخذ ــ الآن ــ يتكلم على المجرورات فقــال (وأما المجرور) من الأربعة المعمولة بالأصالة (فاثنان) لاغير بالاستقراء (الأول : المجرور بحرف الجر ، وقد مر) بيان حرف الجر في الباب الأول ، وقد سلف هناك بيان أن المجرور به ما هو .

[الْمَجْرُورُ بالإِضَافةِ]

(والثاني) منهما (المجرور بالإضافة) وقد تقدم [1] أنها علــى نــوعين : معنويــة ولفظية ، وما تفيد كل واحدة منهما ، وأن المعنوية (٢٢٣ / أ) لا تفيد التعريف إلا إذا كــان المضاف غير لفظة "غير" ، و" شبه" و"مثل" ، وبقي عليه بقية أحكام للإضافة لــم يــذكرها هناك ، فأراد أن يبينها هنا تميمــا للفائــدة ، فقــال : (ولا يجوز تقديمه) أي: المجــرور بالإضافة (ولا) تقديم (معموله على المضاف) لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء الــأخير مــن الكلمة ، فلا يتقدم ، ومعموله وإن لم يكن بهذه المثابة لكن جاءه المنع من حيث إنه لا يجــوز حلول المعمول إلا حيث يجوز حلول عامله [2] (إلا أن يكون المضاف كلمة "غير" فيجوز) حينئذ (تقديم معمول المضاف إليه) لأن كلمة "غير" بمعنى "لا" النافية [3]؛ لأن في كل منهما معنى النفي كما في (نحو : أنا زيداً غير ضارب ، لكونه بمعنى : لا ضارب) ولهذا صح زيــادة "لا" المؤكدة للنفي في المعطوف على ما يدخل عليه "غير" نحو قوله تعالى:﴿ غَيْـرِ الْمَغْضُـوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[4] ، وتقديم مثل هذا على حرف النفي جائز ، فكذا على ما هو بمعناه .

---

(١) انظر : النص المحقق ٣٥٥ ، وما بعدها .

(٢) أجاز الكسائي تقديم معمول المضاف إليه على "أفعل" نحو: أنت أخانا أول ضارب ، ورُدّ بعدم سماع ذلك ، ولمخالفــة الأصــول . انظــر : الهمــع ٢ / ٥١٠ ، وشــرح التســهيل لــابن مالــك ٣ / ٢٣٦ .

(٣) في تقديم معمول المضاف إليه على "غير" المراد بها نفي ثلاثة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقا ، وعليه ابن مالــك حيــث قــال فــي التســهيل ١٥٦ : " لــا يقــدم علــى مضــاف معمول مضاف إليه إلا على "غير" مراداً به نفي "، والثاني: المنــع مطلقــا ، وصــححه أبــو حيــان فــي الارتشاف ٤ / ١٨١١ ، والثالث: الجواز إن كــان المعمــول ظرفــا أو جــارا ومجــرورا ، والمنــع فــي غيرهما، أما "غير" التي لــم يــرد بهــا نفــي فلــا يجــوز التقــديم عليهــا باتفــاق . انظــر : الارتشــاف ٤ / ١٨١١ .

(٤) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(و) يجوز (الفصل بينهما) أي المضاف والمضاف إليه (بشيء) من الأشياء (في) حالة (السعة غير ما) أي شيء (سُمِع) الفصل به من أهل اللغة فيحفظ ذلك المسموع منهم (٢٢٣ / ب) (ولا يقاس عليه) غيره مما لم يسمع منهم . وهذا ــ أعني ما سمع ــ كما هو مقتضي كلام النحاة مختص بثلاثة أشياء : الأول : القسم ، كما في نحو : هذا غلام والله زيد [١] ، والثاني : المفعول به ، والثالث : الظرف ، بشرط كون المضاف مصدراً عاملاً في الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [٢] بنصب" أولاد " وجر " شركاء " [٣]ــ قراءة ابن عامر [٤]ــ ونحو قول بعضهم : " تَرْكُ يوماً نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فِي رِدَاهَا "[٥] . أو اسمَ فاعلٍ [٦] كذلك كما في قوله ﷺ : " هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي "[٧]، فلا يصح الفصل بغير هذه [الأشياء] [٨] المسموعة بطريق القياس لا في السعة .

---

(١) حكاه الكسائي كما في الارتشاف ٤ / ١٨٤٥ ، وحكى أبو عبيدة عن العرب : قولهم : " الشاة لتجتر فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها " . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٤ .

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

(٣) ورفع (قتل) على النيابة عن الفاعل بـ(زُيِّنَ) المبني للمفعول ، وانظر القراءة في : النشر ١ / ٢٦٣ ، والكشف ١ / ٤٥٣ ، والإقناع ٢ / ٦٤٤ ، وهذه القراءة ردها الزمخشريُّ ، لأنه لم يرتض الفصل بين المصدر المضاف ومعموله بغير الظرف ، وزعم أن الذي حمل ابنَ عامرٍ على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء . انظر : الكشاف ٥٤/٢ ، وتعقبه ابن المنير بأن قراءة ابن عامر سبعية ، ومعتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد (صلى الله عليه وسلم) ، كما أن القراءة لا تصحح بقواعد العربية بل تصحح قواعد العربية بالقراءة . انظر : الإنصاف لابن المنير، مطبوع بهامش الكشاف ٣ /٥٣ ، ٥٤ . وذكرالأزهريُّ أن الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر حَسَنٌ من وجوه : كون الفاصل فضلة ، وذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير؛ لأن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية . انظر : التصريح على التوضيح ٥٧/٢ .

(٤) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم ، إمام أهل الشام في القراءة ، وهو من كبار التابعين ، توفي سنة ١١٨ هـ . انظر : غاية النهاية ١ / ٤٢٥ ــ ٤٢٦ .

(٥) انظرهذا القول في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ ، والهمع ٢ / ٥٢٣ .

(٦) قوله " أو اسم فاعل " معطوف على قوله : " مصدراً عاملاً ".

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ٣ / ١٣١ ، كتاب التفسير ، سورة الأعراف .

(٨) إضافة يتطلبها السياق .

(ولا في الضرورة) الشعرية (إلا بالظرف) المعمول لغير المضاف أو له والمضاف غير المصدر ، أو اسم الفاعل ، نحو قول الشاعر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ [(١)]

وفي تخصيصه ذلك بالظرف خرق للإجماع ؛ لأن النحاة مصرحون بأنه يجوز الفصل في الضرورة بنعت المضاف مثل قوله :

نَجْوتُ وَقَدْ سَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ [(٢)]

لأن أصله : من(٢٢٤/ أ) ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، ثم فصل بينهما بشيخ الأباطح الذي هو نعت لـ "أبي" المضاف إلى "طالب"[(٣)] ، ومصرحون ــ أيضاً ــ بأنه يجوز بالنداء نحو قوله :

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا [(٤)]

لأن أصله : وفاقُ بجيرٍ ياكعْبُ ، ثم فصل بين المضاف الذي هو" وفاق " والمضاف إليه الذي هو " بجير" بالمنادى الذي هو " كعب " ، والمصنف ــ رحمه الله ــ مصرح بجواز ذلك الفصل في الامتحان[(٥)] مع زيادة ، فلا أدري ما وجه تخصيصه بالظرف ؟! ولعل ذلك لكونه الأغلب ، ولكن هذا التوجيه يأباه الحصر بـ "إلا" .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لأبي حية النميري في الكتاب ١ / ١٧٨ ، ١٧٩ . وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٠٤ ، والإنصاف ٢ / ٢١٨ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٧، وشفاء العليل ٢ / ٧٢٥ ، والأصول ٢ / ٢٢٧ ، ٣ / ٤٦٧ . والشاهد قوله " بكف يوما يهودي " حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف "يوما" ، وهو متعلق بـ "خط"، وهذا ضعيف لا يجوز إلا في الشعر لما فيه من الفصل بأجنبي .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ٢ / ٦٧ ، والتصريح ٢ / ٥٩ وهو من شواهد ابن الناظم على الألفية ٤١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٥ , والارتشاف ٤ / ١٨٤٤ ، والهمع ٢ / ٥٢٦ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٢٧ . ويروى "بل" مكان "سل" ، والمرادي : هو ابن ملجم عبد الرحمن بن عمرو . والشاهد في قوله " ابن أبي شيخ الأباطح طالب" حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه، وهما "أبي وطالب" ، بنعت المضاف ، وهو " شيخ الأباطح .

(٣) في الأصل : "هو نعت لابن المضاف إلى أبي طالب" ، وهو غير مستقيم ؛ لأن المتضايفن هما " أبي وطالب "، وشيخ الأباطح نعت لأبي المضاف .انظر : التصريح ٢/ ٥٩ .

(٤) البيت من البسيط ، وقائله بجير بن زهير بن أبي سلمى ، كما في الهمع ٢ / ٥٢٧ ، والأشموني ٢ / ٢٧٩ ، والشاهد واضح في كلام الشارح.

(٥) انظر : امتحان الأذكياء ٣٤٥ .

(وقد يحذف المضاف) لكن بشرط أمن اللبس كما في المثال الآتي ؛لأن من المعلوم أن القرية لا تسأل ، وإنما المسئول أهلها ، وأما حيث يحصل اللبس فيمتنع الحذف ، ولهذا لا يجوز في نحو :" غلام هند " حذف الغلام ؛ لحصول اللبس لو حذف (و) متى وجد الشرط وحذف (يعطى إعرابه) يعني المضاف المحذوف (للمضاف إليه وهو) أي إعطاء المضاف إليه إعراب المضاف بعد حذفه (القياس) لأنه خلف عنه (٢٢٤ / ب) وذلك كما في (نحو قوله تعالى: ﴿ وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [١] أي : أهل القرية) وأشار بقوله (وقد يبقى مجرورا على الندور) إلا أن إعطاء المضاف إليه إعراب المضاف المحذوف هو الأغلب من الجر[٢]،ومثل للبقاء بقوله (نحو قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُالآخِرَةَ﴾ [٣] بجر الآخرة على قراءة) ابن جَمّاز[٤] (أي : ثواب الآخرة [٥] ، وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله) بلا تنوين ــ عوضا عن المضاف إليه المحذوف ــ ولا بناء، وذلك (إذا عطف عليه) أي :على المضاف (ما) أي اسم (أضيف إلى مثل المحذوف) لدلالة المضاف إليه الثاني على المحذوف ، فيكون كأنه مذكور ؛ ولذا لم يعوض عنه التنوين ، ولم يبن وذلك كما في (نحو) قول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ (بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ [٦]

أي : بين ذراعي الأسد) .

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٢) لو قال : هو أغلب من الجر لكان صوابا ؛ لأن "مِنْ " لاتجتمع مع "أل " في اسم التفضيل في الفصيح

(٣) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال ، والقراءة من الشواذ ، انظرها في الكشاف ٢ / ١٦٨ ، والارتشاف ٤ / ١٨٤١ ، والبحر المحيط ٤ / ٥١٨ .

(٤) هو سليمان بن مسلم بن جَمّاز ، كان قارئاً ضابطا ، وهو من رواة أبي جعفر القارئ المدني ، توفي نحو ١٧٠ هـ . انظر غاية النهاية ١/ ٢١٥ ، والإتحاف ٧ .

(٥) جعل ابن مالك حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا مقيسا ، وغير مقيس ، فالمقيس ما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظا ومعنى بعد عاطف منفصل بـ "لا" أو غير منفصل كقول الشاعر :

أَ كُلّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً وَنَارٍ تُوقَدُ بِاللّيْلِ نَارَا (المتقارب)

أي : وكل نارٍ ، وأما غير المقيس فهو ماخلا من الشروط المذكورة ، وهو يحفظ ولا يقاس عليه كقراءة ابن جَمّاز . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٧٠ ، ٢٧١.

(٦) البيت من المنسرح ، وقائله الفرزدق . انظر : ديوانه ٢١٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٠، وابن يعيش على المفصل ٣ / ٢١ ، ورصف المباني ٣٤١ ، ويروى:" أكفكفه"، و"أرقت له " مكان " أسر به " والعارض : السحاب . والشاهد قوله " بين ذراعي وجبهة الأسد" حيث حذف المضاف إليه في "ذراعي " لدلالة ما أضيف إلى "جبهة" عليه .

وذراعا الأسد كوكبان نَيِّران ينزلهما القمر، وجبهته أربعة كواكب ينزلها أيضا [1] .

(أو كرر) المضاف حالة كونه (مضافاً إلى مثل المحذوف) وذلك كما في (نحو) قول جرير[2] :

(يَا تَيْمَ) بالنصب (تَيْمَ عَدِيٍّ) .... [3]

فإنه هنا حذف المضاف إليه الأول وهو عدي لدلالة الثاني عليه، والمضاف (٢٢٥ / أ) باق على ما كان عليه مع المضاف إليه بلا تنوين ولا بناء ، وتمام البيت :

.... لاَ أَبَالَكُمُ فَلاَ يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

التّميميُّ الشاعر أراد أن يهجو جريراً ، فقال جرير خطاباً لبني تيم المنسوب إلى عدي هذا البيت ؛ إنذاراً لهم ، والمعنى : لا أبالكم ، أي أنتم ضعف لا ناصر لكم ، وأنتم أبناء الزنا مستحقون للهجاء ، فلا تتركوا عمر يهجوني فيوقعكم في المساءة . ثم إن ما ذكره المصنف من أن الحذف من الأول ، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرد [4] والسيرافي .

---

(١) انظر : الصبان على الأشموني ٢ / ٢٧٤ .

(٢) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي من بني كلب بن يربوع ، وهو من فحول شعراء الإسلام في العصر الأموي ، عمر نيفا وثمانين عاما ، ومات باليمامة . انظر : الشعر والشعراء ١ / ٤٧ وتجريد الأغاني ٣ / ٩١٥ ــ ٩٢٩ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو في ديوان جرير ٢٨٥ ، والكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ والمقتضب ٤ / ٢٢٩ والمغني ٤٣٦ ، والرضي على الكافية ١ / ٣٥٣ ، ٢ / ٢٨٧ ، والمفصل ٤٢ ، وعمر هو ابن ملجأ ، وكان جرير يهاجيه ، والشاهد قوله :" يا تيم تيم عدي " حيث حذف المضاف إليه في " تيم" الأولى لدلالة ما أضيف إلى تيم الثانية .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والانتصار مسألة ٢٠ ، وأقول : سلك الشارح ــ رحمه الله ــ مسلك غيره من النحاة في تصوير مذهب المبرد بهذا التخريج فقط ، مع أن المبرد يقول ــ أيضا ــ بتخريج سيبويه ، بل بدأ به حيث قال في " يا زيد زيد عمرو " : " وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو ، فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول ، وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني ". المقتضب ٤ / ٢٢٧ . والمبرد إنما خالف سيبويه في بيتي الأعشى والفرزدق المذكورين في المقتضب ٤ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ولعل ذلك هو ما جعل النحاة من أمثال ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ٢١ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٨٧ ، وابن هشام في المغني ٥٨٣ يصورون مذهب المبرد بهذا التخريج , ولم يذكر الزمخشري في مفصله ــ صـ ١٠٠ ــ غيره ، وانظر : تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب للمبرد ٤ / ٢٢٧ .

وأما مذهب سيبويه [1] فإن الأصل : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، فحذف ما أضيف إليه جبهة فصار بين ذراعي الأسد وجبهة ، ثم أقحم جبهة بين المضاف الذي هو " ذراعي " والمضاف إليه الذي [هو] [2] "الأسد" ، فصار الكلام بين ذراعي وجبهة الأسد ، فعلى هذا يكون الحذف عنده من الثاني لا من الأول ، وعلى مذهب المبرد والسيرافي بالعكس كما قال المصنف . هذا كله في المثال الأول ، وما هو مثله ، وأما في المثال الثاني فكذلك عند المبرد [3] والسيرافي ، ومذهب سيبويه [4] فيه أن "تيم" الأول مضاف إلى "عدي" المذكور ، و"تيم" . الثاني تأكيد لفظي ، ففصل بين المضاف والمضاف (٢٢٥ / ب) إليه ، ولا إضافة في "تيم" الثاني أصلا عنده ، ولا حذف .

ثم اعلم أنه يجوز في " تيم " الأول الضم على أنه منادي مفرد معرفة (وإلا) أي وان لم يعطف عليه ما أضيف إلى مثل المحذوف أو لم يكرر حالة كونه مضافا إلى مثل المحذوف (فـ) لا يبقى على حاله بل (ينون) المضاف (عوضا عنه) أي عن المضاف اليه المحذوف ، وهذا (إن لم يكن) المضاف (غاية نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلاًّ آتَيْنَاهُ ﴾ [5] ونحو ﴿حِينَئِذٍ﴾[6] ، أي :كل واحد وحين ؛ إذ كان كذا ، وإن كان) يعني المضاف (غاية ، وهي) أي: الغاية (الجهات الست) وهي خلف ، وأمام ، وفوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال كما مر (و) كذا مثل الغايات (حسب ، ولا غير ، وليس غير) و" قبل " ، و" بعد " و"أول" ، و"دون" ، حالة كون هذه المذكورات من قوله " وإن كان غاية " إلى آخر ما ذكر (منوياً فيها) المضاف إليه ،أي : معناه دون لفظه ، فإنه إذا كان كذلك (يُبْنَى) المضاف في كل منها (على الضم) لما يجيء .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) إضافة ينتظم بها السياق .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٢٢٩ ولم يذهب السيرافي مذهب المبرد في المثالين كما ذكر الشارح وإنما ذهب في المثال الثاني إلى جعل "تيم"الثانية نعتا للأولى، كما في : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب .انظر : الارتشاف ٢٢٠٤/٤ ، وشرح السيرافي على الكتاب بهامش الكتاب ٢/ ٢٠٦ ، مع تعليق الأستاذ /هارون .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٠٥ .

(٥) من الآية ٧٩ من سورة الأنبياء .

(٦) قال تعالى ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ الواقعة / ٨٤ .

وإنما قلنا معناه دون لفظه بعد قوله " منويا فيها " لأن هذه الأشياء لهـا مـع حـذف المضاف إليه ثلاثة أحوال (١) : البناء على الضم في التي ذكرها إذا كـان المنـوي معنـى المضاف(٢٢٦ / أ) إليه نحو قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ (٢) على قـراءة الضم (٣) ، ومنه قولهم :" ليس غير"(٤) ، وأما إن كان المنوي لفظه فيبقى الـإعراب ويتـرك التنوين نحو: ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ (٥) بالجر من غير تنوين ، أي : من قبل الغلب ومن بعده ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ (٦)

وأما إن حذف المضاف إليه نسياً منسيا ولم ينو لا معناه ولا لفظه ، فإنه يكون معربا مع التنوين نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾(٧) ، ومنه قول الشاعر :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أُغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ (٨)

وإنما كان معرباً في هاتين الصورتين لعدم وجود علة البناء فيهما الموجـودة فـي الصـورة الأولى ، وهي الشبه بالحرف في الاحتياج ، وإنما كان البناء في الأولى على الضم الذي هـو أقوى الحركات جبراً لنقصانه (٩) .

---

(١) انظر : ابن الناظم على الألفية ٤٠٠ ــ ٤٠٢ .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) هي القراءة المشتهرة .

(٤) قال في المغني ١٦٤ :" (غير) اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يقطع عنهـا لفظـا إن فهـم المعنى ، وتقدمت عليها كلمة "ليس" وقولهم : لا غير ، لحن ".

(٥) من الآية ٤ من سورة الروم ، وهذه قراءة شاذة ، ذكرها ابن هشام في المغني ١٦٤ .

(٦) البيت من الطويل ، ولم يعلم قائله ، وهو في ابن النـاظم علـى الألفيـة ٤٠٠ ، والهمـع ٢ / ١٩٦ ، والتصريح ٢ / ٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٨ ، والشاهد قوله "من قبل " حيث أعرب "قبل" بالجر بدون تنوين لأن المضاف إليه المحذوف منوي لفظه .

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٨)البيت من الوافر ، وهو منسوب لعبد الله بن يعرب في التصريح ٢ / ٥٠ ، وغير منسـوب فـي شـرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٧، والهمع ٢ / ١٩٦ ، وابن يعيش على المفصل ٤ / ٨٨ ، ويـروي " الحمـيم" مكان "الفرات".والشاهد فيه :" وكنت قبلاً " حيث أعرب "قبل" مع التنوين لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(٩) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤ / ٨٦ :" وأما الضم فيها خاصة فلأن الضمة حركة لم تكن لهـا فـي حال إعرابها وتمكنها ، ألا ترى أنها في حال إعرابها تكون منصوبة أو مجرورة . فلما بنيـت ووجـب لهـا الحركة ضموها ؛ لئلا يتوهم أنها معربة ، إذ الضمة غريبة ... وقيل : بنيت على الضـم لشـبهها بالمنـادى المفرد من نحو : يا زيد ، ووجه الشبهه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر أو أضيف أعرب ".

[الرابع : الْمَجْزُومُ]

ولما أنهى [1] الكلام على المجرور ، طفق ــ الآن ــ يتكلم على المجزوم ، فقال : (وأما المجزوم) أي : من الأربعة المعمولة بالأصالة (ففعلٌ مضارعٌ دخل عليه أحدُ الجوازم الخمسة عشر (المذكورة سابقا) في بحث العامل في الفعل المضارع[2] (فإن كانت) أي : الجوازم الداخلة على الفعل المضارع أحد (كَلِمِ المجازاةِ) (٢٢٦ / ب) الأحد عشر السابق بيانها ، ووجه تسميتها بذلك[3] لأنها (تقتضي شرطا وجزاء ، فإن كانا) أي: الشرط والجزاء فعلين (مضارعين) كما في نحو قولك : إن تسألْني أعطِك [4] (أو) كان (الأول) فقط ــ وهو فعل الشرط ــ مضارعاً والثاني ــ وهو الجزاء ــ جملية اسمية ، كما في نحو : إن تزرني فلك درهم ، أو ماضيا بفاء نحو : إن تزرني فقد زرتك ، أو ماضيا (بغير فاء) نحو: إن تأتني أكرمتك [5] (فالجزم في المضارع) الواقع شرطا ، والواقع جزاء إذا لم يكن بالفاء (واجب) فقوله :" بغير فاء " هو قيد للمضارع الواقع جزاء فكان حق العبارة أن يقول : " فإن كانا مضارعين والجزاء بغير فاء " ، وإنما فعل ما فعل لعدم اللبس ؛ لأن الفاء لااحتمال لوجودها في الشرط حتى يحترز عنه بما ذكر ، والماضي الواقع جزاء لا يجزم ، سواء كان بفاء أو بغير فاء ، أما الوجوب فيما إذا كانا مضارعين بشرط كون الثاني بغير فاء فلأن معنى أداة الشرط يقتضي الجزأين على السواء ، وأما إن كان المضارع هو الأول فقط ، والثاني جملة اسمية أو ماضيا بالفاء أو بدونها ؛ فلأن الأول وهو فعل الشرط (٢٢٧ / أ) مستحق للإعراب لملاصقة أداة الشرط إياه ، وأما الثاني ، وهو الجزاء ، فلا يظهر فيه الجزم لما سيظهر لك فيما إذا كانا ماضيين .

---

(١) في الأصل : انتهى ، وهوتحريف .

(٢) انظر: النص المحقق ٢٧٥

(٣) انظر: النص المحقق ٢٧٦

(٤) في الأصل : أعطيك ،والصواب ماأثبت ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾ محمد /٧

(٥) أكثر النحويين يخصون هذا الاستعمال بالضرورة ، ومنه قول أبي زيد الطائي :

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ ۞ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (خفيف)

وصرح الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٧٦ بجوازه في الاختيار، وتبعه ابن مالك الذي رأى أنه لا ضرورة في البيت المذكور؛ لأن قائله متمكن من أن يقول بدل "كنت" : أك منه . انظر : شرح التسهيل ٤ / ٩١ ، ٩٢ ، والارتشاف ٤ / ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ .

(وإن كان الأول) أي الشرط (ماضيا ، والثاني)أي الجزاء (مضارعا جاز الجزم) وهو الكثير الشائع (١) ، نحو : إن جاء زيد أعطه درهما (٢) (والرفع في الثاني) كما في قول زهير (٣) :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ (٤)

برفع " يقول " (٥) ، أما الرفع فلأن الجزاء تابع للشرط ، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا مبنيا ، حمل الجزاء عليه فلم يجزم ، وترك على أول حاله ، وهو الرفع ، فهو وإن كان مرفوعا لفظا فإنه مجزوم معنى ، كما أن قولك : يغفرُ اللهُ لزيد ، من حيث إنه خبر مرفوع لفظا ، ومن حيث إنه دعاء مجزوم معنى ؛ لأنه بمنزلة قولك : ليغفرْ اللهُ لزيد ، وأما الجزم فعلى الظاهر ولذا كان هو الكثير ؛ لأن الشرط والجزاء حقهما أن يكونا مجزومين ، فلما امتنع ههنا جزم الشرط ؛ لكونه ماضيا ترك الجزاء مجزوماً ، والخليل في البيت هو الفقير ، والحرم : المنع ، ومعنى البيت : إن أتى هذا الممدوحَ فقيرٌ يومَ مسألةٍ يقول ليس لمالي مَنْعٌ عنك . وبقيت ههنا صورة رابعة ، وهي (٢٢٧ / ب) ما إذا كانا ماضيين (٦) فإنهما لا يظهر فيهما الإعراب ؛لأن الكلمة إذا كانت غير مستوجبة للإعراب لا تتغير عن حالها وإن كان العامل يلاصقها إلا أنهما في محل جزم على معنى أنهما وقعا موقعاً لَوْ وَقَعَ فيه المضارعُ الذي يستحق الإعراب لكان مجزوماً ، وبهذا يظهر لك ما وَعَدْنَاكَ(٧) به ، وإنما لم يتعرض المصنف لهذه الصورة ؛ لأن كلامه في المضارع المعرب فيهما أو في أحدهما .

---

(١) في الأصل : السابع ، وهوتحريف .

(٢) ومن ذلك قول الله تعالى :﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وزِينَتُهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ هود /١٥ ، وقوله تعالى :﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ الشورى/٢٠ .

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ، ثالث فحول الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية ، وأعفهم قولاً ، وأغزرهم حكمة وهو من أصحاب المعلقات . مات سنة ١٣ ق هـ . انظر: الأعلام ٣ / ٨٧ .

(٤) البيت من البسيط في مدح هرم بن سنان ، انظر : ديوان زهير ١٥٣ ، والكتاب ٣ / ٦٦، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، وابن يعيش على المفصل ٨ / ١٥٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٢٥، والأصول ٢ / ١٩٢ ، والشاهد فيه مجيء الجواب ، وهو "يقول " مرفوعا ؛ لأن فعل الشرط ماض .

(٥) رفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا ، وعند المبرد على تقدير الفاء أي : إن أتاه فيقول . انظر : الكتاب ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ .

(٦) كما في قول الله تعالى :﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ ﴾ الإسراء / ٧ .

(٧) في الأصل : ما وعندناك ، وهو تحريف ، وما وعد به هو قوله آنفا :" وأما الثاني ، وهو الجزاء فلا يظهر فيه الجزم ؛ لما سيظهر لك فيما إذا كانا ماضيين " انظر : صـ٥٣٤ .

(وإن كان الجزاء ماضيا) سواء كان الشرط ماضيا ــ أيضا ــ أو مضــارعاً حالــة كون ذلك الماضي (متصرفا) غير جامد (أو بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه بأن لم يقتــرن به ما يحقق ماضويته من " قد" ، وأمس" ــ مثلاً ــ (أو كان) يعني الجزاء (مضارعاً) حالــة كونه (منفيا بلم ، أو بلما) أي : لا بلن أو "لا" ، أو "ما " ، فإن حكم المنفي بهــا يجــيء [١](فلا يجوز دخول الفاء فيه) أماإذا كان مضارعا منفيا بما ذكر ؛ فلأن هذين الحرفين نص في نفي الاستقبال فيكون بمعنى الماضي ، وأما إن كان ماضيا بالشروط المذكورة فلإمكــان تأثير أداة الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فيستغنى فيه عن الربط بالفــاء[٢](٢٢٨ / أ) وذلك كما في (نحو : إن ضربتَ ضربتُ) وهو مثال للماضي [٣] المتصــرف الكــائن بمعنـــى المضارع ؛ إذ معناه : أضرب (أو لم أضربْ) مثال للمضارع المنفي بلم ، وأما مثال المنفـــي بلما فنحو : إن ضربت لما أضرب أي : لا أضرب(وإن كان الجزاء جملة اسمية) ســـواء كان الشرط ماضيا أو مضارعا كما يشير إليه بالأمثلة(أو ماضية غير متصرفة ، أو) ماضـــية ماضيها (بمعناه) أي : بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع ، فإن ذاك قد مر حكمه بقولـــه " أو بمعنىالمضارع" (فلابد ـ حينئذ ـ من " قد " ظاهرة أو مقدرة) هو قيد للأخير فقط ؛ لـــأن " قد" إنما تشترط في الماضي الكائن بمعنى نفسه لتقربه إلىالاستقبال[٤] لأن الأصل فـــي فعـــل الجزاء أن يكون مستقبلا ، فلابد مما يقرب إليه مع ما [في][٥] " قد " من إفادة التنصـــيص على ماضويته التي هي العلة في عدم تأثير أداة الشرط فيه كمـــا يظهـــر (أو) كـــان الجـــزاء (مضارعا) مثبتا(مقترنا بالسين ، أو سوف ، أو) منفيا بـــ (لن أو " ما " ، أو) كان جملـــة (فعلية إنشائية كالأمرية ، والنهيية ، والاستفهامية والدعائية) والتحضيضية والعرضية ،فإنه (يجب دخول الفاء[٦] فيه) .

---

(١) في ص٥٣٧، ٥٣٨ .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ١١٧ .

(٣) في الأصل : المضي ، وهوتحريف . قال المرادي في الجنى الداني ٢٥٤ :" وأما (قد) الحرفية فحـــرف مختص بالفعل ، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً ".

(٤) انظر :المفصل ٢٥٥ ، والمغني١٧٨ .

(٥) إضافة يتطلبها السياق .

(٦) في الهمع٢/ ٥٥٥ : "وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد فيقوم عمرو ، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير ، ولا يجوز غيرها من حروف العطف ؛ لأنه بمنزلـــة الربط السببي ، وسيقت للربط لا للتشريك " .

(٢٢٨ / ب) أي : في الجزاء الكائن أحد المذكورات . أما وجوبه فيما إذا كان [جملة] [١] اسمية (نحو: إن ضربت فأنت مضروبٌ) ونحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٢] فلأنّ أداة الشرط لا تأثير لها إلا في الفعل (و) أما إن كان [جملة] [٣] فعلية ، وفعلها غير متصرف (نحو: قوله تعالى :﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾[٤] ، و) قوله (﴿ فَإِنَّ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾) [٥] فلا متناع تأثير أداة الشرط فيه ضرورة أن مثل هذا الفعل إنشاء لا زمان له حتى تقلبه إلى الاستقبال .

وإنما مثل المصنف هنا بمثالين لأن يشير بذلك إلى أنه لا فرق في ذلك بين الفعل الناقص أو التام [٦] فالأول للأول ، والثاني للثاني .

(و) إن كان [جملة] [٧] ماضوية [٨] ، ماضيها مقترن بـ " قد " [٩]سواء كانت " قد" ظاهرة فيه ، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [١٠] ، أو مقدرة ، نحو قوله تعالى: (﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾[١١]) أي : فقد صدقت[١٢] .

---

(١) إضافة يتطلبها السياق .
(٢) من الآية ١٧ من سورة الأنعام . وانظر : المغني ١٠٩ .
(٣) إضافة يحتاج إليها السياق .
(٤) من الآية ٢٨ من سورة آل عمران .
(٥) من الآية ١٩ من سورة النساء .
(٦) في الأصل : التام أو الناقص، ولايستقيم مع قوله بعد " فالأول للأول والثاني للثاني " والناقص "ليس " ، والتام "عسى" ؛ لأن (أن تكرهوا) فاعل ، ولا خبر لـ "عسى" هنا . انظر:التبيان للعكبري ١ / ١٧٢.
(٧) إضافة يتطلبها السياق .
(٨) في الأصل : مضيه ، وهوتحريف .
(٩) في الأصل :ماضيها بمعنى نفسه ،والكلام به غير مستقيم .
(١٠) من الآية ٧٧ من سورة يوسف .
١١) من الآية ٢٦ من سورة يوسف .
(١٢) انظر :التصريح ٢/ ٢٥٠

ومثله الماضي المقترن بلفظة "أمس" نحو قولك :" إن أكرمتني اليوم فأكرمتك أمس " ، فلأن الماضي إذا كان مقترناً بـ "قد " لفظاً أو معنى ، أو كان مقترنا بلفظة "أمس" لم تكن أداة الشرط مؤثرة فيه للاستقبال ضرورة (٢٢٩ / أ) أن الفعل ماض ، وقد اقترن بـ "قد" ، و"أمس" المحققتين لماضويته فيمنع قلبه للاستقبال ، فيحتاج إلى الرابط وهو الفاء ، فلابد منها فيه إذا توفرت فيه الشروط المذكورة ، وكذا لابد منها لو لم تتوفر الشروط إذا تقدم معموله عليه كما في نحو قولك : " إن جاء زيد فللإكرام جاء " ؛ لأن محل تأثير أداة الشرط الفعل نفسه ، وتقدم المعمول يبعده عن المؤثر ، فيحتاج إلى الرابط .

وأما إن كان مضارعا مثبتا مقترنا بالسين نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾ (١)، أوسوف نحو قولك : " إن جاء زيد فسوف أكرمه " (٢) ، أو منفيا بـ"لن" نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾(٣)، أومنفيا بـ " ما " نحو : " إن ذهب زيد فما أعتب عليه " (٤) فلأنه متى اقترن بالسين أو سوف ، أو كان منفيا بـ " لن "، أو "ما" يكون في عدم تأثير الأداة فيه ؛ لأن "السين" و" سوف " ، و " لن" تدل على الاستقبال ، فلا تؤثر أداة الشرط فيه لأنها لاتحدث الاستقبال في هذه الحالة (٥) ، وإلا يلزم اجتماع حرفي الاستقبال على فعل واحد ، وذلك محال ، فلابد من الربط بالفاء لعدم تأثير أداة الشرط (٢٢٩/ ب) وأما "ما " فإنها تدل على الحال ، والأداة لا تقلبه إلى الاستقبال ، فلابد من الربط ــ أيضا ــ لما ذكر .

---

(١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

(٢) ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ التوبة / ٢٨

(٣) من الآية ٨٥ من سورة آل عمران .

(٤) ومثله قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ يونس / ٧٢ .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ٤ / ١١٨ .

(و) إن كان الجزاء جملة فعلية إنشائية ، أمر(نحو : إن ضربك زيد فاضربه) [١] أ(و) نهي نحو : إن ضربك زيد (فلا تضربه) [٢] أ(و) استفهاماً نحو : إن جاءك زيدٌ (فهل تضربه [٣]) أ(و) دعاء نحو (إن أكرمتني فيرحمُكَ الله) لعدم تأثير أداة الشرط لأنه إنشاء فلا يتصور القلب ؛ إذ لا زمان فيه حتى يقلب[٤] .

(وإن كان) الجزاء (مضارعا) حالة كونه (بغيرها) أي "السين " ، و"سوف" و"لن" ، و"ما" (مثبتا) كان (أو منفيا بلا) لا بـ "لن" ، أو "ما " (يجوز) فيه (الفاء مع) جواز (الرفع ، وحذفه) أي : حرف الفاء (مع الجزم) أما حيث يكون مثبتا ولا حرف تنفيس فالجزم ؛ لإمكان جعل نفس هذا الفعل جزاء ، فتسلط أداة الشرط عليه ، فتؤثر فيه فلا يحتاج إلى الفاء (نحو : إن تضربْ أضربْ) بالجزم لما مر .

---

(١) ومنه قول الله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ آل عمران / ٣١ .

(٢) ومنه قراءة ابن كثير ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وهُوَ مُؤمِنٌ فَلاَ يَخَفْ ظُلْماً وَلاَ هَضْماً﴾ طه / ١١٢ . انظر : الإتحاف ٣٠٧ .

(٣) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ آل عمران / ١٦٠

(٤) الخلاصة أن الفاء تدخل الجواب وجوباً لامتناع الجملة من أن تقع شرطا ، إما لذاتها ، أو لما اقترن بها من نفي أو إثبات ، فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية ، والجملة التي فعلها جامد ، والثاني ثلاثة أنواع ـ أيضاـ "ما" ، و" لن" ، و "إن" النافيات ، والثالث ثلاثة أنواع أيضا " قد " لفظا أوتقديرا ، و"السين" ، و"سوف" .كذا في التصريح ٢/٢٥٠ .

وفي جواز حذف هذه الفاء في هذه المواضع خلاف: فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه لايجوز حذفها إلا في الضرورة . قال في الكتاب ٣ / ٦٤ :" وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أن " أنا كريم" يكون كلاما مبتدأ ... وقد قاله الشاعر مضطراً ... :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ " . (البسيط)

وانظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦ ، وقال في الهمع ٢/٥٥٦ : " وهو الأصح " .

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز حذفها ضرورة واختياراً ، وخُرِّج عليه قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ الأنعام/١٢١ . قال العكبري في التبيان ١/٢٦٠ :"حُذِفَ الفاءُ من جواب الشرط ، وهو حسنٌ إن كان بلفظ الماضي ، وهو هنا كذلك ، وهو قوله (وَإِنْ أَطَعْتُموهُمْ)..".

وردَّهُ الرضي وابن هشام بأن جملة (إنّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) جواب قسم محذوف مقدر قبل الشرط . انظر: الرضي عللى الكافية ٤/١١٦ والمغني ١٠٨ ، وأُورد عليه أنه لو كان القسم مقدراً لثبتت اللام الموطئة له في الجواب لتدل عليه ، وأجيب بأن ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيد لاواجب . انظر : الصبان على الأشموني ٤ /٢٠ ، وهناك من ذهب إلى منع حذف الفاء في الضرورة والاختيار . انظر: الهمع ٢/٥٥٥، ٥٥٦ .

(أو فأضربُ) بالرفع [1]؛ لأن الجواب في الحقيقة ليس هو وحده بل هو مع ما هــو مقــدر قبله من المبتدأ ، أي : فأنا أضرب ، فهو ــ إذن ــ جملة اسمية ، لاتأثيرلأداة الشــرط فيهــا فيؤتى بالفاء للربط (٢٣٠ / أ) . وأما حيث يكون منفيا بـــ"لا" فالجزم على تأثير أداة الشرط فيه ، بناءً على أن "لا" لمجرد النفي لا لنفي المستقبل ، فلا يؤتى بالفاء ؛ لأن المــؤثر فيــه أداة الشرط وحدها ولا تأثير لـــ "لا" في الاستقبال نحو قوله (أو لا أضربْ) أي : إن تضرب لاأضربْ [2] ، والرفع على عدم تأثير أداة الشرط فيه بناء على أن "لا" على أصل وضعها لنفي الاستقبال فيمتنع التأثير ؛ لامتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد فيؤتى بالفاء نحو قوله (أو فلا أضربُ) أي : إن تضرب فلا أضربُ [3] .

تنبيه : اعلم أن "إذا " الفجائية قد تقــوم مقــام الفــاء فــي ربــط الجــزاء [4] ؛ لأنهــا قريبة منها في المعنى ؛ لأنها تنبئ عن حدوث أمــر بعــد أمــر مثــل الفــاء وهــذا إنمــا يكون في الجملة الاسمية خاصة [5] ، فليكن على ذكر منك .

---

(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ المائدة / ٩٥ . قال ابن مالك :" ينبغي أن يكون الفعل بعد هذه الفاء خبر مبتدأ محذوف ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء ، وجزم المضارع لأنها حينئذ في تقدير السقوط ، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها، فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مظهر ". شرح التسهيل ٤ / ٧٩

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾ فاطر / ١٤ .

(٣) ومنه قول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رهقاً ﴾ الجن / ١٣ .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم / ٣٦

(٥) قال في الارتشاف ٤ / ١٨٧١ : وشرط الجملة الاسمية الداخلة عليهــا "إذا " ألــا تكــون طلبيــة فلــا يجوز : إن عصى زيد إذا ويلٌ له ، وتقول : فويل له ... وألــا يــدخل عليهــا أداة نفــي فلــا يجــوز : إن قام زيد إذا ما عمرو قــائم ، ويجــوز : فمــا عمــرو قــائم ، وألــا تــدخل "إن" علــى الجملــة الاسمية ، فلا يجوز إن قام زيد إذا إن عمرا قائم ، ويجــوز : إن قــام زيــد فــإن عمــراً قــائم ". وكون "إذا " رابطة لجملة الجواب بجملة الشــرط هــو مــذهب الخليــل وســيبويه . انظــر : الكتــاب ٣ / ٦٣ ، ٦٤ ، وزعم الأخفش أن ذلك هو على حذف الفــاء ، وأنهــا هــي التــي تــربط . انظــر : المساعد ٣ / ١٦٣ .

وفى الكتاب ٦٣/٣ : " وزعم الخليل أن إدخال الفاء علــى " إذا " ، قبــيح ، ولــو كــان إدخــال الفــاء على "إذا " حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا ، فهذا قد استغني عن الفــاء كمــا اســتغنت الفــاء عــن غيرها ، فصارت "إذا" ههنا جوابا كما صارت الفاء جوابا " .

[المعمول بالتبعية خمسة أشياء]

ثم لمّا أنهى [١] المصنف الكلام على المعمول بالأصالة أخذ ــ الآن ــ يتكلم على ما هو معمول بالتبع فقال (وأَمَّا المعمولُ بالتبعية فخمسة) أشياء كما يأتي تفصيلها ، وتعريف كل واحد منها على الخصوص ، وأما التعريف العام الشامل للكل فهو على ما ذكره ابن الحاجب : " كل ثان [أعرب] [٢] بإعراب سابقه من جهة واحدة " [٣] ، فقوله " كل (٢٣٠ / ب) ثان " جنس يعم التوابع وغيرها من نحو خبر المبتدأ ، وخبر "كان" ، و" إنّ " ، وثاني مفعولي ظننت وأعطيت ، وقوله " بإعراب سابقه " فصل بعيد يخرج ماعدا خبر المبتدأ ، وثاني مفعولي [٤] ظننت وأعطيت ، وقوله " من جهة واحدة " فصل قريب يخرج هذه الأشياء ، فإنها وإن كانت بإعراب سوابقها لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين لأن إعراب المبتدأ من جهة كونه مسنداً إليه ، وإعراب الخبر من جهة كونه مسندا فافترقا ، وكذا إعراب المفعولين [٥] من بابي ظننت وأعطيت [فالأول] [٦] من جهة كونه منسوبا إليه ، والثاني من جهة كونه منسوباً ، وأورد على هذا التعريف أبحاث تراجع في شروحه [٧] .

---

(١) في الأصل : انتهى ، وهو تحريف .

(٢) إضافة من الكافية .

(٣) الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٠٦ ، وعرفها صاحب المفصل ١١٠ بقوله : هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها ". وذهب الكيشي إلى أن الأَوْلى ترك تخصيص التوابع بالأسماء ؛ لأن من التوابع التأكيد ، وهوقد يكون لغير الاسم ، ومنها العطف ، وهو قديكون فعلاً وجملة، ويكون تابعا لفعل وجملة . انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب٣٥٧ . وقال ابن كمال باشا :" التابع ما يتبع سابقه على أكثر أحوال آخره من الإعراب اللفظي ، والتقديري ، والمحلي ، وشبه الإعراب من جهة واحدة " .أسرار النحو ١٥٦ ، ١٥٧ ، وهذه الحدود وغيرها ــ وإن اختلفت صياغة كل منها ــ فإنها تؤدي إلى غاية واحدة ، وهي تبعية الثاني للأول في الإعراب .

(٤) في الأصل : مفعولين .

(٥) في الأصل : المفعول ، وهو تحريف .

(٦) إضافة يستقيم بها السياق .

(٧) قال الرضي : " ولو قال : كل ثان أعرب بإعراب سابقه لأجله أي : إعراب الثاني لأجل إعراب الأول لم يرد عليه ما ذكرنا ". شرح الكافية ٢ / ٣٠٧ ، وقال الكيشي : " الأشبه أن يقال :التابع لفظ يستحق إعراب ماقبله على تقدير كونه معرباً من حيث إنه ثان له " . الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٥٧ .

ثم حصر المعمول بالتبعية في العدد الذي ذكره وهو الخمسة [1] استقرائي وعقلي ؛ لأن التابع إما أن يكون هو المقصود فقط بالنسبة دون متبوعه ، وهـذا هـو البـدل ، أو يكـون المتبوع فقط هو المقصود دون التابع مع كون التابع دالا على معنى في المتبوع وهـذا هـو النعت ، أو يكون المقصود بالنسبة هو مع المتبوع ، وهذا عطف النسق ، أو يكون هو مُقَرِّراً أمر متبوعه ، وهذا هو التوكيد ، أو يكون موضحاً لا يدل على معنى فـي (٢٣١ / أ) المتبوع ، وهذا هو البيان ، وبهذا يظهر لك الفرق بين البدل وعطف البيان، فإنه ممـا خفـي على كثير [2](ولا يجوز تقديم شيء منها) من هذه الخمسـة التوابـع (على متبوعها) لـأن التقديم يفوت الغرض من الإتباع وينافي التسمية ، وظاهر كلامه أنه لا يجوز ذلك مطلقا ولـا للضرورة ، ولكن الصحيح جواز تقديم عطف النسق فيها كما فى :

.... عَلَيْكِ وَرَحَمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ [3]

---

(١) كون التوابع خمسة هو ماعليه أكثر النحويين ، وعدها الزجـاجي أربعـة حيـث قـال : " هـي أربعـة أشياء : النعت ، والعطـف ، والتوكيـد ، والبـدل ". الجمـل فـي النحـو ص ١٣ ، فأسـقط عطـف البيان ، وتعقبه ابن السيد بقوله : هذا كلام مختـل ، لأنـه جعـل التوابـع أربعـة ". إصـلاح الخلـل الواقع في الجمل ص ٦٧ ، أما ابن أبي الربيع فقال :" وإنما لـم يـذكره ؛ لـأن عطـف البيـان جـاء على غير القياس ، لأنه جامد ، فقياسه أن يلـي العوامـل ،ولـا يكـون تابعـاً". البسـيط فـي شـرح الجمل ١ / ٢٩٥ ، وذهب الفزاري إلى أن التوابع سـتة ، فجعـل التوكيـد اللفظـي قسـماً برأسـه ، وسماه التكرير . انظر : شرح عيون الإعراب (المتن) ٢٠٦

(٢) منهم المحقق الرضي فقد قال :" أنا إلى الآن لم يظهر لـي فـرق جلـي بـين بـدل الكـل مـن الكـل وبين عطف البيان ، بل لا أري عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلـام سـيبويه ، فإنـه لـم يـذكر عطف البيان ". شرح الكافيـة ٢ / ٣٩٣ ، والتحقيـق أن بينهمـا فرقـا كمـا ذكـر الشـارح ، ففـي الأصول ٢ / ٤٦ :" والفرق بين عطـف البيـان والبـدل أن عطـف البيـان تقـديره النعـت التـابع للاسم الأول ، والبدل تقديره أن يوضع موضع الـأول ، وتقـول فـي النـداء إذا أردت عطـف البيـان : يا أخانا زيداً ". كما أن سيبويه ذكر عطـف البيـان حيـث قـال فـي الكتـاب ٢ / ١٨٦ : " وأمـا قول رؤبة فعلى أنه جعل " نصراً" عطف بيان ، ونصبه ". وانظـر الكتـاب ـ أيضـا ـ ٢ / ١٩٠ وسيعرض الشارح رأي الرضي في ص ٦١٨ .

(٣) عجز بيت من الوافر ، صدره :

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ....

وهو منسوب للأحوص في حاشية الأمير على المغني ٣٢/٢ ، وهو من شواهد المغني ٣٤٦ ٦٢٤ ، والهمع ٣ / ٢٢٧ ، والأصول ١ / ٣٢٦ ، ٢ / ٢٢٦ ، والخصائص ٢ /٣٨٦ . ونخلة : كناية عن المرأة ، والشاهد :" ورحمة اللّهِ السلامُ " حيث قدم المعطوف على المعطوف عليه للضرورة .

(وعاملُها عاملُ متبوعِهَا) عند البعض ؛ لأن النحاة قد اختلفوا في العامل في التابع فمنهم من قال : إن العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع ، وهذا القول منسوب لسيبويه [1] .

ومنهم من قال : إن العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه ، وهذا القول منسوب للخليل [2] والأخفش [3] ، وعليه يكون العامل – إذن – فيها معنويا ، حينئذ يزاد على قسمي العامل المعنوي كما أشرنا إليه في بحثه [4] .

وأما البدل فمنهم من ذهب إلى أن العامل فيه مقدر [5] ، واستدلوا بظهوره في بعض المواضع كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [6] ، ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه ، وهو منسوب للمبرد [7](٢٣١/ب) وسيبويه [8] أيضا .

---

(١) في شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٠٧ . وانظر : الكتاب ١ / ١٥٠ ، ٤٢١ .

(٢) انظر : رأي الخليل في الارتشاف ٤ / ١٩٢٥ ، والتصريح ٢ / ١٠٨ .

(٣) انظر : رأيه في المقتصد ١ / ٢١٦ ، ومنهج الأخفش في الدراسة النحوية ٢١٤.

(٤) أشار – هناك – إلى أن العامل المعنوي – عند سيبويه – اثنان هما : عامل الرفع في الفعل المضارع ، وهو وقوعه موقع الاسم ، وعامل الرفع في المبتدأ ، وهو تعري المبتدأ من العوامل اللفظية الظاهرة، وأنه يزاد عليهما عامل معنوي ثالث – قال به الخليل والأخفش – وهوالعامل في النعت ، والتوكيد ،وعطف البيان .انظر : النص المحقق ٣٧٩.

(٥) نسبه في التصريح ٢ / ١٠٨ إلى الجمهور ، وقال الشيخ عبد القاهر في المقتصد ٢ / ٩٢٩ : " إذا قلت : مررت بقومك ثلثهم ، كان "ثلثهم " مجروراً بحرف جر آخر حتى كأنك قلت: مررت بقوم بثلثهم ".

(٦) من الآية ٧٥ من سورة الأعراف فقوله تعالى (لِمَنْ آمَنَ) بدل من (الّذِينَ اسْتُضْعِفُوا) وقد ظهر العامل الذي هو اللام . انظر : المقتصد ٢ / ٩٢٩ .

(٧) قال في المقتضب ٤ / ٢٩٥ :" نحو قولك : مررت بأخيك زيد ، أبدلت زيداً من الأخ ، نحيت الأخ ، وجعلته في موضع في العامل فصار مثل قولك : مررت بزيد ، وإنما هو في الحقيقة تبيين ، ولكن قيل : بدل ؛ لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فُرِّغ له " .

(٨) في الكتاب ١ / ١٥٠ :" هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ... " .

وأما عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهب :

إحداها : ــ وهو الأصح ــ : أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف العاطف [1] .

والثاني : أن حرف العطف هو العامل [2].

والثالث : أن العامل مضمر بعد العاطف [3].

هذا ، وما ذهب إليه المصنف هو مختار المتأخرين ، وهو الراجح في الكل[4] ، وهو[5] مذهب سيبويه كما علمت .

---

(١) هذا رأى الجمهور كما فى التصريح ٢/١٠٨ .

(٢) نسبه الرضي إلى بعضهم وقال :" وهو بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين ، كما هو حق العامل " شرح الكافية ٢ / ٣٠٩ .

(٣) ذهب إليه ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢ / ١٨٠ .

(٤) في كلامة نظر ؛ لأن ما ذهب إليه المصنف ليس هو مختار المتأخرين ، بل هو اختيار بعضهم كما أنه ليس راجحاً في الكل ، وإن كان مذهب سيبويه ، فمن المتأخرين من ذهب مذهب الأخفش ، وهو أن العامل في النعت معنوي ، ، قال ابن عصفور في شرح الجمل١ / ٢١٥ : " العامل في النعت إنما هو الاتباع " وقال به السهيلي في نتائج الفكر ٢٣٢ ، وابن القيم في بدائع الفوائد ١ / ١٨٣ ، وذهب الأكثرون إلى أن العامل في البدل محذوف ، كما ذهب بعض المتأخرين كابن جني إلى أن العامل في عطف النسق مضمر بعد العاطف كما مر في الهامش السابق ، وبهذا يتضح أن قوله "هو مختار المتأخرين وهو الراجح في الكل " ليس على إطلاقه .

(٥) في الأصل : لأنه ، وهوتحريف .

(وإعرابها) أي التوابع الخمسة (كإعرابه) أي المتبوع [١] في نوعه فإن رفعا فرفع ، وإن نصبا فنصب ، وإن جرا فجر ، فلا ينافي أن يكون إعراب أحدهما بالحرف والآخر بالحركة ، ولا أن يكون إعراب أحدهما لفظيا ، والآخر محلياً أو تقديريا ، فيدخل نحو : جاءني زيدٌ أبوك [٢]، وقَصّرتُ العصا الطويلة ، ونحو قولهم [٣]: "[هَذَا] [٤] جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " [٥]،على لغة [٦] من يجره من العرب فإن في "خرب" ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك مخرج له عما ذكره المصنف من تبعيته للمتبوع في الإعراب .

***

---

(١) ولهذا تسمى توابع ؛ لأنها تابعه له إعرابا . انظر : الرشاد للبسطامي ٢/ ١٢٣ .

(٢) هذا مثال لما كان فيه إعراب أحدهما بالحرف والآخر بالحركة ، فعلامة الرفع في التابع وهو " أبوك" الواو ، وفي المتبوع وهو"زيد" الضمة .

(٣) في هذا المثال ، وفي سابقه إعرابان أحدهما لفظي ، والآخر تقديري ، فالعصا إعرابه تقديري و"الطويلة " إعرابه لفظي ، و" ضب" إعرابه لفظي ، و"خرب" إعرابه تقديري ، كما هو موضح في كلام الشارح ، ولم يذكر الشارح ــ رحمه الله ــ مثالاً لما كان فيه إعراب أحدهما لفظيا ، والآخر محليا ، ومثاله أن تقول : يا زيد الظريف ، برفع "الظريف " مراعاة للفظ "زيد" ، وبنصبه مراعاة لمحل "زيد" .

(٤) إضافة يتطلبها القول .

(٥) قال سيبويه :" ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام :" هذا جحر ضب خرب " فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأن الخرب نعت الحجر ، والحجر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف إليه ، فجروه ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ". الكتاب ١ / ٤٣٦ ، وانظر : المقتضب ٤/٧٣ .

(٦) في الأصل : غلة ، وهو تحريف .

[الأول : الصِّفَة]

(الأول) من الخمسة (الصفة) ويسمى النعت [١] ، وقدمه لأنه أكثر أفراداً واستعمالا ، وأشهر [٢] متابعة (وهي) أي الصفة (تابع) هو جنس يشمل سائر التوابع وقوله (يدل) أي وضعاً ؛ لأنها المتبادرة عند الإطلاق (٢٣٢ / أ) بهيئته التركيبية مع المتبوع (على معنى) كائن (في) مدلول (متبوعة مطلقا) فصل يخرج به ماعدا المحدود . فافهم ، واعلم أن هذا الحد الذي ذكره المصنف هو حد ابن الحاجب بعينه [٣] ، وقد أُورِد عليه [٤] البدل في مثل : أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ ، والتأكيد في مثل : جاءني القوم كلُّهم ، والمعطوف في مثل : أعجبني زيدٌ وعِلْمُه ؛ لدلالة كل من هذه الثلاثة على معنى ــ وهو العلم والشمول ــ في متبوعه ، وهو زيد والقوم ، وأجاب عنه الفاضل الجامي بجعل "مطلقا " قيداً للدلالة حيث قال [٥] : " أي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص مادة ، فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي بخصوص موادها " . ورده المصنف في الامتحان حيث قال ." وزيادة " مطلقا " لدفعه كما قيل [٦] ، إذ معناه غير مقيد بخصوص مادة بل بهيئة [تركيبية] [٧] مع متبوعه ، ودلالة الأمثلة المذكورة بخصوص موادها فاسدة [٨] ؛ إذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ، ولذا قد يجوز في تابع أن يكون نعتا ، وبدلا ، وبيانا ، نظراً إلى اختلاف المعاني ، وإن اتحد اللفظ والهيئة التركيبية " [٩] . انتهى .

---

(١) النعت اصطلاح كوفي ، وربما قال به البصريون ، والأكثر عندهم الوصف والصفة . انظر : الهمع ٣ / ١٤٥ .

(٢) في الأصل : وأنشد ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣١٠ .

(٤) أورده عليه الرضي في شرح الكافية ٢ /٣١١ .

(٥) الفوائد الضيائية للجامي ٢ / ٣٣ .

(٦) القائل الجامي كما في نصه السابق .

(٧) إضافة من الامتحان .

(٨) في الأصل : فاسد .

(٩) امتحان الأذكياء ٣٤٩ .

(٢٣٢ / ب) وجعل صاحب النتائج "مطلقا" أي غير مقيد بزمان النسبة إلى المتبوع , وجعل أن المراد بالدلالة ، [الدلالة] [١] التضمنية أو الالتزامية وقال : "وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحرف في مثل : أعجبني زيد علمه ، أو وعلمه ، والتأكيد في نحو : جاءني القوم كلهم أو أجمعون ، للدلالة على الشمول ، لأن دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية "[٢] . انتهى ، وأنت تعلم أنا لو حملنا الدلالة على ما ذكره أو على أحدهما فقط كما فعل المصنف في شرح اللبِّ [٣] لخرج عن الحد بعض أفراد المحدود فينتقض التعريف جمعاً ، لخروج الصفة الكاشفة كما في نحو قولهم : الجسمُ الطويلُ العريضُ العَمِيضُ[٤] ، لأن دلالة هذه الصفة على معنى في الموصوف إنما هي بالمطابقة كما لا يخفى على من عرف معاني الدلالات فالجواب الصحيح الذي ينبغي أن يعول عليه هو حمل الدلالة على الدلالة الوضعية [٥] كما أشرنا إليه [٦] ، والإطلاق قيد لها لتعميم أنواعها الثلاثة ، ودلالة الأمثلة المذكورة على معنى في المتبوع إنما هي عقلية لا وضعية كما يرشد لذلك كلام ابن الحاجب نفسه كما نقله عنه بعض الأفاضل [٧] حيث قال بعد ذكر الإشكال (٢٣٣ / أ) : وأجاب ابن الحاجب [٨] عنه بأن هذا واقع في بعض صور البدل والتأكيد ، والعطف من قضية عقلية ، وهي كون العلم والكلية في هذه الأمثلة إنما قصد بها أن الإعجاب والمجيء منسوب إليه ، ولم يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه ، ودلالته عليه من قضية عقلية وليس كلامنا فيها " انتهى ، فظهر أن ما أجاب به الفاضل الجامى مأخوذ من قوله : " وقع في بعض صور البدل " فظن أن "مطلقا " قيد للدلالة من هذه الحيثية ، وليس كذلك . وأما ما أجاب به صاحب النتائج فإنه مأخوذ من قوله : " والمجيء منسوب إليه ، ولم يتنبه لقوله ودلالته عليه من قضيه عقلية ، فلهذا حمل الدلالة على التضمنية أو الالتزامية فوقع فيما فرّ منه تأمل .

---

(١) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٢) نتائج الأفكار ٣٣٥ .

(٣) انظر : شرح بركلي على اللب ١٩٢ .

(٤) العَمِيض : الشديد . انظر : اللسان (عَمَض) ٣١٠٧ .

(٥) في الأصل : الوصفية ، وهو تحريف .

(٦) حيث قال عند قوله المصنف " يدل" : " أي وضعاً " .

(٧) لم أقف عليه .

(٨) لم أعثر على كلامه فيما وصلت إليه يدي من كتبه .

(و) اعلــم أنـــه (يجـوز تعدده) أي الصـــفة ، وتـــذكير الضـــمير باعتبـــار لفـــظ الأول [١] ، وإنما جاز تعدده لأنـــه يجـوز اجتمـــاع الـــأعراض الغيـــر المتناقضـــة [٢] فـــي محل واحد كما مر بيانـــه فـــي بحـــث خبـــر المبتـــدأ [٣] ، ومثـــال تعـــدده (نحـو : جاءني الرجـل العـالم الفاضـل ، ويجـوز وصـف النكـرة) لفظـــاً ومعنـــى كرجـــل ، ومعنـــى (٢٣٣ / ب) فقط كالمحلي بلام الجنس ، فإنه فـــي معنـــى النكـــرة كمـــا فـــي نحـــو قولـــه تعالى :﴿ كَمَثَـلِ الْحِمَـارِ يَحْمِـلُ أَسْفَاراً ﴾[٤] ولـــا كـــذلك المعرفـــة ، فإنهـــا لـــا توصـــف (بالجملـة) لأن الجملة مناسبة للنكرة من حيث إنهـــا يصـــح تأويلهـــا [٥] بهـــا كمـــا يقـــال في قام رجل ذهب أبوه : قام رجـــل ذاهـــب أبـــوه ، وإنمـــا خـــص هـــذا الحكـــم بالجملـــة (الخبريـة) ولو معنى ؛ لأن الغرض من التوصـــيف إعلـــام المخاطـــب بحـــال الموصـــوف المبهم عنده ، وذلك لا يكون إلا شيئا معلوما له قبل التوصـــيف فلـــزم كونهـــا خبريـــة لـــأن الجملة الإنشائية لا يعرف المخاطـــب مضـــمونها إلـــا بعـــد ذكرهـــا [٦]، وبقولنـــا : " ولـــو معنى " يدخلُ في الخبرية نحو قولهم : جاءني رجل اضربه لأنهـــا فـــي تأويـــل مقـــول فـــي حقه اضربه [٧] ، أي : مستحق لأن يؤمر بضربه ، وما ذكرنـــاه مـــن التعليـــل أولـــى مـــن التعليل بالتأويل البعيد؛ لعـــدم صـــحة وقـــوع الإنشـــائية وصـــفا؛ لأنـــه اعتـــراف بصـــحة وقوعها . تأمل (ويلـزم فيهـا) أي : الجملة الواقعـــة صـــفة ، عائـــد [٨] يعـــود إلـــى تلـــك النكرة الموصوفة للربط ، لأن الجملة لمـــا كانـــت مســـتقلة بنفســـها كانـــت أجنبيـــة عـــن الموصوف فلابد من شيء يربطها به ، وهو (٢٣٤ / أ) (الضمير) .

---

(١) أي : في قول المصنف :" الأول الصفة ".
(٢) لوقال :غير المتناقضة لكان صوابا .
(٣) انظر : النص المحقق ٤٤٢ .
(٤) من الآية ٥ من ســـورة الجمعـــة ، وانظـــر : شـــرح التســـهيل لـــابن مالـــك ٣ / ٣١١ ، وقـــال أبـــو حيان :" ولا ينعت بها ــ أي الجملة ــ المعرفة بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك ".
(٥) انظر : ابن يعيش على المفصل ٣ / ٥٤ ، والرضي على الكافية ٢ / ٣٢٢ .
(٦) انظر : ابن الناظم على الألفية ٤٩٤ .
(٧) ومن ذلك قول الراجز :

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ ؟

فهو مؤول على حذف الوصف ، والتقدير : بمَذْقٍ مقولٍ فيه كذا . انظر : الارتشاف ٢ / ١٩١٥ ، ١٩١٦
(٨) قال في الهمع ٣ / ١٤٧ :" ويجب معها العائد كعائد الموصـــوف ولكـــن حـــذف عائـــدها هنـــا كثيـــر ، وفي الخبر قليل ، وفي الصلة أكثر " .

كما في (نحو : جاءني رجل قام أبوه ، وقد يحذف) ذلك الضمير (القرينة) نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [1] أي :لا تجزى فيه . وفي كيفية حذفه قولان :

الأول : أنه حذف الجملة [2] دفعة واحدة [3] .

والثاني : أنه حذف على التعاقب ، فحذفت "في" أولا ، فاتصل الضمير بالفعل فصار " لا تجزيه " ثم حذف الضمير المتصل فصار " لا تجزى " [4] .

(ويوصف) أي : يقع التوصيف (بحال) قائمة بنفس (الموصوف) نحو جاءني رجل عالم ، إذا كان العلم قائما به (و) يوصف أيضا (بحال متعلقة) نحو : جاءني رجل عالم غلامه ، إذا كان العلم قائما بالغلام ، ولا يقال إن هذا خارج من الحد ؛ لأنه تابع دل على معنى لا في المتبوع ، لأنا نقول : إن كون غلام الرجل عالما هو معنى قائم بالرجل نفسه ، وذلك المعنى هو علم غلامه[5]

ولما قَسّمَهُ [6] إلى قسمين أشار إلى اختلاف أحكامهما فقال : (فالأول) أي : الوصف بحال المتبوع ، ويسمى بالوصف الحقيقي ، وبالصفة الفعلية ، أي التي يوصف بها المنعوت بالفعل من حيث إنها من أحواله القائمة به ، وهذا القسم يجب أن (٢٣٤ / ب) (يتبعه) أي : الموصوف في أربعة من عشرة ، في واحد من وجوه الإعراب الثلاثة ، وقد تقدم الكلام عليه[7] .

---

(١) من الآية ٤٨ من سورة البقرة .

(٢) أي : الجار والمجرور معاً .

(٣) هذا قول سيبويه . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٦ ،

(٤) هذا رأي الكسائي كما في معاني القرآن للفراء ١ / ٣١ ، والرضي على الكافية ٣ / ١١٠ وذهب الفراء إلى جواز كلا القولين . انظر : معاني القرآن ١ / ٣١ ، ٣٢ .

(٥) قال المبرد :" تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فترفع الأب بفعله وتجري " قائماً " على "رجل" لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه ، فإن قال قائل : قد علمنا أن القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجري على رجل ؟ قيل له : لأن قولك : قائم أبوه إنما هو صفة للرجل في الحقيقة . ألا ترى أنك قد حليت الرجل بقيام أبيه كما تحليه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه " . المقتضب ٤ / ١٥٥ .

(٦) أي : الوصف .

(٧) انظر : النص المحقق ٥٥٣ .

و(في) واحد من (التعريف والتنكير) لكن هذا على رأي البصريين [١] مطلقاً [٢] للاحتراز عن التدافع ، إذ لو اختلفا تعريفا وتنكيراً تدافعا ؛ لأن في التعريف إيضاحاً ، وفي التنكير إبهاما ، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى لا يسوغ ذلك بينهما ، وأما الكوفيون [٣] فإنهم قد أجازوا التخالف بالتعريف والتنكير في المدح والذم ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَيَلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً ﴾ [٤]حيث جعلوا "الذي" صفة لـ "همزة" [٥] .

ورُدّ ذلك بأنه بدلٌ لا نعت [٦] ، والأخفش من البصريين أجاز وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت النكرة قبل التوصيف[٧] .

(و) يتبعه أيضا في واحد من (الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، و) في واحد من (التذكير، والتأنيث) والأمثلة قد ذكرها بقوله (نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ) ورأيت رجلاً عالماً ، ومررت برجل عالمٍ ، لما تبعه في الإعراب ، والتذكير ، والتنكير والإفراد (و) نحو (جاءتني امرأةٌ صالحةٌ) لما تبعه في التأنيث مع الثلاثة الأول (٢٣٥ / أ) وبقية الأمثلة معلومة .

---

(١) انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٠٨ ، والكتاب ١ / ٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٢) في الأصل : مصديقا ، وهوتحريف .

(٣) انظر : الهمع ٣ / ١٤٦ ، والمساعد ٢ / ٤٠٢ .

(٤) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الهمزة .

(٥) انظر : الهمع ٣ / ١٤٦ ، والارتشاف ٣ / ١٤٦ .

(٦) قال العكبري :" (الذي) يحتمل الجر على البدل ، والنصب على إضمار "أعني " ، والرفع على "هو" .." التبيان ٢ / ٢٩٤ , ونسب الرضى هذه الأوجه إلى الجمهور . انظر : شرح الكافية ٣٢٩/٢ .

(٧) وجعل منه قوه تعالى : ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهَمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ المائدة /١٠٧ . قال : الأوليان صفة لآخران ؛ لأنه لما وصف تخصص . انظر : الهمع ٣/ ١٤٦ ، وفي التبيان ٢٣٠/١ : " (الأوليان) يقرأ بالألف على تثنية أَولَى ، وفي رفعه خمسة أوجه : أحدها : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي: هما الأوليان ، والثاني : هو مبتدأ وخبره (آخران) ، والثالث هو فاعل (استحق) ، والرابع : هو بدل من الضمير في (يقومان) ، والخامس: أن يكون صفة لآخران ؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وصف و(الأوليان) لم يقصد بهما قصد اثنين بأعينهما ، وهذا محكي عن الأخفش " .

هذا إذا كان النعت مشتقا ، ولم يمنع من التبعية في الإفراد وفرعيه والتذكير وفرعه مانع ، فإن لم يكن مشتقا مثل المصدر على رأي البصريين (١) فإنه يكون حينئذ النعت مفرداً مذكرا أبدا ، يقال : رجلٌ عدلٌ ، ورجلان عدل ، ورجال عدل وامرأةٌ عدل ، وامرأتان عدل ، ونسوةٌ عدل .

وإن كان مشتقا ومنع من التبعية فيما ذكر مانع بأن يكون النعت صفة مشبهة على وزن " فَعُول" بمعنى "فاعل" نحو : صَبور ، أو كان [على] (٢) وزن "فَعِيل" بمعنى "مفعول" نحو : جريح ، أو أفعل تفضيل بـ "من" نحو : أفضل من أو أفعل تفضيل مضافا للزيادة على من أضيف إليه نحو : أفضل القوم ، أو كان على وزن "مِفْعال " أو "مِفْعِيل" ، وزني (٣) مبالغة اسم الفاعل (٤) نحو :" منحار" و"معطير" فإنه يستوي فيه جميع هذه الأمور، يعني لا يكون إلا مفرداً مذكراً . يقال : رجل صبور ، ورجلان صبور ، ورجال صبور ، وامرأة صبور وامرأتان صبور ، ونسوة صبور، ورجل جريح ، ورجلان جريح ، ورجال جريح وامرأة جريح ، وامرأتان جريح ، ونسوة جريح ، ورجلان جريح ورجال جريح ، وامرأة جريح، وامرأتان جريح ، ونسوة جريح ، ورجل أفضل (٢٣٥ / ب) من زيد ، ورجلان أفضل من بكر ورجال أفضل من عمرو ، وامرأة أفضل من بكر ، وامرأتان أفضل من دعد ، ونسوة أفضل من خالد ، ورجل أفضل القوم ، ورجلان أفضل الناس ، ورجال أفضل القوم وامرأة أفضل النسوة ، وامرأتان أفضل الناس ونسوة أفضل القوم ، ورجل منحار ورجلان منحار ، ورجال منحار وامرأة منحار ، وامرأتان منحار ، ونسوة منحار ورجل معطير، ورجلان معطير ، ورجال معطير ، وامرأة معطير ، وامرأتان معطير ونسوة معطير بالإفراد والتذكير في الكلِّ .

هذا إذا لم يكن النعت ذاتا ، وأما إذا كان ذاتا مثل "علامة "ــ ولو جرى على المذكرــ فهو مؤنث كما إذا جرى على المؤنث ، يقال : رجل عَلّامة وامرأة علّامة .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣٧ ، والبصريون يقدرون في نحو :" جاء رجل عدل " مضافا أي : ذو عدل ، فلما حذفوا المضاف إليه تركوا المضاف على ما كان عليه ، أما الكوفيون فيؤلونه بمشتق ، فعدل ــ عندهم ــ بمعنى : عادل " . انظر : التصريح ٢ / ١١٣ ، وابن الناظم على الألفية ٤٩٥ .

(٢) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٣) في الأصل : وزنا .

(٤) في الأصل : الفعل ، وهو تحريف .

(والثاني) أي الوصف بحال المتعلق ، ويسمى بالنعت السببي [١] ، وهذا القسم يجب أن يتبع الموصوف (في الأولين) من السبعة وهما التعريف والتنكير مع التبعية في أحد أوجه [٢] الإعراب (فقط) أي ولا يتبعه في غيرهما من الإفراد وفرعيه [٣] أو التذكير وضده ، لأن حكمه فيها مثل حكم الفعل مع الفاعل الظاهر (٢٣٦ / ب) من غير اعتبار حال المنعوت . قال الفاضل الجامي: " فإن كان مفردا أو مثنى ، أو مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل ، وإن كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا ، كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث ، وإن كان فاعله مؤنثا غير حقيقي ، أو حقيقيا مفصولاً يذكر ويؤنث جوازاً ، تقول : مررت برجل قاعدٍ غلامُه مثل : يقعد غلامه ، و برجلين قاعد غلاماهما مثل : يقعد غلاماهما ، وبرجال قاعدٍ غلمانهم ، مثل : يقعد غلمانهم ، ومررت بامرأة قائمٍ أبوها ، مثل : يقوم أبوها ، وبرجل قائمة جاريته مثل : تقوم جاريته ، وبرجلٍ معمور أو معمورة داراه ، مثل : يعمر أو تعمر داراه ، أو قائم أو قائمة في الدار جاريته ، مثل : يقوم أو تقوم في الدار جاريته " [٢] . انتهى ، وهذا أعني ـ كونه مثل الفعل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ـ إذا لم يكن جمعاً ، أما لو كان جمعا فإنه ـ حينئذ ـ لا يلزم فيه ذلك بل يصح مطابقته للفاعل ، ويصح إفراده مثل الفعل لكن على قبح الإفراد وأحسنية المطابقة إذا كان غير موازن للفعل بأن يكون جمع تكسير [٣] مثل :" قام (٢٣٦ / ب) رجلٌ قعودٌ غلمانُه ؛ لأن الاسم المشابه للفعل متى كسر يخرج لفظا عن موازنته ومناسبته للفعل ؛ لأن الفعل لا يكسر ، فلم يكن " قعود غلمانه " مثل : يقعدون غلمانه " المتعدد فيه الفاعل بحسب الظاهر ، وعلى [٤] قبح المطابقة وأحسنية الإفراد مثل الفاعل إذا كان موازنا للفعل بأن يكون جمع سلامة مثل : " قام رجل قاعدون غلمانه " ؛ لأنه بمنزلة " يقعدون غلمانه" ، ولحاق علامة المثنى والجمع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف [٥] .

---

(١) انظر : المفتاح للسكاكي ٤٨ .

(٢) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) انظر : الخضري على ابن عقيل ٢ / ٥٢ .

(٤) معطوف على قوله :" على قبح الإفراد " .

(٥) هذا في اللغة الفصحى ، أما في لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع فليس ذلك ضعيفا . قال سيبويه : " قال الخليل ـ رحمه الله ـ من قال : أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال : مررت برجل حسنين أبواه ، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم ". الكتاب ٢ / ٤١ .

[المعرفة والنكرة]

ولما كانت التبعية واجبة في التعريف والتنكير ، في كلا القسمين من النعت أراد أن يعرف كلاً من المعرفة والنكرة فقال (والمعرفة) قدمها على النكرة مع أن بعض أفرادها فرعها ؛ لكونها أشرف مع أنها أفيد من النكرة ، ولكون مفهومها وجوديا محضاً بخلاف النكرة (ما) أي اسم (وضع) ذلك الاسم وضعا شخصياً أو نوعياً (لشيء) وذا جنس يعم النكرة ، وقوله (بعينه) [1] أي: بذاته المعينة من حيث إنه كذلك فصل أخرج النكرة ؛ لأن المراد سواء كان ذلك الوضع لشيء بعينه باعتبار تعلقه بخصوصه(٢٣٧ / أ) كوضع الأعلام ، فإن الواضع حين الوضع إنما تعقل ذات الموضوع له خاصة ، ووضع اللفظ بإزائه ، أو تعقله لا بخصوصه ، بل بأمر عام كما في وضع غيرها على ما يظهر لك قريبا ، وبقولنا : " من حيث إنه كذلك " ــ أي : من حيث تعينه ــ يدخل أعلام الأجناس ؛ لأنها وضعت لشيء بعينه من هذه الحيثية مثل : أسامة ، فإنه وضع للحيوان المفترس من حيث إنه معهود معين عند المخاطب ، ويخرج أسماؤها ، فإنها وإن كان الوضع فيها لشيء بعينه ــ أيضاً ــ لكن لا من هذه الحيثية مثل " أسد" فإنه موضوع للحيوان المفترس ــ أيضاً ــ لكن لا من حيث إنه معهود معين عند المخاطب ، ويحمل الوضع على ما يعم الشخصي والنوعي فيدخل المعرف باللام والنداء ، والإضافة فإن الدلالة فيها على التعين والتشخص ، وهي وإن لم توجد في وضعها الشخصي لكنها توجد في وضعها النوعي ، ولهذا لم يعدل المصنف عن هذا الحد مع أنه اعترضه في الامتحان[2] بخروج هذه الثلاثة فيحمل كلامه في الامتحان على إرادة الشخصي خاصة؛لأنه المتبادر(٢٣٧ / ب) عند الإطلاق (والنكرة ما) أي اسم (وضع) ذلك الاسم (لشيء لا بعينه) [3] أي : من غير اعتبار تعينه ، فيدخل أسماء الأجناس .

---

(١) هذا تعريف ابن الحاجب بعينه . انظر : الكافية بشرح مؤلفها ٣ / ٧٨٦ ، ولما كان الظاهر من هذا التعريف أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معينا ، وليس الأمر كذلك ، قال الرضي : " ولو قال : ما وضع لاستعماله في شيء بعينه ، لكان أصرح " شرح الكافية ٣ / ٣١٣ .

(٢) حيث قال معلقاً على قول البيضاوي في المتن " المعرفة ما فيه إشارة إلى معين :"بدل تعريف ابن الحاجب ؛ لعدم تناوله المعرف باللام ، والنداء ، والإضافة " امتحان الأذكياء .

(٣) انظر : الكافية بشرح الرضي ٣ / ٣٥٢، وفي ابن الناظم على الألفية :" النكرة ما تقبل التعريف بالألف واللام، أو تكون بمعنى مايقبله، فالأول كرجل، والثاني "ذو" بمعنىصاحب". وقال صدر الأفاضل :" النكرة كل اسم عري عن معاني التعريف ". ترشيح العلل ٢٦٢ .

[المعرفة ستة أنواع أولها : المضمرات]

ولما عرف كلاً من المعرفة والنكرة شرع ــ الــآن ــ فــي بيــان تعــداد أنــواع المعرفة فقال : (والمعرفة ستة أنواع) بحســب الاســتقراء ، ولمــا كــان التعريــف كليــا مشكلاً ، يختلف بالقوة والضعف ، أشار إلى ذلــك بحســب الترتيــب فقــال (النـوع الأول) من المعارف وهو أعرفها [١] ، ولذا قدمه علــى الســائر (المضمرات) جمــع مضــمر ــ بفتح الميم الثانية ــ كما مر في بحث الفاعــل [٢]. وإنمــا كانــت المضــمرات مــن أنــواع المعارف ؛ لأن الواضع حين الوضع تعقل أمراً عامــا مشــتركا بــين مشخصــات كثيــرة ، ووضع هذا اللفظ لكل واحد من هذه المشخصــات بخصوصــه بحيــث لــا يفهــم منــه إلــا واحد بخصوصه ، على ما هو رأي المحققــين مــن المتــأخرين [٣]، مثلــا :" أنــت" فإنــه تعقل فيه حين [٤] وضعه أمرا عامــا وهــو مفهــوم المخاطــب المــذكر ، وجعــل لفظــة "أنت" آلة لملاحظة أفراده ووضعه لكل واحد منها بخصوصــه بحيــث لــا يفهــم منــه إلــا فرد واحد بخصوصــه (وهي) أي: المضــمرات (أربعة أقسام) (٢٣٨ / أ) بــالنظر إلــى أحوال الإعراب القســم (الأول) منهــا (مرفوع) محلــاً (متصل) بالعامــل . قدمــه لــأن المرفوع عمدة في الكلام ، والاتصال في الضــمائر هــو الأصــل ، والانفصــال هــو الفــرع ولذا لا يسوغ المنفصل إلا عند تعــذر المتصــل[٥](وقد سبق) بيانــه فــي بحــث الفاعــل على ترتيب الأعرفية ، ولذا كان المتقدم ضــمير المــتكلم بنوعيــه ، ثــم يليــه المخاطــب ثم الغائب .

---

(١) هذا رأي جمهورالبصريين ، ومذهب الكــوفيين أن أعرفهــا العلــم ، وقيــل: أعرفهــا اســم الإشــارة وقيل: أعرفها المعرف بأل ، وذهــب ابــن مالــك إلــى أن أعرفهــا ضــمير المــتكلم ، ثــم ضــمير المخاطب ثم العلم ، ومحل الخلاف في غيــر اســم اللــه تعــالى فإنــه أعــرف المعــارف بالإجمــاع . انظــر : الارتشــاف ٢/ ٩٠٨ ، والهمــع ١/٢٢٠ ، ، ٢٢١ ، والرضــي علــى الكافيــة ٢ / ٣٣٣ والتسهيل صــ٢١ .

(٢) انظر : النص المحقق ٤٠٨ .

(٣) منهم المحقق الرضى. انظر : شرح الكافية ٣ / ٨ .

(٤) في الأصل : حتى ، وهوتحريف .

(٥) قال ابن الناظم :" فحق الضمير المنفصل أن لا يكون إلا حيــث يتعــذر الاتصــال كمــا اذا تقــدم نحــو: ﴿إِيّاكَ نَعْبُدُ ﴾[الفاتحة / ٥] ، أو كان محصورا نحو : إنما قام أنا ". شرح الألفية ٦١.

ولا عبرة [1] بما يذكر هنا من الترتيب في قوله (والقسم الثاني) من الأربعة لأن ما هنا على أسلوب الترقي (مرفوع) محلا (منفصل) عن العامل (وهو) أي المرفوع المنفصل لفظة (هو) للمفرد المذكر الغائب ، ولفظة (هي) للمفردة الغائبة و(هي) يصلح للمثنى الغائب مذكراً كان أو مؤنثا ، ولذا لم يكرره ، و (هُم) للجمع المذكر الغائب و(هُنَّ) للجمع المؤنث الغائب ، و(أنتَ) بفتح التاء للمفرد المخاطب و(أنتِ) بكسرها للمفردة المخاطبة ، و(أنتُما) يصلح للمثنى المخاطب مذكراً كان أو مؤنثا ، و (أنتُم) للجمع المذكر المخاطبين و(أنَتُنّ) للجمع المؤنث المخاطبات و(أَنَا) للمتكلم وحده ، و(نحنُ) للمعظم نفسه أو المتكلم ومعه غيره واحداً كان ذلك الغير أو أكثر.

(والقسم الثالث) منها[2](مشترك (٢٣٨ / ب) بين منصوب متصل ، ومجرور متصل) أيضا والفارق بين المنصوب والمجرور [3] تعين العامل المتصل به ، فإن تعين كونه ناصبا فالمضمر منصوب ، وإن تعين كونه جاراً فهو مجرور[4]، وإن التبس فملتبس كما في الضمير في : جاءتني هند الضاربها [5] ، فإنه يحتمل أن يكون منصوبا على أنه مفعول به لاسم الفاعل ، ويحتمل أن يكون مجرورا مضافاً [6] إليه ، ولذا اقتصر على جعل الأقسام أربعة ولم يجعلها خمسة كما فعل غيره [7] (نحو: ضربَه) للمذكر المفرد الغائب ، و(ضربها) للمؤنث الغائبة ، و(ضربهُما) صالح لهما ، و(ضربهم) لجمع المذكر و(ضربهُنَّ) لجمع الإناث و (ضرَبَكَ) ــ بفتح الكاف ــ للمفرد المخاطب و(ضربكِ) بكسرها للمخاطبة ، و(ضربكُما) صالح لهما ، و(ضربكم) لجمع المذكر و(ضربكُنَّ) لجمع الإناث و(ضربنِي) للمتكلم وحده (وضربَنا) للمتكلم مع الغير كما مر ،أو المعظم نفسه وهذه أمثلة المنصوب .

---

(١) في الأصل : ولا غيرة ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : منهما ، وهوتحريف .

(٣) في الأصل : للمنصوب أو المجرور .

(٤) اجتمع ذلك في قوله تعالى : ﴿ مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ الضحى / ٣ ، فالكاف الأولى في محل نصب والكاف الثانية في محل جر .

(٥) في الأصل : الضاربه ، والكلام به غير مستقيم .

(٦) في الأصل : مضاف .

(٧) يعنى ابن الحاجب حيث قال : وهو مرفوع ، ومنصوب ومجرور ، فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة أنواع ". الكافية بشرح الرضي ٣ / ١٥ .

(و) أما أمثلةالمجرور فــ (نحو: لَهُ إلخ) لها ، لهُما ، لهُم ، لَهُــنّ ، لكَ ، لكِ لَكُمَا، لَكُمْ ، لَكُنّ ، لِي ، لَنا (والقسم الرابع) مــن الأربعــة (منصوب منفصل) عن العامل[1] .

(وهو) أي المنصوب المنفصل (إيَّاه) (٢٣٩/ أ) للمذكر المفرد الغائب (وإياها) للمفردة الغائبة (وإياهما) صالح لتثنيتهما (وإياهم) لجمــع الــذكور (وإياهن) لجمع الإناث (وإيَّاكَ) بفتح الكاف ، للمفرد المخاطب (وإِيَّاكِ) بكســرها للمؤنثة المخاطبة (وإِيَّاكُما) صالح لتثنيتهما (وإياكم) لجمــع الــذكور (وإياكنَّ) لجمع الإناث (وإِيَّايَ) للمتكلم وحده (وإيانا) للمتكلم مع الغير أو المعظم نفســه ، وليس لنا مجرور منفصل [2] .

***

(١) في الضمير المنفصل المنصوب خلاف ، فمذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن الاسم المضمر هو " إيا " وما اتصل به حروف تبين أحواله من تكلم وحضور ، وهي كاللواحق في أسماء الإشارة لا موضع لهــا من الإعراب ، انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٥ ، والارتشاف ٢ / ٩٣٠ ، ومذهب الخليل أن الاسم المضمر هو "إيا" واللواحق ضمائر في محل جر بالإضافة . انظــر : الكتــاب ١/ ٢٧٩ ، والتبصــرة والتــذكيرة للصيمري ١ / ٥٠٣ ، وقال ابن السراج :" والقياس أن يكون " إيا " مثل الألف والنون في "أنت" ، ومــا بعدها للخطاب ، ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف و"إيا" مع مــا يتصــل بهــا كالشيء الواحد نحو: "أنت" ..." الأصول ٢ / ١١٧ ، وذهب أكثر الكوفيين إلى أن "إيــاك" بكمالــه هــو الضمير وذهب الفراء من الكوفيين ، وابن كيسان من البصريين إلى أن اللواحق هي الضمائر ، و"إيــا" دعامة لها لتكون بسببها منفصلة . انظر : الإنصاف مسألة ٩٨ ، والارتشاف ٢ / ٩٣٠ .

(٢) قال الصيمري :" العلة في ذلك أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، ولا يجوز أن يتقــدم المجــرور على الجار ". التبصرة والتذكرة ١ / ٥٠٦ .

[الثانى: العَلَم]

(والنوع الثاني) من أنواع المعرفة (العلم) [1] وهو على ما عرفه البيضاوي ـ :" مالا يتناول غيره بوضع واحد" [2] ، وإنما تركه المصنف لِمَا قاله في الامتحان [3] ": أنه لا يتناول نحو " أسامة " إلا أن يدعى أن تناوله للأفراد مجاز ، ويخدشه عدهم الفرق في الاستعمال بينها وبين أسد " [4] . انتهى . ثم قال [5] : " فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضي[6] من أن تعريف مثلها تقديري كعدل "عمر" لأمور لفظية مثل امتناع [7] اللام ، ومنع الصرف " .

وقدمه على أسماء الإشارة لأنه أعرف منها [8]؛ لأن مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا ، واستعمالا بخلافها ، فإنها لا تعين لها وضعاً بل استعمالا فقط ، فهو أقوى منها .

---

(١) يسميه سيبويه " العَلَامَة " ، ففي الكتاب ٥/٢ : : "فأما العامة اللازمة المختصة فنحو : زيد وعمرو " .

(٢) متن اللب في امتحان الأذكياء ٤٠٩ .

(٣) الامتحان ٤٠٩ .

(٤) "أسامة" علم جنس للأسد ، و" أسد" اسم جنس ، والفرق بينهما في الاستعمال أن الأول له حكم الأعلام لفظا من منع صرف ، وترك إدخال اللام ، وإضافة ، وتجيء عنه الحال ، ويوصف بالمعرفة ، والثاني لا يجري مجرى الأعلام في هذه الأحكام ، وإنما يعامل معاملة النكرة . انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٣٢٣ ، والتصريح ١٢٥/١ .

(٥) أي المصنف في الامتحان ٤٠٩ .

(٦) انظر : رأيهما فى شرح الكافية للرضى ٣ / ٣٢٢ , ٣٢٣.

(٧) في الأصل : امتاع ، وهوتحريف .

(٨) هذا على مذهب البصريين ، وأماعلى مذهب الكوفيين ؛ فالإشارة أعرف من العلم ؛ لأنها ملازمة للتعريف بخلاف العلم ، وتعريفها حسي وعقلي ، وتعريفه عقلي فقط ، وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو : هذا زيد ، ورد بأنه لاحجة في ذلك ؛ لأن المعتبر إنما هو زيادة في الوضوح ، والعلم أزيد وضوحا ولاسيما علم لاتعرض له شركة كإسرافيل . انظر: يس على التصريح ٩٥/١ .

(وهو) (٢٣٩ / ب) أي : العلم (قسمان) الأول (عَلَم شخص) إن كان المتصور للواضع حين الوضع شخص معين (نحو : زيد) فإن الواضع حين الوضع تعقل شخصاً معيناً ، وهو ذات "زيد " ، ووضع هذا اللفظ بإزائه بالوضع الخاص .

(و) الثاني (عَلَم جنس) إن كان المتصور للواضع حين الوضع جنسٌ عينا [١] كان ذلك الجنس (نحو : أسامة) فإن الواضع حين الوضع تعقل هذا المعنى الكلي لجنس عين [٢] ، وهو الحيوان المفترس ، ووضع هذا اللفظ بإزائه أ(و) معنى نحو: (سبحان) فإنه علم لحقيقة التسبيح على قولٍ [٣] .

ولابد من ملاحظة العهدية السابقة في علم الجنس حتى يخرج اسم الجنس مثل " أسد " كما مر [٤] .

---

(١) فى الأصل : عين .

(٢) في الأصل : الجنسي العين .

(٣) في التبيان ١ / ٢٩ :" قوله (سبحانك) سبحان اسم واقع موقع المصدر ، وقد اشتق منه سبحت والتسبيح ، ولا يكاد يستعمل إلا مضافا ؛ لأن الإضافة تبين المعظم ، فإذا أفرد عن الإضافة كان اسما علما للتسبيح " .

ومن شواهد علميته قول الأعشى :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ (سريع)

ولم يرتض الرضي علميته حيث قال : "ولا دليل على علميته ؛ لإنه أكثر مايستعمل مضافا فلا يكون علما ، وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منونا في الشعر كقوله :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَهُ نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمَدُ " (بسيط)

الرضي على الكافية ٣/ ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٤) ومن تقسيمات العلم ــ أيضا ــ أنه يكون اسما كزيد وعمرو ، وكنية كأبي بكر وأم كلثوم ، ولقباً كزين العابدين ، وأنه يكون مرتجلاً ، أي : لم يسبق له وضع في النكرات كغَطَفَان عَلَم على قبيلة ، ومنقولاً ، أى : سبق له وضع في النكرات كجعْفَر وبَكْر ، فالجعفر : النهر ، والبكر: الفتى من الإبل . انظر : النكت الحسان للشيخ أبي حيان ٤٢ ،٤٣ .

[الثالث : أسماء الإشارة]

(والنوع الثالث) من المعارف (أسماء الإشارة) وهي كل اسم وضع لأن يشار به إلى محسوس عند المشير ، أو عند المشار له ، أو عندهما ، فيخرج المضمرات ، وسائر المعارف ؛ لأن الإشارة فيها إلى ما هو في الذهن ، ويدخل نحو " تلك " في قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾[1] ؛ لأن المشار إليه إن لم يكن محسوساً لنا ، فإنه محسوس عند المشير ، وهذا التعميم لإدخاله أولى من الإشارة في (٢٤٠ / أ) مثله إلى المحسوس مجازاً ؛ لأن المجاز مهجور في التعاريف ، ولأنه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقدمها على الموصول لأنها أعرف منه (وهي) أي : أسماء الإشارة فهو مبتدأ والخبر محذوف ، وهو ما يذكر بعد ، فيكون إذن (ذا) مبتدأ ثان وخبره قوله (للمذكر) أو هي مبتدأ ، وخبره "ذا" ، وما عطف عليه بتقييد كل منها بحالة فافهم ، ومعنى قوله للمذكر أي للمذكر المفرد (ومثناه ذان) رفعاً (وذَيْن) نصبا وجرا على لغة جميع العرب ماعدا طائفة بني[2] الحارث بن كعب [3] ، فإنهم لا يخالفون بين حالتي الرفع وغيره ، وعلى هذه اللغة خَرّجَ بعضُهم [4] قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[5] .

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة مريم .

(٢) في الأصل : أبي ، وهوتحريف .

(٣) انظر : الكشاف ٢ / ٥٤٣ ، ونسبت هذه اللغة ــ أيضاً ــ إلى قبائل أخرى منها كنانة ، وخثعم وزبيد ، وبني العنبر ، وبني الهجيم ، ومرادة ، وغيرها . انظر : البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(٤) قال الشيخ أبو حيان :" وأحسن ما خرج عليه قوله ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ في قراءة من قرأ (هذان) بالألف من قراء السبعة حمله على هذه اللغة " . التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١/ ٢٤٨ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ــ دار القلم ــ دمشق ــ ط١ ــ ١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٧ م ، وفي البحر ٦ / ٢٥٥ : " والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً ".

(٥) من الآية ٦٣ من سورة طه . هذه قراءة نافع ، وابن عامر، وحمزة ، والكسائي، وأبو جعفر، فقد قرأ هؤلاء بتشديد نون "إن" ، و"هذان" بالألف وتخفيف النون ، وقرأ حفص بتخفيف نون "إن" ، و"هذان" بالألف وتخفيف النون ــ وهى القراءة المشتهرة ــ وقرأ أبو عمرو "هذين" بتشديد نون "إن" ، وتخفيف نون "هذين" . انظر : الإتحاف ٣٠٤ ، والكشف ٢/ ٩٩ ، والمبسوط ٢٩٦ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٢ .

ومن لايرى هذه اللغة جعل "إن" ههنا بمعنى " نَعَمْ " [١]، ومنهم من جعل اسم هنا ضمير الشأن محذوفا[٢] (وللمؤنث) المفرد (تا) بقلب الذال من المذكر تاء ، لأنها الفارقة بين المذكر والمؤنث في الغالب (وذي) بقلب الألف من "ذا" ياء ، لأن الياء قد تكون علامة التأنيث كما في " تضربين " [٣] وقيل [٤] : هي الأصل في صيغ المؤنث المفرد لأنها بإزاء " ذا " في المذكر، وقيل : إن الأصل (٢٤٠ / ب) " تا " لأنه لا يثنى من صيغته إلا هي ، وقيل : هما أصلان ، وفي تقديم المصنف "تا" إشارة إلى اختيار القول بأنها هي الأصل (وتِى) بقلب الألف ياء لزيادة المبالغة في الفرق بتغير الطرفين (وتهْ ، وذهْ) بقلب الألف من " تا " ، والياء من " ذِي " هاء ، وسكونها في حالتي الوقف والوصل إجراء لحالة الوصل مجرى حالة الوقف وبكسرها من غير وصل الياء بهما[٥] (وتِهِي ، و ذِهِي) بوصل الياء بهما [٦] مع الكسر (ولمثناه) أي المؤنث (تان) رفعا (وتين) نصبا وجراً . قال الفاضل الجامي [٧] :" ولا يثنى من لغاته إلا "تا " لكثرة دورانها على الألسنة ، وتوهم بعضهم [٨] من اختلاف أواخر "ذان" و"ذين" و"تان" ، و"تين" باختلاف العوامل أنها معربة ، والجمهور[٩]على أن هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل ، بل " ذان" و"تان" موضوعان لتثنية المرفوع ، و"ذين" و"تين" لتثنية المنصوب والمجرور، ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الإعراب لوجود علة البناء فيها "

---

(١) حكاه الكسائي عن عاصم . انظر : تفسير القرطبي ٢١٨/١١ ، وهوفي المقتضب٢/ ٣٦١

(٢) ضعف أبو البقاء العكبري هذا الوجه وما قبله حيث قال : " وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر ، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر، وقال الزجاج التقدير : لهما ساحران " . التبيان ٢/ ١٢٣ .

(٣) انظر : الرضي علي الكافية ٣ / ٧٨ .

(٤) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ١٣١ .

(٥) فى الأصل : بها ، وهوتحريف .

(٦) فى الأصل : بها ، وهوتحريف .

(٧) الفوائد الضيائية ٢ / ٩٥ .

(٨) ذهب إليه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٤ ، وفي شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩١ :" ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ، ولحقت " الذي والتي " وكان لحاقها لهما معارضا لشبههما بالحرف أعربا في التثنية كما جعلت إضافة "أي" معارضة لشبهها بالحروف فأعربت ".

(٩) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٨٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٤ .

(ولجمعها) أي جمع المذكر والمؤنث (أولاء) بضم أوله (مدا) وكسر الهمزة في آخره (وقصراً) بلا همزة في الآخر [1] . فإن قلت : (٢٤١ / أ) إن الممدود والمقصور عندهم من ألقاب المعرب ففي كلامه مسامحة لو أطلق ما ذكر على " أولاء" بأن يقول : ممدوداً أو مقصوراً ، وهو كما ترى لم يطلقه عليه ، وإنما قال :" مداً ، وقصراً " ، فيجوز أن يكون مراده بقوله "مداً " أنه يؤتى بهمزة بعد ألفه ، وبقوله " قصراً " أنه لا يؤتى بها بعد الألف ، وليس في هذا إطلاق لفظ الممدود والمقصور عليه . ألا ترى أنك تقول : نطقت بـ " جاء" بالمد ، وبتاء "تي" بالقصر ، ولا مخالفة في هذا الاصطلاح ، وإنما تكون المخالفة لو قلت : "جاء" ممدود ، وياء "تي" مقصور (ويلحق) أي: تزاد على سبيل الإلحاق ، وفي التعبير بهذا إشارة إلى أنها ليست من أصلها على ما يتوهم من شدة امتزاجها بها في (أوائلها) أي : أسماء الإشارة (حرف التنبيه) وهو "ها " [2] إشعارا بأن المعنى : تنبه أيها المخاطب لما يلقى عليك ، كما يلحق الجمل نحو : ها زيد قائم (نحو: هذا) في مثل قوله تعالى:﴿ هَـذِهِ جَهَنَّمُ ﴾ [3] ، و ﴿هَـذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَـذِّبُونَ﴾[4] وهذا اللحوق خاص بما لم يكن باللام ، أما ماكان بها فلا يجوز لحوقها به ، ولذا لا يجوز أن يقال : هذا لك ؛ لأن (٢٤١ / ب) اللام عوض عنه [5]، فلا تجتمع معه بخلاف الكاف كما يجيء .

---

(١) المد لغة أهل الحجاز ، وبه نزل القرآن . قال الله تعالى : ﴿ هَـأَنْتُمْ أُولَـاءِ﴾ آل عمران / ١١٩ ، والقصر لغة بني تميم . انظر : ابن الناظم على الألفية ٧٨ ، وهو يستعمل في العاقل كما في الآية السابقة ، وفي غير العاقل نحو قوله تعالى : ﴿إِنّ السَّمْعَ والْبَصَرَ والْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ الإسراء / ٣١ ، ونحو قول جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولئِك الأَيَّامِ (الرمل)

انظر : المفصل ١٤٠ .

(٢) قال ابن يعيش :"(ها) كلمة تنبيه ، وهي على حرفين كـ "لا" و"ما" فإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود ، جمعوا بين التنبيه والإشارة ". شرح المفصل ٣ / ١٣٦ .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة يس .

(٤) من الآية ١٧ من سورة المطففين .

(٥) ولأن "ها" تلحق لتنبيه الحاضر القريب ، واللام للمشار إليه البعيد . انظر : الهمع ١ / ٢٩٩ وعلله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد ، وأضاف :" ولا تلحق أيضاً المقرون بالكاف في التثنية والجمع ، فلا يقال : هذانك ولا هؤلائك ". شرح التسهيل ١ /٢٤٤ ، وأجاز أبو حيان إلحاقها في التثنية والجمع في المرتبة القربى والوسطى , ومنعه في المرتبة البعدى التي تكون فيها اللام . انظر : التذييل والتكميل ٣ / ١٩٧ .

(وكذا) لِـك ، على هذا القياس (البواقي) من "ذان" إلى"أولاء" نحو : "ذانك" [١] إلى آخره ، و"تانك" إلى آخره ، و"أولئك" إلى آخره إلا ما استثنياه من "ته" وأخواتها ، ثم إن هذه الكاف حرف [٢] لأنها إنما تفيد معنى في غيرها ، وهو كون اسم الإشارة الذي قبلها واحداً ، أو اثنين ، أو جماعة من قبيل المذكر أو المؤنث وامتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كان اسما لم يمتنع ذلك [نحو] [٣]: ضربتك وبك ، وإنما تصرف بهذا التصريف مع أنه حرف والحرف لا يتصرف فيه ؛ لأنه على صورة الاسم ، وعدم أصالته في الحرفية (ويجمع بينهما) أي : بين حرف (٢٤٢ / أ) التنبيه وكاف الخطاب ؛ لأن حرف التنبيه ليس عوضا عنها ، ولذا جاز (نحو : هذاك ، ويقال) أي : وتقول العرب (تلك) في "تي" (وأولا لك) في "أولى" حالة كونهما (باللام) مع حذف الياء من "تي" لالتقائها مع اللام الساكنة وقصر الهمزة الممدودة من "أولاء" [٤] (وذانّك وتانّك مشددتين) حاله كونهما (لـ) مشار إليه (البعيد) وأما " تيك" ، و" أولاك " من غير لام ، و"ذانك" و"تانك" مخففتين فللمتوسط ، ومع حذف الكاف من "تي " ، و " أولى " فللقريب كما أن " ذا " ، و" ذي" له . **والحاصل** : أن النحاة [٥] قسموا المشار إليه إلى قريب ، وبعيد ، ومتوسط وجعلوا للقريب المجرد من الكاف واللام مثل " ذا " ، وللبعيد المقرون بهما ، مثل :" ذلك" ، وكذلك مما هو للبعيد "ذانك" و"تانك" المشددتين ، وقيل في وجه كون [٦] المقرون بالكاف واللام للبعد : أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، والتشديد في "ذانك" و"تانك" عوض عن الألف المحذوفة من المفرد .

---

(١) قال الله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ القصص / ٣٢ .

(٢) في الجنى الداني ٩١ :" لا خلاف في حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة ". وانظر : سر الصناعة ٢ / ٢٧٣ .

(٣) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٤) ومن شواهده قول الأعشى .

أُولاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً   وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِيلَ إِلاَّ أُولاَلِكَا (الطويل)

انظر : الهمع ١ / ٢٩٧ .

(٥) لو قال : أكثر النحاة ، لكان أسلم ؛ لأن ابن مالك يخالف هذا التقسيم كما سيصرح به فيما يأتي .

(٦) في الأصل : كونه ، وهوتحريف .

وللمتوسط المقرون بالكاف فقط [مثل] [١] "ذانك" المخففتين ، ومن هؤلاء ابن الحاجب [٢] والمصنف ، وإن لم يتعرض (٢٤٢ / ب) لذكر المتوسط صريحاً لكن يفهم من تقييده [٣] "تلك" و "أولالك" [٤] " بكونهما باللام ، و"ذانك" و"تانك" بكوتهما مشددتين ، اختياره لهذا المذهب ، وقد صرح بذلك في شرح اللب . [٥]

ومنهم من قسمه إلى قريب وبعيد فقط ، ولم يحكم بوجود المتوسط ، ومن هؤلاء ابن مالك حيث قال في ألفيته .

.... وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَىالْبُعْدِانْطِقَا

بِالْكَافِ حَرْفاً دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ ....[٦]

وقال ابن عقيل [٧] في شرحه : " وأشار بقوله :

... وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا بِالْكافِ ..... إلى آخر البيت إلى أن المشار إليه له رتبتان : القرب والبعد ، فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب ، فإذا أريد به الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ، فتقول : "ذاك" ، أو الكاف واللام نحو : "ذلك" ، وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قُرْبَى وبُعْدَى كما قررناه " [٨] . انتهى .

---

(١) إضافة يستقيم بها السياق .

(٢) انظر : الكافية بشرح الرضي ٣ / ٧٥ .

(٣) في الأصل : تقيده ، وهوتحريف .

(٤) في الأصل :"أولئك" ، و هو تحريف .

(٥) انظر : امتحان الأذكياء ٣٨٢ .

(٦) ألفية ابن مالك ١٤ ، ١٥ . وقال في شرح التسهيل ١ / ٢٣٩ :" للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان : أحدهما : أن لها مرتبتين : قريبة وبعيدة كالمنادى ، والثاني : أن لها ثلاث مراتب : قريبة ، وبعيده ومتوسطة ، وهذا هو المشهور ، وإن كان الأول أولى بالصواب ". وتعقبه أبو حيان بقوله :" هذا المذهب الذي ذكره المصنف عن بعض النحويين أن له مرتبتين ، واختاره هو لم أقف عليه لأحد " التذييل والتكميل ٣ / ١٩٧ .

(٧) هو عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل ، نحوي الديار المصرية ، ولد سنة ٦٩٨هـ كان إماما في العربية ، ومن كتبه المساعد في شرح التسهيل ، وشرح ألفية ابن مالك ، وهو من أسهل كتب النحو وأشهرها ، توفي سنة ٧٦٩ هـ . انظر : الدرر الكامنة ٢ / ٢٦٦ ـ ٢٦٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٤٧ ، ٤٨ .

(٨) ابن عقيل على الألفية ١ / ١٣٣ .

وذكر المُرَاديُّ للاقتصار عليهما وجوهاً [1] منها : أن الحجازيين لا يأتون إلا بالكاف واللام معاً، سواء كان متوسطاً أو بعيداً ، وبنوتميم لا يأتون بهما معاً فلو كان كما قال الأكثرون لم يسمع ذلك ، ثم قال [2] :" إن هذا الوجه هو أقوى(٢٤٣/أ) الوجوه[3] ".

وأقول : إن كلام أهل المعاني [4] يساعد قول الأكثرين . قال السعد في المطول في بحث التقسيم ، عند قول المتن :

وَلاَ يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُـرَادُ بِـهِ   إلاَّ الأَذَلاَّنِ عَيْرُ الحَيِّ وَالْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ   وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِى لَهُ أَحَدُ[5]

: " ذكَر العَيْر والوتِد ، ثم أضاف إلى الأول الربط مع الخسف ، وإلى الثاني الشج [6] على التعيين . فإن قلت : "هذا " ، و" ذا " مستويان في الإرشاد إلى القريب ، فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى "العير" ، وإلى "الوتد" فلا يتحقق التعيين ، وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر . قلت : لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه [7] إيماء إلى أن القرب فيه أقل ، وأنه يفتقر إلى تنبيه ما ، فيكون إشارة إلى الحي " [8] . انتهى بلفظه ، وأنت خبير بأن صريح كلامه يشهد بتفاوت مراتب القرب وهو عين المدعى ؛ لأن التوسط لازم له . فتأمل هذا .

---

(١) انظر في هذه الوجوه شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، فالمرادي نقلها عنه .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٤١٠ .

(٣) في الأصل : الوجه ، وهوتحريف .

(٤) في الأصل : المعنى ، وهوتحريف .

(٥) البيتان من البسيط ، وهما للمتلمس في ديوانه ٢٠٨ ، ٢١١ . وهما من شواهد مفتاح العلوم ١٥٣ ، والمطول ٣٨٨ ، والمنهل الصافي ٥٥٥ ، والإيضاح في البلاغة١٢٩ ، ٥٢٢ ، و ليس بهما شاهد نحوي ، وإنما ذكرهما الشارح للاستئناس بكلام السعد في شرحهما بأن كلام أهل المعاني يساعد قول الأكثرين بأن للمشار إليه ثلاث مراتب : القرب ، والتوسط ، والبعد ، كما هو واضح في كلام الشارح حيث قال : " وأنت خبير بأن صريح كلامه .. إلخ ". والضمير في قوله "به" راجع إلى المستثنى منه المقدر العام ، أي : لا يقيم أحد على ظلم يراد به . والعير : الحمار الوحشي ، والأهلي ، وهو المناسب هنا ، والخسف : الذل ، وفلا يرثى أي: لا يرق ولا يرحم .

(٦) في الأصل: الشيخ ، وهوتحريف .

(٧) في الأصل : التشبيه، وهوتحريف .

(٨) المطول ٣٨٨ ، ٣٨٩ . ط استانبول .

وقد يستعار بعضها لبعض ، فيشار بالمجرد منهما للبعيد بقصد حكاية الحال نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ (١) وبذي اللام للقريب للتنبيه على عظم المشير نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ (٢٤٣/ أ) بِيَمِينِكَ ﴾ (٢) أو عظم المشار إليه نحو قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ (٣) ولما كان ما مضى من أسماء الإشارة عاما في العقلاء وغيرهم مكانا أو غيره ، أراد أن يبين أن منها ما هو مختص بالمكان فقال (وأما ثمة) سواء كانت مع التاء كما في مثاله ، أو بدونها فإنها للبعيد من المكان ، وهي لا تعرب إلا ظرفا عند الأكثر(٤) ، ومنهم من أعربها مفعولاً به (٥) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ (٦)،(وهُنَا) بضم الهاء ، وتخفيف النون (وهَهُنَا) بزيادة حرف التنبيه على "هنا" وهما للقريب من المكان (و هَنَّا) بالفتح والكسر في الهاء مع تشديد النون ، والفتح أكثر (وهُنَا لِك) باللام مع الكاف للبعيد ــ أيضا ــ على الأفصح في "هَنّا" مشددة النون على ما صرح به الرضي (٧) (فللمكان) الحقيقي الحسي ، وقد علمت ما هو للقريب منها وما هو للبعيد (خاصة) أي : ولا تستعمل المذكورات في غيره إلا على طريق المجاز بخلاف ما مر ، فإنها مشتركة تستعمل في المكان وغيره على طريق الحقيقة .

---

(١) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٢) من الآية ١٧ من سورة طه .

(٣) من الآية ٣ من سورة يونس .

(٤) أي أكثر البصريين . انظر " إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٠٢ تحقيق د/ زهير غازي زاهد ــ عالم الكتب ــ القاهرة ــ ط٢ــ ١٤٠٥هــ ــ ١٩٨٥م ، وفي المغني ١٢٨ : "(ثم) ــ بالفتح ــ اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمّ الآخَرِينَ﴾ [الشعراء/٦٤] ، وهو ظرف لا يتصرف .. ولا يتقدمه حرف التنبيه ، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب ".

(٥) هو الأخفش . انظر: معاني القرآن ٥٦/٢ ، وقال ابن هشام : "وهو ظرف غير متصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لرأيت " . المغني ١٢٨ ، وفي الكشاف ٤ / ١٩٩ :" (رأيت) ليس له مفعول ظاهر ، ولا مقدر؛ ليشيع ويعم ، كأنه قيل : إذا أوجدت الرؤية ثم ... و(ثم) في موضع نصب على الظرف ، ويعني : في الجنة ، ومن قال معناه : ما ثم ، فقد أخطأ ؛ لأن "ثم" صلة لــ "ما" ، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة ". ومن قال معناه : ماثم هو الفراء. انظر :إعراب القرآن للنحاس١٠٢/٥، ١٠٣ ،والجمل على الجلالين ٤٦٠/٤.

(٦) من الآية ٢٠ من سورة الدهر .

(٧) عبارة الرضي :" وأما " ثم" ، و"هنا" بفتح الهاء وتشديد النون ، وهو الأفصح ، وهنا بكسر الهاء فكهنالك " للبعيد " شرح الكافية ٣ / ٨٧ .

[الرابع : الاسم الموصُول]

(والنـوع الرابـع) مـــن المعـــارف الاســـم (الموصـول) قدمـــه علـــى ذي (٢٤٤ / أ) اللام مع أنهما متساويان ؛ لمناسبة أسماء الإشارة من حيث الإبهام في كل وهو على ما عرفه ابن الحاجب :" ما ــ أي اسم ــ لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد " [١]. يعني أنه لو أريد جعله جزءاً تاما من الكلام لم يكن إلا بهما ، وبهذا القيد يخرج نحو : زيـد ، فإنـه يـتم جزءاً للكلام بدونهما ، لكن يصير في التعريف خلل من جهة استلزامه الدور، فإنه مــن قبيــل تعريف المشتق بما هو مشتق منه؛ لأن الموصول مشتق مــن الصــلة وأيضــا أن المــراد بالموصول شيء له صلة ، فمعرفة الموصول موقوفة على معرفة الصلة ، وبــالعكس فيلــزم معرفته قبل معرفته وهذا وإن كان صحيحا بالنسبة إلى من له سبق علم بالموصول لكنه لــا يفيد المبتدئ ، ولذا تركه المصنف ؛ لأن هذه الرسالة مجعولة للمبتدئ لكن لو قال: مالا يــتم جزءاً إلا بجملة ، لكان مفيداً له أيضا ؛ إذ لا دور فيه ، وكأنه استغنى عنه بقوله (ولابد له) أي : للموصول في صحة وقوعه جزءاً تاماً للكلام (من صلة) هي (جملة) لأن الغــرض مــن وضع الموصول أن يطلقه المتكلم على شيء يعتقد (٢٤٤ / ب) أن المخاطب يعرفه بكونه هو أو بكون متعلقه محكوما عليه <u>فالأول</u> نحو : زيد الذى ضربنى ، أو الــذى ضــربنى غلامــه <u>والثانى</u> نحو: زيد الذى أخوك هو، أو الذي أخوك غلامُه [٢] والحكم على الشيء من مضمون الجمل أو ما يشابهها من الصفة مع فاعلها وكذلك المصدر مع فاعله إلا أنه لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعاً أصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه أصليا لا بالشبه وذلك إنما هو في الجملة[٣] . هذا حاصل كلام الرضي[٤] .

---

(١) الكافية بشرح الرضي ٣ / ٨٨ ، هذا حد الموصـــول الاســـمي ، أمـــا الموصـــول الحرفـــي فهـــو كـــل حرف أول مع صلته بمصدر ، نحو "أن" فـــي قولـــك : أريـــد أن تفعـــل ، أي : أريـــد فعلـــك . انظـــر : ابن الناظم على الألفية ٨١ .

(٢) في أمثلته اضطراب ، فحق العبارة أن يقول :" فالأول نحـــو : زيـــد الـــذي ضـــربني ، والثـــاني نحـــو: زيد الذي ضربني غلامه " ، أما " زيد الذي أخوك هو " ، "أو زيـــد الـــذى أخـــوك غلامـــه "، فيـــأتي تحت اعتقاد ثالث هو أن يعتقد أن المخاطب يعرفـــه بكونـــه أو بكـــون متعلقـــه حكمـــا علـــى شـــيء . انظر ذلك في الرضي على الكافية ٣ / ٩٠ ، فالكلام منقول عنه

(٣) ويقوم مقام الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجـــرور منـــوي معـــه فعـــل وفاعـــل هـــو العائـــد ، نحو : رأيت الذي عندك ، تقديره :الذي استقر عندك .انظر : ابن الناظم على الألفية ٩٢.

(٤) انظر : شرح الكافية ٣ / ٨٩ ــ ٩١ .

وإنما قيدها المصنف بكونها (خبرية) لما علمت أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب ، والمفرد لا حكم فيه أصلا ، والجملة الإنشائية (١) لا يعرف المخاطب مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها ولذا قيد الخبرية أيضا بكونها (معلومة للسامع) في اعتقاد المتكلم حتى لو لم تكن الخبرية معلومة أصلاً أو كانت معلومة له لكن المتكلم لا يعتقد ذلك منه ، لا يصح وقوعها صلة .

ويشترط مع ذلك أن يكون (فيها) (٢٤٥ / أ) أي الجملة الواقعة صلة (ضمير عائد) أي : راجع منها (إلى الموصول) لتحصيل الربط بين الموصول والصلة (٢) ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها ، فلو لم يكن فيها عائد كانت أجبنية لاستقلالها ، فلابد منه لتحصيل هذا الغرض .

وهو ــ أعني الرابط ــ لا يكون ــ في الأغلب ــ إلا ضمير غائب ؛ لأن الأسماء الموصولة من قبيل الظواهر ، والظواهر كلها غيب ، وقد يكون ضمير غير الغائب ، وذلك في موضع يكون الموصول أو موصوفه مخبراً به ، إما عن المتكلم كما في قول عليٍّ ــ كرّم اللهُ وجهَه ــ :

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ (٣)

فإن العائد فيه ضمير المتكلم ، وهو "الياء" من "سمتني" حملاً على المعنى من جهة أن الموصول مخبر به عن ضمير المتكلم وهو "أنا" ، ولأن المخبر [به] (٤) والمخبر عنه شيء واحد في المعنى .

---

(١) أجاز الكسائي الوصل بجملة الأمر ، والنهي نحو : الذي اضربه زيد ، والذي لا تهنه عمرو وأجاز المازني الوصل بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر مثل : الذي يرحمه الله زيد . انظر :الهمع ١ / ٣٣٤ وأجاز الرضي وقوع الجملة القسمية صلة نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنّ مِنْكُمْ لَمَن لّيُبَطّئَنّ ﴾ النساء / ٧٢ . انظر : شرح الكافية ٣ / ٩٢ .

(٢) حكم العائد أن يطابق الموصول في الإفراد ، والتذكير ، والحضور وفروعها . نظر: الهمع ٣٣٦/١ .

(٣) رجز بعده : ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثٌ قَسْوَرَهْ

وهو في ديوان الإمام على (كرم اللّه وجهه) صـ ١٤ ، واللسان (سندر) ٢١١٦ ، والرضي على الكافية ٣ / ١١٢ ، والهمع ١ / ٣٣٦ ، ونتائج الأفكار ٣٥٤ .

والشاهد قوله "أنا الذي سمتني " حيث جاء العائد إلى الموصول ضمير متكلم ، وهو الياء حملا على المعنى ، والغالب كونه ضمير غائب .

(٤) إضافة يتطلبها السياق .

أو عن المخاطب كقول الفرزدق :

وَأَنْتَ الَّذِي تَلْوِي الْجُنُودُ رُءُوسَهَا إِلَيْكَ وَلِلأَيْتَامِ أَنْتَ طَعَامُهَا [١]

فإن العائد فيه ضمير "إليك" حملا على المعنى كما مر في نظيره ، ثم إن منهم من[٢] غيرهما إلا الضمير الغائب(٢٤٥ / ب) ، ومنهم من يعمم في كل موصول [٣] ، وبعضهم [٤] يشترط مع ذلك كون ضمير الحاضر المخبر عنه مقدما على الموصول كما في الأمثلة المذكورة احترازاً عن أن يكون متأخراً كما في نحو : الذي قام أنا وأنت ، فإنه ــ حينئذ ــ يتعين الضمير الغائب وإلى هذا مال ابن مالك [٥] ، وبعضهم [٦] لم يشترط هذا الشرط ، ولكن الأول أصح ؛ لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ، وهذا كله إذا لم يكن الموصول مشبها وأما إذا كان مشبها كما في نحو : أنا حاتم الذي وهب الألوف أَيْ : مثل حاتم ، وكذا في المخاطب : أنت حاتم الذي وهب المئين ، فإنه لايجوز الربط [إلا][٧] بضمير الغائب اتفاقا [٨] . فافهم ، (و) اعلم أنه (يجوز حذفه) أي الضمير العائد قليلاً في مواضع وكثيراً في مواضع أخر ، وقد يكون حذفه ممتنعاً ، كما سيظهر لك في أثناء البحث ، وذلك لأن الموصول لايخلو إما أن يكون هو الألف واللام الكائنة في الصفة أَوْ لا ، فإن كان هو الألف واللام فالحذف ــ حينئذ ــ يكون قليلا [٩] .

---

(١) البيت من الطويل . انظر : ديوان الفرزدق ٢ / ٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٠ والشاهد : مجئ العائد إلى الموصول ضمير مخاطب في قوله "إليك" حملا على المعنى .

(٢) هو المبرد . انظر : المقتضب ٤ / ١٣١ .

(٣) قال الشيخ أبو حيان : " فلو كان الموصول غير "الذي" وفروعه كـ "من" و "ما" وجبت الغيبة نحو : أنا من قام ، وأنت من قام ، ومن أطلق جواز الوجهين في الموصولات كلها فهو واهم " الارتشاف ٢ / ١٠٢٢ .

(٤) هو المبرد . ففي المقتضب ٤ / ١٣٢ : " ولوقلت : الذي قمت أنا ، لم يجز ، وهذا قبيح ، وإنما امتنع أن يحمل على المعنى ؛ لأنه ليس في جملة "الذي" مايرجع إليه " .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١ / ٢١٠ .

(٦) هو الكسائي كما في الارتشاف ٢ / ١٠٢٣ ، والهمع ١ / ١٣٧ .

(٧) إضافة ينتظم بها السياق .

(٨) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ١١٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/١ .

(٩) مذهب الجمهور أنه لا يجوز حذف الضمير الذي في صلة "أل" لخفاء موصوليتها ، والضمير أحد دلائل تلك الموصولية . انظر : الارتشاف ٢ / ١٠١٥ ، وأجاز ابن مالك حذفه مستدلاً بالبيت المذكور . انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٧ .

كما سمع في قول الشاعر :

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ   وَلَوْ يُتِيحُ[1] لَهُ صَفْواً بِلاَ كَدَرِ [2]

المستفز (٢٤٦/ أ) المستخف ، وتاحَ له الشيء تهيّأ . قاموس [3] ، فالمعنى : ماالذي استخفه الهوى محمود عاقبة ، وإن هيأ وقدر له الهوى بحسب الظاهر صفو عيش بلا كدر لأن ذلك الصفو عين الكدر ، فإن السمّ قد يكون في الدّسَم .

هــذا ، وإذا تأملت ما ذكرناه من التفسير تعلم أن العائد في البيت محذوف ، وهو الضمير في " المستفز " .

وإن لم يكن الموصول هو الألف واللام فحينئذ لا يخلو إما أن يكون العائد مرفوعــاً أو مجرورا أو منصوبا ، فإن كان مرفوعا فلا يخلو أيضا إما أن يكون مرفوعا على الابتــداء أولا ، فإن كان مرفوعا على الابتداء فلا يخلو إما أن يكون مخبرا عنه بمفرد أو بجملة ، فــإن كان مخبراً عنه بمفرد فيجوز حينئذ حذف العائد مطلقاً ، طالت الصلة أو لم تطل هــذا [إن] [4] كان الموصول لفظة "أي" كما في قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [5] أي : هــو أشد ، وذلك لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة كذا قيل في تعليله [6] ، وقال بعضهم [7] : ذلك لأن في "أي" من التمكن ما ليس في أخواتها فتصــرف في صلتها بحذف بعضها ، وأما إن كان ــ يعني الموصول غير لفظة (٢٤٦ / ب) أي : لــم يجز الحذف إلا بشرط استطالة الصلة .

---

(١) في الأصل : وإن يتح ، ولا يستقيم الوزن به.

(٢) البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، وروايته المشتهرة :

.... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بلاَ كَدَرِ

انظــر : شــرح التســهيل لــابن مالــك ١ / ٢٠٧ ، وتوضــيح المقاصــد للمــرادي ١ / ٤٥٤ ، والهمــع ١ / ٣٤٥ ، والتصــريح ١ / ١٤٦ ، والأشــموني ١ / ١٧٠، والشــاهد قولــه :" مــا المستفز الهوى " حيث حذف الضمير المنصوب الذي فــي صــلة (أل) ، والتقــدير : مــا المســتفزه ، وهذا قليل .

(٣) القاموس المحيط (تاح) ١ / ٢١٥ ، ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤) إضافة يستقيم بها السياق .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٦) قاله المحقق الرضي في شرح الكافية ٣ / ١١١ .

(٧) هو الأندلسي كما في الرضي على الكافية ٣ / ١١١ .

كمـــا فـــي قولـــه تعـــالى : ﴿ وَهُـوَ الَّـذِي فِـي السَّمَاءِ إِلَـهٌ وَفِـي الأَرْضِ إِلَـهٌ﴾ (١) أي الذي في السماء هـــو إلـــه ؛ لطـــول الصـــلة بـــالعطف عليهـــا ، وهـــذا التفصـــيل مـــذهب البصريين (٢) ، وأما الكوفيون (٣) فإنهم يحذفون مطلقـــا ســـواء فـــي صـــلة" أي" ، أو فـــي صلة غيرها ، طالت الصلة أو لم تطل (٤) ، وإن كان مرفوعـــا لـــا علـــى أنـــه مبتـــدأ بـــل على أنه فاعل . نحو : جاء اللذان قاما ، أو كان مبتدأ لكـــن مخبـــر عنـــه لـــا بمفـــرد بـــل بجملة ، نحو : جاء الذي هو يقـــوم (٥) ، أو بظـــرف نحـــو : جـــاء الـــذي [هـــو] (٦) فـــي الدار ، فإنه لا يجوز الحذف في هذه الصور الثلاثـــة ، أمـــا إذا كـــان مرفوعـــا علـــى أنـــه فاعل فظاهر ؛لأن حذف الفاعل بلا نائب غير جائز كما مر بيانه.

وأما إذا كان الخبر جملة أو ظرفا ، فلـــأن الخبـــر متـــى كـــان غيـــر مفـــرد ، وحـــذف الضمير ، لم يدل على حذفه دليل ، لأن البـــاقي بعـــد الحـــذف يصـــلح لـــأن يكـــون صـــلة بخلاف ما إذا كان مفردا ، أو الباقي ــ حينئذ ــ لا يصـــلح لـــأن يكـــون صـــلة (٧) ، ومـــن شرط الجواز القرينة كما سيذكره المصنفُ نفسه .

هـــذا إن كان مرفوعاً ، وأما إن كان ــ يعني العائد ــ مجروراً فإنه يجوز حذفه كثيرا ، وطريق حذفه أن يحذف منه حرف الجر أولاً ، ويجعـــل (٢٤٧ / أ) المجـــرور مفعولـــاً بـــه ويتصل بالفعل بعد أن كان منفصلا عنه ، ثم يحذف هو(٨) .

---

(١) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٤ ، والهمع ١ / ٣٤٨ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢ / ١٠١٧ ، والهمع ١ / ٣٤٨ .

(٤) ومـــن ذلـــك قـــراءة يحـــي بـــن يعمـــر: ﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ الأنعـــام / ١٥٤ ، بـــالرفع أي : هـــو أحســـن ، والبصـــريون جعلـــوا ذلـــك نـــادراً . انظـــر : الهمـــع ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، والأشموني١ / ١٦٨

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴾ الماعون / ٦ .

(٦) إضافة يستقيم بها السياق .

(٧) انظر : الهمع ١ / ٤٣٨ .

(٨) هذا التدرج هو مذهب الكسائي كما في معاني القرآن للفـــراء ١ / ٣١ ، وذهـــب إليـــه الـــأخفش فـــي معاني القرآن ١ / ٩٣ ، أما مذهب سيبويه فهو حذف الجـــار والمجـــرور معـــاً دفعـــه واحـــدة ، إذ لـــيس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع ، والمجوز له هنـــا اســـتطالة الصـــلة ، ومـــع هـــذا المجـــوز فلـــا بأس بحذفه مـــع المجـــرور بـــه . انظـــر : الكتـــاب ١ / ٣٨٦ ، والرضـــي علـــى الكافيـــة ٣ / ١١٠ ، وذهب الفراء إلى جواز الوجهين .انظر : معاني القرآن ١ / ٣١ ،٣٢ .

كما في قوله تعالى : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [1] أي : به ، ثم حذفت الباء ، فصار "بما تؤمره" ، ثم حذف الضمير ، فصار "بما تؤمر" ، وهذا [2] قياسي إذا كان الموصول مجروراً بمثل الحرف المحذوف معنى ومتعلقا [3] كما في الآية ؛ لأن القرينة الدالة على المحذوف ـ حينئذ ـ قوية ، وهذا إذا كان مجروراً ، وأما إذا كان منصوبا فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الناصب له فعلاً ، أو لا ، فإن كان الناصب له الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ [4] أي : بعثه فإنه يحذف كثيراً ، وحذفه ـ حينئذ ـ مستحسن ؛ لأن الصلة كبعض أجزاء الكلمة ، فإذا قلت : الذي بعث الله ، فقد نزلت "الذي والفعل وفاعله ومفعوله" منزلة اسم مفرد ، فاستحسنوا التخفيف بحذف بعض الأربعة ، فكان المفعول أولى به ؛ لكونه فضلة على أن حذف المفعول في غير الصلة كثير مستحسن[5] .

وإن لم يكن الناصب له فعلا ، فلا يخلو ـ أيضا ـ إما أن يكون حرفا ناسخا أو صفة ، فإن كان حرفا ناسخا فإن الحذف ممتنع ، فلا يجوز أن يقال :" كأن قمر" في :" جاء الذي كأنه قمر " ؛ لعدم القرينة ، وإن (٢٤٧ / ب) كان الناصب له صفة فيحذف قليلا كما في قول الشاعر :

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ[6] فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نفعٌ وَلاَ ضَرَرُ [7]

---

(١) من الآية ٩٤ من سورة الحجر .

(٢) أي : حذف العائد المجرور .

(٣) المتعلقان في الآية متماثلان معنى مختلفان لفظاً ؛ لأن "اصدع" في معنى "مر" . انظر : التصريح ١ / ١٤٧ ، والمتحدان لفظاً ومعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ المؤمنون / ٣٣ ، أي : منه ، وأجاز ابن مالك والرضي الحذف إذا كان حرف الجر متعين لا يلتبس بغيره بعد الحذف . انظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٦ ، والرضي على الكافية ٣ / ١٠٩ .

(٤) من الآية ٤١ من سورة الفرقان .

(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ يونس / ٢٥ .

(٦) في الأصل : فضلاً ، ولا يستقيم ، لأنه خبر "ما" الموصولة ، و"الله موليك " صلته .

(٧) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠٥ ، والهمع ١ / ٣٤٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ٤٥٣ ، والتصريح ١ / ١٤٥ ، والشاهد قوله :" ماالله موليك" حيث حذف الضمير العائد على "ما" الموصولة ، وهو منصوب بالوصف ، والتقدير : " ما الله موليكه فضل ".

وبما قدمناه [1] يظهر لك حسن قوله (عند قرينة)لــأن الحــذف بــدون القرينـــة لـــا يكون إلا نسيا ، وهو غير جائز هنا ، وقــد علمــت المواضـــع التـــي فيهـــا القرينـــة مـــن غيرها . فلا يذهب عليك ما تقـــرر لـــديك (وهو) أي الموصـــول ، فلفظـــة "هـــو" مبتـــدأ خبره قوله (الذي) وما عطف عليه بتقييـــد كـــل بحالـــه (للواحد) المفـــرد المـــذكر مـــن العقلاء أو من غيرهم [2] ، ولـــو دل علـــى جماعـــة مثـــل : الركـــب والفريـــق[3] ، وفيه لغات [4] : إثبات الياء مشددة مكسورة ومضمومة ، وحـــذفها مـــع كســـر الـــذال وســـكونها (ولمثناه) أي الواحد المذكر (اللذان) رفعـــا بتخفيـــف النـــون وتشـــديدها فـــي لغـــة [5] ، ووجهها : أن الأصـــل كـــان ينبغـــي أن يقـــال : اللـــذيان ، بإثبـــات اليـــاء لكنهـــا حـــذفت ، وعوض عنها تشديد النون والأُولى ــ وهـــي مـــا ذكـــره المصـــنف ــ هـــي المشـــهورة المتداولة على الألسنة (واللـذَيْنِ) بالتخفيف نصبا وجرا والتشـــديد ــ أيضـــا ــ علـــى رأي الكوفيين ، وأما البصريون فإنهم لـــا يجيـــزون التشـــديد إلـــا مـــع الـــألف [6]، لكـــن الصحيح (٢٤٨ / أ) جوازه مع الياء ــ أيضا ــ كمـــا هـــو رأي الكـــوفيين بـــدليل قـــراءة ابن كثير [7]: ﴿رَبَّنَـــا أرنَـــا اللّـــذَيْنّ أَضَـــلاّنَا ﴾[8] بالتشـــديد (ولجمعه) أي الواحـــد المـــذكر (الذين) بالياء [9](في الأحوال الثلاثة) .

---

(١) في الأصل : قدرناه ، وهو تحريف .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ الإسراء /١ .

(٣) كما في قولـــه تعـــالى : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾التوبـــة / ٦٩ ، أي : كـــالفريق الـــذي خاضـــوا انظر : الهمع ١ / ٣٢١ .

(٤) انظر هذه اللغات في المساعد ١ / ١٤٠ ، والأشموني ١ / ١٤٧ .

(٥) هي لغة تميم وقيس . انظر : الارتشاف ٢ / ١٠٠٣ .

(٦) انظر رأي البصريين ورأي الكوفيين في الارتشاف ٢ / ١٠٠٣ ، والأشموني ١ / ١٤٨ .

(٧) هو عبد الله بن كثير بن عمرو الداري المكي ، كان إمام أهل مكـــة فـــي القـــراءة ، لقـــي بعضـــا مـــن الصحابة ، وتوفي سنة ١٢٠ هــ ، انظر : غاية النهاية ١ / ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

(٨) من الآية ٢٩ من سورة فصلت ، وانظر في القراءة : التيسير ١ / ٢٤٨، والإتحاف١٨٧.

(٩) يرى ابن الناظم أن "الـــذين" اســـم جمـــع لواحـــد لـــه مـــن لفظـــه ، ولـــيس جمـــع "الـــذي" ؛ لأنـــه مخصوص بالعقلاء ، و"الذي" عام للعقلـــاء وغيـــرهم ، فلـــو كـــان "الـــذين" جمعـــا لـــه لســـاواه فـــي العموم ؛ لأن دلالة الجمع كدلالة التكرار بالعطف ، ثم قـــال : " فالـــألى والـــذين مـــن أســـماءالجموع وإطلاق الجمع عليهما اصطلاح لغوي لاحرج على النحـــوي فـــي اســـتعماله ". شـــرح الألفيـــة ٨٣ .

الرفع ، والنصب ، والجر في لغة غير طيئ وهذيل [1] ، وأما هما فإنها يثبتون الواو في حالة الرفع ويقولون : نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا وكذا عُقَيْل يثبتونها [2] . قال شاعرهم :

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحَاحَا [3]

وهل هو على هذه اللغة معرب أم [4] مبني ؟ خلاف بين النحاة [5] كما جرى الخلاف بينهم في صيغ المثنى [6] .

(والتي للواحدة) المؤنثة ، وفيها لغات أيضا : تشديد الياء مكسورة ومضمومة ، وحذفها مع كسر التاء وسكونها كما مر في المفرد المذكر (ولمثناه) أي المؤنثة (اللتان) رفعا (واللتين) نصبا وجرا (ولجمعها اللواتي) بالمثناه الفوقية والياء ، وجاء فيه "اللوا" بحذف التاء والياء معاً (واللائي) بالمثناة التحتية مع الهمزة (واللايْ) بالمثناه التحتية – أيضا – بلا همزة ، والياء إما ساكنة أو مكسورة (واللاتي) بالتاء والياء جميعاً (واللاتِ) بالمثناه الفوقية فقط مكسورة عوضاً عن الياء ، (واللوائي) بالهمزة والياء جميعاً .

---

(١) في شرح التسهيل لابن مالك ١٩١/١ " لم يعرب أكثر العرب "الذين" وإن كان الجمع من خصائص الأسماء ؛ لأن " الذين" مخصوص بأولي العلم ، و"الذي" عام ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة لفظا ومعنى " .

(٢) قال في الهمع ١/ ٣٢١ :" وإعرابه لغة طيئ ، وهذيل ، وعقيل ".

(٣) رجز منسوب لرجل من عقيل جاهلي في العيني على الأشموني ١ / ١٤٩ ، وانظره في المغني ٣٩٣ ، والهمع ١ / ٣٢١ ، والتصريح ١ / ١٣٣ وابن الناظم على الألفية ٨٣ والنُخَيْل : موضع بالشام ، والشاهد فيه قوله " اللذون" حيث جاء بالواو في حالة الرفع في لغة عقيل .

(٤) لو قال :" أو" لكان صوابا ؛ لأن مجيء "هل" قبل أم المتصلة قليل شاذ ، والشارح نفسه سيصرح بذلك في ص ٥٨٧ .

(٥) ذهب أكثر النحاة – ومنهم الشيخ أبو حيان – إلى أنه معرب على هذه اللغة ؛ لأن شبه الحرف عارضه الجمع ، وهو من خصائص الأسماء ، وذهب بعضهم إلى أنه مبني ، وصححه الصبان ؛ لأن هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف ؛ لاختصاص " الذين" بالعقلاء . انظر : الصبان على الأشموني ١٤٩/١ ، والارتشاف ٢/ ١٠٠٤ .

(٦) انظر الخلاف في صيغ المثنى صـ ٥٤٦ .

(وذا) (٢٤٨ / ب) عطف على "الذي" بشرط أن تكون واقعة (بعد "ما") الكائنة (للاستفهام) كما في قول لَبِيد [١] :

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ ؟ [٢]

وكذا إذا وقعت بعد "من" الاستفهامية أيضا ، فإنها تكون موصولة كما في قوله :

أَلاَ إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْحَزِينَا [٣] ؟

وإنما لم يذكر المصنف كونها بعد "من" لما فيه من الخلاف [٤] ، لكن الصحيح أنها موصولة بعدها ــ أيضا ــ بدليل افتقارها للجملة بعدها في كونها جزءا من الكلام كما هو فيما إذا وقعت بعد "ما" .

وهذا إذا لم تجعل "ذا" مع "ما" أو"من" اسماً واحداً مركبا للاستفهام ، أما إذا ركبت مع "ما" أو "من" ، وجعل المجموع اسماً واحداً للاستفهام فإنها لا تكون حينئذ موصولة ؛ لأنها ــ حينئذ ــ تكون من الكلمة ، كما في قولك : " ماذا عندك " ؟

---

(١) هولَبِيدُ بنُ ربيعةَ العامري ، أحد أصحاب المعلقات في الشعر الجاهلي ، كان جواد شجاعاً يجري في شعره على سنن الأشراف والفرسان ، أدرك الإسلام وأسلم ، وحفظ القرآن وتنسك ، توفي سنة ٤١ هـ . انظر : الأعلام ٦ / ١٠٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو في ديوان لبيد ٨٤ ، والكتاب ٢ / ٤١٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣ / ١٤٩ ، ٤ / ٢٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٣٩ ، وابن الناظم على الألفية ٩١ ، والصحاح ٦ / ٢٥٥٢ . والشاهد قوله : "ماذا " حيث جاءت "ذا" موصولة بعد "ما" الاستفهامية بدليل رفع البدل " أنحب" ، فالرفع جعل "ما " مبتدأ مخبراً عنه بـ " ذ ا " التي بمعنى " الذي " .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو منسوب لأمية بن عائذ في شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٩ وله أو لأمية بن أبي الصلت في التصريح ١ / ١٣٩ ، وهو من شواهد الدماميني في المنهل الصافي ٥٧٧ ، والشاهد قوله :" فمن ذا" حيث جاء "ذا" موصولا بعد "من" الاستفهامية .

(٤) في الهمع ١ / ٣٢٧ :" ولا خلاف في جعلها ــ يعني ذا ــ موصولة بعد "ما" ، وأما بعد "من" فخالف قوم ؛ لأن "من" تخص من يعقل ، فليس فيها إبهام كما في : ما " ، وقال الشيخ أبو حيان :" وذكرهما بعد "ما" الاستفهامية باتفاق ، وبعد " مَنْ" الاستفهامية بخلاف زعمِ ابن الأنباري أنهم لايركبونها مع "من" ، فلا يقولون : مَنْ ذَا ، والصحيح سماع ذلك من العرب ".

فـ"ماذا "اسم واحد مبتدأ ، و"عندك" خبره ، ومثله "من ذا عندك ؟ فإنه مبتدأ وعندك خبره ، ففي كلام المصنف مسامحة حيث لم يتعرض لهذا الشرط [1] ، وإنما لم يذكر "ذو" لأن كونها موصولة إنما هو عند بعض العرب ، وهم طيِّئ [2] خاصة وهي على لغتهم مفرد مذكر (٢٤٩ / أ) لازم لهذه الصيغة في كل الأحوال ، سواء استعمل لمذكر أو لمؤنث ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعا . كما في قول شاعرهم :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي   وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ [3]

فإن "البئر" مؤنث ، ومع ذلك أجرى عليه "ذو"[4] ، وهذا هو المشهورفيها [5] وذكر الرضي لها ثلاث لغات أخرى [6]، عدلنا عنها اختصاراً .

---

(١) ما ذكر هنا من اختصاص "ذا" من بين أسماء الإشارة بجواز أن تكون موصولة بشرط أن تكون بعد "ما" و"من" الاستفهاميتين ، وألا تركب مع إحداهما هو مذهب البصريين . انظر : الكتاب ٢ / ٤١٦ ــ ٤١٩ ، وابن الناظم على الألفية ٩٠ ، وذهب الكوفيون إلى جواز استعمال أسماء الإشارة موصولات بلا شرط ، ومن ذلك عندهم ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ طه / ١٧ ، فتلك موصول ، وصلته بيمينك ، كأنه قيل : وما التي بيمينك ، وقول يزيد بن مفرغ :

عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ   نَجَوْتِ وَهَذَا الّذِي تَحْمِلِينَ طَلِيقُ (الطويل)

وأجيب بأن "يمينك" في الآية حال من اسم الإشارة ، و"تحملين" في البيت حال أو خبر ، و"طليق" خبر ثان . انظر : الهمع ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، والارتشاف ٢ / ١٠١٠ ، ١٠١١ ، والرضي على الكافية ٣ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) انظر : ابن يعيش على المفصل ٣ / ١٤٩ .

(٣) البيت من الوافر ، لسنان بن الفحل الطائي في التصريح ١ / ١٣٧ ، والعيني على الأشموني١/ ١٥٦ ، وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ٣ / ١٤٧ ، ٨ / ٤٥ ، وابن الناظم على الألفية ٨٨ ، والهمع ١ / ٣٢٦ ، والرضي على الكافية ٣ / ١٠٦ . والشاهد مجيء "ذو" اسماً موصولاً في لغة طيئ .

(٤) في الأصل : ذي .

(٥) وهي مبنية على الواو ، وبعضهم يعربها إعراب "ذو" بمعنى صاحب ، وقد روي بالوجهين قول الشاعر :

فَإِمّا كِرَامٌ مُوسِرُون لقيتَهَمُ   فحَ◌َسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُم مّا كَفَانِيَا (الطويل)

انظر : الهمع ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٦) الأولى : "ذو" للمفرد المذكر ، ومثناه ومجموعه ، و"ذات" ــ مضمومة التاء ــ للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه ، والثانية : كالسابقة إلا أن يقال لجمع المؤنث " ذوات " ، مضمومة في الأحوال الثلاثة ، والثالثة : تصريفها تصريف "ذو" بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها. انظر : شرح الكافية ٣/ ١٠٧ .

(و) من الموصول أيضا (مَن) بفتح الميم ، وهي لذوي العلم حقيقة ، وقد يستعمل لغيرهم مجازا ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : أن يقترن غير العاقل بالعاقل في أمر عام ، ثم يكون التفصيل بـ"من" كما في قوله تعالى : ﴿ واللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاءٍ فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ومِنهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى رجلين ومنْهُم مَن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ (١) لاشتراكهما في كون كل واحد من جنس الدابة

والثاني : أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل ، ويخاطب بخطاب من يعقل كما في قول الشاعر :

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ (٢)

فإنه نزل القطا منزلة من يعقل .

والثالث : هو أن يعمم مع العاقل فيما وقعت " من " عليه كما فى قوله تعالى:﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ ﴾(٣) لشموله الملائكة والآدميين (٢٤٩ / ب) والأصنام .

(و) منه ــ أعني الموصول أيضا ــ (مَا) وهو لغير العاقل حقيقة ، وقد يستعمل له مجازا كما في قوله تعالى ﴿والسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ (٤) أي : والذي . ومنهم من قال(٥) : إن التفرقة بين "من" و"ما " في اختصاص "من" بذوي العلم ، و"ما " بغيرهم ، إنما هو إذا أريد بأحدهما الذات ، وأما إذا أريد بهما الوصف فلا اختصاص لأحدهما بأحدهما كما في قولك : أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال ، أى : القائم والقاعد ، ولكن الأول هو المشهور ، وهما ــ أعني "من" و"ما " ــ يستوي فيهما المفرد وغيره ، والمذكر وغيره (و) منه ــ أعني الموصول ــ (أيّ) وهو للمذكر نحو قوله تعالى : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (١) .

---

(١) من الآية ٤٥ من سورة النور .

(٢) البيت من الطويل، وهو للعباس بن أحنف في العيني على الأشموني ١ / ١٥١ ، والتصريح ١ / ١٣٣ ، وبلا نسبة في ابن الناظم على الألفية ٥٨ ، والهمع ١ / ٣٥١ ، والقطا : طير يشبه الحمام ، والشاهد قوله :" من يعير" حيث جاء "من" لغير العاقل ؛ لتنزيله منزلة العاقل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة النحل .

(٤) الآية ٥ من سورة الشمس .

(٥) القائل هو السعد التفتازاني كما في يس على التصريح ١ / ١٣٥ .

(٦) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

خلافاً لثعلب [1] فإنه زعم أنها لا تكون موصولة أصلا وتمسك لذلك بأنه لم يسمع : أيهم هو فاضل جاءني ، بتقدير : الذي هو فاضل ، ولا حجة له في هذا بعد مجئ القرآن به كما علمت (و) منه أعني الموصول (أَيَّة) وهو للمؤنث [2] كقول بعضهم :

إِذَا اشْتَبَهَ الأَمْرُ فِي الْحَادِثَاتِ فَارْضَ بأيتُّهَا قدْ قُدِرْ [3]

(و) منه أيضا (الألف واللام في) أوائل (اسم الفاعل والمفعول) نحو االضارب(٢٥٠ / أ) والمضروب ، وهما اسم على الصحيح ؛ لعود الضمير إليهما كما في قولك : الممرور به زيد ، خلافا للمازني حيث يرى أنهما حرف تعريف [4] ، والضمير يعود إلى موصوف مقدر ، ورُدّ [5] بأن ليس حذف الموصوف في مثله بمطرد حتى يسوغ الحمل عليه ، ولو صح ذلك لمنعت اللام الحرفية من العمل في اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف إلا أن يقال إن المازني يرى مذهب من يقول [6] : إن العامل فيما بعد اسم الفاعل والمفعول فعل مقدر لا هما ، فحينئذ يسوغ له دعوى انتزاع الحرفية لهما ، لأن كونهما حرفاً لا يضر بالصفة ؛ إذ لا عمل لها على قول هؤلاء ولكن الصحيح الأول وهو المشهور عند الجمهور [7]، وزعم جارُ الله أنهما بعض "الذي" و"التي" [8] ، ولما كثر استعمالهما خففا بحذف الياء في المذكر، والتأنيث في المؤنث ، فقول المصنف (بمعنى الذي) أي : اذا كان للمذكر (و) بمعنى (التي) إذا كان للمؤنث ، وهو حال من الكل أي : من عند قوله "ومن" إلى هنا ، فإن كل واحد منها صالح لهما إلا "أي" فإنها خاصة بالمذكر فلا (٢٥٠ / ب) تكون إلا بمعنى "الذي" ، و"أية" خاصة بالمؤنث فلا تكون إلا بمعنى "التي" . فافهم .

---

(١) هو أحمد بن يحي إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان ثقة متقنا ، من مؤلفاته : الفصيح في اللغة واختلاف النحويين ، ومعاني القرآن وغيرها ، توفي سنة ٢٩١ هـ . انظر : البغية ١ / ٣٩٦ ــ ٣٩٨ وانظر رأيه في المغني ٨٩ ، والارتشاف ٢ / ١٠١١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٧ .

(٣) البيت من المتقارب ، ولم يعلم قائله . انظر : المنهل الصافي ٥٨٢ ، والهمع ١ / ٣٣٣ والدرر ١ / ٢٧٢ ، والشاهد : مجئ "أية " موصولة .

(٤) هو أحد قوليه ، وقوله الثاني أنه موصول حرفي .انظر : الجي الداني ٢٠٢ .

(٥) انظر هذا الرد في الرضي على الكافية ٣ / ٩٤ .

(٦) القائل هو المازني نفسه كما في الرضي على الكافية ٣ / ٤٨٨ .

(٧) انظر رأي الجمهور في الجنى الداني ٢٠٢ ، والارتشاف ٢/ ١٠١٣ .

(٨) انظر : المفصل ١٤٣، ورده الرضي بأن لام "الذي" زائدة . انظر: شرح الكافية٣/٩٤ .

[الخامس : المعرف باللام]

(والنوع الخامس) من المعارف (المعرف باللام سواء كان) أي اللام [١] ، وتذكير الضمير باعتبار الحرف (للعهد) بنوعيه : الذهني [٢] نحو قولك لمن دخل البلد الآن ، ولم يعرف سوقها : ادخل السوق [٣] ، واشترِ [٤] اللحم ، أوالخارجي بنوعيه : الحضوري [٥] نحو : قولك لمن يدخل من الباب : أغلق الباب [٦] أي : الحاضر، أو الذكري [٧] (نحو) قولك (جاءني رجل فأكرمت الرجل [٨] ، أو للجنس [٩] نحو : الرجل خير من المرأة)[١٠] أو للاستغراق[١١] نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[١٢] وقد مر ذكر هذه اللام بالتفصيل في بحث الكلمة [١٣]، فارجع إليه .

---

(١) سبق توضيح الخلاف في المعرف ، هل هو اللام وحدها أو الألف اللام . انظر : النص المحقق ١٦٩ ،١٧٠ .

(٢) ويقال له : العلمي ، وهو أن يتقدم لمصحوب "أل" علم ، ولا يتقدم له ذكر في اللفظ ، ولم يكن مشاهداً حاضراً . انظر : الهمع ١ / ٣٠٩ .

(٣) ومنه قوله تعالى :﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾التوبة / ٤٠ .

(٤) في الأصل : واشترى .

(٥) وهو أن يكون مصحوب "أل" حاضراً مشاهداً .انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٧.

(٦) ونحو قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾المائدة / ٣ .

(٧) وهو ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن تقدم ذكره لفظاً نكرة ، وأعيد مصحوباً بأل . انظر : التصريح ١ / ١٥٠ .

(٨) ونحو قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَي فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ المزمل / ١٥ ، ١٦

(٩) أي: للحقيقة من حيث هي هي ، وعلامتها أنها لا تخلفها "كل" حقيقة أو مجازاً . انظر : المغني ٦٢ .

(١٠) ومنه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ الأنبياء / ٣٠ .

(١١) يعني به استغراق الأفراد ،وهي التي تخلفها "كل" حقيقة كالآية المذكورة ، وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها ، كما قال تعالى : ﴿إِلاّ الّذِينَ آمَنُوا ﴾ العصر / ٣ ، ولو أكمل الشارح الآية بهذا الاستثناء . لكان أسلم للمعنى ، وتكون "أل" لاستغراق صفات الأفراد ، وهي التي تخلفها "كل على سبيل المجاز نحو قولك :" زيد الرجل علما ". انظر : الهمع ١ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، والمغني ٦٢ .

(١٢) من الآية ٢ من سورة العصر .

(١٣) انظر : النص المحقق ١٥٠ .

[من النوع الخامس : المُعَرّفُ بحرف النداء]

(و) مـــن النـــوع الخـــامس أيضـــا المعـــرف (بحرف النداء إذا قصد معينا) أي: نكرة مقصودة [١] (نحـو: يا رجـل) لـــا إن قصـــد منـــه نكـــرة غيـــر معينة كما في قول البصير : يا رجلاً خــذ بيــدي ، وأمـــا إذا كـــان المنـــادى [٢] معرفة فإنه ليس من هذا القسم ، بل هو من قسم العلم .

ثم اعلم أن بعض المصنفين[٣] لم يذكر المنـــادى بنـــاء علـــى أنـــه مـــن قبيل المعرف باللام [٤] ؛ لأن أصل يا رجل : يـــا أيهـــا الرجـــل ، والمصـــنف ــ رحمه الله ــ لم يسلك هذا المسلك ؛ لما فيه مـــن التكلـــف البعيـــد ، كمـــا تـــرى .

***

---

(١) قال الفاكهي : " المنادى المقصود زاده ابن مالك ، ولم يـــذكره المتقـــدمون " . شـــرح كتـــاب الحـــدود في النحو للفاكهي ١٣٦ ، وانظر : والتسهيل ٢١ ، والتصريح ١ / ٩٥ .

(٢) في الأصل : المندى ، وهو تحريف .

(٣) كابن الناظم في شرحه على الألفية ٥٥ــ١٠٤ .

(٤) قال في الارتشاف ٢ / ٩٠٨ :" والذي صححه أصـــحابنا أن العلـــم فـــي النـــداء بـــاق علـــى تعريـــف العلمية ، وأن النكرة المقبل عليها تعرفت بأل المحذوفة منها ، النائب حرف النداء منابها " .

[السادس : المضاف إلى أحد المعارف الخمسة]

(والنـوع السـادس) مـــــن المعـــــارف (المضـاف إلى أحـد هـذه الخمسـة) ممـــــا (٢٥١ / أ) يمكن الإضافة إليه ، وهل رتبته في التعريـف رتبــة المضــاف إليــه أو لــا ؟ خلاف ، فعند سيبويه [١] نعم ؛ لأنه يكتسبه منـــه فيكـــون مثلـــه ، وعنـــد المبـــرد [٢] أن تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليـــه ، لأنـــه يكتســـبه منـــه فلابـــد أن يكـــون أنقص منه ، ولذا قد يوصف المضاف إلى المضمر مـــع أن المضـــمر نفســـه لـــا يوصـــف ، ثم المعرف المضاف إنما هو المضـــاف إلـــى أحـــد المـــذكورات (في المعنوية نحـو : غلام زيد) لأنها هي المفيدة للتعريف ، وأما الإضـــافة اللفظيـــة فإنهـــا إنمـــا تفيـــد تخفيفـــا فـــي اللفظ فقط كما مر بيانه [٣]. ثم إن هذا الترتيب الذي ذكـــره علـــى حســـب الأعرفيـــة ، ومـــا مشى عليه من أن المضمرات هي أعرف المعـــارف وكـــذا علـــى هـــذا الترتيـــب التفـــاوت في نفس المضمرات ــ كما مر بيانه[٤] ــ هـــو مـــذهب أكثـــر النحـــاة [٥] ، وفيـــه خلافـــات كثيرة لا فائدة في ذكرها بعد اتفاق المتأخرين[٦] على ما ذكره .

وفائدة معرفة الـــأعرف منهـــا وغيـــره هـــي : أنـــك إذا وجـــدت الـــأعرف تابعـــاً لغيـــر الأعرف فاحكم على أنه بدل لـــا نعـــت ؛ لأنـــه لـــا يجـــوز أن يكـــون النعـــت أعـــرف مـــن المنعوت ، هذا في غير المضمر ، وأما هو فإنه لا ينعت ولـــا ينعـــت بـــه ، وكـــذلك العلـــم فإنه لا يوصف به ، وكذلك الموصول فإنه ــ أيضا ــ لـــا يوصـــف (٢٥١ / ب) بـــه إلـــا ما كان في أوله الـــألف واللـــام كالـــذي والتـــي[٧] وكـــذلك " ذو" الطائيـــة ، وأمـــا وقـــوع الموصول موصوفا فإنه لم يسمع .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٧ ، وإليه ذهب ابـــن مالـــك حيـــث قـــال :" والمضـــاف بحســـب المضـــاف إليـــه " التسهيل ٢١ ، والمشتهر عن سيبويه أن المضـــاف فـــي رتبـــة المضـــاف إليـــه إلـــا المضـــاف إلـــى المضمر فإنه في رتبة العلم ؛ لئلا يكـــون النعـــت أعـــرف مـــن المنعـــوت فـــي نحـــو : مـــررت بزيـــد صاحبك . انظر : التصريح ١ / ٩٥ ، والصبان على الأشموني ١ / ١٠٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٢٨٢ .

(٣) انظر : النص المحقق ٣٦٠ .

(٤) انظر : النص المحقق ٥٦٢ .

(٥) انظر : ابن يعيش على المفصل ٥ / ٨٧ ، والأشموني على الألفية ١/ ١٠٧ .

(٦) انظر : التسهيل ٢١ ، والهمع ١/٢٢٠ ،

(٧) من ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾ الأنعام/٩١، فـ " الذي " صفة للكتاب . انظر : الهمع ٢٢١/٢ .

[الثاني: عَطْفُ النّسَقِ]

(والثاني) من التوابع الخمسة (العطف) أي: المعطوف ؛ لأن التابع إنما هو المعطوف ، والعطف معنى من المعاني ، وهو لغة : مطلق الإمالة [1] ، وهذه الحروف لما كانت تميل المعطوف إلى المعطوف عليه سميت عاطفة ، وأثرها عطف ، فإطلاق العطف على المعطوف مجاز مشهور من إطلاق المصدر على المفعول (بالحرف) ويسمى هذا عطف النسق [2]ـ بفتح السين ـ أي الوارد على نسق واحد أي : نمط واحد من قبيل قولهم : ثغر نسيق ، إذا كانت الأسنان مستوية [3] ، ووجه المناسبة : أن توسط الحرف العاطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الإعراب وقصد النسبة ، وأما النسق ـ بإسكان السين ـ فمصدر نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض [4].

قدمه على سائر ما يأتي من التوابع مع كونه بالواسطة ؛ لأنه مستقل لفظاً ـ وهو ظاهر ـ ومعنىً ؛ لكونه مقصوداً بالنسبة مثل المتبوع ـ كما مر بيانه ـ بخلاف السائر[5] ، وإنما لم يعرفه المصنف بتعريف ابن الحاجب ، وهو قوله : " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه " [6] ؛ لأن هذا التعريف غير مطرد ؛ لخروج المعطوف (٢٥٢ / أ) بـ "بل" ، و"لكن" ، و " لا " ، و" إما " ، و"أم" و" أو" [7] ، والجواب عنه بأن المراد بكونِ المتبوع مقصوداً بالنسبة ألا يُذْكَرَ لتوطئة ذكر التابع وبكونِ التابع مقصوداً بها ألا يكونَ كالمُفَرّع على المتبوع من غير استقلال به ، تكلّف [8] .

---

(١) انظر : اللسان (عطف) ٢٩٩٦ .

(٢) هذه تسمية كوفية ، وأكثر ما عبر عنه سيبويه بالشركة .انظر :الكتاب ١ / ١٤٤ ، ٣ /٣٢ ، والارتشاف ٤ / ١٩٧٥ .

(٣) انظر : اللسان (نسق) ٤٤١٢ .

(٤) انظر : اللسان (نسق) ٤٤١٢ .

(٥) أي : الباقي من التوابع .

(٦) وتكملته : " يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ". الكافية بشرح الرضي ٣٥١/٢ .

(٧) وذلك لأن المقصود بالنسبة مع هذه الحروف أحد المتعاطفين ، إما المعطوف كما في نحو : جاء زيد لا عمرو ، وإما المعطوف عليه كما في نحو : ماجاء زيد لكن عمرو، بخلاف باقي

الحروف العاطفة ، فالمقصود بالنسبة معها المعطوف والمعطوف عليه معاً ، كما في نحو : جاء زيد وعمرو . انظر : الرضي علىالكافية ٢/ ٣٥١.
(٨) في الأصل : فتكلف ، ولا يستقيم ؛ لأنه خبر قوله : " والجواب عنه " .

وكذا الجواب بأن التابع والمتبوع مقصودان بالنسبة ، وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالإثبات ، فإن النفي والإثبات خارجان عن نفس النسبة ، على أنه لو سلم عدم التكلف فيه لا ينطبق إلا على "بل" ، و"لكن" ، و"لا" ، وأما "أو" ، و"إما" ، و"أم" فإنه لا ينطبق عليها ، فلهذا تركه واقتصر على قوله (وهو) أى العطف بالحرف (تابع يتوسط بينه وبين متبوعة أحدُ الحروف) فصل يخرج ماعدا المحدود ، فهو هنا من تمام الحد بخلافه في عبارة ابن الحاجب ، فإنه هناك لزيادة التوضيح [١] على ما قاله الجامي[٢] ، لكن لا يخفى ما في هذا من الدور ؛ لأن معرفة المعطوف موقوفة على معرفة حروف العطف وبالعكس ، والجواب المشهور في أمثاله[٣] لا يجدي نفعاً ههنا ، ولئن سُلِّم نفعه فإنه غير مفيد لمن لم يعرف حروف العطف ، وهو قد جعل كتابه للمبتدئ ، وهولايعرف حروف العطف (العشرة) على ما اختاره جمهور النحاة[٤] ، ومنهم (٢٥٢ /ب) من جعلها ثمانية بعدم عد " لكنْ " و" إمّا " [٥] (وهي) أي حروف العطف (الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى) وهذه الأربعة للجمع لكن له مطلقاً "الواو" أي من غير اعتبار تعقيب ، ولا مهلة ، ولا عدمهما ، فيعطف بها الشيء على مصاحبه ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ ومَنْ مَعَهُ فِي الفُلْكِ﴾[٦].

---

(١) قال الرضي : " قوله : يتوسط بينه إلى آخره ، ليس من تمام الحد ، بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده" . شرح الكافية ٣٥١/٢ .
(٢) الفوائد الضيائية ٢ / ٤٥ .
(٣) الجواب المشهور في أمثاله هو كون المراد بما في التعريف لغويا ، وهو الإمالة كما نقله الشارح عن المصنف . انظر :النص المحقق ١٥٣ .
(٤) انظر : الكافية بشرح الرضى ٣٥١/٢ ، والمفصل ٣٠٤ ، ٣٠٥ .
(٥) هو ابن مالك حيث قال :" وهى الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وأو ، وبل ، ولا وليس منها " لكن " وفاقا ليونس ، ولا " إما " وفاقا له ، ولابن كيسان ، وأبى على" التسهيل ١٧٤ ، وزاد الكوفيون " أي" ، وتبعهم السكاكي ، وذلك إذا وقعت بين مشتركين في الإعراب نحو : هذا غضنفر أي أسد ، ومذهب البصريين أنها حرف تفسير ، وما بعدها عطف بيان لا نسق ، وهو الراجح ؛ لأنها لوحذفت لما اختل الكلام ، كما أنها يجوز حذفها دائما ، ولأنها ملازمة لعطف

الشيء على مرادفه ، وكل ذلك لم يعهد مثله في حروف العطف انظر : جواهر الأدب ٢٦٦، ومفتاح العلوم ٦٨ ، والمساعد ٢/ ٤٤٣ ، والارتشاف ١٩٧٨/٤.
(٦) من الآية ١١٩ من سورة الشعراء .

وعلى سابقه نحو قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نوحاً وَإِبْرَاهِيمَ﴾ (١) وعلى لا حقه نحو قوله: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكِ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ (٢) فعلى هذا إذا قلت : جاء زيد وعمرو ، يصدق بالثلاثة (٣)، وهي حقيقة في كل واحد منها ، وله-أي الجمع مع التعقيب بلا مهلة ، ولا تراخ - " الفاء"(٤) ، فإنها تدل على أن الاجتماع الحاصل للمعطوف والمعطوف عليه على وجه التعقيب بحيث يكون المعطوف عقيب المعطوف عليه ، لكن بلا مهملة ولا تراخٍ ثم إن ذلك التعقيب المدلول عليه بها قد يكون حقيقة في الوجود كما في نحو : جاءني زيد فعمرو ، إذا كان " مجيء عمرو" وجد عقيب "مجيء زيد" (٥) وقد يكون في الذكر فقط ، وهو يقع كثيرا في عطف المفصل على المجمل ، فإن موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الإجمال (٦) نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ (٧)؛ إذ لا تعقيب في الحقيقة في (٢٥٣ / أ) الوجود هنا ، فإن سؤالهم هو نفس قولهم : "أرنا " ، بل إنما التعقيب في الذكر فقط ، أي في قص ذلك علينا وقد يكون التعقيب بحسب الاعتبار كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةَ فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً﴾ (٨)فإن التعقيب في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة إلى ما قبلها ليس تعقيبا حقيقيا للعلم بتراخي مابين الأطواربالنسبة إلى ما قبلها إذ بين كل طورين أربعون يوماً ، كما أخبرنا بذلك الصادق المصدوق ﷺ (٩) .

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة الحديد .
(٢) من الآية ٣ من سورة الشورى .
(٣) هذا ماعليه الجمهور، وذهب قطرب وثعلب إلى أن الواو تفيد الترتيب ، ورُدّ بلزوم التناقض في قوله تعالى : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ البقرة/٥٨ ، مع قوله تعالى في موضع آخر : ﴿ وَقُولُوا حِطّةٌ وادْخُلُوا الْبَابَ سُجّداً﴾ الأعراف/١٦١. انظر: الهمع٣ /١٨٥،١٨٦، والجنى الداني ١٥٨ ،١٥٩ .
(٤) انظر : الكتاب ٢١٧/٤، وفي الرصف ٣٧٧: "معناها الترتيب لفظا ومعنى ، أولفظا دون معنى والتعقيب ، وقد يلازمها التسبيب في بعض المواضع " .
(٥) ومنه قول الله تعالى : ﴿ خَلَقَكَ فسَوَّاكَ ﴾ الانفطار / ٧ .
(٦) انظر : التصريح ٢ / ١٣٨ .
(٧) من الآية ١٥٣ من سورة البقرة .
(٨) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون . وذهب ابن مالك إلى أن الفاء " يقع موقع "ثم" ، وجعل منه هذه الآية الكريمة . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٥٤ .

(٩) في الحديث :" إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما ، ثم علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك..." أخرجه البخاري في صحيحه ٤ / ١٤٣ كتاب القدر، وانظر: مسلم بشرح النووي١٦/١٨٩.

وله ــ أي الجمع مع التعقيب ــ أيضا ــ لكن بمهلة وتراخ ــ " ثم" [١] ، وذلك التراخي إما أن يكون في الزمان [٢] نحو : جاء زيد ثم عمرو ؛ إذ مجيء عمرو متراخ عن مجيء زيد بأن جاء زيد اليوم ، وعمرو في الغد مثلاً ، أو يكون في الرتبة ، وهو ــ أي ما كان في الرتبة ــ إما أن يكون في الارتفاع والعلو نحو : جاء الجيش ثم الأمير ، سواء جاءوا معاً أو جاء الأمير سابقا ، لكون الغرض إفادة الترتيب بحسب الرتبة ارتفاعاً وعلواً ، أو يكون في الانحطاط نحو : جاء الأمير ثم الجيش ، سواء جاءوا معا ، أو سبق الجيش الأمير ؛ لأن الغرض إفادة انحطاط مرتبة الجيش عن مرتبة أميرهم[٣] (٢٥٣ / ب) ومثل " ثم " فيما ذكر "حتى" [٤] إلا أن "حتى" المعتبر فيها الترتيب الذهني دون الخارجي ، سواء كان من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، ومعطوفها لا يكون إلا جزءاً[٥] من متبوعه ، فيفيد قوةً نحو : مات الناسُ حتى الأنبياءُ ، أو ضعفاً نحو: زارني الناسُ حتى الحجامون ، وقد اجتمعا في قول الشاعر :

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَإِنَّكَمُ لَتَخْشَوْنَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا [٦]

---

(١) قال ابن هشام :" (ثم) حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، والترتيب والمهلة ". المغني ١٢٦ ، وانظر : الأصول ٢/٥٥ .

(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلاَلَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴾ المؤمنون / ١٢ ، ١٣ .

(٣) قد تقع "ثم" موقع الفاء كما في قول أبي دؤاد الإيادي :

كَهَزِّ الرُّدَ يْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ (المتقارب)

قال ابن مالك :" فثم هنا واقعة موقع الفاء التي يعطف بها مفصل على مجمل ؛ لأن جريان الهز في الأنابيب هو اضطراب المهزوز ، لكن في الإضراب تفصيل ، وفي الهز إجمال " شرح التسهيل٣ / ٣٥٥ .

(٤) العطف بـ "حتى" هو مذهب البصريين ، وللمعطوف بها شرطان : أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه ، وأن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ، ومذهب الكوفيين أنها لا تكون عاطفة أبداً وأنها ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عاطف .انظر : الجنى الدانى ٥٤٦ ـــ ٥٤٨ ، والمفصل ٣٠٤ ، والكتاب ١ / ٩٦ ، والمغني ١٣٧ .

(٥) في الأصل جزاء ، وهو تحريف .

(٦) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وهو من شواهد :والهمع ٣ / ٢١٣ ، والمساعد ٢ / ٤٥٢ ، والجنى الداني ٥٤٩ ، والمغني ١٣٦ والكماة جمع كَمِيّ وهو الشجاع لابس السلاح والشاهد : قوله "حتى الكماة ... حتى بنينا الأصاغرا " حيث جاءت "حتى" عاطفة والمعطوف غاية في القوة في :"حتى الكماة " ، وعكسه في"حتى بنينا الأصاغرا ".

ولهذا لو قلت : أهنت الناس حتى زيداً ، لابد أن يكون "زيداً " أقواهم أو أضعفهم ليدل بذكره على أن الإهانة قد انتهت إلى الأقوياء أو إلى الضعفاء فإن لم يكن "زيد" بهذه المثابة لم يكن لذكره فائدة ؛ إذ قولك : أهنت الناس " يشمله (وأَوْ ، وإِمَّا) المكسورة الهمزة [1] (وأَمْ) بنوعيها ــ أعني متصلة كانت أو منفصلة وسيجيء بيان الفرق بينهما . هذه الثلاثة لأحد الشيئين أو الأشياء المبهم عند المتكلم حقيقة كما إذا كان المتكلم نفسه شاكا في تعيين ذلك الأحد[2] ، أو ظاهراً [3] بأن كان مقصوده تشكيك السامع ، كما إذا كان هو عالما بأن الجائي هو زيد أو عمرو على التعيين ، لكنه قصد الإبهام والتشكيك على السامع[4] فقال : جاء زيد (٢٥٤ / أ) أو عمرو ، فــ "أو" أورثت للسامع شكا في تعيين الجائي منهما وإنما تورث الشك في الخبر كما في المثال ، وأما في الإنشاء فإنها تفيد التخيير نحو : تزوج هنداً أو أختها ؛ لأن الجمع ممنوع شرعاً ، أو الإباحة نحو : ليدخل الدار زيد أوعمرو [5] .

والفرق بين التخيير والإباحة : أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط لا على التعيين ، بخلاف الإباحة ، فإنه يجوز الجمع أيضاً [6] وأما العموم في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾[7] فإنه مستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي [8] لا من كلمة "أو" ، فلا يعارض هذا الأصل .

---

(١) لم يعد الشيخ أبوعلي الفارسي " إما " في حروف العطف ، والعطف ــ عنده ــ في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو ، هو الواو ، و "إما" مفيدة لأحد الشيئين فقط . انظر :المسائل المنثورة ٤٠ ، ٤١ ، والإيضاح العضدي ٢٨٩ ، وفي ابن يعيش على المفصل ١٠٣/٨ : " قال ابن السراج : ليس إما بحرف عطف " ، والتحقيق أن ابن السراج عدها في حروف العطف حيث قال : " والخامس "إما" ، و"إما" في الشك والخبر بمنزلة أو " .الأصول ٥٦/٢.

(٢) نحوقول الله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ الكهف / ١٩ .

(٣) قوله " ظاهرا" معطوف على قوله " حقيقة" .

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ سبأ /٢٤ .

(٥) انظر : المغني ٧٣ ، ٧٤ .

(٦) انظر : جواهر الأدب للإربلي ٢٥٩ ، والهمع ٢٠٣/٣.

(٧) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

(٨) قال المرادي : "(أو) في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَفُورا ﴾ هي التي كانت للإباحة ، فإن النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتفاق ، وإذا دخل في التخيير ففيه خلاف ، ذهب السيرافي إلى أنه يستوعب الجميع كالنهي عن المباح ، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد وأن يكون عن الجميع " . الجنى الداني ٢٣١ .

فإنها في الآية على بابها للتخيير في الإنشاء ؛ لأن المعنى لو رفعت حرف النهي : تطع منهم آثما أو كفورا ، أي : أطع واحدا منهما ، فلما جاء النهي بـ "لا" جاء التعميم فيهما من جهة النهي ضرورة أنه لا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى يحصل عنهما جميعاً ، بخلاف الإثبات ، فإنه يحصل بإطاعة أحدهما دون الآخر ، وبهذا يظهر لك عدم الاحتياج إلى جعل "أو" في الآية بمعنى "الواو"[١] فراراً من النقض على الأصل المذكور، وكذلك "إما" مثلها في كونها لأحد الشيئين أو الأشياء (٢٥٤ / ب) لكن " إما " يلزم سبقها بمثلها [٢] في أول المعطوف عليه إيذانا من أول الأمر بما بني الكلام عليه من الشك ، ويلزمها ـ أيضا ـ "الواو" نحو: أكرم إما زيداً وإما عمراً ، وقد لا تسبق بمثلها ، وذلك إذا قام مقام التكرار "إن" الشرطية ، و"لا" النافية كقول المُثَقِّب العَبْدِيّ[٣]:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي[٤]

وهي ـ أعني "إمّا" ـ لا تقع في النهي ، فلا يقال : لاتضرب إما زيدا وإما عمرا ، وتقع في الأمر فيقال : أكرم إما زيداً وإما عمراً ، والفرق بينها وبين "أو" من أربعة أوجه مذكورة في أثناء البحث[٥] .

---

(١) ذهب ابن مالك إلى جعل "أو" في الآية بمعنى الواو مردفة بـ "لا" فالتقدير عنده : ولا تطع منهم آثما ولا كفوراً . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٥٦ ، ورده ابن هشام في المغني ٧٥ ، ووصفه بالغرابة .

(٢) ولو تقديراً كما في قول ذي الرمة :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمّ خَيَالُهَا (الطويل)

أي : إما بدار ، وإما بأموات . انظر : الرضي على الكافية ٤ / ٤١٠ .

(٣) هو العائذ بن محصن ، شاعر جاهلي من ربيعة ، اتصل بعمرو بن هند ، والنعمان بن المنذر مات سنة ٣٥ هـ . انظر : الأعلام ٤ / ٤ والشعر والشعراء ١ / ٤٠٢ ـ ٤٠٥.

(٤) البيتان من الوافر ، انظر : ديوان المثقب ٢١١ ، ٢١٢ ، والجنى الداني ٥٣٢ ، والمغني ٧٢ ، ٧٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٨ ، وجواهر الأدب ٥٠٩ ، والرصف ١٠٢، ويروى "بحق" مكان "بصدق" ، والشاهد قوله : " إلا ، حيث نابت مناب "إما"، وهي "إن" الشرطية مع "لا" النافية.

(٥) <u>الأول منها</u> : أن "إما" لابد أن تسبق بمثلها إذا لم يقم مقام التكرار شيء .

<u>الثاني :</u> أن الكلام معها مبني على ما جئ بها لأجله من الشك .

الثالث : عدم وقوعها في النهي .

الرابع : لزوم الواو معها بخلاف "أو" في الكل .

وأما سبق "أو" بـ "إما" في نحو : قام إما زيد أو عمرو، فإنه جائز لا لازم . كذا في هامش الأصل ، وانظر في الفرق بينهما : الجنى الداني ٥٣١ ، والمغني ٧٢ .

وفيها ــ أعني " إمّا " أربع لغات[١] :

الأولى : كسر الهمزة [٢]، وهي لغة أهل الحجاز ، وكثير من قبائل العرب ، وهي الفصحى[٣] .

الثانية : فتحها ، وهي لغة قيس وغيرهم [٤] والواو غير لازمة لها على هذه اللغة بل الأغلب أن تكون بها ، ومما سمع بدون "واو" قول الشاعر :

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا إِيمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيمَا إِلَى نَارِ [٥]

والثالثة والربعة : إبدال ميمها الأولى ياء مع كسر الهمزة وفتحها كما هو في الشعر المذكور وكذا "أم" مثلهما فيما ذكر . قال الفاضل الجامي : تحت قول ابن (٢٥٥ / أ) الحاجب :" و"أو، و إما ، وأم" : كل من الحروف الثلاثة لأحد الأمرين أي : للدلالة على أحد الأمرين أوالأمور"[٦]. انتهى . وهي ــ أعني "أم" ــ على نوعين : متصلة ومنقطعة ، فالمتصلة مختصة بثلاثة أشياء[٧] : أحدها : لزوم وقوعها بعد همزة الاستفهام نحو قول ذي اليدين[٨] رضي الله عنه للنبي ﷺ : " أَقُصِرتْ الصَّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ "[٩] أو بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أجزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [١٠] .

---

(١) انظرهذه اللغات في الجنى الداني ٥٣٥ ، والمغني ٧١ ، والهمع ٢٠٨/٣ ، ٢٠٩ .

(٢) انظر : اللسان (أما) ١٢٢ .

(٣) وبها جاء التنزيل . قال تعالى : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ محمد/٤ .

(٤) في الهمع ٣ / ٢٠٩ :" وقد تفتح همزتها ، والتزمه تميم ، وقيس ، وأسد " .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لسعد بن قرظ في شرح شواهد المغني للسيوطي ١ / ١٨٦ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ ، وبلا نسبة في ابن يعيش على المفصل ٦ / ٧٥ ، والمغني٧١ ، والرصف ١٠٢ ، وجواهر الأدب ٥٠٩ ، وتذكرة النحاة ١٢٠ ، وشالت : كناية عن موتها والشاهد مجئ "أيما" الثانية بدون واو، والأغلب أن تكون بها ، وجاءت "أما" في البيت على لغة من يبدل ميمها ياء مع فتح همزتها وكسرها .

(٦) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٨ .

(٧) يعني الشارح بهذه الأشياء الثلاثة التفرقة بين "أم" المتصلة و"أم"المنقطعة .

(٨) اسمه الخِرْبَاق السلمي، صحابي جليل ، لقب بذي اليدين لطول كان في يده . انظر : فتح الباري ٤ / ٢٦٩ .

(٩) الحديث في صحيح البخاري ١ / ٢١٢ كتاب الصلاة ، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، وفي الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد ٤ / ١١٤ كتاب الصلاة ، باب من سلم من ركعتين .

(١٠) من الآية ٢١ من سورة إبراهيم .

داخلة تلك الهمزة على أحد المستويين ، و" أم " على الآخر بلا فصل كما في الحديث والآية . هذا على ما ذهب إليه ابن الحاجب حتى أنه حكم بعدم جواز تركيب " أرأيت زيداً أم عمراً [١] ؟ ؛ إذ المستويان فيه "زيد " و"عمرو" ، وأحدهما هو "عمرو" ، وإن ولي "أم" لكن الآخر ، وهو "زيد" لم يل الهمزة لكن قال الفاضل الجامي بعد تقرير كلامه : " هذا ما اختاره المصنف ، والمنقول عن سيبويه [٢] أن هذا جائز حسن فصيح ، و "أزيداً" رأيت أم عمراً " ، أحسن وأفصح وحينئذ يكون تركيب "أرأيت زيداً أم عمراً ، حسنا فصيحا ، وإن لم يكن أحسن وأفصح ، وفي الترجمة الشريفية [٣] : أنه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف (٢٥٥ / ب) وعليه خطه هكذا : يليها أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح ، ومن ثم ضعف : أرأيت زيداً أم عمراً ولا يخفى أن الحكم بضعفه لنزوله عن مرتبة الأفصحية [إلى الفصيح] [٤] غير مناسب لأن ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا ، وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه ". [٥] انتهى ، واعلم أن "هل" قد تجئ قبل "أم" المتصلة وهو قليل شاذ [٦] نحو : هل زيد عندك أم عمرو ؟ قال الرضي [٧] : " وإنما التزمت الهمزة في الأغلب دون "هل" ؛ لأن "أم" المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا ، وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى "أي" ، فشاركت همزة الاستفهام التي هي ــ أيضاً ــ عريقة في باب الاستفهام ، وعادلتها حتى يكونا معاً بمعنى "أي" ، وأما "هل" فإنها دخيلة في معنى الاستفهام إذ أصلها "قد" نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾[٨] .

---

(١) عبارة ابن الحاجب :"وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام ، يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثم لم يجز : أرأيت زيدا أم عمرا " الكافية بشرح الرضي٤ / ٤٠٤ .

(٢) في الكتاب ٣ /١٨٠:" إذا قلت : ما أبالى أضربت زيداً أم عمراً ، فلا يكون هنا إلا "أم " لأنه لايجوز لك السكوت على أول الاسمين، فلا يجيءهذا إلا على معنى: أيهما،وتقديم الاسم ههنا أحسن "

(٣) الترجمة الشريفية للسيد الشريف الجرجاني هو شرح لكافية ابن الحاجب باللغة الفارسية . انظر : كشف الظنون ٢ / ١٣٧٠ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٣٢٤ .

(٤) إضافة من الجامي .

(٥) الفوائد الضيائية ٢ / ٣٥٩ .

(٦) استعمل الشارح هذا الأسلوب حيث قال في صـ ٥٨١ : "وهل هو على هذه اللغة معرب أم مبني ؟ " . فكان في كلامه تناقض .
(٧) شرح الكافية ٤ / ٤١٥ .
(٨) من الآية ١ من سورة الإنسان .

وأمّا المنقطعة فإنها قد لايتقدمها الاستفهام ، وقد يتقدمها بالهمزة ، وبهل " . انتهى كلام الرضي . وفي قوله :" وأما المنقطعة إلى آخره " تصريح بأن اللزوم خاص بالمتصلة ثم إن هذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل المتصلة ، وذلك في الشعر كما في قول عمر (٢٥٦ / أ) بن أبي ربيعة [(١)] :

بَدَا لِي مِنْهَا مِعْصَمٌ حِينَ جَمَّـرَتْ   وَكَـفٌّ خَضِيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنَانِ
فَلاَ وَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَـا   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟ [(٢)]

وقول الآخر :

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً   شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ[(٣)]

والتقدير : في الأول : أبسبع ، وفي الثاني : أشعيث بن سهم .

وثانيها [(٤)]: أنه يجب في المتصلة أن يستفهم بها عن شيئين أوأشياء ثابت أحدهما [(٥)] عند المتكلم لطلب التعيين ؛ لأنها مع الهمزة بمعنى "أي" ، و"أي" يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ؛ لأن المجموع بمعنى "أي" فجوابه بالتعيين فإذا قال :" أزيد عندك أم عمرو" ؟ فالمتكلم ــ إذن ــ عالم بأن أحدهما عند المخاطب ، وسؤاله إنما هو عن تعيينه ، فيجاب بالتعيين ؛ لأنه هو المطلوب ؛فيقال في جواب السؤال المذكور :" زيد" أو "عمرو" ، ولا يصح أن يقال :" نعم" أو "لا" ، وهذا بخلاف المنقطعة فإنها لا تثبت أحد الأمرين عند المتكلم ، بل ما قبل "أم" وما بعدها على كلامين ؛ لأنه إضراب عن الكلام الأول ،وشروع في استفهام مستأنف .

---

(١) في الأصل : في قول شعيب بن مسهم ، وهوتحريف ، والتصحيح من المغني ٢٣ ، وعمر بن أبي ربيعة هو عمر بن عبد الله المخزومي القرشي ، أرق شعراء عصره ، له ديوان شعر ، توفي سنة ٩٣ هـ ، انظر : وفيات الأعيان ١ / ٣٥٣ ، ٣٧٨ ، والأعلام ٥ / ٢١١ .
(٢) البيتان من الطويل . انظر : ديوان ابن أبي ربيعة ٥٨ ، والمغني ٢٣ ، والكتاب ٣ / ١٧٥ والمقتضب ٤ / ٢٩٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٥ ، والرضي على الكافية ٤ / ٤١٤ .. والشاهد قوله :" بسبع ... أم بثمان" ؟ حيث حذفت همزة التسوية ، وقدرت قبل "أم" المتصلة للضرورة .
(٣) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في الكتاب ٣ / ١٧٤ ، ١٧٥ والتصريح١ / ١٤٣ وهو من شواهد : المقتضب ٤ / ٢٩٤ ، والمغني ٥٤ ، وابن الناظم على الألفية ٥٢٩ ، وضرائر الشعر لابن

عصفور ١٢٥ ، والشاهد فيه :" شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر " حيث حـذفت همـزة التسـوية ، وقدرت قبل "أم" المتصلة للضرورة .

(٤) أي : من الأشياء الثلاثة التي تختص بها " أم" المتصلة .

(٥) أي : أحد الشيئين أو الأشياء .

فهي ــ إذن ــ (٢٥٦/ ب) بمعنى "بل" التي للانتقال من كلام إلى كلام آخر لا [التي][1] لتدراك الغلط ، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [2]، وقوله: ﴿ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[3]وفيها مع معنى "بل" معنى الهمزة الاستفهامية في نحو: " إنها لإبلٌ أم شاء ؟ "[4]، والهمزة التي للإنكار في نحو: [﴿ أَمَ لَهُ البناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾[5]] [6] .

وقد تجيء [بمعنى] [7] "بل" فقط [8]، كقوله: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الّذِي هُوَ مَهِـينٌ﴾[9]؛ إذ لامعنى للاستفهام ههنا ، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتِ وَالنُّورُ﴾ [10]وقوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُو جُنْدٌ لَكُمْ﴾[11]فهي في مثلـه بمعنـى "بل" فقط ، والمقصود مما ترى أن الكلام معها على وجهين [12] دون المتصلة ، ولهذا سميت منقطعة ، والأولى متصلة .

---

(١) إضافة يتطلبها السياق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة السجدة.

(٣) من الآية ١٦ من سورة الزخرف .

(٤) قال ابن جني حيث : في قولهم : إنها لإبل أم شاء ؟:" مضى صدر كلامه على اليقين ، ثم أدركه الشك ، فقال : أم شاء ؟ أي : بل أهي شاء ؟ " اللمع في العربية ١٥٣ ، وقال الإربلي : " والأكثرون علي تقدير مبتدأ ، يكون (شاء) خبره " . جواهر الأدب ٢٢٧ ، لكن ابن مالك ذهب إلى أن "أم" عاطفة مفرداً علـى مفرد ، وأن ما زعمه ابن جني دعوى لا دليل عليها ، وقد قال بعض العرب : إن هناك إبلـاً أم شـاءً ، فنصب ما بعد "أم" حين نصب ما قبلها ، وهذا عطف صريح مقو لعدم الإضمار قبل المرفـوع . انظـر : شرح التسهيل ٣ / ٣٦٢ ، وجواهر الأدب ٢٢٧ .

(٥) من الآية٣٩ من سورة الطور. قال ابن هشام : "يقديره : بل أله البنات ولكـم البنـون؛ إذ لـو قـدرت للإضراب المحض لزم المحال " . انظر مغني اللبيب ٥٧ .

(٦) الآيةالستشهد بها في الأصل: "أم يقولون افتراه " ، وقد ذكرها الشارح قبل ذلك ، وهـذه الإضـافة مـن المغني ٥٧ .

(٧)) إضافة يستطلبها السياق .

(٨) انظر :المغني ٥٧ .

(٩) من الآية ٥٢ من سورة الزخرف .

(١٠)من الآية ١٦من سورة الرعد .

(١١)من الآية ٢٠ من سورة الملك .

(١٢)الأول مُضرَبٌ عنه ، وهو ما قبلها ، والآخر مستأنف ، وهو ما بعدها بخلاف المتصلة فالكلام معها واحد ؛ لكونها مع الهمزة التي قبلها كـ "أي".

وثالثها : أنه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة ، فإنها لا يليها إلا جملة (١) ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ ، أو مقدر أحدهما نحو : إنها لإبل أم شاء ؟ أي : أم هي شاء ؟ كذا ذكره الرضي (٢) بأبسط من هذا . والحاصل أن المسألة طويلة الذيل ، وفيما ذكرناه كفاية ؛ إذ به يحصل الفرق بين المتصلة والمنقطعة .

(ولا ، وبل ، ولكنْ) هذه الثلاثة لنسبة الحكم لأحد المتعاطفين ، أما "لا" فإنها تفيد أن الحكم للمعطوف عليه لا للمعطوف ، لأنها موضوعة لنفي (١٥٧ / أ) ما وجب للأول من الحكم عن الثاني ، نحو : "جاء زيد لا عمرو" . فحكم المجيء في هذا المثال إنما هو للمعطوف عليه الذي هو "زيد" لا للمعطوف الذي هو "عمرو" ، ولها شروط ثلاثة :

<u>أحدها :</u> أن يسبقها إيجاب ، نحو :" هذا زيد لا عمرو " ، أو أمر نحو : اضرب زيداً لا عمراً " ، أو ما هو في معناه كالدعاء نحو : "غفر الله لزيد لا عمرو" ، وفي الرضي(٣) : " واعلم أن " لا " لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع ، فلا تجئ إلا بعد خبر موجب ، أو أمر ، ولا تجئ بعد الاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض ، ونحو ذلك ، ولا بعد النهي بل بعد الخبر المثبت ، والأمر نحو : ضرب زيد لاعمرو ، واضرب زيداً لاعمراً " .

<u>وثانيها :</u> أن يتباين متعاطفاها بأن لا يصدق أحدهما على الآخر بوجه نحو : " جاءني رجل لا امرأة " بخلاف "جاءني رجل لا زيد "، وقد صرح بذلك في التوضيح (٤) .

<u>وثالثها :</u> أن يكون المعطوف بها مفرداً اسماً غالبا ، وقد يكون مضارعاً على مثله نحو : " أنا أقوم لا أقعد " ، وذلك لأن المضارع مشابه للاسم فكأنك قلت :" أنا قائم لا قاعد "، قال الرضي : " ولا يعطف بها الاسمية ، ولا الماضي على الماضي فلا يقال : " قام زيد لا قعد " لأنها جملة ، و" لا " موضوعة لعطف المفردات" (٥) .

---

(١) أجاز ابن مالك أن يلي "أم" المنقطعة مفرد . قال :" وإن ولي المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها كقول بعض العرب : إنها لإبل أم شاء " شرح التسهيل ٣ / ٣٦٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٤ / ١١٤ ــ ٤١٧ .

(٣) الرضي على الكافية ٤ / ٢٢٦ .

(٤)انظر : أوضح المسالك لابن هشام ١٩٠ ، والمغني٢٤٣ .

(٥) شرح الكافية ٤٢٦ . وزاد ابن هشام شرطاً رابعاً هو : ألا تقترن "لا" بعاطف ، فإن اقترن بها نحو : جاءني زيد لا بل عمرو ، فالعاطف "بل" ، و"لا" رد لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت :"ما جاءني زيد ولا عمرو" فالعاطف "الواو" ، و"لا" توكيد للنفي ، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ "لا" هو تقدم النفي ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة / ٧ ؛ لأن في " غير " معنى النفى . انظر : المغنى ٢٤٢ ، ٣٤٤ .

وأما "بل" (٢٥٧ / ب) فإنها ضد "لا" ، يعني أنها تفيد أن الحكم للمعطوف وأما المعطوف عليه فلا يحكم عليه بشيء ، لا بالمجئ ، ولا بعدمه في نحو : جاءني زيد بل عمرو ، فهو في حكم المسكوت عنه ؛ لأن "بل" موضوعة للإضراب [١] ، وهذا متفق عليه إذا وقعت بعد الإيجاب ، أو بعد الأمر [٢] ، وأما إذا وقعت بعد النهي أو النفي فعلى الخلاف قال السعد في المطول [٣] : " والجمهور على أنها تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه للمتبوع ، فمعنى " ما جاءني زيد بل عمرو" : ثبوت المجئ لعمرو مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه ، وقيل [٤] : تفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى تفيد في المثال المذكور عدم مجئ زيد ألبتة كما في قولك "لكن" ، وبه يشعر كلامهم في بحث القصر ، ومذهب المبرد [٥] أنه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع ، والمتبوع كالمسكوت عنه ، أو الحكم متحقق الثبوت له ، فمعنى : "ما جاءني زيد بل عمرو" : بل ما جاءني عمرو ، فعدم مجئ عمرو متحقق ، ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو متحقق ، فصرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفي على مذهب المبرد ، وأما على مذهب الجمهور ففيه إشكال ". انتهى .

وأما " لكن" فإنها لازمة للنفي ، أي : لا تستعمل بدونه وهذا (٢٥٨ / أ) إذا كانت لعطف المفرد نحو قولك : ما مررت برجل عالم لكن صالح [٦] ، وأما إذا كانت لعطف الجملة على الجملة فإنها قد تقع بعد النفي نحو :ما جاء زيد لكن عمرو . وقد لا تقع بعده بل بعد الإثبات [٧] نحو : جاء زيد لكن عمرو ، فهي إذا وقعت بعد النفي ــ سواء كانت لعطف المفرد أو الجملة ــ تكون لنفي الحكم عما قبلها ، وإثباته لما بعدها ، فمعنى : " ما مررت برجل عالم لكن صالح " نفي العلم وإثبات الصلاح ، وكذلك المعنى في : ما جاء زيد لكن عمرو ، نفي المجيء عن " زيد" وإثباته لعمرو ، وأما اذا وقعت بعد الإثبات فهي لإثبات الحكم لما قبلها ، ونفيه عما بعدها عكس ما مر .

---

(١) في الكتاب ٤ / ٢٢٣ :" وأما (بل) فلترك شيء من الكلام ، وأخذ في غيره " .

(٢) انظر : الجنى الداني ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، واللمع ١٥١ .

(٣) المطول ٢٤٩ . تحقيق د . عبد الحميد هنداوى – دار الكتب العلمية ببيروت ــ بلاتاريخ .

(٤) قاله الرضي وعبارته : "وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجئ "زيد" في قولك :" ما جاءني زيد بل عمرو " متحقق بعد مجئ "بل" أيضا ، كما كان كذلك في " ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق". شرح الكافية ٤ / ٤٢٨ .

(٥) المبرد وافق الجمهور في أن ما بعد "بل" إيجاب ، وأجاز أن يكون ما بعدها نفي . انظر : المقتضب ١ / ١٥٠ ، الارتشاف٤ / ١٩٩٥

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ ، والرصف ٢٧٥ .

(٧) انظر : الجنى الداني ٥٩١ ، وترشيح العلل ٣٠١ .

فمعنى " جاء زيدٌ لكن عمرو "، إثبات المجيء لزيد ، ونفيه عن عمرو ، أي : لكن عمرو لم يجيء . ثم اعلم أن وقوعها عاطفة للجملة مذهب بعض النحاة ، ومشى عليه جماعة منهم – مثلاً – ملاجامي [1] ، وغيره [2] ، ومنهم من لم يجعلها عاطفة للجملة، بل هم يجعلونها –إن تلتها جملة– حرف ابتداء [3]، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر:

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنَّ وَقَائِعَهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ [4]

ومما ينبغي أن يعلم أنه يشترط لصحة العطف بها عدم (٢٥٨ / ب) اقترانها بالواو [5] ، وذلك لأن العاطف لا يدخل عليه عاطف آخر ، وإذا قرنت بها فحينئذ يكون العاطف هو "الواو" [6] ، و"لكن" لمجرد الاستدراك . (وإذا عطف) أي إذا أريد العطف (على المضمر) لا المظهر (المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) بارزا كان أو مستكنا ، واحترز به عن المنفصل فإنه ــ وإن توفرت فيه هذه الشروط ــ يجوز العطف عليه بدون تأكيد ولا فصل نحو : ما قام إلا أنا وزيد ، بخلاف المتصل فإنه (يجب تأكيده) أولاً (بمنفصل) ثم يعطف عليه (نحو: ضربت أنا وزيد) وذلك لأن المرفوع المتصل لما تأكد اتصاله بالفعل لفظا من حيث إنه كجزئه ومعنى من حيث إنه فاعله ، فلو عطف عليه بدون تأكيد بالمنفصل [7] يكون كالعطف على جزء الكلمة ، فأتوا أولاً باسم مستقل موافق له في المعنى ؛ ليكون كأنه معطوف عليه في الصورة ، وإن كان العطف في الحقيقة على المتصل [8] .

---

(١) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٥١ .

(٢) كالزمخشرى فى المفصل ٣٠٥ .

(٣) منهم ابن يعيش وابن هشام . انظر : شرح المفصل ٨ / ١٠٦ ، والمغنى ٢٨٩ .

(٤) البيت من البسيط ، وقائله زهير . انظر : ديوانه ٩١ ، وهو من شواهد الجنى الداني ٥٨٩ ، والمغني ٢٨٩ ، والتصريح ٢ / ١٤٧ وابن ورقاء هو الحارث بن ورقاء الأسدي والبوا در جمع بادرة ، وهي ما يبدو من حدة الغضب ، والشاهد قوله :" لكن وقائعه " حيث جاءت "لكن"حرف ابتداء.

(٥) انظر : أوضح المسالك ١٩٠ .

(٦) هذا رأي يونس وابن مالك بيد أن الأول يرى أن الواو عاطفة مفردا على مفرد ، والآخر يرى أنها عطفت جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، والتقدير في نحو " ماقام زيد ولكن عمرو" : ولكن قام عمرو ، ومذهب ابن عصفور وابن كيسان أن " لكن " عاطفة أما الواوفهي زائدة لازمة عند ابن عصفور ، وزائدة غير لازمة عند ابن كيسان . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٣ والمغني ٢٩٠.

(٧) في الأصل : المنفصل ، وهو تحريف .

(٨) ومنه قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾البقرة / ٣٥ ،وانظر : الارتشاف ٤ / ٢٠١٢

(إلا) هو استثناء (٢٥٩ / أ) من قوله "يجب" أي يجب تأكيده بمنفصل إلا (أن يقع) بين المعطوف والمعطوف عليه (فصل) بشيء آخر غير ما ذكر (فيجوز) حينئذ (تركه) أي التأكيد بما ذكره . قال الفاضل الجامي [١] :" لأنه قد طال الكلام بوجود الفصل ، فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو: ضربت اليوم وزيد ، أو بعده كقوله تعالى : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَـا﴾[٢] فإن المعطوف [٣] هو "آباؤنا " ، و" لا " زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي ". انتهى . أقول : قد اجتمع الفصلان في قوله تعالى :﴿مَالَمْ تَعْلَمُـوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ ﴾[٤] ، وقد لا يفصل ولا يؤكد ، وهو ــ أعني ترك الفصل والتأكيد ــ قبيح عند البصريين في النثر [٥] ، وأما في الشعر فإنه غير قبيح للضرورة [٦] كما أنه في النثر كذلك [٧]عند الكوفيين (وإذا عطف) أي أريد العطف (على المضمر المجرور) لا المظهر ؛ إذ لا يشترط لصحة العطف عليه ما ذكره بقوله (أعيد الخافض) لفقد العلة ، وهي على ما ذكره الجامي :" لأن اتصال المضمر المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل ؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله ، والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه ؛ إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير (٢٥٩ / ب) منفصل حتى يؤكد به أولاً ، ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل ،وفي استعارة المرفوع له مذلة.

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ / ٤٨ .

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام . أجاز الزمخشري أن يكون "آباؤنا" في قوله تعالى : ﴿أَئِنَّا لَمَبْعُوثُـونَ أَوَ آبَاؤُنَـا الأَوَّلُـونَ﴾ الواقعة / ٤٧ ، ٤٨ معطوفا على الضمير في " لمبعوثون" للفصل بالهمزة . انظر : الكشاف ٤ / ٥٥ .

(٣) في الأصل : المعطف ، وهوتحريف .

(٤) من الآية ٩١ من سورة الأنعام.

(٥) انظر: شرح اللمع للواسطي ١٢٨ ، وابن الناظم على الألفية ٥٤٣ .

(٦) نحو قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْمَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ (خفيف)

فزهر معطوف على الضمير المستكن في" أقبلت" . قال الشيخ عبد القاهر :" وإذا جاء في حالة الاختيار وجب أن يقال : أقبلت هي وزهرٌ" . المقتصد ٢/ ٩٥٩ .
(٧) أي غير قبيح ، واحتج الكوفيون بورود السماع به في فصيح الكلام نثرا وشعرا ، فمن النثر قول بعض العرب : مررتُ برجلٍ سواءٍ والْعَدَمُ . فعطف "العدم" على الضمير المرفوع في "سواء" دون فصل ، ومن الشعر قول ابن أبي ربيعة السابق ، وبقول الكوفيين قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ ، وانظر الخلاف في الإنصاف مسألة ٦٦ ، والهمع ٣ / ٢٢١ .

ولا يكتفى بالفصل ؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار ، ، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر فكيف يكتفي به ؟ فلم يبق إلا إعادة العامل الأول "[١] . انتهى كلام الجامي . فقوله " وفي استعارة إلخ " هو جواب عن سؤال تقديره : لم[٢] لم يكن للمجرور ضمير منفصل نستعير له المرفوع المنفصل ، فنؤكده به ثم نعطف عليه ؟ فأجاب عنه بقوله :" وفي استعارة المرفوع له مذلة "، وأما عدم الاكتفاء بالفصل كما هو في المرفوع فقد بين وجهه بقوله : "لأن الفصل" إلى آخر العبارة . ثم إن في تعبير المصنف بقوله "أعيد الخافض" إشارة إلى التعميم أي سواء كان الخافض حرفا كما في (نحو: مررت بك وبزيدٍ) أ(و) اسماً نحو : (المال بيني وبينِك) وأشار بهذا المثال إلى اختيار القول[٤] بأن الجار للمعطوف هو الجار الأول والثاني كالعدم ؛ إذ لفظة "بين" لا تضاف إلا إلى متعدد ، فلو كان الثاني هو الجار له لزم إضافته إلى غير المتعدد [٣] .

ثم اعلم أن هذا الذي مشى عليه المصنف من وجوب إعادة الخافض هو مذهب البصريين [٥] ، سواء كان الكلام شعراً (٢٦٠ / أ) أو كتابة إلا لضرورة .

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ / ٤٨.
(٢) في الأصل : لما ، وهولايستقيم ؛ لأن " ما " استفهامية .
(٣) قال الرضي :" فإن قلت : فما تقول بعد إعادة الخافض ؟ أتقول : الجار والمجرور عطف على الجار والمجرورأم تقول : المجرور عطف على المجرور ؟
قلت : النظر المستقيم يقتضي أن القول بالثاني أولى ؛ لأن القول به في نحو :" المال بيني وبينك " متعين ، إذ لا معنى للمضاف الثاني ، فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى ، وفي نحو :" مررت بك وبزيد " وإن أمكن أن يكون للباء الثانية فيه معنى إلا أننا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلبت له "بين" الثانية بعينه ، وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسألة "بين" ... " . شرح الكافية ٢ / ٣٥٥ ، ونقل الصبان أن الذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط ، كما استظهره الرضي ؛ لئلا يلزم إلغاء

الجار ، واتصال الضمير بغير عامله في نحو :" المال بيني وبينك " ، و"مررت بك وبه " وكلاهما محذوران . انظر : الصبان على الأشموني ٣ / ١١٤ .

(٤) ذكر ذلك الرضي ثم قال : " والأولى أن نحيل جره على العامل المتكرر؛ إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو : " كفي بزيد" فإنها لا تلغى مع زيادتها " . شرح الكافية ٢ / ٣٥٥ .

(٥) لو قال : أكثر البصريين ، لكان أدق ؛ لأن يونس والأخفش ــ وهما من البصريين ــ ذهبا إلى جواز ترك الإعادة في الاختيار؛ لوروده في الفصيح من الكلام شعراً ونثراً . انظر : الارتشاف ٤ / ٢٠١٣ ، والهمع ٣ / ٢٢١ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٩٣ .

وأما الكوفيون [١] فإنهم يجوزون العطف بدون إعادة الخافض حتى في السعة وإلى رأيهم ذهب ابن مالك في الألفية حيث قال فيها :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِماً إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ والنَّثْرِالصَّحِيحِ مُثْبَتَا [٢]

قال ابن عقيل في شرحه [٣] :" أي : جعل جمهور النحاة [٤] إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازما ، ولا أقول به ؛ لورود السماع به نثراً ونظماً بالعطف على ضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ، فمن النثر قراءة حمزة [٥] ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ ﴾[٦] بجر الأرحام عطفا على الهاء المجرور بالباء ، ومن النظم ما أنشده سيبويه [٧] :

فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ من عَجَبِ [٨]

بجر "الأيام" عطفاً على "الكاف" المجرور بالباء ". انتهى .

---

(١) غير الفراء ، لأنه لم يجوز إعادة الخافض في السعه والاختيار كما هو مذهب البصريين حيث قال :" وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد ــ أي لا تعطف ــ مخفوضا على مخفوض ، وقد كني عنه .. وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه". معاني القرآن ١ / ٢٥٢، وانظر :الإنصاف مسألة ٦٥ .

(٢) ألفية ابن مالك ٤٨ .

(٣) ابن عقيل على الألفية ٢ / ٢٤٠ .

(٤) أي : من البصريين .

(٥) هوحمزة بن حبيب الكوفي أحد القراء السبعة ، كان حجة ثقة ، توفي سنة ١٥٦ هـ. انظر : غاية النهاية ٢٦١/١ ، والإقناع ١/ ٢٧٥ .

(٦) من الآية ١ من سورة النساء ، وانظر : القراءة في السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ ، والإقناع ٢/ ٦٢٧ ، والكشف ١ / ٣٧٥ ، والمبسوط ١٥٣ ، وقرأ غير حمزة بالنصب، وقال ابن

خالويه :" وهذا ــ أي النصب ــ هو وجه القراءة عند البصريين ؛ لأنهم أنكروا الخفض " . الحجة في القراءات السبع ١١٨ ، وانظر : البيان للأنباري ١/ ٢٤٠ .

(٧) انظر الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٨) البيت من البسيط ، وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها . انظر الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، وابن يعيش على المفصل ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، والهمع ٣ / ٢٢١ ، والإنصاف ١ / ٤٦٤ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١١٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفوره ١١٥ ، ويروى : " قربت" مكان " قدبت " ، والشاهد فيه " فما بك والأيام " حيث عطف "الأيام" على الضمير المجرور بدون إعادة الجار .

ولكن الصحيح [١]هو ما مشى عليه المصنف وابن الحاجب تبعا للجمهور ، ولا شاهد في البيت ، ولا فيما جاء على نمطه في النظم ؛ لأنه من الضرورة [٢]، وأما الآية فإن "الأرحام" مقسم به فيها ، فهو على القراءة المذكورة مجرور بالواو[٣]على أن ولد ابن مالك قد قال في شرحه على الألفية :" لا يبعد أن يقال في هذه المسألة : أن العطف (٢٦٠ / ب) على الضمير المجرور بدون إعادة [الجار غير جائز في القياس ، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار ، كما أضمر في مواضع أخر ، نحو : " مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ، وَلاَ سَوْدَاءَ تَمْرَةً [٤] ، وكقولهم : "امْرُرْ بِبَنِي فُلاَنٍ إِلاَّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ"[٥] ، وقولهم : " بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبَك ؟ " على ما يراه سيبويه ــ رحمه الله ــ من أن الجر فيه بعد "كم" بإضمار "من" [٦] لا بالإضافة ، والدليل على أن العطف المذكور لا يجوز في القياس من وجهين : أحدهما : أنّ] [٧] الضمير المجرور شبيه بالتنوين . بمعاقبته له ، وكونه على حرف واحد فلا يجوز العطف عليه كالتنوين . والثاني : أن الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فإذا اجتمع على الضمير الاتصالان ، كان [٨] العطف عليه كالعطف على بعض الكلمة .

---

(١) في رأيي أن الصحيح هو مذهب الكوفيين ، فهذه المسألة من المسائل التي ظفر فيها المذهب الكوفي لأن السماع يعضده ، والقياس يقويه كما قال الشيخ أبو حيان في البحر ١ / ١٤٧ ، وقال الشيخ الطنطاوي في كتابه نشأة النحو ١٢٦ :" لقد ضاق الخناق على البصريين والرضي بعد الترديد لما عساه أن يدافع به البصريون " .

(٢) انظر : الضرائر لابن عصفور ١١٧ .

(٣) قال الرضي :" لا يجوز أن تكون الواو للقسم ؛ لأنه يكون ــ إذن ــ قسم السؤال ، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء ". شرح الكافية ٢ / ٣٥٦ ، وفي التبيان ١ / ١٦٥ :" وهو ضعيف ــ أيضا ــ لأن الأخبار

وردت بالنهي عن الحلف بالآباء "، وذهب الشيخ أبو حيان إلىأن تأويل الآية على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة ، فلا يلتفت إليه . انظر : البحر المحيط ٢/ ١٤٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٦٥ ، فـ "بيضاء" في موضع جر بـ "كل" مقدرة ؛ لدلالة ما قبلها عليها .

(٥) فالباء مقدرة قبل "صالح" لدلالة الباء في " ببني " عليها .انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٢

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ١٦٠ .

(٧) من قوله "الجار" إلى قوله " أنّ " ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر ، والإضافة من ابن الناظم على الألفية .

(٨) في ابن الناظم :" أشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ، ووجب إما تكرير الجار ، وإما النصب بإضمار فعل ".

فإن قيل [١] : لو [٢] كان ما ذكر من الشبه مانعاً [من العطف] [٣] لامتنع توكيد الضمير المجرور ، والإبدال منه [٤] ، واللازم منتف بالإجماع . قلنا : لا نسلم صدق الملازمة والفرق بين التوكيد والعطف : أن التوكيد مقصود به بيان متبوعه فينزل [منه] [٥] منزلة الجزء ، وذلك يقتضي أمرين : الأول : أن شبه الضمير المجرور بالتنوين حال التوكيد أقل من شبهه [به] [٦] حال العطف [عليه] [٧] ؛ لطلبه حال التوكيد ما لا يطلبه التنوين [٨]، وهو التكميل بما بعده ، فلا يلزم أن يؤثرشبهه للتنوين في التوكيد ما أثره في العطف لاحتمال ترتب الحكم على أقوى الشبهين [٩] . الثاني : أن شبه الضمير المجرور ببعض الكلمة ــ وإن منع من العطف ــ لا يمنع من التوكيد ؛ لأن بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميل بقية أجزائها ، فكذا لا يمتنع [على] [١٠] ما أشبه (٢٦١ / أ) بعض الكلمة تكميله بما بعده . وأما البدل فالفرق بينه وبين العطف أن البدل في نية تكرر العامل ، فاتباعه للضمير المجرور في الحقيقة إتباع له وللجار جميعا ؛ لأن البدل في قوة المصرح معه بالعامل وليس كذلك المعطوف ، فجاز أن تقول : مررت به المسكين ، جواز قولك : مررت به وبزيد " [١١]. انتهى ، فافهم ؛ فإن في سوقنا لهذه العبارة ثلاثة فوائد : الأولى : تقوية ما مشى عليه المصنف ، والثانية : بيان الفرق بين العطف والتوكيد والبدل ، والثالثة : بيان الوجهين للزوم إعادة الجار .

---

(١) فيه رد على والده ابن مالك حيث إنه أضعف الوجهين في شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ .

(٢) في ابن الناظم : لو كان الشبه بالتنوين أو ببعض الكلمة مانعاً ".

(٣) إضافة من ابن الناظم .

(٤) في ابن النظم :" مانعاً من العطف على الضمير المجرور لمنع من توكيده ، ومن الإبدال منه ".

(٥) إضافة من ابن الناظم .

(٦) إضافة من ابن الناظم .

(٧) إضافة من ابن الناظم .

(٨) في الأصل : " ما يطلبه التوكيد" والتصحيح من ابن الناظم .

(٩) في ابن الناظم : الشيئين . وما أثبته الشارح هو الصحيح .

(١٠) إضافة من ابن النظم .

(١١) ابن الناظم على الألفية ٥٤٦ ، ٥٤٧ بتصرف في بعض العبارات، وأقول إذا كان ابن الناظم قوى مذهب أكثر البصريين في عبارته ، فإنه قال في عبارة أخرى :" ومما يجب أن يحمل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ والْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة / ٢١٧] ؛ لأن جر (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنع مثله باتفاق ؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ، فلم يبق سوى جره بالعطف على الضمير المجرور بالباء ". شرح الألفية ٥٤٦ .

(والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب) إنما عبر بالوجوب ليشير بذلك إلى أن المراد بالجواز في عبارة القوم عدم الامتناع الذي هو بعينه معنى الإمكان العام الشامل للوجوب أيضا **(ويمتنع)** أي من الأحوال العارضة **(له)** أي للمعطوف عليه ، وهذا ـ أعني ما ذكره من كونه في حكمه فيما ذكر ـ مشروط بشرطين : **الأول منهما** : أن يكون ذلك (٢٦١ / ب) الأمر العارض الواجب أو الممتنع للمعطوف عليه ، إنما وجب أو امتنع له بسبب أمر خارج عنه إما فقط ، أي: لا بمشاركة نفس المعطوف عليه في سببية الوجوب أو الامتناع كما في وجوب خصوص الإعراب من كونه رفعاً أونصباً أو جرا ، فإن المعطوف يتبع المعطوف عليه فيه ؛ لأن عروضه بسبب الأمر الخارج عن المعطوف عليه فقط ، وذلك الأمر الخارج هو العامل ، ولا تعلق لنفس المعطوف عليه في عروض الإعراب له . ومثل ما ذكر إذا وجب في المعطوف عليه ضمير ذلك الضمير كما إذا كان جملة وقعت حالاً أو خبراً أو صلة ، فإنه يجب مثل ذلك الضمير في المعطوف نحو :" جاء زيد يمشي ويضحك " ، و "وزيد يقرأ ويكتب " و"زيد الذي يأكل ويشرب" ؛ لأن ذلك الضمير ما وجب في المعطوف عليه إلا بسبب الأمر الخارج فقط ، وهو الوقوع أحد هذه الأشياء ، ولا تعلق لنفسه في ذلك , أو بمشاركة [1] نفس المعطوف عليه في السببية ، كما في وجوب البناء في :" يا زيد وعمرو" لأن سبب وجوب ضم "زيد" دخول حرف النداء عليه مع كونه مفرداً معرفة في نفسه ، فيتبعه فيه أيضا ؛ لأن وجوبه بسبب الأمر الخارج الذي (٢٦٢ / أ) هو حرف النداء مع مشاركة نفس المعطوف عليه [2] ؛ إذ لو لم يكن مفرداً معرفة[3] لم يبن [4] ، فصار الموجب لبناء المعطوف عليه مجموع الأمرين ، فيتبعه فيه بخلاف ما لو كان عروضه بسبب نفس المعطوف فقط .

(١) قوله : "أو بمشاركة " معطوف على قوله " إما فقط ، أي لا بمشاركة نفس المعطوف عليه في سببية الوجوب أو الامتناع ".

(٢) كان يجب بناء المعطوف على هذا الأصل في قولك : " لا رجلَ وامرأةً " ، لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بـ "لا" التبرئة . كذا في الرضي على الكافية ٢ / ٣٥٩ .

(٣) قال المحقق الرضي :" وإن لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه ، لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه ، فلذا لم يضم المعطوف في " يا زيد وعبد الله " ؛ لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط ، بل لذلك ، ولكونه مفرداً معرفة ". شرح الكافية ٢ / ٣٥٩ .

(٤) في الأصل : لم يبنى .

أي : لابمشاركة الأمر الخارج فإن المعطوف حينئذ لا يكون في حكمه فيه كما في خصوص الإعراب من كونه بالحركة أو بالحرف ؛ إذ لا دخل في كون إعراب الكلمة بالحركة أو بالحرف للأمر الخارج عن نفسها كما هو معلوم ، ولهذا لم يجز في :" ما زيد بقائم "، أو ما زيد قائما ، ولا ذاهب عمرو إلا الرفع في "ذاهب" على أنه خبر عن "عمرو" مقدم عليه ، ويكون حينئذ من قبيل عطف الجملة على الجملة ، ولا يجوز جره عطفا على "قائم" المجرور بالباء ، المخبر به عن "زيد" ؛ لأنه يلزم حينئذ تخلف تبعية المعطوف عن حكم المعطوف عليه فيما وجب له بسبب أمر خارج عنه ؛ إذ الأول قد اشتمل وجوباً على ضمير عائد على "زيد" المخبر به عنه ، والثاني لا ضمير فيه ، ضرورة رفعه للظاهر الذي هو "عمرو" ولا يجوز ــ أيضا ــ نصبه بالعطف على خبر "ما" المنصوب لعين العلة المذكورة .

فإن قلت :(٢٦٢ / ب)إن قولهم : " الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذَّبَابُ " ليس في المعطوف ضمير كما هو في المعطوف عليه ، فيما وجب له بسبب الأمر الخارج .

قلنا : قد أجاب عنه ابن الحاجب بقوله :" لأنها فاء السببية " (١) ، ومراده من ذلك أنها ليست ــ مع كونه للسببية ــ للعطف بل هي لمجرد سببية ما بعدها لما قبلها ، وعليه لا يكون المثال مما نحن فيه فلا نقض به ؛ لأن الكلام في العطف ، وزاد الفاضل الجامي جوابين آخرين ، فقال (٢) :" أو يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة ، فيكتفى بالربط في الأولى والمعنى : الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب (٣) ؛ إذ يفهم منها سببية الأولى للثانية ، ويمكن أن يقدر فيه ضمير أي : الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب ". انتهى وأقول : إن في الكل تعسفا ظاهراً ، أما فيما ذكره ابن الحاجب فلبعد كون الفاء للسببية بدون

عطف في مثل هذا المقام الذي أول ما يتراءى منه العطف خصوصاً مع رفع الموانع منه ؛ لأن كلا من المعطوف عليه والمعطوف جملة فعلية إخبارية .

(١) انظر : الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٥٨ .

(٢) الفوائد الضيائية ٢ / ٥٢ .

(٣) في التسهيل ١٧٥ : "وتنفرد ــ أي الفاء ــ بعطف مفصل على مجمل متحدي معنى ، وبتسويغ الاكتفاء بضميرواحد فيما تضمن جملتين من صلة ، أو صفة ، أو خبر" . وذهب الرضي إلى جواز ذلك مع "ثم" ــ أيضاً ــ إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى تقول :" الذي جاء ثم غربت الشمس زيد " . انظر: شرح الكافية ٢ / ٣٦١ .

وأما الثاني[١] : فلأنه لم يعهد في حروف العطف جعل المعطوف والمعطوف عليه شيئا واحداً[٢] ، بل المعهود (٢٦٣ / أ) فيها أنها توجب التغاير كما هو مشهور أما الثالث : فلأن حذف العائد المجرور إنما يجوز إذا كان الموصول مجرورا بمثله لفظا ومعنى كما مر في بحث الموصول[٣] ، والجواب الصحيح عندي أن هذا المثال ، وما هو مثله مسموع يقتصرعليه .

والثاني من الشرطين[٤] : أن يكون السبب الذي يقتضي ذلك العارض الواجب أو الممتنع للمعطوف عليه غير منتف عن المعطوف ، أما لو كان متنفيا عنه فإن المعطوف لا يكون حينئذ في حكم المعطوف عليه فيه لعدم وجود المقتضي له كما في : يا رجل والحارث ، فإن "الحارث" معطوف على "رجل" ، وليس هو في حكمه من حيث تجرده عن اللام ، فإن ما يقتضي تجريد " رجل" عن " اللام" ــ وهو اجتماع أداتي التعريف اللذين هما حرف النداء ، والألف واللام ــ مفقود في المعطوف وهو "الحارث" ، ولذا لم يكن في حكم "رجل" في عدم الاقتران باللام [٥]، وأما نحو: "رُبّ شاةٍ وسَخْلَتِها " مما كان المعطوف فيه ليس في حكم المعطوف عليه ، فإن " الشاة " نكرة ، و"سخلة" معرفة بإضافتها إلى الضمير، فإنه مؤول بتأويلين ــ كما ذكره الجامي[٦] ــ أحدهما : تقدير التنكير لقصد عدم التعيين ، أي : رب (٢٦٣ / ب) شاة وسخلة لها ، أو محمول على نكارة[٧] الضمير[٨] كـ "ربه رجلاً " على الشذوذ ، أي : رب شاة وسخلة شاةٍ (ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق) بين النحاة [٩]؛ لأن قيام الواحد هو الأصل (نحو: ضرب زيد عمراً ، وبكر خالداً) وهذا إذا كان العامل المعطوف على معموليه واحداً كما ذكره ، أما لو تعدد العامل فإن كان اثنين فحسب ، فالحكم ما ذكره بقوله (ولا يجوز) أي العطف المذكور عند الجمهور .

(١) يعنى بالثانى والثالث الجوابين اللذين ذكرهما الجامي .

(٢) في الأصل : شيء واحد.
(٣) انظر : النص المحقق ٥٧٩ .
(٤) انظرالشرط الأول في صـ ٥٩٨
(٥) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٣٥٩ .
(٦) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٥١ .
(٧) لو قال : تنكير ، لكان صوابا ؛ لأن النكارة الدهاء . انظر :اللسان (نكر) ٤٥٣٩ .
(٨) هذا التأويل الثانى للجامى
(٩) انظر : الهمع ٣/٢٢٢.

(على معمولي عاملين) مختلفين بأن يكون الثاني غير الأول [١] ، أما لو لم يكونا مختلفين بأن كانا متحدين نحو : ضرب ضرب زيد عمراً ، وبكر خالدا ، فإنه يجوز حينئذ لعدم تعدد العامل ؛ إذ العامل في الحقيقة واحد ، وهو الأول ، والثاني تأكيد له ، وإنما لم يجز هذا العطف عند الجمهور ؛ لأن حرف العطف في الحقيقة قائم مقام العامل ، وهو لضعفه لا يقوى أن يقوم مقام (٢٦٤ / أ) عاملين مختلفين إلا أن يكون أحدهما جارًّا . ولا يجوز أيضا (إلا عند تقدم الجار) على المرفوع أو المنصوب (على رأي) الجمهور[٢] سواء ولي المخفوض العاطف (نحو : في الدار زيدٌ والحجرةِ) بالجر (عمرٌو) أوْ لا ،نحو : " في الدار زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ " لمجيئه في كلام العرب خلافاً لسيبويه[٣] ، فإنه لا يجيز هذا العطف ، ولا في هذه الصورة أيضا ، بل يحملها على حذف مضاف ، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه كما هو في قوله تعالى :﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[٤] بجر "الآخرة " على قراءة بعضهم [٥] أي : عرض الآخرة واعلم أن ما ذكره من عدم الجواز هو مذهب الجمهور إلا فيما استثني ومذهب سيبويه مطلقا ــ كما علمته ــ خلافا للفراء [٦]، ومن وافقه[٧] ، فإنه يجيز هذا العطف مطلقاً ، سواء كان في الصورة المستثناة أو في غيرها .

---

(١) كما في قولهم :" ما كل سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً ، قال في التصريح ٢ / ١٥٤ :" إن سوداء معمول "كل" ، و"تمرة" معمول "ما" ، فلو عطف "بيضاء " على "سوداء" ، و"شحمة" على "تمرة" لزم العطف على معمولي عاملين ــ أي مختلفين ــ وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين ".
(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٨ .
(٣) قال سيبويه :" وتقول ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاء شحمة ، وإن شيءت نصبت "شحمة " وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت "كل" فقلت : ولا كل بيضاء ". الكتاب ١ / ٦٥ ، ٦٦ وانظر: تعليق السيرافي في هامش ص ٦٦ من الكتاب .

ويرى ابن مالك أن الوجه أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل لما تقدم ؛ لأن حذف مادل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه .انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧.

(٤) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٥) هو ابن جماز ، كما صرح به الشارح في صـ٥٢٩ .

(٦) انظر رأيه في الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٦٢ ، والارتشاف ٤/ ٢٠١٥ .

(٧) كالكسائي والزجاج . انظر : الأشموني ٣ / ١٢٣ ، وفي الهمع ٣ / ٢٢٣ :" وجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمة مطلقا من المجرور وغيره" .

[الثالث : التأكيد]

(والثالث) من التوابع الخمسة (التأكيد) هو يكون بالهمزة ، ويكون بالواو ولكن الثاني أفصح [١] ، ومعناه : التقرير ، وهو على ما عرفه صاحب الكافية :" تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول "[٢] ، فقوله " تابع" جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله " يقرر" إلى آخره ، متبوع فصل يخرج به النعت ، والبدل (٢٦٤ / ب) والعطف ، قال الفاضل الجامي نقلا عن صاحب الكافية :" أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به ، وأما الصفة فلأن كونها للدلالة على معنى في متبوعها ، وإفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع ، وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه ، فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة أو الشمول " [٣] . انتهى .

وإنما لم يتعرض ابن الحاجب لما عدا النسبة والشمول من التجوز والسهو وغيرهما لأن هذين الأمرين [٤] لازمان للتوكيد ، وإن لم يكونا مقصودين في بعض الأحيان،على أن مراده إنما هو التميز عن المشاركات ، وذلك حاصل بذكر النسبة والشمول فقط ، فلا حاجة لذكر غيرهما ؛ لأن الإتيان بما زاد على الدال على ما هو المقصود من غير فائدة حشو ، وهو مستهجن ، وأيضا التنصيص على الشي لا ينفي ما عداه كما تقرر فقول من قال [٥] : وقد يجعل [٦] ذريعة إلى دفع التجوز ، أو السهو ، أو عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة أو الشمول كما تشعر به عبارة ابن الحاجب ؛ مريداً بذلك بيان تقصيره في عدم ذكر غيرهما ، قصور[٧] حيث لم يفرق (٢٦٥ / أ) بين مقصود ابن الحاجب وبين ما بينه أهل المعاني ، فإن مقصود أهل المعانى بيان النكات الموجبة للتأكيد ومقصود ابن الحاجب هو ما علمته من العبارةالسابقة .[٨] فتأمل .

(١) انظر : اللسان (وكد) ٤٩٠٥ .

(٢) الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٧٤ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢ / ٥٧ .
(٤) في الأصل : هذان الأمران .
(٥) هو المحقق الرضي . انظر : شرح الكافية ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
(٦) أي : التوكيد .
(٧) هو خبر لقوله : " فقول من قال "
(٨) يعني قوله :" على أن مراده إنما هو التميز عن المشاركات ، وذلك حاصل بذكر النسبة والشمول فقط ... ".

وقدمه على البدل مع أن إيصال البدل بالعطف أنسب ؛ لأنه مقصود بالنسبة مثله لأن التأكيد اللفظي قد يأتي فيه العاطف [١] فهو بهذا الاعتبار أنسب (وهو) أي التأكيد (قسمان) الأول منهما (لفظي) أي منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرار اللفظ ، ولهذا قال (وهو تكرار اللفظ الأول) إما بعينه نحو :" زيد زيد" (أو مرادفه) وذلك (في المضمر المتصل) إذا أكد بمنفصل نحو :" ضربت أنت " فإن ذلك في قوة تكرار اللفظ وإن كان مخالفا للأول [٢] ؛ لأن كلا منهما موضوع للمخاطب المفرد المذكر .

واعلم أن في حصر المصنف المرادف في المضمر المنفصل إشكال ؛ لورود نحو: "أسد ليث" ، كما في حصره اللفظي في تكرار اللفظ الأول أو مرادفه لأنه قد يكون بالموازن في الحرف الأخير ، وهو غيرهما نحو : "حَسَنٌ بَسَنٌ" [٣] و"شَيْطانٌ لَيْطانٌ" [٤] ، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن الكاف فيه ساقطة من قلم الكاتب من قوله : " أو مرادفه كما في المضمر " ، وهو ليس[٥] (٢٦٥ / ب) للاستقصاء ، بل للتمثيل . ثم إن هذا القسم من التأكيد إنما يكون عند إرادة المتكلم رفع غفلة السامع ، أو ظنه بالمتكلم الغلط نحو : جاء زيد زيد ، ولا يفيد هنا التأكيد المعنوي ؛ لأنك لو قلت :جاء زيد نفسه ، ربما يظن السامع أنك أردت : جاء عمرو ، فقلت "نفسه" بناء على أن المذكورهو "عمرو" ، وكذا لا يفيد إن ظننت بالسامع غفلة عن سماع لفظ "زيد" (و) ليس هو مختص بالأسماء، بل (يجري) أي:التأكيد اللفظي (في الألفاظ كلها) اسماً ظاهراً كان ذلك اللفظ (نحو جاءني زيد زيد [٦]) .

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ القيامة / ٣٤ ، ٣٥ انظر : الهمع ٣ / ١٧٥ .
(٢) قال الرضي :" الضرورة داعية إلى المخالفة ، لأنه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد ، لئلا يصير المتصل غير المتصل ". شرح الكافية ٢ / ٣٨١ .

(٣) في اللسان (بسن) ٢٨٦ :" حسن بسن اتباع .. أبسن الرجل : إذا حسنت سحنته" .
(٤) قال في اللسان (ليط) ٤١١٤ ." لاطه الله ليطاً : لعنه اللـه .. وشيطان لَيْطان منه .. وقيل : شيطان لَيْطان إتباع " .
(٥) في الأصل : ليست .
(٦) ونحوه قول مسكين الدارمي :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَن لاَّ أَخَاً لَهُ   كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ (الطويل)

انظر : التصريح ٢ / ١٩٥ .

أ(و) مضمراً نحو(ضربت أنت) أ(و) فعلا نحو (ضرب ضرب زيد)[١] أ(و) مركبا تركيبا جمليا نحو (زيد قام زيد قام)[٢] أوغير جملي نحو :" أقائم زيد أقائم زيد " [٣] ، أو حرفا نحو : " إن إن زيدا قائم " [٤] .

فإن قلت : إن هذا منافٍ لما قدمه في أول بحث التوابع من قوله : " وإعرابها كإعرابه " [٥] فإن مثل :" زيد قائم" ليس للسابق منهما إعراب ألبتة لأنها جملة لا محل لها من الإعراب ، لأنها استئنافية ، فكيف يتصور أن يكون الثاني مثله فيه ؟

قلت : يجوز أن يكون هذا من باب الاستخدام [٦] ، ويجعل التأكيد على (٢٦٦ / أ) قسمين : مصطلح وغير مصطلح ، ويكون الظاهر في قوله "والثالث التأكيد" مراداً به المصطلح ، والمضمر في قوله : " ويجري في الألفاظ كلها "عائداً إلى مطلق التأكيد ، أو إلى غير المصطلح .

---

(١) ومنه قول الكميت :

فَأَيْنَ إِلَى أَينَ النّجَاةُ بِبَغْلَةٍ   أَتَاكَ أَتَاكَ اللاّحِقُون احْبِسِ احْبِسِ (الطويل)

انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٥٧ .
(٢) ومثله قول الراجز :

قُمْ قَائِماً قُمْ قائماً   إِنّكَ لاَ تَرْجِعُ إلاّ سَالِمَا

انظر : الهمع ٣ / ١٧٣ .
(٣) ومن ذلك قول الكميت :

فَتِلْكَ وُلَاةُ السّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُم   فَحَتّام حَتّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوّلُ (الطويل)

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠ .
(٤) منع أكثر النحويين تكرار الحرف وحده في التوكيد اللفظي إن لم يكن حرف جواب ، وأوجبوا في الاختيار تكراره مع ما يتصل به نحو : إن زيدا إن زيداً قائم . انظر : الأصول ٢ / ٢٠

والتسهيل ١٦٦، وأجاز الزمخشري تكراره وحده كما في المثال الذي أتي به الشارح . انظر : المفصل ١١٠ .

ومن شواهد تكرار حرف الجواب قول جميل العذري :

لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إنّهَا ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا (الكامل)

انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٥٧ .

(٥) انظر : النص المحقق ٥٥٣ .

(٦) الاستخدام هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ، ثم بضميره معناه الآخر ، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ، وبالآخر الآخر . انظر : الإيضاح في البلاغة للقزويني ٥١٨ .

كما في قول الشاعر :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاه وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا[1]

مريدا بالمظهر الغيث ، وبالمضمر الكلأ .

(و) الثاني (معنوي) أي منسوب إلى المعنى ؛ لأن فائدته تقرير المعنى فقط ، وهذا القسم من التأكيد (مخصوص بالمعارف) أي: لا يؤكد به إلا المعارف من الأسماء ، وهذا متفق عليه في "النفس والعين" ، وأما فيما عداهما من ألفاظه فكذلك عند البصريين [2] ، وأما الكوفيون فإنهم لا يمنعون تأكيد النكرة بها بشرط كون النكرة معلومة المقدار[3] نحو : درهم , ويوم , وليلة ، لا نحو : رجال ودراهم ، أي: التأكيد المعنوي منحصر في ألفاظ مخصوصة لا يتجاوزها ، وهي (نفسه وعينه) إذا أريد بهما الذات ، أما لو أويد بالنفس الدم كما في قول الشاعر :

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ السُّيُوفِ نُفُوسُنَا ... وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِ السُّيُوفِ تَسِيلُ [4]

وبالعين الجارحة ، فإنهما لا يكونان حينئذ تأكيداً بل بدل البعض من الكل كما لو قيل : أَسَلْتُ [5] زيداً (٢٦٦ / ب) نَفْسَه ، أو طرفت زيداً عَيْنَه . وهما أعني "النفس والعين" يختلفإن صيغة وضميرا على حسب المؤكد وجوباً ، فتقول في تأكيد المفرد المذكر: زيد نفسه ، وفي المؤنثة : هند نفسها وفي الجمع المذكر : الزيدون أنفسهم ، وفي المؤنث : الهندات أنفسهن ، وأما المثنى منهما فإن أكثر العرب على أنه بصيغة الجمع المذكر، تقول : الزيدان أنفسهما ، والهندان أعينهما .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لمعاوية بن مالك وهو من شواهد المطول ٤٢٦ ، والإيضاح في البلاغة ٥١٨ والكشاف ٤ / ٣٣٩ ، وتحفة الغريب للدماميني ١ / ٣١٧ . وليس فيه شاهد نحوي ، ولكن الشارح أورده شاهدا على الاستخدام .

(٢) انظر : الإنصاف ، مسألة ٦٣ ، وابن يعيش على المفصل ٣ / ٤٤ ، ٤٥ ، والهمع ٣ / ١٧٠.

(٣) قال الرضي : " واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله :

يَالَيْتَنِنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا [رجز]

وقول الآخر :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يوماً أَجْمَعَا [رجز] " . شرح الكافية ٢ / ٣٨٩ .

وذهب الأخفش وابن مالك مذهب الكوفيين لوردالسماع بذلك .انظر: شرح التسهيل ٢٩٦/٣، والارتشاف ٤/ ١٩٤٧

(٤) البيت من البسيط ، وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه ٩١ ، واللسان (نفس) ٤٥٠٠ ، وفيهما " الظبات" مكان "السيوف" ، والشاهد مجئ نفوسنا بمعنى دمائنا ، وهو شاهد لغوي لا نحوي .

(٥) في الأصل : أرسلت ، وهو تحريف ؛ لأن المقصود بنفسه دمه .

قال ملا عصام الدين : " وهذا أصل في كل مضاف إلى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف إليه كراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظاً ومعنى ". [١] انتهى ، وعند بعضهم [٢] هو بصيغة المثنى فتقول : نفساهما وعيناهما ، وإنما وجب اختلاف الصيغة في هذين اللفظين على حسب متبوعهما كما ذكرنا قياساً على الصفة ؛ لأن التوافق بين الصفة والموصوف واجب مع أن الوصف يمتاز عن الموصوف في المعنى ، فلأن يجب ذلك في التأكيد الذي لا يمتاز عن المؤكد [٣] في المعنى أولى ، وأما اختلاف الضمير فيهما فليدل على من هو له (و) من الألفاظ المختصة بالنوع المذكور من التأكيد (كلاهما) (٢٦٧ / أ) وكلتاهما) ولا يؤكد بهما غير المثنى ، فإن كان مذكراً أكد بـ "كلا" نحو : جاءني الرجلان كلاهما ، وإن كان مؤنثا فبـ "كلتا" نحو : المرأتان كلتاهما وقد يستعمل "كلا" في مقام "كلتا" [٤]كما في قول الشاعر :

يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ [٥]

ومنهم [٦] من حمل هذا على الضرورة ، أو على إرادة الشخص ، وإنما خص هذان اللفظان بالمثنى ، لأن معنيهما مثنى .

---

(١) حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية للجامي ١٥٨ / ب .

(٢) قال الرضي :" وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب " شرح الكافية ٢ / ٣٨٥ ، وفي ابن الناظم على الألفية ٥٠١ :" أما في توكيد الجمع فيجمعان على "أفعل" كقولك : جاء الزيدان أنفسهم ، وكلمت الهندات أعينهن ، وكذا في توكيد المثنى على المختار كقولك : جاء الزيدان أنفسُهما ، ولقيتهما أعينهما ، ويجوز فيهما – أيضا – الإفراد والتثنية ". هذا , وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه

الجمع والإفراد والتثنية ، والمختار الجمع نحو: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قلوبُكُمَا﴾ [التحريم / ٤] انظر : الأشموني على الألفية ٣/ ٧٤ .

(٣) في الأصل : المميز ، وهو تحريف .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٢٩٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لهشام بن معاوية في العيني على الأشموني ٣ / ٧٨ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤ / ١٩٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٣٦ ، والمساعد ٢ / ٣٨٧ .، والشاهد قوله "كليهما" حيث استعمل في مقام "كلتا" .

(٦) هو ابن عصفور . انظر : المقرب ٢٦٢ ، وشرح الجمل ٢ / ٢٦٥

(و) من الألفاظ المختصة بالنوع المذكور أيضا (كله) ويؤكد به الواحد والجمع مطلقا مذكراً كان أو مؤنثا ، ويختلف معه الضمير على حسب المؤكد تكلما وخطابا ، وغيبة ، وإفرادا ، وجمعا ، وتذكيراً ، وتأنيثا ، نحو : اشتراني كلي واشترانا كلنا ، واشتراك كلك ، واشتراكم كلكم ، واشتراكن كلكن ، واشتراه كله وكلها ، وكلهم ، وكلهن وإنما لم يستعمل للمثنى استغناء عنه بـ "كلا" و"كلتا"[1] . " كذا قيل [2] ، وفيه أنه إنما يصلح هذا [3] علة لعدم استعماله للمثنى أن لو كان معنى [كل] [4] و"كلا" ، و"كلتا" واحداً وليس كذلك لتغاير معنى قولك :" اشتريت العبدين كلهما وكليهما " ؛ إذ الأول إنما يصدق بشراء كل جزء من أجزاء كل من العبدين ، والثاني يصدق (٢٦٧ / ب) بشراء جزء من كل منهما ، فالعلة الصحيحة هي عدم وروده للمثنى في كلامهم (و) من الألفاظ المختصة بالنوع المذكور أيضا (أجمع ، وأكتع ، وأبتع ، وأبصع) بالمهملة ، ويروى " أبضع " بالمعجمة ، قال الأزهري[5] : إنه تصحيف [6] . وهي – أعني الألفاظ المذكورة – تختلف بالصيغة ، فيقال للمفرد المذكر : أجمع ، وللمؤنث جمعاء ، وللجمع المذكر : أجمعون ، وللمؤنث جمع ، وكذا الثلاثة الباقية على هذا القياس ، ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء ، إما جمعاً ، نحو : جاءني الزيدون أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون ، أو مفرداً يصح تجزئته حسا ، نحو : ضربت زيداً كله ، أو حكماً ، نحو : " اشتريت العبد كله " بخلاف جاءني زيد كله ، فإنه لا يصح التجزئة بالنسبة إلى المجئ بأن يجئ بعض ولا يجئ الباقي وإنما وجب أن يكون المؤكد بها ذا أجزاء ؛ لأن الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه (وهذه) الثلاثة الأخيرة (أتباع لأجمع) وذكر فائدة كونها أتباعا له بقوله (فلا تتقدم عليه) لأن حق التابع أن يتلو متبوعه .

---

(١) في الارتشاف ٤ / ١٩٤٩ :" وزعم ابن مالك : أنه يستغنى بـ "كل" عن " كليهما " وعن " كلتيهما " نحو : قام الرجلان كلهما ، وقامت المرأتان كلهما ، أي كلاهما وكلتاهما ، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب ". وانظر : التسهيل ١٦٤ .

(٢) قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١٨٠ ، وانظر : التصريح ٢ / ١٢٤ .

(٣) في الأصل : كل هذا .

(٤) إضافة يتطلبها السياق .

(٥) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن نوح (أبو منصور) اللغوي ، أخذ عن ابن السراج وغيره من تصانيفه : التهذيب في اللغة ، والتقريب في التفسير ، وعلل القراءات ، توفي سنة ٣٧٠ هـ . انظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٥٠ ، والبغية ١ /٢٠ ، ٢١ .

(٦) لم أقف عليه في التهذيب ، وفي اللسان (بصع) ٢٩٤ : " قال البشتي : مررت بالقوم أجمعين أبصعين ـ بالضاد ـ قال أبو منصور : هذا تصحيف " .

(و) كذا[١] (لا تذكر) هذه الثلاثة (بدونه) أي لفظ أجمع ؛ لعدم وفائها بالمقصود الذي هو ظهور الدلالة على معنى الجمعية المرادة من (٢٦٨ / أ) جميعها ، وذلك إنما هو (في) لغة الفريق (الفصيح) من العرب ، وأما في لغة غيرهم فإنها تذكر بدونه[٢] ، ثم إن ذكرها معه على الترتيب المذكور في المختصر [٣] واجب عند الجمهور خلافاً لابن كيسان كما نقل عنه ، فإنه قال : تبتدئ بأي شيءت من أخوات أجمع [٤] .

وإنما اقتصر المصنف ـ رحمه الله ـ على ما ذكر فقط ، ولم يذكر "جميع" و"عامة"[٥] مع أنهما من ألفاظ النوع المذكور ؛ لأن التأكيد بـ "جميع" غريب . قال في التوضيح :" والتوكيد بجميع غريب " [٦] .

ومنه قول امرأة :

فَدَاكَ حَيُّ خَوْلاَنْ   جَمِيعُهُمْ وَهَمَدَانْ
وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ   وَالأَكرَمُونَ عَدْنَانْ [٧]

---

(١) في الأصل : وكذا كانت .

(٢) قال في الهمع ٣ / ١٩٧ :" والجمهور على أنه لا يؤكد بها ـ أي بأكتع وما بعدها ـ دونه ـ أي دون أجمع ؛ لأنها توابع ، وجوزه الكوفيون وابن كيسان ، واستدلوا بقوله :
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا " . (رجز)

(٣) أي : متن الإظهار.

(٤) انظر : رأى ابن كيسان فى الرضي على الكافية ٢ / ٣٩٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٧٣ ، وقال بقول ابن كيسان ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٢٦٦ .

(٥) في ابن الناظم على الألفية ٥٠٣ :" وأما "جميع وعامة" فإنها بمنزلة "كل" معنى واستعمالا تقول : جاء الجيش جميعه أو عامته" . وانظر : الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٦) أوضح المسالك ١٨٠ ،

(٧) البيتان من الهزج ، وهما لامرأة من العرب قالتهما وهى ترقص ابنها . انظر : الهمع ٣ / ١٦٦ وابن الناظم على الألفية ٥٠٤ ، والتصريح ٢ / ١٢٣ ، وأوضح المسالك ١٨٠ . والشاهد قوله "جميعهم" حيث جاء توكيدا لحي خولان على مذهب سيبويه ، وهي بمعنى "كل" وخولان ـ بفتح الخاء وسكون الواو ـ وهمدان ـ بفتح الهاء وسكون الميم ـ قبيلتان من اليمن ، وقد يكون "جميع" بمعنى "مجتمع" ضد مفترق فلا يفيد توكيدا . كذا في التصريح ٢/ ١٢٣ .

وأما "عامة " فإنها لم يعدها من ألفاظ التوكيد المعنوي غير سيبويه [١] فعدها من ألفاظه تبعاً له زيادة على ما مشى عليه الأكثر ، فإن أكثر النحاة لم يعدها منه ولكن ابن مالك قد تبع سيبويه[٢] ، وزاد أيضا لفظة "النافلة"[٣] ، فقال في ألفيته :

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيدِ مِثْلُ النَّافِلَهْ [٤]

ولكن الأغلب في استعمالهما له أن تكونا مضافتين إلى ضمير المؤكد نحو : "جاءني القوم عامتهم ونافلتهم [٥] ، وقد جاء في التنزيل بلا إضافة قوله تعالى : ﴿ وَيَعْقُوبَ نافِلَةً﴾ [٦] .

(وإذا أكد) أي أريد تأكيد (المضمر المرفوع المتصل) بعامله ، بارزاً كان نحو: (٢٦٨ / ب) ضربتَ أنت نفسك ، أو مستكناً كما يأتي مثاله (بالنفس أو العين) أي بأحدهما (أُكِّد أولاً) أي قبل تأكيده بهما (بـ) ضمير (منفصل نحو : ضرب هو نفسُه أو) ضُرِب هو (عينُه) .

---

(١) في الكتاب ١ / ٢٧٧ :"وأما كلهم ، وجميعهم ، وعامتهم ، وأنفسهم فلا يكن أبدا إلا صفة " وهو يعني بالصفة التوكيد .

(٢) قال ابن مالك : "وذكرت مع "كل" "جميعا" و"عامة" كما فعل سيبويه ، وأغفل ذلك كثير من المصنفين " . شرح التسهيل ٣/ ٢٩١ ومذهب المبرد أن " عامتهم" بمعنى أكثرهم . انظر : المقتضب ٣/ ٣٨٠ ، والهمع ٣/ ١٦٤ .

(٣) وَهِمَ الشارحُ هنا حيث عد كلمة " النافلة" من ألفاظ التوكيد زاعماً أن ابن مالك زادها ، وهذا لم يقله أحد ، فكلمة "النافلة" في بيت الألفية في تفسيرها وجهان : الأول ما قاله ابن الناظم ، وهو إن والده عد "عامة"من ألفاظ التوكيد مثل النافلة ، أي : الزائد على ما ذكره النحويون في هذا

الباب ، فإن أكثرهم أغفله , وليس هو في حقيقة الأمر نافلة ، وقد ذكره سيبويه إمام النحاة ، ولم يغفله . انظر : شرح الألفية ٥٠٤ , والثاني :ــ وهو ما ذكره ابن هشام ــ أن قوله "مثل النافلة" يعني أن التاء في لفظة "عامة" بمنزلتها في كلمة "النافلة" تصلح للمذكر والمؤنث ، فهي لازمة وليست للتأنيث . انظر : أوضح المسالك ١٨٠ ، وقال الشيخ خالد في إعراب الألفية ٨٦ : " وتقدير البيت : واستعملوا " فاعلة "من "عم" في التوكيد حال كونها مثل "كل" في الشمول ، أوحال كون "عامة" مثل النافلة في الزيادة ، أو في لزوم التاء على اختلاف الشارحين في المراد من ذلك ".

(٤) الألفية ٤٦ .

(٥) "نافلة " ليست من ألفاظ التوكيد كما مر ، فالاستعمال خطأ .

(٦) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء . قال العكبري : "قوله (نافلة) حال من يعقوب ، وقيل :هو مصدر كالعاقبة ، والعافية ". التبيان ٢ / ١٣٥ .

وذلك لأن المرفوع المتصل بالعامل منزل منزلة الجزء من عامله ، فكرهوا أن يؤكدوا ما هو كالجزء بالظاهر المستقل ، وعمدوا أولاً إلى تأكيده بضمير بمعنى الأول مستقل ، ثم أجروا النفس والعين عليه لفظاً ، وإن كان في الحقيقة هو تأكيد للمرفوع المتصل ؛ لأنه هو المقصود (١) ، فقيد المضمر احتراز عن المظهر وقيد المرفوع احتراز عن [المنصوب ،وقيد المتصل احتراز عن] (٢) المنفصل فإن هذه الثلاثة تؤكد بهما بلا شرط فصل ، نحوه : جاءني زيد نفسه ، وأكرمتك نفسك ،" وأنت نفسك ذاهب " ؛ لأن العلة المذكورة مفقودة فيها ، لأن الظاهر والمنفصل مستقلان (٣) ، والمنصوب ــ وإن كان متصلا ــ ليس هو كالمرفوع في شدة الاتصال بالعامل (٤) .

وإنما قال بالنفس والعين احترازاً عن تأكيدا المتصل المرفوع بغيرهما من ألفاظ المعنوي فإنه يؤكد بهما بلا شرط مثل :" القوم قد جاءوا كلهم "، والفرق أن النفس والعين قد يقعان (٢٦٩ /أ) فاعلاً مثل :" طابت نفس زيد" "وحسنت عين عمرو " ، فلو لم يؤكد المتصل المرفوع معهما أولاً بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل في صورة ما إذا كان المؤكد ضميراً مستتراً نحو :" زيد جاءني نفسه ، وهند ضربتني عينها(٥) ثم اطرد (٦) الحكم في البارزــ أيضا ــ بخلاف غيرهما من ألفاظه فإن "أجمع" وأخواته ، لا تستعمل لغير التأكيد ، و "كل وكلا" المضافين إلى الضميرلايقعان غير التأكيد إلا مبتدأ ، فلا لبس فيها ، فلم تحتج إلى الفصل المذكور .

---

(١) انظر : يس على التصريح ٢ / ١٢٦ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .
(٣) في الأصل : مستقلين .
(٤) الضمير المجرور المتصل كالمنصوب تقول :" مررت بهم أنفسهم ". وفي الكتاب ١ / ٢٤٨ :" (هلم) إذا لحقتها "لك" فإن شيءت حملت "أجمعين" و"نفسك" على الكاف المجرورة فتقول : هلم لكم أجمعين ، وهلم لكم أنفسكم .. وإن شيءت حملت المعطوف والصفة ــ أي التوكيد ــ على المضمر المرفوع في النية ". وفي الارتشاف ٤ / ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ :" إذا قلت : "هلم لكم أنفسكم" جاز دون تأكيد ؛ للفصل الذي هو " لكم " ، وهذا بلا خلاف ، فلا يتوهم أنه لابد فيه من التأكيد ". وهذا يبطل التعليل الذي ذكره الشارح ، وقيل : (هلم) هنا قاصر ، واللام زائدة مقوية ، والمعنى : أئتوا أنتم أنفسكم . انظر : يس على التصريح ٢ / ١٢٦ .
(٥) انظر : الهمع ١٦٤/٣ .
(٦) في الأصل : اضطرد ، وهوتحريف .

[الرابع : الْبَدَل]

(والرابع) من التوابع الخمسة المذكورة (البدل) [١] وحده بقوله (هو التابع (المقصود بالنسبة) أي مما نسب إلى المتبوع ، وهذا يخرج جميع التوابع لأن التابع فيها ليس مقصوداً بالنسبة أصلا إلا العطف بالحرف ؛ لأن التابع والمتبوع في مثل قولك : "جاءني زيد وعمرو " ، كلاهما مقصودان بنسبة المجيء ، فيصدق على التابع أنه مقصود فيه ، فأخرجه بقوله (دون متبوعه) لأن المقصود في البدل إنما هو التابع فقط دون المتبوع ، وإنما يذكر المتبوع فيه للتوطئة والتمهيد – مثلاً – إذا قلت : " اشتريت العبد نصفه " فالمشترَى إنما هو النصف ، وذُكِر (٢٦٩/ب) العبدُ لتوطئة نسبة الشراء إلى النصف .

والمصنف ــ رحمه الله ــ قد غير صدرَ ما حدّ به ابنُ الحاجب ، وهو قوله :" تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع [٢] " فسَلِم من التكلف لصدق ما غير إليه على نحو : " جاءني زيد أخوك " بدون تكلف ، بخلاف ما ذكره ابن الحاجب فإنه لا يصدق عليه إلا بتكلف ، ولكن المصنف قد تبعه في آخر عبارته ، وقد أورد عليه المعطوف بــ "بل" و"لكن" فإن المقصود منهما إنما هو التابع دون المتبوع ، فينتقض الحد بهما منعاً [٣] .

والجواب الذي أجاب به الفاضل الجامي [٤]، وهو : أن ، المتبوع فيهما [٥] مقصود ابتداءً ، ثُمّ بَدَا لَهُ ، فأعرض عنه ، وقصد المعطوف ، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى ، فقد طعن المصنفُ نفسُه فيه في الامتحان [٦] ، فلو لم يتبعه [٧] في آخر عبارته كما لم يتبعه في صدرها ، وزاد " بلا عاطف " لسلم مما سمعته أيضاً .

(١) البدل اصطلاح بصـري ، والكوفيـون يسـمونه ترجمـةً ، وتبييناً، وتكريراً . انظر : الارتشاف ٤ / ١٩٦٢ .
(٢) الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٩٣ .
(٣) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٣٩٣ ، والرشاد للبسطامي ٢ / ١٤١ .
(٤) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٦٢ .
(٥) أي في العطف بـ "بل" و"لكن" .
(٦) قال في الامتحان ٢٠٥ :" وهذا سهو ؛ لأنهم قالوا في معنى الإضراب الإخبار الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ، ولهذا أعرب عنه بكلمة "بل" ... ".
(٧) أي : لو لم يتبع المصنف ابن الحاجب .

(وأقسامه) أي : البدل بحسب الاستقراء **(أربعة)** [١] الأول **(بدل الكل)** أي بدل هو الكل **(من الكل)** ويسمى ــ أيضاً ــ بدل الشيء من الشيء[٢]، وذلك**(إن صدقا)** أي : التابع والمتبوع **(على)** شيء **(واحد)** يريد أن شرط هذا النوع من البدل اتحاد البدل والمبدل منه في الماصدق سواء اتحدا في المفهوم أيضا (٢٧٠/ أ) أو لا، أي : لا يشترط به أن يكون مدلولهما واحداً ، لظهور أن الأخ في **(نحو)** قولنا **(جاء زيد أخوك)** يصدق على "زيد" وليس مدلولهما واحداً ؛ لأن مدلول لفظ "زيد" هو الذات ، ومدلول لفظ الأخ صفة قائمة بالذات ، وهي أخوته للمخاطب ، وما صدقه هو ما صدق لفظ " زيد "، فتحقق الشرط فيه **(و)** القسم الثاني **(بدل البعض)** أي : بدل هو البعض**(من الكل ، إن كان)** البدل مدلول **(جزء المبدل منه)** في الخارج **(نحو : ضربت زيداً رأسه)** ووجه تسمية هذا ببدل البعض ،والأول ببدل الكل ظاهر **(و)** القسم الثالث **(بدل الاشتمال)** لأنه في الغالب مسبب عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر[٣]

(١) قال السكاكي : " ووجه الحصر عندي هو أنا نقول: البدل إما أن يكون عين المبدل منه أو لايكون ، فإن كان الأول فهو بدل الكل من الكل ، وإن لم يكن فإما أن يكون أجنبيا عنه أو لايكون ، فإن كان فهو بدل الغلط ، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل ، أوغير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال ، وقد سقط بهذا زعم من زعم أن ههنا قسماً خامساً أهمله النحويون ، وهو بدل الكل من البعض كنحو : نظرت إلى القمرِ فَلَكِه " . المفتاح٤٩ . وهذا القسم الخامس المذكور في كلام السكاكي أثبته السيوطي حيث قال : " والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى :﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَيُظْلَمُونَ شَيْئاً جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ [مريم/٦٠] فجنات أعربت بدلاً من الجنة بدل الكل من البعض " . الهمع ١٧٩/٣ . وقال الأنباري في البيان ١٢٨/٢: "وهذا بدل الشيء من الشيء ، وهونفسه ؛ لأن الألف واللام في الجنة للجنس " .

(٢) انظر : نتائج الفكر للسهيلي ٦٥٤ ، والنكت الحسان ١٢٤ ، ويرى ابن مالك أن العبارة الجيدة أن يقال : بدل موافق من موافق ؛ لأن ما عليه الجمهور وهو بدل الكل من الكل – غير مطرد حيث إنه يدخل فيه مالا يطلق عليه "كل من كل " كقوله تعالى: ﴿صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ إبراهيم / ١ ، ٢ . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٣٣ .

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٥٤٠ : " واختلف في تسمية الاشتمال ، فقيل : لأن الأول مشتمل على الثاني ، وقيل لأن الثاني مشتمل على الأول ، وليس بمستقيم ، وقيل لاشتمال المعنى عليه ، فإنك إذا قلت : أعجبني زيد حسنه ، فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الإعجاب إلى الحسن ، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ، ولذلك سمي بدل الاشتمال ، وهذا هو الوجه الصحيح ، وأما المذهبان الأولان فلا يستقيمان ؛ لأنه لو كان لاشتمال الأول على الثاني لامتنع : ضُرِبَ زيدٌ غلامُه ، وأن الغلام لا يشتمل على زيد " .

قال السعد فى المطول[١] : " وإنما سمى هذا بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع [لا] [٢] كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالا ، ومقتضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوقة عند ذكر الأول إلى ذكر الثاني ،منتظرة له ، فيجيء مُلَخِّصا لما أجمل في الأول ، ومبيناً له " . (إن كان) أي الشأن (بينهما) أي المبدل والمبدل منه ([تعلق] [٣] بغيرهما) أي : غير الكلية والجزئية المذكورين في بدل الكل (٢٧٠ / ب) وبدل البعض وفي هذا إشارة إلى أن اشتمال كل منهما على الآخر غير لازم بل يكفي مطلق التعلق لكن (بحيث تنتظر النفس) أي نفس السامع (بعد ذكر الأول) الذي هو المبدل منه(وتتشوق إلى الثاني) الذي هو المبدل (نحو: سلب زيدٌ ثوبُه) فإنه قبل ذكر الثوب تصير نفس السامع متشوقة إلى بيان الشيء المسلوب ؛ إذ من المعلوم أنه لم يكن ذاته بل شيء مما يشتمل عليه كالجلد والثوب ونحوهما ، وإنما زاد المصنف قيد الحيثية على عبارة الكافية [٤] ليخرج مثل " غلام" في نحو : جاءني زيد غلامه ؛ لأن الاقتصار على الملابسة بينهما بغير الكلية والجزئية من غير ذكر قيد الحيثية يجعل " الغلام " في المثال المذكور بدل اشتمال لأن الملابسة بين " زيد " ، و"الغلام" غيرهما مع أنه ليس كذلك ، بل هو بدل الغلط ، ففي زيادته من الاصطلاح مالا يخفى بعد هذا البيان ، وقد صرح به السعد كما سمعته في عبارته[٥] .

(و) القسم الرابع (بدل الغلط) لأنه مسبب عنه وذلك (إن كان ذكر المبدل منه غلطا نحو : رأيت رجلاً حماراً ، ولا يقع في كلام الفصحاء ، بل يوردونه بـ "بل") يعني أنه لو وقع في كلام (٢٧١ / أ) فصيح يضرب عنه ببل ، وحينئذ لايكون بدلاً بل عطفاً ، فتنبه لهذا .

(١) المطول ٨٧ ، ط استانبول ، وهذا الرأي منسوب لابن حعفر في الرضي على الكافية ٢/ ٣٩٨ ، وقاله ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٦٤ .

(٢) إضافة من المطول ينتظم بها السياق .

(٣) ساقطة في الأصل .

(٤) عبارة الكافية : " وبدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، فالأول مدلوله مدلوله الأول والثاني جزؤه ، والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما ... ". الكافية بشرح الرضي ٢ / ٣٩٧ .

(٥) اشترط النحويون في بدل البعض ، وبدل الاشتمال أن يشتملا على ضمير المبدل منه ملفوظا كان أو مقدرا ؛ ليحصل الربط بينها نحوقوله تعالي: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ المائدة /٧١ ، فكثيربدل البعض من الفاعل على رأي ، ونحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ البروج /٤ ، ٥ أي : النار فيه ، فالنار بدل اشتمال من الأخدود ، والضمير مقدر، ويشترط ذلك في بدل الكل لأنه نفس المبدل منه في المعنى . انظر :الهمع ٣/ ١٧٦ ، والرشاد للسطامي ٢/١٤٢ ١٤٣ .

واعلم أن الغلط على ثلاثة أقسام [١] : <u>الأول</u> : غلط صريح محقق كما إذا أردت أن تقول : جاءني حمارٌ ، فسبقك لسانك إلى رجل ، ثم تذكرت فقلت : "حمار" .

<u>والثاني :</u> غلط نسيان ، وهو أن تنسى المقصود فتعمد إلى ذكر ما هو غلط ، ثم تتداركه بذكر المقصود ، وهذان لا يقعان في فصيح الكلام [٢] ولا فيما يصدر عن رويه وفطنة وإن وقعا في كلام فحقه الإضراب عن الأول المغلوط فيه بكلمة "بل" [٣] .

<u>والثالث</u> : غلط بَدَاء ، وهو إن تذكر المبدل منه عن قصد , ثم توهم أنك غالط . قال أهل المعاني [٤] : وهذا معتمد الشعراء مبالغة ، وشرط هذا القسم أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك : هند نجم بدر شمس ، فإنك – وإن كنت متعمدا بذكر النجم والبدر – تغلط نفسك ، وتريد أنك لم تقصد إلا التشبيه بالشمس دون التشبيه بهما ، وادعاء الغلط هنا وإظهاره أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة "بل" ، وبهذا يظهر لك ما في تعريف المصنف لأنه إن أراد بقوله "إن كان ذكر المبدل منه غلطا " الأقسام الثلاثة لم يصح قول (٢٧١/ ب) بعد : " ولا يقع في كلام الفصحاء" ؛ لما علمت أن القسم الثالث معتمد الشعراء ، وأنه أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة "بل"، فهو فصيح يقع في كلام الفصحاء [٥] ، وإن أراد الأول والثاني فقط بقي الثالث خارجاً ، وإن أراد الأول فقط بقرينة المثال زاد الفساد لخروج الثاني أيضا ، إلا أن يقال أنه من باب الاستخدام .فتأمل (و) اعلم أنه (يجب وصف النكرة) المحضة (المبدلة من المعرفة بدل الكل) من الكل ؛ لأنه هو الذي يتحدان فيه بخلاف غيره من أنواع البدل ، فلا يضرتغايرالبدل للمبدل منه في التعريف والتنكير(نحوقوله تعالى:﴿ بِالنَّاصِيةِ ناصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[٦]) وإنما وجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة بدل الكل لئلا يكون المقصود ــ

وهو البدل ــ انقص من غير المقصود ــ وهو المبدل منه ــ من كل وجه فأتوا بصفة تكون كالجابر لمَا فاته من نقص التنكير. كذا قاله الجامي ، وغيره (٧) .

---

(١) انظرهذه الأقسام في : الرضي على الكافية ٢ / ٣٩٩ ، فالكلام منقول عنه .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ١٦٦ ، والأصول ٢ / ٤٨ .

(٣) الفرق بين بدل الغلط ، وبدل النسيان : أن الغلط يسبق إليه اللسان من غير أن يقصد الآنسان ، بخلاف النسيان ، فإنه يكون مع ذهول الجنان . انظر : النكت الحسان ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤) قاله السيد الشريف في حاشيته على المطول ٦٦ .

(٥) ولا يجوز مثل هذا البدل في حق الله تعالى ؛ لأن المتكلم بدأ واستحسن ضده . كذا في كشف المشكل في النحو ٢ / ٢٣ .

(٦) من الآيتين ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٧) انظر : الفوائد الضيائية للجامي٢ / ٦٦ ، وقاله –أيضا– ابنُ الحاجب في الإيضاح ١ / ٤٥١ .

ثم إن ما ذكره المصنف على إطلاقه مذهب العامة (١)، وقال أبو عليّ (٢) : يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو قوله تعالى : ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (٣) لأن "طُوَى" أفاد تكرار (٢٧٢ / أ) التقديس ؛ إذ معناه كما قالوا : المقدس مرتين فأفاد البدل ما ليس في المبدل منه ، واختار الشيخ الرضي مذهب أبي عليّ وقال : إنه الحقُّ (٤) .

تنبيه : اعلم أن إبدال الاسم الظاهر من الظاهر جائز ، وكذلك إبدال المضمر من المضمر وإبدال المضمر من الظاهر ، وأما إبدال الظاهر من المضمر فحكمه ما ذكره بقوله (**ولا يبدل الظاهر من المضمر**) وذلك لأنه لو أبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب اسم ظاهر لأدي ذلك إلى أن يكون المقصود بالنسبة ــ وهو البدل ــ أقل دلالة من غير المقصود لأن المضمر الموضوع للمتكلم أو المخاطب أقوى وأخص من الاسم الظاهر ، فلذا لم يسمع : ضربتني أخاك ولا ضربتك زيداً (٥) (إلا من) المضمر (الغائب) فإن الظاهر يبدل منه ، لأن الغائب لم يكن في القوة والوضوح كذلك ؛ لاحتمال أن يتوهم غيره ، فلذا جاز (نحو: ضربته زيداً) وإنما قال " بدل الكل" لأن مدلول الثاني فيه ليس مدلول الأول ، فلم يبالوا بكون الأول أقوى وأخص لأن الثاني يفيد فائدة زائدة (٢٧٢/ب) على المتبوع فلذلك جاز أن تقول لعبدك :"اشتريتُك نصفَك ، ويقول هو :" اشتراني نصفي" في بدل البعض ، و"أعجبتَني علمَك " و "أعجبتُك علمي " في بدل الاشتمال ، و " ضربتُك الحمارَ " ، و "ضربتُني الحمارُ " في بدل الغلط .

---

(١) ليس مذهب العامة كما ذكر ، وإنما هو مذهب الكوفيين وأهل بغداد . قال في الهمع ٣ / ١٨١ : " ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة مالم توصف " . وتبعهم في ذلك السهيلي في نتائج الأفكار ٢٩٨ ، ومذهب جمهور البصريين جواز إبدال النكرة من المعرفة وهي غير موصوفة . انظر : الكتاب ٢ / ٨٦ ، والارتشاف ٤ : ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، والهمع ٢ / ١٨١ .

(٢) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٦ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ بتصرف ، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله ــ دار المأمون للتراث ــ ط الأولى ــ ١٤١٣ هـ ــ ١٩٩٢ م ، وفي النكت الحسان ١٢٥: " ولا يشترط وصف النكرة بل يشترط الفائدة "، وقال ابن عصفور : " لا يشترط عندنا إلا أن يكون في البدل فائدة ". شرح الجمل ١ / ٢٨٦ .

(٣) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٤) عبارة الرضي : " وهوالحق " . شرح الكافية ٢ / ٤٠٠ .

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين ، لكنهم أجازوا أن يبدل المظهر من ضمير المخاطب أو المتكلم بدلَ كلّ إذا أفاد البدل فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول ، وإلا فلا ، نحو قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ المائدة / ١١٤ =

[الخامس : عَطْفُ الْبَيَانِ]

(والخامس) من التوابع الخمسة (عطف البيان ، وهو تابع) هذا جنس ، وقوله (جيء به لإيضاح متبوعه) فصلٌ بعيدٌ يُخْرِجُ البدلَ ، وعطفَ النسقِ ، والتأكيدَ والصفةَ غير الكاشفة ، وقوله (ولا يدل على معنى فيه) أي في متبوعه ، فصلٌ قريبٌ يُخْرِجُ به الصفةُ الكاشفةُ [١] (نحو :) قول الأعرابي حين جاء إلى الفاروق[٢] ــ رضي الله عنه ــ يستحمله فلم يحمله ، وانطلق مستقبلاً البطحاء وهو يقول :

(أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمَرْ) مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ [٣]

اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

وعمرُ ﷺ مقبلٌ من أعلى الوادي فجعل ــ إذ قال الأعرابيُّ : اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ ـ يقول : اللهُمّ صدَق ، حتى التقيا ، وأخذ بيده ، فقال : ضع عن راحلتك ، فوضع عنها فإذا هي نَقْباء عَجْفاء[٤] ، فحمله على بعيرٍ له وزوده ، وكساه . كذا حكاه غير واحد منهم الجامي[٥] .

= وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه مطلقاً . انظر : الأشموني ٣ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، وابن الناظم على الألفية ٥٥٨ ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ الأنبياء / ٣ ، على أن يكون (الذين ظلموا) بدلاً من الواو في (أسروا) . انظر : ترشيح العلل ٢٨٣ . وهذا وجه من أوجه إعرابها ، وقيل : إن(الذين) مبتدأ مؤخر خبره جملة (أسروا) وقيل : إنه فاعل على لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة " ، والواو في (أسروا) علامة للجمع .

(١) عرفه الكيشي بقوله : هو تابع غير صفة يكشف عن المراد بالمتبوع كشف الكلمة المشهورة معنى الكلمة الغريبة ". الإرشاد إلى علم الإعرب ٣٧٨ .

(٢) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، ثاني الخلفاء الراشدين ، كَنّاه النبيُّ بأبي حفص ، ولقّبه بالفاروق ، توفي سنة ٢٣هـ .انظر : شذرات الذهب ٣٣/١ ، والأعلام ٤٥/٥ .

(٣) رجز منسوب في ابن يعيش على المفصل ٣ / ٧١ إلى رؤبة ، ورده العيني في شرح شواهد الأشموني ١ / ١٢٩ بقوله :" وهذا خطأ ؛ لأن رؤبة غير معدود في التابعين ، وإنما قاله أعرابي " ، ونسب لابن كيسبة في الخزانة ٥ / ١٥٦ ، وهو من شواهد : المفصل ١٢٢، وابن الناظم على الألفية ٥١٤ ، والرضي على الكافية ٢ / ٣٧٨ ، ٤٠٩ ، والتصريح ١ / ١٢١ ، ٢ / ١٣١ ، والنَّقَب : رقة خف البعير ، أو قرحة ، والدَّبَر : الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، والشاهد فيه قوله " أبو حفص عمر " حيث جاء "عمر" عطف بيان لأبي حفص .

(٤) في اللسان (عجف) ٢٨٢٠ :" العجف : ذهاب السمن والهزال ، وقد عجف ـ بالكسر ـ وعجف بالضم ـ فهو أعجف وعجف ، والأنثى : عجفاء ".

(٥) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٦٨ ، ٦٩ ، والرضي على الكافية ٢ / ٤٠٩ ، والتصريح ١ / ١٢١ .

والفرق بينه وبين البدل [1] (٢٧٣ / أ) من وجهين : أحدهما : في المعنى وقد ظهر لك من تعريف كل منهما ، ونبهناك عليه في أول بحث التوابع [2] .

والثاني : في اللفظ ، وذلك في مواضع : منها : كل موضع وقع فيه تابع ، يكون حكم ذلك التابع ـ لو جعل عطف بيان ـ مخالفاً لحكمه لو جُعل بدلاً ، كما في قول المرّارِ الأَسَدِيّ [3] :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ۞ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا [4]

فإن جر "بشر" على أنه عطف بيان للبكري ، ولا يجوز جعله بدلا منه لأن البدل في نية تكرار العامل ، ولأن المبدل منه غير مقصود بالنسبة ، فيكون التقديرلو جعل بدلا : أنا ابن التارك بشر ، وهذه الإضافة غير جائزة ؛ لعدم إفادتها تخفيفا ؛ لما مر أن شرط الإضافة ، اللفظية إفادة التخفيف بحذف التنوين [5] ، وهو في مثل هذه الصورة حاصل قبل الإضافة من "اللام" كما في : الضارب زيدٍ لأنه يجيز إضافة : الضارب زيدٍ ، وهذا عند غير الفراء[6] ، وأما عنده فلا امتناع من أن يكون بدلاً ؛ لأنه يجيز إضافة : الضارب زيد ، تمسكا بأن التعريف اللامي دخل بعد الحكم بالإضافة ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بالإضافة(٢٧٣ / ب) ، وقد علمت ما فيه في بحث تقسيم الإضافة إلى المعنوية واللفظية [7]، وكذا في : يا هذا زيد ، إن جعل "زيد" منونا تعين أن يكون عطف بيان ، إما بالرفع على اللفظ ، أو بالنصب على المحل .

(١) انظر في الفرق بين عطف البيان والبدل : المغني ٣٤٣ ـ ٤٣٧ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢٥١ ،٢٥٤ .

(٢) انظر : النص المحقق ٥٤٩ ،٥٥٠ .

(٣) هو المرار بن سعيد ، ينسب تارة إلى فقعس ، وهو أحد آبائه الأقربين ، وتارة إلى أسد بن خزيمة ، وهو جده الأعلى ، وهو من شعراء الدولة الأموية , وقد أدراك العباسية . انظر : الخزانة ٤ / ٢٨٨ ٢٨٩ ، وتجريد الأغاني "القسم الأول" ٣ / ١٢٤١ ـ ١٢٤٣ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو منسوب إلى المرار الأسدي في الكتاب ١ / ١٨٢ . وهو من شواهد : ابن الناظم على الألفية ٥١٨ ، وابن يعيش على المفصل ٣ / ٧٢ , ٧٣ ، والهمع ١٦١/٣، والمقرب ٥٣ . والشاهد قوله "التارك البكري بشر " حيث يتعين أن يكون "بشر" عطف بيان للبكري ، ولا يجوز أن يجعل بدلاً منه كما هو موضح في كلام الشارح .

(٥) انظر : ابن الناظم عل الألفية ٥١٨ .

(٦) انظر رأيه في الهمع ٢ / ٥٠٨ .

(٧) انظر: النص المحقق ٣٦١ .

لأنه لو جعل بدلا يكون التقدير : " يا هذا زيد " ؛ لأن العامل في نية التكرار فيه ولا مساغ لثبوت التنوين مع حرف النداء ، وأما إن جعل غير منون فلا إبدال . ومنها : أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ [إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وذُوعِقَابٍ أَلِيمٍ]﴾ (١). ومنها : أنه لا يكون مع الثاني زيادة بيان كما في قراءة بعضهم : ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٍ كُلَّ أمَّةٍ تُدْعَى إلَى كِتَابِهَا ﴾(٢) بنصب "كل" الثانية ، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثي(٣) . ومنها : أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى : ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَن لاَّ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً﴾ (٤) ومنها : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (٥) ، وبهذا يتضح لك الفرق(٢٧٤ / أ) بينهما (٦) ، وإن قال الرضي : " وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان بل ما أدري عطف البيان إلا البدل " ، وقال :" ولا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الأبدال إلا بدل الغلط ، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر " (٧)، وأطال الكلام في إثبات ما ادّعَاهُ فراجعه إن شئت(٨). انتهى الكلام على بيان المعمولات (فمجموع ما ذكرنا) يعني من أول الباب الثاني إلى هنا (من معمول : ثلاثون) معمولاً منها تسعة مرفوعة ، وثلاثة عشر منصوبة ، واثنان مجروران ، وواحد مجزوم ، وهذه المعمولات بالأصالة ، وخمسة معمولة بالتبعية .

(١) من الآية ٤٣ من سورة فصلت ، وما بين المعكوفين ليس في الأصل ، وهو بدل من قوله تعالى : ﴿ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ ﴾ انظر : الدسوقي على المغني ٢ / ١٠٦ .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الجاثية ، وقراءة نصب (كل) الثانية هي قراءة يعقوب ، وقرأ الباقون برفعها . انظر : النشر لابن الجزري ٢ / ٣٧٧ .

(٣) قال في اللسان (جثث) ٥٤٦ :" جثا يجثو ويجثي ، جثواً وجثياً ، على فعول فيهما : جلس على ركبتيه للخصومة ونحوها ".

(٤) من الآيتين ٢٠ ، ٢١ من سورة يس .

(٥) من الآيتين ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٦) زاد ابن هشام في الفرق بينهما : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ، والبدل يجوز فيه ذلك ، وأنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل،وأنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في قولك : هند قام عمرو أخوها . انظر : المغني ٤٣٥، ٤٣٧

(٧) شرح الكافية ٢ / ٣٩٣ .

(٨) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٣٩٤ ــ ٣٩٧ .

[الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الإِعْرَابِ]

ولما فرغ ــ رحمه الله ــ من الكلام على الباب الثاني من الرسالة شرع الآن يتكلم [على] [١] الباب الثالث منها ، وهو الخاتمة فقال : **(الباب الثالث في الإعراب ، وهو)** أي الإعراب في اللغة : الكشف والبيان ، يقال : أعرب فلان عن كذا أي : كشفه وبينه[٢] ، وفي العرف : هو ما ذكره بقوله[٣] **(شيء)** هو أعم من أن (٢٧٤ / ب) يكون حركة ، أو حرفاً ، أو حذفا **(جاء)** ذلك الشيء **(من العامل)** فيخرج الاختلاف في آخر " مِنْ " ــ مثلاً ــ في قولك : أخذت من زيدٍ ، ومن الرجلِ ، فإن مثل هذا لا يسمى إعراباً ؛ لأن الحروف لا حظ لها في الإعراب والحركة في نون "من" لأجل التقاء الساكنين وليست مما جاء من العامل ، وهذا ظاهر في الإعراب بالحركة ؛ لانتقال الاسم من السكون إليها وأما في الإعراب بالحرف فمشكل لوجودها قبل العامل ــ مثلاً ــ نحو : " مسلمون" ، و"مسلمين" صيغ موضوعة قبل التركيب مع العامل حتى إذا أردت تعداد الجموع السالمة المذكرة ، إما أن تقول : مسلمون ، مؤمنون ، مصلحون ، أو تقول : مسلمين ، مؤمنين مصلحين وكذا التثنية ، وملحقاتهما [٤] ، والأسماء الستة المضافة [٥] فـ "مسلمون" ، و"مسلمين" مترادفان في أصل الوضع إلا أن الواضع شرط استعمال الأول عند ورود الرافع ، والثاني عند الناصب والجار ، فالعامل لا

يجىء بشيء من الاختلاف [٦]، بل الاختلاف من الوضع ، فكان كـ "هو" و"إياه" و"أنت" ، و"إياك" ، فكما أن الواضع شرط أن يستعمل "هو " و" أنت " عند ورود (٢٧٥/ أ) الرافع ، و"إياك" ، و"إياه" عند ورود الناصب فكذلك التثنية ،والجمع.

---

(١) إضافة يستقيم بها السياق .

(٢) انظر :اللسان (عرب) ٢٨٦٥ .

(٣) في الأصل : بقوة ، وهو تحريف .

(٤) تقول :" أولو" أو" أولى" فيما هو ملحق بالجمع السالم المذكر ، وتقول : اثنان أو اثنين في تعداد الملحق بالمثنى .

(٥) تقول في تعدادها : أبوك ، أو أباك ، أو أبيك .

(٦) قال الرضي :" الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سموه عاملاً ". شرح الكافية١ / ٤٤ .

كذا ذكره المصنف على وجه الاستشكال ، ثم قال في الجواب عنه : " والذي عندي في حل الإشكال أن حروف الإعراب قبل العامل إما غير دالة على شيء ، أو دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية ، وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة للإعراب ، فتتعدد الدلالة في بعضها، فيحدث في الحرف الآخر بسبب العامل صفة هي الدلالة على المعاني المقتضية ، فالإعراب يحصل من العامل إما ذاتا وصفة معاً ، أو صفة فقط ، فحروف الإعراب قبل العامل ليست بإعراب وإن كانت موجبة ذاتا ، فالإعراب من حيث هو إعراب لا يكون إلا بعد العامل "[١] . انتهى كلامه ، وما أحسنه ! (يختلف به) أي: بذلك الشيء (آخر المعرب) [٢] قيل [٣] : إن الباء في قوله "به" للسببية ، وليس كذلك ؛ لأن الاختلاف من الرفع إلى النصب أو إلى الجر هو نفس الإعراب ، وليس سببه ، والسبب إنما هو المعاني المعتورة من الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة , فلو جعلت الباء في قوله "به" للسببية (٢٧٥ / ب) لخرج المقصود ، ودخل غيره ، وهو المعاني المذكورة ، وبهذا يظهر لك أن قوله " يختلف به " فصل أخرج تلك المعاني بنفسه ، فلا حاجة في إخراجها إلى قيد بـ "واسطة" ، وعلى فرض الاحتياج إليه زيادته على ما في المتن لا تدفع الإيراد لأن تحرير المراد لا يدفع الإيراد . فتأمل ، واعلم أنهم إنما جعلوا الإعراب في الآخر دون الأول والوسط لأن الإعراب علم على تغيير أحوال الكلم ولا يحسن المصير إلى بيان الحال إلا بعد الفراغ من الأصل ، فلهذا جعلوا الإعراب اختلاف آخر الكلمة لفظا ، أو تقديراً ، أو محلاً . قال في النتائج [٤] نقلاً عن المصنف: " والمراد

بالآخر هنا الحرف الملفوظ آخراً عند الإضافة، ولو فرضا ، فيشمل الحقيقي كدال "زيد" ، والمجازي كتاء "قائمة" ، وياء " بصريّ " و "واو" "مسلمون" على ما هو المختار عنده(٥)من أن كلا منها كلمة برأسها " .

---

(١) امتحان الأذكياء ١٨٤ ، بتصرف يسير .
(٢) ومن تعريفاتهم للإعراب قول ابن مالك في التسهيل ٧ :" الإعراب ما جيء به لبيان مقتضي العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ". فالإعراب في تعريف المصنف وابن مالك لفظي ، وفي الارتشاف ٢ / ٨٣٣ :" وذهب متأخرو أصحابنا إلى أن الإعراب معنوي ، وهو تغيير في آخر الكلمة أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها ، والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه ".
(٣) القائل هو الشيخ الأطه وي في نتائج الأفكار ٣٨٧ ، وجعل الرضي الباء في قول ابن الحاجب :" ما اختلف آخره به " للاستعانة معللا بأن الاختلاف الحاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب . انظر : الرضي على الكافية ١ / ٤٤ .
(٤) نتائج الأفكار ٣٨٧ .
(٥) أي : المصنف . انظر : شرح بركلي على اللب ٣٥ ، ٣٦ .

ثم قال (١) : " قال المصنف : للإعراب معنيان : عام، وهو ما اقتضاه عروضُ معنى بتعلق العاملِ ليكون دليلاً عليه ، فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظيٌّ ، وإن (٢٧٦ /أ) منع حالٌّ في آخره فتقديريٌّ (٢) ، أو في نفسه فمحليٌّ(٣) وهذا تابع لمقتضيه ، فيوجه في غير الحرف ، والماضي ، والأمر بغير اللام ، وخاص بالأوّليْن (٤)، والأنواع [الثلاثة] (٥) للعام ، وكذا محالها وأقسامها ، والمعرَب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص .انتهى(٦) . فإن كان المراد به العام يلزم أن يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي ، وإلا ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني، فلو قال : آخر الكلمة ــ كما في تعريف العامل ــ لكان أصوب ، وأظهر ، وأسلم من لزوم الدور بذكر المعرب ، وإن لم يسلم منه بذكر العامل . فافهم ، وإن كان المراد به الخاص ، وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكورمن الحد والمحدود مع ذكره في الأقسام ، وجعله استطراديًا لايناسب المراد كما لا يخفى على ذوي الأفهام ، ويمكن أن يقال : إنه أخرجه عن التعريف وأدخله في التقسيم تنبيهاً على انحطاط رتبته ؛ لكون المانع عن الظهور نفس محله ، ثم إنه لا يخفى على كل من التقديرين أن الجر بالحرف الزائد ، ومثلُ : "رب" (٧) (٢٧٦ / ب) والمضافُ بالإضافة اللفظية ، والجزم والنصب بــ "إنْ " ، و"أَنْ " الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود ؛ لعدم مقتضيها ، فيكون التعريف للإعراب الأصلي لاالملحق به [ولوأريد بالإعراب ما يشملهما ، وزيد في تفسيره : " أوحمل عليه " ،أو لم يعتبر فيه قيدالواسطة](٨)، وأريد بالمُعْرَب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجاً عنهما " (٩). انتهى كلام صاحب النتائج

، وقد ظهر لك الجواب عن الثاني ، وهو قوله " ثم إنه لايخفى " إلى آخر ما ذكره ، بما ذكرناه من عدم اعتبار قيد " واسطة " .

---

(١) أي : صاحب النتائج .

(٢) كما في الاسم المقصور نحو : الفتى ، والاسم امنقوص نحو: القاضي ، فالمانع من ظهور الإعراب في آخرهما ، وهو التعذر في الأول . والثقل في الثاني .

(٣) كما في نحو : "هؤلاء" فالمانع من ظهور الإعراب فيه ليس في آخره بل في جملته . انظر : الرشاد للبسطامي ١٧٨/٢ .

(٤) يعني : اللفظي والتقديري . انظر نتائج الأفكار (قسم العامل)٨٩ .

(٥) إضافة يتطلبها الكلام .

(٦) أي : كلام المصنف البِرْكَوِي ، وهومنقول في النتائج بتصرف. انظر : الامتحان ١٨٥.

(٧) يعني : حرف الجر الشبيه بالزائد .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط في الأصل ، وإضافته من النتائج .

(٩) نتائج الأفكار ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

لأنه إنما [لا] [١] يحتاج إليه إلا متى جعلت الباء في قوله " يختلف به " للسببية وقد علمت ما فيه ، وأما الجواب عن الأول وهو قوله "فإن كان المراد " إلى آخره فإنا نختار الأول ، وهو أن المراد بالإعراب المعنى العام وبالمعرب ما اشتمل عليه ولم نسلم أنه خلاف المتبادر ؛ لأن المقام يعين المراد ، كما قالوا : إن المقام كاف في تعيين أحد معاني المشترك . نعم ، لزوم الدورين باقٍ والزائل أحدهما بالعدول إلى لفظ الكلمة . فتأمل وأنصف .

[تقسيمات الإعراب]

(وله) أي الإعراب من حيث هو (تقسيمات أربعة متداخلة) الأقسام (٢٧٧ / أ) بحيث يدخل أقسام بعضها في أقسام الآخر ؛ لأن هذه الأقسام الأربعة اعتبارية محضة لا حقيقية ، فلا يلزم التباين بين أقسامها ، بل إنما يلزم بين الأقسام الخارجة من التقسيم ، وهذا كتقسيم الاسم تارة إلى المعرب والمبني وأخرى إلى المعرفة والنكرة مع أن كلا منهما إما معرب أو مبني (التقسيم الأول) من الأربعة تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) ولذا قدمه ، وإنما كان بحسب الذات والحقيقة لأن ذات كل واحد من أقسامه مخالفة لذات الآخر ، فإن الحركة غير الحرف ، وكذلك الحذف غير كل واحد منهما ، وهذا لا ينافي تداخل الأقسام ؛ لأن كون أفراد قسم متباينة في نفسها لا ينافي تداخل المقسم مع مقسم آخر كما مر في انقسام الاسم أولاً

إلى المعرب والمبني ، وثانيا إلى المعرفة والنكرة (فتقول) إذا أردت التقسيم (هو) أي الإعراب (إما حركة) وقدمها ؛ لأنها هي الأصل التي جعلت دليل الإعراب ، ولذلك تراهم لا يعدلون عنها إلى الحرف أو الحذف (٢٧٧ / ب) إلا لضرورة (أو حرف) قدمه على الحذف ؛ لأنه أمر وجودي والحذف عدم محض ، والأعدام إنما تعرف بملكاتها (أو حذف) أحدهما ولذا أخره عنهما (والحركة ثلاثة) أنواع [٢] : النوع الأول (ضمة) وسميت به ؛ لأنه عندها تضم الشفتان ويرفعان إلى العلو .

---

(١) إضافة يتطلبها الكلام .

(٢) الحركات أبعاض حروف المد ، فكما أن حروف المد ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة . قال ابن جني :" ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ". سر الصناعة ١ / ٢٨، وفي الرضي على الكافية ٢ / ٥٥ : " فالحركة –إذن– بعض الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلافصل ". وذهب الشيخ أبو حيان إلى أن الحركة مع الحرف لا بعده . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٣٤ .

(و) النوع الثاني (فتحة) ووجه التسمية : فتح الفم عندها (و) النوع الثالث (كسرة) ووجه التسمية هو : أنه لما كان الفك الأسفل يجر عندها ، فكأنه يكسر ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى السفل ، فناسب أن تسمى بذلك على ما ذكره المصنف [١] ، وقد جمع الأمثلة في قوله (نحو: جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد) فالأول للأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث (والحرف أربعة) أنواع : النوع الأول (واو ، و) الثاني (ألف ، و) الثالث (ياء) وقد جمعت الأمثلة في قوله (نحو: جاءني أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه) فالأمثلة على ترتيب اللف كما في الأول (و) النوع الرابع (نون) وفصله عن أخواته ؛ لأنه خاص بالفعل كما في (نحو: يضربان) ويضربون ، وتضربين[٢] .

(والحذف (٢٧٨ / أ) ثلاثة) أنواع : النوع الأول (حذف حركة) وذلك كما في (نحو لم يضرب) لأنه كان قبل دخول الجازم مرفوعاً بالضمة ؛ لأنه فعل صحيح لم يتصل بآخره شيء ولما دخل عليه الجازم جزم بحذف الحركة التي هي الضمة [٣] (و) النوع الثاني (حذف الآخر) وذلك كما في (نحو لم يغز[٤]) لأنه فعل ناقص ، يجزم بحذف الآخر الذي هو حرف العلة (و) النوع الثالث (حذف النون) وذلك كما في (نحو لم يضربا) لأنه فعل اتصل به نون التثنية فيجزم بحذفها كما سيتضح لك (فالمجموع) أي: مجموع الأقسام الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) أقسام : ثلاث[٥]حركات ، وأربعة حروف ، وثلاثة حذوف.

(١) انظر: امتحان الأذكياء ٢٣ ، ط استانبول.

(٢) قال صدر الأفاضل :" فإن قيل : لم جعلت هذه النون علامة الإعراب دون سائر الحروف ؟ قيل : لقربها من حروف اللينة لما فيها من الغنة ، وذلك أن أولى ما يجعل علامة الإعراب حرف اللين ، لأنها أخوات . لكن لما كان في زيادتها هاهنا كلفة وبشاعة زيد ما هو أقرب منها من سائرها ، وهو النون ". ترشيح العلل ٣٦ ، وكون النون في هذه الأفعال علامة إعراب هو مذهب الجمهور ، وذهب ابن درستويه والسهيلي إلى أنها ليست كذلك ، بل هي دليل إعراب مقدر قبل الألف والواو والياء . انظر : الارتشاف ٢/ ٨٤٣ ،٨٤٤ ، ونتائج الفكر ١١٠ .

(٣) قال الشيخ أبو حيان :" وأنواع الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، وأما الجزم ، فعده قوم من أنواعه، وقال المازني الجزم ليس بإعراب ، وقال الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع، والنصب، والخفض ، فالرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم عند من أثبته إعراب بالحذف ".الارتشاف ٢ / ٨٣٥ ، ٨٣٦ .

(٤) في الأصل : لم يغزو .

(٥) في الأصل: ثلاثة .

[الثاني : بحسَب الْمَحَلِّ]

(**والتقسيم الثاني**) من الأربعة التقسيمات تقسيمه (**بحسب المحل**) الحال هو فيه (فهو) أي المحل الذي تحقق بحسبه هذا التقسيم (إما) أن يكون معربا ملابسا (**بالحركات المحضة**) أي لامع الحذف (أو) يكون معربا (**بالحروف المحضة**) لا معه أيضا (أو) يكون معربا (٢٧٨ / ب) (**بالحركات مع الحذف أو بالحروف مع الحذف**) أيضا (والأول) وهو ما كان بالحركات المحضة (**إما تام الإعراب**) وذلك بأن يكون إعرابه (**بالحركات الثلاثة**) في الأحوال الثلاث بألا يكون بعضها تابعا[١] لبعض في بعض الأحوال بل يكون (**بالضمة رفعاً ، والفتحة نصبا ، والكسرة جرا ، فهو**) أي : تام الإعراب بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث شيئان : <u>الأول</u> (**الاسم المفرد**) أي لا المثنى ولا المجموع (و) <u>الثاني</u> (**الجمع المكسر**) مذكراً كان أو مؤنثا وقد بيناه ، واحترز به عن السالم مذكراً كان أو مؤنثا؛إذ إعراب الأول بالحروف والثاني ناقص [٢]، وقوله (**المنصرفان**) احتراز[٣]عن المفرد والجمع المكسر الغير المنصرفين[٤] ، فإن إعرابهما غير تام كما يجيء (**نحو : جاءني رجلٌ ورجال ، ورأيت رجلاً ورجالاً ، ومررت برجلٍ ورجال**) في الأحوال الثلاث فيهما ، وهذا القسم جاء على الأصل من كل وجه لأن أصل المعرب أن يعرب بالحركات لخفتها ، ولكونها أدل على المقصود وأما الحرف(٢٧٩ / أ) فإنه ليس بأصل لانتفاء علة الأصالة فيه ، وإنما جعل علامة على الإعراب لأمر مقتض لذلك كإغناء الصالح منه للإعراب عن الإتيان بالحركة كما مر ، وأصل

المعرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة ، وإنما كان كذلك لأن الرفع علم الفاعلية ، وهي لها قوة في نفسها من حيث إنها عمدة محتاج إليها [الكلام][٥] ، فجعل لها الضمة لقوتها ؛ لما علمت أن عندها تضم الشفتان ، ويرفعان إلى العلو ، والنصب علم المفعولية ولها ضعف في نفسها من حيث إنها فضلة مستغن عنها الكلام في كونه كلاما فجعلت لها الفتحة ؛ لضعفها لما مر أيضا .

---

(١) في الأصل : تابع .

(٢) أي : أنه لا يكون بالحركات الثلاثة في الأحوال الثلاث حيث إنه يرفع بالضمة ، وينصب ويجر بحركة واحدة ، وهي الكسرة .

(٣) في الأصل : احترازا .

(٤) لو قال : غير المنصرفين لكان صوابا .

(٥) إضافة يتطلبها السياق

والجَرٌّ عَلَم الإضافة ، وهي متوسطة ؛ لترددها بين العمدة والفضلة ، فإن المضاف إليه يكون ــ تارة ــ مكملاً للعمدة كما في نحو :" جاءني غلام زيد" ، وأخرى يكون مكملا للفضلة كما في نحو :" رأيت غلام زيد" ، فجعلت له الكسرة لتوسطها بين الضمة والفتحة ؛ إذ عندها يحصل تحريك الشفة السفلى . وإن تخلف هذا الأصل فلأجل علة كما تعلمه ــ الآن ــ من شرح قوله (أو ناقص) هو عطف على قوله: " إما تام" (الإعراب) وذلك (٢٧٩ / ب) بأن يكون إعرابه (بالحركتين) فقط . وهو ــ أعني ناقص الإعراب ــ على قسمين : الأول : ما يكون المتروك فيه الكسرة ، وقد ذكره بقوله (إما بالضمة رفعا ، والفتحة نصبا وجرا وهو) أي : ناقص الإعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف) وهو على ما حده بعضهم [١]: ما اجتمع فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة تقوم مقام علتين ، ويجمعها قول [ابن] [٢] أبي سعيد الأَنْبَارِي النحوي :

مَوَانِعُ الصرّفِ تِسْعٌ كُلّمَا اجْتَمَعَتْ ... ثِنْتَانِ مِنْهَا فَمَا للصّرْفِ تَصوِيبُ
عَدْلٌ ووَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَــعْرِفَــةٌ ... وعــجمة ثم جمع ثم تَرْكِــيبُ
وَالنُّونُ زائِدَةٌ من قَبْلِهَا أَلِــــفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ [٣]

وسيذكره المصنف تفصيلاً ، (نحو: جاءني أحمدُ ، ورأيت أحمدَ ، ومررت بأحمدَ) بالفتحة فيهما ، فتخلف عن الأصل في حالة الجر لمانع دخول الجر عليه كما سيتضح لك ، وإنما نابت الفتحة عن الكسرة دون الضمة لمناسبة بينها وبين الكسرة (٢٨٠ / أ) من حيث إن كلا منهما علامة الفضلة بخلاف الضمة ، فإنها علامة العمدة كما مر بيانه(و) الثاني: ما يكون المتروك فيه الفتحة ، وهو ما ذكره بقوله (إما بالضمة رفعا ، والكسرة نصبا ، وجرا ،

وهو) أي: ناقص الإعراب بالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه، وهو "أولات" [٤] .

(١) هو ابن الحاجب . انظر : الكافية بشرح الرضي ١ / ٨٣ .

(٢) إضافة يستقيم بها السياق ، والأنباري هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي أبو البركات كمال الدين ، كان إماماً ثقة ، غزير العلم ، له مؤلفات مشهورة منها : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، والإغراب في جدل الإعراب ، وأسرار العربية وغيرها . توفي سنة ٥٧٧ هـ . انظر : البغية ٢ / ٨٦ .

(٣) النظم من البسيط ، وهو في : أسرار العربية ٣٠٧ . بدون البيت الأول .

(٤) "أولات" اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وهو بمعنى : ذوات ، ولكنهم أجروه مجرى الجمع نحو : هؤلاء أولات فضل ، ورأيت أولات فضل ، ومررت بأولات فضل " انظر : ابن الناظم على الألفية ٥٠ .

وقد تخلف هذاعن الأصل في حالة النصب إجراء له مجرى أصله ، وهو الجمع المذكر السالم على ما سيذكره (نحو: جاءني مسلمات ، ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات) بالكسرة فيهما (والثاني) وهو ما كان إعرابه بالحروف المحضة (أيضا) أي كما أن ما بالحركات المحضة قسمان [١] ، فهذا كذلك؛ لأنه (إما تام الإعراب بالحروف الثلاثة) في الأحوال الثلاث ، وهذا هو الأصل ؛ لأن الأصل في المعرب بالحروف أن يكون معرباً بالحروف الثلاثة (بالواو رفعا ، والألف نصبا ، والياء جرا ، فهو) أي: التام الإعراب بالحروف الثلاثة (الأسماء الستة) التي هي : "أب" ، و"أخ" ، و"حم" ، "فم[٢]" ، "ذو"[٣]، و"هَنُ" [٤] ، وبعضهم أسقط الهن ، وجعلها خمسة تبعا للفراء [٥] والزجاج [٦] لأن إعرابه بالحروف (٢٨٠ / ب) لغة قليلة [٧]، ولقلتها وكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء والزجاج ، ولهذا قالا : إن المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة ، ويفهم من إطلاق المصنف مساواته للخمسة ، وليس كذلك لما علمت أنه إنما يعرب بالحروف في لغة قليلة ، فلو نبه على ذلك لكان أصوب (المضافة) لأنها إذا لم تكن مضافة تعرب بالحركات نحو :" جاءني" أب " ، و "رأيت أباً " و"مررت بأبٍ " [٨] . ويشترط مع كونها مضافة أن تكون إضافتها (إلى غير ياء المتكلم) أما لو كانت مضافة إلى يائه نحو : أَبِي وأَخِي ، فإنها تعرب بالحركات المقدرة على ما قبل الياء كما في سائر الأسماء المضافة إليها على الأصح [٩] ، وقيل[١٠] : يجوز رد لامها إذا أضيفت إلى الياء المذكورة فيقال : أَبِيّ وأَخِيّ .

(١) في الأصل : قسمين .

(٢) لو قال :" فم" بلا ميم ، لكان أسلم . قال ابن الناظم :" الفم مادامت ميمه باقية يعرب بالحركات ، وأنه لا يعرب بالحروف إلا إذا زالت ميمه " . شرح الألفية ٣٦

(٣) أي : التي بمعنى "صاحب" ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ البقرة / ٢٨٠ .

(٤) الهن كناية عما لا يعرف اسمه ، أو يكره التصريح باسمه . كذا في الهمع ١ / ١٣٥ .

(٥) انظر رأيه في الارتشاف ٢ / ٨٣٦ ، والهمع ١ / ١٣٥ .

(٦) لم أقف على رأيه .

(٧) قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك " الكتاب ٣ / ٣٦ .

(٨) ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُم﴾ يوسف / ٥٩ .

(٩) وهو ما جاء في التنزيل . قال الله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي ﴾ ص / ٢٣ .

(١٠) قاله المبرد وابن مالك ففي التسهيل ١٦٢ : " ويجوز في أَبِي وأخِي : أَبِيّ وأَخِيّ وفاقاً لأبي العباس ".

وهذا مخصوص بالشعر عند البصريين [١]، ويجوز في غيره ــ أيضاً ــ عند الكوفيين [٢] ، ثم إن فائدة هذين القيدين إنما تظهر في غير "ذو" ، وأما فيه فإنها لا تظهر لأنه لا يستعمل إلا مضافا إلى [غير] [٣] ياء المتكلم [٤] (المفردة) لأنها لو كانت مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم تعرب إعرابهما[٥] وهو وإن كان بالحروف لكنه غير تام ، وأما إعراب الجمع المكسرفإنه بالحركات لا بالحروف[٦] (٢٨١ / أ) (المكبرة) لأنها لو كانت مصغرة أعربت بالحركات ، وإنما صرح المصنف بهذين القيدين لأنه لم يذكر الأمثلة حتى يستغني بها عن ذكرهما بخلاف ابن الحاجب فإنه لما ذكر الأمثلة استغنى بذكرها عنهما[٧]. قال الفاضل الجامي :" جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف ؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى ، وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد - أيضاً - كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وإنما اختاروا ستة أسماء لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة ، فجعلوا في مقابلة كل إعراب اسماً ، واختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها للمثنى والجمع في كونها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعاً بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ "يد" و"دم" ، فإنه لم يسمع من العرب فيها إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب "[٨]. انتهى .

---

(١) أجازه المبرد ــ وهو من البصريين ــ في غير الشعر .انظر :المقتضب ٤ / ٢٥١ ــ ٢٥٢

(٢) انظر هذا الخلاف في الارتشاف ٤ / ١٨٥٤ ، والهمع ٢ / ٥٣٥ ، ومن شواهد سماعه قول الراجز :

كَأَنَّ أَبِيِّ كَرَماً وَسُودَا　　يُلْقِي عَلَى ذِي اللِّبَدِ الْجَدِيدَا

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/٣ .

(٣) إضافة يحتاج إليها الكلام .

(٤) "ذو" لا تضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة ، وذلك لأنها وضعت ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو : جاءني رجل ذو ذهب . انظر : المفصل ١٠٩ ، والرشاد للبسطامي ٢ / ١١٨ .

(٥) أي إعرابها إعراب المثنى وجمع المذكر السالم . مثال الأول قوله تعالى : ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ يوسف / ١٠٠ ، ومثال الثاني قول كعب :

صَبَّحنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهِفَاتٍ   أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا   (وافر)

انظر : المفصل ١٠٩ .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ لِتُنْذِرَ قَوْماً مَاأُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ ﴾ يس/٦ .

(٧) انظر : النافية بشرح الرضي ٦١/١ .

(٨) الفوائد الضيائية ٢٠١/١،٢٠٠ .

(وأما ناقص الإعراب) فإن إعرابه يكون (بالحرفين) فقط ، وهو على قسمين لأنه (إما) أن يكون (بالواو رفعا ، والياء نصبا وجراً ، فهو) أي ناقص الإعراب بالحرفين المذكورين **(جمع المذكر السالم)** (٢٨١ / ب) وهو على ما قدمه ما لحق آخر مفرده واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، ونون مفتوحة في غير حالة الإضافة [1] فيدخل فيه نحو : " سنين وأرضين " [2] مما لم يكن واحده مذكرا ، ومثل الجمع المذكور في الحكم المذكور ما ألحق به **(و) هو (أولو)** [3] جمع " ذو" من غير لفظه **(و) كذا (عشرون وأخواتها)** وهي ثلاثون ، وتسعون وما بينهما من العقود[4] ، وقد أشار المصنف إلى كون "أولو" ، و"عشرون وأخواتها" ملحقة ، وليست جموعا حقيقية بالعطف فإن "أولو" وإن كان جمعا لـ "ذو" ولكنه لما لم يكن من لفظ المفرد لم يعد من هذا الجمع كما يظهر من قوله فيما مضى: " لحق آخر مفرده ". وأما عشرون" فإنها ليست بجمع لعشرة ، ولا ثلاثون جمع لثلاثة ،وكذا البواقي . قال الشارح الرضي [5] : " ولنا أن نحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو أو ياء ونون مزيدتان فيدخل أولو ، و"عشرون وأخواتها " **(نحو : جاءني مسلمون ، وأولو مالٍ ، وعشرون)** في حالة الرفع **(ورأيت مسلمين وأولى مال وعشرين)** في حالة النصب **(ومررت بمسلمين وأولى مال وعشرين)** في حالة الجر **(أو) يكون (بالألف رفعا والياء نصبا وجرا** (٢٨٢ / أ) **فهو)** أي: ناقص الإعراب بالحرفين المذكورين **(المثنى)** وقد مر ما هو[6]، وما لحق به **(و) هو لفظة (اثنان) للمذكر**[7]، **واثنتان للمؤنث** [8] .

(١) وذلك لأن هذه النون تحذف في حالة الإضافة كما في قوله تعالى: ﴿ والْمُقِيمِي الصَّلاَةِ﴾ الحج / ٣٥ .

(٢) قال ابن الناظم :" ومن جموع التكسير " أرضون وسنون " وبابه ، وهو كل جمع ثلاثي في الأصل قد حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التأنيث ، فهذه كلها جموع تكسير لتغير لفظ الواحد فيها ، ولكنها أجريت مجرى الجمع الصحيح في الإعراب ، تعويضا عن المحذوف ". شرح الألفية ٤٦ .

(٣) نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ﴾ النور / ٢٢ .

(٤) كما في قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عشرونَ صَابِرُونَ ﴾الأنفال / ٦٥ .

(٥) شرح الكافية ١ / ٧٧ .

(٦) حيث قال المصنف في المتن :" والتثنية ما لحق آخر مفرده ألف ، أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في غير الإضافة ، وفيها تحذف ".النص المحقق ٤٣٠ .

(٧) نحو قوله تعالى : ﴿وَمِنَ الإِبِلِ اثْنَيْنِ ﴾ الأنعام : ٦٠ .

(٨) نحو قوله تعالى : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾ البقرة / ٦٠ .

وكذا من الملحق نحو : " العُمَرَان" لأبي بكر وعمر(رضي الله عنهما) و " القمران" للشمس والقمر [١] ، فإن هذه الألفاظ ليست مثناه حقيقة ، وإنما هي في صورة المثنى ومعناه ، فلهذا ألحقت به (وكِلا) للمذكر ، وكلتا للمؤنث (مضافاً) هذا القيد خاص بـ "كلا" ، وفي حكمه " كلتا " ، وهما لا يكونان معربين بالحروف إلا إذا كانا مضافين (إلى مضمر) أما لو كانا مضافين إلى مظهر يكونان معربين ــ حينئذ ــ بالحركات المقدرة [٢] ، وذلك لأن لهما حظا من الإفراد بحسب اللفظ ، وحظا من التثنية بحسب المعنى فأجريا في الإعراب مجرى المفرد تارة ، ومجرى المثنى أخرى [٣] ، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى المظهر ؛ لأن المظهر أصل للمضمر فجعل الأصل مع الأصل والفرع مع الفرع ليحصل كمال المناسبة . وإنما أعرب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف (٢٨٢ / ب) لأن الحركات قد استوفتها الآحاد مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابا من حروف العلة ، ومن ثم أعرب الجمع المكسر، وجمع المؤنث السالم بالحركات ، وإنما أعربا بهذا الإعراب المعين ــ أعني بالألف في المثنى والواو في الجمع رفعا ، والياء فيهما نصبا وجرا ــ لأن " الألف والواو " كانا قد أجلبا قبل الإعراب ، فالألف في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة الجمع ، لمناسبة الألف للمثنى لقلة عدده والواو للجمع لكثرة عدده ، فجعلوا للمثنى الألف ، وللجمع الواو علامة للرفع فيهما ، فلم يبق [٤] إلا الياء للنصب والجر في المثنى والجمع ، والجر أولى بها وحمل عليه النصب ؛ لكونهما علامتى الفضلة على الوجه الذي علمته آنفا(نحو: جاءني مسلمان ، واثنان) واثنتان وثنتان (وكلاهما) وكلتاهما في حالة

الرفع (ورأيت مسلمين ، واثنين) واثنتين وثنتين (وكليهما) وكلتيهما في حالة النصب(ومررت بمسلمين ، واثنين) واثنتين وثنتين (وكليهما) وكلتيهما في حالـــة الجـــر .

---

(١) ومنه الأبوان للأب والــأم . قــال تعــالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ وفــي الهمــع ١ / ١٥٠ : " وهذا النوع مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ".

(٢) مثـــال الإضـــافة إلـــى المضـــمر قولـــه تعـــالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ الإسراء / ٢٣ ، وإلى المظهر قوله تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ الكهف / ٣٣ .

(٣) هذا مذهب البصريين فيهما ، ومذهب الكــوفيين أنهمــا مثنيــان حقيقــة . والــراجح الــأول .انظــر: الإنصاف مسألة ٦٢ ، و الهمع ١ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(٤) في الأصل : فلم يبقى .

(والثالث) وهو ما كان إعرابه بالحركة مع الحذف ، وهذا (لايكون إلا تام الإعراب ، وهو) أي الثالث (قسمان : ماكان محذوفه حركة أو حرفا ، فالأول) وهو ما كان محذوفة حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير) رفع كألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، بقرينة مقابلته بالأفعال التي [١] رفعها بثبوت النون (وهو) أي: والحال إن [كــان] [٢]ذلــك الفعل (صحيح) الآخر بأن لم يكن آخره حرف علة وسيجيء بيان حرف العلة (فـ) متى وجد هذان الشرطان كان (رفعه) أي المضارع المذكور (بالضمة ، ونصبه بالفتحة) ولو تقديراً كمــا في الوقف (وجزمه بحذف الحركة) ولو تقديراً كما إذا التقي الساكنان بعده [٣](نحو : يضرب) زيدٌ ، وإعرابه :" يضرب" فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامــة رفعــه ضمة ظاهرة في آخره ، لأنه فعل صحيح الآخر ولم يتصل به ألف تثنية ولا واو جماعة ولــا ياء المخاطبة و"زيد" فاعل ، وإنما أتينا بالفاعل ليكون مركبا حتى يسوغ لنا أن نحكم عليــه بالإعراب كما علمته من كلامه في أول الباب[٤] (ولن يضرب) زيد ، فلن حرف نفــي ونصــب واستقبال ويضرب فعل مضارع (٢٨٣ / ب) منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فــي آخره لما مر ، وزيد فاعل (لم يضرب) فلم حرف نفي وجزم [ويضرب فعل مضارع مجزوم] [٥] بلم وعلامة جزمه حذف الحركة ، ومنهم من يعبر بالسكون[٦]، والمآل واحد ؛ لأن حذفها هــو عين السكون (والثاني) وهو ما كان محذوفه حرفاً هو (الفعل المضارع المذكور) أي الــذي لم يتصل بآخره ضمير مما ذكر (إن كان آخره حرف علة) وهوــ أعني حرف العلة ــ الواو والألف والياء ، ويجمعها قولك : "واي" وإنما سميت بهذا الاسم لأن الإنسان إذا أصابته علــة

ـ والعياذ بالله ـ يقول هذه اللفظة الجامعة لهذه الحروف ، فيكون تسميتها بـه مـن قبيـل تسمية الدال باسم المدلول .

---

(١) في الأصل : الذي .

(٢) إضافة يتطلبها السياق .

(٣) كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ النساء / ١٦٨ .

(٤) انظر : النص المحقق ٦٢٨ .

(٥) إضافة ينتظم بها السياق .

(٦) من يعبر بذلك هم البصريون ، وبما قبله الكوفيون ، وهو اختيار المصنف والشارح ، وذلك لأن الكوفيين لا يثبتون من أنواع الإعراب الجزم ، ويثبته البصريون . وقد أشرت إلى هذا الخلاف في صـ ٦٦٦ هامش (٢) فارجع إليه إن شئت ، وانظره في الهمع ١ / ٨١ .

(فـ) متى كان الفعل كذلك يكون حينئذ (رفعه) أي المضارع المذكور (بالضمة) المقـدرة لمـا ستعلمه (ونصبه بالفتحة) ولو تقديرا كما في المعتل بالألف (وجزمه بحذف الآخر) مطلقا ؛ لأن الجازم لما لم يجد الحركة أسقط الحرف القائم مقامها [١] (نحو : يغزو) زيد فيغزو فعلٌ مضارع مرفوع لتجرده عن لناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو ، ومنع من ظهورها (٢٨٤ / أ) الاستثقال ، وزيدٌ فاعل ، ومثله "يرمي" فإن الضمة فيه مقـدرة علـى الياء ، ومنع من ظهورها الاستثقال ، وكذلك "يخشى" هو مرفوع بضمة مقدرة على الألف لكن هنا المانع من ظهورها هو التعذر (ولن يغزو) ولن يرمي ، ولن يخشى ، فإن كل واحد منهـا منصوب بلن ، لأنه فعل مضارع دخل عليه الناصب ونصبه بفتحة ظاهرة في آخر "يغـزو" ، و"يرمي" ؛ لأن الفتحة لخفتها تظهر على الواو والياء ، ومقدرة في "يخشى" ؛ لأن الألف لـا تقبل الحركة (ولم يغز) [٢] ولم يرم [٣] ، ولم يخش [٤] فإن كل واحد منها مجزوم ؛ لأنه فعـل مضارع دخل عليه "لم" الجازمة فجزمته بحذف آخره لما مر [٥] (والرابع) وهو ما كان إعرابـه بالحرف مع الحذف وهذا (لا يكون إلا ناقص الإعراب ، وهو) أي الرابع المذكور هو (الفعل الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع) سواء كان ذلك الضمير ضمير التثنية مذكرين كانـا أو مؤنثين ، مخاطبين كانا أو غائبين ، وهو الألف ، أو كان ضمير الجمع المذكر مخاطبين كانوا أو غائبين ، وهو الواو ، أو كان ضمير المؤنثة المخاطبة ، وهو الياء (٢٨٤ / ب) بخلـاف ما إذا اتصل به ضمير جماعة الإناث الذي هو النون ، فإنه يكون ـ حينئذ ـ مبنيا كما يجئ

، ولهذا قال (غير النون ، ف) متى كان الفعل كذلك يكون ــ حينئــذ ــ (رفعه) أي المضــارع المتصل به ضمير الرفع المذكور (ثبوت النون ، ونصبه وجزمه بحذفه) أي حرف النــون ، وذلك الضمير المرفوع لما عد جزءاً بدليل سكون آخر: " ضربنا " دون "ضربنا" جعلوا الإعراب بعده ، ولما لم يتحمل الألف والواو والياء الحركة جعلوا إعرابه بالنون ؛ لعدم وجــود حــرف العلة الصالح لأن يكون إعرابا .

(١) إثبات حرف العلة مع الجازم ضرورة كما في قول قيس بن زهير :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَ قَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (الوافر)

انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٢ ، والكتاب ٣ / ٣١٦ .

(٢) في الأصل : لم يغزو .

(٣) في الأصل : ولم يرمي .

(٤) في الأصل : ولم يخشى .

(٥) أي من قوله آنفاً : " لأن الجازم لما لم يجد الحركة أسقط الحرف القائم مقامها ".

وحذفوها فــي حالــة الجــزم حــذف الحركــة ، وحملــوا حالــة النصــب عليــه دون أن يحملوها على حالة الرفع ؛ لأن الجزم بدل [الجر] [١]، والنصــب يناســبه[٢] مــن كونهمــا علامتى الفضلة ، فلهذا حمل على الجــر [٣] دون الرفــع فــي الأســماء فيناســب بدلــه ، فيحمل عليه في الأفعال[٤] أيضــا (نحـو : يضربان) ويضــربون وتضــربين . وإعرابــه :" يضربان" فعل مضارع مرفوع لتجــرده عــن الناصــب والجــازم ،وعلامــة رفعــه ثبــوت النون ؛ لأنه فعل مضارع اتصل به ضــمير مرفــوع غيــر نــون الإنــاث والــألف فاعــل ، وكذا الكلام في أخويه(٢٨٥ / أ) مــن " يضــربون " ، و"تضــربين" إلــا أن الفاعــل فــي الأول منهما "الواو" ، وفي الثاني "اليــاء" (ولن يضربا) ولــن يضــربوا ، ولــن تضــربي (ولم يضربا) ولم يضربوا ، ولم تضــربي ، ففــي الــأول حــذف النــون علامــة النصــب ، وفي الثاني علامة الجزم . (فالمجموع) مــن أقســام الــإعراب الحاصــلة مــن التقســيم بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كــل مــن الــأول والثــاني إلــى تــام الــإعراب ، وناقصه المنقسم إلى قسمين ــ كما علمت ــ واثنان منهــا بانقســام الثالــث إلــى قســمين وواحد منها هو الرابع [٥] .

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٢) أى : يناسب الجر .

(٣) فى الأصل : الجزم .

(٤) وفي ترشيح العلل ٣٧ :" فإن قيل : لم تثبت في الرفع ، وتسقط في الجزم والنصب ؟ قيل : أما الرفع فإنه أول حركات الكلمة ، فثبوته في أول أحواله أولى ؛ لأن السقوط فرع على الثبوت ، وأما النصب والجزم فيستويان كما يستوي الجر والنصب في التثنية والجمع ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء " .

خلاصة ذلك : أن الأول ــ وهو ما يعرب بالحركات المحضة ــ تام الإعراب ، وذلك في المفرد وجمع التكسير ، فهما يعربان بالحركات الثلاثة في الأحوال الثلاثة ، وناقص الإعراب وذلك في جمع المؤنث السالم ، وغير المنصرف ، فحركة النصب ناقصة في الأول ، وحركة الجر ناقصة في الثاني ، وأن الثاني ــ وهو ما يعرب بالحروف المحضة ــ تام الإعراب وذلك في الأسماء الستة ، وناقصه في جمع المذكر السالم ، والمثنى ، فالأول تنقصه "الألف" ، والثاني تنقصه "الواو" في أحوال إعرابهما ، وأن الثالث ــ وهو ما كان إعرابه بالحركة مع الحذف ــ قسمان : ما كان بحذف حركة ، وذلك في المضارع الصحيح الآخر المجزوم ، وما كان بحذف حرف ، وذلك في المضارع المعتل الآخر المجزوم ، وأما الرابع ــ وهو ما كان إعرابه بالحرف مع الحذف ــ فهو لايكون إلا ناقص الإعراب ، فيرفع بثبوت النون ، وينصب ويجزم بحذفها ، وذلك في الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة

[غير المُنْصَرِف]

ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف[١] ، وكان لغير المنصرف أحكام أُخرلابدّ من معرفتها احتاج إلى بيانها فقال (والمراد بالمنصرف) أي في عرف النحاة (ما) أي اسم (دخله الجر) بالكسرة لأنه هو المتبادر من إطلاق الجر لكونه هو الأصل كما يظهر لك من ذكره لغير المنصرف (و) دخله أيضا (التنوين) لما سيظهر لك من أنه لم يشبه الفعل (و) المراد (بغير المنصرف) في عرفهم هو ما يذكره بقوله : "اسم إلى آخره" وإنما سمي غير المنصرف بهذا الاسم ؛ لأنه أقبل على الفعل بالمشابهة فأخذ (٢٨٥/ ب) بعض أحكامه ، ولم ينصرف ، أي : لم يرجع عن الإقبال عليه ، فلذا سمي بهذا الاسم بخلاف المنصرف ، أو لأنه لم يكن صرفا في الاسمية ، بل شابه الفعل بخلاف المنصرف فإنه اسم صرف ، ولذا سمي أمكن . كذا ذكره المصنف [٢] (اسم معرب بالحركة) فيخرج ما هو معرب بالحرف ؛ لأن المنع إنما يتصور فيما شأنه الدخول فيكون المعرب بالحرف واسطة كما صرح به المصنف [٣] (لا يدخله الجر) بالكسرة (و) لايدخله (التنوين) الخاص بالاسم الدال على تمكنه أو تنكيره ، فيخرج تنوين الترنم والغالى[٤] ، فإنهما ليسا خاصين بالاسم ، فهما لايمتنع دخولهما على غير المنصرف بخلاف الدال على التمكن أو التنكير ؛ لمنافاتهما له ،أما الأول فلدلالته على الانصراف وأما الثاني فلاختصاصه بالمبني ، وغير المنصرف معرب ، وأما تنوين العوض والمقابلة فإنهما وإن كانا خاصين بالاسم كما مر[٥]لكنهما يجامعان غير المنصرف ؛ لعدم

المنافاة كما في "جوارٍ" عند من قال [٦] : إنه غير منصرف ، ومسلمات إذا سمي به عند قوم [٧] .

---

(١) انظر : النص المحقق ٦٣٤ .
(٢) انظر : امتحان الأذكياء ٢٠٤ .
(٣) انظر : امتحان الأذكياء ١٨٩ .
(٤) هذان التنوينان خاصان بالشعر ، فالأول يلحق الروي المطلق ، والثاني يلحق الروي المقيد ، وقد سبق الكلام عليهما . انظر : النص المحقق ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٥) انظر : النص المحقق ١٦٦ .
(٦) قاله الخليل وسيبويه . انظر : الكتاب / ٣١ .
(٧) منهم سيبويه والخليل ففي الكتاب ٣ / ٢٣٣ :" وقال في رجل اسمه مسلمات ، أو ضربات هذا ضربات كما ترى ، ومسلمات كما ترى ، وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت ، وذلك أن هذه التاء لما صدرت في النصب والجر جراً ، أشبهت عندهم الياء في مسلمين ، والياء في رجلين ، وصارالتنوين بمنزلة النون . ألا ترى إلى "عرفات" مصروفة في كتاب الله – عز وجل – وهي معرفة " .

ثم لا يذهب عليك أن للنحاة في منع الجر من غير المنصرف مذهبين [١] :

الأول : (٢٨٦ /أ) أنه أصل كما أن منع التنوين أصل ، وذلك لأن الجر ركن من أركان الإعراب ، وهذا الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكين أو التنكير ومنع – أيضاً بطريق الأصالة – بعض وجوه الإعراب ، وهو الجر الذي لا يدخل الفعل فيكون منع الصرف عندهم عبارة عن حذفهما معاً .

والثاني : أن منعه تبع لمنع التنوين ، فإن غير المنصرف لما شابه الفعل ، وكان التنوين علامة التمكين أو التنكير ، ولم يكن في الفعل ، قصدوه[٢] بمنعه إياه لموجب الشبه ، فلم يكن الجر مقصودا بالمنع إلا أنه منع لكونه شريكا للتنوين في الاختصاص بالاسم ، والدليل على أن الجر غير مقصود بالمنع ، وأنه بشفاعة التنوين أنهم لما أمنوا لحاق التنوين لغير المنصرف في حالة الإضافة ، وفي حالة دخول اللام أعادوا الجر ، فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما أتوا به حيث أمنوا لحاق التنوين ، فمنع الصرف عند هؤلاء عبارة عن منع التنوين فقط ، وفي تقديم المصنف الجر على التنوين إشارة إلى اختيار المذهب الأول [٣] كما لا يخفى ، ثم اعلم (٢٨٦ / ب) أن غير المنصرف إنما منع الجر والتنوين لمشابهة الفعل في الفرعية من جهتين [٤] : إحداهما ترجع إلى اللفظ ، وهي اشتقاقه من المصدر [٥] ، والأخرى ترجع إلى المعنى ، وهي احتياجه إلى الفاعل الذي ينسب إليه ، والفاعل لا يكون إلا

اسماً فالاسم من هاتين [٥] الجهتين أصل للفعل لاحتياجه إليه ، فإذن لايكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعية من جهتي اللفظ والمعنى كما في الفعل .

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ٨٤/١ ، والهمع ٩٢/١ .

(٢) فى الأصل : قصدوا .

(٣) اختار المحقق الرضي المذهب الثاني حيث قال :" والأول أقرب ، أعني أن الكسر سقط تبعاً للتنوين ، وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف ــ أيضا ــ لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه ، إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة " . شرح الكافية ١ / ٨٥ ، وهذا ــ في الحقيقة ــ خلاف لاطائل تحته .

(٤) انظرهما في ابن الناظم على الألفية ٦٣٣ .

(٥) هذا على رأي البصريين ، وأما على رأي الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركباً ، والاسم مفرداً ، والمركب فرع عن المفرد . كذا في حاشية يس على التصريح ٢/ ٢٠٩، ٢١٠ .

(٦) في الأصل : هذين .

وبيانه : أن العلل التسع منها ما هو راجع إلى اللفظ وهو العدل والتأنيث بالألف [١] والتاء ، وأما المعنوي [٢] فإنه يرجع إلى ذي التاء لتقديرها في الثلاثي ووجود ما يقوم مقامها في الزائد على الثلاثة ، والعجمة ، والجمع ، والتركيب ، والألف والنون المزيدتان ، ووزن الفعل هذه كلها ترجع إلى اللفظ . ومنها ما هو راجع إلى المعنى وهو الوصف والعلمية ، ولا يخفى أن العدل والألف والنون ووزن الفعل ، إما مع الوصف كثلاث وسكران و أبيض ، أو مع العلمية كعمر وعمران وأحمد ، والبواقي مما عدا الجمع والتأنيث بالألف لابد فيها من العلمية (٢٨٧ / أ) كطلحة ، وزينب ، وإبراهيم ، وبعلبك لما سيتضح لك ، فعلم أن كل غير المنصرف مما ذكر لابد فيه من أمرين فرعين : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي .

فإن قلت : فما تصنعون في الجمع وألفى التأنيث اللذين كل واحد منهما وحده يمنع الصرف ؟

قلنا : أما الجمع فكأنهم جعلوا كونه جمعاً ، أي دلالته على أكثر من اثنين بمنزلة علة ، وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد [٣] بمنزلة علة أخرى ، وللأولى تعلق بالمعنى ، ومرجع الثانية إلى اللفظ ، وأما ألفا التأنيث فهما لا زمان لما ضما إليه من غير انفكاك ، فوجد هنا أمران : أحدهما لفظي ، وهو نفس الألف والثاني معنوي ، وهو عدم الانفكاك .

وأما بيان كون هذه العلل فرعية ، فإن العلمية فرع الجنسية ، والعدل فرع المعدول عنه ، والوصف فرع الموصوف ؛ لأن معرفة حال الشيء متأخرة عن معرفة ذاته ، والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير ، والعجمة في كلام العرب فرع العربية ؛ إذ الأصل في كل كلام ألا يخالطه ما هو بلسان آخر ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع المزيد عليه ؛ إذ (٢٨٧ / ب) الزيادة لا تعقل إلا بالمزيد عليه ، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم ؛ لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه وزن غيره .

---

(١) أي الألف المقصورة نحو : " ذكرى " ، والمدودة نحو : " صحراء ".

(٢) المؤنث المعنوي هو المؤنث الحقيقي الخالى من علامة التأنيث في اللفظ نحو : "زينب" ، وسعاد .

(٣) قال ابن الناظم :" لأنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كعذافر ". شرح الألفية ٦٤٤ ، و"عذافر" : الجمل الشديد ، واسم من أسماء الأسد .

هذا ، واعلم أن القدماء من النحاة [1] ــ رحمهم الله ــ قد حدوا غير المنصرف بمالا يدخله الجر والتنوين للسببين ، وحده أكثر المتأخرين ، ومنهم ابن الحاجب [2] بما فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، والمصنف ــ رحمه الله ــ عدل عن كل منهما ، ولم يحده بل إنما ذكر شطر حد القدماء [3] ؛ لأنه يفيد معرفة غير المنصرف في اصطلاح النحاة بحيث يحصل بها بعض تميز وضبط لأفراده بالوقوف على الاستعمال في الجملة ، وأحال تمام المعرفة إلى التفصيل الآتي .

أما عدوله عما حده به ابن الحاجب فلأمرين : أحدهما : ما نذكره في وجه العدول عن حد القدماء ، والثاني : أن على ما ذكره يدخل في الحد ما دخله الجر والتنوين للضرورة ، أو التناسب ، وكذا المجموع بالألف والتاء علماً ، والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث لثبوت العلتين في جميع ذلك ، ففي قوله[4] بعد :" ويجوز صرفه للضرورة [5] أو التناسب " نظرٌ[6] ؛ لأن الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين [7] المعتبرين (٢٨٨ / أ) أو عن الأمرالقائم مقامهما ، وهو في حالة الضرورة وقصد التناسب غير مخرج منهما ، فوجه العدول عنده هو لزوم نقض التعريف منعا .

وأما عدوله عن حدِّ القدماء فلأن الغرض من هذا التعريف إنما هو معرفة أفراد غير المنصرف لتجري عليها الأحكام ، وهذا غير حاصل من قولهم : " مالا يدخله الجر والتنوين

لسببين " ، ولا من قول ابن الحاجب ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة منهما تقوم مقامهما ، بل إنما يحصل الغرض بمعرفة [8] جميع العلل وشرائط تأثيرها ، وهذا لا يكاد يتيسر إلا بالتفصيل المذكور بعد قوله :

---

(١) قال المبرد :" قولنا : لا ينصرف أي : لا يدخله خفض ، ولا تنوين " المقتضب ٣ / ٣٠٩ وانظر : الأصول ٢ / ٧٩ .

(٢) انظر : الكافية بشرح الرضي ٢ / ٨٣ .

(٣) وهو قوله :" لا يدخله الجر والتنوين ". انظر : النص المحقق (المتن) ٦٤٢ .

(٤) أي المصنف فيما يأتي . انظر ص٧١٣ .

(٥) في الأصل : للصورة ، وهوتحريف .

(٦) انظر : الرضى على الكافية ٨٤/١ .

(٧) في الأصل : الشيئين ، وهو تحريف .

(٨) في الأصل : لمعرفته ، وهوتحريف .

[غيرالمنصرف نوعان : الأول سماعي]

(وهو) أي غير المنصرف (على نوعين) الأول منهما (سماعي) أي موقوف عدم صرفه على السماع من العرب بحيث يحفظ ، ولا يقاس عليه ما هو مثله ، ولا يمكن أن يذكر في منع صرفه قاعدة كلية موضوعها غير محصور . هذا عند البصريين كما يظهر لك من كلام المرادي ، وهو ــ أعني السماع ــ منحصر في ألفاظ مخصوصة ، وهي ما ذكرها بقوله(نحو : أحاد وموحد ، وثناء ومَثْنَى ، وثُلاث ومَثْلث ، ورُبَاع ومَرَبَع) قال المرادي تحت قول (٢٨٨ / ب) ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وصْفٍ مُعْتَبَـرْ فِي لَفْظِ مَثْنى وَثُلاثٍ وَأُخَرَ

ووزن مَثْنَى وَثُلاثِ كَـهُمَـا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبعٍ فليُعْـلَمَا[1]

: " يعني أن ما وازن " مثنى وثلاث" من المعدول من "واحد إلى الأربعة " فهو مثلهما في امتناعه من الصرف للعدل والوصف ، فهذه ثمانية ألفاظ متفق على سماعها ، وهي : أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع . ولذلك اقتصر عليها في شرح الكافية [2] ، وروى فيها عن بعض العرب : " مخمس" ، و"عشار" ، و"معشر"، ولم يرو غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل [3] أنه قد سمع "خماس" أيضا ، واختلفوا فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب [4] :

أحدهـا : أنه يقاس على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين [٥] والزجاج[٦] ، ووافقهم في بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم في بعضها [٧] .

والثاني : أنه لا يقاس ، بل يقتصر على المسموع ، وهو مذهب جمهورالبصريين [٨] .

---

(١) ألفية ابن مالك ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٤٦ .

(٣) قال في التسهيل ٢٢٢ :" العدل المانع مع الوصفية مقصور على "أُخَر" مقابل آخرين ، وعلى موازن " فُعال ومَفْعَل " من عشرة وخمسة فدونها سماعاً ، وما بينهما قياساً ".

(٤) انظر في هذه المذاهب : الهمع١ / ٩٩ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٤ ، والتسهيل ٢٢٢ .

(٦) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ .

(٧) قال في التسهيل ٢٢٢ : "... وفاقا للكوفيين والزجاج ".

(٨) انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٤ ، والهمع ١ / ٩٩ .

والثالث : أنه يقاس على "فُعَال" لكثرته لا على مَفْعَل[١]. قال الشيخ أبو حيان[٢] : والصحيح أن البناءين [٣] مسموعان من واحد إلى عشرة ، حكى البناءين أبو عمرو الشيباني [٤]، وحكى (٢٨٩ / أ) أبو حاتم [٥]، وابن السِّكِّيت [٦] من أُحاد إلى عشار ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " [٧] . انتهى كلام المرادي ، وبه تعلم أن المصنف إنما اقتصر على هذه الألفاظ ؛ لأن كونها سماعية متفق عليه بخلاف ما ورائها .

ثم إن المانع من الصرف في هذه الألفاظ عند سيبويه [٨] العدل التحقيقي والوصف الأصلي ، أما الأول : فلأن معنى ثلاث ومثلث في قولك : جاءني القوم ثلاث وذهبوا مثلث : جاءوا ثلاثة ، وذهبوا كذلك ، لأن الأصل في أسماء الأعداد الألفاظ المشهورة وهي :" واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة "، وكان القياس إذا أريد تكرار المعنى أن يقال : ثلاثة ثلاثة ، فلما غيروا الصيغة كان معدولا محققا [٩] .

وأما الثاني فلأن هذا التركيب ـ أعني المعدول ـ إليه لم يوضع إلا مع اعتبار معنى الوصف بخلاف ما عدل عنه ، فإن مثل "أربع" في قولك :" مررت بنسوة أربع" ، الوصف عارض فيه ، وهذا عند صاحب الكتاب[١٠] .

---

(١) لقلته ، قاله الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٤ .

(٣) في الأصل : البناءان .

(٤) هو أبو عمرو بن إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي ، كان واسع العلم باللغة والشعر من تصانيفه : كتاب النوادر الكبير ، وأشعار القبائل ، وغريب الحديث ، توفي سنة ٢٠٦ هـ انظر : البغية ١ / ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ومعجم الأدباء ٦ / ٧٧ ــ ٨٤ .

(٥) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر ، له تصانيف منها : إعراب القرآن ، ولحن العامة ، والمقصور والممدود توفي سنة ٢٥٠ هـ انظر : بغية الوعاة ١ / ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، والأعلام ٣ / ١٤٣ .

(٦) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالما بنحو الكوفيين واللغة والشعر ، ومن تصانيفه العديدة : إصلاح المنطق ، والقلب والإبدال ، ومعاني الشعر . توفي سنة ٢٤٤ هـ . انظر : البغية ٢ / ٣٤٩ ، وتاريخ بغداد ١٤ / ٢٧٤ ، والأعلام ٨ / ١٩٥ .

(٧) توضيح المقاصد ٣ / ١١٩٦ ، ١١٩٧ .

(٨) في الكتاب ٣ / ٢٢٥ :" وسألته عن أحاد ، وثناء ، ومثنى ، ورباع ، فقال : هو بمنزلة أخر ، إنما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه ، فترك صرفه ".

(٩) في الأصل : كان ولا محققا . والتصحيح من الرضي على الكافية ١ / ٩٦ .

(١٠) يعني : سيبويه . انظر : الكتاب ٣ / ٢٢٥ .

وقال ابن السّرّاجِ [١] : إن المانع فيها عدلان : أحدهما لفظي ، والآخر معنوي ؛ لأن "مثنى" – مثلا ــ معدول عن لفظة "اثنين" , عن معناها مرة واحدة إلى معناها مرتين . هذا (٢٨٩ / ب) ما قالوه ، ولكن الصحيح هو ما ذهب إليه سيبويه ، وهو المشهور ــ أيضا ــ (وأُخَر) جمع "أُخْرَى" [٢] التي هي مؤنث "آخَر" ــ بفتح الخاء ــ وأما "أخرى" التي هي بمعنى " آخرة " كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ أُولاَهُمْ لأُخْرَاهُمْ ﴾[٣] فإنها تجمع على "أُخَرٍ" منصرفاً ، كقولك :" مررت بأُوَلٍ وأُخَرٍ " بالصرف ؛ لأن مذكرها "آخر" [٤] ــ بالكسر ــ بدليل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِيءِ النشأةَ الآخِرَةَ ﴾[٥] فليست هذه من باب التفضيل في شيء ، بخلاف ما نحن فيه فإنه اسم تفضيل ؛ لأن "أُخَر" جمع "أخرى" ، و"أُخرى" مؤنث "آخَر" ، و" آخَر" اسم تفضيل على ما مر ، وقياسه إذا قطع عن الإضافة أن يستعمل بمن أو باللام ، وحيث استعمل بدونهما علم أنه معدول عن أحدهما ، فإما عن "آخر من " [٦] ، أو عن "الآخر" [٧] ، على خلاف بينهم ، ووجه كل مذكور في كتب النحو وعلى كلٍّ فالعدل متحقق ــ كما ترى ــ ولم يذهب أحد من النحاة إلى أنه معدول عما هو مضاف ، فاعلم ذلك ، ولا يذهب عليك أن هذه الألفاظ التسعة المذكورة لا تمنع من الصرف إلا إذا كانت (صفات) فهو ــ إذن ــ حال من كل منها ، وإذا كان كذلك يحتم ــ حينئذ ــ منع صرفها،وأما إذا (٢٩٠ / أ) كانت أعلاماً لمذكر فإنها تصرف على الصحيح [٨] .

(١) عبارة ابن السراج في الأصول ٢ / ٨٨ :" فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ، ورباع ، وأحاد ، فهذا عدل لفظه ومعناه ، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين عن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ، وكذلك أحاد ".

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة/ ١٨٤ .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٤٤٨ .

(٥) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت .

(٦) هذا رأي ابن جني حيث قال :" وكذلك : أخر ، لا ينصرف للوصف والعدل عن : آخر من كذا ". اللمع في العربية ص ٢١٩ .

(٧) هذا رأي سيبويه وأكثر النحاة . انظر : الكتاب ٣ / ٢٤٤ ، ٢٢٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، والهمع ١ / ٩٧ .

(٨) هذا رأي الأخفش ، قال المبرد في "أخر" :" فإن سميت به رجلا فهي منصرفة في قول الأخفش ، ومن قال به ، لأنه يصرف "أحمر " إذا كان نكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنها الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العدل ، وصار بمنزلة "أصغر" لو يسمى به رجلاً " . المقتضب ٣ / ٣٧٧ .

لأن ــ في هذا الباب ــ العدل تابع للوصف ، فمتى زال الوصف المتبوع بالعلمية يزول العدل التابع ضرورة ، فلم يبق حينئذ إلا العلمية وهي غير مانعة وحدها إلا إذا كانت لمؤنث ، وحينئذ تكون العلة الثانية هي "تاء التأنيث " فلا يكون مما نحن فيه ، وذهب جماعةٌ[1] إلى أنها غير منصرفة مطلقا ، أي : ولو كانت أعلاماً لمذكر اعتباراً للعدل الأصلي (وجُمَع ، وكُتَع ، وبُتَع ، وبُصَع) هذه الأربعة حالة كونها (جموعا) فإن "جُمَع" معدولٌ عن "جَمَاعَى" عند الفارسي[2] استناداً إلى أنه جَمْعُ " جَمْعَاء " مؤنث "أَجْمَع" و "جَمْعَاءُ" اسم لاصفة ، فقياس تكسيره على "فَعَالَى" كصحراء على صَحَارَى ، ولما قيل فيه : "جُمَع" عُلِم أنه معدول عن "جَمَاعَى" ، ومعدولٌ عن " جُمْع " ــ بضم الجيم وسكون الميم ــ عند غير الفارسي استنادا إلى أن "جمعاء " صفة لا اسم ، فقياس تكسيره على "فُعْل" كـ "حمراء" على "حُمْر" [3] ، ولما جُمِع على " فُعَل " كصُرَد [4] علم أنه معدول عن جُمْع ــ بضم الجيم وسكون الميم ــ وكذا أخواتها على هذا القياس والخلاف ، فظهر لك بهذا أن أحد السببين فيها هو (٢٩٠ / ب) العدل المحقق على كلا القولين ، والسبب الثاني منهما فيه خلاف ، فمنهم من ذهب إلى أنه التعريف ، وافترق القائلون بهذا القول فريقين ، فمنهم من قال [5] : إن المراد بالتعريف علمية الجنس كما في باب " أسامة " .

---

(١) منهم سيبويه . انظر : الكتاب ٣ / ٢٢٤ ، والارتشاف ٢ / ٨٠٩ ، والمقتضب٣/٣٧٧.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي للفارسي٢٧٣ ، ووذكر رأي الفارسي الكيشي في الإرشاد ٤٢٢ ، وصحح هـذا الرأي ابنُ أبي الربيع حيث قـال : " فَصَحّ أنه معدول عن جَمَاعَى" . البسيط ٣٦٩/١ .

(٣) نُسِب هذا الرأي إلى الأخفش والسيرافي في الارتشاف ٢/ ٨٦٨ ، وفي الرضي على الكافيـة ٢ / ١٠١ : " وأما "جُمَع " ، ومثله أخواته .. فالأكثرون على أنه معدول عن جُمْع ؛ لأنه جَمْعُ "جَمْعـاء" وقيـاس جمع " فعلاء أفعل " : "فُعْل" ، كـ "حمراء" و"حُمْر" .. " ، وذهب ابن الناظم إلى أن "جُمَع " ليس معـدولا عن "جماعَى" ، ولا عن "جُمْع" ــ بضم الجيم وسكون الميم ــ لأن " فعلاء" لايجمع على " فُعْـل " إلـا إذا كان مؤنثا لــ " أفعل" صفة كحمراء ، ولا على "فعالَى" إلا إذا كان اسما محضا لامذكر له كـ "صـحراء "، و"جمعاءُ " ليس كذلك ، وقال : " وأما العدل فلأنه مغير عن صـيغته الأصـلية ، وهـي "جمعـاوات " ؛ لأن"جمعاء" مؤنث "أجمع "، فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء فلما جاءوا به على "فُعَل" علم أنه معدول عما هوالقياس فيه، وهو جمعاوات " . ابن الناظم على الألفيـة ٦٥٥ .

(٤) الصُّرَد : طائر فوق العصفور، والجمع: صِرْدَان . انظر: اللسان (صرد) ٢٤٢٧، ٢٤٢٨.

(٥) قال بذلك أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش . انظر: الارتشاف ٢ / ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، والتصريح مع حاشية يس ٢ / ٢٢٢ ، ورُدّ بأنّ العلم الجنسي مخصوص ببعض الأجناس ، فلا يصلح لغيره ، والعلم الشخصي مخصوص ببعض الأشخاص ، فلا يصلح لغيره ، فالحكم بعلمية" فُعُل " باطل . انظر : الصـبان على الأشموني ٣/ ٢٦٤ .

ومنهم من قال[١] : إن المراد به التعريف الوضعي كالذي هو في الأعلام الشخصية يعني أنهـا وضعت لتأكيد المعارف بلا علامة التعريف ، ومنهم من ذهب إلى أنه ــ أعني السبب الثاني في الأشياء المذكورة ــ الوصفية ، وهذا القول هو الصحيح الذي عليه الجمهور[٢]

وقد وقع بين ابن الحاجب والرضي خلاف في كون هذه الوصفية تقديرية أو تحقيقية فـذهب ابن الحاجب إلى أنها تقديرية حيث قال فيما نقل عنه [٣] : إن هذه الألفاظ صفات فـي أصـلها فكانت كأسود وأدهم باعتبار الصفة الأصلية إلا أن هذه ليست بمحققة ؛ إذ لا يقـال : مـررت برجل أجمع ولا بامرأة جمعاء كما يقال : مررت برجل أسود وامرأة سوداء وإنما هو أمـر يقدر للضرورة ، وذهب الرضي إلى أنها تحقيقية حيث قال [٤] : إن " أجمع " في الأصل أفعل تفضيل بشهادة (٢٩١ / أ) " أجمعون" ، و"جُمَع" وكأن معنى قولنا " قرأت الكتاب أجمـع " : أتم جمعاً في قراءتي من كل شيء ، وهو لتفضيل المفعول فقولهم : " أجمع" كأحمد وأشـهر في المحمود والمشهور . انتهى . ومراده من هذا أن المقصود أنه أتم مجموعية في قراءتي ، ثم جعل بمعنى جمعه ، فانمحى عنه معنى أفعل التفضيل فيكون حاصل كلام ابن الحاجـب أن هذه الألفاظ مما غلبت فيه الاسمية كأسود وأرقم ، واعتبرت فيه الصـفة الأصـلية بحسـب التقدير ، وحاصل كلام الرضي ادعاء الصفة بحسب الحقيقة . وإنما قيـد المصـنف منعهـا بكونها جموعاً لأنها لو لم تكن جموعا بأن كانت أعلاماً ، فإن كانت لمذكر ففيها ما مر مـن الخلاف ، وإن لمؤنث فلا تكون ــ حينئذ ــ مما نحن فيه ؛ لأن المانع حينئذ العلمية والتأنيث ،

فاعلم ذلك (وعُمَر ، وزُفَر ، وزُحَل) هو اسم نجم [٥] من السبعة السيارة ، موضعه السماء السابعة .

---

(١) هذا رأي الخليل ففي الكتاب ٣/٢٢٤ : " وسألته عن جُمَع وكُتَع ، فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم وهما معدولتان عن جَمْع جمعاء ، وجمع كَتْعاء ، وهما منصرفان في النكرة " . وفي شرح الألفية لابن النظم ٦٥٥: " أما التعريف فلأنه مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد ، وقد استغني بنية الإضافة عن ظهورها ، وصار" جُمَع " كالعلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية ، وأثر تعريفه في منع الصرف كما تؤثر العلمية " . وانظر: التصريح ٢/ ٢٢٢، و نتائج الفكرللسهيلي ٢٨٦ .

(٢) ليس هذا مذهب الجمهور كما ذكر. ففي التسهيل ٢٢٢ : " العدل المانع مع الوصفية مقصور على " أُخَر" ، وعلى موازن " فُعَال ومَفْعَل " من عشرة وخمسة فدونها سماعا ، وما بينهما قياسا وفاقا للكوفيين والزجاج " . وذكر ابن مالك أن المانع في " جُمَع "وأخواته العدل وشبه العلمية أوالعدل وشبه الوصفية . انظر: التسهيل ٢٢٢ ، والأشموني٣/٢٣٦ ، وقاله أبوحيان في الارتشاف ٢/ ٨٥٥ .

(٣) نقله الرضي في شرح الكافية ١ / ١٠٣ ، والشارح قد تصرف في عبارة الرضي .

(٤) الرضي على الكافية ١/١٠٣ بتصرف .

(٥) انظر : اللسان (زحل) ١٨١٨ .

فإن كلا من هذه السبعة في سماء ، وقد جمعها بعضُهم على حسب التدلّي فقال :

زُحَلُ شَرَى مَرِيخُهُ مِنْ شَمْسِهِ فَتَزَاهَرَتْ لَعَطَارِدِ الأَقْمَارُ [١]

(وقُزَح) اسم جبل بالمزدلفة [٢] . قال الفقهاء[٣] : يكره الوقوفُ بقربه ؛ لأن الشيطان (٢٩١ / ب) يكون هناك . حالة كون هذه الأربعة (أعلاماً) لأنها لو لم تكن كذلك بأن كانت نكرات بأن يراد منها المسمى كما مر بيانه [٤] في طريقة تنكير العلم ، فإنها تكون ــ حينئذ ــ منصرفة لفقد السببين معاً ؛ لأن اعتبار العدل إنما هو بعد وجودها غير منصرفة حفظا للقاعدة على ما يظهر لك فما قيل[٥] في تعليله : لبقائها على سبب واحدٍ وهو العدل ، ففيه ما فيه ؛ لأن السبب الأول المانع لها من الصرف هو العدل التقديري فإن "عمر" ــ مثلا ــ قدروه معدولاً عن "عامر" [٦] لا لأجل قياس يرشد إليه في الكلمة باعتبار نفسها ، بل هو أمر حكم به لأجل منع الصرف حفظا لما أصلوه حتى لو وجد في اللغة منصرفا لا يحكم بعدوله ، وهذا هو معنى قولهم : عدل تقديري ، وكذا الكلام في أخواته فــ "زُفَر" اسم الإمام الرابع من أئمة الحنفية ، وهو زفر بن هذيل [٧] ــ نفعنا الله به ــ معدول عن "زافر" ، و"زُحَل" عن "زاحل" و"قُزَح" عن " قازح" وأما السبب الثاني فيها فهو العلمية [٨] .

---

(١) انظر : اللسان (زحل) ١٨١٨ .

(٢) نظم من الكامل ، ولم أقف على قائله ، وليس فيه شاهد نحوي .

(٣) انظر : تفسير الرازي ٣ / ٢٠٠ ، والمصباح المنير للفيومي ٦٨٩ ، واللسان (قزح) ٣٦٢٠

(٤) لم أقف على هذا القول ، وإنما الذي عليه الفقهاء أن جبل " قزح" هو المشعر الحرام الذي يستحب عنده الذكر والدعاء بالمزدلفة . قال الرازي في تفسيره ٣ / ٢٠٠ :" ... ثم يذهبون إلى المشعر الحرام ، وهو جبل يقال له قزح "، وقال الشيخ أبوحيان : " وهو الصحيح " . البحر المحيط ٢ / ٩٦ ، وفي حديث علي ﷺ : " قال : فلما أصبح النبيﷺ وقف على قُزح فقال : " هذا قزح ، وهو الموقف ، وجُمَع كلها موقف " رواه أبو داود في سننه ١٩٣/٢ ، كتاب مناسك الحج ، باب الصلاة بجمع .

(٥) انظر : النص المحقق ٣٥٧ .

(٦) قاله ابن الحاجب وتبعه الرضي . انظر : الرضي على الكافية١٤٧/١، ١٤٩ .

(٧) انظر : الكتاب ٣ / ٢٢٣ ، قال النيلي : "والفائدة في العدول عن لفظ "عامر " وتركه لفظ "عمر" أن "عامرا " في الأصل صفة ، ثم نقل وسمي به ، فصار علماً ، فلو لم يعدلوا عنه إلى "عمر" لجاز أن يتوهم متوهم أنه صفة، فعدلوا عن لفظ يشعر بالصفة إللى لفظ لايشعر بالصفة ، وهو عمر".الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية٤٣٦/١ ، تحقيق/ د.محسن العميري ــ جامعة أم القرى١٤٢٠هــ .

(٨) هو زُفر بن هذيل بن قيس العنبري من تميم ، فقيه كبير من أصحاب الإمام أبي حنيفة ، أقام بالبصرة وولي قضاءها , وتوفي بها سنة ١٥٨ هــ . انظر : الأعلام ٧ / ٢٤٩، وهدية العارفين ١ / ٣٧٣

(٩) انظر : الهمع ١/ ١٠٣ .

[الثاني : قياسي]

(و) النوع الثاني من نوعي غير المنصرف (قياسي) وهو ما لا يتوقف منع صرفه بخصوصه على السماع من العرب بل (٢٩٢ / أ) يمكن أن يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما في قوله (وهو كل علم) حالة كون ذلك العلم كائناً [١] (على وزن مخصوص) ذلك الوزن (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا عن فعل (كضُرِب) إذا سمي به مبنيا للمفعول ؛ لأنه لو كان مبنيا للفاعل لم يكن ــ حينئذ ــ مختصا بالفعل ، فيصرف لفقد الشرط[٢] فيقال في رجل اسمه "ضَرَب" : هذا ضَرَبٌ ، ورأيت ضَرَباً ، ومررت بضَرَبٍ ، بالصرف ؛ لأن هذا الوزن ــ أعني وزن المعلوم ــ يوجد في الاسم كــ "ضَرَب" لنوع من العسل [٣] ، و" حَجَر" خلافاً ليونس [٤] ، وعيسى بن عمر النحوي [٥] فإنهما لا يصرفانه ، وإن كان مبنياً للفاعل ، وهذا الخلاف مبني على خلاف بين متقدمي النحاة ، فإن منهم من يشترط اختصاص الوزن بالفعل بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا منه ، أو من العجم ، وإلى رأي هؤلاء مال المصنف وابن الحاجب [٦] كما هو ظاهر عبارتيهما .

---

(١) في الأصل : كائن .

(٢) هذا رأي أكثر البصريين . انظر : ما ينصرف ومالا ينصرف ٢٧ ، والكتاب ٣ / ٢٠٦ .

(٣) هو العسل الأبيض . انظر : الأشموني ٣ / ٢٦١ .
(٤) نسب عدم صرف نحو :" ضَرَب" المبني للمعلوم علما إلى يونس الرضي حيث قال :" واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقاً ، خلافا ليونس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب ، فمنع الصرف في نحو : جبل ، وعضد ، وكتف ، وجعفر ، وحاتم أعلاما ". شرح الكافية ١ / ١٤٥ ونسب إليه ذلك السيوطي ــ أيضا ــ في الهمع ١ / ١١٣ . والتحقيق أن يونس يقول بصرف نحو ذلك قال سيبويه : "هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا ، زعم يونس : أنك إذا سميت رجلا بـ " ضارب" من قولك "ضارب" وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميته "ضارب"، وكذلك "ضرب" ، وهو قول أبي عمرو والخليل ".الكتاب ٣ / ٢٠٦.
(٥) قال سيبويه : وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمي " كعسبا " ، وإنما هو " فَعَل" من " الكعسبة" وهو العدو الشديد مع تداني الخطا". الكتاب ٣ / ٢٠٦ ، ويقول الأستاذ عبد السلام هارون تعليقا على كلمة " فَعَل" : " لا يقصد بـ " فَعَل" الوزن الصرفى وإلا فوزنه "فعلل" ،وإنما يقصد أنه منقول من الفعلية" .
(٦) قال ابن الحاجب :" وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل كـ " شَمّر" ، و" ضُرِب " أو يكون أوله زيادة كزيادته ، غير قابل للتاء " . الكافية بشرح الرضي ١ / ١٤٠ ، ١٤١ ، وانظر : الكتاب ٣ / ٢٠٦، والمقتضب ٣/٣١٤ .

ومنهم من لم يشترط اختصاصه بالفعل بل يكتفون في كونه سببا بكون الفعل أولى به بمعنى أن وجوده غالبا في الفعل كما هو في نحو " إثمد " [١] و"إصبع" و"أبلم" [٢] ، فإن وجود (٢٩٢ / ب) موازينها في الفعل أغلب منه في الاسم ، وذلك كما في الأمر من : ضرب ، وذهب ، وكتب ، ومن هؤلاء يونس [٣] وعيسى[٤] المذكورين . قال الملا عبد الغفور [٥] : " ذهب يونس إلى أن الوزن المشترك بين القبيلين يؤثر مطلقا [٦]، وذهب عيسى[٧] إلى تأثيره إذا كان منقولا من الفعل ". انتهى كلام الملا ، فعلى هذا لم يخرج رأي عيسى عن رأي الفريق القائلين باشتراط اختصاص الوزن المذكور بالفعل ، ولعله يرى أن وزن "ضرب" أصل في الفعل ، وما وجد في الاسم إلا منقولا عنه (وشَمَّر) ــ بتشديد الميم ــ على صيغة الماضي المعلوم ، اسم فرس [٨] للحجاج ، وأصله من التشمير وهو السرعة في المشي، فنقل من هذه الصيغة وجعل علما لهذا الفرس مبالغة من إطلاق الصفة على الموصوف لسرعة مشيه ، وذلك كما في قوله :

.... فَإنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَ إِدْبَارْ [٩]

---

(١) الإثمد :حجر يتخذ منه الكحل ، وقيل : هو نفس الكحل . كذا في : اللسان (ثمد) ٥٠٣ .
(٢) في اللسان (بلم) ٣٥٣ :" الأبلم خوص المقل ، وفيه ثلاث لغات : أبلم ، وأبلم ، وإبلم ، والواحدة بالهاء ".

(٣) في الكتاب ٣ / ١٩٧ :" وإذا سميت رجلا بإثمد لم تصرفه ؛ لأنه يشبه "اضرب" ، وإذا سميت رجلا بإصبع لم تصرفه ؛ لأنه يشبه " اصنع" ، وإن سميته بأبلم لم تصرفه ؛ لأنه يشبه " اقتل " وهذا قول الخليل ويونس ".

(٤) انظر رأيه في الكتاب ٣ / ٢٠٦ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ٦١ .

(٥) حاشية عبد الغفور اللاري على الجامي ١٠٢ .

(٦) قوله "مطلقا " فيه نظر ؛ لأنه ثبت ــ من خلال نص الكتاب ــ أن يونس يصرف "ضارب" اسماً ، ويمنع "إثمد " من الصرف ، والوزنان مشتركان بين الأسماء والأفعال ، وذلك لأن الأول استعمل استعمال الأسماء ، ولم تجئ في أوله الزوائد التي تكون في أول المضارع فغلب جانب الاسمية فصرف ، بخلاف الثاني ففي أوله الهمزة ، وهي من الزوائد في أول الفعل ، فغلب جانب الفعلية فمنع من الصرف . انظر الكتاب ٣ / ٢٠٦ .

(٧) انظر : رأيه في الكتاب ٣ / ٢٠٦ ، والارتشاف ٢ / ٨٥٧ .

(٨) انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٤١ .

(٩) عجز بيت من البسيط ، قالته الخنساء ، وصدره : تَرْتَعُ مَاعَلَفَتْ إِذَا ادكَرَتْ. انظر: ديوان الخنساء ٤٨٩ ، والكتاب ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧، ومجالس العلماء ٢٦٠، ودلائل الإعجاز ٢٠٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ، والشاهد :" فإنما هي إقبال وإدبار " حيث أخبر عن العين بالمعنى مبالغة في لزوم المعنى للعين حتى صار كأنه هي .

ومثل "شَمّر" في الحكم المذكور "بَذّر" اسم لماء ، و"عَثّر" اسم موضع ، و"خَضّم " اسم لرجل [١] ، وقيل : لموضع ، فإنها في الأصل أفعال نقلت إلى الاسمية وأما نحو : "بَقّم" اسم لخشب معروف يصبغ به ، و" شَلّم" اسم موضع [٢] فإنها (٢٩٣ / أ) من الأسماء الأعجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح عدم نقلها عن الفعل في منع الصرف لما مر ، ويجيء (وانقطع ، واجتمع ، واستخرج) وغير ذلك مما هو على وزن الفعل الخماسي والسداسي ، معلوماً كان أو مجهولا ؛ لأن الاسم لا يزيد على كونه رباعي الأصل ، فلما زاد على ذلك علم أنه منقول عن الفعل لأن الزيادة على أربعة مخصوصة به [٣] (أو) لا يكون على وزن مخصوص بالفعل بل يكون (في أوله أحد زوائد المضارع) هكذا يكون المعنى إذا جعلنا "أو" مانعة خلو كما هو المتبادر ، ويمكن جعلها منفصلة حقيقية ، فيكون حينئذ بين قوله "على وزن مخصوص بالفعل " وبين قوله "أو في أوله أحد زوائد المضارع " من النسب الأربعة : العموم والخصوص الوجهي ؛ لأنهما يجتمعان في نحو "يشكر" ، ويفارق الأول هذا في نحو " شمر" ، ويفارقه هذا في نحو "أحمر" فتأمل ، وافهم ، واعلم أن الضمير في قوله "أوله" راجع إما إلى الموزون أو إلى المحل ، أو إلى الوزن . قال المصنف في الامتحان عند قول البيضاوي : " أو يكون في أوله " : " أي في أول موزونه

(٢٩٣ / ب) زيادة أو في أول وزن الفعل زيـــادة الفعـــل "[٤] . انتهـــى كلامـــه ، ومـــراده على الأول أنه مجاز من ذكر المحل وإرادة الحال فيـــه ، وعلـــى الثـــاني أنـــه مجـــاز مـــن ذكر الحال وإرادة المحل ، وعلى الثالث أنه مجـــاز عقلـــي فـــي الإســـناد ، فافقـــه ، واعلـــم أنه يشترط لما كان أوله أحـــد الزوائـــد المـــذكورة أن يكـــون مـــع ذلـــك (غير قابل للتاء) التي هي للتأنيث .

---

(١) هو العنبر بن عمرو بن تميم كما في الكتاب ٣ / ٢٠٨ .

(٢) هو بيت المقدس . انظر : الكتاب ٣ / ٢٠٨.

(٣) قال الزجاج : " وإذا سميت رجلاً "اضـــرب"، أو استضـــرب" ، أو "احـــرنجم " ــ ومعنـــى "احـــرنجم" : اجتمع ــ فإنك تقطع "الألف" فتقول : هذا إضـــرب قـــد جـــاء "، وتمنعـــه الصـــرف ؛ لأنـــه علـــى وزن الفعل ، وهو معرفة ... وإنما قطعت الـــألف ؛ لأنـــك نقلـــت الأفعـــال إلـــى الأســـماء وأصـــل "ألفـــات الوصل" للأفعال ، فلما أخرجتها إلى الأسماء أخرجتها إلى بـــاب غيـــر ألفـــات الوصـــل " مـــا ينصـــرف وما لا ينصرف ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) عبارته في الامتحان ٢٢١ :" أي وصف هـــو زيـــادة كزيـــادة الفعـــل ، أو فـــي محلـــه ، أولـــه زائـــد كزائد الفعل ، أو في أول وزن الفعل ".

أما لو كان قابلا لها كـ "يَعْمَل"[1] إذا سمي به ، فإنه يصرف لخروجه بها عن وزن الفعل لاختصاص هذه التاء بالاسم . كذا قالوا [2] ، وقد وافق المصنف ابن الحاجب[3] على هذا التعبير ، ويرد عليه ما أورده الفاضل الجامي على ابن الحاجب فإنه قال : " ولو قال : غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه "أربع" إذا سمي به رجل فإن لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ، ولا أسود ، فإن مجئ " التاء" في "أسودة " للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف بل باعتبارغلبة الاسمية العارضة "[4] . انتهى فاعلمه ، وتنبه لما فيه من الفوائد الجليلة (٢٩٤ / أ) واعلم أن المراد من زوائد المضارع ماله نوع اختصاص بالفعل ، وهي حروف " نأيتُ " (نحو) نأتي ، وأحمد و(يزيد ، ويشكر) وتضرب إذا سمي بها فإنها تكون غير مصروفة للعلمية والزيادة [5] . ثم ههنا فائدة جليلة ينبغي التنبيه عليها ، وهي : أن هذه الزيادة معتبرة ولو غير ذلك الحرف الزائد بغيره كما في " هراق" ، و"هرق" من "أراق" ماضياً , و" أرق" أمراً فإن الهمزة غيرت بالهاء فيهما مع أنهما لو سمي بهما لا يصرفان أيضا , فتقول هذا هراق ،ورأيت هراق ومررت بهراق ، بمنع الصرف كما في " أَرَاق " إذا كان بالهمزة [6].

---

(١) في الأصل : كيعملة ، ولا يسقيم به الكلام ، و "يَعْمَل" هو الجمل السريع .اظر : الأشموني ٣/ ٢٣٥ .

(٢) قال ابن الحاجب :" وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل كـ "شَمّر " و" ضُرِب" أو يكون أوله زيادة غير قابل للتاء ، ومن ثم امتنع " أحمر" ، وانصرف "يَعْمَل" لمجئ "يعمَلَة" بالتاء ". الكافية بشرح الرضي ١ / ١٤٠ ، ١٤١ ، وانظر : الهمع ١ / ١١٥ ، وذهب الزجاج إلى أن "يعَمَل" غير مصروف في المعرفة حيث قال :" وأنك تلفظ في المذكر والمؤنث بالياء ولو كان صفة لحقتها هذه الياء لوجب أن تلحقها في المؤنث التاء ، إلا أنك إذا سميت رجلاً بـ "يعمل" لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة تقول : مررت بيعمَل ويعمَل آخر ". ما ينصرف وما لا ينصرف ١٨ ، ١٩ .

(٣) انظرعبارته في الهامش السابق .

(٤) الفوائد الضيائية ١ / ٢٤٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ١٩٨ .

(٦) في الكتاب ٣ / ٢٠٠ :" وإن سميت رجلا " هراق " لم تصرفه ، لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة ، وكذلك "هراق" بمنزلة أقم ".

(و) كذا (كل أفعل التفضيل والصفة) يريد أن كل لفظ كان على وزن "أفعـل" سـواء كان أفعل تفضيل (نحـو: أفضل) أ (و) كان صفة نحو (أبيض) وأحمر ، فإنـه لـم يصـرف للوصف والزيادة [1] ، وإنما فصل هذا عما قبله مع أنه منه ؛ لأن عدم قبول التاء ليس بشرط ههنا؛ لأن كلاً من أفعل التفضيل والصفة من حيث إنه كذلك ليس له احتمال لقبولها بل عدمها قطعي فيه ؛ لأن مؤنث (٢٩٤ / ب) أفعل التفضيل "فعلى" ، ومؤنث "أفعل " الصـفة "فعلـاء" فكأنه قسم برأسه ، فلذا فصله بقوله (وكل اسم أعجمي) أي : وليس هو بعربي في الأصل [2] لكنه (استعمل في أول نقله) من العجم (إلى العرب عَلَماً) سواء كان في لغـة العجـم علما ــ أيضا ــ أو اسم جنس ، وبهذا القيد يخرج نحو : لجام وإبريق فإنهما لـم يسـتعملا استعمال أسماء الأجناس بإدخال اللام عليهما وإضافتهما فيقولون : اللجام والإبريق ، ولجـام فرس ، وإبريق هذا ، واعلم أن هذا التعميم الذي ذكره المصنف هو مذهب جمهور النحاة [3] ، وبه جزم الشيخ الرضي[4] ، وذهب ابنا مالك [5]والحاجب [6]، وابنُ هشام [7] إلى أنه يشترط في تأثير العجمة في منع الصرف كون ذلك الاسم العجمي المنقول إلى العرب علما أن يكـون علما في العجم ــ أيضاــ حتى لو كان اسم جنس في العجم يصرف بعد نقله إلى العرب سواء بقي على كونه اسم جنس أو جعل علما كلجام إذا سمي به شخص ، وبهذا تعلم أن " لجام" ولو سمي به فإنه منصرف على كلا (٢٩٥ / أ) المذهبين[8] لكن على الأول الـذي ذهـب إليـه المصنف ؛ لكونه لم يستعمل في أول نقله علماً .

---

(١) قال الشيخ أبو حيان :" وأما (أفعل من) فامتنع عند البصريين لوزن الفعل ، والوصف ، وعند الكـوفيين للزوم (من) ... " . الارتشاف ٢ / ٨٥٩ ، ٨٦٠ .

(٢) المراد بالاسم الأعجمي ما نقل من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة الفرس , وتعرف عجمـة الاسـم بوجوه : أحدها : نقل الأئمة ، والثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العربية كـإبراهيم ، والثالـث : أن يعرى عن حروف الذلاقة ، وهو خماسي أو رباعي ، وحروف الذلاقة ستة، وهي مجموعة في قولـك : " مر بنفل" ، والرابع : أن يجتمع فيه من الحروف مالا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغيـر فاصـل نحو : قج ، والصاد والجيم نحو : صولجان ، والكاف والجيم نحو: أسكرجة ، وتبعية الراء للنـون أول الكلمة نحو : نرجس انظر : التصريح٢/٢١٩ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١ / ١٢٢ .

(٥) انظر : ابن الناظم على الألفية ٦٥١ .

(٦) انظر : الكافية بشرح الرضي ١ / ١٢٢ .

(٧) انظر : أوضح المسالك ٢٢٢ .

(٨) انظر : الأشموني ٣ / ٢٥٦ ، والرضي على الكافية ١ / ١٢٢ .

وعلى الثاني الذي ذهب إليه ابن الحاجب ومن ذكر معه ، لكونه لم يكن علما في العجم ، ومن هذا التقرير يتضح لك أن كلا من ابن الحاجب والمصنف ذكر في كتابه ما هو المعتبر عنده من الشرط ، فما قيل : إنه ظهر الخلل في عبارة الكافية فيه ما فيه ، وإذن لا حاجة إلى توجيه الجامي عبارة الكافية بالتعميم الحقيقي والحكمي مع ما فيه من ارتكاب الجمع بين الحقيقة والمجاز تأمل بعد مراجعة الجامي [١] ، والامتحان [٢] .

وإنما جعلت العلمية شرطا[٣] في تأثير العجمة لمنع الصرف؛ لأن لا تتصرف العرب في ذلك الاسم مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف ـ حينئذ ـ العجمة فلا تصلح سببا مانعاً من الصرف لعدم تحقق كمال الفرعية ـ حينئذ ـ والأعلام لما كانت محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان شُرِط ذلك فيها [٤] ، ويشترط مع كونه علما أحد شرطين : الأول منهما ما ذكره بقوله (وهو) أي والحال أن ذلك الأعجمي (زائد) حروفه (على) الأحرف (الثلاثة) (٢٩٥ / ب) والثاني ما ذكره بقوله (أو متحرك الأوسط) أي ولو كان ثلاثيا (نحو : قَالُون[٥]) فإنه كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد[٦] ، ثم نقل علما لأحد رواة نافع[٧] لجودة قراءته (وإبراهيم) فإنه كان في لغة العجم علماً ، ونقل إلى العرب كذلك فهما ـ أعني قالون وإبراهيم ـ مثالان للزائد على الثلاثة ، ولكن الأول لِمَا كان اسم جنس في [لغة] [٨] العجم .

(١) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٢٢٨ .
(٢) انظر : امتحان الأذكياء ٢١٨ ، ٢١٩ .
(٣) فى الأصل : شرط .
(٤) انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٢٢ .
(٥) " قالون" غير منصرف على رأي الجمهور ؛ لأنه استعمل في أول نقله علماً ، فهو لم يكن في كلام العرب علما قبل أن يسمى به ، وأما على رأي من اشترطوا كونه علما في لغة العجم ، فهو منصرف . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٥ ، والتصريح ٢ / ٢١٩ ، وقالون هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني ، أخذ القراءة عن نافع ، وهو الذي لقبه " قالون" لجودة قراءته ، توفي بالمدينة سنة ٢٢٠ هـ . انظر : الأعلام ٥ / ١٩٧ ، والنشر لابن الجزري ١ / ١١٢ .
(٦) انظر : الرضي على الكافية ١/ ١٢٢ .
(٧) هو نافع بن عبد الرحمن ، أحد القراء السبعة، كان إمام أهل المدينة في القراءة ، قرأ عليه الإمام مالك وغيره، توفي سنة ١٦٩ هـ . انظر : الإقناع ٥٥/١ ، ومفتاح السعادة ٢ /٢٦ ، والشذرات ٢٧٠/١ .
(٨) إضافة يتطلبها السياق .

(وشَتَر) اسم حصن بديار بكر[١]، وهو مثال للمتحرك الوسط ، ومثله "سقر" اسم واد في جهنم [٢] ، وهما غير منصرفين [٣] عند المصنف لوجود الشرط وأما "نوح" و"لوط" فإنهما منصرفان [٤] عنده ؛ لأنهما ثلاثيان ساكنا الوسط ، ففقد الشرط فيهما . هذا ، وما مشي عليه المصنف من اعتبار تحريك الوسط هو مذهب جماعة من قدماء النحاة ، ومشى عليه ابن الحاجب [٥] ، وذهب سيبويه [٦] وأكثر النحاة [٧] إلى صرف نحو : " شَتَر" و"سقَر" أيضا ؛ لأن تحريك الوسط غير معتبر في العجمة عندهم ، بخلافه مع التأنيث ؛ لأن اعتباره مع التأنيث إنما هو لقيامه مقام الحرف الرابع القائم مقام "التاء"[٨] ، فيقوى بوجوده التأنيث في الجملة ، وهذا (٢٩٦ / أ) لا يعقل في العجمة ؛ إذ لاعلامة لها ظاهرة حتى يسد مسدها شيء ، فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة على الثلاثة ، فإن أكثر كلام العجم مبني على الطول والامتداد ، والعرب يراعون الأوزان الخفيفة ، ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة أمر معقول ، ومجرد زيادة الحركة لا يوجب طولا مؤديا إلى القلة [في لغة] [٩] العرب ، ألا ترى إلى كثرة نحو "حجر" في كلامهم [١٠] بخلاف الرباعي .

---

(١) في معجم البلدان ٥ / ٢٣٦ : " شتر قلعة من أعمال أران " ، و في التصريح ٢ / ٢١٩ : " أران إقليم في أذربيجان ". فعلى تأويله بالقلعة أو البقعة يكون امتناعه من الصرف لأجل العلمية والتأنيث ولما كان "شتر" محتملا للعجمة والتأنيث . قال الرضي :" فالمثال الصحيح " لَمَك " ؛ لأنه اسم أبي نوح ــ عليه السلام ــ ..." . شرح الكافية ١/ ١٢٤

(٢) قال تعالى : ﴿ مَاسَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾ المدثر / ٤٢ . ذكر الشارح أنه "اسم واد " ؛ ليكون مما سمي به مذكر ، ومنع الصرف للعلمية والعجمة ، ولكن المشتهر أنه اسم من أسماء نار الآخرة ، وعليه فهو غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وهذا رأي الأكثرين . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٩ .

(٣) في الأصل : منصرفان .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

(٥) انظر : الكافية بشرح الرضي ١ / ١٢٢ .

(٦) في الكتاب ٣ /٢٢٠،٢٢١ : "كل مذكر من ثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ماكان أعجميا أو عربيا..." .

(٧) منهم الشيخ عبد القاهر في المقتصد ٩٩٥،٩٩٤/٢ ، وانظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٦

(٨) انظر : المقتصد ٩٩٣/٢.

(٩) إضافة يستقيم بها الكلام .

(١٠) في الأصل : في كلامهم في لغة .

وذهب جارُ اللّــه [١] إلى جواز صرف "نوح" و"لوط" وعدمه اعتباراً بالتأنيث كمــا فــي "هند" ، و رد [٢] بأن التأنيث أمر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات [٣] والعجمــة أمر إضافي ، ولا علامة له ظاهرة ، فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو"هند" اعتبار العجمــة في "نوح" و" لوط " ، وعورض باعتبارها في نحو: "مَاه " ، و"جُور" وأجيب بــأن اعتبارهــا فيهما إنما هو لمجرد التقوية وإلا فالمانع فيهما في الحقيقة هو العلمية والتأنيث المعنوي ،إذ هما علمان لبلدتين [٤]، ولا يلزم من اعتبارها للتقوية اعتبارها لاستقلال السببية .

(وكل مؤنث) حاله كونه (٢٩٦ / ب) (بالألف) سواء كان ما هي فيه علما كــ "زكريا" أو غير علم كما في مثالي المتن ، وسواء كانت الــألف (مقصورة أو ممدودة نحـو :حُبْلَـى وحمراء) الأول للأول ، والثاني للثاني ، فالنشر على ترتيب اللف ، وهي ــ أعنــي الــألف بنوعيها ــ تقوم مقام العلتين ؛ لأنها لازمة للكلمة وضعاً بحيث لا تفارقها أصلا فلا يقال في "حبلى" :"حبل" ، ولا في "حمراء" : "حُمْر" ، فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تأنيث "أخر" ، فصار التأنيث كأنه مكرر[٥] بخلاف "التاء" ، فإنها ليست لازمة للكلمة بحسب أصل الوضع ، فإنهــا وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية ــ مثلاً ــ لم يقو قوة اللزوم الوضعي . كذا حققه الفاضل الجامي [٦] ، واعترضه المصنف في الامتحــان حيــث قــال [٧] : " أقول إن أرادوا عموم السلب في "التاء" فمنقوض بنحو: " ظلمة" ؛ إذ لا يقــال : ظلم بمعناها ، وإن أرادوا عموم السلب فكذلك الألفان نحو :" ذكرى" و"ضراء" ، وإن أردوا أن مجئ التاء للفرق مطرداً في بعض الصفات ، فكذلك المقصورة في "أفعل التفضيل " والمدودة في "أفعل" الصفة إلا أن (٢٩٧ / أ) يدعوا عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي إلا أن ينضم إليه قلب "التاء" في الوقف "هاء" ، وهي حرف خفي كأنه معدوم ، فغلب مفارقة التــاء وندرمفارقة الألفين ، فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ". انتهى كلامه ــ رحمه الله ــ .

---

(١) انظر : المفصل ١٧ .

(٢) رده الرضي في شرح الكافية ١ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) من هذه التصرفات التصغير تقول في "هند" : هنيدة ، فتظهر العلامة .

(٤) من بلاد فارس . انظر : معجم البلدان ٥ / ٤٩ .

(٥) قال صدر الأفاضل: "وهذا معنى قولهم : إنــه ســبب متكــرر ، ويعنــون بــاللزوم أن الكلمــة صــيغت على ذلك بخلاف ماهو تأنيثه يطرأ عليه نحو :ضاربة " . ترشيح العلل٥١ .

(٦) انظر : الفوائد الضيائية ١ / ٢١٤ .

(٧) انظر : امتحان الأذكياء ٢١٠ .

وأقــول : يمكن الجواب عنه بأنا نختار الشق الأول الذي هو عموم السلب ونقــول : إن لزوم التاء في "ظلمة" لعارض للبس بينها وبين ظلم إن جردت عنها . قال الفاضل الجامي فيما قررناه عنه :" لعارض كالعلمية " ، ولا يتجه النقض المذكور إلا لو خص الفاضل العارض بالعلمية . فافهم ، وتأمل المقام ؛ فإنه صعب المرام (وكل علم فيه) أي في ذلك العلــم (تاء التأنيث لفظا) أي ملفوظة (نحو فاطمة ، وحمزة) ومثل بمثالين ليشير بالثاني إلى أنــه لــا يشترط في هذا القسم إلا العلمية فقط (١) ، وأما الزيادة أو تحريك الوسط إنما يشــترطان فــي القسم الآتي فقط وهو ما يذكره بقوله "أو تقديراً" فمن جعلهما شرطا في كلا القسمين فقد وهم وأيضا في ذكره للمثال الثاني إشارة إلى أن (٢٩٧ / ب) التأنيث اللفظي يمنع مطلقا (٢) سواء كان ما فيه التأنيث علما لمؤنث (أو) لمذكر بخلاف المقدر (تقديراً) فإنه لو كان ما هو فيــه علما لمذكر فإنه يصرف إذا لم يكن زائداً على الثلاثة ، وإن تحققت فيه العلمية كما سيذكره في "قَدَم" ، وشرطت العلمية في كلا القسمين تحصيلا للزوم التأنيث الكائن في معرض الزوال فــي غير العلم كما في "جريح" لامرأة ورجل بخلافه في العلم ؛ لأن وضــع العلــم وضــع جديــد ، وعلامة التأنيث فيه حرف مبني فلا يغير مهما أمكن . ولما كانت الزيادة أو التحريــك شــرطا خاصا بهذا القسم ــ كما علمت ــ أعقبه به فقال (وهـو) أي : والحال أن العلم الذي فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه (على) الأحرف (الثلاثة نحـو: زينـب) سواء كان علما لمؤنث أو لمذكر، فإنه في كلتا (٣) الحالتين غير منصرف (٤) لأن الحرف الرابع فيه ساد مسد التاء ،لأن موضع التاء في كلامهم بعد الثلاثة ولا تزاد ثالثة ، وأما نحو : شاة ، فإنه محذوف اللام ، والــدليل على أن الحرف الرابع ساد مسد التاء تصغيرهم "عقرب" على " عقيرب" من غير تاء بخلــاف "قدر" فإن تصغيره "قديرة"(٢٩٨ / أ) بالتاء (أو) كان العلم الذي فيــه التــاء تقــديراً ثلاثيــا (متحرك الوسط) حالة كونه (علما لمؤنث نحو: "قدم" اسم امرأة) فإنه لا يصرف – أيضا – للتأنيث(٥)المقدر لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء .

---

(١) انظر : الرضي على الكافية ١ / ١١٣ .

(٢) قال ابن الناظم :" وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معنــاه ، ولــزوم علامــة التأنيــث فــي لفظــه " شرح الألفية ٦٥٠ .

(٣) في الأصل : كلا .

(٤) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٧ .

والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في "حُبْلى" : حبلـوي خلافا لابن الأنباري[1] ، فإنه جعله مثل "هند" في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف الساد مسد التاء ، أما (لو سُمي به) أي بذلك الثلاثي المتحرك الوسط (مذكرٌ صُرِف) بلا خلاف [2]؛ لعدم تقدير التأنيث حينئذ ، وإنما لم يقدر التأنيث ــ حينئذ ــ لطرآن التذكير في الوضع الثاني مع ما في التأنيث الكائن في الوضع الأول من الضعف ، ثم إن هذا الذي ذكره حكم ما وجد فيه الساد مسد التاء ولو بالواسطة كما علم ، أما ما لم يوجد فيه شيء سد مسدها فحكمه ما ذكره بقوله (ولو كان علما لمؤنث ثلاثي ساكن الأوسط يجوز صرفه ومنعه) عند جمهور النحاة [3] ، أما جواز صرفه فلضعف التأنيث وأما منعه فلتحقق السببين ، وإن كان أحدهما (٢٩٨/ ب) ضعيفا ، وسيبويه والمبرد والمازني [4] جزموا بامتناع صرفه لكونه مؤنثا في الوضعيين اللغوي والعلمي ، فكان للتأنيث نوع قوة لوجوده في كلا الوضعين ، وهذا الخلاف فيما إذا كان ذلك الثلاثي غير أعجمي (نحو : هِنْد) ودَعْد .

---

(١) انظر رأيه في الارتشاف ٢ / ٨٧٩ ، والهمع ١ / ١٢٣ . وابن الأنباري هو محمد بن القاسم أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي ، من تصانيفه : المذكر والمؤنث ، والمقصور والمدود، وغريب الحديث ، وغيرها . توفي سنة ٣٢٨ هـ .انظر : بغية الوعاة ١/ ٢١٢ .

(٢) خالف في ذلك الفراء وثعلب ؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو : فَخِذ ، أم سكن نحو : حَرْب ، ووافقهما ابن خروف في متحرك الوسط . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٧٩ .

(٣) انظر : الهمع ١ / ١٢١ ، ومن المسموع في ذلك قول جرير :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْذَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ (المنسرح)

فصرف "دعد" الأولى ، ولم يصرف الثانية . انظر : المفصل ١٧ ، والكتاب ٣/ ٢٤١.

(٤) نسب الرضي الجزم بامتناع صرف نحو: "هند" إلى سيبويه والمبرد كما فعل الشارح هنا ، لكن الرضي ذكرمعهما الزجاج ، والتحقيق أن سيبويه والمبرد ذهبا إلى جواز الصرف وعدمه ، وأن ترك الصرف أقيس ، وأجود . انظر : الكتاب ٣/ ٢٤٠ ،٢٤١، والمقتضب ٣ / ٣٥٠ ، أما الزجاج فما نسب إليه صحيح ، ففي ما ينصرف وما مالا ينصرف ٦٧ :" وإذا كان المؤنث على ثلاث أحرف أو سطها ساكن ، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث ، فإنه لا يصرف في المعرفة أيضا ، ويصرف في النكرة ، وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف ، وأنك إن شيءت صرفت ". وأما المازني فلم أقف على رأيه ، وأغلب الظن أنه لم يخالف سيبويه في ذلك بدليل قول الزجاج آنفاً :" وجميع البصريين " وربما أشكل الأمر على الشارح ، لأن المازني جزم مع سيبوبه والخليل والأخفش بأن ما كان ثلاثيا ساكن الوسط مذكراً نحو :" زيد" إن سميت به مؤنثا لا يجوز صرفه انظر : المقتضب ٣ / ٣٥١ .

أما لو كان أعجميا كـ "مَاه" [1] و"جُور" [2] فإن سمي به مذكراً فالصرف قولاً واحدا ، لأنهما كـ " نوح" و "لوط" ، وإن سمي به مؤنثا فمنع الصرف قولاً واحداً ، لأن العجمة وإن لم تكن سببا في الثاني الساكن الوسط لكنها لا تقصرعن تقوية أحد السببين ، فظهر بهذا التفصيل أن المؤنث إذا سمي به مذكر يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة أحرف ، ولا يعتبر تحريك الأوسط ولا العجمة ، فليكن على بالك ، وههنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف ، وذكرها الرضي [3] :

" <u>أحدها</u> : ألا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر ، فإن "رباب" اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكراً تصرفه ؛ لأن "الرباب " قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى "الغيم" [4] ، وكذا لو سميت بنحو: "حائض" و"طالق" مذكراً تصرفه [5] لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث (٢٩٩ / أ) لأن الأصل المطرد[6] في الصفات أن يكون المجرد منها من التاء صفة للمذكر ، وذو التاء موضوع للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صفة موضوعة لمذكر استعملت لمؤنث .

<u>وثانيها :</u> ألا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج إلى تأويل غير لازم ، فإن "نساء ورجالاً" وكل جمع مكسر خال عن علامة التأنيث لو سميت به مذكراً انصرف ؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بـ "جماعة" ، ولا يلزم هذا التأويل ، بل يجوز لنا أن نؤولها بالجمع ، فيكون مذكرا، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو : " نساء ورجال " بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة ، وهذا تأويل غير لازم كما ذكرنا .

---

(١) في اللسان (موه)٤٣٠٣ : " وماهٌ موضع يذكر ويؤنث . ابن سيده : وماهٌ مدينة لاتنصرف لمكان العجمة " .

(٢) قال في اللسان (جُور)٧٢٤ : " وجُور: مدية لم تصرف لمكان العجمة . الصحاح: جُور اسم بلد يذكر ويؤنث " .

(٣) شرح الكافية ١ / ١١٧ ، ١١٨ . بتصرف يسير .

(٤) انظر : اللسان (ربب) ١٥٤٨ .

(٥) هذا رأي البصريين ، أما الكوفيون فيمنعونه من الصرف بناء على مذهبهم في أن " حائض" لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق . انظر : الكتاب ٣ / ٢٣٦ والهمع ١ / ١٢٣ .

(٦) فى الأصل : المضطرد ، وهوتحريف .

وثالثهما : ألا يغلب استعماله في تسمية المذكر ، وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كـــ " ذِرَاع" ، و"عَنَاق" [1]، و"شَمَال" ، و"جَنُوب" على أربعة أضرب قسمة عقليـــة : إمـــا أن يتساوى استعمالها مؤنثة ومذكرة ، فإذا سمي بها مذكر جاز الصرف فيها وتركه ، أو يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسميته بها (٢٩٩ / ب)إلا الصرف ، أو يغلـــب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف إذا سمي بها مذكر ، وجاز الصرف أيضا ، أو لا تستعمل إلا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصرف ". انتهـــى كلـــام الرضي ، فلتحفظ هذه الشروط فإنها لابد منها .

(وكل علم) في الحال ؛ ليتحقق الإفراد ؛ لأن منع الصرف حال الكلمـــة . كـــذا قالـــه المصنف . ثم قال بعد : " وهذا التعليل أولى من قولهم : ليؤمن من الزوال فيحصل له قوة ، وأما قول بعضهم : أو ليتحقـــق الســـبب الثـــاني ففاســـد للاشـــتراك ، وعـــدم التعيين" [2] . انتهى كلامه ــ رحمه الله ــ ومراده من قوله : " أولى" إلى آخره الـــرد على الجامي [3] ، والرضي[4] ، ومن وافقهما ، وبقوله : " وأما قول بعضـــهم" الـــرد على ملا عبد الغفور [5] فإنه هو الذي ذكرهذا الوجه ، ولم يظهر لي وجه أولوية مـــا ذكره مما قالوه إلا أن يكون من حيث التفنن فقط بالنسبة إلى ما ذكروه فـــي اشـــتراط العلمية في العجمة . وهذا القدرلا يقتضي أولوية ما ذكره هو إذ مؤدى العبـــارتين واحد ، بل الذي يظهر أن ما قالوه أولى مما قاله من حيـــث الوجـــازة وكـــذا قولـــه "للاشتراك" (٣٠٠ / أ) لم يظهر لي وجهه لأنه إن أراد بالاشتراك اشتراك التركيـــب وغيره من التأنيث والعجمة والألف والنون في عدم التأثير إلا بالعلمية فهذا القدر من الاشتراك لا يضر بل هو نافع في ثبوت المدعى ؛ لأن العلمية في الكل ليتحقق السبب الثاني ، وإنما يضر أن لو كانت العلمية فيما عدا التركيب ليست لتحقق السبب الثـــاني لما يلزم ــ حينئذ ــ من عدم وجدان النظير فيكون ــ حينئذ ــ جعـــل العلميـــة فـــي التركيب وحده لتحقق السبب الثاني تحكم بلا دليل .

---

(١) في الأصل : غياق ، وهو تحريف .

(٢) امتحان الأذكياء ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٣) انظر :الفوائد الضيائية ١ / ٢٣٧ .

(٤) انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٣٧ .

(٥) انظر: حاشية عبد الغفور على الجامي ٩٧ .

وقوله " وعدم التعيين " مراده به أن العلمية ليست متعينة ؛ لأن تكون هي السبب الثاني ، لجواز أن يقال غيرها متعين معها ، وجوابه ظاهر ، وهو أنها لما اشترطت تعينت هي للسببية الثانوية فالتعيين بعد الاشتراط مما لا نزاع فيه ، وإلا يلزم اجتماع ثلاثة أسباب . تأمل وأنصف (مركب) ذلك العلم (من اسمين) احترز به عن نحو : النّجْمِ والصّعْقِ ، وبصْرِيّ ، مما كان مركباً من حرف واسم [1] ، فإنه إن جعل علماً يكن منصرفا ؛ لأن الحرف لما لم يكن مستقلاً بالمفهومية لم يعتد بجزئيته (٣٠٠ / ب) فكان المركب منه ومن الاسم مفرداً لا تركيب فيه حتى يؤثر في منع الصرف ، وأما نحو: "مِنْ زيد" [2] ،و"إن زيدا" و "يزيد" مع الضمير أعلاماً ، فإنها محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف ولا عدمه ، ويشترط لتأثير التركيب المذكور في منع الصرف أن يكون الاسمان المركبان (ليس أحدهما عاملا في الآخر) وبهذا يحترز عن نحو: "عبد الله" و"ضارب زيد" علمين[3] ؛ لأن ما كان ــ كذلك ــ محكيا فلا يظهر فيه المنع على أن في العامل بالإضافة معنى آخر ، وهو إن الإضافة لما أثرت في المضاف الصرف ، فلا تؤثر في المضاف إليه المنع ، لأن الضدين لا يكونان أثرين لغير المختار ، فإن النار لا تؤثر إلا حرارة والماء إلا برودة (و) يشترط فيه أيضا أن (لا) يكون الجزء (الثاني) من المركبين (صوتا) في الأصل مثل سيبويه و نفطويه ؛ لأن ما كان كذلك مبني على رأي [4]، أو محكي البناء على رأي آخر [5] ، وعلى كل فلا يظهر فيه منع الصرف ، هذا مراده وأنت تعلم أن في قوله "مركبا من اسمين" غناء عن هذا القيد ؛ لأن ما هو كذلك ليس الثاني منه اسماً فلا يكون مركباً من اسمين ، فيخرج بقوله " مركبا (٣٠١ / أ) من اسمين " .

---

(١) النّجْمُ : الكوكب ، وقد خُصّ بالثريا فصار عَلَمًا ، والصّعِقُ في الأصل صفةٌ تقعُ على كل من أصابه الصّعْقُ ، ولكنه غلب على خويلد بن نفيل الكلابي ، أحدِ فرسان العرب ؛ لأنه أصيب بالصاعقة ؛ لارتكابه إثما ، فصار عَلَمًا عليه . انظر : الكتاب ٢/١٠٠ ،١٠١ ، واللسان (صعق)٢٤٥١ .

(٢) سيبويه لايحكي : "مِن زيد" ، وإنما يغيره ، ويجعل "من" بمنزلة المضاف ، فيقول : هذا من زيد . انظر : الكتاب ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) ويحترز به ــ أيضا ــ عن المركب الإسنادي نحو :" برق نحره " . قال السيوطي في ضابط التركيب المزجي : " وضابطه كل اسمين جعلا اسماً واحداً ــ لا بالإضافة ، ولا بالإسناد ــ بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة "هاء" التأنيث ، كبعلبك ، ومعدي كَرِب " . الهمع ١ / ١١٨ .

(٤) هذا رأي سيبويه والخليل وهو الأشهر . انظر : الكتاب٣ / ٣٠١ وهو مبني على الكسر . قال الصبان :" أما البناء فلأن "ويه" اسم صوت ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ".الصبان على الأشموني٣ /٢٥٠،٢٥١ .

(٥) حكاه سيبويه عن الخليل ، وذكر فيه لغة ثالثة ، وهي إعرابه إعراب مالا ينصرف .انظر : الكتاب ٣ / ٣٠٢.

(و) يشترط أيضا أن (لا) يكون الثاني منهما (متضمنا لمعنى الحرف) الجار ولا العاطف واحترز بهذا عن نحو: "جاري بيت بيت" ، و"خمسة عشر" علمين لأنهما محكيا[1] البناء على

الصحيح ، فلا يظهر فيهما أثر منع الصرف ، فما توفرت فيه الشروط (نحو : بَعْلَبَكَّ ، وحَضَرَ مَوْتَ) علمين لبلدتين الأولى في الشام[2]،والثانية في اليمن [3] ، والمانع فيهما العلمية والتركيب المزجي(وكل ما) أي اسم ، والمراد به ما يقابل الفعل والحرف بقرينة تقسيمه إلى العلم والصفة (فيه) أي في ذلك الاسم (ألف ونون زائدتان) على أصل الكلمة لا أصليتان[4] ، واحترز به عن نحو : "عَفّان" من "العفونة" ، فإنهما فيه أصليتان غير بخلافه من "العفة" ، وإنما اشترط هذا لأن يتحقق الشبه بألف التأنيث الممدودة ، إما في كونهما زائدتين على أصل الكلمة مثلها ، أو امتناع دخول التاء على خلاف واقع بينهم في ذلك ، كما هو واقع في أن سببيتها لمنع الصرف هل هي كونهما زائدتين ، أو هو نفس المشابهة لألف التأنيث المذكورة [5] ، والثاني (٣٠١ / ب) من كل هو المرجح ، أما وجه أرجحية الثاني من الثاني على ما قاله ملا عصام ": فلأن اشتراط انتفاء "فَعْلانة" على القول الأول ، وهو أن سببيتهما لمنع الصرف هي كونهما زائدتين غير ظاهر ، وإن قيل : أنه لتحقيق فرعيتهما من غير تشابه أصالة إذ لو دخل التاء لكانا أصليتين للتاء الزائدة عليهما ؛ لأنه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادته في التثنية " [6]. انتهى .

---

(١) في الأصل : محكيان .

(٢) انظر : معجم البلدان ١/٤٥٧ .

(٣) انظر : معجم البلدان ٢/٢٧٠ .

(٤) علامة زيادة الألف والنون أن يكون قبلهما أكثر من حرفين ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف ، فلك اعتباران :إن قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان ، أو زيادته فالنون أصلية وذلك كما ذكر الشارح في "عفان ، ومثله "حسّان" إن جعلته من "الحَسِّ" فوزنه "فعلان" فلا ينصرف ، أو من "الحُسْن" ، فوزنه "فعال" فينصرف . انظر : الكتاب ٣ / ٢١٧ ، ٢١٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٧ ، ٤٨ ، والهمع ١ / ١١٦ .

(٥) الرأي الثاني في كل هو رأي سيبويه . انظر : الكتاب ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦ والرأي الأول في كل هو مذهب الكوفيين . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٥٦ ، وذهب المبرد إلى أنه امتنع من الصرف لكون النون بعد الألف مبدلة من الألف اللاحقة لألف التأنيث نحو قولك في " صنعاء" : صنعاني . انظر : المقتضب ٣ / ٣٣٥ واعترضه الرضي بقوله : وليس بوجه ؛ إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال:إن النون أبدل منها وأما "صنعاني" فالقياس "صنعاوي" كـ "حمراوي" فأبدلوا النون من الواو شاذا ، وذلك للمناسبة بينهما ألا ترى إلى إدغام النون؟ ". شرح الكافية ١/ ١٣٨ .

(٦) حاشية العصام على الجامي ٤٦ / أ .

وأما وجه أرجحية الثاني من الأول فإنها ستتضح لك في أثناء البحث ، فافهم إن كنت فاهماً . ويشترط مع ما ذكر لتأثير هما في منع الصرف في الاسم إن كان غير صفة أن يكون ذلك

الاسم (علما) لأن يتحقق لزوم زيادتهما على القول بأن وجه الشبه هو الزيادة ، أو لأن يمتنع التاء على القول بأن وجه الشبه هو امتناع دخولها ، وعلى كلا القولين إنما اشترطت العلمية ليتحقق شبههما بألف التأنيث (و) أما إذا كان ذلك الاسم (وصفا) فيشترط لهما للتأثير في منع الصرف أن(لا يدخله) في مؤنثه (التاء) الكائنة للتأنيث , وذلك لأن تكون(٣٠٢/ أ) المشابهة بألف التأنيث باقية على حالها ، وعدل عن قول ابن الحاجب (١) : "وشرطه انتفاء فعلانة " ؛ لأن ظاهر هذه العبارة يفيد أن الشرط عدم دخول تاء التأنيث عليه هو ، فيلزم عدم انصراف نحو "عريان" وانصراف " عريانة "، لوجود "فعلانة " فيه ، ولذا فسر الجامي قول ابن الحاجب : " انتفاء فعلانة " بقوله :" يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه" (٢) ، وأيضا فيما ذكر المصنف جمع بين قول من يقول : إن الشرط انتفاء "فعلانة" ، وبين قول من يقول (٣) :إنه وجود "فعلى" ؛ لأن عدم دخول التاء صادق بهما ؛ لأنه متى كان مؤنث الاسم "فعلى" لا يكون "فعلانة "(٤) فافهم ، واعلم أن المصنف ــ رحمه الله ــ قد جمع بين ذكر الشرطين في الموضعين فأراد ــ الآن ــ أن يمثل لهما على طريقة اللف والنشر المرتب فقال: (نحو: عِمْران) وهو مثال للاسم غير الصفة والسبب فيه الألف والنون والعلمية (وسكران) مثال للصفة التي لها مؤنث بغير "تاء" ؛ لأن مؤنثه "سَكْرى" لا "سكرانة "(ورحمن) مثال للصفة (٣٠٢/ ب) التي ليس لها مؤنث أصلاً لا "فعلى" ، ولا "فعلانة" ؛ لأن "رحمن" لا مؤنث له ، لا "رحمى" ولا " رحمانة " ؛ لأنه صفة خاصة بذات واجب الوجود حتى لا يجوز إطلاقه على غيره ــ تعالى ــ لا على مذكر ، ولا على مؤنث ، سواء كان معرفا أو منكراً كما هنا على الأصح كما تقدم بيانه في صدر الكتاب .

(١) عبارة ابن الحاجب :" ما فيه ألف ونون إن كان اسماً ، فشرطه العلمية كــ "عمران" ، أو صفة فانتفاء فعلانة ". الكافية بشرح الرضي ١ / ١٣٧ .

(٢) الفوائد الضيائية ١ / ٢٤٠ .

(٣) قاله سيبويه : انظر : الكتاب ٣ / ١٠٥ ، وأبو حيان . انظر : الارتشاف ٢ / ٨٥٦ .

(٤) اختار المحقق الرضي القول الأول ، وهو رأي ابن الحاجب حيث قال :" والأول أولى ؛ لأن وجود "فعلى" ليس مقصوداً لذاته بل المطلوب منه انتفاء "التاء" ؛ لأن كل ما يجئ منه "فعلى" لا يجئ منه "فعلانة" في لغتهم إلا عند بعض بني أسد ، فإنهم يقولون في كل "فعلان" جاء منه "فعلى":"فعلانة" أيضا نحو : غضبانة ، فيصرفون ــ إذن ــ " فعلان فعلى" ، وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء "التاء" لا وجود فعلى". شرح الكافية ١ / ١٣٨،١٣٩..

ففي تمثيله للصفة بمثالين نكتتان : إحداهما : هذه المذكورة ، والثانية : اختياره مذهب من لم يصرف "رحمن"(١)، وهم الذين يشترطون انتفاء "فعلانة"

لوجود الشرط ، وأما الذين يشترطون وجود "فَعْلَى" فإنهم يصرفونه ؛ لفقد الشرط [٢] ، والسبب فيه وفي "سكران" الألف والنون والوصف (وكل جمع) سواء كان جمعا في الحال كما في مثالى المتن ، أو في الأصل كما في " حضاجر" في كونه علما للضبع ؛ لأنه في هذه الحالة علم جنس ، كما أن "أسامة" علم جنس للأسد ، فالمانع من الصرف فيه هو الجمعية الأصلية ؛ لأنه كان في الأصل جمع "حضجر" ــ بكسر الحاء ــ ومعناه عظيم البطن ، ثم سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها [٣]، فكأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس (٣٠٣ / أ) وسواء كانت جمعيته تحقيقا كما في مثالى المتن أيضا أو تقديراً كما في "سراويل "إذا استعمل غير منصرف ، كما هو الأغلب في استعماله [٤] . وقد اختلف في وجه كونه جمعا تقديراً ، فقال سيبويه[٥] ، وأبو على[٦] : إنه اسم أعجمي معرب ، وهو مفرد ، وليس جمعا لا في الحال ولا في الأصل , لكنه حمل في منع الصرف على ما يوازنه من الجموع العربية كـ " مصابيح" فإن "سراويل" في حكمه من حيث الوزن ، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة فإنه من قبيله حكماً ، وقال المبرد [٧] : إنه اسم عربي ، ولكنه ليس جمعا تحقيقا ؛ لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ، ولكنه جمع "سِرْوَالة" [٨] تقديراً .

---

(١) منهم المحقق الرضي حيث قال :" منع الصرف في "رحمن" أولى ؛ لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب أكثر من المصروف ، فثبت بهذا أن اشتراط انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود "فعلى" .. ". شرح الكافية ١ / ١٣٩ .

(٢) ومن هؤلاء الشيخ أبو حيان ، فقد قال :" فأما لحيان ورحمن فالصحيح الصرف " الارتشاف ٢ / ٨٥٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٢٢٩ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٢٤٤ .

(٤) كما في قول الشاعر:

يَمْشِي بِهَا ذَبُّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ فَتىً فَارِسِيٌّ فِي سَرَاوِيلَ رَامِحِ (الكامل)

انظر : المقتصد ٢ / ١٠٠٥ .

(٥)عبارته في الكتاب ٣ / ٢٢٩ :" وأما سراويل فشىء واحد ، وهو أعجمى أعرب كما أعرب الآجر إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة ".

(٦) انظر : المقتصد ٢ / ١٠٠٤ ، والرضي على الكافية ١ / ١٣٠ .

(٧) المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وقد تصرف الشارح في عبارته .

(٨) من قوله : عَلَيْه مِن الُلؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمسْتَعْطِفِ (الوافر)

انظر : المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، والمقتصد ٢ / ١٠٠٥

فإنه لما وجد غير منصرف ، وكان من قواعدهم : أن هذا الوزن لاتأثير له في منع الصرف بدون الجمعية ، قدروا أنه جمع "سروالة " حفظا لهذه

القاعدة ، فكأن كل قطعة فرقة من السراويل سميت سروالة ، ثم جمعت على سراويل ، فصار كاعتبار العدل في "عمر" . وهذا الوجه هو المرضي عند المصنف ، وأما الأول فقد نظر فيه (٣٠٣ / ب) حيث قال بعد أن ذكر الثاني :" يلتفت إلى الحمل على النظير؛ لعدم النظير، وحذراً من زيادة العلل " [(١)] . انتهى .

واعلم أنه لا يحتاج إلى أحد هذين التوجيهين إلا إذا استعمل غير منصرف كما مر ، وأما إذا استعمل منصرفا كما هو النادر في استعماله فلا حاجة إلى شيء منهما ؛ إذ لا نقض [(٢)] به على قاعدة الجمع ، ثم هو ــ أعني الجمع – مما يقوم مقام العلتين مثل ألفي التأنيث ، لأن هذه الصيغة لما كانت خاصة بالجمع وتعذر معها جمع الجمع مرة أخرى في التكسير ، وتكرر الجمع بها في بعض الصور كما في جمع "كلب " على "أكلب" ، و"أكلب" على "أكالب" ، صارت قائمة مقام علتين حقيقةً في بعض الصور ، وهو المكرر فيهما الجمع ، وحكماً في بعضها ، وهي التي تعذر فيها الجمع مرة أخرى [(٣)] ، ولهذا شرط فيه أن يكون (على) وزن (فَعَالِل أو فَعَالِيل) [(٤)] اللتين هما صيغتا منتهى الجموع [(٥)] ، وهذا هو وجه التسمية بهذا الاسم ، والمراد من الوزن المذكور كل لفظ يكون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألف بعدها حرفان متحركان كما هو في "فعالل" ، أو ثلاثة(٣٠٤/أ) أحرف أوسطها ساكن كما هو في" فعاليل " [(٦)] .

---

(١) امتحان الأذكياء ٢٠٥ .

(٢) في الأصل : لا تقضي ، وهوتحريف .

(٣) انظر : المقتصد ٢ / ١٠٢٥ .

(٤) يعبر أكثر النحاة عن هاتين الصيغتين بـ " مفاعل ومفاعيل " ففي الكتاب ٣ / ٢٢٧ : هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل" ، وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٣ ولا تعارض بين هذا وما عبر به المصنف ، لأن الوزن هنا وزن اللفظ لاوزن التصريف. انظر : المقتصد ٢ / ١٠٢٦ ، وسيشير الشارح إلى ذلك فيما ينقله عن صاحب النتائج .

(٥) أي : وزن غاية جموع التكسير ؛ لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كما مثل له الشارح .

(٦) يشترط في صيغة منتهي الجموع أن تكون بغير "تاء" ، لأنها لو دخلت هذا الجمع لصرف نحو : ملائكة ، لأن "التاء" تقرب اللفظ من المفرد نحو : كراهية ، فتكسر من قوة جمعيته ، فلا يقوم مقام السببين . انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٢٦ .

ثم اعلم أن هذا الوزن لا يشترط وجوده في الحال بل يكتفى بوجوده ، ولو في الأصل لأن يدخل نحو :" دواب" ، و"جوار" ؛ لأن الأصح فيهما المنع من الصرف ؛ لأن أصل "دواب"

: دوابب ، فلما اجتمع فيه حرفان من جنس واحد أدغم أحدهما في الآخر تخفيفا ، وكذا الكلام في "جوار" [١] " ولما كان المتبادر من الكون على الوزن المذكور عدم الاتصال بشيء لم يزد قوله "بلا هاء ، ولا ياء " لأجل إخراج نحو :" فرازنة " [٢] و"مدائني" [٣] ، وهو الظاهر أيضا من تمثيله بقوله (نحو: مساجد ومصابيح) وخصهما بالذكر دون غيرهما كدراهم ودنانير مثلا للتنبيه على أن المراد هو الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن بدون اشترط التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام ، وعن الزوائد بلفظها كما هو في التصريفي ، ويقال له وزن عروضي ــ أيضا ــ كما نقله صاحب النتائج [٤] عن ملا عصام الدين [٥] .

ولما فرغ من بيان حكمه ما هو أراد أن يبين (٣٠٤ / ب) أن له أحكاما أخر في مواضع ذكرها بقوله (ويجوز صرفه) أي غير المنصرف حقيقة بإدخال الجر والتنوين عليه والمراد من الجواز هنا عدم المنع ؛ لأن صرف غير المنصرف قد يكون واجباً ، وذلك (لضرورة الشعر) .

---

(١) ليس الكلام في "جوارٍ" كما هو في "دواب"، فإن أصل "جوار" : "جواري" فتبقى الياء بلا تنوين في حالة النصب ، نحو : رأيت جواريَ . قال الله تعالى :﴿ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ ﴾ سبأ / ١٨ ، وتحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر للتخفيف ويعوض عنها التنوين ، لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع ، ويقدر إعرابه على الياء المحذوفة . تقول : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، ومن الأول قوله تعالى : " ومن فوقهم غواش " الأعراف / ٤١ ، فـ "غواش" مرفوع على الابتداء . ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ والفَجْرِ وَلَيَالٍ ﴾ الفجر / ١ ، ٢ ، و" ليالٍ" مجرور بالعطف على "الفجر" وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة . انظر : التصريح ٢ / ٢١٢ .

(٢) فرازنة : جمع "فرزن" من لعب الشطرنج ، وهو أعجمي معرب . انظر :اللسان (فرز) ٣٣٧٨ .

(٣) مدائني منسوب إلى "مدائن"، وهو مصروف ، بخلاف نحو : كراسي " فإنه ممنوع من الصرف لوجود الياء في المفرد . قال سيبويه :" وأما " بخاتي" فليس بمنزلة " مدائني " لأنك لم تلحق هذه الياء "بخات" للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرته للجمع ... وصارت هذه الياء كـ "دال" "مساجد" ؛ لأنها جرت في الجمع مجرى هذه الدال ؛ لأنك بنيت الجمع بها ، ولم تلحقها بعد فراغ من بنائها ". الكتاب ٣ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٤) انظر : نتائج الأفكار ٤١٩ .

(٥) انظر : شرح الكافية لعصام الدين ١ / ١٨٤ .

كما في قول البتول [١] ـ رضي الله عنها ـ حين وفاته ﷺ :

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ أَنَّهَا   صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا[٢]

إذ لا محيص فيه عن الصرف ؛ لأن الوزن لا يستقيم بدونه ، وقد يكون ـ أعني صرف غير المنصرَف ـ غير واجب ، كما في قول الشاعر :

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَان لَنَا إنَّ ذِكْرَهُ   هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ [٣]

إذ لو قيل هنا : " نعْمَانَ " على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلا أنه يدخله الزحاف بالكَفِّ [٤]، وهو قبيح عندهم ، فدعت الضرورة إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن ، وبهذا يظهر لك الجواب عما أورده الفاضل الجامي حيث قال [٥] :" فإن قلت: فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري ، فكيف يشمله قوله للضرورة " فافهم (أول) رعاية (التناسب) بينه وبين منصرف يليه كما في (نحو) قوله تعالى: (﴿ سلاسلاً) وَأَغْلاَلاً وسَعِيرًا ﴾ [٦] (٣٠٥ / أ) فصرف " سلاسلاً " لما انضم إلى الأسماء المنصرفة ؛ لرعاية التناسب بين الألفاظ المجتمعة (و) قد تكون الرعاية للتناسب بين الفواصل[٧] كذلك كما في نحو قوله : (﴿قَوَارِيراً ﴾)[٨] .

---

(١) هي السيدة فاطمة بنت سيدنا محمد ﷺ وفى اللسان (بتل) ٢٠٧ : " وأصل البتل : القطع ، وسئل أحمد بن يحى عن فاطمة (رضوان الله عليها) سنت سيدنا رسول الله ﷺ : لم قيل لها البتول ؟ فقال لانقطاعها عن نساء أهل زمانها ، ونساء الأمة عفافا ، وفضلاً ، وديناً وحسباً . وقيل : لانقطاعها عن الدنيا إلى الله عز وجل ".

(٢) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الفوائد الضيائية ١ / ٢٢٢ وشرح الكافية للعصام ١ / ١٣٢ ، ونتائج الأفكار ٤٢٠ ، وتفسير الألوسي ١٩ / ١٤٩ ، والشاهد فيه :"مصائب" حيث صرف للضرورة .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن نمير الثقفي في الصّحاح (ضوع) ٣/ ١٢٥١، وهو في: الفوائد الضيائية ١ / ٢١٢ ، وامتحان الأذكياء ٢٢٩ والنتائج ١١٧ ، وشرح اللب للسيد عبد الله ٧١ . والنعمان ـ بضم النون ـ هو الإمام أبو حنيفة ، وبفتح النون : وادٍ بالتنعيم ، ويتضوع : تنتشر رائحته ، والشاهد صرف " نعمان" للضرورة .

(٤) الكَفُّ زحافٌ مفردٌ ، وهو حذف السابع السّاكن ، نحو : مفاعيلُ من مَفَاعِيلُنْ .انظر : مفتاح العلوم ٢٨٧ .

(٥) الفوائد الضيائية ١ / ٢١٢ .

(٦) من الآية ٤ من سورة الدهر .

(٧) انظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٥٨ .

(٨) من الآيتين ١٥ ، ١٦ من سورة الإنسان .

قال الرضي [١] : " يعني إذا قرئ منونا [٢] لا إذا وقف عليه بالألف ؛ لأن الألف حينئذ كما يحتمل أن تكون بدلاً من التنوين يحتمل أن تكون للإطلاق كما في قوله تعالى : ﴿الظُّنُونَا﴾ [٣] و﴿الرَّسُولاَ ﴾[٤] و﴿السَّبِيلاَ﴾[٥] فلا يكون نصاً فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، وإنما صرف ليتناسب أواخر الآي في هذه السورة ، لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجع ، ألا ترى إلى قوله ﷺ :" خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، وفَرَسٌ مَأْمُورةٌ "[٦]. أي : مؤمرة يعني : كثيرة النتاج ، وقال تعالى: ﴿والْفَجْرِ ﴾[٧] ثم قال: ﴿ يَسْرِ﴾[٨] ، ويمال ﴿ سَجَى ﴾[٩] لموافقة﴿ قَلَى﴾[١٠]... ".انتهى

(وكل مالا ينصرف إذا أضيف) إلى ما بعده (أو دخله لام التعريف انصرف) وذلك بدخول ما منع منه عليه ، وهو الجر فقط هنا ؛ لأن التنوين لا يجامع واحداً منهما فمثال ما دخله اللام (نحو مررت بالأحمر[١١]) (٣٠٥ / ب) (و) مثال ما أضيف: مررت بـ (أحمرنا[١٢]) وإنما فعل كذلك ــ أعني مثل أولاً للثاني ــ لئلا يفصل بين المثال والممثل له وذكر مثال الأول ثانياً ، ولم يبال بالفصل ؛ لأن الفصل قد وقع بقوله : "أو دخله" إلى آخره .

---

(١) شرح الكافية ١ / ٩٠ .

(٢) قرأ نافع وأبو عمر والكسائي وخلف وأبو بكر بالتنوين ، وقرأ الباقون بلا تنوين . انظر : الكشف ٢ / ٣٥٢ ، والمبسوط ٤٥٤ .

(٣) من الآية ١٠ من سورة الأحزاب .

(٤) من الآية ٦٦ من سورة الأحزاب .

(٥) من الآية ٦٧ من سورة الأحزاب .

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده .انظر : الفتح الربانى ترتيب مسند الإمام أحمد ١٥ / ٩ ، كتاب البيوع والكسب ، باب ما جاء فى الكسب بالزراعة ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير ٢ / ١١. والسِّكَّةُ : الطريقة المصطفة من النخل ، والمأبورة : الملقحة ، والمعنى : خير المال نتاج أو زرع .

(٧) الآية ١ من سورة الفجر.

(٨) من الآية ٤ من سورة الفجر.

(٩) من الآية٢ من سورة الضحى.

(١٠) من الآية ٣من سورة الضحى.

(١١) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ ﴾ هود / ٢٤ .

(١٢) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ التين / ٤ .

فالحاصل أن النشر واللف هنا مشوش ، وهو من محسنات البديع وإنما يصرف غير المنصرف إذا كان كذلك ؛ لأن الاسم لما دخله ما هو من خواص الأسماء ، وهو أحد المذكورين ضعفت مشابهته بالفعل فرجع إلى أصله من الصرف [١] .

وفي تقييده اللام بكونها للتعريف اختيار لمذهب مَنْ يخص هذا الحكم بها [٢] .

ومنهم من عممه في الزائدة ــ أيضا ــ كما في الداخلة على "يزيد" [٣] في قول الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً .... [٤]

***

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) هذا رأي الأكثريين ، انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٥٦ ، وابن الناظم على الألفية ٦٣٢ والأصول لابن السراج ٢ / ٧٩ .

(٣) قال في الهمع ١ / ٩٢ :" فإن أضيف ، أو صحب "أل" معرفة كانت ، أو موصولة ، أو زائدة أو بدلها ، وهو "أم" في لغة طيئ ، جر بالكسرة اتفاقا ".

(٤) صدر بيت من الطويل ، عجزه :

.... شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

وهو للرماح بن أبرد المشتهر بابن ميادة في العيني على الأشموني ١ / ٩٦ ، وانظره في المغني ٦٣ ، وشرح الشافية للرضي١ / ٣٦ ، والهمع ١ / ٩٢ ، والشاهد قوله :" اليزيد" ، حيث جر بالكسرة لدخول "أل" الزائدة عليه عند بعضهم .

[الثالث : بحسب النوع]

(والتقسيم الثالث) من الأربعة التقاسيم تقسيمه (بحسب النوع ، وهو) أي : الإعراب بحسب هذا التقسيم منحصر بالتتبع في (أربعة) أنواع[1]، ولكل نوع منها أصناف : الأول من تلك الأنواع (رفع) قدمه ؛ لأنه علم الأشرف إذ من المعلوم أن الفاعلية أشرف من المفعولية ؛ لأنها (٣٠٦ / أ) صفة الموقع والمفعولية صفة الموقع به ، أو فيه ، أوله ، إلى غير ذلك من الفضلات مع أنه علامة العمدة[2] بخلاف النصب فإنه – كما علمت – علامة الفضلة ولكنه بالنسبة أشرف من الجر ؛ لأن الجر علامة الإضافة ، والمضاف لا يكون إلا تابعا فكذلك ما هو علامة عليها ، ولكنه بالنسبة أشرف من الجزم ؛ لأنه لما كان مختصا بالاسم الأشرف من الفعل كان أشرف من المختص بالفعل ، ولهذا أعقب الرفع بالنصب فقال : (و) الثاني (نصب ، و هما مشتركان بين الاسم والفعل) لاخصوصية لهما بأحدهما (و) الثالث (جر) وهو (مختص بالاسم) ولا يدخل على الفعل ؛ لأن مقتضيه ــ وهو الإضافة ــ لم يتصور وجودها في الفعل[3] (و) الرابع (جزم) وهو (مختص بالفعل) ولا يدخل على الاسم ؛ لأن مقتضيه ــ وهو الجازم ــ لم يتصور دخوله على الاسم [4] .

---

(١) انظر :الكتاب ١٣/١ ، وفي الارتشاف ٨٣٥/٢ :"وأنواع الإعرب أربعة : الرفع ، والنصب والجر ، وأما الجزم فعده قوم من أنواعه، وقال المازني : الجزم ليس بإعراب ، وقال الكسائي وأكثر الكوفيين : أواخر الكلم علي ثلاثة أحرف ، على الرفع والنصب ، والخفض .. والجزم عند من أثبته إعراب بالحذف " .

(٢) قال في الهمع ١ / ٨١ :" ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد ، لأنها أقل ؛ إذ هي راجعة إلى الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر . والفضلات كثيرة ، إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى ، والحال ، والتمييز , وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال إلى مالا نهاية ، وما كثر تداوله ، فالأخف أولى به ".

(٣) قال ابن الناظم :" الفعل المضارع محمول في الإعراب على الاسم ، فكان له ثلاثة أنواع من الإعراب كما للاسم ، فأعرب بالرفع ، والنصب إذا لم يمنع منهما مانع ، ولم يعرب بالجر لأنه لا يكون إلا للإضافة ، والأفعال لا تقبلها ؛ لأن الإضافة إخبار في المعنى والفعل لا يصح أن يخبر عنه أصلاً ، فلما لما يعرب بالجر عوض عنه الجزم ".شرح الألفية ٣٤.

(٤) في الكتاب ١٤/١ : "وليس في الأسماء جزم ؛ لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة " .

[علاماتُ الإعرابِ]

ولمّا بين الأنواع بأسرها ، وفرغ منها أراد ــ الآن ــ أن يبين الأصناف لكل منهـا فقـال : (وعلامات الرفع) أي العلامات من التي هي الرفع ، فالإضافة بيانية ؛ لأن الإعراب عنده هـو (٣٠٦ / ب) نفس الحركة والحرف ، وأما على رأي من يجعل الإعراب نفس الاختلاف[١] فالمعنى علامات دالة على الرفع الذي هو ظاهر (أربعة) الأولى (ضمة) قدمها لأنها الأصل ، والبواقي أخلافاً ، وهي تكون علامة للرفع في أربعة مواضع بحسب الاستقراء : في الاسم المفرد الذي ليس مثنى ، ولا مجموعاً ، ولا من الأسماء الخمسة ولو دل على جماعة كقوم ورهط ــ مثلاً ــ ، والجمع المكسر، وقد [مر] [٢] بيانه والجمع المؤنث السالم ، وقد [مـر] [٣] بيانه أيضا ، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء مما يأتي بيانه (و) الثانية (واو) قدمها ؛ لأنها تتولد عن الضمة ، وهي تكون علامة للرفع في موضعين فقط : في الجمع المذكر السالم [٤]، وقد مر بيانه وفي الأسماء الخمسة[٥] ، وقد مر بيانها أيضا (و) الثالثة (ألف) قدمها ؛ لأنها أخت الواو حيث إنها من حروف العلة ، وهي تكون علامة للرفع في موضع واحد وهو المثنى من الأسماء [٦] وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين . (٣٠٧ / أ) (و) الرابعة (نون) وهي تكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل بآخره ضمير تثنية ، سواء كان ذلك المثنى مذكرا أو مؤنثا ، مخاطبا كان أو غائبا ، وهو الألف [٧] ، أو اتصل به ضمير جماعة الذكور مخاطبين أو غائبين ، وهو الواو[٨] أو اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ، وهو الياء (وعلامات النصب خمسة) الأولى (فتحه) قدمها ؛ لأنها الأصل في الباب ، وهي علامة للنصب في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المذكور في علامات الرفع ، والجمع المكسر، والفعل المضارع إذا لم يتصل بآخره شيء مما ذكر

---

(١) هذا رأي الأكثرين ، ومنهم الفارسي .انظر : الإيضاح العضدي ١١ .

(٢) إضافة يستقيم بها السياق .

(٣) إضافة يتطلبها الكلام .

(٤) نحوقول الله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ المؤمنون/ ١ .

(٥) كما في قوله تعالى:﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ البقرة/٢٨٠ .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ المائدة / ٢٣ ، وفي الكتاب١/١٧: "..يكون في الرفع ألفا ، ولم يكن واو ؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية " .

(٧) كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ ﴾ الأحقاف / ١٧ .

(٨) نحوقوله تعالى : ﴿تُؤْمِنُونَ باللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الصف/١١ .

(و) الثانية (كسرة) قدمها ؛ لأنها أخت الفتحة من حيث إنها حركة ، وهي تكون علامة للنصب في الجمع المؤنث السالم فقط [١] (و) الثالثة (ألف) قدمها ؛ لأنها تتولد عن الفتحة وهي تكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة خاصة [٢] (و) الرابعة (ياء) قدمها ؛ لأنها أمر وجودي ، وأما حذف النون فإنه عدمي ، وهي تكون علامة للنصب في التثنية والجمع (٣٠٧ / ب) المذكر السالم (و) أما (حذف النون) فيكون علامة للنصب في الأفعال التي تقدم أنها ترفع بها [٣] (وعلامات الجر ثلاثة) الأولى (كسرة) قدمها ؛ لأنها ، الأصل في الباب وهي علامة للجر في ثلاثة مواضع : في الاسم المفرد المذكور أولاً ، لكن بشرط أن يكون منصرفا ، والجمع المكسر بالشرط المذكور ، والجمع المؤنث السالم [٤](و) الثانية (فتحة) قدمها ؛ لأنها أخت الكسرة من حيث إنها حركة مثلها وهي تكون علامة للجر في غير المنصرف [٥] سواء كان اسما مفردا أو جمع تكسير (و) الثالثة (ياء) وهي تكون علامة للجر في ثلاثة مواضع : في الأسماء الخمسة [٦] ، والتثنية [٧]، والجمع المذكر السالم [٨] (وعلامات الجزم ثلاثة) الأولى (حذف الحركة) قدمه ؛ لأن الحركة هي الأصل في الإعراب فحذفها أيضا كذلك ، وهي تكون علامة للجزم في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء مما ذكر آنفا ولم يكن ناقصا (و) الثانية (حذف الآخر) قدمه ؛لأنه حذف حرف له بالحركة مناسبة من حيث إنه يتولد منها ؛ إذ المراد به (٣٠٨ / أ) حرف العلة لا مطلق الآخر ، ولذا لم يوجد إلا في الفعل المضارع الناقص [٩](و) الثالثة (حذف النون) وهي تكون في الأفعال التي رفعها بثبوتها [١٠] .

---

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ الأحزاب / ٣٥ .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا ﴾ يوسف / ١١ .

(٣) نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَنَ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ البقرة / ٩٥ .

(٤)نحو قوله تعالى : (﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ ﴾البقرة / ٢٠٣ .

(٥) ذهب الأخفش والمبرد إلى أن الفتحة في غير المنصرف حركة بناء ،وذهب الجمهور أنها حركة إعراب انظر: الارتشاف ٢ / ٨٤٢ .

(٦) نحو قوله تعالى :﴿ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ يوسف / ٥٩

(٧) نحو قوله تعالى :﴿ للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾النساء / ١١ .

(٨) نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَا للظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ فاطر / ٣٧ .

(٩) حُذف حرف العلة ، والحركة للجزم في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً ﴾ الطلاق /٢ .

(١٠) نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ الفرقان / ٦٧ .

[التقسيم الرابع بحسب الصفة]

(التقسيم الرابع) من الأربعة التقاسيم للإعراب تقسيمه (بحسب الصفة، وهو) أي الإعراب بحسب الصفة (ثلاثة) أنواع الأول (لفظي) وهو ما (يظهر في اللفظ) أي لفظ ما له الإعراب وهذا النوع هو الأصل في الباب ، لأن الإعراب علامة ، ومن شأن العلامة الظهور (و) النوع الثاني (تقديري ، و) النوع الثالث [1](محلي) وسيجيء تعريف كل منهما كما قال (فلنذكر الأخيرين) أي فقط (حتى يعلم أن ما عداهما لفظي)لأن الإعراب منحصر في هذه الثلاثة الأنواع . فمتى ذكر منها أفراد نوعين يعلم أن ماعدا هذه الأفراد هو الثالث ، وإنما خص هذين بالذكر لإمكان ضبطهما لقلة أفرادهما بخلاف اللفظي ، ومن معرفتهما يعرف هو لما مر من الانحصار في الثلاثة الأنواع .

[الإعراب التقديري]

(فالتقديري) هو (مالا يظهر في اللفظ ، بل يقدر في آخره لمانع [2] فيه غير الإعراب الحقيقي) لأنه لو كان حقيقيا يكون محكيا على مالا يخفى (و) هو: أي التقديري (لا يكون) (٣٠٨ / ب) أي: لا يوجد (إلا في المعرب) العرفي ، كما أن (اللفظي) لا يوجد إلا فيه (وذلك) التقديري كائن (في سبعة مواضع : الأول) منها (مفرد) اسماً كان أو فعلاً ذلك المفرد (آخره ألف) فإن آخره، وهو الألف لايقبل الحركة ، فتعذر دخولها عليه (وإن حذف) ذلك الألف (لـ) أجل(التقاء الساكنين) لا لمجرد الخفة ؛ لأنه لو كان لمجرد الخفة يكون ــ حينئذ ــ إعرابه ملفوظا ؛ لأنه منوي غير منسي(فإن كان) ذلك المفرد (اسماً فإعرابه) يكون (في الأحوال الثلاث) أي: التي هي الرفع والنصب ، والجر (تقديري) لتعذر الحركة على الألف ملفوظة كانت الألف أو مقدرة[3] .

---

(١) يجتمع الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي في قولك : الله ربي . فلفظ الجلالة إعرابه لفظي و"رب" إعرابه تقديري ، وياء المتكلم إعرابه محلي .

(٢) المانع في التقديري هو الحرف الأخير من الكلمة كألف الفتى ، والمانع في الإعراب المحلي هو الكلمة بتمامها كهؤلاء . انظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢/٢١٢، ٢١٣ .

(٣) هذا إعراب الاسم المقصور، قال ابن يعيش شرح المفصل ١ / ٥٦ :" والمقصور على ضربين : منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف ما يدخله التنوين وحده نحو : عصاً ورحىً .. وغير المنصرف ما كان في آخره ألف التأنيث المفردة نحو : حبلى وسكرى .. تقول : هذه حبلى وسكرى ، ورأيت حبلى وسكرى ، ومررت بحبلى وسكرى ، فالألف ثابتة على كل حال لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو : حبلى القوم ، وسكرى ابنك ".

وهل الحركة المقدرة في غير المنصرف في حالة الجر هي الفتحة أو الكسرة ؟ خلاف ، ذهب الجمهور[١] إلى الأول ، وقال ابن فلاح اليمني[٢] : إنها الكسرة ؛ لأن الكسرة إنما امتنعت للثقل ولا ثقل مع التقدير[٣] (نحو : العصا) مثال لما لم تحذف فيه الألف (وعصاً) مثال لما حذفت فيه لالتقائها مع التنوين (و) أما (إن كان) ذلك المفرد (فعلاً فرفعه ونصبه) يكون (تقديري) وذلك لعدم قبول الألف (٣٠٩ / أ) للحركة كما مر(و) أما (جزمه) فـ (لفظي) لأنه يكون بحذف الألف (نحو : يخشى) ويخشَى اللهَ[٤] (ولن يخشى) ولن يخشى الناسَ (ولم يخشَ ، والثاني ما) أي اسم ، مفرداً كان ذلك الاسم أو غير مفرد معرباً بالحركة أو بالحرف (أضيف) ذلك الاسم (إلى ياء) المتكلم ، ولو حذفت نحو : يا قومِ [٥] ، أو قلبت نحو : يا أَبَتِ [٦] حالة كونه (غير التثنية) فإنها إذا أضيف إلى ياء المتكلم يكون إعرابها في الأحوال الثلاثة لفظيا ، لبقاء علامة الإعراب على حالها في حالة الرفع نحو : مسلمَايَ ، وإدغامها في ياء المتكلم في حالتي النصب والجر نحو : مسلِمَيّ ، وبمسلِمَيّ ، بالتشديد فيهما للإدغام (فإن كان) ذلك الاسم المضاف إلى ياء المتكلم غير التثنية بأن كان (جمع مذكر سالم ، فرفعه تقديري فقط) دون نصبه وجره .

---

(١) انظر : يس على التصريح ١ / ٨٩ .

(٢) هو منصور بن فلاح بن محمد اليمني المشهور بابن فلاح النحوي ، له مؤلفات منها : الكافي في أصول الفقه ، وشرح كافية ابن الحاجب ، توفي سنة ٦٨٠ هـ . انظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٠٢ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ١٩ .

(٣) عبارة ابن فلاح :" ... فمذهب الجمهور تقدير حركات الإعراب في الألف ، ثم منهم من يقدر على ألف ما لا ينصرف نحو : حبلى فتحة في حال الجر قياسا على حالة ظهور الحركة ، ولقائل أن يقول : حمل الجر على النصب إنما يظهر في الملفوظ ؛ لئلا يلتبس بالمبنيات ، أو بالإضافة إلى ياء المتكلم أما المقدر فلا حاجة إلى الحمل فيه ؛ لعدم العلة المقتضية للحمل " شرح الكافية لابن فلاح ١٩٢ رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد د/ محمد الطيب إبراهيم ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م وانظر : الهمع ١/ ٢٠٨.

(٤) هذا مثال لما كان الإعراب فيه مقدراً على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ فاطر / ٢٨ .

(٥) قال تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ الأعراف / ٥٩ .

(٦) قال تعالى : ﴿يَاأَبَتِ لاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ مريم / ٤٤ . التاء في "ياأبت" تاء التأنيث معوض بها عن ياء المتكلم ، ولذا يبدلها في الوقف هاء ابنُ كثير ،وابنُ عامر، وأما الباقون فيقفون عليها بالتاء رعايةً للرسم انظر : ابن الناظم على الألفية ٥٨٢ ،٥٨٣ .

فإنهما لفظيان لبقاء الياء التي هي علامة الإعراب في الحالتين ؛ لأن إدغامها لا يخرجها عن حقيقتها بخلاف حالة الرفع (نحو: مُسْلِمِيَّ) فإن(أصله) فيها : مسلمون ، سقطت نونه للإضافة فصار (مسلموي) فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت (٣٠٩ / ب) الواو التي هي علامة الرفع [ياء][1] فصار إعرابه في حالة الرفع تقديريا (وإن كان) ذلك الاسم المضاف إلى الياء المذكورة (غيره) أي غير جمع المذكر السالم (فالكل) أي كل إعرابه في الأحوال الثلاثة (تقديري) سواء كان ذلك الغير مفرداً (نحو غلامي)[2] أ(و) جمعاً مكسراً نحو (رجال) أ(و) جمع المؤنث السالم نحو (مسلماتي) لتعذر الضمة والفتحة على الحرف الذي تليه الياء وكذلك الكسرة على الأصح [3] خلافا لابن مالك [4]، وجماعة [5] لأنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة ــ أي حيث قبلها للمناسبة قبل دخول العامل ــ امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقةً لها أو مخالفة ؛ إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في آنٍ واحد .

ولا يقال : لم لايجوز في حالة الجر زوال الأولى بعروض الثانية ؟ لأنا نقول : إنه لا وجه لزوالها مع بقاء سببها على أن الأصل بقاء ما كان على ما كان ، وأيضا العناية بكسرة المناسبة أكثر ، خصوصاً إذا لم يفت جانب الإعراب بالكلية لجواز تقديره .

فإن قيل : لم لا يجوز حينئذ جعلها (٣١٠ / ا) علامة ــ أيضا ــ بعد تحقق العامل كما في علامتى التثنية والجمع ؟ قلت : فرق بينهما ،فإن الكسرة فيما نحو فيه مقتضي الياء المتقدمة على وجود العامل ، فلا يمكن أن تكون أثراً له بعد وجوده ، وإلا يلزم أن يكون لا أثر له ؛ إذ الكسرة حاصلة قبله وأما علامة التثنية والجمع فإنها لأحد أمرين ومعنى التثنية والجمع لتحصيل أحدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما ، فافترقا .

---

(١) إضافة يتطلبها السياق .

(٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا ﴾ النمل / ٢٨ .

(٣) هذا مذهب الجمهور . قال في الارتشاف ٤ / ١٨٤٧ :"مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقضيها ياء المتكلم ".

(٤) قال في شرح التسهيل ٣ / ٢٧٩ :" وأما في حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير هذا عندي هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا".

(٥) لم أقف على واحد منهم . وقال الشيخ أبو حيان معقبا على مذهب ابن مالك :" ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب " الارتشاف ٤ / ١٨٤٧ .

وخرج بقولنا :" أي حيث قبلها " الكسرة في نحو : فتايَ [(١)]، وداعِيِّ [(٢)]؛ إذ لا كسر فيه ، فيكون التقدير فيهما للتعذر ؛ لسكون ما قبل الآخر فيهما ، والظاهر أنه لاتقدر الكسرة فيهما لمناسبة الياء . فتأمل هذا المقام ؛ فإنه صعب المرام(**والثالث : ما**) أي: اسم معرب بالحركة أو بالحرف مفرداً كان أو مركبا (في آخره إعراب محكي) والتسمية بالإعراب من باب المجاز المرسل ، والعلاقة الكون ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[(٣)] ؛ إذ ليس الموجود في هذه الحالة من الحركة أو الحرف إعرابا ، وقد أشار المصنف إلى ذلك فيما(٣١٠ / ب) مضى بقوله : "غير الإعراب الحقيقي" ، وهو [(٤)] ــ أعني ما آخره إعراب محكي ــ لايخلو من أن يكون (إما جملة) في الأصل (منقولة) في الحال (**إلى العلمية نحو:** تأبَّط شرًّا) فإنه في الأصل جملة فعلية فعلها "تأبط" والفاعل ضمير ، "وشراً " مفعول به ، ومعناها : حمل تحت إبطه شراً وهو السيف ، أما الآن فإنه علم على شخص ، وإعرابه تقديري على الصحيح[(٥)] للزوم اشتغال المحل بحركة ، ومنهم من ذهب [(٦)] إلى أنه مبني كما [هو] [(٧)]قبل العلمية (أو مفرداً) كما (في) قول القائل (**الحجازي**) وأما بنو تميم فإنهم لايرون الحكاية في المفرد ، وإلى رأيهم ذهب سيبويه [(٨)] ،

---

(١) ومنه قول الله تعالى : ﴿ هِيَ عصَايَ ﴾ طه / ١٨ . قال سيبويه : " اعلم أن الياء لا تغير الألف وتحركها بالفتحة ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وذلك قولك : بشراي ". الكتاب ٣ / ٤١٣ .

(٢) في الكتاب ٣ / ٤١٤ :" اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها ، وصارت ياءين مد غمة إحداهما في الأخرى ، وذلك قولك : هذا قاضِيِّ ، وهؤلاء جوارِيِّ ، وسكنت في هذا ؛ لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء، كما تصير فيه الياء في الجر ؛ لأن هذه الياء تكسر ماتلي ".

(٣) من الآية ٢ من سورة النساء .

(٤)في الأصل : وهي .

(٥) هذا رأي سيبويه ففي الكتاب ٣٢٦/٣ : "هذا باب الحكاية التي لاتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام وذلك قول العرب في رجل يسمى تأبط شرا : هذا تأبط شرا ، وقالوا : هذا برق نحره ، ورأيت برق نحره ، فهذا لايتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسما " .

(٦) ذهب إليه الشيخ خالد في التصريح ١ / ١١٧ ، وعلق الشيخ يس في الحاشية عليه بقوله : " لا يخفى أن كونه مبنيا قول مغاير للقول بأنه محكي" . ويرى المحقق الرضي أن الجملة لاتوصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا البناء ؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام . انظر: شرح الكافية ٣ / ٢١٠.

(٧) إضافة يتطلبها السياق .

(٨) قال في الكتاب ٢ / ٤١٣ :" اعلم أن أهل الحجاز يقولون :إذا قال الرجل : رأيت زيداً : من زيداً ؟.. وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين ".

وجماعة[1]من النحاة (نحو) قولك (من زيداً) بالنصب(لمن قال : ضربت زيداً) وإنما نصب للإيذان بأن السؤال كان عن "زيد" المنصوب ، وهو في الحقيقة مرفوع على أنه مبتدأ [2] ، والمانع من رفعه لفظا الحكايةُ (و) مثله في أن المانع من ظهور إعرابه الحكاية قولك (دعني من تمرتان ، لمن قال لك :) أو يكفيك (تمرتان) ؟ لأن حقه أن يقول : دعني من تمرتين ــ بالياء ــ لأنه مثنى مجرور بمن لكن لما اشتغل بإعراب (٣١١ / أ) الحكاية الذي هو الألف تعذر الإتيان بالياء وأيضا لو أتي بها ، وقيل في جواب السؤال : من تمرتين لم يفِ بأداء المعنى المقصود ؛ إذ معناه : دعني من هذا الحديث (وكذا) من مثل ما مر في الحكم (كل علم) في الحال (مركب) في الأصل من جزأين (جزؤه الثاني معمول) قبل العلمية (لما) أي عامل لفظي أو معنوي (لا إعراب له) أصلا (نحو : إن زيدا ، وهل زيد ، ومِن زيدٍ[3]) فإن "زيداً" في الكل معمول لما لا إعراب له أصلا لالفظا ، ولا تقديرا ، ولا محلا ، وهو الحرف في الأول والثالث ، والابتداء في الثاني وكل من الحرف والابتداء ليس له إعراب أصلا (بخلاف نحو: عبد الله ، ومضروب غلامه) عَلَمَيْن ، فإن كلا منهما مركب ، وجزؤه الثاني معمول قبل العلمية لعامل له إعراب (فإن) مثلهما يكون (إعراب الجزء الأول) الموجود فيه في الحال في كل منهما ، أي: المثالين (لفظي) لأنه ظاهر في لفظ ماله الإعراب وإن كان في وسط الكلمة ؛ لأنه مماله إعراب في الأصل ، ولما تعذر في آخره (٣١١ / ب) الحقيقي لمانعية ما يقتضيه الجزء الأول من العمل فى الثانى جعل الاعراب فى آخر الجزء الأول لقبوله له، ولا يضر كونه في الوسط ؛ إذ كون الإعراب في وسط الكلمة أولى من إهداره أو جعله تقديريا ، وذلك الإعراب (بحسب العامل) فإن كان العامل رافعا رفع وإن كان ناصبا نصب، وإن كان جارا جر نحو : عبد الله ، ورأيت عبد الله ، ومررت بعبد الله ، وأما الجزء (الثاني) منه فإنه (مشغول بإعراب الحكاية) .

---

(١) منهم ابن السراج ، حيث قال :" اعلم أن كل اسم مفرد لا تجوز حكايته" .الأصول ٢ /١١١ ، وذكر أبو حيان أن حكاية المفرد هو مذهب الجمهور . انظر الارتشاف ٢ / ٦٨٧ .

(٢) ويجوز أن يكون العلم خبراً مبتدؤه "من" . انظر : ابن الناظم على الألفية ٧٤٨ .

(٣) مذهب سيبويه والخليل أن "مِنْ زيدٍ" لا يُحكى . قال سيبويه :" وسألت الخليل عن رجل يسمى "مِن زيد" ، و"عن زيد" ، فقال : أقول : هذا من زيد ، وعن زيد ، وقال : أغيره في ذا الموضع ، وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفردا ــ يعني عن ، ومن .. ". الكتاب ٣ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

وأجاز حكايته الزجاج حيث قال : " وهو عندي تجوز فيه الحكاية ؛ لأن سيبويه والخليل وجميع النحويين قد أجمعوا على أنهم إذا سموا رجلا بزيد أو لزيد أو كزيد حكوه ، فعلى حكاية بزيد ولزيد يجوز أن تحكي من زيد " . ما ينصرف وما لا ينصرف ١٦٢ ، ١٦٣ .

أي : حكاية المعمولية الأولى للعامل الأول ، ولهذا لم يظهر فيه الإعراب المذكور مع أنه هو الآخر الحقيقي(أو) ما في آخره (بناء محكي) هذا عطف على قوله " في آخره إعراب محكي "(نحو خمسة عشر علما) لأنه لو لم يكن علما يكون كل من جزأيه مبنياً أما الأول فلو وقوعه في الوسط ، وأما الثاني فلتضمنه للحرف العاطف[١] ،وذلك بخلاف ما إذا كان علما فإنه يكون حينئذ معربا بإعراب مقدر لاشتغال المحل ببناء الحكاية هذا (على) ما هو (الأشهر) فيه (٣١٢ /أ) لأن علة البناء حال العلمية مفقودة من الجزء الثاني ، ومنهم من قال : إنه مبني كما هو قبل العلمية [٢](والرابع ما) اسم أو فعل معرب (في آخرها ياء) الأولى حذف "في" لأن الآخر هو نفس الياء ألـ(مكسور ما قبلها وإن حذف)حرف الياء (لـ) أجل (التقاء الساكنين) لأن ما حذف لأجل التقائهما حكمه حكم الملفوظ ؛ لأنه منوي (فإن كان) ما آخره الياء المذكورة (اسما فرفعه) أي ذلك الاسم [٣](وجره) أي كل واحد منهما (تقديري) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ،وأما نصبه فإنه لفظي لخفة الفتحة على الياء(نحو: القاضي) مثال لما لم تحذف فيه الياء(وقاضٍ) مثال لما حذفت منه لأجل التقائها مع التنوين[٤]، و"قاضي المدينة" من قبيله[٥] .

---

(١) قال الزجاج :" وحقيقة شرح هذا الباب : أن " خمسة عشر " أصلها "خمسة وعشرة" فحذفت الواو ، فصار في الاسم معنى "الواو" وهو معنى حرف ، وما كان في معنى الحروف فغير معرب ، ففتح لفصل بين الاسمين اللذين يبنتان ، وهما اسم واحد وبين ما بني ، وهو اسم واحد وليس من شيئين ". ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٦ .

(٢) في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٤ : " فإن سمي رجل بخمسة عشر ونحوه من المركبات ففيه وجهان : أحدهما أن تعربه فتضم الراء في الرفع ، وتفتحها في النصب والجر ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف نحو : بعلبك ومعد يكرب ، لزوال معنى العطف .... والوجه الثاني أن تبنيه بعد التسمية لأن التركيب والبناء وقع قبل التسمية فلما سميت بهما حكيت حالهما قبل التسمية ". وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٣٥ .

(٣) هذا الاسم يسمي " منقوصاً ". قال ابن يعيش :" وإنما سمي منقوصا لأنه نقص شيئين : حركة وحرفا فالحركة هي الضمة أو الكسرة حذفت للثقل ، والحرف هو الياء حذف لالتقاء الساكنين" شرح المفصل ١ / ٥٦ .

(٤) ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ التوبة / ١٠٩ .

(٥) أي : من قبيل ما حذفت منه الياء لالتقاء الساكنين ، وهذا يصدق على المثال إن كان في حالة الرفع أو الجر ، تقول : هذا قاضي المدينة ومررت بقاضي المدينة ، أما إن كان في حالة النصب فلا حذف لظهور الفتحة على الياء . قال الله تعالى : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ الأحقاف / ٣١ .

(وإن كان) ما آخره الياء المذكورة (فعلا فرفعه) أي ذلك الفعل (فقط) دون نصبه وجزمه فإنهما لفظيان (تقديري) لما ذكرنا من ثقل الضمة وخفة الفتحة وأما الجزم فإنه بحذف نفس الياء المذكورة ، وما ذكره من كون رفعه تقديريا (٣١٢/ ب) هو (إن لم يلحق بآخره ضمير) مرفوع لأنه لو لحق به ، فإن كان نون جمع المؤنث يكون إعرابه ــ حينئذ ــ محليا [١] ، وإن كان غيره يكون لفظيا في الأحوال كلها نحو : يرميان ، ويرمون ، وترمين ، ولن يرميا ، ولم يرميا إلخ (نحو يرمي) هو (وترمي) أنت(وأرمي) أنا (ونرمي) نحن إلى آخره (والخامس) منها (فعل) إذ لم يوجد اسم (آخره واو مضموم ما قبلها فرفعه) دون نصبه وجزمه ، إذ هما لفظيان (أيضا) أي كفعل آخره ياء مكسورما قبلها (تقديري) لما مر من ثقل الضمة ، وهذا (إن لم يلحق بآخره ضمير) مذكور إذ لو لحق به يكون إعرابه لفظيا أو محليا كما مر (نحو : يغزو)[٢] هو (وتغزو) أنت (وأغزو) أنا (ونغزو) نحن (والسادس) منها (اسم) معرب (إعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده) والمراد بالساكن ما فسره بقوله (أي كلمة في أولها همزة وصل) لأنها تسقط عند الملاقاة (فإن كان) ذلك الاسم أحد (لأسماء الستة المذكورة) فيما مضى ، وهي مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم (فإعرابه في الأحوال الثلاثة) (٣١٣/ ا) التي هي الرفع والنصب والجر (تقديري ، نحو : جاءني أبو القاسم ورأيت أبا القاسم ، ومررت بأبي القاسم) لأن الحرف الذي به الإعراب قد سقط لأجل التقاء الساكنين في الصور كلها ، فيكون الإعراب تقديرياً لا لفظيا ضرورة أن ما به الإعراب ساقط غير ملفوظ [٣] (و) أما (إن كان) ذلك الاسم (جمع المذكر السالم ، فإن كان ما قبل) الواو في حالة الرفع ، والياء في حالة النصب والجر اللذان كل واحد منهما (حرف الإعراب مفتوحا ، نحو : مصطفَوْن ، ومصطفَيْنَ تحرك الواو بالضمة ، والياء بالكسرة) لمجانسة كل واحدة منهما حرف الإعراب والخفة مع فتح ما قبله ولو حذفا لم يوجد ما يدل عليهما .

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ﴾ الأحزاب/ ٥٩ .

(٢) ومنه قول الله تعالى : ﴿ واللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ يونس / ٢٥ .

(٣) ومن ذلك في التنزيل : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا﴾ الآنبياء / ٨٧ .

(فيكون) ــ حينئذ ــ الإعراب (لفظيا في الأحوال الثلاثة) بالواو في حالة الرفــع (نحـو جاءني مصطفو القوم) وبالياء فى حالتى النصب والجر (نحو :رأيت مصطفى القوم ، ومررت بمصطفي القـوم) بضم الواو في الأول وكسر الياء في الأخيرين (وإن لم يكـن) مـــا قبــل حرف الإعراب (٣١٣ / ب) (مفتوحا) بأن كان مضموما وهذا في حالة الرفع أو مكسوراً ، وهذا في حالتي النصب والجر لما مر من أن جمع المذكر السالم هو ما لحق آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع أ أو ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر (تحـذفا) أي الواو والياء لأجل التقاء الساكنين لتعذر التحريك حينئذ ، إذ لو حركت الواو بالضمة لـــزم اجتماع ثلاث ضمات ، وكذا لو حركت الياء بالكسرة ، ولو حركت الواو بالكسرة يلزم الثقـــل ، وكذا لو حركت الياء بالضمة ، ومع ما فيه من الخروج من الكسر إلى الضم ، وقد وجد فـــي اللفظ ما يدل عليهما فاستغني عنهما (فـ) حذفا ، وإذا حذفا (يكـون) حينئذ الإعراب تقـــديريا ضرورة أن ما به الإعراب محذوف (في الأحوال الثلاث نحو جاءني ضاربوالقوم [1]) بدون "واو" في اللفظ في حالة الرفع(ورأيت ضاربي القوم[2]، ومررت بضاربي القـوم [2]) بدون ياء في اللفظ فيهما (وإن كان) ذلك الاسم (تثنية فرفعه) فقط (تقديري) لعدم (٣١٤ / أ) إمكان قبول الألف للحركة ، ولأنها متى حذفت من اللفظ وجد ما يدل عليها وهو الفتحة فيما قبلها ، فلم يبق إلا الحذف للالتقاء مع الساكن الآخر، فيكون الإعراب تقديريا ضرورة حذف مـــا بـــه الإعراب في هذه الحالة (و) أما (في) حالتي(نصبه وجره تحرك الياء بالكسرة) لإمكان القبـــول ولا يسوغ حذفها ، إذ ليس في اللفظ ما يدل عليها (فيكون) حينئـــذ الـــإعراب فـــي كلتـــا [3] الحالتين (لفظياً ، نحو : جاءني غلاما ابنـك) بحذف الألف في حالة الرفع (ورأيـت غلامـي ابنك ومررت بغلامي ابنـك) بكسر الياء فيهما (والسابع) من المواضع السبعة التي الإعراب فيها تقديري (الموقوف عليه بالإسكان[4]) والحال أنه (مما كان إعرابه بالحركة) .

---

(١) ومنه قول الله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الأَلِيمِ ﴾ الصافات / ٣٨ .

(٢) ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةِ ﴾الحج / ٣٥ .

(٣) ومثله قوله عز وجل : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾المائدة /١ .

(٤) قال الشيخ أبو حيان : " الوقف : قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة ، وهو اختياري ، وهو غير الوقـــف الذي يكون استثباتا ، وإنكارا ، وتذكاراً ، وترنما ، وغالبه تلزمه تغييـــرات إمـــا الحركـــة بحـــذف ، وهـــو السكون..." . الارتشاف ٢ / ٧٩٨ .

فإنه لو كان إعرابه بالحرف يكون لفظياً ، نحو : مسلمون (فإن كان) ذلك الموقوف (عليه) المذكور (غير منون تنوين التمكن) بأن لم يكن منونا أصلا أو كان منونا بغير المذكور ، ولا يكون إلا تنوين المقابلة كما يشهد بذلك المثال[1] . (أو كان في آخره تاء التأنيث) ولو كان بتنوين التمكن (فأحواله الثلاث) أي :(٣١٤ / ب) إعرابه فيها (تقديري) لعدم ظهوره في اللفظ (نحو: أحمد) بإسكان الدال ، مثال لما لاتنوين فيه ؛ لأنه غير منصرف (وضاربة) مثال لما فيه ذلك التنوين ، ولكنه بتاء التأنيث (وضاربات) مثال لما فيه تنوين غير تنوين التمكن(وإن كان) الموقوف عليه بالإسكان (منونا) بتنوين التمكن والحال أنه (بغيرها) يجوز قراءتها[2] بلا همزة وبها [3]، والمعنى على الأول : حال كونه بلا تاء التأنيث ، وعلى الثاني: بلا هاء منقلبة عن تاء التأنيث لكن الذي في النسخ [4] سقوط الهمزة من الخط (فرفعه وجره تقديري) أي كل واحد منهما ، وذلك لأن الضمة والكسرة يسقطان في الوقف (دون نصبه) فإنه لفظي ؛ لأنه في حالة النصب يوقف عليها بالألف ، وهي تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحا (نحو زيد) بسكون الدال في "جاءني زيد" ، و"مررت بزيد " ، و"زيدا " بالألف في: " رأيت زيدا " وهذا على غير لغة ربيعة [5]، وأما على لغتهم فإنه تقديري في حالة النصب أيضا ؛ لأنهم يقفون على المنصوب على لغتهم بحذف(٣١٥ / أ) تنوينه وسكون آخره [6] .

---

(١) يعني به : قول المصنف فيما يأتي : "ضاربات "

(٢) أي " ها " في قول المصنف "بغيرها " .

(٣) فتقول : " بغيرها " أو " بغيرهاء " .

(٤) أي في نسخ متن" الإظهار" التي اطلع الشارح عليها .

(٥) انظر : التسهيل ٣٢٨ .

(٦) وذلك نحو قول الشاعر:

أَلاَ حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَنِفْ (طويل)

انظر : الهمع ٣ / ٤٢٧ ، وذكر الشيخ . أبو حيان أن هذا الوقف ــ عند الجمهور ــ مما جاء في الشعر ، ولم يجئ في الكلام . انظر : الارتشاف ٢ / ٧٩٩ .

[الإعرابُ المَحَلِّي]

(وأما المحلي) وهو مالا يظهر في لفظ ماله الإعراب ، ولا يقدر في آخره بل في نفسه لمانع يمنع من الظهور (فـ) هو (في موضعين أحدهما : الاسم المشتغل آخره بإعراب غير محكي) لما مر من أن المحكي من التقديري (نحو) زيد في (مررت بزيد ،فإنه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية ، وكذا) يحكم على زيد (في أعجبني ضرب زيد ، و) في (مُر) بالبناء للمجهول (بزيد) بالرفع كما قال (فزيد مرفوع المحل على الفاعلية) ويجوز أن يكون "زيد" منصوب المحل على المفعولية (في) المثال(الأول) وهو أعجبني ضرب زيد [١] (و) يتعين أن يكون مرفوع [٢] المحل على (النائبية في) المثال (الثاني) وهو : مر بزيد (و) الموضع (الثاني) من موضعي المحلي (المبني) العارض الذي تتوارد عليه المعاني المقتضية .قال المصنف فيما علق به[٣] في الامتحان[٤] : " قالوا[٥] : التقديري إنما يكون فيما يستحق الإعراب في نفسه ، ولكن في آخره مانع ، والمحلي فيما لا يستحقه ، فالمانع في نفسه ، وأقول : معنى كون الإعراب محليا ومقدرا في النفس : أن نفس اللفظ محل للإعراب لتوارد (٣١٥ / ب) المعاني المقتضية عليه ؛ لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الإعراب مطلقاً ومخصوصاً ، ككونه مبنياً ، أو مضافاً إليه ، أو مدخول الجار ، فلم يوجد فيه ذلك الإعراب أصلا مادام ذلك المانع باقيا ، وبقي مجرد المحلية والاستحقاق له فسمي محليا ، حتى لوزال ذلك المانع لظهر الإعراب لفظا أو تقديرا نحو :" يا زيد" ، و " أدعو زيداً " ، و"زيد ضارب عمرو ووعمراً "، و"مررت بزيد" ، وقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾[٦]بخلاف مبني الأصل ، فإنه ليس بمحل للإعراب أصلا لعدم توارد المعاني عليه .

---

(١) لوقلت :أعجبني ضرب زيد عمرا ، فهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، وإذا قلت :أعجبني ضرب زيد عمرو ، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله .

(٢) في الأصل: مرفوعا .

(٣) في الأصل : علقه على ، ولا معنى له .

(٤) امتحان الأذكياء ١٨٥ .

(٥) انظر : ابن يعيش على المفصل ٥٥/١ ، والأشباه والنظائر ٢١٢/٢ ، ٢١٣.

(٦) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف . فـ (قومه) كان مجرورا بـ "من" فلما زال الجار ظهر النصب لفظا قال أبو البقاء : "اختار يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بحرف الجر، وقدحذف ههنا ، والتقدير:من قومه". التبيان ٢٨٦/١ .

لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة ، وهــذا التحقيــق ممــا تفــردت بــه بتوفيق الله تعالى ، والجمهور قصــروا المــانع [١] علــى البنــاء وقــالوا : إن معنى كونه محليا أنه في محل لو وقع فيــه معــرب لظهــر الــإعراب [٢] ، فيرد عليهم أن المحلي قد يكون في المعــرب ، لــأنهم اتفقــوا علــى أن يقولــوا : إن "زيدا " في :" مررت بزيد" ، و"ضرب زيد شــديد و"عمــرو ضــارب زيــد" منصوب المحل .

وأما نحــو :" تــأبط شــرا " علمــا فالمختــار أنــه معــرب (٣١٦ / أ) وإعرابه تقديري , لكون المانع فــي الــآخر فقــط ، وهــو الاشــتغال بالحكايــة والمفعولية زالت بالعلمية بخلــاف [٣]: "يــا زيــد " ، و"مــررت برجــل ضــارب زيد" ، فإن النداء وكونه مدخول الجار ، ومضافا إليــه مــانع فــي نفــس اللفــظ لا في الآخر يمنع [٤] من ظهور النصب .

غاية مافي الباب أن ذلك المــانع أوجــب فــي الــآخر منعــا آخــر لكــن التسمية بالمحلي باعتبــار المــانع الــأول دون الــآخر ، فلــذا لــو زال الــأول وبقــي الثــاني صــار الــإعراب تقــديريا نحــو : جــاءني تــأبط شــرا علــى الصحيح " . إلى هنا [انتهى] [٥] كلــام المصــنف كمــا نقلــه عنــه صــاحب نتائج الأفكار[٦] ، وقال بعد نقله : " فهوـــ أي المبنــي [بنــاء] [٧] عارضــا أو أصليا ــ بالاستخدام " [٨] . أ هــ .

***

---

(١) في الأصل: المنافع ، وهوتحريف .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٣) في الامتحان :" بخلاف المانع في " .

(٤) في الأصل: لمنع ، ولايستقيم الكلام به .

(٥) إضافة يتطلبها السياق .

(٦) انظر : نتائج الأفكار ٤٣١ .

(٧) إضافة يتطلبها الكلام .

(٨) نتائج الأفكار ٤٣١ .

[المبني نوعـــان : الأول مبني الأصل]

(وهـو) أي المبنـــي (مـا كـان حركتـه) أي حركـــة آخــــره (وسكونه لا بـ) ســـبب (عامل بخلاف المعرب) لأنـــه لـــيس كـــذلك (فـ) إنــــه (هـو ما كان حركته وسكونه بـ) سبب (عامل)[1] بواسطة أو بدونها ، فيشـــمل مـــدخول الجـــار الزائـــد وغيــــره ممـــا لـــا يتعلق بشيء مما مر في بحث الجار على ما يشعر به تنكيـــر "عامـــل" فـــي كلامـــه (٣١٦ / ب) (والمبني) مطلقا (على نوعين) الـــأول منهمـــا (مبني الأصل ، و) الثـــاني (مبنـــي العارض) بسبب مشـــابهته لمبنـــي الأصـــل (والأول) أي مبنـــي الأصـــل (أربعة) أشـــياء : الأول (الحرف) قدمه لكماله فى الأصالة ؛ لأنه لـــا يقـــع معمولـــاً أبـــدا بخلـــاف الماضـــي ، فإنه ربما يقع موقع المعرب ، فيكون معربا على ما قـــد ســـبق [2] (و) الثـــاني مـــن مبنـــي الأصل الفعل (الماضي) بالاتفاق ، ولذا قدمه على الـــأمر المختلـــف فيـــه (و) الثالـــث مـــن مبنـــي الأصـــل فعـــل (الأمر) إذا كـــان(بغير اللام) وهـــذا (عند البصريين) وأمـــا عنـــد الكوفيين فإنه معرب [3] . قال ملا عصام الـــدين [4] : " لـــا حاجـــة إلـــى قولـــه [5] بغيـــر اللام ؛ لأن النحوي لا يسمى مـــا باللـــام أمـــرا بـــل هـــو مضـــارع مجـــزوم ،والـــأمر فـــى اصطلاحه ما هو بغير اللام" . فلـــو قـــال المصـــنف : وأمـــر المخاطـــب لسـلم مـــن هـــذا الاعتراض [6] (و) الرابع من مبني الأصل (الجملة) من حيـــث هـــي جملـــة ، أخرهـــا عـــن الكل لكون بنائها اعتباريا , إذ قد يوجد فى جزأيها إعـــراب ، ولأنهـــا مختلـــف فـــى بنائهـــا وهي مبنيـــة عنـــد الـــبعض [7] لـــأن علـــة كـــون الشـــيء مبنـــي الأصـــل موجـــودة (٣١٧ / أ) فيها ، وهو عدم توارد المعاني المقتضية للإعراب عليها .

---

(١) هذا ما عليه أكثر النحاة فـــي تعريـــف المبنـــي والمعـــرب . انظـــر : الكتـــاب ١ / ١٣ ، وحـــد ابـــن الحاجب المبني بأنه ما ناسب الأصل أو وقع غير مركب ، والمعـــرب بأنـــه المركـــب الـــذي لـــم يشـــبه الأصل . انظر : الكافية بشرح الرضي ١ / ٤٠ ، ٣ / ٥ .

(٢) أي في نحو : أعجبني أن ضربت وتقتـــل ، بنصـــب "تقتـــل" عطفـــا علـــى محـــل " ضـــربت" لوقوعـــه موقع "تضرب" المنصوب لفظا . انظر النص المحقق ٣٨٨ .

(٣) سبق الكلام على هذه المسألة بالتفصيل . انظر : النص المحقق ٣٨٤ .

(٤) حاشية عصام الدين على الجامي ١٨ / ب. بتصرف يسير .

(٥) أي قول : الجامي ، وهو ما قاله المصنف هنا .

(٦) يعني : اعتراض عصام الدين على الجامي .

(٧) قاله الشيخ خالد في التصريح ١ / ١١٧ ، وانظـــر : حاشـــية يـــس عليـــه ، وحاشـــية عصـــام علـــى الجامي ١٨ / ب .

هذا ، واعلم أن الإضافة في قوله "مبني الأصل" بيانية ، والمعنى : مبني هو الأصل ، وليس المعنى : مبني أصله البناء ؛ لأنه بهذا المعنى لا ينحصر في الأربعة المذكورة ، لأن أصل جميع الأفعال البناء ، وإنما أعرب المضارع منها لمشابهته باسم الفاعل كما مر بيانه.

[الثاني : مبني العارض ، وهو نوعان :

أولهما : لازم البناء]

(والثاني) وهو مبني العارض (على نوعين) أيضا ،الأول منهما (لازم للبناء ، و) الثاني (غير لازم) له (واللازم) منهما هو (مالا ينفك عن البناء) أصلا (وهو) أي ما لا ينفك عن البناء أصلا (المضمرات) وقد مَرّ ما هي [(١)] ، واختلف في وجه بنائها فقيل [(٢)] : إنه المشابهة للحرف ، وقيل [(٣)] : إنه الاستغناء بنفسها عن الإعراب؛ لأن لكل منها صيغة مخصوصة ،وهذا هو مختار المصنف[(٤)] ، ثم القائلون بأنه المشابهة للحرف اختلفوا في وجه الشبه . فمنهم من قال : [(٥)] إنه مشابهته له في الوضع لأن أكثرها وضع على حرف واحد ، أو حرفين وحمل البواقي عليه ، ومنهم من قال (٣١٧ / ب) إنه مشابهته له في المعنى ؛ لأن كل مضمر متضمن لمعنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة . وهي من معاني الحروف ومنهم من قال [(٦)] :إنه مشابهته له في الاحتياج ؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضم ضميمة من مشاهدة أو غيرها ، ومنهم من قال [(٧)] : إنه مشابهته له في الجمود ، والمراد بالجمود عدم التصرف في اللفظ بوجه من الوجوه حتى في التصغير(و) من اللازم للبناء (أسماء الإشارة) وسبب بنائها تضمنها لمعنى الحرف ، وهو الإشارة لأنها معنى من المعاني كالاستفهام ، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ، وذلك لأن عادتهم جارية ــ في الأغلب ــ في كل معنى يدخل الكلام أن يضعوا له حرفاً يدل عليه كالاستفهام والتمني والترجي ، وغير ذلك

---

(١) انظر : النص المحقق ٤٠٨ .

(٢) قاله ابن مالك في التسهيل ٢٩ ، وقال السيوطي :" وهو المختار " الهمع ١ / ٦٦ .

(٣) قاله ابن مالك في التسهيل ٢٩ ، والرضي في شرح الكافية ٣ / ٨ .

(٤) انظر : الامتحان ٢٣ . ط استانبول .

(٥) قاله شراح الألفية . انظر: ابن الناظم على الألفية ٢٨ ، ٢٩ ، والأشموني ١ / ٥١ .

(٦) قاله المحقق الرضي في شرح الكافية ٣ / ٨ .

(٧) قاله ابن مالك في التسهيل ٢٩ .

ولم يضعوا هنا حرفا ، هذا عند الأكثر [١] ، ومنهم من يقول [٢] : إن الحرف قد وضع وهو "أل" العهدية ، ومنهم من قال : إن سبب بنائها احتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف كاحتياج الحرف إلى المتعلق ، ومنهم من يقول (٣١٨ / أ) : إن السبب وضع بعضها كوضع الحرف [٣]، وحمل البواقي عليه (و) من اللازم للبناء (الموصولات) وسبب بنائها المشابهة بالحرف في الاحتياج إلى الصلة والعائد وقيل [٤]: لوضع بعضها وضع الحروف وحمل عليه البواقي (غير " أيّ وأيّة" فإنهما معربان) إلا في بعض الأحوال ، وذلك فيما إذا كانتا مضافتين ، ومع ذلك قد حذف صدر صلتهما ، فتضم كل واحدة منهما ــ حينئذ ــ على جهة البناء تشبيهاً لها بــ "قبل" و"بعد" المقطوعتين عن الإضافة[٥] ؛ لأنهما قد حذف منهما ما يوضحهما ويبينهما ، وهو الصلة ؛ لأنها هي المبينة للموصول ، فمتى حذفت يكون [الحذف] [٦] ــ حينئذ ــ كحذف المضاف إليه من " قبل" و"بعد" المبني المضاف ، وحينئذ تتوكد مشابهتهما للحرف من جهة الاحتياج إلى محذوف منوي كــ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِياً ﴾ [٧] بضم "أي" على القراءة المشهورة . هذا عند سيبويه[٨] فالتقدير عنده : لننزعن الذي هو أشد ، وخالفه الكوفيون [٩] وجماعة من البصريين[١٠] (٣١٨/ب) لأنهم يرون أن "أيّ" الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية [١١] .

---

(١) انظر : ابن الناظم على الألفية ٢٩ ، وابن يعيش على المفصل ٣ / ١٢٦ .

(٢) ذكر ذلك الشيخ يس دون نسبته إلى أحد . انظر : يس على التصريح ١ / ٤٩ .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل ٤١ :" وبني اسم الإشارة لتضمن معناها، أو لشبه الحرف وضعا وافتقارا".

(٤) قاله الرضي في شرح الكافية ٣ / ٨٩ .

(٥) أي : في اللفظ دون المعنى .

(٦) إضافة يتطلبها السياق .

(٧) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ومجالس العلماء ٢٣٢ .

(٩) انظررأي الكوفيين في الكتاب ٢ / ٣٩٩ .

(١٠) منهم الخليل ويونس . انظر : التسهيل ٣٥ ، والكتاب ٢ / ٣٩٨ ، ومجالس العلماء ٢٣١ .

(١١) انظر : المغني ٨٨ .

قال في النتائج [1] :" وينبغي أن يستثني منها ومن أسماء الإشارة تثنيتهما ؛ لأن المختار عنده كونها معربة ، وقد بين وجهه في الامتحان [2] بأن لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما أرادوا أن يجعلوه كله على وتيرة واحدة من الإعراب ، ويدل على هذا الإعراب الجزء الأول من "اثنى عشر" مع بنائه في غيره كما سيجئ ". انتهى .

(و) من اللازم للبناء (أسماء الأفعال) قال في النتائج [3] :" إن سبب بنائها مشابهتها لمبني الأصل ــ أعني الماضي والأمر في المعنى ــ أو للفعل الذي الأصل فيه البناء لعدم موجب الإعراب كــ "أف" بمعنى " أتضجر" ، و"أوه" بمعنى أتوجع ، وإعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقود فيهما . كذا في الامتحان [4] ، وهذا بناء على أن اسم الفعل قد يكون بمعنى المضارع كــ "أف" بمعنى "أتضجر" ، و"أوه" بمعنى "أتوجع" ، وهذا هو رأي ابن مالك [5] ، وقد (٣١٩ / أ) تابعه عليه المصنف في الامتحان[6] وقصد بذلك الرد على الجامي حيث قال[7] : إن "أف" بمعنى أتضجر ، وأوه بمعنى أتوجع ، والمراد به تضجرت وتوجعت ، عبر عنه بالمضارع الحالي ؛ لأن المعنى على الإنشاء الحالي ". انتهى[8] .

وأقول : إن المناسب لما مشى عليه المصنف في هذا المختصرــ وهو عدم مجيئ اسم الفعل بمعنى المضارع حيث اقتصر في بحث العوامل على كونه بمعنى الأمر والماضي ــ أن يعلل للبناء بأنه لمشابهتها للحرف بلزوم النيابة عن الفعل ، وعدم مصاحبة العوامل أو يقتصر على قوله " لمشابهتها لمبني الأصل " ــ أعني الماضي والأمر في المعنى ــ ولا حاجة لما بعده ، على أن المصنف في الامتحان لم يذكر هذا في مقام تعليل البناء بل إنما ذكره لأجل الرد على الجامي في قوله :" إن "أف" بمعنى أتضجر و"أوه" بمعنى أتوجع " إلى آخره ما ذكر كما علمته ، فتأمل ، وافهم هذا المقام .

---

(١) نتائج الأفكار ٤٣٧ .

(٢) انظر : امتحان الأذكياء ١٨٤ .

(٣) نتائج الأفكار ٤٣٧، ٤٣٨ .

(٤) انظر : الامتحان ٣٩١ .

(٥) انظر : التسهيل ٢١٢ .

(٦) انظر : امتحان الأذكياء ٣٩١ .

(٧) في الفوائد الضيائية ٢ / ١١١ .

(٨) أي كلام صاحب النتائج .

(و) هذه المذكورات من المضمرات إلى أسماء الأفعال (قد سبقت) أي سبق بيانها فلا نعيدها خوفا من التكرار (٣١٩ / ب) (و) من اللازم للبناء كل (ما) أي اسم (كان) ذلك الاسم (على) وزن (فَعَالِ) حالة كونه (مصدرا) معرفة (كفَجَارِ) بمعنى الفجرة أو الفجور[١]، وسبب بنائه مشابهته بـ " فَعَال " الأمري عدلاً وزنةً ، فإنه معدول عن المصدر المعرفة فشابه "فَعَالِ" الذي هو اسم فعل من حيث العدل ، ومن حيث الزنة ، أما العدل فلأن "فجار" معدول عن الفجرة أو الفجور كما أن "نزال" معدول عن "انزل" ، وأما الزنة فلا تفاقهما في بناء "فعال" . كذا قيل [٢] ، وفيه نظر من وجهين : أما أولاً : فلأنا لا نسلم أن " فعال" الأمري معدول عن ألفاظ فعل الأمر. قال الرضي[٣] : " الأصل في كل معدول ألا يخرج عن نوع المعدول عنه ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية ". وأما ثانياً : فلأنهم يقولون[٤]: إن "فجار"علم علىالفجرة أوالفجور، وإذا كان كذلك فكيف يستقيم فيه دعوى العدل ، والمعدول ليس علماً للمعدول عنه ؟ (أو) كان ذلك الاسم معدولاً عن فاعلة (صفة) مختصة بالنداء (نحو : يا فساق) بمعنى : يا فاسقة أو غير مختصة به نحو : قطاط بمعنى قاطة [٥](أو) كان (علما) للأعيان لا للمعاني(٣٢٠ / أ) ويكون ذلك (للمؤنث) فإنه بني للتشبيه بـ "فعال" الأمري عدلاً وزنةً ، سواء كان آخره راء كـ "حَضَارِ" و "سَفَارِ " [٦] أَوْ لا (نحو: حَذَامِ)[٧] وقَطَامِ[٨].

---

(١) قال النابغة :

إنّا اقْتَسَمْنَا خَطّتَيْنَا بيْنَنَا   فَحَمَلتْ بَرّةً وَاحْتمَلَتْ فَجَارِ   (كامل)

انظر : الكتاب ٣ / ٢٧٤ .

(٢) قاله ابن الحاجب . انظر : الكافية بشرح الرضي ٣ / ١٨٨.

(٣) شرح الكافية ٣ / ١٩١ . بتصرف يسير .

(٤) انظر : ابن الناظم على الألفية ٧٦ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ٣٨ .

(٥) في الأصل : فاطة ، وهو تصحيف ، وقاطّة أي: كافية . قال الشاعر :

أَطَلْتَ فِرَاطَهُمْ حتّى إذَا مَا   قَتَلْتَ سَرَاتَهُم كَانَتْ قَطَاطِ   (وافر)

انظر: الرضي على الكافية ٣ / ١٩٤ .

(٦) حضارِ : اسم كوكب ، وسفَارِ : اسم لماء . انظر :الهمع ١٠٨/١ .

(٧) قال لجيم بن صعب في امرأته "حذام" :

إذَا قالتْ حذَامِ فَصدّقُوها   فَإنّ القَوْلَ ما قالتْ حذَامِ   (وافر)

انظر : التصريح ٢٢٥/٢

(٨) هو علم على امرأة . قال النابغة :

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامُ   وَضَنًّا بِالتّحيّةِ وَالكَلَامِ   (وافر)

انظر : ابن يعيش على المفصل ٤ / ٦٤ .

ولا يخفى أن العدل هنا تقديري ، ضرورة أنه ليس لنا أعلام للأناث "حاضرة " و"سافرة " ، و"حازمة " ، و"قاطمة " عدل عنها إلى ما ذكر تخفيفا ، وإنما العدل فيها مقدر ، صير إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلا لمانع من الإعراب ، ولا مانع هنا يمكن سوى تقدير العدل ، فلزم المصير إليه ؛ إذ لو اكتفي بالوزن في البناء لوجب بناء باب " سلام"،و"كلام" واللازم باطل . هذا ، وما ذكره من البناء في هذا الأخير هو (عند أهل الحجاز) وأما عند بني تميم [1] فإنه معرب إعراب مالا ينصرف للعلمية والتأنيث إلا ما كان في آخره راء فإن أكثرهم يوافقون الحجازيين على بنائه لغرض الإمالة ، وهي أمر مستحسن ، والمصحح لها هنا كسرة الراء ، وهي لا تحصل إلا بالبناء ؛ لأنه إذا أعرب منع الصرف فلم تكسر ، وإذا بني كسر دائما ، ثم علة البناء على ما هو عند (٣٢٠ / ب) الحجازيين ، ومن ذكر من التميميين مشابهته بفعال الأمري وزنا وعدلا ، وجرى بعض التميميين على قياس منع الصرف في الجميع [2] وقد عرفت أن عدل فعال الأمري غير مسلم ، وأن بناء غيره مما كان على "فعال" علما أو صفة على مشابهته في العدل قول مشكل ومن ثمة قال الرضي [3] : الأولى أن يقال سبب بناء المصادر ــ يعني نحو :" فَجَارِ" ــ والصفات ــ يعني نحو " فَسَاقِ" ــ لمشابهتها لــ " فَعَالِ" الأمري وزناً ومبالغة ، بخلاف "كَلَام" ومضافاته[4] [فإنه][5] لا مبالغة فيها ، وأما الأعلام الجنسية كــ "صَمَام، وحَيَاد" ــ يعني علمين للداهية ــ فكان حقها الإعراب لأن الكلمة المبنية [6] إذا سمي بها غير ذلك اللفظ [7] وجب إعرابها لكنها بنيت ؛ لأن الأعلام الجنسية أعلام لفظية ــ يعني أن تعريفها لفظي لا معنوي ــ فمعنى الوصف باق في جميعها ؛ إذ هي أوصاف غالبة ، وأما الأعلام الشخصية كــ " قَطَامِ وحَذَامِ" فبنوها على خلاف القياس إجراء لها مجرى العلم المنقول من الوصف . انتهى ، فتأمل ، وراجع .

---

(١) انظر رأي الحجازيين والتميميين في الكتاب ٣ / ٢٧٧ ، ٢٧٨، والمفصل ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ٣٧٦ .

(٣) شرح الكافية ١٩٧/٣ ، وقد تصرف الشارح فى عبارته .

(٤) نحو : نبات ، وقضماء وهو في عبارة الرضي .

(٥) إضافة من الرضي يقتضيها السياق .

(٦) في الأصل : المشتبه ، والتصحيح من الرضى .

(٧) فى الرضي : غير لفظها ، وهو أوضح .

(و) من اللازم للبناء (٣٢١ / أ) (الأصوات ، وهو) الصواب : وهي لكنه راعى الخبر ، وهو قوله (كل لفظ حُكِيَ به صَوْتٌ) غير موضوع لمعنى بدلالة تنكيره ، واختاره على اللفظ المعرف ليعم ما كان للحيوانات (كغَاقِ) لحكاية صوت الغراب [١] ، و"مَاء "[٢] لصوت الظبية [٣] ، و"شِيب" لصوت الإبل عند الشرب [٤] ، أو للجمادات نحو: "طَق" لحكاية الصوت الذي يحدث عند وقع الحجارة [٥] . قال الرضي [٦] :" وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة ، محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك ؛ إذ الحيوانات العجم والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسان الإنسان ، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في بناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ؛ لأنه تعسر عليهم أو تعذر مثل تلك الأجراس الصادرة منها ، كما [أنها][٧] لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الإنسان إلا في النادر كما في الببغاء، فأجروها على أدنى (٣٢١ / ب) ما يمكن من الشبه بين الصوتين [٨] ، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات ". أ هـ لكن قال المصنف في الامتحان [٩] :" والحكاية إما بنفس المحكي عنه نحو : قال زيد : "غاقِ" أو "تَخّ" [١٠] ، أو" أَحّ" [١١] ، وإما بمشابهة نحو : قال الغراب غاقِ أو غاقِ صوت الغراب ، أو قلت : غاقِ ، قاصداً إصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب .

---

(١) انظر : سر الصناعة ٢ / ٥٩ .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٢٠٣ .

(٣) في الأصل : الظيبة ، وهوتصحيف .

(٤) انظر : ابن الناظم على الألفية ٦١٥ .

(٥) انظر : المفصل ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٦) شرح الكافية ٣ / ١٩٩ بتصرف .

(٧) إضافة من الرضي يتطلبها السياق .

(٨) في الأصل : الصور، وهوتحريف ، والمقصود بالصوتين : الحكاية والمحكي .

(٩) امتحان الأذكياء ٣٩٣ .

(١٠) هوصوت لإناخة البعيركما سيذكر الشارح فيما يأتي .

(١١) "أحّ" صوت صادر بالطبع لذي السعال يفهم منه أذى الصدر . انظر: ابن يعيش على المفصل ١ / ١٩ .

وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثاني وهم ؛ لشمولها للكل معنى وحكماً والغرض الأصلي من النحو معرفة التركيب ، فإخراج ما وقع فيها وإدخال مالم يقع غير معقول مع أنه " حينئذ " لم تنحصر المبنيات فيما ذكر ، والتعليل بأنه اسم لا صوت بعد تسليم الأول مردود بإن الصوت في عرف النحاة أعم ، وهو المحكي ، وبهذا الاعتبار عد من أقسام الاسم ، وغير المحكية ، وهو ما صوت به للحيوانات أو صدر عن طبع ، وبهذا الاعتبار لم يقل[1] : "أسماء الأصوات "، وبأنه ــ حينئذ ــ يصير القسمان قسما واحداً ، والتعليل بأنه وجوابه قول سهو سهو ؛ إذ الثاني نفس (٣٢٢/أ) ما صوت به ، والداخل في الأول حكاية ". انتهى ومراده بقوله : " والحكاية إما بنفس " إلى قوله " لم تنحصر المبنيات فيما ذكر" الرد على الرضي فيما سبق من عبارته ، وبقوله "والتعليل بأنه حينئذ " إلى آخر العبارة ،رد كلام الفاضل الهندي[2] فإنه هوالمعلل بما ذكر [3] . فافهم وراجع ، وقال ــ رحمه الله ــ بعد ما ذكره :" ثم قالوا في سبب بناء الأصوات غير المحكية هو انتفاء التركيب [4] ، وفيه أنه مذهب مرجوح ، والمختار مذهب الزمخشري[5] [وهو] [6] كون غير المركب معربا موقوفا ، ويدل عليه جواز [التقاء][7] الساكنين في نحو : زيد ، مع امتناعه في نحو : أين ، وفي المحكية كونها حكاية عنها ، وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي أنه لما تعسر أو تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فمنعوه عن الإعراب لئلا تنتقض ، وتحريك آخر نحو : "غاق" في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين ، فإعرابها تقديري" [8] .انتهى ، فتأمله فإنه عجيبٌ .

---

(١) يعني : المصنف البيضاوي في متن "لب الألباب" .

(٢) هو أحمد بن شمس الدين بن عمر الدولت آبادي الهندي الحنفي شهاب الدين ، نحوي، مفسر من مؤلفاته : شرح كافية ابن الحاجب , والبحر المواج والسراج الوهاج في التفسير، وبديع الميزان في البلاغة . توفي سنة ٨٤٩ هـ . انظر :معجم المؤلفين ١ / ٢٤٥ .

(٣) انظر : شرح الكافية للهندي ٢ / ٥٢٨ ، رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد/ د. عوض مبروك ــ ١٤٠٩ هـــ ــ ١٩٨٩ م .

(٤) قال بذلك الرضي في شرح الكافية ٣ / ٢٠١ ، والبسطامي في الرشاد ٢ / ١٨٠ .

(٥) انظر : الكشاف ١ / ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ .

(٦) إضافة ينتظم بها الكلام .

(٧) إضافة يتطلبها السياق .

(٨) امتحان الأذكياء ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

(أوصُوِّتَ للبهائم) إما للدعاء (٣٢٢ / ب) (كَنَخّ) ــ بتشديد الخاء المعجمة وتخفيفها ــ للبعير المناخ[١] ، وإما للزجر كـ "هَلَا " للخيل[٢] و"عَدَس" للبغال[٣] قال المصنف في الامتحان[٤] : " قال بعض النحاة [٥]هذا القسم داخل في أسماء الأفعال ، وارتضاه الرضي [٦] ، وأرى أنه الحق ؛ لدخوله في حدها ". أ هـ . وأقول : ليس هذا بسديد ؛ لأنها ليست بمعنى الخبر فوجب أن تكون بمعنى الأمر وما قاله يؤدي إلى أن يكون المتكلم بها طالبا مالا يفعله أمثال المطلوب منه ومثله لا يصدر عن عاقل ، وإنما يقصد العاقل بمثل هذه الأصوات انقياد مالا يعقل ؛ لإجراء الله تعالى عادة انقيادها عند سماع ذلك من الإنسان وليس المقصود مخاطبتها ، وطلب الامتثال منها . فتأمل (وبعض المركبات) إنما قال : وبعض ؛ إذ ليس كل المركبات كذلك ، فإن منها ما هو معرب نحو : عبد الله ، وتأبط شراً ، وقام زيد . ثم اعلم أن هذه المركبات المعدودة من المبنيات منها ما صار اسما واحداً كـ " بعلبك [٧] وسيبويه " ، وبهذا الاعتبار عد من أقسام (٣٢٣ / أ) الاسم ، ومنها ما بقي على حاله كخمسة عشر . والمراد بناء جزأيه (وهو) أي ذلك البعض (كل كلمتين) في الأصل ، سواء كانتا اسمين ، أو فعلين ، أو حرفين ، أو غير موضوعين ، أو مختلفين . كذا قاله المصنف [٨].

---

(١) انظر : المفصل ١٦٧ .

(٢) انظر :ابن الناظم على الألفية ٦١٤ .

(٣) قال ابن مفرغ الحميري : (الطويل)

عَدَسْ مَا لِعبَّاد عَلَيْكِ إمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

انظر: الأشموني على الألفية ، والعيني عليه ١/١٦٠ .

(٤) امتحان الأذكياء ٣٩٤ .

(٥) قاله ابن يعيش ، ففي شرح المفصل ٤ / ٧٦ : " أسماء الأفعال والأصوات متواخية ؛ لأنها مزجور بها كما أن الأصوات كذلك " .

(٦) انظر : شرح الكافية ٣ / ٢٠٠ .

(٧) سيذكر المصنف فيما يأتي أن "بعلبك" يبنى الجزء الأول منه على الفتح ، أما الجزء الثاني فيعرب إعراب غير المنصرف ، وذكر الرضي أن بناء جزأيه ضعيف ؛ لأنه يكون ــ حينئذ ــ مشبها بما تضمن الحرف نحو : خمسةَ عشرَ ، والمضاف والمضاف إليه كذلك . انظر : شرح الكافية ٣ / ٢١١ وقال الزجاج :" وان شئتت أضفت الاسم الأول إلى الثاني فقلت :هذا بعلبكٍ وحَضْرُمَوْتٍ ، فتجريهما مجرى سعيد كرزٍ ". ما ينصرف ومالا ينصرف١٣٢.

(٨) انظر : شرح بركلي على اللب ٢٣٥ .

وبقوله "كلمتين" أخرج ما ليس كموسى ، وعيسى ، وإبراهيم ، وبقوله (ليس إحداهما عاملة في الأخرى) أي في الأصل سواء كانت الأولى مما له إعراب أم لا ، فخرج به " تأبط شراً "، وباب "عبد الله" ، ومثل :" من زيد" ، أو"إن زيداً " أعلاماً إذ كل منها معرب لكن إعرابه تقديري (جعلتا اسما واحداً) بأن جعل مجموعهما علما دالاً على معنى واحد (بأن كان الجزء (الثاني) من الجزأين (صوتا ، بنيا) أي كلا الجزأين ، أما الأول فلأنه ليس محلا لإعراب لكونه جزءاً حقيقيا من الاسم . فلم يحتج إلى سبب البناء ، وأما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب . كذا قاله بعضهم [١] ، ومنهم من قال : إن بناء الجزء الأول لمشابهة الحرف نظرا إلى الثاني ، وأما بناء الجزء الأخير فلأنه من الأصوات [٢](وكسر) الجزء (٣٢٣ /ب) (الثاني) لالتقاء الساكنين ، والأصل فيه التحريك بالكسر (وفتح الأول) طلبا للخفة (نحو سيبويه) هو في الأصل : الراغب في السيب [٣]، وهو التفاح ، أو الرائح إياه ، أي : الواجد رائحته ، سمي به إمام الفن عمرو بن عثمان الشيرازي ؛ لكمال رغبته فيه أو لكثرة شمه إياه كذا قالوا [٤] (وإن لم يكن) الجزء الثاني من جزأي المركب المذكور (صوتا بني) الجزء (الأول) منه (على الفتح) لما مر من طلب الخفة (إن كان آخره)أي الجزء المذكور(حرفاً صحيحا ، نحو : بَعْلَبَكّ) اسم بلدة بالشام [٥]مركب من "بعل" وهو الزوج ،أو الصنم [٦] و"بك" صاحب هذه البلدة ، وهو مأخوذ من "بك" أي : رحم أو من "بك" عنقه ، أي : دقها [٧](وحَضْرَمَوْت) اسم بلدة باليمن[٨] .

---

(١) قال ذلك الرضي . انظر : شرح الكافية ٣ / ٢١١ .

(٢) في ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ١٣٩ :" ومن هذا الباب الأصوات التي تجعل وما قبلها اسما واحدا نحو: "عمرويه "، و"سيبويه"، فزعم سيبويه :أن هذا الأخير أعجمي بني مع ما قبله فحط درجة عن "خمسة عشر " فكسر آخره لالتقاء الساكنين ، وهو غير منون ، فإذا أردت النكرة نونته فقلت : هذا عمرويه وعمرويه آخر". وانظر: الكتاب ٣ / ٣٠١ ، ٣٠٢.

(٣) في الأصل : السبب ، وهوتصحيف .

(٤) قال السيوطي :"... ولقب "سيبويه" ومعناه : رائحة التفاح . فقيل : كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل : كان من يلقاه لا يزال يشم منه رائحة الطيب ، فسمي بذلك ، وقيل : كان يعتاد شم التفاح ، وقيل : لقب بذلك للطافته ؛ لأن التفاح من أطيب الفواكه " . بغية الوعاة ٢ / ٢٢٩ .

(٥) انظر : معجم البلدان ١ / ٤٥٧ .

(٦) انظر : اللسان (بعل) ٣١٦ .

(٧) انظر : اللسان (بكك) ٣٣٥ .

(٨) انظر : معجم البلدان ٢ / ٢٧٠.

(و) بني أعني الجزء الأول من المركب المذكور (على السكون إن كان) آخره (حرف علة) لثقل الحركة هي الفتحة, فهو مبني على ما ذكر في الأحوال كلها حتى في حالة النصب على الأفصح كما يظهر لك ، وما كان آخره حرف علة هو (نحو :مَعْدِي(٣٢٤ / أ) كَرِب) فإن آخره هو "الياء" ، وهي أحد حروف العلة المجتمعه في قول القائل : "واي" . هذا هو حكم الجزء الأول ، وأما حكم الجزء الثاني فما ذكره بقوله (وأعراب الثاني) حال كونه (غير منصرف) يعني أنه يكون معربا لكن إعراب غير المنصرف ، فلا ينون ، ويجر بالفتحة ، فيقال في حالة النصب : مررت بمعديكرب ـ بفتح الباء ـ والمانع له من الصرف قيل [١] : العلمية والتركيب ، وفيه أن هذا يتم لو كان الموصوف بغير الصرف هو المجموع من الجزأين لا الثاني فقط .

وعندي أن منع صرفه محلي فالسبب فيه هو العلمية الأصلية والتأنيث كذلك ؛ لأنه علم على البلدة أو البقعة ، فإنهم قالوا : إن "كرب" اسم للكربة ، و"بك" اسم للبقعة[٢] ، ثم ما ذكر من بناء الجزء الأول على الفتح إذا كان آخره صحيحاً وعلى السكون إذا كان حرف علة ، وأعراب الجزء الثاني إعراب غير المنصرف كل ذلك (في اللغة الفصيحة) فهو ـ إذن ـ متعلق بقوله "بني" ، وبقوله "إعراب" معاً ، ومراده من ذلك الإشارة إلى غير (٣٢٤ / ب) اللغة الفصيحة في الموضعين ، ففي جانب البناء إشارة إلى عدم فصاحة اللغة القائلة بجواز فتح الياء و إسكانها في "معديكرب" في حالة نصبه[٣] ، وإلى عدم فصاحة ما قيل [٤] : أن الجزء الأول منه ، ومن "بعلبك" يعرب تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجري فيه الإعراب لفظا أو تقديراً على حسب الآخر فإن كان الآخر صحيحا كـ "بعلبك" كان لفظيا وإن كان حرف علة كان تقديريا ، وفي جانب الإعراب إشارة إلى عدم فصاحة اللغة القائلة بجواز إعراب الجزء الثاني إعراب المنصرف على تقدير أنه اسم للمذكر [٥] .

---

(١) قاله يونس ، ففي الكتاب ٣ / ٢٩٧ :" ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيجعله اسما واحدا ، فقلت ليونس هلاّ صرفوه ؛ إذ جعلوه اسما واحدا ، وهو عربي ، فقال : ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسما سمي به واحد إلا لم يصرف ".

(٢) في الكتاب ٣/ ٢٩٦ : "ومنهم من يقول : معديكرب ، فيضيف ، ولا يصرف بجعل" كرب" مؤنثا " .

(٣) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٣ ، ١٣٤.

(٤) قاله الرضي في شرح الكافية ٣ / ٢١٣ .

(٥) انظر : الصبان على الأشموني ٣ / ٢٥٠ .

إذا قدر ــ إذن ــ "كرب" اسم للحزن ، و "بك" اسم للمكان ، أو لصاحب البدو ، وإلى عدم فصاحة ما قيل [(١)] : إن الجزء الثاني يبني تشبيها له بـ "خمسة عشر" ، ووجه عدم فصاحة كل مذكور في المطولات فمن أراد الوقوف على تلك الوجوه فليرجع إليها (وإن لم يجعلا) أي الكلمتين (اسما واحدا ، ولكن تضمن) الجزء (الثاني) منهما (حرفا) سواء كان ذلك (٣٢٥/ أ) الحرف المتضمن عاطفا أو جارا (فإن) كانا كذلك و(لم يكن) الجزء (الأول) منهما (لفظ اثنين بنيا) حينئذ (على الفتح) ليخف به الثقل الناشيء عن التركيب ،هذا كله (إن كان آخر هما) حرفا (صحيحاً ، و) بنيا (على السكون إن كان) آخرهما (حرف علة) لثقل الحركة ــ ولو كانت فتحة ــ على حرف العلة ، وإن أضيفا في الأشهر نحو : " هذه خمسة عشر زيد" فلا يزول البناء بالإضافة لقيام موجبه الآتي بيانه معها ، وهذا مذهب سيبويه [(٢)] ، وقال الأخفش[(٣)] : الإضافة من خصائص الأسماء ، فيعود بها المبني إلى حالته الأولى من الإعراب[(٤)] وهذا مقابل الأشهر ، وكذا لو دخله اللام فإنه لايزول بناؤه بدخولها نحو : الخمسة عشر [(٥)] ، وترجيح جانب الاسمية باللام المقتضي للإعراب يندفع بأن الجزء الذي باشرته اللام من المركب ــ وهو صدره ــ تعسر إعرابه ؛ للزوم دوران الإعراب في وسط الكلمة ، والجزء الأخير لم تباشره اللام ، وهذا بخلاف الإضافة التي اعتبرها الأخفش في نحو: (٣٢٥/ ب) " ثلاثة عشر زيد" ؛ لأنها باشرت الثاني ، ومن ثم لم يخالف فيما دخلت عليه اللام . هذا ، وقد قيل [(٦)] في وجه بناء الجزء الأول :أنه لكونه أشبه صدر الكلمة كالزاي من "زيد" ، وأما بناء الثاني فلأنه متضمن لمعنى الحرف إذ الأصل في (نحو : أحدَ عشرَ) أحد وعشر ، حذفت الواو اختصاراً .

---

(١) قاله الرضي ، وضعفه ، ففي شرح الكافية ٣ / ٢١١ :" وقد يبني الثاني تشبيها بما تضمن الحرف نحو :" خمسة عشر " لكونهما أيضا كلمتين : أحداهما عقيب الأخرى ، وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه أيضا كذلك ".

(٢) قال في الكتاب ٣ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ :" واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة ، والألف واللام على حالة واحدة ، كما تقول : اضرب أيهم أفضل ، وكـ "الآن" ، وذلك لكثرتها في الكلام ، وأنها نكرة فلا تغير " .

(٣) انظر رأيه في المقتضب ٤ / ٣٠ ، والتسهيل ١١٨ .

(٤) رد هذا الرأي بأن المبني قد يضاف نحو : كم رجل عندك . انظر : التصريح ٢ / ٢٧٥ ، وفي الكتاب ٣ / ٢٩٩ :" ومن العرب من يقول : خمسة عشروك ، وهي لغة رديئة ".

(٥) انظر : الكتاب ٣ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٢ .

(٦) قاله ابن الناظم في شرح الألفية ٧٣٢ .

(و) مثله (إحدى عشرة ، وثلاث عشرة ، وحادي عشر ، وتاسعة عشرة) يريد ما دون العشرين ، وفوق العشرة سواء أريد العدد ، وهو أحد عشر، أو إحدى عشرة إلى تسعة عشر ، وتسع عشرة والتضمن في هذا ظاهر ، أو الواحد من المتعدد وهو "حادي عشر إلى تاسع عشر " والتضمن المذكور في هذا غير ظاهر إذ ليس المعنى : حادي وعشرة ، فوجهه : أن القياس أن يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ، ولم يتيسر ذلك في"أحد عشر"وأخواته ، فنظروا إلى أن يوقعوا صورة اسم الفاعل على أول الجزأين ليؤذن من أول الأمر أن المراد [الواحد] [1] من المتعدد لا العدد [2] وعطف (٣٢٦ / أ) الثاني لفظاً على تلك الصورة . ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه ، ثم حذف العاطف نحو :" حادي عشر"، وبقي في نحو:" حادي وعشرون "، والمعنى واحد . كذا قاله المصنف[3]، فليراجع (ونحو: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ) أي ملاصقا بيتي وبيته ، أو بيت منه إلى بيت مني أو ملصق بيت مني يعني به الجار القريب (و) هو (بين بين) أي وقع بين هذا وبين ذلك ، يقال :" هذا الشيء بين بين" أي وقع بين الجيد وبين الردئ ، وأشار بهذا إلى أن هذا الحكم غير مختص بالعدد (وإن) كان الجزء (الأول) هو (لفظ اثنين بني) الجزء (الثاني) فقط (وأعرب) الجزء (الأول) وإن كانت العلة المقتضية للبناء في بابه قائمة ؛ لأنه شبيه بالمضاف (و) لذا (حذف نونه نحو: جاءني اثنا عشرَ رجلاً ورأيت اثْنَيْ عشرَ رجلاً ، ومررت باثْنَيْ عشرَ رجلاً) فإنه لما حذفت الواو صار "اثنان عشر " بذكر النون في "اثنان" ووجود النون يؤذن بالانفصال ، وحذف الواو من "عشرة " يؤذن بالاتصال (٣٢٦ / ب) فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب إجراؤه مجراه في إعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الإعراب وبقي "عشر" على بنائه لتضمنه معنى الحرف [4] ، وقيل [5] : إن الإعراب في الجزء الأول إجراء لباب التثنيه مجرى واحدٍ كما في"اللذان" ، و"هذان " . وقال عصام [6] : " أعرب لأن الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان" فكما لا يبنى "اثنان" مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ".

---

(١) إضافة يتطلبها الكلام .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٣) انظر : امتحان الأذكياء ١١٣ ط استانبول .

(٤) انظر : التصريح ٢ / ٢٧٣ .

(٥) هذا ظاهر كلام الزجاج في : ما ينصرف ومالا ينصرف ١٤١ .

(٦) شرح الكافية لعصام الدين ٣ / ١٣١٤ ، وما قاله العصام هو رأي سيبويه والخليل .انظر : الكتاب٣/٣٠٧ .

[بَعْضُ الكنَايَاتِ]

[كَمْ الاسْتِفْهَامِيّة وكَمْ الخَبَرِيّة]

(وبعض الكنايات) لـا كلهـا ؛ لـأن بعضـها معـرب كـ "فلـان" ، و"فلانـة" و"هن" (١) ، وبعضها ليس من هذا الباب ، كـ "ضمير الغائـب ". كـذا قالـه المصـنف فـي الامتحان (٢)، ولم يعرفها ؛ لأن المراد منها ــ على ما قاله ــ معناها اللغوي وهو أن يعبـر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالإبهام على السامعين (٣) ونحـوه (وهـو) أي ذلك البعض (كم) وما عطف عليها وهي ــ أعني كم ــ تجيء لمعنيين محتاجين إلى التمييز ، ففرقوا بينهما بإعراب المميز (و) إلى هذا أشار بقوله (يكـون) أي لفـظ "كـم" (للاستفهام) عن (٣٢٧ / أ) العدد تارة (٤) ، وإذا كان كذلك (فينصب) حينئذ (ما بعده على التمييز) بعد كونه مفرداً (٥)، قالوا : لأنها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عـن وسـط العدد ، وهو من "أحد عشر" إلى "مائة" ؛ لأنها لو جعلت كناية عن الطـرفين كـان تحكمـا ، ووسط العدد مميزه منصوب ، فكذا ما هو كناية عنه واعترض هذا القول(٦) بأن حمله علـى الوسط دون غيره تحكم أيضا ، فالوجه أن يقال : أن "كم" الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد ، قرن ذلك العدد بهمزة الاستفهام ، أشبهت العدد المركب ، فأفرد مميزها ، ونصب كمميـزه ، فقيل : كم درهما ؟ ، كما قيل :أحد عشر درهما وهذا القول أيضا ضـعيف ؛ لـأن الهمـزة الملفوظ بها في نحو : أمائة درهم عندك ؟ لا تقتضي كون العدد مركبا ليترتب عليه نصـب مميزه ، فما ظنك بالهمزة المقدرة فالصواب في التعليل الإحالة في مثل ذلك على السماع ،ولا ضرورة تدعو إلىارتكاب أمثال هذه الأوجه(٣٢٧/ ب) الضعيفة ؛ في (نحـو: كم رجلاً ، و) تارة يكون " كم " (للخبر) عن العدد أيضا .

---

(١) كناية في الفرج أو الفعل القبيح . انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٢٢٧ .

(٢) انظر : امتحان الأذكياء ١١٣ ط استنابول .

(٣) كقولك :"جاءني فلان" وأنت تريد : زيداً . انظر اللسان (كني) ٣٩٤٤ .

(٤) وتسمي "كم" الاستفهامية ، وهي مبنية ، لتضمنها معنى الاستفهام ، وحملت الخبريـة عليهـا . انظـر : ترشيح العلل ٣٢٦ .

(٥) انظر : الصبان على الأشموني ٤ / ٧٩ ، ويجوز جر تمييز "كم" الاستفهامية إذا دخل عليها حـرف جـر نحو : على كم جذع بني بيتك ؟ ، هذا عند الخليل وسيبويه ، وأجازه الفراء مطلقا انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٨ ، والكتاب ٢ / ١٦٠ ، وأجاز الكوفيون أن يكون تمييزها جمعا ، نحو : كـم غلمانـاً لك ؟ . انظر : الارتشاف ٢ / ٧٧٩ .

(٦) انظرهذا القول في الرضي على الكافية٣/٢٣٤ ، والاعتراض عليه في التصريح ٢/ ٢٧٩ .

وسميت هذه بكم الخبرية مع أنها (بمعنى) إنشاء (التكثير) باعتبار أن متعلقها خبر ، وإذا كانت كذلك (فـ) حينئذ يجر مميزها و(يضاف إلى ما بعده) ويكون مفردا تارة كما في(نحو: كم رجلٍ) ومجموعا أخرى نحو : كم رجالٍ ، وإنما كان مميز هذه مجروراً مفرداً لأنها لما كانت كناية للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح كـ " مائة وألف " ومميز الكثير الصريح مجرور مفرد ، فكذا مميز ما يشابهه ومجيئه مجموعا في بعض الأحيان ، لأن العدد الكثير في لفظه ما ينبئ عن كمية الكثير صريحا ، وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمع مميزها نائبا عن معنى التصريح . كذا قيل [1] ، وقال المصنف [2] : " إنما كان مميزها مجرورا مفردا تارة ومجموعا أخرى ؛ لأنها نقيضة "رب" ، أو مثلها فحملت عليها في الجر ، ومميز العدد المضاف بعضه مفرد ، وبعضه مجموع فحملت عليهما دفعاً للتحكم ". انتهى . ثم لا يذهب عليك أن ما (٣٢٨ / أ) ذهب إليه من كون مميز "كم" هذه مجروراً بالإضافة إليه [3] هو مذهب غير الفراء وأما هو فإنه يقول : إنه مجرور بـ "من" مقدرة [4] ، وعلى قول الجمهور أن الجر بالإضافة ، فلو فصل بين كم والمميز بشيء ينصب ـ حينئذ ـ المميز حملا على مميز "كم" الاستفهامية ؛ لأنه لا يمكن الإضافة مع الفصل [5] ، وعلى قول الفراء يجوز الجر مع الفصل ـ أيضا ـ لأن الجر عنده ـ كما علمت ـ بـ "من" المقدرة لا بالإضافة [6] ، ولكن مذهب الجمهور هو المختار وتدخل "من" وجوبا على مميز "كم" [7] إذا فصل بينها وبينه بفعل متعد لم يستوف مفعوله نحو قوله تعالى : ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾[8] وقوله : ﴿ وَكَمْ أهلَكنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾[9] وذلك الفصل لئلا يلتبس المميز بالمفعول .

---

(١) قاله الرضي في شرح الكافية ٣ / ٣٢٧ .

(٢) امتحان الأذكياء ٣٩٨ .

(٣) انظر: الكتاب ١٦١/١ .

(٤) عبارة الفراء :" ومن خفض قال : طالت صحبة "من" للنكرة في "كم" ، فلما حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله . فخفض ، يريد : بخير ". معاني القرآن ١ / ١٦٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٦٤ .

(٦) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٢٥٣ ، والإنصاف ، مسألة ٤١ .

(٧) أي : الخبرية .

(٨) من الآية ٢٥ من سورة الدخان .

(٩) من الآية٥٨ من سورة القصص .

[كَذَا]

(و) من هذا النوع ــ أعني الكنايات ــ (كذا) وهي مثل "كم" ، فتقع تارة كناية (للعدد) أي :عنه ، لكن فرق بينها وبين "كم" بأنها ليس لها الصدر [1] فتقول : قبضت [2] كذا وكذا درهماً .

وأما "كم" فإنها واجبة التصدير [3] سواء كانت استفهامية(٣٢٨ / ب) أو خبرية إلا في لغة رديئة حكاها بعضهم عن الأخفش [4]، وعلى هذه اللغة يجوز أن يقال : ملكت كم عبيدٍ .

وتارة تقع ــ أعني كذا ــ كناية عن غير العدد كما في : خرجنا يوم كذا كناية عن "يوم الجمعة" مثلاً ، وفي الخبر :" أَنَّهُ يُقَالَ لَلْعَبْدِ يَوْمَ القِيَامَةِ أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ؟ فَعَلْتَ [فِيهِ] [5] كَذَا وَكَذَا "[6] .

و(ينصب ما بعده) أعني كذا (على التمييز) لما ذكر في "كم" [7] (نحو: عندي كذا درهماً) وسبب بنائه على ما قيل [8] : أن أصله :" ذا " دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى"كم" .

---

(١) انظر : المغني ١٩٢ .

(٢) في الأصل : قضيت ، وهو تحريف .

(٣) انظر : الارتشاف ٢ / ٧٨٣ .

(٤) انظر : المغني ١٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٠ ، والمساعد ٢ / ١١٤ .

(٥) إضافة من المغني ١٩٢ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ :" قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة/٤] قال : أتدرون ما أخبارها ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها ، أن تقول :عملت على كذا وكذا ، في يوم كذا وكذا ، فهو أخبارها ". الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد ١٨ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، كتاب فضائل القرآن ، باب " يومئذ تحدث أخبارها ".

(٧) ذكر الرضي أن جر تمييز " كذا " جائز ، لكنه خروج عن كلام العرب ؛ لأنه لم يرد مجرورا في كلامهم . انظر الرضي على الكافية ٣/ ٢٤٦ .

(٨) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٤ / ١٢٦ .

[كَيْتَ و ذَيْتَ]

(و) من الكنايات (كَيْتَ و ذَيْتَ)[1]، وهما (للحديث) ويجوز فيهما الحركات الثلاث ، ولا يستعملان إلا مكررين [2] بواو العطف كما في قولك : قال فلان : كَيْتَ و كَيْت وكان من الأمر ذَيْتَ و ذَيْتَ ، وبنيا لأنهما واقعان موقع الجملة ولا إعراب للجملة من حيث هي جملة ؛ إذ لا يعتورها العوامل من هذه الحيثية فيكون سبب البناء مناسبة مبني الأصل ، وقد علمت أن الجملة معدودة من قبيل ما هو مبني الأصل . كذا قيل [3] ، وقد (٣٢٩ / أ) نازع في ذلك الرضي وقال : " إن الجملة لا معربة ولا مبنية ؛ لأن الإعراب والبناء من عوارض الكلمة "[4] وادعى أن " كَيْتَ و ذَيْتَ لما وقعتا موقع مالا يستحق إعرابا ولا بناء ، وهو الجملة بقيا على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه وهو البناء ؛ إذ بعض المبنيات يكفيه عريه عن سبب الإعراب وسبب البناء ، وكونها كناية عن جملة لا محل من الإعراب نحو : " قال فلان: كيت وكيت " غير ضار ؛ لأن الإعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به "[5] . انتهى كلامه ، فليفهم . وقال المصنف [6] : " ينبغي أن يذكر [7] " كأين " فإنه مبني ــ أيضا ــ بمعنى "كم" الخبرية[8] ، وأصلها كاف التشبيه دخلت على "أي" ، وصار المجموع اسماً واحداً مبنيا على السكون وآخره نون ساكنة لا تنوين ، ولهذا يكتب بالنون" [9] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٧٠ ، والمفصل ١٨٣ .

(٢) قال ابن يعيش :" وإنما تكررهما فتقول : كيت وكيت ، وزيت وذيت ؛ ليكون ذلك أدل على الحديث ، ولا يتوهم أنها كناية عن لفظين مفردين " . شرح المفصل ٤ / ١٣٧ .

(٣) قال ببناء الجملة الشيخ خالد في التصريح ١ / ١١٧ ، وانظر : النص المحقق ٦٨٧ .

(٤) شرح الكافية ٣ / ٢١٠ ، بتصرف .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٦) امتحان الأذكياء في شرح لب الألباب ٣٩٧ .

(٧) أي: البيضاوي في لب الألباب ، فهو متن امتحان الأذكياء .

(٨) " كأين" بمنزلة " كم " الخبرية في خمسة أمور: في إفادة التكثير، وفي الإبهام ، وفي لزوم التصدير ، وفي البناء ، وفي جر التمييز لكن جره بـ "من" ظاهرة لا بالإضافة ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِن نَّبِيٍّ ﴾ آل عمران / ١٤٦ . انظر : التصريح ٢/٢٨١ .

(٩) ماعليه الأكثر أنها مركبة من كاف التشبيه و" أي" المنونة ، وجاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذ رسم في المصحف نونا ، ومن وقف بحذفه اعتبر حكم الأصل ، وهو الحذف في الوقف . انظر: المغني١٩١، والأشموني ٤/٨٦ .

["مَنْ" و"مَا "]

(و) مما ذكر من المبني (الكلمات المتضمنة لمعنى إن) الشــرطية (أو) المتضــمنة لـــــ (الاستفهام) كــ "من" [١]، و"ما "[٢] ، وغيرهما[٣] ، ووجــه بنائهــا هــو تضــمنها للحــرف واحتياجها مثله (إلا أَيّ وأية) فإنهما وإن تضمنتا (٣٢٩ / ب) للشرط أو للاستفهام ، فإنهــا لم يبنيا بل يكونان معربين دائماً على ما قد [مر] [٤] بيانـــه[٥].

[بعض الظروف]

(و) من المبني المذكور (بعض الظروف) لا كلها ، فإن كثيراً منها معرب والمبني منها إنما هو البعض (نحو: أمسِ) بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفــة ، وعلــى الكســر لاجتماع الساكنين ، وكونه أصلا في تحريك الساكن[٦] (وقَطُّ) وهو ظرف زمان ماض ، ولــا يستعمل إلا بعد النفي نحو: ما فعلته قطُّ ، والعامة تقول : لــا أفعلــه قــطُّ [٧] ونــص فــي التسهيل [٨] على أنه يستعمل بدون نفي تارة معنى ولفظا ، وتارة لفظا لا معنى فالأول كقول بعض الصحابه[٩]ﷺ : " قَصَرْنَا الصَّلاَةَ فِي السَّفَرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرَ مَاكُنَّا قَطُّ وَآمَنَهُ " [١٠] .

---

(١) مثال "من" المتضمنة لمعنى الشرط قوله تعالى ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ النســاء / ١٢٣ ، ومثــال المتضمنة للاستفهام قوله تعالى : ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَامُوسَى﴾ طه / ٤٩ .

(٢) "ما" المتضمنة لمعنى الشرط نحو قوله تعــالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾البقــرة / ١٩٧ ، والمتضمنه لمعنى الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾ طه / ١٧ .

(٣) نحو :" أين" و"متى" ، وسيأتي الكلام عليها .

(٤) إضافة يحتاج إليها السياق .

(٥) انظر : النص المحقق ٦٨٩ .

(٦) هذا عند الحجازيين ، أما بنو تميم فيعربونها ويمنعونها الصرف فيقولون : ذهب أمس بما فيــه ، ومــا رأيته أمس . انظر : المفصل ١٧٣ .

(٧) قال ابن هشام :" وهو لحن " المغني ١٨١ , والصواب أن يقال : لم أفعله قط , ولا أفعله أبداً .

(٨) انظر : التسهيل ٩٥ .

(٩) هو الحارثة بن وهب الخزاعي . انظر : صحيح البخاري ١ / ٢٨٨ .

(١٠) في الأصل : وأشد ، والحديث في صحيح البخاري ١ / ٢٨٨ كتاب الحج ، باب الصــلاة بمنــي ، مــن حديث الحارثة بن وهب الخزاعي قال :" صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثر ما كنا قط ، وآمنه بمنى ركعتين ". وأورده أبو نعيم في الحلية ٧ / ١٨٨ .

والثاني كالحديث الآخر ، وهو : أن صَحَابِياً [١] قال لعبدِ الله [٢] كيف تقرأُ سُورَةَ الـــأحزابِ ؟ فقالَ عبدُ اللهِ : ثَلاثاً وسَبْعِينَ آيةً ، فقال : هكَذا كانَتْ قطُّ [٣] ". أي: ما كانت كـــذا قـــطُّ . وفيها ــ أعني قط ــ لغات (٣٣٠/ أ) خمسة [٤] : فتح القاف وضم الطاء المشددة وهـــذه هي أشهر لغاتها ، وقد تخفف الطاء المضمومة ، وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة فهذه أربعة ، وقد تسكن الطاء[٥] ، وبناء المخففة بأقسامها فلكون وضـــعها وضـــع الحرف ، والمشددة للحمل عليها . كذا قيل[٦] ، وقيل[٧] : لتضمنها معنى الحرف ؛ لأن معناها : "إلى هذا الآن" ، وقيـــل [٨]: لمشابهتها بالحرف ؛ لأنها مثل " لمّا " فـــي اســـتغراق النفـــي (وعَـوْضُ) هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل في النفي ، وهو معرب إن أضيف كقولهم : " لاَأَفْعَلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ "[٩]، ومبني إن لم يضف ؛ لكونه مقطوعاً عن الإضافة كـــ " قبل" و " بعد "[١٠]، والفصيح المشهور فيها فتح العين وضم الضاد ، وقد جاء فتح الضاد وكسرها [١١]

---

(١) هو أُبَيٌّ بن كعب . انظر : روح المعاني للألو سي ٤ / ٨١ ، وأُبَيٌّ من الخزرج ، فهو صحابي أنصاري ، وهو من كتبة الوحي ، توفي سنة٢١ هــ . انظر : الأعلام١/٨٢ ــ ط دار العلم للملايين .

(٢) هو عبد الله بن مسعود ، كما في روح المعاني ٤ / ٨١ ، وعبد الله من السابقين إلى الإســلام ، وهــو أول من أسمع قريشا القرآن ، توفي سنة٣٢ هــ . انظر: الأعلام ١٣٧/٤ ــ ط دار العلم .

(٣) أخرجه الإمام أحمد من حديث زربن حبيش قال :" قال لي أبي بن كعب : كأين تقرأ سورة الــأحزاب ؟ أو كأين تعدها ؟ قال : قلت له : ثلاثا وسبعين آية : فقال : قط ، لقد رأيتها ، وإنها لتعادل سورة البقــرة ". الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد ١٨ / ٥٨ كتاب فضائل القرآن وتفسيره ، باب ذكر آيات كانت في القرآن ونسخت . وأورده العكبري في إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٨ ، ٢٩.

(٤) انظر هذه اللغات في الرضي على الكافية ٣/ ٣٠٥ .

(٥) ومن لغاتها ــ أيضا ــ فتح القاف وتشديد الطاء مع كسرها علـــى أصـــل التقـــاء الســـاكنين . انظـــر : الارتشاف ٣ / ١٤٢٦ .

(٦) ذكر الرضي هذا القول في شرح الكافية ٣ / ٣٠٥ ، ولم ينسبه لأحد .

(٧) قاله ابن هشام فى المغنى ١٨١ .

(٨) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٢٢٢ .

(٩) العائض الذي يبقي على وجه الدهر . فمعنى القول : " لاأفعله ما بقي في الدهر داهر" . انظر : الرضـــي على الكافية ٣ / ٣٠٤ ، والمغني ١٥٧ .

(١٠) قال ابن الحاجب في شرح كافيته ٣ / ٧٨٣ :" وإنما بني "عوض لقطعه عن الإضافة ، لـــأن المعنـــى : عوض العائضين ، كما تقول : ":دهر الداهرين ولولا ذلك لما كان مبنيا ، كما لم يُبْنَ "أبداً"..".

(١١) انظر : الارتشاف ٣ / ١٤٢٦ ، وقال ابن مالك :" ومن ضم فحملاً على "بعد" أو بتحريك آخره بحركـــة تجانس ما قبله ، ومن فتح كره اجتماع مستثقلين : الضمة والواو ، ومن كسر راعى أصل التقاء الساكنين ". شرح التسهيل ٢ / ٢٢٢ .

(ومُذْ ، ومُنْذُ) وهما لأول المدة , ومن ثَمّ بُنِيا لقطعهما عن إضافة مراده في المعنى ألا ترى أن قولك : منذ يوم الجمعة معناه : أول المدة يوم الجمعة فقد تضمنت (٣٣٠ / ب) "منذ" المضاف إليه كتضمن "قبل " و"بعد" عند الحذف ولذا بنيت "منذ" على الضم كما بني المقطوع عن الإضافة عليه (١) .

(وإذَا) هي للزمان المستقبل ، ولو دخلت على الماضي كما في قولك : آتيك إذا طلعت الشمس وهذا هو الغالب فيها (٢) ، وقد تخرج عن الاستقبال إلى معنى الماضي ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِين إذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَأَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾(٤) ، وقد تكون لاستمرار الزمان كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (٤) وهي في ذلك فيها معنى الشرط ، فهي متضمنة له غالباً ، وقد تجرد عنه وتتضمن للظرفية ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾(٥) وقد تكون للمفاجأة (٦) ، وهي إذا كانت لها تدخل على المبتدأ غالبا ، وهو المختار كما في : خرجت فإذا زيد يضرب عمرا .

---

(١) انظر : الهمع ٢ / ٤٢٣ ، وقال ابن يعيش :" وحقهما السكون ؛ لأن أصل البناء السكون؛ وإنما حركت "منذ" لكون النون قبلها ساكنة ، وضمت إتباعا لضم الميم ... وأما "مذ" فساكنة ؛ لأنه لم يلتق في آخرها ما يوجب لها الحركة ، فإن لقيها ساكن بعدها ضمت لالتقاء الساكنين نحو : مذ اليوم ومذ الليلة ومنهم من يكسرها ". شرح المفصل ٤ / ٩٥ .

انظر : المغني ١٠٢ ، والجنى الداني ٣٦٧ .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٩٣ من سورة الكهف .

(٤) الآية ١١ من سورة البقرة .

(٥) الآية ١ من سورة الليل .

(٦) قال المرادي :" والفرق بينها وبين "إذا" الشرطية من خمسة أوجه : الأول :أن "إذا" الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، و"إذا" الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية ، والثاني :أن "إذا" الشرطية تحتاج إلى جواب و"إذا" الفجائية لا جواب لها ، والثالث أن "إذا" الشرطية للاستقبال و"إذا" الفجائية للحال . والرابع :أن الجملة بعد "إذا" الشرطية في موضع خفض بالإضافة ، والجملة بعد "إذا" الفجائية لا موضع لها ، والخامس :أن "إذا" الشرطية تقع صدر الكلام ، وإذا الفجائية لا تقع صدراً ". الجنى الداني ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، هذا ، وقد اختلف في "إذا" الفجائية، فهي حرف عند الأخفش والكوفيين ، وظرف مكان عند الفارسي وظرف زمان عند الزجاج . انظر : الارتشاف ٣ / ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، والمسائل العسكرية للفارسي٨٦ ، ورجح ابن مالك وابن هشام الأول . انظر : التسهيل ٩٤ ، والمغني ٩٧ .

ويجوز حذف خبر هذا المبتدأ كما هو منصوص ، ولكنه لم يقع في التنزيل إلا مصرحاً به معها [1] نحو : ﴿ فَإِذَا هُوَ (٣٣١ / أ) خصِيمٌ مُبِينٌ ﴾[2]﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[3] ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾ [4] ﴿ إِذَا هُمْ بالسَّاهِرَةِ﴾[5] ﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾[6]﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[7] أما إذا كانت للشرط فيختار بعدها الفعل ، ويكون ماضيا غالباً وقد يكون مضارعا وذلك لأن الأصل في " إذا " القطع بالوقوع ، فمن ثمة كان استعمال "إذا فعلت" أكثر من استعمال " إذا أفعل" [8]؛ لأن الماضي ، وإن نقلت هي معناه إلى المستقبل لكنه من حيث كون لفظه موضوعا للحصول في الزمان الماضي ودالا عليه فهو أنسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه على التحقق ، وهي على كل ــ كما علمت ــ مبنية للزوم إضافتها إلى الجملة ، وما أضيف إليها فهو في الحقيقة مضاف إلى مضمونها ، وهو غير مذكور صريحاً فكأنه محذوف كما في الغايات ، ولم تبن على الضم مثلها ؛ لأن الألف لا تحتمله (وإِذْ) وهي للزمان الماضي[9]، وقد دخلت غيره كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[10]، وهي تدخل على كلا (٣٣١ / ب) الجملتين[11] : الاسمية ،نحو : ﴿ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ ﴾[12] والفعلية سواء كان فعلها ماضيًا لفظاً ومعنى نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ ربُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ [13] .

---

(١) انظر: المغني ٩٨ .

(٢) من الآية ٧٧ من سورة يس .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة طه .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الشعراء .

(٥) من الآية ١٤ من سورة النازعات .

(٦) من الآية ٢٩ من سورة يس .

(٧) من الآية ٥٣ من سورة يس .

(٨) اجتمع الاستعمالانِ في قول أبي ذؤيب : (الكامل)

والنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

(٩) انظر :المفصل ١٧٠ .

(١٠) من الآية٣٠ من سورة الآنفال .

(١١) انظر : المغني ٩٥ ، ٩٤ .

(١٢) من الآية٢٦من سورة الأنفال. وفي الأصل : "فكثركم" مكان "مستضعفون".

(١٣) من الآية٣٠من سورة البقرة .

أو معنى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾[1] وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنَّ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾[2]واعلم أنها ــ أعني " إذْ " ــ تــأتي للمفاجــأة [3] وهي الواقعة بعد " بينا " أو " بينما " نحو : بينا أنا عند زيد إذ طلع علينا رجل ، وكقوله :

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ [4]

ووجه بنائها ما مر في " إذا " ، ولكون وضعها وضع الحرف ، ولذا بنيت على السكون مع أن مقتضي العلة الأولى الضم على ما مر . (ولَمَّا) وهي بمعنى "حــين" عنــد ابــن الســراج [5] والفارسي [6] ، وابن جني [7] ، وجماعة [8] وقال ابن مالك [9] :" هي بمعنى " إذ " وحَسَّنَــهُ ابنُ هشام [10] لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة ، وإليه يميل كلام المصنف حيــث قرنها بــ " إذ " وعلى هذا (٣٣٢ /أ) فوجه بنائها ما مر وذهب سيبويه [11] إلى أنها حــرف يقال فيها : حرف وجود لوجود ، وصحح ما ذهب إليه سيبويه ابن قاسم [12] ؛ لأنها ليســت فيها شيء من علامات الأسماء ولأنها تقابل " لو" فيقال : لو قام زيد قام عمرو ، ولكنه لما لم يقم لم يقم عمرو ثم هي على القول بأنها ظرف تضاف إلى الفعل الماضي لفظا ومعنى نحــو : لما جاء عمرو أكرمته ، أو معنى فقط نحو : لما لم يجِئْ زيد أهنته .

---

(١) من الآية١٢٧من سورة البقرة .

(٢) من الآية٤٠ من سورة التوبة .

(٣) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٢ ، والمغني ٩٣ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لعثمان بن لبيد العذري ، أو عثير بن لبيد ، ونسب لغيرهما ، وهو من شــواهد سيبويه ٣ / ٥٢٨ ، والمغني ٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٩ . والشاهد فيه :مجــئ " إذ " للمفاجأة بعد " بينما ".

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٥٧ ، ٣ / ١٧٩ .

(٦) انظر : كتاب الشعر ٧٠ ، والبغداديات ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٧) انظر رأيه في المغني ٢٧٨ ، والارتشاف ٤ / ١٧٩٧ .

(٨) منهم الزمخشري . انظر : المفصل ١٧٣ .

(٩) أجاز ابن مالك ــ أيضا ــ كونها حرفاً حيث قال :" إذا ولي " لما " فعل ماض لفظا ومعنى فهــي ظــرف بمعنى " إذ " ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوبا لوجوب ". التسهيل ٢٤١ .

(١٠) انظر : المغني ٢٧٨ .

(١١) انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(١٢) انظر : الجنى الداني لابن قاسم المرادي ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

وتستعمل لوقوع الشيء لوقوع غيره كما في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ القُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾[١] ، إذ المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم ؛ لتقدم إنذارهم على إهلا كهم ، وهذا المعنى يؤيد مذهب سيبويه أنها حرف إذ لو كانت ظرفا بمعنى "حين" ، أو " إذ "[٢] لم تشعر بالتعليل .

(ومتى) مطلقا سواء كانت للاستفهام نحو: ﴿ مَتَى نصْرُ اللَّهِ ﴾ [٣] أو للشرط كما في قوله :

.... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي [٤]

فإنها للزمان فيهما ، وهي تستعمل للماضي منه وللمستقبل ، ووجه بنائها (٣٣٢ / ب) تضمنها لمعنى الاستفهام في الأول ، ولمعنى الشرط في الثاني[٥] (و) هذا وجه البناء في (أَنَّى) أيضا ؛ لأنها تكون للاستفهام تارة ، وللشرط أخرى ــ وهي للمكان ، وقد تكون استفهامية بمعنى :" من أين" نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَـذَا﴾[٦] وبمعنى " كيف " نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾[٧] أي: كيف تُصْرفون عن هذا الحق ، وبمعنى "متى" ، وقد جُوِّزَ في قوله تعالى: ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[٨] الأوجه الثلاثة [٩] ؛ لأنها إن كانت بمعنى "من أين" فليس المراد التخيير في الإتيان في القبل أو الدبر بل المعنى : جامعوهن من أي شق أردتم بعد أن يكون المأتي واحداً ، وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر .

---

(١) من الآية ٥٩ من سورة الكهف .

(٢) في الأصل : إذا ، والكلام به غير مستقيم .

(٣) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٤) سبق تخريجه في صـ ٢٧٧، والشاهد هنا مجيء " متى " للشرط .

(٥) في علل النحو لابن الوراق ٢٢٣ : "وأما (أين) فسؤال عن المكان بمنزلة (متى) في السؤال عن الزمان وهي متضمنة لحرف الجزاء فاستحقت البناء " .

(٦) من الآية ٣٧ من سورة آل عمران .

(٧) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٨) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .

(٩) انظر : معترك الأقران ١ / ٦١١ ، والصحاح (أنا) ٢٥٤٥/٦ ، واختار الشيخ أبو حيان أنها في الآية شرطية لافتقارها إلى جملة غير التى بعدها ، وجوابها محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير : أنى شيءتم فأتوه . انظر : البحر المحيط ١٧٢،١٧١/٢ .

(وأَيَّانَ) وهي استفهام للزمان كـ "متى" الاستفهامية إلا أن "متى" أكثر استعمالاً منها ، وتختص " أيان" بالمستقبل بخلاف "متى" فإنها تستعمل للماضي والمستقبل كما مر وتستعمل "أيان" في مواضع التفخيم[1] نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عن السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [2] .

قال الرضي [3] :" وكُتُب الجمهورِ ساكتة عن كون " أَيّان" للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين[4]، وهو (٣٣٣ / أ) غير مسموع [5] " .

ووجه بنائها تضمنها لمعنى الاستفهام (و) هذا هو وجه البناء في (كيف) أيضا ، وهي للاستفهام عن الحال [6] ، فإن كان بعدها اسم فهي خبر نحو : كيف أنت ؟ وإن كان بعدها فعل غير ناسخ فهي حال نحو : كيف جئت ؟ [7] .

---

(١) انظر : ابن يعيش على المفصل ١٠٦/٤ .

(٢) الآية ٤٢ من سورة النازعات .

(٣) شرح الكافية ٣ / ٢٨٦ .

(٤) هو ابن مالك . انظر : التسهيل ٢٣٦ .

(٥) قال أبو حيان :" والجزم بها محفوظ خلافا لمن زعم أن الجزم بها غير محفوظ ". الارتشاف ٤ / ١٨٦٥ ، ومن الجزم بها قول الشاعر :

أَيَّانَ نُؤَمِّنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا (بسيط)

انظر : شرح التسهيل ٤ / ٧١ .

(٦) هذا هو الغالب فيها ، والاستفهام إما أن يكون حقيقيا نحو : كيف زيد ؟ أوغيره نحو قوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ البقرة /٢٨ فإنه أخرج مخرج التعجب ، وقد تكون "كيف" شرطا ، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين عند جمهور البصريين لأنهم يجازون بها معنى لا عملا ، وأكثر الكوفيين يجزمون بها قياسا مطلقا ، وبعضهم لايجازي بها إلا بشرط اقترانها بـ "ما" نحو : كيفما تكن أكن . انظر : الكتاب ٤ / ٦٠ والإنصاف مسألة ٩١ ، والمغني ٢٠٩ .

(٧) قال في الهمع ٢١٨/٢ : "وعن سيبويه أن "كيف " ظرف ، وأنكره الأخفش والسيرافي ، وقالا : هي اسم غير ظرف ، ورتبوا على الخلاف أمورا :أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائما، وعندغيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره . الثاني : أن تقديرها عنده : في أي حال ، أو على أي حال ، وعند غيره تقديرها في نحو كيف زيد ؟ : أصحيح زيد ؟ وفي نحو كيف جاء زيد ؟ : أراكبا جاء زيد ؟ ونحوه . الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير ، ونحوه ، وعند غيره أن يقال : صحيح ، ونحوه " .

(وحيثُ) وهي للمكان المبهم[1] ، وتضاف إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية غالبا ، ولذا بنيت[2] وقد تضاف إلى المفرد ، وذلك كما في قول الشاعر:

وَنَحْنُ سَقَيْنَا الْمَوْتَ بِالشَّامِ مَعْقِلاً ... وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ لَيِّ الْعَمائِمِ [3]

أي : وقد كان منكم بمحل رءوسكم رفعة ، ومن هذا القبيل قوله [4] :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً ... . [5]

وإذا أضيف إلى المفرد فمنهم من أعربه لزوال علة البناء ، وهي الإضافة إلى الجملة المعدودة من مبني الأصل ، ولكن الأشهر بقاؤه على البناء لشذوذ الإضافة إلى المفرد [6] ، ونفس الإضافة إلى الجملة لا توجب البناء لتخلفه في صور كثيرة بل الموجب له لزوم الإضافة ، وهذا إذا لم تلحقها [ما] [7] أما إذا لحقتها "ما " نحو : (٣٣٣ / ب) "حيثما تجلسْ أجلسْ" [8]، فبناؤها – حينئذ – يكون لتضمنها معنى " إنْ " الشرطية .

---

(١) ذهب الأخفش إلى أنها تأتي للزمان ، ووافقه على ذلك ابن هشام . انظر المغني ١٤١ ، والارتشاف ٣/ ١٤٥٠ .

(٢) وهي مبنية على الضم تشبيها لها بالغايات ؛ لأن الإضافة إلى الجمله كلا إضافة ؛ لأن أثرها – وهو الجر– لايظهر . كذا في المغني ١٣٩ .

(٣) البيت من الطويل ، ولم يسم قائله ، وروايته المشتهرة في كتب النحاة :

ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيّ الْعَمَائِمِ

انظر الروايتين في المفضل شرح أبيات المفصل للنعساني، وهو مطبوع بهامش المفصل ١٧٠ ، وانظرالرواية المشتهرة في ابن يعيش على المفصل ٤ / ٩٢، والمغني ١٤٠ وشرح شواهده للسيوطي ١ / ٣٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٢ ، والرضي على الكافية ٣/٢٦٢ ، والشاهد فيه إضافة "حيث" إلى المفرد .

(٤) في الأصل : قولهم .

(٥) رجز ، قائله مجهول ، وبعده :

.... نَجْماً يُضِيءُ كَالشّهَابِ لامِعاً

انظر : المفصل ١٦٩ ، والهمع ٢ / ٢١٠ والفوائد الضيائية ٢ / ١٣٦ ،والمغني ١٤١ . والشاهد فيه إضافة "حيث" إلى المفرد .

(٦) انظر : الرضي على الكافية ٣ / ٢٦٤ .

(٧) إضافة يستقيم بها السياق .

(٨) ونحوه قول الشاعر : (الخفيف)

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يقدرْ لكَ اللّــ ... ــهُ نجاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

انظر :المغني ١٤١، ولأشموني ٤/١١ .

(ولَدَى) بألف مقصورة [١] ، و [لَـدُ][٢]مخففة "لَدُن" [٣] على ما يظهر لك (ولَدُن) هي بلام مفتوحة فدال مهملة مضمومة فنون ساكنة ، وفيها لغات : " لدن" بفتح الدال ، و" لدن" بكسرها ، فكأن "لدن" خفف بحذف الضمة كما في " عضد" فالتقى ساكنان ، فإما أن تحذف النون فيصير "لَـدُ " ، واما أن تحرك بالكسر للساكنين فيحصل بذلك أربع لغات مع " لدن" وهي أصلها فتلك خمسة ، وقد جاء "لدن" ، و" لد" بضم اللام ، وكأن " لدن" خفف بنقل ضمة الدال إلى اللام فالتقي ساكنان فإما أن تحذف النون ، وإما أن تكسر ،وقد جاء "لد" بحذف نون " لدن" التي هي أم الجميع . هكذا قاله الرضي [٤] فافهم .

وهي في الكل ظرف مكان للحضرة كـ "عند " ؛ إذ المحل محل لابتداء الغاية[٥] نحو : خرجت من عنده " ، ومن لدنه ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿آتَيْنَاه رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاه مِن لَّدُنَّا عِلْماً﴾ [٦] . ووجه بنائها على ما قاله ابن الحاجب [٧] : " وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه " ، ورده الرضي[٨] بأن الواضع إنما يضع وضع الحرف (٣٣٤/أ) ماكان يعرف أنه يكون في التركيب مبنيا لمشابهته للحرف ، فالوضع وضع الحرف لا يصلح أن يكون وجها للبناء ، وقال عصام [٩]:" لا يجوز تفريع بناء الأصل على ما يحصل بالتصريف فيه " ، وقيل [١٠] : إن بنائها لتضمنها معنى "مِن" الابتدائية .

---

(١) ذكر ابن يعيش أن " لدى" مبنية على السكون ؛ لفرط إبهامها على كل جهة من الجهات الست ، والأكثرون على أنها معربة كـ "عند ؛ لأنهما لايلزمان استعمالا واحدا ، حيث إنهما يكونان لابتداء الغاية ، ولغير ذلك ، ويستعملان فضلة وعمدة . انظر : المغني ١٦٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٣ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) ذهب الزمخشري إلى أن " لدن" لغة في " لدى " . انظر : المفصل ١٧٢ ، ورده ابن يعيش بأن "لدى" ليست من لفظ " لدن" وإن كانت من معناها ؛ لأن "لدى" معتل اللام ، و"لدن" صحيح اللام . انظر : شرح المفصل ٤ / ١٠٠ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٣ / ٣٠٠ .

(٥) انظر : المغني ١٦٣ .

(٦) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٧) انظر : شرحه لكافيته ٣ / ٧٨٠ ، ٧٨١ .

(٨) انظر : شرح الكافية ٣/٣٠٠ .

(٩) انظر : شرح الكافية للعصام ٣ / ١٣٧٠ .

(١٠) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٤ / ٢٣٦ .

وقال الرضي فيه : إنه لايستلزمها [1] ، ولذا قد تدخل عليها "من" حتى أنه قال في "لدى" : لا وجه لبنائه ؛ لأنه بمعنى "عند" ، وهو معرب بالاتفاق[2] ، لكن قال ملا عصام الدين [3] :" والأقرب أن يقال: بني لتضمنه معنى "من" ، ويجعل دخول "من" عليه تأكيداً ". انتهى ، وعلى هذا فلا حاجة إلى تقدير "من" إذا لم تذكر كما قدره الرضي [4] .

واعلم أن ألفه[5] تعامل معاملة ألف "على" ، و" إلى" فتثبت مع الظاهر وتنقلب ياء مع المضمر غالبا ، وحكى سيبويه [6] عن قوم : " لَدَاك ، وعَلاك ، وإلاك " . فليكن على بالك فإنه غريب النقل .

(والكاف) الكائنة بمعنى : " مثل " كما في نحو :

.... يَضْحَكَنَ عَنْ كَالْبَرَدِ .... [7]

(و) كذا (على) الكائنة بمعنى "فوق" كما في قوله :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعَدِ مَاتَمِّ ظِمْؤُهَا .... [8]

---

(١) الصواب : يستلزمها ــ أي معنى الابتداء ــ فالشارح فهم كلام الرضي على غير وجهه ؛ لأن الرضي قال : لايستلزمها ، في كلامه على "لدى" ، أما "لدن" فقال فيها : يلزمها، وهذا نص عبارته في شرح الكافية ٣٠٠/٣ : " ولدى بمعنى لدن إلا أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ؛ فلذا يلزمها "من" إما ظاهرة ــ وهو الأغلب ــ أو مقدرة ، فهي بمعنى : من عند ، وأما لدى فهو بمعنى: عند ، ولا يلزمه معنى الابتداء " .

(٢) هذه عبارة ابن الحاجب في شرح الرضي ٣٠٠/٣ ، أما عبارة الرضي فهي : " وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ". الرضي على الكافية ٣٠١/٣ .

(٣) شرح الكافية للعصام ٣ / ١٣٧٠

(٤) حيث قال :" فلذا يلزمها "من" إما ظاهرة ، وهو الأغلب ، أو مقدرة ، فهي بمعنى : من عند" شرح الكافية ٣ / ٣٠٠ .

(٥) أى : لدى . انظر : الرضى على الكافية ٣٠١/٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٤ / ٤١٢ .

(٧) سبق تخريجه في صـ ١٧٨ ، والشاهد مجيء الكاف اسما بمعنى مثل .

(٨) سبق تخريجه في صـ ١٦٩ ، والشاهد مجيء "على" اسما بمعنى فوق .

(و) كذا (عن) الكائنة بمعنى الجانب (٣٣٤ / ب) كما فى قوله :

.... مِنْ عَنْ يمِيني تَارَةً وَأَمَامِـي[١]

فقوله (الاسمية) هو قيد لهذه الثلاثة ، وهو قيد اتفاقي لبيان الواقع ، وإلا فلا حاجة لذكره ؛ إذ لو كانت حروف جر لما احتاج إلى عدها في الظروف بل[٢] ولا في هذا الباب مطلقا ؛ لأنها – حينئذ – تكون من مبني الأصل ، والكلام هنا – كما علمت – في مبني العارض . فافهم واعلم أن كون "عن" ، و"على" بالمعنى المذكور من الظروف غير خاف على أحد ، لكن بقي الكلام في الكاف فإنها ليست منها ، فما وجه عدها هنا ؟

ويمكن أن يقال : أن الوجه ما ذكره الفاضل الجامي حيث قال تحت قول ابن الحاجب "والظروف المضافة إلى الجملة " : " يجوز بنائها على الفتح ، وكذلك "مثل" ، و"غير" مع "ما" ، و"أن" مخففة ومشددة مثل : قيامي مثلَ ماقام زيد[٣] ، أو مثل أن يقوم ، أو مثل أنك تقوم ؛ لمشابهتهما الظروف المضافة إلى الجملة نحو " إذا " ، و "حيث " ، وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف" [٤] ، وإن لم يرتضه المصنف [٥] . فافهم ، وراجع .

---

(١) سبق تخريجه في صـ ١٧٠، ٢٧٨ ، والشاهد مجيء أن" اسما بمعنى جانب .

(٢) لو حذف " بل " لكان فصيحا .

(٣) ونحو قوله تعالى : (مِثْلَ مَاأنكُم تَنْطِقُونَ) الذاريات /٢٣ .

(٤) الفوائد الضيائية ٢ / ١٤٨ .

(٥) أي : السبب الي ذكره الجامي لبناء "مثل " ، و"غير" ، وهو المشابهة للظروف المضافة إلى الجملة . قال المصنف :" إن السبب في جواز البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة " امتحان الأذكياء ٤٠٦ ، وانظر : النص المحقق ٧٢٨ .

[النوع الثاني غير لازم البناء ، وهو أربعة
أولها :المقطوع عن الإضافة[1]]

(و) النوع الثاني من نوعي المبني العارض ، وهو (غير اللازم) للبناء ، وهو أربعة (٣٣٥ / أ) أقسام الأول منها : (ما) أي اسم ، ظرفا كان أو غيره (قطع عن الإضافة) بحذف المضاف إليه بلا عوض ؛ إذ لو عوض عنه[2] كأنه لم يقطع عنها فيعرب ، وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾[3] ، وفي الظرف قليل نحو قوله :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْلاً   أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[4]

والمعنى في الحالين واحد ، وقال بعضهم[5] : المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب ، وقال الرضي : الحق هو الأول[6] . كذا ذكره المصنف في الامتحان[7]، ولما كان هذا هو الحق مشى عليه هنا فقال (منويا فيه المضاف إليه) إذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو: "رب بعدٍ خير من قبل "، ولم يسمع المنسي في غيره ، والمنوي في (نحو: قبل وبعد) والجهات الست و هي: فوق (وتحت ، وقدام) وأمام (وخلف ، ووراء) وليست كلها بهذه المثابة ، فإن منها " يمين ، وشمال " وهما لا يقطعان عن الإضافة ، فلم يبنيا ، وإنما ذلك في ألفاظ منها مسموعة ، وهي ما ذكرت (٣٣٥ / ب) ومن المسموع أيضا : " أسفلَ" و" دونَ " ، و" أولُ" ، و"من عَلُ" ، و "من عَلْوُ"[8] .

---

(١) قال الشيخ عبد القاهر : " ويسمى هذا انوع غايات ، وذلك أنك إذا قلت : جئتك من قبل ، كانت الضمة غاية الاسم ، كمأأنك إذا قلت من قبل زيد ، كان زيد آخره " . المقتصد ١/ ١٤٧ .

(٢) أي بالتنوين .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) سبق تخريجه في صـ ٥١٩ ، والشاهد قوله "وكنت قبلا "حيث أعرب الظرف ؛ لأنه عوض عن المضاف إليه المحذوف بالتنوين .

(٥) ذكر هذا القول الرضي ، ولم ينسبه لأحد . شرح الكافية ٣ / ٢٤٩ .

(٦) عبارة الرضي : " لا فرق في المعنى بين ماأعرب من هذه الظروف المقطوعة ، وماأعرب منها، وهو الحق " . شرح الكافية ٣ / ٢٤٩ .

(٧) انظر : امتحان الأذكياء ٤٠١ ، ٤٠٢ .

(٨) في " علو " ثلاث لغات : ضم "الوو" ، وفتحها ، وكسرها . انظر : ابن يعيش على المفصل ٤/٩٠ .

ووجه بنائها عند قطعها عن الإضافة هــو : تضــمنها للحــرف عنــد بعضــهم [١] وبعضهم [٢] يجعل السبب في بنائها مشــابهتها للحــرف فــي الاحتيــاج إلــى معنــى ذلــك المحذوف ، واحتياجها مع وجوده لا يوجب البنــاء ؛ لــأن ظهــور الإضــافة فيهــا مــرجح لجانب اســميتها ؛ لاختصــاص الإضــافة بالأســماء ، فيضــعف الشــبه بــالحرف فيجــئ الإعراب ، وإضافة " حيث " ، و" إذا " ، و" إذْ " إلى الجملــة الواقعــة بعــدها كَلــا إضــافة لأن أثرها ، وهو الجر لا يظهر ، ولأن الإضافة فــي الحقيقــة إلــى مصــادر مشــتقة مــن تلك الجمل ، وهو غير ظاهر ، فكأنه ليس بثابــت ووجــه بنائهــا علــى الضــم غــرض المخالفة بين حالتي الإعراب والبناء[٣] وقال المصــنف فــي وجــه البنــاء علــى الضــم : " الجبر للنقصان بأقوىالحركات " [٤] .

وأجــري مجــرى هــذه الظــروف فــي البنــاء علــى الضــم ألفــاظ ليســت بظــروف ولكنها مشبهة بها لكثــرة اســتعمالها (و) هــي (لاغير ، وليس غير) كمــا فــي نحــو : " أفعل هذا لاغير" ، و "جاءني زيد ليس (٣٣٦ / أ) غير " [٥] .

(وحَسْب) كما في قولك : افعل هــذا حَسْــبُ ، أي : حســبك ، والمــراد : أفعــل هــذا لــا غير . قيل في وجه بناء "غيــر" بعــد " لــا " ، و"لــيس" علــى الضــم ؛ لشــبهها لتلــك الظروف فى كثرة الاستعمال ، ولشدة الإبهــام فيهــا كمــا هــو فــى الظــروف المــذكورة لكونها جهات غير محصورة ، وكــذا قيــل [٦] فــي "حســب" أيضــا ، ولــم يــرض بــذلك المصنف ، بل جعل العلة في البناء هــي العلــة الموجبــة لبنــاء تلــك الظــروف ، وهــي الاحتياج إلى المحذوف ، وكذا لم يرض بما قاله الجــامي فــي وجــه بنــاء "حســب" :"أنــه لشبهها بــ"غير" في كثرة الاستعمال ، وعدم تعرفه بالإضافة " [٧] .

---

(١) قال ذلك الشيخ عبد القاهر في المقتصد ١ / ١٤٦ .

(٢) هو الرضي . انظر : شرح الكافية ٣ / ٢٤٧ .

(٣) انظر : ابن يعيش على المفصل ٤ / ٨٦ .

(٤) امتحان الأذكياء ٢٤٢ ، وفي ابن يعيش على المفصل ٤ / ٨٦ :" وقيل : بنيــت علــى الضــم لشــبهها بالمنادى المفرد من نحو : يا زيد ، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نكر، أو أضيف أعرب ".

(٥) قال الرضي :" ولا يحذف منها المضاف إليه إلا مع "لا" التبرئة ، و"ليس" ؛ لكثرة استعمال "غير" بعد "لا" ، و"ليس" ، و"غير" التي بعد "ليس" بمعنى "إلــا" ... ". شــرح الكافيــة ٣ / ٢٥١ ، و انظــر : الكتــاب ٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٦) قائل القولين الرضي فى شرح الكافية ٣ / ٢٥١ .

(٧) انظر : الفوائد الضيائية ٢ / ١٣٦ .

بل قال فيه[1] : " هو من الغرائب وفيه ثمانية أعاجيب : ما مر غير مرة [2]، واستعارة من مستعير المستعير ، وسؤال من سائل السائل الفقير ، وعدول من أقوى المشابهة – وهو اتحاد المعنى – وأوسطها – وهو الإبهام – إلى الأدنى – وهو كثرة الاستعمال – لو ثبت [3] ، ومن الأصل إلى الفرع ؛ إذ عدم التعرف فرع الإبهام على زعمهم ، ولغوية توسط "غير" ، لتحقق مشابهة "حسب" بالغايات (٣٣٦ / ب) بل توسطها أيضا ؛ لتحقق مشابهته بالحرف لما ذكرنا " (والآنَ) هو عطف على "ما " في قوله : " وغير اللازم ما قطع عن الإضافة "، فلو قدمه على " لاغير" وما بعده لكان أولى ، وأظهر ؛ لأنه من الظروف الزمانية بمعنى الحال [4] ، ووجه بنائه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير ، أو لتضمنه معنى الإشارة ، أو حرف التعريف [5] ، وعده من غير اللازم البناء على رأي من قال: إنه قد يعرب [6] استدلالاً بقول القائل :

كَأَنَّهُمَا مِلْآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا .... [7]

وَرُدَّ [8] بأن هذا ليس بقوي ؛ لاحتمال كون الكسر بنائياً إلا أن الفتح أشهر وأكثر ، وقال الدماميني [9] : وفيه نظر ، ولعل وجهه أن هذا الاحتمال إنما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ، ولم يثبت . كذا ذكر في نتائج الأفكار[10] .

---

(١) امتحان الأذكياء ٤٠٢ .

(٢) أي : من عدم الإنتاج . انظر : الامتحان ٢٤٢ .

(٣) في الامتحان :" لو ثبت ، وهو ممنوع ".

(٤) قال ابن مالك :" مسمى "الآن " الوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال النطق به، أو الحاضر بعضه كقوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يجدْ لَهَ شِهَاباً رَصَداً ﴾ [الجن / ٩] شرح التسهيل ٢ / ٢١٨

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٩ .

(٦) في الهمع ٢ / ١٨٧ :" والمختار عندي القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة ، فهو منصوب على الظرفية ، وإن دخلته "من" جر ..".

(٧) صدر بيت من الطويل لأبي صخر الهذلي ، وعجزه :

.... وَقَدْ مَرَّ بِالدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

انظر : شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٦ ، وسر الصناعة ٢ / ٩٥ ، والمساعد ١ / ٥١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ /٢٢٠ ، والهمع ٢ / ١٨٦ . والشاهد قوله :" ملآن" حيث أعرب "الآن" متأثرا بحرف الجر "من" فأصله : " من الآن " .

(٨) رده ابن مالك . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٢٠ .

(٩) لم أقف على قوله إلا في النتائج .

(١٠) نتائج الأفكار في شرح الإظهار ٤٥٦ .

[الثاني : الْمُنَادَى]

(و) القسم الثاني من أقسام غير لازم البناء (المنادى) وهو على ما ذكره البيضاوي : " ما نودي بحرف النداء " [١] . قال المصنف : " لفظا نحو : يا زيدُ ، أو تقديراً ، نحو قوله تعالى : (٣٣٧ / أ) ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ [٢] ، وعدل عن تعريف ابن الحاجب [٣] لاحتياجه إلى تعسفات مفسدة للحد في وجود الإقبال ضد الإدبار في نحو : يا اللّهُ ، ويا زيد لا تقبل أو أدبر ، ويا سماء " [٤]. انتهى .

وهو [٥] في هذا الباب ما ليس بمضاف ، ولا شبيهٍ به (المعرفة) قبل النداء نحو : " يا هـذا ، ويا زيد " ، أو بعده نحو : " رجل " (فإنه مبني على ما) أي : حركة لفظا أو تقديراً ، أو حرف (يرفع) ذلك المنادى في غير صورة النداء (به) الضمير راجع إلى "ما" ، وهي ــ كما علمت ــ عبارة عن الحركة مطلقا ، أو الحرف الشامل لألف التثنية كما في : " يا زيدان" ، و "واو" الجمع كما في : " يا زيدون " ، وإنما بُنِيَ هذا المنادَى ــ أعني المفرد بالمعنى المذكور ، المعرفة بالمعنى الأعم ــ لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الخطاب الحرفية وذلك لأنّ "يا زيد" ــ مثلاً ــ بمنزلة " أدعوك" ، فالمنادى فيه مشابه لكاف "أدعوك" إفرادا وتعريفا ، وهذه الكاف مثل كاف " ذلك " [٦] ، وإنما احتيج إلى اعتبار هذه المشابهة الثانية لما علم أن الاسم لا يبنى (٣٣٧ / ب) [إلا][٧] لمشابهة الحرف أو الفعل المخصوصة ، وبني على ما يرفع به للفرق بين حركة المنادى المعرب وبين حركة المبني و حروفهما . كذا قاله الرضي[٨]

---

(١) الامتحان متن (اللب) ٢٨١ .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٣) قال ابن الحاجب في تعريفه :" المنادى ، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب "أدعو" لفظا أو تقديرا " الكافية بشرح الرضي ١ / ٣١٢ .

(٤) امتحان الأذكياء ٢٨١ .

(٥) أي: المنادى في باب المبني .

(٦) جعل الشيخ السيوطي المشابهة واحدة حيث قال : وعلة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب ". الهمع ٢ / ٣٧ .

(٧) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٨) انظر : شرح الكافية ١ / ٢١٦ ، ٣١٨ .

وهذا هو الأصل فلا يعدل عنه مالم يوجد للعدول عنه داع كما أشار إلى ذلك بقوله (إن لم يلحق بآخره) أي: المنادى المذكور (ألف الاستغاثة ، أو) ألف(الندبة ، ولا بأوله لام) الاستغاثة أو التعجب ، فإن الأول ، وهو ما لحقه الألف في آخره يبني على الفتح ، والثاني وهو ما دخله اللام في أوله يجر لفظا على ما يذكره ، وسيجئ بيان السبب في كلٍ من ذلك ، ولا يذهب عليك أن الشرط الأول وهو الذي ذكره بقوله "إن لم يلحق بآخره ألف " إنما يفيد في الواحد ، إذ الألف ما دام ألفاً منافٍ لضم ما قبله دون المثنى والمجموع ؛ إذ هما مبنيان على ما يرفعان به ، وهو الألف في المثنى والواو في الجمع ، لحق بآخرهما ألف نحو : يا زيدا ناه ، ويا زيدوناه ، أو لم تلحق لانتفاء المنافاة ــ حينئذ ــ لوجود الفصل بينهما بالنون ، يرشدك إلى هذا اقتصاره فيما يأتي على قوله(٣٣٨ / ١) : " وإن لحق بآخره ألف بني على الفتح " لأن البناء على الفتح إنما يتصور في الواحد دون المثنى والجمع ، ولذا خص المثال هناك بالواحد ، ولو غير لحوق الألف بناء المثنى والجمع ــ أيضا ــ عن كونه على ما يرفعان به من الألف والواو لبين حكمهما ــ أيضا ــ ولك أن تقول : إنه أريد بالآخر ما يراد به في تعريف الإعراب ، ولكن لا يلحق بآخر المثنى والجمع ألف ، بل لو لحق إنما يلحق بالنون ، وهي ليست بآخرهما على هذا المعنى (نحو: يا زيدُ) هو مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضم لفظا[١] ، ولم يلحق بآخره ألف ولا بأوله لام ، ومثال المبني عليه تقديراً : ياهذا (و يا مسلمان) مثال للمعرفة بعد النداء ، والمبني على الألف ولم يلحق بآخره ألف ولا بأوله لام (ويا مسلمون) مثال للمعرفة بعده ــ أيضا ــ والمبني على الواو وليس فيه ألف ولا لام ، وفي هذين المثالين ــ أعني : يا مسلمان ويا مسلمون ــ إشارة إلى ما قدمناه من أن المراد بالمفرد هنا ما يعم المثنى والجمع لا ما يقابلهما ، بل ما يقابل (٣٣٨ / ب) المضاف وشبهه ، يرشدك إلى ذلك قوله (وإن كان) أي : المنادى (مضافا) وإن كانت الإضافة غير محضة نحو : يا حَسَنَ الوجهِ (أو مشبها به) أي بالمضاف وهو الذي يعرف عندهم بالممطول [٢] .

---

(١) ومنه قول الله تعالى ﴿ يَاإِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ هود / ٧٦ .

(٢) قال الشيخ السيوطي :" وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المشبه بالمضاف والمنادى الممطول ، أي المطول من قولك : مطلتُ الحديدة ، إذا مددتها ، ومنه اشتق المُطْل في الوعد ". الأشباه والنظائر في النحو ٤ / ١٨ .

والمراد به الاسم الذي يجيء بعده شيء من تمامه ، إما معمولاً للأول نحو : يا طالعاً جبلاً ، وياحسنا وجهُهُ ، وياخيراً من زيد ، وإما معطوفا عطف نسقٍ على أن يكون كلاالمتعاطفين اسما لشيء واحدٍ ، نحو : يا ثلاثةً وثلاثين [1] ، وإما نعتاً له جملةً أو ظرفا نحو : يا حليماً لايَعْجَل [2] ، و

... يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ .... [3]

(أو نكرة ، ينصب) معرباً لانتفاء موجب البناء المتقدم عنه ، وهو مشابهة كاف "أدعوك " إفراداً وتعريفاً المشابهة لـ "كاف "ذلك" ، فإن الإفراد منتف من المضاف والتعريف منتف من الثالث ، ومن المضاف في بعض الصور ، وفي المشبه بالمضاف قد ينتفي الأمران إن قصد غير معين ، وقد ينتفي الأول منه فقط إن قصد به معين ، كما أن المضاف كذلك في هاتين الحالتين ، وأما نصبها فلأن كلا منها (٣٣٩ /أ) مفعول به (بفعل مقدر) وهو "أدعو" ، و" أنادي "[4]، فإذن ليس المراد بقوله "ينصب" ظاهره من حدوث النصب ، بل البقاء على ما كان عليه قبل النداء من النصب ، وفائدة ذكرهم لهذا الحكم إفادة عدم العدول عن هذا الأصل الذي هو النصب ، وذلك أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلاً ، فلا يرد أن نصب المنادى تحصيل الحاصل ، إذ هو قبل النداء منصوب أيضا ، ولأنه إن أريد النصب لفظاً أو تقديراً يشكل بمثل : يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ، ويا مثل ما ينفع ، ويا غير ما يضر مبنياً على الفتح ، لأن كلا منها لم ينصب لفظا ولا تقديراً بل محلاً مع أنه مضاف.

---

(١) يرى الرضي أنه لا فرق في هذا العدد ونحوه بين أن يكون علما أو لا من حيث كونه شبيها بالمضاف وذكر أن هذا ظاهر مذهب سيبويه . انظر : الرضي على الكافية ١ / ٣٢٢ ، وذهب ابن يعيش إلى أنه يضارع المضاف إذا كان علما ، وإلا فلا . انظر شرح المفصل ١ / ١٢٨ ، والصحيح الأول ، لأنه يجوز أن تقول : لا ثلاثة وثلاثين عندي . انظر : الرضي على الكافية ١ / ٣٢٢ .

(٢) في الأصل : لا تعجل ، وهو تصحيف ، وفي الأشباه والنظائر ١٨/٤ : " ... ياحليماً لايَعْجَل وياعالماً لايَجْهَل ... إن الوجه في هذا ، وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادى مخصص ، وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين ، وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المُشَبّه بالمضاف ، والمنادى الممطُول " .

(٣) سبق تخريجه في صـ ٥٢٨ ، والشاهد قوله " يانخلةً " حيث جاء المنادى مشبّهاً بالمضاف منصوبا ، وقد وصف بالظرف .

(٤) قال ابن الخباز :" ولا يكون المنادى إلا اسما ؛ لأنه مفعول به ، فإن وجدت بعد حرف النداء فعلاً أو حرفاً فهو على حذف المنادى " شرح اللمع ٣١٨ .

(٥) هذا مذهب الجمهور ، وقيل : الناصب له معنوي ، وهو القصد ، وقيل : الناصب حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل ، والصحيح الأول . انظر : الهمع ٢ / ٣٢ ، ٣٣ .

فالأصل في (نحو [يا][1] عبدَ اللهِ) أدعو وأنادي عبد الله ، حذف فعله وجوبا لدفع توهم أنه إخبار ، ثم أنيب عنه حرف النداء ليدل عليه ، فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب عنه ، ومنهم من قال [2] : لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته إفادته ، والمثال مثال (٣٣٩ / ب) للمضاف إضافة محضة ، ومثال غير المحضة قد ذكرناه أول البحث[3](و) أما قوله (يا خيراً من زيد) فمثال لشبه المضاف ، وقد علمت أنه مثال لما هو من تمامه معمولاً له وبقية الأمثلة قد مرت (و) أما قوله (يا رجلاً) فإنه مثال للنكرة ولا يكون منصوباً إلا إذا أريد به غير معين ، بأن يراد أي رجل كما في قول الأعمى في الطريق : يا رجلاً خذ بيدي ، أما إن أريد به معين ، كما لو كان معه رجل لاغير ، وقال : يا رجل [4] فإن هذا حكمه حكم المعرفة من البناء على ما يرفع به (وإن لحق بآخره) أي المنادى المفرد والمعرفة (ألف) لأنها لا تلحق المضاف ولا شبهه ولا النكرة بل ، ولا غير الواحد إذا أريد بالآخر ما يراد في باب الإعراب كما علمت ، وأطلق الألف عند التقييد بألف الاستغاثة كما فعل ابن الحاجب [5]، والبيضاوي[6] وغيرهما ؛ ليعم ألف الندبة ، فإن كل منادى لحقة أحدهما (بنى على الفتح) لاقتضاء الألف من حيث هى فتح ما قبلها ، ولذا قالوا[7] : إنها لا تجتمع مع اللام في أوله لتنافي مقتضيهما ، والمثال وهو قوله (٣٤٠ / أ) (يا زيداه) بإلحاق الهاء للوقف صالح لهما وإنما بني للمشابهة القوية بالكاف (وإن اتصل بأوله لام) سواء كانت تلك اللام للاستغاثة ، كما في نحو : يا لله ، يا للمسلمين ، أو للتعجب نحو: يا للماء ، ياللدواهي إذا تعجب من كثرتهما ،وأتى في التمثيل بقوله (نحو: يالزيد) لأنه يحتمل كلا المعنيين ولذا لم يذكر المستغاث له ؛ لأنه لو ذكر لم يحتمل التعجب بل يتعين للاستغاثة [8] .

---

(١) ساقطة في الأصل .

(٢) قال ذلك الرضي في شرح الكافية ١ / ٣١٣ .

(٣) وهو قوله :" يا حسن الوجه ". .انظر : النص لمحقق ٣٧٢ .

(٤) في الأصل : يا رجلاً ، والمثال للنكرة المقصودة .

(٥) قال ابن الحاجب :" ويخفض بلام الاستغاثة نحو : يا لزيد ، ويفتح لإلحاق ألفها، ولا لام نحو : يا زيداه " الكافية بشرح الرضي ١ / ٣١٨ .

(٦) انظر : متن اللب في الامتحان ٦٦ ، ط استانبول .

(٧) في الكتاب ٢١٨/٢ : "وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت نحوقولك : ياعجباه ، ويابكراه ، إذا استغثت أو تعجبت ، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه " . وانظر : الرضي على الكافية ٣٢١/١.

(٨) كقولك : يا لزيد لعمرو.

فالحاصل أنه متى اتصل بأول المنادى أحد هذين اللامين (يجب جره) معرباً لانتفاء مشابهته للكاف في الإفراد ؛ لأنه مركب بسبب انضام هذه اللام الجارة إليه ، وهي مع ذلك من خاصة الاسم ، فبسببها تضعف مشابهة الحرف الموجبة للبناء . هـذا ، واعلم أن هذه اللام تفتح إذا دخلت على المضمر، سواء كان ذلك المضمرمعطوفا كما في قولك : يا لَزيد ولَك ، أو غير معطوف كما في قول القائل :

فَيَالَكَ من لَّيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ....[1]

إذ ليس في اللام الجارة للمضمر سوى الفتح[2] (٣٤٠ /ب) على ما عرف ، وسواء كان المضمر[3] الداخلة عليه مستغاثا أو مستغاثا له ، وكذا تفتح إذا دخلت على المظهر المستغاث فرقا بينها وبين الداخلة على المستغاث له ؛ إذ قد يحذف المستغاث ويقع المستغاث له بعدها كما في نحو : يا لِلْمظلوم ، أي : يا قوم للمظلوم ، فإنها لو لم تفتح اللام لم يعلم أن المظلوم في المثال مستغاث ، أو مستغاث له ، مع أن المستغاث واقع موقع الضميرالذي تفتح لام الجر معه . فافهم ، وتكسر في المعطوف على المستغاث كما في قوله :

.... يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَانِ لِلْعَجَبِ[4]

وللشبان ــ بكسر اللام ــ من الشباب ، وذلك لحصول الفرق بينه وبين المستغاث له بعطفه على المستغاث[5] ، وتكسر ــ أيضا ــ في المعطوف على المتعجب منه نحو : يا لَلْمَاء ، ويا لِلّهِ ؛ لأن فتحها مع المتعجب منه المعطوف عليه ليس في القوة بذلك من حيث إنه ليس منادى حقيقة ، فلا يكون واقعاً موقع الضمير في التحقيق ، ويضاف إلى ذلك في المعطوف على المتعجب منه بعده عن النداء .

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس ، وعجزه :

.... بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدّتْ بِيذْبُلِ

انظر : ديوان امرئ القيس ١٩ ، و الزوزني على المعلقات ٣٨ ، والمغني ٢١٨ ، والرصف ٢٢٠ .
والشاهد قوله :" فيالك" حيث جاءت اللام مع الضمير مفتوحة ، وهي للتعجب .

(٢) قال المرادي :" ولا تكسر إلا مع ياء المتكلم ، فإذا قلت "يالى" ، احتمل أن يكون مستغاثا به ، ومستغاثا من أجله ". الجنى الداني ١٠٣ .

(٣) في الأصل : المستغاث ، ولا يستقيم به الكلام .

(٤) عجز بيت من البسيط ، لم يعرف قائله . وصدره :

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدّارِ مُغْتَرِبُ ....

انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، والرضي على الكافية ١ / ٣١٩ ، والرصف ٢٢٠ ، والهمع ٢ / ٧٠ .
والشاهد قوله :" وللشبان" حيث كسرت اللام فيه ، وهو معطوف على المستغاث .

(٥) إذا عطفت مع" يا " نحو: يالزيد ويالعمرو، فلا بد من فتح اللام في المعطوف .انظر الكتاب٢/٢٢٠ .

فترجع اللام الجارة ، إلى ما تستحقه (٣٤١ / أ) بالأصالة ، وهو الكسر مع المظهر وتكسر ـ أيضا ـ في المستغاث له مطلقا ، سواء كان معطوفاً أو معطوفاً عليه نحو : ياللـه لزيد ولعمرو ، ويالَهُ للمسلمين ، وكسرها فيه جَارٍ على الأصل ، ويجوز الفتح والكسر في المتعجب منه نحو : يا لَلْماءِ ويا لَلدّواهِي ، فإن اللام يجوز فيها الفتح والكسر أما الفتح فلوقوع مجرورها موقع المضمر نظراً إلى ظاهر مجيئه بعد حرف النداء ، وأما الكسر فلأن مجرورها ليس بمنادى في الحقيقة ؛ إذ ليس الماء مطلوباً لإقباله ، وإنما المراد : ياقوم اعجبوا للماء وللدواهي ـ مثلاً ـ فهو ـ إذن ـ ليس بواقع موقع الضمير في التحقيق ، فكسرت اللام معه على الأصل(١) . ولما كان الحكم المذكور في المنادى غير جار في التوابع كلها بل في بعضها ، ولم يجر فيما هو جار فيه منها مطلق بل في بعضها بقيد ، عين التوابع الجاري فيها ، وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال (والبدل) أي:من المنادى المبني على ما يرفع به (والمعطوف) عليه عطف نسق (٣٤١ / ب) (الخالي عن اللام (٢) حكمه) أي : حكم كل واحد منهما (حكم المنادى) المستقل الأصلي الذي باشره حرف النداء ، سواء كان ذلك البدل والمعطوف المذكور مفردا كما في (نحو: يا رجلُ زيدُ ، ونحو: يا زيدُ وعمرُو) أومضافا نحو : " يا زيد أخا عمرو" ، أو " وأخا عمرو" ، أو مشبه به كما في نحو: " يا زيد طالعا جبلاً " أو "وطالعاً جبلا " ، أو نكرة كما في نحو :" يا زيد رجلاً صالحاً ، أو " ورجلاً صالحاً " ، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر ، والمبدل منه كالتوطئة لذكره ، والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه ، فيكون حرف النداء مقدراً فيه ، وإذا كان هذان التابعان (٣) حكمهما حكم المنادى المستقل ، فما كان منهما تابعاً للمنادي المفرد المعرفة فهو مبني ، ولا كذلك غيرهما من بقية التوابع من التأكيد والصفة ، وعطف البيان ، وعطف النسق المعرفة باللام ، فإنها لو كانت تابعة للمنادى المذكور ترفع حملاً على لفظه ؛ لأن بناء المنادى عارضٌ ، فيشبه المُعْرَب .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢١٧ ـ ٢١٩ .

(٢) قال ابن الناظم :" فإن قرن المعطوف بالألف واللام امتنع تقدير حرف النداء قبله، فأشبه النعت وجاز فيه الرفع والنصب نحو قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سبأ / ١٠] بالنصب و الرفع ". شرح الألفية ٥٧٥ . وقراءة الرفع من الشواذ ، نسبها سيبويه والمبرد إلى الأعرج . انظر : الكتاب ٢ / ١٨٧ ، والمقتضب ٤ / ٢١٢ ، وذكر الدمياطي أنها انفرادة لابن مهران لا يُقرأ بها . انظر : الإتحاف ٣٥٨ ، أما النصب فهو قراءة الجمهور . انظر : البحر المحيط ٧ / ٢٦٣ .

(٣) في الأصل : وإذ كانا هذين التابعين .

فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه ، ويجوز (٣٤٢ / ا) النصب على محله ؛ لأن حق تابع المبني أن يكون تابعاً لمحله ، وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية ، ولذا اقتصر على ذكر هذين التابعين ؛ لأن كلامه في بيان المبنيات ، وغيرهما ــ كما علمت ــ ليس كذلك فافهم .

[حروف النداء]

ولَمـّا فرغ من بيان أحوال المنادى وتوابعه شرع ــ الآن ــ في بيان الحروف التي ينادى بها فقال (وحروف النداء : يا) وهو ــ أعني لفظ "يا " وما عطف عليه ــ خبر لحروف ، وهو مضاف والنداء مضاف إليه ، وقدم "يا " لكونها أشهر حروفه ، ولذا كانت تستعمل في الاستغاثة ، والتعجب ، والندبة . وهل هي خاصة بنداء البعيد أم تكون له وللقريب أيضا ؟ خلاف ذهب جماعة منهم الزمخشري (١) إلى الأول ، وقالوا : إنها لا ينادى بها إلا البعيد حقيقة كـ " يا زيد " للبعيد منك ، أو البعيد حكماً كقول الداعي : ياالله ؛ لأن الله تعالى ، وإن كان أقرب إلى العبد من حبل الوريد ، لكن الداعي له ــ تعالى ــ ينزله منزلة البعيد استقصاراً لنفسه ، واستبعاداً لها من المَدْعُوِّ ــ جلّ جَلالُهُ ــ تأدباً معه تعالى ، وذهب آخرون منهم ابن الخشاب (٢) (٣٤٢ / ب) إلى الثاني وقالوا : ينادي بها البعيد والقريب (٣) كـ " يا زيدُ " لمن بَعُدَ أو قَرُبَ ، حتى قال ابنُ الميزان(٤) في ما ذكروه في الاعتذار المذكور في " يا اللّه " : إن هذا دليل إقناعي لا برهاني (٥) ، فإن الداعي يقول : يا قريباً غير بعيد ، ويا من هو أقرب إلينا من حبل الوريدِ ، فَالْحَقُّ أن تكونَ لهما .

---

(١) انظر : المفصل ٣٠٩ . ومنهم ابن مالك . انظر : التسهيل ١٧٩ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب . كان أعلم أهل زمانه في النحو عارفا بالحديث والتفسير واللغة ، له مؤلفات منها : المرتجل فى شرح جمل الجرجاني ، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل ، وغيرهما ، توفي سنة ٥٦٧ هـ . انظر : البغية ٢ / ٢٩ ــ ٣١ .

(٣) انظر : المرتجل لابن الخشاب ١٩١ ، تحقيق/ على حيدر ، ط دمشق سنة ١٣٩٢ هـ ــ١٩٧٢ م ، وممن قال بذلك ــ أيضا ــ المبرد في المقتضب ٤ / ٣٥ .

(٤) هذا النص منقول عن نتائج الأفكار٤٦٣ ، وقد قال محققه فى " ابن الميزان " : " لم أقف على هذا العلم " . وأرى أنه ليس علما ، وإنما يراد به المنطقي ، فالنحويون يعبرون عن أهل المنطق بأهل الميزان ، أوالميزانين . انظر : النص المحقق ٤٥٢ ، وأغلب الظن أن تكون كلمة " ابن " محرفة عن " أهل " .

(٥) أي : دليل ظني لا قطعي .

(و) أما (أَيَا ، وهيَا) فإنها للبعيد بلا خلاف ، لكن الأُولَى لمن كان بعده ليس بالقوي والثانية لمن كان بعده شديداً ، ولذا تراه قدم الأولى في الذكر ، وخصا بالبعيد ؛ لأن نداءه يحتاج إلى رفع الصوت ، وهو يحصل بكون الآخر ألفاً ، وقد توفر الأمران في هذين الحرفين ، فلذا جعلا للبعيد ، وشبهه من الساهي والنائم والمتحير (وأَيْ) بهمزة مفتوحة فياء ساكن (والهمزة) كلاهما للقريب [١] لانتفاء الأمرين المتقدمين ؛ إذ لا كثرة في حروفهما ، ولا ألف في آخرهما [٢] ، وذهب ابن بَرْهَان إلى أن "أي" لنداء المتوسط [٣] ، ونقل ابنُ الخَبّاز [٤] أن الهمزة كذلك للمتوسط[٥] . قال ابن هشام [٦] : "وهو خرق لإجماعهم[٧] " (وَا)عدّها (٣٤٣ / أ) من حروف النداء لأن الحق عنده كون المندوب من قبيل المنادى كما صرح بذلك في الامتحان [٨]، وهو – أعني " وَا " ــ(مختص بالندبة) وهي لإظهار التحسر على مصاب بموت أو غيره ، كما في قولك : وازيداه ، ولا تستعمل " وا " في غيرها بخلاف " يا " فإنها تستعمل فيها وفي غيرها ، كما قد مر بيانه .

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٢٣٥ .

(٢) ذهب ابن مالك إلى أن " أي" للبعيد ، وقال :" وكون الهمزة للقريب وما سواها للبعيد هو الصحيح ؛ لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب ، ومن زعم أن "أي" كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه ، والرواية لا تعارض بالرأي ". شرح التسهيل ٣ / ٣٨٦ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٣) قال محقق شرح اللمع لابن برهان ٢٧٤/١ : " لم أقف على هذا القول في شرح اللمع لابن برهان" وقد نقل الشيخ خالد رأي ابن برهان في التصريح ١٦٤/٢ ، والأشموني في شرح الألفية ١٣٤/٣ وذهب الإربلي إلى هذا الرأي ــ أيضا ــ في جواهر الأدب ٢٠ .

(٤) هو أحمد بن الحسين ، كان عالما بارعا في النحو واللغة ، ومن مؤلفاته : النهاية شرح الكفاية ، وشرح ألفية ابن معطي . توفي سنة ٦٣٧ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ / ٣٠٤ ، وإشارة التعيين ٢٩ .

(٥) نقل ابن الخباز ذلك عن شيخه ، وعده السيوطي من الغرائب في الأشباه والنظائر٣ / ٧٨ ، أما ابن الخباز فقد ذهب إلى أن " أي" للقريب حيث قال : " والهمزة و" أي "ينادى بهما القريب " . شرح اللمع لابن الخباز ٣٢١ .

(٦) مغني اللبيب ٢١ .

(٧) في الأصل : حرف بإجماعهم ، وهو تحريف . قال الدماميني في وجه هذا الخرق: " أقول من وجهين : أحدهما: جعل الهمزة للمتوسط ، وإنما هي عندهم لنداء القريب ، والآخر: دعوى أنه لم يوضع لنداء القريب غير "ياء" ، والقدح بخرق إجماع النحاة مبني على أن إجماعهم في الأمور اللغوية معتبر " تحفة الغريب١٢ .

(٨) قال المصنف تحت عبارة البيضاوي :" وينادي بخمسة لا بوا " : وهذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب المنادى ، وقد سبق ما يدل على أعمية المنادى ، وهو الحق ".الامتحان ٢٩٤ .

[الثالث : اسم "لا" النافية للجنس]

(و) القسم الثالث من أقسام غير لازم البناء (اسم لا) التي هي (لنفي الجنس) وقد مر أن المراد نفي الحكم عنه ، ولا يكون اسمها من القسم المذكور إلا (إذا كان مفرداً) أي : غير مضاف ولا شبيهاً به ، إذ لو كان كذلك يكون معربا منصوبا ؛ إذ وجود المضاف يمنع من البناء ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ؛ لاختصاصها بالأسماء ، وكذا الكلام في المتصل بالشيء الكائن من تمام معناه ؛ لأنه أشبه المضاف ، ويشترط مع ذلك أن يكون ذلك الاسم أيضا (نكرة) و(متصلاً بها) إذ لو كان اسمها معرفة أو مفصولاً عنها لم يكن ــ حينئذ ــ مبنيا بل يجب رفعه على الابتداء [(١)]، ويشترط أيضا أن تكون نفسها (غير مكررة) إذ المكررة (٣٤٣ / ب) سيجيء بيان حكم اسمها [(٢)]، فمتى توفرت جميع هذه الشروط يبنى الاسم معها على ما ينصب به قبل دخولها عليه ، وهو الفتح في الواحد (نحو: لارجلَ) في الدار[(٣)] ، والكسر في جمع المؤنث السالم نحو : لا مسلماتِ في الدار ، بدون تنوين في " مسلمات " ، والياء المفتوح ما قبلها في المثنى ، والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو : لا مُسْلِمَيْنِ ولامُسْلِمِينَ لك . وإنما بُنِي لتضمنه معنى "مِنْ" الاستغراقية ؛ إذ معنى :" لا رجل في الدار ": لا من رجل فيها ؛ لأنه جواب لمن يقول : هل من رجل في الدار ؟ حقيقة أو تقديراً ، فحذف "من" تخفيفاً ، وكان بناؤه[(٤)] على ما ينصب به ليكون البناء على حركة ، أو حرف استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء . كذا قالوا [(٥)] .

---

(١) كما في قوله تعالى : ﴿ لاَ فِيهَا غَوْلٌ ﴾ الصافات / ٤٧ .

(٢) في ص٧٢٠ .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ البقرة / ٢ .

(٤) فى الأصل : بنائه .

(٥) قاله الرضي في شرح الكافية ٢ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، وابن الوراق في علل النحو ٤٠٦ ، وابن الناظم في شرح الألفية ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

[الرابع : الفعل المضارع]

(و) القسم الرابع من أقسام غير لازم البناء الفعل (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث) فإنه يبني على السكون[1] ؛ لكون آخره ــ حينئذ ــ بمنزلة وسط الكلمة فلا يقبل الإعراب، وخص بالسكون؛ لأن نون المؤنث فيه تقتضي أن يكون ما قبلها(٣٤٤ / أ) ساكنا ؛ لمشابهتها لنون الجمع المؤنث في الماضي (أو) المتصل به (نون التأكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة ؛ لأنه إذا اتصل به إحداهما يكون مبنيا ، لأن نون التوكيد لشدة اتصالها بالفعل هي بمنزلة جزء الكلمة ، فلو دخل الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ، ولو دخل عليها نفسها يلزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة ، وإذا تعذر كل ذلك لم يبق إلا البناء[2] ــ حينئذ ــ فيبنى المسند إلى جمع المذكر على الضم ؛ ليدل على الواو المحذوفة ، والمسند إلى الواحدة المخاطبة على الكسر؛ ليدل على الياء المحذوفة والمسند إلى غيرهما يبني على الفتح . كذا قاله المصنف[3] ، وعليه المعول ، فمثال المتصل به نون جمع المؤنث (نحو) الهندات (يَضْرِبْن) للغائبات (وتضربن) للمخاطبات ومثال المتصل به نون التوكيد نحو (هل يَضْرِبَنَّ) بفتح الباء ، مثال للمفرد الغائب ، أو بضمها مثال للجمع الغائب ،(وهل تَضْرِبَنَّ) بفتح الباء ، مثال للمفرد لمخاطب ، أو بكسرها مثال (٣٤٤ / ب) للواحدة المخاطبة ، أو بضمها للجمع المذكر المخاطب ، والنون في المثالين يجوز أن تكون مخففة ، ويجوز أن تكون مثقلة (وهذه الأمثلة) المذكورة وهي من عند قوله "قبل وبعد" إلى قوله " والمضارع " (يجب بناؤها) ولا يجوز إعرابها عند وجود شروطها المتقدم ذكرها ، وإن كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدمها أو عدم إحداها .

---

(١) بناء المضارع إذا اتصلت به نون جماعة الإناث هو مذهب الجمهور، وذهب جماعة منهم السهيلي إلى أنه معرب ، وأن إعرابه مقدر قبل النون كما هو مقدر قيل الياء في "غلامي" ، وذلك لأن الموجب لإعرابه من الإبهام والاختصاص ، ودخول لام الابتداء باقٍ . انظر : نتائج الفكر للسهيلي ١١٠ ، والارتشاف ٢ / ٦٧٤ .

(٢) هذه علة البناء عند الجمهور، وذهب جماعة منهم ابن الناظم إلى أن علة البناء هي تركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر، ورد بأن التركيب ليس من أسباب البناء . انظر ابن الناظم على الألفية٣١ ويس علي التصريح ٥٦/١ .

(٣) انظر: امتحان الأذكياء١٣٦ ط استانبول . ما قاله المصنف هو رأي الجمهور ، وذهب بعض النحاة أنه يشترط في بناء المضارع أن تباشره نون الوكيد ، وإذا لم تباشره النون بأن كان الفعل مسندا إلى ألف الاثنين ، أواو الجمع ،أو ياء المخاطبة يكون معربا ، وإعرابه تقديري في حالة الرفع ولفظي في حالتي النصب والجزم .انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٣١ ، والتصريح وحاشية يس عليه٥٧/١.

[جَائِزُ الْبِنَاءِ]

(وأما جائز البناء فالظروف المضافة إلى الجملة ، أو) إلى كلمة (إذ) المضافة إلى الجملة (فإنها) أي هذه الظروف (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف إليه ، ولو بواسطة "إذ" وبُني (على الفتح) طلبا للخفة ، فمثال المضاف إلى الجملة (نحو قوله تعالى:﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾[1]) ﴿ صِدْقُهُمْ﴾ (و) مثال المضاف إلى كلمة "إذ" المضافة إلى الجملة نحو: ﴿حَينَئذٍ ﴾[2] ، و﴿يَوْمَئِذٍ ﴾[3] أي حين إذ كان كذا ويوم إذ كان كذا ، فإن في هذين الموضعين ــ كما علمت ــ يجوز البناء ، ويجوز أيضا الإعراب لكونها أسماء مستحقة للإعراب ، ولعدم وجوب اكتساب المضاف إلى المبني (٣٤٥ / ١) البناء منه وقد قرئ بالوجهين (وكذا) أي : وكالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والإعراب لغة لفظ (مِثْل ، وغير) حالة كونهما مذكورتين (مع "ما" و"أَنْ") المصدريتين أ(و) مع (أنَّ) المشددة مثل : قيامي مثل ما قام زيد ، أو مثل أن تقوم أو مثل أنك تقوم وأقول غير ما تقول ، أو غير أن تقول ، أو غير أنك تقول [4]. قيل [5] في وجه البناء : هو مشابهتها الظروف المضافة إلى الجملة ، نحو :" إذا " ، و"حيث" ، ولم يرض به المصنف وقال : " إن السبب في جواز البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما عرفت " [6] .

---

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة . قرأ نافع بفتح (يوم) على البناء ، وقرأ الباقون برفعه على الإعراب . انظر : الكشف ١ / ٤٢٣ ، والإتحاف ٢٠٤ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ ، وجواز بناء الظرف المضاف إلى الجملة التي فعلها معرب أو الجملة الاسمية هو مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيوجبون فيه الإعراب وصحح ابن هشام مذهب الكوفيين انظر : المغني ٤٨٨ ، ومثال المضاف إلى الجملة الاسمية قول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي ـ يَا عَمْرَكِ اللَّهُ ـ أَنَّنِي　　كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامُ قَلِيلُ　　(الطويل)

انظر : شرح التسهيل لا مالك ٣ / ٢٥٦ .

(٢) قال تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ الواقعة / ٨٤ .

(٣) قال تعالى: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾ المعارج / ١١ ، قرأ المدنيان والكسائي بفتح "يوم" ، و "حين "على البناء ، وقرأ الباقون بالجر على الإعراب . انظر : الإقناع ٢٦٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(٤) ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ الذاريات / ٢٣ ، ومثل " غير ومثل " في ذلك " دون" قال الله تعالى :﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ الجن / ١١ . انظر : المغني ٤٨٦ .

(٥) قاله الرضي . انظر : شرح الكافية ٣ / ٢٦١

(٦) امتحان الأذكياء ٤٠٦ .

(و) من جائز البناء أيضا (اسم لا) النافية للجنس (المكررة المتصل) هو (بها المفرد النكرة نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، فإنه يجوز بناؤهما على الفتح) وأما اسم "لا" غير المكررة ، والمفصول عنها ، والمضاف ، وشبهه فقد مر الكلام عليه [١] ، فلابد من مجموع هذه القيود في تحقق هذا الحكم المذكور ، والأول قيد لـ "لا" نفسها ، والثلاثة الأخيرة للاسم

وبناؤهما بناء على أن "لا" في الموضعين (٣٤٥ / ب) وهما : لا حول ولا قوة لنفي الجنس ، وقوله " ولا قوة " معطوف على "لا حول " من قبيل عطف المفرد، وخبرهما محذوف ، أي : لا حول ولا قوة موجودان إلا بالله . كذا قيل [٢] واستشكل هذا بوقوع الاستثناء بقوله "إلا بالله" فإنه راجع في المعنى إلى الجملتين ولا يصح لفظه لأن "إلا" الواحدة لا يستثنى بها عن شيئين ، ونقل في جوابه عن ابن الحاجب أنه قال : " وأشبه ما يقال أن الحول والقوة لما كانا بمعنى [واحد] [٣] صح رجوع الاستثناء إليهما معاً لتنزيلهما منزلة شيء واحد "[٤] ، وقال بعضهم [٥] : هو من قبيل عطف الجملة على الجملة فالمعنى : لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله ، فحذف خبر الأول استغناء عنه بخبر الثاني (و) يجوز (رفعهما) بالابتداء فيقال :" لا حولٌ ولا قوةٌ " بالرفع فيهما ؛ لأنه جواب لقول من قال : أبغير الله حول وقوة ؟ فيجاب بالرفع مطابقة للسؤال ، ويجوز : أن يقدر لهما خبر واحد ، وأن يقدر خبران ، و"لا" في الموضعين إما ملغاة لا عمل لها أو زائدة (و) يجوز أيضا (فتح الأول مع نصب الثاني ورفعه) فيقال : لا حولَ ولا قوةً ، ولا قوةٌ ، أما فتح الأول فلأن "لا" الأولى لنفي الجنس (٣٤٦/ أ) ، وأما نصب الثاني ورفعه فلأن "لا" الثانية زائدة لتأكيد النفي .

---

(١) انظر : النص المحقق ٥٢٦ .

(٢) قاله الرضي في شرح الكافية ٢ / ١٩٩.

(٣) إضافة يتطلبها السياق .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٥ ، بتصرف يسير .

(٥) قاله ابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ١٢٢ ، ١١٣ . يقدر لهما خبر واحد إن قدرت "لا" الثانية زائدة ، وما بعدها معطوفا ، سواء جعلت الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس ، ويقدر خبران إن قدرت الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس ، أو بالعكس , ولا يصح على هذا بقسميه أن يكون الخبر واحداً ؛ لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا ، وتوارد عاملين على معمول واحد ، فإن جعلتهما معاً عاملتين عمل "ليس" جاز لك تقدير خبرين أو خبراً واحداً ، ولا ضرر . كذا في الأشموني على الألفية ٢ / ١١ .

وهو في صورة النصب معطوف على الأول ، فيكون منصوبا حملاً على لفظه لمشابهة حركة الإعراب ، وفي صورة الرفع معطوف على محله ؛ لأنه مرفوع بالابتداء ، وهو على كل إما من قبيل عطف المفرد على المفرد ، فيقدر لهما خبر واحد ، أو من قبيل عطف الجملة على الجملة ، فيقدر لكل خبر على ما مر (و) يجوز فيه أيضا (رفع الأول مع فتح الثاني) فيقال : لا حولٌ ولا قوةَ . قيل [1] في وجه رفع الأول : إن " لا " بمعنى "ليس" وهو اسمها ، وهذا القول ضعيف ؛ لأن عمل "لا" [عمل][2] ليس قليل ، وقيل [3] : إن رفعه على الابتداء ، و "لا" ملغاة عن العمل بسبب التكرار ، وأما وجه فتح الثاني فبناءً على أن "لا" لنفي الجنس ، وعلى القول الأول وهو القول بأن الرفع في الأول بناءً على أن "لا" بمعنى ليس فيتعين أن يكون العطف من قبيل عطف الجملة على الجملة ، وعلى القول الثاني ، وهو إن رفعه على الابتداء فيحتمل أن يكون من عطف الجملة أو من عطف المفرد على ما مر بيانه ، فافهم

(وهذه) المذكورات من الأوجه (٣٤٦ / ب) (خمسة أوجه) كلها (تجوز في) أسماء (أمثاله) أي أمثال هذا التركيب وهو لا حول ولا قوة إلا بالله مما كررت فيه "لا" على سبيل العطف ، وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل نحو "لا رجلَ ولا امرأةَ "، والمعنى في " لا حول " أي عن المعصية ، " ولا قوة " على الطاعة إلا بهداية الله وعنايته .

(و) من جائز البناء أيضا (صفة) أي نعت (اسم لا) فهو إما عطف على الظروف المضافة إلى الجملة أو على اسم "لا" (المبني) لا صفة اسمها المعرب فإن صفته لا يجوز بناؤها أصلاً بل هي معربة أبداً نحو :" لا غلامَ رجلٍ ظريفاً ... " .

---

(١) قاله ابن الحاجب انظر : الكافية بشرح الرضي ٢/١٩٩ ، وتعقبه الرضي بأن رفع الأول على أن "لا" الأولى للتبرئة ، لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها ، وقد حصل شرط الإلغاء ، وهو التكرير ... فإذا تقررهذا فلا حاجة إلى ما ذكره المصنف من قوله : ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى " ليس" فإنا لا نضعف هذا الوجه " . شرح الكافية ٢ / ٢٠٢ .

(٢) إضافة يتطلبها الكلام .

(٣) قاله الرضي كما في هامش (١) السابق ، وأجاز ابن مالك الوجهين ، أي :أن تكون "لا" عاملة عمل ليس كما قال ابن الحاجب ، وأن تكون "لا" التبرئة وهي ملغاة كما قال الرضي . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٦٨ .

بـالرفع والنصـب[1](المفـردة المتصـلة) هـي (بـه) أي: بالموصـوف المذكور فهما قيدان للصـفة ، واحتـرز بالقيـد الـأول ، وهـو "مفـردة " عـن الصفة المضافة كما في نحو : لا رجلَ حسنَ الوجهِ ، فإنهـا لـا يجـوز بناؤهـا أصلاً ، وبالقيد الثاني ، وهو " المتصلة " عـن الصـفة المفصـولة عنـه ، كمـا في نحو : لا غلامَ في الدار ظريفٌ ، فإنها لا يجـوز بناؤهـا أصـلاً ، بـل همـا معربتان رفعاً ونصـباً ، وأمـا إذا وُجِـدَ الشـرطان (فإنه يجوز بناؤها) أي : الصفة المذكورة على (الفتح) حملاً علـى لفـظ الموصـوف ؛ لإمكـان الاتحـاد ذاتاً (٣٤٧ / ١) بينهما والاتصال لفظاً ، وتوجـه النفـي إليـه حقيقـةً (نحـو: لارجلَ ظريفَ) بالفتح (ويجوز) أيضـاً (إعرابها) لـأن الأصـل فـي التوابـع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البنـاء (رفعاً) حملـاً علـى محلـه البعيـد (ونصبا) حملاً على لفظه ، أو على محله القريـب ، وقـد مَـرّ اسـتيفاء هـذا البحـث [2] (نحـو: لا رجلَ ظريفٌ) بـالرفع (وظريفاً) بالنصـب . هـذا ، وأما المعطوف على اسم " لا " المبني إذا كـان المعطـوف نكـرة ولـم تكـرر" لا " في المعطوف فيرفع حملاً على محله البعيـد ، وينصـب حملـاً علـى لفظـه أو محله القريب ، ولا يجوز فيه البناء لوجود الفصـل بالعـاطف علـى مـا قـد سلف بيانه [3] ، ولذا لم يتعرض له المصنف ــ رحمـه اللـه ــ لـأن كلامـه في جائز البناء ، وهو ليس منه ، ولم يتعـرض لحكـم سـائر التوابـع أيضـا ؛ لأنه لا نَصّ عنهم فيها على ما قد علمته[4] .

---

(١) قال ابن ملك :" وتنصب صفة اسم "لا" أو ترفع ، أي : في التركيـب وعدمـه ، وفـي اتصـال الصـفة وانفصالها نحو : لا رجلَ ظريفاً وظريفُ ، ولا غلامَ رجلٍ عندنا ذكيًا أو ذكـيٌ ، وكـذا مـع الانفصـال ، فالنصب باعتبار عمل "لا" ، والرفع بتقدير عمل الابتداء ". شرح التسهيل ٢ / ٦٨ .

(٢) انظر : النص المحقق ٥٣١ .

(٣) انظر : النص المحقق ٥٣٢ .

(٤) يعني قوله في صـ ٥٣٢ :"... ولكن لم يرد منهم فيما عدا النعت وعطف النسق نَصٌ ". وأَنُصُّ هُنا على أَنَّ هذا آخر ما تيسَّر لي عملُه في تحقيق هذا الكتابِ بعونِ اللهِ الملكِ الوهَّابِ ، والحَمْدُ للهِ أَوَّلاً وآخِرًا .

[خاتمة الشارح]

هـذا ، والحمـدُ للـه علـى توفيقـه إلـى التمـام ، وأسـأله حُسْـنَ الخِتَام ، وقد وقع الفراغ من المبيضـة علـى يـد جامعـه الحقيـر ، المعتـرف بـالعجز والتقصـير حمزة فيض الله (٣٤٧/ ب) المدني ـــ عفـى اللـه عنه وعن والديه ومشايخه ـ آمـين ـ وأسـأل اللّـهَ ـــ تعـالى ـ أن يجعله خالصاً مُخْلَصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به كما نفـع بأصـله ـــ آمـين ـ وهو حسبي ، ونعم الوكيلُ ، ولاحولَ ولا قوةَ إلا بالله العليِّ العظيم .

[خاتمة الناسخ]

وقـد وقـع الفـراغ منـه علـى يـد أبـي الفـتح بـن الشـيخ عبـد القـادر الخطيب بن عبد الـرحيم ، يـوم الأحـد مـن شـهر رمضـان فـي السـاعة العاشرة مـن النهـار فـي سـنة ١٢٨٥ مـن الهجـرة فـي دمشـق الشـام ـ حرسها الله ، وجعلها دار إسلام إلى يوم القيامة ـ آمـين ـ إنـه علـى ذلك قدير ، وبالإجابة جدير .

وصَلّى الله على سيدنا مُحَمّدٍ

وعلَى آله وصَحْبِه

وسلّم

خَاتِمة البَحْثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الخَاتمـــة

الحمــدُ لله ، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمدٍ رسولِ الله ، وعلى آلــه وصحبه ومن وَالاه ، وبعــدُ : فهذه خاتمة عملي في تحقيق هذا الأثر المفيــد المسمّى " نور الأبصار في شرح الإظهار" ودراسته ، أُجْمِلُ فيها أهم النتــائج التى توصل إليها البحثُ ، و هي :

١-أن البحث ــ بفضل اللــه تعــالى ــ أظهــر شــرحاً مــن شــروح مــتن " إظهارالأسرار في النحو" للعلامة الشــيخ محمــد البِرْكَــوِيّ ، وقدمــه للمكتبة العربية ؛ ليأخذ مكانه اللائق به بين شروح الإظهار الأخرى التي سبقته إلى النور ، ولم يشر إليه محققوها من قريب أو بعيد .

٢- أنه ثبت من خلال البحث أن الكتاب من الآثار النحوية المفيدة التــي اهتمــت بالتقييدات السديدة ، والتعليقات المفيدة ، كما أنه ضم بين دفتيــه معظــم مسائل النحو وقضاياه ، واشتمل على الكثير من شــواهد الشــعر والنثــر لاسيما آيات الذكر الحكيم .

٣-أن مؤلف الكتاب ــ بالرغم من تأخره ــ قد أغفلته كتبُ التراجمِ والأعلام ولم يشر إليه إلا مصدرٌ واحدٌ منها إشارة موجزة ، ولولا هذه الإشارة لكــان الرجل وكتابه فى سجل النسيان فاستطاع البحث أن يلقي الضوء عليــه حيث أوضح ملامح عصره السياسية والاجتماعيــة والعلميــة ، وأظهــر جوانب شخصيته الأخلاقية ، والعلمية والثقافية , وأكّد البحثُ أن المؤلِّف سُنِّيٌ الاعتقاد ، حَنَفِيٌ المذهبِ .

٤-تبين من خلال البحث أن المؤلف الشارح من المتأخرين المــوالين للمــذهب البصرى فى غير تعصب ، وأن اتجاهه فى الكتاب اتجــاه بصــرى ، وإنْ وافق مذهب الكوفيين في بعض المسائل التي أيدها السماع .

٥-أظهر البحث أن للمؤلف شخصية نحوية بارزة فى كتابه ، وقد تأكد ذلك من خلال ردوده واختياراته ، ومعالجته للمسائل الخلافية والقضايا النحوية .

٦- أبان البحث عن موقف الشارح من أصول النحو ، ودلل علـــى أن الشـــارح يعتد بهذه الأصول ، ويحترمها ، وأنه اســـتند إلـــى الســـماع والقيـــاس والإجماع فى تقرير الأحكام ، وتثبيت القواعد ، فجاء الكتاب حافلا بروافد السماع من الكتاب ، والسنة ، وكلام العرب المنظوم والمنثور .

٧- ظهر من خلال البحثُ أن الشيخ الشارح من النحاة الذين يجيزون الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف مطلقا .

٨- كما أظهر البحثُ أن الشارح يقف من القراءات القرآنية موقف أكثر النحـــاة من حيث الاستشهاد بها، سواء أكانت متواترة أم شاذة ، وعدم الطعن في قراءة ؛ لأن القراءة سنة متبعة .

٩- ظهر من خلال البحث أن الشارح ــ رحمه الله ــ كـــان واســـع الثقافـــة والمعرفة حيث ظهرت فى شـــرحه المصـــطلحات المنطقيـــة، والفقهيـــة والعروضية ، كما ظهر إلمامه بالأدب واللغـــة ، والتفســـير، والحـــديث وغيرها من العلوم النقلية والعقلية .

١٠- اعتمد الشارح في شرحه على مصادر كثيرة ، جاء فى مقدتها ثلاثة كتب هى : امتحان الأذكياء للمصنف البِرْكَوى، وشرح الكافية للرضى ، ونتائج الأفكار للأطه وى ، فقد أكثر الشارح من النقل عنها والرجوع إليها فـــى أثناء وضعه لكتابه .

١١- أثبت البحث أن كتاب "نور الأبصار" من أهم شروح الإظهار فى توضـــيح كلماته ، ومراد المؤلف منها، وفى كثرة شواهده ، وفـــى التوســـع فـــى مسائل النحو وعلله ، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال موازنـــة الكتـــاب ببعض شروح الإظهار الأخرى .

١٢- ظهر من خلال البحث أن كتاب " نور الأبصار" صورة صادقة لمـــا كـــان عليه التأليف فى عصر المؤلف ، الذى كثرت فيه الشـــروح والحواشـــى وقد تميزت هذه الشروح وتلك الحواشي بالتعليقات المفيدة ، والتقييـــدات السديدة ، والفوائد الجليلة .

١٣- تميّز الشيخ الشارح في نقوله بالأمانة ، فنسب الآراء إلـى أصـحابها ، وأحالها إلى مصادرها التى أخذ عنها فى الأكثر ، وإن لم يكن موفقا فـي بعضها ، وقد بينت ذلك في الملاحظات .

١٤- لم يكن المؤلف الشارح تابعا لصاحب المتن فى كل ما يقول بل كانت لـه شخصيته المستقلة ، فهو قد خالفه فى بعض الآراء ووافقه في بعضها ونقد عبارته وأصلحها ، ووازن بين قوله فـى "الإظهـار" وقولـه فـى "الامتحان" ، وزاد أشياء لم يذكرها المصنف فى المتن .

١٥- أسلوب الشارح فى الكتاب أسلوب سهل ، لا يحتاج في إدراكه إلى جهـد عقلى مركز ، وقد استعمل في عباراته بعض المصـطلحات المنطقيـة ، وكان ينبغي أن يخلو الكتاب عنها حتى يكون النحو بمنأى عـن قيـود المنطق .

١٦- كانت هناك بعض المآخذ على الشارح كنسبة بعض الآراء ، أو الأشعار إلى غير أصحابها ، وغير ذلك ، وهى مآخذ سهلة لا تقلـل مـن قيمـة الكتاب العلمية .

١٧- أكد البحثُ قيمةَ متن "الإظهار" ، فهو على وجازته جمع معظـم أبـواب النحو ومسائله ، مما يدل على براعة مؤلفه ، وإذا كان متن "الإظهار" قد وضعه مصنفه للمبتدئ ، فإن " نور الأبصار" قد زاده نورا، وجعله مفيداً للمبتدئ والمنتهى على السواء .

وبعـد : فإنني أخلصت لهذا البحث ، وبذلت فيه غاية الجهد ، وأرجـو أن أكون قد أخرجت لطلاب العربية أثرًا مفيدًا من آثار سلفنا الصالح ، يفيـدون منه ، وينهلون من معينه ، واللّهَ ــ تعـالى ــ أسـأل أن يهـديَنا سـواءَ السبيل ، وأن يعيننا على خدمة لغة القرآن الكريم ، فإنه ــ سبحانه ــ هو وَلِيٌّ ذلك والقَادِرُ عليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

الْفَهَارِسُ الْفَنِّيَّة

١.فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآيـــة الكريمة
		(سورة الفاتحة)
٣٥٩	٧	﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾
٥٣٥	٧	﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾
		(سورة البقرة)
٣٩٢،٣٩٤	٦	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٧٠٦	١١	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾
٣٩١	١٣	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا ﴾
٢٣٠	٢٥	﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا ﴾
٣٦٤	٢٦	﴿ مَاذَا أَرَادَ الله بِهَذَا مَثَلًا ﴾
٤٣١	٢٩	﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾
٧٠٧	٣٠	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾
٤٤٤	٣٩	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾
٥٥٧	٤٨	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾
٣٢٤	٦٧	﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾
٣٢٤	٧١	﴿ الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾
٣٢٤	٧١	﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾
٢٥٧	١٠٢	﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾
٧٠٨	١٢٧	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾
٣٢٨	١٢٤	﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾
٤٦٢	١٣٨	﴿ صِبْغَةَ اللَّه ﴾
٢٥٠	١٤٣	﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾
٥٩١	١٥٣	﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَمِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَااللَّهَ جَهْرَةً ﴾
١٩٥	١٧٧	﴿وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾

الآيـــــة الكريمة	رقمها	رقم الصفحة
(سورة النساء)		
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	١	٦٠٤
﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾	٢	٦٧٩
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾	٢	١٩٠
﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾	١٩	٥٤٥
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾	٢٣	٣٧٠
﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٤	٣٧٠،٤٦٢
﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾	٤٣	٤٩٣
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	٢٧٧
﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	٩٠	٤٩٤
﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾	١٢٥	٣٠٣
﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾	١٥٣	٥٩١
﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حرمنا عليهم ﴾	١٦٠	١٨٥، ٤٨٠
﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ ﴾	١٦٥	٢٧٣
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾	١٦٦	٣٩٦
﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً ﴾	١٧٠	٣٠٧
﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾	١٧١	٤٧٢
(سورة المائدة)		
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣	١٥٠
﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾	٦	١٩٠
﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾	١٩	١٨٧
﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾	٢٣	٤١٦
﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾	٣١	٣١٢
﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	٧١	٢٥١
﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	٣٩١،٧٢٨

الآيـــة الكريمة	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الأنعام)		
﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾	١	٣٠٣،٣٢٧
﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾	٣	٣٧٨
﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	١٧	٥٤٥
﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾	٢٧	٢٣٥
﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ ﴾	٩١	٦٠٢
﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾	٩١	٢٨٢
﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾	٩٥	٧٠٩
﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾	١٠٠	٣٠٣
﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾	١١٥	٣١٧
﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾	١١٧	٣٤٥
﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾	١٣٧	٥٣٦
﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾	١٤٨	٦٠٢
﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾	١٥٠	٣٧١
(سورة الأعراف)		
﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ ﴾	٣٩	٦٤٨
﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾	٧٥	٥٥١
﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾	١٣٢	٢٧٨
﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾	١٤٩	٤٠٥
﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾	١٥٥	٢٢٨
﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾	١٧٧	٢٩١
﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾	١٨٥	٢٥٣
(سورة الأنفال)		
﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾	٥	٢٤٣

الآيـــة الكريمة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾	٤٠	٣٢٥
﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾	٤٥ .	٥٨٤ .
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	٦٣	١٩١
(سورة الفرقان)		
﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾	٨	٤١٦
﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾	٢٣	٣٠٣
﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ﴾	٣٢	٤٠٤
﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾	٣٩	٥٤١
﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾	٤١	٥٧٩
﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾	٦٨ ، ٦٩	٦٢٧
(سورة الشعـراء)		
﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾	٣٣	٧٠٧
﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ﴾	١١٩	٥٩٠
﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾	١١٩	٤٢٧
﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾	١٨٦	٢٥٠
(سورة النمل)		
﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾	٢٥	٢٨٦
﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٥	٥١٠
(سورة القصص)		
﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾	٤	١٩٤
﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٨	١٩٦
﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾	١٥	٥٧٣
﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾	٥٨	٧٠١
﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾	٧٦	٢٤٢

الآيـــــة الكريمة	رقمها	رقم الصفحة
﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	٤٠	١٨٧
(سورة يس)		
﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾	٢٠	٦٢٧
﴿ فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾	٢٩	٧٠٧
﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٥٣	٧٠٧
﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾	٦٣	٥٦٩
﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾	٧٧	٧٠٧
(سورة الصافات)		
﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾	١٠٢	٣٥٤
(سورة ص)		
﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٥٣٤
﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾	٤٤	٢٩٠
﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾	٦٠	٤٤٣
(سورة الزمر)		
﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٩	٢٩٥
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾	٥٣	١٨٨
﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾	٧٣	٤٨٦
(سورة غافر)		
﴿ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾	١٦	١٩٥
﴿ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ ﴾	٣٤	٣١٤
﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾	٣٦	٢٣٦
(سورة فصلت)		
﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾	٢٩	٥٨٠
﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ﴾	٤٣	٦٢٧
(سورة الشورى)		
﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾	٣	٥٩١

الآيـــــة الكريمة	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الملك)		
﴿ أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾	٢٠	٥٩٨
(سورة القلم)		
﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾	٢	٣٧٨
﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾	٤	١٤٣
(سورة الحاقَّة)		
﴿ الْحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾	١،٢	٤٤٤
(سورة المعارج)		
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾	١	١٨٥
﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾	١١	٧٢٨
(سورة نـوح)		
﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	١٧	٤٦١
(سورة المزمل)		
﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾	١٥، ١٦	١٥٠
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾	٢٠	٢٥٢
﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾	٢٠	٣٠٠
(سورة المدثر)		
﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾	٣١	٥١٧
﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾	٤٩	٤٨٥ ، ٤٨٨
(سورة الإنسان)		
﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾	١	٥٩٦
﴿ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾	٤	٦٧٠
﴿ قَوَارِيرَا ﴾	١٥ ، ١٦	٦٧٠
﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾	٢٠	٥٧٣
﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	٢٤	٥٩٣

***

٣. فهرس الأحاديث النبوية

٣.فهرس الأمثال والأقوال

٤. فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
		(الهمزة)	
ظباءَ	خفيف	الأخطل	٥٢٥
الأعداءُ	خفيف	الحارث بن حلزة	٢٩٧
نجلاءِ	خفيف	عدى بن الرعلاء	٢٠٤
		(الباء)	
أصابَنْ	وافر	جرير	١٦٧
غضابَا	وافر	معاوية بن مالك	٦١٤
معذبَا	طويل	أحد بنى سعد	٢٦٤
أقربَا	رجز	العجاج	١٩٠
أجربُ	طويل	النابغة الذبيانى	١٩٩
شاربُهْ	طويل	فرعان بن الأعرف	٣٠٣
غضوبُ	خفيف	كلحبة اليربوعى	٣٢٦
قريبُ	وافر	هدبة بن الخشرم	٣٢٢
مجيبُ	طويل	كعب بن سعد الغنوى	٢٠٩
قريبُ	طويل	كعب بن سعد الغنوى	٢٠٩
المشيبُ	وافر	أبو العتاهية	٢٣٥
تطيبُ	طويل	المخبل السعدى	٥٠٣
ولا أَبُ	كامل	رجل من بنى مذحج	٥٣٢
طالبِ	طويل	معاوية بن أبى سفيان	٥٣٧
عجبِ	بسيط	مجهول	٦٠٤
للعَجَبِ	بسيط	مجهول	٧٢٢
عَطَبِهْ	بسيط	مجهول	٢٠٢
فارغبِ	كامل	النمر بن تولب	٢٨٠
المواكبِ	طويل	الحارث بن خالد المخزومى	٤٤٩
حبيبِ	طويل	هشام بن معاوية	٦١٥

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
		(الراء)	
إدبارْ	بسيط	الخنساء	٦٥٣
عُمَرْ	رجز	أعرابي	٦٢٥
قَدَرْ	طويل	مجهول	٥٨٥
قدرَا	سريع	مجهول	٢٥٢
حيدرَهْ	رجز	على بن أبى طالب	٥٧٥
تأزرَا	طويل	مجهول	٥٣٢
الأصاغرَا	طويل	مجهول	٥٩٢
سقرَا	بسيط	بجير بن زهير	٥٣٧
آمرَا	طويل	سواد بن قارب	٣١٣
الأقمارُ	كامل	مجهول	٦٥١
ضررُ	بسيط	مجهول	٥٧٩
عصرُ	طويل	أبو صخر الهذلى	٧١٧
تنتظرُ	بسيط	زهير بن أبى سلمى	٦٠١
عمرُ	بسيط	جرير	٥٣٩
مياسيرُ	بسيط	عثمان بن لبيد	٧٠٨
أطيرُ	طويل	العباس بن الأحنف	٥٨٤
نارِ	بسيط	سعد بن قرظ	٥٩٥
كدرِ	بسيط	مجهول	٥٧٧
الصافرِ	كامل	عمران بن حطان	٢١١،٣٧٨
طائرِ	كامل	عمران بن حطان	٣٧٨
المجيرِ	وافر	مجهول	٣٢٨
منقرِ	طويل	الأسود بن يعفر	٥٩٧
		(السين)	
المجلسُ	كامل	الأعشى	٢٧٧

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
العيسُ	رجز	جران العود	٥٠٩
	(الضاد)		
بيوضُها	طويل	عمرو بن أحمر الباهلى	٣٠٩
	(العين)		
راتعًا	رجز	رؤبة أو العجاج	٢٣٥
بالفتى أن تقطعَا	طويل	كلحبة اليربوعى	٣٢٩
أعناقها أن تقطعَا	طويل	أبو يزيد الأسلمى	٣٢٦
لامعًا	رجز	مجهول	٧١١
وقوعَا	وافر	المرار الأسدى	٦٢٦
الأصابعُ	طويل	الفرزدق	٢٢٨
اتبعُ	طويل	المتلمس	١٩٦
وأفرعُ	طويل	عبد الله بن همام	٢٧٧
أصنعُ	طويل	العجير السلولى	٣٠٩
تضوعُ	طويل	مجهول	٦٧٠
قطيعُ	طويل	مجهول	١٩٣
	(الفـــاء)		
الخزفُ	بسيط	مجهول	٢٦٣
العواطفُ	طويل	مجهول	٥٤١
الشفوفِ	طويل	ميسون بنت بحدل	٢٧٤
	(القـــاف)		
تزهقُ	طويل	مجهول	٣٢٦
عريقُ	طويل	أبو نواس	٢٦٣
	(اللام)		
الأجلْ	متقارب	مجهول	٣٥٠
لَسَالاَ	وافر	أبو العلاء المعرى	٤٤٨

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
سالمِ	طويل	ربيعة الرقى	٣٧٥
الدراهمِ	طويل	ربيعة الرقى	٣٧٥
المكارمِ	طويل	ربيعة الرقى	٣٧٥
اللهازمِ	طويل	مجهول	٢٤٨
المنعمِ	كامل	عنترة بن شداد	٤٠٠
المُنْهَمِّ	رجز	العجاج	٢٠٠ ، ٧١٣
	(النون)		
وإنْ	رجز	رؤبة	١٦٨
خِرْصَانَا	بسيط	المتنبى	١٥٣
عثمانَا	بسيط	حسان بن ثابت	٣٢٨
الحزينَا	متقارب	أمية بن عائذ الهذلى	٥٨٢
ومينَا	وافر	عدى بن زيد	٣٠٤
همدانُ	هزج	امرأة من العرب	٦١٧
عدنانُ	هزج	امرأة من العرب	٦١٧
اللسانُ	وافر	على بن أبى طالب	١٥٢
حقانِ	هزج	مجهول	٢٥٦
الأزمان	خفيف	مجهول	٢٧٦
ببنانِ	طويل	عمر بن أبى ربيعة	٥٩٧
بثمانِ	طويل	عمر بن أبى ربيعة	٥٩٧
تعرفونِي	وافر	سحيم بن وثيل	٢٧٧، ٧٠٩
سمينِي	وافر	المثقب العبدى	٥٩٤
تتقينِي	وافر	المثقب العبدى	٥٩٤
	(الهاء)		
رضاهَا	وافر	قحيف بن سليم العقيلى	١٩٤
	(الياء)		
مغريَا	طويل	مجهول	٣٢٧
واقيَا	طويل	مجهول	٢٦٠
لياليَا	كامل	فاطمة البتول	٦٧٠

٥.فهرس الأعلام

***

٦ـ فهرس الطوائف والقبائل

***

٨ ـ فهرس الأماكن والبلدان

٩. فهرس الكتب

***

مَسْرَدُ الْمَصَادرِ والْمَرَاجِع

١- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفـاظ الحـديث ، لـأبى البقـاء العكبري ، تحقيق / محمد إبراهيم سليم ــ نشر مكتبة ابـن سـينا ــ القاهرة ــ بلا تاريخ .

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشـر للـدمياطي – تصـحيح وتعليق على محمد الضباع ، مطبعة حنفى – مصر – ١٣٥٩هـ .

٣- أخبار النحويين البصريين للسيرافى ، تحقيق الأستاذين : طـه محمـد الزينى ومحمد عبد المنعم خفاجى ، مطبعة الحلبى– القاهرة– ١٩٥٥ م

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسـي، تحقيـق / د. رجب عثمان محمد – مط الخانجي– القاهرة – ط الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م

٥- الإرشاد إلى علم الإعراب لمحمد بن عبد اللطيف الكيشي . تحقيق : د. عبد الله الحسينى ، والدكتور / محسن سالم العميرى – معهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م .

٦- الأزهية فى علم الحروف للهروى . تحقيق/عبـد المعـين الملـوحى ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١–١٩٨١م .

٧- الاستيعاب فى أسماء الأصحاب لابن عبد البر القرطبي – نشـر مكتبـة مصر – القاهرة – بلا تاريخ

٨- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى . تحقيق / محمد بهجت البيطار – مط الترقى بدمشق ــ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م .

٩- الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح . رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، إعـداد/ د. حسـين البـدرى النـادى – ١٩٧٣ م

١٠-إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني . تحقيق/ د.عبد المجيد دياب ـ مركز الملك فيصـل للبحـوث والدراسات الإسلامية ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م .

١١-الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى . تحقيق : د. فايز ترحيينى – دار الكاتب العربى – بيروت – ط الثالثة – ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .

١٢- إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى . تحقيـق/أد. حمزة عبد اللـه النشـرتى – دار المـريخ – الريـاض ـ ط أولـى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

١٣- الأصول فى النحو لابن السراج . تحقيق : د. عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٦٩ م .

١٤-إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهرى – طبعة عيسى الحلبي – القاهرة .

١٥-إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق د / زهيرغازي زاهر ـ عالم الكتب ـ ط ٢ ـ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

١٦-الأعلام للزركلى – ط كوستاتوماس وشركاه – ط الثانيـة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م ، وطبعة دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط ١٥ ـ١٤٢١ هـ ـ٢٠٠١ م .

١٧-الأغانى لأبى فرج الأصفهانى . تحقيق : إبراهيم الإبيارى – طبعـة دار الشعب – القاهرة – ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

١٨-الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى . تحقيـق : د. حمـدى عبـد الفتاح مصطفى – المكتبة الأزهرية للتراث – ط أولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

١٩-الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش . تحقيق : د. عبد المجيد قطامش – مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى – ط أولى ١٤٠٣ هـ

٢٠-ألفيةابن مالك فى النحو والصرف- نشر المكتبة المحموديةالتجارية بالقاهرة

٢١-الأُم للإمام الشافعي – طبعة مصورة عن طبعة بولاق – نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٢١ هـ .

٢٢-أمالي السهيلى . تحقيق د. محمد إبراهيم البنا – نشر المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة ٢٠٠٢ م .

٢٣-الأمالي الشجرية لابن الشجرى – حيدر أباد – الهند – ١٣٤٩هـ

٢٤-امتحان الأذكياء فى شرح لب الألباب لمحمد بن بيرعلى البركوى – رسالة (ماجستير) بكلية دار العلوم بالقاهرة تحت رقم ٤٨٨ ، إعداد / طارق مختار المليجى – ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

٢٥-إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتب المصرية – ط أولى ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠م .

٢٦-الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد . تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط أولى ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦م

٢٧-الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت – بلا تاريخ .

٢٨-الأنموذج في النحو للزمخشري . تحقيق د. حسني عبد الجليل يوسف ـ القاهرة ١٩٩٠ م

٢٩-أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى – ط دار الجيل – بيروت.

٣٠-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، ومعه بغية السالك إلى أوضح المسالك للشيخ عبد المتعال الصعيدى – ط صبيح بالقاهرة – ط الخامسة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٣١-الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى . تحقيق: د. حسن شاذلى فرهود – ط دار التأليف بالقاهرة ـ ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .

٣٢-الإيضاح فى البلاغة للقزوينى . تحقيق: د. محمد السعدى فرهود وزميليه – دار الكتاب المصرى – اللبنانى – ط السادسة ١٤٢٠ هـ ـ١٩٩٩ م .

٣٣-الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب – تحقيق : د. موسى بناى العليلى – مط العانى – بغداد ١٩٨٢ م .

٣٤-إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون . لإسماعيل باشا البغدادى – دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

٣٥-بدائع الفوائد . لابن قيم الجوزية – دار الفكر – بيروت .

٣٦-البسيط فى شرح جمل الزجاجى . لابن أبى الربيع . تحقيق : د. عياد بن عيد الثبيتى – ط دار الغرب الإسلامى – بيروت – ط أولى ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦ م

٣٧-البغداديات لأبى علي الفارسي ، دراسة وتحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوى – بغداد ١٩٨٣م .

٣٨-بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م

٣٩-البلاد العربية والدولة العثمانية . لساطع الحصري ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان .

٤٠-البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٤١-تاريخ آداب اللغة العربية لبروكلمان (الجزءالتاسع) ترجمة د. محمود فهمى حجازى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥م.

٤٢-تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان .

٤٣-تاريخ بغداد . للخطيب البغدادى - دار الكتاب العربى - بيروت

٤٤-التبصرة والتذكرة للصيمرى .تحقيق : د. فتحى أحمد مصطفى على الدين - مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى- ط أولى - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

٤٥-التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى - المكتبة التوفيقية بالقاهرة - بلا تاريخ .

٤٦-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى . تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتب العبيكان - الرياض - ط أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

٤٧-تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب للدماميني (الجزء الأول) رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ـ إعداد/ أ د. إبراهيم حسن إبراهيم ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .

٤٨-تجريد الأغاني لابن واصل الحموي - تحقيق : د. طه حسين وإبراهيم الإبياري - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ـ ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧ م .

٤٩-تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى . تحقيق/ د. عفيفى عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٥٠-التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسى (الجزآن الأول والثانى) ، تحقيق د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط أولى ـ١٩٩٧ م – ٢٠٠٠ م .

٥١-ترشيح العلل فى شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمى ، إعداد د.محسن سالم العميرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بمكة المكرمة – ط أولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٥٢-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات – دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م

٥٣-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ط عيسى الحلبى – القاهرة – بلا تاريخ .

٥٤-تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي – دار الفكر – بيروت – ط الثانية – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ م .

٥٥-تفسير التحرير والتنوير للشيخ ابن عاشور – ط الحلبى بالقاهرة – ط أولى ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .

٥٦-تفسير الطبرى ، لابن جرير الطبرى – تحقيق محمود محمد شاكر ط دار المعارف بمصر ـ ط ثانية – بلا تاريخ .

٥٧-تفسير ابن كثير – نشر مؤسسة المختار – القاهرة – بلا تاريخ

٥٨-تفسير المنار– تأليف الشيخ رشيد رضا– الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .

٥٩-التلخيص فى علوم البلاغة للقزويني . شرح عبد الرحمن البرقوقى – المكتبة التجارية بمصر – ط ثانية – ١٣٥٠هـ – ١٩٣٢م .

٦٠-توجيه اللمع لابن الخباز . تحقيق د. فايز زكــى محمــد ديــاب – دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – ط أولــى ١٤٢٣هـــ – ٢٠٠٢م .

٦١-توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك – للحسن بن قاســم المــرادى شرح وتحقيق : د.عبد الرحمن على سليمان – دار الفكــر – القــاهرة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .

٦٢-التوطئة لأبي علي الشلوبين – دراسة وتحقيق د. يوسف أحمد المطوع ــ ط مكتبة الخانجي بالقاهرة ــ ١٤٠١هـ ــ١٩٨١م

٦٣-التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى – دار الكتاب العربــى – بيروت – ط ثانية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

٦٤-الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير للحــافظ الســيوطي – ط دار الكتب العلمية – بلا تاريخ .

٦٥-الجمل فى النحو للزجاجى . تحقيق د. على توفيق الحمــد – مؤسســة الرسالة – بيروت – ط الخامسة – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م

٦٦-الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن قاسم المرادى ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – نشــر دار الآفــاق الجديــدة – بيروت – ط الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م .

٦٧-جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب للإربلى ، تحقيق / د. حامد أحمــد نيل – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .

٦٨-حاشية الأمير على المغنى – مطبوعة بهامش المغنى – ط الحلبى .

٦٩-حاشية حسن مصرى العطار على نتائج الأفكار للأطه وى ، مطبوعــة بهامش "منافع الأخيار على نتائج الأفكار" لمصطفى بن محمــد – مــط رفعت بك – استانبول ١٣٢٥ هـ .

٧٠-حاشية الخضرى على ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ط الحلبى .
٧١-حاشية الدسوقى على المغنى – مــط المشــهد الحســينى – القــاهرة – ١٣٨٦هـ .
٧٢-حاشية السعد التفتازانى على الكشاف(مخطوطة) بالمكتبــة الأزهريــة تحت رقم (١٨٠٤) بخيت .
٧٣-حاشية السيد الشريف على شرح الكافية للرضى . ط دار الكتب العلمية
٧٤-حاشية السيد الشريف على الكشاف للزمخشري مطبوعة مع الكشــاف ـ ط دار الفكر ـ بيروت .
٧٥-حاشية السيد الشريف على المطول للتفتازانى – دار الطباعة العامرة – استانبول – ١٢٨٩ هـ .
٧٦-حاشية الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك – ط الحلبى
٧٧-حاشية عبد الغفور اللارى على الفوائد الضيائية للجامى – مط المعزى – الهند ١٢٩٢ هـ .
٧٨-حاشية يس على التصريح – مطبوعة مع التصريح – ط الحلبى– القاهرة
٧٩-حاشيتان (قليوبى وعميرة) على شرح الجلال المحلى على منهاج الطالبين للنووى فى الفقه الشافعى – دار الفكر – بيروت – الطبعة الــأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .
٨٠-الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه . تحقيق : د. عبد العال ســالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيــروت– الطبعــة الــأولى ١٤٢١هــــ- ٢٠٠٠ م
٨١-حجة القراءات لابن زنجلة . تحقيق سعيد الأفغانى – مؤسسة الرســالة – بيروت – ط ثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

٨٢-الحجة للقراء السبع للفارسى . تحقيق بـدر الـدين قهـوجى وبشـير جوجانى- دار المأمون للتراث - ط الثانية ١٩٩٣ م .

٨٣-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبى نعيم - مط السعادة - القاهرة - ١٤١٢ هـ .

٨٤-خزانة الأدب ولب لباب العرب - لعبد القادر البغدادى . تحقيـق عبـد السلام هارون - ط الهيئة العامة لكتاب ، وطبعات أخرى .

٨٥-الخصائص ،لابن جنى تحقيق : محمـد علـى النجـار - دار الهـدى للطباعة والنشر - القاهرة - ط الثانية بلا تاريخ .

٨٦-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعـروف بالسمين الحلبي ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط ــ دار القلم ــ دمشق .

٨٧-الدر المنتقى فى شرح الملتقى للحصفكى ، مطبوع بهامش كتاب ملتقى الأنهر شرح ملتقى الأبحر لشيخ زاده ــ ط دار إحياء التـراث العربـي ١٣١٦ هـ .

٨٨-درة الغواص فى أوهام الخواص للحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة بلا تاريخ .

٨٩-دراسة المسائل النحوية فى كتاب (نتائج الأفكار على إظهار الأسرار) - مع تحقيقه - لمصطفى بن حمزة ــ رسالة (دكتـوراه) بكليـة اللغـة العربية بالقاهرة ــ إعداد / د.السعيد عبـد العظـيم السـعيد نصـر - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

٩٠-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجـر العسـقلاني ــ دار الجيل ــ بيروت .

٩١-الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى - دار المعرفـة للطباعـة والنشر - بيروت - ط الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٩٢- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها . للدكتور/عبد العزيز محمد الشناوي ــ نشر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .

٩٣- الدولة العثمانية والشرق العربي . للدكتور/ محمد أنيس ــ نشر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .

٩٤- ديوان الأخطل . تحقيق الأب أنطونى صالحانى - بيروت - ١٨٩١ م

٩٥- ديوان الأعشى. تحقيق المحامى فوزى عطوى - دار صعب - بيروت - ١٩٨٠م .

٩٦- ديوان الإمام علي - دار المنار للطباعة والنشر - القاهرة .

٩٧- ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر - ١٩٥٨ م .

٩٨- ديوان أمية بن أبى الصلت . تحقيق بشير يموت - المكتبة الأهلية ــ بيروت - ١٩٣٤ م .

٩٩- ديوان جران العود ، رواية أبى سعيد السكرى - دار الكتب المصرية - ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .

١٠٠- ديوان جرير . دار بيروت للطباعة والنشر- ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣ م

١٠١- ديوان الحارث بن حلزة- ط دار الجيل - بيروت- ط١ــ ١٤١٨ هـ

١٠٢- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق د. سيد حنفى حسنين - دار المعارف بمصر - ١٩٨٣ م .

١٠٣- ديوان الخنساء - دار صادر - بيروت - ط١ ، ١٩٩٦ م .

١٠٤- ديوان رؤبة ، نشر وليم بن الورد - برلين - ١٩٠٢ م .

١٠٥- ديوان زهير بن أبى سلمى - دار صادر - بيروت - بلا تاريخ .

١٠٦- ديوان السموأل بن عادياء – دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ــ ١٣٨٤ هــ ــ١٩٦٤ م

١٠٧- ديوان شعر الخوارج . جمــع وتحقيــق د. إحســان عبــاس – دار الشروق بمصر – ط٤ ، ١٤٠٢ هــ - ١٩٨٢ م .

١٠٨- ديوان شعر ذى الرُّمّة . تقديم وتعليق زهير فتح الله- دار صــادر بيروت – ط١ ــ١٩٩٥ م .

١٠٩- ديوان شعر المتلمس الضبعى- تحقيق حســن كامــل الصــيرفى – القاهرة – ط٢ ــ ١٤١٨ هــ - ١٩٩٧ م .

١١٠- ديوان شعر المثقب العبدى . تحقيــق حســن كامــل الصــيرفى – مطبوعات معهد المخطوطات العربية – القاهرة – ١٣٩١ هــ ١٩٧١م

١١١- ديوان طرفة بن العبد . تحقيق د. على الجندى – مكتبــة الــأنجلو المصرية – القاهرة – ١٣٧٨ هــ - ١٩٥٨ م .

١١٢- ديوان أبى العتاهية – دار بيروت للطباعة والنشــر- ١٤٠٠ هــــ ١٩٨٠م

١١٣- ديوان العجاج . تقديم وتحقيق/ د. سعدى ضناوى – دار صــادر – بيروت ــ ط١ ــ١٩٩٧ م .

١١٤- ديوان عمر بن أبى ربيعة . تحقيق /الشيخ محمد محى الــدين عبــد الحميد – مط السعادة بالقاهرة – ١٣٧١ هــ .

١١٥- ديوان عنترة . دار صادر- بيروت – ١٣٧٧ هــ- ١٩٥٨ م

١١٦- ديوان الفرزدق – دار بيروت للطباعــة والنشــر ــ ١٤٠٠ هـــ ــ١٩٨١ م

١١٧- ديوان لَبِيد – تحقيق/ حَمْدُو طَمّاس ــ ط دار المعرفــة للطباعــة والنشر والتوزيع ، بلا تاريخ .

١١٨- ديوان أبى نواس . تحقيق/ أحمد عبد المجيد الغزالي ـ دار الكتاب العربى ـ بيروت - بلا تاريخ .

١١٩- الرسائل المتبادلة بين جمال الدين القاسمي ومحمود شكري الألوسي جمع وتحقيق/ محمد ناصر العجمي ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ ط الأولى ـ١٤٢٢ هـ ـ٢٠٠١ م .

١٢٠-الرشاد فى شرح الإرشاد لمحمد بن على البسطامى الشهير بمصنفك (النصف الأول) رسالة (ماجستير) بكلية اللغة العربية بالمنوفية إعداد / محمد عبد الحميد الشرقاوى - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .

١٢١-الرشاد فى شرح الإرشاد لمحمد بن على البسطامى الشهير بمصنفك (النصف الثانى) رسالة(ماجستير) بكلية اللغة العربية بالمنوفية إعداد / صلاح سالم عواد سالم ـ ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م .

١٢٢-رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق : أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بلا تاريخ .

١٢٣-روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للألوسي - دار إحياء التراث العربى - بيروت بلا تاريخ .

١٢٤-رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين للإمام النووى - مراجعة وتعليق أحمد عبد اللطيف دار التوزيع والنشر الاسلامية - القاهرة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

١٢٥-السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق: د / شوقى ضيف - القاهرة ١٩٨٠م

١٢٦-زاد المعاد في خير هدي العباد لابن قيم الجوزية ـ المطبعة المصرية ومكتبتها ـ بلا تاريخ .

١٢٧-سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق : أحمد فريد أحمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة بلا تاريخ

١٢٨-سقط الزند لأبى العلاء المعرى - دار بيروت ودار صادر للطباعة والنشر ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

١٢٩-سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، لمحمد خليل بن علي المرادي ـ دار ابن حزم ـ بيروت ـ ط٣ سنة١٤٠٨هـ .

١٣٠-سنن أبى داود . مراجعة الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - نشر دار إحياء السنة النبوية - القاهرة - بلا تاريخ

١٣١-سنن ابن ماجه . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى ط عيسى الحلبى - القاهرة- بلا تاريخ

١٣٢-سيبويه والضرورة الشعرية للدكتور / إبراهيم حسن إبراهيم - مطبعة حسان - القاهرة ط أولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

١٣٣-السيرة النبوية لابن كثيرـ ط دار إحياء الكتب العربية - القاهرة بلا تاريخ

١٣٤-شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد - دار المسيرة - بيروت - ط ثانية ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

١٣٥-شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك- ط الحلبى - القاهرة بلا تاريخ .

١٣٦-شرح الألفية لابن الناظم تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجبل - بيروت ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .

١٣٧-شرح بركلي على لب الألباب فى علم الإعراب للبيضاوى رسالة (ماجستير) بكلية اللغة العربية بالقاهرة - إعداد /السعيد عبد العظيم السعيد نصر ١٤١٠- ١٩٨٩ م .

١٣٨-شرح التسهيل للحسن بن قاسم المرادى (الجزء الثانى) تحقيق أ. د/ أحمد محمد عبد الله - مطبعة الأندلس - شبين الكوم - مصر - ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م .

١٣٩-شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق د/ عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون - ط هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م .

١٤٠-شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق/ د.سلوى محمد عمر عرب مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩هـ

١٤١-شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق : د/ صاحب أبو نجاح - منشورات وزارة الأوقاف والشيءون الدينية - العراق ١٤٢٠ هـ - ١٩٨٢م

١٤٢-شرح حسن الكفراوي على متن الأجرومية ، وبهامشه حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي ــ نشر مكاتب سليمان مرعي ــ سنغافورا .

١٤٣-شرح شافية ابن الحاجب للرضى مع شرح شواهده للبغدادي ، تحقيق : محمد نور الحسن وزميليه - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٤٤-شرح شذور الذهب لابن هشام . تحقيق : الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - نشر المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ط ١٣ - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨.

١٤٥-شرح شواهد الأشمونى للعينى . مطبوع بهامش حاشية الصبان على الأشمونى - ط الحلبى القاهرة بلا تاريخ .

١٤٦-شرح شواهد المغنى للسيوطى - تعليق محمد محمود الشنقيطى - دار مكتبة الحياة - بيروت بلا تاريخ .

١٤٧-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - دار القلم -بيروت - ط ثانية بلا تاريخ

١٤٨-شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى . تحقيق د/ عبد الفتاح سليم - دار المعارف بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٤٩-شرح كافية ابن الحاجب للرضى . تحقيق : أحمد السيد أحمد – المكتبة التوفيقية – القاهرة بلا تاريخ .

١٥٠-شرح كافية ابن الحاجب لشهاب الدين أحمد بن عمر الهندى رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد/ د.عوض مبروك عبد العزيز – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩ م .

١٥١-شرح كافية ابن الحاجب لعصام الدين الإسفراييني. رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد/ د.محمد عبد الغنى شعلان ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

١٥٢-شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح اليمنى رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد/ د. محمد الطيب إبراهيم ـ ١٤٠٩هـ –١٩٨٨ م .

١٥٣-شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث ـ ط أولى ـ ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

١٥٤-شرح كتاب الحدود في النحو للأمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق/ د.المتولي رمضان أحمد الدميري ـ نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ـ ط٢ ـ١٤١٤ هـ ـ١٩٩٣ م .

١٥٥-شرح كتاب سيبويه للسيرافى (الجزء الأول) تحقيق د/ رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمى حجازى – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م

١٥٦-شرح كتاب سيبويه للسيرافى (الجزء الرابع) رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد د/ سيد جلال حسنين .

١٥٧-شرح لب الألباب في علم الإعراب للسيد عبد الله النقرة كار ، رسالة (دكتوراه) في كلية اللغة العربية بالقاهرة، إعداد/ د.عابد محمد محمود غنيمة .

١٥٨-شرح اللمع لابن برهان العكبرى . حققه د/ فائز فارس – السلسلة التراثية – الكويت ١٤٠٤هـ ١٩٨٤ م .

١٥٩-شرح اللمع للواسطى الضرير. تحقيق د/ رجب عثمان محمد – ط الخانجى – القاهرة ط أولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٦٠-شرح المعلقات السبع للزوزنى. تحقيق محمد إبراهيم سليم – دار الطلائع للنشر والتوزيع بلا تاريخ

١٦١-شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت بلا تاريخ .

١٦٢-شرح الوقاية لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ، مطبوع بهامش كشف الحقائق شرح كنز الدقائق للشيخ عبد الحكيم الأفغانى ـ مصر ـ ط١ ١٣١٨هـ .

١٦٣-الشعر والشعراء لابن قتيبه تحقيق : أحمد محمد شاكر – دار التراث العربى للطباعة والنشر – ط الثالثة ١٩٧٧.

١٦٤-شفاء العليل فى ايضاح التسهيل للسلسيلي – تحقيق : د. الشريف عبد الله الحسين – مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

١٦٥-الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاش كبرى زاده ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت .

١٦٦-الشوقيات لأمير الشعراء أحمد شوقي ـ مكتبة مصربالفجالةـ القاهرة

١٦٧-الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ م

١٦٨-صحيح مسلم بشرح النووى – دار إحياء التراث العربى بلا تاريخ .

١٦٩-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي تحقيق/ د.محسن سالم العميري ـ مطبوعات جامعة أم القرى ـ ط١ ـ١٤٢٠ هـ .

١٧٠-ضرائر الشعر لابن عصفور وضع حواشيه خليل عمران المنصور – دار الكتب العلمية – بيروت ط أولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

١٧١-طبقات المفسرين للسيوطى تحقيق : على محمد عمر مكتبة وهبة بالقاهرة ط أولى ١٣٩٦ – ١٩٩٦ .

١٧٢-طبقات النحويين واللغويين ،لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط دار المعارف بالقاهرة ـ الطبعة الثانية .

١٧٣-طبقات النحويين واللغويين لابن قاضى شهبة – تحقيق / د. محسن الغياض – النجف الأشرف – بغداد ١٩٧٤م .

١٧٤- طيبة وذكريات الأحبة لأحمد أمين صالح مرشد ـ دار البلاد للطباعة والنشر ـ جدة ـ ط١ ـ ١٤١٣ هـ ـ١٩٩٣ م .

١٧٥-العقد المنظوم فى أفاضل الروم لطاش كبرى زاده . مطبوع بهامش كتاب (وفيات الأعيان) الجزء الثاني ـ المطبعة الميمنية ـ أحمد البابي الحلبي ـ مصر ـ١٣١٠ هـ .

١٧٦-غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى – نشر برجشتراسر – القاهرة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

١٧٧-فتح البارى فى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى تحقيق: طه عبد الرءوف سعد – ط دار الغد العربى بالقاهرة – ط أولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢ م .

١٧٨-الفتح الربانى ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى للشيخ عبد الرحمن البنا ـ إصدار دار الشهاب ـ القاهرة ـ بلا تاريخ .

١٧٩-الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر العجيلى الشهير بالجمل – ط عيسى الحلبى – القاهرة بلا تاريخ .

١٨٠-الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري ــ دار عكاز بجدة ــ ط١ ــ١٤٠٢ هــ ــ١٩٨٢ م .

١٨١-الفصول الخمسون لابن معطي – تحقيق : د. محمود محمد الطناحى – القاهرة ١٩٧٧م .

١٨٢-الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي تحقيق د/ أسامه طــه الرفاعى – العراق – ١٤٠٣ هــ – ١٩٧٩م .

١٨٣-فيض القدير شرح الجامع الصغير للشيخ عبد الــرءوف المنــاوي ــ مكتبة مصر بالقاهرة ــ١٤٢٤ هــ ــ٢٠٠٣ م .

١٨٤-قاموس الأعلام التركي لشمس الدين سامي – استانبول – ١٣٠٦ هــ

١٨٥-الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون دار الجبــل – بيــروت – ط أولى.

١٨٦-كتاب الألفاظ والأساليب إعداد الأستاذين / محمد شوقى أمين ومصطفى حجازى – مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩٧م .

١٨٧-كتاب التعريفات للشريف الجرجاني ــ ط مكتبــة لبنــان ــ بيــروت ــ١٩٨٥م.

١٨٨-كتاب الشعر لأبى على الفارسى تحقيق د/ محمود الطنــاحي – مكتبــة الخانجى بالقاهرة ط أولى ١٤٠٨هــ – ١٩٨٨م .

١٨٩-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى – ط دار الفكر – بيروت ١٣٩٩هــ –١٩٧٩ م .

١٩٠-كشف الخفاء ومزيلُ الإلباس عما اشتهر من الأحاديــث علــى ألســنة الناس للعَجْلُونِى، تعليق : أحمد القلاش – مكتبــة التــراث الإســلامى بالقاهرة .

١٩١-الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ، لشمس الدين الكَرْمَاني ــ ط دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ــ ط٢ ــ١٤٠١ هــ ــ١٩٨١م

١٩٢-لسان العرب لابن منظور تحقيق : عبد الله علـــى الكبيـــر وزميليـــه – ط دار المعارف بمصر .

١٩٣-لمع الأدلة فى أصول النحو لأبى البركات الأنباري – تحقيـــق : ســـعيد الأفغانى ط الجامعة السورية بدمشق ١٩٥٧م .

١٩٤-اللمع فى العربية لابن جنى تحقيق/ حامد المؤمن – مط العـــانى– بيـــروت ١٩٦٨م .

١٩٥-ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق : د. هدى محمود قراعـــة – ط الخانجى بالقاهرة الطبعة الثالثة ١٤٢٠هــ– ٢٠٠٠م .

١٩٦-المباحث الكاملية شرح الجزولية للأندلسى رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد/ د. حمدى عبد الحميد المقدم – ١٩٧٦ م .

١٩٧-المبسوط فى القراءات العشر لابن مهران . تحقيق: سبيع حمزة حاكمى – دار القبلة الثقافية الاسلامية – جدة ط ثانية ١٤٠٨هــ – ١٩٨٨م .

١٩٨-مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق فؤاد سركين ــ القاهرة ١٩٥٤ م

١٩٩-مجالس ثعلب . شرح وتحقيق عبد الســـلام هـــارون – دار المعـــارف بمصر الطبعة الثانية ١٩٨٧م .

٢٠٠-مجالس العلماء للزجاجى . تحقيق : عبـــد الســـلام هـــارون – مكتـــب الخانجى بالقاهرة – ط ثانية ١٤٠٣هــ – ١٩٨٣م .

٢٠١-مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة – العدد الثالث ١٤٠٥هــ – ١٩٨٥م

٢٠٢-مجمع الأمثال للميدانى تحقيق : محمد أبو الفضـــل إبـــراهيم القـــاهرة ١٩٨٨م.

٢٠٣-مجمع الأنوار فى شرح إظهار الأسرار للشيخ عمر العطار، رسالة (ماجستير) بكلية اللغة العربية بالقاهرة إعداد / سليم محمد سعيد- ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠٤-المحرر الوجيز فى تفسير القرآن العزيز لابن عطية ، تحقيق وتعليق : أحمد صادق الملاح ـ ط وزارة الأوقاف - مصر- ١٤١٩هـ ١٩٩٩م

٢٠٥-المختصر فى تاريخ البشر للملك المؤيد أبى الفداء- دار المعرفة -

٢٠٦-المخصص لابن سيده تحقيق : لجنة إحياء التراث العربى ـدار الآفاق الجديدة ـ بيروت .

٢٠٧-مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة نهضة مصر - القاهرة .

٢٠٨-المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة على حيدر ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢٠٩-المسائل المنثورة للفارسى- تحقيق مصطفى الحيدرى - دمشق .

٢١٠-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق : د/ محمد كامل بركات - ط دار الفكر - دمشق ١٤٢٠هـ - ١٩٨٢م .

٢١١-المستوفَى في النحو لابن الفرخان ، تحقيق : د/ محمد بدوى المختون - دار الثقافة العربية بالقاهرة - ١٤٠٧- ١٩٨٧م .

٢١٢-المشكل فى النحو لحيدرة اليمنى ، تحقيق: د/ هادى عطية صقر - مط الإرشاد - العراق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢١٣-المصباح فى النحو للمطرزى ، تحقيق: مقبول على نعمه - ط دار النشر الاسلاميه - بيروت ط أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٢١٤-المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد الفيومى - ط دار القلم - بيروت - لبنان .

٢١٥-المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازانى - مط محرم البوسنوى - استانبول ١٢٨٩هـ .

٢١٦-المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم للتفتازانى ، تحقيق : عبد الحميد هنداوى - ط دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية بلا تاريخ .

٢١٧-معانى الحروف للرمانى . تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبى دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٣م .

٢١٨-معانى القرآن للأخفش . تحقيق: د/ عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب بيروت ط أولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٢١٩-معانى القرآن للفراء (الجزء الأول) ـ ط عالم الكتب بيروت ـ ط ثانية

٢٢٠-معانى القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق / د. عبد الجليل شلبى - المطابع الأميرية بالقاهرة ـ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م .

٢٢١-معترك الأقران فى إعجاز القرآن . للسيوطى . تحقيق / على محمد البجاوي ـ ط دار الفكر العربى - القاهرة .

٢٢٢-معجم الأدباء للحموى - دار المأمون مصر - الطبعة الأخيرة ١٩٣٦م

٢٢٣-معجم الألفاظ الفارسية المعربة - ط مكتبة لبنان - ١٩٩٠ م .

٢٢٤-معجم البلدان للحموى - دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٢٢٥-معجم المؤلفين لرضا كحالة - ط دار إحياء التراث العربى- بيروت .

٢٢٦-معجم المطبوعات العربية والمعربة . لسركيس . نشر مكتبة سركيس وشركاه ١٣٤٩هـ - ١٩٣١م .

٢٢٧-المُعَرّب للجواليقي . تحقيق / أحمد محمد شاكر- القاهرة - ١٣٦١ هـ

٢٢٨-مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام . تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد على الحمد - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت ـ ط أولى ١٣٨٧هـ- ١٩٧٩م .

٢٢٩-مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير . للرازى ط دار الغد العربى ــ القاهرة

٢٣٠-مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم . لطاش كبرى زاده تحقيق / كامل بركات كامل - دار الكتب الحديثة - بلا تاريخ .

٢٣١-مفتاح العلوم للسكاكي ــ ط مصطفى الحلبى ــ ط ٢ ــ ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

٢٣٢-المفصل فى علم الإعراب للزمخشرى ، ومعه المفضل فى شرح شواهد المفصل للغسانى ــ دار الجيل ــ بيروت .

٢٣٣-المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان ــ دار الرشيد ــ بغداد ١٩٨٢م .

٢٣٤-المقتضب للمبرد . تحقيق /الشيخ عضيمة - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .

٢٣٥-المقرب لابن عصفور. تحقيق/ أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى ــ مط العانى - بغداد ١٩٨٦م .

٢٣٦-الملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ــ تحقيق ودراسة د.على بن سلطان الحكمى- السعودية- ط١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٢٣٧-الملل والنحل للشهرستاني . تحقيق محمد سيد كيلاني ــ دار المعرفة ــ بيروت ١٤٠٢ هـ ــ١٩٨٢ م .

٢٣٨-منهج الأخفش فى الدراسة النحوية لعبد الأمير محمد أمين الورد - دار التربية - بغداد ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٢٣٩-المنهل الصافي في شرح الوافى للدمامينى رسالة (دكتوراه) بكلية اللغة العربية بالقاهرة . إعداد/ د. عبد الفتاح مصطفى ــ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٢٤٠-المواهب الفتحية على الطريقة المحمدية لابن عَلاّن (مخطوط) بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٨٢ تصوف .

٢٤١-موسوعةالتاريخ الإسلامي د.أحمد شلبي ــ النهضة المصرية ــ

٢٤٢-موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم – مكتبة ابن سينا – للنشر والتوزيع بلا تاريخ

٢٤٣-الموطأ للإمام مالك،تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى- دار الكتاب المصرى.

٢٤٤-نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار(قسم العامل) تحقيق/ إبراهيم سليمان زبيدة منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس ـ ليبيا ـ ط ١ـ١٩٩٢م

٢٤٥-نتائج الفكر فى النحو للسهيلى تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا – جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م

٢٤٦-نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لأبى البركات الأنباري ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار النهضة مصر .

٢٤٧-نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى. تعليق الأستاذين/عبد العظيم الشناوى ومحمد عبد الرحمن الكردى ـ مط السعادة ـ ط٢ـ ١٣٨٩هـ -١٩٦٩م

٢٤٨-النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى تصحيح وتعليق على محمد الضباع – دار الفكر – بيروت .

٢٤٩-النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان . لأبى حيان تحقيق/ د. عبد الحسين الفتلى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١ ـ١٤٠٥هـ

٢٥٠-نهج البلاغة فى خطب الإمام عَلِىّ . تحقيق/ د. صبحي صالح – دار الكتاب اللبناني – ط ثالثة ١٩٨٣م .

٢٥١-هدية العارفين فى أسماء المؤلفين . لإسماعيل باشا البغدادى – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م .

٢٥٢-وفيات الأعيان لابن خلكان . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – مكتبة نهضة مصر ـ ط أولى ـ ١٣٦٧هـ ـ١٩٤٨م

***

الفهرس التفصيلي لمواضيع البحث